

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من الفتن والفتن

الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية

٥٤٨٦
١٤١٨

- ٢ مطلب مجرد الغبن الفاحش في البيع بدون تغير لا يوجب الفسخ على ما به الفتوى
- ٣ مطلب بيع عقار الصغير من غير من له الولاية بدون مسوغ لا يصح أصلا والا توقف على الاجازة
- ٣ مطلب لا يبطل حق الفسخ مع الاكراه على البيع بموت المكره فلو ارثه الفسخ
- ٤ مطلب لا ينتقل الرد بالتغير للوارث
- ٥ مطلب ما يعرف بالتودج يكتفي في اسقاط خيار الرؤية برؤية بعضه
- ٥ مطلب شراء معيبا بعيب فظهر به عيب آخر قديم فله الرد به
- ٦ مطلب باع أرضا ثم ادعى انها وقف لا تقبل وفي قبول البينة اختلاف وتفصيل
- ٧ مطلب ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي
- ٧ مطلب اكراه الحاكم المدينون على بيع ماله لقضاء ما عليه من الدين سائغ شرعا
- ٨ مطلب بيع الرهن المستعار موقوف على رضا المبيع وله استخلاصه باداء الدين
- ٩ مطلب شرط اجارة بيع الفضولي قيام المتبايعين والمبيع وكذا الثمن لو عرضا
- ٩ مطلب اذا باع للمشتري ثانيا بعد الاول باز يد من الثمن الاول أو انقص بنفسه
- الاول
- ١١ مطلب تسمع الدعوى على المشتري الثاني بعد القبض بدون حضور البائع
- ١٢ مطلب ادعى الشراء من واحد ولم يؤثر حاله أو راسوا وهو بينهما وان أحدهما سبق يقضى له اتفاقا
- ١٢ مطلب يرجع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة
- ١٢ مطلب لا يجبر البائع على قبول الحوالة بالثمن
- ١٥ مطلب في حكم بيع الاب أو الوصي أو شراهما عقارا أو الصغير شفيح
- ١٨ مطلب لا يثبت العيب بقول الامة مع جحود البائع
- ١٨ مطلب لا تقبل البينة على قدم العيب ولا يخلف منه كرهه لم يثبت قيامه عند المشتري أولا
- ٢١ مطلب في بيان الشرط العاسد ومه التأجيل الى أجل مجهول
- ٢٢ مطلب الزيادة المنفصلة المتولدة تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر انواعه
- ٢٢ مطلب لا تتوقف صحة الاقالة على بقاء المتعاقدين فتصح من الوارث
- ٢٣ مطلب للمشتري الرجوع بالنقصان بعدهلاك المبيع المعيب
- ٢٣ مطلب يجوز بيع الاب عقارا أو صغيرا بمثل القيمة أو بغن يسير اذا كان محجودا أو

مستورا

٢٤ مطلب باع بعض المبيع المثلي ثم اطلع على عيب قديم بالباقى يكون له رده وبه

يفتى

٢٥ مطلب الحوالة من البائع على المشتري بالتمسك لا تبطل برد المبيع

٢٥ مطلب تبطل الحوالة بقصد الشرط

٢٦ مطلب القول للمشتري بميمينه في النقصان وان وزنه البائع

٢٧ مطلب وجد يشريه عينا فاصطلم مع البائع على رد دراهم من الثمن صح ويجعل

حطا وبكسه لا تكون رشوة

٢٨ مطلب لو ارث البائع بالاكراه الفسخ اذا ثبت اكراه مورثه على البيع

٢٨ مطلب ظهور الاستحقاق في بعض المبيع قبل القبض يوجب الخسارة في الكل

وبعده في القيمي فقط

٢٨ مطلب التعجير انما يعتبر من احد المتبايعين او الدلال

٢٩ مطلب افلس المشتري بعد قبض المبيع باذن البائع فالبايع اسوة الغرماء في

الثمن ولبس له الاختصاص بالمبيع

٣٠ مطلب قول الرجل بعني هذا الشيء لفلان ليس من الاضافة الى الموكل بخلاف

بيع عبدك من فلان

٣١ مطلب باع بيتا معينين من دار او جزءا من بيت معين منها قبل القسمة بدون اذن

الشركاء لا يحوز

٣٢ مطلب الزيادة المنفصلة المتولدة بعد القبض تمنع من الرد بالعيب

٣٣ مطلب في حكم عود العيب القديم عند المشتري

٣٥ مطلب فيما لو استخفى بعض المبيع هل يخير في الباقي او لا وتفصيل ذلك

٣٥ مطلب جهالة المستثنى تفسد البيع

٣٥ مطلب لا يجوز بيع حق التعلى

٣٦ مطلب في حكم بيع الوفاء

٣٦ مطلب فيما لو هلك بعض المبيع او كله قبل القبض

٣٦ مطلب الوصف لاحصائه من الثمن الا اذا ورد عليه القبض او الجناية

٣٨ مطلب باع احد الشركاء قطعة معينة من دار قبل القسمة كان لشريكه ابطال

البيع

٣٩ مطلب يصح البيع بشرط البراءة من كل عيب

٤١ مطلب لبس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عود العدم الا باق وثبوت

- تكرره عند كل من المتبايعين
- ٤١ مطلب البخر عيب في الجارية لافي العمد الا ان يفحش
- ٤٢ مطلب في حكم تصرف من يحن ويحقق حال افاقته وتفصيل ذلك
- ٤٥ مطلب المقبوض على سوم الشراء مضمون بقيمته ان بين الثمن والا فلا
- ٤٥ مطلب لا يصح بيع الثمرة قبل ظهورها
- ٤٦ مطلب يسلم الثمن اولاً ثم المبيع وهلاكه قبل القبض من ضمان البائع
- ٤٧ مطلب يصح بيع المبيع من بائعه بزيادة عن الثمن الاول قبل النقد او بعده
- ٤٧ مطلب تحلية الثمر على الشجر قبض وبيان شروطها
- ٤٩ مطلب في بيع الممض والمزركش
- ٤٩ مطلب في بيع المموره
- ٥٢ مطلب لا يصح بيع أحد الشريكين شجرة معينة من المشترك بلا اذن شريكه
- كمبيع بيت من دار كذلك
- ٥٢ مطلب يسقط خيار الرؤية بتصرف المشتري في المبيع قبل الرؤية تصرفا يتعاق
- به حق الغير كالاجارة
- ٥٤ مطلب لا يكون امتناع البائع من قبضه المبيع في الردب العيب مانعا من صحة
- الغلبة
- ٥٥ مطلب لو رد المبيع على الوكيل هل له الرد على الموكل فيه تفصيل
- ٥٧ مطلب متى عاين المشتري ما يعرف بالعيان انتفى العذر
- ٥٨ مطلب برهن البائع على حدوث العيب والمشتري على قدمه فالحق للبايع واليمينه
- للمشتري
- ٥٨ مطلب المماطلة في دفع الثمن لا تقتضي نسخ البيع الصحيح اللازم
- ٥٩ مطلب الفساد بالا كراه لا يبيع الصحيح فيه كل نصرف تقبل النقض بخلاف غيره
- ٦٠ مطلب اصطالحا على أن يدفع البائع دراهم الى المشتري ولا يرد عليه جاز ويجوز
- حطامن الثمن وعلى العكس لا لا به رثوة
- ٦١ مطلب من سعى في نقض ما تم من جهته يرد عليه سعيه
- ٦٣ مطلب عند اختلاف الجس في البيع لا يصح العقد أصلا ومع اتحاده وفوان
- او وصف المرغوب فيه صح ويخير المشتري
- ٦٣ مطلب اختلاف في حدوث العيب وقدمه فالحق للمدعي الحدوث والبالغة المدعي
- القدم
- ٦٤ مطلب زوال ثلث المبيع فاسد مضمومة بالعقد

- ٦٤ مطلب للمشتري الرد بظهور الخيانة في المراجعة
- ٦٥ مطلب اذا قبض المشتري المبيع فاسد ابرصا بائعه ملكه بمثله او قيمته يوم قبضه
- ٦٦ مطلب الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة
- ٦٧ مطلب اشترى شيئا ثم اشرك فيه آخر فهذا بيع التصف بنصف الثمن
- ٦٧ مطلب ما يكتب في وثيقة السلم من قوله جديد عامه مفسده قبل وجود الجديد
- ٦٩ مطلب في شروط اجازة بيع الفضولي
- ٦٩ مطلب رد عليه بعيب قديم بقضاء يكون له الرد على بائعه وان برضاء لا
- ٦٩ مطلب لا ينقذ بيع الوكيل بالغبن الفاحش
- ٧١ مطلب لا يفرق بين صغير وذو رحم محرم منه الابحى مستحق
- ٧١ مطلب جهل المشتري المبيع يمنع صحة البيع لاجهل البائع
- ٧١ مطلب الوكيل بالشراء لا يملك البيع
- ٧١ مطلب بيع المستأجر موقوف على اجازة المستأجر ويملك الاجازة
- ٧٣ مطلب يخالف شراء الفضولي ببعه في التوقف على الاجازة الا عند الاضافة الى الغائب في الكلامين أو أحدهما على الخلاف
- ٧٥ مطلب خيار الغبن والتغريب هل يورث أو لا
- ٧٥ مطلب باع أحد الشركاء فخلا معينا قبل القسمة بدون اذن الباقي فلهما ابطال البيع
- ٧٦ مطلب التغريب يحصل من أحد المتعاقدين والدلال لا من غيرهما
- ٧٧ مطلب تقدم بينة المشتري على زيادة مدة الاجل
- ٨٠ مطلب أفلس ومعه عرض شراء فقبضه باذن بائعه فهو واسوة الغرماء
- ٨٢ مطلب له الفسخ بخيار الرؤية وان رضى بالقول قبلها
- ٨٣ مطلب تقدم بينة الاكراه على بينة الطوع ان اتحد التاريخ
- ٨٦ مطلب رأى أحد ثوبين فاشترىهما ثم رأى الآخر له ردهما أو أخذهما
- ٨٦ مطلب اشترى شيئين ووجد بأحدهما عيبا له ردهما أو أخذهما قبل قبضهما أو أحدهما فلو بعد قبضهما له رد المعيب وحده
- ٨٨ مطلب للورثة استبقاء عين التركة باداء الدين من مالهم عند الاستغراق
- ٨٨ مطلب القبض شرط ابقاء السلم على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها
- ٨٩ مطلب بيع أحد الشركاء نصيبه من المشترك بغير الخياط والاختلاص صح وفي المشترك بأحدهما لا يصح بدون اذن
- ٨٩ مطلب لا يكون مجرد السكوت معتبرا بعد الايجاب

- ٩١ مطلب لا يدخل الزرع في بيع الارض الا اذا ثبتت ولا قيمة له
- ٩٢ مطلب صحح عقد الاعمى ولو تغيره وله خيار الرؤية ويسقط خياره بوصفه قبل الشراء وثبت بذلك بعده
- ٩٣ مطلب بيع النكران نافذ عليه وكذا سائر تصرفاته الا في سبع
- ٩٣ مطلب أجاز بيع الفضولي وكان الثمن تقدا صار له أمانة في يد الفضولي
- ٩٣ مطلب يفسد البيع شرط فاسد في صلبه وهو ما لا يقتضيه العقد الخ
- ٩٣ مطلب لا يبطل حق الفسخ بموت أحد المتبايعين فيخلفه الوارث
- ٩٤ مطلب يشترط في الرد بالابق وجوده عند المشتري والبائع حال صغر العبد أو بلوغه
- ٩٤ مطلب الوطء والناس والتقبيل شهوة يمنع الرد بالعيب ولو نيبا ويرجع بالنقصان
- ٩٧ مطلب لا يصح بيع البائع المنقول قبل قبضه باذن مشتريه لاجله ولا ينفذ باجازه
- ٩٨ مطلب فيما يمتنع معه الرجوع بالنقصان وما لا يمتنع
- ١٠٠ مطلب البيع في مرض الموت بالمحابة لتغير الوارث يكون وصية في قدر المحابة فينفذ من الثلث
- ١٠١ مطلب في الرجوع بالنقصان بعد ذبح المبيع وعده
- ١٠١ مطلب ظهر بالمصوغ المبيع عيب بعد كسره يمتنع الرد ويرجع بالنقصان
- ١٠٤ مطلب بيع البهائم بشرط الحمل فاسد
- ١٠٤ مطلب لا يصح بيع المجنون ولا شراؤه
- ١٠٨ مطلب اذا تبين خلاف الوصف المرغوب فيه يكون للمشتري رد المبيع
- ١٠٨ مطلب القول بالنكر الرؤية والبينة لمدعيها
- ١٠٨ مطلب تعتبر الرؤية قبل الشراء اذا قصده وشروط الرؤية
- ١٠٨ مطلب يمتد خيار الرؤية جميع العمر ما لم يمنع منه مانع
- ١١٠ مطلب في حكم البيع القاسد
- ١١١ مطلب في حكم بيع المالك المضموم الى الوقف
- ١١٣ مطلب شرى بقرة على أنها حامل فسد البيع
- ١١٤ مطلب اشترى الشجر للقطع فقطعه فثبت من أصوله أو عروقه فهو للبائع وان قطعه من أعلاه فللمشتري
- ١١٤ مطلب شرط الخيار في صلب العقد أو بعده صح
- ١١٦ مطلب بيع المريض مرض الموت لبعض ورثته موقوف على اجازة الباقي ولو بمثل القيمة
- ١١٦ مطلب ليس للمشتري المطالبة بالثمن ولا الرجوع بالنقصان قبل العود من الاباق

- ١٢١ مطلب البيع بدون ذكر الثمن فاسد ودعا له المشتري بالقبض باذن البائع بقيمته يوم قبضه ويمتنع الفسخ بيناء المشتري فيه
- ١٢٤ مطلب الاصح أن الشرط الفاسد بعد العقد لا يلحق به
- ١٢٤ مطلب في شروط بيع الفضولي
- ١٢٧ مطلب شري شيئاً ولم يقبضه حتى ادعاه آخر لا تسمع دعواه بدون حضور البائع والمشتري
- ١٢٩ مطلب باع مساحة على ان يبنى بها مسجداً أو طعماً على ان يتصدق به يفسد البيع بهذا الشرط الفاسد
- ١٣٤ مطلب سكوت المالك عند عقد الفضولي وكذا به المالك لا يكون اجازة
- ١٣٥ مطلب شري لاخيه بلا توكيل ولم يحجز نفذ على المباشر ما لم يضاف
- ١٣٧ مطلب وقف بيع المرهون والمستاجر على اجازة المرفق والمستاجر
- ١٣٧ مطلب لمشتري المرهون والمستأجر الفسخ وان لم يهما على المفتي به
- ١٤٤ مطلب في حكم شراء الوصي للوصي ممن لا تقبل شهادته له
- ١٤٨ مطلب في حكم البيع بشرط الجمر كذا على البائع أو شرط أن لا يأخذ الجباية من المشتري
- ١٤٩ مطلب بيع المرء بغير لوارثه موقوف على اجازة باقي الورثة ولو بمثل القيمة
- ١٥٢ مطلب القول بان مشاهدة مطلق التصرف يمنع من سماع الدعوى بلا توقف على مضي المدة بحث معارض للمصوص
- ١٥٢ مطلب مشاهدة الغير يتصرف بالايثار لا تمنع الدعوى
- ١٥٢ مطلب بيع عشرة افدنة شائعة من مائة فدان بمنزلة بيع عشرة أسهم من مائة
- ١٥٤ مطلب في حكم الاستصناع
- ١٥٦ مطلب يصح بيع الاب المستور عقار ابنه الصغير بلا توقف على مسوغ حيث خلا عن العين الفاحش
- ١٥٧ مطلب في تفصيل حكم ما لو اشترى حائوا على ان غلته كذا فظهر أقل
- ١٥٧ مطلب لا يمنع من الرد بالغرور وموت الغار مع بقاء المغرور
- ١٦١ مطلب في بيع العين المستأجرة وعدم توقف صحة البيع على فسخ الاجارة بالنسبة للبائع والمشتري
- ١٦٣ مطلب في تفصيل حكم هلاك المبيع قبل قبضه
- ١٦٣ مطلب في حكم بيع مبلغ في القوم بانية

- ١٦٣ مطلب في حكم بيع المستأجر
- ١٦٤ مطلب في حكم ما لو ظهر بعض المبيع القيمي مستحقا
- ١٦٤ مطلب لا رجوع في الاستحقاق بإقرار المشتري وحده بل بينة أو أقراره مع البائع
- ١٦٥ مطلب في حكم ما لو ظهر المبيع مستحقا بعد البناء وفيما يرجع به على البائع
- ١٦٦ مطلب هلاك المبيع في يد البائع قبل القبض ولو بالتخلف رجوع المشتري بالثمن
- ١٦٧ مطلب في حكم ما لو اشترى أرضا كل ذراع بكذا فوجدتها انقص أو أكثر
- ١٦٩ مطلب يصح الخط من المبيع ان كان دينالا ان كان عينا
- ١٧١ مطلب في حكم بيع الثمر
- ١٧٣ مطلب تعتبر قيمة البناء في الرجوع بالاستحقاق يوم التسليم
- ١٧٥ مطلب اختلاف في حدوث العيب وقدمه فالقول لمدعي الحدوث والبيئة لمدعي القدم وتقدم عند التعارض
- ١٧٥ مطلب الفسخ قبل الرؤية يصح دون الرضا
- ١٧٥ مطلب مجرد التوكيل بالرؤية لا يفيد
- ١٧٥ مطلب للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ لاسترداد الثمن
- ١٧٦ مطلب في كيفية التحالف عند اختلاف المتبايعين في مقدار الثمن وشروطه
- ١٧٦ مطلب اذا كان المحل الى البحر والبحر تارة ينزل عن جزء لا يدخل في المبيع
- ١٧٦ مطلب ساحل البحر لا يملك
- ١٧٧ مطلب في الزيادة في الثمن والمثمن وشروطها
- ١٧٧ مطلب اذا فأت الوصف المرغوب فيه وهلاك المبيع في يد المشتري يرجع بالتفاوت
- ١٧٨ مطلب للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ الى استيفاء الثمن وهو أحق من سائر الغرماء
- ١٧٨ مطلب فيما قيل في ميراث الفسخ بخيار العبن والتغريرو عدمه وخيار العيب وفوات الوصف المرغوب فيه
- ١٧٩ مطلب وقف بيع المستأجر لغير دين على اجازة المستأجر
- ١٧٩ مطلب باع المستأجر بلا دن مستأجره ثم باعه من مستأجره هل ينفخ لاول وينفذ الثاني أو لا خلاف
- ١٨٠ مطلب في الطريقة التي يجوز فيها شراء والى الحكومة عقار بيت المال لنفسه
- ١٨٠ مطلب لا يصح تعليق الاقالة بالشرط وان كانت لا تفسد بالشرط الفاسد
- ١٨١ مطلب في حكم بيع الملك المضموم الى الوقف

- ١٨٤ مطلب اذا حدث نقص في المبيع فاسد عند المشتري بغير فعل البائع ضمنه المشتري
- ١٨٧ مطلب لا يصح بيع المعدوم وماله خطر العدم
- ١٩٣ مطلب يدخل البناء والشجر في بيع الارض بلاد كـ
- ١٩٢ مطلب باع أرضاً محدودة ولم يسم لكل ذراع منها فظهرت زائدة الادرع فهي للمشتري بلائمن زائد
- ١٩٣ مطلب اشترى أرضاً ولم ينص على طريقته ولم تذكر الحقوق والمرافق ليس له المروزي أرض البائع
- ١٩٤ مطلب ابرأ وكيل بيت المال من ثمن ما باعته عن جهة بيت المال صح وضمن كبراء الوصي والوكيل
- ١٩٦ مطلب باع أرضاً على أنها مائة ذراع مثلاً فظهر أنها أكثر فزيادة للمشتري بلائمن حيث لم يسم لكل ذراع منها
- ١٩٧ مطلب باع على أنه ان لم ينقد الثمن الى اربعة أيام فاكثرفلا يبيع فسد البيع
- ١٩٨ مطلب لا تبطل الكفالة بموت الكفيل
- ١٩٩ مطلب الالتزام والدفع بدون أمر المدفوع عنه لا يوجب الرجوع
- ١٩٩ مطلب الكفالة بالامانة باطلة
- ٢٠٠ مطلب لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل ولو من تركته
- ٢٠٠ مطلب لا تصح الكفالة بلاقبول ولا مع جهالة المكفول له
- ٢٠٠ مطلب ليس للدائن مطالبة المدين باعطاء كفيل به
- ٢٠١ مطلب لا يلزم الابن بدين ابيه بدون كفالة به
- ٢٠١ مطلب ابرأه من الدين ثم أقر له به بطل الاقرار بخلاف الاقرار بالعين بعد البراء العام
- ٢٠٢ مطلب تصح الكفالة بالمعصوب
- ٢٠٣ مطلب اذا أدى الكفيل بالامر الدين ملكه فاذا كفل به شخص صح
- ٢٠٤ مطلب لا تصح الكفالة بمال الشركة الا اذا انقلب ديناً قبلها
- ٢٠٥ مطلب لرب الدين مطالبة الكفيل وكفيل الكفيل
- ٢٠٥ مطلب لا تصح الكفالة بعين الامانات ومتهامال المضاربة
- ٢٠٦ مطلب لا تصح كفالة الوارث عن ميت مفلس
- ٢٠٧ مطلب الكفالة بلا اذن أو اجازة لا توجب الرجوع عما أداه الكفيل
- ٢٠٨ مطلب على الكفيل بانه نفس احضار المكفول اذا علم مكانه والا فلا

- ٢٠٨ مطلب يحا صص وب الدين غرماء الكفيل في تركته
- ٢٠٨ مطلب تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح
- ٢٠٩ مطلب برهن على أن هذا المحاضر كفيل عن الغائب بامر و على الدين قضى له على المحاضر والغائب الخ
- ٢٠٩ مطلب يؤخذ كفيل بالنفقة الى شهر وان علم أنه يغيب أكثر أخذ بقدرها
- ٢١٠ مطلب أدى الكفيل بامر المكفول عنه له الرجوع عليه وأخذه من تركته
- ٢١١ مطلب يباع على المديون أصيلا أو كفيل كل ما لا يحتاج في الحال ان امتنع عن الاداء والبيع بنفسه
- ٢١٢ مطلب للمكفول له مطالبة كل من الكفيل والمكفول ما لم تشترط براءة المكفول
- ٢١٣ مطلب قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك على فدفق كان عليه الجميع بمنزلة ما يبعث فلا ما فعل
- ٢١٦ مطلب لرب الدين ملازمة المدين بعدم ما خلى القاضي به بيله
- ٢١٧ مطلب الكفالة بالعارية بعد خلا كما لا يصح ما لم تنقلب مضمونه
- ٢١٧ مطلب للطالب مطالبة كل من المدين والصامنين على التعاقب فلو ضمنهما معا طالب كلا منهما بالنصف
- ٢١٨ مطلب الكفالة بالدين الساقط بالابراء لا تصح
- ٢١٨ مطلب تصح الكفالة عن ميت ترك ما لا بمقداره
- ٢٢٠ مطلب لو أدى كفيل الكفيل المسال يرجع به على الكفيل الاول ولا يرجع على الاصيل ويرجع الاول على الاصيل
- ٢٢٠ مطلب يؤخذ المسال من ترك الكفيل حال بعوته وان كان مؤجلا
- ٢٢٠ مطلب تسمع الدعوى من القاصر بعد ابرائه العام وصيه بشئ لم يكن طاهرا لادعوى أحد الورثة على بعضهم بعد ذلك
- ٢٢١ مطلب لا يشترط في الحوالة رضا المحيل
- ١٢٣ مطلب لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة
- ١٢٤ مطلب أحاله وضمن له مال الحوالة صح
- ٢٢٦ مطلب لا يشترط حضور المحال عليه محل الحوالة بل الشرط قبوله حين علم بها
- ٢٢٦ مطلب تبطل الحوالة المقيدة بموت المحيل ويكون المختار اسوة غرماء المحيل
- ٢٢٧ مطلب رد المبيع بعيب لا يبطل الحوالة المقيدة بالتمن
- ٢٢٩ مطلب شرط المختار الضمان على المحيل صح وتكون كفالة
- ٢٢٩ مطلب أحكام الفصاة تصان عن الالغاء والابطال

- ٢٢٩ مطلب المراد بالبشر الذي يستحقه القيم من مال الوقف أجزأه له
- ٢٣٠ مطلب للقاضي أن يحكم بين أهل الذمة إذا تنازعوا وترافعوا إليه ورضوا بحكمه ويحكم بينهم بحكم الإسلام
- ٢٣١ مطلب ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة
- ٢٣١ مطلب لو امتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء الدين قيل ينصب القاضي وصيا وقيل يأمر الورثة بالبيع الخ
- ٢٣١ مطلب يعطى لأرباب الديون ما أثبتوه من ديونهم بعد مدة التسليم إذا لم يثبت غيرهم ديننا
- ٢٣٢ مطلب لا يقضى على غائب ولا له إلا بحضور نائبه
- ٢٣٢ مطلب تقبل البينة على أنسار المدين بعد حيله بما يرام القاضي
- ٢٣٢ مطلب لا يسوغ الفسخ على زوجة الغائب وعلى من باشره التعزير إلا لاثق بحاله
- ٢٣٣ مطلب لا ينزل القاضي بعزل نفسه قبل علم من ولاء
- ٢٣٣ مطلب يعمل بخط البياع فيما عليه لا فيما له
- ٢٣٤ مطلب لا ينفذ الحكم بالطلاق على الزوج الغائب بشهادة البينة
- ٢٣٤ مطلب لأحد الورثة استئصال الدين من التركة بأداء قيمته لى الغرماء لا إلى وارث آخر
- ٢٣٥ مطلب أحد الورثة ينتصب حصما عن الباقيين في دعوى العز بشروط ثلاثة وفي الدين لا يتوقف على كونه ذائدا
- ٢٣٦ مطلب الأعمى لا يصح فاضبا ولا نائبا للدعاء
- ٢٣٧ مطلب فيمن يعمل بخطه
- ٢٣٨ مطلب من صار مقضيا عليه في حادثة لا تسمع دعواه بعده فيها
- ٢٣٨ مطلب الشهادة إذا تضمنت نقص قضاء أسنوف شروطه مرد
- ٢٣٩ مطلب العبرة للواقع لا لما كتبه الكاتب
- ٢٣٩ مطلب لا يجوز تحلف الشهود
- ٢٣٩ مطلب لا ينفذ القضاء بشاهدوين
- ٢٤٠ مطلب اليد من أقوى ما يستدل به على المالك والقول لورثه يد يدينهم
- ٢٤١ مطلب ليس للقاضي تزويجه أمة غائب ومجرب وعبد مملوك أن يكاتبهما ويدينهما
- ٢٤٢ مطلب عقار بيده أحدث آخر يده لا يصير به ذائدا
- ٢٤٣ مطلب إذا اتفقت الورثة على أداء كل الدين المستغرق من مالهم انبى التركة

- لهم فلهم ذلك وكذا في الوصايا
- ٢٤٤ مطلب مجرد سكوت المالك عند بيع الفضولي لا يكون رضا
- ٢٤٥ مطلب ادعاء الشراء من واحد أو آخر قدم الأسبق
- ٢٤٥ مطلب دعوى الوقف من قبيل دعوى المالك المطلق فتقدم بينة الخارج
- ٢٤٥ مطلب تقبل البينة بعد بين المدعى عليه كما به القضاء بالنكول
- ٢٤٦ مطلب لا تعتبر اليد الحادثة والعبرة في اليد للأسبق
- ٢٤٦ مطلب قال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على دعواه وبرهن المدعى عليه على الإبراء أو الأيفاء ولو بعد القضاء قبل بخلاف ما لو زاد فهو ولا اعرفك
- ٢٤٧ مطلب إذا لم يثبت الخارج الآن دعواه المالك في العقار إلا أنه أثبت سبق وضع يده عليه يكون ذايد وذواليد خارجا فتقدم بينته
- ٢٤٨ مطلب ينصب القاضي وصا بالخصوص مع صغر الورثة أو غيبتهم إذا كانت غيبتهم منقطعة والأفلا
- ٢٤٨ مطلب البلد المقطع بحيث لا يصل إليه العير ولا يجي منه
- ٢٥٣ مطلب برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضي بتلك البينة وكذا يقضى على الوارث بينة قامت على مورثه
- ٢٥٣ مطلب يعمل بخط التاجر في دفتره لمخفوط فيما عليه ويقوم مقام البينة
- ٢٥٤ مطلب أقدم الورثة التركة ثم ظهر دين محيط بها تنقض القسمة إلا أن يقضوا الدين من عند أنفسهم
- ٢٥٥ مطلب في طريق بيع التركة وأثبت الحق في الورثة بالغ وقاصر بلاوصى
- ٢٥٥ مطلب لا يقضى على غائب ولا له بدون نائب عنه
- ٢٥٦ مطلب فرق بين انعزال الوكيل بشيء خاص بموت الموكل وبين انعزال القضاة والنواب والأمراء والعمال بموت الوالي أو الساطان
- ٢٥٦ مطلب النهي عن الشيء أمر بضده
- ٢٥٨ مطلب إذا ذكر القاضي أنه حكم بعد إفاضة الدعوى والشهادة والتركية يقبل قوله مادام قاضيا
- ٢٥٨ مطلب لا اعتبار للجرح المجرد بعد التركية
- ٢٥٨ مطلب التناقض في موضع الحفاء هو وليس محصورا
- ٢٥٩ مطلب ولاية بيع التركة الغير المسنخقة للورثة وولي اليتيم لا للقاضي ما لم يمتنعوا عن إيفاء الدين والبيع لاجله

٢٦٠. مطلب سلم الشفعة بناء على أن الثمن كذا فظاهر أقل لا تسقط شفعته
٢٦٠. مطلب لا يجبر بعض الورثة على تحرير التركة بمعنى ضبطها وبيعها بقرعة بيت المال والقاضي برغبة أحدهم
٢٦١. مطلب تعدد الأسماء جائز والغلط فيه لا يضر
٢٦٢. مطلب محل قولهم يوم الموت لا يدخل القضاء إذا لم يكن تاريخ الموت مستقيضا عند الكل والأفلا يقضى القاضي لمن ادعى حقا بعد هذا التاريخ للتيقن بكذبه لا لكون الموت لا يدخل تحت القضاء
٢٦٢. مطلب ينصب القاضي وصيا في التركة المستغرقة بالدين لبيعها حيث امتنع الورثة من إيفائه
٢٦٣. مطلب مهم في ما قيل في القضاء على الغائب وله وإن القول به ليس مذهبا لاني حنيفة لا يعتد به
٢٦٧. مطلب يجوز تعدد الأسماء
٢٦٨. مطلب يعمل بخط التاجر فيما عليه إذا كان محفوظا منه وفيه بيان ما قيل في خط كاتبه
٢٦٩. مطلب ذكر أن جد الميت فلا غير ما ثبت أولا وأقام البينة لا تقبل حيث انفصل القضاء بالاولى
٢٦٩. مطلب أحدى البنتين إذا سبقت واتصل القضاء بهما لا تنقص
٢٦٩. مطلب في حكم القاضي الذي بين أهل الذمة بشرية عنهم
٢٧٠. مطلب لورفع لقاضي المسلمين حكم قاضي الذميين بنقضه ولا يحكم الا بشرية الاسلام
٢٧٠. مطلب انما يحكم قاضي المسلمين بحكم الاسلام بين أهل الذمة إذا توافوا اليه ورضوا بحكمه
٢٧٠. مطلب ادعى دفع الدين للميت وأقام البينة هل يحلف فيه كلام
٢٧٣. مطلب أحد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه
٢٧٤. مطلب فيمن يعمل بخطه وشرط ذلك
٢٧٤. مطلب في قضية المصاعنة التي صدرت في حق قاضي الجيرة واستحقاقه العزل من عدمه
٢٧٨. مطلب لا يترتب على القاضي استحقاقه العزل بمجرد خطئه في بعض الأحكام بالاعتماد
٢٧٨. مطلب لو أخطأ القاضي في الحكم لا يضمن ما لم يتعمد الجور

- ٢٧٨ مطلب المعلق على شئتين أو أشياء لا يوجد بدون جميع ما علق عليه
- ٢٨١ مطلب في مناقضات وقعت بين قاضي بربر ومفتيها وقاضي كردقان
- ٢٨١ مطلب يحكم بالطلاق في وجهه الزوج أو وكيله بالخصومة لا في وجهه وكيله للسقل وتعتبر البينة في وجهه في حق منعه من نقلها
- ٢٨١ مطلب يثبت القاضي لاحضار المدعي عليه الغائب ان أقام المدعي بينة على دعواه ولو مستورة
- ٢٨٥ مطلب يصح بيع الوصي تركه مستغرقة لو بقيمتها وليس للغرماء ابطاله
- ٢٨٦ مطلب مع وجود الورثة البالغين وعدم انقطاع غيبتهم وعدم استغراق التركة لا تباع التركة الا باذنهم
- ٢٨٧ مطلب اشترى بعض الغرماء شيئا من التركة المستغرقة فالثلث مستحق لجميعهم
- ٢٨٧ مطلب المشروط له الاستبدال لا يملك ان يبيع من لا تقبل شهادته له الا بالخيرية
- ٢٨٨ مطلب حجر ولي الام الذي يملكه بعد تحقق السفة لديه واقامة قيم ينفذ
- ٢٨٨ مطلب قضاء الامير المفوض اليه نصب القضاة مع وجود قاضي البلد المولى من قبله جائز
- ٢٨٩ مطلب لو ثبت ان القاضي قضى بشهادة الاجير الخاص لمستأجره والفلاح لشيعه لا يتفقد قضاؤه
- ٢٩١ مطلب الاقرار ملزم بنفسه والقضاء معه اعانة
- ٢٩٢ مطلب الحكم بالنسب حكم على الكافة
- ٢٩٥ مطلب لا يزج عشي ممن في يده لجهة انوقف بمجرد افاة القاضي بفهم ذلك الوقف من قيودات المحكمة وانكار وارضع اليد
- ٢٩٨ مطلب في نسخ لائحة المحاكم الشرعية لما سبقها من الاوامر والاوامر والمنشورات الخ
- ٢٩٩ مطلب القضاء على الميت بحضرة وارثه بعد استيفاء اللازم صحيح كالتضاء على الوارث
- ٢٩٩ مطلب يكتب في السجل انه حكم على الغائب أو الميت بحضور وكيله أو وصيه
- ٢٩٩ مطلب يقضى على الوارث ببينة قامت على مورثه وعلى الوكيل ببينة قامت على الموكل وبالعكس
- ٣٠٠ مطلب القضاء على أحد الورثة قضاء على الميت
- ٣٠٠ مطلب المقضى له وعليه انما هو الميت في الحقيقة
- ٣٠١ مطلب في كيفية ما يصير اجراؤه لو حضر غريم الميت رجلا يدعي انه وارث الميت

وان له عليه كذا

- ٣٠٤ مطلب يقضى النائب بما شهدوا به عند الاصل وعكسه
 ٣٠٤ مطلب لو عزل القاضى عن القضاء ثم رد لا يقضى بشئ مما كان في ديوانه الخ
 ٣٠٤ مطلب لو عزل القاضى بعد اقامة البينة ثم أعيد فرفعت اليه تلك الخصومة الخ
 ٣٠٥ مطلب لو أن قاضيا قلد القضاء وأدن بالاستخلاف فأمر رجلا ليس مع الدعوى
 والشهادة ويسأل عن الشهود وسمع الاقرار ولا يحكم بذلك بل يكتب الى القاضى
 لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وادارفع الامر الى القاضى لا يقضى بما وقع بل يامر
 بإعادة البينة

- ٣٠٥ مطلب ما وجدته في ديوان قاض قبله لا يعمل به
 ٣٠٨ مطلب فيما اذا ارتاب القاضى في أمر الشهود
 ٣٠٩ مطلب الشهادة لا ترد بمجرد التهمة
 ٣٠٩ مطلب فيما ترد به الشهادة ولو عرف القاضى الشاهد بجره أو عدالة لا يسأل عنه
 ٣٠٩ مطلب فيما يشترط لجواز التعديل
 ٣١٠ مطلب لا يضر الاختلاف في اسم الجدمع كون المتنازع فيه واحدا معروفا
 ٣١٠ مطلب لا تقبل شهادة العدو على عدوه ان كانت العداوة دنيوية
 ٣١٠ مطلب تقبل شهادة الاخ ل اخيه
 ٣١٠ مطلب لا تثبت العداوة التي ترد بها الشهادات الا بخوت وذف وجح وقتل
 ٣١٣ مطلب الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا
 ٣١٣ مطلب شهادة الاقارب لبعضهم مقبولة ما عدا شهادة الام ل افرعه وعكسه
 ٣١٣ مطلب يجب موافقة الشهادتين لفظا ومعنى عند الامام واكتفيا بالموافقة

معنى

- ٣١٣ مطلب برهن على انه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل في مكان كذا لا تقبل
 ٣١٤ مطلب شهادة النفي المتواترة مقبولة
 ٣١٤ مطلب نقبل البينة لو أقامها المدعى عليه بعد عيّن المدعى
 ٣١٥ مطلب اختلاف الشاهدين في مكان الاقرار غير مانع لجواز تعدد الاقرار
 ٣١٥ مطلب بينة الاكرام في الاقرار أولى من بينة الطوح اقرارها واثباتها بخ والاف
 فبينة الطوح

- ٣١٦ مطلب أخبر بها عدل بموت زوجها فصدقته وتزوجت ثم أخبر بها آخر بحيايه
 لا يبطل نكاح الثاني ولا يفرق بينهما
 ٣١٦ مطلب تقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حدود وقودت عذر حضور

الاصل لموت او مرض الخ

- ٣١٦ مطلب في شاهد الحسبة اذا آخر شهادته لغير عذر
 ٣١٧ مطلب لا تقبل شهادة الاجير الخاص ولا شيخ القرية
 ٣١٩ مطلب لا يقدر في شهادة الشاهد ان للشهود دعوى عليه دعوى عليه بشئ آخر
 ٣٢٠ مطلب رجوع أحد الشاهدين في مجلس القاضي بعد القضاء لا يبطل القضاء
 ويضمن النصف

٣٢٠ مطلب لا يتوقف ضمان الشاهد بالرجوع بعد القضاء على قبض المال على
 المقتضى به

- ٣٢١ مطلب ادعى رجوع الشهود عند غير القاضي وبرهن لا يقبل
 ٣٢١ مطلب تخصم الشهود والمدعى عليه تقبل لوعده ولا مال لم يساعده المدعى أو يكثر
 منهم دلائل

- ٣٢٢ مطلب الشهادة اذا خافت الدعوى لا تقبل
 ٣٢٢ مطلب تقبل شهادة كاتب الوثيقة حيث كان عدلا
 ٣٢٣ مطلب في قبول الشهادة على الشهادة وما يعتبر فيها
 ٣٢٣ مطلب تحمل الصبي العاقل الشهادة وأداها بعد بلوغه قبلت
 ٣٢٣ مطلب من موانع قبول الشهادة العصبية الخ
 ٣٢٤ مطلب انما يعتبر المانع من قبول الشهادة وقت الاداء لا وقت التحمل
 ٣٢٥ مطلب لا تقبل الشهادة في نسب بنوة العم مع عدم ذكر الجد الجامع
 ٣٢٦ مطلب لا يتحقق الا كراهة مع غيبة المذكره
 ٣٢٨ مطلب في حكم الاختلاف بين الدعوى والشهادة في تاريخ البيع
 ٣٢٨ مطلب في اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان أو الانشاء والاقرار في نحو
 البيع لا يضر

- ٣٢٨ مطلب الشهادة باكثر من المدعى باطلة بخلاف الاقل للاتفاق فيه الا اذا وفق
 ٣٢٨ مطلب شهد أحدهما بالف والآخر بالف ومائة تقبل ان ادعى الاكثر الاقل
 الا أن يوفق

- ٣٢٩ مطلب في الاعذار التي تقبل بها الشهادة حسبة مع التأخير
 ٣٣٠ مطلب أفى بعضهم بحكم اقرار السارق مكرها وهو محمول على الصحة في حق
 الضامن

- ٣٣١ مطلب الطعن في الشهود بعد التزكية والحكم بانهم مستأجرون على الشهادة
 غير مقبول شرعا

- ٣٣٣ مطلب لا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء
- ٣٣٣ مطلب شهدا بالبيع وقبض الثمن ولم يسميا الثمن تقبل
- ٣٣٣ مطلب لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به البراءة السلطانية الخ
- ٣٣٣ مطلب تقدم بينة الحق على بينة المرض
- ٣٣٣ مطلب لا تقبل شهادة مشايخ الحرف والمعرفين والاجير الخاص
- ٣٣٣ مطلب في اجارة المسلم نفسه من الذمى وفي اجارة الاماكن منهم
- ٣٣٥ مطلب الشهادة بالملك المطلق تقبل كاللعوى
- ٣٤١ مطلب شهدا أحدهما بالبيع والاخر بالاقرار به تقبل
- ٣٤١ مطلب لا تقبل شهادة أهل الذمة على المسلمة
- ٣٤١ مطلب ادالم يتعين المشهود عليه الميت بذكر اسمه لا يكفي بذلك في الشهادة
- ٣٤١ مطلب تقبل الشهادة حسبة لا ثبات أصل وقف هو من حقوق الله تعالى
- ٣٤٤ مطلب المعتبر في قبول الشهادة أهلية الشاهد وفت الاداء لا وقت التحمل
- ٣٤٥ مطلب لو أن القاضى لم يرد شهادة الاجير الخاص من ملاح حتى زال المانع من قبولها فأعاد الشهادة جازت الثانية
- ٣٤٥ مطلب كل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا
- ٣٤٥ مطلب الشهادة اذا كانت على غائب أو ميت فلا بد لقبولها من نسبته الى جده
- الا اذا كان يعرف بأقل من ذلك
- ٣٤٥ مطلب المعتبر حصول المعرفة وارتجاع الاشتراك
- ٣٤٥ مطلب تقبل شهادة المعتق وابنه على عبده بطلاقها ثلاثا حسبة
- ٣٤٦ مطلب لا يكفي شهادة رجل على شهادة الشاهد الاصيل
- ٣٤٧ مطلب لو خالفت الشهادة الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها أو نقصان كذلك لا يمنع قبولها
- ٣٤٧ مطلب الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع
- ٣٤٧ مطلب بينة الحق أولى من بينة المرض
- ٣٤٧ مطلب شهادة السمسار العدل مقبولة ما لم تكن فيما باعه كالدلال
- ٣٤٧ مطلب لا تقبل الشهادة على جرح مجرد بعد التعديل وفيما قبله نزاع
- ٣٨ مطلب لا حاجة الى بيان الجنس والقدر والنوع والوزن في الشهادة مع الاشارة
- ٣٤٨ مطلب تقبل الشهادة بالتسامع لا ثبات أصل الوقف دون شروطه
- ٣٤٩ مطلب لا يلتفت التناضى للشهادة على الجرح المحرد ولكن يركى الشهود فان عدلوا ساروا علما قبلت شهادتهم

٣٥٠. مطلب بينة الخارج على المالك المطلق أولى من بينة الخارج على الوقف
٣٥٠. مطلب لا تقبل شهادة الوكيل بعد العزل فيما وكل فيه ان خاصم
٣٥١. مطلب بينة المشتري أنك بعث مني بعد بلوغك أولى من بينة البائع أنه قبله
- لا ثباتها العارض
٣٥١. مطلب بينة الخارج أني اشتريته من أبيك منذ عشر سنين أولى من بينة ذي اليد أن أباه مات منذ عشر سنين
٣٥١. مطلب بينة أن زوج فلانة مات أو قتل أولى من بينة أنه حي
٣٥٢. مطلب سألهم القاضي عن الزمان والمكان فقالوا لا نعلم تقبل
٣٥٣. مطلب يقضى بينة الخارج في المالك المطلق ان اتحد التاريخ أو لم يثرخا
٣٥٤. مطلب يشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه
٣٥٤. مطلب في تفصيل حكم الشهادة بالموت
٣٥٥. مطلب بينة البيع والهبة يعرض أولى من بينة الرهن وبغير عوض بالعكس
- وبينة الوفاء أولى من بينة البتات استحسانا
٣٥٧. مطلب تقبل شهادة ابني البائع على بيع أبيهما
٣٥٨. مطلب شهدا بأن جماعة أخبروهما بغرق مركب ومن فيهما أو منهم فلان ومات بسبب ذلك لا تقبل
٣٥٨. مطلب تقبل شهادة الفروع بعد التكميل اذا ادبت بعدموت الاصول
٣٥٩. مطلب القول لمدعي الصحة والبيئة لمدعي التلجئة حيث فسرها
٣٦٠. مطلب لا تكلف البيئة الى ذكر نسب المدعية وهي حاضرة مشار اليها
٣٦٠. مطلب القول لمدعي المضاربة والبيئة لمدعي القرض
٣٦٢. مطلب الاقرار بان جبر ما تحت يده وما ينسب اليه مشترك ليس من باب الاقرار بالجهول بل هو عام
٣٦٢. مطلب اختلاف في شيء هل كان وقت الاقرار أو حدث بعده فالقول لورثة المقر والبيئة على ورثة المقر له
٣٦٣. مطلب شهد الشهود وذكروا حدود الارض ولم يذكروا مقدارها أو ذكروه فظهر أقل أو أكثر أو قالوا انها يذرف فيها كذا فظهر أكثر أو أقل تقبل كالدعوى فيما يظهر
٣٦٥. مطلب لا بد لشاهد الحسبة أن يدعي ما يشهد به عند عدم وجود مدعي غيره
٣٦٥. مطلب ليس المراد بقوله لم ليس لنا مدعي حسبة أنه لو ادعى الشاهد حسبة ترد شهادته

٣٦٧ مطلب في حادثة دفعت من طرابلس الغرب الى تونس واجيب عنها من مفايتها واستقهم عما قيل فيها

٣٦٧ مطلب شهد رجلان ان زوج فلانة قتل أو مات وشهد آخران أنه حي كان شهادة الموت والقتل أولى

٣٦٧ مطلب كون شهادة الحياة اذا أرخت بتأرجح متأخر أولى محله الديانة لا القضاء

٣٦٩ مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

٣٦٩ مطلب تقبل شهادة الفروع بعد موت الاصول الخ

٣٧٠ مطلب لا تقبل شهادة الابنين بان أباهما أوصى الى رجل لو ينكر بحرهما نفعا فلو ادعى تقبل استحسنانا

٣٧١ مطلب قال الشاهدان انهما لا يعرفان اسماء أصحاب المدعى ويعرفان المحدود اذا وقفا عليه فتوجه اليه مع أمين القاضي وأشار اليه فوجد طبق الدعوى تقبل

٣٧٢ مطلب في الاختلاف في تقديم بيعة التسكاح وبيعة الطلاق وتفاصيل هذه المسئلة

٣٧٦ مطلب للقاضي أن يسأل الشاهد عما طعن به فيه طعما مجردا فان أقر به رد شهادته وله ان لا يسأل ويطالب التزكية

٣٧٧ مطلب اذا زكى الشهر دبعدا الطعن المجرد واطاعة البيعة علنا تقبل شهادتهم

٣٧٧ مطلب لا تقبل شهادة غير المسلم على المدعى عليه المسلم وتقبل شهادة غير المسلم على مثله اذا كان عدلا في دينه

٣٧٨ مطلب بيعة زيد أنها زوجته أولى من بينتها أنها امرأة عمرو والمنكر

٣٨٢ مطلب لا يجبر الوكيل بالبيع على دوح ثم ما باعه للموكل من مال نفسه

٣٨٣ مطلب ولا ينفذ في الثمن في البيع للوكيل به دون الموكل

٣٨٣ مطلب لا يجبر الوكيل بالبيع على تقاضي الثمن وله اعادة الموكل به الا ان يكون باجر

٣٨٤ مطلب يصح اقرار الوكيل بالخضومة عند القاضي

٣٨٤ مطلب للموكل عزل الوكيل متى شاء بشرط علم الوكيل

٣٨٤ مطلب القول للوكيل بيمينته في دفع ما يرضه للموكل

٣٨٥ مطلب فال الاسير لا يخرج الى نفسه رجوعه بشرط علمه على ان يرضى

٣٨٥ مطلب الوكيل بشراء شيء بيمينته لا يملك شراءه لنفسه عند غيبة الموكل

٣٨٧ مطلب للموكل العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق الغير

٣٨٧ مطلب في مسائل يطرق فيها على الوكالة الاروم

- ٣٨٨ مطلب الوكيل بالبيع يملك الاقالة الا في مسائل بخلاف وكيل الشراء
- ٣٨٩ مطلب في شرط لزوم الوكالة بالخصومة بدون رضا المخصم
- ٣٩٠ مطلب بتقييد تفادي بيع الوكيل بالبيع المطلق بالقيمة وبالنفود على المفتي به
- ٣٩٢ مطلب انما يملك وكيل البيع بالبيع بالنسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة
- ٣٩٣ مطلب الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه بل يقع للموكل
- ٣٩٤ مطلب عين الوكيل بالشراء ثمنًا وخالف بزيادة وقع الشراء للموكل
- ٣٩٤ مطلب القول للامر في تعيين الثمن وان برهنا قدم برهان المأمور
- ٣٩٥ مطلب امره بشراء معين بلا بيان ثم فقال المأمور اشتره بكذا وقال الامر بنصفه
- تخالفوا يلزم المبيع المأمور
- ٣٩٦ مطلب الامر بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الامر يوجب الرجوع على الاصحاح
- ٣٩٦ مطلب اذا مات الوكيل مجهلا مال موكله يضمن
- ٣٩٩ مطلب كل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها يقبل قوله بيمينه
- ٣٩٩ مطلب يقبل قول الوكيل بقبض الدين بعدم موت الموكل في حق نفى الضمان عن نفسه لا في براءة المدين
- ٤٠٠ مطلب وكيل التقاضي لا يملك الصلح ولا التبرع ما لم يفوض له ذلك
- ٤٠١ مطلب ادعى الوديعة وشهد أن المودع أقر بالايديع تقبل كافي الغصب
- ٤٠٣ مطلب ليس للوكيل طلب الاجر بدون شرط اذا لم يكن ممن لا يعمل الا بالاجر
- ٤٠٣ مطلب يقبل قول الوكيل بيمينه فيما صرفه حسب الامر في حق نفى الضمان عن نفسه
- ٤٠٣ مطلب للوكيل تسليط الموكل على قبض ما وجب بعقده
- ٤٠٣ مطلب قال الموكل أمرتك بتقدي وقال الوكيل أطلقت قال قول للامر الى آخره
- ٤٠٤ مطلب الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه ولا موكل آخر
- ٤٠٥ مطلب لا يثبت الشراء بمجرد تصديق مدعي الوكالة به عن المسالك بعدم موته
- ٤٠٨ مطلب ينزل الوكيل بجنون الموكل بجنونه مطبقا وان لم يعلم الا آخر
- ٤٠٩ مطلب ادعى الوكالة بقبض الدين فصدقه الغريم أمر بالدفع اليه الى آخره
- ٤١٠ مطلب للأمر بالعمارة والاتفاق من ماله الرجوع وان لم يشترطه على الصريح
- ٤١٢ مطلب وكيل المحفظ لا يملك الخصومة
- ٤١٣ مطلب وكيل الخصومة لا يملك الصلح فيه تدبر الموكل
- ٤١٧ مطلب الوكيل لا يوكل الا باذن أمره او تفويضه كاعمل برأيك
- ٤١٨ مطلب الوكيل بشراء شيء معين لو شراه لنفسه بحضور موكله وقع الشراء لنفسه

- ٤٢٠ مطلب الوكيل لا يוכל الا باذن قيماءه اما استثنى
- ٤٢١ مطلب قال اني اريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا او مطلوبا الى آخره
- ٤٢٢ مطلب تصادق الوكيل والموكل على القبض واختلاف في الدفع للموكل الى آخره
- ٤٢٣ مطلب المأمور بالعمارة من مال نفسه ليرجع لا يقبل قوله بيمينه الى آخره
- ٤٢٤ مطلب عمر دار زوجته لها بماله باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها
- ٤٢٥ مطلب أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي في دعوى الدين على الميت
- ٤٢٦ مطلب خالف الوكيل أمر موكله لا الى خير لا ينفذ بيعه
- ٤٢٧ مطلب الوكيل العام يملك المعاوضات ومنها البيع وانظم ينص عليه
- ٤٢٨ مطلب الوكيل العام لا يملك التبرعات بل المعاوضات الخ
- ٤٢٩ مطلب التوكيل كما يصح منجزا يصح معلقا وضافا
- ٤٣٠ مطلب القول للآخر في الله الوكيل اشترط لنفسه حيث لم يعين المبيع الى آخره
- ٤٣١ مطلب يقبل قول الرسول بيمينه في اصال الامانة الى ربها
- ٤٣٢ مطلب المختار ان القاضي اذا علم بالمدعى تعنتا في اداء التوكيل لا يمكنه من ذلك
- ويقبل التوكيل بالخصوصة من الخصم الخ
- ٤٣٣ مطلب يقبل قول المرأة بيمينها انها من المخدرات اذا كانت من الاشراف ولو ثيبا
- ٤٣٤ مطلب عزل الوكيل قصدا يتوقف على علمه بالعزل
- ٤٣٥ مطلب الوكيل يقبض الدين يملك الخصومة فيه بخلاف الوكيل يقبض العين
- الا اذا وكل بها ايضا
- ٤٣٦ مطلب أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي في اثبات النسب
- ٤٣٧ مطلب اذا لم تكن العين مجمودة قللو كسبل بقبضها ولاية القبض الى آخره
- ٤٣٨ مطلب اذا مات الوكيل المفوض اليه بعد توكيله آخر لا ينزل الثاني بموته ولا بعزله
- وينزلان بموت الموكل
- ٤٣٩ مطلب ليس لاحد وكيلين وكلاءه الا تفردا بالتصرف الى آخره
- ٤٤٠ مطلب التوكيل بالاستقراض لا يصح
- ٤٤١ مطلب لا يقبل قول الوكيل في الاتفاق من ماله ليرجع بدون اقامة بينة الى آخره
- ٤٤٢ مطلب في عدم جواز توكيل وكيل الوكيل المفوض اليه التوكيل وكلاهما
- الى آخره
- ٤٤٣ مطلب الوكالة ببيع الرهن لازمة ولا تبطل بموت الراهن ولا بخروجه عن الاهلية
- ولا بعزله
- ٤٤٤ مطلب في الاختلاف المحاصل في لزوم التوكيل بالخصوصة بدون رضا الخصم
- ٤٤٥ مطلب القول في الامانة قول الامين بيمينه الى آخره (تمت)

٩١ ع



بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب البيوع)

(سئل) في رجل مقيم بناحية زفتا وله بيت ماله بمصر ويريد بيع البيت المذكور إلى آخر
 ويجرله حجة التبائع في محكمة زفتا هل يجوز ذلك أو يلزم أن يكون بيع البيت
 المذكور في محكمة مصر (اجاب) لا يتوقف صحة البيع ولزومه شرعا على كتب صل
 التبائع بمحكمة مصر أو غيرها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية بمصاغها
 وحليم فهل له انتزاع الحلي والمصاغ وبيعها بدون المصاغ والحلي (اجاب) لا يجبر مالك
 الامة على بيع المصاغ الذي اشتراه مع الامة وله ابقاؤه عنده والتصرف فيه بما شاء حيث
 كان المالك له فيه ثابته ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا وعليه دين
 خمس عليه ثم ضمنه رجل من أهل بلده ثم أراد بيع منزله المذكور فغره الضامن وغيبه
 واشتراه منه بدون قيمته فهل اذا ثبت التغرير وكان بدون القيمة يكون للبائع رد
 البيع (اجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وثبت
 التغرير في البيع المذكور كما أن يقول المشتري للبائع منزلا لا يساوي الا كذا وبيع
 منزله بناء على ذلك يكون للبائع فسخ البيع ومجرد الغبن الفاحش لا يوجب للبائع حق
 الفسخ على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولد بالغ وبتين

احدهما

ذی القعدة سنة

١٩ ١١٦٤

١٣ ١٢٦٤

٢٤ ١٢٦٤

• طلب مجرد العین
 الفاحش في البيع
 بدون تغرير لا يوجب
 الفسخ على ما به الفتوى

ذى القعدة سنة

أحداهما قاصرة والآخرى بالغة وترك طاحونة معدة للاستغلال فباعها الولد المذكور
 لشخص بثمن معلوم بدون إذن البالغة لكونها غائبة وقت البيع وبدون مسوغ شرعي
 لبيع نصيب القاصرة لكونه ليس وصيا عليها فهل يكون البيع في نصيب القاصرة غير
 نافذ وكذلك في نصيب البالغة حيث لم تجز به بل ردت به وأبطلته وهل يلزم أجرة المثل
 لنصيب القاصرة (أجاب) ينفذ البيع في نصيب البالغ المباشر لعقد البيع دون نصيب
 أخته البالغة بدون إذن أو إجازتها وبيعه نصيب القاصرة بدون ولاية شرعية غير جائز
 بل عند عدم وجود مسوغ لبيع عقار الصغير لا يصح هذا البيع أصلا ولا توقف على
 الإجازة ولو من القاضي ويلزم من استولى على حصة القاصرة أجرة المثل مدة استيلائه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أكرهه شيخ ببلده على بيع ملكه قهره عنه وله ابن غائب
 ثم مات الرجل المذكور فلما حضر ولده بعد مضي سنة ونصف من البيع وجد دار أبيه
 بيعت بالقهر فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا ينفذ البيع (أجاب) إذا تحقق ألا كراه
 الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن
 طائعا يكون للبائع بعد زوال الكراه فسخ البيع ولا يطل حق الفسخ بموته فلوارثه حق
 الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة ذكورا جنينة وساقية بثمن
 معلوم وأسقطوا حقهم له في ثلاثة وعشرين فدان طين ونصف واستولى على ذلك كله
 مدة من السنين ويبيده وثيقة بذلك ثم مات واحد من الجماعة المذكورين عن أولاد
 ذكور وأرادوا هم وباقي الجماعة الرجوع على المشتري المذكور الذي هو المسقط
 له في جميع ما ذكر متعللين بأن البيع والاستقاط كانا بالاكراه فهل لأعبره بتعللهم حيث
 لم يثبت الاكراه بالوجه الشرعي (أجاب) إذا لم يثبت الاكراه الشرعي على البيع والاستقاط
 لا يكون للبائع والمستقط حق الفسخ كما لا يكون للوارث والحال هذه والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة تملك دارا عن أبيها أكرهها شيخ البلد بالحبس والضرب على بيعها في
 دين على زوجها الغائب وباعتها مكرهة فهل إذا ثبت ذلك يكون البيع فاسدا ويحجر
 المشتري على رد الدار للمرأة المالكة المذكورة لا سيما أن الزوج حضر من غيبته ويريد
 أن يدفع له الثمن (أجاب) إذا كان البيع الصادر من المرأة المذكورة بالاكراه الشرعي
 ولم يوجد منها ما يفيد الرضا لا يكون البيع نافذا ويكون لها فسخ البيع بعد زوال
 الاكراه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة سواقي وأرض زراعية بغيرها
 وأشجارا على يد قاضي ببلدهم ويبيده حجج باسمه وختمه وصار ينتفع بها المشتري مدة
 خمس سنوات وأنشأ فيها أشجارا ونخيلًا وأصلها بعد أن كانت خرسا فلا تأن ادعى عليه
 الجماعة المذكورون بأنهم كانوا وقت البيع ضايقيهم الحاكم على دراهم كان طلبها منهم
 وأنهم باعوا ذلك مكرهين فهل على فرض ثبوت دعواهم ألا كراه إذا قبضوا منه الثمن
 بعد ذلك طائعين مختارين ودفعوه فيما طلب منهم يكون ذلك إجازة منهم لا سيما وقد

٢٤
 ١٢٦٤
 مطلب ببيع عقار الصغير
 من غير من له الولاية
 بدون مسوغ لا يصح
 أصلا ولا توقف على
 الإجازة

٢٦
 ١٢٦٤
 مطلب لا يطل حق
 الفسخ مع الاكراه على
 البيع بموت المكره
 فلوارثه الفسخ

٢٦
 ١٢٦٤

ذى الحجة

٣
 ١٢٦٤

ذى الحجة سنة

١٢٦٤

٤

تدأى معه قبل ذلك بعضهم بالاكرام المذكور ثم صدق له على صحة البيع واجازة فلا
عبرة بدعواهم الاكرام بعد ذلك (أجاب) قبض الثمن طوعا واجازة البيع الصادر بالاكرام
على فرض تحققه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع نصف دار على جماعة بثمن
معلوم وقبض الثمن ودفعه لخصمه فيما عليه بورده بجهة الديوان ومضى على ذلك مدة
تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات البائع فأراد وارثه ابطال البيع متعللا بان أباه اغتصب
نصف الدار المذكور لكونه مضطرا للبيع بسبب ما عليه من المطالبات بجهة الديوان
وترافع مع واذع السيد عند نائب قاض بناحية فكسب النائب المذكور بفسخ البيع
لكون البائع اغتصابا لكونه مضطرا بسبب المطالبات الديوانية وخلافها فهل يكون
البيع صحيحا ولا عبرة بحكم النائب المذكور بفسخ البيع لاجل ذلك (أجاب) ايس لو ارث
البائع ففسخ البيع بمجرد ما ذكر من ان مورثه باع نصف الدار لاجل ايفاء دين كان
عليه ولا يصح حكم النائب بالفسخ لاجل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
هو واخوته فعرضوها للبيع بالدلالة ليدفعوا ثمنها في نظيردية شرعية ترتبت على الرجل
المذكور فباعها الرجل المذكور الذي ترتبت عليه الديانة عن نفسه وبطريق وكالته
الشرعية عن اخوته وعن باقي شركائه في الدار باختياره وكتب للمشتري بذلك حجة شرعية
ثم بعد مدة ادعى الرجل المذكور انما بيعت بغير حضرته وبغير اذنه فأراد المشتري اقامة
البينة عليه الشاهدة بالبيع فتغلب على المشتري بما كم سياسى ونزع الدار من يده فهل
اذا عزل المحاكم ومات الرجل ولم تمض مدة خمس عشرة سنة للمشتري ان يثبت البيع على
ورثة الرجل وينزع الدار من أيديهم واذا تعالت الورثة بان حجة مورثهم الاصلية تحت
أيديهم لا عبرة بتعاليمهم وله اقامة البينة عليهم بان مورثهم باع قبل موته (أجاب) للمشتري
اثبات البيع في وجهه وارث البائع حيث لا مانع من سماع دعواه بذلك ولا عبرة بما
تعلل به الوارث والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترتوا نخيلا مع اسقاط
منفعة الارض لهم ووضعوا أيديهم عليه مدة ثلاث عشرة سنة ثم باعوا المشترون مع
اسقاطهم منفعة الارض لآخر فاشترى عليه نخيلا وأضافه ووضع يده على النخيل مدة
سنتين ثم باع جميع النخيل مع اسقاط منفعة الارض لجماعة ووضعوا أيديهم على النخيل
والارض مدة عشر سنين فهل اذا ادعى وارث البائع الاول بعد هذه المدة الطويلة ان
مورثه باع نخيلا مع اسقاط منفعة الارض بدون قيمته الا ان لا تسمع دعواه خصوصا وان
القيمة تختلف باختلاف الزمن والرغبة واذا ادعى الاكرام لمورثه على البيع بعد هذه
المدة لا تسمع دعواه سيما وانه مشاهد انصرف المشتري والبائع من باع الى البائع
(أجاب) لا رد بعين فاحش في ظاهر الرواية ويقتى بالرد وفقا للناس ان غره والا لا ولا
ينتقل الرد بالتغريب للوارث على ما استظهره مصنف تنوير الابصار ودعوى الاكرام بعد
مضى هذه المدة ونحوها مع التمسك منها لا تسمعها القضاة لانها والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٤

٥

١٢٦٤

٨

١٢٦٤

٨

مطلب لا ينتقل الرد
بالتغريب للوارث

فی رجل اشتری من ذمی جانب حریر بداخل اکیاس فتحمله بعضها وقصل معه الثمن
 لكل درهم ثمن معلوم ما عاينه من ذلك ثم بعد عقد البيع وجد باقي الحریر الذي
 بداخل الاکیاس قيمته اقل من قيمة ما عاينه المشتري وقت الشراء فهل يكون له رده
 بخيار الرؤية خیر لم یرض به (أجاب) نعم یكون للمشتري خيار الفسخ والحال ما ذكر
 حيث وجده أردأ مما عاينه وذلك بخيار العیب علی قول لا بخيار الرؤية لان مثل ذلك
 مما یعرف بالنمذج فيكتفی في سقوط خيار الرؤية برؤية ما عاينه منه وفي الدر
 ورد المختار من خيار الرؤية وكفی رؤیة ما یؤذن بالمقصود كوجه صبرة والمراد بها
 ما لا تتفاوت آحاده قال فی الفتح فان دخل فی البيع اشياء فان كانت الاحاد لا تتفاوت
 كالمكيل والموزون وعلامته أن یعرف بالنمذج فيكتفی برؤية واحد منها في سقوط
 الخيار الا اذا كان الباقي اردأ مما رأى فحينئذ یكون له الخيار أی خيار العیب لا خيار
 الرؤية ذكروه فی الینایع وعلی فی الكافي بانه انما رضى بالصفة التي رآها لا بغيرها
 ومفاده انه خيار الرؤية وهو مقتضى سوق كلام المصنف أی صاحب الهداية والتحقيق
 انه خيار عیب اذا كان اختلاف الباقي یوصله الى العیب وخيار رؤیة اذا كان لا یوصله
 الى اسم العیب بل الدون ثم قال والحاصل انه اذا كان الباقي اردأ مما رأى لا تسکفی رؤیة
 بعضه أی لا یسقط بها الخيار مطلقا وانما یسقط بها خيار الرؤية فقط ویبقى خيار العیب
 علی ما فی الینایع أو یبقى معها خيار الرؤية علی ما فی الكافي والتحقيق التفصيل وهو
 انه ان كان الباقي معیبا یبقى الخياران والاخيار الرؤية فقط اه والله تعالی أعلم (سئل)
 فی رجل مات عن ابن غائب وبنت قاصرة وعن زوجة وترك دارا فباع شیخ البلد نصیب
 الابن الغائب ونصیب البنت القاصرة فی الدار لامرأة أجنبية بثمن معلوم قبضه شیخ
 البلد منها ثم حضر الابن الغائب وبلغت القاصرة ولم یجوز البيع فهل یكون البيع
 فاسدا وتجب المرأة علی رد المبیع للابن والبنت قهرا وعملها المطالبة بالثمن علی من
 دفعته له (أجاب) اذا لم یجوز الابن البالغ البيع الصادر من شیخ البلد بدون ولاية شرعية
 ورده بطل فی نصیبه كما انه باطل عند عدم الاجازة ممن یملكها مع المسوغ فی نصیب
 القاصرة والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اشتری فرسا فباعه عیب اطلع علیه المشتري
 فبعده ان مكثت عنده مدة طهر بها عیب آخر قديم فذهب المشتري ليردها به فانكره
 البائع فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية ان العیب الثاني الذي ظهر قديم یكون للمشتري
 ردها به (أجاب) اذا ثبت ان العیب قديم عند البائع ولم یتحقق رضا المشتري به یكون
 للمشتري الرد به والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل یملك قطعة أرض معلومة باعها لرجل
 بثمن معلوم وقبض منها وتسلمها المشتري بعد تخلية البائع لها وأصلحها وبني فيها سورا
 بعد ضمها الى ملكه وهياها للزراعة وصنع فيها أيضا فسقية وغير ذلك حتى انه صرف
 علی ذلك مبلغا جسيما فهل اذا جاء البائع وادعی انه كان قد وقف تلك الارض

١٢٦٤

١٨

مطلب ما يعرف بالنمذج
 يكتفی في اسقاط خيار
 الرؤية برؤية بعضه

١٢٦٤

٢١

مطلب شراء معييا بعيب
 فظهر به عيب آخر قديم
 فله الرد به

١٢٦٤

٢٣

ذی الحجۃ سنة

٢٥ ١٢٦٤

مطلب باع أرضاً ثم ادعى
انها وقف لا تقبل وفي
قبول البينة اختلاف
وتفصيل

٢٨ ١٢٦٤

محرم ١١

١٦٦٥

١٢٦٥

١٤

١٦٦٥

١٦

المذكورة من مدة سابقة على تاريخ البيع على نفسه ثم على ذريته وتسله وبعقبه من بعده
لا عبرة بدعواه بذلك ولو أثبتها بالبينة الشرعية ونفذ البيع سيما وقد صرف المشتري من
ماله مبالغاً جسيماً سد الباب ودرأ القاسد (اجاب) اذا باع أرضاً ثم ادعى انه كان وقفها
قبل البيع وأراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان التخليف يعتمد صحة
الدعوى ودعواه لم تصح لمكان التناقض وان أقام البينة على ما ادعى اختلغو افييه
والاصح كافي العمدادية والبرازية قبولها وفي خزانة الاكلوبه نأخذ وفي الخلاصة وهو
المختار وذكروا في رد المختار ان التحقيق التفصيل وذلك ان البائع اذا ادعى فان كان هو
الموقوف عليه تقبل بينته على اثبات أصل الوقف ولا يعطى شيئاً من الغلة لعدم صحة
دعواه ثم قال بخلاف ما اذا كان المدعى غيره من المستحقين لعدم التناقض منهم وأما اذا
كان الوقف على الفقراء او على المسجد فتقبل البينة ويثبت الوقف بالفرق بين كون
المدعى هو البائع أو غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة بخیلها وساقية
أكرهها الحماكم بالضرر بعلی بیعها لا یخربها بثمن معلوم فهل اذا مات بعد البيع عن
ابنین وادعی کل منهما علی واضح الیدعایا بانها مالک مورثه وانه قد باعها مكرها وأثبت
الاكراه بطريقه الشرعي يحكم لهما باخذها من واضح اليد ويبطالان البيع اذا لم يوجد
مانع شرعي (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على بيع الخيل والساقية يكون لو ارث
المكره فسخ البيع حيث لم يوجد ما يدل على الرضا صريحاً ولا دلالة كقبض الثمن طوعاً
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جاموسة حاملاً وقبضها المشتري ثم من بعد
ذلك باعها المشتري لرجل آخر ومكثت عنده نحو خمسة اشهر وهو يستعملها في الحرث وغيره
حتى التقت بعلامتها ونقصت عن أصلها فبعد ذلك أراد المشتري الثاني ردها على بائعها
متعللاً بأن بيع الحامل لا يصح فهل لا عبرة بتعلله بذلك حيث لم يشترط في صلب العقد
الحمل ولا قبله ولا بعده ويكون البيع صحيحاً نافذاً (اجاب) ليس للمشتري فسخ البيع
بما تعلل به والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في معارضة بين فقيهين في حادثة
هي ان شخصاً مات عن ابن و بنت قاصر بن وخلف خيال باع الم نصيب القاصر بن
متعللاً بدين على المتوفى مع انه لم يكن وصياً وبعد بلوغ الولدين تخاصم مع المشتري لدى
حاكم سياسي فحضر فقيه افاقي بنفاذ بيع الم الذي لم يكن وصياً فهل يصح البيع في نصيب
القاصر بن (اجاب) لا يملك الم بيع مال القاصرين المذكورين بدون وصاية شرعية
للدين على فرض ثبوته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مات زوجها وخلف تركته وله
ورثة وعليه دين للناس يستغرق جميع التركة فأرسل القاضي وكيلاً من طرفه لتحري
التركة وبعتها بحضرة وللزوجة وكيل فاشترى أمتة لنفسه وأخذها في المجلس ثم مات
قبل دفع ثمنها فهل يلزم المشتري الثمن ويؤخذ من تركته حيث كان ثابتاً بالبينة
الشرعية ولا تطالب الموكلة بثمن ما اشتراه الوكيل لنفسه (اجاب) يطالب المشتري

المذکور بمن ما اشتراه لنفسه ان كان حيا و يؤخذ من تركته بعد موته حيث ثبت
 ذلك عليه بالطريق الشرعي ولا تطالب الموكلة بذلك بدون وجه شرعي والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا بشرط انها حامل وقال له انها تساوي
 كذا من الثمن وأخذها بذلك اعتدادا على قوله ثم ظهر انها لا تساوي هذا الثمن وأنه
 مغبون ومغرور بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل يكون له ردها على بائعها وأخذ
 ما دفع له من الثمن بمقتضى أوراق حاله بها ولا يجبر المشتري على قبولها ولو قال له أفوت
 لك جزأ من الثمن ولم يرض المشتري (اجاب) اذا كان الامر ما هو مذکور بالسؤال
 يكون للمشتري رد الفرس المذکور على بائعها واسترداد ما دفعه من الثمن جبرا على
 البائع لانه من أولهما فساد البيع بشرط الحمل والثاني تحقق الغبن الفاحش والغرور
 فيثبت له خيار الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبويه وثلاثة بنين
 وبنيتين واخ واختين وزوجة والاولاد قصر وعليه دين مستغرق للتركة فهل للقاضي
 ولاية بيع التركة المستغرقة للديون ويصح للاخ والام شراء شيء من التركة بمن المثل
 فاكثر واذا كان لهما دين ثابت يخضم دينهما من ثمن ما اشترياه (اجاب) ولاية بيع
 التركة المستغرقة للقاضي ولكل من الاخ والام حسابا دينهما من ثمن ما اشترياه بعد
 ثبوت دينهما بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وعن اولاد ذكور واثلاث بنات وبنتين وتترك دارا فباعها الزوجة بغير اذن الورثة
 البائعين ولم تكن وصيا على القصر فهل يكون البيع غير نافذ في نصيب الاولاد
 المذکورين والمحال ان الزوجة باعت الدار بغير حضور الورثة لكونهم كانوا في النظام
 ثم حضروا وأرادوا ابطال البيع وردده ولا عبرة بتعلل المشتري بطول المدة والمحال ما ذكر
 (اجاب) بيع الام نصيب شركائهما في الدار على الوجه المذکور غير نافذ والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة وقفت وقفها على نفسها ثم من بعدها على ذريتها ونسلها
 وعقبها ثم على عتقائها ثم على ذرية العتقاء واولادهم وشرطت النظر لمجاوعة فقير مستحقين
 في وقتها ثم انحصر الاستحقاق في ولد من اولاد العتقاء فهل اذا باع الناظر مكانا من
 الوقف بدون مسوغ شرعي لا ينفذ بيعه لاسيما ولم يكن مشروطا بذلك ولا غيره من
 الشروط في كتاب الوقف فيرد الوقف لجهته ويعمل فيه بشرط الواقف (اجاب) لا يصح
 للناظر بيع عقار الوقف بدون مسوغ شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع
 لآخر جنينة ذات أشجار ونخل أرضا وبنسا وغراسا وبعد مدة يريد الرجوع في المبيع
 المذکور ونزعه من يده مشترية متعللا بدعوى انه كان مكرها من قبل الحاكم الشرعي
 على البيع المذکور لو فاء دين ثابت عليه فهل لا يجاب الى هذه الدعوى ولا سبيل الى
 أكل أموال الناس بالباطل (اجاب) ليس للبائع فسخ البيع بمجرد دعواه الا كراه
 على الوجه المذکور اذا لا كراه من القاضي لو تحقق على البيع لوفاء الدين عند امتناع

١٢٦٥

١٦

مطالب ولاية بيع التركة
 المستغرقة بالدين للقاضي

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٨

صفر

١٢٦٥

مطلب كراه الحاكم

المديون على بيع ماله

لقضاء ما عليه من الدين سائغ شرعا

المديون سائح شرعا ولا يترتب عليه جواز الفسخ من المكره في الدين من الحجر والقاضي
يحبس الحجر المديون لبيع ماله لدينه وقضى دراهم دينه من دراهمه يعني بلا أمر وكذا
لو كانا دنانير وباع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس استحسننا لاتحادهما في التمنية اه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار مشتركة بينه وبين اخوته اكرهه
شيخ بلده بالحبس اياما ثم بالضرب على يديه باقباغ جميعها مكرها بغير اذن اخوته فهل اذا
ثبت الاكراه الشرعي يكون البيع غير نافذ (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على
البيع لا يكون نافذا في نصيبه ولا بدفيه أيضا من ان يكرهه على التسليم وقبض الثمن
والانفذ البيع كما مر متنا افاده في رد المختار من آخر الاكراه كما لا ينفذ في نصيب اخوته وان لم
يثبت الاكراه حيث كان بدون اذنهم واجازتهم والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
لهم دار مشتملة على بئر ماء آلت لهم بالارث عن مورثهم باعها أحد الورثة لآخر بدون
اذن الباقي مقايضة بدار اخرى لم يكن فيها بئر وقيمة الاولى أكثر من قيمة الاخرى
باضعاف فهل اذا ثبت ان أحد الورثة باع المكان المذكور بالغرور والغبن الفاحش
بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين يكون له فسخ البيع في نصيبه ولا يكون نافذا في
نصيب الورثة بدون اذن واجازة منهم (اجاب) لا ينفذ بيع أحد الورثة في نصيب
باقيهم بدون اذنهم واجازتهم واذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير يكون للبائع فسخ
البيع في نصيبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لاخر جانباً من الكسب وكتب
عليه وثيقة بالثمن في ذمته وذلك قبل رؤية المبيع فلما رآه بعد ذلك رده على بائعه وقبله
منه البائع وتصرف فيه ماله بالبيع لاخر ثم مات صاحب الكسب قبل ان يأخذ
منه المشتري الوثيقة فارادت ورثته مطالبة بما فيها فهل بعد ثبوت قبول البائع المبيع
وقبضه له ويبيعه لغيره لا يكون لورثته مطالبة المشتري الاول بشيء من الثمن (اجاب)
اذا تحقق ان المشتري فسخ البيع قبل موت البائع وقبضه منه البائع وباعه لاخر لا يكون
لورثته مطالبة المشتري الاول بالثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية
حاملة من غيره وحلياً والمالك أخ مديون لشخص فاستعارهما ورثهما الاخ المديون
عند رب الدين باذنه ثم بعد ذلك طلب المالك الجارية والحلي من رب الدين فادعى ان
أخاه المديون باع له الجارية من أصل دينه فهل اذا ثبت المالك في الجارية والحلي
لما لكهما الذي هو أخو المديون ابد كور ولم يأذن بالبيع ولم يجزه يكون له أخذهما
من رب الدين بعد أخذه دينه ويجوز رب الدين على التسليم (اجاب) لا يملك الاخ المدين
بيع امة اخيه المرهونة باذنه بدون اذن المالك المعير واجازته والمالك المعير استخلاص
الرهن بأداء الدين ويرجع بما أداه على المستعير والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة
اشقاء اشتروا عقاراً واحداً كرهه وحازوه مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة وتصرفوا فيه
بالهدم والبناء والبائع حاضر ساكت بلا مانع مشاهد تصرفهم ثم بعد موت البائع ادعى

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

٩

مطالب بيع الرهن
المستعار موقوف
على رضا المعير وله
استخلاصه بأداء الدين

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٩

مطلب شرط اجارة
بيع الفضولي قيام
المتبايعين والمبيع
وكذا الثمن لو عرضا

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

١٩

مطلب ادا باع للمشتري
ثانيا بعد الاول بازيد
من الثمن الاول أو
أنقص ينسخ الاول

١٢٦٥

٢٢

ولده على المشتري انهم وضعوا أيديهم على العقار المذكور بطريق السكن والعارية
لا بالبيع مع ان المشتري صار منهم شراء العقار المذكور وعلى يد بيعة من المسلمين بموجب
حجة شرعية متوفرة للشروط والاركان فهل لا عبرة بدعواه العارية وانكاره البيع بعد
ثبوته (اجاب) اذا ثبت بيع المورث العقار حال صحته لا يكون ميراثا عنه فليس
لوارثه بعد موته معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شخص
باع ابعاد يته المملوك له بالغبن الفاحش والغرور فهل يكون للبائع فسخ البيع اذا ثبت
الغبن الفاحش مع التعرير له في ذلك (اجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل
تحت تقويم المقومين وثبت التعرير يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل غاب عن بلدته وعليه خراج للميرى فأكراه الحاكم رجلا آخر على دفع الخراج المذكور
وباع له نخيل الغائب في نظير ما دفعه فحضر الغائب وأجاز البيع ومضى على ذلك اثنتان
وعشرون سنة ومات كل من المشتري ومالك النخيل الاصل فهل اذا اراد ورثة مالك
النخيل الرجوع على ورثة المشتري المذكور ولا يجابون لذلك حيث تحقق ما ذكر
(اجاب) اذا ثبت اجازة المالك بيع الفضولي وكان كل من البائع والمشتري والمبيع
قائما وكذا الثمن لو عرضا لا يكون لوارث المالك معارضة المشتري بدون وجه شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا معلوما من الدراهم اسلمها له في مقاطع
قماش معلومة العدد وذرع كل مقطع طول لا عرضا ولم يبين الرقة وغيرها والصنعة ونحوها
عاش شرط في السلم وأجل ذلك بخمسة عشر سنة وأخذ المسلم من المسلم اليه طينه رهنا
فهل يكون السلم باطلا وللسلم اليه رد الدراهم الى المسلم ونزع الطين منه قبل مضي
الاجل (اجاب) لا يصح السلم بدون استيفاء شرائطه المعتمدة شرعا وخيث لم يصح
يكون لرب السلم استرداد رأس المال وعليه رد الارض المذكورة وفي الدر من السلم
ويصح أي السلم فيما أمكن ضبط صفته بحدوده وورثته ومعرفة قدره كعكيل
وهو وزن وخرج بقوله ثمن الدراهم والدنانير لانها الثمن فلم يجز فيها السلم خلافا لما لك
وعددى مقارب كجوز وبيض وفلس وكسرى ومشمش وبين وابن بكسر الباء وآخر
بلمين معين بين صفته ومكان ضربه خلاصة وذرعى كثوب بين قدره طول او عرضا و صفته
كقطن وكتان ومركب منهما وصنعتة كمل الشام او مصر او زيد او عمرو ورقته او غلظه
ووزنه ان يبيع به اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع داره بثمن معلوم لرجل
آخر وعلى البائع مال لجهة الديوان فأمر المشتري بدفعه عنه من أصل الثمن فدفعه المشتري
عنه باذنه بحضرة بيعة تشهد بذلك ثم انكر البائع البيع فباعها ثانيا للمشتري المذكور
بزيادة عن الثمن الاول وقبض الزيادة أيضا بحضرة بيعة تشهد بذلك وبأنه باع باختياره
ووضع المشتري يده عليها فحرق ثلاث عشرة سنة وبنى فيها ثم انكر البائع قبض الثمن
واعترف بقبض الزيادة فقط فهل لا عبرة بانكاره القبض مع وجود البيعة (اجاب) اذا

باع المالك بعد البيع الاول بثمن أكثر من الاول أو أنقص يتفسخ الاول ويعتبر البيع
 الثاني كما في رد المختار من أوائل البيوع وحيث ثبت دفع المشتري ديناً على البائع بآمر
 يكون للمشتري حسمه من الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ماله مائة دينار
 وله عقار فدخل عليه رجل غير الدائن ليغرمه في شراء بعض العقار بكذا ولا يساوي إلا
 كذا وذلك البعض معلوم المقدار في شدة كرب المجهوس قال بعثك بناء على اخباره
 والحال انه لم يعلم ثمن المثل وقت العقد فبعد خروجه من المحل ظهر له ان الثمن الذي
 وقع عليه العقد ثلث ثمن المثل فهل يكون ذلك غروراً ويثبت للبائع الرجوع في البيع
 (اجاب) اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات وترك داراً فباعها احداً لابن لرجل اجني في
 غيبة الاخ والاخت بدون اذنها ورضاها به فهل لا ينفذ البيع الا في نصيبه فقط دون
 نصيب بقية الشركاء ويكون لهما أخذ نصيبهما من دار والدهما ولو مضى على ذلك
 ثلاث عشرة سنة مع غيبتهم ما وافر كل من البائع والمشتري بانهما ملك للورثة
 المذكورين وانها مشتركة بينهما (اجاب) نعم لا ينفذ البيع الا في نصيبه فقط دون
 نصيب بقية شركائه المذكورين والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين
 شقيقين كبيرين باع أحدهما داراً لرجل آخر وأخوه حاضر بالبلد وعالم بالبيع
 المذکور ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على ثلاث عشرة سنة وتصرف فيها بالهدم
 والبناء والاخ المذکور مشاهد للتصرف المذکور ولم ينزع ثم ادعى الا ان له فيها
 ما يملك فهل لا تسمع دعواه (اجاب) اذا كان الامر كما هو مسطور لا تسمع دعوى الاخ
 المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولد قاصر وللولد خال أخذ هذه
 من غير ان يكون وصياً عليه لامن قبل أبيه ولا من قبل القاضي وليت بيت استولى
 عليه خال القاصر وباعه بدون مسوغ والولد قاصر ثم بعد بلوغ الولد عدة من الستين
 أراد فسخ البيع وأخذ البيت ممن هو تحت يده فهل يكون بيع الحال فاسداً وللولد بعد
 بلوغه أخذ البيت ممن هو تحت يده (اجاب) بيع الحال عقاراً يقيم غير صحيح والحال
 ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت بناءً مملوكاً في أرض موقوفه لشخص
 بثمن معلوم بحضرة بينة تشهد بذلك وقبضت منه الثمن ثم بعد ذلك باعت له غيره بثمن
 معلوم فهل يكون البيع الاول صحيحاً نافذاً ويكون بيعها الثاني بدون اذن المشتري
 الاول غير نافذ ولا يكون للجار الاخذ بالشفعة من المشتري الاول (اجاب) لا تثبت
 الشفعة في البناء في الأرض الموقوفة والبيع الثاني بدون اذن المشتري الاول واجازته
 غير نافذ والمشتري الاول رده حيث صح البيع له ولزم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى أو اباع معلومة من الشئ الا فرجحي ثم بعد مدة ظهر فيها عيبان ينقص كل منهما
 القيمة ولم يعلمهما المشتري أحدهما انه يكشف لونه بالفرك عند غسله والآخر في عيب

١٢٦٥ ٣

١٢٦٥ ٦

١٢٦٥ ١٣

١٢٦٥ ١٣ ١

١٢٦٥ ١٥

المخوف هل للمشتري رده على البائع ولو باحدهذين العيين والرجوع عليه بما قبضه
 من الثمن (اجاب) اذا وجد المشتري بمشربه عيبا ينقص الثمن عند التجار اهل
 المعرفة يكون للمشتري أخذه بكل الثمن أو رده فاذا كان ما ذكر بالسؤال ينقص الثمن
 عند التجار يكون للمشتري رده بعد ثبوت قده بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في جنيثة مشتركة بين رجلين تعدى شيخ البلدة على أحدهما وطلب ان يبيع له ثلثها
 فامتنع من البيع فحسبه وحبس ولده على بيع ثلثها والا يدفع ولده للنظام وادعى بانه
 دفع عنه تسعة قروش في الدفتر والحال انه لم يدفع عنه شيئا فباعه له وهو بهذه الحالة
 فهل اذا كان الا كراه على البيع ثابتا بالينة الشرعية لا ينقذ ويكون له استرداد ما باعه
 من المشتري جبراعليه (اجاب) اذا أكره الشخص بقتل أو ضرب شديد متلف أو حبس
 أو قيد مديدين حتى باع يكون للمكره فسخ البيع بعد زوال الا كراه فان قبض ثمنه طوعا
 أو سلم المبيع طوعا فنقذ ولزم وان قبض وسلم مكرها لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
 قطعة أرض وفيها ساقية وذلك الرجل مجاور لرجل من طرف الحماكم فطلب منه الرجل
 المذكور البيع فامتنع فطلبه للحماكم فقهره الحماكم على البيع فأي فضربه الحماكم
 وحسبه حتى باع وكتبه حجة على البيع وذلك من مدة احدى عشرة سنة فهل لا ينقذ البيع
 وله أخذ الأرض ويدفع القدر الذي دفعه له (اجاب) اذا أكره الشخص بقتل أو ضرب
 شديد متلف أو حبس أو قيد مديدين حتى باع يكون للمكره فسخ البيع بعد زوال الا كراه
 فان قبض ثمنه طوعا أو سلم المبيع طوعا فنقذ ولزم وان قبض وسلم مكرها لا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل تعدى على ثلث جاموسة يملكه غيره فباعه لذي شوكه بغير اذن
 المالك وهضى على ذلك أربعة أعوام وهو تحت يد المشتري مع عدم تمكن المالك من
 الدعوى والقيام بحقه فهل اذا ثبت العذر الشرعي لا يضره علمه وسكوته وله القيام متى
 تمكن (اجاب) اذا لم يوجد من المالك اذن بالبيع ولا اجازة لا يكون البيع المذكور نافذا
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع نصف بيته بثمن معلوم لاحد اولاده بحضرة بقية
 اولاده البالغين المذكور والاناث وقبض البائع بعض الثمن من ولده المشتري المذكور
 وبقيت الحجة تحت يده حتى يقبض بقية الثمن ثم غاب المشتري لبعض اشغاله وحضر فوجد
 أباه باع نصف البيت المذكور لشخص آخر ووضع المشتري الثاني يده على ما اشتراه ثم
 غاب البائع المذكور فهل يكون للمشتري الاول الدعوى على المشتري الثاني وانبات
 شرائه من بائعه المذكور قبل شراء الثاني بدون حضور البائع المذكور وهل تقبل
 شهادة الاخوة المذكور والاناث لآخيه بشرائه من والده قبل شراء الثاني واذا ثبت
 شراء المشتري الاول يرجع المشتري الثاني بما دفعه على بائعه وينزع نصف البيت
 المذكور من المشتري الثاني ويسلم للمشتري الاول (اجاب) نعم تسمع الدعوى على
 المشتري الثاني بدون حضور البائع حيث كانت الدعوى على المشتري الثاني بعد قبضه

١٨

١٨

١٨

١٨

٢١

مطلب تسمع الدعوى

على المشتري الثاني بعد القبض بدون حضور البائع

ربيع وون ستة

مطلب ادعى الشراء
من واحد ولم يؤرخا أو
أرخا سواء فهو بينهما
وان أحدهما أسبق
يقضى له اتفاقا
مطلب يرجع المشتري
على بائعه بالثمن اذا
كان الاستحقاق بالبيعة

٢١ ١٢٦٥

البيع كما أفاده في جامع الفصولين وفيه ادعى المشتري أن من واحد ولم يؤرخا أو أرخا سواء
فهو بينهما نصفان لا استوائهما في الحجّة وإن أرخا واحدهما أسبق يقضى لاستحقاقهما
اتفاقا وتقبل شهادة الأخ العدل لأخيه ٣٠ ثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن إذا كان
الاستحقاق بالبيعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انشأ سفينة وعليه مؤن تكاليفها
لرجل تاجر فخأله رجل وقال له شاركني فيها فقال المنشئ المالك ادفع نصف الكلفة
للتاجر المذكور وأنا أشاركك فيها وتفرقا ولم يدفع الرجل المذكور شيئا من الكلفة
للتاجر المذكور ولم يقبضها وبقيت تحت يده المالك وأجرها مدة ثم ردها للتاجر
وتقاسمها الاجارة وقبضها المالك من المستأجر وباعها للتاجر المذكور في دينه الذي له
عليه بحضرة من وعد بالشركة فهل والحال هذه اذا تصرف من وعد بالشركة فيها قبل
قبضها ودفع ما أثر بدفعه باجارة أو بيع يكون غير نافذ ولا تعتبر دعوى من ادعى أنه
اشترى نصفها منه قبل ما ذكر ويكون الحق فيها للتاجر المذكور وما الحكم (اجاب)
تصرف من وعد بالشركة في السفينة المذكورة بالبيع ونحوه غير نافذ على الوجه
المستطور وحيث باعها مالكها المنشئ لها للتاجر المذكور بثمن معلوم كان المالك فيها له
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بناحية الريف بثمن معلوم في
ذمته بكفالة رجل به الى أجل معلوم بعد ان قال له البائع انها تساوي هذا الثمن وزيادة
فاستلمها منه اعتمادا على قوله وقعد فيها أياما قلائل ثم أحضر أهل الخبيرة وطالبوها
فأخبروا انها لا تساوي هذا الثمن وانه مغبون في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين
وخرج منها حالا فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور يكون للمشتري رد المبيع وإبطاله
(اجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش والتغرير من البائع كما هو مستطور يكون للمشتري فسخ
البيع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترى اعيانا من تركة شخص بشرط النقد
فعند المطالبة منهم ما اشتروه أرادوا ان يدفعوا ثمنه رجعا من الديوان فهل اذا لم يرض
الوارث بقبض الرجوع يكون على المشتري دفع ثمن ما اشتروه قهرا (اجاب) لا يجبر البائع
على قبول الحوالة بالثمن ويجبر المشتري على دفع ثمن ما اشتراه حالا والله تعالى أعلم (سئل)
في صغير يملك دارا بطريق الارث عن والده باعها لرجل أجنبي في صغير المالك بغير
حضوره بدون ولاية شرعية فهل لا يكون البيع نافذا حيث لم يثبت المشتري ان المالك
باع وهو بالغ او اشترى ممن يملك البيع عن القاصر (اجاب) بيع عقار الصغير على
الوجه المذكور غير صحيح حيث لا مسوغ له نقضه بعد بلوغه حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك حجر طاحونة باعها لرجل أجنبي لاخر بثمن معلوم من غير اذن
مالكه ومن غير اجازته فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يكون البيع فاسدا ويجبر
المشتري على رد المبيع للمالك المذكور حيث لم يجز المالك البيع (اجاب) لا ينفذ بيع
ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين

٢٨ ١٢٦٥

ربيع الثاني

٤ ١٢٦٥

مطلب لا يجبر البائع
على قبول الحوالة
بالثمن

٧ ١٢٦٥

٨ ١٢٦٥

وزوجتين وولد قاصر وخلف تركته ومن التركة مبدوقد أقام الرجل المذكور قبل موته
 أخاه وصيا على ورثته فباع الوصي العبد المذكور بأذن ورثته البالغين وبأذن القاصر
 أيضا الرجل آخر بثمن معلوم وأعتق المشتري العبد بعد قبضه ثم بعد ذلك ادعى الولد
 المذكور بطلان البيع متعللا بأن بيع الوصي العبد هو قاصر باطل واعتاق المشتري غير
 نافذ فهل يكون بيعه صحيحا واعتاق المشتري نافذا ولا عبرة بتملكه المذكور (اجاب) بيع
 الوصي عبد اليتيم لا جني ثمن المثل حال ولا يمت عليه صحيح واعتاق المشتري منه نافذ
 ويصح القاصر بعد بلوغه من المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 ملك مواشي وغيرها وله ابن بالغ فتصرف الابن في بيع بعض مواشيه والده في غيبته
 وباعها بغير اذن والده ورضاه فهل اذا لم يجز والده البيع ولم يرض به لا ينفذ تصرف الابن
 المذكور ويسترد المبيع من يده المشتري جبر عليه واذا تعلل المشتري بان المواشي
 المذكورة يبيده الابن لا عبرة بتملكه (اجاب) بيع ملك الغير بدون اذن المالك
 واجازته غير نافذ واذا رده المالك بطل والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة يبلده بين
 شركاء بعضهم موجود والبعض غائب فما كان من مشايخ البلدة المذكورة الا
 احضروا الموجودين وبايعوهم الحصة التي تخصهم قهرا عنهم وباعوا حصة الغائبين
 من تلقاء انفسهم بغير حصر ورهم ولم يكن للمشايخ في الطاحونة المذكورة شيء فهل يسوغ
 لهم البيع أم لا (اجاب) بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته غير نافذ واذا رده
 المالك بطل وللمكره ما ثبت ما يقتضي الا كراهه بعد ذرواله فصح البيع اذا لم يوجد
 منه ما يفيد الرضاء صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
 سفينة بقدر معلوم مؤجلا لاجل معلوم ثم بعد ذلك غاب المشتري في جهة حتى مضى الاجل
 وزيادة على ذلك ثم بعد ذلك قبض وكيل البائع من المشتري الثمن ودفعه للبائع المذكور
 وصار المشتري واضحا يده على السفينة من وقت البيع ومن بعد دفع الثمن منذ ثلاث
 سنوات وهو يتنفع بها باطلاع البائع ومشاهدته لذلك فهل اذا اراد البائع ابطال البيع
 لكون المشتري لم يدفع الثمن الا بعد مضى الاجل باشهرا لا يكون له ذلك ولا يبطل البيع
 (اجاب) ليس للبائع فسخ البيع بمجرد تعلقه المزبور والله تعالى أعلم (سئل) في أرض
 مشتملة على ساقية وثلاث مولات صالحة للزراعة مشتركة بين جماعة على الشيوخ باع
 أحدهم جميعها من غير اذن باقيهم ولا حضوره فهل البيع من أحدهم باطل لا سيما اذا
 كان بدون ثمن المثل (اجاب) اذا باع أحد الشركاء عينا مشتركة بدون توكيل من
 باقي الشركاء نفذ البيع في نصيبه ولا ينفذ في نصيب باقي شركائه بدون اجازتهم
 والله تعالى أعلم (سئل) في وصي من قبل القاضي على أخيه القاصر باع ما يخصه
 ويخص أخاه القاصر في عقار ورثاه عن أبيهما بدون القيمة بغبن فاحش يبيع ما بمينا
 على غرور المشتري لذلك الوصي فما حكم ذلك (اجاب) بيع الوصي عقار الصغير

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٩

والحال ما ذكر غير صحيح في نصيب القاصروا الفسخ في نصيبه أيضا بالغبن الفاحش
والغرور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض زراعية بأقل
أحدهما الآخر بأرضه واستولى كل منهما على أرض صاحبه وحفر أحدهما فيها
أخذته بترائم بعد ذلك رجع كل منهما في المبادلة ورضي كل منهما بذلك وترك أحدهما
حقه في البئر لصاحب الأرض ونزل عنه نزولا شرعيا باختياره بحضرة جمع من المسلمين
ووضع كل منهما يده على أرضه مدة تزيد على ست سنين فأراد شيخ البلد أخذ البئر لنفسه
من واطئع اليد متعللا بأنها ملك للغير وأنه أحق بهما من واطئع اليد المستحق للأرض فهل
لا يجب ذلك ويمنع من معارضة واطئع اليد حيث لم يثبت له ملك في البئر المذكورة
(أجاب) لا حق لشيخ البلد في البئر المذكورة حيث كان الحال ما هو مسطور والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل أكرهه الحاكم على بيع عقاره بدون القيمة فهل إذا ثبت
الأكراه بالبيعة الشرعية يكون البيع المذكور غير نافذ للبائع الرجوع على المشتري في
العقار المذكور وأخذ منه بعد دفع ما قبضه منه من الثمن (أجاب) إذا تحقق الأكراه
الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن
طائعا وتسليمه المبيع كذلك يكون للمكره بعد زوال الأكراه فسخ البيع حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما دار تخصه فدار واحد منهما قدرها
بالأذرع مائة وأربعون ذراعا ودار الآخر خمسون ذراعا فقبضت دارا ومن كانت داره أقل
في الأذرع اشترى من رجل ثلث اثنين وخمسين ذراعا ودفع ثمنها وسلمها الرب الدار ودفع
له ثمن بقية الأذرع الزائدة ووضع كل منهما يده على دار الآخر من مدة سبع عشرة سنة
وزيادة وبسبب أحدهما أو ثبقة بذلك ثم مات كل من المتبادلين عن وارث فأراد وارث
أحدهما بطل التبادل والبيع المحاصل من مورثه بغير وجه شرعي فهل لا يجب لذلك
خصوصا مع وجوده وحضوره وشاهدته لتصرف مورثه وعدم منازعته (أجاب) إذا
ثبتت المبادلة والمقايضة في الدارين المذكورتين لا يكون لوارث أحد المتبادلين نقضها
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بضاعة باعها لآخر بثمن
معلوم غبنه وغره فيه بقوله أنها تساوي هذا الثمن فبعد ذلك ظهر أنه مغبون بقدر
لا يدخل تحت تقويم القومين وأنه غره بقوله المذكور فهل إذا ثبت الغبن الفاحش
والغرور بشهادة البينة الشرعية يكون للمشتري فسخ البيع والحال هذه (أجاب) للمشتري
الفسخ حيث كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته
وعن أولاده الذكور والبنات القصر وفيهم ولد بالغ فباع دارا من متروكات والده المشتركة
بينه وبين باقي الورثة فهل لا ينفذ بيعه في نصيب أخوته القصر ويكون لهم بعد بلوغهم
إبطال البيع في حصتهم وأخذ نصيب أخيهما البائع بالشفعة فور علمهم بالبيع وبقدار الثمن
(أجاب) إذا لم يكن الأخ المذكور وصيا على أخوته القصر لا يكون بيعه نافذا في نصيبهم

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢

جمادى الثانية

١٢٦٥

٥

مطلب فی حکم بیع
الاب أو الوصى أو شرأئهما
عقار أو الصغير شفیع

من الدار مطلقا وكذا لو كان وصيا ولا مسوغ لبيع عقار الصغير وإذا استوفيت شرائط
الشفعة يحكم بملئها بها وفي أحكام الصغير لا الاسترواش من فصل الشفعة ولو باع الاب
دارا لنفسه وابنه الصغير شفیعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير لا تبطل شفعة الصغير حتى
لو بلغ كان له ان يأخذها ذكر هذه الجملة خمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى وهكذا ذكر
القنطري في شرحه وأحالته الى نوادر أبي يوسف رحمه الله تعالى فاما الوصى اذا اشترى دارا
لنفسه أو باع دارا له والصبي شفیعها فلم يطلب الوصى شفته فاليتيم على شفخته اذا بلغ ثم
قال وفي فتاوى قاضى خان ولو اشترى الاب دارا لنفسه وولده الصغير شفیعها فليس للصبي
اذا بلغ ان يأخذها بالشفعة ولو باع الاب داره وولده الصغير شفیعها كان للصغير ان يأخذها
بالشفعة اذا بلغ اه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا مشتركة بينهم ثم على
الشيوع وفيها سباح كثير له قيمة فباع بعضهم الدار المذكورة بدون اذن الشركاء
لشخص يغيب فاحش وأخذ المشتري السباح وهدم بعض البناء وأحدث فيها بناء آخر فلما
علم باقي الشركاء أخذوا نصيب البائع بالشفعة ووردوا البيع في نصيبهم وأبطلوه وادعى
المشتري ان البائع باع نصيبهم بطريق الوكالة عنهم فهل على فرض ثبوت التوكيل
لا يكون بيعه نصيب الشركاء بالغيب القاحش نافذا ولهم أخذ نصيب البائع بالشفعة
ويكون المشتري ضامنا للسباح الذي أخذه وضامنا لما هدمه من البناء أم لا (أجاب)
صحيح بيع الوكيل بما قل أو كثر وبالعرض وخصا بالقيمة وبالنفوذ وبه يقضى وللشريك
الشفعة ويحكم له بها بعد استيفاء شرائطها وعلى المشتري ضمان ما أتلفه من الدار
المذكورة وضمان ما استولى عليه مما له قيمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر قطعة أرض خربة من ماله لنفسه خاصة وأحدث فيها أبراجا للحمام ووضع يده على ذلك
مدة ست عشرة سنة وهو يتصرف فيها فادعى الآن أخوه انه اشتراها من المال المشترك
بينهما ولا بينة له على ذلك فهل لأخيه بدعى أو بدون بينة شرعية وإذا أبرز الأخ وثيقة
بشهادة مشايخ البلد على ان له الثلث فما اشتراه الأخ من ماله لنفسه لأخيه بها ولا تقبل
شهادتهم حيث لم يثبت انه اشتراها له ولا أخيه من المال المشترك بينهما (أجاب) لا يثبت
الاشتراك بمجرد دعوى الأخ المذكور ولا يقضى بصل لم يثبت مضمونه وشهادة مشايخ
القرى غير مقبولة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة يملكون دارا بطريق الارث عن
أمهم أحدهم بالغ والباقي قصر فأكراه شيخ البلد البالغ بالضرب على بيع نصيبه ونصيب
القصر في الدار لا يخرج وباعها له مكرها فهل اذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية لا يكون البيع
نافذا (أجاب) لا يصح البيع في نصيب القاصروان لم يتحقق الاكراه حيث لم يكن البائع
وصيا على اليتيم أو كان ولا مسوغ لبيعه وإذا تحقق الاكراه الشرعي على بيع نصيب
البائع يكون للمكره بعد زوال الاكراه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في أشخاص
ورثوا نخيلا عن أبيهم وقبل القسمة أكره الحماكم بعض الورثة على بيع النخيل والحال أن

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٧

البيع قبل وقوعه باقل من ثمن المثل فهل يكون البيع فاسدا في حصة من حضر وحصة من
 لم يحضر (أجاب) بيع ملك الغير بدون إذن المالك واجازته غير نافذ فاذا رده المالك
 بطل ولم يكره شرعا بعد زوال الاكراه فسخ البيع اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا او
 دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك أشجارا أراد رجل أن يشتريها منها فباعها
 له تلك المرأة بثمن دون القيمة بقوله لها هي لا تساوي الا كذا فهل اذا ثبت الغرور
 والغبن الفاحش يكون البيع باطلا حيث رده المالك (أجاب) اذا ثبت الغبن
 الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المتقربين والتغريب بما ذكر يكون للبائعة فسخ
 البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك له بعض أشجار فوضع الم
 يده عليها وباعها بثمن معلوم واستهلكه في شؤون نفسه والحال أن الابن المذكور له
 صنعة يشتغل فيها بعد موت أبيه فهل اذا بلغ يكون له مطالبة عمه بقيمة ما باعه من
 الاشجار حيث لم يكن وصيا عليه (أجاب) اذا لم يكن الم وصيا على ابن أخيه لا يكون بيعه
 للأشجار المذكورة نافذا وللقاصر بعد بلوغه أخذهما من واضع اليد عليها حيث لم
 يتحقق ملكه لها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات
 وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وترك مدين فلاحه أيضا وقبل قسمة التركة مات
 أحد الابنين عن ابن قاصر فباع الم والعمة جزءا من الدار والطين المشترك في زمن صغر
 ابن الاخ المذكور فهل لا ينفذ البيع في نصيب القاصر ويكون له بعد بلوغه وحضوره
 من غيبته أخذهما كان يستحقه والده في الدار والطين المذكورين (أجاب) لا تباع
 حصة القاصر في الدار المذكورة بدون مسوغ شرعي ولو كان البائع وصيا والقاصر بعد
 بلوغه أخذهما في الدار بعد تحقق الملك له فيها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك دارا بجوارها دار لزوجته وأخيهما فباع داره ودارهما الرجل بشمن
 معلوم بدون إذنهما ورضاها فهل لا يكون البيع نافذا في داره فقط دون دارهما ولهما
 الاخذ بالشفعة فور علمهما بالبيع (أجاب) لا ينفذ البيع في ملك الغير بدون إذنه
 واجازته وللجار الاخذ بالشفعة بعده اذا توفرت شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة
 يملكون دارا بعضهم غائب وبعضهم حاضر فأكراه شيخ البلد الحاضرين بالحبس
 الشديد والضرب الشديد على بيعها الذي قبضها له بالاكراه فهل اذا تحقق الاكراه
 المذكور يكون البيع غير نافذ ولهم ابطال البيع المذكور ولو مضى على ذلك نحو عشر
 سنين حيث لم يوجد ما يدل على الرضا (أجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع ولم يوجد
 من البائع ما يفيد رضاه صريحا ولا دلالة كقبضه الثمن طائعا يكون له فسخ البيع
 في نصيبه بعد زوال الاكراه والبيع في نصيب غيره موقوف على اجازته فان رده بطل
 كما يطل بفسخ البائع قبل الاجازة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ارسل ولده الى خاله
 في بلدة أخرى خوفا من مشقة الاشغال وصار في معيشة خاله الى أن كبر وزوجه خاله من

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٩

١١٦٥

١١

١١٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

ماله ثم مات اخلل عن تركه وله ورثة فباع الولد عبدا من تركه خاله بدون اذن ورثته
 فهل يبيعه غير نافذ ويرد الى التركة (اجاب) ليس لابن الاخت المذکور ملك فيما كان
 بيد خاله من الاموال حيث كان في عائلته ومعيّناته ولم يثبت اختصاصه بشئ من ذلك
 وبيع ملك الغير لا ينفذ بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
 يملكان ساقية وما عليهما من الاشجار باع احدهما لشرى سكة نصف حصته في الكل
 وقدرها ستة قراريط بمبلغ معلوم وقبض البائع الثمن ودفعه فيما عليه من الاموال ثم
 ادعى البائع المذکور ان شيخ البلد اكرهه على البيع فهل اذا ادعى المشتري ان البائع
 قبض الثمن بعد البيع طائعا مختارا وثبت ذلك بالبينّة لا عبرة بدعوى البائع الا كراه
 لا سيما وقد اقر بعد البيع بجمته (اجاب) قبض الثمن طائعا واجازة لبيع المذکور على فرض
 تحقّقه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أم اعطته ما لا يشتري به لها
 عقارا ومواشي من خيل وابل وغيرها فاشتري ذلك لها ثم انه باع من ذلك العقار
 والمواشي بغير اذن أمه المذکور كورة جزأ شائعا ثم مات قبل ان يقسم شئ من ذلك ووضع
 المشتري يده على الكل فهل يبيع الولد المذکور مال أمه بدون اذنها غير صحيح واذا قلتم
 بعدم الصحة فهل للام محاسبة المشتري على أجرة عمل تلك المواشي وأجرة ذلك العقار
 حيث كان مشغولا بامتعة ذلك المشتري أولا يلزمه شئ (اجاب) يبيع الابن عقار أمه
 ومواشيها بدون اذنها غير نافذ واذا لم تجزّه وردته بطل ومنافع الغصب لا تضمن الا فيما
 استثنى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا علوا وسفلا من جماعة آخرين بموجب
 حجة شرعية فادعى رجلان انهما اشتريا حاصلين في البيت من بعض الملاك بعد بيعهم
 جميع البيت للمشتري الاول بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت البيع في جميع البيت
 للمشتري الاول بالبينّة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بدعوى الرجلين الشراء
 بعد ذلك ويمنعان من معارضة المشتري (اجاب) اذا ثبت دخول الحاصلين فيما اشتراه
 الرجل المذکور كور بالوجه الشرعي لا يكون بيعهما لغيره بعد ذلك نافذا بدون اذن المشتري
 لهما أولا واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حارية وتقاضا ثم اراد
 المشتري ردها على البائع مدعيان بهاداء الاسهل وانه قديم عند البائع وأنكر البائع
 دعواه وقال انه اذا كان بهاداك فهو حادث عند المشتري فهل لا يكون للمشتري ردها عليه
 حيث لم يتحقق قيامه عند المشتري ولم يثبت انه كان قديما وموجودا في ملك البائع
 قبل بيعها ولا يثبت قدمه ووجوده عند البائع بقول الامة حيث كذبها البائع المذکور
 واذا اراد المشتري اثبات قدمه عند البائع بالبينّة قبل أن يتحقق ويثبت قيام العيب
 الآن ووجوده عند المشتري لا يسمع منه ذلك ولا خصوصية له مع البائع ولا تقبل بينته على
 دعواه بقدم العيب حيث كان مما يحدث مثله أم لا (اجاب) نعم لا يكون للمشتري رد الامة
 على بائعها بدعواه ان بها العيب المذکور حيث لم يتحقق قيامه عنده وقدمه عند البائع

بالوجه الشرعي ولا يثبت العيب بقول الامة مع جود البائع ولا تطلب البينة من المشتري
على قدم العيب الا بعد ثبوت وجوده وقيامه عنده قال في البحر اذا ادعى هيبا يطلع عليه
الرجال ويمكن حدوده فلا بد من اقامة البينة او لا على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن
قدمه وحدوده لينتصب البائع خصما فان لم يبرهن لا يمين على البائع عند الامام على
الصحيح لان الحلف يترتب على دعوى صحيحة ولا تصح الا من خصم ولا يصير خصما فيه الا
بعد قيام العيب اه والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة بنين في معيشة واحدة يملكون نصف
جاموسة فباعوها وصرف المتصرف ثمنها في الدار على البائنة فاعتزل واحد منهم بعد
ذلك وانقر في معيشة وحده ويريد مطالبة أكبرهم بنصيبه من ثمنها فهل لا يجب لذلك
شرعا حيث بيعت وصرف ثمنها وهو معهم في المعيشة واذا كان لامهم اتي ماتت حلق
مروون على دين عليها يتعلق الدين به ويؤدي من ثمنه ويقسم الباقي على ورثتها (أجاب)
اذا كان صرف الثمن بتقويض باقي اخوته واذنهم ولو في ضمن الاذن العام يكون نافذا
عليهم وليس لاحدهم تضمينه والمرتهن احق بالعين المرهونة فبعد بيع الرهن يوفي
دينه من ثمنه جبراً على الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين أختين
شقيقتين ماتت احدهما قبل قسمتها عن زوجها وابنتها القاصر فباعتها احدي الأختين
في غيبة ورثة أختها الغائبتين فهل لا ينفذ بيعها الا في حصتها فقط دون حصته ورثة أختها
ويكون لورثة الأخت الاخذ بالشفعة فيما ينفذ فيه البيع فور علمهم بالبيع وبقدر الثمن
(أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير الا باذنه أو اجازته فاذا لم يوجد أحدهما ورده المالك
بطل وللشريك الاخذ بالشفعة اذا توفرت الشروط والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
يملكون داراً بالميراث الشرعي عن مورثهم باعوها الرجل بتغريره بقوله لهم انها لا تساوي
الا كذا وكذا من الدراهم قدرا ينقص عن قيمتها فهل اذا تحقق الغبن الفاحش مع
الغرور وثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يكون لار بابها فسخ البيع واستردادها من
المشتري (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين مع
تغرير المشتري بما ذكر يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
نصف جاموسة باعه لآخر بثمن معلوم من مدة سنتين والا يريد البائع ابطال البيع
متعللاً بان النصف الذي باعه لا خ له من أمه في بلدة أخرى في معيشة وحده فهل لا يجب
لذلك ولا يمكن من ابطال البيع بدعواه المذكورة ولا يكون له منعه من يد المشتري الا
اذا حضر الاخ المذكور وادعاه وأثبتته بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا يجب لذلك ولا
ينزع المبيع من يد المشتري بمجرد دعوى البائع المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر داراً بثمن معلوم مؤجل باجل معلوم وقبضها من البائع وسكن فيها
مدة من الزمان ثم أراد قبل حلول الاجل ردها على البائع بغير وجه شرعي فهل في هذه
الحالة يمنع المشتري من ردها على البائع ويلزمه دفع الثمن له بعد حلول الاجل (أجاب)

جاء في الثانية سنة
مطلب لا يثبت العيب
بقول الامة مع جود البائع

مطلب لا تقبل البينة
على قدم العيب ولا
يحلف منكره ما لم
يثبت قيامه عند
المشتري أولاً

١٦ ١٢٦٥

٢٤ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

وحيث
١ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

رجب

سنة

حيث صدر البيع صحيحا لا يكون للمشتري فسخه بدون وجه شرعي وعليه دفع الثمن بعد حلول الاجل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من امرأة حانوتا بثمان قدره سبعة مائة وخمسة وعشرون قرشا ووعدها ان تحضر حجة الحانوت وتقبض الثمن وكان ذلك في ٢٧ جمادى الثانية واشهد على المرأة المشتري المذكور شاهدين انها باعت الحانوت بالثمن المذكور وقبل المذكور لنفسه شراء الحانوت وتوجهت المرأة في رجب فباعت الحانوت لرجل آخر بثمان قدره ٨٠٠ قرش فهل البيع الاول هو الصحيح دون الثاني ولا تتوقف صحة البيع الاول على قبض الثمن (أجاب) لا تتوقف صحة البيع على قبض الثمن ويقضى للمشتري الاول بالبيع حيث صدر شرأؤه صحيحا لازما والبيع الثاني موقوف على اجازته فاذا لم يجزه ورده به الله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لولده نصف ما يملكه من عقار وأتمته معينا ذلك ومعلوما عند المتبايعين وشهداء عقد البيع بثمان معلوم وحصل التقابض من كل من البائع والمشتري للثمن والمثمن ووضع الولد يده على جميع ما اشتراه من والده وحازره وتصرف فيه حال حياة والده فهل اذا مات الوالد لا يكون لباقي الورثة معارضة الابن المذكور فيما اشتراه من والده لزوم البيع في هذه الحال (أجاب) نعم لا يكون لو ارث البائع معارضة المشتري من والده حال صحته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت لاختها عقارا تملكه بمحض من الناس بثمان معلوم فوضع المشتري يده عليه واقبضها بعض الثمن ثم ماتت البائعة قبل ان تقبض باقيه فهل يكون البيع صحيحا لازما ولا يكون لاحد من الورثة معارضة بوجه من الوجوه أو يكون البيع غير صحيح ويكون ذلك العقار موروثا (أجاب) لا تتوقف صحة البيع على قبض جميع الثمن فاذا صدر البيع صحيحا من المرأة المذكورة لا يكون البيع تركه عنها حيث تحقق البيع حال حياتها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ولدين احدهما قاصرا والاخر بالغ وترك دارا فباع شيخ البلد الدار من غير وجه شرعي فهل يكون بيعه باطلا واذا قلتم يبطلان البيع وامتنع واضح اليبطل على الدار من تسليمها لاربابها يكون غاصبا ويضمن جميع ما آتلفه منها (أجاب) يبيع ملك الغير بدون اذنه موقوف على الاجازة المعتبرة شرعا فاذا لم يجزه ورده بطل وما آتلفه الغاصب مضمون عليه بمذله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت حصة في عقار وعرفت حال بيعها انها جارية في ملكها وحوزها وتصرفها وحكم بذلك كما شرعي فبعد مدة ادعت انها وقفت عن والدها فهل تسمع دعواها أم لا وهل اذا خرجت وثيقة تشهد بالوقف يعمل بها أم لا بدمن البينة وهل اذا حضرت بينة تشهد انها وقفت بشرط بيان المصروف أم لا (أجاب) في التثنية يروى شرحه باع ضيعة ثم ادعى انها وقفت عليه أو على مسجد كذا او كنت وقفها وأراد تحليف المدعي عليه ليس له ذلك اتفاقا للتناقص وان أقام بينة تقبل على الاصح لاجل الدعوى بل لقبول البينة في الوقف بلا دعوى اه ولا يقضى بصك لم يثبت

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

مذمونه شرعا وتوقف صحة الوقف على بيان هضرة فلا بد في الشهادتين بيان المصروف
وفي رد المختار ولعل هذا على قول محمد الذي اشترط التصريح بذلك جهة لا يتقطع اما على
قول أبي يوسف الذي لا يشترط ذلك فلا تتوقف صحته على بيان المصروف وهو المخرج من
لوصرح فيه بجهة تتقطع فقط لا يصح اتفاقا اذا التايد ولو معنى كوقوفه شرط اتفاقا والله
تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة قاب أحدهم وباع أحد الحاضرين الدار بدون
إذن من الآخرين وعلمهما ولم احضر الغائب وعلمها بالبيع لم يجزهاه وكان المشتري
استولى على خربة بجوار الدار بغير إذن مالئها وادخلها في الدار المذ كورة فهل
للآخرين أخذ حصتها من المشتري ويطل البيع في نصيبهما ولما لك الخربة أخذها
اذا حضروا يبيعها لمن يشاء (أجاب) يتوقف البيع في نصيب الغائب عن مجلس البيع من
الشركاء على إذنه فاذا صدرا لبيع بدون إذنه فله بعد حضوره رده في نصيبه والتصرف
فيه ولما لك الخربة رفع يد المستولى عليها بلا وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دارا تعدى عليه رجل أجنبي وباعها لآخر بغير إذنه وبغبن فاحس وادعى بانه
وكيل عن المالك فهل اذا لم تثبت وكالته له في بيعها بالبنية الشرعية لا ينفذ تصرفه
فيها ويكون لربها انزعاجها من المتعدي عليها بدون طريق شرعي واذا انقلب شيئا منها
يكون عليه ضمانه (أجاب) اذا لم تثبت الاذن ببيع الدار المذ كورة من مالئها ولم يجزه
المالك بعد صدوره ورده بطل ويكون لمالكها انزعاجها من هي تحت يده بطريق التعدي
وعليه ضمان ما ألقه منها تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الدكور
البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار وساقية وترك أطيافا
زراعة فاستمر الجميع في المعيشة بدون قسمة فتصرف البالغ منهم وباع الدار والساقية
وبعض الطين لرجل أجنبي فهل اذا لم يكن وصيا على القصر ولا قيدا لا ينفذ تصرفه الا في
نصيبه فقط دون نصيب اخوته ويكون لهم بعد بلوغهم أخذ حصتهم من المشتري بعد ثبوته
بالطريق الشرعي (أجاب) حيث لم يكن البائع المذ كور وصيا لا يجوز البيع منه في
نصيب القصر من الورثة ويجوز في نصيبه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نخلا
بالميراث الشرعي عن والدها تسحب زوجها وتخرج من البلد وتخرجت معه وغابت مدة
من السنين فاخذ شيخ البلد النخل وسلمه لرجل أجنبي قصار ينتفع به ثم باعه لرجل أجنبي
أيضا من غير إذنها ورضاها فهل اذا لم تجز البيع ولم ترض به وورثته لا ينفذ تصرفه فيه
و يكون لها أخذه من المشتري حيث كان هناك بينة تشهد لها بالملك (أجاب) اذا لم يكن
ثمة مانع يمنعها من الدعوى بالنخل المذ كور وثبت مالئها فيه بالوجه الشرعي يكون
لها رفع يد المشتري له من الأجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ نصف عجلة
جاموس من غيره بثمن معلوم بشرط ادائه من أولاده فهل يسوغ لصاحبها الاصل
أخذها منه قهرا بلا عوض لتعليق شرط الاداء على أجل مجهول ولا عبرة بتبريتها ولو بعد

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٥

سنة	رجب	
١٢٦٥	١٩	مطلب في بيان الشرط الفاسد ومنه التأجيل الى أجل مجهول
١٢٦٥	٩	شعبان
١١٦٥	٩	
١٢٦٥	١٩	
١٢٦٥	٢٨	
١٢٦٥	٢	رمضان

مدة (أجاب) يفسد البيع بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لاحدهما أو لبيع
هو من أهل الاستحقاق ولم يجز العرف به ولم يرد الشرع بجوازهم ويجب على كل منهما
فمنه قبل القبض وبعده مادام المبيع بحاله في يد المشتري أعدم الفساد ومن الشروط
الفاصلة تأجيل الثمن الى أجل مجهول فيفسد به العقد لان الحول مقتضى العقد
والأجل لا يثبت إلا بالشرط فاذا جهل انفسه لما فيه من نفع أحد المتعاقدين مع عدم
ورود الشرع بجوازه اذ الشرع انما ورد بالتأجيل الى أجل معلوم والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارين احدهما بالميراث الشرعي عن أمه والثانية بالميراث عن والده
مستركة بينهما وبين أخته فامر شيخ البلد الاخت ببيعها فباعتها في غيبة الاخ في النظام
بدون اذنه ورضاه وأعطى شيخ البلد الدار الثانية لقريب له فهل يكون له نزعها من يده
حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أمه بالميراث الشرعي بالبيعة الشرعية ولا ينفذ تصرف
أخته في نصيبه من دار والده اذ الم يجوز البيع ولم يرض به (أجاب) يبيع ملك الغير بدون إذن
المالك غير نافذ واذا رده المالك قبل الاجازة بطل وليس لشيخ البلد اعطاء عقار الغير
لا تصرفه دون وجه شرعي وللمالك انتزاع عقاره ممن هو تحت يده حيث ثبت ملكه له بالوجه
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في داره مشتركة بين ورثة أكرهه ذو شوكه أحد الورثة
على بيعها بالحبس المديد والضرب الشديد بسبب دين عليه لا وفاء له الا من ذلك فهل
اذا باعها لا ينفذ بيعه في نصيب بقية الورثة اذ لم يجزوه ولم يرضوا به ويكون لهم انتزاع
حقهم من المشتري المذكور بعد تحققه بالطريق الشرعي (أجاب) البيع في نصيب
باقي الشركاء على الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا تحل
سبع فخلات بارضه ووقع البيع بالصيغة الشرعية وتصرف وحاز المشتري ذلك المبيع
في حال حياة البائع ثم مات بعد ذلك البائع فهل اذا اراد الورثة ابطال ذلك لا يجابون
لذلك (أجاب) بعد تحقق البيع الصحيح الشرعي من المورث لا يكون للوارث معارضة
المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصص في دار عن والده
بالميراث الشرعي فتعدى عليها رجل من أقرابه وباعها في غيبته لرجل أجنبي بدون اذنه
ورضاه فهل لا ينفذ بيعه ولا تصرفه في ملك غيره بدون طريق شرعي ويكون له نزعها من
يد المشتري (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون إذن المالك واجازته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن والده من مدة خمسين سنة وهو يتصرف
فيها فاراد الا أن يبيعها فطلب منه من يريد الشراء حجة شراء والده فأخبره بانها ضاعت منه
فهل اذا باعها يصح بيعه ولا تتوقف صحته على وجود الحجة القديمة حيث كان هناك من
يشهد له بالملك ولم يكن هناك منازع فيها (أجاب) لا تتوقف صحة البيع على وجود ذلك
بيد البائع واليد كافية في ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين
رجل وقاصر باعها شيخ البلد لرجل بغير إذن ولا كما فهل اذ لم يجز الرجل يبيع شيخ البلد

رمضان ١٤
سنة ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

مطلب الزيادة المنفصلة
المتولدة تمنع الرد
بالعيب والفسخ بسائر
أنواعه

٢٥ ١٢٦٥

شوال

٧ ١٢٦٥

مطلب لا تتوقف صحة
الاقالة على بقاء
المتعاقدين فتصح من
الوارث

لا ينفذ في نصيبه ولا في نصيب القاصر مطلقا (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية
شرعية فإذا لم يجزه المالك ورده بطل وبيع نصيب القاصر من تلك الدار أن صدر عن
لا يملكه بالامسوخ لا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا باعه لآخر بنفسه
فأحش وتغري به البائع فسخ عقد البيع ورده وهل له محاسبة المشتري بما استغله من
التمر والجريد القائمين وقت البيع (أجاب) إذا تحقق أن البيع بالنخب القاحش وهو
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين ونبت التغري بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع
المذكور وما استغله المشتري من التمر والجريد القائمين وقت العقد فهو من جملة المبيع
فيضمنه المشتري للبائع بعد الفسخ يده في الثمر المثل يرد مثل ما أتلفه ويرجع بكل
الثمن على الصواب قال في الدربقي ما لو كان قسيما لم أره قال في رد المختار وهل يرجع بقدر
ما غبن فيه أولا يرجع أو يرد الباقي ويضمن قيمة ما تصرف به ووجه التوقف أن ما ذكره
في القنية مفروض في المثل لأن الغزل مثلي إلى آخر ما ذكره من الاستدلال على أنه مثلي
ومن جملة تصرف جامع القسولين بأنه مثلي وتورك بذلك على ما في حاشية السيد
الخطاطوي من عدة الغزل قسيما وتوركه على الشارح بأنه لا وجه للتوقف ثم بحث في رد
المختار أن له رد الباقي قياسا على خيار الخيانة في المراجعة أم لو كان التمر والجريد حادثين
بعد قبض المشتري ذكر في الهداية من الفصل الثالث من خيار العيب أن الزيادة
المنفصلة المتولدة كالولد والتمر تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر أنواع الفسخ عندنا اه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل آخر نصف مهرة مشتركة بينهما بمن
معلوم بحضرة بيعة من المسلمين وطلب البائع الثمن في مجلس البيع فوعده المشتري أنه
بعد مضي يومين أعطيك الثمن فتفرقا بعد ذلك مدة اليومين وبعد ذلك أرسل المشتري إلى
البائع أن أحضر قبض الثمن فامتنع عن القبض وقال أنا رجعت عن البيع وادعي إن له
شركاء في نصف المهرة المذكورة والمهرة المذكورة بنت فرس شركة بين البائع والمشتري
من مدة ست سنوات وفي كل عام يبيعان نتاجها ولم ير المشتري شركاء خلاف هذا
الشر يكفهل للبائع المذكور أن يرجع في بيع نصف المهرة المذكورة أم لا وهل تكون
دعوى البائع المذكور أن له شركاء مسموعة (أجاب) لا تسمع دعوى البائع بما ذكر
وليس له فسخ البيع بتعاليه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصّة في عقار
وقطعة أرض زراعية باعت ذلك لرجل بشمن معلوم في ذمته ومات قبل دفعه فطلبت
الثمن من ورثته فجوزوا عن دفعه وأعطوها الحصّة في العقار والأرض المذكورة
وقبالت ذلك فهل إذا سلوا لها في ذلك طائعين مختارين يكون الحق في ذلك لها وليس
لهم بعد ذلك الرجوع عليها ودفع الثمن الذي كان على ورثتهم (أجاب) لا يشترط لصحة
الاقالة بقاء المتعاقدين فتصح من الوارث وحيث تحققت الاقالة الشرعية من ورثة
المشتري فيما يبيع من العقار لا يكون لهم معارضة البائعة المذكورة في ذلك والله تعالى

شوال

سنة

أعلم (سئل) في رجل؛ ملك دار مع جانب نخيل باع شيخ البلد الدار مع بعض النخيل لرجل
 أجنبي وقبض الثمن من المشتري وذلك من غير إذن المالك ومن غير إجازته فهل
 إذا لم يجز المالك البيع يكون البيع فاسداً ويحبر المشتري على رد النخيل للمالك
 المذكور (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون إذن المالك وإجازته فإذ لم يوجد الإذن
 ولا الإجازة من المالك ورد البيع بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جلام
 آخر ولم يطلع على عيب ظاهر فيه ثم بعد ثلاثة أيام هلك فعماينه أهل المعرفة فقالوا إنه
 هلك بعيب قديم في باطنه فهل والحال هذه يرجع المشتري على البائع بارش العيب
 (أجاب) إذا ثبت العيب القديم يكون للمشتري بعد هلاك المبيع الرجوع بالنقصان
 سواء كان هلاكه بعد رؤية العيب أو قبلها كما في النهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 أنكرت عليه أموال أميرية فباع الحماكم نخيله بثمن معلوم لأجل استيفاء ما عليه من
 الأموال فبعد ذلك أجاز صاحب النخيل بيع الحماكم بالنخيل الذي باع النخيل به فصار
 المشترون يتصرفون في النخيل تصرف الملاك في أملاكهم وتقاسم المشترون النخيل بينهم
 فباع واحد منهم حصته في حياة صاحب النخيل المجيز لبيع الحماكم ثم مات صاحب
 النخيل وهو المجيز وخلف بنتاً فأرادت استرداد النخيل من المشتريين فهل إذا ثبت
 ما ذكر في السؤال لا تجاب لذلك (أجاب) ليس لبنت الميت المجيز للبيع استرداد
 النخيل من اشتراها إذا كان الحال ما سطره الله تعالى أعلم (سئل) في صبي له حصه في بيت
 وله أب فقير لا يقدر على النفقة عليه فباع الأب تلك الحصه بزيادة عن ثمن المثل لأجل
 النفقة على ذلك الصبي فهل يكون بيع الأب حصه ابنه في هذه الحال صحيحاً فذاو هل
 إذا بلغ ذلك الصبي يكون له رد بيع أبيه الحصه وتصرفه فيها أو ليس له ذلك (أجاب)
 الفتوى على أن الأب إذا باع عقار الصغير بمثل القيمة أو بغبن يسير يجوز إذا كان الأب
 مجوداً أو مستوراً الحال وأن كان مفسداً لا يجوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي
 عن ثلاثة أخوة أشقاء واخت شقيقة لهم وأم وترك ذكناً ثم مات أحدهم عن أخويه
 واخته وامه ثم باع أحد الأخوين والأم حصته ما في الحانوت لأخيه بمينة وقبض الثمن
 ثم غاب الأخ المشتري مدة وماتت الأم فتعدى الأخ البائع وباع الحصه التي اشتراها
 أخوه الغائب منه ومن الأم لظنه موت أخيه وعدم قدومه فهل إذا قدم الغائب ولم يجز
 المبيع يكون له أخذ الحصه المتبعة ويرجع المشتري الثاني بثمنه على البائع له (أجاب)
 يبيع ملك الغير موقوف على الإجازة من المالك فالمشتري أولاً بعد تحقق شرائه بالوجه
 الشرعي رد المبيع الثاني والمشتري الثاني الرجوع بما دفعه من الثمن على بائعه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانباً من بن القهوة وأطلع عليه وعاء بعد
 وعاء ورأى ما به من الحصى وغيره من العيوب بحضرة بينة شرعية فهل لو وجع الآن
 وأراد رده متعللاً بعيب من العيوب التي رآها وقت البيع لا يجاب لذلك ويكون البيع

١٢٦٥

٨

مطلب للمشتري الرجوع
 بالنقصان بعد هلاك
 المبيع المعيب

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٢

مطلب يجوز بيع الأب
 عقار الصغير بمثل القيمة
 أو بغبن يسير إذا كان
 مجوداً أو مستوراً

١٢٦٥

٢٤

مطلب باع بعض المبيع
المثل ثم اطلع على عيب
قديم بالباقي يكون له
رد موبه يفتي

لا زماناً فذا (أجاب) اذا اطلع المشتري على عيب بالمبيع ورضى به لا يكون له الرد بل يملك
العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث جاموسة أراد السفر فوجهه فوكل
أخاه على أولاده ومناعه ووكالة مفوضة فاحتاج أولاده فباع الاخ الوكيل ثلث
الجاموسة ان له الثلثان بعد ما لوعها السوق وتسعيرها بشمن المثل وزيادته بعد حضوره
من سفره بأربع سنين واجازته للبيع ورضاه به يريد الآن فسخه وابطاله تعنتاً منه فهل
اذا كانت اجازته للبيع بعد حضوره من سفره ثابتة بالبيعة الشرعية لا يحجب لفسخه
وابطاله ثانياً اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) اذا ثبتت اجازة المالك
البيع المذكور على فرض كون البائع ليس وكيلاً فيه لا يكون له فسخه بعد ما يدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً خربة من آخر بتمن معلوم في
غيبة المالك لها وبني فيها بناء من ماله لنفسه ثم بعد مدة حضر المالك من غيبته واجاز له
البيع بحضرة بيعة شرعية فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحاً نافذاً
واذا أراد الرجوع بعد ذلك على المشتري لا يحجب لذلك (أجاب) ليس للمالك نقض
بيع الفضولي اذا ثبت عليه انه اجازته شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
جانب دخان معلوم القدر بالوزن باعه لجماعة في خيشة بعد رؤيته ظاهرة فقط فبعد الشراء
وبيع البعض منه ظهر انه معيب ومغشوش غشاً كثيراً ينقص ثمنه كثيراً فهل اذا ثبت
ما ذكر بالوجه الشرعي يكون لهم رد باقيه ودفع ثمن ما بيع منه حيث كان معلوما قدره
بالوزن (أجاب) اذا باع المشتري بعض المبيع المذكور ثم اطلع على عيب قديم بالباقي
يكون له رده بعد تحقق العيب المذکور حب للرد شرعاً على ما به يبقى في رد المختار من خيار
العيب اما لو باع بعض المكيل أو الموزون ففي الذخيرة انه عندهما لا يرد ما بقي ولا يرجع
بشيء وعن محمد يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع هكذا ذكره في الاصل وكان الفقيه
أبو جعفر وأبو الليث يفتيان في هذه المسائل يقول محمد رفقا بالناس واختاره الصدر
الشهيد اه وفي جامع الفصولين عن الحامية وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد
الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى اه ومثله في الولوالجية والمجتبي والمواهب اه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً ونخيلاً بأرضه باع ذلك لرجل بتمن معلوم
وكتب في شأن ذلك وثيقة شرعية بشهادة البيعة الشرعية ووضع المشتري يده على المبيع
وصار ينتفع به المدة الطويلة التي تزيد على عشرين سنة فالآن ادعى وارثه على واضع
اليدين ان البيع صدر من مورثه بالا كراه قبل موته ويريد نقض البيع وابطاله بمجرد
دعواه مع انه كان حاضر اموجوداً مشاهداً البيع مورثه وشهادته في الحجة المذكورة
ومشاهداً التصرف المشتري المدة المذكورة ولم يازع فهل لا تقبل دعواه المجردة عن
الاقتبات الشرعية (أجاب) اذا لم يثبت الا كراهية الشرعية على البيع بطريق شرعي
لا يكون لوارث البائع فسخ البيع ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله

تعالى أعلم (سئل) في رجل باع جارية لا تحب من زائد عن قيمتها بقول البائع
 المشتري هي تساوي كذا من الدراهم فأخذها تبعاً لقوله فهل إذا ثبت الغرور وأنه
 مغبون في الثمن غيباً فاحتياكاً يكون للمشتري رد البيع وإبطاله (أجاب) إذا تحقق
 الغبن الفاحش مع التعرير من البائع أو الدلال يكون للمشتري فسخ البيع والله تعالى أعلم
 (سئل) في ثلاثة رجال أولاد أعمام لهم دار خربة مشتركة بينهم بالسوية باعوا أجزائهم
 لرجل وكتبوا له حجة بالشراء وباقي الدار لهم بالسوية ثم مات كل من الثلاثة رجال عن
 ورثة فباع وورثة أحدهم باقي الدار للمشتري المذکور مدعي أنها لوالده فأبى باقي الورثة
 دعواه ولا يثبت له على ذلك فهل لا يجب لذلك ولا ينفذ بيعه إلا في نصيبه فقط دون
 نصيب بقية الورثة بل يخص كل منهم بنصيبه الذي آل إليه عن والده (أجاب) لا ينفذ
 بيع مالك الغير بدون إذن المالك وإجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وترك
 ما يورث عنه شرعاً وترك ورثة قصر أوبالغين وأقيم للقاصروصى وعلى الميت دين فاعلى
 الورثة البدعون ووصى القاصر رب الدين في نظير دينه قطعة ملك قيمتها نحو السبعين
 قرشاً والدين مائتان ووصى كل بذلك ولم تكتب حجة بذلك فهل ليس للورثة ولا للوصى
 نقض ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) كتابة الصك ليست شرطاً في صحة البيع فإذا
 تحقق بالوجه الشرعي بيع ما ذكر لأجل الدين الثابت شرعاً لا يكون لأحد المتعاقدين
 فسخه بدون طريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر مكاناً بثمن
 معلوم مؤجل بأجل معلوم بعد معاينته له وقبضه من البائع وسكن فيه مدة من الزمان
 ثم أراد المشتري قبل حلول الأجل أن يرد على البائع متعللاً بأنه اشتراه منه بغبن
 فاحش مجرد عن غرور البائع له فهل في هذه الحال يمنع المشتري من رده على البائع ويؤمر
 بدفع الثمن للبائع بعد حلول الأجل (أجاب) لا رد بغبن فاحش في ظاهر الرواية ويقتى بالرد
 أن غره والالاف حيث لم يوجد تغرير لا يكون للمشتري المذکور رد المبيع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى سفينة بثمن معلوم على شرط أن تحولها كذا وأقبض ردها بعض
 الثمن وباقيه كتب له سنداً به وأحال ردها رجلاً آخر على المشتري بباقي الثمن فقبل المشتري
 الحوالة على هذا الشرط فهل إذا ظهر أن السفينة تحولتها أقل مما شرطه يكون للمشتري
 الرجوع بنقصها أو البيع باطلاً وتكون الحوالة باطلة لأنه لم يقبلها إلا على شرط ولم
 يوجد لاسيما وأنه لم يرها ولم يعاينها (أجاب) نعم للمشتري المذکور فسخ البيع والحال
 هذه وفي الخيرية من الحوالة سئل في قروي عليه دين لبدوي ألح عليه بطلبه فباع لرجل
 بهيماله وأحال البدوي عليه بثمنه فقبل الحوالة قائلاً إن أعجب أبوي الحار فلم يعجبهما
 ورده على بائعه هل للبدوي طلب عليه أم لا (أجاب) لا طلب للبدوي عليه والحال هذه
 لبطلان الحوالة بفقد الشرط أم وهنا شرط في الحوالة كون جولة السفينة كذا ولم
 يوجد فيكون من قبيل الحوالة المقيدة بالشرط الذي لم يوجد كما في حادثة الخيرية فقبطل

ذى الحجة

١٢٦٤

٣

مطلب الحوالة من البائع

على المشتري بالثمن

لا تبطل برد المبيع

مطلب تبطل الحوالة

بفقد الشرط

وان كانت الحوالة الصحيحة المقيدة بالثمن لو هي ردت وورد المبيع بعيب بقضاء لا تبطل الحوالة استقصاصا لانها تعتبر متعلقة بمثل ما اضيفت الحوالة اليه من الدين فلا تكون متعلقة بعين ذلك الدين كما في رد المختار من او اختار العيب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجاته الثلاث وعن اولاد قصر وبلغ وخلف تركه فمعد حصصا للتركة اقام القاضى وصيا على القصر فقامت التركة بمعرفة الوصى ووكلاء الزوجات والبالغين واخذ كل ما يخصه ووجد له ما مضى حصة القصر تحت يد أمين وكان من جملة الموروث مثل ارض اخضر وقطن وقوم على البالغ من الورثة بقيمة مثله بمعرفة أهل الخبرة والوصى ووكلاء الزوجات واستلمه وصرف عليه من تنقيسة وعمارة وادارة سواق ليلا ونهارا بمواشيه التي قومت عليه بمثل قيمتها وخدمه وصرف عليه من ماله الى ان ادرك وانتهى اوانه واراد الوصى ووكلاء الزوجات ان يرجعوا عليه ويفسخوا البيع الحاصل في الزرع فهل لا يسوغ لهم تقضه حيث قوم على البالغ بقيمة مثله وقت التقويم وصرف عليه وخدمه الى انتهاء ادراكه او يكون لهم تقض البيع ورده الى القاصر والزوجات (اجاب) لا يسوغ للوصى ولا لوكلاء الزوجات فسخ البيع بعد صدوره صحيحا بان اتوا بمنعون من معارضة المشتري بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك جنيته فباعها زوجها في غيبتها لرجل اجنبى من غير اذنها ومن غير اجازتها فهل اذا ثبت المالك للزوجة في الجنيته المذكورة بالبينة الشرعية يكون للزوجة فسخ البيع ويحجر المشتري على رد المبيع للمالك المذكورة (اجاب) اذا ثبت الاستحقاق في الجنيته للمرأة المذكورة بالوجه الشرعى يؤمر بوضع اليد عليها برفع يده وتسليمها لبايعه ملك الغير بدون اذن المالك واجازته غير نافذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من شريكه جانباً من النطرون ليس من مال الشركة واستلمه المشتري بعد الوقوف على مقداره بكتابة البائع واخباره له بقدره ثم سافر به المشتري ووزنه أهل الديوان كالعادة الجارية بديوان الجمر فكظفرانه ناقص من الوزن ثمانمائة وأربعة وثمانون رطلا فهل يصدق المشتري في مقدار ما استلمه من النطرون ولا يلزم بدفع ثمن النقصان ويكون القول للمشتري في مقدار المبيع المذكور حيث لم تثبت الزيادة التي يدعيها البائع بشهادة البينة ولم يقر المشتري باسنيئة جميع المبيع الذي وقع عليه الشراء لاسيما والمبيع ليس فائما بعينه بل هلك بتصرف المشتري ببيعه له كما وجد وتعد رده عن اشتراؤه (اجاب) القول للمشتري بعينه في النقصان وان وزنه له البائع لم يقر به فبعض منه المقدار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية سوداء باعها لآخر بثمن معلوم قبضه من المشتري ثم بعد ذلك ادعى المشتري انها تبول في الفراش واراد رد ها على البائع بالعيب المذكور فاصطلح معه على رد ثلاثة آلاف فضة من الثمن في مغالبة رضاه بالعيب المذكور ودفعها له بحضرة بيعة شرعية فاخذ المشتري الجارية وباعها لآخر من مدة ثلاثين يوما

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٣

مطلب القول للمشتري
بيمينه في النقصان
وان وزنه البائع

سنة عزم

١٢٦٦

٣

مطلب وجد بمشربه
عينا فاصطليح مع البائع
على رد دراهم من
التمن صم ويجعل حطا
وبعكسه لا لكونه رشوة

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

٤

فردھا المشتري الثاني عليه ويريد المشتري الاول ردھا على البائع الاول بالعيب
المذكور فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت رضاه بالعيب المذكور واخذة للثلاثة آلاف
فضة في مقابلة رضاه ولا يمكن من ردھا بالعيب المذكور اذا تحقق ما ذكر (اجاب)
يطلب خيار العيب بالرضاه بعد العلم وبكل مفيد الرضا ومنه العرض على البيع
فليس للمشتري المذكور رد المبيع على بائعه حيث كان الامر ما هو مسطور وفي الدرهم
او اخر خيار العيب وجدا اشتري بمشربه عينا واراد الرديه فاصطليح على ان يدفع البائع
الدراهم الى المشتري ولا يرد عليه جاز ويجعل حطا من التمن وعلى العكس وهو ان يصطليح
على ان يدفع المشتري الدراهم للبائع ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز
وفي الصغرى ادعى عينا فصالحه على مال ثم برئ أو ظهر أن لا عيب للبائع أن يرجع بما
ادى ولو زال بمعالجة المشتري لا قنية له وذكر في رد المختار ان الاخير معبر عنه في جامع
الفصولين بقريل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في بستان غاب عن وطنه
مدة ورجع فوجد رجلا باعها والمحال انه لم يكن عليه مال للديوان ولادين ثم بعد مدة
حضر المالك فهل يكون له فسخ البيع حيث لم يأذن به ولم يجزه واذا ادعى المشتري انه
دفع دراهم من الحصة واراد أخذها من المالك لا يجاب لذلك (اجاب) نعم للمالك فسخ
البيع اذا كان الواقع ما هو مسطور وللمشتري الرجوع بالتمن على بائعه بعد تحقق ذلك شرعا
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر جانبا معلوما من الدراهم على جهة
القرض ورهن منزلا يملكه وسلمه للقرض ثم بعد مدة دفع المقرض للرجل المذكور مثل
مبلغ القرض وخطا المالكين وعقد شركة على ان يكون الربح بينهما مناصفة ومضى على
ذلك مدة من السنين وهو يتجر في المال ثم باع الراهن الرهن من زوجته من غير اذن
المرتحن ومات فهل لا ينفذ البيع ويكون للمرتحن استيفاء ماله من الرهن ويكون هو
أولى من غيره (اجاب) لا ينفذ بيع الراهن الرهن بدون اذن المرتحن والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل باع لبنته في حال صحته وسلامته نصف دار مملو كاله وقبرا طامن حصة
له في طاحونة وأسقط حقه من قطعة أرض زراعة له معلومة القدر في مقابلة ما عليه من
الدين الثابت لها عليه وكتب لها بذلك وثيقة شرعية ثابتة المضمون فهل يصح بيعه
واسقاطه لبنته ويكون نافذا (اجاب) ليس لاحد المتعاقدين فسخ البيع الصحيح البات
بدون وجه شرعي ويسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا
بلا فرق بين كون ذلك لبنته أو لغيرها حيث صدر ما ذكر حال الصحة مستوفيا شرائطه
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في مكان آلت اليها عن أمها فتصرف
فيها والذهب بالبيع بغير اذنها ورضاهما فهل اذا لم تجز تصرفه ولم ترض به لا ينفذ بيعه
ويكون لها فسخه وابطاله وانتراعها ممن هي تحت يده اذا كان الحق ثابتا لها فيها
بالطريق الشرعي (اجاب) بيع الاب عقار بنته البالغة العاقلة بدون اذنها واجازتها

مهرم سنة

٩ ١٢٦٦

مطلب لو ارث البائع
بالا كراه القسح اذا
أثبت ا كراه مورثه
على البيع

١٢ ١٢٦٦

١٢ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

مطلب ظهور الاستحقاق
في بعض المبيع قبل
القبض يوجب الخيار
في الكل وبعده في
القيمي فقط
مطلب التغير برأى
يعبر من احد المتبايعين
او الدلالقوله في مختار الصحاح
وحمة الرجل حرمه
وأهله اه منه

غير نافذ وادارته بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا باعه قهر اعنه بغير
فاحش فهل تسمع دعواه الا كراه عليه واذا ثبت يكون له فسخ البيع أولا (اجاب) اذا
تحقق الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحا او دلالا يكون
له بعد زوال الا كراه فسخ البيع ويقضى له بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك بستانا وارضاء بجواره جبره ذو شوكه على بيعه ما وملت البائع فهل يكون
لوارثه رفع يد المشتري بعد تحقق الا كراه الشرعي على البيع ولا يسقط الخيار بموت
البائع (اجاب) نعم لو ارث البائع بالا كراه فسخ البيع بعد ثبوت الا كراه الشرعي عليه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطن وسمسم ظاهر في ارضه اشتراه منه رجل بالغبن
الفاحش والغرور بقوله انه لا يساوي الا كذا فهل اذا ثبت انه باعه بدون القيمة
مع الغرور وانه مغبون بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين بقول أهل الخبرة يكون
للبائع فسخ البيع وأخذ مبيعته (اجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التغيرير يكون
للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا مشتملة على بيوت
ومناقع ومراقف علوية وسناية فهل اذا ظهر ان ارضها مستحقة للغرور جارية في وقف على
غير البائع وليس للبائع فيها سوى منفعة التاجر مسانعة بالحكر يكون للمشتري الرد وفسخ
البيع بالارضا البائع حيث ظهر استحقاق بعض المبيع المذكور لغير البائع وللمشتري
والحال هذه الرجوع بما دفعه من الثمن ولا يجبر على دفع باقيه وهل اذا اشتراها قبل رؤيته
لدخل جميع بيوتها وقت الشراء ثم رآها بعد ذلك ولم تعبه يكون له ردها على البائع بخيار
الرؤية ولا يجبر على قبولها وهل اذا اشتراها وأحضر أهل الخبرة بالاثمان وأخبروا انه
مغبون غبنا فاحشا وغره الدلال غرورا قوليا على عادة الدلائل واشتراه بعد غروره له
بقوله انه يساوي كذا ونحو ذلك يكون للمشتري رده على البائع جبر اعليه بالغبن الفاحش
مع غرور الدلال المذكور (اجاب) للمشتري المذكور رد المبيع والحال هذه اذ لم يوجد
منه ما يسقط خياره الثابت له بكل مما ذكر في السؤال أما الاول وهو استحقاق بعض
المبيع فالرد به من باب الرد بخيار العيب وهو أي الاستحقاق يشب الخيار في الكل
ان ظهر قبل القبض ويشبه في القيمي ان كان بعده كما في الدر من خيار العيب وهذا
فيما يضره التبعض كما في جامع الفصولين وأما الثاني فمن باب خيار الرؤية وأما الثالث
فمن باب خيار القسح بالغبن مع التعرير والتغيرير يتحقق من أحد المتبايعين للآخر أو من
الدلال وفي رد المختار عن الخبرة ان مفهوم قولهم ان غرا أحد المتبايعين الآخر والدلال
فله القسح أنه لو غره رجل أجني غير الدلال لا يشب له الرد اه والله تعالى أعلم (سئل)
في عبد مملوك محرمة رجل باعه ذلك الرجل حال غيبة حرمته عن المنزل والحال ان الرجل
لا يعي ما يقول من عته قائم به ولم يصدر منها توكيل ببيعته فهل لا ينفذ بيعه ويكون لها
أخذة شرعا لاسيما ولم تجز البيع بعد صدوره منه وردته ولم يوجد منها ما يدل على الرضا

(اجاب)

(أجاب) اذا تحقق ما في السؤال لا ينفذ البيع المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له طين زراعة وعليه سواق يشاركه رجل في زراعته فقط ثم بعد مدة باع المزارع نصف الأرض والسواق كما كماله جهة بناحية الفيوم من غير اذن مالكه فلما علم بذلك المالك ذهب ليرفع يده عن الطين المذکور فأكراهه المالك المذکور على بيع النصف الثاني وأخذ منه بالاكراه فهل اذا ثبت البيع بالاكره وانه لم يجز البيع فيما باعه المزارع المذکور لا يكون البيع نافذا وما لملكه ان يضع يده عليه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته فله فسخه كما ان له ذلك فيما باعه مكرها حيث لم يثبت عليه ما يفيد رضاه بالبيع صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) من معاون الله ابطية في رجل اشترى من آخر عرضا وأجل ثمنه الى أجل معلوم رضيا به وقبض المشتري العرض من البائع وقبل حلول الاجل أفلس المشتري المذکور وثبت عليه ديون كثيرة فهل اذا وجد البائع بعض عرضه عند المشتري وأراد الاختصاص به دون باقي الغرماء لا يجاب لذلك (أجاب) اذا اشترى شخص عرضا وقبضه باذن بانه قبل أداء الثمن ثم أفلس يكون البائع اسوة باقي الغرماء في ثمنه وليس له الاختصاص بذلك المبيع والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تلقوا ساقية عن موردتهم فادعى عليهم رجل بانها له وانه أنشأها وجددها ولم يثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي وحكم بمنعه وبانها ملك هؤلاء الجماعة وكتب لهم وثيقة بذلك مشمولة بتختمه ثم مات المدعي عن ابن فباعها ذلك الابن لرجل ذي شوكة فهل يكون البيع باطلا للجماعة المذكورة من ذي الشوكة عنها (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته واذا رد المالك البيع بطل ونزع يد المشتري حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة باع ربعها لرجل بمعلوم من الدراهم ثم بعد ذلك أراد مالك الربع ان يبيعه لملك ثلاثة ارباعها لدرهم طلبها الحاكم منه لجهة الميرى فلم يرض فباعه لرجل آخر ثم بعد ذلك ادعى البائع على المشتري الربع انه اشتراه بغبن فاحش فقال المشتري بل اشتريته بأز يد من الثمن وذهب معه الى السوق ليختبر الثمن فوجده بأز يد من الثمن فتركه البائع للمشتري ومكث عنده اربع سنين فهل اذا ادعى البائع الغبن بعد ذلك وأراد ابطال البيع لا يجاب لذلك (أجاب) اذا وقع البيع صحيحا لا يجاب البائع لنفسه بدون تحقق الغبن الفاحش فيه مع الغرور ومجرد الغبن بدون تغير على فرض تحققه لا يوجب الفسخ على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي وكل رجلا مسلما في شراء جارية له فاشترى الوكيل جارية للوكل وشرط البائع على الوكيل المشتري انها لا ترد ولو ظهر بها عيب ثم بعد مدة طويلة حدث فيها مرض فهل والحال هذه للوكل ان يرد الجارية على الوكيل أو البائع أو ليس له ذلك (أجاب) اذا حدث عيب بالمبيع عند المشتري لا يكون له رده على وكيله ولا على بائعه جبر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمي

مطلب أفلس المشتري
بعد قبض المبيع باذن
البائع فالسائق اسوة
الغرماء في الثمن وليس
له الاختصاص بالمبيع

صفر سنة

١٢٦٦ ٢٢

شركة أكره آخر على بيع داره له بالحبس وغيره وبعد البيع لذي الشوكة المذكور سألها
 ذلك المشتري إلى الآن فهل هذا البيع باطل والدأباقية على ملك البائع ويلزم البائع
 المشتري المذكور أجرة الدار مدة سكناه وتزج الدار منه قهر الاسما وهناك بينة مستقيمة
 تشهد بوجود الأكره الشرعي على البيع (أجاب) إذا ثبت الأكره على البيع فهو الحبس
 المديد أو الضرب الشديد ولم يثبت على البائع رضاه به صريحاً ودلالة كقبضه الثمن طالما
 يكون للبائع بعد زوال الأكره فسخ البيع واسترداد المبيع ولا أجر له والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى بضاعة من إنسان بثمن معلوم كل قطار منها يكذا مع ذكر جملة القناطير
 وكتب بذلك وثيقة مضمونها ان فلانا الفلاني الوكيل عن فلان الفلاني في شراء
 الصنف الفلاني اشترى مني قدر كذا من القناطير كل قطار بكذا وفي مكتبة اخرى من
 البائع مضمونها اني بعت الى فلان يعني المشتري بالسعر المذكور وأعطينا السماح في
 ذلك ولا يمكن الرجوع وان عقداً ابرار الذي كتب فهو على مقتضى ما سمعنا ولا يمكن
 فسخ البيع والشراء المربوط بمقتضى الشروط ثم ان البائع أرسل يطالب التاجر الذي
 زعم المشتري انه موكله في الشراء له فأنكر وقال لم افوض له في ذلك ولم يكن الشراء لي
 وان كان اشترى فاطلبه فلما أنكر باع البائع البضاعة لغير المشتري الذي زعم انه وكيل
 فلان بدون اذن المشتري واجازته وقبض الثمن من المشتري الثاني فهل لا ينفذ البيع
 الثاني بدون اذن الاول واجازته سواء قال وقت ارادة الشراء ان فلانا وكنت ان اشترى
 له هذه البضاعة أو لم يقل أم يقبل ذلك (أجاب) شراء زاعم الو كالة على الوجه المذكور
 نافذ عايه وتعلق حقوق العقده والبيع الثاني بدون اذنه واجازته غير نافذ وقد صرح
 في حواشي الدرر بانه لو قال بعني هذا الشيء لفلان لا يكون من اضافة المقدم لكل
 فلا يتوقف على اجازته وبان صورة الاضافة على ما في الفتح ان تقول بيع عبدك من فلان
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار باعها ذو شوكة والمحال ان منهم من هو غائب
 عن البلد ومنهم الحاضر بها وبعضهم القاصر وقبض ذو الشوكة الثمن لنفسه ولم يكن
 مستحقا ولا مأذونا ولا موكل في ذلك وبعد حضور الغائب جبرهم على اجازة البيع بالحبس
 المديد والضرب الشديد بدون تسليم الثمن لهم فهل اذا كان الامر كذلك يكون البيع
 باطلا وهل يجبر المالك على دفع كافة بناء احده المشتري (أجاب) البيع على الوجه
 المذكور غير نافذ وما بناه المشتري يؤمر بقلعه ان بناه بانقاضه المملوكة له حيث لا ضرر
 بالارض والا ياخذ المالك بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك دارا وساقية وجانب أطيان تسحب من بابه وتر كها فبعد عوده وجد شيخ البلد
 ورعها على رجل من أهل البلد الذي وزعت عليه تصرف فيها بالبيع بدون اذن من
 المالك فهل لا ينفذ تصرفه في مال غيره ويكون للمالك بعد حضوره من غيبته فسخ
 البيع وابطاله (أجاب) مالاك الدار والساقية اجازة البيع الصادر من الفضولي

ربيع الاول

١٢٦٦ ١١

مطلب قول الرجل
 يعني هذا الشيء لفلان
 ليس من الاضافة
 الى الموكل بخلاف
 بيع عبدك من فلان

١٢٦٦ ١٢

١٢٦٦ ١٥

فيما ورده وبالرد يطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابن عم شقيق
وعن ابن ابن عم آخر أنزل منه درجة وعن خالته وترك دارا فوضع الابعد منه على داره
في غيبة الاقرب وباعها لآخر بدون إذن الاقرب ورضاه فهل لا ينفذ بيعه ولا تصرفه
اذا تحقق ما ذكر بالظن بقى الشرعي وماذا يخص كل وارث (اجاب) لا ينفذ البيع
والحال هل والميراث للاقرب منهما والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان
حصة معلومة القدر في بيت مشترك بينهما مناصفة فباعها أحدهما لآخر بثمن معلوم
مع علم أخيه وأذنه وقبض معظم الثمن من المشتري وبعد مضي مدة أشهر أنكر الاخ الاذن
بالبيع ولا يثبت عليه فهل ينفذ البيع في نصيب البائع واذا باع البائع المذكور جزأ من
حصة التي باعها أولا في غيبة المشتري لا ينفذ بيعه الثاني حيث كان هناك بينة
شرعية تشهد بالبيع الاول وبقبضه معظم الثمن (اجاب) نعم ينفذ البيع في نصيب
البائع لاني نصيب أخيه بدون أذنه وإجازته وبيع بعض ما نفذه البيع لغير المشتري
الاول موقوف على إجازة المشتري أولا والله تعالى أعلم (سئل) في دار موروثة
لمجاعة باع أحدهم جزأ معيناً قبل القسمة وأحدث فيه المشتري بناء فهل يكون البيع
باطلاً أولاً (اجاب) اذا باع أحد الشركاء بيتاً معيناً من العقار المشترك أو نصيباً من
بيت معين منه قبل القسمة يكون لباقي الشركاء ابطال البيع لعدم تحقق نصيب
البائع فيما باعه لا احتمال ان يقع في نصيب شريكه عند القسمة والله تعالى أعلم (سئل)
في دار مشتركة بين اخوين لكل واحد نصف قيمتها ثم ان احداً من الاخوين باع نصف
الدار المملوكة له والنصف المملوك لأخيه لرجل في غيبة أخيه ثم حضر الاخ بعد ذلك
وأجاز بيع أخيه ورضي به وصار مشاهد الوضع يد المشتري نحو خمس عشرة سنة ثم مات
عن وريثة أرادوا ابطال البيع في نصيب أبيهم وأخذوا من المشتري فهل اذا ثبت ان
مورثهم أجاز البيع وسكت بعد ذلك أكثر من خمس عشرة سنة ومات ولم ينازع
المشتري لا يكون لهم منازعة ولا دعوى على المشتري بعد ثبوت الإجازة ورضاه بالبيع
ومشاهدته لمدة المدة المذكورة بلامانع (اجاب) ليس للورثة المذكورين معارضة
المشتري حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
ومن ثلاثة بنين منها وترك لهم داراً ثم مات أحد البنين عن أمه وأخويه ووضع أحد
الاخوين يده على الدار المذكورة وباعها لرجل أجنبي في غيبة أمه وأخيه بغير إذنهما
ورضاهما فهل لا ينفذ بيعه فيما يخصهما بالميراث الشرعي من الدار المذكورة ويكون
للمنازع البيع وابطاله في نصيبهما وما الحكم (اجاب) لا ينفذ البيع في ملك الغير
بدون إذن المالك وإجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار ونخيل
بالميراث الشرعي عن أمه مشتركتين بينه وبين ابن خال له غائب فوضع رجل أجنبي يده
على ذلك في غيبتهما وباع النخيل كله لرجل أجنبي بغير إذنهما ورضاهما فهل اذا حضر

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٣

مطلب باع بيتاً معيناً
من دار أو جزأ من بيت
معين منها قبل القسمة
بدون إذن الشركاء
لا يجوز

١٢٦٦

٢٧

ربيع الثاني

١٢٦٦

٤

أخذ الشئ يمكن من غيبته يكون له فسخ البيع وإبطاله في نصيبه (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي لأحد الرجلين المذكورين ملك فيما ذكر بلا مانع لا ينفذ بيع الغير بما ذكره بدون إذن المالك وإجازته وإذا رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يستحقون مكانا تلقوه عن أصولهم ثم غاب منهم جماعة فوق مسافة القصر والحاضر بالبلد حصل له ذهول في عقله فاستولى رجل على المكان مدعيا أنه اشتراه ممن حصل له ذهول ثم حضر الغائبون فهل إذا ثبت أن الحاضر كان ذا هلا لا ينفذ بيعه في جميع السكان وعلى فرض ثبوت صحة البيع ينفذ في حصصه الحاضر دون الغائبين ولهم مطالبة واضع اليد برفع يده (أجاب) لا ينفذ البيع من أحد الشرعاء في نصيب باقيهم بدون إذنهم وإجازتهم لذلك وينفذ في نصيبه إذا ثبت بيعه مختارا حال صحوه والإفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة بثمن معلوم دفعه له في عدم مدة أشهر ظهر بها عيب قديم بعد ولادتها عنده فردها عليه به فقبلها منه واستلمها بعد اعتراف البائع بالعيب بخضرة بينة شرعية ورد له بعض الثمن والآل توقف في دفع الباقي فهل إذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية يجبر البائع على رد باقي الثمن للمشتري (أجاب) حيث رد المشتري البقرة للبائع وقبلها منه بالتراضي لا يكون للبائع الامتناع عن دفع باقي الثمن للمشتري أما لو لم يتراضيا على رد البقرة المذكورة قيمته ردها بالعيب لحصول الزيادة المنفصلة المتولدة بعد القبض وهي الولد هنا لا تمنع الرد بالعيب كما في الهندية من الفصل الثالث من خيار العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع يده عليها نحو ثلاث سنين وهو ينتفع بها فبعد ذلك أراد بائنها بإبطال البيع فيها وأخذها منه لكونه كان تحت يده دار بالشرا من ذلك المشتري بثمن من الدراهم أيضا بصفة أخرى فخرجت مسدقة للغير وأخذت منه زاعمانه كان شرط على المشتري أن الدار المذكورة أن أخذت منه يرجع عليه في الدار الأولى المذكورة والمشتري ينكر الشرط المذكور ولا بينة له بذلك فهل يكون البيع صحيحا نافذا وليس له الرجوع فيها بطله المذكور (أجاب) يفسد البيع بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لأحدهما أو لم يبيع هو من أهل الاستحقاق ولم يجبر العرف به ولم يرد الشرع بجوازه فإذا تحقق فساد البيع بالشرط الفاسد وجب على كل واحد من المتعاقدين فسخه قبل القبض أو بعده ما دام المبيع بحاله في يد المشتري أعدا ما للفساد ولا يتحقق الفساد لا يكون لأحدهما فسخه جبرا على الآخر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة بما يكون بقرة عشرة باعوهها بثمن معلوم لرجل فقبضها ودار ينتفع بها مدة ستة أشهر ثم تجمت عنده فوجد لبنها قليلا عن أمثالها فأراد فسخ البيع ورد الباقيين فهل لا يجب لذلك (أجاب) ليس للمشتري فسخ البيع بغير وجه شرعي كان يتحقق في المبيع ما يدعيه عند الناس بحيث ينقص ثمنه عند التجار وفي الهندية من الفصل الثاني في

١٢ ١٢٦٦

١٢ ١٢٦٦
مطلب الزيادة المنفصلة
المتولدة بعد القبض
تتمنع من الرد بالعيب

١٨ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

دبيع الثاني سنة

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

١٨

جادی الاولی

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٢١

مطلب في حكم عود العيب
القديم عند المشتري

خييار العيب اشتري بقرة فوجدها لا تحلب فان كان مثلها يشتري للحلب فله ان يرد
وان كان مثلها يشتري للحمل لا اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نصف فدان
برسم اخضر باعه لرجل آخر بشئ معلوم في الذمة بحضرة بيعة شرعية ثم باعه لغيره بعد
البيع الاول فهل اذا ثبت بالبيعة الشرعية ان عقد المشتري الاول ساقط على المشتري
الثاني يكون الحق فيسه له دون الثاني (اجاب) حيث صدر البيع الاول من المالك
للرجل المذكور واستجمع البيع شرائطه الشرعية لا يكون للبائع بيعه من آخر ثانيا
بلا وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له جاموستان فرجل من بلده وترهما
وباعهما حاكم البلد السياسي ثم بعد مدة حضر صاحبهما فهل له نقض البيع ويرجع
بهما على المشتري واذا قلتم به فهل يجب عليه سمنهما ولبنهما وجبتهما (اجاب) للمالك رد
بيع الفضولي واذا رده بطل وله تضمين ما استهلكه المشتري من اللبن كما افاده في
الفتاوى الرحيمية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة غائبين لهم حصة في دار باعها بعض
الشركاء في غيبتهم فهل اذا حضر الغائبون يكون لهم رفع يد المشتري عنها حيث لم يجزوا
البيع (اجاب) لا ينفذ البيع في نصيب الغائبين بدور اذنهم واجازتهم والله تعالى اعلم
(سئل) في اخوين لهما اخوات فباع الاخوان أرضا مشتركة بينهما وبين اخواتهما
والاخوات يعلمن بيع الاخوين الارض وصار المشتري يتصرف في الارض تصرف المالك
في املاكهم وكل من الاخوين والاخوات مشاهد لهذا التصرف ولم ينزع أحد
من المذكورين المشتري في تصرفه مع قدرتهم على المنازعة فهل اذا كان الحال كذلك
وأرادت الاخوات المذكورات المنازعة متعللات بعدم بيع نصيبهن لا تسمع دعواهن
حيث شاهدن التصرف المذكور من المشتري مدة تزيد على سبع سنين وفي وقت البيع
كن بالغات عاقلات قادرات على تخلص حفظهن من الارض من يد المشتري (اجاب)
اذا كانت الارض ملك جميع الاخوة كما هو منذ كور لا يكون بيع الاخوين نصيب
اخواتهما نافذا بدون اذنهم والله تعالى اعلم (سئل) في جارية اشترها رجل من المالك
لهابثن معلوم واشترط على البائع سلامتها من العيوب وبعد مضي ثلاثة أشهر من بيعها
ظهر في أنفها ووجهها ورم فاحش فاخبر به المشتري البائع فقال انه حارة فلم يصدقه
وأراها لاهل الخبرة العارفين في ذلك فاخبروا بانه من المبارك وانه قديم فيها فهل اذا
ثبت انه فيهما من قبل بيعه لها يكون ذلك عيبا ترد به شرعا والمشتري الرجوع على البائع بما
أقبضه له من الثمن (اجاب) اذا وجد المشتري بالمبيع عيبا ينقص الثمن عند التجار يكون
له رد المبيع على بائعه بعد تحقق قدمه عند البائع بالوجه الشرعي وهذا اذا لم يحدث في المبيع
عيب آخر فان حدث بمنع الرد ويرجع بقص ان العيب القديم وكذا لو زاد العيب واختلفت
حالته قال في رد المختار من خييار العيب عن البرازية لو كان به عرج فبرئ بعامة البائع
ثم عاد عند المشتري لا يردده وقبل يردده ان عاد بالسبب الاول اه وأفاد في الدر بعد ذلك

م فی مختار الصحاح الغب
بالکسر فی سقی الابل وفي
الحی یوم و یوم والغب فی
الزیارة قال المحس فی کل
اسبوع یقال زرغب استردد
حبا قلت وهو حدیث
مروی عن رسول الله صلی
الله علیه وسلم وغب کل
شیء عاقبه اه وفيه الربع
بالکسر فی النجی فاحذ
یوما وتدع یومین ثم تجبی فی
الیوم الرابع یقال ربعت
عایه الحی وقد ربع
الرجل علی مالم یم فاعله
فهو ربوع اها انتهى منه
۲۷ ۱۲۶۶

ان العبد اهل حم عند بائعه ثم حم عند مشتری ان من نوعه له رده والا لا وفي الهندية من
الفصل الثالث من خيار العيب اشترى جارية بيضاء احدى الغيتين ولم يعلم بذلك ولم
يقبضها حتى انجلى البياض ثم عاد يباضا فاعلم بذلك كان له أن يردها ولو قبضها وهي
بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلى البياض ثم عاد يباضا لا يكون له أن
يردها كذا في فتاوى قاضى خان اه ثم قال وفي فتاوى أبى الليث اشترى عبدا وبه
مرض فازداد المرض في يد المشتري فليس له أن يرده على البائع لكن يرجع بنقصان
العيب كذا في الظهيرية رجل اشترى عبدا كان محجوما عند البائع كأن تأخذه الحی کل
یومین أو ثلاثة أيام ولم يعلم به المشتري فاطبق عليه عند المشتري ذكر في المشتري ان للمشتري
أن يرده ولو انه صار صاحب فراش بذلك عند المشتري فهذه عيب آخر غير الحی فيرجع
بالنقصان ولا يرده ثم قال واذا كان في المشتري حی غب في يد البائع و زال ثم عاد في يد
المشتري ان عاد ثانيا غب له الرد لا لتحاد السبب ولو كان الثاني ربعا لا يكون له الرد
لاختلاف السبب وكذا لو اشترى وفد ظهر في يد المشتري مرض فهو على هذا ويخرج
من هذا جنس هذه المسائل كذا في مختار الفتاوى ثم قال لو كان بالمبيع أثر قرحة
وبدت ولم يعلم به فعاتت قرحة وأخبر الجراحون ان عودها بالعيب القديم لم يرد ويرجع
بالنقصان هكذا في القنية اه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مات والدهم وورثوا عنه
قطعة أرض مملوكة له ابعاضها مختلفة منها ما هو نافع ومنها ما هو غير نافع فقبل قسمتها
بينهم باع أحدهم قطعة معينة منها لاجنبی من غیر تعیین ما يخصه منها ومن غیر اذن
شركائه وهم بقية الورثة فهل ينفذ هذا البيع أولا واذا كان فيه غبن فاحش بسبب
تغير من أحد المتبايعين ماذا يكون الحكم في هذا البيع العتمة أم الفساد (أجاب)
حيث كانت الارض مملوكة لجميع الورثة وباع أحدهم قطعة معينة منها قبل قسمتها
يكون للشريك الآخر ابطال البيع وصرحوا بثبوت الخيار للبائع بالغبن العاشر مع
التعبر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا عن مورثهم فباعها بعض الورثة
في غيبة باقي الشركاء بثمان معلوم فهل لا يكون البيع نافذا في نصيب الغائب منهم بدون
اذنه واحازته وله أخذ نصيب من باع بالشفعة جبر على المشتري اذا توفرت شروط الاخذ
بالشفعة وانفت موانعها (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب الغائب بدون اذنه واحازته
ويقتضى للشريك بالشفعة بعد استيلاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى أشجارا في بستان وقف معلومة المقدار وكتب في ذلك جهة شرعية واستثنى
البائع على المشتري وقت البيع أشجارا قديمة معلومة المقدار لجهة أصل الارض ثم ادعى
ناظر الوقف ان من الاشجار المبيعة بعض أشجار عدها قدر معلوم لجهة الوقف خلا
المستثنى له وأثبت ذلك بالبينة الشرعية فهل يكون للمشتري فسخ البيع والرجوع على
البائع ويثبت له الخيار حيث ثبت الاستحقاق لجهة الوقف في بعض الاشجار المبيعة

مطلب فيما لو استحق
بعض المبيع هل يخير
في الباقي أولا وتفصيل
ذلك

(أجاب) في جامع الفصولين استحق بعض المبيع فلو لم يميز إلا بضرر كذا وكرم وأرض وزوجي خف ومصر اعي باب وكن يتخير المشتري والافلا اه وفيه ولو استحق بعض المبيع قبل القبض بطل في قدر المستحق ويتخير المشتري في الباقي كما هو سواء أو وث الاستحقاق عينا في الباقي أولا لتفرق الصفة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره يتخير لما من التفريق ولو قبض كله واستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أوث الاستحقاق عينا فيما بقي يتخير المشتري كما هو ولو لم يورث عينا فيه كتوبين أو قنين استحق أحدهما أو كلي أو ورنى استحق بعضه إذا يضر ببعضه فله المشتري أخذ الباقي بحصته بلا خيار اه وهذا في البيع الصحيح البات أما الفاسد فالواجب على القاضي فسحه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أشجارا معلومة المقدار مغروسة في بستان بحق القرار واستثنى البائع من المبيع وقت البيع قدرا من الأشجار القديمة معلومة العدد مجهولة العين وقت البيع مختلطة بالمبيع غير متخيزة وغير معلومة للمشتري وقت البيع فهل لا يجوز البيع على هذا الوجه والمشتري فسحه (أجاب) نعم لا يجوز البيع والحال هذه كما في البحر وغيره لأن جهالة المستثنى تؤدي إلى النزاع فيفسد البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية سوداء وله زوجة أذنت آخر في بيعها فهل أذم المأذن مالكها زوجته ولا لغيرها في بيعها وكان البيع بغير حضوره وعلمه ولم يجزه مالكها بعد العلم لا يكون نافذ أو لا لا أخذها من هي تحت يده ولا عبرة بقول مأذون الزوجة بالبيع أنه وكيل عنه وقت البيع بدون إثبات شرعي (أجاب) أن ثبت توكيل المالك في البيع أو أجازته له بعد صدوره نفذ والافلا ولا عبرة بأذن زوجته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ببلد الريف أراد شيخ القرية أخذها منها لآخرين ويعطى لها بدلا دار أخرى من البلد فلم ترض فهل لا تجبر على أخذها وإذا كان لها زوج وجب له شيخ القرية على أن يكتب له ورقة نيابة عن زوجته بأنه رضي ببطل الدار المذكورة في غيبة زوجته وكتبها خوفا من شيخ القرية لا يكون ذلك نافذا عليها يدورن أذنها ورضاها (أجاب) نعم لا تجبر المرأة المذكورة على ذلك وحيث لم يكن زوجها وكيلها عنها بالمبادلة لا يكون ما صدر منه نافذا عليها ولو طوعا والله تعالى أعلم (سئل) من وكيل أوقاف الحرم من مكان معلوم كان هدم ما لم يبق من المسكن العالي إلا حائطان ويراد بيع العلو جهة الوقف بثمان معلوم وما وجد في جهة العلو من الانقاض لا يساوي هذا المبلغ بل أقل منه بكثير فهل لا يصح بيع العلو والحال هذه (أجاب) لا يجوز بيع حق التعلو ولا يملك المتولى على الوقف شراء شيء للوقف من غلته بأكثر من قيمته بالغبن الفاحش والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زعيم يملك دارا مع ابن أخيه وزوجته والده بالميراث الشرعي أمره شيخ البلد ببيعها لصراف البلد فامتنع فشد عليه فباعها له بتغرير المشتري له بأنها لا تساوي إلا كذا من الدراهم قدر ما ينقص عن قيمتها في غيبة باقي

مطلب جهالة المستثنى تفسد
البيع

مطلب لا يجوز بيع
حق التعلو

٢١ ١٢٦٦

٢٥ ١٢٦٦

مطلب في حكم بيع الوفاء

وجب

٢٥ ١٢٦٦

مطلب فيما لو دأب بعض المبيع او كله قبل القبض

مطلب الوصف لاحصة
لـ من الثمن الا اذا ورد
عليه القبض او الجناية

الشركاء فهل اذا تحقق الغبن الفاحش مع الغرور ونبت بالبيعة الشرعية يكون لا بد منها
فصح البيع واستردادهما من يد المشتري (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التغير
يكون للبائع فسخ البيع في نصيبه والا فلا ولا ينفذ البيع في نصيب ابن الاخ والزوجة
بدون اذنهما و اجازتهما وان لم يثبت غبن وتغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه
دين لا آخر احال رب الدين به رجلا آخر عليه فاشتري ذلك المحال عليه سفينتين بشمن
معلوم اقل مما عليه من الدين المحال به بدون قيمتهما على انه ان وفاه الدين في أربعة
أشهر تكون السفينتان لبائعهما وان لم يوفه الدين في المدة المذكورة يكون البيع
لازمًا وكتب كل منهما وثيقة بما ذكر فهل لا يكون البيع لازما وله فسخه (أجاب) في
بيع الوفاء تسعة أقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهو انه فاسد في بعض الاحكام
حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعض الاحكام كحل الانزال ومنافع المبيع ورهن
في حق البعض حتى لا يملك المشتري يبيعه من آخر ولا رهنه قال صاحب البحر بعد نقله
وينبغي أن لا يعدل في الاقتناع عن القول الجامع كذا في حواشي الدر المختار عن الشرنبلالية
وبناء عليه لا يلزم بيع الوفاء لكل واحد من المتبايعين فسخه وقيل ان حكمه حكم
الرهن في جميع الاحكام وهو المقتضى به في الديار المصرية وعليه فالبائع استرداده بعد
أداء الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضاعة بشمن معلوم بعضه
حال وبعضه مؤجل الى أجل معلوم ولم يقبض المشتري البضاعة من البائع وسافر الى
محل اقامته ثم بعد ذلك أرسلها البائع مع شخص آخر للمشتري فلم اوصلت الى ساحل البحر
نقص من البضاعة طرد فهل اذا قبض المشتري البضاعة الا الطرد المذکور يلزم البائع
ما نقص من البضاعة ولا يلزم المشتري لكون المبيع قبل قبضه من ضمان البائع (أجاب)
اذا هلك بعض المبيع فان كان قبل القبض وهلك باقفة سماوية ينظر ان كان النقصان
نقصان قدر بان كان مكيلا أو موزونا أو معدودا يفسخ العقد بقدر الهالك وتسقط
حصته من الثمن لان كل قدر من المقدرات معقود عليه فيقال به شيء من الثمن وهلاك كل
المعقود عليه يوجب انفساخ البيع في الكل فيسقط كل الثمن فهلاك بعضه يوجب
انفساخ البيع في قدره وسقوط الثمن بقدره والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء أخذ
بخصته من الثمن وان شاء ترك لان الصفقة قد تفرقت عليه وان كان النقصان نقصان
وصف وهو كل ما يدخل في البيع من غير تسمية كالشجر والبناء في الارض وأطراف
الحيوان والمجودة في المسكيل والموزون لا يفسخ البيع أصلا ولا يسقط عن المشتري شيء
من الثمن لان الاوصاف لاحصة لها من الثمن الا اذا أورد عليها القبض أو الجناية لانها
تصير مقصودة بالقبض والجناية والمشتري بالخيار ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء
ترك لتعيب المبيع قبل القبض كذا في وائعات المفتين عن البدائع وهذا اذا لم تذكر
الاوصاف في البيع لما في جامع الفصولين اذا ذكر البناء والشجر كانا مبيعين قصدا

لا يتعاقى لوما تأقبل القبض ياخذ الأرض بخصتها ولا خيار له أه كافي رد المختار من
الاستحقاق وقولا الا اذا أورد عليها القبض المراد به قبض المشتري حتى لو قبض المبيع
ثم استحققت الاوصاف كالشجر والبناء في بيع الدار يكون له حصه من الثمن كما في رد
المختار أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانباً من الالماس
بشمن معلوم من الدراهم ودفع له بعض الثمن دراهم وباع له أيضاً جذاً في حاتوت بشمن
معين معلوم تسكمله للثمن ثم بعد مدة استحق الجذك المبيع على يد الحاكيم الشرعي
فهل يمكن ان يكون لبائع الالماس الرجوع على مشتريه بشمن الجذك الذي استحق واذا نعل
بانه مقايضة وانه باع الالماس باقل مما اشتراه من مدة سمين مضت ولم يحصل في البيع غرور
ولا غبن لا عبرة بتعاليه (أجاب) اذا ثبت الاستحقاق بالبينة ثبت للشري الرجوع على
بائع بالثمن والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة مختربة حدودها ظاهرة معلومة من قديم
الزمان ملك كها رجلان ملكا شريعا ويبدل كل واحد منهما حجة شرعية تتضمن ما يستحقه
منها وتضمن ذكر حدودها باع منها رجل أجنبي قطعة أرض داخله في حدودها المعينة
بمحجة يها بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت ببينة شرعية ان القطعة الأرض المبتاعة من
منافع الو كالة ودخلت تحت حدودها ولم تنتقل عن ملك المالكين لها بناقل شرعي
الى الآن يكون له امه امهالبة المشتري لها برفع يده عنها وهل اذا كان بجوار الو كالة
المذكورة وكالة أخرى بعضها وقف وبعضها ملك تشتمل على أما كن علوية وسفلية
وتعدي رجل أجنبي وأحدث عمارة بغير اذن من الناظر والمالك في مكان من أما كنها
العلوية وسد بابها الاصلى وفتح بابها من المسكان الذي تحته وفتح بابا على الطريق وصيره
مكانا على حدته يكون للناظر والمالك مطالبة بالتميز ما أحدثه من البناء واعادة المسكانيين
مع بابيهما كما كانا حكم أصلهما (أجاب) وقف يبيع مال الغير على اجازة المالك فان أحازه
نفذ وان رده بطل وترفع يد المتعدي على عقار الوقف والمالك حيث لا مانع وما أحدثه
الغاصب المذكور من البناء ان أحدثه بانقاضه المملوك له يؤثر برفعه ان لم يضر
والامتلاك الناظر للوقف والمالك بقيمة مستحق القلع وان هدم شيئا من الاصل فعليه
ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مقدارا من المقاطف الخوص باعه لآخر
بشمن معلوم مؤجل باجل معلوم ويبدل المشتري وثيقة شرعية بذلك ثم قبل قبضه باعه
البائع لرجل آخر مدعيان له فيه شر يكالاجل ابطال البيع فهل يكون البيع الاول
نافذا ولا عبرة بدعواه المذكورة (أجاب) لا ينفذ البيع الثاني حيث ثبت البيع
الاول مستحجما لشرائطه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين
أختين ماتت احدهما عن زوجها وعن ابن قاصر منه فهل اذا اراد الاب بيع نصيبه
ونصيب ولده لاجل تخريبه وشر امكن بدله انفع لانه منه يحجب لذلك شرعا ولا يكون
للشريكه منعه من ذلك (أجاب) للاب بيع عقار ابنه بمثل القيمة حيث كان محمودا

بين الناس وليس للشر بركة المعاوضة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصانا أو أدرجل أن يشتريه فقال له مالكة أنه يساوي كذا وكذا من الأكياس فاشتراه منه على ما قال فهل إذا تحقق الغبن الفاحش والغرور من البائع المشتري بالبينة الشرعية وظهر يقول أهل الخبرة أنه لا يساوي الثمن الذي ذكره له البائع يكون له رده على البائع المذكور لا سيما والمشتري لا يعرف الثمن الخيل (أجاب) إذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير يكون للمشتري فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بالميراث الشرعي على الشيوع باع أحد الشركاء قطعة معينة منها قبل القسمة بدون إذن من الشركاء فهل يكون بيعه غيـرا فذا في نصيب باقي الشركاء في القطعة المذكورة ولهم إبطال البيع في نصيبهم منها ويكون لهم أخذ نصيب البائع بالشفعة إذا توفرت شروطها جبرا على المشتري وإذا أهدم المشتري شيئا منها تعديا يكون ضامنا لما أهدمه (أجاب) إذا باع أحد الشركاء قطعة معينة من دار مشتركة قبل القسمة كان لشريكه إبطال البيع وعلى المتعدي ضمان ما أتلفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية باعها لآخر بثمن معلوم في ذمته فبعد مضي أربعة أيام أراد ردها على البائع متعللا بأنها مرضية فاصطلح المشتري مع البائع وترك له من الثمن نصف كيس وقبض منه الباقي بخضرة يذمة شرعية وبعد مضي ثلاثة أشهر يريد ردها على البائع متعللا بالمرض الأول الذي ادعى به أولا فهل لا يجب له ذلك ولا يمكن من ردها على بائعها بعد مرضه بالمرض (أجاب) إذا رضى المشتري بالغيب بعد العلم به لا يكون له الرد به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عشرين وجارية باعهم لآخر بثمن معلوم قبض بعضهم وراهم واشترى جانب بضاعة من المشتري ببقاى الثمن وتصرف المشتري في البضاعة بالبيع والآن يريد إبطال البيع متعللا بأن الرقيق ملك لغيره وهو غائب بحجة والمحال أن الرفاق باسم البائع والمالك له محقق في ذلك فهل لا يجب له ذلك ولا تسمع دعواه بذلك ولا عبرة بتعلله المذكور (أجاب) لا يجب للبائع فسخ البيع بدعواه أن ماباعه مملوك لغيره ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف بستان باعه لآخر بغبن فاحش وغرور وبشرط أن المشتري يقضى للبائع أمرهما من عند آخر ولم يقضه المشتري من الآخر حسب الشرط الذي اشترطه فهل يكون البيع بالغبن الفاحش والغرور والشرط المذكور فاسدا وإن كتب به حجة (أجاب) للبائع فسخ البيع بعد تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة بالميراث الشرعي عن أصولهم تسحب بعضهم من البلد نحو عشرين سنة فباعها الحاضر منهم لرجل أجنبي بدون إذن باقي الشركاء وأجازتهم فهل لا ينفذ بيعه في نصيبهم ويكون لهم بدرجوعهم من غيبتهم فسخ البيع ورده واستردادهما من المشتري إذا كان الحق ثابتا لهم فيها بالبينة الشرعية (أجاب) لا ينفذ بيع أحد الشركاء في نصيب

١٢٦٦

٢٨

شعبان

١٢٦٦

٢

مدلب باع أحد الشركاء
قطعة معينة من دار
قبل القسمة كان
لشريكه إبطال البيع

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢١

رمضان

١٢٦٦

٥

بأقربهم بدون اذنهم واجازتهم والله تعالى أعلم (سئل) في ذمى اشترى جارية بثمن معلوم فوجد بها عيبا كان عديا بها ينقص الثمن عند التجار فهل له الرد بخيار العيب (اجاب) اذا وجد المشتري بالمبيع عيبا ينقص الثمن عند التجار يكون له رد المبيع بعد تحقق قدم العيب عند البائع بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع ابن اخيه يستحقان ستة قرايط في ساقية باع الم ثلاثة منها لرجل اجنبى على الشيوع من مدة ثلاث عشرة سنة فهل اذا اراد ابن الاخ جعل ما بيع مناصفة بينه وبين عمه وما بقى كذلك لا يجاب لذلك ويكون البيع نافذا في الثلاثة قرايط المذ كورة (اجاب) اذا باع الم ما يخصه في الساقية المذ كورة لا يكون لابن اخيه معارضته ولا جعل نصف ما بيع من نصيبه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارين استبدل كل من صاحبه سبعين ذراعا من داره ذراعا بذراع على يد بيعة شرعية برضا كل منهما وهدم كل منهما ما اخذه من صاحبه وبناه وحازمه مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل اذا اراد أحدهما الرجوع على الآخر بعد تلك المدة لا يجاب لذلك ويكون الاستبدال صحيحا واذا اراد أحدهما ترك الخروج من باب داره بغير وجه شرعى وأن يخرج من باب دار صاحبه يمنع من ذلك (اجاب) اذا صدرت المعاوضة المذ كورة صحيحة لا يكور لأحد المتعاضين تقضها بدون وجه شرعى وليس لأحدهما اتخاذ أرض غيره طريقا بدون اذن المالك ورضاه حيث لم يشرط ذلك في عقد الشراء لما اشتراه من دار الجار المذ كور ولم يوجد ما يفيد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف جاموسة باعه ولدها في غيبتهما من غير اذنها ولا وكالتها فهل هذا البيع صحيح أولا واذا قلتم بصحته فهل يثبت للمرأة المذ كورة الرجوع على المشتري بالثمن ولو مع التراخي بهد علمها بذلك (اجاب) اذا كان المالك ثابتا للمرأة في نصف الجاموسة المذ كورة لا يكون البيع الصادر من ولدها فيه على الوجه المذ كور نافذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية باعها لآخر بثمن معلوم بشرط انه يرى من العيوب الشرعية ومن جعلها الحبل على يد بيعة من المسلمين ثم بعد ذلك ادعى المشتري انها حامل معتمد على دعواها ان الحبل من سيدها البائع فهل اذا لم يثبت بالطريق الشرعى ان هذا الحبل منه بأن لم يدعه البائع ولم تقم بيعة على ذلك لا يكون للمشتري ردها عليه ولو تحقق ان بها حبلا (اجاب) يصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم سواء علمه البائع أولا ودف عليه المشتري او لم يقف ويدخل فيه الموجود والمحدث بعد العقد قبل القبض فلا يرد به عيب فاذا ثبتت البراءة من العيوب بالوجه الشرعى لا يكون للمشتري رد الجارية المذ كورة بما ذكر ولا تصير الجارية أم ولد للبائع بمجرد دعواها انها حبل منه والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له شركة في بستان وهو غائب عنه نحو عشرة أعوام ولم يات له اخبار بحقيقة البستان فجاءه رجلان وأخبراه بأنه قد تلف وتخرّب وطلبا منه شراءه على

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٨

١٢٦٦

٢٨

سؤال

١٢٦٦

٧

١١٦٦

١١

مطلب يصح البيع
بشرط البراءة من كل عيب

هذا الوصف وقال له لم يساؤالا هذا القدر المشتري به فباعه على حكم ما أخبرناه فهل يكون ذلك غرورا من ماله فإذا ظهر بخلاف ما يبيع عليه له إبطال البيع (أجاب) إذا ثبت الغبن الفاحش مع التغرير من المشتري للبائع كان للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين عليهما دين لآناس متفرقة فبعض أصحاب الدين شكوا المديونين إلى الحاكم السياسي فسجن المديونين مدة ثم أطلقوا وكان للمديونين سفينة ملك لهما فباعا ثلث السفينة برضاهما ببيعها بالرجل لا عاينهما من خارج عن الجماعة الذين شكوا إلى الحاكم وخصم ماله من ثمن ثلث السفينة ودفع إلى المديونين باقي الثمن وكتبت حجة شرعية بالبيع وسعت في البحر مدة ثم بعد المدة حضر الرجلان المديونان مع باقي الديانة وأرادوا منازعة الذي اشترى ثلث السفينة وإبطال البيع فهل والحال هذه لا يصح فسخ البيع (أجاب) لا يفسخ البيع بعد صدوره صحيا لا زما بدون وجه شرعي حيث لا حجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا وعليه ديون حبس عليها فأراد بيعه لأجل سداد دينه فاشتراه منه رجل بالغبن الفاحش والغرور بقوله له أنه لا يساوي إلا كذا وكذا قدر ينقص عن قيمته فهل إذا ثبت الغبن الفاحش والغرور يقول أهل الخبرة يكون البيع فاسدا ويجبر المشتري على رد المبيع لبايعه إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) إذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا تجاريا بثمن معلوم في ضمن مقايضة ومكثت تحت يد المشتري نحو سنة وباعها لا تحرقى وصلت إلى رابع بائع ثم ردت على الباعة بريح قد ظهر عليها وأراد المشتري الأول ردها على بائعها متعللا أنها ردت عليه بما ذكر والحال أنه يعترف بأنه لم يكن بهاريج أصلا مدة مكثها عنده المدة المذكورة وحصل بينهما منازعة في شأن ذلك بين يدي القاضي واصطلم الجميع بعضهم بين يدي القاضي على أن البائع يقبلها ويترك له المشتري بعض الثمن ويدفع البائع له الباقي فرضي بذلك كل منهما وقبض المشتري بعض الثمن وسامح البائع وأبرأه من البعض الباقي بشهادة البينة الشرعية فهل إذا أراد المشتري بعد ذلك أن يرجع عليه فيما تركه له وأبرأه وسامحه منه لا يجب لذلك والحال هذه (أجاب) إذا اصطلم المتبايعان بعد وجود العيب بالمبيع على أن يدفع المشتري دراهم إلى البائع ويرد المبيع لا يصح لأنه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وعن أم وترك دارا ثم ماتت الأم عن ابنها الثاني ثم مات الأخ الثاني عن ابن فغاب الابن مدة من السنين ثم حضر فوجد ابن عم الأب واضعا يده على الدار المذكورة فطلبها منه فادعى أنه اشتراها من أمه من أقارب المالك لها ويده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل لأخيه بدعواه الشراء حيث لم يأذن لها المالك بالبيع ولم يحجزه ويكون البيع غير نافذ ويجبر المشتري على رد الدار المذكورة (أجاب) إذا لم يثبت المدعى عليه دعواه الشراء من مورث المدعى أمر

١٢٦٦

١١

١١٦١

٢٧

ذی القعدة

١٢٦٦

٥

١١٦١

١٠

١٢٦٦

١٦

ذى القعدة سنة

١٦ ١٢٦٦
مطلب ليس للمشتري
مطالبة البائع بالتئن
قبل عود العبد من
الاباق وثبوت تكرره
عند كل من المتبايعين

٣٠ ١٢٦٦

ذى الحجة

٥ ١٢٦٦
مطلب البخر عيب في
الجارية لاني العبد
الا ان يفحش

٦ ١٢٦٦

١٢٦٦

يرفع يده عن الدار المذكورة وتسليمها للوارث اذا كان مقرا بأصل المالك للورث والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عبدا من آخر فبعد مدة باقى العبد ولم يعلم له مكان
فاراد المشتري الرجوع عنه منه على البائع متعللا بأنه وقت البيع أخبره البائع بأنه لا يهرب
فهل لا يكون له الرجوع والحال هذه بشئ الا بعد ظهور العبد وثبوت الاباق عليه
ويرده عليه بذلك (أجاب) ليس للمشتري مطالبة البائع بالتئن قبل عود العبد من
الاباق كما في الدور ولا بد للرجوع على البائع من تكرره عند البائع والمشتري حال صغر
العبد وكبره كما في الدور وحاشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رقيقا باعه
لاخر بشمن معلوم قبضه البائع منه وبعده مضي نحو سنة ونصف يدعى المشتري ان العبد
آبى وان البائع ضامن له من الاباق لاجل ان يستردا الثمن منه فهل لا يجاب لذلك ولا
يمكن من استرداد الثمن من البائع مادام الرقيق آبقا ولو أقام بينة بالشروط المذكورة
(أجاب) ليس للمشتري مطالبة البائع بالتئن قبل العود من الاباق مع توفر باقي شروط
الاباق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل آخر رقيقا ثم وجد في فمه
بخر لم يعلم به وقت الشراء ويريد الآن المشتري المذکور ان يرد المبيع المذکور بهذا
العيب المستطور فهل يكون البخر المستطور عيبا يرد به المبيع بعد ثبوت بالوجه الشرعي
حيث لا مانع من الرد شرعا والحال هذه (أجاب) البخر عيب في الجارية لا في العبد
الا أن يفحش بحيث يمنع القرب من المولى ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له نصف جاموسين أخذ أحدهما للماكم وباعها ودفع ثمنها في الخراج
الذي عليه ثم وافقه الشريك الآخر على الثمن الذي وقع عليه العقد من الماكم وأبقى
الشريك نصف ثمنها في ذمته على جهة السلف ثم أخذ الشريك الثاني الجاموس الثانية
ووضعها تحت يده خوفا عليها من المحكام ومكثت عنده مدة طويلة الى ان مات فبعد
موته أرادت ورثته ان تستقل بالجاموسة الباقية في مقابلة المبيعة فهل والحال هذه
لا يكون لهم استقلال بها في مقابلة المبيعة ويكون له نصف الباقية ونصف نتاجها قهرا
عن الورثة واذا بيعت أو بيع نتاجها من غير اذنه واجازته لا ينفذ في نصيبه ويرد (أجاب)
ليس للورثة المذکورين منع الشريك الماكم عما يخصه في الجاموسة ونتاجها اذا لم
يثبت انتقال ما يملكه في ذلك لمورثهم أو لهم بناقل شرعي ولهم مطالبة بما بدتمه من
الدين بعد ثبوت شرعا ولا ينفذ البيع في ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر شجرة معلومة من الصنط بثمن معلوم من
الدراهم دفعه البائع بالجلس بحضرة يئنة من المسلمين وكتب بذلك حجة شرعية من
نائب القاضي ثم بعد مدة من الزمان أراد رجل ذو شوكة ان يبطل البيع ويشترها من
البائع لنفسه بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت البيع باليئنة الشرعية يكون البيع صحيحا
نافذا وليس لاحده عارضة المشتري في ذلك (أجاب) ليس لذى الشوكة المذکور

ابطال البيع الصحيح النافذ شرعا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
عقار واضع يده عليه فادعى آخر أن له فيه نصيبا ثم باعه بغير حضور واضع اليد وواضع
اليده سكوت مدة شهر والمشتري لم يتصرف فيه ثم نازع واضع اليد فهل لا يعد سكوته اقرارا
منه (أجاب) نعم لا يكون سكوت المالك اجازة للبيع وتسمع دعواه المالك بعد سكوته
حيث لم يكن بينه وبين البائع قرابة ولا زوجية ولم يحصل من البائع تسليم للمشتري ولم
يحصل من المشتري تصرف بحضرة المالك وعلمه مع السكوت والا لا تسمع دعوى المالك
بعد ما ذكره للمالك فسخ بيع الفضولي اذا لم يثبت اجازته له بالوجه الشرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى سفينة من رجل بثمن معلوم ولم يقبضه فباع البائع بعد مدة
يطلب ثمنها من المشتري فادعى ان الثمن مؤجل الى ما يستغل من بطنها بيده فهل بذلك
يصح البيع واذا صح هل يلزمه دفع الثمن حالا أم كيف (أجاب) اذا صح البيع بخلوه
عن مفسد ولزم يؤثر المشتري بدفع ثمن السفينة المذكورة حالا حيث لم يؤجل الى أجل
معلوم بل أجل الى أجل مجهول جهالة فاحشة وهذا اذا ثبت كون تأجيل دين الثمن
الى ما يستغل منها حاصلا بعد العقد لا في صلبه امالو كان في صلب العقد فانه يفسده
وهذا بناء على القول المصحح بان الشرط المفسد اذا حصل بعد العقد لا يفسده على ان
الرواية محفوظة انه لو باع مطلقا ثم أجل الثمن الى حصاد ودياس لا يفسد ويصح الاجل
كما في رد المحتار من أوائل البيوع والتأجيل في حادثة السؤال من قبيل المجهول جهالة
فاحشة فلا يصح مطلقا سواء كان في صلب العقد أو بعده لكن اذا وجد في صلب العقد
أفسده وان بعده فعلى القول المصحح بعدم التحاقه لا يفسد والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة أرض خربة بثمن معلوم من أولاد عمه ولهم أخ غائب فوقفت حصته
الى ان حضر فباعها أيضا مثل بيع اخوته للمشتري المذكور وذلك على يديينة من
المسلمين والبايعين زوج أخت معهم في معيشة واحدة وللمشتري على زوج الأخت
المذكور دراهم مال أرض زراعة فطلبها المشتري منه بالمجلس بأن يعطيهما الاولاد عمه في
ثمن القطعة الارض المذكورة فلم يوجد معه دراهم في ذلك الوقت فاحال البايعين للقطعة
الارض بثمنها على زوج اختهم لأن يأخذوا منه ما عليه من مال الزراعة فاحتلوا عليه
برضاهم على يد البيعة الشرعية وكتب بذلك حجة شرعية على يد فاضل الناحية ثم
بعد سنة وثلاثة أشهر أرادوا رد البيع متعللين بان الثمن لم يقبضوه في أيديهم فهل لا عبرة
بتعللهم حيث احتلوا على زوج اختهم بثمن القطعة الارض المذكورة برضاهم على
يد البيعة (أجاب) ليس للبائع فسخ البيع وابطاله بتعلله بعدم قبض الثمن واذا لم يكن
الثمن مؤجلا كان على المشتري دفعه حالا الا اذا ثبت الاحالة الشرعية به بعد عقد
البيع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون بيتا باعه بعضهم بثمن معلوم لا جنبي في
غيبه باقي الشركاء فعلم الشركاء بالبيع فلم يجيزوه وطلبوا أخذ حصصه الشريك البائع بالشفعة

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٨

محرم

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٦

فورا لعلم بالبيع وبالثمن واشهدوا على ذلك فهل يكون البيع غير نافذ في نصيبهم ويكون لهم أخذ حصة الشريك البائع بالشفعة حيث توفر شروطها وإذا بنى فيه المشتري بناء يؤم بنقصه أو يقضى له بقيمته قائما (اجاب) لا يتخذ البيع في نصيب باقي الشركاء بدون اذنهم واجازتهم ويقضى للشريك بالشفعة بعد توفر شروطها وبأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع لو بنى المشتري أو كلف الشفيع المشتري قلع بناءه والله تعالى أعلم (سئل) في قرية من قرى الريف فيها أرض خالية من البناء يحرم القرية وبداخلها قطعة أرض خالية لا مال لها أيضا فهل إذا ملك شيخ القرية فيها أحد بدون اذن نائب السلطان لا يجب لذلك ولا يصح بيعه لها لبعض الناس لأن لكل شخص من أهل القرية

١٢٦٧

١٢

فيها حقا (اجاب) لا يصح البيع والتمليك الا من المالك او من يقوم مقامه في ذلك فبيع شيخ القرية شيئا من حريمها المعد لمنفعة العامة لا يصح لاسيما اذا كان بدون اذن من يملكه حيث لم يكن المبيع ملكا خاصا بالبائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في ساقية اشتراها منه رجل آخر بالغبن الفاحش مع التعرير له بقوله انها لا تساوى الا كذا فهل اذا ثبت الغبن الفاحش مع الغرور وان البيع بدون القيمة بقول أهل

١٢٦٧

١٢

الخبرة يكون البيع غير نافذ (اجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش في البيع مع التعرير يكون للبائع فسخ البيع والغبن الفاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين والله تعالى أعلم (سئل) عن تصرف من يحن ويغيب وبه خلل متقطع تارة يغيب عقله وتارة يحضر فهل يبيعه وشرائه جائز (اجاب) اذا تصرف من يحن ويغيب حال افاقته صح تصرفه كالعاقل على ما صرح به الزيلعي وقيد الشر بن لا يبيعه اذا كان لافاقته وقت معلوم فتصرف في ذلك الوقت اما اذا لم يكن لافاقته وقت معلوم فتصرف في حال

١٢٦٧

١٤

مطلب في حكم تصرف من يحن ويغيب حال افاقته وتفصيل ذلك

الافاقة كان حكمه حكم الصبي يتوقف على اجازة وليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور والاناث وفيهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره ومن جملة ذلك نصف بيت وضع عليه يده عم الورثة الوصي على القصر من قبل القاضي لكونه مالكا للنصف الثاني وهدم جميعه وأعاد بنقصه وغيره بدون اذن الورثة ومن غير اجازتهم بعد كمال القاصر منهم ويريد الآن ان يعطيهم دراهم بدل نصيبهم من البيت أو يشتري لهم بدل نصيبهم منه مكانا آخر ويختص هو بجميع البيت فهل اذا لم يرضوا بذلك لا يجبرون على ما أراد منهم (اجاب) لا يجبر المالك على بيع ماله بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في بيت وله اخت تملك حصة فيه أيضا لتأليهما بطريق الارث عن مورثهما فباع الاخ حصته وحصة اخته بغير اذنها واجازتها فطلبت الاخت البيع في حصتها وأخذتها ثم بعد مدة باعها لاختها بوجوب حجة شرعية فهل اذا تحقق ما ذكر وأراد المشتري الاول ان يأخذ حصة الاخت المذكورة من الاخ متعللا بدخولها في البيع الاول لا يجب لذلك (اجاب) بيع الاخ المذكور

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢١

نصيب اخته بدون اذنهما موقوف على اجازتهما فان اجازت البيع نفذ وان رده بطل
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار مشتركة بينهم بطريق الارث أراد كل منهم
بيع نصيبه في الدار المذكورة فباع كل نصيبه وكان فيهم رجل غائب عند البيع باع
أخوه نصيبه ثم بعد البيع وقبض الثمن بمدة حضر الغائب وعلم بالبيع ولم ينزع ثم غاب
بعد حضوره وحضر ثانيا ولم ينزع وغاب ثانيا وحضر بالناحية ثالثا وأراد أخذ نصيبه
الذي تصرف فيه أخوه ويريد أيضا الاخذ بالشفعة في نصيب أخيه فهل تسقط شفعته
بمجرد علمه حيث لم ينزع أولا وثانيا وهل اذا سكنت عن فسخ بيع أخيه في نصيبه ليس له
الرجوع على المشتري (أجاب) يبيع الاخ نصيب أخيه بدون اذنه موقوف على
الاجازة فان اجازته نفذ وان رده بطل واذا علم الشفع بالبيع وقدر الثمن ولم يطلب الشفعة
فور علمه بذلك بطلت شفعته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا غاب عن بلده
فباعها شيخ بلده لا آخر في غيبته بدون اذنه واجازته ثم حضر رب الدار وطلب رفع يد
المشتري عنها فرفعه لذي شوكة فحبسه وضر به على انه يصدق على صحة بيع شيخ البلد
المذكور فهل اذا صدق وهو مكره بالحبس والضرب لا يكون هذا التصديق والحال
هذه نافذا فتكون داره باقية على ملكه وترفع يد المشتري عنها (أجاب) اذا لم يثبت
المشتري اجازة المالك البيع بالطوع والاختيار يكون للمالك رد البيع وفسخه ورفع يد
المشتري عن الدار المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة
بثمن معلوم في الذمة وأخذها المشتري وباعها الرجل آخر وقبض ثمنها فطلب رب
السلعة الثمن من المشتري فادعى ان له ديونا على بعض الناس من مال شركة بينه وبين
رجل آخر ومتى استخلص منهم يدفع له ثمن السلعة المذكورة فهل لا يجب لذلك ويجبر
على دفع ثمن السلعة لصاحبها حيث لم يرض بذلك (أجاب) يجبر المشتري على دفع ثمن
ما اشتراه حيث كان البيع بثمن حال مع قدرته على ذلك ولو ببيع ما لا يحتاجه في الحال
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سفينة اشتراها منه آخر بثمن معلوم في ذمته
بشرط انه يدفعه من بطنها ودورها فهل لا يصح ذلك البيع ويكفون فاسدا ويكفون
لمالكها أخذها واذا استدان المشتري ديناً من آخر وأمره بأخذها من اجرتها ودورها
لا يجب لذلك ويكون لرب الدين الرجوع به على المستدين لا على رب السفينة (أجاب)
صحيح وان البيع يفسد بالشرط الفاسد فاذا تحقق الشرط المذكور في صلب العقد
كان على كل من المتعاقدين فسخ البيع حيث لا مانع ولرب الدين مطالبته مدینه
بدينه الحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خيلا جاءه رجل آخر وطلب منها
جانبا للشراء ولم يسم له اثنا فأعطاه عشرة منها وأخذ عليه وثيقة بقدر ما استلمه ولم يعين
ثمنها فبات بعضها عند الاخذ ثم بعد ذلك مات الاخذ وما بقي من الخيول يبيع في تركته
فهل تكون الخيل غير مضمونة لكونها مأخوذة بغير عقد البيع وما هلك منها يضيع

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٣٠

صفر

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٧

١٢٦٧	١٢	مطلب المقبوض على سوم
		الشراء مضمون بقيمته
		ان بين الثمن والا فلا
١٢٦٧	٨١	مطلب لا يصح بيع الثمرة
		قبل ظهورها
١٢٦٧	٢١	
		وبيع الاول
١٢٦٧	٤	
١٢٦٧	١٠	
١٢٦٧	١٦	

على صاحب الخيل وما يبيع منها مع التركة يكون له أخذه بعينه ان كان قائما بقيمته
ان كان هالكا اذا تحقق ما ذكر (أجاب) المقبوض على سوم الشراء مضمون بقيمته
ان بين الثمن والا فلا وما يبيع من ذلك بعد موت القابض لا يعقد يكون بيعه موقوفا
على اجازة مالكة ويطلب برده وله أخذه عن هوق تحت يده والمخاصمة معه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل باع لا آخر ثم شجره عامين قايين قبل ان يوجد الثمر وقبض البائع الثمن
فهل يكون البيع غير صحيح وللمشتري أخذ الثمن وعلى البائع رده الى المشتري (أجاب)
بيع الثمرة قبل ظهورها لا يصح اتفاقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
وساقية وله قطعة أرض زراعية أميرية فباع ما ذكر لرجل آخر بثمن معلوم من مدة
ثلاث سنين دفع بعضه وبقى البعض بدمته الى الآن فهل اذا ترك له البائع شيئا من باقي
الثمن باختياره لا يكون ذلك فصحا للبيع ويكون صحيحا لازما (أجاب) الابرأ عن
الثمن كلا أو بعضا لا يوجب فسخ البيع بعد صدوره صحيحا لازما والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة تملك دارا في بلاد الريف باعها زوج أمها لرجل أجنبي بثمن معلوم من غير اذنها
ومن غير اجازتها فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع غير نافذ ويحجر المشتري
على رد الدار للملكة المذكورة حيث لم تجز البيع وللمشتري الرجوع بالثمن على من
دفعه له (أجاب) بيع زوج الام دار ديبته البالغة بدون اذنها موقوف على اجازتها
فان اجازته نفذ وان رده بطل وللمشتري الرجوع عما دفعه على من قبضه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وكل آخره كيلا مطلقا في بيع عقاره فباع الوكيل العقار من آخر
بثمن معلوم قدره ومعين جنسه وقبض الوكيل الثمن من المشتري ثم بعد مدة تبين
فساد العقد وألزم البائع برد الثمن للمشتري وأخذ المبيع منه فدفع الموكل الثمن للمشتري
من صنف آخر غير الذي دفعه المشتري للوكيل عند عقد البيع وهذا الصنف كان في
وقت البيع له ثمن معلوم في البلدة وفي وقت رد المبيع حصل فيه زيادة عما كان فهل اذا
أراد البائع دفعه للمشتري على حسب ما هو جار سعره في البلدة وقت رد المبيع يكون
له ذلك وليس للمشتري ان يقبضه على حسب وقت البيع أو يكون للبائع أخذه
هذا الصنف من المشتري المذكور ويدفع له من جنس ما دفع حيث كان معينا ومعلوما
عند البيع (أجاب) للمشتري استرداد مثل ما دفعه من الثمن للوكيل حيث ثبت فساد
البيع ورد المبيع للبائع وقبضه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلده وله
فخيل مملوك له فوكل اخته على النخيل فخا رجل لا اخته وغيرها وأكرهها على البيع
فباعته مع التغيرير والا كراهه فهل يكون البيع باطلا أم لا (أجاب) اذا لم تكن الاخت
المذكورة وكيله عن أخيها في بيع النخيل لا يكون البيع نافذا مطلقا وان كانت وكيله به
وتحقق الاكراه الشرعي على البيع لا يكون نافذا أيضا ولا نفذ والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عليه دين لا آخر له جارية باعها الرب الدين من أصل دينه وزاد للبائع مبلغ فأمر

البائع وكيله ان يحوز الجارية عنده حتى يقبض المبلغ المذكور من المشتري ويسلمها له بعد ذلك قد دفعه المشتري له حكم امره وقبض المشتري الجارية من مأمور البائع المذكور فهل يكون البيع والحال هذه صحيحا نافذا حيث باعها بقيمة مثلها في ذلك الوقت وليس للبائع نقض البيع ولا ابطاله بدون وجه شرعي (اجاب) اذا وقع البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لا يخرج جانب قع بثمن معلوم باق في ذمة المشتري ولم يحصل كيل ولا قبض وبقي القمع تحت يد البائع فهل اذا لم يحصل قبض من المشتري للقمع من البائع المذكور لا يتدخل في ضمانه حيث بقي تحت يد البائع ولم يقبضه المشتري (اجاب) اذا صح البيع يسلم المشتري الثمن أولا ثم يسلم البائع المبيع فان هلك عند بائعه هلك عليه لا على المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حصل له جنون وحصول ذلك الجنون ثابت لذلك الرجل شرعوا له املاك بهائم وأخشاب وعدة ثاوب وأشجار ونورج وغير ذلك وفي حال جنونه تعدى عليه ناس فاخذ بعض هؤلاء الناس بعض تلك الاملاك وله دراهم على بعضهم باق ثمن ثور بقر ثابت كل ذلك بالبيينة الشرعية ثم ادعى هؤلاء الناس على ذلك الرجل بعد ان شفاه الله من الجنون وطلب املاكه منهم ان ابنه باع تلك الاملاك مع ان ذلك الابن لم يأذن له أبوه فيما ادعاه الناس عليه فهل والحال هذه لا يثبت ما ادعى به الناس على ذلك الرجل من بيع الاملاك المذكورة بالبيينة شرعية وهل اذا ادعى الغريم رد الدين لا يثبت الا كذلك وهل اذا تلف شيء من تلك الاعيان بالاخذ يترتب الاخذ بدله بالوجه الشرعي (اجاب) لا ينفذ بيع الابن متاع أبيه الجنون بدون ولاية شرعية ويؤثم الغريم بدفع ما بذمته من الدين لربه ما لم يثبت ايفاؤه له بالوجه الشرعي حال الافاقة أو لوليه وعلى من استولى على مال غيره تعدى بضمانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانبنا من الغلة بعد المعاينة بثمن معلوم لكل اردب وسمى بجملة المبيع حال العقد واستلم المشتري مفتاح الخزن الذي فيه القدر المسمى من الغلة ووضع يده عليه فهل لاختيار المشتري والحال هذه ولا يمكن من الفسخ متعللا بعدم الكيل (اجاب) لا يمكن المشتري من فسخ البيع الصحيح والحال هذه بلا موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جنينة نخيل معلومة بالمعاينة من آخر بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها وعمل فيها عملا ظاهرا وفتح فيها عين ماء وذلك باطلاع البائع ومضى على ذلك سنة كاملة فاراد البائع الرجوع على المشتري في الجنينة المذكورة فهل لا يجاب لذلك خصوصا والبيع ثابت بالبيينة الشرعية والقبض من المشتري موجود والتصرف فيها حاصل (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه من غير رضا الاخر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشترى بائع جنينة ليون مالح بعد بدو صلاحه بثمن معلوم دفعا بعضه واستولى عليها المشتريان وصارا

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

مطلب يسلم الثمن أولا ثم
المبيع وهلاكه قبل
القبض من ضمان البائع

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٨

مطلب یصح بیع المبیع
من بآئعه بزيادة عن الثمن
الاول قبل النقد او بعده

مطلب تخلية الثمرة على
الشجر قبض وبيان شروطها

١٢٦٧

٢٨

جادی الاولی

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٢

یبعان فی أثمارها مدة ثم بعد ذلك حضر البائع واشترى منهما ثمر الجنية ثانيا لنفسه
بشمن معلوم زائد عن الثمن الذي باع لهما به ودفع لهما الثمن مع الزيادة وكتب بذلك
حجة شرعية بالتخاوص بينهما والبراء العام واستولى المشتري الثاني عليها وصار يتصرف
في أثمارها بالبيع والشراء مدة من الشهر فهل اذا ثبت ذلك بالبيئة الشرعية يكون
البيع الاول والثاني صحيحا نافذا وليس لاحدهما الرجوع على الآخر بشئ من ذلك بعد
التخاوص بينهما والبراء العام (اجاب) یصح بیع المبیع بعد قبضه فی المنقول من بآئعه
بزيادة عن الثمن الاول سواء عند المشتري الاول الثمن قبل البيع الثاني أو لا فاذا كان
كل من البيع الاول والثاني صحيحا لا يكون للمشتري الثاني مطالبة من اشترى منه بما
دفعه من الثمن زائد عن الثمن الاول والتخلية بين المشتري والمبيع بلا مانع ولا حائل
مع الاذن له بقبضه مثل أن يقول له خلعت بينك وبينه قبض ولا يمنع من ذلك كون
المبيع ثمر اعلى الشجر ويصح تخلية الشاغل كبر في جوارق لا المشغول كدار فيها متاع
للبيع وفي البحر عن القنية لو باع حنطة في سنبها فسلها كذلك لم یصح كقطن في فراش
ويصح تسليم ثمار الاشجار وهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة بملك البائع وعن الوبري
المتاع غير البائع لا يمنع فلو اذن له بقبض المتاع والبيت ص وصار المتاع وديعة عنده
انتهى أفاده في الدرر المختار والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشترى جارية من آخر بثمن
معلوم ثم باعها للمشتري لرجل آخر بثمن معلوم ومضى على ذلك ثلاثة أشهر ثم بعد هذه
المدة أصيبت الجارية عند المشتري الاخير بداء النقطه فجحز شقها وصارت سطحية في
الارض فاراد المشتري ردها على البائع الاول بعد ظهور العيب الجديد عنده فهل
لا يجب لذلك وليس له ردها على البائع الاول حيث لم يثبت قدم العيب عنده بقول أهل
الحنجرة (اجاب) اذا حدث بالمبيع عيب عند المشتري لا يكون له رد المبيع على البائع
بذلك العيب والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشترى من آخر جارية بثمن معلوم وقبضها
من بآئعها وصار ينتفع بها مدة خمسة أشهر واعترف انه وطئها ارأ بشهادة بيعة شرعية على
اقراره بذلك وبعد ذلك اراد ردها على بآئعها متعللا بأنه ظهر بها بعض نفاق في بدنها وان
حكيمًا قال له انه من داء قديم وانها كانت به عند بآئعها والبائع ينكر قدمه ولا بيعة للمدعي
على ذلك فهل لا يحكم بردها على بآئعها والحال هذه (اجاب) اذا لم يثبت وجود العيب
وقدمه عند البائع لا يكون للمشتري رد المبيع والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل باع لآخر
ثمرة كرم بعد ظهورها وبدو صلاحها بثمن معلوم من الدراهم بشهادة البيعة الشرعية
فهل اذا اراد البائع ابطال البيع وبيعه لغيره لا يجب لذلك بدو وجه شرعي (اجاب)
یصح بیع الثمرة والحال هذه وبعد صدور البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين
فسخه بدو وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل يملك حصاة في دارا كره على
بيعه من ذي شوكة ولم يجد له مخلصا من يده سوى البيع فباع مكرها فهل اذا ثبت

الا كراهية البينة الشرعية يكون البيع غير نافذ وما حكم الله (اجاب) اذا ثبت الا كراه
الشرعي على البيع يكون للبائع فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى دارا بثمان معلوم من مال كذا ومكث فيها مدة عشرين سنة ثم مات عن
زوجة وأولاد قصر فاراد البائع أخذ الدار من الورثة ويدفع لهم ما أخذ من الثمن فهل
لا يحجب لذلك ولا يفسخ البيع بدون وجه شرعي (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما
لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له حصه في فرس توجه اليه رجل آخر واشتراها منه بالغبن الفاحش والغرور بقوله انها
لا تساوي الا كذا فهل اذا ظهر وتحقق انه غبنه بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين
وثبت الغرور يكون للبائع فسخ البيع لاسيما والفرس المذ كورة كانت تحت يد
القاني في بلدة ثانية وأخذها من البائع وهو لم يرها من مدة سنين وجاهل بقدر قيمتها
الآن (اجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التغير كما هو مذكور يكون للبائع فسخ
البيع وترفع يد المشتري والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترىوا ثمرا على
شجرة بعد ظهوره وبدوا صلاحه بثمان معلوم دفعوا بعضه ووضعوا أيديهم عليه فهل اذا
أراد البائع ابطال البيع متعللا بان هناك واغبا بالزيادة لا يحجب لذلك ويكون البيع
نافذا اذا ثبت ما ذكر ولا عبرة بتعلله (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد
المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شجرة مشتركة بين
رجلين لكل منهما النصف فيه غاب أحد الشريكين وله ابن فباع الابن حصه من نصيب
أبيه في الشجرة المذ كور للشريك الآخر بدون اذن أبيه الغائب وبدون اجازته فهل اذا
ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع فاسدا ويجبر الشريك المشتري على رد المبيع
لشريكه حيث لم يجز البيع (اجاب) بيع الابن بعض نصيب أبيه في الشجرة المذ كور
بدون اذنه موقوف على اجازته فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في
جماعة يملكون منزلا بعضهم غائب وبعضهم حاضر باع أحد الحاضرين جميع ذلك الى
شخص ذي شوكة من غير توكيل للبائع من باقي الشركاء فاستولى عليه المشتري وبني فيه
مدة تزيد على عشر سنين من غير أن يقبض الشركاء ما يخصهم في الثمن ولم يجيزوا البيع
فهل لهم الرجوع فيما يخصهم في المنزل المذ كور والحال هذه حيث لم يكن البائع وليا
ولا وكيلا ولم تثبت اجازتهم بالوجه الشرعي وملك الجميع معلوم ولا ينفذ بيع من باع
الا فيما يملك وينقض ما بناه المشتري في غير ملكه (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون
اذن المالك واجازته واذا رد المالك بيع الفضولي بطل وحكم ببناء المشتري المذ كور في
ذلك العقار حكم بناء أحد الشركاء في المشترك فان كان ذلك العقار قابلا للقسمة يقسم فا
وقع من البناء في نصيب الباقي ان كان بناؤه من انقاضه المملوكة له فهو له وما وقع في
نصيب باقي الشركاء يؤمر بقلعه الا أن يملكه باقي الشركاء بقيمته مستحق القلع والله

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٣

مطلب في بيع المفضض
والمزركش

مطلب في بيع الموه

تعالى أعلم (سئل) في رجل أمر آخر بحضرة بيعة أن يدفع عنه لجهة كذا أعدا معلوما
من القرب ويرجع عليه بثمنها مع عدم بيان الثمن فدفعه المأمور حكم الأمر لتلك الجهة
ثم بعد ذلك طالب المأمور الآخر بثمن القرب المذ كورة فأنكر الأمر والاستلام
فهل إذا ثبت المأمور الأمر والاستلام بالبيعة الشرعية لدى المحاكم الشرعية يكون الأمر
ملزوما بثمنها بغير قوة أهل الخبرة أو بردها (أجاب) البيع بدون ثمن فاسد وحكم البيع
الفاقد منه مضمون بمثله أن مثليا أو لا بقيمته يوم القبض أن هلك المبيع أو تعذر رده
فاذا ثبت الدفع بالأمر على هذا الوجه وتعذر رد القرب تكون مضمونة على الأمر بالقيمة
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة ماتت عن زوجته وعن أولاد قصر منها
وتركها لهم فباعها تلك المرأة لغير مصلحة ولا ضرورة ولم يكن للقصر احتياج إلى النفقة من
ثمنها فهل إذا لم تكن المرأة المذ كورة وصيا شرعية على أولادها لا ينفذ بيعها إلا في
نصيب ما فقط دون نصيب الأيتام (أجاب) لا ينفذ بيع الأم فيما يخص أولادها القصر
والحال ما ذكر بدون ولاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل من قبل امرأة
وصى على تركتها قد باعها الوكيل بحضرة مندوب من قبل الشرع ومن جملة التركة خنجر
من فضة مطلية بيعت في المزاد فوقفت على إنسان بقدر معلوم فكتبها مندوب الشرع
عليه في دفتر البيع من غير قبض الثمن وقبل التفرق فسخط المشتري البيع بمجلسه وتفرقا
على ذلك ولم يأخذ الخنجر فهل يكون البيع فاسدا حيث تفرقا قبل القبض (أجاب) إذا
بيع تقدم غيره كفضض ومزركش يتقدم من جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله أو أقل
أو جهل بطل ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط وصرحوا في بيع الحلى أن المتعاقدين
أن افترقا من غير قبض بطل البيع في الحلية فقط أن تخلص بلا ضرر وإن لا تخلص إلا
بضرر بطل أصلا كما في الدرمن الصرف فإذا كانت الخنجر المذ كورة مفضضة بان كانت
مرصعة بالفضة أو ألبيت الفضة فيكم بيعها ما ذكر من التفصيل أمالو كانت مطلية أي
مموهة بحيث لا تخلص منها الفضة فيبيعها جائز بدواهم أقل مما فيها أو أكثر ولا تتوقف
صحته البيع على التقابض في المجلس لما في رد المختار من الصرف أيضا قال في كافي الحاكم
وإذا اشترى بجامعها بفضة بدواهم أقل مما فيها أو أكثر فهو جائز لأن التوحيه لا يخلص
الأتري أنه إذا اشترى الدار المموهة بالذهب بثمن مؤجل يجوز ذلك وإن كان مائ
سقفها من التوحيه بالذهب أكثر من الذهب في الثمن اه والتوحيه الملى ونقل الخير
الرملى نحوه عن المحيط ثم قال وأقول يجب تقييد المسألة بما إذا لم تكن الفضة أو الذهب
المموه أما إذا كثرت بحيث يحصل منه شيء يدخل في الميزان بالعرض على النار يجب
حينئذ اعتباره ولم أوه لأصحابنا الكثر رأيت للشافعية وقواعدنا شاهدته قائل اه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن مورثه بالميراث الشرعي غاب عن بلده فباعها
شيخ بلده في غيبته بدون أذنه ورضاه فبعد حضوره أخذها وسكنها ثم غاب ثانيا فبعد

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٢٤

حضوره أراد الرجل المذکور منازعته فيما متعللاً ببيع شيخ البلد له فهل لا يجب لذلك
 ويمنع من معارضة مالكيها فيما بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعلله المذکور وإذا أتلف
 من أخشابها شيئاً تعدياً يكون عليه ضمان ما أتلفه بعد ثبوتها بالطريق الشرعي (أجاب)
 لا يتقضي بيع ملك الغير بدون إذن المالك وإجازته وعلى المتعدي ضمان ما أتلفه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له الثلثان في بستان ولشريكه الآخر الثلث فباع صاحب
 الثلثين حصته ودفع ثمنها في دينه وقبض المشتري جميع البستان ووضع يده عليه ومنع
 صاحب الثلث من الانتفاع به متعللاً بأنه اشترى الجميع ممن عليه الدين فهل إذا ثبت
 أن صاحب الثلث يملكه ولم يثبت بيعه ولا إذنه ولا إجازته فيه يكون له وضع يده عليه
 ولا عبرة بدعوى المشتري المذکور (أجاب) بيع ملك الغير على فرض ثبوتها بدون إذن
 مالكيه موقوف على الإجازة فإن إجازته المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى بضاعة بالنسيئة وتوجه بها إلى الصعيد فضرر ومعه جانب قماش فوجد
 الذي باع له البضاعة توفي وأقام وصياً على خلفائه فطالب الوصي الدين من صاحب
 القماش فقال له أمهاني حتى أبيع القماش وأوفيك الدين من ثمنه فقال له أنا آخذه
 ففصله بخمسة قروش ونصف فلم يرض صاحب القماش بهذا السعر حيث أنه باع غيره
 من الديانة وبالنقد بسعر ستة قروش فذهب الوصي إلى أحد التجار المشهورين واشتري
 إليه فحكم أحد التجار على صاحب القماش أنه يحسبه بسعر ستة قروش ونصف فقال
 الوصي المذکور أنا لا آخذه بذلك فقال أحد التجار المشهورين بالمعرفة أنا آخذه وأعطيك
 ثمنه بسعر ستة قروش ونصف فبعد ذلك حلف الوصي بالطلاق أنه لا يأخذه أحد التجار
 الذي فصله بستة قروش ونصف ولا أنت تأخذ القماش حتى أستهوفي الدين واستلمه
 وبعد ذلك تصرف الوصي المذکور في القماش بغير إذن صاحبه وذلك في سنة إحدى
 وستين ومات الوصي بعد ست سنين فطلبت وصيه من صاحب القماش باقي الدين الذي
 كان عليه حيث وجد القماش مقيداً في التركة بسعر خمسة قروش ونصف فهل تلزم
 الوصي قيمة القماش حيث تصرف فيه بدون رضا مالكيه ولم يحصل بينهم بيع شرعي
 وتحسب قيمته على الوصي (أجاب) إذا لم يتحقق شراء الوصي القماش المذکور من
 مالكيه بالوجه الشرعي وبإعائه الوصي بدون إذن المالك ولم يجز البيع الصادر من الوصي
 يكون مضموناً على الوصي بقيمته حيث تعذر فسخ البيع ورد المبيع للمالك والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل باع لآخر بهيمة وشرط عليه في مجلس العقد أنه لا يعرفها من
 هذا الوقت وهي لحم في قفصة فقبلها على ذلك وبعد مدة نحو شهر ظهر بها عيب الغش
 وقد ثبت قدمه بأرباب الخبرة عند البائع ولم يعلمه البائع فهل لا ترد عليه بما ذكر
 (أجاب) إذا تحقق بيعها بشرط براءة البائع من العيوب لا يكون للمشتري الرد عليه
 بظهور العيب المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت ولها دار

ومصاغ باعت ذلك وهي في مرض موتها ولديها أحدهما قاصر بدون قيمة المثل وبالعين
 القاحش وبالحياة ثم ماتت بعد ذلك عن زوجها وبناهما من غيره فماذا يخص كل وارث
 وما حكم البيع لبعض ورثتها في مرضها المذكور بالعين القاحش وبالحياة وبدون
 رضا الزوج بذلك (أجاب) يبيع المريض في مرض الموت لوارثه موقوف على إجازة باقي
 الورثة وإن لم يكن ثم محاباة عند ما مننا الا عظم فإن إجازة الوارث إلا آخره فذوان رده
 بطل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق الشراء من مدة ثلاثين سنة ماتت
 إلا أن عن ذكر واثني فلكها بطريق الميراث عن أمهم ما ثم تعدى عليها رجل وهدمها
 مريد أبناءها لنفسه متعللا بأنه اشتراها من رجل قريب للميتة بعد وفاتها فهل إذا ثبت أن
 الدار المذكورة ملك للمرأة المذكورة إلى حين موتها وانتقلت لورثتها بالارث عنها ولم يكن
 لها وارث غير من ذكر لا ينفذ بيع الرجل المذكور بدون إذن الورثة وإجازتهم (أجاب)
 نعم لا ينفذ البيع والحال هذه بدون إذن المالك وإجازته والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك مهر أو آخر يملك فرسا باع كل ما يملكه لآخر مقايضة ودفع صاحب المهر
 مائة معلوما من الدراهم فوقه ووضع يده مدة فبعد تمام البيع ولزومه أراد المشتري المهر
 رده على بائعه لكونه كان برجله عيب أطلع عليه المشتري وعينه ورضى به واشتراه على
 ذلك متعللا بأنه تولد منه داء آخر وحدث عنه بسبب ذلك فهل لا يكون له الرد بذلك
 والحال هذه (أجاب) ليس لمشتري المهر المذكور رده على بائعه بما ذكر حيث كان راضيا
 بما فيه من العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جاموسة من مالكها وقال
 المالك للمشتري أنها غشيش لأجل التبري من عيها فأخذها المشتري على أنها غشيش
 ومكثت تحت يده نحو خمسة عشر شهرا حتى زال غشها فبعد ذلك أراد البائع الرجوع
 على المشتري فهل لا رجوع له (أجاب) نعم لا رجوع للبائع في البيع والحال هذه حيث
 كان صحيحا لازما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا في بلدة أراد السفر فوكل رجلا
 آخر وأذن له أن يتصرف في البيت المذكور بالبيع وغيره ثم غاب المالك وبعده مدة
 باع الوكيل البيت بثمن معلوم لرجل آخر وسكن فيه المشتري مدة ثم توجه رجل آخر
 إلى المالك واشترى منه البيت المذكور بثمن أقل من الثمن الذي باع به الوكيل في
 غياب المالك فحصل التنارع بين المشتريين فهل والحال هذه يكون بيع الوكيل الأول
 صحيحا أم بيع المالك بعد بيع الوكيل صحيح (أجاب) حيث كان بيع الوكيل المذكور
 صحيحا لازما لا يكون للوكيل بيعه ثانيا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 أسقط حقه من أرض الزراعة الأميرية لابنه وباع له ما يملكه في ساقية ونخل بها بثمن
 معلوم بحضرة بيعة ثم بعد ذلك أخذ الابن لجهة بعيدة كرها وأبقى الأرض في يد والده
 ليزرعها له بطريق النياحة عنه ثم جاء الولد من غيبته فوجد والده باع الساقية والنخل
 وأسقط الحق من الأرض كرها الشيخ البلد فهل إذا ثبت ما ذكر لا عبرة بما حصل من الأب

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

بعد سفر ابنه على الوجه المرسوم (أجاب) لا ينفذ تصرف الأب في مال ولده المذکور
 وحقوقه حال غيبته بدون نيابة عنه ووكالة في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابن غائب وعن بنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل وغير ذلك
 فتصرف شيخ البلد في تركته وباعها الرجل أجنبي في غيبة الورثة بدون إذنهم ورضاهم
 فهل لا ينفذ بيعه ولا يصح إذا لم يرضوا به ولم يجيزوه ويحكمون لهم فسخ البيع واسترداد
 المبيع من المشتري (أجاب) تصرف شيخ البلد في تركته الميت حال غيبته ورثته بدون
 ولاية شرعية موقوف على رضا المالك وإجازتهم فإن أجازوا تصرفه نفذ وإن ردوه بطل
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار مات عن زوجته وعن ابن وبنت
 فاصر بن منها فباعته الأم للشرى في حال يقيمها في غيبة الابن في النظام بدون ولاية
 شرعية فهل إذا لم تسكن الأم وصيا ولا قیما علیهما لا ينفذ بيعها ولا يصح في نصيبهما
 ويكون لهما بعد بلوغهما فسخ البيع وإبطاله واسترداده من يد المشتري (أجاب)
 لا ينفذ بيع الأم نصيب ولديهما من الدار المذکورة والحال هذه ويكون لهما بعد بلوغهما
 فسخ البيع بعد تحقق الملك لهما فيه بالوجه الشرعي بل لو كان البيع في نصيب المنيمن
 من الدار المذکورة لا مسوغ له حال صدوره لا يصح أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل فباع أحدا لابنين بعض
 النخيل معينا في غيبة باقي الورثة بدون إذنهم ورضاهم فهل لا ينفذ بيعه المذکور
 (أجاب) لا يصح بيع أحد الشر كأن نخيلا معينا من النخيل المشترك كما لا يصح بيع بيت
 معين من دار مشتركة بغير إذن الشريك عند أي حنيفة لتضرر الشريك بذلك عند
 القسمة كما أفاده العلامة الرملي في فتاواه من أوائل البيوع والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة تملك بيتا أذنت لرجل يبيعه فأحضر لها رجلا مشتريا البيت المذکور وأخبرها
 معا بأنه لا يساوي إلا كذا من الدراهم فباعته له على أخبارهما والحال أن البيت
 المذکور يساوي أكثر من ذلك فهل إذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون البيع
 المذکور فاسدا أم كيف الحال (أجاب) إذا ثبت الغرور والغبن الفاحش بالوجه
 الشرعي يكون للبائعة المذکورة فسخ البيع مع انعقاده صحيا والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل استترى من آخر حانوتا بمن معلوم بعد أن وكل عنه وكيل في رؤيته ومعاينته هل هو
 بالصفات التي وصفها البائع له قبل الشراء فنعتاله وأعلمه بها ورضي بها وأقبض الثمن
 للبائع وكتب حجة بذلك عند القاضي وصار يؤجره ويقبض اجرة مدة سنة فبعد ذلك
 أراد المشتري إبطال الشراء ورد الحانوت للبائع متعلا لا بعدد رؤيته له قبل الشراء
 فهل لا يجاب لذلك ورؤية وكيله كافية والحال هذه (أجاب) يسقط خيار المشتري
 بتصرفه في المشتري قبل الرؤية تصرفا يتعلق به حق الغير كالبيع المطلق والإجارة كما
 أفاده في حواشي الدر عن البدر العيني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خرافا ثلاث

مطلب لا يصح بيع أحد
 الشريكين شجرة معينة من
 المشترك بلا إذن شريكه
 كبيع بيت من دار كذلك

مطلب يسقط خيار الرؤية
 بتصرف المشتري في المبيع
 قبل الرؤية تصرفا يتعلق به حق الغير كالأجارة

زرائب متتربة فسات عن ولدين وثلاث بنات ثم مات احد الولدين عن ذرية قباع الولد
 الثاني ما يخصه في ذلك وبعد مضي سنتين ظهر أن على والده ديناً بمائة الميرى فالتزم به الولد
 المذ كور وقسط عليه ثم بعد ذلك باع استحقاق ورثة أخيه واستحقاق بنتين من أخواته
 باذن قاضي بلده وبو كاله عنهم على حسب استحقاقهم في الارث لا أحد عمداً مشايخ
 الناحية لم يكن البائع من حصته وقبض ثمن ذلك وفرغ ونزل له عما يقرب من فدان طين
 بمبلغ من الدراهم ثم بعد مضي سنتين ادعى الابن المذ كور أن ثمن ما بيع من الجزء
 المذ كور في الزرائب دون قيمة المثل وان المبلغ الذي نزل به عن الطين أقل من قيمته
 متعللاً بأن ورثة شركاء والده في ذلك باعوا بأزيد من ثمن ما باع به ويريدان يكون ثمن
 ذلك مثل ثمن ما باع به شركاء والده المذ كور أو مثل الثمن المتداول الآن فيما يباع من
 العقار والمجاور لذلك فهل لا يجب له نسخ البيع فيما باع به من الجزء المملوك له بتعلله بالغبن
 الفاحش ولو فرض انه باع مائة بالعين الفاحش وليس له أيضاً معارضة المفرغ له في
 رض الزراعة بتعلله بان بدل الفراغ والنزول قليل على مثل الارض المذ كورة بل
 يسقط حقه منها بالفراغ والنزول عنها وتر كها اختياراً ولو بالاعوض (أجاب) لا رد بمجرد
 غبن فاحش في ظاهر الرواية ويقتى بالردان غره والا لا كما في التنوير وعليه فلا يجب البائع
 للملكه لرد البيع بمجرد الغبن الفاحش وحده بدون غرور وحيث اسقط الرجل المذ كور
 حقه في الارض الاميريه وفرغ عنها الغيره وتر كها له باختياره واعرض عنها ووضع
 المفرغ له يده عليها لا يكون للمسقط معارضة المسقط له في الارض ولا رفع يده عنها بتعلله
 المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر كبا بثمان معلوم على ان يدفع
 له بعض الثمن والبعض الآخر مؤجل الى ان يتحصل له شيء من أجزائها ووقع ذلك في صلب
 العقد ودفع البعض المشروط بتجسيه وبقي البعض الآخر على اجله المذ كور فهل يكون
 البيع على الوجه المذ كور فاسداً بتاجيله بعض الثمن الى اجل مجهول جهالة فاحشة ولكل
 منهما فسخه شرعاً (أجاب) البيع على الوجه المذ كور فاسد وعلى كل من المتعاقدين فسخه
 شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سأل رجلاً ما عرفة بالبندق عما تساوى هذه
 البندقية التي بيده فأخبره المسؤول عنها انها تساوى خمسة قروش الى ستمائة قروش
 فأمر السائل المسؤول ان يضرب بها في الماء فضر بها فلم يظهر فيها محل عوارفها فخذها السائل
 وذهب الى صاحبها فاشترها منه بأكثر مما قال الاسط المذ كور ثم بعد مدة جاء السائل
 الى دكان الاسط وترك البندقية المذ كورة فيها فائلاً انها سقطت وانت قلت في انها صاغ
 فاعطني الثمن فلما رأى الاسط انه أنه متلبس بالغضب قال له ان بعت اعطيت لك الثمن
 وتفرق على ذلك فهل البندقية المذ كورة تلزم الاسط المذ كور (أجاب) اذا لم يصدر
 بينهما بيع بصيغة أو بتعاط لا مطالبة على الاسط المذ كور بثمان البندقية ولا بقيمة ان كان
 الامر ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً قباعه

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١

شعبان

١٢٦٧

١

من رجل آخر يبلغ معلوم استلمه منه ببيع وفاء وشرط فيه انه ان رد البائع الثمن بعد مدة
عشرين شهرا للمشتري يكون المكان المذکور على ملك البائع وان لم يرد الثمن بعد المدة
المذکورة يكون المكان على ملك المشتري وبوقتها يتجرر للمشتري حجة ويصرف في المكان
كيف يشاء واستلم المشتري المكان على هذا الوجه واستاجر منه البائع باجرة معلومة عن
المدة المذکورة وكتب بذلك جميعه سند اشهاد بينة فهل حيث كان الامر على الوجه
المذکور لا يكون هذا البيع لازما للبائع استرداد مبيع به بعد دفعه الثمن بعد هذه المدة
وليس للمشتري جبره على بيعه له ببيع لازما اذ لم يدفع له الثمن بعد هذه المدة (أجاب) في
الشرعية لا في بيع الوفاء تسعة اقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهو انه فاسد في بعض
الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعض الاحكام كحل النزاع ومنافع المبيع
ورهن في حق البعض حتى لا يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه فالصاحب البحر بعد
نقله وينبغي ان لا يعدل في الافتاء عن القول الجامع اهـ وعليه فلكل من المتعاقدين
المذکورين فسخ البيع وليس للمشتري وفاء جبر المالك على البيع له باتا وكذا لا جبر
عليه على القول المشهور بان حكمه حكم الرهن وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر عبدا بثمن معلوم على انه بالخيار ولم يرد على ذلك وتسلم المشتري
العبد والبائع الثمن فوجد المشتري بالعبد عيبا لا يعلمه الا اطباء فاحضر المشتري البائع
عند قاضي سيوط وأراد المشتري رد العبد على بائعه بما وجد فيه من العيب المذکور
فانسكرا البائع وجود العيب بالعبد فاخبر أهل الخبرة من الحكماء والقاضي بقيام العيب
بالعبد وبانه به منذ خمسة أشهر قبل البيع فلما تحقق القاضي ذلك وتحقق قيام العيب
بالعبد في الحاز واتضح له قدمه عند البائع أم برد العبد للبائع وألزمه برد الثمن للمشتري
فلم يمثل البائع ذلك فامر القاضي بحبسه وحبس العبد معه تحقيقا للرد فبات العبد فهل
يكون العبد من ضمان البائع ويحجر البائع على رد الثمن للمشتري (أجاب) حيث حكم
القاضي برد المبيع بالعيب على بائعه وقبضه البائع بالتخلية المذکورة لا يكون المبيع
مضمونا على المشتري بالهلاك بل يملك على بائعه وللشترى الرجوع بالثمن ولا يكون
امتناع البائع من قبضه المبيع مانعا من صحة التخلية التي هي قبض حكمها في الهندية
من الفصل الثاني في تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وفيما لا يكون قبضا اشترى عبدا
في منزل البائع فقال البائع للمشتري قد خلعتك فأبى المشتري ان يقبضه ثم مات العبد فهو
من مال المشتري كذا في مختار المتأوى ولو اشترى ثوبا وأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى
غصبه انسان فان كان حين أمره البائع بالقبض امكنا ان يمد يده ويقبض من غير قيام صح
التسليم والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان اهـ وانما قيدنا كونه من ضمان بائعه بالقبض
الذي يتحقق ولو بالتخلية مع الامتناع عن قبضه كما علمت لما في الهندية أيضا من الفصل
الثالث من خيار العيب ولو اشترى عبدا وقبضه ثم رده بخيار الشرط أو بخيار الرؤية أو

مما لا يكون امتناع
البائع من قبضه المبيع
في الرد بالعيب مانعا من صحة
التخلية

العیب ثم ذهبت عينه عند المشتري ضمن نصف الثمن وان ذهبت عيناه ضمن النقصان ولا خيار للبائع اه فاعله من ضمان المشتري قبل تسليمه الى البائع وهذا كله يقطع النظر عن صحة البيع في حادثة السؤال وفساده والاخيث شراء بخيار الشرط بلا بيان مدته يكون البيع فاسدا لا بالعیب الا قدیم ويرد على بائعه ويرجع المشتري عليه بالثمن كفاي صورة الرد بالعیب و يقال فيه ما يقال فيها والله تعالى علم (سئل) في رجل عنده جانب ريش نعام للبيع جاءه شخص فطلب شراءه منه وعابنه المرة بعد المرة ثم باعه المالك بثمن معلوم للمشتري بعد التقليب والتفريج عليه فهل اذا اراد المشتري رد المبيع على بائعه بعدمدة من الزمان متعللا بان قيمته اقل من ذلك الثمن لا يجاب لذلك ويكون البيع ماضيا حيث كان بثمن مثله ولا تغرب من البائع للمشتري (اجاب) ليس للمشتري المذکور رد المبيع على بائعه والحال هذه بدون موجب شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكاه آخر في بيع جاموسة وتبعها فباءهما الوكيل المذکور وقبض الثمن بخضرة الموكل وكان ذلك في شهر صفر ومكثت تلك الجاموسة وابنها عند المشتري ثم مات ابنها عند المشتري بعد مضي خمسة وخمسين يوما وقبض المشتري على البائع الوكيل المذکور وردها اليه حيث ظهر فيها عيب وشهد به جماعة ورضى وكيل البيع بالرد من غير قضاء قاض وبدون حضور الموكل ثم توجه وكيل البيع المذکور بالجاموسة الى بلد الموكل في شهر جمادى الاولى ليردها اليه في زعمه فلم يجد الموكل بل وجد أخاه فلم يقبلها وتركها سائبة فاخذها شيخ البلد عنده حتى يتبين المستحق لها ثم حضر الآن كل من المشتري ووكيل البيع وموكله وترافعوا الى الحاکم الشرعي واحضرت الجاموسة وادعى المشتري المذکور على البائع الوكيل بانه اشترى منه الجاموسة وابنها بثمن عينه واقبضه ذلك الثمن وسلمه الوكيل الى الموكل وصدق كل منهم على ما هو مسطر بهذا السؤال فهل والحال هذه يتعذر الرد من المشتري حيث مات ابنها عنده واذ لم يتعذر رددها على الوكيل وردت عليه فهل له رددها على الموكل أو يتعذر رددها حيث قبلها بغير قضاء ويكون ذلك بيعا جديدا في حق ثالث والموكل ثالثهما (اجاب) اذا كان المبيع صفقة واحدة شيئين قبضهما المشتري ثم ظهر باحدهما عيب بعد هلاك الثاني يرد الباقي بحصته من الثمن كما يستد من رد المختار وفي التنوير وشرحه ولو رد مبيع بعيب على وكيله بالبيع ببينة أو نكوله أو اقراره فيما لا يحدث مثله في هذه المدة رده الوكيل على الآخر ولو باقرار فيما يحدث لا يرد ونزوم الوكيل اه وهذا اذا لم يصدق الموكل بالعیب أما لو اقر يلزمه وهذا كله لو كان الرد على الوكيل بقضاء أمالو كان بلا قضاء فليس له الرد على موكله ولو كان مقر اسواء كان العيب مما يحدث مثله أو لالانها اقالة وهى بيع جديد في حق ثالث والموكل ثالثهما كما يستفاد من حواشي الدر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وخمس بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار

١٢٩٧

١٤

١٢٩٧

٢١

مطلب لورد المبيع على
الوكيل هل له الرد على
الموكل فيه تفصيل

وسواق ونخيل وغير ذلك مما يورث ومن جلة ما تركه ارض فلاحه وارض مرهونة قد دفع
 الابن بعض الارض لانا س غرسوها نخيلا ثم مات الابن قبل القسمة عن اولاد و بقيت
 بنت من البنات ثم ماتت عن اولاد فهل اذا طلبوا نصيب أمهم بمما يورث شرعاً يجابون
 لذلك واذا باع ورثة الابن من العقار شيئاً قبل قسمته بدون اذن باقي الشركاء لا ينفذ الا في
 نصيبه (أجاب) لو ارث البنت المذ كورة المطالبة بما يخصها من تركه مورثها وبيع ملك
 الغير بدون اذنه موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنيتين وترك لهم دارا فغاب أحد البنين عن البلد
 وباع الاثنان جميع الدار مع اطلاع البنيتين وسكنوا وهاهما حاضران وتصرف المشتري
 في الدار المذ كورة بالمهدم والبناء الرائد قيمة من قيمة الارض ومضى على ذلك نحو
 سبع عشرة سنة والبنيتان مطلقتان على ذلك والآن حضر الابن الغائب وأراد أن يبطل
 البيع في الكل فهل لا يجاب لذلك ويكون البيع نافذا في نصيب له ثعين وما الحكم في حصة
 البنيتين الحاضرتين الساتنتين المطلعتين على البيع وعلى التصرف في حصتهما تلك المدة
 وما الحكم أيضا في البناء الرائد قيمة من قيمة الارض سيما والبنيتان لم تجزوا البيع
 (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب الابن الغائب حيث كان بدون اذنه واذا رد البيع فيه
 بطل وكذا لا يكون نافذا في حصة البنيتين ولو مشاهدتين للبيع والتصرف ولهما رفع يد
 المشتري وانزع نصيبهما من يده حيث كان فغرا باصل الملك لهما ولم يثبت اذنهما
 لاخوتهما بالبيع ولا اجازتهما له بعد صدوره وها بناه المشتري في الدار المذ كورة لنفسه
 مملوك له والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها منزل ورجل سا كن فيه بالاجرة فأراد ان
 يشتريه منها بثمن معلوم فوعده انه متى قدر على هذا المبلغ يدفعه لها ويوقع البيع فاجابته
 بقولها حين تقدر على المبلغ المذ كور أنجز لك البيع ثم بعد مدة توفي الرجل المذ كور فهل
 يصير المنزل بمجرد قولها ذلك ملكا له أو يكون وعدا منها فلا يصح البيع ولا يترتب عليه
 حكم البيع حيث لم يقع من المرأة صيغة ندل على البيع البات (أجاب) لا يترتب على مجرد
 ما ذكره من بيع ولما ملكه المنزل المذ كور التصرف فيه ما لم يثبت بيعها له بالوجه الشرعي
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وعن أربع بنات بالغات
 وترك قطعة أرض خربة فباع الابن نصيبه ونصيب اخوته في القطعة الارض لرجل دى
 شوكة من غير اذن باقي الشركاء ومن غير اجازتهم بالغبين الفاحش والغرور بقوله له انها
 لا تساوى الا كذا وكذا من الثمن فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بقول أهل الخبرة
 يكون له نسخ البيع في نصيبه ونصيب باقي الشركاء حيث لم يجزوا البيع (أجاب) للبائع
 المذ كور فسخ البيع في نصيبه حيث تحقق الغبن الفاحش مع التغرير بالوجه الشرعي
 وباقي الشركاء فسخ البيع في نصيبهم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
 اختان من أبيه ولهما أرض ورثوها عن أبيهم ثم غرس الاخ الارض قبل قسمتها من غير

١٢٦٧

٢٢

١٢١٧

٢٢

رمضان

١٢٦٧

١

شوال

١٢٦٧

٥

سنة
شوال
١٢٦٧ ٨

اذن اختيه ثم باعها من غير اذن ايضا ثم بعد ذلك ما لبثت الاختان باثلاث مغروسا فهل
يجاب الاختان لذلك او فما نصف الارض من غير غرس (اجاب) اذا كانت الارض
مملوكة للورث لا يكون بيع ابنه نافذا في نصيب اختيه منها بدون اذنها و اجازتهما
وليس لهما استحقاق فيما غرسه في الارض المذكورة من ماله لنفسه بل يأخذان
استحقاقهما في الارض بجهة الارث حسب الفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثمانية طقوم مفصلة لم تلبس من الصوف مشغولة
بالخيش بثمن معلوم بعد الرؤية والمعايينة فباع المشتري اربعة منها والاخر اراد ان يرد
الباقي على البائع متعللا بصرفها فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله حيث رآها وعانيتها
وقت الشراء بمحضرة بينة شرعية (اجاب) قال في الدر المختار متى عاين يعني المشتري
ما يعرف بالعيان اتفي الغرر اه فليس للمشتري المذكور رد ما بقي عنده من الطقوم
بختيار الرؤية حيث رآها وعانيتها وقت الشراء ولم يوجد ما يقتضي فساد البيع ولا عبرة
بقوات وصف يعرف بالعيان والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اكرمه
حاكم بلده على بيع داره بالحبس والضرب وقبض الحماكم ثمها ودفعه عنه في مظلمة
التوزيع على البسلام من المحاكم سابقا ومات صاحب الدار المذكور عن وارث اراد
أخذ الدار من واضع اليد عليها ودفع الثمن الذي قبضه الحماكم المذكور فهل يجاب
لذلك ويكون البيع بالا كراه غير نافذ عند تحققه بعدم الرضا (اجاب) نعم يجاب لذلك اذا
تحقق الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد ما يفيد الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل فقير له اربع فخلات يقات من ثمرها هو ووعيا له باعها شيخ بلده لآخر قهر عنه
وقبض الثمن منه بدون اذن صاحبها ومن غير اجازته ولم يكن عليه دين فهل لا يكون
البيع بدون اذنه واجازته نافذا عليه وترفع يد المشتري عنها وتسلم مالها وكها والحال هذه
(اجاب) نعم لا يكون البيع على الوجه المشروح نافذا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له رقيق فرها ربا من خدمته فلقه رجل من بلده مقيم بحل ولم يكن له رده لسيدته
فباعه لرجل بثمن بخس اقل من قيمته ومراده حفظه عند المشتري لاجل اخبار المالك به
فهل اذا حضر مالكه له نقض بيعه لاسيما وان مالكه لم يأمره ببيعه ولا اجازته ولا رضى به
وانما أمره المالك باحضاره له من أي مكان رآه فيه (اجاب) اذا لم يأمر المالك الرجل
المذكور ببيع العبد ولم يجز البيع بعد صدوره لا يكون البيع نافذا واذا رده المالك
بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عدد ما معلوما من شبكات الدخان
بثمن معلوم وسرق منه البعض ثم ذهب بالباقي الى جهة ليبيعه فيها فعرضه على أهل
الخبرة فعرفوه بان به عيبا قديما فامسك عن التصرف فيه لاجل رده على بائعه فهل اذا
ثبت قدم العيب ولم يوجد من المشتري ما يسقط خيار الرد بالعيب يكون له رد الباقي
واخذ ثمنه من البائع ولا يكون سرقة البعض قبل اطلاعه على العيب مانع من الرد

١٢٦٧ ١٤
مطلب متى عاين المشتري
ما يعرف بالعيان اتفي
الغرر

١٢٦٧ ٢٤

١٢٦٧ ٢٦

ذی القعدة

١٢٦٧ ١

(أجاب) اذا قبض المشتري كل المبيع وباع بعضه أو سرق يكون له رد الباقي بالعيب القديم الذي اطلع عليه بعد ذلك حيث تحقق قدمه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر اشترى منه آخر نصف جاموسة وهي سليمة من العيوب ومع البائع بينة تشهد له بصحتها وسلامتها من العيوب وقت المبيع فقبضها المشتري ومكثت عنده شهرين وخمسة أيام ثم مرضت في آخر المدة عند المشتري وذبحت عنده فادعى المشتري انها ماتت بسبب غش كان فيها عند البائع وأراد أن يأخذ منه نصف ثمنها الذي دفعه للبائع فهل لا يجب لذلك حيث شهدت البينة الشرعية بصحتها وسلامتها من العيوب وقت البيع (أجاب) اذا ثبت قدم العيب عند البائع يكون للمشتري الرجوع بالنقصان حيث هلك المبيع بيده ولو برهن البائع على حدوثه والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبيئة للمشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من شريكه حصته من دار بثمن معلوم ووعدته المشتري بأنه يدفع له الثمن بعد مدة قليلة فهل اذا حصل من المشتري مطلق في دفع الثمن ليس للبائع فسخ البيع حيث وقع صحيحا بحضرة بينة وليس له الا المطالبة بالثمن فقط (أجاب) ليس لاحد المتعاقدين فسخ البيع بعد صدوره صحيحا لازما فليس للبائع المذكور الفسخ بدون وجه شرعي ويجبر المشتري على دفع الثمن الحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخيل باعها ابنه في غيبة أبيه من غير اذن أبيه ومن غير اجازته فحضر الاب ولم يجز البيع فهل لا يكون البيع نافذا ويجبر المشتري على رد المبيع للمالك المذكور قهر اعنه حيث لم يجز المالك بيع النخيل المذكور ولا عبرة ببيع الابن (أجاب) اذا كان المالك في النخيل المذكور ثابتا للاب لا يكون البيع الصادر من ابنه نافذا بدون اذنه واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نخيلا حصلت لها مرض فاتها رجل اجنبي وهي مريضة فطلب منها ان يشتريه فقال لها انه لا يساوي الا خمسة آلاف فضة مع انه يساوي أكثر من ذلك فباعته له بناء على ذلك فهل اذا تبين بعد ذلك بقول اهل الخبرة انه يساوي أكثر من ذلك وتحقق الغبن الفاحش والغرور يكون لها فسخ البيع واسترداده من المشتري جبر اعليه (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير من المشتري يكون للبائعة المذكورة فسخ البيع وترفع يد المشتري عنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في سفينة صغيرة مشتركة بين رجلين لاحدهما ثلثاها وللآخر الثلث فباع ابن من له الثلث ان نصيب والده للشريل من غير اذنه ورضاه في غيبته فهل اذا لم يجز الاب ولم يرض به لا ينفذ ويكون للاب رده وابطاله واسترداد المبيع اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم يكون للاب رد المبيع المذكور ان كان الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخيل وله ابن اخذ في النظام فذهب وراء ابنه حتى خرج من جملة السقط ورجع الى بلده فوجد مشايخ بلده استولوا على نخيله وباعوه بغير اذنه واجازته فهل لا يكون بيعهم نافذا بغير اذنه واجازته ويكون لمالكه دفع يد واضع

١٢٦٧

٦

مطلب برهن البائع على حدوث العيب والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبيئة للمشتري

١٢٦٧

١٢

مطلب الماطلة في دفع الثمن لا تقتضي فسخ البيع الصحيح اللازم

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٢

اليد عنه ولا تقبل شهادة مشايخ البلد عليه بانه اجاز ذلك ورضي به (اجاب) لا تقبل
شهادة مشايخ البلدان وبيع مائة الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان اجاهه
المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخوشيا من النيلة
وقبضها فوجد بها عيبا فاراد ردها على بائعها بالعيب فامتنع البائع من القبول فهل اذا
كان ظاهرا تشهد به ارباب الخبرة ولم يبرأ من العيوب يجبر على قبول المبيع وورده بعض
الثلث الذي قبضه (اجاب) للمشتري رد المبيع على بائعه اذا وجد به عيبا قديما ينقص
الثلث عند التجار واستردا ما دفعه من الثلث حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل بعنا له بضاعة في ١٧ شعبان سنة ١٢٧ واشترى منها بضاعة وعائناها وذلك الشراء
في مقابلة ثمن البضاعة المأخوذة منا ولكن ما صار وزنها وقت المعاينة ومن بعدها سافر
الذي اشترى منها ووصل محله اخاه وكيل عنه واذن له بان يزن لنا الصنف الذي اشترىناه
منه ويسلمه لنا فوزن لنا وكيلاه في ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٧ البضاعة وسلمها لنا فقبضناها
وسلمنا له السند الذي كان على اخيه والذي صار باقيا طرفنا مبلغ قليل يصير دفعه
له بعد مضي خمسة شهور حكم الرضا الذي بيننا وبين البائع وبعد مدة ثلاثين يوما حصل
لصاحب البضاعة الاصلى تغليس في حق الناس في مبلغ جسيم فالآن هل للذ كور
رجوع في البضاعة التي اشترىناها منه من بعد اخذها بثلاثين يوما وتسليمنا له السند او
صارت البضاعة حقة في مقابلة ما هو لنا طرفه بموجب السند الذي بيد وكيله وماله
علينا طلب في شيء من ذلك (اجاب) ليس لغرماء البائع معارضة المشتري فيما اشتراه
من غيرهم شراء صحيحا لازما قبل الحجر والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك جانب نخل اكرهه الحاكم على بيعه بالجس المديد والضرب الشديد فباعه لآخر مكرها
بالجس والضرب المذ كورين ثم باعه المشتري لرجل آخر فهل اذا ثبت الاكراه بالبينة
الشرعية يكون البيع غير نافذ ويجبر واضع اليد على تسليم النخل للمذ كور بعد
ثبوت الاكراه بالبينة الشرعية (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع بالوجه
الشرعي يكون للبائع فسخ البيع حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة
كقبضه الثلث طائعا ولا يمنع من الفسخ بالا كراه بيع المشتري بالا كراه لا يخفى بالتراضي
بين المشتري الاول والثاني بخلاف فساد البيع بغير الاكراه فانه يمتنع الفسخ فيه بتعلق
حق الغير به بعد القبض الاول وكذا الحكم في كل تصرف حصل في المبيع فاسدا بعد
القبض اذا كان تصرفا يمكن نقضه نحو البيع بخلاف ما لا يمكن نحو الاعتاق فلا يرد بعد
وتجب قيمته بلافق بين كون الفساد بالا كراه أو بغيره كما يستفاد من عباراتهم
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا من آخر بثمن معلوم دفعه له ورده له
بعيب قديم واثبتته على يد القاضى وتسلم البائع الحمار وقبله منه فهل يؤمر البائع بعد
ذلك بدفع ما قبضه من الثمن ولا يكون له منعه بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر

١٩

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

مطلب الفساد بالا كراه
لا يمنع الفسخ فيه كل تصرف
يقبل النقص بخلاف غيره

(أجاب) على البائع رد ما قبضه من الثمن حيث رد عليه المبيع بالعيب القديم وقبضه وليس له الامتناع حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أو أن باعها لآخر بثمن معلوم وقبض البائع من المشتري بعض الثمن وأمر البائع الجاهل بحملها ونقلها إلى مكان المشتري فبعد ذلك باعها البائع لغير المشتري بثمن أكثر من الأول فهل لا يكون البيع الثاني نافذا بدون إذن المشتري الأول وله إبطاله (أجاب) يبيع ملك الغير بدون إذن مالكه موقوف على الإجازة فإن أجاز له المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على نخلة غير واستهلك ثمرته في مصالح نفسه مدة ثم باعها لرجل في غيبة مالكه بثمن معلوم قبضه منه فهل إذا حضر المالك ولم يجز البيع ولم يرض به يكون له رفع يد المشتري عن النخل ويرجع المشتري بثمنه على من باع له ويكون للمالك تضمين من استولى على نخله واستهلك من ثمرته قدر ما تصحبه الدعوى (أجاب) على من استولى على ثمرات النخل بغصب حق واستهلكها ضمائمها وبيع ملك الغير بدون الإذن موقوف على الإجازة للمالك فإن أجاز له نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة بثمن معلوم من الأوسية وسافر به ليبيعه في جهة فغاب مدة أشهر فآخذ الحاكم جاموسه من داره ودهنها عند شيخ البلد على ثمن البصل فهل إذا حضر رب الجاموس من غيبته ودفع ما عليه من ثمن البصل يكون له أخذها مع نتائجها وإذا باعها شيخ البلد لرجل آخر بغير إذن المالك ورضاه لا ينفذ ببيعها حيث لم يجزه ولم يرض به ويكون له نزعها من يد المشتري (أجاب) يبيع ملك الغير بدون إذن المالك موقوف على الإجازة فإن أجاز له المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جار ية باعها لآخر بثمن معلوم ثم بعد ثلاثة أيام أراد أن يردّها على البائع متعللاً بأنها كثيرة الشر وان بها خبلاً في عقلها فامتنع البائع من قبولها منكر الدعواه فترافعا لدى رئيسهما فاصطالحا على يده على أن البائع يرد للمشتري مائتي قرش ووردهما له وقبل المشتري الجارية المذكورة على ما به فهل إذا أراد بعد مدة أن يردّها ثانياً على البائع متعللاً بما تعلل به أولاً لا يجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) اصطالحا على أن يدفع البائع دراهم إلى المشتري ولا يرد عليه جاز ويجعل حطام الثمن وعلى العكس وهو أن يصطالحا أن يدفع المشتري الدراهم إلى البائع ويرد عليه المبيع لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز كما في التنوير وشرحه وعليه فليس للمشتري المذکور رد الجارية على بائعها حيث وقع الصلح عن العيب على الوجه المستطور والله تعالى أعلم (سئل) في أخ وأخت يملكان قطعة أرض خربة خالية من البناء فباع الأخ نصيبه ونصيب أخته فيهما لرجل أجنبي من غير إذنهما ومن غير إجازتهما ولم تجز الاخت المبيع فهل يكون البيع فاسداً في نصيب الأخت ويكون لها أخذ نصيبها من المشتري قهراً عنه حيث لم تجز البيع (أجاب) لا ينفذ ببيع ملك الغير بدون ولاية شرعية عليه

مطلب اصطالحا على أن يدفع البائع دراهم إلى المشتري ولا يرد عليه جاز ويجعل حطام الثمن وعلى العكس لانه

الابادته أو اجازته فان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ابعادية كان
 أصلها أرض موات وأحيائها باذن الحما كم فباع نصفها لبنته البالغة الرشيدة بنى معلوم
 من الدراهم وهو في حال صحته وسلامته وكتب لها بذلك حجة شرعية من نائب القاضي
 ثم بعد مدة مات الاب عنها وعن ابن آخر فأراد الابن الرجوع على الاخت في البيع
 بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت البيع من الاب لبنته بالبينة الشرعية وهو في حال صحته
 وسلامته يكون البيع صحيحا نافذا وليس للابن معارضة أخته في ذلك (أجاب) اذا
 صدر بيع الاب في نصف الأرض المذكورة لبنته حال صحته صحيحا لازما لا يكون لاختها
 المذكورة معارضة نه في ذلك بدون وجه شرعي والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى بماله لنفسه دارا ومكث فيها مدة من الزمان وله أخ موجود فباعها
 المشتري لا آخر حال حياة أخيه ومكث الاثني عشر يوما سبع عشرة سنة والآن بعد موت
 أخيه يدعي البائع المذكور ان الدار لم تكن ملكا له خاصة بل لأخيه نصفها امريدا
 يدعوا بابطال البيع في نصفها ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه لا تعتبر دعواه المجردة
 عن الاثبات (أجاب) لا تسمع دعوى البائع بما ذكر والحال هذه لانه سعى في
 نقض ماتم من جهته فيرد عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان وعندده خمس
 عشرة نخلة فسكتب النخل للبنتين في حال حياتيه وبأيديهما حجة شرعية بالملك عن أبيهما
 ثم بعد مدة من الايام أخذ الحما كم الرجل المذكور فبسه فقال له بعني النخل بخمسة
 عشر ريال فأجابته لذلك من غير رضاه خوفا منه وأصبح هاربا من بلده فهل اذا لم تجز
 البنتان بيع أبيهما لا ينفذ بيعه ويكون البيع غير نافذ من أبيهما حيث لم تجزاه وثبت
 ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) اذا صدر التملك من الاب فيما ذكر من النخل لبنتيه
 المذكورتين مستوفيا شرائط الصحة والازوم قبل بيعه لغيرهما لا يكون البيع المذكور
 نافذا بدون إذنهما والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار وعليهم دين لجهة الديوان
 فباعها الحما كم ومشايخ الفاحية بدون إذنهم بمقتضى أمر صدر لهم من الديوان بذلك
 وقبضوا الثمن بعد ذلك بأيديهم طائعين ودفعوه في الدين المطلوب لجهة الديوان وبعد
 مضي ثلاث سنوات مات المشتري عن ابن أراد بيع الدار وذهب للبائعين المذكورين
 وقال لهم أعطوني ثمن الدار وخذوا داركم فامتنعوا من ذلك وقالوا له بها وتصرف
 فيها لمن شئت ولا غرض لنا فيها وسلموا في بيعها بشهادة بينة شرعية من أهل البلد
 فباعها الوارث بعد ذلك لا آخر من غير بلدهم بنى معلوم بحضورتهم واطلاعهم وتسليمهم
 في البيع فيها ثم ان المشتري باعها أيضا الواحد من أهل بلدهم وبنائها وسكنها مدة من
 السنين وكل ذلك باطلاعهم ومشاهدتهم لذلك نحو ثلاث وعشرين سنة والآن أرادوا
 ابطال البيع في الدار وأخذها من واضع الدعوى متعللين بأنهم كانوا باعوها بدون
 قيمة المثل فهل لا يجابون لابطال البيع والحال هذه (أجاب) اذا ثبتت اجازة ملك

١٢٦٨

٢١

مطلب من سعى في نقض
 ماتم من جهته يرد عليه
 سعيه

١٢٦٨

٣٠

صفر

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٥

الدار البيع طائعين محتاوين لا يكون لهم بعد ذلك نقض البيع كما لا يكون لهم نقضه
 مجرد الغبن فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا خربة من آخرها قرن قديم
 فهدمه للمشتري وبنها دارا لنفسه من ماله من نحو تسع سنين والآن ظهر أن الدار
 المذكورة مستحقة للغير فهل إذا أراد رب الدار المستحق مطالبة بآخرها مدة سكناها لا يحجب
 لذلك وعلى الباقي ضمان ما أتلفه منها قبل البناء يقول أهل الخبرة وإذا اتفق رب الدار
 مع الباقي على أنه يدفع له ما صرفه في البناء ويستقطع قيمة ما أتلفه يحجب لذلك ويكون
 للباقي الرجوع بما دفعه للباقي له حيث ظهرت مستحقة للغير (أجاب) إذا اشترى دارا
 ونفي فيها فاستحق رجوع بالثمن وقيمة البناء على البائع إذا سلم النقض إليه يوم تسليمه
 وإن لم يسلمه فبالثمن لا غير كما في الدر المختار وبالجملة فالنموذج يرجع إذا بني أو غرس بقيمة
 ما يمكن نقضه وتسليمه للبائع فلا يرجع بقيمة حصص أو طين اهـ ولا مطالبة المستحق
 على المشتري بالاجرة حيث لم تكن الدار وقفا أو لغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 باع لابنه الصغير حصص من دار ثمن معلوم وقبل ولده البيع وصار يورثها ويأخذ
 أجرها مدة طويلة ثم أراد الرجوع وفسخ البيع بعد بلوغ ابنه بمدة طويلة فهل لا يمكن
 من ذلك ويلزم الأب دفع اجرة المحصة المبيعة لابنه تلك المدة حيث استهلكها في شؤون
 نفسه بلا ضرورة سيما وإن الوالد اعترف عند القاضي بالبيع ويحمل البيع عنده وإذا أعطى
 الوالد المذكور دراهم لرجل أجنبي واعترف بأن الدراهم ملك لابنه القاصر المذكور
 وقال للأجنبي جعلتك شريكا لابني بعد أن وضع الأجنبي دراهم عليها ويكون لك الخمسان
 ولابني الثلاثة أنحاس وصار الأجنبي يتجر فيها على هذا الشرط مدة طويلة ويأخذ الوالد
 ربح الثلاثة أنحاس ولده ثم بعد ذلك أخذ الوالد المال الذي يخص ولده من الشريك فهل
 للولد بعد بلوغه مطالبة الأب بالمال الذي اعترف به وبربحه أولا (أجاب) للابن المذكور
 بعد بلوغه شيئا مطالبة أبيه بما ثبت له عليه من المال حيث لا مانع وليس لأحد
 المتعاقدين فسخ البيع بعد صدوره صحيحا لا زما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في ذمي اشترى من آخر صاعا ودفع له بعض الدراهم وبقي بدمته البعض الآخر وكتب
 له وثيقة بخطه بأن الباقي من ثمن المصاغ كذا من الدراهم ديناء عليه بدمته المشتري
 المذكور ولم يعين أجلا فهل إذا طالت المدة يكون للبائع مطالبة المشتري المذكور بما
 بقي بدمته من الثمن المرقوم وإذا تعال المشتري بأن طول المدة مسقط لطلب البائع يماضي
 المبلغ لا عبرة بتعاليه حيث كان مقررا بما ذكر (أجاب) لا يسقط الحق بتفادم الزمان فلو
 فرضنا كون البيع المذكور صحيحا لازما في جميع المصاغ يكون للبائع المطالبة بما بقي
 الثمن حيث كان المشتري مقررا أو لكان من المعلوم أن بيع الذهب أو الفضة بأحد النقدين
 يشترط في صحته قبض البديلين في المجلس المحرم للنساء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر مقدار معلوما من العطر شاه المسمى باللغة التركية كلياغ وقبض المشتري

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٧

المبيع وأطلع عليه أهل الخبرة أبيع لهم منه فظهر وتحقق أنه عطر فتنه وإن عطر الفتنه عنه قليل نأفه والمشتري يجهل ذلك ولا يميز بين عطر الشاه وعطر الفتنه فهل يكون للمشتري رد المبيع وأخذ الثمن من البائع أو يدفع له بقدر الثمن عطر شاه (أجاب) نعم يكون للمشتري رد المبيع المذكوور إذا كان الواقع ما هو مسطور وذلك أما لاختلاف الجنس فيبطل البيع وأما لفوات الوصف المرغوب فيه فيصح ويختار المشتري في قبوله ورده واختلاف الجنس مبنى على تفاوت الأغراض وعدمه ولو اشتري عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب يتعلق العقد بالشار إليه دون المسمى وينعقد لوجوده ويختار لفوات الوصف لاتحاد الجنس فلا يختلف الجنس تعلق العقد بالمسمى ويبطل البيع لانعدامه كمن اشتري فصا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج ولو ياعه ليل على أنه ياقوت أجز فاذا هو أصفر صح البيع ويختار لاتحاد الجنس وفوات الوصف المرغوب فيه كما يستفاد من الدرورد المختار من أوائل البيع الفاسد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بقره وقبضها وتصرف فيها مدة كثيرة بالحرث وغيره وولدت عنده فحدث بها شلل وأراد المشتري ردها على البائع مدعي أن هذا عيب قديم فهل لا يثبت الرد بمجرد دعواه سيما إذا كان أهل الخبرة يقولون هذا عيب حادث وليس بقديم (أجاب) ليس للمشتري رد المبيع بالعيب الحادث عنده ولو برهن البائع على حدوثه والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري كما في الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل نوفي عن بنات وابن ابن وزوجتين وترك ما يورثه شرعا من نخيل ودار فاستولى ابن شيخ البلد على ما ذكر من النخيل والدار كما كونه ذا شوكة فطلب ورثة المتوفى في حقهم منه فادعى أنه اشتراه من إحدى الزوجتين فهل إذا ثبت البيع ينفذ في حصتها دون حصصهم حيث لا اذن منهم ولا اجازة ولهم أخذ ما يخصهم بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا ينفذ بيع ملك الغنير بدون ولاية شرعية للبائع وإن رده المالك بطل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم جميع الدار لرجل بثمن معلوم في غيبة باقي الشركاء ثم بعد ذلك حضر الشركاء وعلموا بالبيع وقبض الثمن ولم يحيزوا البيع وطلبوا أخذ نصيب الشريك البائع بالشفعة فور علمهم بالبيع والثمن وأشهدوا على ذلك عند العقار فهل يكون البيع غير نافذ في نصيبهم ويحكم لهم بالشفعة في نصيب الشريك البائع حيث توفرت شرائطها ويجبر المشتري على رد جميع الدار لباقي الشركاء (أجاب) لا ينفذ بيع أحد الشركاء في نصيب الباقيين بدون إذنهم ويتوقف على إجازتهم فإن أجازوه نفذ وإن رده بطل ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين أخوين صارت قسمتها بينهما وأخذ كل واحد منهما استحقاقه في جهة معلومة وبعد إقامة الجدار بينهما بقي كل واحد منهما لنفسه جزءا من نصيبه لير منه فأحدهما جعل عمره ضيقا والثاني جعل عمره واسعا وبقي الممران متلاصقين فبعد

مطالب عند اختلاف الجنس في البيع لا يصح العقد أصلا ومع اتحاد وفوات الوصف المرغوب فيه يصح ويختار المشتري

ربيع الاول

١٢٦٨

مطلب اختلاف في حدوث العيب وقدمه فالقول لمدعي الحدوث والبينة لمدعي القدم

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

٢٢

مطالب زوائد المبيع فاسدا
مضمومة بالعقد

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

٢٦

مطلب للشـتري الرد
بظهور الخيانة في المراجعة

مدة حصلت مشاجرة بينهما فأراد اقسمة الممرين فطلب صاحب الممر الضيق ان يأخذ
 حاقدا من نصيب أخيه اما يبيع أو بمبادلة فامتنع أخوه فهل لا يجبر على شيء مما ذكر
 (أجاب) نعم لا يجبر الاخذ كور على بيع شيء من عمره المملوك لا والله تعالى أعلم
 (سئل) في اخوة بعضهم قاصر والبعض بالغ يملك كون جانب نخيل عن أبيهم فأمسك شيخ
 البلد احدا الاخوة وجسه وضر به ضرا شديدا على بيع النخيل له فباعه له مكرها في غيبة
 باقي الشر كما واستولى على جميع النخيل واستعمل ثمره لنفسه مدة فهل اذا ثبت الاكراه
 بالينة الشرعية يكون البيع فاسدا في نصيب البايع ونصيب باقي الشركاء أيضا حيث
 لم يحيزوا البيع ويجبر شيخ البلد على تسليم النخيل لأربابه وللقصر بعد بلوغهم محاسنته
 على ثمر النخيل حيث كان معلوم القدر واستهلكه في مصاخر نفسه (أجاب) للمكره
 بعد زوال الاكراه فسخ البيع في نصيبه كما لباقي شركاء البايع المذكور رد البيع وان
 لم يثبت الاكراه الشرعي حيث كان البيع بدون اذنهم ولم يقاصر بعد بلوغه رشيدا
 مطالبة من استولى على نخيله تعديا يبدل ما استهلكه من ثمرته وكذا للبالغ والبايع
 بالاكراه بعد فسخ البيع تضمين المشتري زوائد المبيع المنفصلة المتولدة كالثمر حيث
 استهلكها المشتري كما يستفاد من تنقيح الحامدية من أوائل الاكراه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى حصانا من رجل بثمن معلوم قبضه المشتري من البايع ثم اطلع
 على عيب به في اليوم الثاني فأراد رده للبائع فامتنع من أخذه فهل اذا ثبت العيب بقول
 أهل الخبرة والمعرفة بان هذا عيب قديم يكون للمشتري رده وابطال البيع ومطالبة
 البايع بالثمن (أجاب) من وجد بعثريه ما ينقص الثمن عند التجار اخذه بكل الثمن أو رده
 على بائعه فلامشتري المذكور رد المبيع بالعيب القديم بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعي
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لاخر جارية على ان ثمنها عليه من بائعهاله خمسة
 وخمسون ريا لا بدفع وياخذ بمخافوقها خمسين قرشاً مع كون الجارية سليمة من العيوب
 واعتقد البيع على ذلك وقبضها المشتري ثم بعد ذلك ظهر أن الجارية كان لها مال قبل
 ذلك باعها الرجل آخر خمسين ريا لا بدفع فظهر أن الجارية عيباً ردت بسببه فحضر
 الرجل الذي باعها للمشتري المذكور واشترها على عيبها باربعين ريا لا بدفع فهل اذا
 ثبت التدليس في الثمن من البايع والعيب يكون للمشتري ردها (أجاب) اذا ظهرت خيانة
 البايع في المراجعة باقراؤه او برهانه على ذلك او بنكوله عن اليمين اخذ المشتري المبيع بكل
 الثمن أو رده على بائعه فلامشتري المذكور رد الجارية المذكورة على بائعها بعد ثبوت
 خيانتة في المراجعة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في فرس مشترك بين اثنين
 مناصفة بينهما مسافة بعيدة فباع أحد الشريكين نصيبه لرجل بثمن معلوم بموجب حجة
 شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فذهب المشتري الى الشريك الثاني ليتسلم النصف
 الذي اشتراه فاخبره الشريك الثاني واطاعه اليدهانه باع الربع من نصيبه والربع من

١٢٦٨

٢٦

نصيب شريكه لا خوفه اذ الم ياذن الشريك الغائب اشريكه بالبيع ولم يحزه ولم يرض به لا ينفذ ويكون بيعه هو لنصيبه من الرجل المذكور صحيحا نافذا (اجاب) اذا باع أحد الشر يكتن حظه شريكه أو بعضه بدون اذنه توقف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة أخذوا من آخر دراهم يدفعون له بها لهما كيبسا ولم يعينوا له وقت الاستلام ولا قدر الثمن ودفعوا له قدر ما علموا على مرات متعددة فاستهلكه صاحب الدراهم بالبيع والتصرف فيه فهل والحال هذه يكون سلما فاسدا وعلى من استهلكه ضمانه بئس مثله وقت استهلاكه واذا طلبوا منه الزيادة على الثمن المذكور لا يجابون لذلك (اجاب) اذا كان البيع فاسدا وقبض المشتري المبيع برضا بائعه صريحا أو دلالة ولم ينهه البائع ملكه المشتري بمثله ان مثليا والا فبقيته يوم قبضه يعني بعد هلاكه أو تعذر رده كالمختار والله تعالى اعلم (سئل) من فاضى الجيزة في امرأة ادعت انها باعت نخيلا ثم أرادت فسخ البيع متعلقة بانه كان بغير قيمة مثله وانها تجهل البيع والشراء وانها تطلب ان يذهب معها بينة من جيرة البلادوينظروا النخيل المذكور وقيمته وانها قبل ان تباع لهم النخيل المرقوم كانوا واضعين أيديهم عليه فحوسبوا وعشر بن سنة وهم يستغلون ثمره في كل سنة بمبلغ خمسمائة قرش وبعد ذلك باعت لهم النخيل المرقوم في التاريخ المرقوم وتريد الا أن مطا البتة بما استغلوه من ثمن ثمر النخيل المرقوم في المدة المرقومة فهل تجاب لذلك وتسمع دعواها (اجاب) لا يفسخ البيع بمجرد دعوى الغبن ولا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة على فرض صحتها فيماعداما استثنى ان كان المدعى عليه جاحدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور والاناث القصر وترك ما يورث عنه شرعا من النخيل فادعى شيخ البلد بأن على الميت دينانا حاضر رجلا من أقارب الميت غير وارث ولا وصي ولا قيم وأمره ببيع النخيل المذكور فباعه فهل والحال هذه لا ينفذ بيعه واذا بلغ القصر ولم يجيزوا البيع ولم يرضوا به يكون لهم نزعهم من واضع اليد ومحاسبته على ما استغله من ثمره حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن مورثهم بالبينة الشرعية (اجاب) نعم لا ينفذ بيع الرجل المذكور ان كان الامر ما هو مسطور ولا يقيم بعد بلوغه رشيدا انتزاع النخيل الموروثا من واضع اليد عليه ومحاسبته على ما استهلكه من ثمرته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض براح خالية من البناء والانقاض باع منها بعضا باذرع معلومة بحدودها الاربع لرجل آخر وكتب له بذلك حجة ثم بعد مدة باع كامل باقي الارض الى آخر وحددها بحدود أربعة الحمد القبل للملك المشتري الاول والبحرى وما بقى من الحدود لارض ملك ملا كهاشرا وعند كتابة الحجة أملى القاضي عن قياس الارض المبيعة ثانيا ثم ظهر بالارض المذكورة المبيعة ثانيا زيادة أذرع عن المقاس المحرر بالحجة فهل للبائع الرجوع في هذه الزيادة أم العبرة بالحدود وتكون حق المشتري الداخلة في حدوده المصدق

١٢٦٩

٢٩

مطلب اذا قبض المشتري

المبيع فاسدا برضا بائعه

ماسكه بمثله أو قيمته يوم

قبضه

ربيع الثاني

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

عليها البائع حين البيع (أجاب) العبرة لما وقع عليه العقد لا لما كتب في الحجة بناء على
الاملاء في ثبوت صدر البيع في جميع ما فضل عن المبيع أولا كما هو مذكور لا يكون للبائع
بعد ذلك الرجوع فيما وقع عليه العقد ولا عبرة بالاملاء الصادر بعد العقد والحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا عن أبيه وجده خرج من بلده وغاب مدة من السنين
ثم رجع لبلده فوجد شيخ البلد تعدي عليه بدون ولاية شرعية وتصرف فيه بالبيع
لثلاثة رجال أجانب واقتسموا ثلثا فهل اذا لم يحجز المالك المبيع ولم يرض به لا ينفذ
بعه ولا تصرفه ويكون للمالك المنزل فسخ البيع واسترداد عقاره من أيديهم حيث كان
الحق ثابتا له فيه عن اصوله بالطريق الشرعي (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون
ولاية شرعية فان أجاز له المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له جاموسة وأخذه ثور فباع ابن ثور الثور لصاحب الجاموسة بمقايضة وزيادة على
ذلك ما تبقى قرش يدفعه مامالك الثور فهل اذا كان البيع بمباشرة ابن المالك
المذكور وأجاز له أبوه ورضي به يحجز ممالك الثور وعلى دفع الماتقي قرش ولا عبرة بانكار
أبيه بعد ثبوت الاجازة الصحيحة والرضا بالبيع على الوجه المذكور (أجاب) الاجازة
اللاحقة كالوكالة السابقة فاذا ثبت ان المالك أجاز عقدا بانه المذكور ورضي به لزمه
موجبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبدا رقيقا بثمن معلوم
غرمه وغبنه فيه البائع بقوله انه يساوي كذا من الثمن ثم تبين بعد ذلك انه لا يساوي
ذلك وان البائع غبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل اذا ثبت الغرور
والغبن الفاحش بشهادة البينة الشرعية يكون للشري فسخ البيع وتسمع الدعوى
بذلك من المشتري ولو بعد الزامه بثمن العبد وجبسه عليه (أجاب) اذا تحقق الغبن
الفاحش مع التغرير بما ذكر يكون للشري فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى خيولا من الميرى للعهد فاشترى منه رجل آخر بعض الخيول
واتفق معه بخضرة بينة شرعية انه يدفع له ثمنها حكم ما تاتي به المحافظة من بلاد الروم
حيث لم يعلم الثمن حين ذلك فتأخرت المحافظة مدة أشهر فبات المشتري الثاني قبل
حضورها او بيعت تركته وفيها الخيول المذكورة باقلا عما اشترى به فالمشتري
الاول يريد اخذ الثمن المذكور في المحافظة والورثة يريدون دفع الثمن حكم ما بيعت به
الخيول في التركة فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة تشهد بان مورثهم اشتراها
بحكم الاثمان التي تأتي بها المحافظة اذا تحقق ما ذكر (أجاب) شراء المشتري الثاني على
الوجه المسطور غير صحيح وعليه قيمة ما اشتراه يوم القبض حيث قبضه وتعد رده فتؤخذ
من تركته بعد وفاته وكذا الشراء الاول اذا لم يبين ثمنه حال العقد والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك شبة جاموس باع نصفها لآخر بثمن معلوم مؤجل فخل الاجل وطلب
البائع الثمن فججز عن دفعه فتقايلا واخذ البائع مبيعته بدلا عن الثمن ثم بعد ذلك باعها

ر بیع الثاني سنة
٣٠ ١٢٦٨

جمادی الاولى

١ ١٢٦٨

مطلب اشترى شيئاً ثم اشرك
فيه آخر فهذا بيع النصف
بنصف الثمن

٩ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨

مطلب ما يكتب في وثيقة
السلم من قوله جديد عامه
مفسد له قبل وجود
الجديد

لا خرف بعد ان نجت عند المشتري الثاني ادعى من كان اشتراها أو لا الملك فهل لا يجاب
لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية (اجاب) لا ملك للمشتري الاول في الجماعه وسنة
المد كورة بعد ثبوت الاقالة منه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض
مشملة على أشجار فاسقط حقه من جزء منها مجردا عن الشجر ثم باعه نجسين شجرة من جملة
الشجر الذي يملكه غير معينة ولم يبينها بالا فإز ثم قال له شاركك في بقية الشجر ولم يزيدا
على ذلك شيئاً فهل يكون هذا البيع فاسداً حيث جهل المبيع ولا تصح هذه الشركة
(اجاب) بيع الاشجار على الوجه المذكور غير صحيح وله ظ شاركك ان كان للبيوع
فيصح بشرط علم المشرک فيه وبيان الثمن وقبول الآخر قال في الدر من الشركة ومن
اشترى عبداً مثلاً فقال له آخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده
صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به اه وفي رد المحتار بعد كلام قلت
ومثله في الذخيرة اشترى شيئاً ثم اشرك فيه آخر فهذا بيع النصف بنصف الثمن الذي
اشترابه اه ومقتضاه انه ثبت فيه بقية احكام البيوع من ثبوت خيار العيب
والرؤية ونحوه وانه لا بد من علم المشتري بالثمن في المجلس وهو خلاف المتبادر من قول
المصنف وان بعده أي بعد القبض صح الى آخره فتأمل اه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر داراً بثلثين المثل واستولى عليها المشتري وبنائها وصار يتصرف
فيها مدة احدى عشرة سنة ثم بعد مضي هذه المدة اراد البائع ان يرجع على المشتري متعللاً
بانه باعها له بثلثين بخمس وذلك للحيلة على ابطال البيع فهل لا عبرة بتعلله بذلك بدون وجه
شرعي ويكون البيع صحيحاً اذا حيث كان الثمن ثلثين المثل في زمن البيع بقول أهل
الحنابلة (اجاب) اذا صدر البيع صحيحاً فاذا لا يكون لاحد المتعاقدين فسحبه بدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغاً من الدراهم على امره ان
ياخذ منه كذا ضريبة مما يزرعه من الارز في ذلك العام كل ضريبة بكذا والضرية قدر
معلوم عندهما فبعد حصاد الارز دفع له قدر ما منه وباع منه جانباً لانس فاراد دفع
الدراهم معارضة المشتري متعللاً بانه احق منهم بسبب دفعه الدراهم على الوجه المذكور
فهل حيث كان دفعه للدراهم في مقابلة ما يخرج من زراعته هذا العام لا يكون له
معارضة المشتري سيما بعد قبضهم لما اشتروه (اجاب) نعم لا يكون له معارضة المشتري
والحال هذه وليس له المطالبة بالسلم فيه لفساد السلم بعدم استيفاء شرائطه التي منها عدم
انقطاعه من وقت العقد الى وقت المحل ففي الدر من السلم ولا أي لا يصح السلم في حنطة
حد يسه قبل حدودها لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت المحل
شرط فتح ثم قال قلت وعليه ما يكتب في وثيقة السلم من قوله جديد عامه مفسد له أي
قبل وجود الجديد اما بعده فيصح كما لا يخفى اه وقوله في حادثة السؤال مما يزرعه من
الارز في ذلك العام من قبيل ذلك وما قبضه من المسلم فيه يجب رده ان كان قائماً والافعليه

مثله وله رأس ماله كما هو المحكم في البيع الفاسد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن ابن قاصر وعن بنتين بالغتين وترك دارا فباعها إحدى البنتين في غيبة أختها وقصر
الاخ فبعد بلوغ القاصر توافعوا الذي الحاکم الشرعی وفسخوا عقد البيع في نصيب الاخ
والاخذ واشتري المشتري المذکور نصيبهما من ثمن معلوم في الذمة فهل اذا امتنع
من الدفع لهما متعللا بصحة البيع الاول لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله اذا تحقق ما ذكر
بالطريق الشرعی (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا باعها لآخر بثمن معلوم ودار قومته تلك الدار التي هي من جلة
الثلث بقدر معلوم من الدراهم والبائع لم يعاينها ثم بعد ان عاينها هو وأهل الخبرة تبين انه
مغبون فيها بغرور فهل اذا ثبت الغبن فيمسا بابعه أو فيما اشتراه بقول أهل الخبرة ونظرهم
في ذلك والغرور بالوجه الشرعی تفحل عقدة البيع وترد الدار لصاحبها (أجاب) الغبن
الفاحش مع التغرير يثبت لكل من البائع والمشتري خيار الفسخ والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن أربعة بنين وعن أربع بنات وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا من
دار ومواشي وغير ذلك مما يورث فتصرف بعض الورثة ببيع بعض من المواشي بدون اذن
بقية الورثة ورضاهم فهل لا ينفذ تصرفه في نصيب غيره اذا لم يجز له ولم يرض به ويقسم
جميع ما تركه الاب بين جميع ورثته بالغرض الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب)
للزوجة الثلث فرضا والباقي يقسم بين الاولاد المذکورين للذكر مثل حظ الانثيين وبيع
احدهم لمشي من التركة بدون ولاية شرعية موقوف على اجازة الباقي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى حصانا من امرأة بثمن معلوم في الذمة مؤجلا الى أجل معلوم فبعد
مضي الاجل طالبت به ثمن الحصان المذکور فامتنع من الدفع ويريد أن يرده عليها بدون
وجه شرعی فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك ويجبر على دفع ثمن الحصان المذکور لها
(أجاب) بعد صدور البيع من المتماقدين صحيحا لا يزوالا يكون لاحدهما فسخه بدون وجه
شرعی والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة بالميراث عن أبيهم وضعوا
أيديهم عليها مدة ثم خرجوا الى بلدة أخرى خوفا من ظالمهم وأقاموا فيها سوية مدة قليلة
ثم رجعوا الى بلدتهم فوجدوا مشايخ بلدتهم باعوا الطاحونة المذکورة بغير وجه شرعی
واخذوا ثمنها ولم يعطوه ملا كما ولم يدفعوه في جهة تخصهم فهل اذا حضر او لم يجز وبيع
المشايخ المذکورين لا ينفذ البيع وتكون الطاحونة باقية على ملك اصحابها واذا تعلل
المشتري بان المشايخ المذکورين باعوا الطاحونة بحضور ملا كما ورضاهم ولم يكن عنده
بينة تشهد بذلك لا يعمل بقوله (أجاب) يبيع المشايخ الطاحونة المذکورة بدون اذن
ملا كما موقوف فان لم يجزه الملاك وردوه بطل حيث لم يثبت المشتري رضاهم به والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا باعها لآخر باختياره بثمن معلوم قبضه من
المشتري بموجب حجة شرعية مشمولة بختم قاضي الولاية تامة المضمون بالبينة الشرعية

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٩

جادی الثانية

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٣

فهل اذا اراد البائع الا ان ابطال البيع متعللا بانه كان مريضا وقت بيعه له وانه كلفه
 زيادة عن الثمن الذي باعه به لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذكور وكون البيع
 صحيحا فاذا حيث كان هناك بينة تشهد بانه كان صحيحا وقت البيع وانه صدر عن طوع
 واختيار (اجاب) حيث صدر البيع من المتعاقدين صحيحا لا زما لا يكون لاحدهما
 فسخه بدون وجه شرعي فليس للبائع المذكور فسخ البيع بمجرد تعلله بما ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف سفينة بثمن معلوم الى اجل معلوم بحضرة
 بينة شرعية ثم بعد وقوع البيع باربعة ايام باع البائع المبيع ثانيا لرجل آخر بدون اذن
 من المشتري وبدون اجازته فهل اذا ثبت البيع الاول من المالك يكون صحيحا فاذا
 ويكون باقيا على ملك المشتري الاول ولا يكون البيع الثاني نافذا حيث لم يجزه (اجاب)
 يقضى للمدعي الشراء اول حيث ثبت شراؤه بتاريخ سابق على شراء المشتري الثاني والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا فاستولى الابن على
 الدار مدة ثم بعد ذلك باعها الابن لشيخ البلد من غير اذن اخيه ومن غير اجازتها ثم ماتت
 الاخت عن اولادها ولم تجز البيع فهل والحال هذه لا يكون البيع نافذا في نصيب
 الاخت ويكون لورثتها الاستيلاء على نصيبها في الدار المذكورة ويجوز للمشتري على
 تسليم نصيب الاخت الممتدة لورثتها (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية عليه
 فيكون موقوفا على اجازة مالكه فان اجازته نفذ وان رده بطل والاجازة بعدموت المالك
 من وارثه لا تصح لان شروطها قيام البائع والمبيع وكذا الثمن لو عرضا وقيام صاحب
 المتاع ايضا كما في الدرمن فصل في الفضيولى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع جارية
 لا آخر بثمن معلوم ثم باعها المشتري لا آخر ايضا فمكثت عنده مدة وادعى انه ظهر بها لاجل
 ثم ردها للبائع الثاني فقبلها منه ثم اراد الثاني بعد قبولها ان يردّها على البائع الاول مع
 انها اخبرت بان الحمل ليس من البائع الاول فهل والحال هذه اذا لم تلدا الا به مضى ستة
 اشهر من وقت البيع الاول لا يمكن المشتري الاول من ردها للبائع له وهل اذا ولدت لاقول
 من ستة اشهر يكون قبول البائع الثاني لها من اشتراها منه ما نعاله ايضا من ردها للبائع
 الاول (اجاب) اذا باع شخص ما اشتراه قبل اطلاعه على عيب به فرد عليه بعيب قديم
 يردّه على بائعه لورده عليه بقضاء بعد القبض ولورده عليه برضاه بلا قضاء لا يكون له الرد
 على بائعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لرجل مكانا بعضه عن نفسه وبعضه بوكالته
 عن أمه بثمن معلوم على يد قاضي بلد هم وقبض بعض الثمن وكل ذلك من غير اكره
 عليهما في ذلك والآن يدعى البائع ان ثمن المكان المبتاع بخمس وانه أنقص من ثمن
 المثل وتوجهها الى المهندس واحضراه وبجعبته اناس وافادوا بانه أنقص من ثمن المثل
 فهل بهذا التعلل يفسخ عقد البيع المذكور أم لا (اجاب) لا ينفذ بيع الوكيل بالغبن
 الفاحش وليس للبائع نقض البيع في حصته بالغبن الفاحش اذا لم ينضم اليه تغريرا على

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٧

مطلب في شروط اجازة
 بيع الفضيولى

١٢٦٨

١٠

مطلب رد عليه بعيب قديم
 بقضاء يكون له الرد على
 بائعه وان برضاه لا

١٢٦٨

١٥

مطلب لا ينفذ بيع الوكيل
 بالغبن الفاحش

ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا يبلاد الريف باعوها الرجل
 بثن معلوم قبضوه وقبض المشتري الدار وانشا وعمر فيها بناء من ماله وصارت قيمتها بعد
 البناء أكثر من قيمتها وقت الشراء باضعاف اضعاف كثيرة وانتفع بها مدة من السنين
 ثم بعد ذلك مات البائعون الا واحد ادعى بانه كان باع بدون قيمة المثل ويريد ابطال
 البيع لكونها صارت الآن تساوي أكثر من ذلك وينظر لقيمتها الآن فهل بعد ثبوت
 البيع بقيمة المثل في ذلك الوقت من البائعين وانشاء المشتري بها البناء والعسامة
 وانتفاعه بها المدة المذكورة لا يجاب البائع المذکور لا بطل البيع ولا عبرة بما تعلل
 به (اجاب) نعم لا يجاب البائع المذکور لفسخ البيع في نصيبه بمجرد تملكه المسطور والله
 تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في عقار آل لهم بالارث عن مورثهم باع الورثة
 نصيبهم منه لواحد منهم وتصرف فيه المشتري بالبيع ثم بعد ذلك اراد المشتري ابطال
 البيع ورده على الورثة متعللا بانه اشتراه منهم بالغبن فهل يكون تصرفه فيه وبيعه بعد
 الشراء من ورثة أبيه ما نهاله من ذلك لاسيما والمبيع بيد المشتري منه (اجاب) لا رد
 بمجرد الغبن الفاحش بدون غرور على فرض عدم خروج المبيع عن ملك المشتري بالبيع
 الصحيح البات والله تعالى أعلم (سئل) في زيد اشترى من ورثة عمرو وهم ذكور واثاث
 بالغن راشدون قطعة أرض براحا خالية عن الانتاض بثن معلوم من مدة سنين
 البناء فيها من طرف الحكومة والانتفاع بها آيلة لهم بالارث وقبضوا الثمن وحرروا سند
 مبايعة مدموغا موضوعا به جلة شهود فهل اذا فرض من بعد مدة ثلاثين يوما من البيع
 وقبض الثمن أنه صار الترخيص في البناء والانتفاع بالارض المذکور يسوغ للبائعين
 المذکورين الرجوع على المشتري المذکور ونقص بيعهم واسترداد الارض المذکور
 منه وهل يجبر المشتري على ذلك (اجاب) بعد صدور البيع من أهله في محله صحيحا لازما
 لا يكون لأحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي فليس للبائعين المذکورين والمحال
 هذه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنته القاصرة وترك
 ما يورث عنه شرعا ومن جلة متروكاته قطعة أرض مغروسة أشجارا بها ساقية فباع
 الزوج المذکور كورة نصيب بنتها من الأشجار والساقية ولم تكن وصيا عليها ثم بعد
 مضي مدة قليلة أقرت البنت بالبلوغ واجازت البيع وسنما عند الاقرار ثلاث عشرة سنة
 والظاهر يكذبها في هذا الاقرار فهل والحال هذه لا تعتبر اجازتها للبيع الصادر من
 أمها سيما وانها لم تبين ما بلغت به من حيض أو غيره (اجاب) في التنوير وشرحه وقف
 ببيع مال الغير لو الغير بالغ بالغاعة فلا يلزم غيرا او مجنونا لم ينعقد أصلا كما في الزواهر معزيا
 للعاوي اه ومنه يعلم عدم نفاذ بيع مال القاصرة المذکور باجازتها بعد بلوغها لعدم
 اعتقاده أصلا الا أن العلامة ابن عابدين نقل ما يخالفه وجهه من قسم الموقوف اذا كان له
 مجيز حال صدوره من ولي أو قاض وعليه فينفذ باجازة القاصرة بعد بلوغها والحال هذه

۱۲۶۸

۱۷

۱۲۶۸

۱۷

۱۲۶۸

وجوب
۱۱

۱۲۶۸

۱۲

وقوى ذلك فراجعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أسيرامع أقارب به ذوى
الرحم الهرم منه الصغار ثم أراد ان يفرق بينهم بالبيع فامتنعوا من ذلك فهل يجوز له
ذلك أم لا (اجاب) لا يفرق بين صغير وذى رحم محرم منه الا اذا كان بحق مستحق
تكر وجه مستحقا ودفع أحدهما بالجناية وبيعه بالدين ورده بعيب والمراد عدم الحل
وكرهية التفریق لا فساد البيع والبيع والشراء في ذلك سواء وعن أبي يوسف انه
يفسد البيع في قرابة الولاد ويجوز في غيره وعنه انه يفسد في الجميع زيلجى أفاده أبو السعود
في حاشيته على مسكين من أواخر البيع الفاسد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
باعها لامرأة ثمن معلوم وتواعد على قبض الثمن الى أجل معلوم وأقيمضها الدار ثم بعد
ثمانية أيام باعها ثانيا لرجل آخر بالثمن الاصلى الذى باع به أولا للمرأة المذ كورة وقبض
منه الثمن فهل اذا كان مع المرأة بينة يبيع الرجل المذ كورة لها الدار أولا لا يكون له
البيع ثانيا وتبقى الدار على ملك المرأة المذ كورة ولم يكن الا الثمن المعلوم (اجاب)
اذا أثبتت المرأة المذ كورة شرائها لما ذكر بتاريخ سابق على بيع المالك لذلك
الرجل لا يكون البيع الثانى نافذا بدون اذنها واجازتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
توفى الى وجة الله تعالى عن بنته وأخيه والبنت في بلد غير بلد أبيها فجاء ابن أخى الميت
الى البنت وطلب منها بيع ما يخصها من تركة أبيها وهى جاهلة بما يخصها من تركة أبيها
قدرا وجنسا وعينا فوكلت في بيعه شخصا جاهلا بعين التركة وقد مر ما يخص الوارثة
منها فباع الوكيل المذ كورة عنها فهل لا يصح البيع لجهل الوارثة وجهل وكيلها بالعين
والقدر والجنس ولها الرجوع (اجاب) أفادنى تنقيح الحمادية ان جهل المشتري المبيع
يمنع صحة البيع لاجهال البائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر ما معلوما
من الدراهم ليشتري له به عجلة جاموس بطريق الو كالة عنه فاشترها الوكيل بالقدر
المعلوم لموكله ووضعها عند رجل آخر لينتفع بها باذن موكله ثم بعد مدة من الزمان
ادعى واضع اليد بان له ثلثا فيها باعه له الوكيل فهل اذا ثبت ان الشراء للموكل بماله خاصة
دون الوكيل وباع الوكيل بغير اذن الموكل واجازته يكون البيع غير نافذ (اجاب)
الوكيل بالشراء لا يملك البيع فبيعه بغير اذن المالك موقوف على اجازته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل استأجر أرض زراعة من مالكها مدة سنتين باجرة معلومة وأشغلها
المستأجر بزراعة وقبل فراغ المدة باعها مالكها بالفظ البيع بثمن معلوم لا آخر ولم يسلم له
المستأجر فيها فهل لا يكون البيع نافذا (اجاب) يبيع المالك العين المستأجرة موقوف
على اجازة المستأجر فيملك المستأجر الاجارة دون الفسخ على الصحيح والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا بجوارها قطعة أرض خربة يملكها أيضا سافرا الى جهة ومات
فيها عن أولاد ذكور واثان وبجوارها دار باعها مالكها لرجل أجنبي بثمن معلوم مع جزء
من القطعة الارض الخربة المملوكة للجار المتوفى فحين علم الوارث ببيع الجار أخذ

١٢٦٨

٣

مطلب لا يفرق بين صغير
وذى رحم محرم منه الا
بحق مستحق

١١٦٨

١٥

مطلب جهل المشتري
المبيع يمنع صحة البيع
لاجاهل البائع

١٢٦٨

١٩

مطلب الوكيل بالشراء
لا يملك البيع

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٥

مطلب بيع المستأجر
موقوف على اجازة
المستأجر وملك الاجازة

بالشفعة بحضرة بينة فهل يكون له ذلك و يكون تصرف الجار بالبيع فيه لا يملكه غير
 نافذ حيث ثبت الملك فيه للوارث عن مورثه (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن
 المالك واجازته و يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان باعه لرجل آخر بالوجه الشرعي باليجاب وقبول
 من الطرفين على يد مأذون من طرف القاضي بحضرة جمهور من المسلمين وجرت الصيغة
 الشرعية ثم بعد ذلك اراد المشتري المذ كور بعد تسليم السندات واعتراف البائع بقبض
 ثمن المكان المذ كور أن يرد المنزل بعد قبضه ووضع عليه الخضر من طرفه وان يفسخ
 البيع ويرده الى صاحبه الا الى فهل لا يجاب لذلك (اجاب) بعد صدور البيع صحبا
 لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يملك دارا بالميراث عن أمه تعدى شيخ البلد وباعها لرجل أجنبي في غيبته بغير اذنه ورضاه
 فهل اذا لم يحجز الوارث المذ كور ببيعته ولم يرض به لا ينفذ ويكون له فسخ البيع واستردادها
 من المشتري حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أمه بالبينة الشرعية (اجاب) لا ينفذ بيع
 ملك الغير بدون اذن المالك قبل صدور البيع أو اجازته بعده والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأة تملك نخلا وكنت زوجها في بيعه بحضرة بينة شرعية فباعه لرجل أجنبي بثمن
 مثله من مدة إحدى عشرة سنة وزيادة بموجب وثيقة بيد المشتري والا أن تريد ابطال
 البيع متعللة بأنها لم تاذن له ولم توكله ببيعها فهل لا تجاب لذلك ولا تملك من نقض البيع
 اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعللها المذ كور (اجاب) نعم لا تجاب المرأة
 المذ كورة لفسخ البيع حيث ثبتت توكلها ببيعها وباعه وكيلها بما ذكر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات وترك ابنا قاصرا فقيرا وترك له فدان طين اميرى باعه ابن عمه لآخر
 ولم يكن وصيا ولا قايما ولا مصلحة للقاصر في ذلك أصلا فهل يكون الحق في ذلك الفدان
 للابن المذ كور وتصرف ابن العم فيه غير نافذ (اجاب) لا يجري التوارث في الارض
 الاميرية واللاحق بها ابن المتوفى عنها حيث كان قادرا على دفع ما عليها من المثل ولا
 ولاية لابن العم المذ كور في مال ابن عمه القاصر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها
 بنتان بنت غائبة في الشام وبنت حاضرة في بلد الام فارادت هذه المرأة ان تبيع ما تملكه
 من عقار وغيره لبنتها فوكلت البنت الحاضرة زوجها في شراء نصف العقار وغيره من
 الام فقبل الوكيل الشراء للعاهرة والغائبة وأسقطت الام أيضا الغائبة قطعة أرض
 زراعة واضيف الايجاب والقبول في حق الغائبة لها في البيع والاسقاط ثم ماتت الام
 قبل حضور الغائبة واجازتها الشراء فهل اذا لم يكن صدر من الغائبة توكل لهذا الشخص
 ولم يحصل منها اجازة للشراء قبل موت البائعة لا ينفذ البيع في نصيبها في العقار ويكون
 نصيب هذه البنت على ذمة المرأة الميتة يورث عنها شرعا (اجاب) حيث لم تجز البنت
 الغائبة المذ كورة الشراء والمحال هذه حال حياة أمها المالك لا يكون شراء زوج

مطلب يخالف شراء
الفضول ببيع في التوقف
على الاحازة الاعند
الاضافة الى الغائب
في الكلامين أو أحدها
على الخلاف

اختتم لها نأخذ عند الاضافة في الايجاب والقبول لها او يكون ما اشترى لها تركه عن
الام البائنة اما عند عدمها فينفذ الشرع على من باشر وفي الدر من فصل في الفضولي قيد
بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صديقا أو محجورا عليه فيوقف
هذا اذ لم يصفه الفضولي الى غيره فلو اضاف به بان قال ببع هذا العبد لفلان فقال البائع
بعته لفلان توقف برأيه وغيرها اه وفي رد المحتار قوله فقال البائع بعته لفلان أي
وقال الفضولي اشتريت لفلان كما في البرازية وغيرها لان قوله ببع أمر لا يصلح ايجابا وفي
الفتح قال اشتريته لاجل فلان فقال بعت او قال المالك ابتداء بعتك منك لاجل فلان فقال
اشتريت لم يتوقف لانه وجد نفاذا على المشتري لانه اضيف اليه ظاهر او قوله لاجل فلان
يحتمل لاجل شفاعته او رضاه اه وذكرة في البرازية كذلك نعم قال والصحيح انه اذا
اضيف العقد في احد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازته وأقره في البحر لكن في
البرازية أيضا لو قال اشتريت لفلان وقال البائع بعت منك الاصح عدم التوقف اه
وظاهره انه ينفذ على المشتري لكن نقل في البحر هذه الاخيرة عن فروق السكر ابيسي
وقال بصل العقد في أصح الروايتين لانه خاطب المشتري فرده لغيره فلا يكون جوا بافكان
شطر العقد بخلاف قوله بعت لفلان فقال اشتريت له أو قبلت ولم يقل له وقوله بعت من
فلان فقال اشتريت لاجله أو قبلت فانه يتوقف لاضافته الى فلان في الكلامين قال في
النهر وعلى هذا فلا كتمان بالاضافة في أحد الكلامين بان لا يضاف الى الآخر اه ثم بعد
كلام قال فصار المحاصل انه اذا اضيف الى فلان في الكلامين توقف على اجازته والا
نفذ على المشتري ما لم يصف الى الآخر صريحا فيبطل اه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات وترك ثلاثة أولاد وبنات أحدهم بالغ والثلاثة قصر وتولى المبالغ حصص شيخة في
بلده فطالب منه ما تدارك فحبسه الحماكم على ذلك فباع ما يملكه وما يملكه اخوته القصر
من نخيل فهل لا ينفذ البيع في نصيب القصر ويكون للقصر بعد بلوغهم تقض البيع
وأخذ ما يخصهم من واضع اليد عليه اذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا ينفذ
البيع في نصيب القصر ويقضى لهم بأخذ ما يخصهم من النخيل الموروث لهم عن أبيهم
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعشى وكل بصير في شراء نخيل معينة من
مال الموكل فاشترى الوكيل تلك النخيل من مالها واستولى عليها الموكل وصار ينتفع
بها مدة سنين في حياة البائع المذکور فهل اذا أراد ورثة البائع بعد موت مورثهم ابطال
البيع لا يجابون لذلك وتبقى يد المشتري المذکور عليه (أجاب) حيث صدر البيع من
المورث صحيحا لازما حال صحته لا يجاب وارثه بعد وفاته لغيره بدون وجه شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على نخيل عن مورثهم أكرههم شيخ بلدهم
على بيع النخيل له بالضرب الشديد والحبس المديد فهل اذا ثبت الاكراه الشرعي من
الشيخ المذکور بالبيعة الشرعية يكون لهم فسخ البيع واسترداده من يد شيخ البلد المذکور

حيث لم يكن عليهم ديون ولا مطالب لمجهة الديوان (أجاب) اذا ثبت الا كراهة الشرعي على بيع التخييل المذكور يكون ان كره على ذلك فسخ البيع بعد زوال الا كراهة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه عينة من الكتان سلها لرجل وذكرك له ان عنده من هذه العينة مقدار كذا فاشتري منه القدر الذي ذكره ببلغ معين وشرطا احضار الكتان المذكور وتسليمه يمولاق فاحضر وكيل البائع جميع الكتان الى بولاق وصار الوزان برن فيه بحضرة وكيل البائع ووكيل المشتري فقبل تمام وزن الكتان ومعرفة مقدار وتسليمه لو وكيل المشتري احترق جميعه بالنار فهل لا يكون للبائع مطالبة المشتري بثمن الكتان المذكور والحال هذه (أجاب) على فرض صحة البيع لا يكون للبائع مطالبة المشتري بالثمن اذا هلك المبيع قبل تسليمه للمشتري أو وكيله في ذلك والا طواب ثمن ما استلمه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا بطريق الارث عن امهم أحدهما قاصر غائب والاخر بالغ حاضر فباع البالغ الحاضر جميع الدار لرجل آخر بثمن معلوم في غيبة القاصر بغير ولاية شرعية فهل والحال هذه لا ينفذ بيع نصيب القاصر فاذا حضر القاصر بالغار شيئا ولم يحجز البيع يكون له فسخ البيع وأخذ نصيبه وهل له محاسبة واضع اليد بآجرة المثل (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب القاصر من تلك الدار والحال هذه وعلى من استولى على عقار الصغير بدون عقد آجرة المثل مدة استيلائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لزوجته وابنته بيتا فكان على التفاضل بينهما بثمن معلوم الزوجة بحق الربح وابنته بحق الثلثة الارباع وبعد وقوع صيغة البيع من البائع والقبول من المشتري ساءحهما من الثمن وكان ذلك بحال صحته على يد بيعة تشهد بذلك وكان ذلك في يوم خمسة عشر مضت من شهر ربيع الآخر سنة ٦٨ على يد مأذون من المحكمة الكبرى ومقيد بمسودته كالحجاري لأجل تحرير الحجبة بموجبه ولداعى عدم دفع المحصول بوقتها لم تعذر رجعة بذلك حتى ان البائع توفي في شهر رمضان سنة ٦٨ فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لأحد من بقية ورثته منازعة ما فيه (أجاب) لا يشترط لصحة البيع ونفاذه كتابة الصك فاذا ثبت البيع على الوجه المذكور صحيحا بالوجه الشرعي لا يكون البيت المذكور تركة عن البائع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقة بالميراث عن أبيهما فباع الاخ لاخته أربعة قراريط من نصيبه بمائة وخمسين ريبالا وباعت له هي نصف جاموستها التي تملكها بمائة وخمسين ريبالا بموجب وثيقة بذلك ثابته المضمون بالبيعة الشرعية فهل اذا أراد الاخ بعد ذلك ابطال البيع والرجوع على اخته فيما باعه لها بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر (أجاب) اذا صدر البيع من أهله صحيحا لازما لا يكون لأحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر قطعة أرض بطريق الوكالة بمائة مائة مائة مائة

ذى القعدة سنة

١٢٦٨

١٢٦٨

مطلب خيار الغبن والتغريب
هل يورث أولا

١٢٦٨

٢٧
مطلب باع أحد الشركاء
تخللا معينا قبل القسمة
بدون اذن الباقي فلهم
ابطال البيع

١٢٦٨

٢٧
ذى الحجة

١٢٦٨

٧

بالغرو والغبن الفاحش بقوله للمشتري انما تساوى كذا مبلغا فزاد عما اشترى به
المشتري بحضرة بيعة مع عدم رؤية المشتري لها ومضى على ذلك مدة من الشهر وفهل
اذا ثبت الغرو والغبن الفاحش بالوجه الشرعى يكون له ردها على البائع لاسيما اذا
راها بعد مضي تلك المدة ووجدتها معيبة بعيب قديم قبل الشراء ولا تصلح للزراعة
(اجاب) للمشتري رد المبيع بالعيب القديم كما ان له رده بالغبن الفاحش مع التغريب وخيار
الرؤية بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مشتركة
بين جماعة باع أحدهم نصف حصته منها لابنه في حال صحته وسلامته بحضرة بيعة شرعية
وكتب بذلك حجة شرعية مشهولة بخط وختم قاضي ناحيتهم وبعد مدة مات البائع عن ورثة
أراد عوا على المشتري ان مورثهم باعه نصف المحصة في الأرض المذ كورة بدون قيمة
المثل ويريدون بذلك فسخ البيع فهل لا يجابون لذلك حيث ثبت البيع بالوجه الشرعى
وبن المثل (اجاب) نعم لا تجاب ورثة البائع لفسخ البيع الصادر من مورثهم حال صحته
بمجرد دعواهم انه كان بالغبن الفاحش على انهم اختلفوا في كون خيار الغبن والتغريب
بفرض تحققة يورث أولا استظهر مصنف التنوير لا تصرحهم بان الحقوق المجردة لا تورث
وفي حاشية الاشياء لابن المصنف وبه أفتى شيخنا العلامة على المقدسى مفتى مصر وعزى الى
الدرر لكن ذكر المصنف في شرح منظومته الفقهية ما يخالفه ومال الى انه يورث خيار
العيب وتقله عنه ابنه في كتابه معونة المفتى في كتاب الفرائض أفاده في الدرر من آخر
المراجعة والتولية وذ كر في رد المتهار انه قدم في خيار الشرط ترجيح ما بحثه المصنف من انه
لا يورث خيار ظهور الخيانة في المراجعة وانه به أشبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى من أخوين دارا خربة بثمن معلوم من الدراهم ثم باعها الرجلين أيضا واستوليا
عليها وبنياها وصارا يتصرفان فيها سبع عشرة سنة ثم بعد ذلك انكر البائع الاول
البيع وأراد الرجوع على المشتري الثاني فهل اذا ثبت كل من البيع الاول والثاني
بالبيعة الشرعية يكون البيع فيها صحيحا نافذا وليس للبائع الاول ما رضى واضع اليد
في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يكون للبائع معارضة المشتريين المذ كورين
حيث تحقق ما ذكر بالسؤال مستوفيا شرائط لزوم والله تعالى اعلم (سئل) في فحل
مشترك بين عم وأولاد أخيه فباع العم بعضا منه معيننا قبل القسمة بغير اذن باقي
الشركاء ورضاهم لرجل أجنبي في غيبتهم فهل لا ينفذ بيعه الا في نصيبه فقط دون نصيب
بقية الشركاء ويكون لهم استرداد ما يخصهم من المشتري جبرا عليه حيث كان الحق ثابتا
لهم فيه عن أبيهم (اجاب) اد باع أحد الشركاء في الفحل تخيلا معيننا قبل القسمة بدون
اذن باقي الشركاء يكون لهم ابطال البيع كما في شرح الدرر والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل باع دارا وظهر الغرو من الدلال او من المشتري بان قال له بعها فانها لا تساوى الا
هذا المقدار وظهر الغرو والغبن الفاحش عند ارباب الخبرة فهل يرد البيع (اجاب)

محرم
مطلب التعرير يحصل من
أحد المتعاقدين والدلال
لامن غيرهما

١٢٦٩ ٣

١٢٦٩ ٩

١٢٦٩ ٩

١٢٦٩ ٨

١٢٦٩ ١٨

إذا ثبت الغبن الفاحش والعروز بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع والا فلا
والعروز كما يحصل من المتعاقدين يحصل من الدلال لمن غيرهما كما استظهره الخبر
الرولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض زراعية أرادها شركة رجل آخر
في زراعتها على أن ما زاد عما على الأرض من الأموال الأميرية يـكون بينهما ولم يكن
لصاحب الأرض مواش فاحضر الرجل الآخر مواشى بموكة له وأراد حسابان نصف
قيمتها على صاحب الأرض ولم يرض صاحب الأرض بذلك فهل لا يجبر صاحب
الأرض على أخذ نصف هذه المواشى ولا يلزم بدفع نصف قيمتها سميًا وقد قومها
مالكها بزيادة عن قيمة المثل وإذا تلف بعض المواشى قبل رضا صاحب الأرض بشراء
نصفها لا يكون ما تلف مضمونًا على مالك الأرض (أجاب) لا يجبر مالك الأرض على دفع
قيمة نصف المواشى والحال هذه وما تلف منها بدون تعذر فعل مالكها والله تعالى أعلم
(سئل) في أيتام قصر لهم دار بملاذ الريف باعها أمهم والحال أنهم لم تكن وصايا عليهم
لامن قبل الأب ولامن قبل القاضي فهل لا يكون بيعها بدون ولاية شرعية نافذا عليهم
والحال هذه (أجاب) نعم لا يكون بيع الأم عقارًا ولأولادها الصغار والحال هذه نافذًا بل لو
كان بدون مسوغ لبيع عقار الصغير لا يصح أصلاً ولا يتوقف على الإجازة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك داراً لنفسه خاصة باعها أمه في غيبته لرجل آخر بغير إذنه
وأجازته فهل إذا حضر الابن المذكور من غيبته وأثبت الملك له في الدار المذكورة بالوجه
الشرعي ولم يجز البيع يكون له نزعها من يد المشتري (أجاب) ليس للأم بيع عقار ابنها
البالغ الرشيد بدون إذنه ويكون البيع موقوفًا فإن أجازها الملك نفذ وإن رده بطل
والله تعالى أعلم (سئل) في ولدين بالغين رشدين يملكان داراً بطريق الارث عن أمهما
باعها والدهما في غيبتهما لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم بغير إذنهما وأجازتهما
فهل إذا حضر من غيبتهما ولم يأذنا في البيع ولم يجزها يكون البيع غير نافذ (أجاب)
بيع الأب عقار ابنه البالغين بدون إذنهما لا ينفذ ويبطل بردهما فإذا لم يجز لابن البيع
ورده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية حبشية بمكة بثمن
معلوم وقبضها المشتري وسافر بها فلما وصل بها إلى القبة ماتت هناك فبعد ذلك
اجتمع مع البائع لمباصر وادعى أنها ماتت بسبب الجدرى الذي حدث عند المشتري
وأن البائع كان أخبره بانها كانت جدرت قبل شرائها منه ويريد تعريضه الثمن بسبب
ذلك فهل لا يجز لدالك والحال هذه (أجاب) لا يرجع المشتري على البائع بما دفعه له من
الثمن بعد موت الجارية المبعدة المذكورة ولا بشئ منه بدون وجه يقتضيه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل باع لآخر عبداً قيقاً بعد رقيق آخر وزيادة على ذلك دراهم معلومه
التدرو قبض كل منهما المبيع وبعد نحو عشرين يوماً ادعى أحدهما على الآخر بأن برقيقه
قطا بعينه ويريد رده بذلك فانكر المدعى عليه فهل إذا لم يثبت المدعى قدم ذلك لا يكون

له رده في تلك الحال (أجاب) ليس للمشتري رد المبيع بعيب وجدده به الا اذا ثبت قدمه عند البائع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصاة في نخيل بطريق الميراث عن ابها باعها الرجل اجني بئمن معلوم من الدراهم طائفة مختارة ووضع المشتري يده على النخيل وصار يتصرف فيه بالسقي والعمل مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة ثم بعد هذه المدة أراد ابن البائعة الرجوع على المشتري متعللا بايها باعته له بدون القيمة فهل لا عبرة بتعلله بذلك حيث باعته له طائفة مختارة ويمنع من معارضة المشتري ويكون البيع صحيحا نافذا (أجاب) ليس لابن البائعة الرجوع على مشتري الحصاة المذكورة من والدته بمجرد تعلله المذکور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب شبكات كرز بئمن معلوم مؤجل الى سبعة وثلاثين شهرا ابتداء من رمضان سنة سبع وستين وغايتها رمضان سنة سبعين فاراد البائع مطالبة المشتري بالئمن قبل حلول الاجل فهل لا يجبر المشتري على دفع الثمن قبل مضي تلك المدة حيث ثبت التأجيل الصحيح اللازم بالبيعة الشرعية واذا تعلل البائع بأنه كتب في صلح التبايع ان المدة اقل من ذلك لا يعتبر تعلله ولا يكلف البائع البيعة على ان مدة الاجل اقل حيث اقام المشتري بيعة على ذلك الاجل (أجاب) ليس للبائع مطالبة المشتري المذکور قبل حلول الاجل على الوجه المستطور وتقدم بيعة المشتري على زيادة مدة الاجل ولا عبرة لانكار البائع لها بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دارا لآخر بئمن معلوم وقبض المشتري المبيع ثم ظهر ان نصفها مستحق لآخرى البائع وثبت الاستحقاق بالبيعة الشرعية فهل يكون للمشتري الرجوع على بائعه بئمن ما استحق منها (أجاب) للمشتري الرجوع على بائعه بحصة ما استحق اذا ثبت الاستحقاق بالبيعة والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين امرأتين لكل منهما نصفه باعت احدهما من نصيبها لشر يكتها بئمن معلوم من الدراهم فهل اذا تحقق ما ذكر يكون البيع صحيحا نافذا وليس للشريكة المذكورة فسخ البيع بعد ثبوت شرعا وبيع ما باعته لرجل آخر (أجاب) اذا ثبت بيع الشريكة نصيبها في البيت المذکور لشر يكتها بالوجه الشرعي لا يكون لها فسخ البيع حيث صدر منها صحيحا لازما ولا ينفذ بيعها فيه لآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار ثبت له شرعا بالوصية من جدته أم امه تصرف فيه أبوه حال بلوغه بالبيع لاجنبي من غير اذنه واجازته فهل اذا لم يأذن الاب المذکور بالبيع ولم يجزه لا ينفذ ويكون للابن المذکور استرداده من يد المشتري وفسخ البيع المذکور (أجاب) لا يملك الاب بيع عقار ابنه المكلف بدون وكالة عنه في ذلك ويتوقف بيع مالك الغير بدون الاذن على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث ساقية وجانب أشجار عن أبيه وجدته فادعى عليه رجل بأنه اشتراه من مالك الثلثين قبل موته فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه ولم يأذن المالك في

ربيع الاول

مطلب تقدم بيعة المشتري
على زيادة مدة الاجل

ربيع الثاني

٣٠ ١٢٦٩

جادی الاولی

١٢٦٩

١٠ ١٢٦٩

١٠ ١٢٦٩

١٠ ١٢٦٩

١٣ ١٢٦٩

البیع ولم یجزه یكون البیع غیر نافذ وینع من معارضسته فی مالک بدون وجه شرعی
 (أجاب) اذا کان المالك ثابتاً فی ثلث الاشجار والساقية للرجل المذکور بالوجه
 الشرعی لا یكون یسع الشر یك له علی فرض ثبوته بدون اذن المالك واجازته نافذاً
 ولما لا یبطل البیع والاجازة انما تعتبر لو استوفت شرائطها التي منها بقاء المتعاقدين
 والله تعالی أعلم (سئل) فی جماعة یملکون داراً باعها أحدهم لرجل آخر فی غیبة بعض
 شركائه وبادن باقیم فخصر ذلك البعض الغائب وفسخ البیع فی نصیبه واخذ نصیب
 شركائه بالشفعة واستولى علیها ثم بعد مدة باعها جميعها لرجل آخر وكتب له حجة بالبیع
 بحضور من كانوا شركاءه فهل اذا أراد البائع ان یرجع علی المشتري بدون وجه شرعی
 لا یجیب لذلك حیث كان البیع ثابتاً بالبینة الشرعیة (أجاب) لیس للبائع فسخ البیع
 الصیح الا لزم بدون وجه شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل باع لرجل آخر شیء من آخر
 سلیمان ومکث عنده ثلاثة أيام ثم بعد ذلك باعه لآخر سلیمان أيضاً بثمن معلوم فاحذه
 المشتري الثاني ومکث عنده یومین وبعد ذلك اودرده علی البائع له متعللاً بأنه عض
 ولده والحال انه فقراً عنه واتلفها عنده فهل اذا كان العض حدث عند المشتري الثاني
 واتلاف العین أيضاً یسقط الرد القهری بالعیب الحادث ولو اثبت المشتري أنه قدیم عند
 البائع (أجاب) اذا حدث فی المبیع عیب عند المشتري لا یكون له الرد بالعیب القدیم علی
 فرض ثبوت قدمه ویکون له الرجوع بنقصان العیب القدیم بعد ثبوته بالوجه الشرعی
 والا فلا والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل باع لزوجته التي علی عصمتها وهو فی مرض موته
 بینه الذی هو ساکن فیها بمأبأة وسأحمها منه وذلك حيلة علی منع وارث آخر فهل لا یكون
 بیعه لزوجته والحال هذه نافذاً (أجاب) بیع المریض مرض الموت لوارثه فی موقوف
 علی اجازة باقی الورثة ولو یتمثل القيمة عند أبي حنیفة رحمه الله تعالی كإبرائه وارثه فی
 والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات عن ابنین أحدهما بالغ والثانی قاصر ولم یکن للقاصر
 وصی لامن قبل القاضي ولا من قبل الاب وترك والدهما دوراً فباع البالغ داره
 ولاخیه والحال انه لم یکن وصیاً علیه فبلغ القاصر وابطل بیع نصیبه فی الدار المبیعة
 واخذ نصیب أخیه البائع بالشفعة بعد بلوغه فهل والحال هذه یجیب لذلك حیث اخذها
 بعد بلوغه ولم یکن علیه وصی وهو قاصر یاخذ بالشفعة (أجاب) لا ینفذ بیع الاخ فی
 نصیب أخیه الصغیر والحال هذه ویقضى للشریک بالشفعة بعد استیفاء شرائطها والله
 تعالی أعلم (سئل) فی رجل اشتری شمعا وارسله لجهة فوجد فی عیب قدیم بعرفة أرباب
 الخبرة فهل للمشتري رده علی بائعه بهذا العیب القدیم (أجاب) اذا تحقق قیام العیب
 بالشمع المذکور وتحقق وجوده عند البائع یكون للمشتري رده علی بائعه حیث ثبت
 ما هو مذکور ولم یکن هناك مانع من الرد والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل یملک داراً
 تلقاها بالمیراث الشرعی عن والده باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم قبضه من المشتري

جادی الاولى سنة

١٨ ١٢٦٩

١٩ ١٢٦٩

جادی الثانية

٣ ١٢٦٩

٢ ١٢٦٩

٣ ١٢٦٩

و بعد هـ ضی اشهر اراد أن یرد الدار المذکورة علی البائع ویأخذ الثمن منه متعللاً بان
شیخ البلد التي فیها الدار یقول ان والد البائع علیه دیون للبیری لزمته قبل موته والحال
ان والد البائع المذکور مات وقدمضی بعد موته أكثر من عشرين سنة ولم یطالب
البیری ابنه مطلقاً فهل یكون البیع صحیحاً لازماً ویس له مطالبة البائع بالثمن ولا عبـرة
بتعلله یقول شیخ البلد المذکور بان المتوفی علیه دین للبیری ومن يأخذ داره یدفعها له
(أجاب) اذا صدر البیع صحیحاً لازماً لا یكون للمشتري فسخه بدون وجه شرعی والله تعالی
أعلم (سئل) فی رجل یملك عبداً باعه من آخر ذی معرفة فی العبد علی أنه سلیم من عیب
کذا وكذا وما عدا ذلك فبریء منه وباعه المشتري من رجل آخر ثم ظهر بالعبد عیب
عند المشتري الثانی ورده علی المشتري الاول بغير حکم حاکم أو اراد الا یرده علی البائع
فهل اذا کان هذا العیب مما حصلت البراءة عنه فی عقد البیع لا یكون للمشتري رده
علی البائع سيما وانه قبله من المشتري الثانی بغير حکم الحاکم الشرعی (أجاب) لیس
للمشتري الاول رد العبد المذکور علی بائعه والحال هذه والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل
له جاموسة شرکة عند آخر تعرض شیخ البلدان عنده الجاموسة وادعی ان علیه دینا
تجمد من فردة الرؤس واستولی علیها وباعها من شریک المالك ولم یثبت ما ادعی به فهل
لا ینفذ هذا البیع ویرد لعدم اذن المالك فیه ویختیر الشریک فی رجوعه علی شیخ البلد
او علی الشریک (أجاب) بیع ماک الغیر بدون اذن المالك موقوف علی اجازته فان أجاز
المالك نفذ وان رده بطل ویسترد ماله ممن هو تحت یدیه والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل
اقترض من اخته ثلثمائة ریال معاملة وباعها فی نظیر هذا المبلغ داره المعروفة الثابتة
له شرعاً فاستولت الاخت علی الدار المذکورة بعد ثبوت الشراء لها ثم مات البائع والمشتري
واستولت ورثة المشتري علی المبیع فنعهم ورثة البائع فهل اذا کان البیع صحیحاً والشراء
ثابتاً بالبیعة الشرعیة لیس لورثة البائع منع ورثة المشتري عن المبیع ومنعون من التعرض
لورثة المشتري (أجاب) لیس لورثة البائع معارضة ورثة المشتري المذکور بدون وجه
شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات عن بنت قاصرة وعن أخیه شقیقه وترك
ما یورث عنه شرعاً ومن جملة متروکاته حصة فی دار باعها عم القاصرة بغير مسوغ شرعی
وبغير وصایة شرعیة فهل لا ینفذ بیع العم المذکور ویكون للبنت المذکورة فسخ
البیع واسترداد الحصة المذکورة من ید المشتري بعد بلوغها رشیدة (أجاب) نعم لا ینفذ
بیع العم فی نصیب بنت أخیه القاصرة بل لا یصح أصله والحال هذه والله تعالی أعلم
(سئل) فی رجل له علی ابن اخته مقدار معلوم من الدین بموجب سندات وبیعة شرعیة
فاشتري خاله منه جانباً معلوماً من البن والصاویون بثمن معلوم واستلم المبیع وخضم الثمن
من أصل ما علیه من الدین بتراضیهما ثم ظهر ان البن الذي باعه المدين خاله کان اشتراه
من رجل حضره بثمن معلوم فی ذمته وتسلم المبیع فأراد الحضری أخذ البن من المشتري

الثاني في متعللاته عين ماله وقد باعه المشتري لحاله قبل ان يدفع الثمن فهل يكون الحق في البين للمشتري الثاني وليس للبائع الاول معارضة المشتري الثاني في البين المذكور حيث ثبت ما هو زبور ويكون مطالبته بثمان ما باعه على المشتري منه ولا تتوقف صحة بيع المشتري الاول للبين على دفع ثمنه لبائعه أو يتوقف سيما وقبض ابن الاخت المبيع من الحضرمي كان باذنه فيمنع الحضرمي من معارضة المشتري الثاني ولو أفلس ابن الاخت عن أداء الثمن للبائع (أجاب) قال في الدر المختار ومن أواخر الحجاز أفلس ومعه عرض شراء فقبضه بالاذن من بائعه ولم يؤد ثمنه فبائعه اسوة الغرماء في ثمنه فان أفلس قبل قبضه أو بعده لكن بغير اذن بائعه كان له استرداده وحجبه بالثمن انتهى فاذا قبض المشتري الاول البين بعد شرائه باذن البائع لا يكون للبائع له معارضة في المبيع ولا استرداده منه ولا تتوقف صحة بيع المشتري على نقد الثمن لبائعه فيمنع البائع الاول من معارضة المشتري الثاني في المبيع المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات في غيبته عن زوجة وعن بنت فقط ولم يكن هناك وارث سواهما وترك جانب نخل ثم ماتت البنت عن أمها فقط ثم حضرت الزوجة من غيبتها وطلبت النخل الموروث عن زوجها وعن بنتها من واصلع اليه فادعى انه اشتراه من رجل أجنبي في غيبته فهل والحال هذه اذ لم يجز الوارث المبيع يكون المبيع فاسدا ويحجب المشتري على تسليم النخل للوارث المذكور وله الرجوع بالثمن على من دفعه له حيث كان واصلع اليه فادعى فاقوم بمالك في النخل المذكور ولو رثها (أجاب) بيع الاجنبي المذكور النخل على الوجه المذكور غير نافذ ويؤمر واصلع اليه تسليمه لوارث المالك حيث كان مقربا بأصل المالك المورث ولم يثبت انتقاله له بناقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آ خرابية سوداء فردها على بائعها بالعيب فاشترى أخرى فردها عليه بالعيب أيضا واشترى ثالثة أيضا وردها بالعيب وقبل منه الجميع على مرار ثم بعد ذلك أخذ منه جارية على سوم الشراء فهل اذ لم تجبه الحمار يتان وردها على صاحبهما يكون له مطالبة بثمان ما اشتراه منه من الجوارى بعد ثبوت قبوله المبيع بعد الرد عليه بشهادة البينة الشرعية (أجاب) للمشتري مطالبة البائع بما دفعه له من الثمن حيث رد المبيع على البائع بالعيب وقبله والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة أربعة يملكون نخلا بالميراث عن أبيهم باع اثنان منهم نصفه لرجل أجنبي بثمان معلوم من مدة ست عشرة سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابته المضمون بالبينة الشرعية وهو يتصرف فيه تصرف المالك في املاكهم من غير منازع له تلك المدة والآن اراد ابطال البيع متعللين بانهما باعاه بالا كراه فانكر المشتري دعواهما الا كراهيهما اذ لم يثبت الا كراهيهما على البيع لا يجبان لذلك ولا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات ويمنعان من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (أجاب) ليس للمتعاقدين ولا لأحد منهما فسخ البيع بعد صدوره صحيحا لازما منهما فلا يجاب

١٢٦٩

مطلب أفلس ومعه
عرض شراء فقبضه
بإذن بائعه فهو اسوة
الغرماء

١٢٦٦

١٢٦٩

١٢٦٩

البائعان المذکوران لم یسحق البیع بمجرد دعواهما الا کراه بدون اثبات مدعاهما ذلك
بالوجه الشرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجلین لهما بیت مشترک بینهما باع احدهما
نصيب أخیه من غیر اذنه واجازته ومن غیر توکیل منه فی غیبه ثم حضر المالك وأقام
فجوحس سنین ولم ینازع ولم یوجد منه ما یقید ترک حقه ومات وخلفه وارثه واستمر
الوارث غائباً عن بلده مدة تزيد عن عشرين سنة وحضر لبلده زائراً فی المدة السابقة مراراً
فهل اذا ادعی انه لم یعلم یتصرف عنه فی ملک أبیه الى الآن وأراد منازعة المشتري بحاجب
لذلك ویقضى له به حیث لم یوجد مانع شرعی وكان الحق ثابتاً فیله للأب المذکور بالبیعة
(أجاب) اذا كان الملك ثابتاً بالموت المدعی فیما ذکر ولم یوجد ما یفیّد الرضا بالبیع
لا یكون البیع نافذاً بل یبطل بموت المالك قبل الاجازة والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل
باع أربعة قرار یط فی طاحونة أرضاً و بناء وعدة ولم یملك فیهن شیئاً جملة كافية لاجحة
ولا بسند ولا مالکهن أيضاً وکله بذلك ووقت ما باع كان مالکهن غائباً فلما بلغ المالك
ذلك أبطل البیع فهل یبطل البیع باطل المالك (أجاب) نعم یبطل البیع علی الوجه
المذکور برد المالك له والله تعالی أعلم (سئل) فی طاحونة دائرة معدة للاستغلال
مشترکة بین جماعة فباع رجل أجني حصة أحد الشراكه فی غیبه لرجل أجني بدون
اذهن ورضاه فهل تتوقف صحة البیع علی اجازة المالك واذا حضر ولم یجزه یكون له فسخه
واستردادهما من ید المشتري ومطالبته بما استغله من أجرهما مدة وضع یدیه علی الحصة
المذکورة حیث كان الحق ثابتاً فیها بالوجه الشرعی (أجاب) بیع ملک الغیر بدون
اذن المالك موقوف علی الاجازة فان اجازہ المالك صریحاً أو دلاله تفذوان رده یبطل
والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اشتری من ابن أخیه سبعة وأربعین ذراعاً فی دار ثم
کل ذراعاً خمسة قروش وقبض البائع الثمن طائعا مختاراً بالمجلس بحضرة بینة ووضع
المشتري یدیه علی المبیع وحازہ لنفسه مدة هل اذا أراد البائع الرجوع فی البیع علی
المشتري بدون وجه شرعی لا یجوز لذلك ویكون البیع صحیحاً نافذاً ویمنع من معارضة
المشتري فی ذلك خصوصاً والاذرع المذکورة فی جهة معينة من الدار المذکورة وقت
البیع (أجاب) حیث صدر البیع صحیحاً لازماً لا یكون للبائع فسخه بدون وجه شرعی
والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل أراد شراء عید من آخر بثمن معلوم علی ان یقبل
للجهادية فامتنع مالکة من بیعه علی هذا الشرط وقال فی المجلس بحضرة بینة قبل أو لم
یقبل لا یلزمی ولا یرد علی البیع شرعی وقبیل المشتري علی ذلك فهل اذا لم یقبل فی
الجهادية وأراد المشتري رده علی البائع بغیر عیب شرعی لیس له ذلك (أجاب) اذا
صدر البیع خالیاً عن الشرط المذکور لا یكون للمشتري رده علی بائعه حیث لم یتحقق
وجه شرعی لرده والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مکلف فی معیشة هو وأمه یملك فرساً
فقصر فیها والده بالبیع من آخر بغیر اذن الولد وعدم علمه بالتصرف فلما علم ولده

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٣

رجب

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٩

١٢٦٨

٢٨

١٢٦٩

١

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢٢

رمضان

١٢٦٩

• طالبه الفسخ بخيار
الرؤية وان رضى بالقول
قبلها

ببيعها ذهب الى المشتري وذكر له ان تلك الفرس ملكه ولم يكن لوالده فيها حق ومعه
بينة تشهد له بالملك والمنازعة فهل والحال هذه لاحق لوالده فيها ولا ينفذ تصرف الاب
فيها حيث كان الولد في معيشة وحده مع أمه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن
المالك واجازته فاذا كان المالك في الفرس المذكورة ثابتا لابن لا يكون بيع أبيه لها نافذا
بدون اذن ابنه واجازته ويكون لابن رد البيع وابطاله وانقراضها من يد المشتري والحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب أربعين سنة بالحجاز وله عقار تصرف
فيه شيخ البلد ببيعه لذي من غير اذن ولا تو كمل فهل اذا حضر المالك من غيبته ولم يجز
البيع ولم يرض به يكون له فسخ البيع واسترداده من واضع اليد عليه حيث كان الحق
ثابتا له فيه عن أبيه (أجاب) ذكر في الدر المختار ان الدعوى لا تسمع بعد خمس عشرة
سنة الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعي ومنه الغيبة مسافة السفر كما في المحاذنة
وصرحوا بان بيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على اجازته فان اجازته نفذ وان
رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخلة وشجر سنط باعهما أخوه في غيبة
المالك بدون اذنه ورضاه فهل اذا حضر المالك من غيبته يكون له رفع يد المشتري
عنهما واذا تصرف في شجر السنط يكون للمالك تضمينه قيمته ومحاسبته على ما استغله
من ثمر النخلة وما استهلكه حيث كان معلوم القدر (أجاب) نعم يكون للمالك ابطال
البيع المذكور اذا لم يكن باذنه ولم يوجد منه ما يفيد اجازته حال قيام المبيع وعلى
المتعدي ضمان ما أتلفه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا مملوكا
لرجل وأخته بثن معلوم وذلك قبل ان يراه المشتري بداعي ان البيت بمصر والمشتري
والبائع بناحية سمندوف فهل اذا أرسل المشتري لنسيبه بمصر وأخبره نسيبه بانه لا يساوي
الانصف الثمن يكون للمشتري رد المسمى الى بائعيه وأخذ ما دفع من الثمن حيث اشتراه
قبل ان يراه أصلا خصوصا وقد ظهر انه لا يساوي الانصف الثمن واذا قال له البائع ان
البيع فاسد قبل الرؤية فأخبره المشتري انه راض بالبيع واشترى المكان ساقط الخيار
لا يكون هذا القول مسقطا لخيار الرؤية ويكون للمشتري رد البيت ولو صدر منه هذا
القول وقت البيع أو قبله (أجاب) صح الشراء والبيع لما لم يراه ولم يشترى ان برده
اذا رآه وان رضى بالقول قبله أي قبل الرؤية لانه لو لم يرضه العقد بالرضا قبلها لزم امتناع
الخيار عندها وهو ثابت بالنص فايؤدي الى بطلانه باطل كما في الدور وغيرهما وفي رد
المختار قوله وان رضى بالقول قبله قيد بالقول لانه لو اجازته بالفعل بان تصرف فيه بوزل
خياره كما في الشربة لالية عن شرح المجمع اهـ فالمشتري المذكور رد الخيار للرؤية حيث
لم يوجد ما يفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها واشتراط الفسخ علم البائع بالفسخ خوف الغرر
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم ساقية باعها أحدهم بطريق الاكره الشرعي في
حال غيبة الباقي والبعض قاصر بدون ولاية شرعية فهل لا يكون البيع في نصيب

القاصر

القاصر والغائب والمباشر للبيع بالا كراه الشرعي نافذا حيث كان الا كراه على البيع بما يعدم الرضا ثابتا بشهادة البينة الشرعية واذا تعارضت بينة الطوع والا كراه تقدم بينة الا كراه (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية شرعية فلا يصح البيع في نصيب القاصر بدون ولاية شرعية ويتوقف في نصيب الغائب بدون وكالة عنه على اجازته فان اجازته نفذ وان رده بطل واذا تحقق الا كراه الشرعي على البيع يكون للمكره ابطاله في نصيبه بعد زوال الا كراه حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا كقبضه الثمن طائعا وتقدم بينة الا كراه على بينة الطوع ان اتحد التاريخ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر كتابا يبلغ معلوم من الدراهم قبل تصفيته وخلوصه من غشيه والحال ان المشتري لم يره قبل العقد ولا وقت العقد وشرط البائع وقت العتد تصفيته فهل والحال هذه ثبت للمشتري الخيار في البيع بعد الرؤية فاذا لم يختار المبيع لا يلزمه شيء من الثمن (اجاب) نعم ثبت للمشتري المذكور خيار الرؤية حيث اشترى الكتان ولم يره فله الرد بذلك اذا رآه بعد العقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر أربعة جبال بثمان معلوم من الدراهم وقبضها المشتري وصار يتصرف فيها مدة خمسة أشهر الى ان مات البعض وهلك تحت يد المشتري والبعض الآخر تصرف فيه بالبيع والشراء ويريد ان يرجع على البائع بثمان البعض الذي مات تحت يده متعللا بأنه مات بسبب عيب قديم ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بدون وجه شرعي وليس له مطالبة البائع بشيء من ذلك (اجاب) لا رجوع للمشتري على البائع بثمان ما هلك بيده من المبيع بعد قبضه ويمنع من معارضة البائع في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور واناث بلغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته دار فباع أحد البائعين الدار لرجل اجنبي بثمان معلوم بغير اذن البائعين واجازتهم وبغير ولاية شرعية على القصر فهل اذا لم يأذن البائعون في البيع ولم يجيزوه ولا ولاية للبائع على القصر ينفذ البيع في نصيب البائع دون نصيبهم ويكون لهم الاخذ بالشفعة في نصيب البائع فور علمهم بالبيع وبقدرا الثمن (اجاب) بيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل كما لا ينفذ البيع في نصيب القاصر بدون ولاية شرعية عليه وبدون مسوغ لبيعه بل لا يصح مع عدمه أصلا ويقضى للشرى بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من بعض تجار الجبل جملة مصاحف مطبوعات في بلاد الهند بثمان معلوم من الدراهم لأجل التجارة فيها ثم بعد مضي مدة من الزمان وجد فيها جملة عيوب منها النقص والزيادة والتعريف ورداعة الورق فلما طلع المشتري على العيوب المذكورة أراد ردها على البائع فامتنع فهل يكون للمشتري ردها على البائع جبراسيما وقد اشتهر بين الناس ان الخبر المطبوع به المصاحف المذكورة متجسس

٩
١٢٦٩
مطلب تقدم بينة الا كراه
على بينة الطوع ان اتحد
التاريخ

١١
١٢٦٩

١٦
١٢٦٩

٣٠
١٢٦٩

(أجاب) نعم يكون للمشتري المذكور رد المبيع بالعيب جبراً على البائع حيث تحقق العيب بالوجه الشرعي ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية له عليها جانب أرض مغروس فيه بعض أشجار أكرهه الحاكّم على بيع جميع ذلك له بالجبر المديد والضرب الشديد فباع له ذلك مكرهاً فهل والحال هذه إذا ثبت ألا كراهه بالبدعة الشرعية يكون البيع باطلاً ويجبر المشتري على رد جميع ذلك للبائع (أجاب) إذا ثبت ألا كراهه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخ البيع إذا لم يوجد منه ما يدل على رضاه به صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائفاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف بيت ولم يره قبل الشراء ثم وآه فلم يجبه فهل له خيار الرؤية وردّه على البائع به حيث كان الأمر كما ذكر (أجاب) شراءه ما لم يره الشخص جائز وله الخيار إذا آه فله المشتري المذكور الفسخ حيث لم يوجد ما يبطله وهو ما يفيد الرضا بعد الرؤية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية مع جانب أشجار بارضها باع ذلك لرجل أجنبي بخمسة قروش وقبضها من المشتري ثم بعد سنة باع المشتري ذلك للبائع الأول بالف قروش وقبضه منه واستولى المشتري على المبيع وصار يتصرف فيه مدة تزيد على تسع سنين ثم بعد هذه المدة أراد البائع الثاني الرجوع في المبيع على البائع الأول متعللاً بأنه مغبون ومغرور في البيع فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث كان بمن زائد عن ثمن المثل ويمنع من معارضة المشتري في ذلك (أجاب) ليس للبائع فسخ البيع بدون ثبوت الغبن الفاحش والغرور حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قاعتين باعهما لآخر بمن معلوم من الدراهم بموجب حجة شرعية مشعولة بتختم قاضي مصر الحموية من مائة وعشرين سنة وهما بيد المشتري والآن يريد البائع إبطال البيع متعللاً بأنه باعهما للدفع طلب الديانة عنه لكونه كان مديوناً فهل لا يقبل منه ذلك بعد ثبوت البيع منه بالوجه الشرعي ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) لا يملك البائع المذكور فسخ البيع بتعلله بما ذكر ويمنع من معارضة المشتري حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخيلاً لورثته فاستولوا عليه مدة خمس وعشرين سنة ثم بعد مضي هذه المدة جاء شيخ الناحية وادعى على ورثة الميت أنه باق على والدهم مال الديوان ولم تعلم الورثة بذلك وإنكروا دعواه ولم تظهر صحنفها ثم حضر شيخ الناحية واحد من الورثة وحجسه وضربه ضرباً مبرحاً وتصرف في النخيل بالبيع لرجل آخر من غير إذن الورثة وأخذ الدراهم من الرجل الذي اشترى منه فهل يكون تصرف شيخ الناحية بالبيع أو تصرف أحد الورثة المذكور بالبائع مكرهاً غير نافذ ويضمن المشتري ما استغله من ذلك النخيل إذا علم قدره في كل سنة ويكون النخيل باقياً على ذمة الورثة (أجاب) صرحوا بأن بيع ملك الغير بدون إذن المالك موقوف على إجازة المالك فإن إجازته نفذ وان رده بطل وبأن كراهه شرعياً على

١٢٦٩

٢١

شوال

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١١

ذى القعدة

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

١٢

ذی القعدة سنة

البيع فسخه بعد زوال الاكراه وعلى من استهلك ثمر الخيل ضمانه ملاكه والحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ونحس نخلات فيها باع أحدهم
نصيبه منها وهو النصف بعد القسمة لرجل أجنبي بثمن معلوم من مدة تزيد عن
عشرين سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون وباع مالك النصف
الثاني نصيبه للمشتري الأول بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون أيضا
والآن يدعي وارث البائع أولا كراه مورثه على البيع وكذلك البائع الثاني يدعي
الاكراه فانكر المشتري دعواههما فهل إذا لم يثبت مدعى الاكراه على البيع دعواه
بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من
منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب الوارث المذکور
ولا البائع الثاني لفسخ البيع والحال هذه ويمنع كل من معارضة المشتري حيث ثبت البيع
صحها لازمان المورث حال صحته ومن البائع الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين
اقتسم ابا يديهما من المال المشترك على يد نائب القاضي بموجب حجة شرعية وصار
كل منهما في مدينة واحدة على حدة وله زرع ومواش واشياء خاصة به فاخذ أحدهما
في شغل الميرى فتصرف الاخ الثاني في مال أخيه بالبيع والاكل في غيبته من غير اذنه
ورضاه فهل إذا حضر الاخ ولم يحضر تصرفه لا ينفذ ويكون له مطالبته بجميع ما أخذه من
ماله بعد ثبوته بالوجه الشرعي (اجاب) لا ينفذ تصرف الاخ المذکور في مال أخيه
والحال هذه ويتوقف بيعه لذلك على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله
تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث الشرعي عن مورثهم باعوه لرجل
بثمن معلوم من الدراهم فوضع المشتري يده على النخل المذکور وصار يتصرف فيه مدة
تصرف المالك في املاكهم والآن ادعى رجل على واضع اليد بان النخل المذکور
اشتراه من الورثة المذکورين وأظهر له بذلك وثيقة فهل والحال هذه إذا كان الشراء
الأول صحيحا لازم اعتبار سابع على البيع الثاني لا يكون البيع الثاني صحيحا نافذا
ويمنع المشتري الثاني من معارضته إذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم لا يكون بيع المالك
ثانيا لا تخرافا إذا بدون اذن المشتري منه أولا واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر نوعا من الموزون من عشرة قناطير الى ثلاثين مثلا وجعل لكل
قنطار منه ثمانية مائة وشرط الاستلام في محل كذا فهل إذا هلك بعض المبيع قبل
استلام المشتري له لا يطالب بثمن ما هلك (اجاب) إذا هلك المبيع قبل قبضه كلاً أو
بعضاً يهلك من ضمان البائع وليس له مطالبة المشتري بثمن ما هلك بيده قبل قبض
المشتري له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة ساقية كاملة وجانب
زرع قط وسهم لم يعلو اذن الارض الا قدر شبر ولم يبدص لاحدهما فظهر ان عدة الساقية
ليست ملكا للبائع فهل والحال هذه حيث ظهر أن عدة الساقية ليست ملكا للبائع ولم

١٢٦٩

٢٥

ذی الحجة

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٢٨

ذی الحجة سنة

٢٩ ١٢٧٠

محرم

١١ ١٢٧٠

١٩ ١٢٧٠

مطلب رأى أحد ثوبين
فاشتراهما ثم رأى الآخر
ردهما أو أخذهما

مطلب اشترى شيتين ووجد
بأحدهما عيبا له ردهما
أو أخذهما قبل قبضهما
أو أخذهما قبل قبضهما
له رد المعيب وحده

١٩ ١٢٧٠

٢١ ١٢٧٠

يجز البيع المالك يكون البيع غير صحيح وكذلك التمسيم والقطن حيث لم يبدص لاحدهما
(أجاب) إذا ثبت الاستحقاق في المبيع توقف البيع على إجازة المالك فإن إجازة نقد
وان رده بطل وبيع زرع القطن والتمسيم بعد النبات وبلوغهما قدر شبر وتقومهما ولو
لا كل الدواب يصح حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب
سكر خوامي معلوم الوزن بثمن معلوم من الدراهم قبض المشتري بعضه وتصرف فيه
والباقي عند البائع فهل يجبر المشتري على دفع ثمن المبيع للبائع حيث لم يحصل في المبيع
غبن فاحش ولا غرور (أجاب) إذا صدر البيع مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم يؤثر
المشتري بدفع الثمن المحال للبائع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر سلعة بثمن معلوم وعان المشتري بعضها والبعض الآخر لم ير ثم بعد عقد البيع أطلع
المشتري على البعض الآخر فوجده معيبا فامتنع عن استلام جميع السلعة وأراد ردها
على البائع بخيار العيب فهل والحال هذه يكون للمشتري ذلك (أجاب) في التنوير وشرحه
ومن رأى أحد ثوبين فاشتراهما ثم رأى الآخر فله ردهما إن شاء لا رد الآخر وحده
لتفريق الصفة أه أي ردهما بخيار الرؤية فإن كان خيار الرؤية ساقطا فله الرد
بخيار العيب بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث لم يوجد منه الرضا بالعيب وفيه من خيار
العيب اشترى عشرين أي شيتين ينتفع بأحدهما وحده صفقة واحدة وقبض أحدهما
ووجد به أو بالآخر عيبا لم يعلم به إلا بعد القبض أخذهما أو ردهما ولو قبضهما رد المعيب
بخصته سالما وحده لجواز التفريق بعد التمام انتهى وفي رد المختار قوله وقبض أحدهما
وكذا لو لم يقبضهما كما رآته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حارية سوداء
باعها لآخر بثمن معلوم وبعد مدة أيام ادعى المشتري أن بهاريجا وترا فعادى القاضي
وتبين أنه لا ربح بهابعد احضار الحكماء والكشف عليهم وأحكم القاضي بلزوم البيع
فهل إذا أراد المشتري بعد مدة ردها على البائع متعللا بما تعلل به أولا لا يجب لذلك
ويمنع من منازعة البائع بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يثبت المشتري في المبيع عيبا
قديما عند البائع لا يكون له الرد حيث صدر البيع مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبد أسليما من العيوب بثمن معلوم
ثم بعد اثني عشر يوما ظهر به عيب قديم عند المشتري فهل والحال هذه إذا ثبت قدم
العيب عند البائع بالبينة الشرعية يكون للمشتري رده على البائع لقدم العيب (أجاب)
لمشتري العبد المذكور رده على بائعه بالعيب القديم بعد ثبوته بالوجه الشرعي حيث
كان ينقص الثمن عند التجار ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه به بعد اطلاعه على العيب
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وترك ما يورث عنه شرعا من النخل
فباعته أمهم الرجل أجنبي في غيبتهما من غير إذنهما ورضاهما فهل إذا حضر كل من
الابنين ولم ياذن بالبيع ولم يجزه يكون البيع غير نافذ ويكون لهما استرداده من المشتري

حيث كان الحق ثابتا لهما فيه عن أبيهما ولا تكلف البينة معرفة وقت ملك الاب له في
 أي يوم وفي أي شهر بل تكفي شهادتهما بان الفل ملك لأبيهما من سنة كذا وأنهما
 يستحقانه بالميراث عنه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بعد ثبوت الملك له بالوجه الشرعي
 بدون اذن المالك أو إجازته حيث لم يكن للبائع ولاية بيع ذلك فان إجازة المالك نفذ
 وإن رده بطل ولا يتوقف قبول بينة المالك على ذكر التاريخ المذكور والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد ذكور وبنات البعوض بالغ والبعوض قاصر
 وترك بيتا فباعت الزوجة نصفه لرجل اجنبي بثمن معلوم بدون اذن من البالغ منهم
 وبدون ولاية شرعية على القصر فهل لا ينفذ بيعها في نصيب البالغ ويكون متوقفا
 على إجازتهم ولا في نصيب الايتام اذا لم يحجزه الوصي بل ينفذ في نصيبها فقط (أجاب) نعم
 لا ينفذ بيع الزوجة المذكورة في نصيب غيرهما من البيت المذكور ويكون موقوفا في
 نصيب البالغ على إجازتهم. وقد ضر حوا بعد صحة بيع عقار الصغير ولو من الوصي بدون
 مسوغ شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبدا أطوا شيئا سليما من
 العيوب بثمن معلوم وأخذ على البائع سندا بذلك ثم بعد ذلك ظهر به عيب قديم عند
 المشتري في محل قطع الآلة يقال له داء البرص بقول أهل الخبرة فهل والحال هذه اذا ثبت
 قدم العيب عند البائع بالوجه الشرعي يكون للمشتري رده على البائع لتقديم العيب (أجاب)
 للمشتري رد المبيع بعيب قديم ينقص الثمن عند التجار بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث لم
 يوجد منه ما يفيد الرضا بالمبيع بعد العلم بالعيب ولم يحدث عيب آخر عنده والا فلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة باع نصفها لآخر بثمن معلوم وبعد شهرين
 طلب المشتري ردها على البائع متعللا بان بها عيبا قديما فامتنع البائع من قبولها منكر
 لدعواه فتوا عدم البائع على احضار بينة في ظرف ثمانية أيام فغاب نحو شهرين آخرين
 حتى ماتت الجاموسة المذكورة فهل اذا لم يثبت ذلك المشتري دعواه العيب بالبينة
 الشرعية لا يجاب لذلك وينع من منازعة البائع فيما باعه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا
 لم يثبت العيب القديم في المبيع لا يكون للمشتري مطالبة البائع بشيء وله مطالبة بنقصان
 العيب القديم بعد هلاك المبيع عند المشتري اذا أثبتته على البائع حيث لم يرض به المشتري
 بعد اطلاعه على العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بثمن معلوم
 وبعد قبضها ظهر بها عيب قديم كانت به عند البائع واطلع عليه أهل الخبرة وأخبروا بأنه
 قديم وامتنع البائع من قبولها من المشتري وماتت عنده فهل اذا ادعى مع البائع
 وشهدت للمشتري بينة بتقديم العيب وانها كانت به عند البائع ولم يرض به المشتري بعد علمه
 به يرجع عليه بارش النقص (أجاب) نعم للمشتري الرجوع على بائعه بنقصان العيب
 ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأخته
 شقيقة وترك ثلاثة أرباع دار والربع الرابع لعمة فيه وعليه دين فهل يتعلق الدين

٢٢

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

صفر

٢٨

١٢٧٠

ربيع الاول

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

بنصيبه فقط دون نصيب العميتين واذا باع شيخ البلد الاراذل كورة لرجل اجني من غير اذن اربابها واجازتهم لا ينفذ بيعه فيها ويكون للعميتين و باقى الورثة المذكورين فسخ عقد البيع واسترداهما من المشتري وأداء الدين له بعد ثبوته حيث كان الحق ثابتا لهم فيها (أجاب) نعم يتعلق دين الميت بتركته ولا يستوفى من الغير بدون كفالة شرعية ولا ينفذ بيع مال الغير بدون ولاية شرعية عليه ويقدم الدين على الميراث واذا كانت تركة الميت مستغرقة بالدين فولاية بيعها للقاضي والورثة استبقاء عين التركة بأداء الدين من مالهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا يخرج فلا يثنى معلوم من الدراهم فكتاله المشتري وقبضه وحاز به الثمن المعلوم فهل اذا اراد البائع زيادة الثمن على المشتري بعد قبضه للبيع وحيازته لا يجب لذلك شرعا اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون للبائع معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دارين مشتركتين بين ابني عم مناصفة بالميراث عن اصولهما وجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون فباع أحدهما دارا منهما لرجل اجني في غيبة الآخر بدون اذنه ورضاه وادعى بأن نصف الدار الثانية باعه أبوه لانيه فأنكر دعواه ولا يثبت ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا ينفذ بيده لنصيبه من الدار الثانية بدون اذنه واجازته ويكون له أخذ نصيبه من الدارين المذكورتين حيث كان الحق ثابتا له فيهما عن أبيه بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ومن باع ملك غيره بدون ولاية شرعية عنه يكون بيعه موقوفا على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بثرا مبنية بقدر معلوم من الدراهم دفعه لمالك البئر ووضع يده على البئر في ضمن قطعة أرض خراجية استبدلها من بائع البئر استبدل الاموئيد الارجوع فيه ووضع كل منهما يده على ما أخذه ثماني عشرة سنة وزيادة فهل اذا مات البائع وهدمت البئر وأراد مالك البئر ان يرجع على وارث بائع البئر بالدراهم التي دفعها لمورثته والحال هذه لا يجب لذلك (أجاب) يعد صدور بيع البئر صحيحا لازما لا يكون لمشتريه الرجوع بالثمن الذي دفعه للبائع على ورثته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين تعاقدتا عقد السلم ولم يقبض المسلم اليه رأس المال حتى تبدل المجلس بفرقه مما ثم بعد حلول الاجل طلب رب المال المسلم فيه وأراد المسلم اليه رد رأس المال الى المسلم هل له ذلك حيث ان القبض لم يقع في مجلس العقد (أجاب) من شروط بقاء صحة السلم قبض رأس ماله في مجلس العقد قال في الدر المختار وهو أي القبض شرط بقاءه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها فينقصد صحيحا ثم يبطل بالافتراق بالقبض اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين مشتركين في جاموسة باع أحدهما نصيبه لاجني بشرط انها حامل ثم باع المشتري بهما الشرط ما اشتراهما المالك النصف

١٢ ١١٧٠

مطالب للورثة استبقاء عين التركة بأداء الدين من مالهم عند الاستغراق

٢٠ ١٢٧٠

٢٤ ١٢٧٠

٢٥ ١٢٧٠

٣٠ ١٢٧٠

مطلب القبض شرط ابقاء السلم على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها

سنة ربيع الاول
١٢٧٠ ١١

١٧٠ ١٢
مطلب بيع أحد الشركاء
نصيبه من المشترك بغير
الخلط والاختلاط يصح
وفي المشترك بأحدهما
لا يصح بدون إذن

جادی الاولى
١٢٧٠ ٢
مطلب لا يكون مجرد
السكوت معتبرا بعد
الايجاب

١٢٧٠ ٣

١٢٧٠ ٧

الآخر بيعا صحيحا وبعد فني أربع سنين أراد البائع الأول فسخ البيع واسترداد المبيع
منه فهل والحال هذه ليس له الفسخ ولا تسمع دعواه (اجاب) بيع الحماموسة بشرط ان
حامل فاسد وحكم البيع الفاسد انه اذا قبض المشتري المبيع بأمر البائع وكل من عوضه
مال ملك المبيع بقيمته ولكل منهما فسخه الا ان يوجد مانع من الفسخ ومنه بيع
المشتري له بيعا صحيحا فليس له الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة ثلاثة في معيشة
واحدة وبأيديهم مال مشترك بينهم من قع وكتان وغير ذلك تصرف أحدهم
في غيبة أخوه ببيع شيء منه بغير إذنهما وأجازتهما لامرأة أجنبية فهل اذا حضر من
غيرتهما ما ولم ياذن في البيع ولم يحيزاه لا ينفذ الا في نصيب البائع دون أخويه (اجاب) اذا
كانت الاشياء المذكورة مشتركة بين الاخوة من الابتداء بأن اشتروها أو ورثوها
كان كل جزء منها مشتركا بينهم فبيع كل منهم نصيبه شائعا جائزا من الشريك والاجنبي
بخلاف ماذا كانت بالخلط أو الاختلاط فلا يجوز البيع الا من الشريك ولا ينفذ
البيع في نصيب الشريك بدون اذنه أو اجازته والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة
رجال واضعين أيديهم على دار بطريق الميراث عن أبيهم مات أحدهم عن ابن قاصر فباع
العمان جميع الدار نصيبهم ما ونصيب ابن أخيهم القاصر بدون مسوغ شرعي والحال
انهم لم يبيعوا نصيبه عليه فهل والحال هذه لا ينفذ البيع الا في نصيب العمين
المذكورين ويكون بيع نصيب القاصر في الدار المذكورة موقوفا على اجازته بعد بلوغه
رشيدا فان اجازته نفذ وان رده بطل (اجاب) لا يصح البيع في نصيب اليتيم حيث لم يكن
للبيع ولاية شرعية عليه مع وجود المسوغ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث
طاحونة مشتركة بينه وبين غيره فطلب بعض الشركاء ان يشتري نصيبه بثمن معلوم
فامتنع من البيع له فزاده في السعر فسكت المالك وتركه ولم يبيع فهل لا يعد سكوته
بيعا ولا مسقطا لمحقه منها اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا ينفذ البيع الا بالايجاب والقبول
صريحا أو دلالة أو بالتعاطي ولو من أحد الجانبيين في خسيس ونفيس على الاصح المقتضى
به ولا يكون مجرد السكوت معتبرا بعد الايجاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر اعيانا منقولة بثمن معلوم من الدراهم دفعها للبائع وبقيت الاعيان تحت يد
البائع حتى هلكت فهل والحال هذه يكون للمشتري استرداد ما دفعه من الثمن للبائع
حيث لم يستلم المبيع (اجاب) نعم يكون للمشتري استرداد الثمن من بائعه والحال هذه اذا
المبيع قبل قبضه من ضمان البائع والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانة بما
مضمونه ما قولكم في امرأة تملك أبعادية تريد بيعها فاعطت اذنها للدلال لبيعهها لها
فلما بلغت الابعداية مبلغا لا يضاهاى قيمة الثمن وكلت امرأته رجلا في شراء الابعداية
المذكورة من يد الدلال المذكور ودفعت ثمنها فيها فأراد وكيل المشتري ان يوقع
صيغة البيع مع زوج المالك للابعداية فالزوج أوقف الامر للاستئذان من زوجته

في البيع المذكور بل قيل منه شفاها على يد بيعة تشهد بذلك القول انه لا يحصل السماح حتى يصير الاستئذان من زوجته والوكيل للمشتري لم يرش بذلك بل هو مضمم على وقوع صيغة البيع فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) اذا لم يوجد عقد التبايع بين المالك او وكيلها في ذلك وبين وكيل من تريد الشراء لا بعد اية لا يعول شرعا على مجرد كسب ثمن بقاعة المزدحمة لم يوجد التراضي من الجانبين على البيع ولو فرض وقوع العقد من زوج المالك مع وكيل الاخرى ولم يكن الزوج المذكور وكيلها عن زوجته في البيع يكون ذلك البيع موقوفا على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والمقتضى به انه لا ينفذ بيع الوكيل على موكله الا اذا كان يمثل القيمة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم ساقية يملكونها وما معها من الاشجار باع بعض الشركاء الاشجار جميعها وقبض ثمنها وسلم ذلك للمشتري بغير اذن الشركاء ومن غير اجازتهم فهل يكون البيع في نصيبهم موقوفا على اجازتهم واذا استهلك المبيع يكون ضامنا لقيمة نصيبهم من ذلك (اجاب) لا ينفذ بيع مالك الغير بدون اذن المالك او اجازته ويكون للمالك فسخه واذا هلك نصيب غير البائع في يد من اشتراه والحال هذه يكون مضمونا بقيمته حيث لم تحصل الاجازة قبل الهلاك والله تعالى أعلم (سئل) في بيت ونخيل مشترك بين رجلين مناصفة باع أحدهما نصيبه من البيت والنخيل لشريكه بثمن معلوم قبض بعضه منه ثم بعد ذلك باعه لرجل أجنبي من غير اذن شريكه فهل اذا كان البيع الاول ثابتا لا ينفذ بيعه الثاني ويكون الحق فيه للمشتري الاول دون الثاني اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا تم البيع الاول من الشرى يلزم لا يكون للبائع بيعه ثانيا لا خرب دون اذن المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم سليمة من العيوب الشرعية ثم وضع المشتري يده عليها فظهر بها عيب قديم وهو الریح كان عند البائع فهل والحال هذه اذا ثبت العيب القديم وهو الریح المذكور وأنه كان عند البائع يكون للمشتري ردها البائعها واخذ ما دفعه من الثمن (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان المبيع به عيب قديم ينعقد الثمن عند التجار ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا بالمبيع بعد علمه بالعيب يكون له رده على بائعه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن فاصروعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة متروكاته دار باعت الزوجة المذكورة نصيبها ونصيب ابنها القاصر في الدار المذكورة بدون مسوغ شرعي والحال انها لم تكن وصيا عليه فهل والحال هذه لا ينفذ البيع المذكور الا في نصيب الزوجة المذكورة ويكون نصيب القاصر في الدار المذكورة موقوفا على اجازته بعد بلوغه وشيئا فان اجازته نفذ وان رده بطل (اجاب) لا يصح بيع الام المذكورة نصيب القاصر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) من أمين بيت المال بما مضمونه شخص توفي وله ابعادية بيعت وبها زرع لم يسم في البيع زرعه أشخاص على النصف في مقابلة

البذر والعمل وجميع التكاليف والنصف الاخر لصاحب الارض في مقابلة أرضه ويريد المشتري أخذ نصف الخارج واحتج بقول أهل خبرة انه حيث كانت جميع التكاليف والبذر من المزارعين وبيعت الارض في سنة الزرع فلا شيء لرب الارض ويقتوى عالم شافعي بقوله حيث لم يكن البذر من صاحب الارض الاصل في فلاحه في الزرع لان الزرع تابع للبذر فافاده العمد موافق للشرع وهذا هو الحكم الشرعي والله تعالى أعلم فما الحكم في ذلك (أجاب) اذا وقعت المزارعة صحيحة يكون الخارج على الشرط وكون الارض من أحد الجانبين والباقى وهو البذر والعمل والبقر من الآخر لا يفسدها ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية الا اذا ثبت ولا قيمة له فيدخل في الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عقارا بانه البالغ الرشيد لا آخر بثمن معلوم من الدراهم من غير اذن ابنه ومن غير اجازته فهل والحال هذه اذا لم يجز لابن المالك البيع يكون البيع فاسدا ويجبر المشتري على رد المبيع للمالك المذکور (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك حيث لا ولاية للبائع ويكون البيع موقوفا فان اجازة المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر دراهم على ان يزرع غير أخضر من أرض مخصوصة لزراعة هذا الرجل في سنة معينة والحال ان المسلم فيه منقطع وقت عقد السلم وشرط عليه ان يكون التسليم يوم حصاده ودفع الدراهم للمسلم اليه وحين مجيئ المحصاد لم يطلع الا شيء قليل من الارز وأخذ منه الحماكم في مال الارض فهل والحال هذه يكون السلم فاسدا لا يجب على المسلم اليه الارجاء الدراهم التي هي رأس السلم كمن أسلم انسانا في حنطة جديدة أو ذرة جديدة حيث انه يمكن ان لا تنبت الارض في تلك السنة ويكون لرب السلم مطالبة برأس ماله (أجاب) السلم على الوجه المستور غير صحيح فلرب السلم المطالبة برأس ماله والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه في رجل توفي ومن جملة متروكاته سفن بجهة مخصوصة ولما تحرر لها لم توجه الموجود بها السفن بنزولها في المزارد وحضور افادة على من يرسي عليه المزارد فقد وردت افادة تتضمن بيان من رست عليهم المزاردات ووردت السفن المذكورة للمحررة وقد تحرر للجهة التي رست المزاردات فيها بقصد حضورهم واستلامهم السفن الراسية فزادها عليهم فتأخروا عن الحضور فتغيرت احوال السفن عن وقت المزايدة وصرف على السفن المذكورة مبلغ للخبراء فهل يجبر الراسي عليهم المزاردات على استلام السفن واذا اجبروا على استلامها هل يكفون ما لزومين بما صرف من أجرة الخبراء من وقت ما رسا عليهم العطاء لعناية الاستلام (أجاب) على فرض انعقاد البيع في السفن المذكورة يكون المشتري بالخيار ان شاء أخذ المبيع بكل الثمن وان شاء رده اذا حصل في المبيع تغير او حدث به عيب قبل ان يتقبضه المشتري والمبيع قبل قبضه من ضمان البائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بثمن معلوم بشرط براءتها من العيوب

١٥
١٢٧٠
مطلب لا يدخل الزرع في
بيع الارض الا اذا ثبت
ولا قيمة له

٢٩
١٢٧٠

٢٩
١٢٧٠

شعبان

١٠
١٢٧٠

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

٢٦

رمضان

١٢٧٠

٧

مطلب بیع السكران نافذ
عليه وكذا سائر تصرفاته
الافى سبع

فظهر بها عيب قديم وهو التشخير فهل والحال هذه يكون للمشتري ردها للبائع وأخذ ثمنها
منه (أجاب) من وجد عيبه عيباً قديماً ينقص الثمن عند التجار ولم يوجد من المشتري
ما يدل على رضاه بالمبيع بعد العلم بالعيب ولم يحدث بالمبيع عيب آخر يكون للمشتري رده
على بائعه بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لا مانع والأفلا والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وعن بنت وابن قاصرين وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملة
متروكاته بقرة فتعدي خال القاصر بن ووكل رجلاً أجنبياً في بيعها بدون ولاية شرعية
على القاصر بن فهل والحال هذه لا ينفذ البيع ويكون للقاصر بن بعد بلوغهم ما يشيدين
نزاعها واستردادها مع ثمنها (أجاب) نعم يكون لها استردادها والحال ما ذكر حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً لم يره قبل الشراء خصوصاً وان المشتري
عاجز النظر ولم يوكّل أحداً له في الشراء ثم رآه ولم يعجبه فهل له خيار الرؤية ورده على
البائع حيث كان الأمر كما ذكر (أجاب) يصح الشراء لم يره ولم يشترى ان يرده اذا رآه وان
رضي به قبله أى قبل ان يراه لان خياره معلق بالرؤية وصح عقد الاعمى ولو تغيره وهو
كالصيرورة فخطيبه بوصف العقار له قبل شرائه ولو بعده ثبت له الخيار به والله تعالى أعلم
(سئل) في أمي أيتام كبير ليس وصياً عليهم باع دارهم بثمن معلوم قبضه من المشتري
وكتب وثيقة بالمبيع وذكر فيها انه باعها بالو كالة الشرعية عنهم ثم بعد بلوغ الأيتام
أرادوا نزع الدار من المشتري فهل والحال هذه يجابون لذلك ولا عبرة بهذه الوثيقة التي
بيد المشتري ويكون للأيتام أخذ دارهم قهراً عن المشتري واذا كان كذلك فهل الثمن
يلزم البائع ولا يخص الأيتام منه شيء (أجاب) نعم يكون للأيتام بعد بلوغ رشدهم
انتزاع الدار المذكورة من يد المشتري والحال هذه حيث لم يكن للبائع ولاية البيع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً باعه لآخر بثمن معلوم من الدراهم بحضرة بينة
شرعية وكتب له حجة بذلك ثم بعد عقد البيع ولزومه شرعاً بعد أراد البائع إبطال البيع
الصادر منه متعللاً بأنه كان سكران بوقت عقد البيع المذكور فهل والحال هذه لا يجاب
لذلك حيث كان هناك بينة شرعية تشهد عليه أنه لم يكن وقت عقد البيع سكران وليس به
مانع يمنعه عن صحة البيع المذكور (أجاب) قال في حاشية الأشباه نقلاً عن الحاشية
خلع السكران جائز وسائر تصرفاته الالردة والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادة
نفسه وفي الأشباه وشرحها ان السكران من محرم كالصاحي في التصرفات أصيلاً كان
أو وكلاً ثم قال الافى سبع وهي المسائل المتقدمة فيؤخذ بأقواله وافعاله كلها ما عدا
هذه السبع اهـ وليس منها بيعه أصيلاً فعلم من ذلك ان بيعه نافذ عليه وحينئذ لا يكون
للبيع المذكور إبطال البيع الصادر منه بمجرد تعطله بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل سافر مع رجل في تجارة فوضع كل منهما مئنته عند رجل آخر ورجعا الى بلدهما
ثم بعد ذلك سافرا أحدهما وباع مئنته ومئنت صاحبه بغير إذنه فهل اذا أجاز صاحب

المتاع البيع وأقر البائع بقبض الثمن بحضرة بينة شرعية يجبر البائع على دفع الثمن لرب
المتاع ولا تسلط لرب المتاع على المشتري (أجاب) قال في البحر وإذا أجاز المالك البيع
وكان الثمن نقدا صار مملوكا له أمانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل لأن الإجازة اللاحقة
كالو كالة السابقة اهـ وحينئذ فللمالك مطالبة البائع الفضولي بما قبضه من الثمن
حيث كان مقبوضا له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عقاره لآخر بشرط
منفعة لاحدهما وقبضه المشتري ثم بعد ذلك للمات البائع عن ورثة أرادوا فسخه لدى
القاضي فهل للورثة ذلك حيث كان البيع فاسدا (أجاب) إذا وجد في صلب العقد
شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لاحدهما أو لبيع هو من أهل الاستحقاق
بأن يكون آدميا ولم يجز العرف به ولم يرد الشرع بجوازه يكون البيع فاسدا ويكون لاحد
المتعاقدين المطالبة بفسخه ما لم يوجد مانع من موانع الفسخ المسد كورة في كتب المذهب
ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما فيخلفه الوارث به يبقى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له أملاك من أطيان وعقار وخلافه وعليه دين للديوان فأمره حاكم السياسة ببيع
أملاكه وسداد ما عليه للديوان فباع ذلك لولد أخيه طائعا محتارا بموجب حجة شرعية من
قاضي بلده تحت يده بالبيع والشراء ودفع الثمن من مدة تقدمت نحو من تسع عشرة سنة
وهو واضع يده على ذلك يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم ثم بعد وفاة البائع
ومضي المدة المذ كورة أراد ورثة الميت اللاتي هن بناته أن يدفعن للمشتري ما دفعه من
الثمن ويأخذن الأملاك المبتاعة متعللات بعدم علمهن بالبيع وظنن أنها همونة
على الثمن المسد كور فهل لأبنة بتعللهن ولا يجبن لما أردن حيث كان البيع ثابتا بالوجه
الشرعي (أجاب) إذا صدر البيع من المالك عن طوع واختيار منه مستوفيا شرائط
الصحة لا يكون للبائع ولا لورثته بعده رفع يدا المشتري عن المبيع بدون موجب شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ساقية مع جانب أرض زراعة بثمن
معلوم من الدراهم وأسقط البائع حقه في الأرض للمشتري طائعا محتارا بحضرة بينة
شرعية ووضع المشتري يده على ذلك وصار يتصرف فيها مدة تزيد عن خمس وعشرين
سنة فهل والحال هذه إذا أنكر البائع المسقط ما ذكر وثبت كل من البيع والاسقاط
بالبينة الشرعية يكون كل منهما صحيحا نافذا وليس للبائع معارضة المشتري في ذلك
بدون وجه شرعي (أجاب) ليس للبائع المسقط معارضة المشتري المسقط له فيما
ذكر إن كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
وأولاده القصر منها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ممتلكاته دار فباع أم القصر
بعض نصيب أولادها القصر والحال أنها لم تكن وصيا عليهم وقت عقد البيع فهل
والحال هذه لا يصح بيع الأم المذ كورة ويكون موقوفا على إجازتهم بعد بلوغهم رشدا
فإن أجازوه نفذ وإن ردوه بطل (أجاب) لا يصح بيع الأم نصيب أولادها القصر في العقار

سؤال

ذی القعدة

١٠
مطلب أجاز بيع الفضولي
وكان الثمن نقدا صار له
أمانة في يد الفضولي

١٢
مطلب يفسد البيع شرط
فاسد في صلبه وهو مالا
يقتضيه العقد الخ
مطلب لا يبطل حق الفسخ
بموت أحد المتبايعين فيخلفه
الوارث

٢٩
١٢٧٠

١٠
١٢٧٠

٢٢
١٢٧٠

ذى القعدة سنة

٢٦ ١٢٧٠

مطلب يشترط في الرد
بالأباني وجوده عند
المشتري والبائع حال صغر
العبد أو بلوغه

٢٦ ١١٧٠

١٢٧٠

ذى حجة

١٢٧٠

مطل لوط والمسر والتقبيل
بشهرة يمنع الرد بالعيب ولو
يبدأ ويرجع بالنقصان

بدون ولاية شرعية حيث لا مسوع البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر عبدا رقيقا بثمن معلوم ثم بعد ذلك وجده معيبا بعيب قديم كان به عند بائعه وهو
الباقي فهل إذا أبق العبد من المشتري وأحضره بعد أباقه يكون له رده على بائعه بهذا
العيب حيث ثبت قدم هذا العيب وأنه كان به عند البائع وتكرر منه بشهادة البيعة
الشرعية وأخذ ثمنه منه حيث لم يعلم بهذا العيب ولم يرض به بعده (أجاب) يشترط في
الأباني أن يكون من بالغ أو مميز وهو مما يختلف صغرا وكبرا فإذا تحقق أباق العبد
المذكور عند مشتريه وعند البائع وكان كل منهما حال الصغر بعد التمييز وأحال البلوغ
بالوجه الشرعي ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه بالبيع بعد اطلاعه على العيب يكون
للمشتري أن يرد على البائع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يستحقون
أرض زراعية أميرية وبعض نخيل فتجده عليهم أن يكسار لجهة الديوان من مال الخراج
فطلبه الحاك من قبا عوا النخيل لرجل آخر بثمن معلوم طائعين مختارين واسقطوا حقهم
في الأرض له ثم بعد مدة تزيد على تسع وعشرين سنة أرادوا الرجوع في البيع والاستقاط
على المشتري فهل والحال هذه إذا ثبت البيع والاستقاط عن طوع بالبيعة الشرعية يكون
صححانا فإذا وليس لهم الرجوع على المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس لهم ذلك
والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن
وبنت قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته دار فباعته الزوجة المذكورة
نصيبها ونصيب أولادها القصر المذكورين في الدار المذكورة لرجل أجنبي بغير مسوع
شرعي ولم تكن وصيا عليهم فهل لا ينفذ البيع المذكور إلا في نصيب البائعة المذكورة
ولا يصح بيع نصيب القصر ويكون لهم بعد بلوغهم رشدا إبطال البيع الصادر من أمهم
والحال هذه (أجاب) نعم إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى جارية من آخر على أنها سليمة من العيوب فنسرى بها ثم باعها لآخر فردها عليه
بعيب ظهر بها وثبت قدمه عند البائع الأول بقول أهل الخبرة بين يدي الحاك ثم اشترى
وحيث إن الوطء مانع من الرد فهل له الرجوع بنقصان العيب على بائعه أم لا (أجاب) نعم
له الرجوع بنقصان العيب ما لم يوجد منه ما يفيد الرضا بالعيب بعد العلم به قال في التنوير
وشرحه اشترى جارية فوطئها أو قبلها أو مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا
ولو نبيا ورجع بالنقصان لا ممانع الرد اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في
نخل بالميراث الشرعي من أبيه مشترك بينه وبين أمه باعها نصفه لأمه الأجنبية بثمن معلوم
منذ أربع عشرة سنة بمواجب حجة شرعية بيدها ثبوت المضمون بالبيعة الشرعية والآن
يريد الابن إبطال البيع متعللا بأنه باعها بالأكراه فانكرت المرأة المشتريته دعواه فهل
إذا لم يثبت دعواه الأكراه بالبيعة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
الاثبات ويمنع من منازعتها فيما اشترته بدون وجه شرعي ويكون البيع صحيحا نافذا

(أجاب)

(أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الایات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل له ابن فی معیشة علی حسنة باع له الاب سبع فحلات بثمن معلوم من الدراهم وهو فی حال صحته وسلامته واستولى الابن علی التخیل مدة الى أن مات الرجل عن ابنه المذکور وعن ابن و بنت آخرین ومضى علی ذلك خمس سنین ثم بعد ذلك أراد الا أن أحدا لابنین الرجوع فی المبیع علی أخیه بدون مسوغ شرعی فهل والمال هذه اذا ثبت المبیع من الاب وهو فی حال صحته وسلامته یكون المبیع صحیحا نافذا ولیس لاحد الاخوین معارضة أخیه فی ذلك (أجاب) لیس لاحد الاخوین نقض المبیع الصادر من أبیه بعد تمامه حال صحته بدون وجه شرعی والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل بملك تخیلا تعدی علیه رجل اجنبی وباعه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم بدون اذن من المالك واجازة فهل اذا لم یأذن المالك فی المبیع ولم یجزه یكون المبیع غیر نافذ (أجاب) لا ینفذ بیع ملك الغیر بدون ولاية شرعیة ویكون موقوفا فان اجازة المالك تغذوان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل له ولاخوة نصف دار ونصف طاحونة باع نصیبیه منهما عن نفسه ونصیب اخوته بالو كالة عنهم بالغبن الفاحش والغرور فهل اذا ظهر وتحقق ان المبیع صدر بالغبن الفاحش والغرور یكون للبائع فسخ المبیع والمحال هذه (أجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهو ما لا یدخل تحت تقویم المقومین وثبت التغیر فی المبیع بالوجه الشرعی یكون للبائع فسخه حیث لا مانع بل لا ینفذ المبیع فی نصیب موکلیه بالغبن الفاحش وان لم یثبت التغیر علی قولهما المفتی به والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجتین وابن و بنت منهما وعن أخ عاصب فماتت البنت عن اخیهما وأمهما وعن عمها العاصب ثم مات الابن عن امه وعمه العاصب وترك المیت الاول تركه فباع وکیل احدی الزوجتین اشياء من التركة بالغبن الفاحش فی غیبة باقی الورثة وبدون اذنهـم واجازتهم فهل لا یكون یبعه بالغبن الفاحش نافذا فی نصیب موکله ولا فی نصیب الباقی بدون اذن واجازة (أجاب) هم لا ینفذ بیع الوکیل المذکور بالغبن الفاحش فی الكل والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فی أرض ملك باعها صاحبها لآخر ثم بعد أن قبض منه ثلاثة ارباع الثمن باعها صاحبها الاول ثانیالا آخر فهل اذا ثبت العقد الاول یكون العقد الثانی باطلا (أجاب) اذا كان المبیع الاول صحیحا بائنا كان المبیع الثانی من البائع الاول لا آخر موقوفا علی اجازة المشتري الاول والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل یملك عقارا او اطمیا یا امیریة بها ساقیة وله ابنان مات احدهما فی حیاة أبیه عن ابن وزوجة ثم بعد مدة مات الجدة المالك المذکور عن ابنه الباقی وابن ابنه المیت فی حال حیاة أبیه وكان ابن الابن المذکور فی بلدة غیر بلدة العقار والطين المذکور فباع رجل واشتری منه ذلك العقار والطين علی زعمه انه مملوك له عن أبیه بغبن فاحش وغرور للبائع فهل اذا كان الواقع ان ذلك العقار والطين مملوك لجده وان جده مات بعد موت

أبيه عن ابنه المذكور لا يكون لابن الابن المذكور حتى في ذلك العقار والطين بل يكون خاصة لعنه الميت أبوه عنه بعد موت أبي البائع ولا ينفذ بيع ابن الابن لما ذكره الحال ما ذكره ويمنع المشتري من معارضة عم البائع الواضع يده على ذلك جميعه الى الآن اذا تحقق ما هو مذكور (أجاب) نعم لاحق لابن الابن فيما ذكره الحال هذه ولا ينفذ بيعه لذلك العقار والطين بدون اذن عمه المالك له بطريق الخلافة عن ابيه ولو كان يمثل القيمة ويكون البيع والحال ما ذكره موقوفاً على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية مع حصه في ساقية ودار تلقى ذلك عن ابيه فباع جميع ذلك لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم واسقط حقه في الارض للمشتري واستولى المشتري على المبيع الآن وصار يتصرف فيه ثم بعد ذلك أراد البائع الرجوع على المشتري في المبيع فهل اذا ثبت البيع والاستقاط بالبينة الشرعية يكون صحيحاً نافذاً وليس للبائع الرجوع على المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) اذا وقع البيع والاستقاط صحيحاً نافذاً لا يكون للبائع المسقط معارضة المشتري المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يأسر جريحاً منسباً في بيع الرقيق فنحو سبعة أشهر سابقة فباع لاخر عبد الغلام من العيوب ومعه مائة ولباس يساوي العبد وحده ألفين وخمسمائة قرش بهذا القدر ثم بعد مضي المدة المذكورة ادعى المشتري المذكور على البائع الغبن الفاحش والغرور لدى الحاكم الشرعي فأحضر الحاكم الشرعي أهل الخبرة العارفين في مثل ذلك فذكر بعضهم انه يساوي الفين وخمسمائة قرش والمخبر بذلك اثنان منهم وذكر بعضهم انه يساوي الفين فقط وهو واحد ومع ذلك لم يقوم مامع العبد من المتاع واللباس الذي بيع معه بهذا الثمن بحيث لو قوم ذلك لبلغ ألف قرش فاكثرت زيادة على قيمة العبد وحده التي ذكرها أهل الخبرة فهل لا يعد ذلك غبناً فاحشاً اذا كان الواقع ما هو مسطور ولا يكون للمشتري رده (أجاب) نعم لا يعد ذلك غبناً فاحشاً بالنسبة للمشتري اذا غبن الفاحش على الراجح هو ما لا يدخل تحت التقويم فاذا قوم العبد بعض المقومين بمثل الثمن الذي اشترى به لم يتحقق فاحش الغبن لاسيما مع عدم ادخال مامع العبد من الامتعة المذكورة في التقويم ودخولها في البيع ولا يكون للمشتري رده على بائعه اذا كان الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بالغين يملكون قطعة أرض خالية عن البناء فباعها أحدهم الكبير بطريق الوكالة عنهم في المجلس لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم واستولى المشتري على المبيع واحداث فيه بناء من ماله لنفسه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على عشرين سنة مع حضور البائعين ومشاهدتهم لا تصرف المشتري المدة المذكورة ثم بعد هذه المدة أراد أحد البائعين الرجوع في المبيع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت كل من التوكيل والبيع بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحاً نافذاً وليس لأحدهم

١٢٧١

١٣

١٢٧١

١٣

صفر

١٢٧١

٢

معاوضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت البيع من أحد الاخوة المذكورين بطريق الاضالة عن نفسه والو كالة عن باقي اخوته للرجل المذكور بثمن المثل طائعا مختارا لا يكون لاحدهم تقضيه بدون وجه شرعي حيث استوفى شرائط الصحة والازوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب بن ثمن معلوم بحضرة بينة شرعية ثم بعد لزوم البيع وثبوت به بالوجه الشرعي باعه بعد تسليمه الى المشتري الاول لا آخر من غير اذن المشتري واجازته في تاريخ متأخر عن البيع الاول فهل يكون البيع الاول صحيحا نافذا ولا ينفذ البيع الثاني بدون اجازة المشتري (أجاب) اذا استوفى البيع الاول شرائط الصحة والازوم لا يكون للبائع بيع المبيع ثانيا لا آخر بدون اذن المشتري الاول ويكفون موقوف على اجازته والحال هذه أمالوم يقبضه المشتري فباعه البائع من آخر باذن مشتريه الاول لاجله لا يصح البيع كما لا ينفذ باجازه لانه من باب بيع المنقول قبل قبضه كما يستفاد من رد المختار من فصل في التصرف في المبيع والثن قبل القبض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر حصة في ساقية بقدر معلوم من الدراهم وأسقط حقه له من منفعة قطعة أرض زراعية أميرية ووضع يده المشتري على ذلك مدة خمس عشرة سنة والآن يدعي البائع انه كان باع واسقط حقه بدون قيمة المثل في الساقية ويريد الرجوع عليه في الارض والساقية فهل يكون الاسقاط في الارض المذكورة صحيحا والبيع في الحصة في الساقية نافذا حيث صدر في ذلك الوقت بقيمة المثل ولا عبرة بتعاضل المدعي المذكور (أجاب) نعم ليس للاسقاط البائع ابطال الاسقاط والبيع بتعلله بمجرد كون ما ذكر بدون قيمة المثل والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت نصف دار من رجل ودفعت له الثمن ووقع الشراء صحيحا شرعيا وشهدت عليه البينة بذلك ثم بعد مضي نحو سبع سنين انكر البائع البيع وادعى ان المدفوع اليه من الثمن فرض فهل اذا ثبت البيع بالوجه الشرعي يكون لازما ولا عبرة بانكاره ودعواه (أجاب) اذا أثبتت المرأة دعواها الشراء بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار البائع ويمنع من معاوضة المرأة المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسلم لآخر قدرا معلوما من الدراهم لياقي له بها بقدر معلوم من البر ولم يذ كر له سوى ذلك من بقيمة شروط السلم فهل يكون هذا سلما فاسدا ولرب الدراهم استردادها من المسلم اليه ان كانت فائضة أو مثلها ان كانت متعذرة (أجاب) نعم واذا كان السلم فاسدا فعلى كل منهما فسخه حيث لا مانع ولرب السلم حينئذ المطالبة برأس المال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في دار عن مورثها باعتها الرجل بقدر معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية فوضع المشتري يده على الحصة المذكورة ثم بعد ذلك باعت المرأة المذكورة الحصة المذكورة للرجل آخر في تاريخ متأخر عن البيع الاول من غير اذن المشتري الاول واجازته فهل يكون البيع الاول صحيحا نافذا ولا ينفذ البيع الثاني بدون

ربيع الاول

مطلب لا يصح بيع البائع المنقول قبل قبضه باذن مشتريه لاجله ولا ينفذ باجازه

ربيع الثاني

اجازة المشتري الاول (اجاب) اذا صدر البيع الاول صحيحا لازما لا يكون للبائع بيع
المبيع ثانيا من آخر بدون اذن المشتري الاول او اجازته بدون وجه شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها في حال صحته وسلامته لزوجه وبناته البالغين
معلوم فقبحضوها وحازوها في حال حياته وأسة طوترك حقه باختياره من أرض زراعته
الاميرية لمن كل ذلك في مقابلة دين لمن عليه وكتب لمن وثيقة شرعية بذلك ثابتة
المضمون فوضعن أيديهن على الاطيان وصرن يزرنها وينتفعن بها في حال حياته
مدة خمس سنين وزيادة ثم ماتت عنهن وعن عاصب فهل اذا ثبت ما ذكره اراد العاصب
منازعة البنات بعدهن أو يبين وأخذ حصة في الدار والاطيان بالميراث لا يحجب لذلك
ويمنع من منازعتهم في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بيع المورث المذكور
حال صحته لزوجه وبناته المذكورات الدار واسقاط حقه من الارض لمن باختياره كذلك
لا يكون للعاصب معارضة في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي حيث استوفى ذلك
شروط الصحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب له حصة في منزل رجس من غيبته
فوجد رجلا أجنبيا واضع يده عليها فطلب المالك رفع يده عنها فادعى شراءها من رجل
يزعم أنه وكيل عن المالك للحصة في بيعها فهل اذا أنكر المالك الحصة التوكيل ببيعها
ولم يثبت مدعى الشراء الوكالة في بيعها من المالك ولم يحجز المالك ما فعله الفضولي لا يكون
هذا البيع صحيحا (اجاب) اذا كان واضع اليد معترف بأصل الملك للرجل المذكور وادعى
شراء الحصة من وكيله وأنكره المالك في ذلك فعلى مدعى الشراء اثبات دعواه بالوجه
الشرعي فان لم يثبت أمر برفع يده عن تلك الحصة المذكورة حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك جاموسة باعها لآخر بثمن معلوم وهي سليمة من العيوب فبعد أن
وضع المشتري يده عليها مدة حصل لها مرض وأشرفت على الموت عند المشتري فذبحها
وباع لحها والآن يريد الرجوع على البائع بما دفعه له من الثمن متعللا بانها كانت
مغشوشة فانكر البائع دعواه فهل لا يجب لذلك اذا لم يكن العيب المدعى به موجودا
عند البائع المذكور وهل يكون تصرف المشتري الرجوع على البائع بغير ما اشتراه منه والحال
بالارش على البائع (اجاب) لا يكون للمشتري الرجوع على البائع بغير ما اشتراه منه والحال
هذه وليس له ان يرجع بنقص العيب عليه حيث لم يثبت قدمه وتصرف المشتري ببيع
اللحم قبل العلم بالعيب أو بعده يمنع الرجوع بنقص العيب القديم لحبسه المبيع بهذا
التصرف بخلاف ما لو احدث في المبيع شيئا يمنع الرجوع ولو برضا البائع قبل العلم بالعيب كما
لولا السويق بسمن او قطع الثوب وخاطه ثم تصرف فيه بنحو البيع فانه يرجع بنقصان
العيب القديم علم بالعيب قبل اخراجه عن ملكه أو لم يعلم له عذر الرجوع قبل التصرف
كما يستفاد من الدرورد المختار من خيار العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
حصة في دار بالميراث عن أبيه وأخيه الشقيق ولها حصة فيها أيضا عن زوجها وابنها

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٤

مطلب فيما يمنع معه
الرجوع بالنقصان وما لا
يمنع

- فباع كل من الابن وأمه نصيبه لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ إحدى عشرة سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون والآتي يريد الابن البالغ ابطال البيع متعللاً بأنه كان قاصراً فهل لا يجب لذلك حيث كان هناك بينة تشهد بأنه كان بالغاً وقت البيع وباع نصيبه بنفسه ويمنع من منازعة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي بلوغ الولد المذكور رشيداً وقت بيعه لنصيبه لا يكون له ابطال البيع بدون وجه شرعي والقول له يمينه في كون البيع صدر منه قبل البلوغ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخية لا باعه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم بقيمة وقت بيعه من منذ ثمانى عشرة سنة وزيادة فوضع يده عليه المشتري مدة وبعد ذلك باع نصفه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ومات وباعت ورثته النصف الآخر لرجل المذكور ووضع المشتري الثاني يده على جميع النخل ومات البائع الأول فالآن ادعت ورثة البائع الأول على المشتري الثاني بأن البيع بدون القيمة والمحال أنه بقيمته وقت البيع فهل والمحال هذه يكون البيع صحيحاً نافذاً حيث كان بقيمته وقت البيع (أجاب) ليس لورثة البائع ابطال البيع بتعللهم بأن البيع كان بدون القيمة والمحال ماذ كروا الله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار مشتركة مع أخيه باع أحدها ما الدار جميعها والآتي خائب فلما حضر أخوه من السفر وطلب حصته من الدار أخبر ببيع الدار كلها فهل لا ينفذ بيع أخيه عليه فيما لا يملكه من غير مسوغ شرعي (أجاب) يبيع الأخ نصيب أخيه بدون توكيل عنه بالغاً أو وصاية عنه قاصراً موقوف على إجازته فإن أجازته المالك صريحاً أو دلالة فذوان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسلم لأخيه دراهم معلومة القدر ليأتي له بها براو عين له نوعاً منه ولم يعين له محل تسليمه ولم يذكر له باقي شروط السلم فهل يكون هذا اسماً فاسداً ويكون لرب الدراهم طلبها منه ويؤثر المسلم إليه مردها (أجاب) إذا فسد السلم كما هنا فقد شرطه وجب رد رأس ماله للمسلم وفسخه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصّة في دار باعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم وهي في حال صحتها وسلامتها ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها بالبناء وغيره مدة خمس سنين ثم بعد ذلك ماتت البائعة عن ابن غائب فحضر الابن من غيبته وأنكر البيع الصادر من أمه في حال صحتها وسلامتها ويريد أخذ الحصّة المذكورة من يد المشتري فهل إذا ثبت البيع المذكور من المالكة قبل موتها بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحاً نافذاً وليس للابن معارضة المشتري بدون مسوغ شرعي (أجاب) إذا ثبت المشتري دعواه الشراء حال صحة المورد بالوجه الشرعي مستوفياً شرائط الصحة لا يكون لوارثها معارضة فيما اشتراه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخيل باع منه اثنتين بأرضهما لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم طائعا مختاراً بحضرة بينة واستولى المشتري على المبيع وصار يتصرف فيه ويستغل ثمره مدة سبع سنين إلى أن مات المشتري

جاءى الاولى

١٢٧١ ١٥

١٢٧١ ٢٢

١٢٧١ ٢٦

١٢٧١ ٢٦

١٢٧١ ١

عن ورثة فأراد البائع الرجوع في المبيع على الورثة بدون وجه شرعي فهل والحال هذه إذا أثبتت الورثة الشراء من المالك بالينة الشرعية يكون المبيع صحيحا نافذا وليس للبائع معارضة الورثة في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا أثبتت ورثة المشتري شراء مورثهم ما ذكرناه لهم بالأثر عنه بالوجه الشرعي لا يكون للبائع إبطال البيع إذا صدر مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قدر معلوم من البرود يبيع في يده بعه لا يحرم غير اذن المالك واجازته له في ذلك فهل إذا لم يحز المالك للبر المذكور بالبيع المذكور لا ينفذ ويكون بيع البر المذكور موقوفا على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل حيث لم يكن ما ذونا بذلك وكان البر موجودا (أجاب) وقف ببيع ملك الغير بدون ولاية شرعية عنه حيث لم يكن مأذونا به ويكون البيع موقوفا على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصّة في دار بالميراث باعتهما لأخيها شقيقةها الشريك لها بثمن معلوم في حال صحتهما وسلامتهما وأسقطت وتركت له باختيارها حصتها من قطعة أرض زراعية أمير ية تحت يد الاخ أيضا في حال الصحة والسلامة بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون والآن ماتت عن ابن و بنتين فطلب ورثتهما منازعة الخال فيما ذكر متعللين بان البيع والاسقاط في حال مرض الموت وان البيع بثمن فيه محاباة تزيد على ثلث تركتها بعد المقدم على الوصية فأنت كرددعواهم فهل إذا كان البيع والاسقاط في حال الصحة والسلامة وثبت ما ذكر لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعته في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي ان البيع والاسقاط في صحة المرأة المذكورة واستوفى شرائطه الشرعية لا يكون لورثتها معارضة الاخ المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والبيع في مرض الموت لغير الوارث من غير محاباة نافذ ومع المحاباة يكون وصية في قدر المحاباة فينفذ من الثلث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته دار فوضع رجلا أجنبي يده على الدار المذكورة وباعها الرجل أجنبي بغير ولاية شرعية ولم يكن وصيا على القصر ولم يكن للقصر في بيعها مصلحة لهم ولم يكن عليهم دين ولا على أبيهم فهل والحال هذه إذا بلغت الأولاد القصر المذكورون رشدا ولم يحيزوا البيع المذكور من الرجل المذكور لا يصح ويكون موقوفا على اجازتهم فان اجازته نفذ وان رده بطل (أجاب) بيع الاجنبي المذكور على الوجه المأثور لا يصح وللأولاد أخذ المبيع من واصل اليد عليه بعد بلوغهم بصفة الرشد حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع جاموسة لا خير بثمن معلوم وقبضها المشتري ومكثت عنده نحو ثلاثة أشهر ثم أراد ردها على البائع متعللا بان بها عيبا قديما فاحضرها للبائع ليردها له فلم يجدده فاطمعتها في بلد البائع فاشرفت على الهلاك فذبحها بعض أهل البلد مع حضور ولد البائع وباعوا لحمها وحفظوا ثمنه فهل تكون من

۱۲۷۱

۹

۱۲۷۱

۱۷

۱۲۷۱

۱۷

مطلب البيع في مرض الموت بالمحاباة لغير الوارث يكون وصية في قدر المحاباة فينفذ من الثلث

۱۲۷۱

۱۹

جمادى الاولى سنة

٢٥ ١٢٧١
مطلب في الرجوع بالنقصان
بعد ذبح المبيع وعدمه

٢٧ ١٢٧١
جمادى الثانية

٢ ١٢٧١
مطلب ظهر بالمصوغ
المبيع عيب بعد كسره
يمنع الرد ويرجع بالنقصان

٢ ١٢٧١

ضمن المشتري وإذا أراد المشتري الرجوع بثمن الجاهموسة المذكورة على البائع ليس له ذلك (أجاب) لا يكون للمشتري الرجوع على البائع بثمن المبيع بعد هلاكه في يده قبل رده على بائعه بالعيب وله الرجوع بنقصان العيب على بائعه عند صاحبه إذا لم يذبحه المشتري أو غيره بأمره أو بغير أمره بعد اطلاعه على العيب كما يؤخذ من كلامهم في الهندية من الفصل الثالث من خيار العيب اشترى بغير علمه أدخله داره سقط فذبحه إنسان بأمر المشتري فظهر به عيب قديم كان للمشتري أن يرجع بنقصان العيب على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وبه أخذ المشايخ هذا إذا علم بالعيب بعد الذبح أما إذا علم بالعيب ثم ذبحه هو أو غيره بأمره أو بغير أمره لا يرجع بشئ كذا في فتاوى قاضي خان اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بعت دارا مائة عن أولاد قصر وابن بالغ فوضع خاتم يده على نصيب القصر وباعه لرجل أجنبي بثمن معلوم في حال صغرهم بدون ولاية شرعية عليهم ولا مسوغ فهل إذا لم يكن وصيا ولا قايما عليهم لا ينفذ بيعه في نصيب الأيتام ويكون لهم بعد بلوغهم فسخ عقد البيع واسترداد ما بيع من المشتري إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يصح بيع الحال حصّة القصر من الدار المذكورة بدون ولاية شرعية ويكون لهم بعد بلوغهم بصفة الرشد استردادها من مشتريها إذا لم يكن هناك مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حلقة من الذهب من رجل صانع والحلق رمانتان في طرفيه وزنه سبعة عشر بندقيًا وثلاث وعياره ثمانية عشر قيراطا بثمن معلوم فبعده مدة طلب المشتري أن يصيغه حلليا آخر فكسر فردة منه فوجد داخل الرمانة فضة بيضاء غشاق قدر الثلث وزيادة فهل إذا كان اشتراه على كونه ذهبًا خالصا وظهر فيه هذا العيب يكون له رده على البائع أو يرجع عليه بنقصان العيب إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا ظهر بالمبيع المذكور عيب بعد كسره امتنع رده على بائعه لعدم عيب الكسر وللمشتري الرجوع بنقصان العيب القديم على بائعه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة من الخشب المعد للبارود عن كل خشبة كذا من الدراهم وعان المشتري بعضه والبعض الآخر لم يره ودفع للبائع جانبًا من الثمن ولم يستلم شيئا من الخشب المذكور ثم بعد ذلك اطلع المشتري على البعض الآخر فوجده معيبا فامتنع من أخذه جميعه وأراد رده على البائع بخيار العيب فهل والحال هذه يسوغ للمشتري ذلك ويجبر البائع على رد ما أخذه من الثمن للمشتري (أجاب) إذا تحقق بالمبيع عيب يوجب الرد وهو ما ينقص الثمن عند التجار يكون للمشتري أخذه بكل الثمن أو رده على بائعه حيث لا مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في قبض دراهم من زوجه فقبضها وبعد ذلك باع الرجل المذكور للمرأة الموكلة نصف جاموسة معينة بالدراهم المذكورة وأشهد على ذلك وكتب بذلك حجة لدى قاضي الناحية ومضى على ذلك مدة فهل إذا أنكر الرجل البيع المذكور وإن المرأة ليس لها عنده

غير الدراهم التي قبضها من زوجها وأثبتت المرأة بيعه لها نصف الجاموسة المذكورة
 يكون لها نصف الجاموسة ونصف نتاجها تتصرف فيه كيف شئت قهرا عن الرجل
 المذكور حيث حصل النتاج بعد شراء نصف الجاموسة من الرجل المذكور (أجاب)
 إذا ثبت ملك نصف الجاموسة للمرأة المذكورة بطريق البيع بالوجه الشرعي لا يكون
 للرجل المذكور معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
 ونحو نسوة شركاء في دار مشاعة عن مورثهم فباع الرجلان فاعة معينة من تلك الدار
 من غير قسمة ولا اذن من الشركاء فهل يكون بيعهما في القاعة المذكورة موقوفا على اذن
 الشركاء وأجازتهم فإن أجازوا البيع نفذ وان ردوه بطل (أجاب) قال في الدرود حواشيه
 دار بينهما باع أحدهما بيتا مينا ونصيبه من بيت معين فلا تخرا أن يبطل البيع لعدم
 تحقق نصيب البايع فيما باعه لاحتمال أن يقع في نصيب شريكه عند القسمة اه والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف بيت باعته لبتيتها البالغتين في حال صحتهما
 وسلامتهما بقدر معلوم من الدراهم بخضرة بينة شرعية وساحتهم ما من ثمنه ووضعنا
 أيديهما عليه في حال صحتهما وسلامتهما ثم بعد مدة ماتت البائعة المذكورة عن بنتها
 المذكورتين وعن زوج وعن عاصب أراد العاصب أخذ ما يخصه في نصف البيت
 منكر اباع المورثة لبتيتها المذكورتين فهل والحال هذه إذا ثبت بيعها لبتيتها البالغتين
 المذكورتين في حال صحتهما وسلامتهما بالبينة الشرعية لا يكون تركه عن المتوفاة ويمنع
 العاصب المذكور من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بيع المالك نصف
 البيت المذكور لبتيتها الرشيدتين حال صحة البائعة وسلامه عقلها واستوفى البيع شرائط
 الصحة والازوم بالوجه الشرعي لا يكون لباقي ورثتها معارضة المشترين فيما ذكر بدون
 وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف عجلة بقر بثمن معلوم الى
 أجل مجهول وهو انه يدفع له الثمن من نتاجها فهل والحال هذه يكون البيع فاسدا ويكون
 للبائع فسخ البيع حيث وقع هذا الشرط المذكور في صلب العقد (أجاب) نعم يفسد البيع
 اذا قصد بثمن مؤجل باجل مجهول حيث وقع التأجيل في صلب العقد فاد التحقق فساد
 وجب فسخه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية بثمن معلوم
 بشرط انها بكر فوجدها المشتري ثيبا فهل يكون للمشتري الخيار ان شاء اخذها بكل الثمن
 أو ردها على البائع وأخذ ثمن الفوات الوصف المرغوب فيه وهو كونها بكر اسيما ولم يحدث
 عند المشتري ما يمنع من الرد (أجاب) اذا كان شراء الجارية المذكورة بشرط البكارة قبانت
 ثيبا بغير الوطء مع البت يكون للمشتري ردها على البائع وأخذ الثمن حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون ساقية خربة باعوا أربعة قرار بط منها رجل أجنبي بثمن
 معلوم وأمره ببنائها وعمارتها على ان السكفة تكون عليهم على حسب القرار بط
 بموجب حجة شرعية بذلك ثابته المضمون فيها باذنهم وصنع لها عدة وتحاسبوا على

١٢٧١

٢

١٢٧١

٥

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٥

١٢٧١

٢٠

سنة

رجب

١٢٧١

٩

ما صرف على يد القاضي ثم بعد مدة طلب اخذ ما يخصهم فيما صرفه فانكروا البيع
والاذن له بالعمارة فهل اذا كان البيع والاذن بالعمارة ثابتين لا يجابون لذلك ولا عبرة
بانكارهم ويكون البيع صحيحا فاذا اولا الرجوع عليهم بما يخصهم فيما صرفه حكم
الشرط (اجاب) اذا كان كل من البيع والاذن بالعمارة من الجماعة المذكورين
ليرجع المادون له عليهم ثابتا بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة لا يعتبر انكارهم
له ويؤمرون بدفع ما خصهم فيما صرف على عمارة الساقية المذكورة على الوجه المسطور
حيث ثبت صرفه ببلغ معلوم حسب الاذن بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر حصة في ساقية مع قطعة أرض في بعضها أشجار معلومة القدر والبعض
بور بن معلوم من الدراهم واسقط البائع حقه في الأرض المشتري طائعا مختارا ووضع
المشتري يده على المبيع وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ست سنين ثم بعد ذلك جار
الظلم على المشتري فغاب عن البلد مدة ورجع من غيبته فوجد رجلا آخر واضع يده على
حصة الساقية مع الأشجار والأرض فطلب رفع يده عن ذلك فادعى انه اشترى ذلك في
غيبته من البائع الأول ووضع يده على المبيع خمس عشرة سنة فهل والحال هذه اذا
ثبت البيع الأول والأسقاط من المالك بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحا فاذا
ويجبر المشتري الثاني على تسليم المبيع للمشتري الأول (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من
سماع دعوى المدعي المذكور كثر كماله لدعوى مع حضوره بالبلد خمس عشرة سنة من
غير عذروا ثبت استحقاقه لما ذكره بالشراء من المالك أولا والأسقاط بالاختيار ولم يوجد
ما يفيد سقوط حقه من أرض الزراعة الأميرية كاهه المأوتر كما باختياره يؤثر واضع
اليده تسليم ما ذكره اليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية بالأرض
عن أبيه وجدته تر كها وسافر الى جهة بعيدة في خدمته غاب فيها مدة ثم حضر فوجد
الساقية بأيدي جماعة أجنب فطلب رفع أيديهم عنها فادعوا انهم اشتروا منه ثمانية عشر
قيراطا منها متعالمين بوثيقة مذكور فيها أسماء أشخاص متين غير ثابتة المضمون فافكر
دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الشراء منه بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة
بدعواهم المحردة عن الاثبات والبالوثيقة المذكورة ويمنعون من منازعته فيها بدون
وجه شرعي (اجاب) لا عبرة بدعوى الجماعة الشراء من المالك المذكور بدون اثباتها
بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا مات عن بنت فرماه شيخ
البلد على رجل أجنبي فوضع يده عليه ذلك الرجل باذن شيخ البلد وباعه بغير اذن البنت
الوارثة ورضاها من المالك بالان شيخ البلد رماه عليه وانه رباة فهل اذا لم تجز البنت البيع ولم
ترص به لا ينفذ بيعه له ويكون لها فسخ البيع واسترداد من المشتري حيث كان هناك
بينة تشهد لها بان النخيل ملك لا يباها ولا عبرة بتعلل البائع بالتريسة والرمي عليه من شيخ
البلد (اجاب) اذا كان النخل المذكور باقيا على ملك البنت المذكورة عن أبيها ولم

شعبان

١٢٧١

٦

شعبان

سنة

١٥

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

ينقل عن ملكها بناقل شرعي وتحقق ذلك بطريق شرعي لا ينفذ بيع الاجنبي فيه بدون ولاية عنها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وابن قاصر وترك لهما دارا فباع البالغ الدار المذكورة لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية على القاصر فهل والحال هذه ينفذ البيع في نصيب الاخ البالغ فاذا بلغ القاصر ولم يحجز البيع يكون له اخذ نصيبه ويرد ثمن نصيبه الى المشتري (اجاب) نعم لا ينفذ البيع في نصيب القاصر حيث لا ولاية للبائع عليه شرعا ويكون للقاصر بعد بلوغه رشيد افسخ البيع واسترداد نصيبه اليه حيث لا مانع بل لو لم يوجد مسوغ لبيع نصيب القاصر لا يصح أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا باعه لرجل بقدر معلوم من الدراهم بحضرة بيعة شرعية ثم بعد صدور البيع ولزومه منهما شرط المشتري على البائع تأجيل بعض ثمن المبيع لاجل معلوم فرضي البائع بذلك الشرط والحال انه لم يكن ذلك الشرط المذكور في صلب عقد البيع المذكور ثم بعد ذلك اقبض المشتري للبائع بعض دراهم من ثمن المبيع والبعض الآخر في ذمته لاجل معلوم فغاب البائع في جهة معلومة ورجع من غيبته وأنكر البيع الصادر منه ويريد الآن أن يدفع الدراهم التي قبضها من المشتري منكر البيعة له فهل والحال هذه اذا ثبت المشتري بيعه له بالبيعة العادلة يقضى له بالمبيع المذكور ولا عبرة بانكار البائع البيع المذكور بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت المشتري دعواه الشراء من مالك العقار المذكور بالوجه الشرعي وكان البيع مستوفيا شرائط الصحة لا عبرة بانكار البائع له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة مشتركين في بقرتين لكل واحدة منهما النصف في كل بقرة من البقرتين فتفاد صلا مع بعضهما واخذ كل واحد منهما بقرة بثمن معلوم من الدراهم بشرط ان البقرة حامل في صلب عقد البيع ثم بعد ذلك بعدة أيام ظهر ان احدى البقرتين لم تكن حاملا فهل والحال هذه يكون البيع المذكور فاسدا حيث وقع الشرط المذكور في صلب العقد ويكون مشتركا ردهما على الشريكة البائعة (اجاب) صرح علما وثابان ببيع البها ثم بشرط الحمل فاسد حيث وقع الشرط المذكور في صلب العقد يفسد البيع ويكون للمشتري فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في دار بطريق الارث عن أبيه فجن والعياد بالله تعالى جنونا ولم يزل مطبقا واستمر في جنونه مدة تزيد على عشرين سنة ثم بعد ذلك ادعى رجل من أهل البلد بانه اشترى منه الحصاة المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت وقوع البيع من المالك في مدة جنونه بالبيعة الشرعية ولم يثبت وقوعه في الصحة لا يصح البيع ولا ينفذ وتكون الحصاة باقية على ملكه (اجاب) يشترط صحة البيع أن يكون كل من المتعاقدين عاقلًا فلا يصح بيع مجنون ولا شراؤه والله تعالى أعلم (سئل) في أخ وأخت يملكان دارا بة باعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم واستولى عليها

مطلب بيع البها ثم بشرط
الحمل فاسد

مطلب لا يصح بيع المجنون
ولا شراؤه

المشتري وصار يتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة
ثم مات أحد البائعين عن وارث فانكر الوارث البيع وأراد الرجوع على المشتري فهل
والحال هذه اذا ثبت البيع من مورث المدعى قبل موته بالبيعة الشرعية يكون البيع
صححانا فذا ولا عبرة بانسكار الوارث ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت المشتري
شراءه من المورث حال صحته بالوجه الشرعي لا عبرة بانسكار الوارث ذلك وليس لهم
معارضته فيما ذكره الابو جهم شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مهرة بنت فرسه
باعها لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ سبع عشرة سنة والمشتري يتصرف فيها والا أن يريد
البائع ابطال البيع متعللا بان أمهات لث لابنه والحال ان ابنه معه في عياله ومعه بن له ولم
يكن له مال خاص به ولا يميز وحده فهل لا يجب البائع لذلك ولا يكون له ابطال البيع
ولا عبرة بتعلله المذکور حيث كان البيع ثابتا بالبيعة الشرعية (أجاب) ليس للبائع
ابطال البيع بتعلله المذکور والحال ما ذكر ومن سعى في نقض ما تم من جهته فسيء به
مردود عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض خربة خالية من
البناء فتبادلا بيدا وترك كل منهما ما حقه من نصيبه للآخر باختياره ووضع كل
منهما يده على ما خصه منذ ثمان سنين وحدث أحدهما بناء فيما أخذ ثم هدم حائط
للبناني فأراد اعادته فغضبه الذي بادلته متعللا بأنه يريد الرجوع في المبادلة فهل لا يجب
لذلك اذا ثبت ما ذكر ولا يكون له منعه من إعادة حائطه كما كان يمنع من منازعته
بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا وقع بيع المقايضة
مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا يكون لاحد المتبايعين الرجوع فيما باعه بدون
وجه شرعي ولا يكون له منع الآخر من إعادة البناء في ملكه كما كان حيث لم يتحقق منه
ضرر بين البائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا خربا وكل آخر في بيعه
وباعه الوكيل لرجل أجنبي بثمن معلوم وهو ثمن المثل وقبض الوكيل الثمن واستولى
المشتري على المكان وبناءه ثم بعد مدة أراد البائع الرجوع في المبيع على المشتري فهل
والحال هذه اذا ثبت التوكيل بالبيعة الشرعية يكون البيع صححانا فذا حيث باعه
الوكيل بثمن المثل (أجاب) اذا كان التوكيل بالمبيع ثابتا بالوجه الشرعي وباع
الوكيل حسب الوكالة لا يكون للوكل الرجوع فيه بدون وجه شرعي حيث استوفى
البيع شرائط الازوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى شيئا موزونا لا تتفاوت
أبعاضه بثمن معلوم بعد تعيين مقدار المبيع ورأى المشتري بعضه وهو المسمى بالعينة
قبل الشراء فاصدا الشراء وبعد تمام البيع أراد المشتري فسخه وعدم قبول المبيع مع
انه لم يوجد المبيع متغيرا عما رآه من العينة ولا عيب بالمبيع فهل لا يجب الى فسخ البيع
بدون رضا البائع وليس له رده بخيار الرؤية حيث رأى بعضه قبل الشراء وهو النموذج
لباقية حيث وقع البيع صححانا لازما والحال ما ذكر (أجاب) نعم ليس له فسخ البيع

١٢٧١

٦

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

٣٠

ذی القعدة

١٢٧١

٤

١٢٧١

٨

المذکور ولابد للمبیع بخیار الرؤية والحال ما ذکرنا صرحوا به من ان المبیع اذا كانت
 اخواؤه لا تتفاوت کما سکیل والموزون وعلامته أن يعرف بالعمودج فیکتفی برؤية واحد
 منها فی سقوط الخیار و أفاده فی رد المحتار فی خیار الرؤية عن الفتح والله تعالى أعلم (سئل)
 فی رجل یملک دارا مع جانب تخیل مات فی غیبه عن وارث فحضر الوارث من غیبه وطلب
 الدار والتخیل من واضع الید فادعی واضع الید انه اشترى ذلك من شیخ البلد فهل والحال
 هذه اذا أثبت الوارث المملک فی الدار والتخیل عن مورثه بالبیعة الشرعية ینکر ان المبیع
 باطلا و یجبر المشتري علی تسلیم المبیع للوارث المذکور حیث لم یجز المبیع (أجاب) اذا
 ثبت المملک فیما ذکر للوارث المذکور عن مورثه بطریق شرعی ولم یثبت انتقاله عن
 مملکه بنقل شرعی یؤمر واضع الید بتسلیمه الیه حیث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) فی جماعة یملکون عقارا متخرا بمشعونا بالاتربة وفيه بعض انتقاض وبعضهم
 غائب فباع الحاضر جمیعهم عن نفسه بالاصالة وعن باقي شرکائه بالوکالة المملقة الثابتة
 شرعا فبعد ذلك حضر الغائبون وحين علموا بذلك اقرروه وصاروا المشتري یتصرف فیهم
 تصرف المملک بنقل الاتربة والانتقاض وصرفها فی جهة له أخرى ومضى علی ذلك مدة
 تزيد علی اثنتین وعشرین سنة وهم حاضرون ومشاهدون لوضع یدیه وتصرفه المذکور
 تلك المدة ولم ینازعه فی شئ ثم اراد المشتري بیع المشتري فعارضه الذین كانوا غائبین
 وادعوا ان المبیع فی نصینا کان بغير اذننا ویریدون نقض المبیع الصادر من وکیلهم
 فهل لا یجایبون لذلك حیث کان التوکیل منهم ثابتا شرعاسیما وقد علموا بالمبیع بعد
 حضورهم واقروه خصوصا وقد شاهدوا وضع ید المشتري وتصرفه المذکور المدة
 المذکورة ولم ینازعه فی شئ (أجاب) اذا کان التوکیل بالمبیع من الشرکاء المذکورین
 لمن یباع ثابتا بالوجه الشرعی کما هو مذهب کور لا ینکر انهم نقض المبیع المذکور والحال
 ما ذکرنا کما هم التوکیل به والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجته وولد
 وبنات منها قاصرین وترك ما یورث عنه شرعا من عقار وغيره فوضعت الزوجة یدها علی
 متروکاته بغير وصایة شرعية وصارت تتصرف فی ذلك وباعت بعض العقار بدون وجه
 شرعی فهل اذا باع القاصر ان اراد فسخ المبیع المذکور ینکر انهما دالک حیث صدرو
 من أمهما بدون وجه شرعی (أجاب) لا ینفذ بیع الام فی نصیب القاصرین من العقار
 المذکور بدون ولاية شرعية فلهما الفسخ بعد البلوغ حیث لا مانع بل لا یصح بیع
 عقارهما بدون مسوغ أصلا والله تعالى أعلم (سئل) فی امرأة باعت ما ینخصها من ترکه
 أبیها شاة قبل قسمة التركة لرجل آخر بمن معلوم من الدراهم فالخمس فی هذا
 المبیع (أجاب) اذا توفرت شروط صحة المبیع ککون المبیع معلوما صحح ولو کان المبیع
 شاة والالا والله تعالى أعلم (سئل) فی رجلین اشتریا حصه فی بستان بقدر معلوم من
 الدراهم من رجلین فوضع المشتریان أیدیهم علی ذلك وصارا یتصرفان فی ذلك تصرف

١٢٧١

١٧

ذی الحجة

١

١٢٧١

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٤

الملاك في املاكهم مدة مع حضور البائعين المذكورين واطلاعهما على ذلك ثم بعد ذلك
 أراد البائعان الرجوع في المبيع على المشتري وابطال البيع المذكور متعللين بأنه غرهما
 في البيع المذكور فهل والحال هذه لا عبرة بتعللهم المذكور ويكون البيع المذكور
 صحيحا نافذا حيث كان بمثل القيمة وقت البيع (اجاب) اذا صدر البيع المذكور
 مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون للبائعين نقضه بمجرد تعللهم بالغرور المذكور
 ما لم يثبت الغبن الفاحش والغرور فيه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
 واضعين ايديهم على ارض زراعة اميرية ونخل اسقطوا وتركوها حقهم باختيارهم من
 منفعة الارض المذكورة لرجل طائعين مختارين في نظير قدر معلوم من الدراهم
 وباعوا النخل المذكور لمن اسقطوا له الحق في الارض المذكورة بقدر معلوم من
 الدراهم فوضع المسقط له يده على الارض المذكورة وعلى النخل المذكور وصار
 يتصرف في ذلك مدة من السنين وهو يدفع ما عليهم بالجهة الديوان مع حضور البائعين
 للنخل المذكور المسقطين في الارض المذكورة والان أنكر الجماعة المذكورون الاسقاط
 في الارض والبيع في النخل المذكور لو اضع اليد فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط
 والترك بالاختيار في الارض المذكورة والبيع في النخل لو اضع اليد بالبيعة الشرعية
 لا عبرة بانكارهم المذكور ويمنعون من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي
 (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كل من اسقاط المنفعة في تلك الارض من اصحاب
 الحق والبيع للنخل منهم مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم فلا عبرة بانكارهم وليس
 لهم معارضة واضع اليد الا ان بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وعن ابن وبنيتين وترك ما يورث عنه شرعا من نخل وغيره ومن جلة ماتر كه
 اطيان زراعتة الاميرية فباعت الزوجة مع الابن نصيبهما من النخل شائعا بماله من
 حق القرار لامرأة اجنبية بمن معلوم واسقط الابن وترك حقه باختياره من قطعة ارض
 زراعة لم يلفظ البيع منذ عشرين سنة وز ياد بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون
 بيد المشتري وهي تصرف فيما ذكر من النخل والارض من غير منازع لها تلك المدة
 والآن يريد كل من الزوجة والابن ابطال البيع متعللا بأنه وقت البيع كان قاصرا ولم
 يحضر والزوجة متعلقة بانها لم تقبض غنا فهل اذا ثبت أن الابن باع بنفسه وأنه كان
 بالغ وقت البيع وثبت أن المرأة باعت واعترفت بانها قبضت الثمن يكون البيع صحيحا
 نافذا ولا عبرة بتعلل كل منهما ويمنعان من منازعة المشتري فيما اشترته بدون وجه شرعي
 (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي صدور البيع في النخل بالنخل من حق القرار
 والاسقاط والترك الاختياري في ارض الزراعة الاميرية من مستحقاتها حال بلوغه وورثه
 لا يكون له ابطال ما ذكر حيث وقع مستوفيا شرائط الصحة وليس للزوجة المذكورة
 ابطال البيع الصادر منها بمجرد عدم قبضها الثمن على فرض عدم ثبوت القبض عليها

١٩

١٢٧١

٣٠

١٢٧١

محرم

٤

١٢٧٢

محرم سنة

١٢٧٢

٤

مطلب اذا تبين خلاف الوصف المرغوب فيه يكون للمشتري رد المبيع

١٢٧٢

٦

مطلب التول لذكر الرؤية والبيئة المدعيها

مطلب تعتبر الرؤية قبل الشراء اذا قصده وشروط الرؤية

مطلب يمتد خيار الرؤية جميع العمر ما لم يمنع منه مانع

١٢٧٢

٦

بطريق شرعي بل لها المطالبة بالثمن فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى شعير يا ذهبيا على انه ذهب اسلامبولي فبعد مدة سنة اراد المشتري بيعه فبين انه ذهب مصري فهل يكون له رده على بائعه اذا لم يحصل فيه نقص عين ولا قيمة (اجاب) حيث تبين في المبيع خلاف الوصف المرغوب فيه المشروط في العقد يكون للمشتري رده على بائعه اذا لم يوجد منه ما يفيد رضاه بالمبيع بعد العلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصة في عقار من مالكة بثمن معلوم من الدراهم ولم يدفع الثمن للمالك والحال ان المشتري شاهد المبيع ورآه ورضي به بحضرة بينة شرعية ثم بعد عقد البيع ولزومه أنكر المشتري رؤية المبيع ومشاهدته له يريد بذلك فسخ البيع ورده على البائع بذلك فهل والحال هذه اذا ثبت المالك رؤية المشتري ومشاهدته للبيع يقضي له ببينته ولا يحجب المشتري لفسخ البيع المذکور بتعلله بذلك ويجبر على دفع الثمن للمالك حيث لم يكن في البيع غبن ولا غرور وكان ثمنه من المثل (اجاب) لو اختلف البائع والمشتري في أصل الرؤية بان ادعى البائع ان المشتري رأى المبيع قبل الشراء وأنكر المشتري ذلك يكون القول قول المشتري بيمينه والبيئة على البائع لانه مدع والمشتري منكر وخيار الرؤية تمام يسقط اذا وجدت رؤية المبيع قبل شرائه قاصدا الشراء عند رؤيته فلورآه لا تقصد شرائه ثم شراء يكون له الخيار لانه لم يتأمل التأمل المفيد وهو الذي عول عليه صاحب التموير ويشترط أيضا أن يكون عالما وقت الشراء بانه مرئيه السابق فاذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي فلا خيار له الا اذا تغير حينئذ يخير ولورآه بعد الشراء ثبت له الخيار ويمتد خياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا من قول أو فعل أو يتعيب أو يهلك بعضه عنده وقد اشترطوا رؤية المشتري داخل بيوت الدار ولا يكتفي برؤية داخل الدار وهو الصحيح وعليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم سلماني أو بعة أراد بيعه من نوع معلوم بكيل معلوم وأجل معلوم يدفعها المسلم له في حلول الاجل المعلوم فخل الاجل المعلوم ودفع المسلم له الى المسلم اربدين وامتنع من دفع الباقي متعللا بارتفاع الاسعار فهل اذا كان السلم صحيحا مستوفيا للشروط يجبر المسلم له على دفع الباقي ولا عبرة بتعلله المذکور (اجاب) اذا استوفى السلم المذکور شرائط الصحة يجبر المسلم اليه على ايفاء رب السلم فيه عند حلول الاجل ولا عبرة بتعلله بتعلل المسلم اليه بارتفاع الاسعار بعد عقد السلم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا مات عن اولاده وتركها ميراثا لهم فغاب بعضهم عن بلد الدار وارثا تركب الحاضر منهم ديونا على نفسه خاصة فطلبت منه فباع جميع الدار نصيبه ونصيب باقي اخوته الغائبين بدون توكيل عنهم في ذلك ودفع ثمنها في الدين الذي عليه خاصة فهل اذا حضر الغائب من غيبته ولم يجز البيع في نصيبه ورده يرتد حيث كان بالغاعا قلا وقت البيع ولم يוכלه به وكان حقه في تلك الدار ثابتا

١٢٧٢

١٤

بالوجه الشرعي ولم تبع الدار في دين عليه ولا على مورث الكل (أجاب) نعم يكون
لغايب فسخ البيع في نصيبه اذ هو موقوف على اجازته والحال ما ذكر في السؤال حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسلم لا يخرج قدر معلوما من الدراهم في مقدار
من البر ولم يبين له قدر الاجل ولا محل التسليم ولا مكيالا معلوما ولا نوعه فهل والحال
هذه يكون هذا اسما فاسدا حيث لم يكن مستوفيا لشروط السلم الصحيح ويؤمر من استلم
رأس المال برده لمن استلمه منه (أجاب) نعم السلم المذكور فاسد وعلى المسلم اليه رد

١٢٧٢

١٨

رأس مال السلم الى ربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت
قاصرة منها وعن بنت وابن من امرأة أخرى وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما ترك
ساقيتان فتصرفت أم القاصرة ووكلت رجلا في أخذ ما يخص بنتها القاصرة بدون ولاية
شرعية فتصرف الوكيل وباع حصص القاصرة بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه
لا يصح هذا البيع ولا ينفذ واذا بلغت القاصرة يكون البيع موقفا على اذنها

١٢٧٢

١٨

واجازتها فان اجازته نفذ وان ردت به بطل (أجاب) ليس لمن وكلته الام بأخذ نصيب
بنتها القاصرة التي لم تكن وصيا عليها ولا يبيع نصيب البنت المذكورة في الساقيتين
حيث لم يكن وصيا على البنت ولا وكيلا بالبيع عن يملك ذلك وحيث لم يكن للقاصرة
بعد بلوغها فسخ البيع واستردا بالمبيع اليها اذا كان له مجيز وقت العقد وهذا حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين واضع يديهما على قطعة أرض زراعة
أميرية بها بعض أشجار اثل فاسقط الرجلان المذكوران حقهما في الارض المذكورة
لرجل أجنبي في نظير قدر معلوم من الدراهم باختيارهما طائعين مختارين وباعاله الشجر
المذكور بقدر معلوم من الدراهم أيضا ووضع الرجل المذكور يده على ذلك ومكثه الحاكم
من زراعة الارض المذكورة وصار يتصرف في ذلك مدة تزيد على عشرين سنة ولم ينزعه
أحد في ذلك ثم مات البائعان المذكوران عن ورثة فانكرت الورثة بيع مورثيهما في
الشجر المذكور فهل والحال هذه اذا أثبت المشتري بيع مورثيهما في الشجر المذكور

١٢٧٢

١٩

له بالبيعة الشرعية يقضى له بها ولا عبرة بانكارهم ذلك (أجاب) اذا أثبت المشتري
شراء تلك الاشجار من الرجلين المذكورين حال صحتهما مستوفيا شرائط الصحة
واللزوم بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار الورثة ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة
بالغين راشدين في معيشة واحدة اذنوا لاحدهم في التصرف ورضوه أن يكون هو
المتصرف عليهم في البيع والشراء وغير ذلك ولهم دار مشتركة بينهم فباعها المتصرف
عليهم بحضورهم ورضاهم بالبيع وأقبضهم الثمن المعلوم ووضع يده المشتري عليها
وهدمها وبناهما مع حضورهم ومضى على ذلك ثلاث عشرة سنة فادعى أحدهم ان نصيبه
باق على ملكه لكونه لم يוכל البائع بالبيع المذكور فهل يكون قبضهم الثمن ورضاهم
بالبيع اجازة منهم (أجاب) قبض المسالك ثمن المبيع او طلبه من المشتري اجازة للبيع

١٢٧٢

٢٧

كفى الدر عن العمادية وهذا على فرض انه لم يوكل المالك البائع به والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مكث تحت يده عقار مهور من رجل آخر خمس سنين وبعدموت ذلك
 الرجل الراهن وقد ترك أولادا أربعة اثنين بالغين رشدين وآخرين قاصرين باع أحد
 البغالين عن نفسه وعن أخيه البالغ بطريق توكيله له من ذلك المرتهن ما خصهما من
 ذلك العقار بقدر معلوم من الدراهم وسلم له البائع جميع الحجج والسندات لذلك العقار
 التي كانت تحت يده وحاسبه بمبلغ ما خصهما من دين الرهن والباقي من الثمن تشاؤما
 فيه معه بعد عقد ذلك البيع أنه لا يدفعه له الا بعد تسليمه من ذلك البائع حجة ذلك البيع
 ثم سافر البائع لجهة بها أخوه وطلبها من المشتري بقية الثمن فأرسله لو كيله بتلك الجهة
 بتسليمه لها باقي الثمن فتسلم منه ذلك الباقي فالآن يريد الاخوان فسخ البيع لكونهما
 قد رأيا العقار بسبب اصلاح المشتري وتجديده له ازدادت قيمته عما كان فهل ليس
 لهما فسخ ذلك البيع بعد ثبوته ويكون جميع ما ثبت بالوجه الشرعي أنهما استلماه من
 وكيل ذلك المشتري بحسب ما عليهما وما لزومين به (أجاب) اذا تم البيع المذكور واستوفى
 شرائط الصحة والازوم ولم يوجد في صلب العقد شرط مفسد للبيع كما جيل الثمن الى أجل
 مجهول جهالة فاحشة أو متقاربة كثير وزلا يكون للاخوين المذكورين فسخه بمجرد أن
 قيمة المبيع ازدادت بسبب ما جدد المشتري فيه من البناء وما أخذه الاخوان
 المذكوران من وكيل المشتري الى انه من الثمن محسوب عليهما منه اذا ثبت ما ذكر
 بطريق شرعي اما اذا وجد شرط مفسد فانه يفسد ويكون حكمه أنه يملك بالقبض باذن
 البائع صريحا ودلالة بقيمته وعلى كل فسخه ما لم يوجد مانع ومنه بناء المشتري فيه كما هنا
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما دار فبادلا بالدارين المذكورين ولم ير
 أحدهما دار صاحبه قبل عقد المبادلة فهل والحال هذه يكون للذي لم ير الدار المبادلة بها
 الفسخ بخيار الرؤية أم لا سيما وان لم يرها قبل عقد المبادلة ويكون له بعد الفسخ أخذ
 داره من يد صاحبه اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) يصح شراء الانسان لما لم يره
 ويثبت له خيار الرؤية بعده فيكون له الفسخ به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر حصة في دار وحائوت بالغبن الفاحش والغرور بقول المشتري
 للبائع انهما لا يساويان الا كذا وكذا ثم بعد ذلك ظهر للبائع انه مغبون ومغرو في
 البيع فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور باليمين الشرعية يكون البيع باطلا ويجوز
 المشتري على رد المبيع للبائع (أجاب) لا يكون البيع باطلا بمجرد صدوره بالغبن الفاحش
 والغرور الا انه اذا تحقق كل منهما بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت بعض عقار وحلى ومنقول لبنت ابنها بمنز
 معلوم وكتبت بذلك حجة شرعية ومضى على ذلك لمدة وبنت الابن تتصرف في ذلك بعد
 قبضه ثم ماتت المرأة البائعة عن بنت ابنها المذكورة واختيها وصارت البنت تتصرف

١٢٧٢

١

مطابق في حكم البيع الفاسد

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١١

كذلك بعدموت المرأة في ذلك مدة ست سنوات ثم ماتت البنت المشتريه المذ كورة
عن ورثة فأراد اخت المرأة المذ كورتان نزع نصيبهما عما باعته اختها لابنة ابنها من يد
الورثة منكرتين للبيع فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي بيع مورثته مالها كذا كريس لهما
معارضة ورثة بنت الابن المذ كورين بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تحقق بيع المورثة
المذ كورة لذلك مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا يكون لاختي البائعة معارضة ورثة
المشتريه في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
باعت عقارا باعه لآخر بثمن معلوم أقضه اياه بحضرة بينة شرعية بموجب حجة شرعية ثابتة
المضمون فبعد أن وضع المشتري يده عليه مدة أشهر وعمره يدعي البائع بطلان البيع
متعللا بأنه باعه بالغبن الفاحش وأنه لم يقبض بعض الثمن فهل اذا ثبت كل من البيع
وقبض الثمن لا يجاب البائع لذلك ولا يمكن من ابطال البيع ولا عبرة بتعلله المذ كور ويمنع
من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا صدر البيع المذ كور
مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا يكون للبائع المذ كور ابطاله بدون وجه شرعي وليس
للبائع فسخ البيع بمجرد صدوره بالغبن الفاحش اذا لم يكن مغرورا فيه فان تحقق الغبن
الفاحش والغرور بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في ناقة مشتر كة لرجل نصفها والاخوين في معيشة واحدة نصفها أحدهما
متصرف باذن أخيه فانجبت تلك الناقة فصلا فاستأذن القاني المتصرف من الاخوين
في بيع النصف وابقاء النصف له ولهما كما هي العادة في كل نتاج مشترك فأذن له في البيع
وبعد أن صار التفصيل جلا يدعي أحد الاخوين بأن له الربع خاصة متعللا بأنه لم يأذن
للاخر في البيع فهل اذا كان ادنه لاخيه في التصرف بالبيع ثابتا لايجاب لذلك ولا عبرة
بانتكاره ويكون النصف بين الاخوين وشريكتيهما مناصفة اذا تحقق ما ذكر بالوجه
الشرعي (أجاب) من ثبت عليه الاذن بالبيع في نصيبه أو اجازته بالوجه الشرعي
لا يكون له ابطاله بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وارضع يده على
ومكان بعضه وقف وبعضه ملك فوكل وكيل لاني بيع جميع المكان فباعه الوكيل
لرجل آخر بثمن المثل فهل والحال هذه اذا ثبت التوكيل بالبيع الشرعية يكون
البيع نافذا في الحصة المملوكة للوكل المذ كور دون الحصة الموقوفة وترد الحصة
الموقوفة لجهة وقفها (أجاب) المصريح به في متن التنوير وغيره صحة البيع في ملك المضم
الى وقف ولو الوقف محكوم ماله والذي أفتي به مولانا أبو السعد عودمقي الديار الرومية
ووافقه بعض العلماء ومنهم صاحب البحر فساد البيع اذا كان الوقف محكوم ماله
أما البيع في الوقف فلا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
نخيل بثمن معلوم وقبضه واستولى عليه المشتري وصار يتصرف فيه تصرف المالك مع
مشاهدة البائع مدة تزيد على خمس وعشرين سنة والآن ينكر البائع البيع ويدعي ان

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٧

ربيع الاول

١٢٧٢

٧

مطلب في حكم بيع المالك
المضموم الى الوقف

لاستبلاء عليه كرها بغير حق ومع واضح اليد بينة بالبيع المذكور فهل والحال ما ذكر
 اذا ثبت البيع بالبيعة الشرعية لواقع اليد يقضى بالتخييل له ولا عبرة بانكار البائع
 البيع (اجاب) نعم لا عبرة بانكار البائع البيع اذا أثبتته المشتري مستوفيا شرائط الصحة
 والنزوم بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا تحرق دراهم معلوما من البر
 بثمن معلوم لكل أردب بحضرة بينة و بعد تمام العقد ولزومه باعه البائع ثانيا لرجل آخر
 وامتنع من تسليمه للمشتري الاول فهل اذا ثبت البيع الاول بالوجه الشرعي يكون البيع
 الثاني فاسدا وعلى البائع تسليمه للمشتري الاول (اجاب) اذا صدر البيع الاول صحيحا لازما
 لا يكون للبائع بيعه ثانيا من آخر والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر جاموسة بقدر معلوم من الدراهم على انها للذبح عظم في قفة على يد بينة شرعية
 ولم يبين البائع للمشتري ان كانت الجاموسة حاملا او غير حامل ثم بعد مدة ايام تبين ان
 الجاموسة حامل فأراد البائع فسخ البيع وأخذ الجاموسة من يد المشتري لظهور الحمل بها
 فهل لا يجب لذلك ويكون البيع صحيحا نافذا (اجاب) حيث وقع البيع المذكور
 صحيحا لازما لا يكون للبائع فسخه بظهور أن الجاموسة المبيعة حامل والحال ما ذكر والله
 تعالى أعلم (سئل) في اخوة مشتركين في دار فباعها المحاكم بثمن معلوم في دين أميري عليهم
 وأجازوا البيع باختيارهم ورضاهم وقبضها المشتري وتصرف فيها مدة ست سنوات فهل اذا أراد بعض
 سنة وباعها المشتري لرجل آخر وقبضها وتصرف فيها مدة ست سنوات فهل اذا أراد بعض
 الاخوة الرجوع في حصته ودفع ما يخصه من الثمن متعللا بان الثمن الذي بيعت به قليل
 لا يساوي قيمتها الآن لا يجب لذلك مع اعترافه بالبيع والاجازة باختياره (اجاب) نعم
 لا يجب لذلك بمجرد تعلقه المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 تملك نصف منزل في ربيع باعته لاجنبي بثمن معلوم من الدراهم في مرض موتها والحال
 أنه خال عن الحياطة فهل والحال هذه يكون البيع صحيحا نافذا (اجاب) نعم ينفذ البيع في
 مرض الموت لاجنبي بثمن المثل حيث استوفى شرائط الصحة وكان البائع داهق لمختار
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عقارا مشتركا مشتملا على نخيل باع أحد
 الشر كاحصته فيه وحصه ابن أخيه القاصر بطريق الوصاية عليه من القاضي وباعته
 أيضا حصتها أخيه البالغة وأمه ابنا نفسها وكتب بذلك وثيقة شرعية فالآن لما بلغ
 القاصر بريد الرجوع في حصته متعللا بقصره وقت البيع وكونه لم تسكن هناك حاجة
 تستدعي بيع حصته فهل اذا ثبتت وصايتة عليه وان يبيعه انما كان لضرورة
 الاتفاق على القاصر لاسيما ووثيقة الوصاية من القاضي بيد المشتري ووثيقة البيع
 مذكور فيها هذا المسوغ (اجاب) اذا كان المذكور وقت بيع حصه ابن أخيه
 وصيا شرعيا عليه وباع تلك الحصه للمشتري المذكور لضرورة الاتفاق على الصغير بثمن
 المثل وثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يكون للقاصر والحال هذه نقض البيع بدون وجه

١٢٧٢ ٨

١٢٧٢ ٩

١٢٧٢ ٢٨

١٢٧٢ ٢٨

١٢٧٢ ٢٩

ربيع الثاني

١٢٧٢ ٤

شرعی واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل اشتری بقرة من آخر بشرط العشر منذ شهرين
فبعد مضي شهر من وقت الشراء تبين ان لا عشر بها فرجع المشتري بها الى البائع
ليردها عليه فقال البائع للمشتري ان لم تكن جسستها نجسها فان ظهرت حاملا فهي لك
وان ظهرت فارغة ردها الى نجسها فاخبره الجساس انها حامل فاخذها المشتري على ذلك
ثم بعد مدة ظهرت انها فارغة لا عشر بها فهل يكون البيع بهذا الشرط فاسدا وترد البقرة
على البائع ولا عبثة باخبار الجساس (اجاب) اذا اشترى البقرة المذكورة على انها حامل
فسد البيع لانه شرط فاسد لا وصف اذا ما في البطن لا تعرف حقيقة كما صرحوا به والله
تعالى اعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأته بمهر معلوم ودفع لها بعضه أمتعة بعد تقويمها
ومعرفة ثمنها وهو خمسمائة قرش وكان ذلك الزوج قد اشترى لها من أربابها ثمن دين في
ذمته وبضها باذن مالِكها فهل اذا دخل الزوج بالزوجة المذكورة وأراد أرباب الامتعة
الرجوع على الزوجة وأخذها منها العشرة الزوج بثمنها ليس لهم ذلك ويعنعون عنها
(أجاب) اذا ثبت شراء الزوج لنفسه الامتعة المذكورة من مالِكها شراء صحيحا مستوفيا
شرائطه الشرعية لا يكون للبائع معارضة الزوجة في تلك الامتعة التي قبضتها عوضا عن
بعض صداقها من المشتري المذکور بدون وجه شرعی واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل
مات عن ولد بالغ وبنات بالغه حاضرين وعن قاصرين وزوجة وبنات بالغه غائبة في بلدهم
بالريف وترك طاحونة هناك فجاء رجل وطلب ان يشتري الحجر وقاعدته التي يبلدهم
فباعت البنات الحاضرة والزوجة والولد عن نفسه وعن القاصرين وعن أخته الكبيرة
الغائبة المذكورة والترم للمشتري انه اذا نازعته أخته الغائبة والقاصران بعد بلوغهما
يكون ملزوما بآرائهم ثم سافر الولد الى بلدهم ليستأذن أخته التي يبلدهم فادعت ان
والدها ملِكها جميع الطاحونة بالهبة الشرعية وهو في حال الصحة وفات استوليت
عليها ووضعت يدي وذلك بحضرة بينة في الحكم في هذا البيع وفي الهبة المتقدمة
عليه (أجاب) اذا أثبتت الاخت الغائبة ما ادعته من الهبة من أبيها لما حال صحتها
بطريق شرعی واستوفت الهبة شرائط الصحة وكان ما يبيع من جلة الموهوب توقف
البيع من غير المالكة على اجازتها فان اجازته نفذ وان رذته بطل وكذا الحكم في بيع
نصيب باقي الشركاء بدون ولاية شرعية عليهم لم يثبت الهبة واللہ تعالیٰ اعلم
(سئل) فی رجل اشتری من آخر سفينة بثمن معلوم وشرط المشتري على البائع في صلب
العقد انه يدفع له نصف الثمن حالا والنصف الاخر الى أجل مجهول وهو حتى يوسقها
معاشا ويسافر بها في دفع له بعد ذلك النصف الباقي من الثمن في الحكم في ذلك البيع
اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية (أجاب) البيع بثمن مؤجل الى أجل مجهول فاسد
كما هو مصرح به واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی اخوين في معيشة واحدة وبأيديهما
أطيان زراعة أميرية زرع بعضها برسم اقباع المتصرف منها زرع ثمانية أفدنة عن

٢١
١٢٧٢
مطلب شرعي بقرة على أنها
حامل فسد البيع

٢٥
١٢٧٢
جادی الاولی

٢
١٢٧٢

٤
١٢٧٢

١٢٧٢

٢٨

جادی الثانية

١٢٧٢

١١

مطلب اشترى الشجر للقطع
فقطعة فثبت من اصوله أو
عروقه فهو للبائع وان
قطعه من اعلاه فلا يشتري

١٢٧٢

١١

مطلب شرط الخيار في
صلب العقد أو بعده صح

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

١٤

البرسيم لرجل أجنبي بثمن معلوم قبض نصفه منذ شهرين والآخر يريد البائع ابطال البيع
بعد تصرف المشتري فيها متعللا بأن أخاه لم يأذنه بالبيع فهل اذا ثبت أنه وكيل عن أخيه
في البيع لا يجاب لذلك ولا عبرة بتملكه (أجاب) اذا ثبت التوكيل بالبيع لا يكون للوكيل
فسخه اذا صدر مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم أما البائع فليس له المعارضة بذلك اذ هو
سعي في نقض ما تم من جهته والله تعالى أعلم (سئل) في أشجار مغروسة في أرض أميرية
فسلم الأمير تلك الأرض لرجل فاشترى هذا الرجل تلك الأشجار من مالكها وقطعها ثم
بعد القطع اخلفت ثم نزع الأمير تلك الأرض من واضح اليد عليها وسلمها لاهل تلك
الناحية فهل تكون تلك الأشجار الموروثة ملكا لمن اشترى أصلها الوجود أصلها في
الأرض يتصرف فيها مالكها كيف شاعو يمنع المعارض له فيها (أجاب) اذا اشترى الشجر
للقطع بدون الأرض فقلعه ثم ثبت من أصله أو من عروقه شجر آخر فإنه للبائع وان قطع
من أعلى الشجر فما ثبت يكتفون للمشتري كفي رد المختار من فصل فيما يدخل في
البيع تبعاً لقلع البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصانين
بثمن معلوم من الدراهم ثم فجر العربيه وشرط المشتري في صلب العقد أنه لا يدفع له
الثمن حتى يجر بهما الى غدفان أعجابه دفع ثمنهما له وان لم يعجابه ودفعهما عليه وذلك بحضرة
بينة شرعية فأخذ ههما المشتري وجر بهما فلم يعجابه فرد ههما على البائع في اليوم الذي وقع
عليه الشرط المذکور فلم يقبلهما البائع فترافعا مع بعضهما على يد الحاكم فهل والحال
هذه اذا ثبت المشتري وقوع ذلك الشرط المذکور من البائع بالبينة الشرعية يجبر
البائع على أخذ الحصانين المذکورين واذا أقام البائع المذکور بينة بعد ذلك على أنه
لم يكن هناك شرط في صلب العقد لا عبرة ببينته المذكورة (أجاب) اذا أثبت المشتري
خيار الشرط الى الغد لنفسه في البيع من قبل البائع في صلب العقد أو بعده بالوجه
الشرعي يكون له الرد به ولا عبرة حينئذ ببينة البائع على نفيه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة أرض ملاصقة لداره من مالكها بثمن معلوم من الدراهم فبعد أربع
سنين جدد البائع البيع فأثبتته المشتري لدى قاض ثم بعد ذلك ادعى البائع الغبن في البيع
المذکور مع ان المشتري المذکور اشترى الأرض بالثمن الذي اشتراها به البائع مع قصر
المدة جدا بين البيعين ولم يثبت دعواه الغبن المذکور فهل لا عبرة بدعوى المدعى
المذکور المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه
شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية على ان البيع لا يفسخ
بجرد الغبن بدون التغير على ما عليه المعول والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت
المال بماء ضمنونه ان خليل اعامت عن زوجته وعن بنته البالغة ببلدة شبرخيت وعن
أخواته ببلدة الروم وترك عقارا مختصرا فأرادت الزوجة بيع بعضه لتعمير بانيه بدون
اذن باقي الوارثات المذکورات فماذا يكون الحكم (أجاب) حيث كان المستحق المالك

غائباً غيبة معلومة لا يباع عقاره الا باذنه حيث لا موجب فليس للزوجة البيع في نصيب
 باقي الورثة بدون اذنهم والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى آخر أربعة
 أطقم كهرمان امانة على يد بينة ليطلع عليها من يرغب شراءها وما يعطى فيها من الثمن يعلم
 به صاحبها فتصرف فيها بالبيع بدون اذن مالكيها فهل اذا لم يخبر مالكيها بالبيع المذکور
 يكون غير نافذ وله رد هاتين هي تحت يده واذا كان المشتري استهلكها يكون لمالكها
 تضمين البائع قيمتها وهل القول قول المالك في القيمة أو قول الفاضل (أجاب) اذا
 وقع من المالك ما يفيد الاذن بالبيع نفذوا الا والقول في القيمة لمن يدعي الاقل والبينة
 على مدعي الاكثر والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة تملك حلقاً زمر دابحة الارث
 عن أبيها باعتها أم القاصرة بغير مسوغ شرعي ولم تكن القاصرة محتاجة الى ضرورة نفقة
 ولا غيرها مع وجود وصي القاصرة فهل لا ينفذ بيع الام الحاق المذکور والمحال هذه
 وللوصي استرداده من يد المشتري (أجاب) الولاية في مال الصغیر للوصي دون الام فلا
 ينفذ بيعها مع وجوده والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة
 أرض بالارث عن أصولهم وفيها بعض نخيل وبعض اشجار باعوها لرجل بثمن
 معلوم ووضع يده عليها وبنى فيها أمكنة وصار ينفع بها مدة سنين والآن أنكروا بيع
 بعضها ويريدون منازعة المشتري ورفع يده عنها فهل اذا ثبت بيعهم لها بما اشتملت عليه
 من الحقوق بمقتضى ما في صل التبايع يحدودها الاربع بشهادة البينة الشرعية
 بذلك لدى القاضي يقتضى بها التمسك ولا عبرة بانكارهم البيع في بعضها لا سيما وهم
 حاضرون ومشاهدون لتصرفه فيها نحو العشر سنين ولم ينارعه أحد فيها (أجاب)
 اذا ثبت بالوجه الشرعي دخول ذلك البعض في البيع المذکور لا يعتبر انكار البائعين
 له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتفق مع آخر على ان ياتي له بكل ما تيسر من السمار
 وعند حضور السمار وأخذ منه يدفع له في كل خزمة قدر ما معلوم من الدراهم ودفع له
 مبلغاً معلوماً على سبيل التججيل ثم بعد مدة حضر الرجل المذکور ومعه جانب من السمار
 فوجده معيباً بسبب الغرق ولا يصلح لشغل المحصر فامتنع من أخذه منه وأراد مطالبته
 بمادفه له من الدراهم فهل يملكه ذلك ولا يجبر على أخذ السمار المذکور
 والمحال هذه لا سيما ولم يبين عدد خزم السمار ولا أجله (أجاب) نعم يكون له المطالبة بما
 دفعه له من الدراهم ولا يجبر على أخذ ذلك السمار والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم
 (سئل) في أربعة رجال مشتركين في عدتين لساقيتين مات أحدهم عن ابن قاصر
 وتسحب اثنتان منهما نحو سنين ووجعا فنقل الشريك الرابع العدتين المذكورتين
 الى بلدة أخرى في غيبتهما وقصر الابن المذکور واستعملهما مدة نحو تسع عشرة سنة
 وهو منكر واحد الحق الشرع والآن حصل بينهم وبينه نزاع فاقر بالشركه وادعى بان
 الشركاء الثلاثة باعوا له ما يخصهم في العدتين المذكورتين فانكر الجميع دعواه والمحال

١٢٧٢

٢٦

ر جب

١٢٧٢

١

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٩

مطلب بيع المريض مرض الموت لبعض ورثته موقوف على اجازة الباقي ولو بمثل القيمة

مطلب ليس للمشتري المطالبة بالثمن ولا الرجوع بالنقصان قبل العود من الابق

انه لا ينفذ ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يجب لذلك ان لم يثبت دعواه الشراء من الشركاء ولا عبرة بدعواه المخرجة عن الاثبات ويكون لهم أخذ ما يخصهم في العدين المذكورين حيث كان معترفوا وكان الحق ثابتا لهم بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعواههم الشراء منهم بدون اثباتها بطريق شرعي ويكون لكل من الشركاء الانتفاع بنصيبه من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عبدا لآخر على انه يرى من كل عيب فاشتراه على ذلك بثمن معلوم من الدراهم ولم يغبن المشتري في هذا الشراء ولم يغره ثم بعد مدة أراد المشتري رد المبيع على بائعه مدعي الغبن الفاحش فقط بلا تغير ولم يثبت دعواه الغبن المجرى أيضا فهل على فرض حصوله لا يكون له الرد بمجرد ذلك حيث لم يغره ولا يمكن من فسخ البيع سيما وأنه لم يثبت الغبن الذي ادعاه (أجاب) نعم ليس للمشتري رد المبيع على بائعه والحال ما ذكر بدون وجهه شرعي والمفتي به انه لا رد بغبن فاحش ان لم يغره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصّة في بيت باعته في مرض موتها لبناتها الباقين بقدر معلوم من الدراهم ثم ماتت البائعة المذكورة عن بقية المذكورين وعن ابن عمها صاب فهل والحال هذه اذ لم يجز ابن العم العاصب المذكور البيع المذكور للبنتين المذكورين لا ينفذ البيع ويكون موقفا على اجازته ان اجازته نفذ وان رده بطل (أجاب) لا ينفذ بيع المريض مرض الموت لبعض ورثته بدون اجازة باقيه ولو بمثل القيمة على قول الامام الاعظم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قنابا على آخر بثمن معلوم وبعد ان مكث عند المشتري نحو ثلاثة ايام ابقى والاخر يريد المشتري الرجوع على البائع ومطالبته بالثمن الذي دفعه له متعللا بان عاقبته الابق فهل لا يجب لذلك ولا يكون له مطالبته باسترداد الثمن حيث كان القن غائبا ولا عبرة بتعلله (أجاب) نعم ليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عوده من الابق وكذا لا يرجع بنقصان العيب مادام القن حيا آتيا عند الامام رحمه الله تعالى كما في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانبا من الارز الاخضر وزنا وكذا جانبا من البهايم بثمن معلوم لكل من الارز والبهايم والحال ان المشتري لم يعاين ما اشتراه ولم ير عينته ولم يقبضه ولم يستلمه ولم يرزقه فهل يكون للمشتري فسخ البيع حيث لم يره وقت البيع ولا قبله ويرجع المشتري على البائع بما دفعه من الثمن (أجاب) من اشترى شيئا لم يره صح شراؤه وله الخيار فالمشتري المذكور والحال ما ذكر ففسخ البيع بخيار الرؤية ولو لم يكن المبيع معيبا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وأعقب ذرية بعضها بالغ وبعضها قاصر وترك لهم عقارا ومواشي وأمتعة وكان ذلك الميت له وكيل في حال حياته ينوب عنه في غيبته فاتفق هو وعدة الناحية على حصر تلك المتروكات وتعيينها برأيهما فصا ذلك الوكيل يبيع فيها له ولغيره وأحضر ذلك العدة البالغ من الورثة وجبره على ان يبيع عن نفسه وعن اخوته دارهم المورثة ثم لا يخرج فهل اذا كان الوكيل ليس وصيا ولا وكلا

عن البالغ ولا قيمان من طرف القاضى يكون بيعه باطلا لا سيما وقد تحقق انه كان بالغين
 الفاحش واذا تحقق ان البالغ لم يبيع الدار لوقع في التلف او في اسبابه مع تحقق ان
 ذلك العمدة متمكن من ذلك يكون ذلك البيع غير نافذ وكذا قبضه للثمن على الوجه
 المذكور يكون غير اجازة منه ويكون للورثة الرجوع في اعيان التركة واستردادها من
 اخذها بالبيع على ذلك الوجه المشروح وكذا بالنهب في بعض مواش اخذها ذلك العمدة
 لنفسه من التركة من غير ثمن ولا وجه شرعى ولا يكون ماد بجه ذلك العمدة من كتب
 وثائق بالبيع من قاضى الناحية على غير الواقع مانع لهم من الدعوى واسترداد ما ثبت
 انه حق لهم بالوجه الشرعى (اجاب) اذ لم يكن ذلك الوكيل وصيا من قبل الميت او القاضى
 ولا وكلا عن البالغ من الورثة فبيعه متركات الميت والحال هذه غير نافذ وللورثة اوثابهم
 استرداد ما باعه من هو تحت يده اذا كان قائما حيث لا اجازة عن ملكها ولا مانع واذا تحقق
 الا كراه الشرعى على بيع البالغ من الورثة لثالث الدار يكون له فسخ البيع في نصيبه اذ لم
 يوجد منه ما يفيد رضاه صريحا او دلالة كقبضه الثمن طائعا ولا ينفذ بيعه في نصيب باقى
 الورثة بدون ولاية شرعية عنهم ولو كان البيع باختياره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اعمى وكل رجلا آخر في شراء تخيل مغروس مع أرضه من رجل آخر بثمن معلوم دفعه له
 بحضرة بينة وكتب حجة بالشرع من نائب الشرع وخلت يد البائع عن المبيع ووضع
 المشتري يده عليه مدة اربع سنين وهو يستغل ثمره وبعد ذلك توفي البائع وبعد وفاته مكث
 اربع سنين وهو واضع ايضا يده عليه ثم ان ولد البائع يريد الان منازعة المشتري وافساد
 بيع والده وبأخذ النخل فهل اذا ثبت بالبدنة الشرعية شراء هذا الرجل بالتوكيل من
 مورث المدعى في حال حياته ومعاينة والده هذه المدة ولم ينازع واضع اليد منع من معارضة
 واضع اليد حيث كانت معارضته بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت بطريق شرعى
 شراء ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لولد البائع معارضة المشتري في ذلك بدون
 وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه باعها الرجل
 اجنبى بثمن معلوم مئذ خمس عشرة سنة وزيادة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة
 المضمون والآن ادعى رجل اجنبى بان له حصة فيها فانكر المشتري المئذ كوردعواه
 المحال انه لا بدنة ولا سند يده يشهد له باستحقاق شئ منها فهل لا يجب لذلك ولا عبرة
 بدعواه المجردة عن الاثبات واذا تعدى شيخ البلد ونزعها من المشتري بالجبر وتصرف فيها
 بالبيع لرجل آخر بدون اذن واجازة من مالكها لا ينفذ بيعه ويكون له فسخ البيع
 واستردادها من المشتري لها من شيخ البلد المئذ كورد اذا ثبت ذلك بالطريق الشرعى
 (اجاب) لا يقضى لدع مجردة دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى ولا ينفذ بيع ملك الغير
 بدون اذن المالك ولا وجه شرعى ويكون موقوفا على اجازته فان اجازته نفذ وان رده
 بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جارية وجلين بعد وثيقة ومعاينة ما ذكر من

١٢٧٢

١٦

شوال
٤

١٢٧٢

١٢٧٢

مدین له بحاله عليه من الدين وزيادة بعض دراهم دفعها له بحضرة بينة وقبض المبيع
 فهل اذا اراد المشتري رد المبيع على البائع بعد ذلك متعللا بانه مغبون في البيع المذکور
 ليس له ذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) المقتي به انه لا رد بغبن فاحش ما لم يغره البائع
 فان وجد التعرير مع الغبن الفاحش فله الرد والا فلا على هذا القول والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تملك دارا وكلت آخر في بيعها وابعها الوكيل لرجل اجني ثمن المثل
 وقبض الوكيل الثمن من المشتري ووضع المشتري يده على الدار وصار يتصرف فيها
 بالسكنى وغيرها ستين ثم بعد ذلك باعت المرأة الدار لرجل آخر متعللة بانها وضعت
 الثمن امانة تحت يد المشتري الاول ولم تأخذه الى الآن فهل والحال هذه اذا ثبت كل من
 البيع والتوكيل بالبيعة الشرعية يكون البيع الاول صحيحا نافذا ولا عبرة بتعللها بذلك
 بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان التوكيل بالبيع ثابتا وصدر المبيع من الوكيل
 مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون للوكلة بيع الدار ثانيا من آخر ولا عبرة بمجرد
 التعلل المذکور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وزوجتين وعليه دين
 وترك دارا وبعض مواش تفي بالدين وزيادة فباع الابن الدار والمواشي بدون اذن باقي
 الورثة وبدون اجازتهم لرجل آخر بالغبن الفاحش والغرور بقول المشتري للبائع ان
 ذلك لا يساوي الا كذا وكذا من الدراهم فهل والحال هذه اذا ثبت الغبن الفاحش
 والغرور بالبيعة الشرعية يكون البيع غير نافذ في نصيبه ونصيب باقي الورثة حيث لم
 يميزوا المبيع (اجاب) اذا لم يكن للبائع ولاية ببيع ما ذكر بطريق شرعي يكون بيعه في
 نصيب باقي الشر كاه موقوف على اجازتهم حيث لا اذن منهم للبائع فسخ البيع في نصيبه
 اذا كان مغبونا فيه غبنا فاحشا مع التعرير والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع
 لاخر مقدار ما معلوما من المراكب جازي في ظرفه بثمن معلوم وغره البائع والدلال وغبنه في
 قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور من الدلال
 والبائع للمشتري وقد وجد الا على مرافقة والا سفل منه صمغا يكون للمشتري رده على البائع
 واخذ ثمنه منه (اجاب) نعم يكون للمشتري رده على بائعه اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال
 حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة من ناحية اسوان واضعين ايديهم على
 ارض زراعة مع جانب نخيل تلقوا ذلك عن آبائهم واجدادهم جيلا بعد جيل مدة تزيد
 على مائتي سنة تعدى عليهم مشايخ الناحية واخذوا الارض والنخيل وابعوا ذلك بدون
 وجه شرعي لرجل آخر فصار المستحقون للارض والنخيل ينازعون المشتري مدة تزيد
 على خمس عشرة سنة وهم لا يقدررون عليه مع جور المحكام والمشايخ عليهم ولم يحصل
 منهم سكوت عن منازعته كل سنة فهل والحال هذه اذا ثبت الحق في الارض والنخيل
 للجماعة المذکورين عن آبائهم وجدهم بالبيعة الشرعية لا يصح البيع ولا ينفذ حيث لم
 يميزوا المبيع ويميز المشتري على رد النخيل والارض للمستحقين المذکورين (اجاب)

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

ذی الحجة

٨

سنة

ذی الحجة

١١٧٢

١٦

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

٢٩

١٢٧٢

٢٩

اذا ثبت الحق في تلك الارض والتخيل للجماعة المذکورين بالوجه الشرعي ولم يكن
 هناك مانع من سماع دعواهم لا ينفذ بيع مشايخ الناحية لما ذكر بدون ولاية شرعية
 عليهم ولا وجه شرعي ويكون للمالكين فسحة واسترداد المبيع الى ايديهم والحال ما ذكر
 حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دار باعتهالا تخبر بثمان معلوم على يد
 قاضي بلده ساء ووضع المشتري يده عليه فادعى عليه الا ان رجلا يانه كان لها وكيل
 وباع له الدار قبل بيعها المذکور بثمان اقل من الاول فانكرت هي والمشتري دعواه ولا بينة
 له بذلك فهل يكون بيعها نافذا ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب)
 نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي ولا ينقض البيع الصادر من المالك
 بمجرد دعوى بيع وكيلها قبل ذلك للمدعي بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل اشترى قطعة ارض من جماعة مالكيها بثمان معلوم القدر دفعه المشتري لهم
 وأخرج له بذلك حجة شرعية ومضى على ذلك مدة عشرين ثم الا ان ظهر أحدا الباعين
 ينكر المبيع المذکور فهل اذا أقام المشتري عليه يدنة شرعية يثبت البيع ولا عبرة
 بانكاره ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي
 بيع المنكر المذکور نصيبه من تلك الارض مستوفيا شرائط الصحة لا يعتبر انكاره
 ويمنع من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ابن بالغ
 رشيد مات أمه عنه وهو بالغ وتركت له نخيلا ارضها ثم غاب عن البلد مع والده مدة
 فوضع رجل اجنبي يده عليه بغير طريق شرعي ثم رجع الابن المذکور الى بلده وطلب
 رفع يده وادعى اليه عن نخيله فادعى انه اشتراه من والده فهل اذا ثبت المالك في التخيل
 للابن المذکور خاصة دون أبيه وكان بالغ وقت البيع ولم يأذن لأمه ولم يوكله ولم يحز
 البيع يكون البيع موقوفا على اجازته ويرتد برده اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي
 (اجاب) اذا لم يكن للاب ولا ولاية بيع التخيل المملوك لانه المذکور لا ينفذ بيعه ويكون
 للابن المالك فسحة حيث لا اذن بالبيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ناقه وله
 أخ فباعها لآخر لرجل اجنبي في غيبة أخيه المالك ثم بعد ذلك بمدة حضر كل من المالك
 والبائع عند المشتري مع حضور المبيع وأجاز المالك البيع بحضرة بينة ثم بعد مدة تزيد
 على عشرين أنكر المالك الاجازة وأراد الرجوع في المبيع على المشتري فهل والحال هذه
 اذا ثبت ان المالك أجاز البيع بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بانكاره
 (اجاب) اذا ثبت اجازة المالك بيع أخيه مستوفية شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا عبرة
 بانكاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حمارا بثمان معلوم سليما من
 العيوب وصار المشتري يستعمله في أشغاله نحو شهر ثم حصل للحمار عرج حادث عنده
 وأراد أن يرده على بائعه بذلك فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن به قبل الشراء هذا العرج
 المذکور عند بائعه (اجاب) ليس للمشتري رد الحمار الذي اشتراه بحديث العرج المذکور

سنة

محرم

بعد الشراء بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع ثمانية برك فيها نخيل بثمن معلوم بطريق الوكالة عن أبيه لرجل آخر من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه بقطع ثمرته وبيعها ووزع نخيل آخر في أرضه ثم بعد ذلك مات الوكيل وموكله عن ورثته ادعوا الآن على ورثة المشتري بأن النخيل المذكور وأرضه يستحقونه بطريق الميراث عن مورثهم فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية التوكيل ببيع النخيل بالثمن المعلوم وثبت البيع أيضا من الوكيل المذكور لمورث المدعى عليهم يمنع ورثة الموكل من معارضة ورثة المشتري (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي تمنع ورثة الموكل من المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في دار من رجل وكيل عن اخوته وفاطم عن نفسه في بيع نصيبه منها وذلك باطلاعهم ورضاهم ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم مدة سنين والآن أراد البائع وموكله ابطال البيع والرجوع فيه عليه فهل اذا ثبت التوكيل والبيع بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك واذا تعالوا على شهود اثبات البيع بأن المشتري كان شيخ قرية وكان له ادارة عليهم وقت البيع لاعتباره بتعاليمهم حيث لم يكن الآن وقت ثبوت البيع شيخا عليهم ولا ادارة له عليهم (اجاب) اذا ثبت توكيل الاخوة للرجل المذكور في بيع انصباهم من تلك الادارة وثبت بيعه لذلك ولنصيبه منها ثمن المثل بالبينة العادلة وكان البيع مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا يكون له ولا لموكله ابطاله بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا كاملا باع نصفه لاخيه ببيعاصحيا وقبل اخوه البيع وبعد بيعه له باع البيت كله لآخر فهل ينفذ البيع في نصفه دون نصف أخيه حيث لم يجز بيعه (اجاب) لا ينفذ بيع الآخر ثانيا الا في مقدار نصيبه من البيت المذكور حيث لم يكن ما ذكروا بذلك من قبل شر يكم ويكون بيعه فيما زاد عما يملكه والحال ما ذكر موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين مات احدهما عن ابن بالغ وعن اولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات الآخر عن اولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعا فتصرف الابن البالغ المذكور على اخوته القصر وعلى اولاد عمه القصر وباع أملاكهم بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه لا يصح هذا البيع ولا ينفذ ويكون للقصر بعد بلوغهم أخذه واسترداده من المشتري (اجاب) لا ينفذ بيع ابن العم المذكور فيما لا ولاية له على بيعه عما يملكه اولاد عمه القصر واخوته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية وشرط في العقد اناسليمه من العيوب الشرعية وان معها مصاغاوين عند عقد البيع واستلمها المشتري فوجد بها عيبا قديما ولم يوجد معها شيء من المصاغا المذكور فهل اذا ثبت ان بها عيبا قديما وقد غره البائع ولم يكن معها شيء من الحلي ترد على بائعها (اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي يكون للمشتري ردها حيث لم يوجد مانع ولم يرض بذلك والله تعالى أعلم

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

١٥

(سئل) في امرأة تملك نخلا فباعه زوجها الشيخ ببلده من غير إذن زوجته المالكه ومن غير إجازتها ثم ماتت المرأة ولم تجز البيع عن أولادها الذكور والانات وعن زوجها فطلب أولاد الزوجة النخيل من المشتري على يد نائب القاضي فحكم بفسخ البيع وتسليم المشتري النخيل لورثة المالكه وأراد شيخ البلد المند كوران يأخذ نخلا بدل النخيل المند كوران من البائع له فهل والحال هذه لا يجاب المشتري لذلك وليس له إلا أخذ الثمن الذي دفعه للبائع (أجاب) إذا حكم باستحقاق المبيع وفسخ البيع يرجع المشتري بالثمن لا ينظر ما اشتراه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دخل خانة له عدة في حانوته من ميزان وهون وغيره معلومة معينة باعها لرجل دخل خانته مثله بثمن معلوم دفعه له بالجلس بحضرة بيعة شرعية وهو في حال صحته وسلامته وبعد استلام المشتري لها تر كها في حانوت البائع ودبعة إلى غد فبعد أن ذهب البائع إلى بيته حصل له مرض ومكث مدة ثم مات عن ورثة فطلب المشتري العدة من الورثة فنعوه من أخذها منكرين وجاحدين ببيع مورثهم فهل إذا كان البيع من مورثهم ثابتا لا يجابون لذلك ولا عبرة بانسكارهم ويكون للمشتري أخذ ما اشتراه من الورثة (أجاب) إذا ثبت الشراء المند كوران حال صحة المالك مستوفيا شرائط الصحة والازوم تؤمر الورثة بنسليم المبيع لمشتريه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر وترك لهم نخلا فوضعت امرأة يدها على بعض النخيل تزعم أنها اشتريته من أم القصر والحال أنها لم تكن وصيا عليهم فلما بلغ الأولاد رشدهم نزعوا ذلك من يدها بالوجه الشرعي بعد المناوعة معها راراهم الآن تريد نزاع النخيل من يدهم بدون وجه شرعي فهل إذا كان الحال ما ذكر ولم تثبت بيع أم القصر ذلك لماعن ولاية بالوجه الشرعي يقر النخيل تحت يدهم ويمنعها القاضي من التعرض لهم بدون وجه شرعي (أجاب) حيث لم يثبت بيع الأم لباذ كره عن ولاية بطريق شرعي تمنع مدعية البيع عن المعارضة بدون وجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضا بوجه شرعي باعها لرجل آخر ولم يسم بينهما ثمن وكتب له بخطه كتابا بذكر فيه البيع ولم يذكر الثمن وحازها من يزعم الشراء وشغلها بالبناء فهل والحال هذه لا يكون البيع بذلك صحيحا شرعا ولا يعول على كتاب البائع ولا عبرة بهذا الحوز حيث لم يبين العمل على صحيح شرعا (أجاب) البيع بدون ذكر الثمن حكمه الفساد ولكل من المتعاقدين المطالبة بفسخه إلا أن المشتري لو قبضه باذن بائعه ماسكه بقيمته يوم قبضه لانه به يدخل في ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته كالمغصوب وينقطع حق الفسخ ببناء المشتري فيما اشتراه من الأرض شرعا فاسدا على قول الامام الأعظم وحينئذ فالواجب دفع القيمة لا غير والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حلق الماس قيمته خمسة أكياس ونحو ثلث كعس قد دفعته مالكته لامرأة دلالة لتبعيةه قباعته لامرأة بخمسة أكياس بعد رضا المالكه بذلك واقيضت الدلالة المحلق للمشتريه وفبضت منها بعض ثمنه ووعدتها بالباقي ليوم

٢٤

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

صفر

٦

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

مطلب البيع بدون ذكر
الثمن فاسد ويملكه
المشتري بالقبض باذن
البائع بقيمته يوم قبضه
ويمنع العسخ ببناء المشتري
فيه

صفر سنة

معلوم فاقبضت الدلالة المالك ما اخذته من المشتري ووعدها بياقي الثمن في ذلك
الميعاد ثم بعد هذا كله ادعت المشتري ضياع الحلق منها فهل كان البيع صحيحا
شرعيا نأفذا والمشتري مقرر به وبقبض المبيع يلزمها الثمن كله للمالكة واذا كان
عند المالكة رهن على باقي الثمن يسوغ لها حبسه حتى تأخذ ذلك الباقي (أجاب) نعم يلزم
المشتري دفع باقي الثمن الذي بذمتها والحال ما ذكر واذا كان الرهن المذکور صحيحا
يكون للرهن حبسه الى استيفاء حقه وضياع المبيع من يد المشتري بعد القبض
لا يوجب سقوط شيء من الثمن وهذا عند صحة البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى دارا من مالكة بها ثمن معلوم من الدراهم بخضرة بينة شرعية ووضع المشتري يده
على الدار وصار يتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى مع حضور البائع ومشاهدته
لتصرف المشتري مدة تزيد على سبع وثلاثين سنة ثم بعد ذلك أنكر البائع البيع وأراد
الرجوع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت المشتري البيع من المالك بالبينة الشرعية
لا عبرة بانكاره ذلك ويمنع من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم
اذا ثبت المشتري دعواه الشراء بالثمن المعلوم من البائع بالوجه الشرعي لا عبرة بانكاره
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك دارا وعليه دين لا آخر معلوم
القدر قبض ورثته البائعون الدار التي تركها مورثهم لرب الدين في مقابلة دينه بعد
ثبوته منذ أربع عشرة سنة بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون والآن تريد الورثة
البائعون الرجوع وفسخ عقد البيع منكرين له فهل اذا كان البيع منهم ثابتا لا يجابون
لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من معارضة المشتري (أجاب) اذا ثبت البيع المذکور
من الورثة مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا عبرة بانكارهم له والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى دارا له ولاخوته من مالكة بها ثمن معلوم من الدراهم دفع بعضه
للبائع بالمجلس والبعض الآخر باق بذمته ثم مات البائع عن بنت فدفع المشتري باقي الثمن
للبنات المذكورة ثم بعد مدة من السنين أنكرت البنات البيع من مورثها وأرادت الرجوع
في المبيع على يد نائب القاضى فطلب من المشتري بينة تثبت له ذلك فاحضر البينة
وشهد كل منهما على حدة طبق دعوى المشتري فما الحكم في ذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة
الشرعية (أجاب) اذا ثبت البيع المذکور بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار البنات والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على رجل ان النخيل الذي تحت يده ملك لوالدها وانها
تستحقه بطريق الارث عنه وطلبتة عند القاضى تريد نزع النخيل منه فادعى الرجل
المذکور انه اشترى النخيل المذکور من والدها قبل موته فانكرت دعواه فابرز صكا
مضمونه أنه اشترى النخيل من والدها قبل موته ولا بينة له تثبت مضمون الصك الذي
بيده فهل والحال هذه يكلف بينة فان عجز نزع النخيل من تحت يده لبنت الميت حيث
كان معترفان أصل الملك في النخيل لوالدها (أجاب) اذا اعترف واضع اليد باصل

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

٢٧

ربيع الاول

١٢٧٣

٣

المالك لمورث المدعية وادعى الانتقال اليه بالشراء وعجز عن اثباته بوجه شرعي يؤمر بتسليم ذلك لاوارثه حيث لا مانع والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك نخيلا باعتها لولدها البالغ ثمن معلوم من الدراهم عند الحيا كم الشرعي وكتب له حجة شرعية ثابتة المضمون في حال صحتها وسلامتها واعترفت بانها قبضت الثمن بخضرة بينة من المسلمين تشهد بذلك ووضع المشتري يده على النخيل مدة ثمان سنوات وهو يتصرف فيه تصرف المالك في املا كهم ثم ماتت البائعة عن ورثة فهل والحال هذه يكون البيع صحيحا نافذا واذا انكر باقي الورثة بيع مورثهم متعللين بعدم علمهم بالبيع لا عبرة بانكارهم البيع بعد ثبوته من مورثهم بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت بيع الام من ابنها ما ذكره حال صحتها واختيارها بيعا صحيحا بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار باقي ورثتها ما ذكره بعدم موتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض خالية من البناء مفرزة على حدة من جماعة مشتركة في ثمن معلوم وسلمهم الثمن وجعلوا ثمنها المذكور تبرعا لعمارة مسجد ثم بعد مضي مدة من الزمان وجد البائعون المذكورون رغبة للزيادة فهل يكون هذا البيع صحيحا ولا يجابون لابطال البيع (اجاب) اذا صدر البيع من الجماعة المذكورين للرجل المذكور مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا يكون للبائعين ابطاله بعد ذلك بمجرد وجود من يرغب في الشراء باز يد من الثمن الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض بنخيلها ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات كل من البائع والمشتري فوضع ورثة المشتري يدهم على الارض والنخيل المذكورين مدة تزيد على سنة والآن انكر ورثة البائع بيع مورثهم فهل اذا أثبت ورثة المشتري شراء مورثهم من مورث الورثة المنكرين للبيع لا عبرة بدعواهم (اجاب) نعم اذا أثبت ورثة المشتري شراء مورثهم لما ذكره بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار ورثة البائع ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع ربع فرس له لاخر وقبض المشتري الفرس كلها باذن بائعها واستولى عليها ثم بعد تمام العقد مستوفيا شروطه وانقضاء مجلسه شرط البائع على المشتري أن يكون له فائضتان من نتاجها الاناث على أن يكون باقي الفرس له في مقابلتهما ثم بعد مضي ثلاث سنين باع هذا الرجل الثلاثة الارباع الباقية له في الفرس لرجل غير المشتري الاول وشرط له بعد تمام عقد البيع مستوفيا شرائطه ما كان شرطه لنفسه على المشتري الاول من ان الفائضتين تكونان له ثم بعد مضي سنتين اراد المشتري الثلاثة الارباع أن يتصرف في نصيبه فنعاه شريكه مالك الربع مريد ابقاء الفرس عنده حتى تفتح عملا بهذا الشرط ولم تنتج الفرس الى وقتنا هذا فهل والحال هذه يجوز لكل من هذين الشريكين التصرف في نصيبه بالبيع وغيره وليس للاخر منعه ولا عبرة بهذا الشرط المذكور حيث انه وقع بعد تمام العقدين (اجاب) لا بد من كون الشرط الفاسد المفسد للبيع مقارنا للعقد لان الشرط الفاسد ولو

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٤

ربيع الاول سنة
مطلب الاصح أن الشرط
الفاسد بعد العقد لا يلحق

التحق بعد العقد قيل يلحق عند أبي حنيفة وقيل لا وهو الاصح كما في جامع الفصولين كما
في رد المحتار فعلى القول الاصح يصح البيعان المذكوران حيث لم يكن ذلك الشرط مقارنا
للعقد ويكون لكل من الشريكين التصرف في نصيبه بالبيع وغيره بالوجه الشرعي ولا
عبرة بهذا الشرط على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من
مالكها بثمن معلوم ووضع المشتري يده على الدار وصار يتصرف فيها الى ان مات عن
أخت فوضعت الأخت يدها على الدار وصارت تتصرف فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة
هي وأخوها من قبلها ثم ادعى الآن ورثة البائع ان الدار باقية على ملكهم وأنكروا
البيع وأرادوا الرجوع في الدار فهل والحال هذه اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية يكون
البيع صحيحا فاذ لا عبرة بانكار الوارث ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم اذا ثبتت
الاخت المسد كورة شراء مورثها لتلك الدار من مورث الورثة المذكورين وانها آلت
اليها بطريق الارث عن أخيها بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الورثة ذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل واصل يده على حصة في بيت ادعى عليه رجل آخرا أنه يملكها بطريق
الارث عن مورثه فأقر واصل اليسد واعترف ان مورثه باعها لرجل أجنبي وان الأجنبي
باعها لواصل اليسد فأنكر المدعي ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت الشراء من مورث
المدعي قبل موته بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ذلك بدون ثبوت شرعي ويجبر واصل
اليده على تسليم الحصة للمدعي حيث كان معترفا ومقرأه بالملك فيها عن مورثه (أجاب)
نعم لا عبرة بدعواه الانتقال عن ملك مورث المدعي بدون ثبوت شرعي ويؤثر بالتسليم الى
ورثة من أقر له بالملك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن
عند زوجته قدرا معلوما من النخل على مبلغ معلوم من الدراهم وكتب لها وثيقة بذلك ثم
بعد مدة دفع لها المبلغ المذكور وصار واصل يده على النخل مدة تزيد على اربعين سنة ثم
ماتت الزوجة المذكورة عن ابن أراد الابن أن يطالب أباه بالنخل الذي هو واصل يده
عليه متعللا بأنه كان باعه لأمه فأنكر أبو الابن دعواه ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت
الابن ان أمه اشترت النخل من أبيه بالوجه الشرعي لا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من
معارضة أبيه في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) القول للاب بيمينه في انكاره البيع
والبينة على ابنه المدعي له كما هو معلوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وخلافها قباع الابن المذكور حصته وحصة
أحدى البنات المذكورتين في الدار المذكورة لرجل أجنبي من غير اذن ولا اجازة منها
للبيع ثم مات وترك ابنا وأراد اخذ حصته أمه في الدار المذكورة فهل والحال هذه اذا
لم تجزأ الابن المذكور البيع حال حياته والابن كذلك لم يميز يكون البيع باطلا (أجاب)
بيس الفصولي موقوف على اجازة المالك اذا كان البائع والمشتري والمبيع قائما بان لا يتغير
المبيع بحيث يعد شيئا آخر لان اجازته كالبيع حكما وكذا يشترط قيام الثمن لو كان عرضا

٢٧ ١٢٧٣

٢٨ ١٢٧٣

ربيع الثاني ١٢ ١٢٧٣

١٧ ١٢٧٣

مطلب في شروط بيع
الفضولي

معینا وكذا يشترط قيام صاحب المتاع أيضا فلا تجوز اجازة وارثه لبطالته بموته كما
 صرحوا به فاذا لم يكن البائع المذکور ماذونا في بيع حصه أخيه كان فضوليا فاذا
 ماتت المالكة قبل الاجازة بطل البيع في نصيبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار
 وأطيان واشجار في بلد وهو مقيم في بلدة أخرى وله ولد فباع الولد ما سواي خمسة
 الاب مدعيان اباه وكله بالبيع فاشتري احداهما الى تلك البلد من الولد ما سواي خمسة
 عشر بسبعة وهو لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل يكون البيع موقوفا على اجازة
 المالك حيث لم توجد بينة التوكيل (أجاب) يبيع الابن مال أبيه بدون اذنه وموقوف
 على اجازته فان اجازته نفذ وان رده بطل وان كان وكلا لا تقيد ببيع بمثل القيمة على المقتي
 به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بالميراث عن أصوله باعه لثلاثة رجال
 بالسوية بثمن معلوم منذ خمس وعشرين سنة وز ياد بموجب حجة شرعية بذلك ثم مات
 البائع منذ خمس عشرة سنة وهو بايديهم يتصرفون فيه من غير منازع لهم فيه والآن يريد
 قريب البائع منازعتهم وبطل البيع مدعيان ان النخيل له بالميراث عن البائع منكر
 لبيعه بسبب ان الحجة ضاعت عن كانت بيده من المشتري ومنعلا بطلبها منهم فهل اذا
 كان هناك بينة تشهد بالشراء من مورثه لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بتعاليه المذکور
 ولا بانسكاره ويمنع من منازعة المشتري فيما بايديهم من النخيل المذکور اذا تحقق
 ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) اذا ثبت البيع المذکور بالوجه الشرعي لا يعتبر
 انكار ورثة البائع له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية باعها لآخر من مدة نحو
 ثلاثين سنة وز ياد بمثل معلوم ثم مات المشتري عن ورثة ذکور وانما فاشتري البائع
 نصيب بعض الورثة وصار يستعمله مع باقي بعض الورثة والآن يدعي البائع انها كانت
 تحت يد مورثهم بالرهن فانكروا دعواه فهل اذا كان هناك بينة تشهد بشراء مورثهم
 منه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الرهن ولا يكون له رفع يد باقي الورثة عن نصيبه حيث
 كانت بيد الجميع الى الآن اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يجاب لذلك
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثه غاب
 لجهة بعيدة فوق مسافة القصر فلما رجع من غيبته وجد شيخا ببلده باع الدار المذورة
 لامرأة بغير اذنه وبغير اجازته ولم يكن وكلا عنه في ذلك ولم يكن عليه دين لجهة الدين ولا
 لغيره فهل والحال هذا اذا لم يجز المالك المذکور بعد حضوره من غيبته ببيع شيخا ببلده في
 الدار المذورة لا ينفذ البيع ويكون موقوفا على اجازته ان اجازته نفذ وان رده بطل واذا
 بنت المشتري المذورة بكونه بعض بناء في الدار المذورة لدار ان يملكه منها بقيمته
 مقاولا أو يكون للبانة رفع البناء اذا لم يضر بالارض (أجاب) يبيع شيخا ببلده والحال
 ما ذكر موقوف على اجازة المالك فان لم يرض به بل رده بطل وتكلف المشتري قلع
 ما بنته ان لم يضر حيث كانت قيمته اقل من قيمة الارض الا أن يملكه بوب الارض

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٣

جادی الاولی

١٢٧٣

٩

بقيته مستحق القلع برضاها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على جانب
 نخيل بارضه رهنا على قدر معلوم من الدراهم دفعه غاروقه في نظير دين كان على ملاكه
 بأذنهم ثم بعد مدة من السنين باع المرتهن النخيل لرجل أجنبي وأسقط منفعة الارض له
 وذلك بدون اذن الملاك الراهنين وبدون اجازتهم له بذلك فهل والحال هذه اذا لم تجز
 الملاك ذلك يكون البيع والاستقاط من المرتهن غير نافذين ويجبر المشتري على تسليم
 النخيل والارض للملاك كما بعد دفعهم دراهم الغاروقه (اجاب) اذا لم يوجد من الملاك
 المذكورين ما يفي بسقوط حقهم من ثلث الارض ولم يوجد منهم تملك في النخيل
 المذكور للرجل الواضع يده عليه لا ينفذ بيعه في النخيل ولا اسقاطه للارض بدون اذنهم
 أو اجازتهم والانفذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وعبد اوله أطيان زراعة
 أميرية وله بنت بالغة رشيدة فافقر في حال صحته وسلاطته يدين لبتة المذكورة وباعها لثني
 داره شائعا بثمن معلوم وأسقط وترك حقه باختياره ما من قطعة أرض زراعة أميرية
 معلومة من طينته بلقظ البيع واعتق عبده عتقا منجزا بالمجلس وأوصى له بثلاث ماله
 بموجب وثيقة شرعية بذلك ثابته المضمون فوضعت البنت يدها على الدار والطين مدة
 نحو ثلاث سنين في حال حياة الاب ثم مات الابن عن بنته وعن باقي ورثته فطلب ورثته
 ابطال ما ذكر من كرين وجاحدين له فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية لا يحايون
 لذلك شرعا ويكون البيع والاستقاط والاعتاق والايصال لمعتقه فيما عدا ما ذكرنا فذا
 ولا عبرة بالانكار اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) اذا ثبت صدور ما ذكر
 جميعه حال صحة الرجل المذكور مستوفيا شرائط الحكمة بالوجه الشرعي لا يكون لباقي
 ورثته ابطاله ولا عبرة بانكارهم بعد الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده
 على نخيل بالشراء من آخر وهو ينتفع به مدة نحو ست عشرة سنة ادعى عليه جماعة بانه
 ملكهم عن مورثهم فاعترف المدعي عليه باصل الملك للورث وادعى انه اشتراه من
 مورث المدعين المذكورين وان الورثة المذكورين مشاهدون لتصرفه وانتفاعه به
 المدة المذكورة وعالمون ببيع مورثهم له ولم ينزعوه المدة المذكورة فهل اذا ثبت بيع
 مورثهم للنخيل المذكور وشهادة البينة الشرعية يمنعون من دعواهم ويحكم به لو اوضح
 اليد (اجاب) نعم اذا ثبت بيع مورث الورثة المذكورين ما ذكر لو اوضح اليد ببيعها فذا
 بالوجه الشرعي لا يكون لهم منازعته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى شب بقر من آخر بثمن معلوم وبعد مضي نحو ثلاثة أشهر ظهر به عيب قديم فهل
 اذا ثبت ان العيب قديم يكون للمشتري رده على بائعه واسترداد الثمن منه بالطريق الشرعي
 (اجاب) اذا ثبت بالمبيع عيب قديم قبل الشراء بالوجه الشرعي ولم يوجد من المشتري
 ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب يكون له رده على بائعه حيث لا مانع والافلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واخذه يملك كان دارا عن أبيهما استبدلاها من رجل وأخيه

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١١

١٢٧٣

٢٤

جادی الثانية

١٢٧٣

٤

بدار أخرى بلا مؤبد أو وضع كل منهما يده على ما استبدله وتصرف فيه تصرف المالك في
 أملا كهم بالهدم والبناء وغير ذلك مدة عشرين سنة وزيادة من غير منازع ولا مدافع لهما
 فيها تلك المدة والآن تنكر الاخت الاستبدال بعدموت أخيه أو تريد الرجوع في البذل
 فهل إذا كان الاستبدال ثابتاً بالوجه الشرعي لا تجاب لذلك لاسيما بعدمضي تلك المدة
 (اجاب) اذا ثبت بيع الاخ والاخت المذكورين دارهما للرجل المذکور وأخيه وأخذ
 بدلها منهما دارهما المملوكة لهما مستوفيا شرائط الصحة لا عبرة بانكار الاخت لذلك والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً بالميراث عن امه وضع يده عليها مدة من السنين
 وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء ثم تسحب من البلد وغاب نحو سنة فوضع رجل أجنبي
 يده عليها وسكنها بغير اذن مالكها مدة نحو عشرة أشهر والآن حضر ربه وطلب رفع يده
 عنها فادعى انه اشتراها منه فانكر دعواه والحال انه لا يثبت ولا سند يده شهادته بذلك
 فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لرب الدار أخذها منه
 ورفع يده عنها حيث كان الحق ثابتاً له فيها عن امه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى
 لمذع مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 النصف في مكان مجهول قهوة والنصف الآخر لاخته شقيقته باع نصفه لاخته
 شر يكتنه صاحبة النصف الآخر بثمن معلوم وجرى عقد البيع والشراء بينهما على يد
 بيعة شرعية وبعده بأيا مباعه لرجل آخر بثمن معلوم بموجب سند شرعي وعلى يدي بيعة
 أيضاً وحصل التصديق بينهما لدى القاضي على أكثر من الثمن المحاصل به الشراء
 وبالصورة المجهولة القدر بناءً منهم على زعمهم القرار من أخذ الشر يكة بالشقة فهل اذا
 ثبت شرعاً سبق الشراء الاول منه لا ينعقد الثاني ويقضى بفسخه شرعاً وهل اذا سافر
 البائع لبلدة أخرى للتجارة بحال من أم وال المشتري الثاني يقضى على المشتري الثاني
 باحضاره جبر التحقيق دعوى المشتري الاول عليه في وجهه (اجاب) اذا ثبت المشتري
 الاول شرعاً لما ذكر مستوفيا شرائط الصحة والزوم بالوجه الشرعي في وجهه ذي اليد المشتري
 الثاني يكون للمشتري الاول نقض البيع الثاني حيث كان شراؤه من المالك بتاريخ
 سابق على شراء المشتري الثاني وانما قيدنا الخصوصية مع المشتري الثاني بكونه ذا يد لانه
 لو لم يقبض المبيع بـل كان في يد البائع لا يثبت استحقاق المشتري الاول من حضور
 البائع والمشتري ففي الدرر من الاستحقاق اشترى شيئاً ولم يقبضه حتى ادعاه آخر انه لا تسمع
 دعواه بدون حضور البائع والمشتري للقضاء عليهم اه وفي رد المحتار قوله للقضاء
 عليهم لان المالك للمشتري واليد للبائع والمدعي يدعيها فشرط القضاء عليهم ما حضورهما
 فتحاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض خربة خالية عن البناء
 فبناها دار لنفسه وسكنها مدة عشرين سنة ثم مات ابنه فوضع يده عليها مدة ست
 عشرة سنة بعدموت أبيه بموجب وثيقة بذلك من نائب الشرع بالبلد والآن يريد ابن

١٢٧٣

١٠

١١٧٣

١٥

١٢٧٣

١٧

مطالب شرى شيئاً ولم يقبضه
 حتى ادعاه آخر لا تسمع
 دعواه بدون حضور البائع
 والمشتري

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٣٠

رجب

١٢٧٣

٣

البائع منازعة ابن المشتري ونزعها منه منكر البيع أبيه والمحال أنه موجود بالبلد وم شاهد
 للتصرف فيها تلك المدة فهل اذا كان البيع ثابتا من أبيه لا يحجب لذلك ويمنع من منازعة
 ابن المشتري فيما تركه له والده (أجاب) اذا ثبت البيع من أبي الابن المذکور تلك
 الدار حال حياته بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار ابنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بملك
 قطعة أرض ابعادية باعها لرجل بثمن معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية ووضع
 المشتري يده عليها وصرح ان يتصرف فيها مدة ثم باعها للبائع لرجل آخر غير المشتري الاول
 بتاريخ متأخر عن البيع الاول بثمن أزيد من الاول ثم باعها للبائع المذکور لثالث بثمن
 أزيد من الثاني والاول فأراد المشتري الثاني والثالث ابطال البيع الاول متعللين بان
 بيع البائع له بالنسبة للفاحش فهل اذا أثبت المشتري الاول انها بثمن المثل وقت البيع
 لا عبرة بتعللها المذکور ويكون البيع الاول صحيحا لازما (أجاب) اذا صدر البيع
 الاول من المالك مستوفيا شرائط الصحة والزموم يكون كل من البيع الثاني والثالث
 موقوف على اجازة المشتري الاول فان اجازته نفذ وان رده بطل وليس للمشتري الثاني
 والثالث ابطال البيع الاول بمجرد تعللها بما به كان بالغبن الفاحش اذ لا يوجب مجرد
 تعللها بذلك بطلانه حيث ثبت بالوجه الشرعي تقدمه على شرائطهما مستوفيا شرائطه
 الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وزريبة معدة لربط الدواب مات عن
 أولاده وزوجته ومن جلة أولاده ولد قاصر فقام القاضي وصيا على الولد القاصر فباع
 الورثة البائعون والزوجة ما خصهم في الدار والزرريبة عن أنفسهم وباع الوصي حصه
 القاصر معهم من رجل بثمن معلوم بين يدي المحاكم الشرعي بعد ثبوت المسوغ الشرعي
 لبيع حصه القاصر المذکور وخرجت بذلك حجة شرعية باسم المشتري ووضع يده المشتري
 عليهما مدة اثنتين وعشرين سنة يتصرف فيهما بالهدم والبناء يتصرف المالك في أملاكهم
 وهم مع بالبلدة مشاهدون له ولم ينازعه أحد منهم في ذلك بدون عذر شرعي يمنعهم من
 ذلك ثم بعد تلك المدة مات المشتري عن ابن فوضع الابن يده عليهما بعد أبيه اثنتي عشرة
 سنة يتصرف في ذلك وهم أيضا مشاهدون له ولم ينازعه ففهل اذا أراد أحد الورثة
 البائعين البائعين اقامة دعوى شرعية على وارث المشتري بعد تلك المدة متعللا بان
 والده أخذهم بالبائع الفاحش والحرور لا تسمع دعواه حيث مضت تلك المدة وهم
 مشاهدون المشتري وولده (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في
 الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة
 باعها لابنه بثمن معلوم في حال صحته وسلامته بموجب حجة شرعية من قاضي المحروسة فوضع
 الابن يده عليها وبعد مدة باعها لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ أربع وعشرين سنة بموجب حجة
 شرعية ثابتة المضمون وهي بيد المشتري يتصرف فيها والا ن يريد الابن البائع ابطال
 البيع بعدموت أبيه متعللا بانه تلقاها عن أبيه مع باقي الورثة بالميراث وان له شركا وان

بیه غیر نافذ فی الكل فانكر المشتري المذکور دعواه فهل اذا أقام المشتري بينة بان الابن
البائع له اشترى العقار المذکور من أبيه في حال صحته وباعه للرجل المذکور لا يجب
الابن لذلك ويمنع من منازعة المشتري فيما باعه له ولا شفعة لورثة الاب اذا تحقق ما ذكر
بالطريق الشرعي (أجاب) لا تسمع دعوى البائع المذکور والحال هذه لان من سعى في
نقض ما تم من جهته فسيحرم دعوته عليه واذا اثبت المشتري الثاني شراء بائعه من أبيه
ثم شراءه من بائعه بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار البائع وباقي الورثة ذلك ان ادعواها
ميراثا عن مورثهم منكرين لبيعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخيل
بأعه لاخر بمن معلوم قبضه منه بحضور نائب بالدهو كتب حجة شرعية بالبيع وصدق
عليها قاضي قسم ناحيته ثم ووضعت المشتري يده على النخيل خمس سنين ثم بعد ذلك ادعى
البائع عدم البيع ويريد نزع النخيل من تحت يد المشتري ثم ترافعا على يد قاضي القسم
وصدق البائع على البيع في نظير دراهم اخذها من المشتري ثم بعد ذلك صاروا ضما يده
مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة والبائع مشاهد لتصرف المشتري تلك المدة فهل اذا ثبت
البيع أولا والتصادق لا عبرة بدعواه ويكون الحق في النخيل للمشتري (أجاب) اذا ثبت
المشتري شراءه لما ذكر من مالكه مستوفيا شرائط الصحة والزوم بطريق شرعي لا يعتبر
انكار البائع لذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بجوار مسجد بأعه
لاخر بمن معلوم دفع له المشتري بعضه ووعده بباقيه لاجل معلوم ثم بعد ذلك مات المشتري
عن ابن فطلب ابنه دفع باقي الثمن للبائع واخراج حجة الشراء فنعه ويريد فسخ البيع
متعللا بان أبا الوارث اشتراه على أنه يدخله المسجد ويوسعه به فهل اذا ثبت أنه اشتراه لنفسه
بدون هذا الشرط ولم يثبت وجود الشرط لا يجب لذلك ولا يمكن من فسخ البيع ولا عبرة
بتعلله المذکور اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) اذا صدر البيع المذکور
صحح الا زما لا يكون للبائع فسخه بمجرد تعلله المذکور بدون ثبوت ما يقتضي الفساد
كشرط فاسد في صلب العقد وقد مثلوا للشرط الفاسد الذي فيه نفع للمشتري بما اذا باع
ساحة على ان يبنى بها مسجد أو طعما على أن يتصدق به كما في حواشي الدر عن الفتح
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع نخيلا لزوجته من آخر باذنها وأمرها له بذلك ووضع
المشتري يده عليه وصار ينتفع به ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة نحو اثنتي عشرة سنة
باطلاع زوجة البائع وعلمها وشاهدتها تصرفه فيه المدة المذكرة ثم مات زوجها
البائع المذکور فادعت على المشتري بالنخل المذکور وتريد دفع يده عنه منسكرة لاذنها
وأمرها لزوجها بالبيع المذکور فهل اذا أقام المشتري بينة شرعية على البيع من زوجها
باذنها وأمرها له بذلك لا يعتبر انكاره او تمنع من المعارضه له بدون وجه شرعي (أجاب)
اذا ثبت المشتري المذکور شراء النخيل من زوجها وان البيع صدر منه باذنها بالوجه
الشرعي لا يعتبر انكارها لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ملكا شرعيا

١٢٧٣

•

١١٧٣

٩

١٢٧٣

٩

مطالب باع مساحة على ان
يفنى بها مسجد أو طعما
على ان يتصدق به يفسد
البيع به هذا الشرط الفاسد

١٢٧٣

١٣

بدون مشارك لها ولا لراة أم ثم ان المالك المذ كورة سلب عقلها وجنت وفي حال جنونها
وكتلت أمها رجلا في بيع الدار المذ كورة قباعها الوكيل من آخر بالغبن الفاحش وقبض
الثن من المشتري وحين قال جنون المرأة المذ كورة وبلغها ما فعله أمها من التوكيل
بالبيع ردت البيع ولم تجزه فهل يكون لها ذلك وأخذ الدار المبيعة من المشتري حيث لم
تسكن الأم قيمة ولا وصيا عليها ولم يوجد منها ما يدل على الرضا بالبيع بعد افاقتها من
الجنون خصوصا والبيع بغبن فاحش (أجاب) نعم لك المذ كورة بعد افاقتها بدار البيع
والاستيلاء على ما تملكه ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا وحصة في طاحونة وحصة في ساقية شائعتين فباع ما ذكر
لابنته وابنها البالغين بثمن معلوم وهو في حال الصحة والسلامة في مقابلة دين لها عليه
ثم بعد مدة ماتت عن بنته المذ كورة وعن أخ شقيق والآن يريد الأخ ابطال البيع
المذ كور منكره فهل اذا كان البيع ثابتا لا يجاب لذلك ويمنع من منازعته ما يدون
وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت البيع المذ كور حال صحة البائع مستوفيا شرائط الصحة
واللزوم بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار وارث البائع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
تملك بيتا آخر بامشعونا بالاتربة ماتت عن زوجها وعن بيت المال فاشتري رجل ما خص
بيت المال بثمن معلوم واشتري ما خص الزوج بثمن معلوم بموجب وثيقة بذلك ثابتة
المضمون فترح المشتري الاتربة وبني فيما اشتراه بيتا وشييده والآن يريد الزوج البائع
منازعة المشتري فيما باعه له متعللا بأنه باعه بالغبن الفاحش والغرور فأنكر دعواه فهل
اذا لم يثبت دعواه الغبن الفاحش والغرور لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
الاثبات ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه منه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضي
للمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له قطعة أرض زراعية زرعها خساوخلًا وبعد ظهورها باع ما ذكر لرجل أجنبي
بثمن معلوم أقبض المشتري بعضه للبائع بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون فقلع المشتري
الفصل بعد بدو صلاحه وباعه والآن بدأ صلاح الحس وطالب المشتري قلعه فذعه
البائع ويريد فسخ البيع متعللا بان له شر يكاوان الغير زاد في الثمن فهل اذا كان البيع
ثابتا لا يجاب البائع لفسخ العقد حيث كان وقت البيع منتفعا به (أجاب) اذا صدر
بيع ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة ولم يوجد فيه شرط مفسد للعقد لا يكون للبائع فسخه
بمجرد تعلقه بان له شر يكاوان الغير زاد في الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن ورثة بلغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فوضع بعض أقارب الميت
غير الوارث له يده على العقار بغير وجه شرعي وباعه لآخر بغير إذن البائع ولم يكن وصيا
على القصر ولم يكن له ولاية عليهم ولم يكن البيع بمسوخ شرعي فهل والحال هذه اذا بلغ
القصر رشدهم ولم يجيزوا البيع المذ كور والبائع أيضا لا ينفذ يكون موقوف على

سنة

رجب

١١٧٣

٢٥

شعبان

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٨

اجازته من ان اجازوه نفذ وان ردوه بطل (اجاب) البيع على الوجه المستور مع رد
 المالكين له غير معتبر شرعا ولا يكتون البيع في نصيب القصر في العتار بلا مسوغ
 موقوف بل لا يصح أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت حصة في أرض
 وانقاض داربتمن معلوم مقبوض بيد البائع شراء بقاء شرعا مستوفيا للشرائط الشرعية
 في تاريخ سابق و بنت تلك الأرض وتصرفت فيها بالاستعمال مدة مديدة مع علم ابن
 البائع البالغ العاقل بذلك ومشاهدته للتصرف فهل اذا ادعى الابن المذکور انه اشترى
 تلك الحصة من أبيه البائع المذکور بتاريخ لاحق وفرض انه أثبت دعواه بذلك
 الشراء لا ينفذ بيع الاب له بعد بيعه لواقعة اليد بيعا صحيحا لازما ويكون البيع موقوفا
 على اجازة المالك المذکور فان اجازته نفذ وان ردته بطل (اجاب) نعم لا ينفذ البيع
 الثاني على فرض ثبوته بتاريخ لاحق وللتبرية أولا بطلاله والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل عمر حصة رجل آخر بقدر معلوم من الدراهم في طاحونة باذنه ثم بعد ذلك أعطى
 صاحب الحصة الرجل المعمر نصف تلك الحصة في نظير ما عليه من الدراهم التي عمر بها
 ووضع يده عليها مدة ثلاث وثلاثين سنة ثم الآن نازعه وارث البائع بعد تلك المدة وهو
 حاضر ساكت من غير عذر شرعي وكان مورثه حاضرا ساكنا كذلك أيضا أكثر من
 خمس وعشرين سنة فهل اذا أثبت المعمر اعطاء المورث نصف تلك الحصة له في نظير
 ما على المورث من الدراهم لا يمكن الوارث من ذلك ويكون نصفها لذلك المعمر في نظير
 مبلغ عمارته (اجاب) اذا أثبت المعمر بيع مورث المذمعي تلك الحصة له بما ترتب له
 على المورث من دين العمارة بالوجه الشرعي لا يكون للوارث منازعته فيها بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة أشخا عن علي الشيوخ باع
 أحدهم حرا مينا في جانب من الدار فهل لا يكون البيع صحيحا حيث كان بدون اذن من
 الشركاء ولم تقع فيها قسمة قبل ذلك ويكون لكل منهم أخذ نصيبه منها بالطريق الشرعي
 (اجاب) نعم لا يجوز البيع المذكور والحال هذه ولا شريك باطله والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك بيتا اشترته امرأة وصى على ابنها القاصر له من مال كذا بتمن معلوم
 هو أقل من قيمته الى أجل معلوم فلما أحل الاجل طلب الثمن من الوصي المذکور كورة
 فامتنعت من ذلك وأرادت رده على بائعه بدون وجه شرعي فهل لا تجب لذلك وتخير على
 دفع ثمنه (اجاب) اذا صدر البيع المذکور مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون
 للمشتري رد المبيع بدون ثبوت عيب قديم فيه مشا والله تعالى أعلم (سئل) في ولد
 صغير واخوته يملكان نخيلا مشتركا بينهما وبين رجل آخر قد استولى عليه شريكهما
 وباعه جميعه لرجل آخر بغير ولاية له عليهما في ذلك ثم بعد البيع بلغ الصغير رشيد فهل
 حيث كان الامر ما ذكر لا ينفذ البيع في نصيبهما وينزع عنهما ويحت يده ويحاسب على
 ثمرته في المدة التي استولى عليه فيها (اجاب) لا لولد المذکور بعد بلوغه رشيدا واخوته

شوال

١٠

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

شوال

سنة

استرداد نصيبهما من النخيل اذا كان ملكهما فيه ثابتا بطريق شرعي ولم يكن للبائع ولاية في بيع ذلك النصيب ولهما ما تضمن من استولى على نصيبهما من ثمرته بغير وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها الزوجته في حال صحته وسلامته بثمن معلوم بحضور بينة شرعية فوضعت يدها عليها وسكنتها في حياته مدة سنين ثم مات الزوج عنها وعن ورثته غيرها واستمرت المرأة واضحة يدها عليها حتى ماتت عن ورثة فطلب ورثة الزوج منازعة ورثة الزوجة في الدار المذكورة وأخذها منهم مدعين ان الدار كانت بيد الزوجة رهنا ومتمتعين بورقة بالرهن مقطوعة الثبوت فانكر ورثة الزوجة دعواهم فهل اذا ثبت أن الزوج باع الدار المذكورة لزوجته في حال حياته وصحته لا تجاب ورثته لذلك ويمنعون من منازعة ورثة الزوجة ولا عبرة بتعللهم ولا بالورقة المذكورة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) اذا ثبت البيع من الزوج حال صحته لزوجته مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي تمنع ورثة الزوج عن معارضة ورثتها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض باع نصفها معين الرجل آخر بيعا صحيحا مستوفيا للشرائط والاركان بثمن معلوم من الدراهم في ذمته وحددت بالحدود بحضور بينة شرعية مع المعاينة والمشااهدة بدون غبن وبدون اكره فهل والحال هذه يكون البيع صحيحا لازما واذا كان البائع المذكور تعدي بعد البيع الاقل وبعها الرجل آخر لا يصح البيع ولا ينفذ ويكون موقوفا على اجازة المشتري الاول (اجاب) حيث وقع البيع الاول صحيحا لازما لا يكون بيع البائع ثانيا لغير المشتري الاول بدون اذنه نافذا ويرتد برد المشتري الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين في ذمته لا خروفا عطاه دراهم مضافة على الذي في ذمته واتفقا على ان ذلك القدر رأس سلم على غلال معلومة القدر ياخذها ربا في زمن المحصول وبعد وصولها ربا بالمسلم تباع ويقسم الربح بينهما ما من اضافة فاعطاه المسلم اليه جانبها من المسلم فيه وعجز عن باقيه فاخذ المسلم من المسلم اليه ناقة في تظير ذلك فهل والحال هذه لا يكون للمسلم جهة المسلم اليه الا رأس السلم وهو الدين مع النقد المحصول رأس سلم لفساد السلم خصوصاً مع جهل أجل تسليم المسلم فيه (اجاب) من شروط صحة السلم بيان الاجل ونقد رأس مال السلم في المجلس فلا يصح في الدين الا اذا تقدم في المجلس كما يستفاد من الدر من السلم فاذا قسد السلم لا يكون لربه الا أخذ رأس ماله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دارا لا خروفا في غيبة ماله كها وقبض منه ثمنها ثم بعد ذلك حضر ماله كها وطلب رفع يدها عن ثمنها فامتنع حتى يقبض الثمن الذي دفعه لبائعه فهل يؤمر برفع يده ولا يكون البيع نافذا بدون اجازة المالك ويرجع بالثمن على البائع الذي قبض منه الثمن ولا يلزم ماله كها شيئا منه (اجاب) بيع العضو على موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل وله استرداد المبيع من يد مشتريه والحال هذه فاذا لم توجد الاجازة يبقى الثمن غير القرض على ملك المشتري كما في

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٩

رد المختار من الفضولي فله استرداده من الفضولي ولا يتوقف قبض مالك المبيع له على استرداده المشتري الثمن من يد الفضولي على ما يظهر والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان نخيلا سافرا من بلدهما الى جهة من اعتداه شيخ البلد عليهما ووضع زوجة أحدهما يدها على النخيل المذكور وباعت النخيل المذكور بغير توكيل منهما لها في بيع ذلك ولم يكن عليهما ادين لجهة الديوان ولا لغيره من رجل بشئ معلوم ووضع المشتري يده عليه ثم مات أحدهما في غيبته وترك أولادا قصر اومات الآخر بعد ثلاثة أيام بعد حضوره لبلده وترك ورثة قاصرين فبعد بلوغ أولاد الميتين وحضورهم بالبلد سألوا عن النخيل المتروك عن مورثيهم فوجدوه مبيعا ومضى على بيعه خمس عشرة سنة فهل اذا ثبتت الورثة المذكورون أن النخيل المذكور ملك لمورثيهم ولم يأذن كل منهما بالبيع المذكور ولم يجز البيع لا ينفذ البيع للرجل المذكور وترفع يد المشتري عن النخيل ويؤمر بتسليمه للورثة المذكورين حيث كان المشتري معترفا ومقرابا بالنخيل المذكور ملك لمورثيهم وتسرع دعواهم ولا عبرة بطول المدة المذكورة (أجاب) اذا كان واضح اليد مقرابا لك ما ذكر لمورثي الورثة المذكورين وادعى بيع زوجة أحدهما المذكور حال حياتهما بدون ولاية شرعية يكون بيعها والحال ما ذكر باطلا اذا لم يثبت توكيلها عنهما فيه أو اجازتهما لبيعها قبل الموت والله تعالى أعلم (سئل) في شخصين يملكان نصف دار بالارث عن أصولهما باع أحدهما نصيبه ونصيب شريكه في الدار المذكورة لرجل أجنبي بالغبن الفاحش والغرور وبغير إذن وتوكيل من شريكه فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور يكون للبائع فسخ البيع في نصيبه واسترداده من يد المشتري واذا لم يجز الشريك الآخر بيع نصيبه لا ينفذ البيع المذكور ويكون موقوفاً أن اجازته نفذ وان رده بطل (أجاب) بيع الاخ نصيب أخيه بدون ولاية كاذن موقوف على اجازته ولو بمثل القيمة ويرتد برد المالك والبيع في نصيب البائع اذا ثبت انه بغبن فاحش وتغريب يكون له فسخه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في دار أراد آخر أن يشتري الحصّة المذكورة من مالكها ووعد به بان يأتي له بتمها وهو يبيعها له والحصّة المذكورة باقية تحت يد مالكها مدة تزيد على شهر الى الآن فهل لا يكون ذلك بيعا صحيحا شرعيا وللمالك التصرف في الحصّة المذكورة بما شاء لمن شاء بأنواع التصرفات الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) مجرد الوعد بالبيع عند احضار الثمن بلا عقد شرعي لا يكون بيعا والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالميراث عن أصولهم لم تقسم فباعها بعضهم الآخر في غيبة باقيهم لرجل أجنبي بغير إذنهم واجازتهم متعللا بان أباه كان اشتراها قبل موته من مالكها الا جني فأنكر باقي الورثة دعواه والحال انه لا بينة ولا سند يده يشهد له باستحقاقها فهل اذا لم يثبت دعواه شرعا مورثه لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا ينفذ بيعه الا في

١٢٧٣

٢٩

ذی القعدة

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٥

نصيبه دون نصيب باقي الورثة وتقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة بالقرينة
الشرعية وبأخذ كل منهم ما يخص أباه حيث كانت بيد جميع الورثة وكان الحق ثابتاً لهم
فيها عن أصولهم (أجاب) إذا كانت الدار بيد الجميع فادعى أحدهم الاختصاص بها
بطريق الشراء الشرعي وأنكر الباقي دعواه كلف اثباتها فان اثبتها بطريق شرعي
قضى له والا فلا ولا ينقد بيعة والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان له عند آخر
مبلغ معلوم من الدراهم ثابت بالاثبات الشرعي وكان لمن عليه المبلغ المذكور جزء في دار
فباعه له بالمبلغ وكتب بذلك وثيقة وكتب الكاتب لها أنه اسقط له حقه في الدار المذكورة
في مقابلة المبلغ المذكور لجهله وعدم تمييزه بين صيغة البيع والاستسقاط فهل إذا كان
الامر كما ذكر يعمل بالواقع ولا عبرة بما كتبه الكاتب (أجاب) حيث كان الصادر
في الواقع ونفس الامر من المالك لذلك الجزء بيعاً صحيحاً في مقابلة ما عليه من الدين للمشتري
يكون معتبراً لا سبيل الى نقضه بدون موجب شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مستتركة بين جماعة على الشيوع أحدهم غائب فباع أحد الحاضرين قطعة معينة من
الدار المذكورة لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم في غيبة الغائب فحضر الغائب بعد
أن مكث غائباً مدة سنين ولم تقسم الدار المذكورة بين الشركاء فهل والمحال هذه لا يصح
هذا البيع من أحد الشركاء للقطعة المعينة بدون قسمة الدار المذكورة وبدون إذن من
باقي الشركاء ورضاهم ويكون لهم ابطال البيع والمحال هذه (أجاب) قال في الدر المختار
ولو كانت الدار مشتركة بينهم باع أحدهم بيتاً معيناً أو نصيبه من بيت معين فلا اثر
يبطل البيع ومنه يعلم ان تغير البائع من الشركاء في هذه الحادثة ابطال ما باعه أحدهم
من القطعة المعينة المذكورة بدون اذنهم ورضاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن أولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعاً من مال ومواش وساقية وأشجار وغير ذلك
فأقام قاضي الناحية شيخ البلد وصياً عليهم لينفق عليهم من المال الذي تركه لهم والدم
ويحفظ لهم ما تركه لهم والدم فتصرف عليهم بغير مصلحة وابقى بعضه تحت يده وباع
البعض الآخر لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم بالغبن الفاحش بدون القيمة لغير
مصلحة وغير اتفاق على القصر فهل والمحال هذه إذا باع الأشجار والساقية والمواشي لغير
مصلحة وبغبن فاحش لا ينفذ تصرفه ويكون للقصر بعد بلوغهم رشداً أخذ ما تركه لهم
والدم وانتزاعه من هو تحت يده (أجاب) يبيع مال القصر بالغبن الفاحش من الوصي
لا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً باعه رجل آخر لرجل أجنبي مع حضور
المالك بالمجلس ولم يوكله المالك في البيع ولم يحضره واستمر المالك واضعاً يده على البيت
وهو تصرف فيه التصرفات الشرعية الى الآن فهل والمحال هذه إذا لم يحضر المالك
البيع يكون البيع غير نافذ ولا يعد حضور المالك بمجلس البيع وسكوته اجازة
للبيع (أجاب) سكوت المالك عند العقد ليس باجازة حانية قال في حواشي الدر

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢١

سنة ذى القعدة

١٢٧٣

٢٣

١١ ٣

٢٣

مطلب شري لآخيه بالا
تو كيل ولم يجزئه ذعلى
المبا شرم لم يصف

١٢٧٣

٢٣

دى الح

١٢٧٣

٩

قوله عند العقد أى عقد الفضولى وكذا سكوته بعد العلم لا يكون اجازة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك حصة فى دار باعها لآخيه فى نظير قدر معلوم من الدارهم ثم مات المشتري عن ورثة فوضعهوا أيديهم على الحصة المذ كورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن أنكر البائع بيع تلك الحصة لآخيه فهل إذا أثبتت الورثة بيع الرجل المذ كورة لورثتهم بالوجه الشرعى لا عبرة بانكار البائع بعد ذلك (أجاب) لا يعتبر الانكار بعد الاثبات بالطريق الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين كل منهما فى معيشة على حدة اشترى أحدهما حصة من دار يبلغ معلوم له ولآخيه مع غيبته من غير تو كيل عنه فحضر الآخر الغائب عن مجلس الشراء ولم يجزه بعد عرضها عليه بل رده فهل يقع الشراء للمشتري حيث لم يجز الآخر الشراء ولم يكن وكيلًا عن أخيه سيما وقد دفع المشتري الثمن من ماله الخاص به (أجاب) حيث اشترى لآخيه بدون تو كيل عنه فى ذلك ولم يجزه الآخر المشتري له نفذ الشراء على المباشر للعقد وهذا إذا لم يصف إلى المشتري له فى الإيجاب والقبول أو فى أحدهما على الخلاف فى ذلك والا لا ينفذ على المباشر والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين يملكان دارا بالاورث عن أبيهما باع قريهما منها جزءا معينا لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم فى غيبتهما بدون إذن منهما واجازة ولم يكن عليهما دين للغير ولا لغيره فبعد مدة من السنين أحضر الحما كم أحدهما من غيبته ولم يتمكن من منازعة المشتري لكونه أكثر أيامه غائبا عن البلد وهما ربا من الحما كم وحين تمكن نازع المشتري لدى الحما كم الشرعى والمشتري يعترف بأن الملك فى الجزء المذ كورة للمنازع المذ كورة وتعلل بمضى أربع عشرة سنة بعد البيع مع اعترافه له بالملك فإذا يكون الحكم فى البيع (أجاب) إذا اعترف واضع اليد بالملك للأخوين المذ كورين فى جميع تلك الدار وادعى شراء جزء منها من قريهما فلم يثبت بالوجه الشرعى أن البائع وكيل عن المالكين أو أنهم أجازا بيعه لا ينفذ البيع المذ كورة والله تعالى أعلم (سئل) فى عقار مشترك بين جماعة باع بعضهم نصيبه منه البعض الآخر بعد المزايدة فيه بينهم باطلاع من له معرفة فى ذلك من محلتهم ونزل عن ذلك لشريكه وسامح كل الآخر وحصل بينهم التجالس والبراء العام ثم بعد ذلك أراد البائع الرجوع فيما باعه متعللا بأنه مغبون فى البيع فهل لا يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) إذا صدر البيع فى ذلك النصيب من المالك له مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للبائع فسخه بمجرد تعلله بالغبن الفاحش ما لم يثبت أنه مغبون ومغروى ذلك البيع فان تحقق الغرور مع الغبن الفاحش كان للبائع فسخه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا وله أربع بنات وابن باع الدار لبناته بثمن معلوم وقبضه منهن وهو فى حال صحته وسلامته ووضعن أيديهن على الدار المذ كورة سنتين مع وجود أبيهن ثم مات الأب عنهن وعن ابنه فأراد الابن أن يجعل الدار ميراثا أو يأخذ نصيبه منها بالاورث فهل إذا ثبت شراء

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

١٦

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١١

البنات من أبيهن قبل موته بالبينة الشرعية لا يجاب الابن المذكور لذلك ويكون الحق في الدار المذكورة للبغات (أجاب) نعم اذا ثبت البيع من قبل الاب لبناته المذكورات في الدار المذكورة حال صحته مستوفيا شرائط الصحة واللزوم بالوجه الشرعي لا يكون لابنه جعل المبيع تركه عن البائع بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في يفتين مشتركين بين اخوين لكل منهما نصف كل من البيتين باع أحدهما نصفه في بيت منهما لأكسبه بثمن معلوم وباع الآخر نصفه في البيت الآخر لأكسبه البائع له بثمن معلوم أيضا بعد الزيادة والتراضي على الثمن الذي عيناه واستقر المالك في جميع كل بيت منهما الواحد منهما ثم أراد أحدهما فسخ البيع بدعواه انه مغبون فيما اشتراه من أخيه فهل لا يفسخ البيع بمجرد دعواه الغبن بدون اثبات الغبن والغرور بالوجه الشرعي حيث استوفى البيع شرائط الصحة أفيد والجواب (أجاب) لا يفسخ البيع بمجرد دعواه المذكور والمحال ماذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى ثمرا بخيل بعد بدو صلاحه من مال له بثمن معلوم من الدراهم بعد ان عاين المشتري الثمر ثم بعد مدة من الايام ادعى المشتري ان الثمر فيه بعض فص وأنه لا يساوي الثمن الذي اشتراه به ويريد ان ينقص البائع بعض الثمن وطال النزاع بينهما فقال المشتري للبائع يبعث الى الثمر بكذا وكذا أقل من الثمن الاول فقال له بعثك فقال قبلت فما الحكم والمحال هذه في البيع الاول والثاني (أجاب) البيع بثمن أقل من الثمن الاول بعد البيع عن المشتري الاول يوجب فسخ الاول ويكون المعول عليه هو الثاني بالثمن الذي سمياه أقل من الثمن الاول والله تعالى أعلم (سئل) في ابن أعمى في عائلة أبيه ياكل ويكتسى ولا كسب له باع عنزة أبيه بدون اذن أبيه وأجازته بثمن معلوم لم يقبضه من المشتري فهل يكون لابي له رد البيع وابطاله واذا ادعى المشتري انه دفع الثمن للابن البائع المذكور وانكر الابن البائع المذكور ولا بيينة له على ذلك سوى شطر من البينة لا عبرة بدعواه حيث لم يكن معه شطر آخر وكان المشتري معترفا بان العنزة ملك لابي له (أجاب) نعم للاب ابطاله والمحال ماذكر ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث غائب وترك دارا وعليه دين ثابت بالبينة الشرعية فاستولى رجل اجنبي على الدار الى ان حضر الوارث من غيبته وباع الدار لواضع اليد بثمن معلوم دفعه في الدين الذي على مورثه ثم بعد مدة تز يد على سبع عشرة سنة انكر الوارث البيع واراد الرجوع على المشتري في المبيع فهل والمحال هذه اذا ثبت البيع من الوارث بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بانكاره سيما انه اقر واعترف بالبيع بعد وقوعه بحضرة بيينة شرعية (أجاب) نعم اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة واللزوم لا يعتبر انكار البائع له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وعليه دين لرجل آخر فوضع رب الدين يده على البيت ثم مات المدين عن وارث فاراد الوارث ان يدفع الدين ويأخذ

البيت من رب الدين فادعى رب الدين انه اشتراه من مورثه قبل موته فانكر الوارث دعواه
 الشراء ولا بينة للمدعى على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء من
 المورث قبل موته بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ذلك بدون وجه شرعي ويجوز
 الدين على تسليم البيت للوارث المذکور بعد اخذه الدين من الوارث سيما ولم يكن يبيد
 مدعى الشراء بحجة بذلك من المحاكم الشرعية ولا من غيره (اجاب) نعم اذا لم يثبت الشراء
 بوجه شرعي لا يعتبر مجرد دعواه ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 يملكون أرضاً بها أشجار وساقية وبناء باعوها لرجل آخر في نظير منفعة قطعة أرض
 أخرى أميرية بطريق المقايضة والاستبدال وزيادة دراهم من ملاك رقبة الأرض الأولى
 المذكورة ثم بعد مدة تبين لمشتري الأرض الأولى المملوك أنها مستأجرة لرجل آخر
 مدة سنتين في القابل ولم يعلم المشتري المذکور ولم يرخص المستأجر بتسليمها إليه ولم يحجز
 البيع فهل اذا كان الامر كذلك يكون للمشتري المذکور فسخ البيع (اجاب) وقف
 بيع المرهون والمستأجر والأرض في زراعة الغدير على اجازة مرتين ومستأجر وزراع
 وليس للراهن والمؤجر الفسخ وأما المشتري فله خيار الفسخ ان لم يعلم بالاجارة والرهن عند
 أبي يوسف وعندهما له ذلك وان علم وعزى كل منهما الى ظاهر الرواية كما في الفتح لكن
 في حاشية الفصولين للرملي عن الولوالجية ان قولهما هو الصحيح وعليه الفتوى أفاده في
 الدرر وحواشيه رد المختار ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في
 أخوين كل منهما في معيشة على حدة اشترى احدهما داراً له ولاخيه مع غيبته بدون
 توكيل من الاخ وبدون اذن منه فعرض الاخ المشتري المبيع على أخيه فلم يحجز الشراء
 الصادر له من أخيه فهل يقع الشراء للباشر للعقد حيث كان الامر ما هو مسطور سيما وقد
 دفع المشتري الثمن من ماله الخاص به (اجاب) حيث لم يكن المباشراً للعقد وكذا عن أخيه
 في الشراء فاشترى لاخيه فان اضاف الشراء لاخيه بان قال بع كذا لاخي فقال البائع بعته
 من نفسه توقف ذلك الشراء على اجازة الاخ المشتري له فان اجازته فله ان يرد بطل وان لم
 يصف الشراء لاخيه وقع الشراء لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً باعها
 لاخيه بثمن معلوم من مدة تزيد على ثلاثين سنة بموجب وثيقة فوضع المشتري يده عليها مدة
 من السنين ثم مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فبناها ورثة المشتري مع مشاهدة
 ورثة البائع واطلاعه وادعاهم وادعاهم لم يوافقوا لان ترديد ورثة البائع منازعة ورثة المشتري
 وابطال البيع متعللين بانها بايديهم وهما على مبلغ من الدراهم فانكروا دعواههم فهل اذا
 كان البيع من مورثهم ثابتاً لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم المذکور وادامات شهود
 الوثيقة وكان هناك بينة تشهد بالبيع تقبل شهادتها ويكون الحق فيها لورثة المشتري اذا
 تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت البيع من المسائل المذكورة ولو ثبت واضح اليد على الدار
 المذكورة مستوفياً شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار ورثة البائع لذلك

١٢٧٤

١٢

٣ هذا السؤال يقيق محله

بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٧٣

وأخبرنا سهواً

مطلب وقف بيع المرهون

والمستأجر على اجازة المرتين

والمستأجر

مطلب لمشتري المرهون

والمستأجر الفسخ وان علم

بهما على المقتضى به

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٢

٢٦

١٢٧٤

صفر

٢

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالميراث عن أبيها ماتت عن ابن وبنت
 قاصر من فوضع عليهما يد عليهما في حال يتهموا ببيعها الرجل أجنبي بدون ولاية شرعية
 عليهما فهل يكون البيع موقوفا على إجازتهما ويذكر لهما بعد البلوغ فسخه
 واسترداده من المشتري وأخذها بالفرضة الشرعية منه حيث كان الحق ثابتا لهما فيها
 عن أمهما إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) يبيع العم عقار وولدي أخيه بدون
 ولاية شرعية عليهما حال صغرهما غير صحيح أصلا عند عدم المسوغ والله تعالى أعلم
 (سئل) في أخوين اشتريا حصة في دار من امرأة بثمن معلوم من الدراهم وكتب بذلك
 حجة شرعية من قاض هناك ووضع المشتريان أيديهما على الحصة وصارا يتصرفان فيها
 مدة تزيد على تسع وعشرين سنة ثم ماتت البائعة عن ابن فانكر الابن البيع وأراد
 الرجوع في الحصة المذكورة فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من مورثته قبل موتها
 بالبنية الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بانكار الوارث ذلك بدون وجه
 شرعي (أجاب) إذا ثبت البيع المذكور من مورثته المنكر حال حياتها مستوفيا
 شرائط الصحة وال لزوم لا يعتبر انكاره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا اقرب
 حال صحته وسلامته يدين لزوجته معلوم القدر وباعها الدار المذكورة في مقابلة الدين
 الذي عليه لها بحضرة جمع من المسلمين بموجب حجة شرعية من نائب القاضي فبعد ان
 وضعت يدها عليها مدة من السنين مات الزوج عنها وعن ورثة غيرهما فطلب الورثة رفع
 يدها عنها وإبطال البيع منه كرين وجاحدين له وجعل الدار تركة فهل إذا كان الاقرار
 والبيع من مورثهم ثابتا في زمن الصحة لا يجاوز لذلك ولا تكون الدار تركة عن مورثهم
 بل يكون الحق لها خاصة (أجاب) إذا ثبت البيع المذكور حال صحة الزوج البائع
 مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الورثة ذلك ويغفون من
 معارضة المشتري في الدار المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى دارا من مالها ووضع يده عليها مدة نحو عشرين سنة ثم مات المشتري عن ورثته
 ووضعوا أيديهم عليها بعد موت مورثهم والآن أنكر البائع البيع وقبض الثمن فهل
 إذا أقام ورثة المشتري بينة شرعية وشهدت على البائع بالبيع لمورثهم وبقبض الثمن
 منه قبل موته يمنع من معارضة الورثة وإذا باع الدار ثانيا غير المشتري بعد موته لا يصح
 البيع ولا يكون نافذا بعد ثبوت البيع منه أولا (أجاب) نعم إذا ثبت ورثة المشتري
 شرعهم ومورثهم تلك الدار من البائع المذكور بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار البائع ذلك
 وإذا باعها ثانيا بعد موت المشتري يكون البيع المذكور موقوفا على إجازة المالكين لها
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا فوضع الابن يده
 عليها وباعها لرجل أجنبي في غيبة أخته عن مجلس العقد بغير اذنها وتوكلها له في ذلك
 فهل يكون البيع في نصيبها موقوفا على إجازتها وإذا لم تجزه ولم ترض به يكون لها فسخه

واسترداد نصيبهما من المشتري ولو لم يضي على ذلك اثنتا عشرة سنة حيث كان الحق ثابتاً
 لها فيها عن أبيها (أجاب) إذا كان المشتري المذكور موقراً بملك البنت المذكورة لخصصة
 مما اشتراه يكون بيع أخيهما حصتها بما ذكره موقوفاً على إجازتها حيث لا إذن من المالك
 بالبيع ولا ولاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأضع يده على عقار بنت أخيه
 القاصرة بدون ولاية شرعية عليه وتبرع بالاتفاق عليها من ماله الخاص به واشهد على
 ذلك بيعة شرعية ثم باع المذكور بعض عقار القاصرة المذكورة بدون ولاية شرعية
 على القاصرة ولم يكن وصياً عليها ولم يكن بيع العقار لخصصة القاصرة ثم ماتت القاصرة
 عن أمها وعن أخت وأخ لام وعن عها المذكور ولم تجز الام ولا أولادها المذكورون
 البيع المذكور فهل والحال هذه لا يصح هذا البيع ويكون لهم استرداد نصيبهم من يد
 المشتري وإذا أراد المذكور أن يرجع على تركه البنت المذكورة بما تبرع به من
 الاتفاق على القاصرة المذكورة لا يجاب لذلك (أجاب) نعم البيع المذكور غير صحيح ولو رثت
 البنت المذكورة استرداد حصصهم من العقار المذكور عن اشتراهم من عم القاصرة بدون
 ولاية شرعية والحال هذه حيث لا مانع ولو وجدت إجازة منهم للبيع المذكور أذ لا تنفيذ
 مع عدم الانعقاد وليس لمن تبرع بالاتفاق على بنت أخيه المطالبة بما تبرع به بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشتري داراً من ملاكها ثمن معلوم دفعه للبائعين
 بحضرة قاضي بلدهم وكتب القاضي للمشتري حجة بالشراء ووضع المشتري يده على الدار
 مدة تزيد على ثمان عشرة سنة والبائعون حاضرون بالبلد ومشاهدون لتصرف المشتري
 بالهدم والبناء وزرع فيها بعض فخل ثم بعد مضي تلك المدة أنكروا البيع ويريدون نزع
 الدار من تحت يد المشتري فهل إذا ثبت البيع منهم للمشتري بالبيعة الشرعية لا عبرة
 بأنكارهم البيع وتكون الدار المذكورة باقية على الملك المشتري وليس لهم رفع يده
 عنها والحال ما ذكر (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في عقار
 بطريق الارث عن مورثه باعها الرجل بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده على
 ذلك وصار يتصرف في ذلك بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على سبع سنين ثم بعد
 مضي تلك المدة باع البائع حصّة العقار المذكور لرجل آخر غير المشتري المذكور بتأريخ
 متأخر عن البيع الأول فهل والحال هذه إذا لم يجز المشتري للعقار المذكور أولاً بيع
 الرجل المذكور في العقار المذكور لا ينفذ بيعه ويكون موقوفاً على إجازته أن إجازته
 نفذ وإن رده بطل ويكون البيع الأول للمشتري المذكور صحيحاً نافذاً إلا البيع الثاني
 (أجاب) يبيع البائع ما ذكر ثانياً غير المشتري الأول موقوف على إجازة المشتري الأول
 والحال ما ذكر حيث تحقق صدور البيع الأول متوفياً شرائط الصحة والزوم وحينئذ
 يكون للمشتري الأول إبطاله وإجازته والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة في معيشة واحدة
 ولهم كسب بينهم وعقار ودواش تحت أيديهم فباع أحدهم من ذلك بعض عقار ودواش

٩

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

لأبته وقبضه الابن ثم تنازع الاخوة في ذلك وادعى البائع ان ما باعه له لأبته خاص به
 وادعى المشتري ذلك وادعى باقي الاخوة الاشتراك فيه كباقي الاموال ولم يجز والبيع
 في نصيبهم فهل اذا أثبت المشتري اختصاص أبيه بالبائع بما باعه له وأن أباه كان
 اشتراه لنفسه خاصة من مال خاص به بطريق شرعي يقضى له بما اشتراه ويمنع عماء من
 معارضته في ذلك ولوا تفق أبوه البائع مع أخوه به على الاشتراك في ذلك بعد عقد البيع
 وقبض المشتري المبيع ولا يعتبر اقراره بالاشتراك بعد البيع والقبض حيث تعلق به حق
 المشتري ولم يصدق على ذلك الابن المذكور (أجاب) نعم اذا أثبت المشتري اختصاص
 أبيه بما باعه له بطريق شرعي يقضى له بما اشتراه منه ولا يعتبر اقرار أبيه بعد البيع والقبض
 بما يفيد مشاركة أخويه له فيما باعه له لابنه وأعمال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن ولد بن وترك لهما دارا وطينا فباع أحدهما الدار والطين في غيبة أخيه بغير اذنه
 فهل لا ينفذ البيع في حصته ولا أخيه أخذ حصته من المشتري قهر احيث كان البيع
 غير نافذ (أجاب) اذا تحقق ان لا يخالف الغائب حصته فيما باعه أخوه بالوجه الشرعي وكان
 حقه في الطين باقيا لم يوجد ما يفيد سقوطه كترك اختيار في الارض السلطانية يكون
 تصرف أخيه في نصيبه من ذلك بدون توكيل موقوف على اجازته والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ذكور واثنا عشر فباع أحد الشركاء نصيبه بنفسه لامرأة
 من الشركاء بثمن معلوم وباع امرأتان نصيبهما للشريكة بتوكيلهما لشيخ البلد فباع
 نصيبهما مع حضورهما ونصيب أخيهما الغائب للشريكة بثمن معلوم منذ تسع وعشرين
 سنة والآن مات كل من الرجل الذي باع نصيبه بنفسه والمشتري عن ابن فيريد ابن البائع
 نصيبه مع المرأتين منازعة ابن المشتري وباطال البيع وتعليين بان شيخ البلد أخذ الثمن
 ودفعه في خراج كان على أبيهم فهل اذا كان البيع من الرجل والتوكيل من المرأتين
 ثابتا لا يجابون لذلك ويكون البيع صحيحا فاذا في نصيب الرجل والمرأتين وموقوفات
 نصيب الغائب ولا عبرة بتعللهم المذكور (أجاب) اذا كان البيع من الرجل ووكيل
 المرأتين والتوكيل منهما به ثابتا مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يكون
 للمرأتين وابن الرجل البائع ابطاله في نصيبهم بمجرد التعلل المذكور بدون وجه شرعي
 وموت احد المتعاقدين في البيع الموقوف قبل الاجازة مبطل له والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين رجل وبنت عمه يملكها بالسوية بجهة الارث عن مورثيهما وهما
 يتصرفان فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة حياتهما ثم سافرت بنت العم الى جهة
 فوق مسافة القصر فباع ابن العم الدار المذكورة حال غيبة بنت العم بدون ولاية شرعية
 عليها في ذلك ولم تجز البيع المذكور فهل اذا ماتت عن ابن بالغ ولم يجز البيع المذكور
 في نصيب امه لا ينفذ البيع (أجاب) اذا باع الرجل المذكور حصته ابنة عمه في الدار
 المذكورة بدون اذنها ولم تجز البيع حتى ماتت يبطل البيع في نصيبها ولا يتوقف على

٢٥ ١٢٧٤

١٩ ١٢٧٤

٢٩ ١٢٧٤

ربيع الاول

٦ ١٢٧٤

ربيع الاول سنة

نصيب من بائع له موقوف على اجازة مالكيه حيث لا ولاية للبائع ولا اذن من المالكين
فحينئذ يكون لهم الرد والاجازة في نصيبهم حيث لا مانع لعدم مسوغ في نصيب القاصر
والله تعالى اعلم (سئل) في شخصين يملكان دارا تقيها بالارث عن مورثهما بوضعا
أيديهما ما عليهما مدة من الزمان ثم غابا عن بلدتهما ورجعا فوجد اشيج ببلدهما واضعا يده
على الدار فأراد ان اخذها منه فسلم لهما بعضهما وامتنع من تسليم البعض الاخر متعللا بأنه
اشتراه من شخص أجنبي في غيبتهما والحال ان البائع لم يكن وكلاهما لم يحجزا ما فعله
بعد حضورهما فهل والحال هذه يكون البيع موقفا على اجازة مالكيه ان اجازاه نفذ
وان رده بطل فيكون له ما نزع البعض الاخر من يده ويكون باقيا على ملكهما ويمنع
شيخ البلد من معارضتهما بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان المشتري المذكور مقرا
بالمالك فيما اشتراه من الاجنبي المذكور للشخصين المذكورين أو ثبت ذلك بالبينة
الشرعية يكون شراؤه له موقفا على اجازة المالكين اذا لم يكن البائع مأذونا من قبلهما
بالبيع ولم يكن له ولاية بيع ذلك ويرتد بردهما والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك
بيتا باعته لامرأة أخرى بثمن معلوم من الدراهم ووضعت المشتريه يدها عليه مدة تزيد
على عشر سنين ثم ماتت البائعة المذكورة عن ابن عم غائب فحضر الاس وادعى
استحقاقه فيه بطريق الارث عن مورثته البائعة المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت
الشراء منها في حال حياتها لايجاب لذلك (اجاب) اذا أثبتت المشتريه شراء البيت
المذكور من مورثة المدعى حال صحتها مستوفيا شرائطه بالوجه الشرعي يمنع المدعى
المذكور من معارضة المشتريه فيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع
جاموسة بشرط الحمل فاطلع على البيع المذكور فاض فحكم بفساده وأمر برد البيع
فامتلل المشتري لذلك وأراد البائع قطع شيء من الثمن الذي كان قد حله المشتري من غير
حدوث عيب في البيع فهل لايجاب لذلك ولا يمكن منه (اجاب) نعم لايجاب لذلك
ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون
جانب نخل باعوه لرجل بثمن معلوم وقبضوه منه بحضرة بينة ووضعت المشتري يده مدة أربع
سنين وهو يتصرف فيه بحضرة البائعين ومشاهدتهم لذلك ثم مات المشتري عن ورثة
تصرفوا وصى القصر يتصرف في النخل مدة أربع عشرة سنة ثم بعد بلوغ القصر
باعوا النخل الموروث لهم عن أبيهم لرجل بثمن معلوم فهل يكون البيع الثاني صحيحا
نافذا حيث بلغت القصر رشدهم وكانوا هم البائعين واذا أنكر البائعون لايبهم البيع له
قبل موته ويريدون نزع من يد المشتري الثاني لاعبرة بانكار البائع حيث كان هناك
بينه شرعية تشهد بانهم باعوه لايبهم قبل موته (اجاب) اذا أثبت المشتري الاخير
بانوجه الشرعي شراء النخل من القصر المذكورين بعد بلوغهم بصفة الرشد مستوفيا
شرائط الصحة وأن ذلك آل اليهم بطريق الارث عن أبيهم وان أباهم اشتراه من الجماعة

١٢٧٤

١٦

ربيع الثاني

١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

٢٨

المذكورين شراء صحيح الا يعتبر انكار الجماعة ما ذكر ولا يكون لهم معارضة المشتري
 الاخير في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
 حصة في دار من اخوته وامه بمثل معلوم قبضوه منه وقت البيع له واشترى منهم ايضا
 حصة في طاحونة وكتب بذلك حجة شرعية بعد قبض الثمن ومضى بعد البيع مدة تزيد
 على ثلاثين سنة ثم مات البائعون عن ورثة فادعى وارث احد البائعين ان مورثه لم يبيع
 وانكر البيع فهل اذا اثبت المشتري الشراء من البائعين المذكورين بالبرهان الشرعى
 لا عبرة بانكار وارث احد البائعين البيع ويكون ما اشتراه المشتري باقيا على ملكه
 وينزع وارث احد البائعين من معارضة المشتري بدون وجه شرعى (اجاب) اذا اثبت
 المشتري المذكور شراؤه لحصة مورث المنكر مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعى لا يعتبر
 انكاره ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين اشترى بجانب نخيل مع اسقاط منفعة
 ارضه لهما وهو نحو ثلاثين نخلة واحد الاخوين اشترى من مالك النخيل الاصلى والاخر
 اشترى من المشتري من مالك النخيل شراء صحيحا شرعا صحيحا من القاضى وبينة تشهد
 بذلك من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة والآن اولاد مالك النخيل انكروا البيع
 من اصله ويريدون نزعها من الاخوين المذكورين مع انهم حاضرون بالبلد ومشاهدون
 للتصرف من غيرهم ارضة في ذلك وقد اقروا بالبيع ثم انكروه ثانيا هل حيث كان عند
 الاخوين بينة وحجج شرعية تشهد لهم بذلك وبإقرار اولاد مالك ببيع ابيهم لا عبرة
 بانكارهم وينعون من منازعة الاخوين المذكورين (اجاب) اذا ثبت انتقال
 النخيل ومنفعة الارض عن ملك مورث المنكرين المذكورين بالوجه الشرعى لا يعتبر
 انكارهم لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صنف يسمى بالخولن كان
 العقارى على انه من الاعمال الجيدة بمثل معلوم من الدراهم بناء على قول البائع انه يساوى
 الثمن المذكور وارسله المشتري لجهة من الجهات لاجل أن يباع فيها ثم ظهر وتبين انه
 نوع آخر غير العقارى من الردى وانه يساوى أقل من الثمن المذكور بغين فاحش ويريد
 ان يشتري رده على البائع بخيار الغبن المذكور بعد ثبوت الغبن والتعريض بالوجه الشرعى
 وعدم وجود ما يمنع الرد فهل له ذلك (اجاب) اذا تحقق قواب الوصف المرغوب فيه
 المشروط في العقد يكتفى بوجوب الخيار الرد على البائع وان لم يتحقق الغبن العا حش
 والغرور في البيع المذكور الموجب للرد ايضا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجته وعن ابنتين فاصرين منها وعن ابن قاصر من غيرها ولم يترك ما يورث
 عنه سوى دار فاستدانت أم القاصر بن ديامن رجرا أحبني اتمقه على القصر وأسكنت
 صاحب الدين في دار القصر ولم يكن لها ولاية شرعية على القصر في التصرف عليهم ثم
 بعد مضي عشر سنين بلغ احد القصر رشيدا وطلب الدار المذكورة من الدائن ويدفع له
 الدين فادعى ان ام الابنين القاصرين باعتهما له بالدين وهى تنكر دعواه فهل والحال هذه

١٢٧٤

٢١

جادى الثانية

١٢٧٤

١

١٢٧٤

١١

لا ثبت البيع بمجرد دعواه ولا يجب لذلك (اجاب) من المعلوم ان من داعى بيع ملك
الغير له لا يقضى له بدعواه المجردة عن الاثبات بطريق شرعى وليس للام ولاية بيع
عقار القصر المذكورين بدون وصاية شرعية عليهم على فرض ثبوته والله تعالى أعلم
(سئل) فى امرأة اشترت من امها ثلاثة امان كن لها ولا ينها وينتها القاصرين بطريق الوصاية
الشرعية عليهم ما ووضعت يدها على ذلك مدة من السنين ثم بعد ذلك ماتت الام البائعة
المذكورة عن بنتها المذكورة وعن ابن ابن اخيها العاصب فقط فانكار ابن ابن الاخ
المذكور البيع المذكور لبنت المتوفاة المذكورة وولدها المذكورين فهل والحال هذه
اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعى حال صحة البائعة المذكورة لا يجب لذلك ولا
عبارة بانكاره (اجاب) نعم اذا ثبت البيع من قبل المورثة المذكورة حال صحتها مستوفيا
شروط الصحة والزوم بالوجه الشرعى لا يعتبر انكار أحد الورثة لذلك ولا يكون
المبيع تركعة عن البائعة و يتقيد نفاذ شراء الوصى لليتميم عن لا تقبل شهادته له بكونه وصى
الاب وعدم الغبن الفاحش او اليسير عند الامام فى أدب الاوصياء من البيع عن الجامع
الا صغر بيع الوصى مال الصغير وشراؤه ممن لا تقبل شهادته له كانه لاده ومما اليكه
ان كان بمثل القيمة او بالاكثر يجوز وفاقا وان كان بفاحش الغبن لا يجوز اجاعا وان
كان ييسر الغبن وقليله اختلفوا فيه فعند الامام لا يجوز وعندهم ما يجوز كالمضارب
انتهى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من جده حصه معلومة شائعة فى فحل
وعقار بثمن معلوم من الدراهم من غير افراز واستولى ابن الابن على المبيع شائع
جده البائع له مدة من السنين ثم مات المجدد البائع عن وارث فأراد الوارث ابطال البيع
متعللا بان مورثه باعه من غير افراز فهل يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبارة بتعلل الوارث
بذلك (اجاب) الشيوع فى الحصه المبيعة من الفحل والعقار يختصير بالبائع بلا شركة
لا يطل البيع فلا تتوقف صحته على الافراز والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
يملك فحلين باعهما الرجل آخر بمائة وثمانين قرشا ثم بعد البيع بان يدفع الثمن فيما
عليه من الخراج لليرى فدفعه له ووضع المشتري يده على الفحلين المذكورين مدة خمس
وثلاثين سنة والمشتري يتصرف فيهما الى الآن من غير منازع له فهل اذا مات البائع
عن ابن فى اثناء تلك المدة وطالب الآن منازعة المشتري ورفع يده عنهما متعللا بانه
لا يعلم بيع أبيه لا يجب لذلك اذا كان البيع من أبيه ثابتا بالبينه الشرعية ولا عبارة
بانكاره (اجاب) اذا ثبت بيع الفحلين المذكورين من قبل أبى المذكور طائعا مختارا
مستوفيا شروط الصحة والزوم بالطريق الشرعى لا يعتبر انكار وارثه المذكور ذلك
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له على آخر مبلغ دراهم من اشياء باعها له فطالبها
فقال انا اعطيك بالدراهم مقرونة افرنجيه جديدة فاخذها منه على انها جديدة وانها
تساوى عن الاقة الواحدة منها عشرة قروش يقوله ولم يرها ولم يعاينها وقت الشراء بل

مطلب فى حكم شراء ارضى
للصبي ممن لا تقبل شهادته له

رجب

أخذ بقوله فوجدناها قديمة ولا تساوي ربع الثمن الذي أخذناه به فهل والحال هذه يكون له ردها بالغرور والغبن الفاحش إذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي ويكون له أيضا ردها بخيار الرؤية حيث لم يرها وقت الشراء ولا قبله (أجاب) نعم للمشتري رد المبيع المذكور والحال هذه إذا الغبن الفاحش والغرور مجوزان للرد بانفرادهما وكذا خيار الرؤية وكذا فوات الوصف المرغوب فيه وهو كونها جديدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ذمية اشترت بيتا من امرأة ذمية أخرى بثمن معلوم من الدراهم بخضرة بينة شرعية ثم بعد مدة من الشهور أنكرت البائعة المبيع وأرادت الرجوع على المشتري المذكور فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من المسألة المذكورة بالبينة الشرعية يكون صحيحا نافذا ولا عبرة بانكار البائعة (أجاب) إذا ثبت البيع المذكور مستوفى شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يعتبر أنكار البائعة المبيع وليس لها الرجوع فيه بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن بنتين وترك بيتا فوضع أحد البنين يده عليه في غيبة باقي الورثة فوق مسافة القصر وباع نصفه لامرأة أجنبية ثم باعتها تلك المرأة لرجل أجنبي في غيبتهم أيضا بناحية ألواح فهل إذا حضر باقي الورثة من غيبتهم وأثبتوا بالبينة الشرعية أن البيت المذكور لا بينهم وأهم الوارثون له يقسم بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية ويكون لهم رفع يد المشتري عما يخصهم ولا ينفذ البيع إلا في نصيب البائع فقط وإذا أنكر المشتري حقهم لأجل مضاررتهم لا عبرة بأنكاره إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا أثبت الغائبون حصصهم في ذلك البيت بالوجه الشرعي ولم يكن البائع وكما لا عنهم فيما باعه يكون بيعه في الزائد على نصيبه موقوفا على إجازتهم ويرتد بردهم ويكون لهم الاستيلاء على أصباغهم من ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض مملوكة من مالكها بثمن معلوم من الدراهم ودفع لها بعض الثمن وأجلت البائعة بعض الثمن الباقي على المشتري لأجل معلوم ثم بعد ذلك مدة من الأيام اجتمع المشتري مع البائعة وقالت البائعة للمشتري إن لم تدفع لي الثمن بعد مضي أجله فلا بيع بيننا فهل لا عبرة بقولها هذا ويكون البيع نافذا وليس للبائعة فسخ البيع المذكور بعد مضي أجله (أجاب) مجرد قول البائعة بعد عقد البيع ذلك لا يوجب فسخ البيع بعدم الدفع عند الأجل لا يمكن يجب على المشتري دفعه بعد حلول الأجل ويجبر عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم ودفع للبائع بعض الثمن وقبض المشتري الدار ووضع يده عليها مدة سنتين ثم مات البائع عن ورثة قصر وباع قبل قبض باقي الثمن فهل إذا ثبت البيع بشهادة البينة الشرعية لدى القاضي يحكم للمشتري بحصة البيع ويؤمر المشتري بدفع باقي الثمن لورثة البائع البالغ وصى القصر منهم (أجاب) إذا كان المبيع المذكور صحيحا وأثبتته المشتري في وجهه وصى القصر أو البالغ من الورثة بالبينة العادلة مستوفيا

١٤

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

شعبان

٥

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

٢٠

١٢٧٤

سنة

شعبان

شرائط الصحة يحكم للمشتري بدعواه ويؤمر بدفع باقي الثمن اذا اثبت انه دفع بعضه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض وقف ولناظرها ومستهقها قطعة أرض ملك بجوارها ثم أقام الناظر المستحق المذکور وكيل عنه في تأجير الملك والوقف المذکور فقط سنة بسنة ثم بعد ذلك عدة مات الناظر وآل الملك لورثته فهل اذا باع هذا الوكيل القطعة الأرض الملك المذکور لا آخر لا ينفذ بيعه ويكون لورثة الناظر نقض بيع الوكيل المذکور حيث كان بدون توكيل منهم وبدون وجه شرعي ويكون للمشتري الرجوع بالثمن على بائعه وهو الوكيل المذکور (أجاب) اذا صدر البيع من الرجل المذکور بدون اذن المالك للبيع وبدون ولاية شرعية يكون بيعه موقوفاً على اجازتهم فان اجازوه وهم من أهل الاجازة نفذ وإن ردوه بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعمى يملك نصف دار شائعا في جميع الدار يلاذ الريف وكل رجلا في بيعه له فاشتراه من الوكيل المذکور رجل بثمان قليل وغره وغبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش بشهادة البينة الشرعية يكون للبائع فسخه (أجاب) نعم يكون له فسخه والمحال ما ذكر حيث لا مانع بل على قول الصاحبين يتقيد ببيع الوكيل بالبيع المطلق بمثل القيمة والله تعالى اعلم (سئل) في شريكين في دارين وكل له قدر معلوم من الدارين فأعطى كل نصيبه لصاحبه في احدي الدارين على وجه الاستبدال وصار الصلح بينهم والتوافق على ذلك فهل والمحال هذه يمضي الصلح ولا يصح الرجوع لاحدهما على الآخر (أجاب) اذا استبدل كل من الشريكين نصيبه من احدي الدارين بنصيب الآخر من الدار الاخرى وتراضيا على ذلك كان ذلك بيع مقايضة لا سبيل الى نقضه بدون وجه يوجب والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين ورثة بالميراث عن اصولهم فباع بعضهم نصيبه شائعا لاحد الشركاء بثمان معلوم منذ ست سنين والآن طلب المشتري اخراج حصة بالشراء منهم فنعوه من ذلك متعللين بان العقارات زادت ثمنها عن وقت البيع ويريدون مطابقتها بزيادة الثمن فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم ولا يمكنون من نقضه اذا ثبت ما ذكر (أجاب) مجرد زيادة قيمة المبيع بعد زمن بيعه لا يوجب رجوع البائع على المشتري بزيادة على الثمن الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ساقية وله أربعة أفدنة وثلاث من أرض زراعة أميرية فباع ربع الساقية شاذة الرجل آخر بثمان معلوم وأسقط وترك حقه باختياره من الأرض المذكرة له في مقابلة مبلغ من الدراهم بموجب حجة شرعية بذلك فوضع المشتري يده على ذلك مدة أربع سنين ثم باع المشتري المذکور ما اشتراه لآخر بثمان معلوم منذ ثمان سنين بموجب حجة شرعية فوضع المشتري الثاني يده على ما ذكر مع الانتفاع به والآن يريد البائع الاول منازعة واضع اليد ومنعه من الأرض وربع الساقية متعللا بأنه كان وضع ما ذكر يده الاول رهنافأناكر واضع اليد دعواه فهل اذا كان البيع والاسقاط منه ثابتا لا يجاب

١٢٧٤

٢٩

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

٢٧

لذلك ولا عبرة بتعاله ويمنع من منازعة واضح اليد المذ كور فيما اشتراه اذا ثبت ما ذكر
 (أجاب) نعم اذا كان البيع والاسقاط المذ كوران ثابتين بالوجه الشرعي مستوفيين
 شرائط الصحة لا يعتبر انكاره اياهما وليس له منازعته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى عبدا رقيقا من مالكة بثمن معلوم من الدراهم ودفع له بعض
 الثمن وبقي بدهته البعض الآخر ثم بعد مضي سنتين اراد البائع ان يأخذ باقي الثمن المذ كور
 من المشتري المذ كور فادعى المشتري ان بالعبدا المذ كور عيبا قديما كان عند البائع ولا
 بينة له على ذلك فانكر البائع دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى المذ كور دعواه العيب
 القديم المذ كور بالبينة الشرعية لا عبرة بها ويجبر على دفع باقي الثمن للبائع المذ كور
 (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك دارا مهدومة البناء ترك بلدته واقام مع اولاده ببلدة أخرى حتى توفي بها
 واستمر اولاده مقيمين بهامدة نحو ثلاثين سنة ثم بعد ذلك حضر اولاده ببلدة والدهم
 فوجدوا رجلا بنا دار والدهم واقام فيها فنازعوه في ذلك فادعى عليهم بان والده حال حياته
 اشتراها من والدهم حال حياته بموجب حجة ولكن ضاعت فهل والحال هذه يطالب
 مدعى الشراء ببينة تثبت شراء والده للدار المذ كورة من والدهم حيث لم يكن عنده
 حجة مسجلة عند قاض (أجاب) نعم يطالب بذلك والحال ما ذكر حيث أنكرت الورثة بيع
 مورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض ابعادية من مالكة بثمن
 معلوم من الدراهم هو ثمن المثل ووضع المشتري يده عليها وصار يزرعها ويتنفع بها مدة
 والآن اراد البائع الرجوع في المبيع المذ كور وفسخ البيع متعللا بان المشتري غبنه
 وغره في بيع ذلك فانكر المشتري دعواه فهل اذا لم يثبت البائع المذ كور الغبن الفاحش
 والعور بالبينة الشرعية لا يكون له فسخ البيع المذ كور ويمنع من معارضة المشتري
 المذ كور في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا صدر البيع المذ كور مستوفيا شرائط
 الصحة وال لزوم ولم يتحقق فيه غبن فاحش وغرور بطريق شرعي لا يكون للبائع فسخه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في أرض باعها لرجل آخر بثمن معلوم فبني المشتري
 فيها بناء وسكنها ثم بعد مدة ادعى البائع انه مغبون في الثمن ويريد الرجوع في الحصة
 المباعة بذلك فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن غرور من المشتري للبائع في ذلك (أجاب)
 ليس للبائع فسخ البيع بعد صدوره مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بدون اثبات الغبن
 الفاحش والغرور فيه بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين
 وابنتين من غيرهما وبنتين وترك ما نورث عنه شرعا ومن جملته ما تركه مكان مخترب باع
 الزوجتان والبنتين نصيبهن في المكان المذ كور لاحد الابنتين شائعا بثمن معلوم وابرأه
 من الثمن وكتب في شأن ذلك حجة من الحماكم الشرعي وصار المشتري يتصرف في المبيع
 بالهدم والبناء ويتنفع به مدة سنين والآن اراد بعض البائعات ابطال البيع والرجوع في

ذی القعدة

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

١٣

١٤ ١٢٧٤

١٦ ١٢٧٤

٢٣ ١٢٧٤

مطالب فى حكم البئع بشرط
الجرء على البائع أو شرط
أن لا يأخذ الجبائية من
المشترى

نصيبه متعللاً بأنه لم يأخذ منه ويذكر الأبراء منه فهل اذا ثبت ببعه وبراءه هو وباقى
البائعات من الثمن للمشترى بشهادة البينة الشرعية يمنع من دعواه ولا يجب لابطال البئع
بدون وجه شرعى (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاثة بنين وعن
بنتين وترك بيتاً فوضع أحد البنين يده عليه فى غيبة باقى الورثة فوق مسافة القصر وباع
نصفه لامرأة أجنبية بغير اذنهم وتوكلهم له ثم بعد ذلك باعته تلك المذكورة لرجل
أجنبي فى غيبتهم أيضاً فوق مسافة القصر فهل اذا حضر باقى الورثة وأثبتوا أن البيت
لابيهم وانهم الوارثون له يكون لهم رفع يد المشتري عن نصيبهم ولا ينفذ البئع الا فى نصيب
البائع واذا منعهم المشتري من الربح الثانى الذى باعه الاخذ متعللاً بطول المدة لا عبرة
بتعلله حيث كانوا غائبين فوق مسافة القصر اذا ثبت ما ذكر (أجاب) الغيبة فوق مسافة
القصر عذر شرعى تسامح معه الدعوى فاذا حضر الغائبون وأثبتوا استحقاقهم لجزء من
المبيع بالوجه الشرعى ولم يكن البائع وكىلا عنهم بالبئع يكون لهم ابطاله فى نصيبهم
والاستيلاء عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له جانب من سن القيل نحو
الحسين قنطاراً وباع لآخر ثلاثة قناطير منها بشرط أن يكون جرها على البائع وبقيت
مع جله السن المذكور من غير وزن ولا اقرار بشرط أن البائع يسلمها للمشتري فى
المحروسة وذلك البئع وهما يلاذ بر برفنزل صاحب السن الذى هو البائع فى سفينة
مصاحباً للسن المذكور متوجهاً به لبيعته فى المحروسة ففقرت السفينة وهلك معظم
السن وبقي منه نحو ثمانية عشر قنطاراً فطالب المشتري من البائع بعد وصولهما الى المحروسة
الثلاثة القناطير المشتراة المذكورة فامتنع من تسليمها له وتعلل عليه بامور غير مفيدة
فهل يكون البئع بشرط الجرك على البائع فاسداً ويؤثر برد ما قبضه من ثمن الثلاثة
القناطير للمشتري المذكور (أجاب) البئع المذكور على الوجه المفسطور فاسد فيفسخ
وللمشتري استرداد الثمن من البائع فى المدة من أوسط الباب العاشر فى الشروط التى
تفسد البئع والتى لا تفسده ولو اشترى بشرط وذكر عبارة فارسية تعريها أن الجيران
يرفعون له الاجمال فالبيع فاسد وكذا الوبايع بشرط أن لا يؤخذ منه الجبائية ولو اشترى
على أن الجبائية الاولى ليست على المشتري واتهما على ذلك جاز البئع كذا فى الخلاصة
اه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين يملكان داراً بى فيها احدهما بناء لنفسه بغير اذن
شريكة بانقراض اشتراها وغير بعض معالمها ثم بعد ذلك باع الشريك الثانى الذى لم يكن
فيها حصته فى الدار المذكورة لشريكه بثمن معلوم من الدراهم بقیمتها خالية عما احدث
فيها من البناء ووضع الشريك المشتري يده على جميع الدار المذكورة مدة والا نراد
البائع الرجوع على المشتري المذكور وفسخ البئع متعللاً بأن المشتري غبنه فى بيع
الحصة المذكورة غبناً فاحشاً ولم يدع البائع الغرور فى البئع فانكر المشتري المذكور
دعواه ذلك فهل اذا لم يثبت البائع الغبن المذكور والغرور لو ادعاه أيضاً بالبينة

الشرعية لأعبره بدعواه المجردة عن الإثبات الشرعي ولا يكون له فسخ البيع بتعاله
 المذكور ولا ينظر لارتفاع قيمتها بسبب بناء الشريك المشتري فيها قبل الشراء (أجاب)
 دعوى المدعى على فرض صحتها وكونها ملزمة لا يقضى له بمجردها بدون إثباتها بطريق
 شرعي ولا تعتبر زيادة القيمة بسبب ما أحدثه المشتري المذكور قبل شرائه من البناء في
 الدار لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مريضة مرض الموت باعت فيها لامها عقارا
 بثمن معلوم من الدراهم ثم ماتت فيه عن أمها وعن ورثة آخرين لم ينجزوا البيع المذكور
 الصادر من المرأة المذكورة لامها فالحكم والحال هذه في البيع المذكور إذا تحقق
 ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لم تجز الورثة المذكورون ذلك البيع (أجاب) بيع المريض
 مرض الموت لو ادعى موقوف على إجازة باقي الورثة ولو كان يمثل القيمة عند الامام والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاث بنات وترك ما ورث عنه من
 التخل فوضع رجل أجنبي يده عليه ودفع ما كان عليه من الخراج لليرى فأقتسكته إحدى
 البنات من يده ودفعت له القدر الذي دفعه ودفعت يده عنه ثم بعد ذلك اشترت نصيب
 أمها وأختيها من التخل المذكور بثمن معلوم على يد نائب الشرع منذ عشرين سنة وهي
 تنصرف فيه من غير منازع لها فيه تلك المدة ثم ماتت الأم وماتت إحدى البنات عن
 ورثة قال أن تريد الاخت الباقية وورثة أختها منازعة المشتري فيه وإبطال البيع
 منكرين وجاحدين له فهل إذا كان البيع من الأم والأختين لاختيها ثابتا لا تجاب
 الاخت ولا ورثة أختها المنازعة المشتري ولا عبرة بالانكار المذكور (أجاب) إذا ثبت
 البيع المذكور مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار إحدى البائعات
 وورثة الأخرى البيع الصادر منهن وليس للفريقين منازعة المشتري في ذلك بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أصوله باعها لآخر بثمن
 معلوم فوضع المشتري يده عليها مدة نحو عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء مع
 وجود البائع ومشاهدته لتصرفه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هنالك مانع شرعي
 يمنعه من التداعي ثم مات المشتري عن ورثة فوضعوا أيديهم عليها منذ عشرين سنة
 وزيادة والآن يريد ابن البائع بعدموته منازعتهم فيها ونزعها منهم منكر أو جاحداً البيع
 مورثة فهل إذا ثبت البيع من مورثة لمورثهم بالوجه الشرعي لا يجاب ابن البائع لذلك
 شرعا ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعة الورثة في الدار المذكورة بدون وجه شرعي
 لا سيما مع وجود حجة بالشراء من أبيه (أجاب) إذا ثبت البيع المذكور مستوفيا شرائط
 الصحة والازوم من مورث الابن المذكور بالوجه الشرعي لا يكون له منازعة ورثة المشتري
 في ذلك لا يعتبر انكاره البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله ابن وبنت
 وزوجة وترك ما ورث عنه شرعا من عقار وسواق ومواش وأمتعة فاستولى الابن
 المذكور على متروكات والده واستمر على ذلك مدة من السنين والبنت متروكة برجل

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٢

مطلب بيع المريض لو ارثه
 موقوف على إجازة باقي
 الورثة ولو يمثل القيمة

١٢٧٤

١٥

بيع الاول

١٢٧٥

١٦

ربيع الاول سنة

أخروا غائبة عن بلد تلك المتروكات ثم بعد مدة طلبت البنت المذكورة ما يخصها من منقولات تركتها والدها فصالحها الابن المذكور على شيء في نظير ما يخصها من تلك المنقولات واستمر العقار مشتركا بينهم فباع الابن المذكور السواقي لرجل آخر حال غيبة أخته بدون انهاء ولم يكن على المورث دين باع ذلك لاجله ومضى على ذلك مدة من السنين مع اعتراف المشتري باصل الملك لمورث البنت المذكورة فهل يكون لها فسخ البيع في نصيبها من ذلك حيث لم تجزها ويكون لها مطالبة أخيها بما يخصها من باقي العقارات الذي تحت يده حيث كان ذلك ثابتا بوجه شرعي ولم يدخل ذلك في الصلح السابق بينهما واذا استولى عمها على بعض متروكات من ذلك يكون لها الاستيلاء على نصيبها منه أيضا حيث كان مقررا ملك مورثها في ذلك ولو مضى على ذلك مدة من السنين (اجاب) ما باعه الابن المذكور من نصيب أخته في السواقي بدون توكيل عنها في ذلك وبغير ولاية شرعية والحال ان حقها في تلك السواقي ثابت يكون لها فسخ البيع فيه اذ لم تجزها كما ان لها مطالبة كل من أخيها وعمها بنصيبها الثابت لها فيما هو تحت أيديهما من متروكات أبيها والاستيلاء على ما لم يدخل تحت الصلح المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا بالشراء بموجب حجة شرعية بيده باعه لآخر بمثل معلوم قبضه من المشتري بحضرة بيعة شرعية وكتب له بذلك سنداً بيده فوضع المشتري يده على المنزل المذكور مدة وصار يتصرف فيه بالهدم والبناء من غير منازعة فيه ثم مات البائع عن ورثة بلغ فطلب ورثته الآن ايهما مال البيع ونزعه من المشتري منكرين له ومتمنعين بعدم خروج حجة له من بيت القاضي فهل اذا كان البيع من مورثهم وقبض الثمن في حال صحته ثابتا بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك شرعاً ولا عبرة بتعللهم ويمنعون من المنازعة بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور من المورث حال حياته مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يكون لورثته ابطاله بدون موجب ولا عبرة بهذا التعلل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بسطربة وسجقا موضوعا كل منهما في خيش بشرط انه جديدا ولا عيب فيه واحضر البائع له العينة ورآها جديدة ثم بعد تصريف المشتري في بعض ذلك ظهر به عيب وأنه قديم ورد عليه فهل والحال هذه للمشتري الرد على البائع حيث ظهر به عيب أولا (اجاب) صرح علما وثابان المشتري اذا باع بعض ما اشتراه قبل اطلاعه على العيب ثم ظهر عيب قديم عما اشتراه يكون له رد ما بقي من المبيع ولا يرجع بنقصان ما باع في المثل عند محمد وعليه الفتوى وفي القيمي بالاجماع وهذا اذا لم يوجد ما يمنع الرد عند المشتري وصرحوا أيضا بان ما باعه المشتري بعد القبض فرد عليه بعيب ان ردعايه بقضاء قاض كان له رده على بائعه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وشادرو حانونان باعها كلها لابنه بمثل معلوم وأمره بدفع ثمنها فجاءه في دين لهم على الاب المذكور فرد دفع لهم الثمن المذكور

١٢٧٥

١٦

جادي الاول

١٢٧٥

٧

جادي الثانية

١٢٧٥

١١

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٧

١٢٧٥

٢٠

شعبان

١٢٧٥

١٦

في دين أبيه باطلاعه وكل ذلك والاب في حال صحته وسلامته وبعد مضي أربع سنين من
 وقت البيع مات الاب عن ابنه المذکور وعن ورثة آخرين وعن جماعة يدعون بدين
 على الميت ويريدون جعل ما باعه لابنه المذکور تركته عنه توفي منه ديونه ويشاركة فيه
 باقي ورثة أبيه بالميراث عنه فهل لا يجابون لذلك حيث ثبت صدور بيع أبيه فيه لابنه
 المذکور بشهادة البينة الشرعية في حال صحته وسلامته وان لم يكن له تركه سوى ما ذكر
 (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من صحة البيع المذکور لزومه وتحقيق صدوره حال صحة
 البائع وسلامة عقله وعدم حجره مستوفيا بشرط الصحة والزوج لا يسبيل الى نقضه بدون
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك مكانا باعته في عرض مؤمنها لا بنتها
 البالغة بثمن معلوم بالحجابة ثم ماتت عن بنتها المذورة وعن ابن بالغ لم يحجز البيع المذکور
 بعدم موت أمه فهل يكون البيع المذکور موقوفا على اجازة الابن المذکور ان اجازة نفذ
 وان رده بطل (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض أميرية
 فيهما شجر اسقط حقه من منفعتيها الرجل آخر باعه ما فيهما من الاشجار بثمن معلوم
 ووضع المشتري المسقط له يده على ذلك مدة تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات عن وارث
 وضع يده على ذلك فأراد المسقط البائع رفع يد الوارث المذکور عن ذلك منكر البيع
 والاسقاط المذکورين فهل اذا أثبت الوارث الاسقاط والبيع لمورثه بالوجه الشرعي
 من الرجل المذکور لا عبرة لانكاره ويقضى للوارث بذلك (اجاب) اذا أثبت الوارث
 المذکور البيع والاسقاط فيما ذكر لمورثه من قبل الرجل المذکور طائعا مختارا
 مستوفيا كل منهما شرائط الصحة والزوج وان كان ذلك آلى اليه عن مورثه واستوفى
 الاثبات شرائطه المعتبرة شرعا لا يعتبر انكاره لهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
 دارا عرضها للبيع على يد دلال فصار رجلا من كل منهما ما يزيد في ثمنها فأخبره الدلال
 بان أحد الرجلين كف يده عن شرائها فباعها للثاني ثم تبين له انه لم يكف يده وانه يريد
 شرائها بضعف ما باعها به وقد كان قبض بعض الثمن وتبين له انها تساوى أكثر مما
 باعها به بكثير فحصل بين البائع والمشتري المنازعة فرد البائع ما قبضه منه وقبله منه
 ونزل المشتري عن شرائها والدمد كورة وقبله ربهما ثم اجتمع المشتري المذکور مع من
 كان يريد شرائها فافقر الذي كان اشتراها باباه تآزل عن البيع ورجع على الدلال بما
 كان دفعه له وأخبره بانه فسخ البيع ثم بعد مضي سنتين من ذلك رجع يدعي على المالك
 بان الدار ملكه بذلك الشراء مع بقاء الدار تحت يده ما لهما الى الآن فهل اذا ثبت
 فسخ البيع بينهما ما أقراره بالفسخ بشهادة البينة الشرعية لا يكون له معارضة
 المالك فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا ثبت فسخ البيع واقصرار المشتري
 بالفسخ بالوجه الشرعي لا يكون له معارضة البائع فيما فسخ البيع فيه بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك قطعة أرض زراعة مملوكة

له اقتسمتها ورثته من بعده ثم مات أحد الورثة المذكورين عن ورثة وترك حصته التي
 خصته من مورثه المحدودة المعروفة من الأرض المذكورة فانتقلت تلك الحصة
 لورثة الوارث المذكور والآن قامت امرأة على ورثة الوارث المذكورين تدعى
 عليها بمجان المورث الاصل على باع لها عشرة أفدنة شائعة في الحصة المذكورة وان المورث
 الاصل على قبض منها كذا ثمانية وأه أقرها في مرض موته بذلك لدى بيعة وتريد أخذ حصة
 شائعة قدرها عشرة أفدنة من ضمن الأمايان التي بيد ورثة ووارث المورث الاصل على بعد
 وضع يدهم عليها وتصرفهم فيها بزرعها وإيجارها وأخذ غلاتها مع شهادة المدعية
 المذكورة لذات مدة خمس سنين فهل تكون دعواها المذكورة صحيحة وأقرار المورث
 الاصل على لها في مرض موته بذلك جائزناذوق قبل بينتها على ذلك مع عدم التحديد لما
 تدعيه ويكتفي بذلك وحده ودجلة الأرض التي منها تلك الأفدنة المدعي بها ولا يمنعها
 شهادة التصرف المذكور بالزراعة والإجارة وأخذ الغلة (أجاب) قال السيد الطحطاوي
 نقلا عن حاشية أبي السعود على الأشباه متى ثبت أن خصمه عاين ذا اليد تصرف في
 المتنازع فيه تصرف المالك وهو ساكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعاً من
 الدعوى ولا تقبل بيئته ولا يقيده حيث ذكر المعارضة بما إذا مضى عليها خمس عشرة
 سنة ويحمل قولهم أن الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع الا في الارث وتحوه على عدم
 معاينة التصرف انتهى وهذا بحث معارض للنصوص للذي حكى عليه الإجماع وهو
 أنه لو شاهد غيره أعاره ملكه أو آجره أو ورثه لا يكون أقراراً بأنه ملكه كما تقدم ذلك مع
 بيان وجهه انتهى والذي قدمه هو قوله وقيد بالبيع لأنه لو كان مكانه عارية أو إجارة
 أو رهن لا يكون أقراراً إجماعاً لأنه لم يستثنه فيكون داخل في القاعدة ولأن الإنسان قد
 يرضى بالانتفاع بملكه ولا يرضى بخروجه منه انتهى وماده بالقاعدة قولهم لا ينسب
 إلى ساكت قول وهذا صريح في أن مشاهدة الغير يتصرف بالإيجار لا يمنع من سماع
 الدعوى والزرع من قبيل الانتفاع بالملك بلا إخراج الأرض عن ملك مالكها فلا يمنع
 مشاهدته من سماع الدعوى أيضاً أخذ إجماعاً كروالدعوى ببيع عشرة أفدنة شائعة
 من أرض معينة مع تحديد الأرض التي من جلتها المدعي به الشائع صحيحة ولا تتوقف
 الصحة على تحديد المبيع الشائع بل لا يتصور تحديده وهذا على فرض كون البيع في
 مشاع وهو الذي يتوقف عليه صحة هذا البيع فإذا كان العرف جارياً بأنه إذا ذكر
 عشرة أفدنة شائعة من مائة فدان مثلاً يراد بذلك عشر الأرض بلا إرادة تعيين لجهة من
 الأرض ووقع الاصطلاح على ذلك يكون ذلك من قبيل بيع عشرة أسهم من مائة سهم من
 دار ويصح البيع إجماعاً والافهم من قبيل بيع عشرة أدرع من مائة ذراع من دار مثلاً
 ويكون البيع فيه غير صحيح على قول الامام والافهم من المريض مرض الموت لا جنبي
 بأنه كان باعاً له كذا وقبض عنه صحیح نافذ من كل المال حيث لا محاباة في البيع والله

٧

١٢٧٥

مطلب الغول بالمشاهدة
 مطلق التصرف يمنع من
 سماع الدعوى بالتوقف
 على مضي المدة بحث
 معارض للمصوص

مطلب مشاهدة الغير
 يتصرف بالإيجار لا يمنع
 الدعوى

مطلب بيع عشرة أفدنة
 شائعة من مائة فدان بمعرفة
 بيع عشرة أسهم من مائة
 سهم

تعالى أعلم (سئل) في دار مرونة عند رجل على دراهم مات رايها قبل وفاء الدين واستمرت الدار مرونة مدة من السنين حتى حضر الورثة بالغون العاقلون لدى مأذون من جهة المحاكم الشرعية وحضر المرتين وطلب الورثة منه شراء الدار المذكورة وخصم ماله وما بقي من الثمن يدفعه لهم فلم يرض بالثمن الذي طلبته الورثة وكان في المجلس رجل أجنبي فعرض الورثة عليه شراء الدار بمبلغ معين على أن يدفع منه الدين والباقي يسلمه لهم فرضي بذلك واشترى الدار المذكورة من الورثة المذكورين بالمبلغ الذي وقع عليه التوافق بينهم وبضوؤه وفوائده الدين واستلم كل منهم ما يخصه وتحرر له بذلك حجة شرعية والآن ادعى الورثة المذكورون أنهم باعوا تلك الدار بدون القيمة وأنهم وقت البيع لا يعلمون قيمتها ويريدون ردها وفسخ البيع فهل لا يقضي لهم برد الدار المذكورة حيث الحال ما ذكر سمي ولم يتحقق دعواهم أن البيع بدون القيمة ولم يتحقق أن التركة مستغرقة بالدين (أجاب) إذا صدق البيع من الورثة المذكورين مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون لهم نقضه بمجرد دعواهم أنه بدون القيمة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة وترك حصتها في عقار فادعى بعض الورثة أنها باعته تلك الحصصة في مرض موتها وأقبضها الثمن ويرعى أن عنده بيعة تشهد له على دعواه فهل والحال هذه يكون البيع باطلا سيما إذا كان بدون قيمة المثل إذا لم ترض به الورثة (أجاب) يبيع المريض مرض الموت لبعض ورثته لا ينفذ بدون إجازة باقياهم ولو غفل القيمة عند أبي حنيفة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة قصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فوضعت الزوجة المذكورة يد ما على العقار بغير وجه شرعي وباعت حاتوتها لأجنبي بغبن فاحش ولم تكن وصية على القصر ولم يكن البيع بمسوخ شرعي فهل إذا بلغ القصر رشدهم ولم يجزوا البيع المذكور لا ينفذ ويكفون موقوفًا على أجارتهم أن أجازه نفذوا ورددوه بطل (أجاب) لا يصح بيع الأم المذكورة والحال ما ذكر في السؤال في غير نصيبها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أرض زراعية أمير يفوبها بعض أمكنة وزوجها وكيل عنها في دفع خراجها لليرى فقط فباعها زوجها لآخر بمبلغ معلوم فلما علمت زوجها بيعه ردت البيع ولم تجزوه وصار المشتري يكتاها ويرسل لها على إجازة البيع له نحو ثلاث مرات وكل مرة يزيد لها مقدار من الثمن الذي باع به زوجها علمت ترض ولم تجز له البيع وهي تأمره برفع يده عن الأرض فيمتنع فهل إذا رفعت له المحاكم الشرعية وتحقق عنده بيع زوجها بدون إجازتها ورضاها يؤمر برفع يده عن الأرض المذكورة وتسليمها لها (أجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف قاضي الجيزة مضمونها ادعى رجلان على آخر أن أحدهما اتفق معه على إنشاء مكب طوله سبعة وعشرون شبرا كاملة الدوامس والحق والدقة ويكون له نصفها في نظير مبلغ ذكره دفعه للصانع فاحصر

١٢٧٥

١٤

١٢٧٥

شوال
٦

١٢٧٥

٧

ذى القعدة

١٢٥

٦

الصانع ما يلزم لذلك وبعد الابتداء في انشائها حضر الرجل الآخر واشترى من الصانع النصف الآخر بمبلغ عينه دفعه له بشرط تقيمه على الثمر الاول وانها الى الآن لم تتم وبلغ مقاسها بعد تركيب اضلاعها ثلاثة وثلاثين شبرا وانها يطلبان العامل بتتيمهما وتسليمهما لهما وانها الآن موجودة بمكان كذا وأجاب بالاعتراف بالتوافق المذکور وانه أنشأه كبا طولها سبعة وعشرون شبرا وآخر بين طول كل واحد ثلاثة وثلاثون شبرا وانه بعد ذلك باع نصف المركب البالغ مقاسها سبعة وعشرين شبرا التي أنشأها حسب التوافق مع أحدهما لآخر بالمبلغ الذي ذكره وانه قبضه وانها الى الآن لم تتم عمارتها فالحكم في هذا التوافق (أجاب) التوافق بين اثنين على ان يصنع أحدهما مراكبا ويكون نصفها للمستضع مع بيان أودافها ولم يذكر أجل الاستصناع ان جرى به التعامل والا لا يصح فيفسخ الا اذا ذكر الاجل على سبيل الاستعمال فيصح بيعه بالعدة وعلى فرض صحته استصناعا لا يجبر أحدهما عليه فهو عقد غير لازم قبل العمل من المجانبين بلا خلاف حتى كان لكل واحد منهما خيار الامتناع من العمل وأما بعد الفراغ من العمل قبل ان يراه المستضع فكذلك حتى كان للصانع ان يبيعه من شاء وأما اذا حضره الصانع على الصفة المشرطة سقط خياره والمستضع الخيار في ظاهر الرواية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة باع اثنين منهم نصيبهما ونصيب باقي الشركاء بطريق الوكالة عنهم لرجل بثمن معلوم من الدراهم دفعه لهم ما وكتب حجة شرعية من قاضي بلدهم ووضع المشتري يده على الأرض المذكورة وصار يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من بناء وغيره مدة عشر سنين ولم ينزعه أحد من البائعين والموكلين المذكورين مع اطلاعهم على ذلك المدة المذكورة والآن أراد أحد الموكلين المذكورين نقض البيع في نصيبه منكرتو كيله في بيع نصيبه فهل اذا أنعت المشتري توكيل الرجل المذکور للبائعين له بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ويكون البيع صحيحا نقذا (أجاب) لا عبرة بالانكار مع الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في منزل ملك شخص يريد بيعه ففصلت الزيادة في ثمنه من شخص ولم يره ثم اجتمع الذي زاد في الثمن مع المالك بمجلس ليوقع صيغة البيع بينهما فامتنع المالك قائلا اني لا أبيع منزلي ولو بلغ في الثمن مائة كيس ثم بعد مضي سبعة أشهر أراد مالك المنزل المذکور الزام من كان يريد شراءه بالثمن الذي كان عينه ولم يرض به المالك فامتنع من كان يريد الشراء من شرائه فهل حيث لم يصدر بينهما بيع شرعي بل امتنع المالك من بيعه بالكلية وتفرقا على عدم البيع لا يجبر من كان يريد شراءه على قبوله ودفع الثمن والحال هذه (أجاب) نعم لا يجبر على شرائه وقبوله والحال ما ذكر بالسؤال حيث لم يصدر بينهما بيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم وأقبضه البعض وبقي البعض والمبيع في يد البائع ثم بعد مدة من الايام طالب

١٢٧٥
مطلب في حكم الاستصناع

محرم

١٢٧٦

١٢٧٦

منه	محرم	البائع المشتري يباقي الثمن فامتنع من تسليم الثمن وطلب الاقالة من البائع فاقاله بحضرة بيته شرعية وقبض المشتري المدفوع من الثمن من البائع ثم بعدمدة من السنين طالب المشتري البائع بالدار المذ كورة من ذكر الاقالة فهل اذا اقام البائع البيعة على الاقالة ورد الثمن تقبل حيث استوفت شرائطها ولا يعتبر انكاره (اجاب) نعم تقبل حيث لا مانع ولا يعتبر الانكار والله تعالى اعلم (سئل) في مريض مرض الموت يملك بيتا باعه من زوجته واجنبي لكل منهما نصفه ثم بعد ذلك ماتت عن زوجته المذ كورة وورثة آخرى لم ينجيزوا ذلك فماذا يكون الحكم في البيع المذ كور حيث كان في مرض الموت (اجاب) البيع في مرض الموت للاجنبي بمثل القيمة نافذ فان كانت فيه محاباة تكون المحاباة له وصية تنفذ من الثلث والبيع لاحد الوورثة فيه موقوف على اجازة باقيه ولو كان بمثل القيمة عند الامام الاعظم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لولديه البالغين دارا وبعض مواش وجانب نخيل واسقط لهما حقه من منقعة ارض النخيل المذ كورو كتب لهما بذلك هبة شرعية لدى قاضي ناحيته واستلما ذلك وتصرفا فيه حال حياة والدهما مدة تسع سنين وهما يدفعان ماعلى الارض والنخيل من المال لمجته الديوان المدة المذ كورة فهل اذا مات الرجل المذ كور عن ولديه المذ كورين وورثة أخرى او اذا احد الورثة اخذ نصيبه من ذلك بالارث عن مورثه واثبت البيع والاسقاط المذ كورين بالوجه الشرعي يمنع احد الورثة المذ كور من معارضتهم في ذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) اذا تحقق كل من البيع والاسقاط المذ كورين مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي حال الصحة لا يكون ما ذكرته عن البائع المسقط والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر باعادية بناحية الصعيد وهما بمصر وقبض البائع من المشتري بعض الثمن ثم بعد ذلك اطاع المشتري عليها فلم تجبه ووجد هارديثة ولم يرض بها فهل يثبت له خيار الرؤية حيث اشتراها قبل ان يراها ولم تحرر بها حجة ولا تقسيط (اجاب) من اشترى ولم يرفله الخيار اذا رأى حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم بعد معاينته لها وتفرجه عليها واستلمها واخرجها من آخر ومضى بعد ذلك مدة من الايام ثم بعد ذلك حصل بالدار خلل فأراد المشتري المذ كور رد الدار المذ كورة على بائعها ماعلا بان الخلل قديم في ازممنة ملك البائع وار البيع بالغبن الفاحش فهل اذا لم يثبت ان الخلل قديم عند البائع لا يكون له ردها ولا عبرة بما تعلل به من الغبن الفاحش (اجاب) اذا صدر البيع مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للمشتري المطالبة بفسخه بمجرد تعلمه بان بها خللا قديما بدون اثبات ان بالبيع عيبا قديما عند البائع ولا بمجرد الغبن الفاحش بدون غرور على ماعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في قاصر بن لهما بعض حصص في عقار يخاف عليهما من التخرب وغلتها لا تفي بعما رتها أراد أبوهم ابيع المحص المذ كورة بمثل القيمة وشراء دار بثمنها فيها نفع للصغيرين فهل يسوغ
١٢٧٦	٢٣	
١٢٧٦	٧	صفر
١٢٧٦	٩	ربيع الاول
١٢٧٦	١٩	جادي الاولى
١٢٧٦	٢٤	

جنادى الثانية سنة

١٢٧٦

٢٠

مطلب يصح بيع الاب
المستورعة قمار ابنه الصغير
بلا توقف على مسوغ
حيث خلا عن القبن
القاحش

رجب

١٢٧٦

١٢

شعبان

١٢٧٦

١٤

رمضان

١٢٧٦

١٥

للاب المذ كور ذلك حيث كان مستورا الحال لا يعرف بالفسق والمجانة (اجاب) نعم
للاب المذ كور ذلك والحال ما ذكر بالسؤال بل لا يتوقف بيع الاب حينئذ على مسوغ
من مسوغات بيع الوصى حيث خلا عن كونه بغيب فاحش والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة تملك ثمانين ذراعا من داب بالارث عن والدها باعها لاولاد أخيها بثمن معلوم عن
كل ذراع ستون نصفافضة من غير اكرامه ولا اجبا وبحضرة بينة من المسلمين يشهدون عليها
بذلك البيع ولم تقبض الثمن فهل اذا ارادت الرجوع على اولاد أخيها باليسوع لها ذلك
ويكون البيع صحيحا فذا ولا يمكن من الرجوع وليس لها الا قبض الثمن (اجاب) اذا
صدر البيع المذ كور مستوفيا شرائط الصحة والاروم لا يكون للباثة نقضه بدون وجه
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل آخر بثمن معلوم من
الدرهم ودفع ثمنها المشتري للبائع وأخذ حجة التبايع الشاهدة للبائع بالملك بحضرة بينة
شرعية من المسلمين يشهدون بالبيع ووضع يده المشتري على الدار المذ كورة وتصرف
فيها تصرف المالك في أملا كهم بالهدم وغيره ولم يكن في البيع غرور ولا غيب فاحش
والآن يريد البائع ابطال البيع واسترداد الدار المذ كورة من المشتري متعللا بعدم
خروج حجة التبايع من بيت القاضي فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث ثبتت البيع
المذ كور بالوجه الشرعى ولا عبرة بتعلله المذ كور بعد ثبوت البيع (اجاب) ليس للبائع
بعد صدور البيع مستوفيا شرائط الصحة والاروم ابطاله بدون وجه شرعى وبمجرد عدم
تحرير حجة البيع لا يجوز له فسخه ما لم يكن هناك وجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى له ولزوجه بيتا مناصفة بينهما على السوية وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك
بمدة باعت الزوجة المذ كورة نصف البيت المذ كور لزوجها المزبور بحضرة بينة شرعية
بثمن معلوم اقربت باخذها وذلك بحال صحته وسلامته ثم بعد ذلك بمدة ماتت الزوجة
المذ كورة عن زوجها المذ كور وباقي ورثة والآن باقى الورثة المذ كورين شرعوا في
منافسة الزوج المذ كور بدعى أن نصف البيت الذي باعته الزوجة لزوجها باقى
للزوجة وميراث متعللين بان الزوجة المذ كورة لم يحصل منها بيع للزوج ولو حصل البيع
لانخرج الزوج حجة فهل والحال هذه اذا أقام الزوج بينة على البيع له منها وقبض الثمن من
الزوج باقرارها لدى البينة الشرعية لا يجبون لذلك ويكون البيت المذ كور بتمامه
للزوج ولا يؤخذ بعدم اخراج الحجة وتنزع الورثة حينئذ من معارضتهم للزوج المذ كور في
البيت المزبور (اجاب) اذا ثبت الزوج المذ كور يبيع زوجته نصف البيت المزبور منه
حال صحته مستوفيا شرائط الصحة والاروم بالوجه الشرعى لا يكون النصف المذ كور
ميراثا عنها ويختص به المشتري المذ كور وليس لباقي الورثة معارضته في ذلك والحال هذه
بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى وكالة بثمن معلوم من الدرهم
على ان اجرتها المستأجرة بها وقت البيع كدها من الدرهم في كل سنة فبين للمشتري أن

اجرتها وقت البيع اقل مما أخبر به البائع المذکور والحال ان العرف في بلد المبيع انه لا يشتري العقار الا على قدر واقع اجرة فهل يكون للمشتري والحال ما ذكر فسخ البيع المذکور حيث تبين فوات ما شرطه البائع (اجاب) اذا باعها على ان اجرتها كذا وقت العقد والعرف ان الرغبة في الشراء تكون بحسب الابرة قبين خلاف ما ذكره البائع يكون للمشتري فسخ البيع لانه من باب فوات الوصف المرغوب فيه كبائع العبد على انه كاتب او خباز مثلا فظهر بخلافه وان كان هذا من باب الشرط الفاسد يكون مقسدا للبيع فيوجب الفسخ ايضا فعلى كل يكون للمشتري في هذه الحادثة الفسخ وفي الهندية من الباب العاشر في الشروط التي تقسد البيع والتي لا تقسده واذا باع حائوا على ان غلتها عشرون فاذا هي خمسة عشر فان اراد بذلك انها كانت تغل فيما مضى كذا فلا يفسد به العقد وان اراد بذلك انها تغل في المستقبل فالعقد فاسد وان اطلق ولم يفسر ولم يرد به شيئا فالعقد فاسد هكذا في المحيط اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا باعه لابنه البالغ بالغرورو الغبن الفاحش من الابن لايهه وبعده من سنة وشي مات الابن المشتري وبقى العقار تحت يد الاب مدة ثم طلب ورثة الميت حقهم في ذلك العقار المذکور فاعترف بالبائع لورثتهم وادعى انه كان بالغرورو والغبن الفاحش وعنده بينة تشهد بالغرورو والغبن المذکورين فهل تسمع دعواه الغرورو والغبن الفاحش بعد اعترافه بالبائع واذا ثبت بها بالبينة الشرعية يكون له فسخ البيع المذکور (اجاب) نعم يكون له فسخ البيع بعد ثبوت الغبن الفاحش والغرورو بالوجه الشرعي ولو بعد موت الغارم مع بقاء المخرورو حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك اعترافه باصل البيع كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مركب بالبحر عرضها للبيع على يد وكيله فقال شخص انا اشتريها بسبعة آلاف قرش وصدر هذا الكلام مع الوكيل فاستشار الوكيل المالك فقال له انظر من يريد على هذا المبلغ فنظر فلم يجد فرجع الوكيل الى مريد الشراء و اراد ان يستلم المبلغ ويسلمه المركب فقال لا استلم الا بعد اطلاع اهل الخبرة واجراء صيغة البيع فاحضروهم واطلعوا عليها فوافقوا قيمتها لا تزيد على اربعة آلاف قرش فامتنع مريد الشراء من الشراء فهل والحال هذه لا يلزمه شيء لعدم حصول صيغة البيع أم كيف الحال (اجاب) اذا لم يصدوين من يريد الشراء وبين وكيل المالك بيع بايجاب وقبول ولا تعاط من الجانبين أو احدهما لا يجبر من يريد الشراء على قبول البيع ودفع ثمنه ولو كانت قيمة المبيع تساوى ما ساومه به من الثمن ومجرد ما هو مذکور بهذا السؤال على الوجه المسطور به لا يعد بيعا شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا عرضها للبيع بموجب قائمة مراد فجاء شخص واعطى زيادة على القائمة وختم عليها ولم ير الله المذکور قبل اعطاء الزيادة فهل اذا عاينها بعد ذلك ولم تعجبه لا يجبر على شرائها حيث لم يعاينها وقت الزيادة فيها ولا قبل ذلك بل يخير سيعا ولم يحصل ايجاب وقبول في

١٢٧٦

١٧

مطلب في تصويل حكم
مالواشترى حائوا على أن
غلتها كذا فظهر أقل

١٢٧٦

٢٢

مطلب لا يمنع من الرد
بالغرورو موت الغارم مع
بقاء المقرور

جمادى الاولى

١٢٧٧

١٤

بيع تلك الدار ولم يولد منه بعد رؤيتها ما يدل على رضاها بها (أجاب) لا يجبر الرجل
المذکور على قبول تلك الدار ودفع ثمنها شرعا إذا كان الواقع ما هو مسطور بالثؤال والله
تعالى أعلم (سئل) في اخوين بينهما عمارات أحدهما وترك اولاد أصغارا وكورا
وانا باو لم يوص عليهم أخاه الحى ثم باع الحى بعض هذا العقار قبل وشدة الاولاد من غير
اذن من القاضى وانما سلم فلما بلغ الاولاد ارادوا دالبيع في حصتهم فهل لهم ذلك نظرا
لبيعه من غير اذن من القاضى والحاكم مع انه ليس وصيا عليهم (أجاب) نعم والحال هذه
حيث لا مانع وهذا على فرض وجوده سوغ للبيع من مسوغات بيع عقار اليتيم والالم
بمقدور الله تعالى أعلم (سئل) في رجل بلك ساقية ونصف ارض معصرة خالية من
الآلة والاستعمال باعها لرجل بثمن معلوم من الدراهم فوضع المشتري يده عليها مدة
تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فوضع ورثة
المشتري ايديهم على ذلك ثم تعدى بعد ذلك ورثة البائع على ورثة المشتري وباعوا ما باعه
مورثهم ثانيا لرجل آخر بتاريخ متأخر عن بيع مورثهم فهل اذا لم تجز ورثة المشتري
المذکور بالبيع المذکور لا ينفذ ويكون البيع موقوف على اجازة المالكين ان
أجازوه نفذ وان ردوه بطل (أجاب) اذا كان البيع الصادر من مورث البائعين قبل
موته لمورث الاخرين حال حياته ثابتا بالوجه الشرعى ومات المشتري والمالك فيما ذكر
لورثته ثم باع ورثة البائع المبيع من قبل مورثهم لرجل آخر بتاريخ متأخر بدون اذن
المالكين ولا وجه شرعى يكون بيعهم موقفا على اجازة المالك فان اجازوه نفذ وان
ردوه بطل والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالارث الشرعى وتكادوا رجلا
قريالهم في بيعها لرجل فباعها منه ووضع المشتري يده عليها مدة أربع وعشرين سنة
وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء مع حصوله كيل وموكلية المذکورين ثم بعد ذلك
مات بعض الموكلين عن ورثة منهم الوكيل المذکور فانكر البيع الصادر منه في الدار
المذكورة مع ورثة من مات من الموكلين فهل اذا ثبت بيع الوكيل المذکور لدار
المذكورة عن موكلية بالوجه الشرعى يقضى للمشتري بها ولا عبرة بانكار الوكيل المذکور
الآن وورثة بعض الموكلين بالبيع سيما مع حضورهم وقت البيع المذکور (أجاب) اذا
ثبت توكيل المالكين للرجل المذکور ببيع الدار المرقومة وانه باعها للمشتري المذکور
بيعاً مستوفياً شرائط الصحة بالوجه الشرعى لا يعتبر انكار البائع وبعض الورثة بعد
موت مورثهم وليس لهم معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم
(سئل) في دار مشتركة بين جماعة لكل منهم حصة معلومة فباعوا عن البلد وبقي منهم
واحد فباع حصته وبعض حصص الباقين لرجل آخر ثم باع الآخر ثم تصرف
المشتري الاخير فيها بالهدم والبناء في بعضها وارضاعا يده سبع عشرة سنة مع حضور
ابن عم الغائبين ومشاهدته وعدم نراعه ثم مات الغائبون عن ابن عمهم المذکور ولا

رمضان سنة

وارث لهم سواء فهل يكون له أخذ ما يكون في الدار المذ كورة بالميراث ويكون بيع
 شر يكهم بعض نصيبهم حال غيبتهم موقوفاً حيث لم يكن وكذا ولاه أذنوا ويكون لوارثهم
 الاستيلاء على ما كان يخصهم في الدار بالميراث لاسيما مع اعتراف المشتري الأخير بذلك
 وأقر أنه بالحصة المذ كورة للوارث المذ كورة ولا عبرة بطول المدة المذ كورة (أجاب) يكون
 للوارث المذ كورة أخذ نصيبه بالارث عن مورثيه المذ كورين من تلك الدار في ما عدا
 البناء الذي أحسنه المشتري الشرع لنفسه على هذا الوجه حيث كان الواقع ما هو
 مسطور بالسؤال اذ الإقرار حجة على المقر يعامل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك داراً متخربة باعها لآخر ببيعاً صحيحاً بشئ معلوم وفيه البائع منه
 جميعه وذلك بحضرة نائب القاضى وجاءه من المسلمين فهل يكون هذا البيع صحيحاً اذا
 يحكم بمقتضاه ولولم يخرج بذلك حجة مسجلة من الحاكم الشرعى (أجاب) لا تتوقف صحة
 البيع على إخراج حجة به حيث صدر مستوفياً شرائطه المعتبرة شرعاً والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن بنتيه وأبيه وأخته شقيقة وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملته جانب
 طين ابعادية مملوكة ثم ماتت إحدى البنتين عن أختها شقيقة لها وجاهها أى أيتها فقط ثم
 مات الابن عن بنته وزوجته وبنت ابنة فوضعت بنت الابن يدها على الابعداية المذ كورة
 وباعتها بغير إذن باقى ورثة الاب وبغير علمهم وأجازتهم فهل والحال هذه لا ينفذ البيع في
 نصيب بقية الورثة المذ كورين ويؤثر المشتري برفع يده عن نصيبهم وتسليمه اليهم (أجاب)
 اذا ثبت نسب جميع الورثة المذ كورين من الرجل المذ كور وثبت ملكه لتلك الابعداية
 وانتقالها بالميراث عنه لورثته المذ كورين بالتعاقب على الوجه المسطور بالطريق الشرعى
 وكان يبيع البنت المذ كورة تلك الابعداية بدون إذن باقى الورثة وبدون إجازتهم ولم يوجد
 ما يسوغ لها بيع انصباء باقى الشركاء يكون لهم فسخ البيع في انصباء بهم واشترادها
 الى أيديهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من نائب صهر جت الكبرى في
 رجل توفي عن زوجته وولديه منها وصار حصرت ركنه وقسمتها بينهم وأخذ أحد الولدين
 حقه وتراضت الزوجة على ترك حصتها في الأعيان لأحد ولديها وتأخذ منه القيمة
 وأجلت له أخذ القيمة الى أجل معلوم ثم بعد ذلك ادعت الغبن في التوقييم وتريد أخذ
 حقها اعياناً فهل تجاب لذلك وتعاد القسمة ثانياً أم لا (أجاب) ان قدر تلك الحصة ثمن
 معلوم وكانت تلك الأعيان وقت التراضى معلومة للولد واده وتراضى على ان الولد
 يأخذها لنفسه في مقابلة ذلك المبلغ وأجل اجملاً معلوماً ولم يدفع ثمن المبيع في المجلس
 ولم يكن فيه أحد النكدين ولم يوجد هذا المفسد للبيع ان فقد ذلك بيعاً ولا ينقض بمجرد
 دعوى الغبن فيه اذ على فرض تحققه لا يفسخ البيع به بدون غرور والافلا والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة باعته لجماعة من ارحامها حصصة من منزلها شائعة بشئ معلوم
 وأبرأتهم منها وقبضوها وكتب في شأن ذلك سنداً مشتمل على بيعة ثم بعد مدة تمت

١٢٧٧

٢٥

ذى القعدة

١٢٧٧

٢٢

ذى الحجة

١٢٧٧

١٧

محرم

١١٧٨

٢

١٢٧٨

٣

البائعة عن أولاد أخ عصبية ذكور أرادوا إبطال البيع لكونه مشاعا بدون قبض ثمن
 فهل إذا ثبت بيع البائعة وأبرأها المشتري من الثمن في حال صحتهاطاعة مختارة بشهادة
 البينة الشرعية يكون البيع نافذا ولا عبرة بتعلل أولاد أخيهما والمحال هذه (أجاب) إذا
 صدر البيع صحيحا لا زما لا يبطل بمجرد كون المبيع مشاعا وكون الثمن مبرأ منه بدون قبض
 والله تعالى أعلم (سئل) بكتاب وارد من الضبطية مؤرخ في ٩ سنة ١٢٧٨ مضمونه
 ان حضرة مدير بنی سويف اشترى من بعض ورثة المرحوم حافظ افندي مدير المنية
 سابقا حصتهم في الابعادية الكائنة بمديرية المنية المخلفة عن المرحوم مورد ثم وأرسل
 تقييما الابعادية مع وكيل البائعين والشهود التي تثبت توكيله شرعا بالافادة من هذا
 الطرف الى مديرية المنية لاجل توقيع المبايعات واخراج الحجة اللازمة والآن قد علمنا من
 افادة حضرة المشتري الواردة لهذا الطرف ان قاضي مديرية المنية توقف في تحرير الحجة
 باعتداله انه لا يجوز تحرير الحجة على الشيوخ بل لابد من تقسيم الابعادية وبعدها تحرر
 الحجة بما يخص البائعين وعلى ذلك مصادرا اجراء الاشهاد بالمبايعات نظر التوقف القاضي
 ولكون حضرة المشتري هو مدير بنی سويف وسبق شراء ابعاديات بالمديرية طرف
 حضرة مع الشيوخ وتحرر بها جميع شرعية فلا حظ ان التوقف في ذلك من قاضي المنية
 ليس له محل ويرغب الاستفهام من حضر تكم عن جواز وعدم جواز الشراء وتحرير الحجة
 بالابعاديات العشورية على الشيوخ لاجراء ما يتتضي فلهذا لزم ترقية حضر تكم ثم مل
 من بعدم مطالعة ما توضح ترد الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك للعلمومية (أجاب) قد علم
 ما بكتاب حضر تكم هذا والافادة عن ذلك ان الشيوخ لا يمنع من صحة البيع شرعا ولا
 يتوقف تحرير الحجة ببيع حصة من الابعادية المحكي عنها على قسمتها انما يلزم بيان حدود
 جميع الابعادية ومساكنها في الحجة كالتجاري والبيع يصير ايقاعه على جزء شائع منها
 كالربع او النصف او غير ذلك حسب الواقعة وللعلمومية تحرر والله تعالى أعلم (سئل) من
 الضبطية في ٣ ج سنة ٧٨ مضمونه ولو أنه سبق الاستفتاء من حضر تكم عن بيع حصة بعض
 ورثة المرحوم حافظ افندي مدير المنية سابقا شائعة في الابعادية المخلفة عنه الكائنة بمديرية
 المنية لحضرة محمد بن سلطان مدير بنی سويف بناء على ما ورد لهذا الطرف من حضرته
 واعطيت الافادة من حضر تكم بالتحجير الا انه مر بعد الاجابة من حضر تكم وردت افادة
 مديرية المنية متضمنة الاستعلام عن جملة وجوه بناء على ما أجابه قاضي المنية
 وبالاقتضاء قدمت للبائعين الاوجه التي أوضحها القاضي المذكور فاعطيت الافادة
 منها في الاوراق طيبة وكذا الماس سئل من عادل المستأجر لتلك الابعادية أجاب شفاهها
 بعلموميته بالبيع ورضاه به وليس له معارضة فيه وحيث من الاقتضاء الافادة من
 حضر تكم عما أوضحه قاضي المنية وتوضح من البائعين والمستأجر لزم تحريره لحضر تكم
 ثم مل من بعدم مطالعة ما توضح بالاوراق طيبة ترد الافادة الواضحة من حضر تكم عن تحجير

١٢٧٨

١

وهو قد تجوز ذلك لاجراء اللازم لو وافقة الاصول (الجواب) قد ورد خطاب حضرة تكم المتعلق بالاستفهام عن بيع حصة بنت وحرم المرحوم حافظ افندي مدير المنيمة سابقا شائعة في الابعادية المخالفة عنه الكاتبة بمديرية المنيمة لمحضرة محمد بك سلطان مدير بني سويغ من حيث الاوجه التي ذكرها حضرة قاضي المنيمة وانه بالسؤال من الوارثتين المذكورتين عن تلك الاوجه اجابنا من حيث الشيع بالاحالة على ما افدناه سابقا الطرف حضرة تكم عن ذلك ومن حيث عدم تعيين عدد الورثة لمحضرة القاضي وحصر الارث فيهم واستدعاء المحال لثبوت ما ذكر بالطريق الشرعي لينبغي عليه عقد المبايعة بعدم معرفة نصيب كل شخص بان وراثتهم محقة عند القاضي ومقيد مضمونها بسجله بحجة الصلح المحكي عنها في افادتهما وانه برفض التشكيك في الورثة عند قيد المبايعة في المضبطة يجري الثبوت حسب الجاري وان معرفة نصيب كل منهما من خصائص وظيفته الى آخر ما ذكرنا بالافادة وذكر بجواب حضرة تكم ان المستأجر للابعادية لماسئل أجاب شفاها بعلمه بالبيع ورضاه به وليس له معارضة فيه وترغبون اعطاء الافادة من هذا الطرف بعد الاطلاع على ما في الشعتين المرفوقين مع هذا والمحال ان ما يتعلق ببيع المحصة الشائعة فقد سمعت الافادة عنه وأما من جهة معرفة الورثة وحصر الارث فيهم فاجاب الوارثتين المذكورتين فيه الكفاية وأما توقف القاضي في تحرير الحجة التي هي عبارة عن اشهاد من البائع انه باع وقبض الثمن ومن المشتري انه قبل البيع وقبض المبيع حسب اقرارهما بذلك لديه على فسخ الاجارة فليس في محله لانه ليس بلازم لصحة البيع مع عدمه لان بيع المستأجر نافذ في حق البائع والمشتري ما لم يفسخه المشتري موقوف في حق المستأجر الى مضي مدته أو فسخ الاجارة ومع كونه موقوف في حق المستأجر لا يملك فسخه من قبل نفسه بل له حق حبس العين الى مضي مدتها أو فسخها فان أجاز البيع ورضى به انفسخت الاجارة ونفذ البيع في حقه أيضا وهذا اذا لم يكن البيع لعذر دين على المؤجر البائع لا وفاء له الا من ثمن العين ولو كان الدين قايلا كدرهم فاكثروا لفرق في ذلك بين كونه ثابتا ببيعة أو اقرار من البائع أو مشاهدة من الناس أمالو كان البيع لذلك العذر فلا يتوقف فسخ الاجارة على رضا المستأجر بالبيع وهذا ما لزممت افادته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بقرة بثمن معلوم حال من امرأة وزوجها ودفع لها ما كثر الثمن وأخذ البقرة ومكثت عنده مدة طويلة فمحو أو بعة أشهر ثم ذهبت المرأة الى بلد المشتري مع زوجها طالبه بياقي ثمن البقرة فلم يجدها فاخذ البقرة من منزله وذهبها وباعها فهل هذا البيع غير نافذ لانها على ملك مشتريها وتزعم من يد مشتريها الثاني جبراعنه وترد لمشتريها الاول وليس للزوجة البائعة وزوجها الا بالثمن الذي بيعت به (اجاب) اذا تحقق البيع المذكور أو لامن المالك بتاريخ سابق من توفيات شرائط الصحة وال لزوم يكون بيع المرأة وزوجها المذكورين ثابتا بتاريخ لاحق بدون ما يوجب فسخ البيع

مطلب في بيع العين
المستأجرة وعدم توقف
صحة البيع على فسخ
الاجارة بالنسبة للبائع
والمشتري

شعبان

الاول موقوف على اجازة المشتري الاول فان اجازة نفذ وان ردة بطل ويكون له استرداد البقرة الى يده حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٨ بمأذونه امرأة تدعى أمينة البيضاء قدمت عرضا للصحة تنهى به ان الحرمه ضحا قبل وفاتها باعت لها منزلا بخط الحضرة وخمانية قرار يطبع عوش الربانية وعشرة دكاكين ومصبغة ونجارة وقهوة وطاحونة ومنزلا بسوق التين ببولاق بموجب سند بختها ولم تحرر لها بذلك حجة شرعية ولمناسبة وفاتها وضبط متروكاتها لتلمس ثبوت ما ذكر مع ثبوت ما خصها من تركة زوجها على جاني ولد المتوفاة وللزوم تحقيق ما ادعته المذ كورة قد طلب السند المذ كورو بمناظرته وجد مذ كورابه ان ضحا باعت الاماكن المذ كورة الى امينة المذ كورة بمبلغ اثني عشر ألف قرش وخمسة مائة قرش عملة صافا وساحتها من الثمن نظير اقامة شعائر المكتبة اعني ثمن كساو و ثمن حصر و ثمن مياه واجرة فقيسه وكامل ما يلزمه وان يصير اعطاء مبلغ ألف قرش من طرف امينة الى جمعة البسد معتق المرحوم على جاني وكذا يصير اعطاؤه دكانا من دون اجرة لاجل معاشه منها مادام مقيما فيها ولا يمكن له حق في تأجيرها لخلافه ولدى حضور المدعية ومعه بعض الاشخاص الذين اسماؤهم بالسند المذ كورو السؤال منهم شفاها عن معرفتهم بالمتوفاة وحدود الاماكن واسماء المجاورين وهكذا فاجابوا باجابة لا تفيد شيئا مما هو لازم شرعا وحيث الامر كذا كروا السند موضح به ان البيع والمساومة لم يقع الا لاجل اجراء ما اشارت باجرائه فهل مع كون البيع والمساومة من اجل ذلك يقبل من المدعية دعوى البيع في العقار من المتوفاة لها أم كيف وتنفيذ ما اوضحت عنه المتوفاة بالسند نظير البيع والمساومة يكون باي كيفية (اجاب) البيع المذ كور بهذه الشروط فاسد فسد بطله الفسخ اذ فيه شرطا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لاجني من اهل الاستحقاق وذلك مفسد لعقد البيع فيجب فسخه حيث كانت الشروط المذ كورة في صلب عقد البيع ولا يسلم للمشتري في البيع بعد موت البائعة على هذا الوجه ما لم تثبت الانتقال اليها بناقل صحيح شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل اجني بثمن معلوم من الدراهم وقبض الثمن من المشتري وهو في حال الصحة والسلامة وكتب في شأن ذلك سندام شمول بخطه وختمه لدى بيعة شرعية تشهد بذلك ومضى على ذلك شهران فاكثر ثم مات البائع عن ورثة أنكرت بيع مورثهم في الدار المذ كورة بسبب عدم خروج حجة من قاض فهل اذا ثبت المشتري البيع المذ كور بالبيعة الشرعية في وجه ورثة البائع يكون البيع صحيحا نافذا (اجاب) اذا ثبت البيع المذ كور مستوفيا شرائط الصحة والزوم بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الورثة ذلك ويحكم بحكمته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قد رآه معلوما من خرد الحماق المسمى بالرسمال كل ارباب كذا قدر معلوما من الدراهم ودفع له جميع الثمن وشرط ماع بينهما ان يكون تسليمه في محل كذا على انه اذا زاد او نقص فبحسابه من الثمن فهل اذا

١٢٧٩

٧

١٢٧٩

١٥

هالك المبيع المذکور في يد البائع قبل تسليمه يهلك على البائع ويرجع المشتري على بائعه كما دفعه له من الثمن (أجاب) اذا هلك المبيع في يد البائع قبل التسليم بفعل البائع أو بآفة سماوية أو بفعل المبيع نفسه يبطل البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن اذا كان دفعه اليه ولو كان الهلاك بفعل اجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع واخذ الثمن فيضمن البائع ذلك وان شاء امضاه ورجع على الجاني فيضمنه وان هلك بفعل المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع مطلقا او شرطا الخيار له وان كان الخيار للبائع او كان البيع فاسد الزمه ضمان مثله ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة مؤرخة ٢٤ جادى الاولى سنة ١٢٧٩ مضمونها طلب افادة الحكم الشرعى في بيع مبلغ كان في جهة مصلحة بيت المال باسم امرأة تسمى نسوخ الحبشية ماتت وكانت المصلحة المذكورة دفعته للقومية المجيدية واثبت رجل وراثته لتلك المرأة بعد موتها باع لام شرعى فادعى شخص نصرانى شراء ذلك من الوارث المذکور ويطلب هذا المبلغ وفائضه (أجاب) ما صار اجراؤه في هذه القضية او لا آخره لم يكن على مقتضى الشرع وبيع المبلغ الكائن بالقومية ببيت المال باسم نسوخ الحبشية سواء كان ديننا او عيننا لا يصح من وارثها والحال هذه ولو فرض انه مملوك لها وانه انتقل لو ارثها بطريق الميراث فهو بيع فاسد فسبيله الفسخ ورد بدله الى المشتري حيث كان الواقع فيه يباع وهذا ما يقتضيه الشرع ويكون مستحق المبلغ الكائن بالقومية ببيت المال قبضه من جهته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حانوت زبانية وله فيه صانع تركه لبيعه فيه البضاعة المعدة للبيع في هذا الحانوت وغاب الى جهة ثم رجع فوجد صانعه قد باع سدريه نحاسا بلا اذن المالك لرجل واخذ منه ثمنها فطلب صاحب السدريه اخذها منه فامتنع من ردها اليه حتى يأخذ منه ثمنها الذى اخذ منه صانعه فهل يكون لصاحب السدريه اخذها منه ويؤم المشتري بالرجوع بالثمن على صانعه بعد تحقق الملك له فيها بالوجه الشرعى ان لم يجز بيع صانعه فيها (أجاب) نعم للمالك ذلك والحال ما ذكر اذ لم يكن البائع ماذونا في مثل هذا البيع فيرد بده وللمشتري الرجوع على الفضولى بالثمن الذى قبضه منه بعد الفسخ ورد المبيع لمالكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض مملوكة له ابعادية فوجدها المشتري مستأجرة للغير من بائعها المذکور فهل لا يمنع صحة البيع كونها مستأجرة حيث كان المشتري قابلا وراضيا بذلك (أجاب) نعم لا يمنع صحة البيع الا انه موقوف في حق المستأجر الى مضي المدة فان تمت نفذ البيع في اصح الروايات ان لم يجز البيع وللمشتري خيار الفسخ ان لم يرض ببقائه الى انتهاء المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر سبعة قرايط ونصف قيراط وسهما ونصف سهم في مكان مشترك بينه وبين المشتري بثمن معلوم سماه وسعر كل قيراط خمسمائة وثلاثون قرشا عملة دارجة فهل اذا ثبت ان البائع له في الممكان المذکور سبعة

٢٠
١٢٧٩
مطلب في تفصيل حكم هلاك
المبيع قبل قبضه

جادى الثانية

٤
١٢٧٩
مطلب في حكم بيع مبلغ في
القومية بانية

شعبان

١١
١٢٧٩
مطلب في حكم بيع المستأجر

رمضان

٢٣
١٢٧٩

قرار يبط ونصف قيراط يكون البيع صحيحا فيما يملكه البائع ويبطل فيما زاد اذا ثبت ذلك بالبينة وكان في ملك البيع (أجاب) نعم يبطل البيع فيما ثبت بالبينة انه مستحق لغير البائع ويثبت للشري الخيار في الباقي بين اخذه بحصته من الثمن أو تركه مطلقا سواء كان قبل القبض أو بعده حيث كان المبيع قيميا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكا تاباع ثلثه لرجل بثمن مع اوم من ذاهدى عشرة سنة وكتب بذلك وثيقة مشمولة بختمه واسمه وشهادة بينة شرعية ووجع من المسلمين ووضع المشتري يده عليه المدة المذ كورة وصار سا كنافيه وينتفع به الى الآن ثم ان صاحب الثلثين ترتب بذمته دين ثمن مبيع لا لشخص عجز عن أدائه ويريد ارباب الدين أخذ جميع المكان في نظير دينهم ويقولون ان يبيع ثلث المكان المذ كور من ماله لئلا يشتري المذ كور باطل لكونه لم يكتب به حجة مسجلة من الحاكم الشرعى والورقة الدمغة لا يعمل بها فهل اذا ثبت البيع بشهادة البينة الشرعية يحكم للشري بحصة البيع ونفاذه ولا عبرة بما تعلل به ارباب الدين لاسيما ومالك الثلثين معترف ومصدق على صدور البيع منه للشري على الوجه المذ كور ولم يجبه (أجاب) لا توقف صحة البيع ونفاذه شرعا بعد صدوره مستوفيا شرائط اللزوم على كتابة حجة من الحاكم الشرعى به وتسجيلها فلا عبرة بما تعلل به ارباب الدين على هذا الوجه والحال ماذ كروا الله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم مكان باعوه على يد وكيلهم لرجل بثمن معلوم وعند كتابة حجة بالثراء المذ كور ظهر لما ذون القاضى بمطالبة الحجة اتى تشهد لهم بالملك انهم يملكون ثلاثة وعشرين قيراطا وثلاثة وعشرين سهما وبيع سهم فقط وما زاد عن ذلك ملك لغيرهم فهل يكون البيع في نصيبهم صحيحا نافذا ولا ينفذ فيما زاد عن ذلك ويكون للشري الخيار حيث ثبت البيع في الزائد على نصيب البائعين بشهادة البينة الشرعية لا بمجرد ظهور ذلك من الصل المذ كور (أجاب) نعم يكون البيع في نصيبهم صحيحا نافذا ولا ينفذ فيما ظهر استحقاقه لغير اذا ثبت الاستحقاق بالبينة أو باقرار المشتري في حق نفسه أو باقراره مع البائعين في حق الكل اذا اقرار حجة قاصرة على المقر ويبطل البيع فيما ظهر مستحقا أى باطل المستحق بعد الحكم بالاستحقاق أو بتراضى البائع والمشتري على الفسخ أو رجوع المشتري على البائع بالثمن وتسليمه اليه أو بحكم القاضى على البائع برد الثمن الى المشتري بعد طلبه حيث ثبت الاستحقاق بالبينة أو باقرار البائعين مع المشتري اذا رجوع في الاستحقاق بمجرد ثبوته باقرار المشتري وحده وحيث لم يذخير المشتري في الباقي من المبيع بين امساكه بحصته من الثمن أو رده مطلقا اذا كان ثبوت الاستحقاق قبل القبض لتفرق الصفة قبل تمامها وان بعده خير فيما لا يميز الا بضرر ويورثه الاستحقاق عينا كدار وكرم وأرض وزوجى خف ومصر اعى باب وقن وفي غيره مما لا يضره التبعض كثوب بين وأرضين وعبدن ومثلى فلا خيار له في الباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا جاءه رجل وغرم وقال

سؤال
٦
مطلب في حكم ما لو ظهر بعض المبيع القيمى مستحقا
سنة ١٢٧٩

٢٣
١٢٧٩

ذى القعدة

٢٢
١٢٧٩
مطلب لا رجوع في الاستحقاق باقرار المشتري وحده بل ببينة أو اقراره مع البائع

ذی القعدة سنة

له يعني نصفه بكذا من الدراهم لانه لا يساوي الا اياها فاني فارسل له جماعة قالوا له ان نصف العقار لا يساوي الا كذا الثمن الذي قاله المشتري فباعه بالثمن المذکور وهو دون ثمن المثل بكثير فهل اذا ثبت الغرور والغش في الفاحش يكون للبائع رد الثمن واسترداد المبيع جبراً على المشتري ولو كان معه حجة ومضى على ذلك مدة من الايام (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك داراً في بلد عن مورتها غابت بجهة بينا وبين بلدها مسافة قصر مدة سنين ثم رجعت فوجدت رجلاً واضعاً يده على الدار المذكورة فطلبت رفع يده عنها فادعى انه اشتراها من امرأة بالبلد المذکورة والمحال انها اجنبية ولم يكن لها ملك فيها بوجه شرعي فهل لا ينفذ بيعها لها والمحال هذه حيث ثبت انها ميراث لمن كانت غائبة عن مورتها ولم يكن هناك ناقل شرعي ولم يثبت للبائعة ملك فيها أصلاً (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار المذکورة لتلك المرأة بالوجه الشرعي ولم يكن للبائعة ولاية عليها بطريق شرعي لا ينفذ بيعها بدون اذن المسالك لها ويكون موقوفاً على اجازتها في بطل بردها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً من آخر وبناها ثم بعد مدة طهر انها مستحقة للغير فهل اذا ثبت الاستحقاق فيها بالبينة بالوجه الشرعي لا باقرار المشتري وحده يكون للمشتري الرجوع بالثمن على بائعه او ورثته وله اخذ قيمة نقضه مستحقاً للقطع من المستحق ان توافقا على ذلك وان لم يرض المستحق يكون للمشتري اخذ نقضه المملوك له وقلعه (اجاب) نعم للمشتري الرجوع على بائعه او ورثته بثمان مائت استحقاقه على الوجه المذکور وله اخذ قيمة نقضه المملوك له مستحق القطع ان رضى المستحق بذلك والا فله قلعه واخذته وله ان يرجع بقيمة البناء مبني على البائع ان سلمه اليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض احدهما خربة والاخرى فيها بناء فاتفق مع بعضهما ان يتبادلا فيها فاحضر اجمعان المسلمين وأوقعا صيغة المبادلة بحضور بينة شرعية ووضع كل منهما يده على ملك الآخر سنة ثم ان الذي اخذ الخربة بنى فيها بعض بناء واراد ان يرجع ثانياً على صاحبه فهل حيث أوقعا صيغة المبادلة على الوجه الشرعي لا يكون لاحدهما الرجوع على الآخر (اجاب) حيث وقعت بينهما مبادلة احدي الارضين بالآخرى بصيغتها الشرعية المفيدة لتملك العين ولم يوجد ما يفسدها لا يكون لاحدهما الرجوع ولا فسخ البيع المذکور بدونه وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً باع نصفه لرجل بمبلغ معلوم بمقدار ماضنه للمشتري ضمان غرم عيابه مدة رجل آخر وكان عقد البيع قبيل رؤية المشتري المنزل المذکور باطنا وظاهراً ولم توجه المشتري لاجل معاينة البيت المذکور ورثته لم يرض به بهذا الثمن فهل اذا كان عقد البيع قبل الرؤية يكون للمشتري الخيار ان شاء قبل البيع وان شاء رده (اجاب) شراء الطالب أي رب الدين بدنه شيئاً من الكفيل صحيح وقد صرحوا بان من اشترى شيئاً ولم يره يكون له رده بخيار الرؤية فله الفسخ ورد

٢٨ ١٢٧٩

ذی الحجة ٢٠ ١٢٧٩

ربيع الاول

١٢٨٠
مطلب في حكم ما لو ظهر
المبيع مستحقاً بعد البناء
وفيما يرجع به على
البائع

ربيع الثاني

١٢٨٠

٧ ١٢٨٠

٦
مطلب ذلك المبيع في يد
البائع قبيل القبض
ولولا التولية رجع المشتري
بالبين

شوال

دي القعدة

المبيع بعد الرقبة اذ لم يرض به عندها وكذا له الرد قبل الرقبة في الاصح والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك جاتبا من البصل موضوعا على الارض بعد قلعه من أرضه اشتراه
منه رجل جذافا من غير كيل ولا وزن بثمن معلوم ودفع له بعض الثمن وابقى تحت يده
الباقى حتى ياتي له يساقى الثمن فهلك البصل باقية سماوية فهل يكون من ضمان بائعه
ويكون هالكه عليه ويكون للمشتري استرداد ما قبضه من الثمن (اجاب) حيث
امسك البائع المبيع لقبض باقي الثمن ولم يقبضه المشتري ولم توجد التولية حتى هلك المبيع
في يد البائع يبطل البيع وللمشتري الرجوع على البائع بما دفعه من الثمن والحال ما ذكر
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أرضا بعبادية ملك رقبة بطريق
الشراء باع نصفها من آخر بثمن معلوم واشترها منه الاخر بذلك الثمن شراءا تاما مستوفيا
شرايط الصحة والازوم ولم يدفع المشتري الثمن الى البائع بل بقي بذمته وذلك بحضرة بينة
من العدول وهناك بينة تشهد على اقراره بالبيع المذكور أيضا ثم بعد مدة استأذن
البائع الثاني المشتري الاخير في بيع الابعادية جميعها نصيبه ونصيب المشتري الاخير
بالوكالة عنه لرجل آخر بثمن معلوم ازيد من الثمن الاول فاذنه بذلك وباعها على هذا
الوجه ثم بعد ذلك اراد المشتري الثاني الذي هو شريك البائع الاخير ان يحاسب البائع
على ما يخصه من الثمن الذي باع به باذنه فأنكر بيعه السابق لشريكه المذكور وادعى
اختصاصه بالابعادية المذكورة فهل اذا ثبت الشريك المذكور شراءه نصف الابعادية
من البائع له بالبينة العادلة بيعا تاما مستوفيا شرايط الصحة لا يعتبر انكار البائع ويكون
للمشتري الشريك محاسبته على ما يخصه من الثمن الذي باع به باذنه (اجاب) اذا ثبت
البيع المذكور بالطريق الشرعي مستوفيا شرايط الصحة والازوم كما هو مذكور
لا يعتبر انكار البائع والحال هذه ويكون للشريك المذكور محاسبة شريكه المأذون
بالبيع بطريق الوكالة عنه على ما يخصه من الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
تملك حصص في دار وساقية ونخيل وكلت أخاها في بيعها بثمن معلوم من الدراهم فباع
الوكيل ذلك لرجل بالثمن المذكور ووضع المشتري يده على ذلك مدة تزيد على سبع
سنين ثم بعد تلك المدة باع المشتري حصص الدار المذكورة لآخر فادعت الموكلة المذكورة
أخذها بالشفعة متعللة بانها جارتها فلم تثبت لها الشفعة بالوجه الشرعي لدى القاضي
ومنعها منها ثم بعد ذلك أنكرت البيع المذكور في جميع ذلك وادعت ان جميعه ملك لها
وانه باق على ملكها وأنكرت الوكالة في البيع المذكور والحال انه في اثناء تلك المدة
كانت تستاجر ما ذكر من المشتري وتدفع الاجرة فهل والحال هذه اذا تحقق ما ذكر من
البيع والتوكيل به بالوجه الشرعي لا تسمع دعواها للملك في ذلك لاسيما وقد طلبت
الشفعة في الدار المذكورة واستاجرت ما ذكر من المشتري المذكور ويكون الحق في ذلك
لواضع اليد المشتري المذكور (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر في السؤال بالوجه الشرعي

لا يعتبر انكار المرأة المذ كورة البيع والتوكيل به وتمنع من معارضة المسالك المذ كور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخيه لا يبيعه وعن ورثته غيره وجميع ما كان تحت يده الا في البيت المذ كور مشترك بينهما وبين أخيه لا يبيعه المذ كور مناصفة ومن جملة ما هو مشترك بينهما جانب ارض فباع الاخ المحي الارض المذ كور خوفا عليه من التلف بسبب طول مكثه بدون اذن باقي الورثة واستولى عنه من المشتري ثم بعد مضي مدة طلب باقي الورثة من الاخ البائع المذ كور ما يخصهم من ثمن الارض المذ كور وأن يحاسبوه عليه فوجدواهم بالمحاسبة عليه ثم ازدادت اسعار الارض فطلب الاثنان الورثة من الاخ البائع ان يدفع لهم مقدار ما يخصهم من الارض عينا ويحاسبهم على ثمنه بحسب السعر الحاصل الاثنان فهل ليس لهم ذلك ولا يكلف البائع المذ كور الا بما يخصهم من الثمن الذي يباع به وطالبوا بحسابته عليه. والحال ما ذكر (اجاب) ان حصلت اجازة من باقي الورثة لبيع الاخ المذ كور الارض المشتركة بينهما وبينهم وكانت الاجازة صحيحة لا يكون لهم مطالبته ولا محاسبته الا على مقدار ما يخصهم من الثمن الذي يباع به فقط لا على ثمنه الزائد الاثنان ولا مطالبته بمثله والاقلهم تضمينه مثله حيث تعذرا استرجاعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض مملوكة من مالكها على انها كذا ذراعا كل ذراع يكذا درهما وعند استلامها وجدها انقص بمذاكر مجلس البيع ثم مات البائع عن ورثة أنسكروا البيع المذ كور فهل اذا أثبت الشراء الرجل المذ كور على الوجه المذ كور بالوجه الشرعي يكون له أخذ الموجود من الارض المذ كورة بحصته من الثمن اوفسخ البيع (اجاب) لو باع ثوبا أو أرضا كل ذراع يكذا فوجدها المشتري أنقص بذراع أخذ الباقي بحصته من الثمن اورد الكل لتفرق الصفة عليه وكذا اذا وجدها أكثر أخذ الكل بحصته من الثمن اوفسخ البيع لدفع ضرر التزام الزائد لان الذراع وان كان في الاصل وصفا لا يبقا به شيء من الثمن الا انه صار أصلا باقراره بذلك الثمن هذا اذا زاد دراعا كاملا او نقص ذراعا كاملا او زاد نصف ذراع فانه يأخذ الكل بالمسمى من الثمن بلا زيادة في مقابلة النصف ولا خيار له لانه أنفع كمن اشترى معيافا فوجد سليما فلو نقص نصف ذراع كان اشترى الارض على انها عشرة أذرع كل ذراع يكذا فوجدها تسعة ونصفا يأخذها بتسعة فقط بلا ايجاب شيء في مقابلة النصف مع الخيار للشترى في رده كله لتفرق الصفة وهو قول الامام وجرى عليه أبواب المثلون وعليه الفتوى فاذا ثبت البيع المذ كور بالوجه الشرعي يجري فيه هذا التفصيل والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل آلت له دار بالارث الشرعي عن والده وهو غائب عن البلد التي فيها الدار المذ كورة مدة تزيد على عشرين سنة لم يشاهدها ثم جاءه رجل من تلك البلد وطلب شراءها منه وأخبره انها آيلة الى السقوط وانها لا تساوي الا تسعمائة قرش فباعها له على هذا الوجه ثم بعد شهر حضر جماعة من تلك البلد وأخبروه بانها تساوي أكثر من ألفي قرش ثم حضر المغبون

١٢٨٠

١٦

ذى الحجة

١٢٨٠

٢٧

مطلب في حكم ما لو اشترى
أرضا كل ذراع يكذا
فوجدها انقص او أكثر

الى البلد ورفع الامر الى القاضي وأثبت الغبن والتغبر برلديه وحكمه بها واستلم الدار
وباعها لرجل آخر بزيادة عما أخبر به ووضع المشتري الثاني يده عليها مدة تزيد على ثلاثة
أشهر والآن رجع المشتري الاول وأنكر الغبن والغرور المذکورين متعللاً بان تلك
الزيادة إنما حصلت في ملكه والحال انه لم يجد فيها شيئاً ولم يقم بينة على دعواه فهل
يكون حكم القاضي بما ذكر صحيحاً فذا ولا عبرة بما تعلل به المشتري المذکور (أجاب)
إذا ثبت الغبن الفاحش والتغبر يرقى البيع المذکور بعد دعوى صحيحة بان تحقق بالوجه
الشرعي ان قيمته وقت البيع تبلغ نصف ما يبيع به فأكثر بناء على تفسير الغبن
الفاحش بذلك وان الثمن الذي يبيع به لا يدخل تحت تقويم المقومين حين البيع بناء على
هذا القول مع اعتبار حال المبيع حين ذاك يكون للبائع فسخ البيع بذلك وعلى القاضي
الحكم له به وإذا تم الحكم مستوفياً شرائطه على الوجه المذکور لا عبرة بانكار المحكوم
عليه ما ثبت عليه شرعاً ولا ينقض حكم القاضي بدون وجه شرعي والحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض فضاء من رجل آخر بثمن معلوم أراد المشتري
بناءها فغنى البائع من ذلك مئة مائة لانه لم يبيع له الأرض بل البيع في السباخ ثم صاحمه
المشتري على قدر معلوم من الدراهم دفعه له وأقبضها له وصدق له على البيع في الأرض
والسباخ وأذن البائع المشتري بالبناء فيها بعد التصديق وذلك بحضرة بينة شرعية على يد
القاضي وحكم القاضي بصحة ذلك والآن يريد البائع نقض البيع المذکور والصلح فهل
ليس له ذلك ويكون البيع صحيحاً فذا (أجاب) نعم ليس له ذلك والحال ما ذكر بالسؤال
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وثلاث بنات منها
وترك مكاناً وداراً بقرية من القرى وقطعة أرض ملك إبعادية تباعث إحدى البنات
ما يخصها بطريق الميراث الشرعي عن أبيها من المسكن والدار والابعداية لاختها وامها
بثمن معلوم ثم أبرأتين من الثمن وهى في حال صحته و سلامته ثم بعد مدة من الشهور ماتت
البائعة عنهن وعن زوج فأنكر الزوج ذلك البيع وعارضهن فيه فهل إذا ثبت البيع
والشراء لهن فيما ذكر يكون البيع صحيحاً ولا عبرة بانكار الزوج وليس له معارضتهن
في ذلك (أجاب) إذا ثبت ان المرأة المذكورة باعت ما يخصها في ماد كرامها وأختها
ببعض مستوفياً شرائط الصحة حال حياتها وصحتها بالاطريق الشرعي لا يكون للزوج
معارضتهن في ذلك بدون وجه ولا عبرة بانكاره مع الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وابن وبنت له منها وترك داراً ثم غاب الابن غيبة طويلة
وفي أثناء غيبته باعت امه وأخته نصيبهما في الدار المذكورة بثمن معلوم فلما حضر الابن
من غيبته ووجد امه وأخته باعاً ما ذكر اشتراه عن ابنتي منهما بثمن معلوم ثم بذاهما وكافها
من ماله لنفسه وصار ساكناً فيهما مدة من السنين ثم ماتت أخته عن ولد لها فطالب ولد
الاخت خاله بحصة امه من تلك الدار فهل إذا ثبت بالوجه الشرعي ان امه وجدت به باعتا

١٢٨٠

٢٩

صفر

٤

١٢٨١

شعبان

٢٢

١٢٨١

سنة
شعبان
٢٤
١٢٨١

ماذ كرم من الدار وصار ولدا لاخت لاحق له فيها يمنع من منازعة حاله في ذلك منعاً كلياً
(أجاب) اذا أثبت الابن المشتري المذ كور بيع اخته نصيبها من تلك الدار للأجنبي
بشئ معلوم ثم شرأه تلك الحصة لنفسه كذلك بيعاً مستوفياً شرائط الصحة والأزوم
بأطريق الشرعي لا يكون لولده البائعة منازعة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وأربع بنات بالغات وثلاث زوجات وترك ما يورث
عنه شرعاً داراً مشتركة بين الجميع بحسب الاوث الشرعي فباع ثلاث من البنات
وزوجة من الزوجات نصيبهن من تلك الدار شائعاً لرجل أجنبي وقدره أحد عشر قيراطاً
ونصف قيراط بشئ قدره ألف ومائتان وخمسة وثلاثون قرشاً وذلك بالغرور والغبن
الفاحش بقول المشتري لمن ان تلك الحصة لا تساوي الا ذلك القدر المذ كور ولم اعلمت
البائعات بالغبن الفاحش وان هن مغرورات من قبل المشتري وان تلك الحصة المبيعة
تساوي ضعف هذا الثمن المذ كور طلعن منه فسخ البيع ورد المبيع فامتنع وقال تنازات
لكن عن اربعة قرايط ونصف قيراط من تلك الحصة المبيعة ولا تفسخ البيع فلم
تقبل النسوة البائعات منه ذلك ولم يرضين به وصمن على فسخ البيع فهل اذا ثبت ان
ذلك البيع بالغرور والغبن الفاحش يكون لمن فسخه ويحجر المشتري على رد المبيع الى
البائعات المذ كورات (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش والغرور في البيع المذ كور
بالوجه الشرعي يكون للبائعات فسخه حيث لا مانع وفي الدرمن فصل في التصرف في
المبيع والثن ويصح الخط من المبيع ان كان المبيع ديناً وان عيناً لا يصح لانه اسقاط
واسقاط العين لا يصح بخلاف الدين اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة
آجرها لآخر مدة معلومة اجارة صحيحة ودفع له اجرة مجعلة ثم قبل مضي مدة الاجارة باع
المالك الطاحونة المذ كورة لرجل آخر بغير عذر ولغير وفاء دين فهل يكون البيع
المذ كوره وقوفاً في حق المسأجر الى انهاء مدته حيث لم يرض بفسخ الاجارة (أجاب)
نعم البيع المذ كور وقوف في حق المستأجر على تمام مدة الاجارة وليس
للمشتري نزع العين المستأجرة من يد المستأجر قبل مضي المدة والحال ما ذكر في السؤال
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن امرأه ورجل اشترى لموكله ارضاً مملوكة
الرقبة معدة للزراعة من مالها بشئ معلوم بقول البائع له انها صالحة للزراعة ومغصبة
وهو من صلح معظمها وباقيها اخ للزراعة ويرغب بالاجارة بذكرها البائع وانها تساوي
الثن المدفوع فيها من قبل الوكيل ولم يرها الوكيل ولا موكله قبل البيع ولا وقته ثم
توجه الوكيل بعد العقد ليرى الارض ويستلمها فراها بخلاف الاوصاف التي ذكرها
البائع وانها خرس ومعظمها طال وواط ولم يرفها من رعاغـير جزء يسير عتفرق وانها
لا تساوي الثمن الذي ذكره البائع المدفوع فيها بل هناك فيها غبن فاحش ولم يرض
الموكلان بشرائها بل رد كل منهما ومن الوكيل المبيع بخيار الرؤية والتقرير والغبن

صفر
١
١٢٨٢
مطلب يصح الخط من
المبيع ان كان ديناً
لا ان كان عيناً
ربيع الثاني
١٦
١٢٨٢

ربيع الثاني سنة

٢٨ ١٢٨٢

جادي الاولى

١٠ ١٢٨٢

١٩ ١٢٨٢

جادي الثانية

٢ ١٢٨٢

الفاحش وقوات الاوصاف المرغوبة فهل يكون لهم ذلك ويحجر البائع على رد الثمن
(اجاب) كل واحد من الاوجه المذكورة بهذا السؤال على انفرادهم موجب لما كان
المشتري من فسخ البيع المذكور اذ خيار الرؤية كاف في الرد وحده وكذا الغبن الفاحش
مع التعديرو كذا فوات الوصف المرغوب فيه وحيث لا يكون لو كيل المشتري لما فسخه
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا بالشراء من مالها نفسها باعت
لزوجها في حال حياتها وصحتها بيعا صحيحا مستوفيا شرائطه الشرعية بثمن معلوم وبراءة
منه وذلك بحضور بينة شرعية وكاتب من طرف القاضي ثم ماتت بالحادث بعد نحو خمسة
وثلاثين يوما عن ابنها الغائب وزوجها المذكور فهل حيث ثبت ذلك البيع بالبينة
المذكورة على الوجه المسموع يكون البيت المذكور ملكا للزوج خاصا به وليس لاحد
معارضته فيه بدون وجه شرعي لاسيما وذلك البيع في غير زمن الحادث بل قبل حصوله
(اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور البيع من تلك المرأة لزوجها حال صحتها وكذا
البراءة من الثمن مستوفيا شرائط الصحة والنفاذ لا يكون البيع تركه عنها بل يخص به
الزوج المشتري وليس لاحد معارضته في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مشتركين في نخيل اثلاثا مات أحدهم عن ابنه ثم مات
الثاني عن بنته وأخيه الشقيق ثم باع الاخ الثالث النخيل المذكور بدون اذن ابن أخيه
وبنت أخيه البالغين وبدون علمهما فلما علموا بالبيع رداه ولم يجزاه فهل اذا ثبت الاشتراك
بينهم في النخيل المذكور ولم يוכל الشريك البائع في بيع نصيبهما ولم يجزاه لا ينفذ البيع
في نصيبهما ويظل (اجاب) اذا لم يكن البيع المذكور باذن الشريكين البالغين وبدون ولاية
شرعية للبائع يكون البيع في نصيبهما موقوفًا على اجازتهما فان اجازاه نفذ وان رداه
بطل وهذا بعد تحقق ملكهما الخاصة من النخل على الوجه المسموع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى بيتا من دار بمنافعه وموافقه بموجب حجة شرعية ذكر فيها ذلك وذكر في تلك
الحجة ان يمر المشتري المذكور من الباب الذي سيفتح على حارة أخرى ولم يمكن فتح باب من
تلك الحارة فهل اذا كان للبيت المذكور طريق أخرى من دار البائع يكون للمشتري
المذكور المرور منها والحال هذه بدون رضا البائع المالك للدار المذكورة وتدخل هذه
الطريق في البيع حيث اشترى البيت بمنافعه وموافقه كما ذكر (اجاب) حيث اشترى الرجل
البيت من تلك الدار بموافقه ومنافعه وكان له طريق منها وقت البيع دخل الطريق
الخاص بالسكان في ملك البائع أو غيره بذكر المرافق وأما طريق المبيع في سكة غير نافذة
أو الى الطريق العام فلا يتوقف على ذكر المرافق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع ثورا
بحضرة اخوته البالغين لرجل آخر بثمن معلوم وقبض البائع الثمن من المشتري واستلم
المشتري الثور من البائع ووضع يده عليه أربعة عشر شهرا ثم بعد ذلك استقرض المشتري
المذكور من البائع المذكور مبلغا معلوما بموجب سند ثم بعد مدة طلب البائع من

سنة

رجب

١٢٨٣

٢٩

شعبان

١٢٨٢

٣

مطلب في حكم بيع الثمر

١٢٨٢

١٢

المشتري المبلغ المرقوم فقال المشتري للبائع أعطني وعدد افلم يرض بذلك واخذ الثور منه على وجه الرهن على المبلغ المذكور برضاه واقر البائع المذکور بأنه أخذ الثور على وجه الرهن حتى يأتي له بالمبلغ المذكور لدى بيعة شرعية تشهد بذلك ثم بعد هذا الاقرار أنكر البائع المذکور بيع الثور المذكور فهل اذا أقام المشتري بيعة على اقرار البائع ببيع الثور المذكور له بالثمن المعلوم يقضى له به ويؤثر المرتهن بتسليمه الثور الى ربه بعد اخذ دينه ولا يتوقف ثبوت الملك للمشتري على ثبوت أصل العقد (اجاب) اذا أقام المشتري المذکور بيعة على اقرار البائع له بالبيع بالثمن الذي ذكره يقضى له بملك الثور ولا يتوقف القضاء بذلك على الشهادة بأصل البيع ويؤثر المرتهن بتسليم الثور الى مالكه بعد اخذ دينه والله تعالى أعلم (سئل) في بستان مغروس نخيلا وأشجارا متنوعة بعضها لورثة ذكور واثانات بلغ وقصر وبعضه وقف بباع أحد الورثة اثمار النخيل والأشجار قبل ظهورها ثلاث سنين مستقبلة في عقد واحد بثمن معلوم لا تخفى هل يكون البيع والحال هذه فاسدا ولو كان البائع وكيلا عن الناظر وعن باقي الورثة (اجاب) لا خلاف في عدم جواز بيع اثمار الاشجار قبل ظهورها ووجودها راسا وانما الخلاف في بيعها بعد الظهور وقبل بدو الصلاح وقبل كونها متفعا بها ولو علقا للدواب لا بشرط القطع فنقل قاضي خان عن عامة المشايخ عدم الجواز والصحيح أنه يجوز لانه مال منتفع به في ثانی الحال أما لو كان بحيث ينتفع به ولو علقا للدواب فالبيع جائز باتفاق أهل المذهب اذا باع بشرط القطع أو مطلقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عدة اصناعة النحاس سامها لابنه ليشغل عليها وما يتيسر من ذلك يصرفه لنفقة أبيه ونفقة فاستمر الابن يشتغل عليها الرجل مدة واجتمع للرجل المذکور على الابن المذکور مبلغ عماد فباعه اليه نظير عمله فباع الابن تلك العدة لرب المبلغ مع بقائها في ملك أبيه بدون اذنه ولم يكن ضامنا له فيما تأخر عليه ولم يحجز المالك للعدة المذورة ببيع ابنه مع ان قيمة العدة المذورة تبلغ أربعة آلاف قرش وما على الابن المذکور لا يزيد على سبعمائة قرش فهل اذا ثبت ان المالك للعدة المذورة هو الابن دون ابنه البائع يكون له والحال هذه فسخ البيع الذي صدر من الابن للرجل المذکور في نظير ما عليه من الدين ولو فرض ان الابن ضامن لابنه بل يلزم المدين أو أبوه ان ثبتت كفايته بدفع ذلك المبلغ (اجاب) نعم لمالك تلك العدة بعد ثبوت ملكه لها بالطريق الشرعي ففسخ بيعها الصادر من ابنه بدون اذنه حيث لم يحجزه ويلزم الابن أو الابن ان كان ضامنا بدفع ما بذمة الابن لربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضا بعضها حراجية والبعض عشورية فباع جميعها صفقة بما فيها من الابنية والمهمات والأشجار والمواشي والواورات والزرورات وشرط على نفسه في صلب عقد البيع انه يأتي للمشتري بأمر من ولى الامر ان يكون البلد التي بها الاطيان عهدة له مثل ما كانت له وجعل هذا الشرط مقارنا للبيع مع كونه غيبا وغر المشتري بغيب فاحش لا يتحمله المبيع فهل والحال هذه يكون للمشتري

فبسخ البيع حيث وقع بهذا الشرط وما حكم الله (أجاب) البيع فيما هو مملوك يفسد بالشرط الفاسدوه وما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لأحد المتعاقدين أو لثالث هو من أهل الاستحقاق ولم يجز به العرف ولم يرد به الشرع وكان مشروطا في صلب العقد كما ذكر في السؤال وكذا يكون للشترى الرديا لعين الفاحش مع التغير من البائع فيما ذكرنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توافق مع رجل آخر على أن يشتريا وابورا في الأرض ويوضع في أرض أحدهما بداعي كون الشترى لا الآخر لم يكن له أرض على الماء يوضع فيها الوابور المذ كور وما تعطل من الأرض التي يوضع الوابور المذ كور فيها وتجري فيه المياه لغيط الآخر يؤخذ بدل ما يخصه فيها من أرض الآخر التي يحوض معلوم وأن يكلف كل واحد الأرض التي تخصه من أرض الآخر عليه وذلك كله بموجب شرطية مختومة بختم كل منهما من غير اطلاع الحكومة واذن في ذلك من جهة المبادلة في الأرض والحال أن أرض كل منهما خراجية أميرية فهل إذا اشترى الوابور المذ كور ووضع في الأرض المذ كورة أو في أحدهما أن يعطى الآخر شيئا من أرضه الموصلة لماء الوابور لأرض الآخر لا يجزى على ذلك وإذا باع كل منهما حصاة لشترى في الوابور المذ كور يكون البيع صحيحا وما حكم الشرع (أجاب) إذا لم يتم الإسقاط في الأرض الأميرية ولم يستوف شرائطه المعتبرة لا يعول عليه وإذا باع أحد الشترى يكتفي نصيبه من الوابور لشترى يباعا باتامستوفيا شرائطه يحكم بحكمته بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور أربعة وزوجة باع في صحته لزوجه وثلاثة من أولاده المذ كورين ثلاثة أرباع ساقية ودارا عشرة قراريط في طاحونة بثمن معلوم قبضه البائع المذ كور وكان أحد الثلاثة والزوجة حاضرين وقت عقد البيع والاتقان غائبان فقبل أخوهما البيع من والده عن نفسه وعنهما مع الإضافة لهما في شطري العقد وقبلت الزوجة عن نفسها فلما حضر الغائبان أجازا الشراء الصادر من أخيهما في غيبتهما وأستلم الجميع المبيع ووضعوا أيديهم عليه إلى أن مات والدهم البائع المذ كور فهل والحال هذه يكون البيع نافذا صحيحا للزوجة والثلاثة ولا شيء لأخيهما الرابع في المبيع المذ كور حيث كان ما ذكر كله ثابتا بالبيننة الشرعية (أجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة مشتركين في مائة وخمسة عشر ذراعا من أرض باعها أحدهم بدون علم بقية الورثة واذنهم وسلمها للشترى ثم لم يعلم بقية الورثة بالبيع فبعضهم لم يجزوه وأجازوه البعض الآخر فهل والحال هذه لا ينفذ البيع في نصيب البعض الذي رد ولم يجز وينفذ في نصيب البائع وحده من أجاز منهم (أجاب) بيع بعض الشركاء نصيب الباقي بدون إذنهم وقوف على أجازتهم فمن أجاز البيع منهم تغدى نصيبه فقط ومن رده بطل في نصيبه حيث لا ولاية للبائع عليه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا من آخر بثمن معلوم بعد استلامه وسكنه وجد به عيبا ينقص من قيمته كثير عند

ذى القعدة

التجاء فهل يكون للمشتري المذ كور فسخ البيع والرجوع بثمنه على بائعه حيث الحال
 ما ذكر سيماء ولم يتحرر بالبيع المذ كور حجة من قاض (أجاب) نعم يكون للمشتري فسخ
 البيع بالعيب القديم المذ كور بعد ثبوته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
 من مجلس استئناف مصر في ٦ محرم سنة ٨٣ عن إفادة المحكم الشرعي فيما يأتي
 ايضاحه حيث استفتي عنه من حضرة مفتي الاحكام فاعتذر بعيائه وصورة السؤال في
 امرأة تسمى مريم تملك مكانا خربا مشحونا بالاثربة وبداخله قاعة أرضية فانهدمت القاعة
 على المرأة المذ كورة وماتت بسبب ذلك عن وارثين لها أخ وزوج وبوقت وفاتها
 لم يستحصل على حجة الممكان المذ كور بسبب وضع الردم عليها ولا خيها ولد توجه الى
 الحجاز وقت وفاة عمته وأقام مدة خمس وعشرين سنة وحضر في سنة خمس وستين
 فوجد والده وزوج عمته توفيا فاجرى الولد المذ كور مع باقي وورثة والده وورثة زوج عمته
 بيع المكان المذ كور لشخص بمبلغ ألف ومائتي قرش عمله دارجة وتحررت الحجة اللازمة من
 المحكمة والمشتري المذ كور اجري فيه بناء ونقل اثربة ثم بعد ذلك اجري بيع المكان
 المذ كور لشخص بمبلغ ٢٨٥٤ قرشا لعمله صاغا والمشتري الثاني المذ كور اجري بناء في
 المكان المذ كور على مقتضى رسم التنظيم وفي سنة احدى وثمانين ظهر رجل وادعى
 بان رجلا اشترى المكان من وارثي المرأة المذ كورة المذ كورين وأمر حجة الشراء
 في ٢٠ محرم سنة ١٢٤٦ ومعها الحجة التي تشهد بالتخليك الى المرأة المذ كورة تاريخها
 ٢٥ شعبان سنة ١٢١٨ ثم المشتري المذ كور باع المكان المذ كور في ١٥ محرم
 سنة ١٢٥٠ للمدعي المذ كور بموجب حجة وأعطاه الحجتين السالف ذكرهما ولما ان صار
 توريته الحجج المذ كورة لورثة وورثة مريم المذ كورة اقتنعوا بما فيها وصدقوا ان المكان
 المذ كور ملكه المدعي المذ كور على موجبهما وانهم يريدون مبلغ ١٢٠٠ قرش عمله دارجة
 الى المشتري منهم وان المشتري المذ كور ومن باع له المذ كور يطالبون بقيمة التكاليف
 التي أجروها بالمكان المذ كور من بناء ونقل اثربة فالحكم (أجاب) اذا كان الاستحقاق
 في المبيع بالنسبة لمن باع له ورثة الوارثين والمشتري منه ثابتا باليمين الشرعية أو اقرار
 المشتري الاول والثاني، يكون للمشتري الاخبار الرجوع على بائعه الذي هو المشتري الاول
 من ورثة الوارثين بالثمن الذي دفعه اليه ثم يرجع المشتري الاول المذ كور بالثمن الذي
 دفعه لورثة الوارثين عليه - ثم ويكون للمشتري الثاني الرجوع على بائعه بقيمة البناء مبني
 لا مملو على أي بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه ان سلم الانقاض اليه وكان قد بني بانقاضه
 المملو كله له اما لو بني بنقض الممكان المستحق فلا رجوع له بشئ سوى الثمن كما انه لا يرجع
 عما أنفق من طين ونحوه ولا باجرة الباني ونحوه اذا بني بانقاضه المملو كله له ثم المشتري
 الاول يرجع أيضا بقيمة ما بناه على ورثة الوارثين البائعين له ان سلمهم الانقاض التي بني
 بها أيضا ان كان قد بني بانقاضه المملو كله له على الوجه السابق ذكره في المشتري الثاني

محرم

٦

١٢٨٣

مطلب تعتبر قيمة البناء
 في الرجوع بالاستحقاق
 يوم التسليم

محرم سنة

وتعتبر قيمة الاتقاص يوم التسليم فان لم يسلم كل منهم ما ياتيه الاتقاص التي بني بها لا يكون له الرجوع على بائعه الا بالثمن فقط ولا رجوع لخدمته ما بها أنفقته في نقل الاتربة او نحوها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف جاموسة من آخر بثمن معلوم على انها سليمة من الغش وان كانت عرجاء لينتفع بتاجها وابنها ثم ظهر انها مغشوشة بداء في جوفها قديم وهذا مكت عند المشتري بغير صنعه ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بهذا العيب وكان هلا كهنا بسبب العيب المذكور فهل اذا تحقق ذلك شرعا يكون للمشتري الرجوع بنقصان العيب على بائعه حيث لا مانع من ذلك (أجاب) نعم يكون للمشتري الرجوع على بائعه بنقصان العيب المذكور والحال ما ذكر وطريق الرجوع بالنقصان ان يقوم المبيع بلا هذا العيب ثم مع العيب وينظر في التفاوت فان كان مقدار عشر القيمة رجع بعشر الثمن على انفراده وان كان أقل أو أكثر فعلى هذا الطريق ولا بد ان يكون المقوم اثنين يخبران بلفظ الشهادة بحضرة البائع والمشتري والمقوم الاهل في كل حرفة كما في رد المحتار في خيار العيب والله تعالى أعلم (سئل) في ابن تربي في حضان أبيه حتى بلغ وصار يعمل لآبيه في أرضه ومواشيه مدته وهما في معيشة واحدة ثم تشاجر معه أبوه وطرده ولم يعطه شيئا فانفرد الابن عن أبيه وصار يكتب وهو في معيشة وحده حتى حاز بعض مواش وجبوا من الزراعة خارجا عن أبيه ثم بعد ذلك تصالحا مع بعضهما واشترى الابن مواشي وجبوا بآبائه المذكور منه بثمن معلوم وكتب الاب عليه لآبائه ثمن المواشي والمحجوب التي اكتسبها خارجا عن أبيه في سند على يدي بيعة من المسلمين فهل اذا اراد الابن اخذ ذلك من أبيه يجب له ذلك حيث ان ذلك باق بزمته بدون دفع ولا ابراء ولم يدع الاب دفع ذلك لولده بل يمتنع عن دفعه طمعا في مال ولذته الذي اكتسبه حال انفراده عن أبيه (أجاب) نعم يجب الابن المذكور لاخذ ثمن ما باعه من ماله المملوك له من أبيه ويؤثر الاب بدفعه اليه اذا تحقق ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الارث عن مورثهم والحال انهم غائبون فباع أحد الورثة المذكورين الدار المذكورة بثمن معلوم واجاز بعض الورثة البيع المذكور والباقي لم يجوز والحال انهم بلغ وقصر سيماء ولم يكن البائع المذكور وصيا عليهم فهل يكون البيع صحيحا نافذا في نصيب البائع ومن اجاز منهم دون من لم يجيزوا (أجاب) نعم يكون البيع نافذا في نصيب من باع ومن اجاز البيع دون نصيب الباقي بدون توكيل وولاية واجازة شرعيات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر اغناما معلومة بثمن معلوم ثم ماتت الاغنام عند المشتري بعدما اطلع على عيب قديم فيها كان عند بائعها ويريد احتساب ما تنقص بالعيب بعد ثبوته على البائع بالوجه الشرعي ولم يصدر من المشتري ما يدل على الرضا بالعيب فهل له ذلك واذا برهن البائع على حدوث العيب والمشتري على قدمه تقدم بيعة المشتري على بيعة البائع (أجاب) نعم للمشتري الرجوع بنقصان

٢٧ ١٢٨٣

ربيع الاول

٥ ١٢٨٣

جاءى الاولى

٢٢ ١٢٨٣

شوال

١٢ ١٣٨٣

العیب القديم بعد ثبوته شرعا والحال ما ذكر بالسؤال بعدموت المبیع والقول للبائع في حدوث العیب بيمينه الا ان يقيم المشتري البينة على قدمه ولو أقام بينة قدمت بينة المشتري على قدم العیب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى اغناما من شخص بثمن معلوم وقبضها ثم تبين له ان بها عيبا قديما عند البائع ينقص ثمنها عند التجار وهالك بعضها في يده بالموت بسبب العیب المذکور وبقي البعض في يده ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه بالعيب بعد اطلاعه عليه فهل اذا تخاصم مع البائع وثبت عليه ان بالمبيع عيبا قديما عند البائع ولم يوجد منه تصرف في المبيع بعد اطلاعه على العيب ولا ما يدل على رضاه به يكون له رد الباقي من المبيع على بائعه والرجوع عليه بنقصان العيب فيما هالك بدون فعله على الوجه المشروح (أجاب) اذا ثبت المشتري ان بجميع المبيع عيبا قديما عند البائع وقد هلك بعض الاغنام المشتراة بالموت ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه بالمبيع بعد علمه بالعيب يكون له رد ما بقي على بائعه ويرجع بنقصان العيب فيما هالك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك أرضا عشورية للزراعة توافقت مع امرأة أخرى على بيعها لها فباعتهما المالك المذکور للأخرى فاشتريتهما بثمن معلوم والحال انه لم يحصل من المشتري المذکور رؤية الأرض لا قبل البيع ولا بعده بل ارسلت وكيلها من طرفها بعد العقد لينظر الأرض المذکور هل هي موافقة أم لا فذهب الوكيل ورأى الأرض المذکور فلم يرض بها ولم يعجبها ولم يقبضها فخاف واخبر موكلته بذلك فردت البيع ولم ترض بالشراء المذکور فهل والحال ما ذكر يكون للشترية المذکور كورة الفسخ للبيع المذکور كورويلازم البائعة رد ما قبضه من الثمن للمرأة المشتري المذکور كورة (أجاب) نعم للمرأة المذکور كورة فسخ البيع بخيار الرؤية حيث اشترت ما لم تره هي ولا وكيلها قبل الشراء وهذا حيث لا مانع وفي الدر من خيار الرؤية قوله أن يرد إذا رآه وان رضى بالقول قبله ولو فسخه قبلها صح فسخه في الأصح محرره ثم قال وكفى رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لرؤية رسول المشتري وفي رد المختار لو وكله بالرؤية مقصودا وقال ان رضيته فسخه لا يصح ولا تصير رؤيته كرقية موكله جامع الفصولين قال في البحر لانها من المباحات لا تتوقف على توكيل الا اذا قوض اليه الفسخ أو الاجازة اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بعقد صحيح من آخر أرضا عشورية بثمن معلوم نقده للبائع وقبض المشتري الأرض المذکور كورة ثم بعد مدة تفاسخا البيع المذکور وأراد البائع استرداد الأرض قبل رد الثمن الذي قبضه من المشتري فامتنع المشتري من تسليم الأرض المذکور كورة حتى يأخذ الثمن فهل يكون للمشتري حق حبس الأرض المذکور كورة لأجل استرداد الثمن من البائع (أجاب) نعم له ذلك والحال ما ذكر كما في الدر المختار وحواشيه من باب البيع القاسد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت جاريتها الزوج بنتها واستأجرها المشتري المذکور ودفع بعض دراهم من اصل ثمنها إلى المرأة المذکور كورة ثم بعد مدة سعة أشهر أرادت البائعة أخذ باقي الثمن

ذی الحجة سنة
مطلب اختلاف في حدوث
العيب وقدمه فالقول
لمدعي الحدوث واليدنة
لمدعي القدم وتقدم
عند التعارض

١٢٨٣

محرم

١٢٨٤

مطلب الفسخ قبل الرؤية
يصح دون الرضا
مطلب مجرد التوكيل
بالرؤية لا يفيد
مطلب للمشتري حبس
المبيع بعد الفسخ لاسترداد

الثلث

صفر

١٢٨٤

٨

٢١ ١٢٨٤

مطلب في كيفية التحالف
عند اختلاف المتبايعين
في مقدار الثمن وشروطه

جادي الاولى

٢٧ ١٢٨٤
مطلب اذا كان الحد الى
البحر والبحر تاو نزل
عن جزء لا يدخل في
المبيع
مطلب ساحل البحر لا يملك

جادي الثانية

٣ ١٢٨٤

من المشتري فاختلفا في مقدار ما بالبا تسمى ثمن معلوما والمشتري يدعي اقل منه ولا يثبت
لا حد منهما على دعواه فهل يجري التحالف بينهما بان يحلف كل منهما على ما ادعى
ويفسخ البيع بينهما بالطلب وترجع الجارية الى تلك المرأة المذكورة بعد دفع ما اخذته
من المشتري الثابت بالوجه الشرعي (اجاب) حيث اختلف المتبايعان في مقدار الثمن
والمبيع قائم ولم يحدث به شيء يمنع من رده ولم يخرج عن ملك المشتري ولا يثبت له ما على
دعواه ما ولا لاحدهما ولم يرض أحدهما بدعوى الآخر فانهما يتحالفان ويبدأ بيمين
المشتري لكونه المنسكرو يفسخ القاضي البيع بعد يمينهما ولا يفسخ بمجرد التحالف ولا
بفسخ أحدهما وحده بل بفسخهما او فسخ القاضي ولو طلب أحدهما وأبى ما نكل عن
اليمين لزمه دعوى الآخر باقتضاء ويقتصر في اليمين على نفى دعوى الآخر في الاصح كما
في التتويرو شرحه والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس استئناف مصر عما يقتضيه الحكم
الشرعي في المادة الوارد في شأنها افادة المحافظة بتاريخ ٦ جادي الاولى سنة ١٢٨٤
التي مضمونها قد علم من افادة المجلس الواردة بتاريخ ٢٩ صفر سنة ١٢٨٤ ان
حضرات السادة العلماء اجابوا عن الارض المواجهة الى بناء ديوان البحر كسابقة من
الجهة الغربية السكاكين بمصر القديمة وسبق بيعه الى الخواجا يوسف ميخائيل انه بمقتضى
الحجة تكون الارض المذكورة لحد البحر داخله فيما هو محرر بالحجة وحيث من المعلوم
ان في مثل هذه الايام يصير علو النيل الى حدود معلومة وفي اوقات نزول النيل ينحط
الماء عن تلك الحدود فلم يفهم ان كان بمقتضى كون الحجة تدخل فيها الارض لحد البحر
يكون ما نزلت عنه المياه في ايام تحريق النيل من ضمن البحر وليس للمشتري للمحل المذكور
فيه حق أم كيف لهذا اقتضى مخابرة سعادتكم لاجل من بعد رؤية ذلك بالمجلس العلمي
تتوضح الافادة الكافية لاجراء اللازم (اجاب) حيث كان حد البحر معلوما يصل اليه
الماء يكون انتهاء الحد اليه ولا يدخل في المبيع الحدود بذلك ما ينزل عنه الماء في بعض
الافاق اذ هو من البحر ولو فرض انه يسمى بحرا في بعض الاوقات ولا يسمى بحرا في
بعض آخر لا يدخل ذلك ايضا اذ هو حينئذ مشكوك فيه والاصل المتيقن عدم الملك فلا
يزول بالشك على ان ساحل البحر لا يملك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترت واحدة
في عقار من ملاك بهن معلوم من غير ان يروه قبل البيع ولا وقت البيع بل كان ذلك
على مقتضى اخبار الدلائل ثم لما رآوه لم يعجبهم لغيرته ما سمعوه فهل يكون للمشتري
المنزكورين فسخ البيع المذكور بخيار الرؤية بحيث لم يوجد منهم ما يدل على رضاهم
بالمبيع بعد رؤيته ويكون لهم استرداد العربون الذي دفعوه من أصل الثمن (اجاب) نعم
يكون للمشتري المذكورين فسخ البيع المذكور بخيار الرؤية والحال ما ذكر بالسؤال
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين باع لهما ما مشروا بانبيلة في أو ان معلومة مغطى
على كل منهما حقيقة الحار وأحدهما أعطى الآخر فدرا من الدراهم نظير الزيادة التي

في محله وبعد تحقق الحال فذكر كل الى ما احتوى عليه فرأى الاخذ للدرهم انه مغدور
في ذلك فرجع على المعطى واحضر جمعا من أهل حرقه فقرأوا ان المعطى يدفع قدرا
من الدراهم زيادة في ثمن ما أخذه على ما دفعه ولا وتراضيا على ذلك وانعقد البيع
بينهما بعدم معلومية ما يبيع من الجانبين وانفق على انه يصير خصم تلك الزيادة من اصل
المطلوب للمعطى من الاخذ المذکور فبعد ذلك توقف في خصم القدر المعلوم فهل والحال
هذه يجبره الى الخصم حيث وقع الرضا بينهما على ذلك (أجاب) نعم يجبر على خصم ذلك من
دينه أو دفعه اليه حيث زاده في الثمن وقبل الاخر في المجلس حال قيام العوضين للحجة
الزيادة حينئذ قال في الهندية الزيادة في الثمن والتمن جائزة حال قيامهما سواء كانت
الزيادة من جنس الثمن أو غير جنسه وتلحق باصل العقد ولو ندم المشتري بعد ما زاد يجبر
اذا امتنع وفي الرد بالعيب وغيره تعتبر الزيادة كانه باعه مع هذه الزيادة واذا زاد في الثمن
لا بد ان يقبل الاخر في المجلس حتى لو لم يقبل وتفرقا بطلت كذا في الخلاصة انتهى
والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما مضى منه في امرأة توفيت عن بنتها القاصرة
من زوج مطلق غائب بجهة البحر الابيض وخرجت من العدة وعن اخواتها لوالدها
ومخلف عن المرأة المذكورة منزل نصف البنت النصف والنصف الاخر للاخوات وقد
أعطى قول من اخوات المتوفاة عن بيع المنزل جميعه بثمن معلوم ووقع السماح من اخوات
المتوفاة في البيع على مقتضى الثمن الراسي عليه المزداد وفي أثناء ذلك توفيت البنت عن
أبيها الغائب وصار النصف حقها لا بيهاقه لوالها والحال هذه يجوز بيع النصف حق
الغائب قبل معلومية وراثته ولو ان المنزل غير متخير وقابل للسكنى واستغلال الاجرة
أم لا (أجاب) لا يجوز بيع نصيب الغائب من العقار المذکور والحال هذه بدون
وكيل عنه ولا وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نوعا معلوما
من المعز بشرط انها بلدية بثمن معلوم من الدراهم مؤجل ثم غاب البائع من وقت البيع
وتبينت انها غير بلدية بل شامية وجبيلة ثم أراد الرد على البائع فلم يجد حتى هلك
حتى أنفقها في مدة قريية ثم بعد حلول الاجل رجع البائع وطالب المشتري بالثمن فامتنع
من دفعه متعللا بالوجه المذکور فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي وكانت البلدية
أعلى قيمة من الشامية يقوم كل صنف بقيمته وبسعة فضل ما بينهما من المشتري
ويرد الباقي (أجاب) اذا شرط في البيع وصف مرغوب فيه فبين خلافه خير المشتري
بين أخذه بكل الثمن أو رده فلوا امتنع الرد بسبب ما كهلاك المبيع هنا قوم مع الوصف
المرغوب فيه ومع عدمه ورجع المشتري بالتفاوت فان كان مقدار العشر رجوع بعشر
الثلث وان كان باقل أو أكثر فبحسابه كما يستفاد من الدرود حواشيه فيسقط ذلك من الثمن
هنا والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في المبيع بعقد صحيح اذا قبضه المشتري
ودفع الثمن الى البائع ثم فسخ عقد البيع فهل يكون للمشتري حق حبس المبيع الى أن

١٢٨٤ ١٤
مطلب في الزيادة في الثمن
والتمن وشروطها

رجب

١٢٨٤ ١

١٢٨٤ ٦
مطلب ادافات الوصف
المرغوب فيه وهلاك
المبيع في يد المشتري
يرجع ما تفاوت

يقبض الثمن الذي دفعه نقدا الى البائع ويكون المشتري احق بعين المبيع من سائر
 غرماء البائع اذا كان عليه ديون لغيره ومقدماء عليهم كالرهن الصحيح حتى يستوفي الثمن
 الذي دفعه الى البائع حال التبايع أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يكون للمشتري المذكور
 حبس المبيع الى استيفاء الثمن الذي دفعه الى البائع حال العقد بعد الفسخ وهو احق
 بالعين من سائر الغرماء ومقدم عليهم كالرهن الصحيح كفي الدروحو واشيه من البيع
 الفاسد والاجارات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك له دارا
 مشتملة على طاحونة لا شريك له في الدار المذكورة ثم أخذ الابن الى خدمة الميرى وهو
 قاصر ومكث في خدمة الميرى خمس عشرة سنة ثم بعد حضوره للبلد وجد جماعة يطعنون
 في تلك الطاحونة فسألهم عن ذلك فادعوا انهم اشتروا سبعة قرايط من عمك فلان
 واطهروا بذلك وادعوا انه مضى على ذلك عشرون سنة فلم يجز البيع المذكور وقال
 ليس لعمى فيها حق فهل اذا أثبت الابن المذكور ان الدار والمشملة على الطاحونة
 تلقاها بالارث عن أبيه بالوجه الشرعى حيث كان معذورا بغيبته المذكورة مسافة
 القصر وان عمه البائع مؤلف الجماعة لاحق له في الطاحونة لا يصح بيع عمه المذكور
 ويمنعون من معارضتهم له في القراريط المذكورة أفيدوا الجواب (أجاب) اذا ثبت
 الابن المذكور واستحقاقه جميع الطاحونة بالارث عن أبيه بالوجه الشرعى ولم يكن هناك
 مانع من سماع دعواه بها على الجماعة المذكورين ولم يجز بيع عمه ما باعته منها ولم يكن
 لعمه ولاية بيع ذلك بطريق شرعى يبطل البيع وتؤثر الجماعة بتسليم المدعى به الى
 المالك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قدرا معلوما في أرض بها
 اشجار فباع الرجل المذكور ذلك القدر المعلوم لرجل معلوم بثمن معلوم واشتراه منه
 بالغبن الفاحش الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين مع الغرور واستلم المشتري ذلك
 المشتري ووضع يده عليه ثم مات البائع المغبون عن ورثة ثم بعد مدة قامت الورثة
 ينازعون المشتري ويريدون استرداد المبيع منه بسبب الغرور والغبن الفاحش
 المذكورين فهل والحال هذه ينتقل الرد بالغبن الفاحش والتغريير الى الوارث أم لا
 أفيدونا الحكم الشرعى في ذلك ولكم الثواب (أجاب) هذه المسئلة لانص عليها في أصل
 المذهب وانما اختلف المتأخرون فيها فبعضهم افتى بان الوارث ينتقل اليه الرد بالتغريير
 مع الغبن الفاحش وبعضهم افتى بعدمه وهو الارجح لكون ذلك من الحقوق المجردة
 فلا يورث بخلاف خيار العيب فيخلفه الوارث فيه لانه يرث خياره لان المستحق فيه جزء
 فائت فيسقط ما يقابله وكذا فوات الوصف المرغوب فيه فانه بمنزلة جزء من المبيع فيقابلة
 جزء من الثمن حيث كان الوصف مشروطا فاذا فات يسقط ما يقابله تحييار العيب وحكم
 المسئلة مستفاد من الدرر المختار من خيار الشرط واختراب المراجعة والله تعالى أعلم
 (سئل) في مكان مشترك بين شخصين أجزأ أحدهما حصته منه من شريكه الا تخوم مدة

رجب سنة

٣٢ ١٢٨٤

مطلب للمشتري حبس
 المبيع بعد الفسخ الى
 استيفاء الثمن وهو
 احق من سائر الغرماء

شعبان

٢١ ١٢٨٤

٢١ ١٢٨٤

مطلب فيما قيل في
 ميراث الفسخ بخيار
 الغبن والتغريير وعدمه
 وخيار العيب وفوات
 الوصف المرغوب فيه

وتجمل من أجزائها هل اذا باع المؤجر المذ كور المحصة المستأجرة من رجل آخر قبل مضي
 مدة الاجارة ولم يحز الشريك المستأجر المبيع المذ كور يتوقف البيع الى تمام مدتها ولا
 يحجز المستأجر على قبض أجرة المدة الباقية من اجارته وتسليم المحصة المذ كورة لمشتريها
 للجال وهل اذا كانت المسئلة بمجالها وباع المؤجر المحصة المستأجرة من شريكه المستأجر بعد
 ما باعها من غير المستأجر يجوز البيع من المستأجر المذ كور ويكون نقضا للبيع الاول
 من غير المستأجر أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يتوقف البيع في حق المستأجر على اجازته
 او مضي المدة اذا لم يكن البيع لعذر دين على المؤجر لا وفاء له الا من غن العين المستأجرة
 واذا باع المؤجر المستأجر من رجل ثم باعه من المستأجر قبل الاجازة للاول ولم يكن باذنه
 جازا لبيع من المستأجر وينتقض البيع الاول على ما في الهندية ونور العين مقتضا عليه
 ومثله في جامع الفصولين الا انه ذكر فيه اختلاف الافتاء في جواز البيع الاول أو الثاني
 مقتضى ما جواز البيع الثاني بالعزو الى افتاء صاحب المحيط ونصه من الفصل الثاني
 والثلاثين باع الرهن رهنه بلا اذن مرته ثم باعه من المرتهن جازا لبيع من المرتهن
 وينقض البيع الاول وكذا المؤجر لو باع المستأجر من رجل بلا اذن المستأجر ثم باعه من
 المستأجر جازا لبيع من المستأجر وهو نقض للبيع الاول وكذا في البيع المجاز المعروف
 ببيع الوفاء اذا باعه البائع من رجل با تابل اذن المشتري ثم باعه من المشتري ببيع با تانفسد
 البيع الثاني وبطل الاول وهذا لان الاول موقوف والثاني بات فيطله كذا افق
 صاحب المحيط وقال غيره من المتأخرين ينفذ البيع الاول وبه افق خ راجع الى قاضي خان
 وقال واحد من الثقات رأيت رواية انه ينفذ البيع الاول لا الثاني انتهى والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل غاب عن بلده هذه سنين وله فيها بيت فتوفي في غيبته وتلك الغيبة تزيد
 على مائة سنة والقصر والحال ان له ولدا كان معه فبعده وفاته أليه رجوع لبلده للاقامة والمكث
 في بيت أبيه فوجد عمته تصرفت فيه بالبيع والحال انها لم يكن لها فيه حق لا يارث ولا غيره
 وليس للولد ولي فزارع الولد في ابطال البيع وهو وصي واستمر النزاع الى الآن فهل
 والحال هذه له بعد بلوغه رد البيع المذ كور أم لا أفيدوا الجواب (أجاب) اذا ثبت الولد
 المذ كور استحقاقه البيت المذ كور عن أبيه خاصة في وجه المشتري بالوجه الشرعي ولم
 يكن للبائعة ولاية ببيعها ولم يحجز البيع اجازة صحيحة يحكم برده اليه حيث لا مانع والله تعالى
 أعلم (سئل) بافاده واردة من حضرة وكيل المصالح السنية مؤرخة ١٤ رسته ٨٥ بطلب
 الافادة عما يرغبه حضرة قاضي ولاية المنصورة قيمة مضمونه وردت افادة المديرية بتاريخ
 ١١ شهره تتضمن أنه صار دفع مبلغ ١٨٥٣٦ قرشا وعشرين فضة ثمن ٦٨٩٨
 ذراعا التي وجدت زيادة بشون وواوور محلة دمنساو البراح الذي امامه ومحل ديوان
 الجفالك وترغب ايقاع صيغة البيع الشرعي في الارض المرقومة باسم الحضرة الخديوية
 وان الوكيل في قبول الشراء حضرة مفتش جفالك الدقهلية وتوضح بافادة المديرية

٧

١٢٨٥

مطالب وقف بيع المستأجر
 لغير دين على اجازة
 المستأجر
 مطلب باع المستأجر
 بلا اذن مستأجره ثم باعه
 من مستأجره هل يفسخ
 الاول وينفذ الثاني اولا
 خلاف

ربيع الثاني

٣

١٢٨٥

المذكورة ان ذلك يكون بعد اتمام افادة عن مقدار الرسم وحصول سعادته كالاصول
ومع عدم المانع الشرعي وحيث ذلك والارض المرقومة حق الميرى كما هو واضح
بالاوراق وليس لاحد التصرف فيها بالبيع شرعا سوى سعادة افندينا الخديوى الاعظم
والوكيل عن سعاده في بيع الارض الاميرية المماثلة لذلك سعادة افنديناظر المالية
ومفتش عموم الاقاليم المأذون لمحضرة من قبله بالبيع لمن يشترى والمرغوب الا ان هو
الشراء باسم الحضرة الخديوية والاصول الشرعية في مثل ذلك ان يكون البيع اولاً من
وكيل الحضرة الدورية لاجنبى بالثمن الذي جرى دفعه بحسابات الميرى وبعد تمام عقد
البيع واستيفائه يشترى من الاجنبى باسم الحضرة الخديوية ليكون ذلك وافق للاصول
الشرعية وتكون الحجج والحال هذه مستوفية شرعاً والذي يلزم حينئذ رسم وعوائد عن
البيع الاول باعتبار المائة خمسة ورسم وعوائد البيع الثانى كذلك فاذا وافق ذلك
واستصوب فيها والا اذا كان لابد من صدور البيع من حضرة المدير بالوكالة عن سعادة
افنديناظر المالية ومفتش عموم الوكيل عن سعادة افندينا الخديوى الاعظم
والمشتري هو حضرة مفتش جفالات الدقهلية بالوكيل عن سعادة افندينا الخديوى
الاعظم كما هو صريح ما فى الاوراق فيستل من حضرة مفتى افندي الخروسة أو حضرة
مفتى افندي الاحكام عن موافقة ذلك من عدمه وعلى حسب ما يفيد احدهما يتبع
الاجراء بوجبه ولهذا لم تحريره (اجاب) ما افاده حضرة قاضى المنصورة هو الموافق شرعاً
اذا ما ذكره هو الحيلة في شراء سعادة والى الامر لنفسه من وكيل بيت المال ما آل لبيت
المال مع مراعاة المسوغ لبيع العقار والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل باع لاخر بضاعة
بثمن معلوم ببيعاً بائناً صحيحاً ونقلها المشتري وسافر بها الى بلدة وأرسل للبائع جواباً يخبره
فيه بان البضاعة المذكورة لم يحصل فيها بيع ولا رغبة لاحد فيها عندنا ويطالب منه
الاقالة فيها فارسل له البائع جواباً يخبره فيه انك ان ارسلتنا قبل مضي عشرة ايام
نقبلها وان اخرتها عن المدة المذكورة فلا يلزمنا قبولها وضى بعد ذلك نحو ثلاثين يوماً
ولم يرسلها للبائع فى المدة المذكورة مع تمكنه من ذلك فهل يؤم المشتري والحال هذه
بدفع ثمن البضاعة المذكورة للبائع المذكور ولا تكون هذه اقالة صحيحة للتعليق
المذكور (اجاب) مجرد ما ذكر لا تصح الاقالة به قاتماً لا يصح تعليقها بالشرط وان كانت
لا تفسد بالشرط الفاسد فاذا كان البيع المذكور ثابتاً صحيحاً يؤم المشتري بدفع الثمن
الى البائع حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى داراً من آخر بثمن
معلوم بمقتضى بيعة تشهد له بذلك وسند شرعى من نائب بالدهم وأقام فيها مدة معلومة نحو
ثمان سنين ثم مات المشتري عن ورثته وأقاموا فيها نحو اثنتى عشرة سنة بلا منازع ولا
معارض لمسم فى المدة المذكورة ثم بعد ذلك ادعى البائع على ورثة المشتري بان الدار
المذكورة لم يبعها المورثهم وانها باقية فى ملكه ووضع يده على بعضها وهدم جداراً منها

١٥
مطلب فى الطريقة التى
يجوز بها شراء والى
الحكومة عقار بيت
المال لنفسه

٨
١٢٨٥

مطلب لا يصح تعاقب
الاقالة بالشرط وان كانت
لا تفسد بالشرط الفاسد

جمادى الاولى سنة

١٢٨٦

١

فهل اذا ثبت شراء مورثهم لدار المذ كورة منه بالوجه الشرعى وانتقال المثل بالارث
يمنع البائع المذ كور من المعارضة والمنازعة ويؤثر بتسليمها لهم أم كيف الحال افييدوا
الجواب (اجاب) اذا ثبت الورثة المذ كورون شراء مورثهم تلك الدار من مالها
المذ كور وانتقالها لهم بالارث عنه بالوجه الشرعى يؤثر البائع بتسليمها لهم وعدم
معارضتهم فيها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترى كوامع بعضهم
في احداث تحت العصر الزيتون في دار أحدهم ثم بعد ذلك جاء رجل آخر واشترى منهم
جميع آلات التخت بشرط أن ينقله من تلك الدار التي هو فيها وأخذ مهلة من صاحب
الدار مدة سنة فأراد صاحب الدار أن يختص بداره وان ينقل المشتري تحتها فامتنع صاحب
التخت من نقله متعللاً بأن عليه عوائد ليرى فهل والحال هذه حيث لم يكن مالكا
للارض التي عليها التخت بل يملك الآلة التي اشتراها فقط يحير المشتري المذ كور على
نقل التخت المذ كور من الدار ولا عبرة بتعلله كما لا عبرة باستمهاله في ابقائه في الدار
المذ كورة افييدوا الجواب (اجاب) نعم يؤثر المشتري بنقل آلات تحتها التي اشتراها من دار
احد البائعين له حيث لاحق له في وضعه فيها ولا عبرة بتعلله المذ كور والحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل باع بناء مكان قائما على أرض محتكرة من جهة وقف لرجل
آخر بثمن معلوم ببيعها وتأجل الثمن لاجل معلوم وحرر بالثمن سند اعلى المشتري واستلم
المبيع بعد رؤيته وصار واضعا يده عليه وانتفع به فبات البائع قبل تحرير الحجة عن
ورثة غائبين ثم حضر أحد الورثة وطلب من المشتري الثمن عند حلول أجله فاعترف به
وادعى ان البائع توفي قبل تحرير الحجة وطلب منه ومن باقي الورثة التصديق على بيع
مورثهم فصدق الوارث المذ كور على ذلك وذهب معه الى القاضى ليصدق له على البيع
وطلب منه الثمن فادعى المشتري ان أرض المكان المذ كور وقف محكورة وأنه لا يعلم
بذلك قبل هذا الوقت فلم يصدق الوارث على ذلك أى على عدم علمه وطلب منه الثمن فأتى
عن الدفع ويريد رد المبيع على الورثة بهذا العيب فهل على فرض كون المشتري لا يعلم
ان الارض محتكرة وبعد هذا الوقت الذى ادعى فيه ان أرض المكان المذ كور محتكرة
ابتدأ السكنى في المكان المذ كور وطلب من الوارث ان يحرق له الحجة ببيع مورثه ما ذكر
وان يدفع له الثمن يكون ذلك رضا منه بهذا العيب على فرض عدم علمه بذلك وقت
البيع ويكون ذلك مانعا من الرد بهذا العيب واذا حدث منه عقد اجارة في المبيع بعد علمه
بذلك العيب يكون ذلك مانعا من الرد بالعيب أيضا افييدوا الجواب (اجاب) اذا ثبت
بالهيئة الشرعية وجود ما يدل على رضا المشتري بالمبيع بعد اطلاعه على العيب الذى هو
كون أرض المكان المذ كور محتكرة كسكنائه فيه ابتداء بعد علمه بالعيب وطلبه من
وارث البائع تحرير الحجة بالبيع وان يدفع له الثمن او احدث اجارة في المبيع بعد العلم لا يكون
للمشتري المذ كور الرد حينئذ بالعيب المذ كور الا انه اذا تحقق ان البيع المذ كور صدر

شوال

١٢٨٦

١١

ذى الحجة

١٢٨٦

٧

مطالب في حكم بيع المالك
المضموم الى الوقف

من المورث في الارض الموقوفة والبناء معاذك الثمن وتظهر ان الارض وقف يصح البيع في البناء الموقوف على تلك الارض المحتركة بخصته من الثمن المسمى في العقد وبطل البيع في الارض على ما يشي عليه صاحب البحرخ لاقالما اقي به المولى أبو السعيد من فساد البيع في الملك المضموم الى الوقف في البيع وبناء على ذلك يسقط عن المشتري ما قابل الوقف من الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك متزلا معلوما وورثة معلومين فباع بعض الورثة نصيبه من ذلك المكان لرجل اجنبي بثلث معلوم ومات المشتري بعد وضع يده على البيع المذكور والتصرف فيه بالهدم والبناء وغيره مدة ثمان عشرة سنة عن ورثة فوضعوا أيديهم على البيع بعدهم ورثتهم ثلث سنين فانكر البائع البيع في نصيبه لمورثهم وادعى ان نصيبه باق على ملكه ولم توجد حجة بيد الورثة مكتوبة بالبيع فهل اذا قام ورثة المشتري بينة عليه بالبيع وبقبض الثمن عن المدعي من دعواه ولا عبرة بانكاره والحال هذه افيدوا الجواب (اجاب) اذا ثبت ورثة المشتري شراء مورثهم نصيب المدعي من ذلك المكان بثلث معلوم حال صحته مستوفيا شرائط العدة وال لزوم وانتقاله اليهم بالارث عنه بالوجه الشرعي يمنع البائع من معارضتهم فيه بدون وجه شرعي ولا يعتبر انكاره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي الى رحمة الله تعالى عن ثلاثة اولاد ذكور وبنيتين وثلاث زوجات وترك لهن جملة اما كن متفرقة بعيدة عن بعضها ميراثا لهن فخص كل ولد خمسة قرايط وربع قيراط وخص كل بنت قيراطان ونصف قيراط وثلث قيراط وخص كل زوجة قيراط واحد فباع احد الاولاد الدكور ما خصه في مكان واحد وهو خمسة قرايط وربع قيراط عن نفسه وباع أيضا قيراطا واحدا عن احدى زوجات المتوفى بطريق التوكيل الثابت عنها شرعا لرجل اجنبي ليس من الورثة بمبلغ معلوم قبضه منه لنفسه ولو كتبه وكتب له بذلك صكا بخطه وأشهد على نفسه شهودا ثم بعد مدة تواتر البائع مع باقي الورثة على انه يختص بمكان واحد من الاماكن المورثة وثقة عن مورثهم قاصدا بذلك فيخ البيع الذي صدر منه في نصيبه ونصيب موكته في المكان الذي باع ما خصه ما فيه واتفقوا على تقدير قيمة الاملاك المورثة عن مورثهم مكانا مكانا واختص الوارثان البايعان بمكان واحد من الاماكن التي تركها لهم المورث فهل والحال هذه يكون البيع الذي صدر من الوارثين المذكورين حالة كونهما بالعين عاقلين راشدين صحيحا نافذا شرعا لكونهما باعا ما في ملكهما بموت مورثهما لكون جميع الاماكن المورثة عن مورثهما انتقلت الى الورثة بموت وصار كل وارث يملك التصرف فيما يخصه شرعا بكل مكان موروث ولا يعتبر توافق الورثة الا في الاماكن المشتركة بينهم فقط واما المكان الذي صدر فيه بيع من وارث اجنبي غير وارث فذلك مشترك بين باقي الورثة والاجنبي لا بين الورثة أجمعين فلا يكون داخلا فيما اتفقوا عليه من قسمة الاختصاص بل يكون خارجا عنها لان ملكه

جمادى الثانية سنة

١٢٨٧

٤

بأع حال جواز بيعه وقبض ثمنه والوارث شرعاً يملك في كل مكان موروث وحينئذ يكون
البيع الصادر من الولوث قبل القسمة صحيحاً إذا شرعاً يجبر البائع على تسليمه للمشتري
ويمنع عن معارضته متى ثبت ذلك شرعاً (اجاب) اذا ثبت صدور البيع المذکور قبل
توافق الورثة على القسمة المذکورة مستوفياً شرائط الصحة والازوم بالوجه الشرعي
ولم يكن هناك مانع ينفذ ولا يمنع من نفاذه صدور القسمة على الوجه المسطور بعد ذلك
ويكون الملك في تلك الحصة المبتاعة من قبل مالكها يبيعاً بالتشترى المذکور ويكون
هو الشرع لباقي الورثة في ذلك المكان والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر
في ٢٧ شوال سنة ٨٧ تتضمن طلب مطالعة ما هو موضوع بافادته حضرة رئيس
مجلس مديرية الجيزة في ١٩ شوال سنة ٢٨٧ بخصوص مادة الغيط التخيل والاطيان
العشورية مشترى حضرة محمد كامل بك وكيل مديرية الروضة سابقاً من خليل افندي
منيب والاسقاط له من قبله في الاطيان الخراجية واعطاء الحكم الشرعي فيما هو حاصل
فيه النزاع من الاطيان الخراجية وارادة ردها الى المسقط له على الوجه المبين بتلك
الاوراق المعلوم منها أنها اُحييت على مقتى المديرية اجاب بقوله حيث ان هذه المادة من
اعظم المواد والتحرى في المواد الشرعية من الواجبات فيسألزم اطلاع حضرة الاستاذ
شيخ الجامع الازهر ومفتى مصر على صورة الوارد بالسجل من البيع والاسقاط وبورود
الافادة من حضرته عن صحة ذلك من عدمها يجرى العمل بمقتضاها فلذا أرسلت الى
هذا الطرف (اجاب) قد صار اطلاعي على افادة حضرة رئيس مجلس الجيزة المؤرخة
في ١٩ شوال سنة ٢٨٧ وما معها من الاوراق التي من جلتها صورة الوارد بالسجل
من البيع والاسقاط الصادر من حضرة خليل افندي منيب لحضرة محمد كامل بك
ومحجورته في جملة اطيان عشورية وخراجية وتخيل وسواقي المدين ما يقابل المبيع
وما يقابل منفعة الاطيان المسقطه من النقوط كالمبين بصورة التسجيل المؤرخ ٢٧
ذى الحجة سنة ١٢٨٦ وفهم من تلك الافادة ان حضرة البك غير قابل لبعض الاطيان
المسقطه البالغ قدر هذا البعض مائة فدان وسبعة باطيار الملق وان نتيجة ارتكان
حضرته في ذلك على قوله انه لم يعان الاطيان وانه اوضح له ان بداخلها اطياناً تعالى
أشخاص وليست قطعة واحدة كالشروط المحررة بينهم وما وان البائع اجاب برؤية
الاطيان المذکور من المشتري وكذا الاطيان التي بداخلها عن يدمذ كورين وقد صار
حضور من استشهد بهم البائع ومن له اطيان بداخل المتنازع فيه وسئل منهم فأجابوا
ان حضرة المشتري عاين الاطيان وقبلها وأخبر ان الداخل فيها يجرى شراؤه من أربابه
بعمرته وبطالعة صورة الشروط المذکورة لم يوجد فيها التصريح بان المسقط قطعة
واحدة بل بينت فيها الحيضان والحوض الواحد عادة ربما اشتمل على جملة اطيان
لاعداد كثيرة والافادة عن هذه المادة ان الاسقاط المذکور اذا وجدت فيه شروطه

ذی القعدة

١٢٨٧

٢

١٢٨٨

٩

المعتبر بحسب المقرر بالاوامر المختصة به مع تحقق ما ذكر تلك الافادة فلا وجه للتوقف فيه
 ويكون نافذا لا ينقض بدون موجب ولا شها رجل الا قضاء لم تجز به والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة تملك دارين باعتهما واشترت مع زوجها قطعة أرض خربة بملءة اخرى
 وبنيها او كلفاها على ان يكون لها الثلثان فيها والثلث لزوجها بحضرة بينة شرعية ووضعها
 ايديهما عليها على هذا الوجه مدة تزد على سنتين ونصف ثم باع الزوج جميع الدار لرجل
 آخر والحال انه لم يكن وكيل عنها في ذلك البيع فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
 يكون البيع في حصتها موقوفا على اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت به بطل ويمنع
 المشتري عن معارضتها (اجاب) اذا أثبتت الزوجة المذ كورة ملكها لثاني الارض
 المذ كورة ونشأها بالطريق الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواها بذلك لا ينفذ
 بيع زوجها في نصيبها بدور ولاية شرعية عليها ولا اذن بذلك منها حيث كان ملكها
 لذلك باقيا الى وقت البيع ويكون موقوفا على اجازتها فاذا ردت به بطل والا فلا والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جاموسة بثمن معلوم قبضه منه بشرط انها حامل في ثمانية
 شهور واشترط المشتري على البائع انهما ان نقصت شهر او احدا من الثمانية شهور يقطع
 قدر معلوم من أصل الثمن وان ظهرت غير حامل يكون البائع ملزوما بدفع الثمن للمشتري
 وذلك بموجب بينة شرعية تشهد بما ذكر فهل اذا هكثت عند المشتري المدة المذ كورة
 ولم يظهر بها حمل وردها المشتري على البائع بموجب هذه الشروط فلم يقبلها منه ويُدعى
 انها طرحت عند المشتري ولم يثبت ذلك عليه بوجه شرعي يؤمر البائع بقبولها وورد الثمن
 للمشتري ويكون هذا بيعا فاسدا والحال ما ذكر (اجاب) بيع الدابة بشرط انها حامل
 بيع فاسد لوجود الغرر في بيع الجاموسة المذ كورة على الوجه المسطور فاسد يجب على كل
 من المتبايعين فسخه فان لم يفسخ حتى علم به القاضي فسخه جبراعليمها حقا لا شرعا حيث
 لا مانع واذا حدث نقص في المبيع فاسدا في يد المشتري بغير فعل البائع وتحقق ذلك شرعا
 فعلى المشتري ضمانه فيجاس عليه عند الرد من أصل الثمن المدفوع الى البائع والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف دار بطريق الميراث الشرعي عن أبيها باعته
 بعبا با تأجيل القيمة لرجل في صحتها وسلامتها من الموانع الشرعية وقبضت منه نصف
 الثمن والنصف الآخر دين في ذمته ثم ماتت البائعة المذ كورة عن ورثة فأخذوا بعض
 النصف الباقي من الثمن المذ كور لورثتهم بعدموتها وبعدمدة أرادوا نقض بيع مورثتهم
 واخذ نصف الدار من المشتري متعللين بان البيع المذ كور صدر من مورثتهم بالغبن
 الفاحش فهل والحال هذه اذا ثبت البيع مستوفيا شرائط الصحة يكون لازما شرعا ولا
 يكون مجرد دعوى الغبن فيه دون التقرير من المشتري موجبا للفسخ ويكون الحق في
 هذه الدار للمشتري ويلزم بدفع ما بقي من الثمن الى ورثة البائعة (اجاب) المقضي به انه
 لا يرد البيع بمجرد الغبن الفاحش بدون تغير على فرض تحقق الغبن المذ كور فليس

شوال

١١

١٢٨٨

مطلب اذا حدث نقص
 في المبيع فاسدا عند
 المشتري بغير فعل البائع
 ضمنه المشتري

ذى القعدة

١٤

١٢٨٨

لورثة البائعة الرد بجبر الغبن العايش بدون التغرير على المفتى به ولو قلنا بقيام الورثة مقام مورثهم في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة وأردة من مصلحة بيت المال في ٨ محرم سنة ٨٩ بناء على ما ورد لها أخيراً بطلب الاستفتاء من هذا الطرف عن الحكم الشرعي في بيع ابعادية عملوكة لورثة غائبين عن مورثهم وكلوا وكيلاً في استلامها ثم وكلوا آخر فادعى الاول الشراء لنفسه منهم وبيعها لآخر ثم حكم برد المبيع ثم مات الوكيل الثاني فوكلوا الثالث مات الثالث أيضاً ثم دخل بعض ابعادية في حوشة لجهة الخديوي وارىد شراؤها وطلب ارسال وكيل المديرية المنية لاجراء ذلك هذا حاصلها (اجاب) لم يظهر في هذه الحادثة وجه شرعي لنفاذ بيع تلك ابعادية بدون مباشرة ملائها أو وكيل عنهم في ذلك واجازتهم ببيعها والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بإفادة وأردة في ٩ ربيع الثاني سنة ٨٩ مضمونها المقصود عطالة حضر تسكن ما في هذه الافادة الواردة من المالية وما في الاوراق التي معها ومعلومية ما ترغبه المالية من طلب الاستفتاء عن التبايع الصادر من وكيل عاصب المعتقة للرحومة قمردين في اثني عشر قيراطاً مع كون الذي يرثه العاصب ثمانية قراريط فقط أن يكرم بإفادة ما يترأى لحضر تسكن في ذلك لاجراء اللازم (اجاب) الحكم الشرعي في هذه المادة انه اذا ظهر ان بائع الاثني عشر قيراطاً المذكورة لا يملك منها الا ثمانية قراريط ينفذ البيع بالنسبة له في مقدار ما يملكه فقط ويكون بيعه فيما زاده وقوفاً على اجازة من يملكه وقت البيع فان اجازة المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سمثل) من بيت مال مصر بإفادة وأردة في ١٧ شوال سنة ٨٩ مضمونها انه وقت وفاة المرحومة فاطمة هانم بنت المرحوم عزيز افندي قيل انها توفيت عن زوجها وامها وأخيهالامها واختها لا يبيها حاضرة واخت لا ببالاشاعة تسمى قننة غير محقة وكان للتوفاة حصة قدرها ثلاثة قراريط في منزل خرب مهدوم فصا ربيع حصة الزوج والاخت لاب والام والاخ الحاضرين المذكورين من ذلك مباشرة بأهسهم ومن مأذون حضرة منلا افندي في حصة الاخت المفقودة التي ليست محقة وتحسرت الحجة اللازمة للشترى بذلك والآن ثبت وفاة المتوفاة المذكورة عن زوجها واختها لا يبيها والعتها وأخيهالوالدتها المذكورين من غير شريك بمقتضى اعلام شرعي من محكمة البراس مؤرخ غرة رجب سنة ٨٩ وعليه تصديق من حضرة مفتي المديرية بحجة مضمونه وحيث مقتضى الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لزم تحرير محضر تسكن تؤمل ورود الافادة (اجاب) ان كان المقصود الاستفهام عن حكم البيع الصادر من مأذون القاضي في نصيب الاخت لاب التي قيل انها من جسد الورثة وهي غير محقة لمسوخ خوف الفساد في نقار المفقود ثم تبين انحصار الارث في الورثة الموجودين سواها وان لا وارث للتوفاة سواهم فكذلكه أنه موقوف على اجازة الورثة المستحقين لتلك الحصة كل بقدر نصيبه فيها فان اجازوه نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

ربيع الثاني

١٢٨٩

١٨

١٢٨٩

١٠

شعبان

١٢٨٩

١٧

رمضان سنة

٢٤ ١٢٨٩

ربيع الاول

٦ ١٢٩٠

جادي الاول

١٤ ١٢٩٠

رجب

٧ ١٢٩٠

اشترى من آخر عقار معلوما بثمن أقبض بعضه المشتري للبائع وقبض العقار ووضع يده عليه ثم استحق بعض العقار لرجل أجنبي بالبيعة الشرعية وحكم به له فهل والحال هذه يكون المشتري مخيرا بين امسالة الباقي من العقار بمقابله من الثمن وبين رده على البائع وأخذ الثمن الذي دفعه له حيث لم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا وليس للبائع جبر المشتري على دفعه له الباقي من الثمن أفيد والجواب (اجاب) نعم اذا ثبت استحقاق بعض العقار المبيع بالبيعة الشرعية لا بالاقرار ويكون المشتري مخيرا بين أخذ الباقي بمقابله من الثمن المسمى ومحاسبة البائع على ما دفعه له من الثمن ورد الباقي على بائعه حيث لا مانع ولا يجبر على ايفاء ما كان باقيا بذمته من باقي الثمن الاصل بتمامه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بمبلغ معلوم من الدراهم دفعه له وكتب بذلك سند على يد نائب الناحية وصار المشتري واضعا يده عليه سادة تزيد عن عشرين سنين ثم بعد ذلك ادعى البائع انه لم يبيع له الدار المذكورة وأنكر المبيع عند القاضي فسأل القاضي المشتري فادعى شراءها منه بذلك الثمن فهل للقاضي سماعها والحكم له بالشراء اذا توفرت الدعوى والشهادة شرانظهما الشرعية عند اقامة المشتري بيعة على انه اشتراها منه بذلك الثمن ويمنع البائع من معارضته للمشتري في الدار المذكورة حيث كان البيع ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت المشتري المذکور شراء الدار المذكورة من بائعها المسالك لها المنكر للمبيع بالوجه الشرعي يقضى له بالمبيع ويمنع المعارض له فيها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بثلاث جاموسة باعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم قبضه البائع من المشتري واستمر البائع واضعا يده على المبيع نحو شهور حتى هلك عنده فهل يبطل البيع ويكون للمشتري الرجوع بالثمن سواء هلك المبيع بفعل البائع أم بآفة سماوية (اجاب) اذا هلك المبيع في يد بائعه بغير فعل المشتري قبل قبضه ولو بالتخلية بحيث يتمكن من قبضه مع الاذن به على ما في الاجناس يبطل البيع ويرجع المشتري على بائعه بالثمن والا فلا رجوع له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع ناقته لرجل آخر بثمن معلوم قبض بعضه واجل الباقي اجل مجهول لا وقت العقد وقبض المشتري الناقه المذكورة برضا بائعه ثم بعد مضي مدة تزيد على ثلاثة أشهر ماتت الناقه في يد المشتري فاراد البائع مطالبة بباقي الثمن فامتنع متعللا بموتها عنده ويبطلان البيع فهل يكون البيع المذکور فاسدا لجهالة الاجل ويكون المبيع مضمونا على المشتري بفاته ولا يكون البيع باطلا (اجاب) البيع باجل مجهول فاسد فاذا قبض المبيع المشتري برضا بائعه ولم يكن فيه خيار شرط ملكه بقيته يوم قبضه حيث تعذر رده بهلا كه في يد مشتريه كما هو مصرح به وحينئذ يكون المشتري المذکور ملزوما لبائعه بدفع تمام قيمة الناقه المذكورة يوم قبضها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة باع اثنان منهم الى ثالثهما ما خصهما من الدار المذكورة حالة كونه معلوما للبائعين والمشتري

سنة

رجب

بشئ معلوم وقبض بعض الثمن وتحرر بالبيع المذ كوروثيقة بشهادة عدول وباقي الثمن
اجلأه على المشتري باجل معلوم فاحضر المشتري المذ كورولهما باقى الثمن المرقوم قبل
حلول أجله فايأقبوله ويرغبان فسخ البيع متعللين بعدم قبض جميع الثمن حال صدور
عقد البيع المذ كورفهل بعد ثبوت البيع المذ كورمستوفيا شرائط الشرعية لآعبرة
بهذا التعلل المذ كورولا يضره تأجيل بعض الثمن المرقوم باجله المعلوم والحال ماذ كر
وليس لهما الا قبض باقى الثمن المرقوم من المشتري المذ كوروما الحكم (أجاب) نعم لآعبرة
بمجرد تعلل البائعين المذ كورين فى فسخ البيع بعدم قبضهما جميع الثمن حال صدور البيع
ولا يضره تأجيل بعض الثمن لآجل معلوم حيث صدر العقد مستوفيا شرائط الصحة
واللزوم وليس لهما الا قبض باقى الثمن حيث لآمانع والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة
وكت رجل فى بيع دارها بشئ المثل فباعها الوكيل لجماعة بالغبن الفاحش والغرور منهم
لو كيل المالك المذ كورفهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور على الوجه المسطور
بالوجه الشرعى يكون للبائع المذ كورفسخ البيع ولا ينفذ على الموكة (أجاب) نعم يكون
له فسخ البيع ولا ينفذ على الموكة اذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعى بل لا يتوقف
فسخ و كيل البيع على كونه بالغرور لتقيده ببيعته فى الوكالة المطلقة بكونه بمثل القيمة
على المقتضى به والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من الروزناجه مؤرخة فى ٢٢ ش سنة ١٢٩١
مضمونها فيما تقدم وردت أوراق مبايعة أطيان ومعهما حجة محررة من محكمة مديرية بنى
سويف وعطا لهما وجدت تتضمن بيع كذا فداناعشور يا بعضهما موجود وبعضها
كل بحر فهل يصح البيع فى الموجود والمعدوم الذى كله البحر تؤمل افادة الحكم الشرعى
(أجاب) من شرط انعقاد البيع كون المبيع موجودا فلا ينعقد بيع المعدوم وماله خطر
العدم وأن يكون مالا متقوما شرعا مقدورا التسليم فى الحال أو فى ثانى الحال كما صرحوا به
فاذا كان بعض الأبعادية المذ كورة مستهلكا بصيرورته بحر اوقت صدور عقد البيع
بين البائع والمشتري لا يصح البيع لعدم التمكن من تسليمه نعم لو صدر البيع فى وقت
يكون هذا البعض منكشفا عنه ماء البحر وسلمه البائع للمشتري يصح البيع ولو طرأ عليه
ماء البحر ثانيا بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ابتاع من آخر قطعة أرض
وغرس فيها نخلا ثم بعد زمن استغرق أربع عشرة سنة تبين فسخ البيع بالاستحقاق مثلا
فما الحكم فى النخل (أجاب) اذا غرس الرجل المذ كورا النخل من ماله لنفسه فهو ملكه
على أى حال سواء تم البيع وبقي أو لاقله قلعه حيث لآمانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
يملك مكانا بآعه لآمرأة بشئ معلوم دفعت بعضه ووعدته بدفع الباقي بعد أيام ولما مضت
مدة حضر اليها ليقبض منها باقى الثمن ويسلمها المبيع فامتنعت من دفع باقى الثمن وطلبت
من البائع حط بعض الثمن أو فسخ البيع فلم يرض بالخط وتقاىلا البيع وتعاوضاه ووعداه
بردماقبضه منها من الثمن ثم توجه فباع المسكان المذ كور بعد الاقالة لآمرأة أخرى سا كنة

١٢٩١

٧

رمضان

١٢٩١

١٦

شوال

١٢٩١

٨

مطلب لا يصح بيع
المعدوم وماله خطر
العدم

١٢٩١

١٦

في المكان المذکور بالاجرة من قبله بثمن معلوم قبضه منها وسلم لها المكان وحررها سندا بذلك وسلم لها الحج الاصلية ثم ان المشتري الاول التي تفاسخت البيع مع البائع انكرت الاقالة وادعت اخذ المبيع وتحرير الحجة لها بالبيع فهل اذا اثبتت المشتري الثانية بعد دعواها او دعوى وكيلها صدور الاقالة بين المشتري الاول وبائعها المذکور بالبينة العادلة وصدور البيع لها بعد ذلك مستوفيا كل منهما شرائطه المعبرة لا يعتبر انكار المشتري الاول لاسيما والبائع يصدق المشتري الثانية على دعواها الاقالة المذكورة ويقر بالبيع من الثانية بعدها وتمنع الاول من معارضة الثانية في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يعتبر انكارها الاقالة المذكورة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي وتمنع من معارضة المشتري الثانية في ذلك المكان بدون وجه شرعي اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا لنفسه من مال له بثمن معلوم من ماله الخاص به اقبضه معظمه في الخامس وجميع الثمن حال ووعدته بدفع الباقي و بعد مضي شهر ادعى المشتري المذکور ان الشراء فيه غبن فاحش وان الشراء كان لا يتم قصر حيلة منه في فساد العقد فهل اذا كان اضاف العقد لنفسه حين صدوره ولم يكن هناك غرور لا يكون له فسخ العقد المذکور بعد صدوره صحيحا باتا ولو تحقق ان في الثمن غبنا فاحشا بدون غرور من أحد للمشتري في ذلك ويحجر على دفع باقي الثمن (اجاب) لا يفسخ البيع المذکور بمجرد تحقق الغبن الفاحش فيه ما لم يتحقق حصول التغرير فيه أيضا بل ينفذ على المشتري المذکور ان كان الواقع ما هو مسطور على ما عليه الفتوى ويحجر المشتري على دفع باقي الثمن حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا يباعه لرجل معلوم بثمن معلوم بيعا شرعيا مستوفيا شرائطه بعد المعاينة له من المشتري وحضور أهل الخبرة واستلم المشتري ذلك المشتري ووضع يده عليه ونقد بعض الثمن وما بقي كتب به سند شرعيا واجله الى أجل معلوم ثم بعد مدة قام المشتري المذکور يدعي ان شراءه المذکور بالغبن الفاحش ويريد رد المنزل المذکور على البائع بسبب الغبن المذکور وأخذ بعض الثمن الذي دفعه للبائع فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك حيث يدعي الغبن فقط دون الغرور (اجاب) لا رد في البيع النافذ البات بمجرد الغبن الفاحش و يبقى بالرد ان غره على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اجني اشترى بالوكالة عن امرأة ارضاً عشورية مملوكة للزراعة من مال له بثمن اتفعا عليه ولم تر الارض قبل الشراء لالو كيل ولا موكته ولم يسجل البيع ولم يتحرر به حجة ثم لما عرفت الارض بعد الشراء ظهر ان أغلب ما غير صالح للزراعة وانه سباح وثلثها لا ينفع به أصلا وباقيها لا يساوي ربع ثمنه بل في هذا البيع غبن فاحش و غرور أيضا لوكيل فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للوكيل والموكلة فسخ البيع جبر الوجود المثبت للفسخ في هذا البيع وهو كل من خيار الرؤية والعيب والتغريم مع الغبن الفاحش واذا تعلل البائع

١٢٩٢

١٤

ربيع الثاني

١٢٩٢

١٢

جمادى الاولى

١٢٩٢

١٨

بأن زوج الموكلة عين الارض المبيعة المذ كورة قبل الشرع و علم ما فيها من العيوب ولم يكن وكلا في الشراء ولا في معاينتها لا يعتبر تعالىه بذلك ولو أقام عليه بينة (أجاب) نعم للستري فسخ البيع المذ كوران كان الواقع ما هو مسطور لوجود ما يقتضيه من خيار الرؤية والعيوب والغبن الفاحش مع التغير بأكل واحد منها كاف في ثبوت حق فسخه حيث لا مانع ولا عبرة لما تعلل به البائع من دعواه رؤية زوج الموكلة المبيع على فرض ثبوته والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من مأمور قلم المباينة في ١١ سنة ٩٣ مضمونها في ناحية منية السيرج قليوبية ابعادية عشرية مخلفة عن يعقوب بك وزوجته ولما آل استحقاق سعادة حلیم باشا فيها للحضرة الخديوية بطريق المباينة التي من شروطها استحقاق كل ما كان يظهر اعطاءه من سعادة البائع ولم تخرج به حجج شرعية الى الجناب العالي ووجد حصول ادعاء من مذكورين عتقاء للزوجة المذ كورة وغيرهم بالشراء والايقاف وقد نظرت هذه المادة في المجالس المحلية وصدرت مضبطة أخيراً باستحقاق ولي النعم لمصلحة سعادة بائنه دون المدعين المذ كورين ودون كل أحد وعلى هـ ذاً قد طلب حضرة قاضي مديرية القليوبية بأفادته اطلاع حضرة نكم على الاعلام المحرق في هذه المادة وعلى الصورة المنقولة من مضبطة المحكمة واعطاء الافادة بما يتبع وحيث ذاك فامضبطة المحكي عنها الصادرة بالحكم في هذه المادة مرسله أيضاً مع الاعلام والصورة الاكمل الاطلاع عليها والتفضل بالافادة التي يتبع الاجراء بموجبها في توقيع المسوغات الشرعية للحضرة الخديوية فيما يستحقه سعادة البائع المشار اليه من هذه الابعادية كطلب القاضي المواليه (أجاب) قد صار الاطلاع على افادة حضرة قاضي ولاية القليوبية المطلوب فيها اطلاع هذا الطرف على الاعلام الصادر من المحكمة الكبرى بمصر المؤرخ ١٠ ربيع الاول سنة ٨٧ المتضمن منع الحاج يوسف محمد الحلبي من دعواه بوقف جميع اطيان كائنة بمنية السيرج قليوبية من قبل حرم المرحوم يعقوب بك المخلفة تلك الاطيان عن البك المواليه اليه لتناقضه المعين في دعواه المذ كورة بالنسبة الى حصتها في الاطيان المذ كورة التي قدرها سبعة قراريط ولعدم نفاذ الوقف فيما زاد عن حصتها بالارث عن زوجها المذ كور وبنتها منه في الاطيان المذ كورة وعلى صورة المداينة المقيدة بمضبطة محكمة مديرية القليوبية المؤرخة ٢٧ ذي الحجة سنة ٨١ المتضمنة بيع ستة عشر قيراطاً ونصف وربع سبع قيراطاً من تلك الاطيان من قبل وكيل سعادة عبد الحلیم باشا عن موكله وعن محجورته بنتي أخيه المرحوم محمد علي باشا الصغير بمساواة من الوصاية عليهما بالسوغ المذ كور فيها وو كيلي والدته المرحوم محمد علي باشا الصغير المذ كور وابنه المرحوم اسمعيل بك وزوجته بالثمن المعين على الوجه الموضح في هذه الصورة المبينة على اذن المديرية وانه اذا تراهي ان المنع المذ كور في هذا الاعلام يرفع هذا البيع ويكون لبعض حضرات الورثة المذ كورين التصرف

في حصصهم السابق بيعهما من الاطيان المذكورة من بيع وغيره يفاد عن ذلك لاجراء
صيغة المبيعة منه للضرورة الخديوية وتحريج ايلولة لباقي الورثة والذي يقتضيه
الحكم الشرعي في ذلك انه بعد صدور البيع صحيحا وتقيده بعبارة القاضي لا يرتفع بمجرد
منع أحد المشتريين من دعواه بعد ذلك بوقف سابق بالنسبة لغير المدعى المذكور وهما
التسعة أشخاص المشتري لهم في جميع حصصهم اذ لم يوجد منهم اعتراف بوقف صحيح
يوجب عدم صحة البيع لهم كما انه لا يرتفع البيع السابق بالنظر للمدعى أيضا بدعواه
الوقف ومنعها منها ما تقدم ذكره بالنسبة لما عدا حصتها التي لم ينقذ فيها الوقف وأما
ما آل له بالشراء من ضمن السبعة قراريط التي تخص حرم المرحوم يعقوب بك المذكور
واعترف بوقفها من قبلها قبل موته فأيضا واخذ في حق نفسه بكونها وقفا ولا يصح شراؤه
لجزء منها معامله له باقراره وان منع من دعواه المذكورة هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك عقارا وله ورثة أخذ كل منهم نصيبه ثم باع احدهم
نصيبه للآخر وقبض البائع الثمن وسلم المبيع الى المشتري وكتب بذلك وثيقة بينهما
بشهادة بيعة شرعية وتصرف فيه المشتري بالسكنى ثم مات وورثه أولاده بعده وتصرفوا
فيه والمدة الماضية من تاريخ العقد الى الآن تزيد على عشرين سنة فبعد ذلك أراد
البائع ان ينادى عورثة المشتري مدعى ان في البيع غبا فاحشا ويريد ابطاله بمجرد ذلك
فانكره ودعواه ولم يدع عورثه فاهل على فرض ثبوت الغبن الذي يدعيه لا يكون له فيه حق
البيع المذكور المعترف به بمجرد الغبن بدون تحقق العور وبوجه شرعي (اجاب) نعم
لا يكون للبائع المذكور فسخ هذا البيع بعد صدوره صحيحا با تا مجرد الغبن الفاحش فيه
بدون تغير الحال ما ذكر على فرض ثبوت الغبن المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في
رجلين مشتركين في مكان باع أحدهما نصيبه من أجنبي بثمن معلوم وصرة مجهولة فقبض
البائع الثمن وصرفت الصرة المذكورة في مجلس المبيعة من غير ان يعلم قدرها وكتب
بذلك ملك المبيعة مشمولاً بختم البائع وجميع من الحاضرين فطلب الشريك الشفعة
فمنع بسبب جهالة الثمن ثم باع المشتري الحصة المذكورة من الشريك وكتب بذلك ملك
كذلك ثم طلب من البائع الاول الحصة التي تشهده بملكية الحصة المذكورة كورة لاجل
اخراج الحصة الشرعية بالبيع فتوقف متعللا بأنه باع وهو مديون وبذلك لا ينفذ بيعه فهل
لا عبرة بتعلله المذكور ويكون بيعه نافذا لا سيما ولم يثبت عليه دين ولم يحجر عليه شرعا
بل ولو ثبت عليه دين لا يعتبر تعلله المذكور شرعا (اجاب) بعد صدور البيع الاول
صحيحا لازما لا يعتبر مجرد تعلل البائع المذكور بكونه باع وهو مديون ولو فرض كون
الدين ثابتا بدون حجر عليه اذ مجرد الدين لا يمنع صحة البيع المستوفى شرائط الصحة والزوم
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ربع دار شائعا بالطريق الشرعي والربع الثاني ملك
لزوجته والنصف الآخر ملك لقصر لم وصى باع هذا الرجل الربع المذكور شائعا لامرأة

١٢٩٤

١٢٩٤

رفر

٢٨

ربيع الاول

سنة

بقدر معلوم من الدراهم دفعته له امام بيعة شرعية نقد او اقر بقبضه جميعه وتحررت
 بذلك حجة شرعية من المحكمة ثم سافرت المرأة المذكورة قبل استلامها الربع المذكور
 و بعد نحو ستة أشهر حضرت وأرادت ان تسكن في الدار المذكورة بقدر حصتها فامتنع
 البائع من ذلك متعللاً بأنه باقى له مبلغ كذا من أصل ثمن المبيع فهل والحال هذه اذا كان
 قبضه الثمن واقرار به ثابتاً بالوجه الشرعى لا عبرة بتعلله المذكور ويلزم البائع بتسليم
 الربع الذى باعه الى المشتري وليس له منعها عن انتفاعها به بالوجه الشرعى واذا ادعى
 عليها ان له مبلغاً ديناً عليها غير ثمن المبيع لا يكون له رهن حصتها المشتراة عليه شرعاً
 حيث لم يقع بينهما عقد رهن به على فرض ثبوته ويلزمها اذا ثبت دفعه اليه عند المسرة
 وما الحكم (اجاب) اذا ثبت بالبيعة العادلة دفع جميع ثمن الحصة المبيعة لبايعها لا يكره
 له منعها من المشتري بعد غلام البيع ولزومه بدون وجه شرعى وبفرض ثبوت دين آخر
 على المشتري للبائع لا يكون مجرد ذلك موجباً لعدم تسليم الحصة المبيعة اليها والحال
 ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شريكين فيما تحت أيديهما اولهما ديون
 مشتركة بينهما بذمة أشخاص مات احدهم الاخوين عن اولاده المذكور وزوجته فاستمر
 عنهم مهمهم في معيشة واحدة ثم بعد مدة باعت زوجة الميت وأولاده لعمهم المذكور
 ما يخصهم من تلك الديون وتنازلوا له عن نصيبهم فيها قبل قبضتها من الغرماء في نظير مبلغ
 معلوم هو اقل من نصيبهم دفعه لهم لتكون جميع الديون التي بذمة أربابها له خاصة
 وحرروا بينهم سنداً بذلك على يدي بيعة فهل لا يصح هذا البيع ولا هذا التنازل وتكون جميع
 تلك الديون المشتركة بينهم وبين المذكور مناصفة على حسب أصلها في الاشتراك
 وجميع ما يتصل منها يكون للفريقين وللمذكور محاسبتهم على المبلغ الذى دفعه اليهم
 نظير نصيبهم في تلك الديون والحال هذه (اجاب) اذا كانت تلك الديون مشتركة بين المذكور
 وورثة أخيه المذكورين لا يصح بيع الورثة المذكورين نصيبهم فيها للمذكور بعوض
 ولا التنازل له عنه وتكون باقية على الاشتراك بينهم كما كانت اذ تمليك الدين من غير من هو
 عليه قبل قبضه لا يصح الاداؤه له وسلطه على قبضه فقبضه الموهوب له فيئذ تصح
 الهبة واذا لم يصح التملك يكون للمحاسبة ورثة أخيه على ما قبضوه منه نظير حصتهم من
 تلك الديون والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مقداراً معلوماً من الذرة موضوعاً
 في برء رجل آخر فباع الرجل المالك الذرة المذكورة جميعها بثمن معلوم وسمى جارة
 صبيعتها وأشار الى مكانها المعلوم وسمى لكل صاع ثمانية ما وفى ثمن كل صاع من
 المشتري وقبل المشتري منه ذلك ثم عرض للبائع المذكور سفر الى جهة اخرى فوكل
 صاحب البر الذى فيه الذرة المذكورة بتسليمها الى المشتري بحضور جماعة من المسلمين
 وسافر البائع الى مقصده فلما أراد ان يكل بالتسليم ان يسلم الذرة حين طلبها المشتري
 عارضها أبو البائع في ذلك وأراد منه ما من التسليم والتسليم مدعى فساد البيع لعدم

١٤

١٢٩٢

١٧

١٢٩٤

رؤية المشتري ما اشتراه لكونه مستورا تحت الأرض غير مرقى وقت البيع مع اعترافه
بذلك ابنه لمسا بابه واعترافه بالبيع وبأن صاحب البئر بالتسليم ولم يكن الاب وكيل لادن
ابنه في الخصومة او غير هاهل لا تقبل هذه المعارضة بدون وجه شرعي ويكون البيع
والمحال هذه صحيحة لا تتوقف صحته على الرؤية (أجاب) ليس لأبي البائع معارضة
المشتري والو كبل المذ كور في تسليم المبيع الذي في يده الو كبل والمحال ما ذكر بدون
ولاية ووكالة شرعية عن ابنه الغائب والبيع المذ كور والمحال هذه صحيحة حيث سمي
جمله الصيغان وأشار إلى مكان الذرة المخصوص وسمى ثمن كل صاع مع بيان جلة الثمن
ولا تتوقف صحته على رؤية المبيع والمحال هذه وان تخير المشتري لو ظهر المبيع أقل مما
سمي فلو زاد عند التسليم كانت الزيادة للبائع كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى من رجل أرضا عشورية بثمن معلوم فباعه اياها وقبض الثمن والمشتري
استلم الأرض وحازها لنفسه وتحررت حجة شرعية شاهدة لهما بالبيع والشراء ثم تنازع
البائع مع المشتري بدعوى انه مغرور في تلك الأرض شجر وفيها ساقية مبنية ولم يتعين
ذلك بحجة التبايع وانه باق في ملكه ويطلبه بثمن آخره ولم تستثن في تلك الاشجار
والساقية من الأرض فهل يكون للبائع حق في ذلك او هو داخل في البيع وللمشتري ان
يملكه مع الأرض ولو لم يتعين في الحجة (أجاب) يدخل الشجر والبناء في بيع الأرض
تعايدون ذكرهما في البيع لاتصالهما بها اتصال قرار فتكون الاشجار والساقية
المذ كورة داخلية تبعها في البيع المذ كور واما للمشتري بهذا الشراء والمحال ما ذكر
في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من مدبر جاني ١٣ جاسنة هه مضمونها
ان شخص باع في حال صحة عقله وجواز تصرفه شرعا إلى زوجته وبعض أولاده منها جميع
منزل محدود بمقدود أربعة مائة مائة حدوده في الحجة المحررة من محكمة معتمدة ومقيدة
بسيماها وثابثة المضمون بثمن معلوم ومذ كور في الحجة أن جلة ذرعانه ستمائة ذراع
وثلاثة أذرع ثم بعد مدة توفي إلى رحمة الله تعالى عن زوجته وأولاده منها المذ كورين
وعن أولاد بالغين من زوجة أخرى وبحضور أولاده البالغين مع وصي الايتام وو كبل
الزوجة ذكروا ان مساحة المنزل المبيع المذ كور نحو ألف وثلاثمائة وخمسين ذراعا
وينازعون في ذلك فعارضهم الوصي بان البيع وقع في جميع المنزل بمحدوده الأربعة
لاعلى الأذرع ولم يقل كل ذراع بكذا وبرز قوى من الفاضل الشيخ عبد الرحمن افندي
باسيوط مضمونها ان المبيع اذا كان محدودا بمقدود أربعة ولم يقل كل ذراع بكذا
فان بيع يقع على ما تناولته الحدود وان كان أكثر ذراعا وتحل الزيادة للمشتري بلائش ولا
تسمع دعوى بقية أولاده على المشتري بزيادة ذرعان المنزل عن المبلغ المسمى في حجة البيع
حيث لم يقل كل ذراع بكذا فلتمس من حضرتم الافادة عما يقتضيه الوجه الشرعي في
ذلك (أجاب) ما تضمنته هذه الفتوى من وقوع البيع على جميع ما تناولته حدود

المنزل المبيع وان كان أكثر ذراعاً مما سمي من الذرعان وقت العقد ومالك المشتري
 الزيادة بلائعاً زائداً لم يسم لكل ذراع ثمنه وافق للشراء وحينئذ فلا منازعة لباق
 الورثة مع المشتري من هذا الوجه حيث تحقق صدور البيع حال صحة البائع مستوفياً
 شرائط لزوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصة معلومة في حائوتين من
 ثلاث نسوة بثمن معلوم مع صرة مجهولة القدر مشار إليها شراء صحيحاً شرعياً الذي بينه
 شرعية والثنى المعلوم قدره خلاف الصرة المذكورة ثمن مثلاً وبعد مضي أربعين يوماً
 ظهر من يرغب عناداً في المبيع المذكور بزيادة على ثمن مثله المشتري به فادعت النسوة
 البائعات الثمن الفاحش والغرور فيه رغبة في فسخ البيع فهل والحال هذه حيث وقع
 البيع صحيحاً مستوفياً لا ركانه ومروطة الشرعية وكان الثمن المدفوع في المبيع المعلوم
 مدتها ثمن مثله ولم يوجد فيه غبن فاحش ولا غرور لا يكون لمن فسخه بمجرد دعواه أن ما ذكر
 بدون اثباتها بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يكون لمن فسخ البيع المذكور إذا كان
 الواقع ما هو مسطوراً من المعلوم أنه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجلين قطعة أرض من ضمن أرض
 كبيرة يملكها البائعان فباعا له القطعة المذكورة أو لا محدوداً بمحدودها الأربعة منها حدان
 لباقي الأرض المبيع منها ذلك الملوكة للبائعين والحدان الباقيان لعتا رآخ لا ربابه وكتب
 بذلك البيع حجة شرعية ولم يذكر في تلك الحجة ولا في عقد البيع طريق لتلك الأرض
 المبيعة ولا أنها باعاهما بالهبة وقها ولا بمرافقتها وما أشبه ذلك بل الذي وقع في عقد البيع
 وفي تلك الحجة أن المشتري المذكور اشترى تلك القطعة التي قياسها كذا وحدها كذا
 كما تقدم ذكره من أصل قطعة أرض مساحها كذا بثمن كذا بموضع بيد البائعين بدون
 زيادة على ذلك ثم إن المشتري بنى القطعة الأرض التي اشتراها المذكورة داراً وفتح لها باباً
 يمر منه في باقي الأرض التي هي ملك للبائعين ليتوصل إلى الشارع ألا يمكنه الوصول إلى
 الشارع إلا من باقي الأرض المذكورة أو من العقار المجاور لها ومات المشتري وأحد
 البائعين فهل إذا أراد ورثته مع البائع الآخر البناء في أرضهم ليقعوا بها يكتنون من
 ذلك وتمنع ورثته المذكورة من المرور فيها إلى دار ورثتهم لكونه لم يترك لها طريقاً يقام باقي
 الأرض لا نصاً ولا بذكر الحقوق والمرافق حيث كان ذلك ثابتاً شرعاً (أجاب) نعم لهم
 ذلك ويمنعون ورثته المشتري من المرور في أرضهم المملوكة لهم خاصة بدون وجه شرعي إذا
 كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من محكمه المنصورة
 في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٨٩ هـ حاصلها هذه الأوراق تحتص بمادة ثلاث وربع وثن فدان
 وحب من اطيان عشورية من ضمن الاوسية المحلاة عن المرحومة ربوشة بمنية طمخا تقدم
 ورودها بإفادة من مديرية الدفعية بمصر أنه سبق طلب القدر المذكور لاطاعة الاروام
 بالمصورة لاسم له مدفوعاً في الطائفة المذكورة ولم تعرض لنظارة الداخلية عن عدم

١٢٩٦

٢٢

مطلب اشترى أرضاً
 ولم ينص على طريقها
 ولم يذكر الحقوق
 والمرافق ليس له المرور
 في أرض البائع

ذی الحجة

١٢٩٦

١

٢٧
١٢٩٨
طلب ابرو كيل بيت
المال من ثمن ما باعه
عن جهة بيت المال
صح وضمن كبراء
الوصى والوكيل

امثال وكيل البطر تكانه بسداد مبلغ ٢٧٦٢٠ قرشاً قيمة الثمن الذي تقدر قد صدر امر
ناظرها بصرف النظر عن تخصيصه الى آخر ما فيها من انه اذا لم يوجد مانع شرعي لتحرير
الحجة اللازمة فيجوز تحريرها بعد توقيع الصيغة الشرعية بتوكيل سعادة المدير لماعلم
من الاوراق من أن تلك الاطيان آيلة لجهة الميرى وللتوقف فيما اذا كان ما يماثل
ذلك مما تقبل المساحة في ثمنه بهذه الكيفية من عدمه قد تأشر لحضرة مفتي افندي
المديرية بالاطلاع على الاوراق المذكورة والافادة من حضرته عما تقتضيه الاصول
الشرعية فيها واقيدهم من حضرته ان هذه المادة مشككة عليه ورغب رفعها لسعادتك
قبناء عليه لزم تحريره لسعادتك تؤمل الافادة بما تقتضيه النصوص الشرعية فيها (أجاب)
اذا آلت تلك الاطيان لجهة بيت المال فحجة بيع رقبته لمن يريد تلك عينها شرعا
يتوقف على وجود مسوغ شرعي من مسوغات بيع عقار اليتيم فلو صح البيع بثمن معلوم
لوجود المسوغ الشرعي المذكور فالبراءة من باشر البيع المذكور للشترى من الثمن صحيح
أصلاً كان المباشر للبيع أو وكيله لكون الوكيل بالبيع أصيلاً في الحقوق المتعلقة
به فيضمن لجهة بيت المال قدر الثمن ويجب في ماله كالمورد ذلك من وصي اليتيم أو
وكيله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقيتين كل منهما بوجهين كائنتين في
أرض خراجية يملك منفعتها فاسقط جانباً معيناً معلوماً من تلك الأرض من رجل آخر
ينتهي حدها اسقطه له من الأرض الى نصف ساقية من الساقيتين وهو الوجه الشرقي
منها فباع ذلك النصف من هذا الرجل الذي اسقط له منفعة تلك الأرض المعلومة وكل من
ذلك الاسقاط والبيع بثمن معلوم واستوفى ذلك شرائطه المعبرة وتحرر بالاسقاط
المذكور حجة شرعية من محكمة المديرية وتحرر ببيع نصف الساقية الشرقي المذكور
سنداً بضام ورخ ٢ رجب سنة ١٢٨٧ فوضع المسقط له المشتري يده على ما ذكر وانتفع
به بالزرع وادارة وجه الساقية المذكورة وبقي باقي الأرض واحدى الساقيتين ذات
الوجهين ونصف الساقية الثانية وهو الوجه الغربي منها في تصرف البائع الى سنة
١٢٩٢ فاسقط باقي الأرض المذكورة وباع الساقية ذات الوجهين ونصف الساقية
الآخرى التي باع نصفها الشرقي أولاً من رجل آخر وحرره بذلك حجة بينت فيها الحدود
والمقاس الا انه ذكر الكاتب فيها انه اسقط له أرض كذا سوى اثنتي عشرة قصبة لجواره
الشرقي خارجاً عن عقد الاسقاط وباعه ساقيتين احدهما بوجهين والآخرى بوجه
واحد وتلك الحدود وهذا المقاس يخرج عنه نصف الساقية وهو الوجه الشرقي الذي
باعه أولاً من الرجل الاول ووضع المشتري الثاني يده على ما اسقط له واشتراه على هذا
الوجه كما ان المشتري الاول وضع يده على ما اسقط له واشتراه على هذا الوجه فصارت كل
منهما يستعمل ما اشتراه من وجه الساقية المذكورة نحو السنتين ثم بعد ذلك باع المشتري
الاول المسقط له ما اشتراه من نصف الساقية المذكورة وأسقط ما اسقط له من الأرض

من رجل آخر وحوله بذلك السند اللازم فوضع المشتري الاخير يده على ذلك وتصرف فيه بالزرع وادارة ذلك الوجه وذلك البيع والاسقاط ووضع اليد والانتفاع بحضور ومشاهدة المشتري لباقي الارض ونصف الساقية الثانية بالامازعة ولا معارضة مع قدرته على النزاع حتى مضت سنة وكل يتصرف فيما هو له على هذا الوجه ثم لما تنازل ماء النيل احتاج المشتري الاخير الى نقل عدة وجه الساقية التي يملكها ليستقي به من ماء النيل من ترعة بجوار موضع المشتري الثاني آلة جديدة على وجه الساقية الشرقي المذكور بدون اذن من مالكه حال غيبته فلما علم بذلك نازعه ومنعه فادعى ان ذلك الوجه داخل في شرائه الذي اشتراه بتاريخ متأخر عن شراء بائع المشتري الاخير متعللاً بما ذكر في حجه من قول الكاتب باعه ساقيتين احدهما بوجهين والاخرى بوجه واحد وذكر ان الاخرى المعبر عنها بذات الوجه الواحدة هي الساقية الثانية التي اشترى منها المشتري الاول نصفها الشرقي الداخلة ارضه في حدود ومقاس ما سقط للاول من الارض المذكورة وانكر بيع المالك الاصل ذلك النصف للمشتري الاول وتراقها للحكومة وبالتحقيق اتضح ان الوجه الشرقي خارج عن مساحة أرض المشتري الثاني وواقع في مساحة الاقصاب المستثناة من عقد الاسقاط ودخل فيما أسقط للمشتري الاول فهل اذا ثبت بيع المالك الاصل نصف الساقية المذكورة من المشتري الاول بيعاً صحيحاً بتاريخ سابق وثبت بيع المشتري الاول من المشتري الاخير هذا النصف واستلمه ووضع يده عليه وتصرف فيه في حضور ومشاهدة واطلاع المشتري الثاني الذي هو جاره لا تسمع دعوى المشتري الثاني ويحكم بذلك النصف للمشتري الاخير ولا يعتبر انكار المشتري الثاني الا ان ولا عبرة بتعلله بما ذكر في حجه على هذا الوجه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يحكم للمشتري الثالث من المشتري الاول بنصف الساقية المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال ويمنع المشتري الثاني من منازعته بدون وجه شرعي ويؤمر بتسليم ذلك المالك المذكور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة بعضهم بالغ وبعضهم قاصر لا وصى له وورثوا داراً مخربة عن أبيهم ولعدم انتفاعهم بها وقد رتبهم على عمارتها باع البلغ منهم جميع الدار المذكورة من رجل آخر بثمن المثل ووضع المشتري يده عليها بعد قبضهم الثمن المذكور بدون ولاية شرعية على القاصر المذكور فهل لا ينفذ البيع في نصيب القاصر ويتوقف على اجازته بعد البلوغ واذا بالغ ولم يجز البيع المذكور واذا أخذ نصيب باقي الثمن كالبشفعة يقضى له به ويحبر المشتري على تسليمها اليه ورفع يده عنها حيث لم يكن له وصى وما الحكم (اجاب) نعم لا ينفذ البيع من الاخوة البالغين في نصيب القاصر بدون ولاية شرعية وبلا اذن قاض ولو كان البيع بثمن المثل بل يكون موقوفاً والحال هذه لان له مجيزاً حال صدوره وهو القاضي فاذا بالغ القاصر حدد الرشد يكون له الفسخ والاجازة حيث لا مانع كما ان له أخذ نصيب باقي اخوته في تلك

مطلب باع أرضاً على
أنها مائة ذراع مثلاً
فظهر أنها أكثر
فالزيادة للشري بلائ
حيث لم يسم لكل ذراع ثمناً

الدار المبيعة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لا وصى له ولم يحجز البيع
في نصيبه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من كاتب ديوان خاصة خديوية في ٢
ربيع الاول سنة ١٣٠١ بمالعه في شخص باع حلة عقارات لا تخربا ثمن معلومة عار
تسديد لها الى البائع ثم بعد مدة ظهر شخص يدعي ان له من ضمن تلك العقارات شيئاً
معيناً كان يملكه بطريق الهبة من قبل البائع وأنه اشأ فيه ابنية لنفسه وأنه لما علم
بدخول ذلك في البيع الذي أجراه الواهب الاصل الى طلب ثمن ذلك من البائع وما ذاك
الا لتسليمه في بيعة ورضاه به فادعى البائع بما يفيده سد ادعاء من طرفه اليه ولم يصل
اليه شيء ويريد الآن الرجوع على من انتقل الملك في ذلك اليه من قبل المشتري لتلك
العقارات فهل على فرض ثبوت دعواه الملك واجازته للبيع الصادر من الواهب المذكور
وطلبه الثمن من البائع وعدم وصول ذلك اليه يكون له الرجوع على البائع بالثمن لا على
المشتري ولا على من انتقل الملك اليه من قبل المشتري ولا خصوصاً له فيما ذكر على من
انتقل الملك اليه بعد حصول الاجازة الشرعية وتسديد الثمن لمن باع افيدها والجواب
(أجاب) صرح علماء ونبأ بان الاجازة اللاحقة كالكالة السابقة فاذا تحقق وصول ثمن
ما ذكر الى البائع من قبل المشتري فاجازا لما لا اجازة شرعية على فرض تحقق ملكه
ما حصل من البيع فيما يملكه وقبض الثمن نفذ البيع وبرئ المشتري من ضمان الثمن بدفعه
المذكور ويكون الثمن أمانة في يد البائع للمالك المذكور ولا يكون للمالك المطالبة به على
المشتري ولا على من انتقل الملك اليه من قبله والحال ما ذكر ولا خصوصاً له معهم في شأن
ذلك وانما خصوصيته مع البائع في ذلك لبراءة ذمة المشتري بدفع الثمن للبائع واجازة الملك
على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضاً لك رقبة محدودة بحدود
أربعة وليس له أرض مجاورة لها وهي مائة ذراع مثلاً باعها لآخر بثمن معلوم ولم يسم في
البيع المذكور لكل ذراع ثمن وقبض البائع ثمنها وسلمها الى المشتري وتحررت له بها حجة
شرعية وحين ذرعها ظهر انها تزيد عن مائة دار الا ذرع التي سميت في العقد فوضع
المشتري يده عليها بحدودها المذكورة وقت العقد ووضي على ذلك خمس سنين والآن
يريد البائع ان يرجع على المشتري بقيمة ما زادته الارض المذكورة من الاذرع عما سمي
في العقد متعللاً بتسمية مقدار ذرعها التي سميت وقت البيع مع كون الحدود التي ذكرت
على أصنافها فهل ليس للبائع الرجوع على المشتري بقيمة ما زاد من الاذرع المذكورة
ولا خيار له حيث لم يسم لكل ذراع ثمن والخبرة للحدود حيث لم تتغير (أجاب) اذا باع أرضاً
محدودة على أنها مائة ذراع مثلاً ولم يسم لكل ذراع ثمناً فوجدت تزيد في الاذرع عما سمي
والحدود على ما هي لا خيار للبائع ولا يستحق ثمن ما زاد عن المسمى قضاء قولاً واحداً لان
الذرع ووصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصوداً كأن سمي لكل ذراع ثمناً كما
صرحوا به وتكون الزيادة داخله في البيع مملوكة للمشتري وهذا اذا كان جميع ما ظهر

من الاذرع زيادة ملكا للبائع داخل في حدوده اما اذا كانت الزيادة خارجة عما يملكه فلا تكون مجرد هذا البيع داخله في ملك المشتري وليس للبائع ايضا مطالبة بشئ في مقابلتها والله تعالى اعلم (سئل) من حضرة قاضي محكمة قسم ثاني جيزة في اخوين يملكان منزلا في بلدة من بلاد الارياف باعاه جماعة بثمن معلوم من الدراهم وشروط القرينان في صلب العقد شروطا منها ان الثمن يدفع على اربع سنين بعد المسد من المشتري في كل سنة في اول شهر محرم ربيع وفي نهاية القسط الاخير تقر لهم الحجة الشرعية وتسلم لهم الحجة الاصلية التي باسم البائعين ومنها انه اذا لم يحصل تسديد باقي الثمن في الاقساط المسد كورة فللبائعين ان لا يملكوا المشتري المنزل المبيع المذكور ويصير حسابه عليهم بالاجرة في كل شهر من تاريخ البيع المذكور وتحسرت بذلك ورقة شروط عادية مؤرخة في خامس شهر محرم سنة ١٣٠٢ ولم يحصل قبض المبيع الى الآن فهل يفسد البيع المذكور بتلك الشروط لاسيما وقد شرط فيه خيار نقده الثمن في مدة الاربع سنين ولم يحصل قبضه بتمامه في ثلاثة ايام من حين تاريخ العقد المذكور اعلاه ويكون للبائعين الانفراد بفسخه بعلم المشتري بدون رضاهم من تعال للفساد ويكون للبائعين المذكورين التصرف في المنزل المذكور بالبيع وغيره لغير المشتري المذكورين افيدوا الجواب ولكم الثواب من الملك الوهاب (اجاب) في الدرم باب خيار الشرط فان اشترى شخص شيا على انه أي المشتري ان لم ينقذه منه الى ثلاثة ايام فلا يبيع صح استحسانا خلافا لفرق فلم ينقذ في الثلاثة ففسد فندعت به بعد ما لو في يده فليحفظ وان اشترى كذلك الى اربعة ايام لا يصح خلافا لمحمد فان نقذ في الثلاثة جازا اتفاقا لان خيار النقد لم يمتحى بخيار الشرط انتهى وقوله الى اربعة ايام ليس قيد ابل المراد به تسمية مدة معلومة تزيد على الثلاثة كأربع سنين كما هنا وما شرط في صلب عقد البيع في حادثة السؤال من انه اذا لم يحصل تسديد باقي الثمن في الاقساط المذكورة فللبائعين ان لا يملكوا المشتري المنزل المبيع الى آخره من هذا المعنى فيكون من هذا القبيل فيكون من خيار النقد فيما زاد على ثلاثة ايام ففسد به البيع عند الامام وأبي يوسف خلافا لمحمد ولا ينقلب صحيا لمضي الايام الثلاثة من وقت العقد قبل نقده باقي الثمن وحيث فسد البيع ولم يقبض المشترون المبيع يكون للبائعين بل عليهم ما فسخه بعلم المشتري بلا توقف على رضاهم اعدا ما للفساد كما يكون ذلك للمشتري واذا تم الفسخ يكون للبائعين بيعه ثانيا ببيع صحيا لهم أو غيرهم كما صرحوا به في حكم البيع الفاسد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض بمائة درهم بثمن معلوم بشرط فاسد وقد سلمها للبائع للمشتري فقبضها ودفع له الثمن ثم بعد ذلك حصلت متاركة بينهما هذا البيع ثم بعد هذه المتاركة ومضي نحو ثلاثة أشهر ونصف عقد العقد البيع المذكور صحيا حاليا عن الشرط الفاسد المذكور وتحذر بهذا البيع حجة شرعية من محكمة

١٣٠٢

٢

مطلب باع على انه ان لم
ينقذ الثمن الى اربعة
ايام فاكثر فلا يبيع فسد
البيع

مصر الكبرى وتصرف المشتري المذکور في البيع تصرف المالك في املاكهم واحداً في الارض المذکورة بناء جسيماً وصار يستغل ريعه مدة من السنين حال حياته وورثته من بعده ومضى على ذلك نحو ثمان وثلاثين سنة ثم قام البائع المذکور يدي على المشتري المرقوم بفساد عقد البيع المذکور بناء على مجرد وقوع العقد الاول الفاسد المذکور فهل حيث كان الحال ما ذكر يحكم بحجة البيع لوجود العقد الثاني المذکور الذي تحررت به الحجة المرقومة واتصل بالبيع حق للمشتري بسبب ما احدثه من البناء في الارض المذکورة ام كيف الحكم افيدوا الجواب (اجاب) اذا صدر البيع الاول فاسداً بوجوب الشرط الفاسد فيه وقبض المشتري المبيع باذن بائعه ملكه بقيمته لا بالثمن المسمى وقته ويمتنع فسخه باحداث المشتري البناء فيه بعد القبض لكن لو حصلت متاركة من المتبايعين لهذا البيع وعقداه صحيحا بدون هذا الشرط صح البيع بالثمن المسمى وعلى كل فليس للبائع نزع المبيع من يد المشتري سواء قلنا ببقاء العقد بصفة الفساد لوجود القبض باذن البائع واحداث هذا البناء لانه حق للمشتري بتسليم البائع قيمة منع الفسخ لحق الشرع الا انه يملكه المشتري بقيمته يوم القبض او قلنا بانقلابه صحيحا بتجديده بعد الاول والمتاركة فيملكه المشتري حينئذ بالثمن المسمى والله تعالى اعلم (سئل) في هذه الحادثة ثانياً بما صورته ثم اذا كان من جملة ما شرط في البيع الفاسد الاول المذکور من قبل البائع على المشتري انه لا يحدث في الارض المشتراة المذکورة كورة بناء ثم حصلت متاركة من هذا العقد وعقد ثانياً عقداً خالياً عن الشروط المفسدة وعن شرط عدم البناء في الارض وتحررت به حجة شرعية فبني المشتري المذکور بناء لنفسه فيما اشتراه لا يضر بحسب ان ضرراً يذنبوا وتصرف فيما اشتراه وبناء المدة المذکورة وقدمات البائع والمشتري والآن قامت ورثته يكافون ورثة الباني فلع ما بناء متعللين بمشروط في العقد الفاسد الاول من ان المشتري لا يبني فيما اشتراه بناء لنفسه فهل ليس لهم المطالبة ورثة المشتري برفع البناء معاملة لهم بمشروطه مع مورثهم البائع والحال ما ذكر (اجاب) حيث جدد عقد البيع المذکور بصفة الحجة بعد حصول المتاركة من المتبايعين للبيع الاول وكان التجديد خالياً عن شرط عدم البناء من قبل المشتري فيما اشتراه شراء صحيحاً كما هو مذکور فلا وجه حينئذ لتكليف ورثة البائع ورثة المشتري برفع هذا البناء بناء على شرط عدمه في البيع الاول المتروك شرعاً والله تعالى اعلم

(كتاب الكفالة)

(سئل) في رجل ضمن آخر في مال معلوم ومات الضامن والمضمون موجود على فهل لرب المال الرجوع على ورثة الضامن حيث كانت الضمانة في حياة الجميع (اجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل به ولا تبطل الكفالة بموت الكفيل فرب الدين أخذ دينه من التركة ان كانت له تركة وكانت الكفالة ثابتة والله تعالى اعلم

ذى القعدة

١٢٦٤

٢٦

مطلب لا تبطل الكفالة بموت الكفيل

١٢٦٤

٢

مطلب الالتزام والدفع
بدون أمر المدفوع
عنه لا يوجب الرجوع
مطلب الكفالة بالأمانة
باطلة

١٤٦٤

٢٥

١٢٦٤

٢٥

محرم

١٢٦٥

٥

(سئل) في جماعة من الفلاحين انكسروا في الاموال الاميرة فطلب شيخهم ما عليهم
فاجتمع مع عمد أهل البلاد واتفق رأيهم على توزيعه على المقتدرين فوزعوا ما عليهم كل
شخص بحسب طاقته والتزموا ذلك ودفعوه الى الديوان والآن كل من التزم بشئ ودفعه
الى الديوان يريد الرجوع به على المكسورين فهل لا يجاب في ذلك (اجاب) اذا كان
الالتزام والدفع بدون أمر المدفوع عنه لا يكون للدافع الرجوع عليه بما دفعه عنه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر جانباً من البضاعة ليتجرفه والربح بينهما مناصفة
وكتب رب البضاعة على العامل وثيقة بذلك بضمن شخص آخر للعامل فهل اذا باع
العامل البضاعة وتعذر قبض الثمن من المشتري لها وتلف شئ منها وأراد رب البضاعة
مطالبة الضامن بالتالف والمعتذر تخليصه من الثمن لا يجاب لذلك ولا عبرة بالوثيقة
المذكورة ويكون الضامن المذكور باطلاً (اجاب) الكفالة بالأمانة باطلة فلا يطالب
الكفيل المذكور بما هلك في يده المضارب من مالها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
اعطت لامرأة أخرى مبلغاً معلوماً على ان ترسله الى بلادها فلان الفلاني يشتري لها به
عقاراً فارسلت بعض المبلغ ولم ترسل باقية واستهلكته فلما تبين ذلك لصاحبة الدراهم
طلبت الباقي ممن اعطته لها فالت هندی وبذمتي أوفيه لك ثم توفيت المدبونة فضمن
وارثها ذلك المبلغ لصاحبه مؤجلاً الى ثمانية أشهر ومضى الاجل فهل اذا اعترفت
المدبونة بان باقى المبلغ بذمتها وماتت عن تركته تبقى به وضمن وارثها ذلك المبلغ يكون
للدائنة مطالبة الضامن بعد حلول الاجل به (اجاب) نعم لرب الدين المذكور مطالبة
الكفيل والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سروجي له ابن عم اراد ان
يدخل معه في حانوته وصناعته فادخله معه ومن العادة ان تؤخذ ضمانته لشيخ الطائفة
على من يدخل في صناعته خوف وقوع الخلل من الداخل فيما يتعلق بتلك الصناعة
فكتب السروجي المذكور ورقة ضمانته لابن عمه لشيخ الطائفة ومكث معه مدة
وارتكبته ديون لا تتعلق لها بتلك الصناعة وفرها رباً من البلدة لا يعلم له مكان فطلب
أرباب الديون ديونهم من الضامن فهل لا يصح هذه الضمانة ولا تكون شاملة للديون
المذكورة وليس لأربابها مطالبة الضامن المذكور بها شرعاً (اجاب) لا مطالبة على
الكفيل المذكور بما ادعى به من الدين على ابن عمه والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في ولد بالغ رشيد وكل أباه في عقد نكاحه وتولى ذلك الأب عقد نكاح ابنه
المذكور وعقد له وكتب الصداق على الأب بدون أمره لكون عادتهم ان يكتبوه على
الأب لكونه متولى العقد والحال ان الأب لم يلتزم به بصيغة من صيغ الالتزام ولم يضمنه
ولم يامر بكتابته عليه ولم يوجد منه ما يفيد الرضا بذلك ثم مات ذلك الأب فهل يكون
الصداق في ذمة الابن ولا يؤخذ من تركته الأب لكونه لم يلتزمه ولم يضمنه (اجاب) نعم
يكون الصداق بذمة الزوج وللزوجة مطالبة به وليس لها المطالبة في تركته الأب بدون

محرم سنة

١٤ ١٢٦٥

مطلب لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل ولومن تركته

١٤ ١٢٦٥

ذى الحجة

٢٣ ١٢٦٥

مطلب لانصحه الكفالة بالاقبول ولا مع جهالة المكفول له

١٣ ١٢٦٥

مطلب ليس للسدادش مطالبة المدين باعطاء كفيل به

محرم

١٤ ١٢٦٦

كفالة شرعية والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر باقى حساب بينهما فضمنه شخص فيه وكتب على نفسه وثيقة به بموجب بينة شرعية ودفع الضامن معظم الدين الذي ضمنه ثم مات الضامن المذكور عن ورثة فهل يكون لرب الدين أن يطالب بيباق دينه المعين أو الرجوع على تركه الضامن جبراً على ورثته حيث كان الضمان ثابتاً بالبينة الشرعية وما الحكم (أجاب) الكفالة بالمال لا تبطل بموت الكفيل وحيث كانت الكفالة به ثابتة يكون لرب الدين المطالبة في تركه الكفيل كما ان له مطالبة المدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقتضى الأمر لسفرها الى بلاد لا فرج في مركب النار لأجل تغيير الهواء وصحة بدنّها وقد بلغها ان زوجها مدين يمكن منه من السفر معها بموجب سند عليه ودعاوى فرهنت المرأة المذكورة حقة عقارها في محل حكمها السكّان بشغراسكندرية وأخذت المحرمة زوجها معها وعند التوجه أقامت لها وكيلاً وأذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها ينهى الأمر ويخلص الديون المذكورة وإذا كان عنده نهاية ذلك يظهر ان زوجها باق عليه ديون فالحرممة المذكورة التزمت وكفلت بدفع الدين المذكور من عقارها المرقوم على يده وكيلها مع جهالة المكفول له وعدم القبول فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذكور صحيح ويمكن التصرف في العقار المذكور لو فاء الدين أم لا (أجاب) الكفالة على الوجه المذكور غير صحيحة اذ ركنها الايجاب والقبول ومن شروطها عدم جهالة المكفول له ورهن حقة العقار لا يوجب ارتهاً بالعقار بدون استيفاء شرائط الرهن الشرعية وحيث لم تتحقق الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب الدين مطالبة الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببيع العقار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابتاع بضاعة من رجل بعد المعاينة والتقليب وكتب بذلك وثيقة شرعية لأجل احد وتسعين يوماً واستلم المبتاع البضاعة فبعد الاستلام أراد البائع طلب كفيل غارم فهل له ذلك بعد الاستلام وان عقاد البيع أم لا (أجاب) ليس للدائن مطالبة المدين باعطاء كفيل به على الظاهر كما في فتاوى مؤيد زاده ولا يجبر على ذلك كما أفتى به قارئ الهداية وأقره في معين المفتي وصاحب المنع حتى ادعى في خلاصة الفتاوى الاجماع عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم سلفة بضمن شخص له فيها ويدير الدراهم تسلك بذلك فهل اذا ما طل المقترض رب الدراهم ولم يدفع له شيئا منها يكون لربها مطالبة الضامن سواء غاب المقترض أو حضر حيث كان ضمانه ثابتاً بالبينة الشرعية (أجاب) اذا كان كل من الدين والكفالة به ثابتاً يكون لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل بدينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما جاه وستان شركة أراد كل منهما بيعهما وقسمة الثمن بينهما فقال احدهما للآخر اني كنت ضمننت أباك في مبلغ معلوم من الدراهم لفلان ويريد اخذ نصيبه من الثمن عن دين أبيه وهو حي فهل لا يكون له ذلك ولا يلزمه

سنة محرم

١٢٦٥ ١٦

مطلب لا يلزم الابن بدفع دين

ابيه بدون كفالة به

١٢٦٥ ٢٥

١٢٦٥ ٢٨

دفع دين أبيه لاسيما وكل منهما مازول عن الآخر وفي معيشة على حدة (اجاب) ليس
 للشرىك أخذ شيء من ثمن نصيب شريكه بمجرد دعواه المذكور ولا يلزم الابن بدفع دين
 والده بدون كفالة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ارسل مشتريا لتاجر ليبيعه جانب
 بضاعة بثمن يتفقان عليه على ان المرسل ضامن للثمن فاعطاه التاجر البضاعة وكتب عليه
 سند بالثمن لاجل معلوم ودفعه المشتري بعد الاجل ثم بعد ذلك توجه المشتري في عام آخر
 وأخذ من التاجر بضاعة أخرى بثمن في ذمته بدون علم المرسل أولا وبدون ضمانه فهل
 لا يضمن المرسل أولا لثمن ما اشتراه المشتري ثانيا بدون علمه وضمانه (اجاب) نعم لا يضمن
 المرسل ثمن ما اشتراه المشتري ثانيا بدون ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه
 دين لآخر ثمن بضاعة فطالبه رب الدين به فاعسر بدفعه واحضر له رجلا تكفل عنه الدين
 المذكور له وكتب الكفيل على نفسه وثيقة بالدين المذكور وأنه ضامن له ثم بعد مدة
 طلب رب الدين دينه من الكفيل فادعى ان المدين بعد الكفالة دفع لرب الدين الدين
 الذي تكفل به ورأه له في ضمن بضاعة صدرت بينهما بعد الكفالة وأنكر رب
 الدين قبضه لدين الكفالة المذكور فهل اذا لم يثبت ان المدين دفع الدين المذكور
 لربه لا يبرأ الكفيل عن المطالبة به ويجبر على اداء الدين لصاحبه حيث اختار مطالبة به
 ولا عبرة بدعواه دفع الدين من قبل المدين من غير اثبات شرعي (اجاب) لا يبرأ الكفيل
 بالمال عن المطالبة به بمجرد دعواه ايفاء المدين لربه بدون اثبات ذلك بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يقال له زيد مثلاله في ذمة عمر وبلغ معلوم
 في كفالة بكر بالمال والزعم به بموجب سند شرعي لميعاد أربعة أشهر وبعدها سافر زيد
 وغاب مدته وبعدها توفي عمر ومفلسا فارسل زيد وكيله وطالب بكر الكفيل بالمبلغ
 وحين طالب الوكيل الكفيل بحضور جماعة من المسلمين أجاب بكر بان المبلغ
 عندي وفي ذمتي ولكن انا مريض فامهلني بعد القيام من المرض ثم توفي بكر الكفيل
 وحين بلغ زيد وفاة بكر أرسل وكالة شرعية الى ولده بقبض المبلغ من ورثة بكر وادعى
 ورثة بكر بنعم كان المبلغ في كفالة والدنا وبعدهم في خمسة عشر يوما من تحرير السند بلغ
 زيد ان عمر امس فطلب حقه فدفع له الثلثين وابرأ واسقط ذمة عمر وذمة بكر الكفيل
 من الثلث واشهدوا بينة بذلك فادعى الوكيل بانه كيف يكون ذلك من بعد اقرار بكر
 واعترافه بالمبلغ فاجاب المحاكم بان الساقط لا يعود ثم ادعى الوكيل من حيث اقر واعترف
 الكفيل بالمبلغ لدى البينة فيلزم ورثة بكر الثلثان والكون بينة زيد بينة اثبات وبينة
 ورثة بكر بينة نفى فهل تقدم بينة زيد على بينة الكفيل وهل يثبت المبلغ بتمامه أو
 الثلثان بعد ثبوت ما ذكر شرعا (اجاب) اذا ثبتت كفالة بكر في صحته بمعا على عمر و حال
 حياته وثبت اقرار الكفيل ببقاء دين الكفالة وانه لم يدفع الى رب الدين يحكم لربه باخذه
 من تركه الكفيل وما ثبت ابراء رب الدين منه الكفيل والاصيل لا يصح اقرار الكفيل

صفر

١٢٦٥

مطلب ابراء من الدين

ثم اقره به بطل الاقرار

بخلاف الاقرار بالعين

بعد الابراء العام

ت

مهدي

ف

٢٦

به وفي تنقيح الحام - دية من الاقرار اقر بالدين بعد الابرأ منه لا يلزمه اشباه في الاقرار
وفي الساقط لا يعود اقول وهـ اذا بخلاف الاقرار بالعين بعد أن أبرأ خصمه ابراء عاما
فان الاقرار صحيح فيؤمر بدفع ما اقر به من العين لا مكان تجدد الملك فيها مؤاخذه له
باقراره وتصح الكفالة على طريق الاقتضاء والعين قابلة لذلك بخلاف الدين لكونه
وصفا قد سقط فلا يعود كذا أفاده الشرنبلالي في رسالته تنقيح الاحكام اهـ والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تخبرني عن يده وكفله به آخر ودفعه عنه ثم طال به
فامتنع متعللا بأنه بغير أمره فهل اذا أنكر المكفول ولم يثبت عليه الاذن بالينة يكون
للكفيل تحليفه واذا امتنع عن اليمين ونسكل عنه يلزم بما دفعه عنه ذلك الكفيل
(أجاب) الكفالة بالمال ان كانت بأمر المطلوب بشرط قوله غنى أو على أنه على توجب
الرجوع وان كانت بغير أمره فاذا اجد المطلوب الامر فان اثبت الكفيل بالينة قضى
له بالرجوع والا كان له تحليف المطلوب على عدم الامر فان نسكل قضى عليه بالنكول
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب منه آخر فرسا فوجد المغصوب منه شيخ القبيلة
التي منها ذلك الرجل الغاصب للفرس فاخبره بذلك فاجابه ذلك الشيخ بان الرجل
الغاصب من قبيلته وانه غصب الفرس وانه ضامن له تلك الفرس ضامن غرم بحضرة
بينة عادلة فهل والحال هذه تلزم الضامن المذكور الفرس أولا (أجاب) تصح الكفالة
بالمغصوب لانه مضمون بنفسه حتى اذا هلك يجب عليه الضمان اذا القيمة تقوم مقامه
فامكن ايجابه على الكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اراد السفر من مصر الى
بلده فكتب له شيخ طائفته وثيقة بالضمان للديوان حكم العادة التجارية واعطيت له
تذكرة وسافر ثم بعد مدة حضرت زوجته من بلده وادعت بان لها على زوجها المذكور
دينا وتريد اخذه من شيخ الطائفة المذكور متعللة بأنه ضمنه للديوان عند السفر فهل
لا تجاب لذلك ولا يكون لها مطالبة بدينها الذي تدعي به على زوجها حيث لم يضمنه لها
وما الحكم (أجاب) جهالة المكفول له مانعة من صحة الكفالة فليس لزوجة الغائب
مطالبة الضامن المذكور بما تدعيه من الدين على زوجها الغائب والحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل خبا رضمه آخر فميا يأخذه من غلة الميرى ضمان غرم ولكنه
شرط عليه انه يحسب له في كل ادب فرشين بسبب انه ضمنه فهل لا يعمل بهذا الشرط
ولا يكون له مطالبة الخباز بما تجمد عليه بعد الشرط المذكور وما الحكم (أجاب)
ليس للضامن المذكور مطالبة الخباز بما ذكروا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كف
عن آخر مبلغا من الدين باذنه لربه ثم دفع الكفيل في غيبة المكفول عنه الدين ثم بعد
حضوره من غيبته طال به الكفيل بما دفعه عنه لرب الدين فامهله في الدفع فلم يرض الكفيل
المذكور فكفله له رجل بالمبلغ فهل اذا غاب المدين يكون للكفيل الاول مطالبة
كفيل المدين الثاني بالدين الذي كفله له ويلزم بدفعه له أم لا (أجاب) اذا كانت

١٢٦٥

٤

٢٦٥

١٢

مطلب تصح الكفالة
بالمغصوب

١٢٦٥

٢١

شعبان

١١٦٥

١٣

٢٢٦٥

٢٤

رمضان سنة
مطلب اذا أدى الكفيل
بالأمر الدين ملكه فاذا
كفل به شخص صح

١٢٦٥

١١

شوال

١٢٦٥

٢٨

ذى القعدة

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٩

الكفالة بأمر المطلوب بشرط قوله غنى أو على أنه على رجوع عليه بما أدى ولا يطالب كفيل
أصلا بمال قبل أن يؤدي الكفيل عنه لأن تملكه بالأداء بحيث كانت الكفالة بالأمر
وأدى الكفيل ملك الدين فكان كالمطالب فاذا كفل به شخص للكفيل صح وكان
للاول مطالبة الثاني حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ضمن آخر مبلغ بآمره فطلب منه رب الدين دينه فدفع له قدر ما معلوما من دينه
ثم أراد الرجوع على المضمون باكثر منه متعللا بأنه أعطى لرب الدين رجعة لبراءة نفسه
فقط وفيها أكثر من ذلك القدر فهل لا يرجع الا بالقدر المدفوع ولا يجاب للرجوع بالاكثر
(أجاب) لا رجوع للكفيل المذكور على المدين الا بما دفعه عنه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل باع لآخر جانب حرير بثمن معلوم وجاء رجل آخر ضمن المشتري الى البائع في
الثمن وكتب على نفسه وثيقة بالثمن ثم ان الضامن المذكور أفلس ولم يدفع ماضنه به
الى البائع وعند البائع بينة بان الذي اشترى الحرير المضمون لا الضامن فهل يلزم المشتري
دفع ثمن الحرير الى البائع ولو كان دفع الى الضامن ولا عبرة بالكتابة المذكورة (أجاب)
للبائع مطالبة كل من الكفيل والاصل حيث لم تكن حوالة ولا يبرأ المدين بدفع الدين
للكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر من الدراهم غاروقه على أرض
زراعة معلومة ووضع المرتن يده عليها بآمره مدته من السنين ثم اخذها شيخ البلد ووردها
للامرن رب الارض ثم مات المرتن قبل قبض دين الغاروقه وله ابن فطالب الامرن بدين
الغاروقه فادعى الامرن انه شرط وقت الرهن ان شيخ البلد ضامن لدين الغاروقه اذا
كان صاحبه يطالب به ويبيده وثيقة بذلك وادعى شيخ البلد على ولد الميت ايضا بان اباه
ابرا وأسقط حقه من الدين لشيخ البلد ويبيده وثيقة بذلك فهل يكون لابن رب الدين
مطالبة الامرن بدين الغاروقه ولا يسقط الدين عن الامرن ولو ثبت ان رب الدين ابرأ
شيخ البلد عن الدين واسقط حقه عنه ويجبر المدين على دفع الدين والمحال هذه (أجاب)
ابراء الكفيل لا يوجب براءة الاصيل فلوارث رب الدين المذكور مطالبة المدين بما عليه
من الدين الثابت شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه لآخر مبلغ من الدين طالبه
به رب الدين وتنازع معه في شأنه فحضر رجل وكفله لرب الدين باذن المدين وكتب على
الكفيل وثيقة به فهل اذا دفعه المدين لرب الدين ثم ادعى بعد ذلك رب الدين على
الكفيل بالدين المذكور وطالبه به في غيبة المدين ثم حضروا ثبت انه دفعه له وخلصه به
بشهادة البينة الشرعية يبرأ الكفيل ويمنع رب الدين من المطالبة به ولا عبرة بالوثيقة
المكتوبة بالدين المذكور التي على الكفيل (أجاب) الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة
كما ان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كعاقبة وحيث كفل الرجل المذكور وكتب على
نفسه وثيقة بالدين فان لم يشترط براءة الاصيل لا يكون لرب الدين مطالبة الكفيل به
بعد تحقق اداء الاصيل بالوجه الشرعي وكذا لو اشترط لاستيفاء حقه بالتبرع من المحيل والله

تعالى أعلم (سئل) في رجل كفّل آخر في دين عليه لربه وثبتت كفّالته على يد القاضي ثم بعد ذلك حضر رب الدين عند الكفيل وفكّكه من الكفالة وقاله بحضرة بينة شرعية فهل تنفسخ كفالة الكفيل بذلك وليس لرب الدين مطالبة بعد ذلك بشيء من الدين (أجاب) ببرأ الكفيل عن الكفالة ببراءة رب الدين له منها والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان المدارس عن حادثة حصلت لها أن رجلين مقاولين لتوريد الحجر الدبش لعمارة الحصوة التزم إليهم بتوريد كذا كذا فنظروا من الحجر في كل يوم لهذه العمارة والمراد أن يضمّنهما رجل في هذا التوريد وهذه المساواة ضمان غرم فهل تكون هذه ضمان شرعية أولا (أجاب) قد اطّلعتنا على ما سطر به هذا الرقيم والافادة عن ذلك أن هذه الكفالة على هذا الوجه غير صحيحة بمقتضى اصول الشريعة الغراء لأن ما ذكره قاعد فاسد واجب النقض شرعا وليس على الاصيل بسببه وجوب التسليم ولا ضمان العين المبيعة على هذا الوجه حتى يلتزمه الكفيل اذ من شروط الكفالة كون المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث يجبر الاصيل على تسليمه كما في الهندية عن الذخيرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا في تفسير حقوق النكاح وفي تفسير تحملها باولاده منها الذين لم يبالغوا من الخيانة مدة معلومة وضمّنهما المطلقة رجل ضمان حضور محضرها له هي وأولاده منها وقت الطلب فهل اذا حبست في دين عليها في غير بلد المطلق وطلب منه المطلق احضارها باولادها وتعدّر عليه ذلك كليا لا يكون لمطلقةها تسكفه بشيء يحجز عنه بل يذهب معه الى المحل الذي حبست فيه ويعلمه به واذا خرجت من الحبس بعد ذلك وبحت وفتش عليها فلم يجد لها بعد البحث والتفتيش عليها غاية جهده لا يلزمه شيء سوى ذلك لاسيما ولم يكن عليها دين لمطلقةها ولا يعلم مكانها ولا يلزم الضامن المذکور احضارها حيث كان مكانها غير معلوم (أجاب) ليس للزوج مطالبة الرجل المذکور باحضار مطلقته حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه لاخوه مبلغ من الدراهم فضمنه أخوه لرب الدين ضمان غرم وكتب بالضمانة وثيقة مضمونها أقر واعترف واشهد على نفسه فلان بن فلان انه ضمن وتكفّل أخاه فلان ابن والده الى فلان في مبالغ وقدره كذا واذا تأخر فلان في قرش واحد من المبالغ يكون مطلوباً منه واشهد على نفسه جماعة وشمل الوثيقة باسمه وختمه فهل اذا قبل رب الدين الكفالة ثم مات الضامن وترك بيتا مملوكا له يكون لرب الدين أخذ المبلغ المكفول به من تركته ويبيع البيت لوفاء دين الكفالة حيث لا وفاء لدين الكفالة الا من البيت المذکور ويقدم دين الكفالة على الارث فحيث (أجاب) لا تبطل الكفالة بالمسال بموت الكفيل به ويقدم دين الكفالة على الارث فحيث تحققت الكفالة بالمسال شرعا يكون لرب الدين استيفاء دينه من تركه الكفيل مقدما على الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شريكين ادعى احدهما على رجل اجنبي بانه ضمن له شريكه بمبلغ معلوم من المسال المشترك بينهما ضمان غرم وان المضمون قد مات

١٢٦٥

٢٣

صفر

١٢٦٦

١٥

جادی الاولی

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٠

مطالب لا تصح الكفالة
بمال الشركة الا اذا
انقلب دينها قباها

مفلس الا تركته له و يريد تغريم الضامن للبلغ المذكور و الحال ان الضامن مفلس ايضا ولا مال له فهل لا تكون هذه الكفالة صحيحة ولا يطالب الكفيل بشئ من هذا الدين و الحال هذه (أجاب) مال الشركة في يد الشريك امانة فلا تصح الكفالة به الا اذا انقلب ديناً في ذمة أحد الشرىكين قيل الكفالة به فكيفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالبيعة الشرعية فطالبه منه فحجزه عن دفعه له فضمنه آخر على انه يدفع له كل شهر قدر ما معلوماً وضمن الضامن رجلاً آخر على انه اذا لم يوف الضامن الاول يدفع الضامن الثاني ما قسط عليه ثم دفع الضامن الاول بعض الدين ومات قبل دفع الباقي و الحال ان الدين المذكور معلوم للضامن الاول والثاني وكذلك التقسيط معلوم للضامن الاول والثاني فهل يكون لرب الدين مطالبة الضامن الثاني بباقي التقسيط اذا ثبت ذلك (أجاب) اذا وقعت الكفالة بالمال صحيحة يكون له بمطالبة الكفيل وكفيله به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له وكيل يقبض له اجرة أما كنه فرفعه من التوكيل وله عنه دية جانب من الاجرة التي قبضها فدخل رجل بينهما بالصلح واستأجر الوكيل من موكله الامكنة المذكورة وتعهد الرجل المصالح بالوكيل المذكور وتكفل بيده للوكل وتعهد الوكيل المذكور انه مادام على قيد الحياة ومستأجر الامكنة المذكورة يدفع المستأجر ما عليه من الاجرة مقسطاً كل شهر منه كذا وما يقبضه من الاجرة المستقبلية يدفعه للمالك شهر بشهر وان تأخر عن دفع ذلك ترفع يده عن الامكنة ويقوم المستأجر المذكور بدفع ما عليه من جميع الاجرة القديمة والحديثة للمالك المذكور فهل اذا تأخر عليه شئ من الاجرة ولم يوف بدفعها الا من القديمة ولا من الحادثة وورفع المالك يده عن الاماكن المذكورة وأمر الرجل الذي كان سبباً في الصلح بقبض الاجرة من السكان وصار يقبضها ويدفعها للمالكها حكم امره ثم بعد نحو سنتين أراد أن يطالبه بما تأخر على وكيله من دين الاجرة متعللاً بأنه كان سبباً في الصلح بينهما على الوجه المذكور لا يكون له ذلك حيث لم يثبت انه ضمن له شئ مما عليه من دين الاجرة غير انه تكفل له بيده ضمان حضور (أجاب) ليس لرب الدين مطالبة الكفيل المذكور بدينه اذا لم يثبت انه كفيل به بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر ما معلوماً من الدراهم ليعمل فيه مضاربة والرجح بينهما وكفل العامل رجل لرب المال بما دفعه للعامل المذكور فهل اذا اتفقت المال تحت يد العامل وأراد رب المال الرجوع به على الكفيل لا يجب لذلك ولا تكون الكفالة بمال المضاربة صحيحة (أجاب) مال المضاربة في يد المضارب امانة ولا تصح الكفالة بعين الامانات فليس لرب المال مطالبة الكفيل بما هلك من المال في يد المضارب بناء على هذه الكفالة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشتروا بضاعة من رجل بثمن في الذمة على ان كلا منهم يدفع ثلث الثمن فدفع أحدهم بعض ما عليه وبقى البعض بزمته فضمنه أخواه فيه

٢٦
١٢٦٦
مطلب لرب الدين مطالبة
الكفيل وكفيل الكفيل

جمادى الثانية

١٨
١٢٦٦

ذى القعدة

١٠
١٢٦٦
مطلب لا تصح الكفالة
بعين الامانات ومنها
مال المضاربة
ربيع الاول

١٤
١٢٦٧

ربيع الثاني سنة

١٢٦٧

٢

جادي الاولى

١٢٦٧

٢

شوال

١٢٦٧

٥

ذي الحجة

١٢٦٧

٢٥

ماتت ابنة لا تصح كفالة
الورثة عن ميت مفلس

١٢٦٧

٢٣

فهل اذا حصلت عسالة منهما الرب الدين يكون له الرجوع على عياله ومطالبة بمباقي
له بذمته (أجاب) الرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل بعد تحقق الكفالة
بالمال شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على أشخاص ديون فطلبها منهم
وحبسهم عليها فجاء شخص وضعن الديون ضمان غرم وكتب على نفسه وثيقة بذلك
مكاملة الشهود على العادة فأتى الرب الدين فطلبت ورثته الضامن بذلك المبلغ فطلب
الضامن الوثيقة فلم توجد فلما تحقق عنده ضماها أنكر ذلك والحال ان الشهود
موجودون يشهدون بطبق ذلك وانه ضامن لتلك الديون ضمان غرم فهل والحال
هذه يكون ملزوما بما ضمنه بعد شهادة الشهود العدول عليه بطبق ذلك (أجاب) لورثة
الدائن مطالبة الكفيل المذكور بما ضمنه من الديون بعد تحقق الكفالة بها بالوجه
الشرعي ولا يتوقف الزامه على وجود وثيقة بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها
مبلغ من الدراهم عند زوجها قرض كفله به أخوه فهل اذا دفع لها الكفيل بعضه يكون
لها مطالبة كل من الاصيل والكفيل بالباقي (أجاب) الرب الدين مطالبة كل من
الاصيل والكفيل بالدين بعد تحقق الكفالة به بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عليه دين لا خروقات المدين ففلسا لآثر كة له فهل اذا أراد الرب الدين مطالبة
أنهى المدين بدنه متعللا عليه بانه كان ضمنه له لايجب لذلك لعدم صحة الكفالة والحال
هذه او يكون له مطالبة به (أجاب) الرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل
اذا ثبتت الكفالة عليه بالوجه الشرعي حال حياة المكفول اما لو كفله أخوه بعد موته
مفلسا فلا مطالبة عليه لتصريحهم بعدم صحة الكفالة ولو من الوارث عن ميت مفلس
لسقوط الدين بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين عند أخرى بديل حلي
كانت استهلكته هذه الأخرى وعوضتها بديل على يدو كياها والتمت لها بدفعه طائفة
مختارة بتراضيهما على ذلك وضمنه لها زوج الأخرى وتكفل لها بدفعه ثم مات الضامن
الكفيل المذكور عن تركه ورثة فهل يكون لصاحبة الدين المذكور مطالبة كل من
المرأة التي عليها الدين وورثة الكفيل (أجاب) اذا تحققت الكفالة ببديل ما استهلك
يكون للمكفول له مطالبة كل من الاصيل والكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن زوجها وامها واختها وقسمت تركتها بينهم وخرج في شأن ذلك دفتر قسام
بختم القاضي بعد ان أخذ كل ذي حق حقه وغاب الزوج ولم يعلم مكانه فادعى رجل على
الام بانه كان تزوج بنتها التي ماتت وقسمت تركتها من نحو خمس عشرة سنة ويطلب
منها احضار الزوج الغائب لاجل ان يدعى عليه بما أخذه من تركتها فهل لا يجبر على
ذلك ولا يلزمها احضاره بدون ثبوت كفالة لاسيما وقد تزوجت ببنتها المذكورة بنحو
ثلاثة من الأزواج والبعض طلقها والاخير ماتت معه وأخذ ميراثه منها والمسمى موجود
عالم بذلك وساكت لم يدع ولم ينافع في شيء من ذلك المدة المذكورة من غير مانع شرعي

(أجاب)

ربيع الاول سنة
١٢٦٨ ٢٢

١٢٦٨ ١٥

جادي الثانية

١١٦٨ ١١

محرم

١٢٦٩ ٥

١٢٦٩ ٢٤

معلب الكفالة بلا اذن
او اجازة لا توجب الرجوع
بما اداه الكفيل

ربيع الثاني

١٢٦٩ ١٨

(أجاب) لا تغير الام على ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على جماعة تكفل له به رجل وكتب عليه به وثيقة شرعية بخطه وختمه فهل يكون لرب الدين مطالبة كل من الكفيل ومن عليهم الدين بدينه المذكور (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل بدينه حيث ثبتت الكفالة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة رجال عليهم دين لا آخر بموجب تمسك بتخصيص كل منهم بما عليه من الدين وبضمان كل منهم للآخر ضمان غرم وان كل من حضر منهم يدفع ما على الآخر فدفعت أحدهم ما عليه من الدين فهل لرب الدين مطالبة بجماعته على الآخرين من الدين بحكم الكفالة كماله المطالبة عليهم بما أضحيت كانت كفالة كل منهم للآخر ثابتة بالبيعة الشرعية (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل به حيث ثبتت الكفالة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كفله آخر في دين عليه له به ثم بعد مدة أبرأه الدين ذمة الكفيل من الكفالة بحضرة بينة فهل والحال هذه اذا ثبت أبرأه الدين ذمة الكفيل من الكفالة بالبيعة الشرعية يبرأ الكفيل من الكفالة (أجاب) اذا أبرأه الدين الكفيل من الكفالة برئ دون الاصيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين شرعي على آخر كفله به رجل له بدون اذن واجازة من المدين فهل اذا أدى الدين له به هذه الكفالة لا يكون له الرجوع على المكفول عنه والحال هذه (أجاب) الكفالة بلا اذن او اجازة المكفول عنه في المجلس قبل قبول المطالب وان صححت لا توجب الرجوع بما اداه الكفيل ويكون متبرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لرجلين بضاعة بثمن معلوم لا رجل معلوم وكتب عليهم ما سند بذلك قال فيه المطلوب من الواضحين اسماءهم واختامهم فيه مبالغ معلوم وقدره كذا الاحل كذا معينا ثم بعد ذلك طلب البائع منهما ان يكتباني السند بانهما متضامان متكافلان فاجابه أحدهما وامتنع الآخر من ذلك فهل اذا ترتب على من كتب على السند بانهما متضامان متكافلان مبالغ وأراد البائع ان يطالب به الآخر الذي لم يكتب على السند لا يجاب لذلك حيث لم يثبت بوجه شرعي ضمانه لما على الآخر (أجاب) ليس لرب الدين المذكور مطالبة أحد مدينيه بجماعته على الآخر حيث لم يثبت كفالاته به شرعا نعم لو كان الدين المطالب به ببعض المكفول به من احد الرجلين يكون لربه المطالبة به ممن تحققت منه كفالاته دون الآخر الذي لم يكفل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر أقر له به بحضرة بينة شرعية وطلب من رب الدين ان يقسطه عليه وان يحضر له ضامنا به فاجابه رب الدين لذلك وضمنه له رجل ضمان غرم وضمن الصام له رجل أيضا ودفعت الضامن بعض الدين لرب الدين باذن المدين فيه مدة أنكر المدين الدين يريد بذلك ابطال الضمان فهل اذا تصادق كل من المدين والضامنين على الدين وانهما ضامان به بشهادة البيعة الشرعية ودفعت أحد الضامنين بعض الدين لا يعتبر انكار المدين ذلك ويكون لرب الدين مطالبة كل من المدين والضامنين والحال

جادی الاولى سنة

١٢٦٩ ٤

مطلب على الكفيل

بالنفس احضار المكفول

اذا علم مكانه والا فلا

١٢٦٩ ١٣

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ١٩

هذه (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيلين بدينه اذا أثبت مدعاه ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه انه ضمن رجلا الى أن تتم دعواه التي بينه وبين رجل آخر على انه ان فر هذا الرجل المضمون هاربا يكون ملزوما باحضاره وكفل هذا الرجل الذي ضمن رجل آخر فاذ يكون الحكم في هذه الكفالة هل يحكم بحكمته أولا واذا قلتم بحكمته وفر المضمون هاربا ولم يعلم مكانه وتعد على الكفيل احضاره فهل يحكم باحضاره أولا (أجاب) تصح الكفالة بالنفس وعلى الكفيل احضاره للمكفول له اذا كان مكانه معلوما والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في كفيل عن وارث ميت بما يظهر على تركه مورثه من الدين فاجاب رجل يدعي الو كالة عن شخص وان موكله دين على الميت المذ كور فهل اذا لم يثبت ذلك الو كيد وكالته ودين موكله لدى المحاكم الشرعي لا يطلب من الكفيل شيء من الدين (أجاب) لا مطالبة على الكفيل المذ كور والحال هذه على ان الكفالة لا تصح مع جهالة المكفول له او المكفول عنه ولا يضر جهالة المال المكفول به بخلاف النفس المكفول بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لا آخر بيع فلانا القدر الفلاني من الطرابيش بالقدر الفلاني من الثمن وعلى ضمانه فباعه وبعد البيع قال على ضمانه بالثمن المذ كور ثم أفلس المضمون ومات الضامن وله تركه فهل اذا أثبت البائع المضمون له الضمان باليمين الشرعية يكون له المطالبة في تركه الضامن المتوفى واذا كان على الميت الضامن دين آخر يكون للمضمون له محاصصة الغرماء (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من مدينه ومن الضامن حيث ثبتت الكفالة بالوجه الشرعي واذا مات الكفيل بالمال لا تبطل الكفالة فلرب الدين المطالبة في تركه الكفيلين ويحاصص فيها كباقي غرمائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضمن آخر في مبلغ معلوم من الدين ودفع منه جانباً ثم مات الضامن عن ورثة وتركه فهل يكون لرب الدين أخذ باقي دينه من تركه الضامن وتجب الورثة على دفعه من التركة حيث كان المضمون مفلسا لا مال له (أجاب) لا تبطل الكفالة بالمال بموت الكفيل ولرب الدين أخذ دينه من تركه بعد ثبوت الكفالة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ضمانه حاصلها قد ضمننت جناب المعلم منقرموس في كونه يوفى المبلغ في هذا الميعاد واذا ما أوفاه ولم أحضرته في الميعاد فا كون ملزوم بأداء المبلغ المعين بجوابه فهل اذا عجز المديون عن الوفاء وأحضر ولم يوفى يكون الضامن بهذه الالفاظ ملزوما أم لا (أجاب) تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح وما تفيد هذه الالفاظ بحسب مدلولها مع ما فيها من اللحن كادخال لم على الفعل الماضي في قوله اولم أحضرته ورفع خبراً كون ان الضامن يكون ملزوما بالمال عند عدم ايفاء المديون ولو أحضر المكفول لانه علق الزام نفسه بالمال على أحد الشرطين وهما عدم الايفاء وعدم الاحضار في الميعاد فاذا وجد أحدهما الصادق بعدم الايفاء ولو لم يوجد الآخر وهو عدم

جادی الثانية

١٢٦٩ ٩

مطلب يحا ص رب

الدين غرماء الكفيل

في تركه

ذی الحجة

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

١٢٦٩ ١٨

الاحضار بان وجد الاحضار تحقق الجزاء وهو لزوم المال لوجود الشرط فكأنه قال
ان لم يوجد الايفاء منه فانه لم يزوم وان لم يوجد الاحضار فانه لم يزوم فقد الزم نفسه بالمال
عند تحقق احد الشرطين كما تفيد او اتى لاحد الشئين فان جعلت او معنى الواو وكان
ذلك في مثل هذا المقام متعارفا بحيث لا يفهم منها الا معنى الواو عرفا برى الضامن
باحضار المضمون وان وجد عدم الايفاء لانه يكون معلقا كفالته بعدم الايفاء من المديون
وعدم احضاره فلا يصير كفلا بالمال الا اذا وجد الشرطان معالان المعلق على شئين
لا يتحقق بوجود أحدهما فقط لكن هذا يتوقف على تحقق ان هذه الالفاظ لا يفهم
منها عرفا الا ما ذكرناه آخره فليظروا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر
قد دفعت زوجة المدين بعض الدين لربه وتكفلت له بالبعض الا آخر محضرة بينة ثم بعد
ذلك مات المدين عن زوجته الكفيلة المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبتت الكفالة من
الزوجة بالبينة الشرعية تجبر الزوجة الكفيلة على دفع ما بقي من الدين لربه (أجاب) نعم
تجبر على دفع ما بقي بذمتها بسبب الكفالة لربه بحيث كانت الكفالة صحيحة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وعليها دين له فبعد التزوج بغيره طال بها بالدين
المذكور فضمن الذي تزوجها الدين لمطلقها وتسكفل به محضرة بينة شرعية فهل اذا
كان الدين ثابتا وثبت ما ذكر من الكفالة يكون لرب الدين مطالبة كل من الضامن
والمضمون به (أجاب) نعم يكون للدائن مطالبة كل من السكفل والمكفل بالمال
بعد تحقق الكفالة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر
انه كفله مالا معلوما على رجل غائب فأنكر المدعى عليه دعواه ويريد ان يقيم البرهان
على ان له المال المذكور وعلى المدين الغائب ويطلب السكفل المدعى عليه به فهل
لا تسمع دعواه على المدعى عليه ولا يقبل برهانه حتى يحضر الغائب ويثبت عليه ما يدعى
به (أجاب) اذا ادعى رجل على آخر ان له على رجل غائب كذا من المال وان هذا
الحاضر كفيل عنه بأمره وبرهن على ذلك قضى له عليه ما ادعى على الغائب الاصيل وعلى
الحاضر السكفل ولو برهن انه كفله عنه هذا المال بلا أمر الغائب قضى على السكفل
فقط والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة متزوجة برجل وقررها عليه نفقة وكسوة وخافت
منه ان يسافر ولا يترك لها النفقة وطلبت منه ان ياتي لها بكفيل يكفله في النفقة
والكسوة المقررة فهل يجيبها القاضي الى ذلك (أجاب) نعم يجيبها القاضي الى كفيل
بنفقة الى شهر على قول أبي يوسف وعليه الفتوى والتقدير بشهر عند عدم العلم بقدر
غيبته فلو علم انه يعيب أكثر من شهر أخذ بقدرها كما في رد المحتار من النفقة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر وكفله به آخر لرب الدين ومات الكفيل عن ورثة
فهل يكون رب الدين مخيرا بين طلب ورثة الكفيل والمدين به واذا احتار أخذ الدين من
مدينه وأراد حبسه عليه يجاب لذلك (أجاب) نعم لرب الدين مطالبة المدين وورثة

١٢٧٠

٢٥

شوال

١٢٧٠

١٦

مطلب برهن على أن هذا
الحاضر كفيل عن
الغائب بأمره وعلى الدين
قضى له على الحاضر
والغائب الخ

١٢٧٠

٢١

٦٢٧٠

٢٤

مطلب يؤخذ كفيل
بالنفقة الى شهر وان علم أنه
يعيب أكثر أخذ بقدرها
ذی القعدة

١٢٧٠

٢٣

ذی القعدة سنة

الكفيل من تركه بدینه حيث لا مانع وله حبس المוסر بدینه الحال والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل ضمن لا يخرج لاضمان حضور وسله طائعا مختارا بحضرة بينة وبعد
 التسليم اشترى منه نخلا بثمن معلوم وقبضه البائع ووضع المشتري يده على النخل وصار
 ينتفع به مدة والا ن يدعي خصمه ان الضمان كان ضمان غرم وانه باع له النخل بالا كراه ولا
 بينة له على دعواه فهل لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي ويكون الحق في النخل
 للمشتري (اجاب) لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل كفل ماعلى أبيه من الدين لانس باذنه ودفع عنه الدين لاختصاصه بامره
 ومات الاب عن ورثة وتركه فهل يكون لابنه الكفيل اخذ ما دفعه عنه في هذه الحالة من
 تركته (اجاب) اذا ادى الكفيل بامر المسكول عنه يكون له الرجوع عليه وله اخذ ذلك
 من تركته المكفول عنه حيث لم يأخذه حال حياته اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل ضمن آخر ضمان غرم لا يخرج بقدر معلوم من الدين ثم
 بعد مدة حضر رب الدين الى الضامن ومطالبه بحضور المضمون ثم احضر الضامن
 المضمون لرب الدين وسلمه له واقاله من الضمانة بشهادة بينة شرعية فهل يبرأ الضامن
 باقالة رب الدين له وليس له مطالبة الضامن بشيء بعد ثبوت ذلك لدى المحاكم الشرعي ولا
 عبرة بانكار رب الدين ذلك (اجاب) نعم يبرأ الكفيل بذلك اذا تحققت البراءة من
 الكفالة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل رشيد منفرد في معيشة
 وحده وله أم منفردة في معيشة وحدها فتزوج الرجل المذكور أمه ودخل بها ومكث
 معها مدة من السنين فبعد ذلك اخذ الرجل المذكور بعض حلي من زوجته وبعض
 دراهم وغاب غيبة لا يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وتريد الزوجة المذكورة أن تطالب
 أم الزوج بما اخذه من زوجته فهل والحال هذه لا تجاب الزوجة لذلك بدون ضمان
 وكفالة شرعية (اجاب) نعم لا تجاب الزوجة لذلك اذا كان الامر كذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل موسر له ابن في عائلته لا مال له ولا كسب فزوجه الابن من ماله امرأة
 وتكفل بنفقة الاب ودخل بها الابن في بيت أبيه ثم بعد ذلك غاب الابن ولم يعلم له محل
 فهل والحال هذه يجبر الاب على نفقة زوجة ابنه الغائب حيث تكفل بها (اجاب) اذا
 تحققت كفالته عن ابنه بنفقة زوجته بالوجه الشرعي يكون لها مطالبة بها مع غيبة
 الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع عمه وأبيه في معيشة واحدة ولم يكن للرجل
 المذكور مال خاص به زوج العم المذكور ابن اخيه المذكور بامرأة على صداق معلوم
 القدر والتم العم بالمؤخر من الصداق بحضرة بينة شرعية فدخل الزوج بالزوجة
 المذكورة وعاشا مدة ثم مات عنها وعن عمه وأبيه فهل يجبر العم المذكور على دفع
 مؤخر الصداق لزوجة ابن اخيه المذكور حيث التزم به عند العقد اذا ثبت ما ذكر
 (اجاب) اذا ثبتت الكفالة بالمهر عن الزوج من العم يكون للزوجة مطالبة الكفيل بما

٢٨ ١٢٧٠

محرم

٢٦ ١٢٧١

مطلب أدى الكفيل
بامر المكفول عنه له
الرجوع عليه وأخذه
من تركته

٢٧ ١٢٧١

صفر

٢٠ ١٢٧١

٢٤ ١٢٧١

جادی اولی

١ ١٢٧١

كفل به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابط خانة بما حاصله انه من مقتضى الافادة الواردة من ديوان المهمات بخصوص محمد الضاحي الخزنجي الذي ظهر عليه عجز مبلغ جسيم وصدر الحكم من مجلس العسكرية بديوان الجهادية ببيع املاك الضامن له عبد اللطيف الخيمي بسبب انه لم يوجد عنده ما يجزى تسديده ما على الخزنجي وما يبقى بعد ذلك يطلب سداده من المصدقين عمال بما تدون بالاوامر الصادرة ولما انتهى مراد الحصة التي للضامن بحمام صنفه حصل التوقف من الضامن بقوله انه قدم عرضا للاعتاب بالتظلم ولم يصدر امر بفسخ الحكم الاول ويريد حضرة ناظر المهمات طلب الدلائل وصاحب الحصة والمشتري ومن يلزم من الشريعة لاجل تحرير حجة المباعة ومخاطبة الشريعة ووردت الافادة بان مثل هذا الاستثناء عنه من خصائص حضر تكم وليكون الضامن للمديون متوقفا في السماح للمشتري وهو مديون للميرى اقتضى الحال الاستعلام هل يوجد وجه لتحرير المباعة من الشريعة للمشتري بدون سماح من صاحب الحصة اذ هو مديون للميرى وقصد بذلك الممازعة عن قادية الحق (اجاب) لقد اطلعنا على خطاب حضر تكم هذا وما به صادم معلوما ومن حيث ان القصد افادة الحكم الشرعي عن بيع الحصة التي هي عمالوكة للضامن في الحمام المذكور مقابل ما هو مطلوب منه بسبب هذه الضمانة حيث لم يوجد له ما يوفي منه المطلوب من المضمون للميرى فن حيث ان ذلك يتوقف على معرفة كيفية الضمانة وصحتها وهل تحقق على المضمون ما يوجب الزام الضامن بدفعه حتى تعطى الافادة عن بيع تلك الحصة بدون رضاه وعدمه اذ الحكم الشرعي انه لا يباع عليه ذلك بدون رضاه الا اذا كانت تلك الضمانة صحيحة شرعية وتحقق على المضمون ما يوجب الزامه والزام ضامنه بدفعه ما عليه من دين صحيح او غصب لمال المضمون له اقتضى الحال تحريره لكي يصير احواله ما ذكر على حضرة من لا افندي وايضا حقيقة هذه القضية وكيفية الكفالة وكيفية الزام المضمون والضامن فان تحقق عنده انها كفالة شرعية وان الكفيل والمسكول ملازم وان بهذا الامر وان بذمة المديون ديننا صحيحا باع القاضي على المسكول او الكفيل فيما عليه من الدين كل ما لا يحتاجان اليه في الحال لوفاء الدين ان امتناعا عن الاداء والبيع بانفسهما ويبدأ في البيع باليسر فاليسر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين ثابت شرعا فغيبه رب المال فطلب المدين رجلا ليضمنه ويخلصه من السجن فضمن الرجل الدين باذن المدين ضمان غرم وكتب بذلك وثيقة على يد بينة ثم بعد ذلك مات الضامن وله تركة فهل يمكن رب المال من اخذ ماله من التركة ولا يجمع وترجع ورثة الضامن على المضمون حيث كان الضمان بأمره (اجاب) اذا كانت الكفالة بالمال ثابتة صحيحة وسات الكفيل عن تركة يكون لرب الدين اخذ دينه من تركة الكفيل بالمال كما ان له مطالبة الدائن المسكول فاذا ادعى ورثة الكفيل الدين عن جهة الكفالة

١٢٧١

٢٥

مما يباع على المديون
أصلا او كفيلا كل
مالا يحتاجه في الحال
ان امتنع عن الاداء
والبيع بنفسه

شعبان

١٢٧١

محرم سنة

٩
١٢٧٢
مطلب للكفول له مطالبة
كل من الكفيل
والكفول مالم تسترط
براءة المكفول
ربيع الثاني
٢٤
١٢٧٢

جادی الاولی

١٨
١٢٧٢

رجب

٨
١٢٧٢

يكون لهم الرجوع عليه على الدائن المكفول حيث كانت الكفالة باعنه. والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل كفّل أخ في دين عليه لرجل وسافر المديون إلى جهة بعيدة وغاب مدة
من الزمان قبل وفاء الدين فطلب صاحب الدين من الكفيل وفاء الدين فدفع له مبلغا
منه ومات الكفيل ثم حضر المديون فهل يسوغ لرب الدين مطالبة المدين بما بقى (أجاب)
الكفالة توجب مطالبة المكفول له بدنيته من كل من الكفيل والمكفول مالم تسترط
براءة المكفول فانها تكون حواله فاذا كانت كفالة محض لا يبرأ المكفول بها عن الدين
والمطالبة وحينئذ يكون للمكفول له أخذ باقي دينه من مديونه حيث كان حالا كماله ان
يطالب ورثة الكفيل به بعدموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كفّل أخ ببلغ
معلوم من الدراهم ومات المكفول قبل أدائه عن ورثته وعن تركته فهل يكون لرب
الدين مطالبة الكفيل وورثته المكفول بالدين المذكور (أجاب) نعم يكون للدائن
مطالبة كل من الكفيل وورثته المكفول من تركته بدنيته حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن ابن وعليه بعض دراهم لرجل أجنبي ولم يترك تركته أصلا فكتب
رب الدراهم وثيقة على ابن الميت ان يدفع له الدراهم عن كل شهر كذا على زعمه انه يلزمه
دين أبيه والحال انه لم يكفل له بالدين قبل موت أبيه فهل والحال هذه اذا ثبت أن المدين
لم يترك تركته أصلا لا يكون لرب الدين مطالبة ابن الميت بشئ من الدين ولا عبرة بالوثيقة
التي كتبها رب الدين عليه بعدموت أبيه (أجاب) صرح علما وثابان الكفالة لا تصح
بدن ساقط ولومن وارث عن ميت مفلس الا اذا كان به كفيل اورهن او ظهر له مال
فتصح بقدره او لحق الميت دين بعدموته فتصح الكفالة به بان حفر بتراعلى الطريق
فمكلف به شئ بعدموته لزمه ضمان المال في ماله وضمن النفس على عاقلة لشبوت الدين
مستند الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة وهذا عند الامام وصححاها
مطلقةا ظهر له مال أولا كما في الدرر في رد المحتار على قوله الا اذا كان به كفيل
اورهن يعني ان الدين يسقط عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته اورهن
فال في البحر قيد بالكفالة بعدموته لانه لو كفّل في حياته ثم مات مفلسا لم تبطل الكفالة
وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يبطل الرهن الى آخر ما ذكره ومنه يعلم حكم كفالة
الابن المذكور عن أبيه المذكور بعدموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته وله منها صغير مفروض لها نفقة مقدرة على الزوج المطلق فتجب مد على زوجها
المذكور قدر معلوم من الدراهم فرفعته لدى قاضي الناحية وجبته فضمنه رجل آخر
ضمان غرم ومات الضامن قبل دفع القدر المضمون فهل والحال هذه يتعلّق القدر
المضمون بتركه الضامن يؤخذ منها بعدموته (أجاب) المرأة المذكورة بالخيار ان
شاعت أخذت من تركه الضامن انفقته بضمان غرم وان شاعت أخذت دين النفقة من
زوجها المطلق والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وعليه

سنة رمضان

دين لاجنبي ولم يترك تركة أصلاً فحضر وب الدين ودفع لوارث المدين قدر ما معلوم من الدراهم قرضاً وكتب عليه وثيقة به وجماعاً على مورثه من الدين والحال انه لم يتكفل له بالدين قبل موت مورثه فهل والحال هذه اذا ثبت ان المدين لم يترك تركة أصلاً لا يكون لرب الدين مطالبة الوارث بشئ من الدين الذي على مورثه ولو التزم به بعد موته وقدمات المورث مفلساً (اجاب) المصرح به عدم صحة الكفالة ولو من وارث عن ميت مفلس استعوط الدين بموت المدين مفلساً والكفالة لا تصح بيد من ساقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر ارب الدين حبس المدين على دينه فتكفله رجل كفالة حضور وقت طلبه ولم يتكفل السكفيل بالدين لربه فهل اذا اراد رب الدين ان يلزم السكفيل بالدين الذي على المدين لا يجاب لذلك حيث كانت الكفالة كفالة حضور لا كفالة مال (اجاب) لا يلزم كفيل النقص بالمال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عند آخره مقدار معلوم من الدين وبه سند وضامن ضمان غرم ومات المدين وخلف تركته وورثه فهل يكون لرب الدين مطالبة الضامن بدينه ان شاء ومطالبة ورثة المدين (اجاب) لرب الدين مطالبة كل من السكفيل وورثة المدين بدينه اذا كانت الكفالة به ثابتة بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبداً فنجز عتقه لوجه الله تعالى بدون مقابلة شئ وصار المعتق المذكور مالكا لنفسه يتصرف في اموره كيف يشاء ومضى على ذلك مدة من السنين ثم الا ان غصب المعتق المذكور من آخر عينا من الايمان وتصرف فيها بالبيع لرجل آخر وقبض ثمنها منه ثم المقصوب منه استحقها من يدا المشتري وانتهى بالبيعة الشرعية فأراد المشتري الرجوع بثمنها على السيد المذكور فهل والحال ماذكر لا يجاب لذلك بل يكون رجوعه بالثمن الذي دفعه على المعتق الغاصب فقط وليس له مطالبة السيد بشئ من ذلك (اجاب) لا مطالبة على المعتق بما وجب على عتيقه بعد العتق بدون كفالة شرعية والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر اذن لرجل ان يدفعه عنه ويرجع به عليه وضمن للدافع مادفعه عن الآخر رجل ثالث ثم دفع المأذون له الدين لصاحبه بعد الاذن والضمان فبات الضامن بعد الضمان والاذن والدفع فهل والحال هذه يحجر الدافع بين ان يرجع على المدين الاصلى وبين ان يرجع على تركه الضامن (اجاب) نعم اذا تحققت الكفالة الشرعية بالمال المذكور ودفع المأموور على الوجه المسطور يكون لرب الدين الخيار في مطالبة كل من المدين وتركته السكفيل ويشهد لذلك ما في رد المحتار عن الحنابلة قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهم اعلى ان ذلك على فدفع كان عليه الجميع بمنزلة قوله ما يابعت فلاناً فهو على يلزمه جميع ما يابعه وهو كقوله لامرأة الغير كفلت لك بالنفقة أبداً تلزمه النفقة أبداً مادامت في نكاحه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنتين وترك مواشياً فاستولى الابن على تلك المواشي وتلفت

١٢٧٢ ١٩

شوال

١٢٧٢ ٢٨

ذى القعدة

١٢٧٢ ٢٥

صفر

١٢٧٣ ٤

ربيع الاول

١٢٧٣ ١

مطلب قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك على فدفع كان عليه الجميع بمنزلة ما يابعت فلاناً فاعلى

ربيع الاول سنة

١٧ ١٢٧٣

٢٧ ١٢٧٣

جاري الثانية

١١ ١٢٧٣

رجب

١٤ ١٢٧٣

٢٠ ١٢٧٣

المواشي تحت أيديهما موت وبيع من قبلهما بدون إذن الباقي ولم يوجد من المواشي أثر
 لا في بلد هما ولا في غيرهما ثم مات أحدهما مقلسا ولم يعقب أحدا ومات الآخر مقلسا عن
 اولاد واحد متولاء الاولاد مالا من كسبهم فهل إذا أرادت إحدى عمتيها أخذ حصتها
 من تركه أبيها أو قيمتها ولم يوجد من تركه أبيها شيء ولم يترك أخوها شيئا من المال
 لا تجاب لذلك وتمنع من التعرض لاولاد أخيها (أجاب) لا تلزم الاولاد بما وجب على
 أبيهم وعيهم بضمحان ما تلقاه من نصيب أخيهما المذكورة من مال الاولاد حيث لا تركه
 لهما بدون كفالة صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر في شراء المواشي
 وبيعها فاشتري مواشي من أناس باثمان في ذمته من بلد فيها صهره أبو زوجته وغاب
 قبل دفع الاثمان لاربائها ولم يعد والآن تريد ارباب المواشي البائعون مطالبة صهره
 باثمان مواشيهم متعلمين بأن زوجة التاجر عنده والحال أنه لم يكن ضامنا ولا كفيلة فهل
 لا يجابون لذلك شرعا ولا عبرة بتعلمهم وإذا أخذوا منه بعضا من مواشيه غصبا يكون عليهم
 رد مالها إذا تحقق ما ذكر (أجاب) ليس لارباب الديون مطالبة صهر المدين بدون
 كفالة شرعية وعليهم رد ما غصبوا منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كفّل آخر
 بدين عليه شرعي بمجته الميري بامرء واذنه له بذلك فهل إذا دفع الكفيل الدين المذكور
 من ماله يكون له الرجوع على المدين به حيث كفله وضمنه بالدين المذكور بأذنه (أجاب)
 إذا تحقق بالوجه الشرعي أن الرجل المذكور كفّل المدين فيمّا عليه من الدين الشرعي
 بامرء وأنه دفع ذلك الدين للكفول له يكون له الرجوع على المكفول بذلك والأفلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا وعليها دين لا آخر فباع نصف البيت لرب
 الدين الذي عليها والآن يريد المشتري أخذ النصف الثاني متعللا بأن على مطلقها ديناً
 وأنها ضامنة له فانكرت دعواه الضمان فهل إذا لم يثبت كفايتها لمطلقها لا يجاب لذلك
 وتمنع من منازعتها في نصف البيت الثاني بدون وجه شرعي لاسيما وإن من عليه
 الدين موجود بالحجروسة يبيع ويشترى (أجاب) لا تلزم المرأة بدفع دين مطلقها أو بيع
 ما تملكه لو فاته بدون إثبات أنها ضامنة لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن
 بالغ رشيد تزوج الابن بكذا رشدة ودفع لها مهمل الصداق ودخل بها ومكث معها مدة
 من السنين ثم بعد ذلك انفزل الابن من أبيه وصار في معيشة وحده مدة أيضا ثم ابرأت
 الزوجة زوجها من مؤخر صداقها وطلقها الزوج على ذلك فادعت الزوجة أن مهمل
 الصداق باق في ذمة الزوج وتريدان تلزم والد الزوج به فهل والحال هذه لا تجاب لذلك
 ولا ضمان على والد الزوج خصوصاً والزوج يدعي أنه دفع لها المهمل (أجاب) إذا سلمت
 الزوجة نفسها لزوجها ودخل بها لا تسمع دعواها في ما شرط تجهيله على المفتي به لأنها
 لا تسلم نفسها عادة إلا بعد دفع المهمل كما صرح بذلك كثير من علماءنا وعلى فرض
 بقاء مهمل الصداق بذمة الزوج لا يكون للزوجة مطالبة أبيه به إذا لم يكن ضامنا لذلك

١٢٧٣

٢١

ذى القعدة

١٢١٣

٩

ربيع الاول

١٢٧٤

٥

جداى الاولى

١٢٧٤

١٠

ذى الحجة

١٢٧٤

٢

والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين احدهما مقيم بمصر والثاني مقيم بالسويس وليس
 في معيشة واحدة ولا بينهما ما شر كة بوجه من الوجوه كل منهما ما يتجر بمال نفسه لنفسه
 خاصة فتوفي الاخ المقيم في السويس وعليه ديون وله مخلفات لا تفي بماعليه من الديون
 اراد ارباب الديون الزام اخيه المقيم بمصر بماعليه من الديون مدعين أن ما يديهما من
 المال شر كة بينهما والاخ ينكر ذلك ولا بينة لهم ولم يكن كفيلا فيما عليه من الديون
 المذكورة فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا يلزم الاخ بماعلى أخيه من
 الدين والحال ما ذكر (اجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة والحال ما ذكر بدون
 اثباته بطريق شرعى ولا يلزم الاخ بماعلى أخيه من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر معلوم القدر مقسط عليه عن كل شهر كذا من
 الدراهم ضمنه به رجل آخر لرب الدين ضمان غرم فهل والحال هذه اذا عجز المدين عن دفع
 التقسيط وتجدد عليه قدر معلوم من الدراهم من التقسيط يكون لرب الدين مطالبة
 كل من الضامن المذكور والمدين بدينه المذكور (اجاب) اذا صححت الكفالة بالمال
 فلرب الدين المكفول به مطالبة كل من المكفيل والمكفول حيث لا مانع وان لم يعجز
 المكفول عن أدائه والله تعالى أعلم (سئل) في رب مال اخذ من العامل كهيئة لاضامن ضمان
 غرم للقدر الذى اخذه لعماله فهل لا تصح هذه الضمانة ولا يكون الضامن ملزوما سواء
 كانت الضمانة بجميع القدر أو بعضها (اجاب) لا تصح الكفالة باعيان الامانات التى من
 جملتها عين مال المضارب بخلاف الكفالة بتسليمها فانها صحيحة فسادا مال المضاربة
 في يد العامل امانة لا تصح الكفالة بعينه ما لم يتقلب مضمونا على العامل والله تعالى أعلم
 (سئل) في شرى يمين اشتري بضاعة بثمن معلوم من آخر في ذمتها وماؤها متضامنان
 متكافلان لصاحب الدين بدينه ثم مات أحدهما قبل دفع ثمن البضاعة فهل اذا دفع
 الحى ثمن البضاعة عن نفسه وعن شريكه الميت يكون له الرجوع في تركه بما دفع عنه
 بمقتضى الكفالة بالاذن الصادر قبل الموت واذا كانت التركة مستغرقة بالديون التى
 عليه يكون ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للعالم الشرعى للورثة (اجاب) نعم له
 الرجوع بما ادى عن الميت بطريق الكفالة عنه والحال ما ذكر حيث لا مانع ولا ية بيع
 التركة المستغرقة بالدين للقاضى للورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين معلوم
 على شخصين طلب منهما شخصا يضمنه له ضمان حضور فاحضر ارجلا وضمنه له
 ضمان حضور ثم بعد ذلك بمدة طلبهما من الضامن فاحضرهما له ثم ادعى رب الدين على
 الضامن المذكور انه ضمن له الدين المذكور ضمان غرم فانكر الضامن دعواه فهل
 والحال هذه اذا لم يثبت رب الدين دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن
 الاثبات ويمنع من معارضة الضامن المذكور في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) لا يقضى
 له عجز بدعواه بدون اثباته بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مديونة

١٢٧٤

٢٩

مطلب لرب الدين
ملازمة المدين بعد
ماخلى القاضى سبيله

شوال

١٢٧٦

٢٤

ربيع الثانى

١٢٧٧

١٥

صفر

١٢٧٨

٣٠

قسط ما عليها من الدين لا جال معلومة برضاها ورضى رب الدين فضمنها رجل في ذلك
بامرها ورضى رب الدين بذلك ثم بعد مدة اعسر الضامن المذكور بدفع الدين المذكور
المقسط فهل اذا تحقق وثبت بالوجه الشرعى لدى القاضى اعساره بذلك بعد حبسه
لا يكون لرب الدين مطالبته بالتقسيم المذكور حيث ظهر بحجته عن دفع ذلك انقصر وعدم
ما عليه كما يدفع منه ذلك او من ثمنه مادام متصفا بهذا الوصف (اجاب) نعم اذا ثبت
بالوجه الشرعى اعساره يتقرر يساره ولا يطالب مادام كذلك غاية الامر ان لرب الدين ان
يلزمه بعد ثبوت اعساره قال في انفع الوسائل وبعد ما خلى القاضى سبيله اى المدين
فلا صاحب الدين ان يلزمه في الصحيح كما في رد المختار من فصل الحبس ولا فرق في هذا
بين المدين والكفيل بالدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين تجارة لا آخر
مقسط عليه كل شهر كذا وكفله باصل الدين كفيل غارم ثم عجز المدينون عن دفع المقسط
عليه مدة من الشهر فطلبه لدى حاكم سياسى والزمه باحضار كفيل آخر غير الاول
فاحضر له كفيل آخر غارما وكفله به وقسط عليه تقسيط انقص من الاول وابرأ الدائن
الكفيل الاول من كفالاته فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى ان رب الدين ابرأ الكفيل الاول
من كفالاته ايسر له مطالبته ويكون له الطالب على المدين والكفيل الثانى حيث الحال
ما ذكر (اجاب) اذا ثبت ابراء الدائن الكفيل الاول من كفالاته بالوجه الشرعى لا يكون
لرب الدين مطالبته بموجبهما ولا يبرأ بذلك الاصيل ولا الكفيل الثانى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له دين على شخص ثم توفي المدين وله تركة وأولاد قصر فاراد صاحب
الدين ان يبيع التركة ويستوفى حقه ففعله أخوال المتوفى وتكفل والتزم بالدين في ذمته
وكتب على نفسه سند بذلك وقسطه ودفع منه ما يزيد على نصف الدين المذكور حسب
ما توافقا عليه من التقسيط ثم بعد ذلك امتنع من دفع الباقي من الدين متمسلا بأنه لا يلزمه
شعر عاقل حيث التزم وتكفل بماعلى أخيه من الدين المذكور وكان متوفيا عن تركة
تفى بالدين وزيادة ايسر له الامتناع بعد ذلك من دفع باقى الدين ويجبر عليه اذا امتنع
(اجاب) نعم يلزم الكفيل بدفع باقى الدين الذى كفله به كفالة شرعية حيث كان ديناً
قويلا يسقط الا بالاداء أو الأبراء وكان غير ساقط كما هو مذكور بالسؤال والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأتها حضرت عند القاضى لتطلب ضرتها تدعى عليها بانها استعارت
منها خلق ذهب وزنه ستة عشر مجرا وتوجهت به لمولده سيدى احمد المردوى فضاغ منها
الحلق المذكور فلما بلغ زوجها حضور زوجته بمجالس القاضى حضر بنفسه والزى نفسه
دفع قيمة الحلق لصاحبه بعد مضي ثلاثة أشهر وبعدمضى سبعة أشهر طابت منه صاحبة
الحلق قيمته فعرف انه لا يلزمه شيء لكونه لم يأذن لها في العارية اضرتها فهل يقبل
رجوعه عما التزم به واذا قلتم يرجوعه فهل اذا اعترفت الضرة المدعى عليها يلزمها دفع
قيمة الحلق المذكور (اجاب) العارية أمانة في يد المستعير فاذا ضاعت بدون تعد

محرم سنة
مطلب الكفالة بالعارية
بعدها كمالا يضح ما لم
تتأب مضمونة

١٢٨١

٣

جمادى الثانية

١٢٨٢

١٤

١٢٨٣

١٥

مطالب لاطالب مطالبة
كل من المدين والضا من
على التعاقب فلو ضم ما
طالب كلامهما بالصف

رمضان

١٢٨٣

١٢

ولا تفرط تضيق على مالها ولا ضمان على مستعيرها حينئذ وإذا ضمن قيمتها في هذه
الحالة شخص لا يلزمه شيء إذا لم يضح ضمان الأمانة ولا يلزم الوفاء بها إلا إذا تحقق أن
الأمانة انقلبت مضمونة بالتعدي والاستهلاك وصارت قيمتها أو مثلها ديناً في ذمة
المستعير فإذا ضمن ذلك بعد تحقق ما ذكر شخص بأن التزم بإدائه ما عوضا عن الشخص
الذي استقرت في ذمته فإنه يؤخذ بإداء البدل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من
آخر مبلغاً على أن يعمل فيه والريح بينهما وكفل بالمبلغ شخص فعمل الرجل فيه واكتسب
فاخذ رب المال الربح على حسب ما اشترط مع بعض أصل المال ثم مات العامل المذكور
فقام رب المال يطالب الكفيل المذكور بما بقي له متعللاً بأنه ضمنه له فهل الكفالة بحال
المضاربة غير صحيحة ولا يطالب الكفيل بشيء منه حيث الحال ما ذكر (أجاب) الكفالة
بحال المضاربة لا تصح لأنها أمانة فلا يطالب به أو ببعضه الكفيل بناءً على هذه الكفالة
أما لو كفل بتسليمها الرهاق صحح ويؤمر بالتسليم ولو بالتخلف بين رب المال وبين المال
مادامت تلك الأمانة قائمة فلو هلك لا يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل ضمن رجلاً لا شيء فدره من ضمان غرم ثم مات المدينون
وله تركه فطالب رب الدين ماله من الضامن فانه منع من الدفع ويريد تحويله على التركة
ورب الدين لا يرضى بالتحويل على التركة فهل والحال هذه يجبر الضامن على دفع المبلغ
من ماله ولا يجبر رب الدين على التحويل على التركة (أجاب) لرب الدين الصحيح الشرعي
مطالبة الكفيل بدينه حيث صححت الكفالة له سواء بقي الكفول أو مات وله أيضاً مطالبة
ورثة غريمه بدينه من تركته فهو بالخيار ولومات الغريم مفلساً فله أخذ دينه من الكفيل
أيضاً ولا يضيع عليه شيء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بدعي على آخر بدعي معلوم له
ويبرهن عليه وعلى أن فلاناً كفه بدينه المذكور وأن أباه المدين كفل أباه للضامن المذكور
بذلك الدين ولرب الدين أيضاً فهل إذا ثبت دعواه بدينه شرعية يكون له مطالبة كل
من الضامن والمدين وأبيه الكفيل لرب الدين أو كيف الحال ويرجع الضامن بما يغرمه
من الدين المذكور على المدينون إذا كان الضامن بآدنه (أجاب) إذا ثبت الدين الشرعي
الصحيح وأن كلاماً من الاجنبي وأبي المدين ضامن به لربه على التعاقب يكون لرب الدين
مطالبة كل من المدين والضامنين بذلك الدين فإن أدى أحد الضامين المال يكون له
الرجوع عما أداه على المدين ولو الكفالة بآدنه ولا فلا أمالو كفال الدين معافاته يطالب كلا
منهما بنصفه ونقاهما في تقيع الفتاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضمن أمه بآدنه
ضامن غرم في دين عليه لربه مؤجل إلى أجل معلوم ومضى الاجل ولم يطالب رب
الدين به ثم مات المضمون عن تركه وعن ورثته فهل إذا طال - رب الدين الضامن ودفع
الدين المذكور له يرجع الضامن بذلك على التركة (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي
كون الكفالة بآدنه مضمون بأن قال له كفل عني الدين المذكور لربه مثلاً فإدى

سنة

محرم

مطالب الكفالة بالدين
الساقط بالابراء لا تصح

١٢٨٤

٩

جادی الثانية

١٢٨٤

١٤

مطالب تصح الكفالة
عن ميت ترك ما لا يعقداره

١٢٨٤

٢١

الكفيل الدين له به قبل موت المكفول أو بعده يكون له الرجوع في تركته بما اداه بحكم
الكفالة المذكورة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر
فاما ما له به ذكر له المدين انه لا قدرة له على دفعه كله وتوسط بينهما المسلمون فابرا
رب الدين مدينه من بعضه ابراء منجزا عن طوع مع اتصافه بما يوجب نقاذ تبرعائه
وطالب المدين بالباقي فدفعه له ثم رجع في ابرائه السابق وطالب المدين بباقي ما كان
عليه قبل الابراء امتنع لالبائه رجع في اسقاطه لبعض الدين فامتنع المدين سابقا من اداء
شي منه له محتجا عليه بالابراء المذكور مع اقراره به وطال النزاع بينهما فتوسط بينهما
ثالث لقطع المنازعة بينهما والتزم لرب الدين بما ابرأ منه المدين بدون اذن منه ثم الا
طالب المبرئ الضامن المذكور بما التزم به بدون اذن من كان مديونا على الوجه المسطور
مع اقراره بالابراء المذكور وامتناع المدين من اداء شي فهل الكفالة والالتزام بالدين
الساقط لا تصح ولا يكون لرب الدين المذكور المطالبة به من الملتزم المذكور لانه التزام
ما لا يلزم وليس له الرجوع على المدين بما ابرأ منه أصلا (أجاب) نعم الكفالة بالدين
الساقط على الوجه المسطور لا تصح فليس للمبرئ المذكور مطالبة كل من الملتزم والمدين
المذكورين بما ابرأ منه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
وتركة وعليه دين لا آخر ضمنه له رجل بعد الموت وضمن الضامن رجل بالدين له به وكتب
على نفسه سند بالضمين ودفع الضامن الاول لرب الدين جانباً منه ثم بعد ذلك امتنع
الضامن الاول من الدفع وقال لربه ارجع به على الورثة فهل لا يكون للضامن الاول
الامتناع من الدفع ويؤثر بدفع باقي الدين له به والحال هذه حيث كانت تركة الميت
تفي بجميع ديونه (أجاب) نعم لا يكون للضامن الاول الامتناع من دفع باقي ما ضمنه من
الدين المطالب من الميت حيث كانت له تركة تفي بديونه لكافة الكفالة والحال هذه لما في
الهندية ان من الشروط ان يكون قادرا على تسليم المكفول به اما بنفسه او بنائبه عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فلا تصح الكفالة بالدين عن ميت مفلس عنده وعند أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى تصح كذا في البدائع والعجيم قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا
في الزاد ولوترك ما لا جاز بمقداره كذا في محيط السرخسي انتهى والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى جاذب شبلك جال بعد المعاينة اللازمة شرعا بثمن معلوم من مال له باجل
سنة كاملة وكتب له سند بذلك وأحضره المشتري ضامنا غار مامليا بالشئ المذكور
والتزم الضامن انه بعد مضي الميعاد يقوم بدفع المبلغ المذكور للبائع من دون تاخير واشهد
على نفسه بذلك ثم ان مدة السنة مضت ومضى ستة شهور بعد الميعاد فهل يجبر الضامن
الغارم على دفع المبلغ للبائع المذكور والحال ماذكر (أجاب) لرب الدين المذكور مطالبة
كل من المدين والضامن بدينه له الخيار في ذلك واذا اختار مطالبة الضامن يجبر على اداء
ما ضمنه لرب الدين ولو مع وجود المدين حيث صحت الكفالة والله تعالى أعلم (سئل) في

جمادى الثانية سنة

١٢٨٤

٢٣

رجل له دين على آخر ممن بضائع أجله عليه الى أجل معلوم وكفله آخر كفالة غرم فهل اذا
عجز الاصيل عن دفع الدين يكون له مطالبته من الكفيل ويكون ملزوما به (اجاب) ان
صححت الكفالة يكون لرب الدين مطالبة الكفيل بدينه لا فرق بين عجز الاصيل عن
الاداء وقدرته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد عاقل بالغ راشد منفرد
عن أبيه في معيشة وحده أخذ الولد المذكور من رجل دراهم معلومة وتصرف فيها
واستهلكها ويريد الآن صاحب الدراهم المأخوذة منه مطالبة ابي الولد بالدراهم
واجباره على دفعها والمحال ان الاب المذكور لم يكن كفيلا بالدراهم المذكورة ولا
بنفسه ولا غير ذلك فهل لا يكون لرب الدراهم مطالبة ابي الولد بها ولا الزامه بدفعها
وليس للحاكم الشرعي اجباره على ذلك افيصدوا الجواب (اجاب) لا يطالب الاب
بدين ابنه بدون كفالة بذلك او وجه شرعي فلا يجبر الاب شرعا على دفع الدين المذكور
من ماله والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحرفه كفله به
رجل باذن المدين ثم مات المكفول عنه الدين عن ورثة ولا تركه له فهل يكون لرب الدين
مطالبة الكفيل بالدين المذكور حيث كانت الكفالة ثابتة بالوجه الشرعي افيصدوا
الجواب (اجاب) نعم لرب الدين مطالبة الكفيل بدينه والمحال ما ذكر اذا ثبتت
الكفالة مستوفية شرائط الصحة وله استيفاؤه من الكفيل حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل كفّل آخر بما عليه من المال لرجل ومات الكفيل والمكفول
عن ورثته وترك قبل دفع الكفيل الدين وتريد ورثة الكفيل مطالبة ورثة المكفول
بالدين المذكور فهل لا يجابون لذلك والمحال هذه حيث لم يؤدوا الدين بحكم الكفالة
افيصدوا الجواب (اجاب) نعم ليس لهم مطالبة ورثة الاصيل قبل الاداء كما ليس
لمورثتهم ذلك لو كان حيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين الى جهة ضمنه
فيه رجل آخر باع المضمون عقارا يملكه الى الضامن بثمن معلوم يزيد على الدين
الذي ضمنه فيه وأمر البائع المشتري بدفع بعض الثمن في دينه الذي ضمنه فيه ثم ان رب
الدين ابرأ المضمون المديون من بعض الدين المذكور وقبض الباقي من الضامن قاصصه
من بعض ثمن عقار باعته فهل لا يكون للضامن محاسبة المضمون الا بقدر ما سدد منه من
دينه وليس له محاسبته على ما ابرأ رب الدين المضمون الاصل من دينه المذكور (اجاب)
نعم ليس للضامن محاسبة المضمون بآخره الا بقدر ما سدد منه من دينه وليس له محاسبته على
ما ابرأ رب الدين المضمون الاصل من دينه المذكور بوجه شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له على آخر دين فطالبه الدائن بوفائه فادعى عدم اقتداره على وفائه حالا
فأجله وقسط عن كل شهر كذا ضمنه في ذلك الدين أخوه ضمان غرم وأنه اذا لم يوف
المدين التمسيط حين الحلول يكون الضامن ملزوما بوفائه وضمن الضامن المذكور في
ذلك رجل آخر ضمان حضور وغرم وكتب بذلك سند امشتم الاعلى شهود من المسلمين

رجب

١٤٨٤

١٧

محرم

١٢٨٦

٢٥

شوال

١٢٨٦

١٣

شعبان

١٢٨٩

١٨

فهو اذا مات الضامن الثاني وله تركته ولم يكن كل من المدين والضامن الاول بمقتدر اعلى
 اداء الدين ولم يوفيه ما يكون لرب الدين اسقياؤه من تركته الضامن الثاني بعد ثبوت
 ما ذكر شرعا (اجاب) تصح الكفالة بالدين الصحيح وان تعددت كأن يكفل الكفيل
 كفيل آخر به ويكون للطالب مطالبة أيهم شاء فان أدى الآخر المال لم يرجع به على
 الاصيل بل يرجع على الكفيل الاول فان أدى اليه رجع الاول على الاصيل
 لو الكفالة بالامر نص عليه في كافي الحاشية لا تبطل الكفالة بالمال بموت الكفيل بل
 يؤخذ من تركته حالا وان كان الدين مؤجلا كما صرحوا به أفاده في رد المحتار من أول
 الكفالة وحيثه الذي يكون لرب الدين المطالبة بيده الصحيح من تركته كفيل الكفيل به
 اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ولده البالغ
 من ماله متبرعا بقدوم الصداق فقط ثم طلق الولد زوجته من غير اذن أبيه والحال انه
 معسر يؤخر الصداق وبنفقة العدة فهل والحال هذه لا يلزم الاب بمؤخر الصداق للزوجة
 المذكورة ولا نفقة عدنها حيث لم يكن ضامنا لشيء من ذلك (اجاب) نعم لا يلزم ابا
 الزوج شيء من ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي ويجب على الزوج والله تعالى أعلم

١ كتاب الحوالة

١٥
 ١٢٩١
 مطلب لو أدى كفيل
 الكفيل المال يرجع به
 على الكفيل الاول ولا
 يرجع على الاصيل
 ويرجع الاول على
 الاصيل

مطلب يؤخذ المال من
 تركته الكفيل حالا
 بموته وان كان مؤجلا

رجع الثاني

١٢٩٣

٢

ذى الحجة

(سئل) في وصي على بنت قاصرة من قبل الميت وعلى ما لها تحاسبت معه بعد بلوغها
 رشيدة على يد وكيلها على ما خصها مما هو لها وثبت لها عنده مبلغ معلوم آخر كل حساب
 بينهما وأحالها به على رجل وقبالت كالحال عليه الحوالة وأقر كل ايه لم يكن له قبل الآخر
 حق ولا استحقاق ولا دعوى ولا طلب وأبرأ كل ذمة صاحبه براءة عامة وكتب في شأن
 ذلك حجة من المحاكم الشرعية فهل اذا ارادت بعد ذلك نقص الحوالة وإبطالها بلامسوخ
 شرعي وان ترجع عليه بها وتدعي عليه بدراهم أخر قبل التخالص والبراءة كانت ذكرت
 عند المحاسبة والتخالص لا تنجبال لذلك والحال هذه (اجاب) اذا رضى كل من المحتال
 والحال عليه بالحوالة لا يكون للمحتال الرجوع على المحيل الا بالتوى وهو ان يجهد المحتال
 عليه الحوالة ويخلف ولا بدنة او يموت المحتال عليه فلا يسأل بالبالغة المذكورة الدعوى
 بما دخل تحت البراءة منها ومن وكيلها في ذلك حيث كانت الدعوى بدين او عين ذكر
 عند المحاسبة والتخالص والبراءة العام المذكور بخلاف ما اذا وقع البراءة العام للوصي عن
 كان قاصرا أو من وكيله في ذلك ثم ادعى شيئا قبل الوصي لم يكن ظاهرا له وقت المحاسبة
 والبراءة ثم ظهر بعد ذلك فان الدعوى بذلك منه تسمع استحسانا لان الابن لا يعرف
 ما تركه ابيه غالباً على وجه التفصيل فاستحسنوا اسماع دعواه بخلاف اقرار بعض
 الورثة للبعض لما في البرازية عن المحيط لو ابرأ احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكروا
 لا تسمع دعواهم وان اقر وبالتركة أمر وابلر عليه اه ووجه الفرق بينهما ان الوصي هو
 الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاعه فيه عذر اذا بلغ واقربا لاستيفاء منه لهجه بخلاف

٢
 ١٢٦٤
 مطلب تسمع الدعوى
 من القاصر بعد ابرائه
 العام وصيه بشئ لم يكن
 ظاهر الادعوى أحد
 الورثة على بعضهم
 بعد ذلك

بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذروا بالتماقص كما حرره في تنقيح الفتاوى الحمادية من الافراد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وجب سند فحضر في المحروسة وحضر مكتوب من رب الدين لا آخر بان مبلغ الدين صار له على سبيل الحوالة لكونه له على رب الدين مبلغ وقد حضر المدين الى المحتال وعرفه بحضرة جرح من المسلمين ان ما بذمته الى المدين الاصل صار له باحالة رب الدين فقبل الحوالة واستلم من المدين بعض المبلغ وبعد ان رضى المحتال عليه بالحوالة رجع وطلب بينة من المحتال على رضا الخيل بالحوالة فهل لا يشترط رضاه ولا تطلب بينة من المحتال بذلك (أجاب) لا يشترط في الحوالة رضا الخيل على المختار كما في الشرع لآلية عن المواهب فادارضى المحتال والمحال عليه بالحوالة وثبت ذلك يحكم على المحتال عليه بدفع دين الحوالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال دائته بدينه على مدين له وقبل الحوالة ودفع بعض الدين المحتال به للمحال ومات المحتال عليه مفلسا لا تركة له فهل يكون للمحال الرجوع بياقي دينه (أجاب) لا يرجع المحتال على الخيل الا بالتوى وهو ان يجهد المحتال عليه الحوالة ويحلف ولا بينة له أو يموت المحتال عليه مفلسا بغير عين ودين وكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لشخص فاحاله به على شخص آخر مدين للخيل وقبل المحتال والمحال عليه الحوالة ثم بعد مدة مات الخيل وقبل المحتال الدين من المحتال عليه وقبض منه أيضا زيادة على الدين المذكور وعلى الخيل ديون للناس فهل لا يكون لهم مطالبة المحتال الا بما قبضه زائد على دينه (أجاب) لا يكون المحتال اسوة لغرماء الخيل حيث لم تكن الحوالة مقيدة بدين خاص ولا تبطل الحوالة المطلقة بموت الخيل بخلاف المقيدة فكان المحتال من غرماء المحتال عليه لا من غرماء الخيل فله مطالبة المحتال عليه بجميع دينه ويثبت للمحال عليه مثل ما دفعه من دين الحوالة في تركة الخيل اذا كانت برضاه لعدم بطلانها بالموت كما يستفاد من تنقيح الحمادية اول الحوالة ويصير المحتال عليه اسوة لغرماء الخيل بمثل ما اداه من دين الحوالة وما بذمته من الدين للخيل تركة عنه ويخاصص غرماء الخيل بقدر ما داه بالحوالة ولا يدخل ما دفعه الى المحتال زائدا على ما أحيل به عليه فله محال عليه لا لغرماء الخيل الرجوع به على المحتال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال دائته بدينه على مدين له وقبل الحوالة ودفع بعض الدين المحتال به للمحال ومات المحتال عليه تأويا مفلسا لا تركة له فهل يكون للمحال الرجوع بياقي دينه على الخيل ويأخذه ميراثه اذا مات اولاً (أجاب) لا يرجع المحتال على الخيل الا بالتوى وهو ان يجهد المحتال عليه الحوالة ويحلف ولا بينة له أو يموت المحتال عليه مفلسا بغير عين ودين وكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال آجر بدينه الذي له عليه على رجل آخر برضا من المحتال والمحال عليه مع استيفاء اركان الحوالة فهل اذا اراد المحتال فسخ الحوالة والرجوع على مدينه الاصل لا يكون له ذلك لسقوط الدين

١٠
مطلب لا يشترط في الحوالة
رضا الخيل
صفر

١٢٦٥

١٦
قوله حيث لم تكن الحوالة
الخ هذا هو الموافق لما
حرره في تنقيح الحمادية
من اول الحوالة وان
خالف نفسه في حاشيته
رد المحتار فعمل المحتال
اسوة لغرماء الخيل في
المطلقة كالمقيدة
فراجعهما اه منه

١١٦٥

١٦

جمادى الثانية سنة ١٨ ١٢٦٥

عنه بالحوالة الصحيحة (أجاب) يبرأ الخيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبول للحوالة من
 المحتمل والمحال عليه فلا يرجع المحتمل على الخيل الا بالتوى وهو ان يجحد المحتمل عليه
 الحوالة ويخلف ولا بينة له او يموت المحال عليه مفلسا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه
 دين لا آخر فاحاله به على مدين له وقبل كل من المحتمل والمحال عليه الحوالة ورضي كل منهما
 بذلك وقبض منها البعض فهل اذا اراد الرجوع بعد ذلك على الخيل لا يجاب لذلك حيث
 لم يتوالدين على المحال عليه (أجاب) حيث قبل كل من المحتمل والمحال عليه الحوالة
 لا يكون للمحتمل الرجوع على الخيل بما احتال به الا بالتوى وهو ان يجحد المحال عليه
 الحوالة ويخلف ولا بينة على الحوالة او يموت المحال عليه مفلسا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل عاياه دين لا آخر فاحاله به على رجل له عليه دين بموجب تمسك بيده ثابت بالبينه
 الشرعية وقبل كل من المحتمل والمحال عليه الحوالة فهل اذا اراد المحتمل الرجوع على
 الخيل بما احاله به متعللا بعدم الدفع له والمأطلة لا يجاب لذلك شرعا (أجاب) حيث قبل
 كل من المحتمل والمحال عليه الحوالة لا يكون للمحتمل الرجوع على الخيل بما احتال به الا
 بالتوى وهو ان يجحد المحال عليه الحوالة ويخلف ولا بينة على الحوالة او يموت المحال عليه
 مفلسا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر واحاله به على رجل يدفعه له
 من اصل استحقاقه الذي هو مستحق عليه له ومات الخيل قبل قبول المحال عليه الحوالة
 فهل يكون لرب الدين الذي هو المحتمل اخذ دينه من تركه الخيل اذ لم تتم الحوالة عليه
 (أجاب) لا تتم الحوالة ولا تلزم بدون قبول المحال عليه ورضاه فلرب الدين اخذ منه
 تركه مدينه والحال هذه حيث لم ينتقل عن ذمته الى موته والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر بضاعة بثمن معلوم واحال المشتري البائع بالثمن على رجل له دين
 عليه ورضي كل بذلك وقبض المحال بعض الدراهم من المحال عليه ووعدته بدفع الباقي
 حين حضور سفينته وسفرها ثم حضرت وسافرت فهل اذا ثبت ذلك يجبر المحال عليه على
 دفع ما بقي بذمته للحال (أجاب) نعم يجبر المحتمل عليه على دفع ما بقي بذمته من دين الحوالة
 حيث كانت صحيحة تامة ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل احال آخر دينه على
 مدين له فلم يقبل المحال عليه الحوالة ولم يدفع له شيئا من الدين المحال به فهل يكون للحال
 الرجوع بدينه على الخيل واخذه منه (أجاب) نعم ولا تتم الحوالة بدون رضا المحال عليه
 وقبوله للحوالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر احاله به على مدين
 له بمقتضى وثيقة شرعية مكتوبة بالدين على المحال عليه سلمها الخيل للمحتمل وقبل المحال
 عليه الحوالة وقبض منه المحتمل بعض الدين المحال به وبعد مدة جاء المحتمل للخيل وقال له
 اني قبضت بعض الدين المحال به من المحال عليه وأرجع عليك الباقي لكون المحال عليه
 مات وعليه دين لاناس غيري وقد أخذت مع الديانة بعضا آخر من الدين وتركت الباقي
 لسكون تركته لم تف بدينه فلم يصدق الخيل في دعواه وقال له رد على اسند المكتوب على

رمضان

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٣

دى الحجة

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١٢

ربيع الاول

١٢٦٧

٥

الحال عليه الذي سلمته لك وخذمني ما فيه ان كنت صادقا في دعواك فلم يمثل لذلك ولم
يرض فهل اذا لم يثبت المختال دعواه ولم يسلم له السند المذكور ولم يصدقه المحيل في
دعواه هذه لا يلزمه دفع شيء مما طلبه منه المختال المذكور (اجاب) اذا صححت الحوالة
برئ المحيل من الدين والمطالبة بالقبول من المختال للحوالة فلا يرجع المختال على المحيل
الا بالتوى أى الهلاك وهو باحد أمرين ان يجحد المختال عليه الحوالة ويحلف ولا يثبت او
يموت المختال عليه مفلسا بغير عين ودين وكفيل وهذا على فرض عدم الابراء من المختال
المحال عليه من باقى دينه والاستقطا لصرحهم بحجة ابرائه المختال عليه ولا يرجع على المحيل
وان كانت بأمره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة من آخر بثمن معلوم
دفع بعضه وأحال به البعض الآخر على ذمي بموجب تمسك المشتري على ذلك الذي يعاد
فأخذ البائع منه التمسك بعد مضي المدة ذهب للذمي به فاني الدفع له وردته متعللا بأنه
لم يحصل منه اجتماع بين البائع والمشتري فهل لرب البضاعة المتباعدة مطالبة المشتري
بباقى ثمن بضاعته ورد التمسك لربه حيث لم يرص المختال عليه بالحوالة (اجاب) نعم لرب
البضاعة مطالبة المشتري بباقى الثمن حيث لم يرص المختال عليه بالحوالة والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل عليه دين لا آخر حاله على دين له وقيل كل من المختال والمحال عليه
الحوالة فهل اذا قبض المختال معظم دينه من المختال عليه وتجاوز له عن بعض الدين وابراه
منه وقبض المختال الباقي حالا يصح ذلك ولا يكون للمحال الرجوع بعد ذلك فيما أبراه منه
(اجاب) الحوالة تنقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المختال عليه بحيث تثبت الحوالة
الشرعية لا يكون للمختال الرجوع بما تحقق الابراء عنه من الدين على هذا الوجه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجلين أحدهما طلب دراهم قرضا من الآخر مبلغا وقدره مائة
جنيه فاحاله على رجل وكيل له بالمبلغ المذكور فتوجه الى المختال عليه وقبض منه
ذلك المبلغ فبعد مدة طلب رب الدين دينه من الذي قبض المبلغ المذكور فاني ان يدفع
لرب الدين دينه وقال اني أخذت ذلك المبلغ ولكن لي مثله عليك فهل اذا كان الرجل
المختال مقرا بما أخذه وهو المائة جنيه ولم يكن معه بيينة تثبت دعواه يؤخذ منه هذا
المبلغ قهرا عنه وليس له الامتناع من دفع الدين لربه حيث لا يجوز لعدم الدفع شرعا سيما
وهو مقرب بالدين لربه (اجاب) اذا كان الرجل المذكور مقرا بالاحالة وأخذ المبلغ
المذكور من المختال عليه يؤم بردمثل ما قبضه من المختال عليه للمحيل ولا اعتبار بدعوى
المختال ان له على المحيل مثل ما أحاله به بدون اثبات ذلك بالوجه الشرعي والقول للمحيل
بيمينه على نفي ذلك لا تنكاه ادلغ الحوالة يستعمل في الوكالة ففي الدرر الحوالة
وان قال المحيل للمحال احلتك على فلان بمعنى وكلتك لتقبضه لي فقال المختال بل احلتني
بدين لي عليك فالقول للمحيل لانه منكر ولغظ الحوالة يستعمل في الوكالة اه وهنا
من هذا القبيل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على امرأة ثمن بضاعة احالته به

١٢٦٧

٨

جادی الاولی

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

٣٠

رجب

١٢٦٧

٩

مطلب لفظ الحوالة يستعمل
في الوكالة

شعبان ٢٧
سنة ١٢٦٧

جمادى الاولى

١٤
مطلب أحاله وضمنه
مال المحوالة يصح

رمضان

٢٥
١٢٦٨

زوجها وقيل لى المحال عليه المحوالة ثم مات المحال عليه سفلسا قبل أداء دين المحوالة فهل يرجع المحتال بدينه على المحيل أم كيف المحال (أجاب) اذا تمت المحوالة لا يكون للمحتال الرجوع على المحيل الا بالتوى وهو ان يجحد المحتال عليه المحوالة ويخلف ولا بينة او يموت المحتال عليه مفلسا بغير عين ودين وكفيل فاذا تحقق الافلاس على هذا الوجه يكون للمحتال الرجوع بدينه على المحيل والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل عليه دين احوال رب الدين على مدين له به وقيل المحوالة ودفع له بعضه ثم أراد المحتال الرجوع على المحيل متعللا بكتوب أرسله لا يترجاه فيه بامهال المحتال عليه مصمونه انكم وعدتم من عليه الدين بالشككية والمحال انه ما قصر معكم بل وعدكم بالراحة وحين وصولكم اليه تاخذون المتيسر منه وراحته وراحتكم عايناهم هل لا عبرة بتعلله بذلك المكتوب ولا يلزمه بما ذكره من الدين المحال به (أجاب) يبرأ المحيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبول من المحتال والمحتال عليه للمحوالة فلا يرجع المحتال على المحيل الا بالتوى أى هلاك المال وهو واحد أمرين ان يجحد المحتال عليه المحوالة ويخلف ولا بينة له او يموت المحتال عليه مفلسا بان لم يترك عينه ولا دينه ولا كفيل لا يجمع المال المحال به وصرحوا بان المحوالة بشرط عدم براءة المحيل كقالة كما ان الكفاءة بشرط براءة الاصيل حوالة فاذا لم يتحقق فى المحوالة المذكورة اشتراط عدم براءة الاصيل ولم يوجد من المحيل كقالة للمال بعدها ما صرحوا به من صحة كقالة المحيل المال المحال به لا يكون للمحتال الرجوع على المحيل الا بالتوى ففى تنقيح المحامدية من المحوالة عن الحامية رجل له على رجل مال فقال الطالب احنى بمالى عليك على فلان على انك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله ان ياخذ المال من أيهما شاء لانه لما شرط الصمان على المحيل فقد جعل المحوالة كقالة لان المحوالة بشرط عدم براءة المحيل كقالة اه والله تعالى أعلم (سئل) فى ذمى له دين على مسلم وهذا المسلم كان مستخدما عند ضابط والضابط المذكور قبل الدين على نفسه وتعهده بسداده لصاحب الدين بالارجوع له على المدين وشرح على هامش سند الدين بحتة بان الدين صار فى ذمته مع ما هو مطرفه للذمى المذكور وقيل كل ذلك والآن يريد الذمى المذكور ان يرجع على المديون الاصيل قائلان ان الضابط توفى ولم أقبض منه المبلغ المذكور فهل يجب الذمى لذلك (أجاب) بعد صدور المحوالة صحيحة برضا الكل لا يكون للمحتال الرجوع على المحيل الا بالتوى أى الهلاك وهو ان يجحد المحتال عليه المحوالة ولا بينة للمحتال ويخلف المحتال عليه او يموت المحتال عليه مفلسا فاذا كان للمحال عليه المذكور تركه لا يكون للذمى الرجوع على المحيل بما احتال به من الدين وله المطالبة فى تركه المحتال عليه بدينه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات وله تركه وعليه ديون تبقى بها التركة فاحتال رجل له دين على الميت على أنعى الميت بدينه ورضى كل من المحتال والمحال عليه ووارث الميت بالمحوالة وكتب المحتال على المحال عليه سند بالدين المحال به ثم الآن يريد المحتال الرجوع

سنة	شوال	على ورثة المدين بما احتمال به متعللاً بان المحال عليه أفلس ولم يأخذ منه شيئاً من الدين فهل حيث كان الاحتمال معترفاً بالحوالة والمحال عليه حتى موجود لم يتحقق أفلاسه لا يجاب
١٢٦٨	٨	المحتمل لذلك ولا يكون له الرجوع والمحال هذه (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا رجوع له على المحيل ان كان الاثر ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال آخراً دواهم معلومة على آخر ورضى كل من المحال والمحتمل عليه بذلك ثم سافر فجبهة وأقام بهامدة طويلاً وبعد رجوعه من السفر أراد المحال الرجوع على المحيل فهل ليس له الرجوع بعد ما ذكر سيماء أنه قبض من الاحتمال عليه بعض الدراهم (أجاب) بعد صدور الحوالة مستوفية شرائط الصحة لا يكون للمحال الرجوع على المحيل الا بالتوى وهو ان يجهد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا بدنة أو يموت المحال عليه أو يحكم الحاكم بأفلاسه على قول الصحابين فينشد فيكون له الرجوع على المحيل وفي رد المحتار من الحوالة وظاهر كلامهم متوناً وشروحاتاً تصحیح قول الامام ونقل تصحیحه العلامة قاسم ولم أر من صحیح قولهما نعم صححوه في صحة الحجر على السفينة صيانة لئلا يكسب في بابها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين معلوم على آخر فأحاله به من عليه الدين على أبي المحيل وقبل المحال عليه الحوالة وطلب رب الدين دينه بعد موت المحال عليه من تركته وأخذ من ابن الميت الذي هو المحيل فادعى ان الميت مات مفلساً لتركته فهل اذا ثبت وتحقق موت المحال عليه تأويلاً يكون لرب الدين مطالبة المحيل والرجوع عليه به (أجاب) براء المحيل من الدين والمطالبة جميعاً بالقبول فلا يرجع الاحتمال على المحيل الا بالتوى وهو عند الامام باحد أمرين أن يجهد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا بدنة أو يموت المحال عليه مفلساً بغير عين ودين وكفيل وقالوا لا بما وبأن فإفساه الحاكم فاذا تحقق واحد مما ذكر يكون للمحال الرجوع بدينه على المحيل والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خوف حال المدين رب الدين على جماعة فلم يقبلوا الحوالة منكرين لدينه فهل لا تصح تلك الحوالة وادامات المحيل يكون للمحال الرجوع على تركته المدين بدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) اذا لم تصح الحوالة لفقد شرطها كقبول المحال عليه يكون لرب الدين أخذ دينه من تركته المدين بعد ثبوت ما ذكر بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند آخر قدر معلوم من الدواهم ثم بصاعة فطأ به منه فأحاله به على رجل آخر فرضى كل منهما بذلك ولم يدفع المحال عليه شيئاً من الحوالة لربه ثم بعد ذلك ظهر لرب الدين أن المحال عليه مفلس وثبت أفلاسه لدى الحاكم الشرعي فهل يكون لرب الدين الرجوع بدينه على المحيل والمحال هذه (أجاب) اذا صحت الحوالة لا يرجع الاحتمال على المحيل الا بالتوى وهو ان يجهد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا بدنة أو يموت المحال عليه مفلساً وقال الصحابان بهما وبأن يفساه الحاكم الا أن المصحح هنا قول الامام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند آخر قدر معلوم من الدواهم ديناً فأحاله المدين الدائن بالدين
١٢٧٠	١٧	
١٢٧٠	١٣	شعبان
١٢٨٠	١٣	ذى القعدة
١٢٩٠	٣٠	

جادی الثانية ٣٥

٢٠ ١٢٧١

مطلب لا يشترط حضور
المحتال عليه محل
الحوالة بل الشرط قبوله
حين علمه بها

شوال

٣٣ ١٢٧١

دی القعدة

١٠ ١٢٧١

شوال

١١ ١٢٧٢

مطلب تبطل الحوالة

المقيدة بموت المحيل ويكون المحتال اسوة غرماء المحيل

الراهدی

الذي بذمته على رجل ورضى المحتال والمحال عليه بالحوالة ثم بعدمدة أفلس المحال عليه
وثبت أفلاسه وحكم القاضي بأفلاسه فهل والى الـ هذه يكون لرب الدين الرجوع بدينه
على المحيل (أجاب) إذا صحت الحوالة لا يكون للمحتال الرجوع على المحيل إلا بالتوى وهو أن
يحدد المحال عليه الحوالة ويخلف ولا ينفذ أو يموت المحتال عليه مفلساً وقال بهما وبأن فلسه
أنما كم فعلى قولهم لا يكون له الرجوع إلا أن المصحح هنا قول الإمام والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل تاجر باع لآخر بضاعة معلومة بثمن معلوم حال دفع المشتري بعضه للبائع واستلم
جانباً من البضاعة والجانب الآخر ابتاعه المشتري طرف البائع إلى حضور باقي الثمن
فحضر رجل له دين على البائع وطالب منه أن يحيله بدينه على المشتري وكتب سنداً
بالتحويل بخطه حسب مرغبه وأعطاه للمحيل ليختمه له فختمه له وأحال بدينه على المشتري
وقبل الحوالة ورضى بها في المجلس وأخذ المحتال السند وأرسله صحبة ولده البائع إلى المحال
عليه وأرسل المحيل رسولاً من طرفه للمحال عليه أيضاً ليبلغه الحوالة وإذا بولد المحتال جاء
بالسند إلى المحال عليه بحضور رسول المحيل وسلم المحال عليه السند فقبل المحال عليه الحوالة
ورضى بها ما شاء واختار أو كتب على سند التحويل بالقبول ووعد المحتال بدفع المبلغ
ورضى المحتال بذلك ثم بعد قبول الحوالة من المحتال والمحال عليه على الوجه المذكور
حضر المحال عليه إلى المحيل واستلم باقي بضاعته المرهونة طرف المحيل على دفع باقي الثمن
فهل والمحال هذه إذا أراد المحتال الرجوع على المحيل بدين الحوالة بدون وجه شرعي
بعد قبوله لا يكون له ذلك حيث كان معسراً بالحوالة هو والمحال عليه ولم يفسد المحال
(أجاب) نعم لا يكون للمحتال الرجوع على المحيل بدين الحوالة بعد صحته ولزمها بدون
التوى وقد صرح في الخانية وغيره بعدم اشتراط حضور المحتال عليه في مجلس الحوالة
بل الشرط قبوله حين علمه بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حال غريمه على مدين له
ببائع معلوم وقبل المحتال الحوالة في غيبة المحتال عليه وكتب المحيل للمحتال عليه خطاباً
يعرفه بالحوالة وكتب له المحال أيضاً جواباً بذلك وأرسلهما المحتال إلى المحال عليه فلم
يقبل المحال عليه الحوالة وردها فهل لا تصح إلا بقبول المحتال عليه وحيث ردها لا يكون
للمحال الرجوع بدين الحوالة على المحيل حيث لم تتم (أجاب) يشترط لصحة الحوالة رضا
المحتال عليه فإذا ردها ولم يقبل لا تصح ويكون للمحتال أخذ دين الحوالة من المحيل والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر حال به غريمه وقال له أحلتك على فلان بدينى الذى لى
عليه وقبل الكل الحوالة وفي بعض المحتال من المحال عليه بعض الدين وقبل استيفائه
جميع المال المحال به مات المحيل وعليه دين فهل تبطل الحوالة بموت المحيل ويكون المحتال
اسوة غرماء الميت حيث كانت الحوالة مقيدة لاسيما إذا ثبت أفلاس المحال عليه وحكم
القاضي بأفلاسه (أجاب) نعم تبطل الحوالة المقيدة بدين للمحيل على المحال عليه أو عين له
عنده بموت المحيل ويكون المحتال اسوة غرماء المحيل في ذلك الدين وصرح في الحاوى

ربيع الثاني ستة

١٢٧٣

١٢

مطلب رد المبيع
بعيب لا يبطل المحالة
المقيدة بالثمن

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٤

٢٠

شوال

١٢٧٤

٧

الزاهد يبعودا المطالبة اذا مات المحيل الى تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
باع لاخر جارية بثمن معلوم قبض منه بعض ثمنها واحال البايع على المشتري رجلاه على
البايع دين يباقي الثمن وقبل قبض المحال الدين ظهر بالجارية عيب قديم وردت على
البايع بقضاء القاضي فهل تبطل المحالة بذلك ولا يجبر المشتري على دفع باقى الثمن المحال
به (اجاب) في الدرقة قلان الاشياء رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في
مستثنين احدهما لو احال البايع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل المحالة قال في
حواشيه رد المختار صورة المسئلة كما في الذخيرة باع عبدا من رجل بالف درهم ثم ان
البايع احواله غري على المشتري حوالة مقيدة بالثمن فبات له بعد قبض القبض حتى سقط
الثمن اورد العبد بخيار روية او بخيار شرط او بخيار عيب قبل القبض او بعده لا تبطل
المحالة استحسننا اه ومنه يعلم عدم بطلان المحالة المذكورة في السؤال اذهى مقيدة
بما بقي من الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها عند زوجها
مبلغ معلوم من الدين من اصل مهرها وخلافه وله عند أم زوجته مبلغ معلوم من الدين
قرض شرعي وبيده وثيقة شرعية وبينه شرعية تشهد بذلك وهي مقررة به أيضا فهل اذا
احال زوجته بدونها الذي عليه لها على أمها من اصل دين القرض الذي عليها وقيلت
البنت كأمها المحالة يبرأ المحيل بذلك حيث ثبت الدينان وأقر كل به بشهادة البينة
الشرعية (اجاب) المحالة اذا استجمعت شرائط الصحة هل توجب البراءة من الدين
المصحح نعم وفي التاخر خاتمة وعليه الفتوى وقيل توجب البراءة في المطالبة فقط واتفق
القولان على عود الدين الى ذمة المحيل بالتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قدر
معلوم من الدراهم دين على رجل آخر فطلبه منه فاحاله المدين بالدين المذكور على
رجل آخر ليستوفي دينه منه فرد المحال عليه المحالة ولم يقبلها فهل والمحال هذه يكون
لرب الدين الرجوع بدينه على المدين المذكور ويجاب لذلك حيث لم يقبل المحال عليه
المحالة وترتد برده (اجاب) بشرط الصحة المحالة المحال عليه فاذا لم يوجد منه ذلك
يكون الدين متعلقا بذمة المحيل فله به مطالبة به والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له دين على آخر بموجب وثيقة بيده ثابتة المضمون فأحاله به على آخر ثم تبين ان
المحال عليه مفلس ولم يدفع له منه شيئا ثم مات المحال عليه تاويا ولا ترك له فهل لرب الدين
الرجوع بدينه على المحيل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) موت المحال عليه مفلسا
بغير عين او دين او كفيل بما عليه يوجب رجوع المحال على المحيل بالدين الذي أحاله به
عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضائع بثمن معلوم نسيت ثم احوال
المشتري البايع بثمنها على رجل آخر بشرط عدم براءة المحيل وصم المحيل المذكور المحال
عليه للبايع بمبلغ الثمن المذكور وبعد مدة مات المشتري المحيل الصام المذكور عن تركته
بها وفاء بثمن البصاعة المذكورة فهل يكون للبايع اخذ ثمن بضاعته عن تركته الميت

رجب
٦
سنة
١٢٧٥
مطلب شرط المحتال
الضمان على الخيل صح
وتسكون كغالة

جادی الاولی

١٧
١٢٨٤

صفر

٤
١٢٨٦

شوال

٢٣
١٢٨٦

ربیع الثانی

٢
١٢٨٧

ذی الحجة

٢
١٢٩٤

حيث الحال ما ذكر وكان بها وفاة (أجاب) نعم يكون له ذلك والحال ما ذكر قال في الدر
التحار لو شرط المحتال الضمان على الخيل صح ويطلب أيا شاء لأن الحوالة بشرط عدم
براعة الخيل كغالة خانية انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخدين ويريد
السفر إلى الحج قبل أداء دينه فطالبه بدينه فأحاله به على أخيه من غير حضوره وعدم قبوله
الحوالة وسافر من عليه الدين فحضر المحتال إلى أخى الخيل وطلب منه الدين فلم يقبل الحال
عليه الحوالة وأخبر أنه لم يكن للخيل عليه دين ومات هذا الخيل عن ورثة وتركة فهل
يكره لرب الدين طلب دينه من تركته ولا يكون له مطالبة الحال عليه حيث لم يقبلها
ولم يكر للخيل دين عنده (أجاب) نعم لرب الدين أخذ دينه من تركته المدين وليس له
مطالبة الحال عليه والحال هذه لعدم صحة الحوالة بفقدها وقبول الحال عليه
ورضاه بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين معلوم لرجل أحاله به على مدين
له وقبل الحال عليه الحوالة ودفع للمعتال به من الدين وبعد ذلك امتنع الحال عليه من دفع
باقي الدين متعللاً بأن الخيل نهاه عن الدفع للمعتال وقبض منه باقي الدين فهل يجبر على دفع
باقي الدين للمعتال ولا عبرة بتعلله المذکور حيث وجدت الحوالة صحيحة لازمة ودفع
الحال عليه بعض الدين للمعتال أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يجبر المال عليه على دفع
باقي دين الحوالة المذكورة لربه والحال ما ذكر بالسؤال ولا عبرة بتعلله المذکور
والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من المحافظة في ٢٠ شوال سنة ١٢٨٦ مضمونها
وردت هذه الافادة من قنصل ايتاليا بتاريخ ١٦ الجاري مرغوباً بها استفتاء حضرة
عن شخص له دين على آخر أجرة عقار معلوك لرب الدين فهل لرب الدين ان يحيل شخصاً آخر
بمقداره هذا الدين على مديونه مقابلة ما عليه للمعتال بدون رضا الحال عليه الذي هو
المديون الاصل إلى الساكن في العقار او يتوقف على رضا الحال عليه المذکور شرعاً
(أجاب) لا تصح الحوالة شرعاً بدون قبول الحال عليه ورضاه بها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له على آخدين قوى شرعى أحاله به المديون على شخص آخر بحضرة بينة من
المسلمين يشهدون بذلك وقبل المحتال عليه الحوالة المذكورة في المجلس ورضى كل من
الخيل والمحتال والحال عليه بذلك ثم مات المحتال عليه وترك تركته تفي بالمبلغ المذکور
وزيادة فهل يوفي الدين المذکور من تركته بعد ثبوت ما ذكر شرعاً (أجاب) نعم لرب
الدين أخذ دينه من تركته الحال عليه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له مال على آخر فأحاله على شخص وقبل المحتال الحوالة والحال عليه
لم يقبلها فهل والحال هذه للمعتال طلب ماله من الخيل حيث الحال عليه لم يقبل الحوالة
(أجاب) نعم والله تعالى أعلم

(كتاب القضاء)

(سئل) في رجل يستحق فدان طين فلاحه عن أبيه كان يداين عم له فأخذ منه على يد

القاضي بعد إقامة البينة وشهادته له به من مدة أشهر والآن يريد الرجوع ونقض الحكم
ثانياً متعللاً بأن البينة تقول الآن قولاً مغايراً لما شهدت به بعد الحكم به لديه فهل إذا
كان حكم القاضي به صحيحاً لا ينقض حكمه ولا عبرة بتعلله المذكور (أجاب) أحكام
القضاء تصان عن الالغاء والابطال فإذا صدر الحكم مستوفياً شرائطه الشرعية لا يسوغ
نقضه ولا عبرة بما تامل به المحكوم عليه مما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
بهيمة بماله خاصة في حال انفراده عن اخوته ثم اختلط معهم وصاروا في معيشة واحدة
ثم اقتسموا فهل لا يقاسمونه في هذه البهيمة لكونه اشتراها في حال انفراده بماله وإذا
حكم قاض باشتراكهم فيها ينقض حكمه (أجاب) لا مشاركة للاخوة فيما اشتراه أخوهم
من ماله لنفسه حال انفراده بدون ما يوجب شركتهم فيه بطريق شرعي فحكم القاضي
إذا لم يستوف شرائطه الشرعية لا يكون نافذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قاض
يدعي انه نقل من الاشياء عن بعض الشافعية إذا لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله أخذ
عشر ما يتولى من مال الايتام والاقواق وفي الخانية للتولي العشر في مسئلة الطاحونة
قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحل لهما أخذ الاجرة كان كاح
صغير لانه واجب عليه وكجواب المفتي بالقول وأما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما
لان الكتابة لا تلزمهما وتماه في شرح الوهبانية اهـ هكذا نقل من شرح الدر المختار
فهل ما ادعاه هذا القاضي صحيح ومتمدويع - هل به في أخذ هذا المعلوم من مال الايتام
والاقواق ام لا (أجاب) نص عبارة الاشياء قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء
مالقظه وذکر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة إذا لم يكن للقاضي شيء من بيت
المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والاقواق ثم بالغ في الانكار اهـ ولم أر
هذا الاصحابنا لكن في الخانية ذكر العشر للتولي في مسئلة الطاحونة اهـ وعبارة الخانية
رجل وقف ضبعة على مواله فمات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد القيم وجعل
للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم
وأصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلاتها لا يجب للقيم عشر الغلة من هذه الطاحونة لان
القيم لا يأخذ الا بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل اهـ والمراد بعشر
الغلات ما جعل للقيم في هذا الوقف أجره مثل عمله حتى لو زاد على أجر مثله ودالزائد كما قاله
الفاضل البيري في حواشي الاشياء وقول الاشياء بالغ في الانكار قال العلامة خير الدين
المباغة في الانكار واضحة الاعتبار لانه لو تولى على عشرين ألفاً مثلاً ولم يلحقه فيها مشقة
فيما إذا استحل عشرها خصوصاً بالنسبة لمال اليتيم وقد جاءت القواطع بحرمته فاهو الا
بهتان على الشرع وظلمة غطت أبصارهم اهـ وبهذا ظهر عدم حل أخذ القاضي شيئاً
من مال الايتام والاقواق فمات غلة هذا القاضي غير صحيح عندنا فلا يعتمد عليه ولا يجوز
أكل أموال اليتامى بناء عليه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم حانوت أجروه لا تحر

٢٣
مطلب احكام القضاء
تصان عن الالغاء
والابطال
جادی الاولی

٣٠
١٢٦٥

جادی الثانية

٤
١٢٦٥

مطل - الم - راد بالعشر -
الذي يستحقه القيم من
مال الوقف أجر مثل عمله

مدة سنتين ونصف قلما مضت المدة أرادوا انما حجه من المحانوت فادعى ان امهم كانت
اجرة له قبل هذه المدة سنة وأذنته أن يبني فيه - ويعمره ويكون مبلغ العمارة غاروقه له
على المحانوت يدفعها له من يخرج منه ويده حجة بذلك فعارضوه وادعوا أنهم كانوا وقت
ايجار الام قاصرين والام لم تكن وصيا وطال النزاع بينهم لدى قاضي نغراسكندرية ثم انه
أرسل أهل الخبرة ووقوموا اجرة المحانوت ومبلغ العمارة في هذه المدة بمبلغ يقول أهل
الخبرة وشهدت البينة بذلك لدى القاضي المذكور فإذ المدعين عنده مبلغ فتركة له الورثة
في نظير ما ادعاه على الام واستلموا المحانوت وتفرقوا وخرج لهم بذلك سند من المحاكم
الشرعية وحكم بمنعهم بحضرة العلماء والمفتين فهل اذا أراد الا أن يرجع ويدعى
ان التقويم الذي حصل كان بالنسبة ويريد إقامة الدعوى ثانيا لا يجاب لذلك والحال
ساذكر (أجاب) أحكام القضاة تصان عن الالغاء والابطال فاذا حكم القاضي بأجرة مثل
عقار القصر على من استولى عليه حال صغرهم بدون اجارة شرعية صادرة ممن له ولاية
ذلك وكان حكمه صحيحا بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر لا يكون للحاكم
عليه ولا لغيره نقضه ومنع من معارضة المحكوم له حيث لا مسوغ والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة واضعين أيديهم على أرض زراعة فيها بعض نخيل وعيون ماء ودور
مدة من السنين فادعى جماعة على وادعى اليه يدان النخل والعيون والدور ملك لهم عن
مورثهم وتوافقوا معهم على يد المحاكم الشرعية فادعى واضعو أيديهم على كون
ذلك بطريق الهبة من مورث المدعين في نظير مائة ريال وسبعة اريالة ويدهم وثيقة
مقطوعة الثبوت فطالب المحاكم الشرعية من واضعي اليد بينة فحجزوا عن كذا خلاف
المدعين المين وحكم لهم بذلك بموجب حجة شرعية ووضع المدعون أيديهم على جميع ذلك
فهل اذا أراد المدعى عليهم الرجوع في ذلك بدون اثبات الهبة بالبينة الشرعية من مورث
المدعين لا يسوغ لهم ذلك ومنعهم عن معارضتهم (أجاب) المقضى عليهم في تلك الحادثة
بعد صدور الحكم صحيحا لا يكون لهم معارضة المحكوم لهم بدون اثبات الانتقال اليهم بوجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ذي شامى الاصل عن أبيه وجده مولود بالشرق وحرى به
وصار وكيل فصل لاحدى جهات الشرق ثم تزوج بنتا شامية من رعيته على حسب
أصول زواج الشرقيين وأقام معها مدة من السنين ثم اعتراه مرض فساقر لاجله بلاد
الافرنج مع زوجته المذكورة وأقام بها أربع سنين وصار افرنجيا مثل من يكون مولودا بتلك
البلاد ثم حضر مع زوجته الى محل وطنها بالشرق وأقام فيه اياما ومات عن اخ واخت
وزوجته المذكورة فأراد الاخ والاخت منع زوجته من الارث متعللين بان الميت افرنجي
وعلى شريعته أن الزوجة لا ترث من زوجها شيئا الا بوصية منه لها فهل اذا ترفعوا الى
الشرعية المحمدية تقسم تركته هذا الميت بين الجميع ام لا (أجاب) يجوز للقاضي ان يحكم بين
اهل الذمة اذا تناظروا وترافعوا اليه ورضوا بحكمه ويحكم بينهم بحكم الاسلام لقوله تعالى

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢٩

طالب للقاضي ان يحكم

فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال بعضهم وظاهر هذا اننا نحكم بينهم وان لم ترض
اساقفتهم وقال بعضهم وانما الحكم للمسلمين ان يحكم بينهم في النظام مثل ان يمنع وارث
وارثه حقها وما اشبهه اذا رضى المتظامان بذلك واما الخروا والزنا فلا ينبغي ان يحكم بينهم فيه
كذا في معين المحكام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنت قاصرة وزوجة وأم
وأخوات وله حصصة في دار وعليه ديون للبري وللزوجة وللأم وللأخوات فارتفعوا على
يد قاض فباع القاضي حصته في الدار وسد بها الدين الذي عليه للبري بثلث المثل ثم بعد
عشرين سنة ارادت البنت ان تدفع ما دفعه المشتري وتأخذ حصتها ايها في الدار فهل
لا تمكن من ذلك ويكون بيع القاضي صحيحا نافذا حيث كانت التركة مستغرقة بالدين
(أجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة حيث باع القاضي حصته
عقار الميت لوفاء دينه الشرعي الثابت والحال هذه لا يكون لاحد من ورثته بعد ذلك نقض
البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وعليه ديون كثيرة وتركة لا تنفي بها فهل
تسكون ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للوارث واذا نصب القاضي من
يبيعها يكون بيعها صحيحا حيث كانت مستغرقة بالدين وعلى فرض عدم استغراق
الديون لها وامتنع الوارث من بيعها وقضاء الدين يكون للقاضي جبره على ذلك (أجاب)
التركة اذا استغرقت بالدين فولاية البيع للقاضي لا للورثة اذ لا ملك للورثة فيها فلا
يكون لهم ولاية البيع كافي الدرر وغيرها من معتبرات المذهب وصرح في الاشباه بان
الدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة وفي حواشي الدر المختار نقلا عن البرازية مانعه
ولو امتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء الدين قيل ينصب وصيا وقيل لا وياورثة
بالبيع فان أبوا حبسهم حتى يبيعوا فان حبسوا ولم يبيعوا نصب وصيا يبيع او باع بنفسه
اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين ثابت بالوجه الشرعي فحبسه ورثته رب
الدين عليه لدى الحاكم الشرعي مدة ايام والحال انه معسر ظاهر الاعسار فهل اذا شهدت
بينة باعساره يكون للحاكم اطلاقه ونظاره الى الميسرة (أجاب) للقاضي قبول البينة على
الاعسار بعد حبس المديون واطلاقه بعد تحقق الاعسار بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) من بيت المال عن قضية محصلها ان رجلا توفي وعليه ديون ثبتت بالوجه
الشرعي وأخذ اربابها بعضها من مدة طويلة مضت وهناك اشعار من الخارج بان لبعض
العساكر ديون عليه ايضا لم تثبت ولم يحضره الاثبات وقدمت مدة طويلة ولم تثبت فسا
الحكم في اعطاء دراهم الميت للديانة الذين اثبتوا مع عدم دعوى غيرهم الا ان (أجاب)
حيث اثبت ارباب الديون ديونهم على يد القاضي بالوجه الشرعي حسب الموضح به هذا
الرقم ولم يظهر احد يدعي ديناً ويثبت به ومضت مدة تزيد على مدة التلوم الشرعية يكون
لارباب الديون الثابتة بالوجه الشرعي اخذ باقي ما ثبت لهم من الدين والله تعالى أعلم
(سئل) في خربة موروثه نجاعة خسر بعضهم منها قيراط ونصف وذهب له جماعة حصصا

١٩
مطلب ولاية بيع التركة
المستغرقة بالدين للقاضي
لا للورثة

٢١
مطلب لو امتنع الورثة
عن بيع التركة
وقضاء الدين قيل
ينصب القاضي وصيا
وقيل يامر الورثة
بالبيع الخ
نجاذى الاولى

٢١
مطلب يعطى لارباب
الديون ما أثبتوه من
ديونهم بعد مدة التلوم
اذا لم يثبت غيرهم ديناً

٢٩

حتى استكمل له بالارث والهبة احد عشر قيراطا وعشرة اسهم ثم بعد القبض وهب جميع ما خصه بالارث والهبة البالغ قدره المقدار المشروح لحاله وخرج للوهوب له الثاني اعلام من قاضى شلشامون والآن قام بعض الواهبين للوهوب له ولا يريدون معارضة الوهوب له فاتبوا انتزاع ذلك منه متعللين بان هبتم فاسدوا لكونها في مشاع يقسم ولم يقسموه وقت الهبة فحكم القاضى بمنعهم نظرا الى انها صدرت في مشاع لا يقبل القسمة فهل يكون هذا الحكم صحيحا ولا مساع لنقضه (اجاب) القضاء يصان عن الالغاء والابطال حيث لم يوجد ما يبطله شرعا حيث صدر حكم القاضى صحيحا مستجما لشرائط الشرعية فلا مساع لنقضه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سافر الى بلدة بعيدة وله منزل فوكل انسانا في قبض اجرة ذلك المنزل فجاء رجل آخر وادعى ان له حصّة فيه وقبض بعض الاجرة من المستاجر من غير ان يثبت ذلك بالوجه الشرعى فهل لو كيل اخذها منه ولا تسمع دعواه حيث كانت على غائب (اجاب) لا يقضى على غائب ولاله الابحضور نائبه حقيقة كوكيله في الخصومة ووصيه ومتولى الوتف أو شرعا كوصى القاضى او حكاما بان يكون ما يدعى على الغائب سببا ما يدعى على المحاضر والوكيل في قبض الاجرة ليس واحدا من هؤلاء فلا يكون خصما عن الغائب في اثبات ملك العين لغيره كما ان المستاجر كذلك ومطالبته الوكيل بقبض الاجرة عن المالك انما تكون على المستاجر لا على من قبضها منه بغير وجه شرعى اذ لا تبرأ ذمته الا بالدفع للأجر أو وكيله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسجون بالشرع على دين معلوم وهو معسر وموجود بنه من المسلمين تشهد باعساره وقد حبس في السجن خمسة وثلاثين يوما فهل تقبل بيته الاعسار ويخرج عنه (اجاب) تقبل البيعة على اعسار المدين بعد حبسه بما يراه والقاضى اطلاقه بعد ظهور الاعسار والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا فسخ مالكي نكاح امرأة في غيبة زوجها فهل لا يكون لقاضى الناحية ان يحكم بحقة ذلك لان الغضاة ما مودون بتنفيذ الاحكام على مذهب الامام ابي حنيفة ومذهبه لا يرى ذلك ولا تقام الدعوى على غائب واذا اراد الحاكم اللوم على من فعل ذلك اكونه خالف أمر الحاكم الامر بالنهي عن ذلك وكان قبل ان يفسخ النكاح حضر عند قاضى الناحية واستأذنه في فسخ النكاح ومنعه القاضى المذكور وقال له ان كنت تفعل ذلك افعله بعينى ادعى فظن المالكي ان ذلك اذن منه بالفسخ لا يتوجه اللوم على الناضى وانما اللوم على المباشر لذلك (اجاب) لا يسوغ الفسخ على زوجة الغائب والقضاة والمفتون ممنوعون عن مباشرة ذلك فمن باشر ذلك كان عليه التعزير باللائق بحاله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بنحو ثلثمائة قرش باقى ثمن مبيع مما كان تعاطاه منه قديما لدى الحاكم الشرعى وأثبتها عليه وجبسه عليها والحال انه معسر ظاهر الاعسار ولا يملك شيئا وعنده بيعة من أهل محله يشهدون باعساره وبانه لا يملك شيئا في الدين به وانه عاجز عن

١٥ ١١٦٦

١٥ ١٠٦٦
مطلب لا يقضى على غائب
ولاله الابحضور نائبه٣
مطلب تقبل البيعة على
اعسار المدين بعد حبسه
بما يراه القاضى
رجب١١ ١٢٦٦
مطلب لا يسوغ الفسخ
على زوجة الغائب
وعلى من باشره التعزير
اللائق بحاله

شعبان ١٤ ١٢٦٦

سنة	شوال	نقطة نفسه ويتكفف الناس في الحبس فهل اذا ثبت اعساره بشهادة البيعة الشرعية وجب له القاضي مدة يعلم فيها انه لو كان له مال لا يظهره لوفاء دينه واتضح حاله وكان ظاهر الاعسار يكون للقاضي اطلاقه ويتنظر احصاءه يساره (اجاب) تقبل البيعة على اعسار المدين بعد حبسه وللقاضي اطلاقه بعد تحقق اعساره لديه والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان اتخذاي عن حادثة يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) قد تلى علينا ما صار في قضية نصب الشيخ احمد الشطي في وظيفة قضاء سيوط وعزل سلفه احمد افندي الذي كان قاضيا بها مدة من الزمان والمخضر المكتتب وما صار من ترضي الاهالي عن كل من الشيخ احمد الشطي وعن القاضي سلفه احمد افندي وما ياوراق تلك القضية صار معلوما وقد طلب منا الجواب عن الحكم الشرعي في عزل احمد افندي المولى قبل الشيخ احمد الشطي هل هذا العزل وافق اصول الشريعة أم لا فنقول قال في جامع الفصولين ما نصه القاضي قال عزلت نفسي أو أخرجت نفسي عن القضاء أو كتب به الى السلطان ينعزل اذ اعلم لاقبله كوكيل وقيل لا ينعزل القاضي بعزل نفسه لانه نائب عن العامة وحق العامة متعلق بقضائه فلا يملك عزل نفسه اه كلام جامع الفصولين وبناء على هذا النص لا ينعزل احمد افندي بعزل نفسه بالاستعفاء ولو ذلك منه عن طوع واختيار الا اذا علم من ولاة القضاء وقلده اياه وقد اضطر ب كلام الاهالي بالتشكي والترضي أولا وثانيا وكان الواجب عليهم سلوك طريق الحق اما بالترضي فقط أو بالتشكي فقط فواقع منهم من التناقص غير لائق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خوطابه منه فادعى الاعسار فاحذره لعاكم الشرعي فوضع عليه السجن مدة أيام وهو معسر باذائه فهل اذا ثبت الاعسار لدى القاضي بالبيعة يكون للعالم اطلاقه وانظاره (اجاب) تقبل البيعة على الاعسار بعد حبس المدين وللقاضي اطلاقه بعد ظهور اعساره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من التجار عليه دين لرجل مكتوب في دفتره المحفوظ بيد ورثته وبخطه مات عن ورثة فيهم قاصر والبالغ منهم التزم بالدين وكتب على نفسه به وثيقة لاجل معلوم ومضى الاجل ولم يدفع شيئا منه فهل اذا لم يوجد في تركه أمانة نقدية في منه الدين وله عقار وأمتعة والدين مستغرق للتركة تكون ولاية البيع فيها للعالم الشرعي وقضاء الدين من ثمنها وهل يعمل بدفتر المات المذكور فيما عليه من الدين (اجاب) صرح علماء اوثان بان ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي وبانه يعمل بخط البياع فيما عليه لافيه الله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أمها وثلاثة أولاد ذكروا اثنين وتركت بيتا مملوكا وعليها ديون لanas معلومين فهل لورثتها المذكورين بيعه لوفاء دين مورثتهم حيث كان الدين ثانيا (اجاب) يتعلق الدين بعد ثبوته شرعا بالتركة وبياع العقار لوفاء الدين حيث لا وفاء له الا منه وولاية بيع التركة المستغرقة للقاضي وله اذن بعض الورثة بذلك كما يكون للورثة البيع لوفاء الدين عند عدم الاستغراق والله تعالى أعلم (سئل) في	١٢٦٦	١٣	١٢٦٦	١٣	١٢٦٦	٢٧	١٢٦٦	٦	١٢٦٧	١٧
-----	------	---	------	----	------	----	------	----	------	---	------	----

مطلب لا ينعزل القاضي
بعزل نفسه قبل علم من
ولاه

مطلب يعمل بخط البياع
فيما عليه فيماله

ربيع الاول

جمادى الاولى سنة
مطاب لا ينفذ الحكم
بالطلاق على الزوج
الغائب بشهادة البينة

١١٦٧

٢

امارة ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا واحضرت بينة فسقة مشهورين بفسقهم عند
قاضي بلدنا في غيبة زوجها فحكم بطلاقها منه فهل لا يكون الحكم بذلك نافذا في غيبة
زوجها المدعى عليه والحال هذه (اجاب) نعم لا يكون الحكم باذا كذا نافذا والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة كور وبنتين وترك تركة لا تبقى بدينه
المستغرق لمساقة ومات التركة على الذكور بعرفة القاضي بحضور البننتين بمثل معلوم
ودفعوا ما على والدهم من الدين وصاروا في معيشة واحدة يكتبون الى ان غا المال
الذي بايديه ثم بعد مدة مات احدهم عن ذكرين وزوجة ثم مات الآخر عن بنت وزوجة
ثم مات الثالث عن بنت وزوجة ايضا وكل من مات منهم تبقو ورثته مع الحي في معيشة
واحدة الى ان مات الثالث فاراد الورثة قسمة التركة بينهم فعند ذلك ادعت بنتا الرجل
الميت اول الذي دينه مستغرق لتركة بان له ما نصيبا فيها بطريق الميراث فهل اذا ثبت
ان التركة المذكورة قومت على الذكور بمثل معلوم دفع في دينه المستغرق لتركة
لا تجاب لذلك (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة فاذا قوم
القاضي هذه التركة على ابناؤه الثلاثة بمثل معلوم لوفاء الدين كان ذلك بيعا منه لهم
فيهم وحيث كانت التركة مستغرقة بالدين يكون للوارث استبقاؤها لنفسه ودفع
ما على المورث من الدين فاذا تحقق ان بعض الورثة استبقى التركة لنفسه بالوجه
الشرعي ودفع ما على مورثه من الدين لا يكون لباقي الورثة مشاركتة فيما استخلصه
لنفسه بالوجه الشرعي ففي رد المختار من المحبس عن جامع العصولين وجاز لاحد الورثة
استخلاص العين من التركة باداء قيمته الى الغرماء لا الى وارث آخر اه وقوله باداء
قيمتها الخ قال الرمي في حاشيته عليه هذا اذ لم يكن الدين زائدا لانه ذكر قبله ان الدين
لو كان زائدا على التركة فلم يستخلصها باداء دينه كله لا بقدر تركته كقن حتى يغديه
مولاه بارشه اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دين عند انسان اثبتته بالبينة
الشرعية على المدعى عليه وركبت تلك البينة وحكم القاضي بشهادتها والآن المدعى
عليه يدعي ان احدا البينة كاتب السند الذي فيه الدين ويقول لا قبل شهادته فهل
لا يلتفت لدعواه وتقبل شهادته الكاتب للسند المذكور لانه زكي وكان وقت اداء الشهادة
اهلها (اجاب) اذا مدر حكم القاضي بالدين المذكور مستوفيا بشرطه الشرعية فلا
سبيل الى قصه ولا عبرة بتعلل المدعى عليه بمجرد ما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخت شقيقة واختين لام وترك ما يورث عنه
شرعا فهل اذا كان عليه دين مستغرق للتركة ثابت بالوجه الشرعي تقدم ادب الدين
على الورثة واذا تصرف احد الورثة في شيء من التركة ببيع قبل القسمة ووفاء الدين
لا ينفذ تصرفه والحال هذه (اجاب) نعم الدين الثابت شرعا على الميراث وقدم صرحوا
بان ولاية بيع التركة المستغرقة للقاضي والله تعالى اعلم (سئل) في زيد له دين على عمرو

جمادى الثانية

١٢٦٧

٢٣

مطلب لاحد الورثة

استخلاص العين من

التركة باداء قيمته

الى الغرماء لا الى وارث

آخر

رجب

٣

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢

سنة رجب

١٢٦٧

١٥

شعبان

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٩

رمضان

١٢٦٧

١٥

مطلب احد الورثة
 ان يصب خصما عن
 الباقيين في دعوى
 العين بشروط ثلاثة وهي
 الدين لا يتوقف على
 كونه ذابدا

بن مدة سنتين وعمر المذكور الآن معمر والآن يريد زيد أن يجبس عمرا المذكور
 لأجل دينه فهل إذا حبسه للقاضي بما يراه لدين زيد المذكور ويعد ذلك ثبت اعساره
 بالبينة الشرعية للقاضي أن يطلقه من الحبس أم كيف الحال (أجاب) نعم والقاضي قبول
 البينة على أقلاس المديون بعد حبسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه دين
 شرعي لزوجه لدى المحاكم الشرعي وحبسه عليه وطال حبسه فهل إذا مضت مدة يتضح
 فيها حاله وثبت بالبينة اعساره يسوغ للمحاكم إطلاقه (أجاب) إذا ظهر للقاضي اعسار
 المدين بعد حبسه مدة تراها ساغله إطلاقه وينظر إلى الميسرة والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل توفي وترك حصة في دار وعليه دين ثابت بالشرع مستغرق لتركته ولم يكن له سواها
 فباع المحاكم الشرعي حصته في الدار لأخي المتوفى وأخذ أصحاب الديون حقوقهم ثم بعد
 مدة تر يدعى خمس وأربعين سنة قام أولاد المتوفى على عهده المشتري يطلبون حصة
 أبيهم في الدار فهل إذا كان البائع المحاكم الشرعي كما ذكر لا تسمع دعواهم حيث ثبت
 البيع على الوجه المذكور بشهادة البينة الشرعية خصوصاً والمشتري يتصرف بالخدم
 والبناء فيها وهم حاضرون مشاهدون لذلك المدة المذكورة (أجاب) إذا صدر من المحاكم
 الشرعي بيع تركته الميت المستغرقة بدينونه الثابتة شرعاً وكان ذلك مستوفياً لشرائط
 الصحة لا يكون لأولاد الميت معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) عن انتصاب أحد الورثة خصماً عن الباقيين فيما يدعى على الميت بموجب خطاب
 من مأمور تركته المرحوم أحمد باشا طاهر مضمونه أن زوجة المرحوم طاهر باشا تدعى
 على ورثة المرحوم أحمد باشا طاهر باستحقاقها من تركته زوجها وأن استحقاقها باق عند
 أحمد باشا طاهر إلى حين وفاته وأن بعض ورثته امتنعوا عن الحضور للدعوى عليهم بذلك
 (أجاب) بما صرح قد سبق مناجواب عن هذه القضية على خطاب حضر من الديوان
 المتخذ في فيه اجال في الاستفهام وأفدنا عليه مقتضاه وأن الأولى حضور جميع الورثة
 أو من يقوم مقامهم وحيث توضيح هذا الخطاب تفصيل القضية فالجواب عنها ما ذكره
 اثتمنا من أن أحد الورثة ينتصب خصماً عن الباقيين فيما يدعى على الميت بشروط ثلاثة
 الأولى كون العين كلها في يده الثاني أن لا تكون مقسومة بين الورثة الثالث أن يصدق
 الغائب أنها رثت عن الميت كما نقله في حواشي الدر المختار عن الشريفة المحوى وعليه
 فتصح الدعوى على أحد الورثة وينتصب أحدهم خصماً عن الباقيين بالشروط المذكورة
 ويكون القضاء عليه قضاء على الكل وهذا في دعوى العين أما دعوى الدين فينتصب
 أحدهم خصماً عن الباقيين وإن لم يكن في يده عين التركة لأن حق الدائن شائع في جميع
 التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شهدا في حادثة على رجل وحكم القاضي بشهادتهما
 للشهود له بعد التركة فهل إذا طعن المشهود عليه في الشاهدين بأنهم مستأجران على
 الشهادة من طرف المشهود له لا يسمع طعنه بذلك ولا ينقض حكم القاضي بحرح المشهود

سنة رمضان

١٢٦٧

٢٦

ذى الحجة

١٢٦٧

٤

ربيع الثاني

١٢٦٨

٢٦

جادی الاولی

١٢٦٨

١٢

رجب

١٢٦٨

٥

شعبان

١٢٦٨

١٩

مطلب الاعی لا یصح
قاضیا ولا نائبا للقضاء

شوال

١٢٦٨

٧

عليه في الشاهد دين بما هو مذكور سيما ولم يكن للدعي عليه بيعة تثبت ذلك (اجاب)
 لا ينفذ حكم القاضي بعد صدوره مستوفيا شرائط الصحة بمجرد تعلل المدعي عليه بما
 ذكره الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال عن تركه مستغرة هل
 يجوز لامين بيت المال بيع تركه المتوفى بغير حضور باقي الورثة (اجاب) ولاية بيع
 التركة المستغرة للقاضي فاذا كانت تركه المتوفى مستغرة كما هو مذكور يكون لامين
 بيت المال بيعها باذن القاضي ولا يتوقف البيع على اجازة الورثة البالغين والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته و اخ عاصب وترك بيتا فوضع الاخ يده
 عليه حتى ماتت من ورثة وماتت البنت ايضا عن ورثة ولم يقسم البيت المذكور الى
 الاثر فهل والحال هذه اذا ثبت بالبيعة الشرعية ان البيت مخلف ومتروك عن الميت
 الاول يكون الحق في البيت المذكور لاولاد الاخ واولاد البنت بطريق الميراث (اجاب)
 يقضي لورثة البنت المذكور بما يخصهم مما آل اليها بالميراث عن أبيها في البيت
 المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مديون لايملك شيئا جلة كافية
 وكل ذي حق يطالبه بحقه فهل لا يكون لاصحاب الديون سجنه لانه يعجز عن قوت نفسه
 بالسجن فضلا عن قوت عياله و يلزم اصحاب الديون الصبر عليه مع اقرارهم بعسره الى
 حين اقتداءه على اداء حقوقهم (اجاب) اذا كان الرجل المذكور مظهر الاعسار مقرر له
 به لا يجلس وينظر الى المسيرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان شيخا ببلد وصار الآن
 اعمى ضريرا فاذا راد ان يتولى قضاء بلدته والحال انه جاهل لا يعرف شيئا في الاحكام
 وغيرها فهل والحال هذه لا يصح للاعمى ان يتولى القضاء (اجاب) لا يولى الرجل
 المذكور القضاء والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعمى في بلدة من بلاد
 الريف اراد قاضي الولاية ان يجعل الاعمى نائبا عن القاضي في البلدة المذكورة بالقهر
 عنه فهل والحال هذه لا يصح للاعمى ان يتولى القضاء وليس لقاضي الولاية جبره
 على ذلك (اجاب) الاعمى لا يصح قاضيا ولا نائبا للقضاء والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك جارة نتجت عنده فصاعت منه من نحو سنة فوجدها عند آخر فطلبها منه
 على يد القاضي فادعى واضع اليد انه اشترها من نحو ثلاثة اشهر ولم يعلم بائعه فطلب
 القاضي من مدعي النتاج بيعة فاحضرها وشهدت له بانها جارته بنت جارته فصاعت
 منه من نحو سنة ثم بعد ذلك رجع احد الشاهدين عن الشهادة قبل الحكم بها
 فاحضر شطرا آخر وشهد له بانها جارته بنت جارته فصاعت منه من نحو سنة فحكم
 القاضي له بذلك فهل والحال هذه يكون الحكم صحيحا نافذا او يحجر واضع اليد على تسليم
 الجارة للدعي المذكور حيث ثبت الملك له فيها بالبيعة الشرعية (اجاب) تقدم بيعة
 المدعي هنا على النتاج على بيعة ذي اليد المدعي الشراء من مجهول فاذا صدر الحكم من
 القاضي مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا فلا سبيل الى نقضه بدون وجه شرعي ويعامل

ربيع الاول سنة

١٢٦٩

١٢

ربيع الثاني

١٢٦٩

١١

جسادی الاولى

١٢٦٩

١٠

شوال

١٢٦٩

١٢

ذی الحجة

١٢٦٩

٢٨

جسادی الاولى

١٢٧٠

١١

مطالب فیمن يعمل بخطه

المقضى عليه بوجبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تخرط له منه فجهز
 عن أدائه بسبب اعساره فرفعه لدى المحاكم الشرعي وسكنه عليه مدة شهرين
 وزيادة فهل اذا كان المدين معسرا ظاهرا لا عسارا لائماك شيئا أصلا لا من مواس ولا
 غيرها وثبت اعساره بالبينة الشرعية يكون للعالم اطلاقه وانظاره الى الميسرة (أجاب)
 للقاضي قبول البينة على الاعسار بعد حيس المدين وله اطلاقه بعد ظهور الاعسار والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية عند قاضي بلدهم وأثبتها
 عليه بالبينة الشرعية وحكم بها القاضي بعد تزكيتها لديه وبعد مدة طعن خصمه في أحد
 الشهود بانه شيخ خرفه فهل يكون حكم المحاكم نافذا ولا عبرة بطعن خصمه المذکور طعنا
 مجردا (أجاب) أحكام القضاة تصان عن الالغاء والابطال فاذا صدر حكم القاضي
 صحيحا لا يسوغ نقضه بدون وجه شرعي ومجرد طعن المدعى عليه بما ذكر لا يبطل الحكم
 الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون
 للناس مستغرة فجميع تركته فاستولى عليها جماعة من أرباب الديون واقتسموها في
 غيبة باقيةم فهل اذا حضر باقي من لهم الديون يكون له المطالبة بدينه مع الغرماء حيث
 كان ثابتا بالوجه الشرعي (أجاب) ولاية بيع التركة المذكورة للقاضي وتقسيم بين
 جميع الغرماء على قدر ديونهم وليس لبعضهم الاختصاص بها بدون تخصص شرعي
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده القصر وترك تركته من مواس وأمتعة
 وغير ذلك فاستولى أخوال الميت على تركته أخيه وعلى القصر من غير وصاية من قبل الميت
 ومن غير ولاية شرعية من القاضي ثم مات العم عن أولاده وترك تركته تحت يد أولاده
 فادعى عليهم أولادهم بعد كمال رشدهم بتركته ابيهم على يد قاضي بلدهم وأثبتوا دعواهم
 وحكم لهم بها وكتب بذلك اعلام شرعي فهل يؤمرون بدفع ما ثبت عليهم لأولادهم من
 تركته أبيهم وليس لهم الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) يقضي لأولاد
 العم المذکورين بما ثبت لهم في تركته عنهم وليس لأولاده معارضتهم في ذلك بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في قاض وضع مال قاصرين عند أمينه يخفظه لهم ثم
 بعد مدة مات القاضي فطلب المال من وكيل القاضي فادعى دفعه الى القاضي قبل موته
 وأنكر ورثة القاضي ذلك فهل لا يكون قول الامين المذکور حجة في الزام ورثة القاضي
 بذلك المبالغ من غير اثبات منه او من صاحب المال ان المال وصل الى القاضي حال
 حياته بعد اعتراف الامين انه كان تحت يده ولا مطالبة للورثة في تركته القاضي بذلك
 بناء على ما أخبر به الامين المذکور (أجاب) لا مطالبة للقصر بعد بلوغهم بصفة الرشد
 في تركته القاضي بمجرد ما ذكر حيث كان الحال ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل)
 في تاجر يبيع كتب بدفتره ان عليه لفلان مقدار كذا وكذا فهل يعمل بخطه فيما عليه
 حيث كان خطه معروفا بين الناس (أجاب) يعمل بخطه فيما عليه لما صرح به علماءنا

من انه لا یعول علی الخط ولا یعمل به الا فی مسئلة کتاب الامان ودقتر بیاع وصراف
 وسمسار والله تعالی اعلم (سئل) فی شریکین فی مواش لاحدهما ثلاثة ارباعها
 والاخر الباقی فلما مات الاول وبقيت المواشی تحت ید الثاني ارادت ورثته اخذها کان
 لمورثهم فیها وهو ثلاثة ارباعها فاقر الشریک بالنصف وأنکر الربع فابتدته الورثة
 علیه بالبینة لیدی حاکم شرعی فحکم علیه بما ثبت بالبینة الشرعیة بعد التعدیل والتزکیة
 والزیمه ایضاً ما استهلكه من زوائد الشریكة المنفصلة ثم بعد حکم الحاکم وأخذ کل ذی
 حق حقه اراد الشریک المحکوم علیه رفع الدعوی لیدی حاکم آخر ونقض حکم الحاکم
 المذکور ویجرح فی شطر من الشهود بان رجلاً من قبيلة هذا الشطر قتل رجلاً من
 قبيلة المشهود علیه من مدة سبعین سنة ولم یکن المشهود علیه وارثاً للقتول علی فرض
 تحقق القتل من احد قبيلة الشاهد ولم یثبت ذلك بطریق شرعی ولم تظهر بینهما عداوة
 فهل والحال ما ذکر لا یجوز لذلك ولا یقبل هذا الجرح المذکور ویضی حکم الحاکم
 بما ذکر ولا ینقض (اجاب) بعد صدور حکم القاضی صحیحاً لازماً لا یکون للنقض علیه
 ابطاله بمجرد تعمله بما ذکر والحال هذه بدون وجه شرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی ناظر
 علی وقف ذی ید علی محدود تحت تکامه لجهة الوقف ادعی علیه رجل انه جار فی ملکة
 وطالبه برفع یده وتسليمه فانکر فاقام المدعی بینة شرعیة شهدت بما ادعی وحکم له بذلك
 ثم بعد حکم علیه اقام بینة انه وقف من جهة واقضه هل ینقض حکم السابق بینهة
 الخارج ویحکم به لجهة وقف ذی الید (اجاب) لا ینقض حکم السابق باقامة بینة ذی
 الید المذکور اذا البینهة لیست له وانما هی للخارج وقد اقامها وقضی له بها فلا یجوز
 نقضها باقامة بینة ذی الید كما لا یجوز علی ذی فهم وقد صرحوا بان من صار مقضياً علیه
 فی حادثة لا تسمع دعواه بعده فی تلك الحادثة وفی الکافی الشهادة اذا تضمنت نقض قضاء
 استوفی شرطه ترد ولا تسمع والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة سلبت لرجل امانة ثم
 طلبتها منه فجحدت فافتحصت معه لیدی قاض فی شأن ذلك وادعت علیه بها فانکر دعواها
 فکلفت البینهة لاثباتها فوعدت بالحضور ثم بعد ذلك طالبت وادعت علیه فکلفت البینهة
 فاحضرتها وشهد الشهود طبق الدعوی وزکا هم القاضی فی وجهه الخصم وحکم لها
 بتضمینة تلك الامانة فهل اذا کان الواقع ما هو مسطور و اراد بعد ذلك المدعی علیه
 استئناف الدعوی واعادتها بعد صدور حکم مستوفی شرائط الصحة لا یجوز لذلك حیث
 صار مقضياً علیه فی تلك الحادثة ولا یجوز لنقض حکم بدون وجه شرعی (اجاب) نعم
 لیس له ذلك والحال ما ذکر وقد صرح علماؤنا بان المقضی علیه فی حادثة لا تسمع دعواه
 فی تلك الحادثة والله تعالی اعلم (سئل) فی دار مشترکة بین ورثة بالمیراث عن اصولهم
 مات أحدهم عن ابن قاصر فوضع بعض الورثة یده علیها وبعد بلوغ القاصر طلب أخذ
 نصيبه بالفریضة الشرعیة فنفعه واضع الید منکر الحق فرفع امره لیدی القاضی وادعی

۱۲۷۰ ۱۱
 ۱. طلب من صار مقضياً
 علیه فی حادثة لا تسمع
 دعواه بعده فیها

رجب

۱۲۷۰ ۲۷
 ۲. لمب الشهادة اذا
 تضمنت نقض قضاء
 استوفی شرطه ترد

دی القعدة

۱۲۷۰ ۳۰

محرر

س

بحقه وذ كر الدار وحدودها واقام بيعة طبق دعواه وذ كرت البيعة الدار وحدودها حكم
ادعاء المدعي وحكم القاضي للمدعي بحقه به بعد شهادة البيعة الشرعية والتزكية وكتب له
حجة به فهل يكون الحكم صحيحا نافذا واذا نسي الكاتب ولم يذ كر حدود الدار في الحجة
لا يضر في الحكم واذا تعطل واضع اليد بان حدود الدار لم تذ كر في الحجة او بطول المدة لا عبرة
بتعطله حيث شهدت البيعة طبق دعوى المدعي (اجاب) العبرة بالواقع في نفس الامر
لا بما كتبه الكاتب فاذا استوفى القضاء بالحق المذكور شرائط الصحة وتحقق ذلك
لا يكون لاحد قضاة يدون وجهه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا ادعى انسان
وقفية أرض وأراد اثبات ذلك بحجة مقطوعة الثبوت لا قيد لها في سجلات المحكمة فهل
لا يقضى بها ولا يعول عليها بل لابد من ثبوت مضمونها بالبيعة الشرعية (اجاب) حجج
الشرع الشريف ثلاث البيعة والاقرار والنكول ولا يعول شرعا على صل مقطوع
الثبوت ولو كان عليه خطوط القضاة الماضين فلا يثبت بها وقف ولا ملك سيما اذا لم
تكن مقيدة بسجل القاضي وحينئذ فلا اعتبار بهذه الحجة على هذا الوجه ولا يعول عليها
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دعوى شرعية على يد قاضى بلدهم
فانكر المدعى عليه دعواه فطلب القاضي من المدعى بيعة على دعواه فاحضر بيعة وشهدت
عند القاضي المذكور على طبق دعواه فاراد المدعى عليه تحليف الشهود بعد أداء الشهادة
والحكم بها فهل والحال هذه لا يجب لذلك وليس له تحليف الشهود بعد أداء الشهادة
الشرعية (اجاب) المصريح به في الكتب المعتمدة في المذهب كالتحلية والبرازية
انه لا يمين على الشاهد كما قاله العلامة المقدسى وجرى عليه في الاشياء حيث قال ان الامام
لو امر قضاة بتحليف الشهود وجب على العلماء ان ينهوه ويقولوا له لا تسكلف قضاة
الى امر يلزم منه سخط ان خالفوك او سخط الخناق اذا وافقوك والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ من الدراهم واقام شاهدا واحدا على دعواه
شهد بمضمون خط نفسه ولم يعان المشهود به وعجز عن اقامة الشطر الثاني فعند ذلك طلب
القاضي من المدعى عينا على دعواه خلف حكمه القاضي بالمبلغ الذي ادعاه وذكر انه ثبت له
على المدعى عليه فنهى حيث كان الحال كما ذكر في السؤال لا تقبل شهادة الفرد المزبور وان
انضم اليه يمينه ويكون حكم الحاكم المزبور باطلا (اجاب) القضاء على الوجه المذكور
غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما مضمونه ان رجلا مات
في اسكندرية عن ورثة غائبين وترك نفودا وما يورث عنه شرعا فحفظت تركته ووضع
تحت يد رجل من اتباعه بموجب حجة شرعية من قاضى اسكندرية مامور فيها بان يوصل
تركة لورثته في مصر وكان ذلك في سنة ١٢٣٣ وفي سنة ١٢٦٩ بعد وفاة الورثة المتوفى
حصل تداع من وارث بعض الورثة انه استلم التركة ولم يوصل مورثه ما يخصه بجهة الارث
فسئل الذي استلم التركة المذكورة فاجاب بانه سلم ذلك لبعض الورثة بامر الوزير الاعظم

٢٣
١٢٧١
مطلب العبرة بالواقع لا
بما كتبه الكاتب

٣٣
١٢٧١

ربيع الاول
١٥
١٢٧١
مطلب لا يجوز تحليف
الشهود

مطلب لا يفذ القضاء
بشاهد ويمين
ربيع الثاني
١٤
١٢٧١

بدون حضور أباس تشهد بذلك في ذلك حكم على المدعي عليه بدفع ما يخص وارث بعض الورثة المدعي وتحرر بذلك اعلام شرعي ثم بعد ذلك توفي المدعي عليه وضبطت تركته في بيت المال فظهر له وصي واثبت وصايتة وتو كيلة عن ورثة المتوفي بالوجه الشرعي فمثل الوصي المذکور عن ذلك فانكر دعواه ذلك فهل تسلم تركته المتوفي للوصي المذکور أم تسلم للادعي المذکور (اجاب) اذا انكر الوصي الوكيل عن ورثة المتوفي الحكم على المتوفي بالزامة نصيب من ادعى عليه بما يخصه في تلك الاعيان من قبل الحاكم الشرعي كلف من الزم له المتوفي باثبات مضمون حكم الحاكم الشرعي على المتوفي المذکور بذلك بالوجه الشرعي حيث كان حكم الحاكم السابق مستوفيا شرائط الصحة وبعد ذلك يؤمر الوصي المذکور باداء ما ترتب على تركته المتوفي المذکور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أرض زراعية ابعادية ملك لها وواضعة يدها عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي تنتفع بها بالزراعة والاجارة وغيرها المدة المذكورة فهل اذا ماتت عن زوجها يكون له النصف فيها وفي جميع ما تركته حيث لم يكن لها فرع وارث ولا يكلف الزوج اثبات ملك الزوجة في الارض المذكورة ولا بيان طريق عملها لمابل يكفي وضع يدها عليها المدة الطويلة من غير منازع لها ولا معارض (اجاب) اليد من اقوى ما يستدل به على الملك ما لم يثبت بوجه شرعي خلاف ذلك والقول لورثة ذى اليد بلا يمين يمينهم وحيث ماتت الزوجة عن زوجها فالتحقق ايه ملك لها شرعا يكون ميراثا عنها فالزوج نصفه فرضا حيث لم يوجد لها فرع وارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخوند ست عشرة سنة بثمن معلوم من الدراهم بموجب وثيقة بذلك بيده وهو تصرف فيها بالمسدم والبناء من غير منازع له فيها تلك المدة مع اقامة البائع بالبلد وسكوته ومشاهدته لذلك والآن ينكر البيع ويريد نزاعها من يد المشتري وابطاله فهل لا يحجب لذلك شرعا وينع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي حيث كان هناك بينة تشهد بالشراء وان لم تكن اسماؤها مذكورة في حجة الشراء (اجاب) اذا ثبت المشتري المذکور شراء هذه الدار من بائعها المذکور بالوجه الشرعي يمنع البائع من معارضة فيه بدون وجه شرعي ولا يتوقف الحكم بالشراء على شهادة من ذكر اسمه في حجة التبايع شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحوط له عند الحاكم الشرعي وسجنه مدة شهر والحال انه معسر وفقير لا يملك شيئا ومعه بينة تشهد باعساره من جيرانه ممن يعرف حاله فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر يكون للحاكم اطلاقه من السجن وامهاله الى اليسار (اجاب) اذا تحقق اعسار المدين عند القاضي بعد حجه بالوجه الشرعي اطلاقه والغريم ان يلزمه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن اولادها البالغين وتركت مواشي تحت يد زوجها فطلب الاولاد ما يخصهم في المواشي المتروكة عن أمهم وترافعوا معه على يد نائب القاضي فاقرا الاب بان المواشي

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٧

معلب اليسر من أقوى
ما يستدل به على الملك
والقول لورثة ذى اليد
بيمينهم

رمضان

١٢٧١

١٧

شوال

١٢٧١

٣٠

سنة ذى القعدة

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٨

مطالب ليس للقاضي
ترويجه أمة غائب ومجنون
وعبد هما وله أن يكاتبهما
وبيعهما
صغر

١٢٧٢

١٧

ربيع الثاني

٢٧٢

٢١

متروكة عن أمهم بحضرة بينة شرعية فيم القاضى لهم بذلك فهل والحال هذه يكون
الحكم صحيحا نافذا حيث كان مستوفيا شرائطه الشرعية ويحجب الاب على دفع
ما يخص الاولاد في المواتى المتروكة عن أمهم اليهم (أجاب) لا ولا المرأة المذكورة
الاستيلاء على ما خصهم من تلك المواتى بطريق الارث عن أمهم وينفذ القضاء
المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال
في رجل يملك ثروة جار يترىضة وضعها تحت يذروجه ونوجه الى السفر للعازلة
ثم بعد تو جهه ماتت الزوجة عن ورثة معلومين ووضع يده وكييل أمين بيت المال
على متروكات زوجه فهل لو كيل بيت المال بيع الجارية وابقا ثمنها الى حين حضور
سيدهما من غيبته أو حضوره وكييل عنه ثابت الو كالة شرعا أو تبقى الجارية تحت يد أمين
واذا بقيت تحت يد أمين من الذي ينفق عليها وليس للغائب شيء ينفق منه على الجارية
المذكورة (أجاب) قال في الدر المختار ليس للقاضي ترويج أمة غائب ومجنون وعبد هما
وله أن يكاتبهما ويبيعهما اه ومنه يعلم جواز بيع القاضى الجارية المذكورة
ويحفظ ثمنها عند أمين الى أن يظهر حاله أو يمجي محيا أو يوكل من يأخذه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل من التجار المشهورين توفي وعليه دين لا يخرج ماله من يخطه في صل
محفوظ تحت يده الى وقت الموت ووجد الدين المذكور أيضا بدفتره بخط كاتبه المسلم
المتخصص به الامين فهل اذا كان خط التاجر معروفا ومشهور للناس يعمل به فيما عليه
سيما وان الدين المذكور مقيد بدفتره كما ذكر (أجاب) المصريح به انه لا يعتمد على الخط
ولا يعمل به الا خط السمسار والبيع والصراف كجرم به في البحر وغيره وفي المجتبى وأما
خط البيع والصراف والسمسار فهو حجة وان لم يكن معنونا ظاهرا بين الناس وكذلك
ما يكتبه الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة للعرف انتهى وفي خزنة الاكمل صراف
كتب على نفسه بحال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثمن مات وجاء غريم
يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته
ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثله حجة انتهى فاذا كان ما به خط التاجر
المذكور محظوظا عنده يوم مقام البينة فيما عليه ادا ثبت انه خطه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل ادعى على جماعة واضعين ايديهم على نخل بانه ملك له من مورثه
وطالب رفع يدهم عنه لدى حاكم شرعى فاطهروا واثقوا بالبيع من مورثه لهم لم يثبت
مضمونها شرعا بشهادة بينة شرعية فهل اذا حكم له بالنخل ورفع ايديهم عنه ومكنه من
نخل مورثه يكون الحق له في ذلك وليس لهم معارضته بعد ذلك بدون وجه شرعى
(أجاب) اذا حكم بان ذلك النخل لو ارث المالك لعدم اثبات البيع الذي ادعاه واضعو
اليدهم حكما صحيحا وممكن الوارث منه لا يكون لهم معارضته بعد ذلك بدون اقامة بينة شرعية
ثبتت دعواهم البيع المذكور او وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع

يده على قطعة أرض بملاوكة له من أراضي البلد وبني بها دارا منذ احدى وعشرين سنة
وسكن بها مدة سبع عشرة سنة ثم سافر من البلد ومن مدة سنة احدث جماعة من أهل
البلد وضع أيديهم على تلك الدار وقسموها بأبواب من جهة أخرى فلما جاء الرجل الاول الباني
لتلك الدار من غيبته اراد منعهم عنها واعادتها ليد له كما كانت حيث كان وضع يده
السابق فثبت شرعا واحداث الجماعة المذكورين يدهم عليها معلوم فهل يؤمرون بتسليم
تلك الدار الى واضع اليد السابق المذكور واذا ادعى الجماعة المذكورون ملكيتها لهم
بطريق الارث عن اصولهم وادعى جماعة آخرون بان الارض ملكهم ورثوها عن اصولهم
ايضا واقام كل من الجماعتين بينة شهدت بانهم سمعوا من آباء المدعين ان الارض التي بها
تلك الدار ملك لهم لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضى لهم بها وتبقى الدار في يد واضع اليد الاول
والحال هذه مع انكار واضع اليد الاول دعواهم ومجدد حاجدا كليا (أجاب) نعم يؤمرون
بتسليم تلك الدار للرجل المذكور والحال هذه حيث كان وضع يده عليها سابقا لفي نور
العين عقار بيده احدث آخر يده لا يصير به ذا يد ولو علم به قاض يأمره برده ولو ادعى انك
احدثت اليد عليه وكان بيدي فانكر يحلف ولو برهن انه يده مدع عشر سنين وهذا احدث
يده عليه يؤمر برده عليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو برهن انه ملكه
تقبل اه ولا تقبل شهادة شهود الجماعتين المذكورين على هذا الوجه المذكور
بالسؤال ولا يقضى بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر بان له حصة في
العقار الذي بيده بمو جب حجة من فاضى ناحيتهم مشمولة بتحتمة ويريد اثبات دعواه
بالحجة المذكورة فهل لا يقضى له بالحجة المذكورة التي لم يثبت مضمونها بالبينة الشرعية
حيث أنكر المدعى عليه دعواه المذكورة (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار
والنكول فلا يعول على صلح لم يثبت مضمونه شرعا ولا يقضى به والله تعالى أعلم (سئل)
في شخص توفي وترك ورثة وأملا كافادعى ذمى على الورثة بان مورثهم باع له بعض
العقارات في حال حياته والورثة يجحدون ذلك فهل اذا ابرز المدعى ورقة متضمنة لشراؤه
ذلك من مورثهم بها شاهد واحد لا يقضى بشهادة الفرد ولا بالورقة المذكورة المجردة
عن شهادة العدول (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنكول فلا يعول شرعا
على كاذب لم يثبت مضمونه بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة
أرض زراعة رهنها عند آخر فاروقه وكتب له بها وثيقة ثم مات الراهن والمرتهن فطلب
وارث الراهن ان يدفع دراهم الغاروقه التي على طين مورثه وياخذ الطين فاعطاه وارث
المرتهن حجة بيده يد كرفيهادراهم زيادة على ما أخذه مورثه ولم تصدق عليها ورثة
الراهن مكتوبا في اسماء بينة ماتت فهل لا يقضى بها وتكون باطلة سيما وانها غير
مسجلة بسجل القاضي (أجاب) حجج الشرع الشريف ثلاث البينة والاقرار والنكول فلا
يعول شرعا على مجرد الخط ولا يقضى به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا

٢١
مطلب عقار بيده احدث
آخر يده لا يصير به ذا يد

٢١
١٢٧

شعبان
١٠
١٢٧٢

سوال
٢٩
١٢٧٢

بالميراث عن أبيه وعمه واضع يده عليهما مدة تزيد على ستين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من غير منازع له ولا لآبيه وعمه فيها ولا أن يدعى رجل من أهل البلد مشاهد للتصرف بأن أباه كان اشترى نصيب عم الوارث منه منذ ستين سنة متعللاً بورقة قديمة بيده مقطوعة الثبوت مذكور فيها أسماء اشخاص ماتوا سابقاً ومتعللاً بأن عنده بيعة تشهد بالسماع فانكر الوارث دعواه فهل لا يجب لذلك ولا يقضى بالوثيقة المذكورة إذا لم يثبت مضمونها شرعاً ولا عبرة بتعلله بشهادة البيعة بالسماع ويمنع من منازعة الوارث المذكور فمات تركه له أبوه وعمه إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا يقضى بالوثيقة المقطوعة الثبوت إذا لا يعول شرعاً على مجرد الخط ولا عبرة بشهادة السماع في مثل ما ذكر على فرض كون الدعوى مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وخرجت غضباً فإرسال لها زوجها صندوقاً لها بمفتاحه مع رجل آخر فقامت في المحل الذي هي غضبانة فيه يومين وبعد ذلك رجعت إلى محلها وصحبتها الصندوق وبعد رجوعها إلى بيتها ادعت على المرأة التي كانت عندها أنها أخذت من الصندوق بعضاً من الدراهم فهل لا يعمل بدعواها والحال هذه (أجاب) من المعلوم أن من ادعى على شخص بدعوى كلف إثباتها بعد صحتها وإنكار الخصم فإن أثبتنا بالطريق الشرعي فضى له بما ادعاه وإلا فلا يقضى له بشيء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنيتين بالغتين منها وعليه دين مستغرق لتركته فهل يكون ولاية البيع وقسمة أثمانها على أرباب الدين للحاكم الشرعي فإذا حضرت أرباب الدين لديه وأثبتوها بالوجه الشرعي تقسم التركة عليهم بما يقتضيه الحال ولا تكون ولاية البيع للورثة إلا بأذن الحاكم (أجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الثابت شرعاً للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم حيث كان الدين لغيرهم وفي حواشي الدرهم أقصد بما إذا لم تتفق الورثة على أداء الدين كله من مالهم لما في الثامن والعشرين من جامع الفصولين لو أرادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهم فاتفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وانفاذ وصاياه من مالهم فلهم ذلك أه المراد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على حصة في دار ومخل البعض بطريق الشراء والبعض بطريق الهبة بموجب وثيقتين بذلك ثم مات البائع عن وارث فأراد الوارث الرجوع على المشتري متعللاً بأنه غير وثيقة البيع بوثيقة أخرى فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من مورد المدعى قبل موته بالبيعة الشرعية يكون صحيحاً نافذاً ولا عبرة بتعلله بتغيير الوثيقة (أجاب) حجج الشرع ثلاث البيعة والقرار والنكول فلا يعول على مجرد السكواغذ والعبرة بما في الواقع لا بما سطر من الوقائع فإذا ثبت بالبيعة العادلة بيع المورث ما ذكر مستوفياً شرائط الصحة وال لزوم لا يكون للوارث معارضة المشتري فيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وأربع بنات منها قصر وعن عاصب ادعت زوجته المذكورة بعد وفاته أنها كانت

١٢٧٢ ٣٠

١٢٧٢ ٣٠

ذى الحجة

١٢٧٢ ٢١

مطلب إذا اتفقت الورثة على أداء كل الدين المستغرق من مالهم لتبقى التركة لهم فلهم ذلك وكذا في الوصايا

١٢٧٢ ٢٦

وكلته حال حياته في قبض استعفا قها من تركه واللتها المتوفاة في بلدة أخرى وانه قبض
 مالها من التركة المذكورة وهو باق بذمته الى الآن فانكر العاصب جميع ذلك فهل
 تكاف اثبات دعواها التوكيل والقبض مع بيان عين المقبوض وقدره بالبينة الشرعية
 واليمين ولا يثبت حقها الا بذلك (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجر دعواه بدون
 اثباتها بطريق شرعي فلا يقضى للزوجة المذكورة بما ادعته على ورثة زوجها ما لم تثبت
 دعواها عليهم أو على أحدهم اثباتا شرعيا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا
 بناحية وغاب عنها مدة فباعه شيخ الناحية في غيبته فلما حضر طلب واضع اليد عنده حاكم
 شرعي فاعترف واضع اليد ان المنزل ملك المدعى والذي باعه شيخ الناحية في غيبته في حكم
 الحاكم برد البيع فهل اذا ادعى بعد ذلك واضع اليد ان صاحب المنزل كان حاضرا ساكتا
 لا تسمع دعواه لا اعترافه بحضرة البينة ان صاحب المنزل كان غائبا وحضر الآن ولا
 ينقض الحكم (اجاب) مجرد سكوت المالك عند بيع الفضولي لا يكون رضا كما صرح به في
 الاشياء وغيرها وحيث فلا ينقض الحكم بدعوى واضع اليد ما ذكره الحال هذه والله تعالى
 أعلم (سئل) في اشخاص واضعين أيديهم على قطعة أرض ملك لهم ورثوها عن أبيهم وهو
 عن أبيه وهكذا بالتسلسل الى رابع جده والآن ظهر لهم شخص من اهالي بلدهم يدعى
 بان القطعة الارض المذكورة وهما جدهما المالكين الى جده كما بلغه خبر بذلك من بعض
 الناس اذ اهل البلد ويريد الآن اخذ القطعة الارض المذكورة من المالكين رغما عنهم
 بزعمه انه يقيم بينة تشهد بما عاينها جده فهل يسلم له في اخذها حيث لم يكن عنده
 حجة شرعية ولا اعلام بيده يثبت حقيقة ذلك مع ان البينة الشاهدة له بالسمع سبق منها
 مشاجرة مع اصحاب الارض المذكورة وكانوا يريدون اخذها منهم ومنعوا بالشرعية
 على يد قاض ويقصدون الآن ان يثبتوها للمدعى بشهادتهم مكيدة فهل ترد شهادة البينة
 المذكورة ولا تسمع دعوى المدعى مع وضع يد المالكين اربعة اجيال خلفا بعد خلف
 والمدعى مقيم معهم في البلد ولا مانع له من الدعوى المذكورة بل هو شاهد
 لتصرفهم فيها وابوه من قبله وجده (اجاب) لا يقضى للمدعين والحال ما ذكر ولا تقبل
 شهادة السماع في مثل ذلك على فرض صحة الدعوى وسماعها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل واضع يده على أرض مشتملة على نخيل واشجار تليها عن أبيه مدة تزيد على
 اربعين سنة بعد وضع يد أبيه عليها مدة من السنين وهو يتصرف فيها كما يشاء تصرف
 المالك من غير منازعه ولا لأبيه فيها تلك المدة ثم الآن ظهر رجل يدعى انه يستحق
 نصف الارض والاشجار من قبل جده ابي أبيه على ان بعض النصف المذکور وقف
 عن الجد وبعضه لآل ورثته عنه ولم يبين في دعواه حدود الارض التي ادعى نصفها ولا
 مقدار الوقف والمالك مع مشاهدة تصرف واضع اليد مدة اربعين سنة من غير منازع ولا
 مانع شرعي وكذا ابوه وجده ترك كل منهما الدعوى بذلك مع حضورهما بالبلد

١٢٧٢

٢٧

محرم

١٢٧٣

مطلب محرم
 المالك عند بيع الفضولي
 لا يكون رضا

١٢٧٣

٦

ومشاهدتهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة من غير مانع فهل والحال هذه اذا ادعى
 المدعى بالدعوى المذكورة بين يدى قاضى البراس على هذا الوجه ولم تستوف دعواه
 شروطها المعتبرة شرعا على فرض كونها مسموعة وانكر الخصم وشهدت للمدعى بينة لم
 تستوف شروط الشهادة الشرعية ايضا وحكم القاضى للمدعى بدعواه على الوجه المذكور
 لا ينفذ حكمه ولا ينزع شئ من يد المدعى عليه الا بوجه شرعى (اجاب) نعم لا ينفذ حكم
 القاضى المذكور على هذا الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى
 حصة من دار من امرأتين شراء صحيحا شرعيا ثم مات ذلك الرجل عن ابنتين ومعهم ما
 صل بشراء ابيهما الحصة المذكورة ثم الا ان ادعى رجل على الابنتين المذكورتين انه
 اشتراها من هاتين المرأتين ويده صل متاخرا تاريخه عن شراء ابيهما فهل والحال
 هذه اذا ثبت شراء الاب المذكور بالوجه الشرعى لاعتباره بالشراء الثانى المتأخر (اجاب)
 حيث ادعى كل الشراء من المرأتين وأرخ قدم الاسبق تاريخا عند الثبوت والله تعالى
 أعلم (سئل) فى نظار على وقف ادعوا على ذى يد بامكانة وقف تخص وقفهم وانه واضح
 يده عليها بغير وجه شرعى وطلبوا تسليمها لهم ورفع يده عنها وادعى انها ملكه فهل اذا
 ابرزوا من أيديهم كتاب الوقف المتضمن لذلك وأثبتوا دعواهم بالبينة الشرعية
 وذكىت فى وجهه طبق دعواهم واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم
 المتداعى لديه لمجته وقفهم بذلك يكون حكمه واقعا موقعه الشرعى واذا أقام ذوا اليد
 يدنة بملكه لا ينقض الحكم السابق بها لان بينة الخارج اولى ولا سيما بعد الحكم المذكور
 (اجاب) دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق فتقدم بينة الخارج على بينة ذى
 اليد فى ذلك فاذا حكم على ذى اليد بان ما ذكره وقف بعد استيفاء الدعوى والشهادة
 لا ينقض الحكم باقامة ذى اليد بينة على الملك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم
 (سئل) فى رجل له دين على آخر معلوم طلبه منه فامتنع من أدائه فرفعه الدائن لدى
 الحاكم الشرعى وطلبه منه فانكر المدين الدين فطلب من الدائن بينة تشهد له طبق دعواه
 فحضر عن احضارها لكونها غائبة خلف المدين المدين الشرعية وقضى القاضى بمنع
 المدعى فهل اذا وجد الدائن بينة بعد قضاء القاضى المذكور تسمع دعواه وتقبل بينته
 (اجاب) تقبل البينة لو أقامها المدعى بعد عيّن المدعى عليه كما تقبل البينة بعد القضاء
 بالنكول خاتمة عند العامة وهو الصحيح وكان فائدتها لا تعدى الى غيره لان النكول اقرار
 وهو حجة قاصرة بخلاف البينة كما فى رد المختار من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) فى ناظر
 وقف ادعى على رجل ذى يد بان من الجارى تحت نظارته مكانا من الوقف وان ذا اليد
 وضع يده عليه بغير وجه شرعى وطلب رفع يده عنه فانكر دعواه وكلف المدعى اثبات
 دعواه فابرز من يده كتاب الوقف المتضمن لذلك وأثبت دعواه بالبينة الشرعية المزكاة
 فى وجهه طبق دعواه واستوفت الدعوى شرائطها وحكم الحاكم المتداعى لديه لمجته

١٢٧٣

١٩

مطلب ادعى الشراء
 من واحد أو خا قدم
 الاسبق

١٢٧٣

٢٤

مطلب دعوى الوقف
 من قبيل دعوى الملك
 المطلق فتقدم بينة
 الخارج

شوال

١٢٧٣

١٤

مطلب تقبل البينة
 بعد عيّن المدعى عليه
 كما بعد القضاء بالنكول

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٨

مطالب لا تعتبر اليد
الحادثة والعبرة في اليد
للا سبق

١٢٧٤

١٩

مطالب قال المدعي عليه
ما كان لك على شيء
أط فبرهن المدعي على
دعواه وبرهن المدعي
عليه على البراءة أو
الأيفاء ولو بعد القضاء
تقبل بخلاف ما لو زاد
نحو ولا اعرفك
ربيع الثاني

١٢٧٤

٨

وقف المدعي بذلك فهل يكون حكمه واقعا موقعا شرعي وإذا أقام ذو اليدينة
لا ينقض الحكم السابق بها لأن بينة الخارج أولى ولا سيما بعد الحكم المزبور ووضع
المدعي يده عليه وبنائه وتعميره بجهة وقفه (أجاب) العبرة في اليد لا سبق ولا تعتبر
اليد الحادثة ودعوى الوقف كدعوى الملك المطلق فإن تحقق بوجه شرعي سبق اليد
لناظر كان ذا يد ومدعي الملك خارج فتقبل بينته على الناظر أن المكان ملكه ولو كانت
اليد وقت الدعوى لمدعي الملك حيث تحقق حدوث وضع يده فتقدم بينته على بينة الناظر
أنها وقف لأن بينة الخارج أحق عند عدم التاريج وإن لم يتحقق سبق اليد بجهة الوقف
وكان مدعي الملك هو ذا اليد قدمت بينة الناظر على بينته أذهن خارج فإذا أقامها بطريقها
الشرعي وحكم بها لا ينقض الحكم إذا استوفى شرائط الصحة بدون وجه شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا من الدراهم في ذمته فأنكر المدعي عليه
دعواه ذلك فأنكر المدعي هذا المبلغ ولم يثبت في ذمته بوجه من الوجوه فقال المدعي أنه
ثابت في ذمته ووصل إلى يده بموجب دفتر مشمول بختمك وبينته تشهد بذلك فقال
المدعي عليه للمدعي أنك أبرأتني من هذا المبلغ وخلافه أبرأه عاما ولم يبق لك عندي شيء
لا قليل ولا كثير فهل إذا برهن المدعي عليه على المدعي بانه أبرأه براءة عامة من هذا
المبلغ وخلافه وأنه لم يبق له بذمة المدعي عليه شيء لا من قليل ولا من كثير يسمع برهانه
ولا يعد هذا تناقضا ولا تسمع دعوى المدعي بهذا المبلغ بعد ثبوت البراءة العام ولا عبرة
بالدفتر المشمول بختم المدعي عليه وشهود المدعي حيث ثبت بعد ذلك البراءة العام
(أجاب) صرح علماء نابان من ادعى على آخر ما لا وقال المدعي عليه ما كان لك على
شيء فبرهن المدعي على أن له عليه ألفا وبرهن المدعي عليه على الأيفاء أو البراءة ولو بعد
القضاء قبل برهانه لا مكان التوفيق لأن غير الحق قديقضي ويبرأ منه دفعا للخصومة
وإن زاد كلمة ولا اعرفك ونحوه كما رأيتك أو ما جرى بيني وبينك معاملة أو خلطة أو لا خلطة
معنا أو لا أخذ ولا عطاء وما اجتمعت معك في مكان لا يقبل لتعذر التوفيق لانه لا يكون
بين اثنين معاملة من غير معرفة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأضع يده على بئر
ساقية ونخل مدة تزيد على تسع عشرة سنة وبعد ذلك ادعت عليه امرأة بان لها حق في
الساقية والنخل بالارث عن أبيها وأثبتت دعواها الارث لدى المحاكم الشرعية وتطالب
واضع اليد بما يخصها في الساقية والنخل بالفريضة الشرعية فهل تجاب لذلك ويجري
الوارث في الساقية والنخل (أجاب) إذا أثبتت المرأة المذكورة دعواها الارث
فيماذكر بالوجه الشرعي بعد بيان عدد الورثة لو كانوا متعددين ولم يكن هناك مانع
من سماع دعواها لذلك يقضى لها بنصيب الأيل إليها من قبل أبيها حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل من بلاد الصعيد مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر
وتركة عقار أيده فوضع جماعة أيديهم على العقار مدة من السنين في غيبة الوارث ثم حضر

الابن الوارث من غيبته واستلم العقار من واضى اليد بعد اقرارهم واعترافهم له بالملك
فيه عن مورثه على يد قاص هنالك وكتب في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك ادعى
الآن جماعة آخرون ذميون أنهم يملكون العقار المذكور وأنهم كانوا واضعين أيديهم
عليه قبل وضع يدهم ورث واضع اليد الآن فانكر واضع اليد دعواهم فهل والحال هذه
إذا لم يثبت الملك في العقار المذكور للذميين المذكورين بالبينة الشرعية لا عبرة
بدعواهم ويمنعون من معارضة ذى اليد المدعى عليه (أجاب) إذا لم يثبت الذميون
المذكورون ملكهم للعقار المذكور بطريق شرعى لا يحكم لهم به إلا أنه إذا ثبت سبق
وضع أيديهم عليه عن وضع يدهم ورث الوارث المذكور فحينئذ يثبت وضع اليد عليه
الآن بتسليمه إليهم إلا أن يثبت ملكه فيه بطريق الارث عن مورثه لأنه حينئذ يكون
خارجا وهم واضع اليد إذا لا تعتبر اليد اتحادية والبينة لا ثبات الملك تطلب من الخارج
لأمن ذى اليد والله تعالى أعلم (سئل) في وصي مختار على يتيمة قاصرة يتصرف عليها
وعلى مالها بالولاية الشرعية والقاصرة المذكورة ملك في عقار وأشجار بطريق الشراء
الشرعى بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بحجود معلومة ثم بعد موت البائع أنكر أحد
الورثة بيع العقار وتدعى مع الوصى لدى كما كشرعى وطلبت البينة من الوصى وأقام
بينة شهدت له على طبق دعواه وغلطت في الحدود ودورها الحماكم الشرعى فهل إذا كان
مع الوصى بينة أخرى وأقامها وشهدت على طبق دعواه للقاصرة وعرفت الحدود والمعلومة
على طبق الدعوى تقبل ويقضى بها ولو كانت البينة غير ما في الحجة (أجاب) لا يتوقف
قبول البينة والقضاء بها على كتابة اسمائها في حجة الشراء والله تعالى أعلم (سئل)
في ورثة آل لهم عقار بالارث الشرعى عن مورثهم بعد أن وضع مورثهم يده على العقار
المذكور مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم بالهدم
والبناء وغيره من غير منازع ولا معارض له في ذلك ووضع ورثته يدهم عليه بعد ذلك
مدة سبع سنين فهل إذا أراد أحد الورثة بيع نصيبه من ذلك لا يكره له ذلك ولا يمنعه
من ذلك عدم وجود سند وحجة شرعية من ايلولة أو غيرها ووضع يده ويدهم ورثته من
قبله من أقوى الحجج (أجاب) إذا كان ملك البائع فيما يرديعه ثابتا لا يتوقف صحة
بيعه والحال ما ذكر على وجود حجة تحت يده بذلك إذا لم يكن هنالك مانع ويكتفى بوضع
يده شرعاً في كونه مالكا أو وضع اليد من الحجج والقول لدى اليد يمينه فيما بيده عند
المنازعة ما لم يثبت خلافه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الارث
عن مورثهم باعوها الرجل أجنبي بغير سند معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها
وصار يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك مدة ثمان عشرة
سنة وزيادة ثم مات المشتري عن وارث فوضع الوارث يده عليها وهو يتصرف فيها بأنواع
التصرفات الشرعية مدة اثنتي عشرة سنة وزيادة والآن أنكر البائعون البيع فهل

١٢٧٤

٧

مطلب إذا لم يثبت الخارج
الآن دعواه الملك في
العقار إلا أنه أثبت
سبب وضع يده عليه
يكون ذايد وذواليد
خارجا فتقدم بينته

رمضان

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٩

إذا أقام وارث المشتري بينة شرعية بشراء مورثه وثبت بالوجه الشرعي يقضى له بها
وتقبل شهادة البيعة ولو كان بعضهم لم يكن مكتوباً في صلح البيع (أجاب) نعم حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الحيزة في مدعى ومدعى عليه تنازاعاً في قطعة
أرض أميرية اعترف كل منهما بأنها كانت مستحقة لوالد المدعى وادعى كل منهما
الاسقاط من قبل المبتحق الذي هو والد المدعى لنفسه واختلاف في التاريخ وتاريخ المدعى
أسبق وعنده بينة طبق دعواه بثبوت الاسقاط له والقبض فالحكم (أجاب) حيث
اعترف كل من المدعى والمدعى عليه باصل الاستحقاق في تلك الاطيان لوالد المدعى
وادعى كل الاسقاط من قبل المبتحق المذكور لنفسه واختلاف في التاريخ وكان تاريخ
المدعى أسبق فان بينته تقدم على بينة المدعى عليه وحيث أقام بينة طبق دعواه وأثبت
الاسقاط له وأنه قبض الأرض المستقطعة ووضع يده عليها فإنه يحكم له بها حيث لم يثبت
ما يفيد سقوط حقه منها بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على تركه ميت
ديناً وأقام دعواه عند قاضى بلده والقاضى المذكور نصب وصياً من عنده عوضاً عن
الميت المدعى عليه والحال ان للميت ابناً غائباً غيبة انقطاع وليس له وارث
غيره فهل يجوز نصب ذلك القاضى والحال هذه على مذهب الامام الاعظم أى خفيفة
أم لا (أجاب) قال العلامة البيرى في شرحه يجب على القاضى نصب الوصى في حق من
مات ولم يوص الى احد ولم يخلف وارثاً وان كان للميت ورثة كبار في بلد آخر وماله وتركته
حيث توفي فادعى عليه قوم حقوقاً وأموالاً فان كان البلد الذى فيه الورثة منقطعاً عن
البلد الذى توفي فيه نصب وصياً وان لم يكن منقطعاً لا ينصب كما في شرح الادب والخلاصة
انتهى ومثله في ادب الاوصياء نقلا عن ادب القاضى للخصاف مع تفسير البلد المنقطع
بقوله بحيث لا يصل اليه العير ولا يجي منه ثم قال قلت وينبغي ان يكون له النصب فيما
اذا لم يعلم بلدهم أيضاً لانه منقطع حكماً انتهى ومثل ذلك في تنقيح الفتاوى الحامدية
حيث قال ان الميت اذا كانت تركته في بلدة موته وأراد أصحاب الديون اثبات ديونهم
والورثة كلهم غائبون غيبة منقطعة او صغار فالقاضى ينصب وصياً عن الميت ويثبت
الدين ويدفعه الى أربابه بعد استخلافهم وان لم تكن الغيبة منقطعة لا تسمع بينتهم الى ان
يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيراً ينصب عنه وصي ويثبت الدين عليه ويقضى دينهم
بعد استخلافهم انهم لم يقبضوا الدين ولا شيئاً منه ولم يبرؤا الميت ولم يحتملوا ابد ديونهم على
احد ولم يعتاضوا منه على شيء ثم يقبضهم من التركة انتهى ومن ذلك يعلم جواب حادثة
السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض بناها ما كن واسكنها جلة
من الناس على وجه العارية وكلها احتاج مالها كها وكذا وارثه من بعده لبيع بعض ذلك
باعه ونقل من كان ساكناً في المبيع ومضى على ذلك مدة من السنين والآن ادعى ابن
رجل من كان ساكناً في جهة من القطعة الأرض المذكورة بان الذى هو ساكن فيه

مطلب ينصب القاضى
وصياً للخصومة مع صغر
الورثة أو غيبتهم اذا كانت
غيبتهم منقطعة والا فلا
مطلب البلد المنقطع
بحيث لا يصل اليه
العير ولا يجي منه

هو وغيره من السكان ملكه عن أبيه والحال أن أباه كان مقررا بالملك للمالك تلك الأرض
ولو ارثه من بعده إلى أن مات من مدة لم تبلغ تسع سنين مع كون السكان الواضحين
أيديهم على غير ما هو ساكن فيه معترفين بالملك لمن ذكر فهل لا يقبل قوله في غير ما هو
تحت يده بل يكلف إثبات ملكه فيه عن مورثه حسب دعواه حيث كان واضعوا اليد
معترفين فيه بالملك للمالك الأصلي ولو ارثه من بعده إلى الآن وإذا أثبت واثبات المالك
ملكه لجميع تلك الأرض وما فيها من البناء بالأرض عن مورثه وأثبت إقرار مورث
خصمه الذي يزعم ملكيته لما ذكر جميعه بالأرض عن أبيه أن جميع ما ذكر من أرض
وبناء ملك لمورث المالك الآن في الواقع ونفس الأمر ولو ارثه من بعده بالوجه الشرعي
ولم يرض على الإقرار المذكور ومدة تبلغ تسع سنين كما ذكر يؤثر الرجل المعارض برفع يده
عما ذكر وتساويه للوارث المالك حيث لا بناء له فيها ولم يوجد هناك مانع من سماع
دعواه شرعا (أجاب) نعم لا يقبل القاضي قوله فيما ليس تحت يده بل يكلفه إثبات
ملكه إياه وإذا أثبت واثبات المالك الأصلي إقرار مورث المعارض المدعى المذكور
بأن جميع تلك الأرض وما فيها ملك لمورث الوارث المذكور ولو ارثه من بعده ولم
يرض على الإقرار المذكور خمس عشرة سنة يمنع المعارض من دعواه ويؤمر بتسليم
ما يبيده ملكه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين
تشاركوا على قدر معلوم كل منهما في جهة وصارت المراسلة من الجانبين في عدم مدة أخرج
أحد الشريكين قائمة من دفتره منطوية على الوارد له من شريكه والمرسل إلى شريكه منه
وختمها ووضع فيها شهادة الكاتب الذي أخرجها وأرسلها إلى شريكه فنظر فيها وقابلها
على دفتره فوجد فيها غاية الصحة من الجانبين وعادت المراسلة بينهما كما كانت أولا
ثم بعد مدة يسيرة حصل لخروج القائمة توفيق فاحضر جماعة من المسلمين وأشهدهم
على نفسه أن حساب شريكه فلان الذي بالجهة الفلانية مقيد بدفترى أصوله وخصومه
فأعمل في حسابه على ما في دفترى ولم يعين قدر معلوما ثم بعد مدة توفي فهل والحال
هذه يكون دفتر المتوفي حجة عليه في المطالب منه لاسيما وأنه أشهد على أن ما في دفتره
من حساب شريكه ماض عليه ومع وجود القائمة المرسلة منه وموجود فيها أن المسطر لها
شاهد بحجة ما فيها خصوصاً أن الشريك الموجود مصدق على الدفتر والقائمة ولم يحصل
بينهما خلاف في شيء (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والإقرار والنكول فلا يعول على
الخط ولا يعمل به إلا فيما استثناه المتأخرون وهو خط سمسار وبيع وعصراف فيما عليه
لا فيما له حيث كان محبة وظافي عمل بخط من ذكر في دفتره المحفوظ فيما عليه ويقوم
مقام البينة على هذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض ملكه عن أبيه
وجده وبها نخيل دفعها لجماعة يزرعون فيها كل سنة بقدر معلوم مما يخرج من زرعها
واستمر وأعلى ذلك مدة سنين والآن طلب رب الأرض رفع أيدي المستأجرين عنها

١٢٧٦

١٩

٣

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٠

ربيع الثاني سنة

لم يكونهم لم يدفعوا له أجره الأرض مدة ثلاث سنين فامتنعوا وادعوا الملك فيها فهل اذا
 رفعهم على يد قاضي بلدهم وأقام رب الأرض البينة على انها ملكه عن أبيه وجده
 بالميراث وانها بيدهم الآن على سبيل الاجارة بجزء معلوم مما يخرج منها حكم عادتهم
 واصطلاحهم يقضى له بها وترفع أيديهم عنها لاسيما والأرض المذكورة ليست خراجية
 (أجاب) اذا أثبت الرجل المذكورة ملكه لتلك الأرض بالوجه الشرعي ولم يكن هناك
 مانع يحكم له بها وترفع أيدي الجماعة المذكورة عنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى دارا ملكا لجماعة من ملاكها بثمن معلوم بخضرة بينة شرعية ووضع يده عليها
 بعد دفع ثمنها ومضى على ذلك احدى وعشرون سنة وهو يتصرف فيها ومات بعض
 البائعين عن وارثه الذي هو من جملة بعض البائعين الآخر ومات الوارث أيضا الذي
 هو من جملة البعض المذكور عن وارثه وبقي بعض البائعين والآن ينكر الموجود من
 البائعين صدور البيع منه ووارث البائع الميت يعترف بذلك فهل اذا شهدت البينة على
 المنكر ببيع نصيبه بثمن معلوم وعدلت البينة بالوجه الشرعي بعد دعوى المشتري
 ما ذكر لا يعتبر انكاره ويحكم عليه بالبيع ولو كان بعض البينة غير مذكورة اسمه في حجة
 الشراء المحررة من نائب القاضي لكون بعض شهود تلك الحجة مات وقد حضر الشاهد
 مجلس الشراء وسمع عقد البيع من المتبايعين أفيدوا الجواب (أجاب) اذا ثبت بيع المنكر
 نصيبه بالوجه الشرعي لا يعتبر انكاره لذلك ولا يشترط في قبول القاضي شهادة الشهود
 ذكر اسمائهم في صلح البيع حيث كانوا عدولا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 دارا واضع يده عليها مدة من السنين ادعى عليه ابن أخيه ان له حصصا فيما بطريق
 الشراء من عمه المذكور بموجب صلح شرعي بذلك مشتمل على ذكر الحدود واسماء
 الشهود فانه كره دعواه فطلب من المدعي بينة على دعواه فاحضر تلك البينة فلم تعرف
 الحدود ولا عين المبيع بل شهدت بوقوع صيغة البيع منها من غير معرفة المبيع فهل
 لا يقضى له بتلك الشهادة وتطلب منه بينة غيرها تثبت دعواه بالوجه الشرعي فان عجز
 عنها يترك المبيع في يد المدعي عليه أو تكفي هذه الشهادة والصلح المذكور ليس حجة من
 فاض ولا مسجلا عنده (أجاب) مجرد شهادة الشهود ببيع العقار بدون تحديده أو معرفة
 عينه لا تكفي في ترتيب الحكم عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ترافعا لدى
 وكيل محكمة معين من طرف من يسوغ له توليته لفصل الاحكام الشرعية في شأن مبلغ
 دين شرعي عينه المدعي فادعى ان المدعي عليه ضمن رجلا آخر في المبالغ المذكورة
 ويجحد المدعي عليه الضمان وعجز المدعي عن البرهان رتب الوكيل المذکور اليمين
 الشرعية على المدعي عليه بطلب المدعي فامتنع المدعي عليه عن الحلف وكرره عليه الطلب
 فما زال عتصا فقفى عليه بالسكول وثبوت المبلغ والكفالة به وحررا على ما شرعا
 بيد صاحب الحق فرفعه الى حاكم السياسة بعد عزل الوكيل فطلب من القاضي الدولى أن

١٢٧٦

٢٦

شعبان

٢٣

١١٧٦

شوال

٣٠

١٢٧٦

يفيد عن الحكم الشرعي المسطر بالاعلام فتعرض القاضى لنقض الحكم المذكور الواقع من الوكيل قائلا ان الحكم المسطر بالاعلام لم يسطر بالمضبطة الموضحة بها صورة تداعيهما فهل اذا كان مع المحكوم له شهود بدو وقوع الحكم من الوكيل وهو بالحكمة يحير الضامن على دفع مبلغ الضمان ولا ينظر لما استند اليه القاضى في النقص من عدم تهويل الحكم لان عدم تسطير الحكم في المضبطة لا ينافي حصوله خصوصا والاعلام المحرره بالحكم عليه خطوط العدول الشاهدين بما جرى من التداعي (اجاب) اذا كان من تراخاها اليه مولى للقضاء من قبل من له ولاية ذلك وحكم على المدعى عليه بضمان الدين بنكوله عن الخاف بعد الهجر عن المدينة وصدور الدعوى مستوفية شرائطها الشرعية وطلب المدعى تحليفه وكان الدين المدعى به صحيحا لا يسقط الابداء أو البراء يكون حكمه نافذا ولا يقدر في ذلك عدم تسطيره في المضبطة كما هو مذكور بالسؤال فاذا اثبت المحكوم له صدور الحكم على هذا الوجه بعد تقدم دعوى شرعية بالبينة المادلة يقضى له بالزام الضامن بالدين والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال في ٤ ش سنة ١٢٧٧ عن حادثة مضمونها فيما تقدمت في شخص يسمى عبد الرحمن اخندي زكى المدينى عن ورثة وصار مضطربا متروكا له من نزل أيضا يدرب سعادة بثن الدرب الاجر وبمناسبة ان المذكور عليه مبالغ ديون المذكورين والتركة المحصورة لا تنفي بها عملات قائمة مزاد عن المنزل واستقر العطاء فيه بمذ كفى أيدي الراغبين بمبلغ ثلاثين ألف قرش عملة صاغا واذا صار بيعه بهذا القدر لا يفي بالديون أيضا فهل جائز بيع المنزل شرعا ام كيف وحيث من الزوم حصول المخامرة مع حضر تكمن هذا القبيل اقتضى تحريره لمضرتكم لكي من بعده معلومة ما توضح ترد الافادة ليكون العمل على موجبها (اجاب) المصريح به ان ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين أى الثابت شرعا للقاضى لا للورثة وقيل ان القاضى انما يبيع التركة المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها فاذا اذن القاضى لا ورثة في هذه الحادثة ببيع عقار تلك التركة المستغرقة لوفاء الدين الثابت بالوجه الشرعي يكون ذلك عملا بالقولين وتوفيقا بينهما كما ذكره في رد المحتار عن التركا في فصل الحبس من القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات من ورثة قصر وبلغ وعليه دين لرجل رهن به عنده أرض خراجية ولا مال للتوفى يفي بالدين سوى دار متخرجة فهل اذا ثبت الدين المذكور بين يدي القاضى بالوجه الشرعي في وجه الوصى المنصوب على القصر وفي وجه البالغ من الورثة يأمر القاضى الوصى والبالغ ببيع الدار المذكورة أو بعضها لوفاء الدين الثابت ودفع الثمن لرب الدين واذا لم يف ثمن بعض الدار بالدين يباع جميعها على قدر الدين ويكون ذلك مسوغا للبيع حيث لا وفاء له الا من ثمن ذلك العقار ولم تكن الارض المذكورة تركة عنه يتعلق بها دينه لكونها سلطانية (اجاب) نعم يأمر القاضى الوصى والبالغ ببيع الدار أو بعضها لوفاء الدين حيث لا وفاء له الا من ثمن ذلك وثبت

١٢٧٧

٢٥

شوال

١٢٧٧

٢٤

محرم

١٢٧٨

١٣

الدين بالطريق الشرعي وهو من جملة المذوغات لبيع دقار القصر كالتخرب فانه مسوغ
 للبيع أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وعن ابن أخيها وتركت
 جانب اطميان ابعادية ليست أميرية وتركت غير ذلك عما يورث عنها شرعا وليفت
 المتوفاة المذ كورة ديون ثابتة بالوجه الشرعي لدى الحاكم الشرعي على المتوفاة استغرقت
 جميع التركة وزادت عليها فذلك ابن الاخ البنت المذ كورة ماتت كته المتوفاة في بعض
 الدين باذن القاضي بطريق البيع وسلمها اياه ووضع يدها على ذلك وتحجر بذلك حجة
 شرعية واستمرت كذلك مدة حتى غموا وزاد قاراد ابن اخي المتوفاة الآن ان يجعل
 المتروك مع غمائه ميراثا عن المتوفاة ليكون ما يزيد عن الدين بواسطة النمو ميراثا بينه
 وبين بنت المتوفاة المذ كورة فهل اذا كان الدين ثابتا بالوجه الشرعي وثبت تملك
 التركة للبنت من قبل ابن الاخ في مقابلة بعض دينها وجب الحجة الشرعية قبل الترمو
 ووضع يدها على ذلك لا يكون لابن الاخ معارضة البنت في النماء المذ كورة ويكون
 خاصا بها حيث ظهر الغماء بعد التملك الشرعي (اجاب) نعم ليس لابن الاخ والحال
 ما ذكر بهذا السؤال معارضة بنت المتوفاة في غمائه ما تملكه من التركة في مقابلة دينها
 الثابت شرعا بعد تحقق ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من المعية
 بتاريخ ٢١ سنة ٢٧٨ بمضمونه انه لما تحرر الى محافظ رشيد في غرة ص سنة ٧٨
 بانظر فيما انتهى عنه قبر صلي حسين اغا بخصوص تظلمه من اثبات طلاق زوجته منه
 والعقد عليها بعد ذلك لزواج آخر قبل وفاء العدة وما اشيع من كون المرأة المذ كورة
 وضعت ولودا ولم تظهر حقيقة امره وانكرت له سيفين وصندوقا فيه ملبوس ومبلغ
 خمسة وعشرين الف قرش وتوضح له فيما تحرر برؤية ما يدعيه شرعا والآن وردت هذه
 الافادة من المحافظ الموما اليه رقم ٧ سنة ٧٨ وانحباها حقيقة ما صار في مادة
 اثبات الطلاق وانه لا يقبل للدعي مطعن بعد الحكم وتركية الشهود وحيث من الاقتضاء
 النظر فيما توضح بجواب المحافظ طرف حضرة -كم- لزم شرحه لكي من بعدم مطالعة ما افاده
 المحافظ الموما اليه ترد الافادة عما يترأى لحضرتكم في ذلك بالوجه الشرعي ينظر فيها
 ويجري اللازم (اجاب) بالاطلاع على خطاب حضرة محافظ رشيد ووجد ان ما تضمنه من
 افادة حضرة قاضي الشغرو العلماء من ان ابتداء العدة من وقت الطلاق وانه حيث كان
 وقوعه في رجب والعقد في خمسة من شوال فقد مضت مدة تصدق فيها بانقضاء عدتها
 وحينئذ يكون العقد عليها صحيحا باجماع أهل المذهب في محله اذا كانت العدة بالحض
 لانه يقبل قولها في ذلك بعض -تين- يوما على المقتضى به وباقل من الستين على غيره وكذا
 ما افاده من عدم قبول طعن المحكوم عليه في الشهود بعد تركية البينة والحكم بشهادتها
 على الوجه الحق فهو صحيح اذا لم يكن الطعن بوجهه بوجوب عدم نفاذ الحكم بشهادتها
 ككون الشهود كفارا أو محدودين في قذف او ارقاء ولاجل الاشعار تحجر هذا ليبري

١٢٧٨

٧

ربيع الثاني

٢٧٨

٢٩

المقتضى والله تعالى أعلم (سئل) في دعوى اقيمت من رجل على وكيل امرأة بالخصومة لدى القاضى وسمع بينتها ولم يزكها فقال الوكيل ان موكلتى عزلتني من التوكيل فهل اذا وكلت غيره للقاضى تزكية البينة الشاهدة في هذه الدعوى في وجه هذا الوكيل ولا تستأنف الدعوى ولا اقامة البينة عليها حيث وقعت الدعوى صحيحة والشهادة مستوفية ولا يكون عزل الموكله وكيلها بالخصومة بعد ذلك موجبا للاستئناف المذكور وان كانت قاصدة ذلك اتعابا لخصمها واضرارها (اجاب) عزل الوكيل بالخصومة لا يوجب استئناف الدعوى والشهادة التي سمعت في وجهه الوكيل المذكور سواء حضرت الموكله بنفسها بعد ذلك او وكلت آخر فاذا زكيت البينة في وجهه الوكيل الثاني يقضى بالبينة التي اقيمت في وجهه الوكيل الاول بالوجه الشرعى والحال ما ذكر بالسؤال وفي رد المحتار من الحبس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله او على الوكيل ثم حضر موكله يقضى بتلك البينة وكذا يقضى على الوارث ببينة قامت على مورثه اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر بناحية الزقازيق بينه وبين تاجر آخر من أهل المحروسة أخذوا عطاء وبيع وشراء في أصناف البضاعة أخذ من تاجر المحروسة جملة من البضاعة معلومة الصنف والاثان وصارت المعاملة بينهم ما جارية الى ان مات المقيم بالزقازيق عن وورثة والحال ان ما أخذه من تاجر المحروسة بموجب سندات بخطه وختمه دالة على انه مطلوب منه لتاجر المحروسة كذا وايضا مقيد بدفتر التاجر الاخذ بخطه انه مطلوب منه لعلان كذا فهل يكون للتاجر المأخوذة منه هذه البضاعة المطالبة بمن ذلك في تركه التاجر المتوفى ويعمل بخط التاجر الميت وختمه وبخطه المقيد بدفتره المقيد ذلك كله انه مطلوب منه الى تاجر المحروسة كذا ويكون للقاضى الحكم بخط الميت فيما عليه ولا يتوقف ذلك على الاثبات بالبينة حيث حلف التاجر المدعى بهذا المبلغ وثبت انه خط الميت وهل اذا كان بعض هذا المال مأخوذا على وجه المضاربة والشركة في الرجح يكون مضمونا في تركه الميت ايضا كسائر الديون ويعمل بخطه في ذلك ايضا حيث مات مجهلا لهذا المال (اجاب) يعمل بخط التاجر في دفتره المحفوظ فيما عليه ويقوم مقام البينة فيؤخذ بذلك ويحكم القاضى بالدين على الميت المذكور اذا شهدت العدول على ان ذلك خطه وكان دفتره محفوظا بعد تحليف المدعى بمين الاستظهار ومال المضاربة يضمن بالتجهيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة اخوة واخت اشقاء وترك مكانا اقتسموه بالتراضي وأخذ كل حصته منه وباع كل منهم حصته وغاب الا واحد لم يبيع ولم يغيب ثم بعد ذلك ظهر على الميت دين محيط وزائد عن قيمة المكان فهل لا ينفذ بيع الورثة بدون اذن واجازة من ارباب الدين وترد القسمة ويقضى دين الميت من ثمنه بعد ثبوت الدين بالوجه الشرعى على يدالحاكم الشرعى وما يبقى من الدين بعد ذلك لا يكون لرب الدين مطالبة الورثة به من ماله ثم حيث لم يترك الميت غير المكان

١١٧٨

٢٣

مطلب برهن على
الموكل فغاب ثم حضر
وكيله او على الوكيل
ثم حضر موكله يقضى
بتلك البينة وكذا
يقضى على الوارث ببينة
قامت على مورثه

محرم

٩

١٢٧٩

مطلب يعمل بخط التاجر
في دفتره المحفوظ فيما
عليه ويقوم مقام البينة

١
١٢٧٩
مطلب اقسام الورثة
التركة ثم ظهر دين
محيط بها تنقض القسمة
الا ان يقضوا الدين
من عند أنفسهم

سول

١٤

١٢٧٩

المذكور ولا يلزم أحد الورثة الذي لم يسع حصته دفع شيء من الدين عن أخوته العائشين
بدون وجه شرعي (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الثابت شرعا
للقاضي لا للورثة اذ لم تنفق الورثة على أداء الدين كله من مالهم كفى رد المختار من
الحبس عن جامع الفصولين فلو باع الورثة او بعضهم التركة او بعضها المستغرقة بالدين
بدون اذن القاضي او رضا الغرماء لا ينفذ كما ان الورثة لو اقسموها التركة بينهم ثم ظهر
دين محيط بها تنقض القسمة اذ لا ملك لهم فيها مع وجود الدين المستغرق لها الا ان يقضوا
الدين من عند أنفسهم كفى الدر من التخرج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
في بلدة واضع يده عليها فها ربا من تحمل الاشغال ومكثت عنده ابنة عمه في بلدة اخرى حتى
ماتت عن بنته وعن ابن وبنت عمه الشقيق ثم ماتت البنت عن ابن وابنة عم أبيها
المذكورين ثم مات ابن العم عن اخته المذكورة وهما غائبان أيضا واستمرت ابنة العم
المذكورة في محل اقامتها مدة تزيد على أربعين سنة ثم توجهت لتأخذ حقها في الدار
المذكورة بالارث الشرعي فنعها من ذلك رجل أجني مدعي انه واضع يده على الدار
المذكورة بالشراء الشرعي من مورثها المتوفى الاول أزيد من أربعين سنة فترافعا للقاضي
وطالب منه حجة الشراء والبيئة الشرعية لا يثبت ما ادعاه فحضر عن ذلك في حكم القاضي بتسليم
الدار للمرأة المذكورة باقراره لمورثها باصل الملك وبكونها وارثة له ثم مات المدعي
عليه قبل التسليم عن ولد فوضع يده عليها فحضر سنة وأراد منع المرأة عنها بعد حكم القاضي
لها بالدار المذكورة على مورثه بدون وجه شرعي مدعي فيها الارث عن مورثه ومنكر
اقرار أبيه باصل الملك لمورث المرأة ولدعواه الشراء المذكور ولم يقر من طرف القاضي
حجة شرعية بالحكم المذكور تساهل منه فهل اذا اثبتت المرأة المذكورة مضمون حكم
القاضي لها بملك الدار على الوجه المستطوع بعد الدعوى الصحيحة واقرار مورث واضع اليد
بأنها وملك مورثها السابق ولم يثبت الشراء بطريق شرعي يحكم على الوارث برفع يده عن
الدار المذكورة لتلك المرأة ويؤمر بتسليمها لها حيث لم يوجد ما يمنع من ذلك (اجاب) نعم يحكم
لتلك المرأة بالدار المذكورة اذا تحقق ما هو مستطوع بهذا السؤال والله تعالى أعلم (سئل)
في ناظر وقف ادعى على آخر كان ناظرا قبله على هذا الوقف أنه كان يقبض غلة الوقف
وانه باق عنده منها مبلغ قدره كذا مستحق صرفه في خيرات عينها الواقف وبينها المدعى في
الدعوى وأنه يريد الاستيلاء منه على هذا المبلغ لجهة الوقف ليصرفه في مصارفه المذكورة
فان الواقف وقف وقفه على خيرات عينها كصالح زاويته والقرءاء والقرءاء وغير ذلك فان
بقى شيء يصرف على المستحقين من ذريته وهذا المبلغ لم يرد عن الخيرات بل صرفه مستحق
لها فاجاب المدعى عليه بالاعتراف بالمبلغ وأنكر انه وقف على خيرات وقال انه وقف أهلي
من اول الامر وأنه حاز المبلغ لنفسه في مقابلة استحقاقه لانه من ذرية الواقف فامر القاضي
هذا الناظر المدعى باحضار بيعة تشهد له طبق دعواه فاحضرها وشهدت بانه وقف

خيري فحينئذ يحكم القاضي بان الوقف خيرى ويتسلم المدعى عليه المبلغ المذكور للمدعى وأمره بصرفه في مصالحه فهل هذا الحكم نافذ أولا (اجاب) اذا استوفيت الدعوى شرائطها ووجدت الشهادة بعدها مطابقة لما وحكم القاضي بما ذكر بعد التعديل نفذ الحكم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارده من ناظر وقف القصر مورخة في ٢١ صفر سنة ١٢٨٠ مضمونها من ضمن المديونين لمصلحة وقف القصر شخص يسمى الحاج علي بن اسمعيل مطلوب منه مبلغ ٣٢٩٧ قرشا وتوفي الى رحمة الله تعالى عن ورثة بلغ وقصر وخلف منزلا ملكه منشأ في ارض حضرة الاستاذ الشيخ السادات بدون اذن من صاحب الارض ولدى المكتبة لمضمرته عن ذلك وردت منه افادة مذكور بها انه لا رغبة له في شرائه وأوضح ان لا مانع من بيعه بمعرفة هذا الطرف لمن يرغب ويقرر على المشتري المحكم اللازم لوقف حضرة حيث انه تعلق أيتام قصر فهل ليس للورثة حق في تركته قبل وفاء ما عليه من الديون واذا كان كذلك والمورث المذكور قبل وفاته لم يقيم وصيا على أيتامه القصر فكيف يتباع تركته لوفاء الدين وماذا يصير اجراؤه تؤمل افادة الحكم الشرعي (اجاب) من المعلوم ان الدين الشرعي الثابت بالوجه الشرعي مقدم على الميراث فلا تستحق الورثة شيئا من تركته مورثهم الا بعد وفاء الدين المذكور من التركة وما فضل يكون لهم على حسب الفريضة ان لم يكن هناك وصية من الميت بثلاث المال واذا كان في الورثة قاصر وبالغ ولم يكن للميت وصى وهنالك من يدعى على التركة ديننا ويراد بيع اعيان التركة لوفاء الدين فالطريقة في ذلك ان يرفع الامر الى القاضي لينصب وصيا على القاصر بطريقه الشرعي ثم يدعى رب الدين او نائبه في ذلك على الوصى أو أحد الورثة البالغ ويثبت الدين بالطريق الشرعي وبعد الحكم به يامر القاضي الوصى والبالغ من الورثة بوفائه فان لم يكن في التركة شيء من جنس الدين يبيع الوصى والبالغ من الورثة مقدارا ما يقوم بوفاء الدين من التركة ولو كان عقارا او يبدأ الوصى بالاسرف لا يسر والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة في شخصين بينهما تداع وجب تحقيق قضيتهم ما بعد رؤيتهم ونظر اوراقها حكم لاحدهما بمبلغ على الآخر لكن المحكوم عليه غائب في بلدة بعيدة ولم يترك وكلا شرعا يدا لانه والمحكوم له يرغب اجراء منطوق الحكم فهل مع غيبة المحكوم عليه يجوز قبول طلبه أم كيف أفيدوا الجواب (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي انه لا يقضى ولا ينفذ الحكم على غائب ولا له بدون نائب عنه على ما هو المعمول عليه في مذهب الامام الاعظم ولا يتأني استيفاء الحق على فرض ثبوته بطريق شرعي الا من حاضر فلصاحب الحق ان ينتظر حضور غيره او يتبعه ليستوفي حقه منه على فرض كونه حقا ما يتأثر عا والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارده من مجلس الاحكام مؤرخة في ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٨٠ مضمونها طلب الجواب منا ومن حضرات العلماء المعتاد حضورهم بمجلس مصر عما أوضحه حضرة مفتي مجاز الاحكام بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٨٠

مطلب في طريق بيع
التركة واثبات الحق
وفي الورثة بالغ وقاصر
بلاوصى

مطلب لا يقضى على
غائب ولا له بدون نائب
عنه

في شأن الافادة المسطرة من مجلس مصر بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٨٠ وصورة الجواب
المعطى من حضرة مفتي مجلس الاحكام مصر حبه عند علمائنا في كتبهم ان تهى
السلطان بطل بموته ولم نجد في كلامهم بعد التتبع والمراجعة التصريح بان أمر السلطان
يطلب بموته بل أفاد في حواشي الدرع عند قول مصنف التنوير نائب القاضى المفوض اليه
الاستنابة نائب عن الاصـل الخ مانصه قال في الخلاصة الخليفة اذا مات وله عمال وأمرأه
فهم على حالهم انتهى وذكروا المختار عند قول الدرولا بموت السلطان مانصه أى
لا ينزع النائب كما لا ينزع المـسـئـلـة بخلاف موت الموكل فإنه ينزع به الوكيل
والفرق كفى وكالة الزى على ان السلطان عامل للمسلمين فلا ينزع بموته القاضى الذى
ولاه هو أو ولاه القاضى باذنه والموكل عامل لنفسه فينزع وكيله بموته بطلان حقه
انتهى فقد استفيد من ذلك ومن عبارة الخلاصة ان أمر المرحوم سعيد باشا اعموم
المديرين والمحافظين ووكلائهم بسماع الدعاوى التى تتعلق ببـيـت المال فيما له او عليه
وجعل ذلك وظيفة لهم لم يطل بموته لاسيما وسعادة الباشا محافظ مصر المحروسة حفظه الله
تعالى وأبقاه حياة طيبة الذى صدر له الأمر على الوجه المسطور فى مدة المرحوم سعيد باشا
باق فى تلك الوظيفة الى وقت تاريخه هذا ماظهر لنا فى هذه القضية حسب النقول
المشروحة وعلى ذلك فلا حاجة الى تحديد الأمر بالمعنى المذكور وعلى كل فاذا ظهر
لحضرة العلامة مفتى المحروسة مع باقى أهل المجلس العلمى ما يفيد ان أمر الوالى يطل بموته
وينزع بذلك عماله وأمرأه الذين منهم المحافظون ووكلاء بيت المال وأمثالهم من
القضاة والمفتين فلا مانع من العمل به والاجراء بموجبه والله تعالى أعلم (أجاب) عن ذلك
مشمولا باسماء واختام حضرات العلماء المعتاد حضورهم بمجلس مصر قد صار الاطلاع
على ما أفاده حضرة مفتي مجلس الاحكام بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٨٠ فظهر من جوابه انه
قد سلم وخزم بطلان تهـى السلطان بموته وتوقف فى بطلان الأمر بموته وذكروا انه لم يجد فى
كلامهم بعد التتبع والمراجعة التصريح بان أمر السلطان يطل بموته وذكروا بعض نقول
تفيد عدم انعزال القضاة والعمال والامراء بموت الخليفة وكذا النواب من قبل المفوض
له الاستنابة وجعل ذلك دليلا على عدم بطلان أمر المديرين والمحافظين ووكلائهم
عند غيبتهم بالخصوص من قبل سعادة والى مصر سابقا بقاى فضايا القتل الدين لا وارث لهم
مع من يكون متهما بالقتل الذى هو عبارة عن توكيله لهم بذلك مع ان الكلام فى بطلان
التوكيل بموت الموكل فى خصوص الخصومة بدعى القتل لافى انعزال القضاة والنواب
والعمال والامراء بموت الوالى أو السلطان وهنالك فرق بين هذا وذاك ولم يتعرض أحد
لانعزال من ذكر بموته ولا نقول به (والافادة عن ذلك) انه حيث خزم حضرة المفتى المذكور
ببطلان تهـى بموت السلطان النـسـاـهـى فيلزمه أيضا القول ببطلان الأمر بالخصوص
كتوكيل المذكور بموته اذ لا فرق فى ذلك بين تهـى والأمر على ان تهـى عن الشئ

١٢٨٠

١٧

مطلب فرق بين انعزال
الوكيل بشئ خاص
بموت الموكل وبين
انعزال القضاة والنواب
والامراء والعمال بموت
الوالى أو السلطان
مطلب النهى عن الشئ
أمر بضده

أمر بضده كما هو معلوم والاستدلال على دعواه بما ذكره غير صريح في إثبات عدم بطلان التوكيل المذکور إذ يفرق بين الولايات العامة وبين التوكيل الحادث بعد التولية في شيء خاص على أنالوجي ما على بطلان انتهى بالموت كما خرم به يكون بطلان الأمر المذکور أولوياً كما هو ظاهر بالتأمل وسياًقى ما يؤيده وقوله لم نجد في كلامهم بعد التبع والمراجعة التصريح بأن أمر السلطان يبطل بعونه فقد وجد في كلامهم التصريح بذلك قال في رد المختار على الدر المختار من باب الجمعة عند قول الشارح وقد صدر إذن عام مانعه قوله إذن عام أى لكل خطيب أن يستنيب لكل شخص أن يخطب في أى مسجد أراد حلبي أقول لكن لا يبقى إلى اليوم الاذن بعدم موت السلطان الاذن بذلك الا اذا أذن به أيضاً سلطان زماننا نصره الله تعالى كما بينته في تنقيح الحامدية وسند كرفي باب العيد عن شرح المنية ما يدل عليه أيضاً فتنبه انتهى بلفظه ثم قال في باب العيد عند تكبيرات الزوائد بعد كلام مانعه وجه الشافعي جميع التكبيرات المروية عن ابن عباس على الزوائد وهذا خلاف ما جلتنا عليه والمذهب عندنا قول ابن مسعود وما ذكره من عمل العامة بقول ابن عباس لأمر أولاده من الخلفاء به كان في زمنهم أما في زماننا فقد زال والعمل الآن بما هو المذهب عندنا كذا في شرح المنية ثم قال تنبيه يؤخذ من قول شرح المنية كان في زمنهم إلى آخره أن أمر الخليفة لا يبقى بعدم موته أو عزله كما صرح به في الفتاوى الخيرية وبنى عليه أنه لو انتهى عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يبقى نفيه بعد موته انتهى بلفظه فهذا كله صريح في بطلان الأمر بعونه وان بطلان انتهى بالموت الذي خرم به حضرة المفتي المذکور من بني عليه لأن هناك فرأيتهم ما ولا به لا وجود له في كلامهم هذا والداعي لمخاطبة سعادة رئيس مجلس مصر لسعادة رئيس مجلس الأحكام بخطابه المحرر بظاهره جواب حضرة مفتي الأحكام بطلب تجديد الأمر بالتوكيل في قضايا القتل حصول المذاكرة بمجلس مصر في هذا الخصوص شفاهاً فتنظر المحصول الاضطراب في هذه المسألة وتغيير معظم المأمورين بالتوكيل في غالب المديريات والمحافظة استحسن تجديد الأمر بالتوكيل عموم من قبل سعادة ولي الأمر خروجاً من الشبهة في هذا الخصوص ولا يشك في استحسانه والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة واردة من المحافظة في ١٢ راسنة ٨٠ مضمونها الاوراق المرفوعة مع هذا وردت إلى الديوان بإفادة من مديرية الغربية مؤرخة ٨ شهره بقصد الاستفتاء من حضر تكم عما يرغبه حضرة قاضي افندي طنتد ابجوابه المحرر لحضر تكم ضمن الاوراق فنؤمل بعدم مطالعة ما فيها الافادة عما هو مرغوب (وصورة جواب حضرة قاضي طنتدا) انه صدر لنا أمر من المديرية بسماع قضية تظلم حضرة مصطفى افندي وكيل مورا المحلة الكبرى من حضرة قاضي افندي المحلة المذکور بان عزله بغير وجه شرعي ولم يسمع دعواه المخرج في الشاهد من فطليت صورة ما صار على يد حضرة القاضي وشرح عليه من حضرة مفتي مجلس طنتدا ابجوابه ما قاله

حضرة القاضي من عزل مصطفى افندي من الوصية فهل القاضي الموصى اليه مصدق في قوله في الصورة عرفت مصطفى افندي بانه معزول من الوصية ولو بدون اثبات ذلك وتصديق حضرة مفتي مجلس طنتدا واقع موقعه ولا اعتبار بما ثبت به مصطفى افندي من الكتابة التي بيده بختم القاضي بطلبه ليعترفه المحكم ولم يحضر والفتوى التي بيد مصطفى افندي وقوله انه في أثناء التداي اعترف له المحرمة مدعية الوصية بانه وصي ويكفي ذلك من باب قولهم الدعوى اذا فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد وهذا الحكم في حق القاضي المتداعي لديه وانقطع الحكم لديه او تسمع الدعوى ويكون من باب قولهم واذا رفع اليه حكم قاض آخر الى آخر ما قاله الحواشي ولا منافاة بين ذلك وهذا وحدث ان حضرة مصطفى افندي لم يقنع والمديرية أمرت بالسماع ولا يصير ما فعله القاضي متروكا مجانا الا بعد الوقوف على الحقيقة فتؤمل الاطلاع على الصور المشروحة بهذا واقناع الجميع نفع الله بعلومكم المسلمين (اجاب) قد صار الاطلاع على مخاطبة حضرة قاضي افندي طنتدا لهذا الطرف والافادة عنها انه اذا صدرت الدعوى صحيحة بين يدي القاضي وشهدت البينة للدعي وزكيت وذكر القاضي انه حكم على المشهود عليه يقبل قوله في ذلك بلا ثبوت اذ هو مصدق في ذلك مادام قاضيا كما يستعاد من كتب المذهب ما لم يثبت ما يناقضه بطريق شرعي وتجرح الشهود بما ذكر في صورة الفتوى المحاب عليها من حضرة الشيخ الراقعي وحضرة الشيخ القطب من قبيل الجرح المجر دولا اعتبار به حيث زكيت الشهود قال في تنقيح الحامد يقولوا قام المدعي عليه بينة على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كما لو قال انهم فسقة او زناة او استأجر المدعي الشهود في هذه الشهادة وأقر الشهود انهم شهدوا باطل او زورا وان ما يدعيه المدعي باطل لا تقبل بينته انتهى المراد منه وما ذكره المدعي عليه من الدفع حسب المسطر بسؤال الفتوى المذكورة من قوله ان المدعية المذكورة اعترفت بعدم موت الموصى بان المدعي عليه وصي مختار وليس هناك وصي خلافه لا كما ذكر في خطاب قاضي طنتدا مما يفيد ان اعترافها بذلك في أثناء التداي فلهذا الدفع الذي ذكر في سؤال الفتوى اذا صدر بعد الحكم على فرض كونه مفيدا ولم يتعرض له في الدعوى الاولى فالقاضي لا يسمع منه بناء على التخصيص الوارد ضمن لائحة القضاء على انه على حسب المذكور بصورة الفتوى المحكي عنها أولا لا يفيد لان ذلك على فرض ثبوته يكون تناقضا من المدعية في موضع الخفاء لاحتمال عدم علمها بالعزل وباقامتها وصييا بدله فاقرت بوصايتها ثم لما علمت بعزله وباقامتها ادعت به لان ذلك مما يفرده الموصى والتناقض في موضع الخفاء عفو وليس ذلك محصورا بل صرحوا بنظير ذلك في دعوى الوصية قال في نور العين ادعى وصية وأنكرها الوارث فبرهن الوصي له فادعى الوارث الرجوع قيل لا يسمع وقيل يسمع وهو الاصح لانه مما يخفى لعل الموصى أو وصي ثم رجع ولم يعلم به الموصى الوارث فانكر فلما أخبر

١٢٨٠

٧

مطلب اذا ذكر القاضي
انه حكم بعد اقامة
الدعوى والشهادة
والتركية يقبل قوله
مادام قاضيا
مطلب لا اعتبار بالجرح
المجرد بعد التركية
مطلب التناقض في
موضع الخفاء عفو
وليس محصورا

ادعى الرجوع والتناقض في مثله لا يضر انتهى وفي الاشباه يعذر الوارث والوصي والمتولي للجهل قال في حواشي الدرر اعلم لجهله بما فعل المورث والموصي والمولى والمحصل انه اذا صدرت الدعوى صحيحة وذكر تعريض الميت بما يميزه عن غيره على حسب ما صرحوا به من تعريضه بذكر جسده الا اذا كان مشهورا ومتميزا بدون ذلك وشهدت البيعة وزكيت بالطريق الشرعي وحكم لا ينقض الحكم بعد تحقق صدوره بدون وجه يوجب نقضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وتركة وعليه دين لرجل بمقتضى سند شرعي بيده فهل اذا ثبت دينه بعدموته بالبرهان الشرعي بين يدي الحاكم الشرعي يقضى له باخذ من تركته ولو من ثمن عقار الميت ويبيع في دينه ولو في الورثة قصر وتكون ولاية بيع التركة لوفاء الدين للورثة لا للقاضي اذا لم تكن مستغرقة بالدين (اجاب) الدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي مقدم على الميراث فيبدأ به فان لم يوجد في تركته ما هو من جنس الدين يباع الايسر فالايسر يبدأ بالمقول ثم بالعقار بقدر الدين الثابت لا ما يزيد عليه على المفتي به في حق وصي اليقيم فان لم يكن للقاصر من الورثة وصي من قبل أبيه أقام القاضي له وصيا ثم يامر مع الورثة البالغين ببيع ما هو مشغول بالدين من العقار بعد تفاد المنقول ولا يمنع وجود القاصر حينئذ من بيع ذلك المقدار من قبل الوصي وباقي الورثة والولاية في بيع التركة ان لم تكن مستغرقة للورثة مع ولى اليتيم لوفاء الدين ما لم يمتنعوا عن أدائه والبيع لا ينافيه فيبيع القاضي جبراعنهم والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من بيت المال في ٢٢ ر سنة ١٢٨١ مضمونها شخص توفي بالفشن وتركته ضبطت بعرفة المديرية وقيل ان الوارث للتوفي المذكور زوجته وعاصب المعتق والزوجة والشهود الذين يشهدون بوراثة ما مقيمون بذلك الطرف فهل يتوقف اثبات وراثتها على حضورها وشهودها الى محل وجود الوارث الاخر او يصح اثبات وراثتها في محل وجود التركة بمديرية الفشن ولو كان الوارث المشار له في التركة موجودا بالمحروسة (اجاب) ثبوت الزوجية يتوقف على حضور خصم شرعي فان وجد صح الثبوت والا فلا ولا فرق في ذلك بين محل وجود التركة او غيره وليس صحة ثبوت الوراثة منحصرا في الدعوى على وارث آخر محقق الوراثة ان حضور غيره من نحو غريم الميت او مودع الميت او الوصي يكفي في صحة الثبوت للارث غير ان الوارث الاخر لو أنكر الثبوت والوراثة يحتاج الى اثبات مضمون القضاء بذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ديوان المحافظة مؤرخة ١٧ ج سنة ٢٨١ مضمونها مطلوب بافادته مدير الغريسة المسطرة يمينه بتاريخ ١٢ الجمارى التحرير محضر تكميل يعطى القول الكتابي عما اشتملت عليه الاوراق المرفوعة معه وما يعتمد اقراره فيما فيها (اجاب) هذه القضية لم يسمع فيها حضرة قاضى طنتدا دعوى المدعى على خصمه حتى يظهر الحكم فيها بانها مسموعة ويترتب عليها صحة الحكم للمدعى بالشفعة بعد اثباتها أولا وهل دعواه

١٩
مطلب ولاية بيع
التركة الغير المستغرقة
للورثة وولى اليتيم لا
للقاضى ما لم يمتنعوا
عن ايفاء الدين والبيع
لاجله

١٢٨١

ربيع الثانى

٢٩ ١٢٨١

جداى الثانية

٢٠ ١٢٨١

مطلب سلم الشفعة
بناء على أن الثمن كذا
فظهر أقل لا تستطاع
شفعته

١٤ ١٢٨٢
مطلب لا يجبر بعض
الورثة على تحرير
التركة بمعنى ضبطها
وبيعها بمعرفة بيت المال
والقاضي برغبة أحدهم

صفر ٢٣
١٢٨٣

مطابقة لسؤاله الذي رفعه لمحضره مفتي اسكندرية سابقا لم لا يقتضى انه عند ترفع
الخصم من لديه في هذه المادة يسمع كلام المدعى فان صح دعواه ووجدت موافقة لسؤال
القتوى المذكورة يكلفه اثباته او يحكم له بالشفعة اذ لم يوجد هناك مانع كظهور مسقط
للشفعة وتسليم الشفيع الشفعة بناء على ان الثمن كذا لا يسقط شفعته فيها ان علم انه
أقل فله الشفعة اذ توفرت شروطها وانتفت موانعها لان التسليم كان لاستكمال
الثمن كما هو مصرح به والله تعالى أعلم (سئل) من بيت مال عموم مصر في ١٤ راسنة
٨٢ بمضمونه رجل توفي عن ورثة قصر وبلغ وفي حال حياته أقام أحد أولاده البالغ
وصيا على التركة وعلى الناصر ثم توفي أحد الورثة البالغ من قبل أخذ حصته من تركة
والده عن قاصر وبالع والحكم الشرعي أقام وصي المتوفى الاول على القاصر ولد المتوفى
الثاني وصيا ووارث المتوفى الاخير البالغ رغب تحرير التركة كثنين المذكورين بمعرفة
القاضي وبيت المال ليأخذ نصيبه على يدهما فهل للقاضي وبيت المال أن يجبروه لذلك
أم ما هو الحكم الشرعي (أجاب) لا يجبر باقي الورثة ووصي الميت الاول الذي أقيم وصيا
على ولد المتوفى الثاني شرعا على تحرير التركة المذكورة بمعنى ضبطها وبيعها بمعرفة
بيت المال والقاضي بمجرد رغبة أحد الورثة البالغ في ذلك فقط بدون رضا باقي الورثة
المذكورين انما يكون لهذا الوارث المذكور مطالبة من له يدعى التركة التي آلت له
حصته منها بنصيبه واستخلاصه منها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
وعليه دين لا تخم أثبتته ربه في وجه الورثة بالوجه الشرعي وبعض الورثة قصر مقام عليهم
وصى شرعي ولم يكن شيء توفي منه الدين سوى عقار فهل يباع ذلك العقار بجميعه ان
استغرقه الدين وبعضه ان لم يستغرقه ويوفي الدين من ثمنه حيث لم يقتصر الورثة امسالك
العقار ووفاء الدين من مالهم ولم يوجد نقد ولا منقولات تباع لا يفاء ذلك من ثمنها (أجاب)
نعم يباع عقار الميت لا يفاء ما عليه من الدين المستغرق له أو بعضه بقدر الدين ان لم
يستغرق اذا كان ديننا شرعيا ثابتا بطريقه الشرعي وامتنع الورثة من ايفائه من مالهم
وامسالك العقار ولم يوجد ما توفي منه الدين سواء ويكون ذلك من مسوغات بيع عقار
القاصر والله تعالى أعلم (سئل) بافاة من بيت مال مصر مؤرخة ٧ جادى الاولى سنة
١٢٨٣ مضمونها هذا الانهاء تقدم من شخص يدعى الحاج ابراهيم الغندور يدعى انه
ابن عم المرحومة سريّة أم حسن وليكونه أثبت وراثته لمسلمو جباع لام شرعي ولم
يكن لها وارث خلافا ليلتمس الافراج له عن تركتها المحصورة ببيت المال ولما طلب
الكشف اللازم فما توضح علم ان المرحومة في حال حيائها حررت حجة ايقاف بالملك
تعلقها موضح بتلك الحجة أنها سريّة بنت بدوى جلبي بن عبد الله وبالإعلام الشرعي
الصادر من المحكمة بثبوت تورث مقدمه المذكور ذكر انها سريّة بنت بدوى الغندور
ابن عيسى الغندور وحيث مقتضى النظر في ذلك بطرف حضر تكم في يوم الافادة عما

مطلب تعدد الاسم جائز
والغلط فيه لا يضر

بقضية الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) مجرد ذكر نسب الواقعة في كتاب الوقف انما
سرية ينت بدوى بن عبد الله لا يترتب عليه انه حكم بنسبها على هذا الوجه ولا يترتب
عليه ايضا منع من اثبت استحقاقه في ميراثها بعد موتها ونسبه لها مع ذكر ان اسم جدّها
عيسى الذي وقع الغلط فيه وحكم الحما ثم الشرعي له بذلك مع كونها هي المتنازع في ميراثها
لاحتمال كون الغلط فيما ذكر في كتاب وقفها وكثيرا ما يعبر عن مجهول اسمه بعبد
الله اعتبارا للوصف لا للاسم الذي هو العلم او لاحتمال ان يكون لجدها المذكر اسمان
وتعدد الاسم جائز وقد صرح علماؤنا بان الغلط في الاسم لا يضر قال في التتارخانية غلط
الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى
على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده أحمد لا تبطل الدعوى لجواز
أن يكون لجده اسمان وفي النزاعية اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك
الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحققت مني جارية اسمها قضيب البان
تصح الدعوى ان قال استحققت على الجارية التي اشتريتها منك والغلط في الاسم لا يمنع
الدعوى بعد ما عرفها بذلك التعريف ولانه يجوز ان لها اسمين كما افاده في التتقيج من
الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) من طرف مصلحة بيت المال عن حادثة سئل عنها حضرة
مفتي الاحكام بما صورته في تاريخ جاسنة ٨٣ رجل توفي عن زوجته وبيت المال فادعى
على تركته رجل يدعى م هون عليه عين معلومة من حلى النساء وبعد ثبوت دينه صرف
له من التركة وأخذت العين المرهونة منه ثم ادعت الزوجة بان العين التي كانت
مرهونة جارية في ملكها وكانت سلمتها لزوجها ليرهنها ويردها اليها بعد قضاء حاجته
وكافت ثبوتها وحول الامر في ذلك على الشريعة فحضر الاعلام بثبوت الملك لها وانها
كانت سلمتها لزوجها في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٢ كما نص بالاعلام وهذا التاريخ كان
فيه الرجل المدعى على تركته متوفى فأحضرت الشهود في المصلحة وسئل كل منهما على
انفراده فاجاب كل منهما بما قاله الابان شهادته التي اداه في المحكمة على ان تاريخ تسليم
العين للتوفى من زوجته هو ٢٥ شعبان سنة ١٨١ لاسنة ٢٨٢ وان كتابة التاريخ
في الاعلام ٢٥ شعبان سنة ٨٢ ربما كانت غلطا أو سهوا من كتب الاعلام فهل مقالته
الشهود اخيرا يعمل عليه ويكتفى المحال ولا يعمل على التاريخ المنصوص بالاعلام ويكتفى
بالحكم بقطع النظر عن ذلك التاريخ أم كيف يكون الحكم فأفاد حضرة مفتي الاحكام بما
صورته الذي رأيناه في هذه القضية انه لا بد من مشاركة حضرة العلامة مفتي أفندي
المحروسة في اعطاء الجواب عن هذه الحادثة فكتب لهذا الطرف من بيت مال مصر بما
صورته المقصود بعدم مطابقة ما تحرر بهذا الحضرة مفتي الاحكام وما أجابه باحالة النظر في
هذه المادة على حضرتهكم وما تحويه الاوراق المرفوقة بهذا اكرم بالافادة عما يكون
في ذلك (أجاب) مجرد ذكر الشهود بعد الحكم حين سؤلهم بمصلحة بيت المال أن التاريخ

الذي شهدوا به هو سنة احدى وثمانين وان ذكر سنة اثنتين وثمانين في الاعلام وقع غلطاً
من الكاتب اوسهوا لا يوجب نقض الحكم كما ان ذكره في جوابهم حين السؤال من
مصلحة بيت المال بعد الحكم ان الزوج مات سنة احدى وثمانين لا يوجب منع من ادعى
حقا عليه في تاريخ متأخر لدى القاضي وابنته وحكم به لربه فقد صرح علماً واثباتاً بان يوم
الموت لا يدخل تحت الحكم ولا يحكم به فلو حكم بموته في وقت مخصوص ثم جاء مدعى ادعى
حقا على من حكم بموته في تاريخ متأخر قبل منه لعدم دخول تاريخ الموت تحت القضاء
والحكم بل يجعل الحكم بموته مجرداً عن التاريخ كأن التاريخ لم يذكر وعند عدم ذكر التاريخ
لا تناقض وهذا اذا لم يكن موته في التاريخ السابق مشهوراً مستقيماً عند كل عالم وجاهل
وكبير وصغير فلو كان كذلك وادعى شخص حقاً بتاريخ متأخر لا يقضى له القاضي للتيقن
بكذب المدعى لا لكونه قضى بتاريخ الموت كما أفاده في رد المحتار عن العلامة خير الدين
في حاشيته على البحر وهذه المادة ليست كذلك فلم يظهر ما يبطل الحكم المسطر بالاعلام
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد مع آخر عقداً مغارسة في أرضه عقداً فاسداً ولم يأذن رب
الأرض في أحداث ساقية في أرضه للرجل الآخر لا مكان سقى الغرس بنقل ماء قريب
أو حفر بئر في مكان قريب من الأرض بلباء فتعدى الرجل الآخر وحفر ساقية في تلك
الأرض وبناها بدون إذن ربها ثم ترفع إلى حاكم شرعي واعترف المحدث بعدم الإذن من
صاحب الأرض في حكم القاضي بفسخ عقد المغارسة المذکور وأمر المحدث بقلع بناء الساقية
وتسليم الأرض لربها فارغة بطلبه وبوجوب أجر المثل لرب الأرض المشغولة بالغراس فهل
يكون حكم القاضي بنقض بناء الساقية المحدث بلا إذن صاحب الأرض مع اعتراف المحدث
بذلك وطلب ربها صحيحاً والمحال ما ذكر حيث لم تكن قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض
مع قيام صاحب الأرض بمنازعتها في الأحداث وعدم التبرك اختياراً (أجاب) نعم
يكون حكم القاضي بنقض البناء المحدث بلا إذن رب الأرض والمحال ما ذكر بالسؤال
صحيحاً والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ٩ محرم سنة ٨٤
مضمونها هل يجوز بيع ابعادية المرحوم محمد سليم بك ابن المرحوم رستم بك المستغرقة
تركة بالدين بثمن مثلهما ولو لم ترض الورثة البالغون أم لا (أجاب) اذا ثبت بالوجه
الشرعي كون المتوفى مديوناً لغيره بالناس ولم يوجد في تركته ما يفي بالدين من
المنقولات والنقود واستغرقت التركة بالديون الثابتة شرعاً وكان بعض الورثة قاصراً
وقد امتنع الورثة البالغون من بيع العقار فان القاضي ينصب وصياً في التركة لبيع عقار التركة
بثمن مثله لوفاء ما عليه من الديون لأربابه ولا يتوقف البيع حينئذ على رضا البالغ من
الورثة حيث لم يوفوا الدين من مالهم وامتنعوا من البيع وان لم يكن الدين ثابتاً شرعاً لا يباع
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من قومسيون المجلس الخصوصي في ٢١ جمادى الآخرة سنة
٨٤ بما صورته يقتضي ان حضرات السادة العلماء يتفضلون بالاطلاع على هذه الفتوى

مطلب محل قوله يوم
الموت لا يدخل القضاء
اذا لم يكن تاريخ الموت
مستقيماً عند الكل
والا فلا يقضى القاضي
لمن ادعى حقاً بعد هذا
التاريخ للتيقن بكذبه
لأنه لو لم يدخل
تحت القضاء

١٢٨٣ ١١

محرم
٤٢
١٢٨٤
مطلب ينصب القاضي
وصياً في التركة
المستغرقة بالدين
ليبيعها حيث امتنع
الورثة من ايقائه

المسطرة بآمنته المحررة من حضرة السيد علي أفندي البقلي مفتي مجلس الاحكام وما يرون فيه المصلحة للحكم على الغائب شرعا بفضولون بالجواب به (وصورة الفتوى المذكورة) ما قولكم دام فضلكم في قاض قضى على غائب في غيبته من غير حضوره بمجلس القضاء هل يكون قضاء القاضي المذكور نافذا شرعا ولا يجوز تنقضه ولو كان القاضي المذكور لا يرى صحة القضاء على الغائب وما حكم الله في ذلك أفيدوا الجواب الحمد لله وحده المصريح به عند علمائنا انه لا يقضى على غائب لولا له ولكن لو قضى القاضي عليه بلانائب ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا كما في التنوير وشرحه لانه فصل مجتهد فيه وقال في فتاوى المرحوم علي أفندي مفتي الاستانة العلية نقلا عن الفصول الاسترشادية في الفصل الثاني القاضي اذا قضى على الغائب وهو لا يرى ذلك قال محمد لا ينفذ وقال أبو يوسف ينفذ وذكر الفضلي قول أبي حنيفة مع أبي يوسف وعليه الفتوى انتهى وقال في رد المحتار على الدر المختار مانصه قد اضطربت آراؤهم وبيانهم في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصف ولم ينقل عنهم أصل قوي ظاهر يبنى عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فان ظاهر عندي ان يتأمل في الوقائع ويحتاط ويلاحظ المخرج والضرورات فيفتي بحسبها جوازا وفسادا مثلا لو طلق امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه او يعرف ولكن يجزعن احضاره او عن ان تسافر اليه هي او وكيلها البعد والمنازع آخر وكذا المديون لو غاب وله نقد في البلد او نحو ذلك ففي مثل هذا لو برهن على الغائب وغلب على ظن القاضي انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه فيدعي ان يحكم عليه وله وكذا المقتضى ان يفتي بجوازه دفعا للخرج والضرورات وصيانة للعقوق عن الضياع مع انه مجتهد فيه ذهب اليه الاثمة الثلاث وفيه روايتان عن أصحابنا وينبغي ان ينصب عن الغائب وكيل يعرف انه راعي جانب الغائب ولا يفرط في حقه انتهى نقلا عن جامع الفصولين وأقره في نور العين قال المحشي قلت ويؤيده ما يأتي قربا في المسخر وكذا ما في الفتح من باب المفقود لا يجوز القضاء على الغائب الا اذا رأى القاضي مصلحة في الحكم له وعليه حكم فانه ينفذ لانه مجتهد فيه انتهى قال المحشي بعده قلت وظاهره ولو كان القاضي حنفيا ولو في زماننا انتهى والله أعلم الفقير على محمود البقلي الحنفى مفتي الاحكام

حاشية هذا ومع ذلك لو حضر الغائب المقضى عليه من غيبته وأبدى دفعا شرعيا بقصد بطلان الحكم السابق عليه أوجرح في الشهود بجرطاسه وعاشرا لا يكون القضاء السابق عليه في غيبته ما نعاله من قبول ما أبداه من الدفع والجرح في الشهود كما ذكر ولا فرق في هذا بين ما اذا طالت مدة الغيبة أو قصرت ولهذا لم يزم التحشية (أجاب) مشهولا أيضا بأسماء كل من حضرة شيخ الجامع الأزهر الشيخ مصطفى محمد العروسي والشيخ محمد الدمنهوري الشافعي والشيخ عبد القادر الرفعي مفتي الاوقاف والشيخ مصطفى القرشي أمين الفتوى بقوله القضاء على الغائب ليس مذهبا لابي حنيفة بل

فروع مذهب جميعها مفرقة على أنه لا يقضى للغائب ولا عليه نعم القول بالقضاء على الغائب هو مذهب الأئمة الثلاثة فلا يفتى على مذهب أي حنيفة بأنه يقضى على غائب أوله وكان الشيخ الإمام ظهير الدين يقول في القضاء على الغائب يفتى بعدم الجواز والنفاذ كي لا يتطرقوا إلى هدم مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى كما ذكره في المنية قلو صدور القضاء على الغائب من قاض من القضاة في صحته ونفاذه اضطراب والذي عليه العمل والفتوى هو عدم النفاذ ولم نر أحدا من أهل العصر ولم نسمع عن قبلهم الاقتناء بنفاذ القضاء على الغائب من حنفى مقلداً قال في التنوير وشرحه لا يقضى على غائب ولا له أى لا يصح بل ولا ينفذ على المقتضى به بحر قال السيد الطعطاوى قوله أى لا يصح قال في البحر اشتبه على كثير أن قولهم الفتوى على النفاذ أعم من كون القاضى شافعيًا براه أو حنفيًا لا يراه والظاهر أنه في حق من يراه لا جاع الحنفية أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القاضى ولو كان أعم للزم هدم مذهب أصحابنا أو أنه إنما قالوا بان الفتوى على النفاذ فيما إذا قضى للمفقود لا في مطلق الغائب انتهى ثم نقل عن البحر والذي ظهر لي من كلامهم أن المذهب عن أصحابنا عدم صحة القضاء على الغائب وإن القاضى الذي يراه إذا قضى عليه فإنه يتوقف على الامضاء لأن الاختلاف في نفس القضاء وما عداه هذا من الأقوال من تصرفات المشايخ انتهى وأما قول التنوير وشرحه ولو قضى على غائب بلانائب ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد في المنية والبرازية ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح توقفه على امضاء قاض آخر وفي البحر والمعتمد أن القضاء على المسخر لا يجوز إلا ضرورة وهي في خمس مسائل إلى آخرها فقد ذكر في حاشية رد المحتار قوله ولو قضى على غائب إلى آخره أى قضى من يرى جوازه كشافى لا جاع الحنفية على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء كذا حققه في البحر والحاصل أنه لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على الغائب وإنما الخلاف في أنه لو قضى به من يرى جوازه هل ينفذ بدون تنفيذ أولاً بدم أمضاء قاض آخر رأيت نحو هذا منقولاً عن أجابة السائل عن بعض رسائل العلامة قاسم وبه ظهر أن قول المصنف فيما مر ولا يقضى على غائب بيان لحكم المذهب عندنا وقوله هنا ولو قضى إلى آخره حكاية للخلاف في النفاذ وعدمه قلت بقي ما لوقضى الحنفى بذلك ولا يخفى أنه ياتى فيه الكلام المار فيما لوقضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه وما فيه من التفصيل واختلاف الصحاح انتهى المراد منه وحاصل ما ذكر من التفصيل والترجيح المار في قضاء القاضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه أن المقتضى به عدم نفاذ القضاء في ذلك مطلقاً عامداً أو ناسياً عندهما والأئمة الثلاثة وقيل بالنفاذ يفتى وفي شرح الوهبانية للشربل إلى قضى من ليس بمجتهد كحنفية زماننا بخلاف مذهبهم عامداً لا ينفذ انفاذاً وكذا ناسياً عندهما انتهى فافاد أن قضاة زماننا لا ينفذ قضاءهم بخلاف

مذهب أبي حنيفة اتفاقاً في صورة عدم النسيان لمدحهم كماله والموضوع وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في صورة النسيان وقد كثر رد المحتار هناك بعد كلام هذا كله في القاضى المجتهد اما المقلد فلتا ولا له ليحكم بذهب ابي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولاً بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى قال الشرنبلالى عن البرهان وهذا صريح الحق الذى يعض عليه بالنواجز فلي هذا قوله في رد المحتار لو قضى الحنفى بذلك ياتى فيه الكلام المسار واختلاف الصحيح يكون القول بالبقاء قاصر اعلى قاض مجتهد قضى بذلك ناسياً مذهب هذا والمنظور في تجويز تنفيذ القضاء على الغائب في هذا الزمن الذى كثر فيه التزاور والحيل والمخراة على شهادة الزور من المقاسد ووضياع حقوق كثيرة ما لا يخفى اذ هذا الامر واقع مع حضور المتخاصمين وشدة حرص كل على منع الضرر عن نفسه فبالك عند غيبة أحدهما وترتب على ذلك اشكالات كثيرة وزيادة المشغولية للحكومة ولو فرض ان الحكومة عليه بعد الحكم يبدى ويثبت ما ينفي الحق عن نفسه ان قبيل بذلك فلا يترتب على هذا الا زيادة المنازعات وكثرة الخصومات وعدم قطع المشاكل وزيادة اشتغال الحكومة ومع ذلك فلا يتيسر هذا في كل بحرثة من الخصومات اذا دفع في الابتداء أسهل من الدفع بعد الانتهاء كما لا يخفى فيضيع بذلك كثير من الحقوق هذا ما استحسن في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ونخل وعين ماء فوضع الابن يده على ذلك ومضى بعد وضع يده مدة تزيد على عشرين سنة ثم ماتت البنت المذكورة عن ابن ثم مات الابن واضع اليد المذكورة عن ابن مفقود وبنت فوضعت البنت المذكورة يدها على ما ذكر فهل اذا طلب ابن بنت الميت الاول نصيب أمه من بنت ابن الميت الاول المذكورة واضعة اليد على ذلك يجاب لذلك أم كيف الحال افيدوا الجواب (أجاب) اذا ثبت ابن البنت استحقاقه بالارث عن أمه في متروكات أبيها المذكورة في وجه بنت ابن المورث الاصلى المذكورة واضعة اليد بالوجه الشرعى ولو لمع فقد أخيه اذا أحسن الورثة ينتصب خصماً مع الباقيين في أعيان التركة اذا كانت الأعيان في يده ولم يوجد مانع من سماع دعواه كضى ثلاث وثلاثين سنة يرضى له بنصيبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادته وارده من ديوان المحافظة بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٢٨٤ بناء على افادته وارده من مدير تسييوط بتاريخ ١٥ شوال سنة ٨٤ ومعها مخاطبة من طرف حضرة قاضى سيوط للمدير بتاريخ ١١ شوال سنة ٨٤ لمنسبها الاطلاع على صورة حادثة وارده مع الافادات المذكورة وافادته الحكم الشرعى فيها ومضمونها ما تقول سادتنا الاعلام نجوم الهدى ومصابيح السلام في رجل كان ادعى لدى فاض من قضاة المسلمين على آخر بان جده لأمه فلان يملك منزلاً بناحية كذا وحده بحدوده الاربعه ومات وانحصر ارثه في زوجته وبنته وولدى عميه الشقيقين هما والد المدعى عليه ورجل آخر

وترك المنزل ميراثا لهم ثم توفي ولدا لهم عن ورثة منهم المدعى عليه وتوفيت والدته المدعى
واحدى بنتى مالكا المنزل الاصلى وانحصار رثتها في والدتها وزوجها وأولادها منهم
المدعى وتوفي بعض الاولاد عن ورثة يخص المدعى فيه حصص معلومة عينها في الدعوى
والمدعى عليه واضع يدها اليها بغير طريق شرعى وطالبه برفع يده عنها وسأل جوابه
وبسؤاله بعد ثبوت وضع يد المدعى عليه أجاب بعد تصديقه على موت المتوفين
المدعى كورين وانحصار اراث كل في ورثته المدعى كورين بان الحدود ملك لوالده مات عنه
وتركه ميراثا له وبقية ورثته وكان واضعا يده عليه بلا منازع ولا معارض ووضع هو
يده عليه بعده مدة عشر سنين وكان يتصرف فيه بالهدم والبناء وغيرهما مع مشاهدة
المدعى المدعى كورين وعدم معارضة له بلا مانع شرعى وبأن المدعى كان طلب المدعى عليه
على يد قاضى بلدة كذا وادعى بدعواه المدعى كورين فحدها فاحضر بينة تشهد بعضها
بالمالك شهادة غير مطابقة وبعضها تشهد بأنه يسمع ان الحدود من أوقاف أحد أصول جد
المدعى لأمه وسماه باسمه فرجع المدعى الى تصديق شاهد السماع وعرف انه وقف
على جميع الذرية وان جده لأمه المدعى كورين منهم وأنه لا يعرف عامود النسب الموصول
للاوقاف وان والده كان ادعى على والد المدعى عليه لدى بعض القضاة بذلك فصدقه على
كونه وقفا وادعى ايقافه على خصوص الذكور من ذرية الاوقاف وليس هناك كتاب
وقف يرجع اليه فلما سمع المدعى ذلك صدق على الهدم المدعى كورين وعرف بأنه لم يكن حاضرا
وحجدا قراره بالوقف لدى القاضى المدعى كورين ثم تعرف المدعى عليه بذلك فهل حيث
كان الامر كما ذكر وكان ذلك مقيدا بمضبطة الدعاوى لا يعتبر جود المدعى المدعى كورين ودعوى
الوقفية ويكون ذلك تناقضا يمنع دعوى المالكية بعد دعواه الوقف عملا بما في مضطبة
الدعاوى ولا بد من اثبات ما هو مقيد بالمضبطة بالطريق الشرعى ومع العجز عنه تسمع
دعوى المالكية أفيدونا (اجاب) تنوقف معاملة المدعى المدعى كورين بما في المضبطة المحكي
عنها على اقراره بما تضمنته أوقيا بما بينة عليه بذلك حيث انكر ولا يعمل بمجرد الخط
الموجود في المضبطة على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من مصلحة
عموم بيت مال مصر مؤرخة غاية دى الحجة سنة ٨٤ مضمونها فيما تقدم توفيت امرأة تدعى
عيوشة بنت عبد الله السيوفى وكانت قد أوصت بثلاث ما هو مخالف عنها التجهيزها
وتكفينها ونحوه مما هو لازم وتركت بنتا أختها المرأة اسماء هى المرأة تزوجه بنت
المرحوم السيد محمد قاسم القبانى الغائب وبواسطة غيبتها صار ضبط ما هو مخالف عن
المتوفاه والآل حضرت زوجه الوارثة المدعى كورين ورغبت الافراج لها عن التركة والعقار
المخالف عن المرحومة فمن بعد الكشف واجراء التحقيقات اللازمة صار حالة القضية على
الحكمة وأثبتت وراثتها للمرحومة بدفتر قسام تاريخه غرة ب سنة ٨٤ مذكور به عيوشة
بنت عبد الله السيوفى ولما ان صار تلاوة حجج العقار وجد المسطور فيها ان والدها المتوفاه

يسمى عبد المتعال السيوفى لانه مذكور فيها عيوشة بنت عبد المتعال السيوفى ولوجود هذا الاختلاف سئل من الورثة المذكورون عن الكيفية فاجابت بان عبد الله والد المتوفاة هو عبد المتعال الوارد بالحج وان حقيقة اسمه هو عبد المتعال ولكنه مشهور بين الناس بعبد الله ومخاطب بهذا الاسم واحضرت شخصين شهدا شهادة مطابقة لقولها ثم بالكشف من دفاتر المحكمة عن ختم المرحومة وجدت بصمة عيوشة بنت عبد الله ويسبب ان الوارد في دفتر الضبط هو عيوشة بنت عبد الله وثبوت الورثة كذلك وبصمة الختم عيوشة بنت عبد الله السيوفى أيضا والمسطور بحج العقار عيوشة بنت عبد المتعال السيوفى اقضى تحريره محضر تكم والاوراق المتعلقة بهذه القضية مع الدفتر القسام وحج العقار مسلة من عليه فن بعد معلومية الواقع ترد الافادة عما يعتمد لينظر ويجرى اللازم (اجاب) وجود اسم والد المتوفاة المذكورة في حج الاملاك عبد المتعال مع ذكر المدعية ان اسمه كذلك وانه اشهر بين الناس بعبد الله حسب ما صدر وقت ثبوت النسب ومطابقة الشهود لها على ما ذكرته مع موافقة صورة ختم المتوفاة لما ذكر في المرافعة وثبوت الورثة من انها عيوشة بنت عبد الله لا يكون ذلك مخالفا للحكم بوراثتها شرعا لجواز تعدد الاسماء والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان الروزنامه مؤرخة ١٢ محرم سنة ١٢٨٥ مضمونها قد صدر امر المالية المفيد ارسال الحجة المحررة بختم قاضى المنية المتضمنة اعطاء الستة افدنة وكسور الى ورثة على اغا ابن موسى فى مقابلة الاطيان الماخوذة من على اغا المذكور للدائرة السنية والمتضمنة ايضا ثبوت وراثته ورثة على اغا المذكور والحجة القديمة والتقسيم وقائمة التحديد الى حضر تكم للنظر فيها السكى اذا استحسن بعرفة حضر تكم الا كتفاء بذلك بدون تحرير اعلام شرعى فيها والا فترد الافادة بالحكم الشرعى لاجراء ما يلزم (اجاب) اذا كانت وراثته المذكورين محقة ولم يكن هناك ما يوجب اثبات وراثتهم وانحصار الارث فيهم شرعا فانه يكتفى بما تحررتك الحجة المحكي عنها وأما اذا كان الامر بخلاف ذلك فلا يكتفى في ثبوت النسب بمجرد ما ذكره القاضى فى آخر تلك الحجة من قوله المنحصر ارثه فيهم بشهادة شاهدى التوكيل المذكورين اذ لا يقتضى مجرد ذلك اثبات نسب الورثة للورث المذكور وانحصار ارثه فيهم شرعا بل يتوقف ذلك على شهادة شرعية في وجه خصم شرعى بهذا المرافعة والحكم بذلك من القاضى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من حضرة خليل اغا اعى سعادته والد خديوى مصر مؤرخة غاية محرم سنة ١٢٨٥ مضمونها ان رجلا كان اعطى رجلا آخر من التجار المعتبرين مبلغ تقديري ليحفظه له على وجه الامانة بمنزله وأخذ بذلك سند بخط كاتبه المعروف وعليه ختمه المشهور بين الناس ثم توفى الاتخذ الى رجلة الله تعالى غير ان هذا المبلغ لم يكن مقيدا بدفاتره ولم يكن السند المذكور متمم وفاء ولم يكن عليه شهود سوى كونه مختوما بختم المتوفى ونزغ الوقوف على الحكم الشرعى فى ذلك هل

٤
١٢٨٥
مطلب يجوز تعدد الاسماء

١٨
١٢٨٥

١٢٨٥

١

مطلب يعمل بخط التاجر
فيما عليه اذا كان
محفوظا عنده وفيه
بيان ما قيل في خط
كاتبه

يعمل بهذا السند اذا شهدت شهر ود عدول على ان هذا الختم ختم المتوفي وهذا الخط خط كاتبه
حيث انه من التجار ولولم يكن مقيدا بدفاتر المتوفي أم لا ولذا اقتضى تحريره لفصلية حكم يؤمل
الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنسكول
فلا يعمل شرعا على الخط ولا يقضى به الا فيما استثنى ومنه خط السمسار والبيع والصراف
كما في الاشياء تبعها في قاضي خان والبرازية وجرم به في البحر وكذا في الوهبانية وحققه
ابن الشحنة وكذا الشر بن لالي في شرحها وأفتى به التمر تاشي صاحب التنوير ونسبه العلامة
البيري الى غالب الكتب فتكون خطوط من ذكر حجة فيما عليهم وتقوم مقام البينة اذا
ثبت انه خطهم بالبينة أو بالاقرار هذا هو المتصوص فاذا وجد خطهم بها كتبوه على
أنفسهم وثبت انه كذلك بعدموتهم فانه يقضى على ورثتهم بالحق بعد حذف المدعى عمن
الاستظهار وفرعوا على ما ذكر العمل بما يوجد في دفاتر هؤلاء ان عليهم مبلغ كذا الفلان
مثلا لانهم لا يكتبون في دفاترهم شيئا على سبيل التجربة للخط أو اللهو واللعب بل لا يكتبون
الا ما لهم أو عليهم قال العلامة ابن عابدين بعد كلام ويجب تقييده أي ضامبا اذا كان دفتره
محفوظا عنده فلو كانت كتابته في ما عليه في دفتر خصمه فالظاهر انه لا يعمل به خلافا لما
يحتج به الطحاوي لان الخط مما يزور وكذا لو كان له كاتب والدفتر عند الكاتب لاحتمال
كون الكاتب كتب ذلك عليه بلا علمه فلا يكون حجة عليه اذا أنكره أو ظهر ذلك بعد
موته وأنكرته الورثة خلافا لما ذكر في عصرنا بذلك لذي ادعى على ورثته تاجر ونص
ما بحثه السيد الطحطاوي المذکور الذي لم يرتضه العلامة ابن عابدين ومثل ذلك فيما
يظهر أي مثل العمل بخط من ذكر في دفتره ما لو كان له كاتب معلوم الخطط سواء كان يكتب
بنفسه أم لا فانه يعمل به انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في تاجر توفي عن ورثة وترك تركة
وقبل وفاته جعل عليها وصيا من قبله فوضع الوصي المذکور يده على جميع التركة وعلى
دفتر المتوفي مدة والآن يدعى على رجل يدين للتركة بغير بينة ولا سند شرعي بل غاية تعلقه
استناده في دعواه على دفتر المتوفي الذي تحت يده وليس الدين المدعى به بخط المدعى عليه
ولا بخط المتوفي والمدعى عليه ينكر ذلك فهل والحال هذه لا عبرة باستناد المدعى وتعلاله
بدفتر المتوفي فيما يطلبه للتركة ولا يسوغ للقاضي الحكم على المدعى عليه بشيء من المدعى به
بمجرد ما ذكر بغير ثبوت شرعي أم كيف الحكم الشرعي في ذلك افيدوا الجواب (أجاب)
دفتر التاجر انما يكون حجة فيما عليه لافي فيما له على فرص كونه محفوظا بخطه والله تعالى
اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ١٠ صفر سنة ١٢٨٥ مضمونها
رجل مات اسمه عباس بن اسمعيل بن محمد فانت امرأة وادعت انها زوجة له وأخرى
ادعت انها اخته واقامت ادعى شرعية بين يدي الحاکم الشرعي وثبت ان الميت المذکور
مات عن اخته وورثته من غير شرك ولا وارث له غيرهما وان والد الميت المذکور
هو ابن محمد جدده ثم بعد مدة قدرها ست عشرة سنة جاء رجل وادعى انه ابن عم الميت

١٢٨٥

٣

المذكور وأنه هو مصطفى بن يوسف بن حسن وكان ذلك الاعتراف لدى المحاكم
السياسية فهل لا تسمع دعواه ولا يتقض الحكم الأول حيث اتصل به القضاء وثبت أن جد
الميت محمد خلاف المجد الذي يدعيه المدعي المذكور وكيف تؤمل النظر في ذلك وورود
الإفادة عن الحكم الشرعي (أجاب) إذا حصلت المرافعة في هذه الحادثة بين يدي المحاكم
الشرعية وادعى المدعي المذكور أنه ابن عم الميت الشقيق أو الأب وذو كرتسبه ونسب
الميت إلى أن التقي إلى جد واحد فإن ذكر أن جد الميت فلان غير ما ثبت أولاً وأقام البينة
على ذلك لا تقبل بينته حيث اتصل القضاء بالبينة الأولى التي ثبت بها أن جد الميت فلان
غير ما قامت عليه بينة المدعي الآن لأن إحدى البينتين إذا سبقت واتصل القضاء بها
لا تنقض قال في الدر من فصل الاستسراء ادعى العصبية وبين النسب وبرهن الخصم أن
النسب بخلافه أن قضي بالاول لم يقض به والاتساق للتعارض وعدم الأولوية انتهى
أما إذا لم يذكر المدعي المذكور ذلك أو قال أن جد الميت هو ما ثبت أولاً له اسم آخر فلا
مانع من قبول بينته أن وافقت دعواه لجواز تعدد الاسماء قال في تنقيح المحامدية نقلاً
عن التتارخانية غلط الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن
الفتاوى الرشيدية ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسم جده أحمد
لا تبطل الدعوى لجواز أن يكون لجده اسمان وفي البرازية في السادس عشر من
الاستحقاق اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري
الرجوع بالثمن قال استحققت منى جارية اسمها قضيب البان تصح الدعوى أن قال
استحققت الجارية التي اشترى بها منك وان غلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعدم اعترافها بذلك
التعريف لأنه يجوز أن لها اسمين انتهى والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة واردة من
ديوان الخارجية مؤرخة ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٥ صورتهما رسل لطرف حضر تكلم طي
هذا ورقة محتوية على بعض أجوبة منقولة من بعض البطارقة وعليها افتاء من حضرات
العلماء في شأن دعوى واقعة بين اثنين عيسويين منظورة بأحد المجالس الأهلية وقد صار
إرسالها لمجلس الأحكام للنظر فيها بطرف حضرة مفتيه فحضرت أفادة من المجلس ومعها
فتوى من الموماليه وهما هي أيضاً رسل طيه لاجل أن يصير اطلاع فضيلتكم عليها
ويعطى رأى من حضر تكلم في ذلك وعند الانتهاء ترسل الأوراق لنا لاجل النظر فيها
والعمل بمقتضاها (وصورة افتاء حضرات العلماء المحكي عنهم) ما قولكم دام فضلكم في
ذميين تخاصم في ميراث لهما افترا فعا القاضى ملتهما المولى من طرف سلطان أهل الاسلام
ليحكم بين الذميين بشر يعتمهم فكم بينهم ما على حسب بشر بعتمهم ثم بعد الحكم أراد أحد
الخصمين نقض ذلك الحكم والترافع إلى قاضى الاسلام فهل ليس له ذلك ولا يتقض حكم
القاضى المذكور أفيدوا الجواب الحمد لله وحده ذكر في الفتاوى الهندية وفي شرح
الزيلي على الكنت وفي الدر المختار وحواشيه أنه يصح تقليد السلطان منصب القضاء

١٢٨٥

١٨

مطلب ذكر أن جد
الميت فلان غير ما ثبت
أولاً وأقام البينة لا
تقبل حيث اتصل
القضاء بالأولى

مطلب إحدى البينتين
إذا سبقت واتصل
القضاء بها لا تنقض

مطلب في حكم القاضى
الذى بين أهل الذمة
بشر بعتمهم

مطلب لورفع لقاضي
المسلمين حكم قاضي
الذميين ينقضه ولا
يحكم الا بشريعة الاسلام

٢٥ ١٢٨٥
مطلب انما يحكم قاضي
المسلمين بحكم الاسلام
بين اهل الذمة اذا
ترافعوا اليه ورضوا
بحكمه

رمضان

٤ ١٢٨٥

شوال

٨ ١٢٨٥
مطلب ادعى دفع
الدين للميت واقام
البينة هل يحلف فيه
كلام

للذمي ليحكم بين اهل الذمة وحينئذ لا يجوز لقاضي المسلمين نقضه اذا ترافعا اليه لجهة
التولية اذا قضى بينهم بشرعهم والله تعالى اعلم الفقير مصطفى عابدين الحنفى
(وصورة افتاء مفتى الاحكام المحكي عنه) قد صار الاطلاع على الجواب الوارد
من ديوان الخارجية المؤرخ في ٢٤ ج سنة ١٢٨٥ على صورة الافتاء المكتوبة من
حضرة الشيخ مصطفى عابدين المتضمنة عدم جواز نقض حكم القاضي الذمي المولى من
طرف سلطان اهل الاسلام ليحكم بين الذميين بشرعهم (والافادة عن ذلك شرعا) انه لو
فرض وولى سلطان المسلمين او نائبه قاضيا من اهل الذمة ليحكم بينهم صح فلو حكم بينهم
بشرعهم ورفع حكمه لقاضي المسلمين بشرطه الشرعي وراه مخالفا لشرعية الاسلام فله
نقضه ولا يحكم الا بشريعة الاسلام والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
في ٢٤ ب سنة ١٢٨٥ الفقير اليه سبحانه على مجود البقلى الحنفى مفتى الاحكام
(اجاب) قد علم ما حواه خطاب سعادتك المسطر عيونه والورقتان المرفوقتان معه
وتريدون اعطاء الراى من هذا الطرف في هذه المادة والمحال ان الحكم بين اهل الذمة
يحكم بشريعة الاسلام من قبل المواثيق من قاضي المسلمين انما يكون عند ترافع الخصمين
معالدى الحاكم الشرعي ورضا الفريقين بحكمه لما ذكر علمنا انه يجوز للقاضي ان
يحكم بين اهل الذمة اذا نظما لهما وترافعا اليه ورضوا بحكمه وليحكم بينهم بحكم الاسلام
لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم والمنظور في هذه المادة عدم رضا الخصمين معاً بحكم
الاسلام بعد الحكم لاحدهما بحكم شريعته وحينئذ فلا يتأتى الحكم بينهما بشريعة الاسلام
من قاضي المسلمين لانعدام شرطه فنتركهم وما يدينون والله تعالى اعلم (سئل) في تاجر
مات وعليه ديون من قرض وغيره كتبها في دفتره بخطه وهو محفوظ عنده فهل يعمل
بخطه فيما عليه اذا كان معروفاً انه خطه فيقوم مقام البينة افيبدو الجواب (اجاب)
يعمل بخط البائع فيما عليه لا فيما له على ما استثناء المتأخرون اذا كان ذلك في دفتره
المحفوظ عنده وتحقق انه خطه فيقوم مقام البينة على ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
من مجلس استئناف مصر عن منازعة واقعة بين قاضي شبين ومفتى مجلس بينها في دعوى
دفع دين للميت في وجه الوارث حكم فيها القاضي بعد البينة بدون تحليف مدعى الدفع
فنازعه المفتى بانه يقتضى التحليف احتياطاً وورد ذلك القاضي واحيى ل الامر الى مجلس
استئناف مصر للاستفتاء عن ذلك (اجاب) هذه المادة لانص فيها عن ائمة المذهب
بوجوب التحليف او عدمه وانما الموجود فيها هو بحث لصاحب البحر من انباء التحليف
احتياطاً في دعوى دفع الدين للميت وناقشه فيه تلميذه خير الدين الرملى بما يقتضى عدم
لزوم الاحتياط في ذلك واستوجهه في رد المختار فاذا حكم القاضي في هذه الجزئية حكماً
صححاً بعد دعوى شرعية وشهادة معتبرة بدون تحليف لا يجزم بطلان الحكم بالبحث
المذكور لما صرحوا به من ان احكام القضاء تحمل على السداد وتصلح عن الابطال

والانعام ههنا أم كن فيصرف النظر عن لزوم التعليف في تلك المادة حيث صدر الحكم فيها انما لالباس من التنبيه بأجراء التعليف في المواد المماثلة لذلك في المستقبل احتياطا هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من المحافظة رقم ١٢ محرم سنة ١٢٨٦ مضمونها الاوراق المرفوقة بهذه واردة بأفادة مديرية المنية وبني مزار بناء على المحرر من قاضي أفندي المنية بقصد الاطلاع عليها والافادة اللازمة عما يراد وصوره افادة قاضي المنية من خصوص القاصر سليمان بن تدرى تر كمن فان الذي يظهر من مذهب الامام الاعظم انه يقام عليه وصى من القاضي يدعي بحقه من التركة على من هي بيدهم وهم يدعون اسلام أمه قبل حملها به واستمر اقرارها على الاسلام الى وضعه ويثبتون ذلك شرعا وبذلك يتم حرمانه لكن حيث ان المذكو كورا بن صليب وحرمانه أمر صعب جدا لاسيما مع ثبوت وراثته قبل ذلك باعلام شرعي من هذه المحكمة واذا أقيم الوصى المذكو كور فليس القصدمن اقامة الاالتوصل لمحرمان الابن المذكو كور فاقضى تحريره تؤمل الاستفتاء من حضرة استاذنا مفتي الحروسة عن طريق اثبات اسلام ام القاصر المذكو كور وعما أقرت والدته باسلامها وقتئذ فايترتب على اقرارها ليعتد بما رده من حضرته في هذا الشأن حيث ان الاجراء فيه من أصعب الاشياء والرأى للحكومة والا خمار حر في ١٣ ذي القعدة سنة ٢٨٥ (أجاب) الافادة عن سؤال حضرة قاضي المنية المسطر على احدى الاوراق بتاريخ ١٣ ذي القعدة سنة ٨٥ انه اذا ادعى احد الورثة الذي يتغير استحقاقه من جهة الارث من تركته تدرى تر كمن بوجود ولد المتوفى المدعوس سليمان القاصر وارثا حين موت أبيه بعد ان ثبتت وراثته سابقا ضمن دعوى ام الميت بانه مسلم تبعا لأمه قبل موت أبيه الذي هو سيدها وانه لا ميراث له وبسبب ذلك يكون استحقاق المدعى كذا بالارث الى آخر ما يلزم ايضاحه ولم يكن للقاصر وفي شرعي تقام الدعوى بحسب حرمانه من الميراث في وجهه فلا مانع من اقامة وصى شرعي عن يملك ذلك على القاصر المذكو كور ليدعى في وجهه بذلك فان ادعى بدعوى صحيحة وأثبت اسلامه تبعا لاسلام أمه قبل موت أبيه بأقامة البينة العادلة المزكاة على اسلامها قبل الموت أو بأقامة البينة على اقرارها قبل موت سيدها المذكو كور بالاسلام المعتبر يحكم بعدم ميراثه لاسلامه تبعا لأمه عند موت الاب وأما اقرار الام الآن بانها كانت مسلمة قبل موت سيدها فلا يسرى على ابنها القاصر بالنسبة لمحرمانه من ميراث أبيه على فرض حصوله كما ان من أقر من الورثة بوراثة هذا القاصر لا يبيح معامل بموجب اقراره والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من بيت مال مصر بتاريخ ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٨٦ مضمونها امرأة اسمها الحاجة مسعودة السوداء توفيت عن معتقها السيد بدرة هانم والدته محرم سنة ١٢٨٦ كاتب ديوان الخديوي وثبتت وراثته المومنا اليها المتوفاة من غير شريك ووجد طرف المتوفاة حجة تحتوي تملكها المنزل كائن بباب الخلق موضح فيها ان

ربيع الثاني سنة

١٢٨٦

١٧

اسمها الحاجة مسعودة الجزايرية بنت محمد عبد الله وحيث ان وكيل الولاية مطالب بالتحج والاعلام لم يذكر فيه اسم والدها فلزم تحريره محض تركم للافادة عما يصير اعتياده (اجاب) حيث ثبتت وراثة الموما اليها المتوفاة المذ كورة بالوجه الشرعي ووجد طرف المتوفاة حجة تحتوي على المنزل المذ كورة فلما منع شرعاً من تسليمها لو وكيل الولاية لها وعدم ذكر اسم أبي المتوفاة في الاعلام لا يمنع من التسليم بعد كونها هي وكون الثبوت مستوفياً شرعاً التي من جللتها حصول التعريف للمتوفاة المذ كورة شرعاً تعريفاً كافياً والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٧ شوال سنة ١٢٨٦ مضمونها قدور دلال احكام افادة من مجلس استئناف اسكندرية مؤرخة ١٠ شعبان سنة ١٢٨٦ ومعهما أوراق تشتمل على مواد تدعى حضرة الشيخ على العلايلي من علماء دمياط في حق قاضيها وحاصل ما توضع بها انه لما صار احواله للنظر في الواجهة الشرعية المختصة بالقاضي الموما اليه على حضرات العلماء بالاستئناف اقدم من حضراتهم بان القضية المذ كورة طال فيها النزاع وتعد من المشكلات المجسمة واستنسبوا احوالها للنظر فيها بالاحكام أو على حضرتكم ولذا المجلس المذ كورة أرسل أوراقها ورغب اجراء اللازم وحيث مقتضى اطلاع حضرتكم على أوراق هذه المادة بالاتحاد مع حضرة مفتي الاحكام واعطاء الافادة اللازمة عنها من حضراتكم بما يترأى فيها شرعاً فلزم ترفيعه محض تركم والاوراق مرسلة لورد الافادة بما يترأى (اجاب) مشمولاً بنجتم مفتي الاحكام أيضاً انه بناء على مخاطبة مجلس الاحكام الواردة لهذا الطرف بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٨٦ بطلب اعطاء الافادة عن الواجهة الشرعية المختصة بقاضي نغردمياط التي كان أحيل للنظر فيها على حضرات العلماء في استئناف اسكندرية وقيل من حضراتهم بان القضية المذ كورة طال فيها النزاع وتعد من المشكلات المجسمة واستنسبوا احوالها للنظر فيها بالاحكام أو على هذا الطرف وذلك بالاتحاد مع حضرة مفتي الاحكام وتلك المواد هي الخمسة المبينة في أواخر قرار مجلس المنصورة المرسل ضمن أوراق هذه القضية لهذا الطرف وقد صار الاطلاع على ما ذكره أعطى الجواب عن هذه المواد كالمبين أدناه (الاولى) مادة القطعة الارض المبيعة من قبل حضرة الشيخ العلايلي سنة ٨٨٠ المقول من القاضي ان توقفه في تسليمها لمن هي له بالنظر لعدم وجود مستند تملك للشيخ العلايلي وشهرتها بانها من أرض الميرى (الجواب عنها) انه لا مانع شرعاً من جواز بيع تلك الارض حيث كانت في ملك البائع ويده بالوجه يمنع بيعها شرعاً وما تحرر رجة بذلك للشترى عند عدم وجود حجة للبائع بحسب المنشور يتوقف ذلك على التحقيقات السياسية حسب الجاري بمصر (الثانية) مادة الحجة المتطلب تحريرها حضرة الشيخ العلايلي على مقتضى حجة الايلولة التي بيده واقتران حضرة مفتي الديار المصرية بتوقف في تحريرها القاضي لطلب مستند التملك طبق المنشور (الجواب عنها) ان الشرع

ذى القعدة

١٢٨٦

٢

لا يمنع من تحريرها عند تصديق الورثة المستحقين لتلك العقارات بالارث عن مورثهم على
القسمة يقتضي السندات الشرعية الدالة على ملكهم التي من جلتها حاجة الابلولة وذلك
بعد تحقق موت المورث وعدد الورثة ولا يخالف في ذلك المنشور أيضا اذ موضوعه في
تحرير حجج التملك المبينة على مجرد وضع اليد بدون سند بذلك (الثالثة) مادة الاذن
المحرر من القاضي مباشرة عقد المرأة المتوفى عنها زوجها بانقضاء عدتها بالاقرار المقول من
حضرة الشيخ الموماليه ان حضرة القاضي المذكور اخطأ فيه ولم يعترف بذلك
(الجواب عنها) ان الاذن المذكور بناء على ما يفهم من الفاظه لم يصادف الصحة وان كان
حضرة القاضي المذكور أجاب بان تلك الزوجة مبانة من المتوفى المذكور في مرض
موته وان أجل انقضاء عدتها بأربعة أشهر وعشر قد مضى مع انه يحتاج الحال لمحضها
ثلاثا بناء على مذهب الامام الاعظم من كون عدة طلاق امرأة الفار أبعد الاجلين وهذا
غير معلوم والله تعالى أعلم (الرابعة) مادة القصور الشرعي الذي تراه في دعوى محمد
اللوذي (الجواب عنها) انها دعوى غير صحيحة والشهادة التي فيها غير مقبولة حيث كانت
على الوجه المسطر بصورتها المخروطة بأحدى الاوراق على جواب مقني مجلس المنصورة
المؤرخ ٢٥ ذي القعدة سنة ١٢٨٥ لانه لم يحكم فيها من حضرة القاضي المذكور
(الخامسة) مادة ما وجد مخالفا للشرع أيضا في تخريجات ديون تركة محمد فرحات المتوفى
(الجواب عنها) ظاهرا إذ حصلها حسبما ظهر عند التفتيش لعملية حضرة القاضي
المذكور بمعرفة مقني مجلس المنصورة ومن كان معه انه وجد استئزال مقدار دين لشقيق
المت المذكور من أصل التركة بغير وجود دعوى واثبات شرعيين مقيدين بالمضبطة
وبأحد اجربة حضرة القاضي المذكور المؤرخ ٢١ شوال سنة ١٢٨٥ ذكر ما يفيد
حصول ذلك في الواقع من غير كتابة اقتصارا في الكتابة واكتفاء بالتأشير وجسبة
التركة ووجه ظهور الحكم في ذلك انه لا يحسن ان استئزال ذلك الدين من التركة جائز
شرعا ان كان بعد الثبوت بالبينة المزكاة واليمين وتقدم الدعوى الصحيحة بذلك وانه لا
يجوز ذلك عند عدم ما ذكر لا سيما مع وجود القصر من الورثة في هذه التركة والله تعالى أعلم
(مثل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٨٦ مضمونها المأمول
اطلاع حضر تكم على الاوراق والاعلام الصادر بنحيم نائب محكمة طنتد المؤرخ ١٩ ذي
القعدة سنة ١٢٨٦ الموضح به ورثة محمد اندى القليوبي ويعاد ان كان الاعلام المذكور
يقتضي ثبوت وراثة زوجة المتوفى فقط أو وراثة جميع ورثته وبمقتضاه صرف لهم
ما يكون تحت يدي بيت المال ومخلفات المرحوم (أجاب) بمطالعة هذا الاعلام المحكي
عنه وجد يتضمن ثبوت وفاة المتوفى المذكور وانحصار ميراثه في والديه وابنته الفاسر
وزوجته المدعية حسب الموضح به من غير بشر ين وهو كاف في ثبوت وراثة الورثة
المذكورين شرعا وان كان المدعى هي زوجته المذكورة فقط اذ خصومة أحد الورثة

كافية في اثبات النسب الى الميت قال في نور العين من الفصل الرابع ادعى بيتا او ثلثه نفسه ولاخوته الغائبين وسماهم وقال الشهود لا نعلم له وارثا غيرهم تقبل البيعة في ثبوت النسب للميت اذا احدى الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها لدى قاضي ناحيتهم بانه حلف بالطلاق الثلاث ان لا يتزوج عليها ما دامت في عصمته وانه الا ن تزوج عليها فانكر الزوج المذكور الحلف المذكور فقامت المرأة بيعة شهدت طبق دعواها فقطع الزوج المذكور في شهادتهم بان أحدهم ابن شيخ طائفة ينوب عن أبيه في بعض الاحيان والثاني بينه وبينه خصومة من مدة ثلاث سنوات ولم يثبت دعواهما ذكر وحكم القاضي المذكور بوقوع الطلاق المذكور فهل يكون حكمه نافذا وليس له ان يرجع عنه ويحكم بالزوجة ثانيا على فرض ثبوت ان أحدهم ابن شيخ طائفة وان خصومته مع الثاني ليست مما توجب رد الشهادة ولا تحل المرأة المذكورة لزوجها المذكور الا بعد زوج آخر أفيدوا الجواب (أجاب) اذا ذكرت هذه البيعة سرا وعلاو ذلك القاضي بالطلاق الثلاث صح حكمه واذا حكم حكما صحيحا لا يكون له الرجوع عنه بدون وجه شرعي يوجب بطلان الحكم وليس كل من خصم شخص في حق يصير عدوا له بل العداوة الدنيوية المانعة من قبول الشهادة انما تثبت بنحو القذف والقتل وقطع الطريق والجرح كشهادة المقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على العاطع والمقتول عليه على القاتل والمجروح على الجارح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من أرباب البيع والشراء اقترضه آخر مبلغا معلوما وكتب المقرض سندا بخطه وختمه ثم بعد مدة طلب الدائن دينه فانكره وأنكر خطه فهل اذا اقام المقرض شهودا شهدوا بان خط السند خط المقرض وطعن فيهم المقرض بانهم اخصامه ولم يبين وجه الخصومة ولم يثبت قوله لا يلتفت لقوله ولا تثبت الخصومة بمجرد قوله (أجاب) في خزانة الاكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه يحكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثله حجة انتهى وصرحوا انه اذا ادعى رجل مالا وأخرج بالمال خطا وادعى انه خط المدعى عليه فانكر كون الخط خطه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابة ظاهرة تدل على انهما خط كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقضى بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله ويستثنى منه ما اذا كان السكتب سمسارا او صرافا او نحو ذلك يؤخذ بخطه كذا في قاضي خان افاده البيهقي ويدخل فيه نحو البياع ثم قال في رد المختار ويجب تقييده بما اذا كان دفتره محفوظا عنده فلو كانت كتابته فيما عليه في دفتر خصمه فالظاهر انه لا يعمل به خلافا لما بحثه الطحاوي لان الخطا غير زور ومنه يعلم جواب الحادثة واذا آل الحال للعمل بالخط فيها وقد أنكر المديون كون الخط خطه فثبت

١٢٨٦

١

صفر

١٢٨٧

٥

مطلب فيمن يعمل
بخطه وشرط ذلك

المدعى ذلك بالبينة وطعن الخصم فيها بطعن شرعى لا يلتفت الى مجرد دعواه بدون اثباتها شرعا على فرض بيان الطعن وصحته شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تاجر له دفتر محفوظ فى خانوته مكتوب فيه ماله وما عليه قال فيه مطلوب منى لفلان مبلغ كذا من ثمن بضاعته التى اشتريتها ومطلوب منى لوالدى كذا من الدراهم وبين فيه أصنافه ومات فهل اذا مات صاحب الدين عن ورثة وله وصى ادعى بقدر زائد على القدر الذى هو مذكور فى دفتر الميت تطلب منه بينة شرعية عليه ويعمل بدفتر الميت فيما عليه لافيما له حيث كان ذلك الدين بخطه المعروف (أجاب) لا يقضى بما زاد من الدين المطلوب من الميت على ما كتبه على نفسه فى دفتره المحفوظ بدون اثبات الزائد بطريقه الشرعى ودفتر التاجر بخطه المحفوظ يقوم مقام البينة فى العمل به فيما عليه عند المتأخرين من أهل المذهب والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده الواردة من المحافظة مؤرخة ١٣ محرم سنة ٨٨ بخصوص الاستفهام عن الحكم الشرعى فيما ورد للمحافظة من قنسلاتو اليونان ومضمون ما ورد من القنسلاتو فى ٨ محرم سنة ٦٩ شخص يونانى توفى مسديونا بمبالغ كثيرين وبناء على الخلاصات الصادرة فى بيع أطيانه لسداد ديونه جارها شهرها بالمزاد العمومى ومنظور حصول التوقف من الورثة فى اجراء اللازم لتحرير الحجة الشرعية باسم من يرعى عليه العطاء فاقضى تحريره لسعادتكم نرجو به الافادة عما اذا كان مع ما توضح توجد طريقة لاجراج الحجة الشرعية باسم المشتري بناء على تعريف القنسلاتو ام كيف يكون الحال وما هو الجارى فى امثال ذلك فى الحكومة المصرية ليعلم ويجرى مقتضى (أجاب) قد فهم ما حوته صورة افادة قنسلاتو اليونان رقم ٨ الجارى المسطرة بيمينه والحكم الشرعى فى ذلك انه يلزم ابتداء قبل بيع متروكات المتوفى لوفاء ما عليه ان ثبت الديون فى وجه أحد ورثته أو وكيلهم أو من يكون وصيا من قبل الميت أو القاضى على أيتامه بعد دعوى صحيحة بدين شرعى ويحكم القاضى به فان لم يوجد فى التركة ما يفي بالدين من النقود أو المنقولات يامر القاضى الورثة البالغين أو الوصى ببيع العقار كالدور والحواريات أو الاراضى ان كانت مملوكة الرقبة للميت اذ هى التى تتعلق بها ديونه فان لم يبيع هؤلاء فماذا كروا الحال هذه يامر القاضى ذلك أو اذن لغيره ببيعه عند امتناع الورثة وحرر الحجة لمن يشتري وكذا الحكم لو كانت الورثة كلهم كبارا مقربين بالدين الشرعى المذكور ولا يترتب شرعا على مجرد تعريف القنسلاتو بالدين بيع القاضى ما ذكر بدون اثبات شرعى وللعلومية تحرر هذا والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة بأفاده وارده فى ١١ ربيع الاول سنة ٨٩ مضمونها هذه الافادة وردت للمحافظة من بطريرك الاردن بمصر فى غرة ربيع الاول سنة ٨٩ ان تركة المتوفى موسى كركور الترسى مستغرقة بالدين ونظر الغيبة بعض ورثته متعسر على البطريرك بخانه بيع الابعادية تعلقه وانه اذا كان يجوز ان حضره قاضى مديرية البحيرة ببيع الابعادية

١٢٨٧

٢٠

محرم

١٢٨٨

١٤

ربيع الاول

سنة

١٤

١٢٨٩

المرقومة نيابة عن الورثة الغيب بتصديق الزوجة والايخ الموجودين لا مانع من ذلك الى آخر ما تضمنته و بناء عليه لزم شرحه لحضرتكم ثم مل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الشرعي للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم لها حيثئذ وقيل انما يبيع القاضي التركة المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها فلذا القضاء الآن يأذنون لبعض ورثة الميت المستغرقة تركته بالدين يبيعها الوفاء دينه توفيقا بين القولين وعملابهما كما أفاده في الدرو حاشيته رد المحتار فاذا كان الدين الشرعي المستغرق لهذه التركة ثابتا لدى حضرة هذا القاضي بالوجه الشرعي فله اذن الموجود من الورثة المذكورين يبيعها ويوفي الدين من ثمنها فلو حصل الامتناع عن ذلك من الورثة يبيعها القاضي ويوفي الدين من ثمنها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من محافظة مصر بافادة واردة في ١٧ جادى الاولى سنة ٨٩ مضمونها المساوردت افادة حضرتكم في ١٤ راسنة ٨٩ بخصوص قضية الديون المطلوبة من تركة المتوفى موسى كركورالترزى كتب عن ذلك الى بطرئكانة الارمن والآن وردت افادتها في ١٠ جاسنة ٨٩ على صورة ما أجيب من وكيل دائني تلك التركة بان ما تجريه البطرئكانة في ذلك يعتبر شرعا و كانه صار اجاؤه على يد القاضي وان دين التركة المرقومة ثبت عندها بمحاضر عملت ويرغب مكتبة مديرية البحيرة بتوقيع بيع الابعادية تعلق التركة الكائنة بالمديرية والبطرئكانة ترغب اجراء ما يلزم بخود ذلك لاجل حصول الدائنين على حقوقهم وحضر معها صورة المحضر المذكور مع صورة رضا قبول أصحاب الديون بتوكيل الوكيل المرقوم و بناء عليه لزم شرحه لحضرتكم الامل بعلومية ما أبداه ذلك الوكيل والبطرئكانة يكرم بالا فادة لاجراء ما يلزم (اجاب) قد ذكرنا بجوابنا السابق المحرر بتاريخ ١٤ راسنة ٨٩ المسطر في كتاب القضاء من هذه الفتاوى بالتاريخ المذكور انه اذا كان الدين الشرعي المستغرق لهذه التركة ثابتا لدى حضرة هذا القاضي أعني قاضي مديرية البحيرة بالوجه الشرعي فله اذن الموجود من الورثة المذكورين يبيعها او يوفي الدين من ثمنها فلو حصل الامتناع عن ذلك من الورثة يبيعها القاضي ويوفي الدين من ثمنها حيث لا مانع هذا حاصل ما ذكر في الجواب المحكي عنه وحيثئذ لا ينظر شرعا الى ما أفاده وكيل الدائنين بافادته من أن ما تجريه البطرئكانات معتبر شرعا وقد سبق اثبات الدين عن يد البطرئكانة بحضوره بموجب محاضر عملت اذ ذلك الى آخر ما ذكر اذ لا يكون للقاضي المذكور ولاية بيع التركة على انها مستغرقة بالدين الا اذا ثبت لديه الدين الشرعي المستغرق لها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ١٨ ربيع الاخر سنة ٨٩ مضمونها سابق ورود افادة من مديرية البحيرة في ٢٨ جادى الثانية سنة ٨٨ ومعها مضبطة قيد الوقائع الشرعية بمحكمة المديرية من ابتداء ١٣ جاسنة ٨٤ لغاية محرم سنة ٨٥ وجدول

ج جادى الاولى

١٢٨٩

١٢

مطلب في قضية
المطاعنة التي صدرت
في حق قاضي البحيرة
واستحقاقه العزل من عدمه

بخت

بجتم حضرة الشيخ عبد الرحمن البعراوى مفتي المديرية والمجلس يحتوي بيان ما ظهر
 لحضرتهم من الخطأ في الاحكام الواردة في المضبطة المذكورة عند تفتيشها بقصد النظر في
 ذلك بمعرفة حضرات المفتين ولما تحولت رؤية ذلك على حضرة مفتي الاحكام في غرة
 رجب سنة ٨٨ وحضرة القاضي الذي هو الشيخ حسين الطرابلسي تظلم بما أجراه حضرة
 مفتي المجلس والمديرية وبطريق الجشني سألته حضرة مفتي الاحكام الذي هو حضرة
 الشيخ محمد أبو العلا الخفاوي في عشر قضايا من خمسين قضية التي استقر بها حضرة
 مفتي المديرية ليعيب عنها ومن وقتها للآن ما أجاب الاعن ست قضايا فقط ومع
 مكتبة المديرية عن بعث أجوبة باقى المسؤل عنهما ما كان يرسله لحضرة مفتي الاحكام
 والآن قد وردت اجابة من حضرة مفتي الاحكام غرة ٢٢ على الست قضايا التي أجاب
 عنها حضرة القاضي بايضاح ما تراءى لحضرتهم وان منها أربع قضايا أحكامها
 خطأ صرف وتتبع جميع القضايا المندرجة بجدول مفتي المديرية يظهر زيادة عن ذلك الى
 آخر ما توضيح بالاجابة يعلم لحضرتكم من المطالعة وحيث تراءى للاحكام موافقة احالة
 النظر في تلك المسألة على فضيلة لكم فرسل المضبطة داخل مظروف محتوم عليه بالسمع
 الاجر والجدول المحرر بجتم حضرة مفتي المجلس والمديرية المحتوى للاجوبة المعطاة من
 القاضي عن الست قضايا واعليه اجابة من حضرة مفتي الاحكام وما تراءى لحضرتهم وافادة
 المديرية البادي ذكرها وافادتان من المفتي والقاضي للمديرية حتى من بعد اطلاع حضرتكم
 على ما اشتملت عليه وما أجيب من كل طرف يكرم بالافادة عنه ليحجرى ما يقتضى (أجاب)
 لما ورد لهذا الطرف افادة المجلس المورخة ١٨ رسة ٨٩ ومعها الاوراق ومضبطة محكمة
 مديرية بالجيزة المختصة بالمناقضة الحاصلة في بعض قضايا صادرة من حضرة قاضيا
 ومن ضمنها الست قضايا التي أجاب عنها حضرة القاضي الموما اليه وبعرضها على
 حضرة مفتي الاحكام سلم اثنتين من الست المذكورة وناقض في اربع منها حسبما
 أوضحه بجوابه في ٩ ربيع الآخر سنة ٨٩ الى ان قال وان البند العشرين من لائحة
 القضاة يقضى بعزل من يتحقق منه الخطأ ولو في قضية واحدة ورغب المجلس اطلاق هذا
 الطرف على ما اشتملت عليه الاوراق والاجابة بما تراءى لاجراء المقتضى صاوا لاطلاع
 على ما سطر بهذه المضبطة من القضايا الست المذكورة وما ذكر فيها من قبل حضرة مفتي
 المديرية والمجلس وحضرة القاضي وحضرة مفتي الاحكام والذي بين ان القضيتين
 اللتين سلمهما حضرة مفتي الاحكام لاشئ فيهما على حضرة القاضي المذكورة هما قضية
 المرأة سيدة بمقدم صداقها ومؤخره المقيمة بنمرة ١٨ وقضية المرأة سكيبة على زوجها
 على السكوي بباقي مقدم الصداق المقيمة بنمرة ٤٦ وأما القضايا الاربع التي ناقض فيها
 حضرة مفتي الاحكام فالقضية الاولى منها وهي قضية احمد افندي على محمد هيبه في شان
 طلاق زوجته المقيمة بنمرة ٤ فبالنظر لما أجاب به حضرة القاضي عنها بانه حكم بالطلاق

وفرق بين الزوجين وأمر الكاتب بكتابة ذلك فقد أفاد عدم تأخير الحكم الواجب وانه
 اجرام وانما جاء التقصير من جهة الكتابة وحيث كان كذلك فلا خال شرعاً ولا مؤاخذه فيها
 واما الثلاث قضايا الباقية من الست وهي قضية اجد رجب وأخيه خضر على سعودي
 بنسبهما بنوة العم للمرأة المقيمة ببنمة ٣١ وقضية المرأة فاطمة بنت مبروك على ابراهيم
 رجب الوصي مؤخر صداقها وطوق فضة وحلق المقيمة ببنمة ٣٧ وقضية سعد دهمومة
 على علي كشك المقيمة ببنمة ٤٤ فبالأمل في تلك القضايا الثلاث وجدت غير مستوفاة
 شرعاً بالنظر لما هو مسطر مضبوطها هذا ما يتعلق بالاحكام الشرعية في القضايا الستة واما
 ما يتعلق بعزل القاضي وكون البند العشرين من لائحة القضاء يقضي بعزل من يتحقق
 منه الخطأ ولو في قضية واحدة فواني عن ذلك انه لا يترتب على قاض من القضاء استحقاقه
 العزل بمجرد الخطأ منه في بعض قضايا شرعية بل لا تعدمه الحكم بخلاف ما يقتضيه الشرع
 الشرعي وليس البند المذكور موجبا لذلك بل لفظ البند المذكور ان الذي يوجد منهم
 على خلاف الكيفيات التي يثبت بهذه اللائحة ويتحقق منه المخالفة للطريق الشرعي
 المستقيم يصير اجراء جزائه ولا يصير استخدامه بعد ذلك في القضاء فعلى عدم استخدامه في
 القضاء عقوبة شرعية له على امرين أحدهما وجوده على خلاف الكيفيات المبينة بهذه
 اللائحة وذلك بخروجه ومخالفته لما سطر بنودها من الامور اللازمة اجراءها عليه شرعاً
 والثاني مخالفته للطريق الشرعي المستقيم ولا تكون المخالفة للطريق الشرعي المستقيم
 المستحق عليها العقوبة الشرعية الا بتعمد القاضي الجور والظلم في الاحكام الشرعية
 حيث ان هذه اللائحة رنبت بمعرفة علماء الدين فيلزم ان تكون مخرجة على ما يقتضيه
 الشرع المتين ولا يخفى على أحد من أهل البصيرة ان الانسان غير معصوم من الخطا وانه
 غير مؤاخذ بذهبه عقوبة وقد صرح علماء ونا بان القاضي لو أخطأ في الحكم لا يضمن ما لم يتعمد
 الجور وان استحقاقه العزل بتعمده الجور في الاحكام والفسق لا يصدر دورها منه خطأ
 سهواً أو نسياناً وحينئذ فيتعين حل ما ذكر في هذا البند على ذلك على انه لم يعلق في البند
 المذكور عدم الاستخدام على مخالفة الشرع وحده بل على ذلك مع وجود القاضي على
 خلاف الكيفيات المبينة بهذه اللائحة والمعلق على شيئين او اشياء لا يوجد بدون جميع
 ما علق عليه كما هو مقرر معلوم كيف لا نقول بذلك مع اننا لو جرينا على استحقاق القاضي
 العزل بمجرد الخطا ولو بقضية واحدة لاستحقاق قضاء جميع القضاة العزل اذ لا يخلو واحد
 منهم من الخطا في بعض القضايا او اختل نظام الحكومة واجراآت المجلس وكثيرا ما ترد
 اعلامات من سائر القضاة الى المجلس ويظهر في بعضها الخطأ ويكتب عليهما من حضرة
 مفتيه بانها غير مستوفاة وترد الى قاضيهما للاستيفائها ولا يتعرض حضرة مفتي المجلس
 ولا احكام المجلس لعزل القاضي المذكور مع انها خطأ وما ذاك الا تحكماً لا يليق بشأن
 عدالة الحكومة لولا فلنا باستحقاق العزل بمجرد الخطا في مسألة اذ لم تقيده اللائحة العزل مع

مطلب لا يترتب على
 القاضي استحقاقه
 العزل بمجرد خطئه في
 بعض الاحكام بـلا
 نعمد

مطلب لو أخطأ القاضي
 في الحكم لا يضمن ما لم
 يتعمد الجور
 مطلب المعلق على
 شيئين او اشياء لا يوجد
 بدون جميع ما علق عليه

المخالفة للشرع لو قيل بذلك بوقت دون وقت ولا بحال دون حال ولا يليق نسبة الحكومة الى ذلك هذا والذي استحسنه قطعاً للشبهة في نظائر هذه المسئلة انه ان روى موافقاً بعد المداولة بالمجلس ان يجعل قراراً صريحاً فيما يتعلق بعزل القاضي خلاف البند العشرين المذكور عوضاً عنه بان يقال ان القاضي اذا تحقق منه المحور في الاحكام الشرعية بان يتعمد الحكم بخلاف الشرع في قضية أو قضايا أو تحقق عليه ارتكاب المحرم من أخذ الرشوة يستحق العزل ولا يستخدم بكونه قاضياً الا اذا تاب وحسنت سيرته بين الناس وكذا لو تبين بعد توليته قاضياً انه كثر خطؤه وزاد ولم يستند في قضايا الى الفتاوى الشرعية ولم يتحرر في قضايا العباد وظهور وفشا ضرره في البلاد وكثرت فيه الشكوى فانه يستبدل بغيره بعد صدور الاذن من سعادة ولى الامر بذلك ولا يولى وظيفة القضاء الا اذا تاهل بعد ذلك بمعرفة الاحكام الشرعية وطرق القضاء وشهدت فيه أهل المعرفة بالتاهل لذلك والتيقظ لما هنالك فينبذ لا مانع من استخدامه عند الاقتضاء في وظيفة تليق به فان استحسن ذلك وجرى تنفيذه من محل الاقتضاء يتبع الاجراء بمقتضاه ومع ذلك فالامر مفوض لما يرى والله تعالى أعلم (وصورة ما كتب من هذا الطرف في القضايا الست المذكورة قضية احمد افندي على محمد هيمية من ضمن الاربع قضايا التي ناقض فيها حضرة مفتي الاحكام) بمطالعة ما في المضبطة نمرة ٤ وما ذكره حضرة مفتي المجلس والمديرية فيهما من خلل المرافعة من الحكم ومناقضة حضرة القاضي بصدور الحكم بالطلاق وأمره الكاتب بكتابتها وجواب حضرة مفتي الاحكام بان جوابه خطأ لا يفيد شيئاً لخلل المضبطة عن الحكم فيها (والافادة عنها) انه حيث صرح القاضي في جوابه بانه حكم بالطلاق وفرق بين الزوجين وأمر الكاتب بكتابتها ذلك فقد أقاد عدم تأخير الحكم الواجب وانه أجراه وانما جاء التقصير من الكاتب بعدم كتابته ما أمر به من طرفه واذا كان كذلك فلا خلل شرعاً (قضية مطالبة المرأة سيدة زوجها بمقدم صداقها ومؤخره المقيدة في المضبطة بنمرة ١٨ التي ناقض فيها حضرة قاضي المديرية ما ذكره حضرة مفتيها وسلم ذلك حضرة مفتي الاحكام لعدم مناقضته) بمطالعة ما في المضبطة بالنمرة المذكورة لم يتضح خلل فيها من قبل حضرة القاضي وان كان ما ذكره حضرة مفتي المديرية موافقاً للنصوص عليه الا انه حيث ادعى الزوج دفع بعض المهر بعد الدخول بالزوجة وقد أقرب بقاء جميع المهر بذمته الى حين الدخول يخرج عن الموضوع (قضية اجد رجب وأخيه خضر على سعادى بنتوة العم للمرأة أمارة ضمن دعواهما بالعقار والمال الذي ذكراه في دعواهما المقيدة بنمرة ٣١ التي ناقض فيها حضرة القاضي ما ذكره حضرة مفتي المجلس والمديرية ثم ناقض حضرة مفتي الاحكام ما ذكره حضرة القاضي حسب ما أوضحه كل في جوابه) بمطالعة ما في المضبطة المتعلقة بها ظهر أن الحكم الصادر فيها غير مستوف شرائطه لكن لا من حيث عدم ذكر الجرم في الدعوى كما ذكره حضرة مفتي المديرية لوجوده فيها

ولأن حيث عدم ذكر الجهر في الشهادة كما ذكره حضرة مفتي الاحكام لعدم الشهادة
بالمال أصلا حتى يحتاج الشاهدان لذكر الجهر بل شهدا بمجرد النسب وليس هو محل
اشتراط ذكر الجهر فيصرف النظر عن هذا الوجه وكذا عدم ذكر انساب أصحاب الحدود
الى الجهد بالنسبة للحددين المنسويين الى محمد الجور بجي الذ كبير بالمقام الاجدى في
تحديد المنزل الجهر بالكائن بالجيزة بالدرب المعين في الدعوى اذا كان الواقع انه مشهور
بما ذكر في تلك البلدة ولدى القاضي يكون ذلك كافيا لا يوجب الخلل في الواقع شرعا
فتصح الدعوى بالنسبة لذلك المنزل فقط اذا لم يكن هناك خلل آخر لكنه موجود كما
سيأتي وأما الدعوى بنصف المدق فغير صحيحة أصلا ولو كان ابراهيم افندي أزهري مشهورا
كما ذكره القاضي لعدم ذكر البلدة التي فيها المدق ولا المحلة أيضا وذلك شرط ومحل الخلل
عدم صحة دعوى النسب والشهادة به على الوجه المسطر في المضبطة لعدم ذكر نسب أم
الاخوين الشقيقين في الدعوى وعدم ذكر الام المذكورة في الشهادة أصلا فضلا عن
ذكر نسبها وذلك شرط كما أشار له حضرة مفتي المديرية والمجلس وما ذكره حضرة القاضي
جوابا عن ذلك لا يفيد لوجود النصوص المتعددة في معتبرات المذهب باشتراط ذلك
صراحة ولم يوجد نص صريح في النقيض وما يوجد في بعض العبارات المطلقة لا يعارض
النصوص المصرحة بالاشتراط فيحمل المطلق على المقيّد (قضية فاطمة بنت مبروك
على ابراهيم رجب التاجر التي ناقض فيها حضرة القاضي ما ذكره حضرة مفتي المديرية ثم
ناقض حضرة مفتي الاحكام ما ذكره حضرة القاضي المقيدة بنمرة ٣٧) بمطالعة المضبطة
المتعلقة بها ظهر ان حضرة القاضي تساهل في الحكم بالثمانية مجروا الخمسة عشر رايالا
بمدفع عينا اذا الواجب على حسب المسمى في العقد هو المصوغ الموصوف ورعيما زاد قيمة
أو نقص عن النقيدين المحكوم بهما مع عدم ذكر جد الميت ولا بد منه عند عدم التمييز
بمجرد ما ذكر فيه عن غيره في بلدته (قضية سكيئة على زوجها على الكومي المقيدة بنمرة
٤٦) لا مؤاخذه على حضرة القاضي فيها وانما ناقضه حضرة مفتي المديرية بناء على فهمه
ان قول الزوج في جوابه ان أصل الصداق المذكور ألف قرش أي أصل المهر جميعه
المسمى صداقا في العقد هو ألف قرش لكن قد أوضح حضرة القاضي ان المراد بقوله
أصل الصداق المذكور أي المقدم من المهر الواقع فيه النزاع فالف موضوع مناقضة
حضرة المفتي الموماليه وصاحب الدار أدري مع وضوح ذلك من سياق العبارة
(قضية سعد دهومة على كشك المراكي التي ناقض فيها حضرة قاضي المديرية
ما ذكره حضرة مفتيها ثم ناقض حضرة مفتي الاحكام ما ذكره حضرة القاضي المذكور
المقيدة بنمرة ٤٥ وتمسها بنمرة ٤٦) بمطالعة ما في المضبطة بالنمرتين المذكورتين
المتعلقة بها وجد الحكم فيها غير صحيح بناء على ما سطر في هذه المضبطة لعدم استيفاء ما يلزم
لما أبداه حضرة مفتي المديرية ولعدم ذكر جد الميت في الدعوى أيضا وعدم الجهر بناء

سنة رجب

مطلب في مناقضات
وقعت بين قاضي بربر
ومفتيها وقاضي كردفان

١٠ ١٢٨٩

مطلب يحكم بالطلاق
في وجه الزوج أو وكيله
بالخصومة لاني وجه
وكيله للنقل وتعتبر
البينة في وجهه في
حق منعه من نقلها

مطلب يثبت القاضي
لاحضار المدعي عليه
الغائب ان أقام
المدعي بينة على دعواه
ولو متورة

على ان لفظ وباقي هذا المبلغ بذمة المدعي عليه غير ثابت للشطب عليه ونحو ذلك من عدم
تعيين نسبة الاولاد الخمسة للتوفي وما أطن ذلك الاقتصير من الكتاب حين الكتابة
والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادة واردة في ٦ رجب سنة ٨٩
مضمونها هذه الافادة وردت للاحكام من حضرة مدير كردفان حاصل ما فيها ان شخصا
من تجار المديرية يقال له محمد الحاج جد عبد الحفيظ القاطن ببندر الابيض انتهى
لتلك المديرية بان له زوجة في عصمته تسمى الحاجة فاطمة بنت عبد العزيز ترتركها في
منزله وتوجه بصناعة الى المحروسة وبعوده وجد المرأة المذكورة اخذت بعض اشياء
وتقدية له اوضع عنها وولدت فارة الى ناحية شدي التابعة لمديرية بربر واقامت بطرف
خالها وليكونها في عصمته وخرجت في غيبته بدون اذنه واخذت تلك الاشياء يلتمس
جليها بمعاها لاجل اقامتها بطرفه وبناء على ذلك جرت المكاتبات بين مديرية بربر
وقاضيها وقاضي كردفان ومناسبة الاختلاف الذي وقع في تلك المادة بين القضاء مع
بعضهم كما هو موضح في تلك الافادة والاوراق برام النظر في ذلك ولهذا اقتضى شرحه
لحضرتكم ليكرم بالافادة (اجاب) صار الاطلاع على ما تضمنته اوراق هذه القضية
من طلب الزوج المذکور رجوع زوجته الى منزله لحر وجها بدون اذنه في غيبته بما
معاها لاجل اقامتها معه في منزله محل العقد والتوطن وما قيل في هذه المادة من الاجوبة
والمناقضات بين قاضي كردفان وقاضي بربر ومفتيها مما أغلبه خارج عن الموضوع
والافادة عن ذلك ان الزوجة المذكورة ليس لها الخروج من منزل زوجها بغير اذنه
كما اقرت بذلك بعرضها المصدق عليه من قاضي بربر في سنة ٨٨ بعد ان ذكرت أولا
في جواب المذكرة التي عملت معها في سنة ٨٧ انه طلقها وهذا اذا أوفاهما الصداق
المجمل لانها ناشرة وهو معصية فلا تقر عليه ~~لكن~~ اذا كان بينهما وبين مسكن زوجها
الذي انتقلت عنه مسافة سفر تؤمر بالعود اليه اذا كان هناك محرم يسافر معها أو حضري
الزوج بنفسه لينقلها معه أو وكيله المحرم فان اقامت البينة على البينة فان كانت
بحضرة الزوج أو وكيله بالخصومة يحكم بالطلاق وان كانت بحضرة وكيله لنقلها فقط
لا يحكم بالطلاق مع غيبة الزوج بل تعتبر اقامة البينة في محرم منعه من نقلها هذا ما يتعلق
بنقلها وعودها الى مسكنه المذکور اما بالنظر لدعوى الاموال المذكورة في بعض هذه
الاوراق فتدخل القضية في باب الدعوى فان حضرت الزوجة الى مسكن زوجها وزال
النشور في تخاصم ان لدى قاضي تلك البلدة وان لم تحضر بسبب ما كانت ثبات الطلاق
قبل حضورها شرعا ودعي الزوج المذکور بتلك الاموال لدى قاضي بلده فان اقام
بينة طبق دعواه حال غيبة المدعي عليها وكانت الشهود مستورين وظهر أنه مخفي في
دعواه فيثبت دعوى القاضي المذکور لاحضار المدعي عليها وتقام الدعوى والشهادة
في حضرتها ثانيا بالوجه الشرعي ويحكم بالحق استحققه وتجبر حينئذ على الحضور والظهور

حق المدعى أو لا قبل احضارها من غيبتها على ما يستفاد من أنفع الوسائل وغيره والا فلا تجبر على الحضور مع غيبتها المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس الأحكام بإفادة واردة في ٢٩ ج سنة ٨٩ مضمونها فيما تقدم وردت للأحكام أفادة من ديوان الخارجية بخصوص أطميان واملاك مخلقة عن شخص يسمى الدرويش عبد الكريم الأيراني وقد بيع بعض ذلك لمذكورين من وكيل حكومته ولطلب المشتريين تحرير حجج شرعية من قاضي سيوط بما استروه وتوقفه في ذلك لاعتذار أربابها وردت أوراق تلك المادة للأحكام وأحيل نظرهما على حضرة مفتيه السابق هو السيد علي البقلي وأجاب عليهما رابا بالحكم الشرعي ولتوقف ذلك القاضي في اجراءها هو لا يزم اعيدت الأوراق مع افادة الخارجية المار ذكرها بقصد اطلاع حضرة مفتي الأحكام الآن هو الشيخ محمد أبو الهلال الخلفاوى على ما قاله ذلك القاضي فباحالة الأوراق المذكورة على حضرة الموماليه أجاب شرحا على افادة الخارجية المذكورة بقوله ان هذه المادة تكررت فيها الاحوية من حضرة المفتي السلف ورغب احالتها على حضرة تكم للنظر فيها وحيث الامر كما ذكر اقتضى تحريره ومرسل معه أربع وعشرون ورقة كى من بعد الاطاحة بما هو مبدون فيها تعطى الاجابة اللازمة (أجاب) بناء على افادة الأحكام الواردة لهذا الطرف في ٢٩ الخالى قد صار الاطلاع على أوراق هذه المادة بما فيها اجوبة حضرة مفتي الأحكام سابقا وقاضي ونائب محكمة سيوط والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه لا يتأتى تحرير الحجة للمشتريين بالعقار المقال فيه انه مخلع عن الدرويش عبد الكريم وانه سبق بيعه من عباس أغا وكيل شاه بندرية سيوط سابقا وقبض ثمنه على الوجه الذى ذكره حضرة المفتي الموماليه باجوبته وأخير اجوابه المؤرخ ٢٤ محرم سنة ٨٧ على فرض تسليم اجوبته المذكورة المسطورة بالأوراق لانه بنى ذلك على حصول الاجازة من القاضي لبيع عباس أغا هؤلاء المشتريين قبل موته وكون الثمن مثل القيمة وذلك لمحصل موت البائع قبل صدور الاجازة من القاضي اذ من شروط الاجازة بقاء المتعاقدين عند الاجازة كما يستفاد من جواب نائب محكمة سيوط حيث علم موته من مدة مديدة في حالة الفقر الشديد من جواب قنصل جنرال دولة ايران بمصر المؤرخ ١٧ دى الحجة سنة ٨٦ نعم نصيب الزوجة في هذا العقار ان حضرته لدى القاضي أو وكيلها أو أسرته بالبيع منها أو من وكيلها في نصيبها أو أنشأت بيعا جديدا للمشتريين المدكورين وتحقق وراثتها للمالك أو أقرت بحصول الاجازة من قبلها أو من قبل وكيلها ببيع عباس أغا قبل موته يسوغ تحرير حجة بذلك النصيب فان ماتت بكون ذلك بتصديق وارثها بعد تحقق الوراثه والاثبات في وجهه ذلك الوارث بعد تقدم خصومة شرعية وفيما عدا نصيبها اذا أراد المشترون اثبات شرائهم من وكيل الشاه بندرية المذكور بطريقة الشرعي عند عدم تحقق وارث للتوفى

غير الزوجة المذكورة فان القاضي ينصب الوكيل الموجود الا ان للشاهيندرية وصيا بالخصومة في هذه التركة فيعارض المشتريين فيما ياديهم ويطلب رده لمجهة التركة فيمنع المشترون من ذلك ويدعون انه متروك عن المتوفى المذكور وانه مات عن زوجته فقط وجهة بيت المال وان عباس اغاوي يعرفونه كان وكيل عن بيت المال وماذونا ممن له ولاية التصرف في بيع أموال بيت المال والتفويض في ذلك بالبيع قد باع لنا حصة ذلك العقار بثمن كذا عن هذه الجهة بمسوخ شرعي يعينونه في دعواهم من مسوغات بيع عقار بيت المال كالمسوغات المذكورة لبيع عقار اليتيم واشتريناه منه بذلك الثمن ويجحد الخصم المنصوب ذلك وبعد صحة الدعوى شرعا يثبتونها بالطريق الشرعي فان حصل ذلك يحكم لهم القاضي بالملك وصحة البيع ويحرمهم اعلاما بذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة ١٧ ن سنة ٨٩ مضمونها انه لما كان تحرر لحضر تكم بالاستفتاء عما يقتضيه الحكم الشرعي بالنسبة لما قيل في وقت ضبط تركة المرحومة فاطمة بنت عز برافندي من أخيها لامها الوفاة عنه وعن زوج وأم وأخت لاب حاضرين وأخت لاب غائبة غير محققة وتوقيع مبايعة ما يخص الأخت الغائبة في الحصة التي آلت للتوفاة في نصف المنزل الخلف عن زوجها خليل أغاسر سوارى وثبوت وفاة فاطمة المذكورة بعد ذلك عن ورثتها الموجودين فقط بالاعلام الشرعي المحرر من محكمة البرلس دون الأخت الأخرى الغير المحقق وجودها ووردت افادة حضر تكم بانه ان كان المقصود الاستفهام عن حكم البيع الصادر من ماذون القاضي في نصيب الأخت لاب التي قيل انها من حصة الورثة وهي غير محققة لمسوخ خوف العساد في عقار المفقود ثم تبين انحصار الارث في الورثة الموجودين سواها وان لا وارث للتوفاة سواهم في حكمه انه موقوف على اجازة الورثة المستحقين لتلك الحصة كل بقدر نصيبه منها فان اجازوه نفذ وان ردوه بطل حيث انه لم يفسد اعتماده ثبوت انحصار الارث في الورثة الموجودين واعتماد الاعلام الصادر بذلك من محكمة البرلس من عدمه والمقصود نظر ذلك الاعلام وورود الافادة عما ذكر ولذا الرمز تحريره والاعلام مرسل الامل بعد النظر فيه الافادة عما اذا كان يصير اعتماده في انحصار الارث في الورثة الموجودين فقط وصرف النظر عن القول السابق في الأخت الغير المحققة أم كيف وسواء كان القاضي الذي صار الثبوت عن يده علم بما قيل في الأخت المذكورة أم لا (أجاب) مجرد القول السابق ان للتوفاة اختا لاب غائبة بالاشارة أي السماع غير محققة لا يمنع من صحة حكم القاضي بانحصار ارث المتوفاة المذكورة في ورثتها المذكورين ولا فرق في ذلك بين كون القاضي الذي صار الثبوت لديه وصل اليه الخبر بما قيل عن الأخت الغير المحققة المذكورة أم لا ولا يعتمد القاضي الا ما يصدرك له وقت المرافعة والثبوت والله تعالى أعلم (سئل) من محافظة مصر في ١٨ ذي الحجة سنة ٨٩ بمضمونه فيما تقدم كتب

محضر تكم بالنظر فيما يورثه بطركخانه الارمن بخصوص تركة المتوفى موسى بن كور
الترزي المستغرقة بالدين وانه نظر الغيبة بعض الورثة متعسر على البطر كخانه بيع
الابعادية تعلق المتوفى الكاتبة بمديرية البحيرة ووردت افادتان احدهما في ١٤
ربيع الاول سنة ٨٩ بان ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الشرعي للقاضي
لا للورثة لعدم ملكهم لها وانه اذا كان الدين الشرعي المستغرقة لهذه التركة ثابتا لدى
القاضي بالوجه الشرعي فله اذن الموجد من الورثة ببيعها ويوفى الدين من ثمنها وانه لو
حصل الامتناع عن ذلك من الورثة ببيعها للقاضي ويوفى الدين من ثمنها والثانية في ٢١
جاسنة ٨٩ وكلتا هاتين في كتاب القضاء من هذه الفتاوى في التاريخين المذكورين
بانه لا يكون للقاضي ولاية بيع التركة على انهما مستغرقة بالدين الا اذا ثبت لديه الدين
الشرعي المستغرقة لها بالوجه الشرعي وبمقتضى ذلك كتب الى البطر كخانه فوردت
افادته في ٢٣ شوال سنة ٨٩ بالاستفهام عما اذا كانت الديون المطلوبة من
التركة يوافق ثبوتها بحكمة مصر أو بحكمة مديرية البحيرة وان كان يجوز ثبوتها
بحكمة مصر فيقرر الى حضرة من لا فتى بارسال ما ذون من طرف حضرته الى
البطر كخانه لثبوتها عن يده بالوجه الشرعي لاجل السهولة فبناء عليه دعت الحالة لمخاطبة
حضرته تكم عما اذا كان ثبوت الدين الذي على التركة لدى حضرة من لا مصر أو ما ذونه
وصدريد ذلك اعلام شرعي يجوز شرعا للقاضي ولاية البحيرة اذن الموجد من الورثة ببيع
الابعادية ووفاء الدين من ثمنها واذا امتنعوا ببيعها للقاضي الموماليه أو لا بد ان يكون
ثبوت الدين على يديه حتى يجوز له شرعا اجراء ما ذكر توصل التكرم بالافادة (اجاب)
مقتضى ما تحرر من هذا الطرف الموضع عنه بافادة حضرته تكم ان تحقق الولاية للقاضي في
بيع التركة المستغرقة بالدين الشرعي يتوقف على ثبوت هذا الدين لديه بطريق
شرعي وحيث ان ثبوت الدين المذكور لدى حضرة قاضي مصر لا يكفي في ثبوت
ولاية البيع لقاص آخر بدون تحقق ذلك لدى هذا القاضي الآخر بوجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل من أهالي اليمن مات عن زوجته وعن ثلاثة بنين وثلاث
بنات منها وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونقد وودائع ميراثه الشرعي فيهم ولم تقسم
تركة بينهم ثم ماتت الزوجة المذكورة عن اولادها المذكورين وانحصر ميراثها
الشرعي فيهم ولم تقسم التركة ثم مات أحد الولدين عن أخيه وأخته فقط ولم تقسم التركة ثم
ماتت البنت المذكورة عن زوجها وبناتها منه وولدها منه أيضا وبعدموتها طلب
زوجها نصيبه ونصيب أولاده بوالده كالتسوية الشرعية عنهم من اخيه بالكونه واضعا يده على
جميع التركة بغير حق من أول الامر لدى قاضي المدينة ببندر اليمن وبعد استيفاء
الدعوى وبيان المدعى به من تقود وعقار البيان الشرعي بين المدعى والمدعى عليه لدى

١٢٨٩

١٢

القاضي ادعى المدعى عليه أن أخته مستوفية منه من النقود جميع ما خصها بالارث من
أبيها وأمه فقط وأن العقار لم يرقه سم فامر القاضي بقسمته وأخذ كل ذي حق حقه
بالقرينة الشرعية وطلب القاضي من المدعى عليه بينة تشهد بان أخته استوفت حقها
من النقود من أمها وأبيها فاحضر بينة وشهدت بان فلانة استوفت حقها من أمها وأبيها
فقط ولم يزيدوا على ذلك ولم يبينوا مقدار النقود ولا مقدار ما خصها ولم يعترفوا باسم أبيها
وجدها ولا باسم زوجها بل ذكروا اسمها فقط فهل والحال هذه تكون هذه الشهادة غير
مقبولة شرعا وإذا حكم القاضي بحتها يكون حكمه غير نافذ شرعا ويكون للزوج وأولاده
أخذ نصيبهم من النقود المتروكة وليس لآخى الزوجة معارضته وأولاده في ذلك بدون وجه
شرعي أفيدوا الجواب (أجاب) الشهادة المذكورة على هذا الوجه غير مقبولة شرعا لعدم
استيفائها شرائط الصحة التي منها بيان المشهود به والمشهود عليه الميت فحكم القاضي بها غير
معتبر إن كان الواقع ما هو مسطر بهذا السؤال وللزوج وأولاده الاستيلاء على استحقاقهم
بالارث عن مورثتهم ومطالبته من هو تحت يده به ما لم يمنع منه مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات وترك زوجة وأولاد أقصر أو هو يملك عقارا وعليه ديون شرعية
ثابتة فهل إذا ثبتت الديون المذكورة بالوجه الشرعي في وجه وصي التركة ولم يوجد للميت
ما يفي بتلك الديون خلاف العقار يأمر القاضي الوصي ببيع العقار المذكور بثمن مثله
حيث استغرقته الديون المذكورة لا يفاء أرباب الديون حقوقهم بثمنه (أجاب) صرح
علماؤنا بأن ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة وفي جامع الفصولين
يصح بيع الوصي تركة مستغرقة ولو بقيمتها وليس للغرماء إبطاله كما في رد المحتار من
القضاء فإذا باع الوصي المذكور هذا العقار المستغرق بدين الميت بثمن مثله لوفاء
الديون الثابتة شرعا والحال ما ذكر ينفذ على هؤلاء الورثة وغيرهم حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) بأقادة من بيت مال مصرفي ٤٤ ذى القعدة سنة ٩١ مضمونها
الأوراق المرفوعة معها مختصة بمادة تركة المرحوم أحمد بك مفتش فرشوط سابقا
الشهير بابي صباغ ومن ضمنها أعلامان صادران من محكمة مصر ومن محكمة البحيرة
ومما ذكر بهما أن اسم والد المتوفى على وحيث بمراجعة ما قيل يوم الوفاة والموضح بالحجة
المحررة باسمه بتعليكه منزلا كاتبا بشارع ساحل الغلال اتضح أن اسم الأب مصطفى
وبحضور من قال ذلك يوم الوفاة والاستفهام منهم عن هذا الاختلاف أفادوا ما يعلم
بالمطالعة وغاية ما ارتكوا عليه أن يكتبي بمائت شرعا ليكون الشهود الذين شهدوا
بالحجزة ما شهدوا بالالحقيقة وأن شهرة المتوفى كافية عن إيضاح اسم الأب والجدوان
المتوفى المذكور ورثته أسماء زوجته وابنه منها محمد قناوى القاصر من دون شريك
والتركة المضبوطة بمافيها المنزل المذكور المحررة بالحجة المذكورة بخلافته عنه دون
خلافه فلزم شرحه لحضرته تمك الأمل من بعده مناظرة ما ذكر وما بالاوراق يفاد أن كان

١٢٩٠

٢١

صفر

٨

١٢٩١

مطلب يصح بيع الوصي
تركة مستغرقة لو
يقيمتها وليس للغرماء
إبطاله

ذى القعدة سنة

١٤ ١٢٩١

ذى الحجة

١ ١٢٩١
مطالب مع وجود الورثة
البالغين وعدم انقطاع
غيبتهم وعدم استعراق
التركة لا تباع التركة
الا باذنهم
جمادى الاولى
٢٢ ١٢٩٣

يكتفى بما ثبت شرعا وبالشهرة الموضح عنها كما أوضح المذكورون وتعطى التركة والمنزل
للزوجة الوصى على القاصر المذكور أو اختلاف اسم الاب بين الحجة المحررة في حياة
المرحوم والاعلامين الصادرين بعد وفاته يضر ويمنع الاعطاء أم كيف لاجل انه بورود
الافادة يجزى ما يلزم (أجاب) بعد صدور القضاء بموت المتوفى المذكور المسمى احمد بن
مفتش قرشوط سابقا المشهور بابي صباغ ابن علي بن عمر وانحصار ارثه في زوجته وابنه
المذكورين بشهادة الشاهدين المعدلين شرعا مستوفيا شرائطه المعبرة لا يكون مجرد
اخبار من أخبر وقت وفاته ان اسم أبي الميت مصطفي بناء على كون اسم أبيه كذلك
مسطر بالحجة تملكه للنزل المذكور ما نعلم من استحقاق الوارثين المذكورين متروكات
مورثته - ثم والتصرف فيها على مقتضى الشرع لان مجرد الغلط في الاسم لا يضر شرعا في
مثل ذلك ولا احتمال تعدد الاسماء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا
بداخله قصر وفيه شبائبك لاجل النور والطل مشرقه على وسط دار جاره من مدة تزيد
على عشرين سنة والحال ان الاشراف المذكور لم يكن على محل جلوس النساء
ولا قرارهن فهل والحال هذه اذا اراد الجار المذكور سد الشبائبك المذكور مة متعللا
بالاشراف المذكور لا يمكن من ذلك ويمنع من المنازعة والمعارضة في ذلك منعاً كلياً
بدون وجه شرعي (أجاب) اذا كانت تلك الشبائبك لا يطالع منها على داخل محل النساء
وقرارهن من بيت جاره بل على ساحة الرجال لا يكون في فتحها ضررين ولا يجبر ما سلكها
على سدها والا امر بذلك والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة ٢١ جا
سنة ٩٣ مضمونها الاستقها من الحكم الشرعي في بيع عقار يخلف عن امرأة عليها دين
لزوجها المتوفاة عنه وعن عصابة معتقها بطلب الزوج ذلك لوفاء دينه وما بقي يأخذ منه
حصته بالارث الثابت جميع ذلك شرعاً مع عدم حضور العصابة او نائب عنها في الحكم في
ذلك شرعاً (أجاب) مع وجود الورثة البالغين وعدم انقطاع غيبتهم وعدم استعراق
التركة بالدين يتوقف بيع شيء من التركة لقضاء الدين على اذنهم او اذن وكيل عنهم
والله تعالى أعلم (سئل) بشرح من أمين عموم بيت مال مصر في ٧ جمادى الآخرة سنة
٩٣ بما ورد من حضرته بانه بتاريخ ٢٢ جاسنة ٩٣ توضح انه مع وجود الورثة
البالغين وعدم انقطاع غيبتهم وعدم استعراق التركة بالدين يتوقف بيع شيء من
التركة لقضاء الدين على اذنهم او اذن وكيل عنهم والى ان الافادة المحررة لمحضر تكم
باطنه هي عن مسئلة المرحومة كلفدان معتقة السلطان محمود المتوفاة عن زوجها
وعاصب المعتق وثبت لزوجه ادين مطلوب له منها وقدره عشرون ألف قرش عملة صاغا
ولكون تركتها المضبوطة وهي الموقولات جزئية لا تنفي بالمطلوب منها وبهذه المناسبة من
الضروري بيع العقار الخلف عنها فستلزم الحال للوقوف عما يكون في توقيع المبيعة
ذا صار اشهاره مع تعمير حضور العاصب او من ينوب عنه وحيث من الاقتضاء ورود

جادی الثانية سنة
١٢٩٣ ٩

الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فلم يشرحه لمضرتكم ليس كرم بالا فادة للاجراء
(أجاب) الحكم الشرعي في هذه المادة هو ما أئذناه سابقا بتاريخ ٢٢ جاسنة ٩٣ المتقدم ذكره
قبل هذا في هذه العتاي في هذه الترجمة وان كان من الضروري بيع بعض عقار التركة
لوفاء ما يبق من الدين بعدم مقولها عند عدم استغراق الدين لجميع التركة مع وجود عصبية
المعتق الوارثين بجهة الاستئانه فيخذل بوقوف بيع هذا العقار على اذن الورثة وان
تعرض حوزهم لحل التركة امام مع استغراق الدين الثابت شرعا لجميع التركة فولاية
البيع للقاضي فليست بوجوبه - كل حال مقتضاه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من
قاضي طنتدافي ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٩٣ مضمونها ارجو الافادة عن الحكم الشرعي
في تركه مستغرقة بالدين الثابت شرعا يريد احد ارباب الدين شراء منزل من التركة
المد كورة بقيمة مثله الا ان من الورثة مقابلة بعض دينه الثابت شرعا فهل يجوز ذلك ولا
مانع في ذلك وتكتب له حجة شرعية بالانزال المد كورام كيف وأيضاً ارجو الافادة عن
الحكم الشرعي في واقف وقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على زوجته الى آخر
ما هو مكتوب في كتاب الوقف وشرط لزوجه المد كورة النظر بعده وشرط لها الشروط
العشرة التي منها الابدال والاستبدال فهل للزوجة المد كورة استبدال اطيان الوقف
المد كور من والديها باطيان اخرى أنفع لجهة الوقف وقيمتها أكثر من قيمة الاطيان
الموقوفة ولا يمنع من الاستبدال المد كور كونه والديها أو كيف الحكم ارجو الافادة عن
هذين المستثلين وارجو الاسعاف (أجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين
للقاضي لا للورثة على ما في التنوير الارضا الغرماء حتى لو باع الوارث بدون رضا الغرماء
لا ينفذ ما لم يبيع القاضي او يادن به واذا باع القاضي بعضها لبعض الغرماء فالثمن مستحق
لجميعهم على حسب ديونهم الثابتة كباقي التركة وليس للمشتري الاختصاص بهذا
الثمن بدون رضاهم لانه من المشترك بينهم والنظر المشروط له الاستبدال لا يملك البيع
من لا تقبل شهادته له كامه الا اذا كان ذلك الاستبدال خيرا للوقف وفسرت الخيرية
في العقار بالتضعيف بان يبيع ما يساوي عشرة عشر بن مثلاً والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من ناظر المحقانية والخارجية في ٢٠ جادی الاولى سنة ١٢٩٥ م سطرة بظاهر
ورقة فتوى شرعية مكتوب فيها من أمين عموم بيت المال الوصي مخاطباً به باطر المحقانية
وصورة سؤال الفتوى المخاطب فيها سعادة باطر المحقانية بحسب اقتضاء مصلحة مستلزم
الحال للاستفتاء من حضرة مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع عن حادثة وقعت وهي ان
ورثة ميت بلغوا وفصراً أقام القاضي عليهم جميعاً قايماً بالسفاهة البالغ وبعد مدة أثبت بعض
البلغ رشده ضمن دعوى صحيحة شرعية وعزل القيم المذكور من قيامه على جميع
الورثة ولم يعرض ذلك على سعادته ولى الامر بعدم مدة من الزمن يمكن فيها عروض
السفاهة حجر عليهم - ولى الامر لتحقيق سفاهة - لديه حجر شرعياً وأقام فيما آخر وأمره بان

ذی القعدة

١٦ ١٢٩٣
مطلب اشترى بعض
الغرماء شيئاً من البركة
المستغرقة فالثمن
مستحق لجميعهم
مطلب المشروط له
الاستبدال لا يملك
البيع ممن لا تقبل
شهادته له الا بالخيرية

یتصرف فی کل التركة بما فی ذلك من نصیب المبلغ المذکورین بقوله لا تسلم لهم أموالهم
ولیس لهم التصرف فیها بل لك ذلك دونهم حتی یظهرو یتحقق بالاختیار حسن تصرفهم
وصار إعلان الحجر لهم ولأولادهم ثم ان القیم المذکور آجر رضا من أراضی الورثة
الباع تنفذ الامر ولی الامر به آجر نفس الورثة المبلغ المذکورین تلك الارض عینها لغير
الذی استأجرها من القیم فهل یعد ما صدر من ولی الامر الذی یملك ذلك حجر شرعیاً
كحجر القاضی ویكون ما فعله القیم المذکور نافذاً وما فعله المبلغ المذکورون غیر نافذ
أم کیف (أجاب) اذا صدر الحجر علی من ذكر من سعادة ولی الامر الذی یملك ذلك
بعد مضي مدة یتصور فیها عروض السفة الطارئ بعد ثبوت الرشد وتحقق سفههم لديه
حجر شرعیاً وأقام علیهم قیماً آخر وجرى اعلامهم بالحجر بطریقه الشرعی ینفذ حجره كحجر
القاضی واقامة القیم علیهم والحال ما ذكر وحینئذ فاجارة القیم المذکور أراضیهم
بأجر المثل اجارة صحیحة هی النافذة دون اجارتهم الصادرة بعد ذلك ویملك ولی الامر الحجر
واقامة القیم اذا كان یملك القضاء بان يكون هو الخلیفة او المفوض الیه تولیة القضاء من
قبل الخلیفة فیملك القضاء الذی منه اقامة القوام والحجر علی السفهاء مع وجود قاضی
البلد المولی من قبله فقد ذکر فی الاشباه وحواشیه بان قضاء الامیر المفوض الیه نصب
القضاء مع وجود قاضی البلد المولی من قبله جائز اه ملخصاً والله تعالی أعلم (سئل) بافادة
من الداخلية فی ١٧ ذی الحجة سنة ٩٥٠ حاصلاً ما وردت للداخلیة افادة من مديرية الشرقية
بان لطیفة خاتون زوجة المرحوم علی اغاوقفت سبعین فدانا وثلاثاً أطيافاً عسرة بناحية
شمالاً بمديرية الشرقية وجرى تسجيل الوقفة بسجل مديرية التجرية والتکیر بمديرية الشرقية
بتکیر رجلة الوقفة اقصدمنه أن الواقعة توفیت ولیس هنالك مانع لتکیر رجلة الا أنه توقف
فی تکیرها لعدم معرفته ان كان يجوز تکیرها من طرفه او من طرف القاضی
الذی صدر لديه الوقف ومع التکیر الیه بان المنشور السابق صدوره یقضى بان
صاحب المملک یعرض للمديرية القریة الیه بما یرید وقفه ویؤخذ اقراره بالسجل
وبعد تسجیله ترسل صورته للمديرية الموجودة فیها المملکة ومتى ثبتت صحة تملیکه ولم یوجد
مانع لاجراء حجة الوقف فیجری تکیرها بعد استیفاء الشرائط الشرعیة فلم یزل یعطى
افادة بالنظر فی ذلك فی الداخلية ورغب استفتاء حضر تکم عن ذلك وحيث الحالة هكذا
لزم تکیرها نؤمنل افادة المحکم الشرعی فی ذلك (أجاب) لا یتأتى لمحضره قاضی مديرية
الشرقية تکیر رجلة بالوقف المذکور بدون وقوع الاشهاد لديه بالوقف من الواقعة
أو وکیل عنها فی ذلك شرعاً حال حیاتها لا بتصدیق عن انحصار فیها میراثها الشرعی بعد
وفاتها ان كان من أهل التصدیق فان لم یحصل ذلك او كان غیر متأت فان ادعی من
آل الیه نظر هذا الوقف بصدور الوقف من الواقعة حال حیاتها ونفذ تصرفاتها علی الوجه
الذی صدر وأ ثبت ذلك بطریقه الشرعی فی وجه خصم شرعی فان القاضی یحکم بالوقف

٢١
مطالب حجر ولی الامر
الذی یملكه بعد
تحقق السفة لديه
واقامة قیم ینفذ

مطالب لاقضاء الامیر
المفوض الیه نصب
القضاء مع وجود
قاضی البلد المولی
من قبله جائز

ذی الحجة

١٢٩٥

١٨

صفر سنة
مطلب لو ثبت أن
القاضي قضي بشهادة
الاجير الخاص
لمستأجره والفلاح
لشيء لا ينفذ قضاؤه

١٣ ١١٩٦

هو أفادني نكمله رد المختار
من باب القبول وعدمه
ان المصنف حقق عن
يعقوب باشا عدم صحة
قبول القاضي شهادة
العدو على عدوه بسبب
الدنيا والاجير لمستأجره
وعاله بعدم الاجتهاد
فيه وصرح في الخيرية عن
يعقوب باشا بعدم نفاذ
القضاء بشهادة العدو
على عدوه بسبب الدنيا
وشهادة الفلاح لشيء
علة عدم قبولها الجهل
والميل خرفانه والظاهر
مساواتها لثبوت شهادة العدو
على عدوه اه منه

على الوجه الذي ثبت لديه شرعا ويجوز بذلك حجة الحكم على وجهه بعد استيفاء ما هو
مقتضى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دين له عليه وأشهد عليه شخصين
أحدهما خادم للمدعى وماهية تصرف له كل شهر من طرف المدعى والثاني من ضمن
الأشخاص الذين هم تحت إدارة المدعى وشيأخسته ووقت سماع الدعوى عند القاضي
طعن المدعى عليه في الشهود بما ذكر فيه جرد ما أبداه من الطعن تطاول القاضي على
المدعى عليه وحكم على ذلك المدعى عليه بناء على شهادة من ذكر فهل لو ثبت بالوجه
الشرعي تطاول القاضي على المدعى عليه قبل الحكم وان الشهود ليسوا أهلا للشهادة
حيث الحال ما ذكر يكون الحكم في غير محله وعلى المدعى ان يأتي بشهود غير من ذكر
(أجاب) شهادة الاجير الخاص مشاهرة او مسانئة لمستأجره لا تقبل وكذا لا تقبل شهادة
الفلاح الشيخ فريته الذي له ولاية عليه لحوفه منه فاذا تحقق بطريق شرعي ان القاضي
المذكور قضي بشهادة من ذكر لا ينفذ قضاؤه والله تعالى أعلم (سئل) من مصلحة يفت مال
مصر بافادة مؤرخة ١٦ ربيع الاول سنة ٩٦٦ حاصلا مسابقة وفاة المرحوم محمد جالي باشا
وثبوت وراثته زوجته اليه شرعا بمقتضى اعلام صدر من محكمة اسكندرية ثم بعد الادعاء
من بعض الأشخاص بالوراثة وادعاء خديجة والددة الزوجة بان المرحوم كان أوصى لها
بثلث مخلفاته من عقار وأطيان ومنقولات والتماسها الحصول على تنفيذ هذه الوصية
عرض للداخلية عن ذلك وصدر أمرها بناء على ما تراءى للمجلس الخصوصي بعدم
التعويل على سند الوصية فيما يختص بالعقارات بالنظر لعدم تسجيلها واما المنقولات
فبما انه ظهر من الاوراق وجود بعض الأشخاص مدعين الوراثة وما حضر فيكون من
المقتضى انه بحضور الوراثة ينظر في تداعي المدعية بجهة الاختصاص عن خاصة المنقولات
بمواجهة المدعى عليه - ويجري ما تقتضيه القواعد المرعية والاصول المتبعة وبعد ذلك
لما حضرت مدعية الوراثة ونظرت دعواها في المجلس المحلى وصدر في خصوصها مضبطة
محكوم فيها باحالة ثبوت الوراثة على المحكمة عرض منها ومن الزوجة باقرارهما على تنفيذ
الوصاية في جميع ما تخلف من عقار وأطيان وعرض من الموصى لها أيضا بطلب احالة
ثبوت الوصاية على المحكمة ولما كتب لبيت مال اسكندرية بان اللازم الآن هو احالة
ثبوت الوراثة فقط وبحصول الثبوت يفسد لانظر في الوصاية وردت الافادة وعلم منها ان
المحكمة طلبت ارسال سند الوصاية الموجود في بيت المال لاجراء ما ولازم شرعا وانه
لما كتب لها بالنظر في مسئلة الوراثة فقط أفادت بانه صار الاطلاع على المضبطة ووجد
من ضمن ما هو موضح فيها ان فاطمة ذكر في تقريرها المقدم للمجلس ان المتوفى أوصى
الى خديجة بثلث تركته وانها هي والزوجة لم يكن لهما معارضة في تلك الوصية وعلى
انه لكونهما مازالتا مصدقين عليها الى الآن فسماع دعوى الوراثة لا يكون الا
مع ذكر الوصية المعترف بها لانه مع اعترائهما بالوصية لا يقضى لهما الا بالثلثين ولا

يتبقى المحكم لما بكل التركة وهذا ليس من قبيل ما هو ممنوع سماعه من دعوى الوصية لأن ذلك عند انكار الورثة وفي هذه الحادثة اقرار والمقر يعامل باقراره ولو كان اقراره قبل الحكم بوراثة وعلى ان قرار الخصوصي الصادر في شأن الوصية هو فيما اذا كانت الورثة منكرين وفي هذه الحالة مدعية الوراثة معترفتان بالوصية فلا يمكنهما ان تدعيا بجميع المال او ترفع اعتراضا فهاهما بالوصية بالثلث وان الوصاية المذكورة اذا ثبتت اولم تثبت فلا اثر تعود على بيت المال الى آخر ما توضح من محكمة وبيت مال اسكندرية وحيث فضلا عن ان قرار الخصوصي الصادر عليه الام العالي في شأن الوصية بعقارات اوطيان يقضى بعدم نفاذها ما لم تكن مسجلة ولم يكن مصر حافيه بانه اذا اقر الورثة على الوصية يصير تنفيذها كما اوضحت محكمة اسكندرية فلا بد من اطلاع حضرة مفتي افندي بيت المال على الاوراق تقريره ان نتيجة كلام المحكمة ان ما يقضى به لمدعية الوراثة اما كل التركة او ثلثها ولا سبيل الى الاول لاعترافهما بالوصية ولا الى الثاني الا بذكر الوصية فالعرض للوصية الممنوع منه من طرف بيت المال لا مفر عنه واذا تقرر هذا فسامر ادا المحكمة بقولها لا بد في سماع دعوى الوراثة من ذكر الوصية المعترف بها فان كان ذكرها في مجلس القضاء من مدعية الوصية كما يفيد قوله وهذا ليس من قبيل ما هو ممنوع سماعه من دعوى الوصية فلا يلزم ذلك بل يجوز شرعا سماع دعوى الوراثة بدون حضور مدعية الوصية في مجلس الحكم وان اقر مدعي الوراثة بالوصية ويكون الحكم له بالاستحقاق في التركة على حسب دعواه واثباته كالحكم بالثلثين للزوجة وبنت الاخت هنا وبذلك لا يقال ان القاضي سمع دعوى الوصية بل ماسمع الادعوى الوراثة التي مدعيها اعترف بالوصية المذكورة وان كان المراد به ذكرها في عبارة مدعية الوراثة حيث انها معترفة بها كما هو المتبادر فقد علم انه لا يضر وانه لا يقال ان القاضي سمع دعوى الوصية والحال ما ذكر وبالجلة فظهر بقى السير في سماع دعوى الوراثة وحدها واضحة الدليل كما تعلم التفصيلات من تشريف الاوراق بانوار المطالعة وحيث لهذه المناسبة قد استدعت الحالة لعرض هذه المادة على سعادتكم حتى من بعد احاطة تشريف علم فضيلتكم بما اشتملت عليه الاوراق وما اجاب به حضرة مفتي افندي الديوان يكرم بالافادة عن رأي حضر تكم في ذلك لينتبع الاجراء بمقتضاه (اجاب) وردت افادة حضرتكم ومامعها من الاوراق المتعلقة بمادة ثبوت وراثته ثبتت اخت محمد جالي باشا على محكمة اسكندرية بعد ان نظرت في مجلس محل الجهة المذكورة بدون سماع دعوى الوصية بالاعتقار لكونها غير مسجلة دون المدعول بناء على ما تراءى للمجلس الخصوصي وانه اذا اثبتت من تدعي الوراثة وراثتها للمنفوق مع الزوجة السابقة ثبوت وراثتها نظري في دعوى الوصية بالمنقول في محل الاختصاص ولما احيلت دعوى وراثته من تدعي انها ثبتت اخت المتوفى فقط على حضرة قاضي افندي اسكندرية دون الوصية فنظر الوجود تقرير مكتوب عن لسان بنت

الاخت المدعية والزوجة السابق ثبوت وراثتها يتضمن اقرارهما بالوصية لوالدة
 الزوجة بالثلث في جميع التركة المذكورة التي من جملتها العقار طلب حضرة القاضي
 الموما اليه سند الوصية المذكورة من مصلحة بيت مال اسكندرية لاجراء اللازم شرعا
 الى آخر ما أبداه حضرته من ان الزوجة وبنت الاخت المذكورتين ~~لهما~~ وهما ما زالتا
 مصدقتين على الوصية المذكورة الآن فسمع دعوى الوراثة لا يكون الامع ذكر
 الوصية المعترقتين به لانه مع اعترافهما بالوصية لا يقضى لهما الا بالثلثين وهذا ليس من
 قبيل ما هو ممنوع سماعه من دعوى الوصية لان ذلك عند انكار الوراثة وفي هذه
 الحادثة اقرار المقر يعامل باقراره ولو قبل الحكم بوراثة وقرار الخصوصي فيما اذا
 كانت الوراثة منكرين الى آخر ما توضح بافادة المصلحة وبرام الافادة عن رأى هذا الطرف
 في ذلك لا تباع الاجراء بمقتضاه وحيث ان القصد الآن هو اثبات وراثة بنت الاخت
 فقط بعد سماع الخصومة فيها قبل المرافعة في هذا الخصوص لدى حضرة القاضي الموما
 اليه لود كرت من تدعى انها بنت اخت الميت نسبها اليه وانحصار الارث فيها وفي الزوجة
 السابق ثبوت زوجيتها في هذه المحكمة بمقتضى الاعلام المحرر منها وطالبت المدعى عليه
 بدين مثلا بثلاثة ارباع ثلث الدين لكون المتوفى اوصى بثلث تركته لام زوجته وأثبتت
 دعواها بالنسب وانحصار الارث فيها وفي الزوجة بالطريق الشرعي فانه يقضى لها
 بالنسب وحصر الارث فيها وفي الزوجة حيث لا مانع ويؤثر المدعى عليه بدفع ثلاثة ارباع
 ثلث ما تدعى به بنت الاخت المذكورة كورة حسب طلبها لاقرارها في هذه الحال باستحقاق
 الثلث للوصي لها بطريق الوصية ولا يقال حيث ان القاضي سمع دعوى الوصية وحكم
 بها ولا ينافي ذلك القرارات والمنشورات على فرض كونها شاملة لما اتى الاقرار
 والانكار ولا اشكال في ذلك وان كان ما افاده حضرة القاضي الموما اليه من ان مدعيتي
 الوراثة مع اعترافهما بالوصية بالثلث لاجنبى لا يقضى لهما بكل التركة في محله لكون
 الاقرار حجة على المقر يعامل بمقتضاه وما ذكره حضرته ان موضوع القرار الصادر في
 شأن الوصية هو فيما اذا كانت الوراثة منكرين ينبغي ان يكون كذلك اذ مع الاعتراف
 والاقرار الصادر من جميع الورثة الذين هم من أهل الاقرار بوصية لا يحتاج الى مرافعة
 وحكم اذا اقرار ملزم بنفسه والقضاء معه اعانة فلا يتوقف اثبات الحق عليه وحجة فلا
 ضرورة الى طلب سند الوصية وان كان لو أرسل لحضرته لنظره لا يضر وبعد ثبوت حصر
 الارث في المرأتين المذكورتين المعترقتين بالوصية المذكورة وطلبهما مع الوصى لها المقر
 لهما منهما باستحقاق الثلث بطريق الوصية بمصلحة بيت المال تسلم لهن التركة حسب
 استحقاقهن بجهة الارث والوصية بعد استيفاء الاصول حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (سئل) بافادة من محافظة رشيد في ١٠ جمادى الاولى سنة ٩٦ مضمونها حيث ان
 حضرة قاضي أفندي رشيد يرغب ارسال الاوراق المتعلقة بمادة تدعى سليمان محمد بتركة

مطلب الاقرار ملزم

بنفسه والتصاهمه

اعانة

المرحوم عثمان أغا إلى سيادتك للنظر فيها والافادة بما يقتضيه الوجه الشرعى في هذه
المادة لزم شرحه مخبركم ومن طيه الاوراق المذ كورة للنظر فيها والافادة بما يقتضيه
الوجه الشرعى في ذلك ليحبرى المقتضى بموجبها (أجاب) ورد لهذا الطرف شرح عزكم
وماده من الاوراق المتعلقة بتركة المرحوم عثمان أغا وطوبجى باشا سابقا برشيد ابن سليمان
ابن ابراهيم بن عبد الحليم الذى ادعى بوراثته له سليمان محمود من ضمن تلك الاوراق
صورة المرافعة والحكم فى وجه الدين الصادر من حضرة قاضى نغرى رشيد بعد اقضاء حضرة
مفتيه أولا المقيدة فى غاية ربيع الاول سنة ٩٥ المتضمنة للحكم بوفاة عثمان أغا المذ كور
وانحصار ارثه فى زوجته معتمده خديجة السودانية وأخته شقيقة أمينة بنت سليمان بن
ابراهيم المذ كور وابن أخيه شقيقه سليمان بن محمد بن سليمان بن ابراهيم المذ كور من
غير شريك المرزوق كل من عثمان أغا المتوفى المذ كور وأخته أمينة وأخيه محمود والد
سليمان ابن أخيه المذ كور ولوالدهم سليمان بن ابراهيم بن عبد الحليم من زوجته بخارية بنت
عبد الله بن عبد الله وكذا صورة المرافعة الاخيرة الصادرة من حضرة الشيخ عبد الفتاح
الحارم بتوكيله عن سليمان بن محمد المذ كور الصادرة أيضا فى وجهه مدين بين يدي حضرة
قاضى النغرى المذ كور المتضمنة هذه المرافعة الاخيرة ان أمينة بنت قاسم بن عبد الله مانت
منذ ثلاث سنين وانحصار ارثها الشرعى فى أخيها الامهاتى بنت عبد الله بن عبد الله هو
عثمان أغا وطوبجى باشا ابن سليمان بن ابراهيم المذ كور ولا وارث لها سواه وانها من نحو سنة
مات عثمان أغا وطوبجى باشا ابن سليمان بن ابراهيم المذ كور من غير عقب ولا عاصب
وتخلف من الورثة زوجته خديجة الحبشية بنت عبد الله بن عبد الله وابن أخيه لاه بهار
المذ كورة هو سليمان أغا محمد بن محمد بن قاسم المذ كور ولا وارث له سواه ما وبعد سؤال
المخصم عنها اقيمت البينة على التوكيل ثم على الموت وانحصار الارث على هذا الوجه
وبرام اعطاء الحكم الشرعى عن هذه المادة بناء على احالة حضرة مفتى النغرى وقاضيه
على هذا الطرف والذي يقتضيه الحكم الشرعى ان هذه المرافعة الثانية بعد تحقق
صدور الحكم فى الاولى مستوفيا ثرائفه على الوجه السابق لا يصح الحكم فيها بهذه الشهادة
على هذا الوجه الثانى بعد ثبوت موت عثمان أغا المذ كور أولا وانحصار ارثه فى شقيقته
أمينة المذ كورة وابن أخيه شقيقه سليمان بن محمد بن سليمان بن ابراهيم المذ كور
وزوجته خديجة السودانية المذ كورة لما قضته لما ثبت أولا والحكم بالنسب حكم على
الكافة حيث ثبت ان أمينة أخت شقيقة لعثمان وانها وارثته له وان كانت غائبة
بدعوى زوجة الميت وثبتت حياتها حين موت المورث ضمن هذا الحكم اذا حدد الورثة
ينتصب خصما فى اثبات النسب عن الباقيين وبعد القضاء بكونها اختا شقيقة ووراثتها
للتوفى لا يبطل القضاء بمجرد مثل هذه الدعوى والشهادة الثانية كما يستفاد من كلام
علمائنا على ان الذى عليه العمل ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء قال فى الدرر اذا

مطالب الحكم بالنسب
حكم على الكافة

ادعى ان فلان مات وترك هذا ميراثا لى وماتت وتركت ميراثا لى وقضى له بالبيعة فقال
 المدعى عليه ان امك التى تدعى الارث عنها ماتت قبل فلان الذى تدعى انه مات أولا
 وأقام بيعة لم يصح الدفع انتهى وكتب عليه محشية عزى زاده بعد ان عالج له وقيل يندفع
 انتهى وليس فى العمل بالدعوى والشهادة الثانية اقتصار على دخول يوم الموت تحت
 القضاء بل فيه نقض لما قضى به أولا من كون أمينة اختا شقيقة وارثة لعثمان بلاد دعوى
 خصم اقرارها قبل ان يقضى لها بما لنا قض ذلك قبل هذا وقد أبطل سليمان محمد
 المذكور القضاء له بكونه ابن أخ شقيق لعثمان المذكور باقراره وكيله على فرض
 ثبوت وكالته عنه فيما ذكر بكونه ابن أخ لام لعثمان المذكور ومع ذلك فبالأمل فيما
 ادعاه الوكيل عنه حين تفصيله الانساب فى دعواه يظهر منه ان موكله بالنسبة لأمينة التى
 ادعى موتها أولا وانحصار ارثها فى أخيها لامها عثمان المذكور وعلى زعمه ابن أخ شقيق
 لها لانه ذكر انه سليمان بن محمد بن قاسم المذكور أعنى قاسما وألأمينة وبضميمة كون
 سليمان المذكور على زعمه ابن أخ لام بالنسبة لعثمان المتوفى التى هى بهارام أمينة أيضا
 يكون قد اجتمع كل من عثمان وأمينة ومحمد والسليمان الموكل فى بهار المذكور وانفرد
 عثمان بكون أبيه سليمان بن ابراهيم وانفرد محمد والسليمان الموكل وأمينة بكون أبيهما
 قاسم بن عبد الله فعلى هذا يكون سليمان بن محمد المذكور ابن أخ شقيق لأمينة فكيف
 على فرض موتها أولا قبل أخيها الامها عثمان يقال انحصار ارثها فى أخيها الامها لا وارث
 لها سواء مع وجود سليمان بن محمد الموكل وهو ابن أخ شقيق فعلى فرض صحة ذلك يكون
 لعثمان من تركه أمينة السدس فرضا لكونه أخا لام والباقي لابن أخيها العاصب
 المذكور تعصيا فتناقض كلامه أيضا من هذه الجهة والله تعالى أعلم بالصواب
 (سئل) من قاضى رشيد بافاد فى جادى الثانية سنة ٩٦ شرعا على ظاهر ما أجيب به من
 هذا الطرف لحفاظة وشيد فى ٢٦ جادى الاولى سنة ٩٦ السابق قيده فى كتاب القضاء من
 هذه الفتاوى بهذا التاريخ مضى ونه من ضمن ما توضح بافاد حضر تكم ان سليمان محمد
 المذكور أبطل القضاء له بكونه ابن أخ شقيق لعثمان أفا المذكور باقراره وكيله على
 فرض ثبوت وكالته عنه فيما ذكر بكونه ابن أخ لام لعثمان المذكور وروحيث لم يثبت
 توكيل الوكيل المذكور شرعا فيما ذكر قبل المرافعة الثانية التى لم تصح بل فقط حضر
 شاهدى التوكيل المذكورين فى المرافعة الثانية المذكور ولم يقض بشهادتهما فهل
 اذا طلب سليمان المذكور ما يخصه وهو الربع على كونه ابن أخ شقيق بمقتضى المرافعة
 الاولى المذكور يجب لذلك ولا يكون ما توضح بالمخاطبات ومضبطة المجلس من أنه ابن
 أخ لام مانعا من ذلك حيث لم يثبت شرعا بالحكمة أم كيف الحال (أجاب) لا يخفى ان
 الجارى بحسب الرسوم المعتادة الآن فى شان تسليم استحقاق من يكون غائبا عن قطر
 موطنه حين موت المورث ثم يأتى من الجهة التى كان غائبا فيها الطلب الميراث ان يحضر

معه حجة تتضمن ثبوت نسبته وارثه وبيان جهة الارث من الموت وسليمان المذكور
 قد اضر حجة ومضبطة متضمنتين انه ابن اخ لام ونازع بمقتضاها ما موجود في أوراق
 هذه القضية أيضا مما هو منسوب لحضر تكم وحضره مقبى النعم ما يفيد اقراره بأنه ابن
 اخ لام بالنسبة لعثمان اغا المات في الواقع النزاع في تركته وان امينة أخت شقيقة
 لعثمان اغا المذكور وكذا الدعوى التي نظرت في مجلس ابتدائي اسكندرية تتضمن
 اقراره بأنه ابن اخ لام حيث انتهى للجلس المذكور بذلك بمطابقة الحجة والمضبطة اللتين
 احضرهما معه من خارج القطر وان كان تاريخهما متأخرا عن تاريخ الحكم الصادر من
 حضر تكم بوفاة عثمان اغا عن ورثته وهما زوجته خديجة وأخته شقيقة امينة وابن
 أخيه شقيقة سليمان المنازع الآن ثم ادعى حضره الشيخ عبد الفتاح الحارم لدى
 حضر تكم بوكالته عن سليمان المذكور في الدعوى والمخسومة والاقرار وغيره الو كالة
 العامة التي شهد بها الشاهدان عليه على هذا الوجه لدى حضر تكم في وجه الخصم بعد
 الدعوى وان لم يحكم بالو كالة المذكورة من حضر تكم للاشباه الما صل فان حصل ذلك
 في الواقع ونفس الامر يكون ذلك مانعا من اجابته لما يخصه وهو الربع على كونه ابن أخ
 شقيق بمقتضى المرافعة الاولى حيث تحقق ما ذكر وان لم يحكم بالو كالة المذكورة من
 حضر تكم سابقا الما لقطع النظر عن ذلك جميعه ولم يتحقق شيء منه ما عدا الثبوت والحكم
 الاول الصادر من حضر تكم فانه يستحق الربع من هذه التركة حيث لا مانع والله تعالى
 أعلم (سئل) من طرف نائب محكمة سيوط بافادته منه الى المديرية ومنها الى ضبطية مصر
 بقصد ارسالها لهذا الطرف لاعطاء الجواب للعمل بمقتضاه ومن الضبطية اُرسل بافادته لهذا
 الطرف في ٢٠ شوال سنة ٩٦ وصوره السؤال المذكور في رجل اقر لدى
 القاضي انه باع لفلانة منزلا محدودا بثمن معلوم قبضه منها واقرت المرأة ان المنزل المبتاع
 لها الى ابنها فلان وان الثمن من ماله وكتب القاضي بذلك حجة سجلها بسجله المحفوظ
 كتب في صدرها اقرار الرجل ببيع المنزل للمرأة بثمن كذا قبضه منها وكتب في عجزها
 اقرار المرأة بان المنزل المبتاع لها الى ابنها فلان المرقوم وان الثمن من ماله ثم ماتت المرأة
 بعد مدة عن ابنها المذكور وعن ابن مفقود وبنتين وقد تحرب المنزل فسد الابن المشتري له
 بابه واغلقه وبعد مدة اراد فتحه لاصلاحه فبين ان رجلا من جيرانه تقب حائطه وفتح له
 ثقبان ظهره في منزله وصار ينتفع به ولما عارضه زعم ان البنتين باعنا ثلثه الى ابن
 احدهما بناء على انه تركه عن أمهما والابن باعه له ولما علم الابن المشتري له بذلك
 تنازع معه لدى القاضي مدعيان شراء والدته للمنزل كان باعه واستشهد على ذلك بالحجة
 المذكورة فهل يعمل بها حيث كان للحجة رسوم في السجل المصان ويكون اقرار أمه بان
 المنزل المبتاع لها الى ابنها فلان وان الثمن من ماله اقرارا بانها اشترته له باعه ويقبل قول
 الابن في ذلك شرعا أفيدونا (اجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنمكول

فلا يعمل بالخط ولا يعول عليه في اثبات الحق شرعاً ولو كان حجة مسجلة الا فيما استثنى
ولست تلك الحجة في هذا الموضوع المفهوم من السؤال المذكور من قبيل ما دون
بلائحة القضاة فتنظر هذه المادة بالوجه الشرعي بين المتنازعين ويعول فيها على الاثبات
بالبينة أو الاقرار أو النكول ممن يطلب منه ذلك شرعاً طبق دعواه بعد تصحيحها والله
تعالى أعلم (سئل) بإفادة من محافظة رشيد في ١٧ ربيع الثاني سنة ٩٧ مضمونها
منظور بهذا الطرف قضية تدعى زوينة الحصرية الناظرة على وقف صاري عمر
الاسكندراني على ورثة محمد الحوشي باراض ونخيل سبقت الفتوى فيها من حضرة مفتي
افندي الاوقاف وحيث ان المدعي عليه طلب اقناعه باحد وجهين اما عقد مجاس
علمي بالمحافظة لتنظر فيه القضية أو الاستفتاء فيها من حضرة تكم وقد صارت تلاوتها
بمجلس علمي واعطى عنها قول باستصواب عرض القضية المذكورة على حضرة تكم
للتنظر فيها لانها مجردة عن الترافع الشرعي من الجهتين فنؤمل النظر فيها وورود الافادة
بما يرى لمحكم موجبات الشكوى وتظلم الطرفين (وصورة فتوى مفتي الاوقاف)
حيث انتهت مدة الاجارة الى محمد الحوشي سنة ١٢٨١ صار لاحق للورثة في الارض
وعليه مأمور المثل من سنة ٢٨٢ وكذا النخيل الموجود فيها حق الوقف ما عدا الست
نخلات الخارجة بنفسها ان اثبتت الورثة بالوجه الشرعي انفسهم ويلزمهم أيضاً قيمة ثمر
النخيل تعاق الوقف المرقوم للمستحقين وتنزع الارض منهم بجهة الوقف ان لم يثبتوا
استحقاقهم القرار بالوجه الشرعي أو لم يرتضوا بدفع أجر مثل الارض للوقف ولا اعتبار
بدعواه المالك مادامت حجتهم شاهدة بالاستتجار كما انه مادام بكتاب الوقف ان النظر
للارشد فلا يصح لقول المستحقين في عدم تراضيه على احدهم بل لحضرة قاضي
الجهة تعيين الارشداً بالبينة كشرط الواقف اما ارض المنشئ المستأجر للبري مادامت من
ارض الوقف واستئلاء أجرته بمعرفة محمد الحوشي كان بوكالته عن محمد الاسكندراني
الناظر وورثته استولاهما من بعده فتجربى محاسبته على ما استولوه وتحصيله منهم وضمه
أيضاً لجهة الوقف (أجاب) حيث فهم مما اشتملت عليه أوراق هذه المادة انكار
وكيل بعض ورثة محمد الحوشي ما يدعي وقفه من قبل صاري عمر الاسكندراني مع
دعواه المالك فيما ذكره لو كلفته ومن يشاركها بالارث عن مورثهم فلا يمكن شرعاً مع
تحقق وضع يدهم وتصرفه في المتنازع فيه الزامهم والحال هذه بما تضمنه جواب حضرة
مفتي الاوقاف بمجرد افادة حضرة القاضي فهم ذلك من قيودات المحكمة ولم توجد به حجج
شرعية مع انكار الوكيل المذكور جميع ما ذكره من تحقق ما يقتضي ذلك بطريق
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من ضبطية مصرفي ٢٨ شوال سنة ٩٧ مضمونها
قد وردت مكتوبة المالية بناء على الوارد لها من محافظة مصوع وسوا كن في شأن مسألة
ديون ومتروكات المرحوم الشيخ آدم محمد بركوي من أهالي مصوع المتوفي سنة ٨٨

٢٣ ١١٩٧
مطالب لا تنزع شيء
عن في يده لجهة الوقف
بمجرد افادة القاضي
بفهم ذلك الوقف من
قيودات المحكمة
وانكار واضح اليد

وايضاح ما حصل من الاختلاف في الاحكام الشرعية التي وقعت فيها من قاضي تلك
الجهة تارة بعدم جواز بيع املاك المتوفى من مقارنات وغيرها اسداد الديون المطلوبة
منه كسابقه وهو ما كان حكم به من القاضي السلف وأخرى بجواز ذلك ولهذا اطلب
الورثة استئناف القضية بأعادة النظر فيها شرعا ومغوب احوالها على حضرة مفتي
الاحكام ولهذا ذكر بافادته المالية انه لا تضاح عدم وجود مفات بالاحكام الآن تروم
المالية احواله ذلك على حضرة مفتي الضبطية وحيث ان هذا مما يتصرف به بطرف
سـ يادتكم لزم شرحه والاوراق مرسلة الامل بعد الاطاحة بما في ذلك نكرم بالافادة
(أجاب) مما تحرر في هذه الاوراق ظهر ان الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه
القضية انه ان ثبتت وكالة ابي الميت الاول بالخصوص من عن باقي ورثته جميعهم وهم
بالقون مكلفون وكالة عامة وانه صدق جميع ارباب الديون على ما يدعونه من الدين
بذمة المورث الاول المذكور عند القاضي لا يكون لباقي الورثة معارضة ارباب الديون
في استيلائهم ما يستحقونه في تركته من ديونهم الثابتة باقرار الوكيل العام المذكور بل
تقسم تركته بين غرمائه كل منهم بقدر دينه وان لم تثبت الوكالة على هذا الوجه فنأقر له
الورثة بدينه يعامل بموجب اقرارهم ويكلف الباقي اثبات دينه بالوجه الشرعي كاقامة
البينة لأعدالة واليمين وعلى فرض عدم تحقق الوكالة المذكور فليس لو ارث أي الميت
الاول معارضة من قبض بعض دينه منه وأداه اليه باختياره لان دفع بعض الورثة دين
مورثه باختياره بمنزلة القضاء عليه به في حق نفسه والاعلام الموجود في الاوراق المحرر
بذمتين دين محمد بك الشناوي ليس صحيحا شرعا لعدم استيفائه وعدم تكليف اليمين بعد
اقامة البينة الذي هو شرط في القضاء بالدين على الميت الا انه فهم من بعض الاوراق أن
شخصين من ورثة احدي الزوجتين مصدقان على هذا الدين بخصوصه فنأحقق
تصديقه من الورثة بهذا الدين أو غيره يعامل بموجب اقراره في حق نفسه بقدر حصته
من التركة على ما عليه العمل فيقتضي اعادة الاوراق لحل الواقعة للنظر في هذه المادة
والاجراء فيها على ما يتحقق حسبما تقتضيه الاموال الشرعية اذ لم يوجد في هذه الاوراق
اعلامات شرعية توضح منها تفصيل الامر وحقيقته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
مديرية المنوفية بافادته في ٢٢ ربيع الاول سنة ٩٨ مضمونها ان شخصا يسمى
محمد احشادا واخته يدعيان ديناً على تركة المرحوم علي حشاد وفي يوم وفاته لم يحصل
الاشهاد لهما بالدين المذكور ولما صار حضر تركته بهذا الطرف بناء على شكوى جدة
ابنته القاصرة تقدم كشف من المدعين المذكورين وغيرهما بآمالهم من الدين على
المتوفى قبل مضي سنة من تاريخ وفاته الى تقديم الكشف المذكور لكنهم لم يحضروا ولم
يدعوا دعوى شرعية على احد من ورثة المتوفى البالغ حتى مضى على ذلك سنة وزيادة
ولكون أطيان المتوفى الخراجية تحت أيديهم بطريق الرهن من المتوفى حال حياته ولم

ينقل تكليفها عليهم ولم تكن سندات الرهن التي تحت أيديهم مسجلة بمحكمة من المحاكم الشرعية أرادت المديرية نزعها من أيديهم بناء على تقصيرهم في المطالبة بأيديهم بالوجه الشرعي والسياسي في ظرف سنة من تاريخ وفاة المتوفى ولعدم اعتبار الرهن المذكور بمقتضى لائحة الاطيان والاوامر الصادرة عن ذلك وقرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الامر في محرم سنة ١٢٩١ بعدم سماع دعوى الدين والميراث على أي تركة من التركات بعدمضي سنة تضرروا من ذلك وعرض كل من محمد حشاد وأخته الى نظارة الحفانية بالتظلم من معاملتهم بمقتضى القرار المذكور وانه قد الغي وجاءت بعده لائحة المحاكم الشرعية مصرحة بسماع الدعوى الى خمس عشرة سنة فيما عدا الارث والوقف والتمس التصرح بسماع الدعوى منهم على مقتضى اللائحة فصدر على عرضهما أمر سعادة ناظرها في ١٠ رمضان سنة ٩٧ لهذا الطرف بإجراء مقتضى الاصول واللائحة ولا شبهه الامر عايناه في سماع وعدم سماع هذه الدعوى قد تشاورنا مع حضرة مفتي المديرية في ذلك وسألناه عن الاطلاق الوارد في البند الرابع عشر من لائحة المحاكم هل هو اطلاق عام يشمل سائر الدعاوى السابقة على اللائحة الداخلة في أحكام القرار أم لا فاجاب بان هذا الاطلاق شامل لما اذا كانت الدعوى على تركة أو غيرها يدين أو عين بسبب سابق على اللائحة أو متأخر كان مشهودا به يوم الوفاة أو لا وان الدعوى على أي حالة من هذه الاحوال تسمع الآن شرعا ما لم يكن مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعي من المرافعة وعدم العذر الشرعي الا في الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي كما هو نص البند المذكور وحينئذ تسمع الدعوى في واقعة الحال من كل من محمد حشاد وأخته بالدين المرقوم على تركة على حشاد حيث لم يكن مضى عليها خمس عشرة سنة وان لم يكن مشهودا به يوم الوفاة وهذاو بعرض تفصيل ماذ كر على نظارة الحفانية بناء على شكوى جدة بنت المتوفى صدر أمرها في ٢٨ ص سنة ٩٨ بان لائحة المحاكم الشرعية لم تكن ناسخة لقرار الخصوصي السابق صدوره عن مواد الديون المدعى بها على التركات ولم تذكريوم الوفاة والمحاكم الشرعية من قبل صدور اللائحة كانت مختصة برؤية مثل هذه المسئلة بقيد سبق نظرها سياسيا وحينئذ يتبع القرار وباعادة الاستفهام من حضرة المفتي أجاب بانه اذا كان عندنا شبه في ذلك فبمديها الى نظارة الحفانية ونطلب منها الافادة عنها وانه وان كانت نظارة الحفانية هي العموم للمحاكم الشرعية لكن حيث ورد في اللائحة ان ما يستشكل على المحاكم الشرعية يرجع فيه الى فضيلتكم عن لنا أن نخاطب سعادتكم قبل العرض لنظارة الحفانية ثانيا فنقول ان مقتضى القرار المشار اليه ان ما يحسمل من التداعي يدين أو ميراث على أي تركة من التركات وكانت الدعوى به قبل مضى سنة من تاريخ وفاة المتوفى ولم تشهد به الشهود يوم الوفاة فهذا مع

سماع التداعي فيه يكون تحقيقه أولا بالطريق السياسى ثم يسمع بعد ذلك شرعا
بالكيفية الموضحة بالقرار وان ما يسمع من ذلك شرعا خاص بما شهدت به الشهود يوم الوفاة
وكانت الدعوى به قبل مضى السنة وانه اذا مضت السنة المحددة للسماع ولم تحصل
المطالبة عن يكون موجودا في جهة الوفاة متمكنا من الدعوى لا تسمع دعواه مطلقا
سواء شهدت بها الشهود أم لا ثم انه قد ورد في لائحة المحاكم الشرعية الصادر عليها الامر
بالاجراء والعمل بموجبها انها نسخة لما قبلها من اللوائح والاوامر والمنشورات المتعلقة
بالمحاكم المباشرة لمافيها فترجى من سيادتكم الافادة عن الاطلاق الوارد فيها بالسماع
هل يشمل القضايا التي افادها حضرة مفتى المديرية ام لا الى آخره (اجاب) وردت افادة
حضرته بماترغبون الافادة من هذا الطرف عن نسخ لائحة المحاكم الشرعية الجارية
بها العمل الآن لحكم القرار الصادر عليه الامر في محرم سنة ١٢٩١ المذكور بافادة
حضرته انه متضمن ان ما يحصل من التداعي بين ائمة او ميراث على أى تركة من
التركات وكانت الدعوى به قبل مضى سنة من تاريخ وفاة المتوفى ولم تشهد به الشهود
يوم الوفاة فهذا مع سماع التداعي فيه يكون تحقيقه أولا بالطريق السياسى ثم يسمع بعد
ذلك شرعا بالكيفية الموضحة بالقرار وان ما يسمع من ذلك شرعا خاص بما شهدت به
الشهود يوم الوفاة وكانت الدعوى به قبل مضى السنة وانه اذا مضت السنة المحددة
للسماع ولم تحصل المطالبة عن يكون موجودا في جهة الوفاة متمكنا من الدعوى لا تسمع
دعواه مطلقا سواء شهدت بها الشهود أم لا ولا منظور لهذا الطرف ان لائحة المحاكم
المذكورة المصريح فيها بانها تكون نسخة لما قبلها من اللوائح والاوامر
والمنشورات المتعلقة بجميع اجراءات المحاكم الشرعية المناقضة لما بين هذه اللائحة
تنسخ حكم هذا القرار بالنظر لاجراءات المحاكم الشرعية في دعاوى الديون والموارث
التي لم تمض عليها المدة الممنوعة بمضيها للقضاء من سماعها حسب المبدأ بند أربعة عشر
من اللائحة المذكورة حيث صرح في بند ثلاث وخمسين من هذه اللائحة باختصاص
المحاكم الشرعية بالنظر والحكم في كافة المواد الشرعية فدخل في منطوق هذا العموم
مع مراعاة منع القضاء المصريح به في بند أربعة عشر المذكور دعاوى الديون والموارث
في التركات التي لم تمض عليها المدة المقتضية لمنع من السماع في ذلك البند ولوزادت المدة
عن سنة من تاريخ الوفاة وان لم يذكر ما يدعى به من ذلك يوم الوفاة فصارت هذه اللائحة
بعموم منطوقها مناقضة لهذا القرار من حيث المنع من السماع في ذلك فتكون نسخة
له هذا وقد صارت المذكرة في هذا الخصوص من هذا الطرف شعاعا مع نظارة الحفانية
وسيجرى اللازم بمعرفة في ذلك فنظروا طرف حضرته بماترغبون الاستفهام من النظارة
المشار اليها عند الاقتضاء والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية سيوط في ٨ رجب
سنة ٩٨ عما يرغب الاستفهام عنه حضرة مفتى المديرية فيما حكم به أحد القضاة على

١٥
١٢٩٨
مطلب في نسخ لائحة
المحاكم الشرعية لما
سبقها من اللوائح
والاوامر والمنشورات
المباشرة لمافيها حس
نص فيها

رجب

سنة

مدين بدين شرع بحضور وارثه بافادة المفتي في التاريخ المذكور خطا بالدير وهي التي
 نبذت لسماعة تكتم انه بتفتيش عملية بعض قضاة المديرية وجد فيها ان شخصا ادعى على
 وارث ميت ديننا واثبته شرعا وحكم القاضي على الميت بحضور وارثه مع ان المصرح به
 في حواشي الدر المختار عند قوله ولا يقضى على غائب ولاله وفي جامع الفصولين ونور
 العين والفتاوى الخانية والفتاوى الانقروية وغيرهما من كتب المذهب انه يقضى على
 الوارث بينة قامت على مورثه حتى قالوا اذا كان الوارث غائبا غيبة منقطعة ينصب
 القاضي وكيلا بطلب الخصم ويحكم عليه ويكون ما نقله صاحب الدر المختار في مسألة
 القضاء على الغائب من أن القاضي يحكم على الميت بحضور وصيه وعلى الموكل بحضور
 وكيله الى آخر ما ذكره مختصا بما ذكره في هذا الموضع وحيث حصل عندنا اشتباه في ذلك
 والعلم امانة في اعناق العلماء وبند ٢٢ من لائحة القضاء يقتضي انه اذا اشتبه امر على
 المفتي فحين ذاك يتحرر بطلب الافتاء عما صار الاشتباه فيه من حضرة مفتي افندي السادة
 الحنفية وبمقتضى ما تصدر به فتواه يكون العمل فلزم العرض لسماعة تكتم تؤمل عرض هذا
 على حضرة استاذنا شيخ الاسلام بالجامع الازهر ومفتي الديار المصرية وبما تصدر به افادته
 يكون العمل (اجاب) الذي يظهر ان قضاء القاضي بالدين على الميت بحضرة وارثه بعد
 استيفاء ما يلزم له من الحكم شرعا صحيح كالتضاء على الوارث لافرق بينهما في الحقيقة اذ
 القضاء في الحقيقة فيما يتعلق بالميت انما هو وليت او عليه بحضور نائبه الذي هو الوارث
 او الوصي والمألزم من القاضي ظاهر اهو النائب المذكور فلو قضى على الميت بحضرة
 وارثه او على الوارث اى من حيث كونه نائبا عن الميت صحيح ويشهد الاول قولهم كافي
 الدر ولا يقضى على غائب ولاله الا بحضور نائبه اى من يقوم مقامه حقيقة كوكيله
 ووصيه ومتولى الوقف افاد بالاستثناء ان القاضي انما يحكم على الغائب والميت لا على
 الوكيل والوصي فيكتب في السجل انه حكم على الميت وعلى الغائب بحضرة وكيله
 وبحضرة وصيه جامع الفصولين وافاد بالكاف عدم الحصر فان أحد الورثة كذلك
 ينتصب خصما عن الباقي الى آخره انتهى اى في مال الميت او عليه فالوارث قائم مقام
 الميت الذي هو غائب عن المجلس ادخلته الكاف فمقتضى العبارة انه يقضى على الميت
 بحضوره كالوصي والوكيل كما ان قولهم انه يقضى على الوارث بينة قامت على مورثه
 وعلى الوكيل بينة قامت على موكله وبالعكس يفيد انه يقضى على الوارث والوكيل وان
 كان موضوع هذه العبارة ان البينة قامت على المورث بحضوره ثم مات وحضر وارثه
 او قامت على الموكل فغاب وحضر وكيله او بالعكس فانه حينئذ لا يحتاج لاعادة البينة
 سواء كان قبل التعديل او بعده بل يقضى بتلك البينة على الذي حضر من وارث أو وكيل
 أو موكل وقد ذكر محشى الدر العلامة عبد الحليم بن محمد المعروف بانحى زاده انه لافرق
 بين الحكم على الاصيل أو من قام مقامه في المال يعنى ان القضاء على الاصيل الذي يتعلق

١٥
 ١٢٩٨
 مطلب القضاء على الميت
 بحضرة وارثه بعد
 استيفاء اللازم صحيح
 كالتضاء على الوارث

مطلب يكتب في السجل
 انه حكم على الغائب أو
 الميت بحضور وكيله
 او وصيه
 مطلب يقضى على
 الوارث بينة قامت
 على مورثه وعلى الوكيل
 بينة قامت على الموكل
 وبالعكس

مطلب القضاء على أحد
الورثة قضاء على الميت

مطلب المقتضى له وعليه
انما هو الميت في الحقيقة

به القضاء في الحقيقة ونفس الامر كالميت بحضور وارثه أو وصيه والقضاء على من قام
مقامه كالوارث والوصي من حيث كونه نائباً عن الاصيل على حد سواء وفي فتاوى
مؤيد زاده عن الصغرى ادعى على ميت ديناً فاحضر أحد الورثة وبرهن بالقضاء عليه
قضاء على الميت انتهى فيفيد صحة كل وان القضاء على الميت هو الاصل وعبارة محشى
الدرر المذكور نصها قوله لا بحضور نائبه حقيقة ظاهر المتن ان القضاء قضاء على
العائب أو الميت لا على الوكيل أو الوصي وقد صرح به في جامع الفصولين حيث قال
ويكتب في السجل انه حكم عن الغائب أو الميت بحضور وكيله أو وصيه وقوله في الشرح
فيذهب المحاضر خصم عن الغائب الى آخره يعني به قول الشارح وبصير القضاء عليه
كالقضاء على الغائب الى آخره ظاهره ان القضاء على الحاضر فيكون القضاء عليه كقضاء
على الغائب وقد صرح الخجندی في فوائد به حيث قال قامت ببنه على وكيل فغاب وحضر
موكله وبالعكس او على مورث فمات وحضر وارثه أو على وارث فغاب وحضر وارث آخر بقضى
على الذى حضر بتلك البينة وسيصرح المصنف في آخر التحكيم هكذا أقول لا فرق بينهم ما في
المآل ولا فرق لاحدهما دون الآخر تدبر كما لا يخفى انتهى فلا يظهر ان كون القاضي
يحكم على الميت بحضور وصيه وعلى الموكل بحضور وكيله محتص بما ذكر بل يقال نظيره في
الوارث وقد علمت صحة القضاء على الوارث أيضاً ويدل لما قلنا من أن القضاء في الحقيقة
فيما يتعلق بالميت انما هو للميت أو عليه الى آخره ما ذكره في الهندية قبيل باب الحبس
واللازمة بعد كلام بقوله لان أحد الورثة ينتصب خصماً عن الباقي فيما يستحق له وعليه
ديناً كان أو عيناً لان المقتضى له وعليه انما هو الميت في الحقيقة وواحد من الورثة يصلح
خليفة عنه في ذلك انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم هذا وبناءً حضرة مفتي مديريه سيوط
الاحالة على هذا الطرف فيما ذكرنا لاشتباه حضرة عند تنقيش عملية هذا القاضي الذي
صدر منه هذا الحكم على بند ٢٢ من لائحة القضاة الذي موضوعه انه عند اشتباه القاضى
في حكم من الاحكام الشرعية في حال نظر الدعوى قبل الحكم فعليه ان يستفتى من مفتي
المديرية فان كان مع ذلك اشتبه الامر عليه بعد فتواه أو اشتبه الامر على المفتي نفسه في ذلك
فيستفتى من مفتي مصر غير مناسب لاختلاف الموضوع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من
نظارة المحقانية في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ مضمونها بعد الاطاعة بما اشتملت عليه
افادة قاضى افتدى الاسماعيليه والعرض المرفوق معها المتضمنة امتناع القاضى
الموالياه من سماع دعوى ابراهيم منتصر بحقوقه طرف المرحوم حسين أغا رسول
بالنسبة لما تراهى له من عدم استيفاء الاعلام الشرعى الصادر من محكمة بورسعيد
بتوريث المرأة فبيده التوفى المذكور تؤمل التكرم بالافادة عما اذا كان يسوغ للقاضى
عدم سماع دعوى المدعى بالدين على الوارث الحاضر ما لم تثبت وراثته شرعاً والتوفى أم
كيف (أجاب) وردت افادة سعادتك المربوب بها الافادة من هذا الطرف عما اذا كان

يسوغ للقاضي عدم سماع دعوى المدعى بالدين على الوارث الحاضر ما لم تثبت وراثته شرعاً المتوفى وذلك نظر المأفاد من حضرة قاضي أفندي الاسماعيلية في افادته بان الاعلام المحرر بوراثته زوجة المتوفى التي يريد المدعى بالدين المطالب من المتوفى اثبات دينه عليها غير مستوفى وليس محكوماً في بوراثته هذه الزوجة والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه لا يتوقف سماع دعوى بدين على ميت اذا حضر المدعى شخصاً يدعى انه أحد ورثته وانه توفي عنه وعن غيره مثلاً وادعى بدينه المطالب له من المتوفى على الذي حضره وصحح دعواه على كون ذلك المدعى عليه محكوماً بوراثته قبل ذلك بل لو ادعى رب الدين بذلك على الوارث الذي حضره فلا يخلو ما ان يقر هذا الوارث بالموت والوراثه أو ينكر فان أقرب ذلك سأل القاضي عن دعوى الرجل على المورث بالدين فان أقر به يستوفيه من نصيبه من التركة وقيل يستوفى منه قدر ما يخصه في الدين ولو أنكر وأقام المدعى بينة على ذلك قبلت بينته وقضى بالدين ويستوفى الدين من جميع التركة لامن نصيب هذا الوارث ثم اغيا يقضى القاضي بالدين في تركة الميت بهذه البينة بعد تحليف بمن الاستظهار ولو أنكر الموت والوراثه يكلف المدعى اثبات ما أنكره من ذلك حتى يكون خصماً هذا ما يفهم من كتب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محكمة مصر الكبرى الشرعية بتاريخ ٢٠ جاسنة ١٣٠٠ مضمونها فيما تقدم وردلنا افادة من ديوان عموم الاوقاف تاريخها ١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بالنظر شرعاً في دعوى عتيقات المرحوم خورشيد باشا محافظ نغراسكندرية سابقاً على زينب دلبر بشأن حقوقهن في ربيع الاطيان الموقوفة من قبل معتقهن المشار اليه وما فعلته المذكرة من الامور المتخيرة لشرط الواقف الموجبة لغزلها من النظر على الوقف المرقوم وادالك عينت شخصاً يقال له شعبان أفندي محمدي كى لا عن ساو اذن للشيخ محمد عبد المنعم الجرجاوى بالخصوصية وحصلت المرافعة فيهما من الطرفين بشأن ما فعلته الناظرة المذكرة كورة مما يخالف شرط الواقف وفي الاثماء عزل نفسه الوكيل المدكور وودعت هي بتوكيل خلافة ثم سافرت الى اسكندرية وتكررت المكاتبة بطلمها هي أو وكيل عنها لاتمام القضية فما كانت تحضر ولا تمتثل لتعيين الوكيل بل طلبت احالة النظر في هذه المسألة على محكمة اسكندرية وتصادف ورود افادة أخرى من ديوان الاوقاف بتاريخ سادس ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ومعها عرض مقدم من عتيقات الواقف الموما اليه يتضمن ان الواقف شرط النظر على وقفه هذا المن تكون أكبر جاهها ورشيده منهن وان زينب دلبر وضعت يدها عليه مجاماً وتصرفت فيه بالاجارة وأضرت به وبصالحهن مع ان الأكبر جاهها والرشيده عن كافة الموقوف عليهن هي فريدون احدها ولا يرغب ناظرة سواها و بلمس تعيينها في النظر وأشير في الافادة المحكي عنها الى أنه متى تحقق ذلك شرعاً يقتصر لها التقرير بالنظر على الوقف المذكور وان كانت زينب المرقومة غائبة وليكونها

مطلب في كيفية ما يصير
اجراؤه لو حضر غريم
الميت رجلاً يدعى انه
وارث الميت وان له عليه
كذا

متصرف في الوقف المذکور قد كان تحرر المحافظة اسكندرية باعلانها بذلك وتغيبها بانها
ان لم تحضر للحاكم أو ترسل وكيلها عنها حتى اذا كان لها أقوال في هذا الشأن تبديها
في المجلس الشرعي وحضرت فريدون أو وكيلها ينظر في ذلك ويجري ما تقتضيه الاصول
الشرعية بدون التفتات لحضور زینب المذکور كورة فوردت افادة من المحافظة ومعها
مكاتبة واردة لها من زينب المرقومة بمضمون انها ناظرة على الوقف المذکور بشرط
الواقف لكونها زوجته وتعلت في المحضور باقامتها بغراسكندرية وانها هي المدعي
عليها ولا تحجة اجراءات المحاكم الشرعية مقرر فيها سماع الدعوى بالمحكمة المقيم
بداثرها المدعي عليه الى ان طابن الاستفتاء عن هذه المسئلة من سيادتكم وانه متى
صدرت الفتوى بالزامها بالتوجه ترسل لها الاوراق الموجودة بديوان الاوقاف لتحضر
من يقبل التوكيل وبعد اطلاعه عليها والتروى فيها ينوب عنها في المرافعة بالمحكمة
المختصة بذلك ثم وردت افادة من المحافظة أيضا بتاريخ ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٠
ومعها عرض مقدم لها من اقبال در بل احدى العتيقات المذکورات بانها لا ترغب
اقامة ناظرة خلاف زينب دلبر المرقومة لانه لا يصلح للنظر على الوقف المذکور وسواها وان
العرض المقدم منها ومن رفيقاتها لديوان الاوقاف بطلب ناظرة بدلا عن زينب
المذکور لا تقر عليه لكونه مبني على الاغراء والاتحاد مع شخص يدعي الحاج عثمان
عبد الله الوكيل ورغبت المحافظة للنظر في هذا وما سلف ذكره ولما لم يكن هذا مانعا من
سماع دعوى فريدون المذکور كورة وانه لا يتوقف سماعها على حضور زينب المرقومة
لكونها في هذه الحالة غير مدعية ولا مدعي عليها وان الواقف لم يشترط النظر للزوجة كما
قيل منها بل شرطه للكبرى جاها والارشد من الموقوف عليهم وان المراد من طلبها انه
اذا كان لها أقوال في هذا الشأن تبديها في المجلس الشرعي كتب للمحافظة في ١٨
ربيع الثاني سنة تاريخه تفهيم زينب المذکور بذلك وبانه قد تحدد لها بعد ثلاثون
يوما من ذلك التاريخ واذا مضى الميعاد المرقوم ولم تحضر هي ولا وكيل عنها يجري
ما يقتضي لرؤية هذه القضية والفصل فيها بما يقتضيه المنهج الشرعي وان يصير
تفهمها أيضا بان الدعوى الاولى التي كانت فيها بصفة مدعي عليها كانت رؤيتها منذ
اقامتها بمصر وحصلت المرافعة فيها مع وكيلها كما سلف الذكروا وانه من الضروري
حضورها أو حضور وكيل عنها لتتبعها وان نص اللائحة المتعلقة بها انما هو عن
المرافعات التي لم يسبق نظرها لافيمانظر بحضور الطرفين ومقتضى تسميمه ومما ورد من
المحافظة علم انه كتب من المحافظة لحضرة موسى بك ناظر ترسانة اسكندرية الذي هو زوج
المذکور بتفهمها بذلك والآن وردت افادة أخرى ومعها اجابه من زينب المرقومة
بالاصرار على ما أبدته بافادتها الاولى وانها لا تحاول عنها ولا تقبل الميعاد الذي تحدد للنظر
الدعوى قبل اطلاعها على أوراقها وانها لم تنزل بطلب حالة المادة على سعادتك وان

المحافظة تخبرت مع حضرة مفتي أفندي اسکندر به عن ذلك وحضرته أفادها بموافقة
 أحوالها على سيادتها كطلب زینب المذکورة فبئس عليه افتضى تحريره لسعادتها
 والاوراق المتعلقة بهذه المخبرات قادمة لصوب عنايةكم لتشریفها بالمطالعة وما يترأى
 لسعادتها في هذه المسئلة يكرم بالافادة عنه لاجراء ما يقتضى (أجاب) وردت مكاتبة
 فضيلتكم ومما هم من الاوراق وما فيها علم وبرام الافادة عما يترأى بهذا الطرف في هذه
 المسألة وحيث انه ترأى للحكمة الكبرى الشرعية ان مادة نظير الدعوى من المأذون
 بالخصوصة من قبل فضيلتكم الصادرة في شأن ما نسب الى زینب من المخالفات المقتضية
 للعزل السابق نظرها بالحكمة المذکورة في وجهه من وكتبه المدعى عليها المذکورة عنها
 في الخصومة منذ اقامتها به وبربع حصول المرافعة في ذلك عزل نفسه الوكيل المذکور
 ووعدت هي بتوكيل خالقه ثم سافرت الى اسکندرية وان من الضروري حضورها او
 وكيل عنها التميميها وان نص اللائحة المتعلقة بها انما هو في شأن المرافعات التي لم يسبق
 نظرها لافيمنا نظر بحضور الطرفين حال اقامتها بمرکز المحكمة المنظورة فيها الدعوى
 ومقتضى تهيمها فهو في محله فعند ارادة تتميم هذه الخصومة بطرف فضيلتكم لا يرى
 هناك مانع من تكليفها او وكيل عنها بالحضور من أجل ذلك اما نظر الدعوى الثانية
 المتعلقة باستحقاق النظر على هذا الوقف طبق شرط الواقف في وجه خصم شرعى على
 وجه ما توضح بافادة فضيلتكم المذکورة وانه لا يتوقف سماعها على حضور زینب
 المذکورة لكونها في هذه الحالة غير مدعية ولا مدعى عليها فذلك شئ آخر وبذا الرمت
 الافادة واذا ترأى لفضيلتكم اخطارها بما ذكره من اخرى لقطع الاعذار
 وزيادة الحرص على صيانة الحق وقفل ما يوافق في به العمل والله تعالى أعلم
 (سئل) بافادة من فاضل مديرية المنوفية في ١٩ ش سنة ٣٠٠ مضمونها مرسل لمحضرتكم
 الاعلام المرفوق طي هذا المتضمن دعوى المرأة اسامى بنت رسلان البدوى
 زوجة المرحوم أحمد حبيب من أهالى سرسوس على التاجر من منشأة بخاني وحكم
 بمنع المدعية من دعواها المذکورة في الاعلام لعجزها عن البينة المثبتة لدعواها وباطلاع
 حضرة مفتي أفندي استثناف بحرى عليه افاذ بصورته بالاطلاع على الاعلام وجد
 الحكم بمنع المدعية المذکورة موافقا لشرعا ولا بأس باعادته لنا لتخليف المدعى عليه نظرا
 لحق القصر المذکورين او اقامة وصى لتخليفهم والله أعلم فبئس على ما ذكر نرجو من
 حضرة مولانا الاستاد المشار اليه بعد نشر نف الاعلام المذکور بانوار المطالعة التكرم
 بالافادة هل التخليف المذکور لازم شرعا أم لا واذا كان لازما فهل للقاضي التخليف
 للقصر بدون اقامة وصى أم لا بد من افاذه وصى لاجل طلبه التخليف وهل يخلف كل
 من المدعى عليها أو المدعى عليه بالقتل فقط (أجاب) صار الاطلاع على الاعلام المحكي
 عنه بافادة حضرتكم المؤرخ ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ فوجد متضمنا للدعوى من زوجة

المدعي قتله على على النجار فقط بقتل زوجها اعمد المطالبة وحده بما ترتب لها شرعا قبله
بسبب قتله زوجها المذكور المنحصر ارثه في زوجته المدعية وأولاده منها القصر الخمسة
ولم يذكر انها وصى على القصر ولم يوجد من احد دعوى بالولاية عليهم غيرها ولم تثبت
وفاة الميت وانحصار ارثه فيها وفي أولاده منها المذكورين عجزت عن اثبات دعواها القتل
ولم تلتزم بمين المدعي عليه فغنت فهذا كاف بالنسبة لدعواها المسطرة بهذا الاعلام
بالاحالة عن نفسها فقط فلا تخليف بالنسبة لهذه الدعوى وان كان حق القصر في الدعوى
باقيا حتى لو وجد وصى عليهم في المستقبل يكون له الدعوى ويترتب عليها ما تقتضيه
كما انهم لو بلغوا أو بعضهم يكون لهم الدعوى كذلك ويترتب عليها ما تقتضيه بحسب
حالتها ولا يتبقى التخليف بالنسبة للقصر الا بعد دعوى بالولاية عليهم ثم تقتضي التخليف
والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من فاضلي مديرية بنى سويف مؤرخة ٤ جمادى الاولى سنة
٣٠١١ اوقيدت في مضمونها مودة المرافعة المرسله مع هذه صدرت لدى حضرة الشيخ
خليل عثمان نائب المحكمة سابقا مذ كنا غائبين باجازة وصادر نسخها وعرضها على حضرة
مفتي المديرية للاستفهام عما اذا كان للقاضي ان يبنى على ما سمعه النائب أولا ويضير
استثناها وبعدم اطلاع حضرة على ما حوته كتب عليها ما تراءى لحضرته ومن مقتضاه
حصول الاشتباه له وفروم عرضها على مسامع فضيلتكم فلهذا وجب عرضه للتركرم علينا بما
هو لازم فيها (وصورة ما كتب من المفتي المذكور شرعا على صورة المرافعة المذكورة)
بالاطلاع على هذه الصورة وحدثت متضمنة صورة دعوى صدرت من سعد خطاب عن
نفسه وبوكالته عن زوجته لعج وولايته على أولاد ابنة المقتول وهم صبيحة وبدر وأم النصر
القاصرون ومن المرأة حفيظة بنت محمد عيسوي من نفسها على رجل يدعى الشيخ احمد
المحبان بانه قتل مورثهم عيسوي لدى حضرة الشيخ خليل عثمان نائب محكمة بنى سويف
سابقا ومطلوب الاستفهام مني عما اذا كان حضرة القاضي ان يبنى على ما سمع النائب
أولا ويصير استثناها الى آخر ما ورد لي من حضرة القاضي والحال انه وان كان ما ذكره
في الدر المختار بما انصه ويقضى النائب بما شهدوا به عند الاصل وعكسه وهو قضاء
الاصل بما شهدوا به عند النائب فيجوز للقاضي ان يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب
وعكسه خلاصة اهـ هذا بعيد بظاهره ان القاضي له ان يبنى على ما سمعه النائب
وعكسه على اني قد فهمت منه ان المراد بالنائب هو من ينبيه القاضي بدليل قوله
باخبار النائب وما ذكره في الهندية بما انصه ولو ان فاضيا عزل عن القضاء ثم رد بعد ذلك
الى القضاء فانه لا يقضى بشئ مما كان في ديوانه الاول من القضاء لانسان على انسان
اذا لم يتذكر بالاجماع وان ذكره فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما فاما
اذا قامت البينة بحق عنده لانسان على انسان فقبل ان يقضى بها عزل ثم اعيد الى القضاء
فرفعت اليه تلك الخصومة فان المدعي يكلف اعادة البينة تذكر أو لم يتذكر كذا في

مطلب يقضى النائب
بما شهدوا به عند
الاصل وعكسه
مطلب لو عزل القاضي
عن القضاء ثم رد لايقضى
بشئ مما كان في ديوانه
ان لم يتذكر اجماعا وكذا
لو تذكر عند الامام

مطلب لو عزل القاضي
بعد اقامة البينة ثم اعيد
فرفعت اليه تلك
الخصومة يكلف المدعي
اعادة البينة تذكر أو لا

جادی الاولی

سنة

محيط السرخسي اه وهذا يقيدان القاضي ليس له ان يفتي على ما سمعه النائب فقد حصل عندي من عبارتي الدرو الهندية اشتباه في صحة بناء القاضي على ما سمعه النائب في هذه القضية وذلك فضلا عما حصل عندي من الاشتباه أيضا في خذل هذه الدعوى من وجوه فيستل عن ذلك من سعادة صاحب الفضيلة استاذنا شيخ الاسلام مفتي أفندي عموم الديار المصرية وأرخه في ٢ جادی الاولی سنة ١٣٠١ (أجاب) حيث كان سماع هذه القضية بمعرفة النائب السابق قبل عزله من هذه الوظيفة ولم تتم حتى عزل وكان من الزوم نظرها والحكم فيها بطرف حضرتهكم ومن المع لوم ان النائب المذکور كان مولى القضاء على حسب ما هو مخصص لنواب المحاكم وقد عزل قبل انعامها فالذي يقتضيه الحكم الشرعي استئناف سماعها منكم وبعد استيفاء ما يلزم يحكم فيها حسبما يقتضيه الوجه الشرعي وهذا على فرض كون النائب مخصصا له في أصل توليته سماع مثل هذه القضية وان لم يفوض القاضي اليه ذلك عند غيبته وليس مخصصا له الحكم بالقصاص وليس للقاضي التفويض له بل ينفرديه القاضي كما هو المتبادر من بند ٤٩ من لائحة المحاكم الشرعية فيكون حكم هذا النائب حينئذ حكم استخلاف القاضي رجلا لیسع الدعوى والشهادة في حادثه ويستل عن الشهود وسمع الاقرار ولا يحكم بذلك وقد ذكر في الهندية من الباب الخامس من القضاء عن الخاتمة لو ان الامام قلد رجلا للقضاء وأذن له بالاستخلاف فامر القاضي رجلا لیسع الدعوى والشهادة في حادثه ويستل عن الشهود وسمع الاقرار ولا يحكم بذلك لا يمكن يكتب الى القاضي وينهى اليه حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن له هذا الخليفة ان يحكم وانما يفعل ما امره القاضي واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع المدعي والمدعى عليه ويامر باعادة البينة فاداشه هذوا بذلك بحضور الخصمين حينئذ يقضى القاضي بتلك الشهادة قال وهذه مسئلة يغلط فيها القضاة فان القاضي يستخلف رجلا لیسع الشهادة في حادثه ثم يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي انهم شهدوا عندي بكذا ويكتب ألفاظ الشهادة أو يكتب ان المدعى عليه أقر عندي بكذا فيقضى القاضي بذلك من غير اعادة البينة عنده فلا يصح هذا القضاء لان القاضي لم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باخبار الخليفة الا ان يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا الاستخلاف ان ينظر الخليفة هل للمدعى شهود أو يكذب فلعن له شهودا الا أنهم غير عدول وقد لا تتفق ألفاظهم فيفوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة اه وكذا على فرض كونه أي النائب يملك الحكم في مواد القصاص أيضا وقد عزل قبله بعد سماع الدعوى والشهادة فان غيره يستأنف لما في الهندية من الباب الثالث عشر من القضاء وما وجد القاضي في ديوان قاض كان قبله من اقرار أو بينة فانه لا يعمل بشئ من ذلك ولا ينفذه

مطلب لو أن قاضيا قلد
القضاء وأذن بالاستخلاف
فأمر رجلا لیسع الدعوى
والشهادة ويسأل عن
الشهود وسمع الاقرار
ولا يحكم بذلك بل
يكتب الى القاضي لم
يكن له الخليفة أن
يحكم واذا رفع الامر الى
القاضي لا يقضى بما وقع
بل يامر باعادة البينة

مطلب ما وجدته في ديوان
قاضي قبله لا يعمل به

حتى يستقبلوا الخصومة عنده كذا في محيط السرخسى واجمعوا انه لا يعمل بما يجد في ديوان قاض قبله وان كان محتوما كذا في البرازية اهـ والوجه التي أشار إليها حضرة مفتي المدبرية في خلال ما سبق نظره في مدة النائب السابق بعد المذاكرة منكم في شأنها مع حضرة وتوضيحا يجري التحرز عنها حال استئناقها والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة ١٧ رجب سنة ١٣٠٢ مضمونها شخص يسمى حسنين عوض من اسكندرية أنهى للعقانية بان بنته زينب كانت متزوجة بالشيخ محمد الملاح ونوفى عنها وعن أولاد منها ومن أخرى تدعى مريم السوداء مستولدة وبأحالة ثبوت الوراثه من بيت المال على محكمة اسكندرية الشرعية فشخص يدعى ابراهيم الملاح ادعى أن المستولدة المذكورة زوجة للمتوفى المحكى عنه وصار سماع شهادة الشهود الذين أحضرهم المدعى على غير حقيقة الى آخر ما أورده وبالإستعلام من المحكمة المذكورة عن الكيفية وردت إفادة قاضيهام مع صورة المرافعة التي حصلت بها في القضية المذكورة تتضمن الحكم بإفحصار ارث المتوفى المرقوم في زوجته زينب ومريم وأولاده منهنما قبناه عليه وعلى ما تدون بالفقرة الثانية من البند الثالث من لائحة إجراءات المحاكم الشرعية هاهي تلك الصورة مع الاربعة أوراق مرسلة طيه تؤمل النظر فيها والتكرم بالإفادة (ومضمون المرافعة) حضر بالمجلس الشرعى بين يدى القاضى واعضاء المجلس المشار اليه ابراهيم الملاح بن ابراهيم بن صالح الملاح والحاج حسنين عوض من اسكندرية ابن المرحوم أحمد بن عوض العدوى وبعد التعريف عنهما ادعى ابراهيم الملاح بقوله ادعى بطريق تو كىلى عن كل من الحاجة مريم بنت عبد الله زوجة ومعتقة المرحوم الشيخ محمد الملاح بن عبد الرزاق الملاح ابن السيد اسمعيل الملاح وبنتيهام آمنة ومحبوبة البالغتان المرزوقتان لها من زوجها المرحوم الشيخ محمد الملاح المذكور الو كالة العامة المفوضة لرأيه وقوله وفهـ له في كل شئ يصح التوكيل فيه شرعا ما عدا بيع العقار ورهنه وهبته ووقفه والاقرار بذلك وقبل ذلك منهن وتحرر بذلك اعلام شرعى من هذه المحكمة في ٢١ صفر سنة ١٣٠٢ وسجل بتمرة ١٢٨ على الحاج حسنين عوض المذكور هذا وهو الو كىل الشرعى العام عن بنته زينب زوجة المرحوم الشيخ محمد الملاح المذكور وانه فيما قبل تاريخه توفى المرحوم الشيخ محمد الملاح ابن المرحوم الشيخ عبد الرزاق ابن السيد اسمعيل الملاح وانحصر ميراثه الشرعى في كل من زوجته المصونة الحاجة مريم بنت عبد الله السوداء معتقة المرحوم الشيخ محمد الملاح المذكور التي أعتقها وهو يملكها والمصونة زينب كريمة الحاج حسنين عوض المدعى عليه هذا وفي بنتيه من الحاجة مريم المذكورة هما محبوبه وآمنة المولكتين المذكورتين وفي ولديه من زينب المذكورة هما محمد ومجددة من غير شريك ولا وارث له سواهم وان من جهة ما هو مخالف عن المتوفى المذكور تحت يدمو كالة المدعى

عليه زينب المذ كورة هذا الريال أبو مدفع الحاضر بهذا المجلس وأشار إليه بيده الموروث
عن المتوفى المذ كور للورثة المذ كورين بالقضية الشرعية وبين نصيب مال كل من
الورثة المذ كورين منه ومطالب المدعي عليه برفع يده موكته عما يخص موكلاته الثلاث
المذ كورات في هذا الريال وبينه وسال سؤاله عن ذلك وسئل من المدعي عليه فأجاب
بالاعتراف بتوكيله عن بنته زينب المذ كورة على الوجه المسطور وب وفاة المتوفى المذ كور
عن زوجته زينب موكته وفي ولديه منها المذ كورين وفي بنتيه من مستولدته الحاجة مريم
المذ كورة هما محبوبه وآمنة المذ كورتان من غير شر يك وبوضع يده موكته زينب
المذ كورة على هذا الريال وأنه من ضمن ماتر كه المورث المذ كور وأنكر تو كيل المدعي
المذ كور وعق الحاجة مريم المذ كورة العتق المنجز من المتوفى المذ كور وزوجيته له
ثم كلف المدعي اثبات دعواه فأحضر الحاجة مريم المذ كورة وبه التعريف عنها بشهادة
الشهود صدقت على تو كيل المدعي المذ كور عنها على الوجه المسطور وعلى جميع دعواه
المذ كورة وأقام شاهدين على تو كيله عن محبوبه وآمنة المذ كورتين حسب الدعوى
وقبوله ذلك وأحضر أيضا شاهدين شهدا بتوكيل زينب المذ كورة لوالدها المدعي عليه
حسب الدعوى وقبوله ذلك وزكيت الشهود سرائم علنا فيكم القاضي والعضوان
بالتوكيل المذ كور على الوجه المسطور بحضور المدعي والمدعي عليه ومريم والشهود
والمزكين لوكيلين عن موكلاتهما ثم أحضر المدعي شاهدين شهد كل منهما بأن المورث
المذ كور توفي وانحصر ميراثه الشرعي في كل من زوجته زينب بنت حسين عوض
المدعي عليه المذ كور هذا ابن أحمد بن عوض والحرمة الحاجة مريم بنت عبد الله
السودانية معتقة وزوجة المتوفى المذ كور التي أعتقها وهو يملكها وفي ولديه من زينب
المذ كورة محمد ومجدة وفي بنتيه من زوجته مريم المذ كورة هما محبوبه وآمنة من غير
شر يك ولا وارث له سواهم وأحضر أيضا شاهدا آخر وشهد في وجه المدعي عليه مثل
شهادة الأولين وأحضر شاهدا رابعاً شهد في وجه المدعي عليه بأن الحاجة مريم بنت
عبد الله السودانية كانت مملوكة للمتوفى المذ كور مملوكاً صحيحاً وأنه في حال حياته وصحته
وسلامته أعتقها وهو يملكها عتقاً منجزاً وعقد عليها عقد نكاح صحيح شرعي فطعن المدعي
عليه في أحد الأولين وفي الثالث والرابع بأنهم دائرون صيغ ويجلسون في القهاوى
فزكيت الشهود سرائم علنا بالطريق الشرعي فيحكم الحاكم الشرعي وأعضاء المجلس للورثة
المذ كورين على موكلة المدعي عليه بحضور وكيلها المذ كور وفي وجهه ب وفاة المورث
المذ كور وانحصار ارثه الشرعي في زوجته زينب بنت المدعي عليه المذ كور ومريم
السودانية التي أعتقها وهو يملكها وفي بنتيه من مريم هما محبوبه وآمنة وفي ولديه من
زينب هما محمد ومجدة من غير شر يك وأمروا المدعي عليه المذ كور برفع يده موكته
عما يخص موكلات المدعي المذ كور في هذا الريال وبين ذلك القدر وتسليم ذلك للمدعي

الوكيل يجوز ملوك لاته المذکورات تفاضلا بين وبين مالكل منهن حكموا امر
صحيحين تامين للسبب المشروح بحضور الخصمين والشهود (اجاب) وردت مكاتبة
الحقانية يمينه ومامعها من صورة المرافعة والحكم الصادر من محكمة اسكندرية
بوراثة ورثة الشيخ محمد الملاح وانحصار ارثه فيهم وهم اولاده الاربعة وزوجته زينب
ومريم معتقة التي ثبتت عتقه لها وهو يملكها وتزوج بها حال حياته المحرر بذلك اعلام
شرعى مسجل حسب ما استفيد مما ورد للنظارة من المحكمة المذكورة ضمن هذه الاوراق
التي منها التثبيتي الصادر من حسنين عوض والد احدى الزوجتين المدعوتين زينب
للحقانية وحيث ان مجرد الشكوى على الوجه الذي ذكره بعد صدور الحكم مستوفيا
شروط الحقنة وتحرير الاعلان وتسجيله بما هو المقصود من اثبات وراثة مريم وعتقها
من معتقها حال حياته لا يقتضي بطلان الحكم لزم تحريره للعلمية والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة من نظارة الحقانية بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٣٠٣ مضمونها شخص يدعى
خالد افندي فهمي بصفة كونه وكيله عن سرور اغا ناظر وقف المرحوم محمد قفطان باشا
مقام عليه قضية في محكمة مصر الكبرى الشرعية من زينب هانم بنت رستم بك بشأن
استحقاقها في الوقف المرقوم وقد اكد الشكوى لنظارة الحقانية في جانب المحكمة
المشار اليها من جهة تكليفه باحضار شاهد يزعم عدم تكليفه به شرعا مستدلا بنصوص
وفتاوى قدم صورتها وطلب استفتاء فضيلتكم في هذه المادة وحيث انه بالنظر لذلك
طلب من المحكمة المذكورة صورة المسجل بها في هاته القضية ووردت بافادته راقم محرم
سنة ١٣٠٣ فلهمذا اقتضى ترقية له لفصيلتكم وارسال الصورة المرقومة واوراق
التشكيكات بما فيها صورة الفتاوى وقد راجع الجميع بالحفاظة خمس عشرة طي هذه فالامل
النظر فيها والتكرم بافادة النظارة عما يقتضيه المنهج الشرعي في تلك القضية ومآل
هذه المسألة دعوى اخراج الواقف بماله من الشرط جملة اشخاص من وقفه المذكور
منهم زينب هانم بنت رستم بك عتيق الواقف من قبل خالد افندي المذكور بالوكالة
عن سرور اغا ناظر الوقف المرقوم في وجهه وكيلها الشرعي بعد دعواه باستحقاقها بطريق
الوكالة عنها في الوقف المذكور حسب الشرط وتكليف خالد افندي المذكور اثبات
دعواه الانحاج بعد انكاره وقد اتى بشهود متعددين فردت شهادة البعض لعدم
المطابقة وذكروا في شان شهادة أحدهم المدعو حسنا شعبان البرادعي انه طلب احضار
شاهد آخر خلاقه مع مطابقة شهادته وشهادة آخر المدعى لعدم اطمئنان المفوض لهم
الحكم لشهادته وعدم غلبة الظن بصدقه في شهادته فعارض في ذلك خالد افندي المذكور
واحتج على حكم الشرع المذكورين بعبارات من كتب الفقه من جملتها ما في الفتاوى
الهندية في الباب الخامس عشر في اقوال القاضى وما ينبغي للقاضى ان يفعل وما لا يفعل
قال في الاصل اذا ارتاب القاضى في امر الشهود فرق بينهم ولا يسمع غير ذلك ويسألهم

مطلب فيما اذا ارتاب
القاضى في امر الشهود

صفر
سنة
مطلب الشهادة لا ترد
بمجرد التهمة

أيضا أين كان هذا أومتى كان هذا ويكون هذا السؤال بطريق الاحتياط وإن كان
لا يجب هذا على الشهود في الأصل فإذا فرقههم فإن اختلفوا في ذلك اختلافا يفسد الشهادة
ردّها وإن كان لا يفسد سندها لا يردّها وإن كان يتهمهم فالشهادة لا ترد بمجرد التهمة هذا
آخر مانع للمعارض وفيها من الباب المذكور بعد ما ذكر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
إذا اتهمتهم وروايت الرتبة فظننت أنهم شهدوا الزور أفرق بينهم وأسألهم عن المواضع
والأشياء ومن كان معهم فإذا اختلفوا في ذلك فهو ذا عتدى اختلاف أبطل به الشهادة
كذا في المحيط انتهى (أجاب) وردت مكتوبة المحققة هذه وما تضمنته هي وباقي
أوراق هذه المادة علم والذي رؤى بهذا الطرف أن يتحرر من طرف نظارة المحققة إلى
المحكمة الشرعية الكبرى بمصر بأن طلبها الحضر شاهد آخر خلاف حسن شعبان البرادعي
الذي شهد شهادة مطابقة للدعوى لعدم اطمئنان المفوض لهم المحكم لشهادته وعدم غلبة
الظن بصدقه في شهادته المذكورة عندهم أن كان ذلك جاء من الأخبار سرابا ينافي
عدالة أو كان القاضي عرف هذا الشاهد بمجرد لما في البحر عن الملتقط القاضي إذا
عرف الشهود بمجرد أو عدالة لا يسأل عنهم انتهى كما في تسكملة رد المحتار من أوائل
الشهادات فلا مانع منه كما لو تحقق في هذا الشاهد ما يفسد شهادته ولا ينافي ذلك ما استند
إليه خالدا فندي المذكور وإن لم يوجد شيء من ذلك فعلى حضرته التفتيش عن حال
هذا الشاهد سرافقها تاما فان عدل عن له اختلاط به ويعرف أحواله من أهل الثقة
والأمانة عن يعرف الشاهد بانه ملازم للجماعة صحيح المعاملة في الدينار والدرهم مؤد
للامانة صدوق اللسان مجتنب للكباثر وللأصرا على الصغار وما يخل بالمرودة قبلت
شهادته بعد تزكية العلانية أيضا ولا يحتاج إلى شاهد آخر بدله ولا طلب من المدعي
شاهد عوضه والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من نظارة الداخلية في ٢٩ ذي القعدة
سنة ١٣٠٣ مضمونها أنه ورد للداخلية الأوراق التي مع أفادتها من مديرية أسنا بأفادة
منها وعلم منها أنه لما صار ثبوت وفاة محمد باشا حسن مأمور مالية الخرج طوم تحرر بذلك
اعلاما شرعيا من أحد مامون محكمة أسوان محكوم فيه بالخصار ميراثه الشرعي في
ولده القاصر المسمى بالحارث المرزوق له من مسئولته كردفان من غير شريك والثاني
من محكمة أسنا محكوم فيه بمصر ميراثه في زوجته كلفدان البحر كسبة وابنها أحمد الملقب
بالحارث ولاختلاف الحكم في الاعلامين صار احالة نظره معا على حضرة مفتي المديرية
فرغب عرض هذه المادة على سيادتك وما يصدر به الحكم يتبع اجرائه وهذا الزم ترقيمه
لفضيلته كم والاعلامان مع باقي الأوراق عدد ٢٩ مرفوعة معها لورود الافادة بما
يقضي (أجاب) قد فهم ما تضمنته مكتوبة الداخلية بعينه المؤرخة ٢٩ ذي القعدة
سنة ١٣٠٣ مضمون مامعها من الأوراق والذي يقضي به الحكم الشرعي أنه لا مانع
من العمل بما تضمنه اعلام قاضي أسوان من ثبوت وفاة المتوفى واقامته وصحيا مختارا

٧
١٣٠٣
مطلب فيما ترد به الشهادة
ولو عرف القاضي
الشاهد بجرح أو عدالة
لا يسأل عنه
مطلب فيما يشترط
بجواز التعديل

ذی الحجة

٣
١٣٠٣

من قبله ووراثته ابنه القاصر له وما تضمنه اعلام قاضي اسنما المتأخر من ثبوت زوجية
كفقدان أم الولد القاصر المذكور ووراثته الزوجها المتوفى المذكور أيضا اذا استوفى
كل من المحكمين المذكورين شرائط الصحة ولا يضر في ذلك الاختلاف بين الاعلامين
المذكورين بالتصريح في الاول منهما بحصر الارث في الابن المذكور في دعوى الوصى
المختار وشهادة شهوده مجمله على عدم العلم بوارث آخر وبالتصريح في الثاني بزوجية
الزوجة المذكورة وبنوة الابن وكونهما الوارثين له فتقبل شهادة شهودها بعد الحكم
الاول جلا على علمهم بذلك فينفذ كل منهما ولو كانا من قاض واحد حيث اختلف
تاريخ المحكمين واستوفى كل منهما شرائطه والتحقيقات السياسية التي أجزيت بمعرفة
مدير اسنابعد صدور الحكم الشرعي وماتراى له من مخالفة شهادة الشهود
الاول لما قرره لديه بعد الحكم لا يقتضي بمجرد نقض الحكم الاول شرعا كما ان حصول
الاختلاف في اسم جده المتوفى بكونه لانا في الاعلام الاول وعيد في الاعلام الثاني
مع كون المتنازع في شأنه واحدا معروفا لا يضر لجواز تعدد الاسماء والله تعالى أعلم

(كتاب الشهادات)

(سئل) في رجل كان واليا على بلد ويطالب منها المطالب فوكت بينه وبين أهل
البلد عداوة دنيوية وسبوه وقذفوه ثم حصل بينه وبين رجل دعوى فاراد خصمه ان
يقيم عليه بينة من الجماعة الذين حصل منهم القذف والسب فهل لا تقبل شهادتهم عليه
واذا كان مع المدعى بينة هم اخوته تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا (أجاب) لا تقبل
شهادة العدو على عدوه ان كانت العداوة دنيوية والاقبلت وشهادة الاخ لاخيه
مقبولة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته ووجهة بيت المال
وعليه ديون وخلف تركه بمكان سكناه مع زوجته فادعت زوجته بأشياء من تركته انها
ملكها وادعى وصيه المختار انها ملك الميت وعنده بينة من عتقاء المتوفى تشهد له بانها
ملك المتوفى الى حين وفاته فهل تقبل شهادة العتقاء بان الاشياء المذكورة ملك معتقهم
واذا تعلت الزوجة أو وكيلها بان يدينها وبين العتقاء عداوة بسبب انه وقع بينها وبين
العتقاء خصامة ومشامة لا عبرة بهذا التعلل ولا يكون ذلك قاذفا في شهادتهم (أجاب)
صرحوا بقبول شهادة العتقاء لمعتقهم والطعن بطلاق الخصامة لا يكون موجبا لرد الشهادة
ولا تثبت العداوة التي ترد بها الشهادة الا بنحو قذف وجرح وقتل ولى كفى الدرفاذا
ثبت بالوجه الشرعي ما يمنع قبولها ردت والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
نصف بيت وباقيه لمطلقة استأجرته منه بقدومه معلوم لكل شهر فترتب له عندها مبلغ
معلوم مدة أشهر ماضية طلبه منها فادعت انه كان سكن معها مدة أشهر وهى على ذمته
قبل ملكه لنصف البيت المذكور وقد عني انها شرطت عليه السكنى منه بالاجرة وتقيم
أخوها عليه بينة بذلك بعد انكاره شرط السكنى معها بالاجرة فهل اذا ثبت بالبينة

مطلب لا يضر الاختلاف
في اسم الجدمع كون
المتنازع فيه واحدا معروفا

مطلب لا تقبل شهادة
العدو على عدوه ان
كانت العداوة دنيوية
٢٥ ١٢٦٤
مطلب تقبل شهادة
الاخ لاخيه

دى الحجة
٢٧ ١٢٦٤
مطلب لا تثبت العداوة
التي ترد بها الشهادات
الا بنحو قذف وجرح
وقتل

محرم

سنة

الشرعية ان بين الشهود والمشهود عليه عداوة دنيوية بنحو قذف في ضمن محاسبة
وتعصب بينهم لا تقبل شهادتهما ويحكم عليها بدفع مبلغ الاجرة المسترفة بها لملقتها
المذكور (أجاب) ليس كل من خاصم شخصاً في حق وادعى عليه يصير عدو له كما توهمه
بعض المتفقهة ولا ترد الشهادة بمطلق العداوة انما ترد اذا كانت العداوة لاجل الدنيا
كشهادة المقتول وليه على القاتل والمجروح على الجارح والمقذوف على القاذف
والمقطوع عليه الطريق على القاطع كما في حواشي الاشباه ومنه يعلم الجواب والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه يستحق عنده ثلث بقرة بنتا جها راثنان عن أبيه فانكر
واضع اليد دعواه وطلب من المدعى بينة فحجز ثم بعدمدة أراد اقامة بينة بينها وبين
المشهود عليه عداوة بنحو قتل فهل لاتصح شهادتهما عليه ولا تقبل (أجاب) صرحوا بان
ليس كل من خاصم شخصاً في حق وادعى عليه يصير عدو له كما توهمه بعض المتفقهة ولا
ترد الشهادة بمطلق العداوة انما ترد اذا كانت العداوة لاجل الدنيا كشهادة المقتول
وليه على القاتل والمجروح على الجارح والمقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق
على القاطع كما في حواشي الاشباه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
بنوا في سوق الباعة بناء على وجه أن هذا الموضع ملكهم وتعضدوا ببقية استند في اثبات
ملكية القدر الذي بنوه من الشارع بان جماعة من البلد كتبوا محضر امتضوا أن
ما بنوه ملكهم مستندين في ذلك الى أن من كانوا يجلسون في هذا الموضع للبيع والشراء
في السوق كانوا يدفعون الاجرة الى أصول البانين فعارضه فقه آخريانه يشترط في الشهادة
بالعقار التحديد واستناد الشهود الى أصول البانين كانوا يأخذون الاجرة من الجالسين
فيه للبيع والشراء لا يفيد الملك ولا يعد بذلك من بني واضع ايده لان الشارع لا يملك
وأخذ الاجرة عن جلس فيه للبيع والشراء ظالم في الحق منهما (أجاب) الشارع الماعد
لمصالح العامة لا يملك بمجرد هذه الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض
موت فمئل عند اشتداد المرض في بيان ماله فقال مالي كذا وكذا وعين قدومه والحامل
لدى على ذلك أخوه وأبوه ثم مات والناس الكثيرون يشهدون بان جميع المال الذي في حاصله
والد كان وبيته مشترك بينهما وبين أخيه فهل اذا كان له وارث غير الاب كزوجة وابن
منه ياخذان ما فرض لهما شرعاً من تمام نصف المال المشهود بانه مشترك ولا يقر
ارثهما على ما عينه المريض (أجاب) اذا ثبت بطريق شرعي ان للميت المذكور مالا آخر
سوى ما عينه في مرضه يكون تركته عنه يقسم بين جميع الورثة بحكم القرينة الشرعية
ولا يمنع من ذلك قول المريض مالي كذا كذا لا يثبت بذلك ملك لغيره فيما عداه شرعاً
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مصاعاً معلوماً طلبته منه زوجته فاعطاه لها على سبيل
الوديعة بحضرة بينة تشهد بذلك فاخذته الزوجة وبقى تحت يدها مائة الى أن مات الزوج
عن ورثة فهل اذا أنكرت الزوجة وشهدت البينة بان هذا المصاع المذكور والحاضر

١٢٦٥

١١٦٥

١١٦٥

١١٦٥

سنة

صفر

١٢٦٥

٥

ربيع الاول

١٨

١٢٦٥

جادی الاولی

٢٩

١٢٦٥

فی مجلس القاضی و دیمه عندها یكون تركه و یقسم بین جميع الورثة و یحكم بهذه الشهادة
 ولولم یعلما ورنه و همل اذامات و جل عن و رثة قاصرین و غیرهم فادعت الزوجة بمهر
 جسم قبل الزوج المیت فاعترف به البالغون فهل یلزم ما اعترفوا به فی نصیبهم ولا یلزم
 القاصرین لا سیمما و هناك بینة تشهد بان المهر المدعی أقل مما ادعته المرأة المذکورة
 (أجاب) اذا كان المصاغ المذکور حاضرا بالمجلس تکفی الاشارة الیه فی الدعوی
 والشهادة و اذا تم نصاب الشهادة من الورثة البالغین و أدیت بلفظها سرى علی جميع
 الورثة و یمنع منها ما تعرف تعجیله من ذلك حیث دخل بها و فی الدرمن الاقرار أحد الورثة
 اقرب بالدين المدعی به علی مورثه و جده الباقرین یلزمه الدين كله یعنی ان و فی ما ورثه به
 و قبل حصته و اختاره أبو الیث دفعا للضرر و لو شهد هذا المقر مع آخر ان الدين كان علی
 المیت قیات اه ای و یقضی علی الجميع و الله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اشترى دارا
 بثمن معلوم و وضع یدیه علیها نحو خمس و ثلاثین سنة و تصرف فیها بالهدم و البناء ثم مات
 البائع فانكر و رثته البیع فهل اذا كان عند المشتري بینة تشهد له بالشراء تقبل ولا یشرط
 فی صحة الشهادة ذکر اذرع الدار و تکفی اشارة الشاهد لها بدون ذکر الاذرع (أجاب)
 اذا أشار الشاهدان الی الدار فی شهادتهما کفی ولا یشرط ذکر اذرعها ولا بیان حدودها
 و الحال ما ذکر و الله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اشترى طاحونة من رجل آخر و وضع یدیه
 علیها مدة من السنین ثم فی سنة تاریخه ظهر جماعة من اهل الی الناحية التي فیها
 الطاحونة و ادعوا علی واضع الید المذکور بان الطاحونة ملكهم و ملك باقی و رثة
 والدهم و اعمامهم و سئل من المشتري واضع الید المذکور عن ذلك فعرف انه اشترى
 الطاحونة المذکورة من مدة خمس سنوات تقدمت علی تاریخه من الرجل البائع له
 وان الرجل البائع له و رثته من والده وان والده اشترىها من المدعین و شرکائهم
 بثمن معلوم فی سنة ١٢٤١ علی يد قاضی الناحية و تصرف فی ذلك مدة حیاته
 بالادارة و الاجارة و قبض الاجرة و بالهدم و البناء و الترمیم الی ان مات و تولى بعده علی
 ذلك ولده و تصرف فیها أيضا الی ان باعها له و اقام بینة شهدت بیع المدعین و شرکائهم
 للطاحونة المذکورة لوالد البائع لوضع الید المذکور فی سنة ١٢٤١ بثمن معلوم
 مقبوض بیدهم کل منهم یدیه ما یخصه علی يد قاضی الناحية و لم تفصل البینة نصیب
 کل من البائعین بل ذکر و الثمن اجمالا انه مقبوض بید البائعین کل یدیه ما یخصه
 بمعرفة القاضی فهل تكون هذه الشهادة صحيحة و یثبت البیع أولا (أجاب) حیث
 شهدت البینة بیع العین المشترکة صفقة واحدة من ملاکها بثمن معلوم بعد الدعوی
 بذلك كذلك فلا مانع من قبولها و المحکم بها و الله تعالی أعلم (سئل) فی وکیل عن زوجة
 أخیه و ولده البالغ و بالوصاية الشرعية علی بقیته القاصرة یدعی ان أخاه كان یروی غیطه
 فادجاره حجازا لماعنه فتشاجر اخوه مع جاره فخر ابن الجار من البلد و معه فراق فیسه

سنة
جمادى الاولى

مطلب الشهادة ان
وافقت الدعوى قبلت
والالا
مطلب شهادة الاقارب
لبعضهم مقبولة ماعدا
شهادة الاصل لفرعه
وعكسه

٣٠
١١٦٥
مطلب يجب موافقة
الشهادتين لفظا ومعنى
عند الامام واكتفا
بالموافقة معى

جمادى الثانية
٥
١١٦٥
مطلب برهن على انه لم
يكن في ذلك اليوم في
ذلك المكان بل في مكان
كذا لا تقبل

حجة فضر به أقال المدعى عمدا في جنبه اليسار ولم تنفذ الحربة منه بين الظهر والعصر
في شهر مسرى سنة ١٢٦٠ ومات بسبب ذلك في ضحوة اليوم الثالث وطالب المدعى
عليه بما يترب عليه شرعا وأنكر ذلك ابن الجمار المذکور فاحضر المدعى شاهدين
فشهد أحدهما بان ابن الجمار المذکور ضرب المتوفى بمزراق فيه حربة سوداء اللون
في جنبه اليسار ولم تنفذ الحربة من جنبه ومات في اليوم الثالث بسبب ذلك وشهد
الآخر بان ابن الجمار المذکور ضرب المتوفى المذکور بمزراق فيه حربة طرفها أبيض
في سرة المتوفى وقاربت النعوض ظهره ومات في ظهر اليوم الثالث بسبب ذلك فهل
هذه الشهادة موافقة للدعوى أم مخالفة لما لكون المدعى يدعى أن الضرب في
الجنب اليسار وان الموت في ضحوة اليوم الثالث واحد الشاهدين شهد أن الضرب في
سرتة وأنه مات في ظهر اليوم الثالث أم لا وهل اذا طعن المدعى عليه بان بلدهما
نصفان سعدو حرام وان الشاهدين من النصف الآخر وثبت ذلك وان أحد الشاهدين
قريب المتوفى تردشاهداهما بذلك أم لا (أجاب) الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت
والالا ويجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى بطريق الوضع عند الامام واكتفا بالموافقة
المعنوية قال شهادة على الوجه المذکور لا يثبت بها القصاص واذا تحققت العصبية
الموجبة لتهمة الشاهدين بين يدي القاضي لا يكون له قبول الشهادة وشهادة الاقارب
لبعضهم مقبولة ماعدا شهادة الاصل لفرعه وعكسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات قتيلا عن ورثة بالغين فادعوا على رجل آخر انه ضرب المقتول المذکور وعمدا حال
حياته بحربة من الحديد مربة على مزراق من الحشب فاصابته في عينه اليمين وغاص
الحديد فيها مقدار قيراطين فوق وقع على الارض مغشيا عليه ومكث بعد ذلك ثلاثة أيام
ومات بذلك في تاريخ معلوم في محل معلوم فسئل المدعى عليه عن ذلك فجهده كليا فبرهن
ورثة المقتول على دعواهم المذكورة فقبل تركية الشهود وحكم القاضي ذكر المدعى عليه
انه كان في التاريخ المذکور غائبا ولم يكن حاضرا فيه ومعه بينة بلغت حد التواتر فهل
اذا شهدت بينة المدعى عليه بانه لم يكن حاضرا في التاريخ المذکور وبلغت حد التواتر
تقبل ولا يحكم على المدعى عليه بالقتل ولا بالبدنة (أجاب) في البرازية من نوع الشهادة على
النفي مانصه شهد انه استقرض من فلان في يوم كذا في بلد كذا كذا فبرهن على انه لم
يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان آخر لا تقبل لان قوله لم يكن فيه نفي
صورة ومعنى وقوله بل كان في كذا نفي معنى وأصله ما ذكره في النوازل عن الثاني شهدا
عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو بيع أو كتابة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو
قصاص في مكان وزمان وصفاه فبرهن المشهود عليه انه لم يكن يومئذ في مكان لا تقبل لكنه قال
في المحيط ان تواتر عند الناس وعم الكل عدم كونه في ذلك المكان والمان لا تسمع
الدعوى عليه ويقضى بفرأغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات

جمادى الثانية سنة
مطلب شهادة النفي
للمتواترة مقبولة

لا يدخلها الشك اه وفي شرح الدر المختار شهادة النفي المتواترة مقبولة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل معامل لرجل آخر ولا آخر وشوكة فارسل معاملة رسولاً من طرف الحاكم
أحضره في بيته وادعى عليه بقدر من الدراهم فانكر المدعى عليه وطلب ان يحاسب
المدعى فلم يجبه لذلك وكتب عليه وثيقة بالمدعى به من غير علم من المدعى عليه واشهد
عليه في الوثيقة خادم المدعى ورجلاً آخر شيخ ببلد بينه وبين المدعى معاملة ورجلاً آخر ذمياً
وهو الذي كتب الوثيقة ورجلاً عليه دين للمدعى فهل لا يلزم المدعى عليه شيء الا بعد تحقيق
الحساب بينه وبين المدعى ولا عبرة بكتابة الوثيقة واشهاد الشهود والمتهمه لكون المدعى
عليه لم يقرب شيء من ذلك (أجاب) شهادة شيخ البلد لا تقبل كما لا تقبل شهادة الاجير الخاص
لمستأجره ولا شهادة الذمى على المسلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية أفدنة طيناً
وما بينهما من النخل وهو واضح يده عليها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة يتصرف فيها لنفسه
فلا ن ادعى رجل ان المالك له فيها ويريد نزعهما من هي تحت يده مع حضوره ومشاهدته
لتصرف ذي اليد وسكوته تلك المدة ولم ينازع ولم يعارض فهل لا تسمع دعواه ولو أقام
بينة تشهد له بالسماع بان المالك له فيها ويقضي بها الذي البد (أجاب) لا تقبل الشهادة
بالسماع الا في مسائل ليس ما ذكر بحادثة السؤال منها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
ادعوا على رجل بقطعة أرض خربة بانها لهم آلت لهم عن مورثهم فانكر دعواهم
وادعى انها ملك لابيه بالشراء من آخرين وبيده وثيقة بذلك مقطوعة الشبوث وانه ورثها
عنه فهل اذا طلب قاضي بلدتهم من المدعين بينة على دعواهم وعزوا عن اقامة البينة
وحلف المدعى عليه اليمين الشرعية ثم بعد ذلك أقام المدعون البينة على دعواهم تسمع
الدعوى وتقبل البينة ولا يكون حلف المدعى عليه اليمين ما نعام من سماع الدعوى
(أجاب) تقبل البينة لو أقامها المدعى بعد عيدين المدعى عليه عند العامة وهو الصحيح والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى بين يدي قاضي نادى بيته على رجل آخر بانه اخذ منه
مبلغاً خمسين فرانسه الى حضوره من نص في سنة كذا في شهر ذي الحجة يوم الجمعة بعد صلاة
العصر فانكر المدعى عليه فاحضر شاهدين شهدا على انه استلم المدعى عليه من المدعى في
حضرتهما المبلغ المرقوم بموافقة هذا التاريخ وانما صار منهما الاختلاف في اليوم
المذكور في كونه بعد صلاة العصر فالمدعى يقول بعد صلاة العصر والشاهدان يقولان
بعد صلاة الظهر في ذلك أبطل شهادتهما القاضي فالحكم في ذلك وبعد ذلك ادعى
المدعى بان معه بينة تشهد على اقرار المدعى عليه باخذ المبلغ المذكور وانه عنده وأمهله
الى ما يقوم المحكم دار فهمى عنده امانة الدراهم المذكورة فشهدا ثنان بعد انكار
المدعى عليه أيضاً اقراره واعترافه بذلك شهدا احدهما انه سمع من المدعى عليه يقول
بعد طلب المدعى منه المبلغ المذكور مبلغك عندي وحين يقوم المحكم دار أسلمك ذلك
المبلغ وانه سمع منه اقراره بذلك في هذا الديوان وشهدا لا خربانه سمع منه في الديوان

١٢٦٥ ١٠

١٢٦٥ ١٩

شعبان

١٢٦٥
مطلب تقبل البينة
لو أقامها المدعى عليه
بعد عيدين المدعى

سنة رمضان

الثاني أحدهما قال سمعت الاقرار في الديوان البراني وقال الاخر سمعت اقراره في الديوان الجواني في هذا المحل فهل تقبل هذه الشهادة ولا يمنع صحة الاقرار باختلاف المكان وما المحكم في ذلك ثم ادعى المدعي عليه ان المدعى اقربانه زور عليه المبلغ بسبب ما اخذ منه ثلثمائة قرش واعطاها الشخص في دينه الذي عليه وسبعة ابقار اخذها منا وادخلها في الديوان وصار منه الكلام أمس وقت الظهر وهذا الكلام بلغني بالليل بعد ما كنت من المجلس فاحضر شاهدين بعد انكار المدعى فقال كل منهما كنا بحضرة فلان أمس قبل الظهر وسمعناه يقول رميت عليه المبلغ بسبب ما اخذ منه ثلثمائة قرش واعطاها الشخص في دينه وسبعة ابقار اخذها منه وادخلها في الديوان واحضر الشاهد الثالث الذي قال عنه كنا بحضرة فلان فاجاب بقوله سمعنا منه يقول برضى عامل فيها بالعناد بسبب ما اخذ منه من الثلثمائة قرش واعطاها الشخص في دينه الذي عليه واخذ منها سبعة ابقار وتسلمهن في الديوان فانا جقان من شان ذلك وعلمت ذلك عنادا كذلك رد شهادتهما للقاضي فالحكم (اجاب) يؤمر بدفع ما اقرب به واختلاف الشاهدين في مكان الاقرار غير مانع من قبول الشهادة تجوز تعدد الاقرار كما صرحوا به ولا اعتبار بما تسلك به المدعى عليه على الوجه المسطور مع عدم تعيين المبلغ في الدفع الذي ادعاه ولا في شهادة شهوده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر فذهب صاحب الدين وادعى على المدين بذلك الدين فانكره فقصر على رب الدين احضار البينة التي تشهد له بذلك فتعمل جماعة آخرون شهادة تلك البينة وأرادوا ادائها فهل يسوغ للقاضي قبول شهادة البينة التي تشهد على شهادة غيرهما أو لا يسوغ له ذلك (اجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة الا في حدود وقرود بشرط تعذر حضور الاصل بموت أو مرض أو سفر أو كنف الثاني بغيره بحيث يتعذر ان يبيت باهله وعليه الفتوى أو كون المرأة مخدرة لا تحالط الرجال وان خرجت محاجة وحمام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أكرهه الحما لم على بيع داره من رجل بثمن معلوم فباعها المكره لذلك الرجل فهل اذا ثبت الاقرار بالا كراهه بالبينة لا يكون البيع نافذا ويقتضى له باخذها ممن هي تحت يده واذا ادعى المشتري ان رب الدر أقرب بيعها له وقبض ثمنها طاعة لمختار أو أقام بينة بذلك لا تسمع بينته وتقدم بينة الا كراهه في الاقرار على غيرها (اجاب) بينة الا كراهه في الاقرار أولى من بينة الطوع ان ارخا واتحد تاريخهما فان اختلفا ولم يؤثر خافية الطوع أولى على ما اعتده صاحب المنع كما في الدر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة رجلا من عساكر الجهادية فمات عنها وكشف من دفتر الجهادية عن موته فوجد صحيحا وأيضا هناك بينة تشهد بالموت على السماع فتزوجت رجلا آخر بعد ان اعتدت عدة وفاة فهل ليس للقاضي ان يفرق بينهما والحال هذه (اجاب) للقاضي الحكم بالموت بشهادة السماع ولو قسر الشاهدان وقالوا أخبرنا بذلك من نثق به على الاصح في الدوم

٤
١٢٦٥
مطلب اختلاف الشاهدين
في مكان الاقرار غير
مانع لجواز تعدد الاقرار

٢٢
١٢٦٥
٣
مطلب بينة الاكراه في
الاقرار أولى من بينة
الطوع ان ارخا واتحد
التاريخ والافينة الطوع
ذی القعدة

١٥
١٢٦٥

١٥
١٢٦٥

مطلب أخبرها عدل
بموت زوجها فصدقته
وتزوجت ثم أخبرها آخر
بجائته لا يبطل نكاح
الثاني ولا يفرق بينهما

٢٣ ١٢٦٥

مطلب تقبل الشهادة
على الشهادة في كل
حق سوى حدود وقود
لتعذر حضور الاصل
لموت او مرض الخ
ذى الحجة

٢٠ ١٢٦٥

مطلب في شاهد الحسبة
اذا اخرج شهادته لغير عدل

محرم

٢٦ ١٢٦٦

الشهادات لكن نقل بحسبه ع ب اعتماد خلافة تعويل على ما في عامة المتون وغيرها
فاذا حكم بالموت ساغ للمرأة التزوج بآخر بعد انقضاء عدة الوفاة وفي جامع القصولين من
الفصل الثاني عشر نعي اليها خبر زوجها فتزوجت ثم أخبرها آخر أن زوجها حي فلو
صدق الخبر الاول لا يمكنها تصديق الخبر الثاني ولا يبطل نكاح الثاني ويسعها المقام
معه وقيل لو كان الخبر الاول عدلا ولا كبر رأيها صدقه لا يفرق بينهما وبين الزوج الثاني
اه فلو أخبر المرأة المذكرة شاهدان بموت زوجها وصدقتهما فاعتدت وتزوجت بغيره
بناء على شهادتهما لئلا يباذلك ولم يتحقق خلافه لا يكون للقاضي التفريق بينهما والله
تعالى أعلم (سئل) في أربعة عدول تحملوا شهادة بطلاق عن اثنين شاهدين به تعذر
انتقالهم محل الاداء فهل يسوغ لهم في هذه الحال تكملهم بنقل هذه الشهادة وأداؤهم
لها ويقبل منهم الاداء ويعمل بمقتضاه ويسوغ لهذه المرأة التزوج لمن أراد نكاحها ويمنع
المعارض لما عن معارضته (أجاب) تقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حدود
وقود بشرط تعذر حضور الاصل بموت او مرض او سفر او كون المرأة مخدرة عند الشهادة
ويشترط شهادة عدد عن كل أصل فاذا ثبت طلاق المرأة المذكرة بشهادة الفروع في
وجه الزوج أو وكيله في ذلك كان لها التزوج بآخر بعد انقضاء العدة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له زوجة ومعاشر لها مدة طويلة ادعى عليه جماعة بانه طلقها ثلاثا وأرادوا
ان يشهدوا عليه بذلك والحال انهم حاضرون مشاهدون معاشرته لها معاشرته الا زواج
مدة طويلة ولم يعارضوه ولم يباذروه فهل اذا اخرج شاهد الحسبة شهادته لا تقبل (أجاب)
شاهد الحسبة اذا اخرج شهادته لغير عدل خمسة أيام مع علمه بالمعاشرته معاشرته الا زواج
ردت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أهالي بلده ودخل بها وعاش بها
معاشرته الا زواج مدة تزيد على أربعة أشهر ثم وقع بينه وبين شيخ البلد خصومة ونزاع في
أمر فحمله الغيظ على انه يدعي على الزوج المذكرة كوربان زوجته محرمة عليه بالمصاهرة
بداعي ان الزوج المذكرة كورفيما سلف من الزمان تزوج أمها ودخل بها لاجل تحليها
للزواج من الطلاق الثلاث وأنكر الزوج والزوجة وأهلها دعواه وأراد شيخ البلد
اثبات ذلك بشهادة بينة من أهل البلد الذين من خزبه والحال ان من يعرض نفسه
لشهادة حاضر في البلد من ابتداء الزوج والدخول وعالم بذلك وبالمعاشرته فهل لا تقبل
شهادة البينة على الزوج والزوجة بشهادة الحسبة وحرمته الزوجة بالمصاهرة وليس
لقاضي الولاية ولا نائبه في البلد قبول هذه الشهادة حيث اخرجوا شهادتهم لدى القاضي
بلا عذر مع العلم بالتزوج وعيشهما عيش الا زواج (أجاب) متى اخرج شاهد الحسبة شهادته
بلا عذر فسق قترد في البحر عن القنية اجاب بعض المشايخ في شهود وشهدوا بالحرمه
الغليظة بعدما اخرجوا شهادتهم خمسة أيام من غير عذر انهم لا تقبل ان كانوا عاقلين بانهما
يعيشان عيش الا زواج والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى ان زوجها مات وعندها

سنة	صفر	بينتة تشهد لها بذلك فهل اذا شهدت لها بذلك عند المحاكم الشرعية وفسرت في شهادتها بالسمع تقبل واذا قلتم بذلك وقبلها القاضي وحكم بها يكون لها ان تعتمد من وقت الموت وتزوج غيره قضاء وديانة (اجاب) اذا شهدت البينة بموت الزوج في وجه خصم شرعي وحكم القاضي بموته جاز للزوجة التزوج بغيره بعد عدة الوفاة واذا غسر شاهدا الموت للقاضي أن شهدتهما بالسمع تقبل اذا قالا أخبرنا به من نثق به على الاصح على ما في الدر من الشهادات لكن نقل محشيه ع ب اعتماد خلافه تعويل على ما في عامة المتن وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا تحميت في دفتر الميت المحفوظ ومقر به فيه قائلان عليه لفلان كذا من الدين واحضر الدفتر وارث الميت وصاحب الدين لدى قاضي بلدهم والزمه بدفع الدين بعد أن صدق عليه الوارث ودفع الوارث معظم الدين وتوقف بعد ذلك في دفع الباقي منكرا كون الدين على مورثه فهل لا يعتبر انكاره بعد ثبوت اعترافه ودفعه معظمه ويجبر على دفع الباقي والحال هذه ولا عبرة بانكاره لاصل الدين بعد ذلك ولا بقوله انه يقيم بينة بان مورثه خلاصه به قبل ذلك لاسيما والبينة المذكورة بينهما وبين المشهود عداوة ودينوية وخدمة واجراء عند المدعي المذكور وخصان به (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة بسبب الدنيا كشهادة المقتول وليه على القاتل والمجروح على الجارح والمقتوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصاً في حق يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفهمة كما في البحر ولا تقبل شهادة الاجير الخاص استباحه مسانحة أو مشاهرة وهذا على فرض كون الدعوى مسهوعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتيه وامه وأولاده فادعى بعض الورثة على احدى الزوجتين بأشياء من تركته الميت فانكرت وطلب منه البينة على ما يدعيه فهل اذا أقام عليها بينة من خدمه الخاصين به أو من مشايخ القرية لا تقبل هذه الشهادة ولا يحكم بها واذا لم يكن عنده بينة سوى من ذكر تصدق الزوجة بيمينها (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص استباحه كما لا تقبل شهادة مشايخ القرية والقول للزوجة بيمينها يصلح للزوجين من متاع البيت وما هو خاص بالمرأة بعد موت الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بقرة تعدى عليها رجل وضربها بسبب انها نزلت الزرع فساتت بالضربة المذكورة لوقتها فطلب رب البقرة اقامة الدعوى على يد فقيه فطلب من رب البقرة ومن البينة التي تشهد بالضرب خمسين قرشاً معلوماً فامتعت البينة من الشهادة على يده خوفاً من طلب المعلوم منها فترافع الى فقيه آخر وشهدا بالتعدي وبالضرب فهل تقبل شهادة البينة المذكورة ولا يضر امتناعها اولا من الشهادة بسبب طلب المعلوم منها مع رب البقرة واذا كان احد الشاهدين ابن عم تقبل شهادته له (اجاب) اذا قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد تقبل كما تقبل شهادة ابن عم المدعى له واذا كان امتناع الشهود بمعنى تأخيرهم أداءها فانما
١٢٦٦	١٤	
١٢٦٦	١٧	
١٢٦٦	١٢	
١٢٦٦	١٣	

مطلب لا تقبل شهادة
الاجير الخاص ولا شيخ
القرية

ربيع الاول

يكون التأخير مقسقا بعد الطلب اذا كان لغير عذر وهنا على ما في السؤال وجد العذر ففي
 الهندية من الفصل الثاني من الباب الرابع من الشهادات قال الشيخ الامام المعروف
 بخواهر زاده ان في حقوق العباد اذا طلب المدعي من الشاهد ان يشهد له فاجب من غير عذر
 ظاهر ثم ادى بعد ذلك لا تقبل شهادة هذا الشاهد لانه بالتأخير من غير عذر صا وقاسقا
 كذا في الظهيرية انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية وراجعها
 في العدة وعاشرهما معاشرة الازواج وهما يجتمة عن اجتماع الازواج مدة ثلاثة اشهر
 ومات بعد ذلك عنها وعن وارث آخر فادعى الوارث الاخر بعدم موت مورثه بانه كان طلقها
 ثلاثا ويريد اقامة شاهدين بذلك بعدموته فهل اذا كان الشاهدان المذكوران حاضرين
 شاهدين للزوجين وهما يجتمة عن اجتماع الازواج واخر شهادتهما المدة المذكورة
 يفسقان وترد شهادتهما بذلك ولا يقبلها القاضي وترث من زوجها ويحكم لها بالميراث
 (اجاب) متى اخر شهادتهما بحسبة شهادته بلا عذر خمسة ايام فاكتمل مع علمهما معاشرتهما
 معاشرة الازواج فسق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متولى حكومة بالادخ
 وشكاه بعض عمدا مشايخ البلاد وادعوا عليه بدعاوى فرفعه المدين من البلاد المذكورة
 وصار لا يد له عليها ثم ادعى عليه عمدا المشايخ المذكورون بالدعاوى المذكورة لدى نائب
 الشرع فانكرها فاقاموا عليه بينة من حصصهم ومن حصص مشايخ غيرهم من بلدهم
 فعمل المدعى عليه بان الفلاح لا يسعه مخالفة شيخه من خوفه منه وتسلمه عليه كما هو
 مشاهد اذا ادعاه لشهادة او لغيرها واما الشهود الذين من غير حصة المدعى من حصص
 باقي مشايخ الماحمية فكان المدعى يطلب من مشايخها المطالبين ويضرب المشايخ
 المذكورين وفلاحهم فهل ترد شهادته الفلاح لشيخه خصوصا اذا كان الشيخ المدعى عهدة
 البلد وكبيرها ويكون داخل في قولهم امير كبير ادعى فشهدت له عماله ونوابه ورعاياهم
 لا تقبل ام لا (اجاب) صرح العلامة الرملي بان شهادة الفلاحين لشيخ بلدهم وشهادة
 الرعية لحاكمهم وعاملمهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 كان مستخدما عند آخر ثم بعد مدة خرج من عنده فادعى عليه سيده يدين تعديا منه بدون
 وجه شرعي واخذ ما كان يملكه من نقد وخيل وعبيد بعد ان حبسه مدة وكتب عليه
 ورقة بالتخا لى وهو في السجن فهل لا يجب له ذلك ولا يلزمه رد جميع ما اخذته بالتعدي
 ان كان قائما بقيمته ان هالكوا اذا شهد السيد بينة يدينه او بالتخا لى بينة من اتباعه
 المستأجرين له لا تقبل شهادتهم وما كتب عليه وهو مسجون لا يعمل عليه (اجاب)
 لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره وعلى الغاصب رد ما استولى عليه تعديا مساكنا
 حيث ثبت الغصب والتعدي بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 وديعة عند رجل فمات رب الوديعة وله وارث فطالب الوديعة من المودع مدعيان ان
 مورثه قد مات فامتنع المودع من دفعها له لكونه لم يصدق في دعواه فهل اذا رفعه للحاكم

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

ربيع الثاني

٢٥

جادی الاولى سنة

الشرعی وأثبت موته لديه بشهادة بينة شرعية ناقلة الشهادة عن بينة أخرى عاينت موته يكون للحاكم الشرعی ان يحكم بموته ويامر المودع بدفع الوديعة لوارث الميت حيث توفرت شروط الشهادة وانتفت موانعها وكانت في وجه خصم شرعی (أجاب) تقبل الشهادة على الشهادة الا في حدوقود بشرط تعذر حضور الاصل بموت أو مرض أو سفر أو كون المرأة مخدرة عند الشهادة ويشتراط شهادة عدد من كل أصل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض تزرعها من مدة تسع سنوات فجاء آخر وادعی عليه ان تلك الأرض ملك له وأنت تزرعها على سبيل الغصب فانكر المدعی عليه ذلك وأجاب بانه وضع يده على تلك الأرض بطريق الشراء ودفع الثمن للبائع وأقام على ذلك بينة فهل اذا كانت البينة مدعی عليه بشئ آخر من طرف المدعی المشهود عليه لا يقدر في شهادتهم و يعمل بها بعد تزكيتهم ولا بد من بينة أخرى (أجاب) ٣ نعم لا يقدر ما ذكر في شهادة الشاهد العدل ولا يوجب ردها والله تعالى أعلم (سئل) في معقبة ملكها سيدها ما بلغه ما من الدراهم وقبضته فبعدهم موت المعقبة أخذ منها ابنة قرضا وكتب لها وثيقة بذلك وختمها وعليه بينة بذلك أيضا لكن لم يكتبها في الوثيقة ثم بعد مدة طالبت به فاعترف بان الخط خطه والختم ختمه وانكر المبلغ المذکور فشهدت البينة عليه بقبضه فادعی انهم اخصامه بسبب شتم ومضاربة جرت بينهم وليس بينه وبين البينة قتل ولا قذف ولا جرح فهل تكون هذه الشهادة صحيحة ولو فرض ان هنالك مضاربة ومشاعة بدون ما ذكر (أجاب) تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدين بخلاف العداوة الدنيوية كشهادة المقتوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول عليه على القاتل والمجروح على الجارح والزوج على امرأته بالزنا اذا كان قذفها أولا فالعداوة ليس كما يتوهمه بعض المتفهمة او الشهود ان كل من خاصم شخص في حق وادعی عليه ان يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرنا وفي القنينة ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفسق بسببها او يجلب منعة او يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه والله تعالى أعلم (سئل) في شهادة الفلاحين شيخ بلدهم أو حاكمهم أو لعاملهم أو لمن له عليهم نوع ولاية هل هي صحيحة أولا (أجاب) شهادة الفلاحين لشيخ قريتهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز على ما صرح به العلامة الرملي والله تعالى أعلم (سئل) في ولد ذكر خرج من بلده الى بلدة أخرى بعيدة ومكث بها مدة من السنين حتى مات في البلدة الأخرى وشهد رجلان بموته وموت ولديه من قبله فتحمل أربعة رجال شهادتهم بما بذلك وانحصار ارثه في عمه العاصب له فهل اذا كان شخص واضع يده على تركته يؤمر برفعها للعاصب المذکور ولا عبرة بتعلل واضع اليد بانه حين خرج الرجل المذکور كان له ولدان حيث شهدت الفروع بموته وموت ولديه من قبله نقلا عن شهادة الاصول وانحصر

١٤
١٢٦٦
٣ مطلب لا يقدر في شهادة
الشاهد أن للشهود
عليه دعوى عليه
بشيء آخر

جادی الثانية

٢٣ ١١٦٦

٢٣ ١٢٦٦

١٧ ١٢٦٦

شعبان سنة

١٢ ١٢٦٦

رمضان

٢١ ١٢٦٦

مطلب رجوع أحد
الشاهدين في مجلس
القاضي بعد القضاء
لا يبطل القضاء
و يضمن القصف
مطلب لا يتوقف ضمان
الشاهد بالرجوع بعد
القضاء على قبض المال
على المفتي به
شوال

١٢ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

ارثه في عمه المذكور واذا كان مع واضع اليد بيته بانه كان له ولد ان حين خروجه لا يعمل
بها ايضاً حيث شهدت الفروع بذلك كله (أجاب) اذا ثبت وفاة الغائب المذكور
و ولديه بالوجه الشرعي كان ماتر كه لعاصبه حيث لا وارث له سواء والله تعالى أعلم
(سئل) فيما اذا رجع أحد الشاهدين عن شهادته بخمس مائة قرش قرصة في مجلس
القاضي بعد شهادته مع آخر شهادته مستوفية وبعد الحكم بها مستوفية فهل لا يكون
رجوعه مبطلاً لقضاء القاضي و يضمن ما أئلفه على المدعي عليه وما يلزمه برجوعه عن
الشهادة في مجلس القاضي بعد الحكم بها (أجاب) يضمن أحد الشاهدين برجوعه عن
الشهادة في مجلس القاضي ما أئلفه على المشهود عليه ولا يبطل الحكم برجوعه بعده
فيضمن الشاهد المذكور نصف المال المحكوم به للمحكوم عليه سواء قبض المال أو
لم يقبض وقيل الضمان مقيد بما اذا قبض المال وعلى الأول الفتوى كما في تنقيح الحامدية
من الشهادات والحكم ماض وعليه التعزير الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ادعى على آخريان بينهما وبينه شركة في البلم السوي وأنه أرسل له جانباً منه مع فلان
وجانباً من الدراهم مع فلان قدر كذا فأنكر دعواه كذا فبعد ذلك أظهر له المدعي وثائق
باسمه وختمه وبرهن على مدعاه فاعترف له بذلك بعد الانكار وادعى أنه دفع له ذلك فهل
لا تقبل دعواه بعد الانكار واذا أقام عليه بذلك بينة من مشايخ القرى والعربان لا تقبل
شهادتهم عليه لاسيما وبينهم وبين المشهود عليه عداوة ذنيوية وللمدعي أخذ نصيبه من
مال الشركة رأس مال ورجحاً بعد تحققها بالوجه الشرعي (أجاب) لا تقبل شهادة مشايخ
القرى ولا شهادة عدوه على عدوه اذا كانت العداوة ذنيوية والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل أفرنجي باع جانب بضاعة لرجل مسلم آخر بموجب سند مشهور بختمه وباسماء
شهوده المندرجين بالسند المذكور ثم توفي المشتري المذكور فطلب الأفرنجي حقه من
ورثة المشتري المتوفي المذكور ورثتهم لدى حضرة قاضي البلدة الذي وجد بها تركة
المتوفي المذكور فكلف الأفرنجي باحضار البينة المذكورين في سند البيع فاحضرهم
وشهدوا على المتوفي المذكور بضمون السند الذي كتب فيه مبلغ الثمن على المتوفي
فعارضه الوصي على أولاد المتوفي بدعواه أن أحد البينة كان خادماً للأفرنجي مع أن
الشاهد المذكور حين شهادته على المتوفي المذكور كان خالياً عن خدمة الأفرنجي من
مدة سنين عديدة وأنه يعتمد شهر في التجارة والآن هو خال عن الخدمة فهل يجوز
ادأؤه الشهادة على المتوفي ولا ينظر لقول الوصي المذكور في دعواه أم كيف (أجاب) اذا
لم يكن الشاهد المذكور راجعاً خاصاً للمدعي الدين وقت الشهادة فلا مانع من قبول
شهادته حيث كان عدلاً والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً عن دورتهم
باع أحدهم نصيبه لآخيه بشمن معلوم بموجب حجة شرعية بيده من الحاكم الشرعي ثم بعد
مدة من السنين أنكر البائع البيع فترافع إلى الحاكم الشرعي واثبت المشتري دعواه

مطلب ادعى رجوع
الشهود عند غير القاضي
وبرهن لا يقبل

٢٥ ١٢٦٦

الشراء بالوجه الشرعي وحكم المحاكم بجهة البيع ونفاذه فهل اذا رجعت الشهود عن
الشهادة وقالت اكثرنا فلان على الشهادة لا عبرة برجوعهم بعد حكم المحاكم الشرعي
بجهة البيع ونفاذه (اجاب) شرط الرجوع عن الشهادة مجلس القاضي ولو غير الاول
حتى لو ادعى المشهود عليه رجوعها عند غيره وبرهن لا يقبل افساد الدعوى وصرحوا
بانه لا يفسخ الحكم برجوع الشاهد عن شهادته بعدد والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
قلوب عن امرأة ادعت على زوجها وقوع عيين بالطلاق الثلاث منها عليه وانه اقر بذلك
لدى بينة شرعية وتلك اليمين كانت بطريق التعليق فجدد المدعى عليه ما ذكره
كايما فاحضرت المدعية بينة لدى القاضي وشهدت طبق دعواها فعد ذلك قال المدعى
عليه لاحد الشاهدين انما قلت ذلك ولا اقررت به فردد عليه الشاهد وقال له انما زور يا
خاسر يا ابن الكلب وضربه على صدغه بالكف في مجلس القاضي فما الحكم في هذه
الحادثة وشهادة الضارب على المدعى عليه قبل الحكم (اجاب) في الدر عن الخزانة
تخاصم الشهود والمدعى عليه تقبل لوعده ولا اه قال في حواشيه للطعناوى بقلا عن
البحر ينفى جملة على ما اذا لم يساعدوا المدعى في الخصومة او لم يكثر ذلك منهم توفيقا اه
وما ذكر من الشاهد المذكور فسق ومخاصمة كثيرة فعلى القاضي رد شهادته والله تعالى
اعلم (سئل) في رجلين أحدهما يملك بقرة والآخر جاموسة فباع كل منهما بيمينته للآخر
بشمن معلوم بحضرة بينة شرعية وقبض كل منهما بيمينته الا خوفسرت الجاموسة من
عند المشتري فادعى بائع البقرة عدم البيع وان ابنه باعها من غير اذنه لاجل ابطال
البيع الصادر منه فانكر المشتري دعواه ذلك فهل اذا كان هناك بينة تشهد بان رب البقرة
هو الذي باعها دون ابنه لا عبرة بانكاره ولا يمكن من ابطال البيع واذا كانت البينة غائبة
مسافة سفر وتعدر حضورها يصح تحمل الشهادة عنها وكل اثنين يكملان شهادة شاهد
(اجاب) لا عبرة بانكار المالك البيع بعد ثبوت صدوره عنه صحيحا لا زوا تقبل الشهادة
على الشهادة في مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت طاحونة من مدة ست
عشرة سنة ثم ماتت وورثها ابن أخيها ومن بعد موتها الى هذه السنة ادعى ذلك الوارث
على المشتري بان هذه الطاحونة وقفها والد الباثة عليها ثم على من يرثها وهو يملكها
حين الوقف وأحضر شهودا فقالوا ما حضرنا حين الوقف وانما سمعنا انها وقف فعرف
المشتري انها ملك للباثة وانه اشتراها على يد فاضلي الناحية بموجب حجة من ذلك القاضي
وكتب ذلك القاضي على هامش حجة الباثة ان هذه الطاحونة اشتراها فلان دون ما في
باطن من باقى العقار وقد باعت في حال حياتها بعض الاملاك التي في الحجة التي يدعى ذلك
الوارث ان الذى فيها وقف والمحال ان ذلك الوارث باع عقارا ما في باطن تلك الحجة
والآن ذلك الوارث وكيل حاكم السياسة فهل لا تقبل بينته اذا أقامها عن هو وكيل
عليهم (اجاب) قد أقدموا لاخير الدين الرملى ان شهادة الرعية لحاكمهم وعامهم ومن

ذى القعدة

٤ ١٢٦٦

مطلب تخاصم الشهود
والمدعى عليه تقبل
لوعده ولا ما لم يساعدوا
المدعى او يكثر منهم ذلك

ذى الحجة

١٧ ١٢٦٦

١٧ ١٢٦٦

ذی الحجۃ سنة

مطلب الشهادة ادا

خالفت الدعوى لا تقبل

١٢٦٦

١٧

له نوع ولا يقر عليهم لا تجوز على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده
على خشب مدة تزيد على ست سنين مع التصرف فيه بالنشر وغيره فادعى عليه رجل بأن
هذا الخشب مشترك بينهما وأنه دفع جميع الثمن فقال له أنك دفعت بعض الثمن فقط
وبعد الشراء لم ترض بالشركة وفشخت الشركة وأخذت مادفعته وذلك بموجب علم بختم
المدعى ومع المدعى عليه بينة شرعية على ذلك وأحضر المدعى بينة تشهد أن الشراء له
فقط فهل لا صبرة بينة المدعى حيث خالفت الدعوى وتقبل بينة المدعى عليه على فسخ
الشركة والتخلص منها (اجاب) الشهادة اذا خالفت الدعوى لا تقبل واذا أثبت المدعى
عليه فسخ الشركة في الخشب المذکور ببيع نصيبه منه لشرىكه لا يكون للمدعى فيه
ملك ويمنع من معارضة واضح اليد بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
فرار جى أخذ منه رجل فرار جى دراهم على سبيل الشركة وأشهد عليه ناسا من أرباب
صناعته على تسليمه المبلغ وذلك لأجل إدارة معمل الفراح ويكون الربح بينهما
فذهب الذى أخذ الدراهم واشتغل بها فى المعمل ومضى مدة ولم يرجع لصاحب المال
لألربح ولا برأس ماله فطلب صاحب المال ماله منه فحذوا لاخذ فطالبه على يد الشرع
الشريف فأمر باحضار بينة تثبت ما ادعاه فأحضر اثنين من الذين حضروا تسليم المال
وشهدا أنه أخذ منه المبلغ على يدهم على سبيل الشركة فهل اذا كان الشهود عدولا
وزكوا سر او علمنا ولو كنهم من أرباب الصناعة تقبل شهادتهم ويؤمر بالآخذ بدفع ما اخذه
لربه (اجاب) تقبل الشهادة المذكورة اذ لم يكن الشاهد شرىكا للمدعى فيما شهد به ولم
يكن اجيرا خاصا عنده ولم يكن للمدعى ولاية عليه ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اوصى لابن ابنته بوصية فلما مات الموصى نفذ وارثه الوصية باعطائها المستحقها واخذ
عليه وثيقة باستلامه ثم بعد موت ذلك الوارث ادعى الموصى له على وارثه بها فاقام وارث
المنفذ شاهدا وكاتب هذه الوثيقة فهل تقبل شهادته ولا عبرة بتعلل نائب الشرع عليه بأنه
كاتب الصلح فلا تقبل شهادته (اجاب) لا يمنع من قبول شهادة العدول كتابة الوثيقة
فتقبل شهادة الكاتب المذکور حيث كان عدلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصر
ما يورث عنه شرعا فى حال صحته على يد فاضل البلد وأوصى منه بجزء معين ثم مات عن ولدين
وقسم الحاکم الشرعى بينهما ذلك ثم بعد سنين ادعى احدهما انه اخفى عن اخيه دراهم
وغيرها وأنه وضعها عند آخر فأنكر المدعى عليه ذلك فهل اذا انى بينة من خدمه لا تقبل
شهادتهم له (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل تزوج امرأة بمصر وسافر بها الى قرية من قرى الريف واقام معها مدة ومات عنها
وعن ورثة غيرهما والحال ان لها عليه دينان بقية صداقها وغيره بموجب بينة موجودة
فى بلد العقد فهل اذا ارادت اخذ دينها والرجوع به على تركه الميت على يد القاضى هنالك
وتعذر حضور البينة بمحل اقامة الدعوى يكون للبينة أن تحمل شهادتها لاربعة كل اثنين

محرم

١٢٦٧

١٩

مطلب تقبل شهادة

كاتب الوثيقة حيث

كان عدلا

١٢٦٧

٢٣

صفر

١٢٦٧

٤

ربيع الثاني سنة

١٠
مطلب في قبول الشهادة
على الشهادة وما يعتبر فيها

٣
١٢٦٧

جادی الاولى

٢
مطلب تحمل الصبي
العاقل الشهادة وادائها
بعد بلوغه قبلت

٩
١٢٦٧

٩
١٢٦٧

جادی الثانية

٤
مطلب من موانع قبول
الشهادة العصبية الخ

رجب

٩
١٢٦٧

عن شرط ولا يشترط ان يكون التكميل على يد القاضى بل يكفي من الاصل لا فرع وما
الحكم (اجاب) تقبل الشهادة على الشهادة فيما عدا الحدود والقود بشرط تعذر حضور
الاصل بخورض اوسفر واكتفى ابو يوسف بغيبته بحيث يتعذر ان يبيت باهله
واستحسن قوله غير واحد من علمائنا وعليه الفتوى كما في السراجية وغيرها فيصح
الاشهاد فيما ذكر بهذا السؤال ولا يشترط حصوله على يد قاض والله تعالى اعلم (سئل)
عن حادثة مضمونها شهد رجلان على شهادة رجلين آخرين بموت زوج المرأة علة المشرفة
في وجه خصم شرعى فهل يحكم بالموت بالشهادة على الشهادة (اجاب) تقبل الشهادة على
الشهادة فيما عدا الحدود والقصاص فاذا شهد كل من الفرعين المذكورين على
شهادة كل اصل بموت الزوج المذکور شهادة شرعية حكم بموته وعلى الزوجة عدة وفاة
من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم من بلاد الجزائر تبع الفرنسية
له دين على امرأة دلالة فطالها بالدين فانكرت فاقام عليها بينة من بلده مسلمين والحال ان
الجميع مقيمون بالخراسة فهل تقبل هذه الشهادة اذا استوفيت الشروط ولا عبرة بتعلل
المرأة ان البينة من بلده (اجاب) نعم لا عبرة بتعلل المدعى عليها اذا كروا تقبل شهادة
الرجلين المذکورين حيث كانا عدلين والله تعالى اعلم (سئل) من الضابط خانه بما
مضمونه ان شخصاً عمره عشرون سنة شهد في قضية حصلت قبل اربع عشرة فهل يعمل
بشهادته ام لا (اجاب) يشترط لاداء الشهادة البلوغ ولا يشترط ذلك للتكميل بل الشرط
هو العقل الكامل فاذا تحمّل الصبي العاقل الشهادة وادائها بعد بلوغه قبلت منه
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في شهود احدثهم اصل والاخران فرع فهل اذا شهدوا
شهادة لدى حاكم شرعى واجتمعت فيهم شروط الشهادة يحكم بها ولا يضر كون احدهم
اصلا والاخرين فرعاً (اجاب) نعم يحكم بهذه الشهادة بعد استيفاء شرائط والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك داراً مات عن ابنين احدهما غائب عن البلد فوضع الابن
الثاني يده على الدار مدة ثم مات قبل حضور اخيه عن ورثة ثم حضر الابن الغائب
واراد اخذ نصيبه من دار والده فادعى ورثته الاخ بان مورثهم اشترى الدار المذکورة من
والده فانكره وادعى ولا سند بايديهم ولا بينة سوى رجلين قالانا سمعنا من اخيك بانه
اشترى الدار المذکورة من والده فهل لا تصح تلك الشهادة ويكون للابن المذکور
أخذ ما يخصه من دار والده بالفرضة الشرعية حيث لم يثبت شراء مورثهم بالبينة
الشرعية (اجاب) الشهادة على الوجه المذکور غير مقبولة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل حاكم ببلدة فاهر جميع اهلها في سداد اموال الميرى وتادية كامل المطالبين مثل
اشخاص المجاهدة وخلافها حكم الاوامر الصادرة له فادعى شخص بامور على الحاكم
المذکور واستشهد بالحكم عليهم فهل تقبل شهادتهم عليه أم لا تقبل حيث تعصبوا
وأظهروا العصبية (اجاب) من موانع قبول الشهادة العصبية في الخير يمانية وفي

سنة رجب

مطلب انما يعتبر المانع
من قبول الشهادة وقت
الاداء لا وقت العمل

٢٥ ١٢٦٧

٢٧ ١٢٦٧

شعبان

١ ١٢٦٧

معيّن الحكم قال ومنه العصبية وهو ان ينعض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من
قبيلة كذا اه وعليه فلا تقبل شهادة من تحقق منه التعصب بالوجه الشرعي والاقبلت
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في شاهدين شهدا لأخيه وصاية مختارة من قبل
الأب على أولاده الصغار وبوكالة مفوضة مطلقة عن شخص بالغ وحكم قاضي مصر بثبوت
الوصاية والوكالة ونفذ تصرفه في حق القصر فهل اذا طعن الموكل المشهود عليه بالوكالة
في أحد الشهود بعد تصرف الوكيل بانه كان خادما للشهود له وقت تحمل الشهادة
لا عبرة بطعنه بذلك ويكون الحكم الصادر من القاضي بعد الدعوى والشهادة صحيحة
لا ينعض بطعن المشهود عليه بان أحد شهود الوصاية والوكالة كان خادما كما هو مذكور
(اجاب) اذا لم يكن الشاهد احياءا للشهود له وقت اداء الشهادة تقبل شهادته حيث
كان عدلا والا والله تعالى أعلم (سئل) في مشايخ قري يدعون ان لهم شركة في
اطيان مع شخص فانكر دعواهم الشخص المذكور على يد قاضي الناحية فطلب
القاضي من المشايخ المدعين شهودا تشهد لهم طبق دعواهم فاحضروا اشخاصا شهدوا
لهم بذلك والحال ان الاشخاص المذكورين من داخل شياخة المدعين بدفتر عدلية
النفوس وزيادة على ذلك يزعمون في ارضهم ويعطون لهم الاجرة فهل تقبل شهادة
الشهود لما يتخهم ام لا (اجاب) لا تقبل شهادة الشهود المذكورين لمشايخ القرى اذا كان
الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مع ابن عم لها يسكن دارا خربة
بالميراث الشرعي باعها لرجل بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بالبينة
الشرعية فبعد ان وضع المشتري يده عليها وبناها ومضى على ذلك نحو عشرين سنة ومات
عن ورثة اراد كل من المرأة وابن العم الرجوع على ورثة المشتري واخذها منهم منكرين
البيع ومتعللين بان بيئته الشراء من اقارب المشتري لا تشهد عليهم فهل لا يجابان لذلك
ولا عبرة بتعللهم المذكور ولا معارضة لهما مع ورثة المشتري في الدار المذكورة بدون وجه
شرعي (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسحبه بدون وجه
شرعي وشهادة الاقارب لبعضهم مقبولة ما عدا شهادة الاصل لفرعه وعكسه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة ثم بعد مدة سنوات وجد الورثة بصندوق مورثهم
حجة بمبلغ دراهم للتوفي على شخص ذكر بالحجة اسمه واسم بلده ولم يذكر اسم ابيه ولا حرفته
ولم يكن لهذا الاسم وجود في محل اقامة الورثة ووكلاهم وكلاهما لا يبحث عن هذا الاسم
ويخلص لهم الدراهم بموجب حجة ثمان الوكيل وجده هذا الاسم بقريه فطلبه عند حكم
شرعي واقام عليه الدعوى فابى المدعى عليه واخبرانه كان بهذا البندر رجل يشابهني
في الاسم والبلد وتوفي من مدة سنين ولكن حرفتي غير حرفته وأبي غير ابيه فلما ابى
المدعى عليه طلب من الوكيل بيئته تشهد عليه فاحضر شاهدا وشهد بان هذا الرجل
بعينه هو والمدعى عليه بالمبلغ المذكور بالحجة لوالد الورثة فسجلت شهادته وطلب منه

سنة شوال

- شاهد ثان فهل والمحال هذه اذا حضر اثنين متكملين عن واحد وشهدا مثل ما شهد الاول الاصلى تقبل شهادتهما وتضم الى شهادة الاول (اجاب) اذا سمعت الدعوى واقام المدعى شاهدا على دعواه الدين لمورث موكله وآخرين على شهادة آخر بذلك واستوفت الشهادة والاشهاد الاشرائط المعبرة شرعا يقضى بالدين على المدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من زوجته مصاغا ذهبيا فاستهلكه فمات فقامت بينة رجلا وامرأتين لتأخذ حقه من تركته فهل تقبل شهادة امرأتين مع الرجل (اجاب) نعم تقبل شهادة امرأتين فيما ذكر مع الرجل المذکور والقاضي التحكم بهذه الشهادة بعد الحجة والتزكية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وأولاد ذكور واناث قصر وبلغ وترك ما يورث عنه شرعا فادعى ولده الكبير ان اياه قبل موته جعله وصيا على القصر واستشهاد برجلين خادمين لايه وله من بعده مختصين به فهل اذا ثبت ما ذكر تكون هذه الشهادة باطلة ولا تثبت الوصية بها (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص وقت الادعاء المستأجر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر قطعة أرض بطريق الاسقاط بثمن معلوم فجاء آخر وطلب من الآخر نصف الأرض يزرعه سنة واحدة ويدفع المال فاذن له الآخر في زرعها سنة واحدة ويدفع المال وزرعها ثم بعد ذلك ادعى المستعير انه اشتري من الآخر نصف الأرض واقام بينة اثنين أحدهما شيخ بلد والثاني اجير عند المدعى فهل لا تقبل شهادتهما (اجاب) لا تقبل شهادة مشايخ البلدان ولا شهادة الاجير الخاص المستأجر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فادعى رجل بانه ابن ابن عم لليت فانكر ورثته دعواه فهل اذا اقام بينة فذكرت اسم الميت واسم ابيه فقط وسئلت عن الحمد الجامع فقالت لا نعرفه لا يعتمد تلك الشهادة ولا يقضى له بها (اجاب) نعم لا يقضى بتلك الشهادة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد ذكور البعض معه في المعيشة والبعض منفرد فبعد موته ادعى من كان معه في المعيشة بان المواشي المتروكة له لكونه شيخ بلد وذا شوكة ويشهد على ذلك اناس من الفلاحين الذين تحت يده وفي حصته فانكر باقي الورثة دعواه فهل لا تصح شهادة الفلاح شيخ بلدة ويكون جميع ما تركه الاب مشتركا بين اولاده يقسم بينهم بالفريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ بلدة الذي له عليه ولاية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشهدت على نفسها بعد ولادها من المسلمين حال غيبة زوجها بانها وكتسه في بيع عقارها الفلاني وقبض ثمنه ثم باع الزوج المذکور العقار المذکور وسلم المبيع وقبض الثمن بعد ثبوت وكالة عنها شرعا وقد مضى على ذلك مدة طويلة فبرزت الآن المرأة المذكورة تدعى على المشتري المرقوم انها كانت مكرهة من زوجها على توكيلها اياه في بيع ما باعه من عقارها ولم تذكر ذلك تاريخا وتريد أن ترد المبيع والمشتري ينكر دعوى الاكراه

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٨

مطالب لا تقبل الشهادة
في نسب بنوة العلم مع
عدم ذكر الحمد الجامع
ذی القعدة

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٧

ويُدعى عليها الطوع فهل لو أقام كل واحد منهما بينة على ما يدعيه تكون بينة الطوع مقدمة على بينة الاكراه والحال هذه أم لا فإذا قلتم نعم والحال ان المرأة المذكورة وزوجها ساكنان في مصر كبيرة حيث هو مقر الحكومة لا سيما حين ما اشهدت على نفسها بانها وكلت زوجها في بيع عقارها المذكور وقبض ثمنه وأمرت الشهود أن يشهدوا عليها بذلك لم يكن زوجها حاضر الا يتحقق معنى الاكراه من الزوج المذكور ولا تسمع دعواها بذلك (اجاب) بينة الاكراه أولى من بينة الطوع ان ارخا واتحد تاريخهما فان اختلفا ولم يثور خاف بينة الطوع أولى وفي الهندية من كتاب الاكراه واما شرطه أي الاكراه فان يكون الاكراه من السلطان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا جاء من غير السلطان ما يجبي من السلطان فهو اكراه صحيح شرعا كذا في النهاية وعليه الفتوى فان غاب المسكر عن بصر المكره بزل الاكراه اه وعليه فلا يتحقق الاكراه من الزوج على التوكيل مع غيبته والله تعالى أعلم (سئل) في وصي اعلى قاصر له حصصة في مكان متخرب باعها الوصي للسوخ الشرعي بقيمة المثل وتداولتها لباعة الى ثالث بائع مات عن ورثته ادعى عليهم القاصر بعد كماله بالحصصة المذكورة وأنكر بيع الوصي بمقتضى الحجة التي بيدهم لكون البينة التي فيها ماتت فهل اذا شهدت لهم بينة بالبيع الصادر من الوصي ومضمون الحجة يحكم بالحصصة الواضي اليه ويمنع المديعي من دعواه ولو لم تكن هذه البينة اسماؤها في حجة البيع (اجاب) تقبل الشهادة ببيع الوصي عقار الصغير باحد المسوقات الشرعية وان لم تكن أسماء الشهود مذكورة في صلح التبايع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اتهمهما الحماكة بقتل شخص بالنبوت والقائه في البحر الا عظم وضر بهما ضربا شديدا بالكرباج مرارا بعد وضعهما في الآلة المسماة بالقماطة مرارا أيضا حتى أقر كل منهما في حالة الضرب ووضعها في القماطة بانه قتله مع الآخر بالنبوت والقائه في البحر الا عظم فهل لا يصح هذا الاقرار واذا ادعى الحماكة بان اقرارهما كان وهما طائعان مختاران فيه واقام على ذلك بينة واقام كل منهما بينة على الاكراه بما ذكر على الاقرار بقتله تقدم بينة الاكراه على الاقرار المذكور على بينة الطوع والاختيار فيه (اجاب) قال في التنوير وشرحه بينة الاكراه في اقراره أولى من بينة الطوع ان ارخا واتحد تاريخهما فان اختلفا ولم يثور خاف بينة الطوع أولى مائة ومائة وغيره واهتمده المصنف وابنه وعزى زاده اه ومنه يعلم جواب ما لو ادعى ولي القتل ان الاقرار كان طوعا وادعى المقر انه كان مكرها في اقراره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة استعارت من ابويها حليا تلبسه على سبيل الزينة بحضرة بينة شرعية ثم بعد ذلك ماتت المرأة عن ابويها وعن زوجها فأراد الزوج ان يجعل الحلي ميراثا عن زوجته فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية انها استعارته من ابويها على سبيل الزينة يحكم به لها ولا يكون ميراثا عنها وهل تقبل شهادة الاخ لاخيه اذا كان كل منهما في معيشة على حدته أولا (اجاب)

١٢٦٧

٢٤

مطلب لا يتحقق الاكراه مع غيبته المذكورة

ذى الحجة

١٢٦٧

٢٦

محرم

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

١٣

تقبل شهادة الاخ لاخيه حيث كان الشاهد عدلا وما تحقق انه عارية عند المتوفاة
بالوجه الشرعي لا يكون ميراثا عنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر
وهو به جانيب من الطين الى ان يقدر على دفع ما عليه من الدين فهل اذا كان رب الدين
احد مشايخ البلد وادعى انه اخذ ذلك الطين اسقاطا واقام على ذلك بينة من تحت امارته
لا تقبل دعواه ولا بينته حيث كان له سلاطة عليهم (اجاب) اذا كان للشهود له ولاية
على الشاهد لا تقبل شهادته له فلا تقبل شهادة الفلاح لشيخ قريته حيث كان له ولاية
عليه كما أوضحه العلامة الرملي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلاد ادعى على
شخص آخر بدعوى شرعية واقام بينة خفراء ديوان وهم أيضا فلاحوه وله ادارة عليهم
فهل والحال هذه لا تقبل شهادة من ذكر (اجاب) اذا كان للشهود له ولاية على الشاهد
لا تقبل الشهادة كما لا تقبل شهادة الفسقة واعوان الظلمة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجلين سرفامس آخر بعض دارهم فامسكهما ذوشوكة وأخذها منهما ووضع عليهما
السجن فبعد مدة حضر صاحب الدراهم ومطلبهما من ذى الشوكة فاعترف له بها وادعى
انه سلمها الرجل شيخ بلد مع الرجلين المتهمين بالسرقه فانكر شيخ البلد ذلك وادعى انه
ما أخذ الدراهم ولا استامها من السارقين الا صاحب الشوكة مع رجل قباني من أتباعه
استلماها سوقة فاحضر صاحب الشوكة القباني فشهد بان صاحب الشوكة هو الذي
دفع الدراهم لشيخ البلد واحضر صاحب الشوكة أيضا وجلا قوا من الرجلين
المتهمين بالسرقه فشهد بان القباني هو الذي سلم الدراهم لشيخ البلد فهل والحال هذه
لانصح هذه الشهادة ولا يعمل بها ويجبر صاحب الشوكة على دفع بدل الدراهم لربها
حيث اعترف له بها (اجاب) لرب الدراهم مطالبة ذى الشوكة المقر باستلامها وقد
صرحوا بعدم قبول شهادة أعوان الظلمة فلا تقبل شهادة الفاسق واعوان الظلمة ولا
شهادة الرجل لمن له عليه ولاية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ
معلوم من الدراهم نظيرا اسقاطه له حقه من قطعة أرض زراعة كانت رهنًا تحت يده
فانكر المدعى عليه فهل اذا أقام المدعى بينة بينها وبين المشهود عليه عداوة بسبب دماء
ومضاربة كانت بينهما ومن فلاحيه الذين له عليهم ادارة ومن خدمه أيضا يشهدون
له بما ادعى لا تقبل الشهادة والحال هذه (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه
اذا كانت العداوة دينوية ولا شهادة الاجير الخاص مستأجره على فرض كون الدعوى
مسموعة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا في المحلة الكبرى ادعت
امه ان لها النصف في المنزل المذكور واشترته من زوجها والدابها المذکور حال حياته
وترافعت معه امام الشريعة لدى قاضي الناحية المذكورة ثم اصطلحت مع ابنها بترك
دعواها وبعد موت ولدها عنها وعن زوجته وبنته وعليه دين ادعت الام بما ادعت به
اولا وتذكر في دعواها انها اشترت النصف من زوجها سنة ستين ومائتين وألف وأحضرت

١٩

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

صفر

٥

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

شاهدين شهد أحدهما أنها اشترته سنة إحدى وستين أو سنة اثنتين وستين والثاني شهد بان الشراء ما بين سنة اثنتين وستين أو ثلاث وستين ومع ذلك سئل أحد الشاهدين عن والد زوجها الذي تدعى الشراء منه فذكر أن اسمه حسين الدباغ والحال أن اسمه محمد المخزندار فهل تكون هذه الشهادة مخالفة فلا يصح للقاضي أن يحكم بها وإذا شهد شاهدان بنجية الخصم لا يكون للقاضي الحكم بهذه الشهادة لغيبة الخصم (أجاب) لا بد من مطابقة الشهادة للدعوى وعدم اختلاف الشاهدين في الشهادة وحضور المشهود عليه أو من يقوم مقامه وقت أداء الشهادة بين يدي القاضي إلا أنهم صرحوا بان اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان أو إنشاء أو إقرار في القول المحض كالبيع والرهن لا يمنع قبول الشهادة كما في تنقيح المحامدية من الشهادات وأما الاختلاف بين الدعوى والشهادة في تاريخ البيع فذكر في الفتاوى المذكورة أيضا عن البحر عن فتح القدير لو ادعى الشراء أو رخصه فشهدوا له بتاريخ تقبل لانه أقل أي لا الملك المؤرخ أقوى وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فأرخوا شهرًا تقبل وعلى القلب لا تقبل أه وفي البرازية ادعى الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وبقبله لا أه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شجع بلد ادعى على شخص بدعوى شرعية وأقام بينة على اثبات دعواه مشايخ بلداخرى فهل لا تقبل شهادتهم بالبلد للشيخ المذکور والحال هذه (أجاب) نعم لا تقبل شهادة مشايخ القرى كما هو منصوص في كتب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها ادعت عليه بأنها تملك بقرة معلومة وأنه أقر لها بالبقرة المذكورة فأحضرت بينة بعد أنكاره بأنه أقر لها بالبقرة المذكورة فحضر موسى أيضا وقالت المرأة المذكورة إن الحماموسة كانت تحت يدي وماتت فلذلك لم أذكرها في الدعوى فهل تقبل الشهادة المذكورة على البقرة ويحكم بها (أجاب) الشهادة بما كثر من المدعى باطلة بخلاف الأقل للاتفاق فيه كذا في الدر المختار قال في حواشيه والتسكيلة لأن المدعى مكذب لهم إلا إذا وفق ثم قال في التسكيلة ولو ادعى دارا واستثنى طريق الدخول وحقوقها ورافقها فشهدوا أنها له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا ولم يستثنوه إلا إذا وفق فقال كنت بعث هذا البيت منها فتقبل كذا في فتح القدير أه وفي الدر أيضا وتقبل على ألف في شهادة أحدهما بالف والآخر بالف ومائة إن ادعى المدعى إلا كثيرا الأقل إلا أن يوفق باستيفاء أو إبراء ابن كمال أه والمدعية هنا ذكرت ما يكون توفيقا بين الشهادة والدعوى فتقبل حينئذ حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يريدون أن يشهدوا على رجل وزوجته بأنه طلقها ثلاثا من مدة ثمانية أشهر تقدمت والحال أنهم حاضرون موجودون معهم في حارة واحدة وبيت واحد ومشاهدون معا شريفا معاشرة الأزواج المدة المذكورة وأخروا الشهادة والرفع إلى القاضي من غير عذر فهل لا تقبل هذه الشهادة والحال هذه

١٦ ١٢٦٨
مطلب في حكم الاختلاف
بين الدعوى والشهادة
في تاريخ البيع
مطلب اختلاف الشاهدين
في الزمان أو المكان أو
الإنشاء والإقرار في نحو
البيع لا يضر

ربيع الأول

١٢٦٨

٤ ١٢٦٨
مطلب الشهادة بما كثر
من المدعى باطلة بخلاف
الأقل للاتفاق فيه إلا
إذا وفق
مطلب شهد أحدهما
بالف والآخر بالف
ومائة تقبل إن ادعى
الأكثر الأقل إلا أن يوفق

ربيع الثاني سنة

٤ ١٢٦٨
مطلب في الاعذار التي
تقبل بها الشهادة حسبة
مع التأخير

٨ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

جمادى الاولى

٤ ١٢٦٨

جمادى الثانية

٣ ١٢٦٨

٦ ١٢٦٨

(اجاب) شاهد الحسبة اذا أخر شهادته لغير عذر ردت وفي شرح هبة الله البعلبي على
الاشباه في تأخير شاهد الحسبة شهادته لعذر ومن العذر عليه بعدم قبول القاضي شهادته
او كان في مكان بحيث لو حضر مجازا المحكم وشهد لا يمكن الرجوع لاهله او كونه وحده
في الشهادة وعلم انه لا يلتفت الى قوله وحده ثم قال وفي البيري نقلا عن خزنة المفتين
يشترط لنفسه بالتأخير بعد العلم بالحرمة من غير عذر ظاهر تعيينه لاداء الشهادة اه
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يتجرون في شراء الخشب ويبيعه فيعدن ذهبوا الى بلدهم
وأرادوا المحاسبة ادعى بعضهم على رجل منهم بان عنده كذا وكذا من أصل عن الخشب
فانكر دعواه وادعى المدعي عليه بدراهم له عندهم كذا فأنكر واهل اذا أقام المدعي
على المدعي عليه شاهدان فقال أحدهما انا أسمع من الناس بان عنده كذا وكذا وقال
الثاني له حق في المدعي به لا تقبل تلك الشهادة ولا تصح ولا يحكم بها (اجاب) نعم لا عبرة
بهذه الشهادة ولا يحكم بها على فرض صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار
قطعة أرض من آخر ليزرعها فوضع يده عليها المستعير وزرعها سنة فبعد ذلك طلب
المعير أرضه فادعى بان المعير اسقط حقه منها له وأقام على اثبات دعواه مشايخ البلد بيعة
فهل لا تقبل شهادة مشايخ البلد للرجل المذکور والحال هذه (اجاب) شهادة مشايخ
القرى والبلدان لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا راجعا
ثم طلقها أخرى وخرجت من عدته وجدد عليها العقد النكاح وصار يعاشرها مدة بالوطء
وغيره والآن ادعى عليه أهلها بانه طلقها ثلاثا قبل ان يجدد عليها العقد من الطلاق
الثاني وأراد جماعة من أهل حارته المشاهدين لمعاشرته اياها بعد تجديد العقد عليها ان
يشهدوا عليه بانه طلقها ثلاثا قبل العقد والمعاشرة فهل لا تقبل هذه الشهادة والحال هذه
(اجاب) الطلاق مما تقبل فيه الشهادة حسبة وقد صرح حوايان شاهد الحسبة اذا أخر
شهادته لغير عذر لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى
شرعية وأقام المدعي بيعة على اثبات دعواه مشايخ بلد فهل لا تقبل شهادة مشايخ البلد
للرجل المذکور والحال هذه (اجاب) شهادة مشايخ القرى والبلدان غير مقبولة
شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث الشرعي عن أبيهم من
مدة أربعين سنة وزيادة وهم يتصرفون فيه من غير نازع لهم فيه المدة المذكورة والآن
يدعى رجل أجني من أهل البلد شاهد لتصرفهم المدة المذكورة بان له في النخل
المذکور الربع والحال انه ساكت هذه المدة ولم يدع ولم ينازع فانكر ادعواه انكارا
كليا فهل لا يجب لذلك ومنع من معارضة الورثة في ملكهم بدور وجه شرعي واذا أقام
ذلك المدعي بيعة وقالت انا نسمع ان له فيه الربع لا تقبل ثلاث الشهادات ويكون الحق فيه
للا كنه (اجاب) لا تقبل الشهادة بالتسامع فيما ذكر على فرض سماع الدعوى والقضاة
ممنوعون عن سماع ماضى عليه خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى والله تعالى أعلم

جمادى الثانية سنة

(سئل) في رجل اتهمه آخر بسرقة وقتل واحضره عند ذي شوكة وضر به ضربا مبرحا مرارا لا جل ان يقر بذلك فن شدة الضرب أقربا السرقة والقتل فهل اذا لم يتقدم له سابقة بالسرقة أصلا ولم يعلم ذلك الا باقراره من شدة الضرب والحبس لا يكون مؤاخذة بذلك ولا يكون اقراره بذلك من شدة الضرب موجبا للضمان شي من ذلك واذا احضر خصمه بيعة من خدمه وناس يدينهم وبين المشهود عليه عداوة دينوية لا تقبل شهادتهم عليه (اجاب) اذا كان الا كراه الشرعي على الاقرار بالقتل ثابتا بالوجه الشرعي لا يكون الاقرار والحال هذه معتبرا واما الاقرار بالسرقة مكرها ففي شرح الدرر المختار انه باطل ومن المتأخرين من أفتى بجهته كفى الظهيرية وهو محمول على صحة في حق الضمان وقد صرح علمائنا بعدم قبول شهادة الاجير الخاص لمستأجره مسانعة او مشاهرة وصرحوا أيضا بعدم قبول شهادة العدو بسبب الدنيا على عدوه كشهادة المقتول ووليّه على القاتل والمجر وح على الجارح والمقتدوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفقهة أفاده في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية أثر عن أبيه نحو عشرة قراريط ونصف مغروس في جانب منها بعض اشجار فاسقط حقه منها الا حرقى مقابلة مبالغ من الدراهم وباع له الاشجار بثمن معلوم قبضه من المسقط له بموجب وثيقة بيد المسقط له فبعدهم في نحو ست سنين مات المسقط عن ابن فاراد منازعة المسقط له منكرها للاسقاط والبيع بسبب موت الشهود التي في الوثيقة سوى رجل منهم والسكراتب للوثيقة فأنهم ما احياء فهل تقبل شهادة كاتب الوثيقة مع الرجل المذكور بالاسقاط والبيع ويمنع ذلك الابن من معارضة المسقط له حيث لم يكن السكراتب قاضيا ولا نائب قاض ولا صناعته كتابة الصدوك (اجاب) اذا ثبت الاسقاط في الارض المذكورة والبيع في الاشجار لا يكون لابن المسقط البائع معارضة المسقط له المشتري للاشجار وتقبل شهادة الكاتب المذكور حيث كان عدلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها عما كان لها عنده من بقية مقدم الصداق ومن مؤخره المعلومين لها في حال صحتها وسلامتها بحضرة بيعة شرعية ثم بعد مدة ماتت عن زوجها المذكور وعن اولاد منه واولاد من غيره فاراد وصي الاولاد الذين من غيره مطالبة الزوج بما ابرأت منه في حال حياتها فهل لا يجاب لذلك شرعا اذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية واذا كان أحد البيعة أحوال الزوج وكان في معيشة وحده تقبل شهادته بالبراءة لآخيه (اجاب) لا مطالبة على الزوج بما ثبت ابراء زوجته له عنه ابراء صحيحا حال صحتها وشهادة الاخ لآخيه مقبولة حيث كان عدلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعترف بحرية عبده ثم بعد مدة انكر الاعتراف بالحرية فترافعا عند المحاكم فطلب المحاكم بيعة تثبت الاعتراف فاحضر العبد شاهدين فشهد كل منهما ان سيده حلف انه حر غير أن احدهما قدم في الزمن والثاني آخر

١٣
مطلب اقي بعضهم
بجحة اقرار السارق
مكرها وهو محمول على
الصحة في حق الضمان

١٥
١٢٦٨

وجب

٤
١٢٦٩

سنة رجب
١٢٦٨ ٧

فانكر السيد ذلك واقام بيعة تنفي شهادة بيعة العبد في الزمن فقط فهل والحال هذه تقدم
بيعة العبد وينجز عتقه ولا يضر الاختلاف في الزمن (اجاب) اذا شهدت البيعة العادلة
بان المولى اقرب بحرية عبده اثر دعوى شرعية قضى عليه بالعق بعد تزكية الشاهدين
واختلاف الشاهدين في تاريخ الاقرار بذلك لا يقبل في قبول شهادتهما ولا عبرة
بالشهادة على النفي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثلثين معلوم على يد
بيعة من المسلمين تشهد له بالبيع وقبض الثمن وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة قام
البائع المذكور على المشتري وانكر قبض الثمن والدار المذكورة ويريد اقامة بيعة تشهد له
بعدم قبض الثمن فهل تقدم بيعة المشتري وتسع ولا عبرة بدعوى البائع (اجاب) نعم تقدم
بيعة المشتري على دفع الثمن للبائع ولا عبرة لانكاره القبض والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في حاكم على قرية ادعى عليه رجل اعصى انه ضرب قريبا له بنبوت خشب وسجنه
ومات في ليلته ولم يعين الزمان والمكان واقام بيعة شهدت بان المدعى عليه ضرب به بالنبوت
وسجنه ولم يعين الزمان والمكان وخالف المدعى في وجهه من الوجوه بان قال المدعى مات في
ليلته والشاهد ان قال مات بعد ايام وقال انهما لم يعلماهل مات بسبب الضرب المذكور
ام بغيره فهل تقبل شهادتهما ام لا واذا كان المدعى عليه بينه وبين الشهود عداوة ظاهرة
لكونه حاكما عليهم وضربهم حتى جرحهم سابقا في حادثة تتعلق بالحكومة بغير مقتض
شرعي تقبل شهادتهما ام لا (اجاب) الشهادة على هذا الوجه لا تقبل وصرحوا
بانه اذا كان بين الشاهد والمشهود عليه عداوة دنيرة ردت شهادته والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة زرعاها بذرته لنفسه وحصده في بعد الحصاد
ادعى عليه أخوه بان البذر والزرع له واقام بيعة على اثبات دعواه رجلا من له عليهم اداة
من فلاحيه ورجلا آخر بينه وبين المشهود عليه عداوة بسبب قذف ومخاصمة فهل
والحال هذه لا تقبل شهادتهما للرجل المذكور (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على
عدوه اذا كانت العداوة دنيوية ولا شهادة الفلاح لشيخه الذي هو تحت ولايته والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية فانكر المدعى عليه وطلب
من المدعى اثبات دعواه فهل اذا اقام بيعة شرعية وشهدت له طبق دعواه وكان من
جسلة البيعة التي شهدت له زوج بنت شريك المدعى تقبل شهادته له والحال هذه
(اجاب) نعم تقبل شهادة الرجل المذكور حيث كان عدلا والله تعالى اعلم (سئل)
في جماعة ادعى عليهم بقتل رجل واقام المدعى بيعة على دعواه وشهدت عند القاضي ثم
ذكر المدعى عليهم ان المدعى قتله سئل هل ضربك هؤلاء الجماعة فقال لم يضربني احد
منهم وما لي اترضب وان ما لي من الله تعالى وقامت بيعة على ذلك وقبل القاضي
شهادتها وكتب بذلك حجة شرعية مشمولة بختم القاضي وامضائه من مدة ست عشرة
سنة وزيادة فهل اذا اراد المدعى الآن نقض الحكم والدعوى على هؤلاء الجماعة ثانيا

١٢٦٨ ١٢

شعبان

١٢٦٨ ٢٤
ذى القعدة

١٢٦٨ ١٠

١٢٦٨ ١٠
مطلب الطعن في الشهود
بعد التزكية والحكم
بانهم مستأجرون على
الشهادة غير مقبول
شرعا

١٢٦٨ ١٥

محرم

١٢٦٩ ٥

مطلب لا بد من بيان
التمن في الشهادة على
الشراء

مطلب شهدا بالبيع
وقبض الثمن ولم يسميا
التمن تقبل

١٢٦٩ ٢٠

صفر

١٢٦٩ ٨

مطلب لا يعمل بالخط

تعالى بان البينة التي شهدت باقرار الميت حال حياته بانه لم يضر به احد منهم وأن الذي
به مرض من الله مكترة على الشهادة لا يجب لذلك ولا يسمع منه ذلك ويعضى حكم القاضي
على الحق (اجاب) الطعن في الشاهدين بما ذكر بهدتر كيتهما والحكم بشهادتهما
غير مقبول شرعا فلا تسمع دعوى المدعى بذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في بيت مشترك بين رجلين احدهما ساكن فيه باذن شريكه ثم مات الشريك الساكن
فيه عن وارث فطلب الشريك الآخر الاستيلاء على نصيبه فادعى الوارث ان مورثه
اشتراه منه قبل موته واقام بينة على يد نائب القاضي احدهما شهد بان الشريك
قال لشريكه بعث لي نصف البيت فقال له بعته لك ولم يعين له ثمنه والاخر شهد بانه ساله
على ان يسكن فيه فقال له بعته لشريكى فلان ولم يعين الثمن وأفر كل منهما على يد نائب
القاضي انهما لا يعلمان قدر الثمن ولا قبضه فالحكم في هذه الشهادة (اجاب) صرح
علما وثابانه لا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بشمن مجهول
لا يصح وعليه فلا يثبت الشراء بالشهادة المذكورة نعم لو شهدا بالبيع أو بالاقرار به وقبض
التمن تقبل بلا احتياج الى بيان الثمن ففي الخيرية من الدعوى ضمن جواب وقال في
البرازية وفي الاقضية شهدا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل
وكذا لو بين احدهما وسكت الآخر اه فلا شك في قبول مثل هذه الشهادة المذكورة
لاتفاقهما على قبض الثمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه اه وفي رد المحتار من باب
الاختلاف في الشهادة عن المبسوط فان شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا ثمنه
ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى القضاء بالعقد ولا يتمكن
من ذلك اذ لم يكن الثمن مسمى وان فالأقر عندنا انه باعها منه واستوفى الثمن ولم يسميا
التمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالملك للدعي دون القضاء بالعقد فقد اتهمى حكم
العقد باستيفاء الثمن اه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على رجل بانه سرق
منهم كذا وكذا أعيانا وأن الذي أخبرهم بذلك زوجته لمكونه تزوج عليها واستولوا على
دراهم كانت له وأخذوها قهرا عنه في نظير ما ادعوا عليه به بدون وجه شرعى فهل اذا لم
تثبت عليه السرقة بالبينة الشرعية يؤمرون بردها أخذوه منه قهرا ولا عبرة باخبار زوجته
بذلك بدون اثبات ببينة شرعية أو اقراره معتبر شرعا أو نكول في حق الضمان (اجاب)
لا تثبت السرقة بمجرد اخبار امرأة وليس للجماعة المذكورة الاستيلاء على شيء من
مال المدعى عليه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من مدة أربع
سنتين عن ورثته وترك ما يورث عنه شرعا والآل يدعى حاكم بلده بدين له عليه مئة عملا
بان يمهده سند بخطه وختمه فانكر الورثة دعواه فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بما تعمل به
واذا أقام بينة من الفلاحين الذين تحت ادارته وأمره ونهيه لا تقبل شهادتهم له (اجاب)
لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به البراءة السلطانية ودقتر بيع

مطلب تقدم بيعة العكة
على بيعة المرض

٨ ١٢٦٩
مطلب لا تقبل شهادة
مشايخ الحرف والمعرفين
والاجير الخاص

١٦ ١٢٦٩

١٨ ١١٦٩

٢٢ ١١٦٩

ربيع الثاني

٢٤ ١٢٦٩
مطلب في اجارة المسلم
نفسه من الذمي وفي
اجارة الاما كن منهم

وصرف اوسمسار فلا يتقضى بالخط والختم فيعاسد اما استثنى واذا كان للشهود له ولاية
على الشاهد لا تقبل شهادته له لمجهله وميله خوفا منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
أوصت له ذات رجة بالثلث الجائر ووقفت عليه بيتا من بيوتها ثم على ذريته طبقة بعد
طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل ثم بعد انقراضهم يكون وقف على مسجد سيدي
عبد الوهاب الشعراني وأعتقت جارية ووقفت بيتا آخر عليها ثم على ذريتها ثم على امرأة
اخرى ثم على ذريتها ثم يؤل الى مسجد سيدي عبد الوهاب المذكور فادعى الرجل
المذكور والجارية المذكورة ان ذلك وقع في حال صحتهما وسلامتهما وادعى الوارث وهو
ذو رحم اقرب من المذكور ان ذلك وقع في مرض موتها المانع لها من التصرف في
الزيادة على الثلث واقام كل بيعة على ما يدعيه فهل تقدم بيعة العكة او بيعة المرض
(اجاب) تقدم بيعة العكة لخالفها الظاهر وهو ان الحادث يضاف الى اقرب أوقاته
والبيعة بيعة من ثبت خلاف الظاهر والله تعالى اعلم (سئل) في شهادة شيخ سوق
الخصانية والاجير الخاص هل لا تقبل شهادتهما حيث كان شيخ السوق المذكور من
المعرفين في البلاد والاجير بيعة وبين المدعي عليه خصومة دينوية (اجاب) لا تقبل شهادة
مشايخ الحرف والمعرفين ولا شهادة الاجير الخاص لمستاجره والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اشترى من رجلين نخلا وكتب حجة بالشرايين من معلوم ووضع المشتري يده عليه مدة
اثنين وثلاثين سنة وهو يتنقع به ويدفع خواجه لجهة الديوان المدة المذكورة ثم مات
البائعان وانكر ورثتهما البيع فهل اذا ماتت شهود حجة البيع واقام واضع اليد بيعة
تشهد على اقرار البائعين قبل موتهم بالبيع لو اضع اليد بالثلث المذكور في الحجة يكون
الحق في النخل لو اضع اليد ولا عبرة بانكار الورثة البيع (اجاب) تقبل شهادة الشاهد
وان لم يكن اسمه مكتوبا بصل اتباع بلا فرق بين ان يشهد بعد البيع او الاقرار به
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخين بدعوى شرعية على يد قاضي بلدهم
ويريد اثبات دعواه عليهم بجماعة بعضهم اعضاء خاصون عنده والبعض الاخر بينه وبين
المشهود عليه عداوة دينوية فهل اذا تحققت العداوة الدينوية بينهم وبين المشهود عليه
بالنسبة للبعض وكونهم اعضاء خاصين عنده بالنسبة للبعض الاخر شهادة البيعة الشرعية
لا تقبل شهادتهم والحال هذه (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستاجره ولا شهادة
العدو على عدوه اذا كانت العداوة دينوية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نصراني
ادعى على رجل مسلم ان عنده دراهم فجحد المدعي عليه ذلك فاقام المدعي رجلين مسلمين
حرفة رجل منهما يبيع الخمر وحرفة الثاني خادم لقنصل فهل لا تقبل شهادتهما (اجاب)
لا يحكم بالمسال المدعى به بشهادة الرجلين المذكورين وفي خدمة المسلم الذي تفصيل
واختلاف في الهندية من الباب السادس عشر من الاجارة واذا استأجر ذمي مسلما يحكم
له نجر او لم يقبل ليشرب او قال ليشرب بجازت الاجارة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى

خلافهما ثم قال ولو استاجر المشركون مسلماً ليحمل ميتاً منهم إلى موضع يدفن فيه ان
استأجروه لينقله إلى مقبرة البلدة جازعنداً لكل وان استأجروه لينقل من بلد إلى بلد قال
محمد رحمه الله تعالى انه ان لم يعلم الحال انه حقة فله الاجر وان علم فلا اجر له وعليه
القتوى هكذا في فتاوى قاضي خان اذا استاجر الذي من المسلم بيتاً لبيع فيه الخمر جاز
عندناي حنيفة رحمه الله تعالى خلافهما كذا في المضمرات ثم قال واذا استاجر الذي
من المسلم داراً سكنها فلا بأس بذلك وان شرب فيها الخمر او عسب فيها الصليب او
ادخل فيها الخنازير ولم يلحق المسلم في ذلك بأس لان المسلم لم يؤجرها لذلك انما آجرها
للسكنى كذا في المحيط ثم قال واذا استاجر الذي مسلماً ليحمل له ميتة او دماً يجوز عندهم
جميعاً ثم قال ولو استاجر مسلماً ليرعى له الخنازير يجب ان يكون على الخلاف كما في الخمر ولو
استاجر ليدفع له ميتة لم يجز هكذا في الذخيرة مسلم آجر نفسه من مجوسى ليوقله النار
لا بأس به كذا في الخلاصة ثم قال وسئل ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى عن آجر نفسه
من النصارى ليضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطى كل يوم خمسة دراهم في ذلك
العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره
ان يؤجر نفسه منهم لعصر العتب ليتخذوا منه خيراً كذا في الحاوى للفتاوى اه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشتريا ملكاً آخر في ساقيتين واستوليا عليه مدة ثم مات
أحدهما واستولى أولاده بعده مع بقاء الآخر ثم بعد ثلاثين سنة من هذا الشراء جاء
وارث البائع يدعى استحقاق والده وينسك ببيعهم مع المستولين بيعة تشهد لهما بالشراء
غير انهما لم تعين وقته اطول المدة فهل يقضى بتلك البيعة لهما (اجاب) اذا ثبت بيع
المورث لما ذكر حال حياته لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري ولا يكلف
الشاهد بيان التاريخ حيث شهد أن البيع كان حال حياة البائع والله تعالى اعلم (سئل)
أفي رجل ادعى على آخر بدعى شرعية وأقام على اثبات دعواه بيعة بمن له عليه ادارة
وولاية من فلاحيه واتباعه فهل لا تقبل شهادتهم للرجل شيخ البلد المذكور (اجاب) نعم
لا تقبل شهادة البيعة المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل شيخ قرية بينه وبين أهل بلده عداوة دنيوية بسبب أخذهم وأخذ أولادهم في
الاشغال وبسبب قذف ومشاتمة حاصله بينهم ادعى عليه رجل بدعى شرعية لدى
قاضي باده وأراد ان يقيم عليه بيعة من أهل البلد الذين بينهم وبين المشهود عليه العداوة
الدنيوية وبعضهم أجبر وخادم عند المدعى خاصان به فهل لا تقبل شهادته من ذكر عليه
حيث تحققت العداوة المذكورة (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمؤجروه ولا
شهادة العدو على عدوه اذا تحققت العداوة الدنيوية المانعة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن ورثة وترك مكاناً فوضع يده عليه بعض الورثة دون البعض الآخر ومات
البعض الآخر قبل أخذه ما يخصه من المكان المذكور عن مورثه وطلب وارث من مات

١٢٦٩

٣

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٤

جادی الاولى سنة
مطلب الشهادة بالملك
المطلق تقبل كالدعوى

ثانياً أخذ حصته من المكان عن مورثه فانكروا وضع اليد ملك الميت الاول لذلك المكان فاقام وارث من مات ثانياً بينة تشهد بملك الميت الاول لذلك المكان وانه مات وهو ياق على ملكه فهل يقضى له بأخذ نصيبه عن مورثه من المكان المذكور حيث شهدت البينة له بملك المورث الاول له ملكاً مطلقاً لذلك المكان ولا يشترط في شهادة البينة معرفة سبب ملك الميت الاول لذلك المكان هل كان شراء أو وارث (أجاب) يقضى للوارث المذكور بما يخصه في تركه مورثه بعد ثبوت الملك له فيه بالوجه الشرعي والشهادة بالملك المطلق تقبل كالدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تعصبوا وتحزبوا على رجل وادعوا عليه بدعوى شرعية وأرادوا اثباتها عليه بشهادة جماعة بينهم وبين المشهود عليه عداوة دنيوية فهل لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا تحققت العداوة (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية مما تمنع القبول والاقبلت والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون داراً عن أبيهم بالميراث الشرعي من مدة خمس سنين سنة وهم يتصرفون فيها بالهدم والبناء من غير ما نزع عنهم ولا لا يبيعهم فيها واقتسموها بينهم بالفريضة الشرعية وأخذ كل نصيبه منها والا ن تدعى امرأة أجنبية مشاهدة لتصرفهم فيها بان الدار أصلها لا يبيها فانكر الورثة دعواها فهل اذا أشهدت على دعواها رجلين أحدهما شيخ ببلد والثاني أعمى لا يصير لا تقبل شهادتهما ويكون الحق في الدار للورثة المذكورين مالم تثبت دعواها بالبينة العادلة (أجاب) لا تقبل شهادة الأعمى ولا مشايخ القرى والبلدان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بصدق معلوم دفع لها ما تعرفه تجيله وقت العدة وبعد الدخول بها ومعاشرتها مدة تشاجر معها فادعت بأنه طلقها فانكر دعواها الطلاق فهل اذا أقامت رجلين على دعواها أحدهما بينه وبين المشهود عليه عداوة دنيوية بسبب أنه كان تشاجر معه قبل ذلك وضر به ضرراً شديداً حتى جرحه لا تقبل شهادته عليه اذا تحققت ما ذكر (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية ثم انما تثبت العداوة بنحو قذف وجرح وقتل ولي لا بما خصمه فاذا ثبت تطابق المذكور زوجته بالبينة العادلة قضى به والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة بان مورثه يملك المكان الفلاني وأنهم واضعون أيديهم عليه بغير وجه شرعي فأنكر وادعوا ووراثته وشهدت له بينة شرعية بالوراثة وصدق الورثة المدعى عليهم بالوراثة فقط فهل اذا أقام بينة شرعية شهدت له بان المكان المذكور ملك مورثه ملكاً مطلقاً يقضى له به بمقتضى شهادة البينة ولا يطلب منهم بيان سبب الملك حيث ادعى ملكاً مطلقاً (أجاب) الشهادة بالملك المطلق تقبل حيث لا مانع فاذا طابقت الشهادة الدعوى قبلت والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شيخ ببلد ادعى على امرأة بدعوى شرعية وأراد أن يقيم بينة على اثبات دعواها عن له ولاية عليه وتحت ادارته فهل لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين لشيخ بلدهم المذكور (أجاب) صرح الرمي

١٤ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

جادی الثانية
٥ ١٢٦٩

٢٣ ١٢٦٩

٢٣ ١٢٦٩

شعبان

٢٥ ١٢٦٩

وغيره بان شهادة الفلاح الشيخ بلده الذي له عليه ولاية لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك أربعة عشر قيراطا ونصفا في بيت باعت لزوجهما اثني عشر قيراطا منها ثمن معلوم في حال صحتها وسلامتها بحضرة جمع من المسلمين وأقامت رجلا وكيلة عنها في الاقرار بالبيع لزوجهما وبعد العقد ساحت زوجها من الثمن وأبرأته منه بحضرة مأذون القاضي وخرج بذلك حجة شرعية فهل اذا حصل لها مرض وماتت به بعد مدة أشهر عن ورثة واراد ورثتها جعل مباحته تركه عنها الايجابون لذلك اذا ثبت باليمين الشرعية أنها باعته في زمن الصحة والسلامة (أجاب) نعم لا تجاب الورثة لمجعل ما بيع على الوجه المذكور تركه عن البائعة وتقدم بينة العدة على بينة المرض عند الاختلاف في كون ما ذكر في مرض الموت والله تعالى أعلم (سئل) في قضية شرعية بين رجلين طلب من المدعي بينة لدى القاضي فاحضر وثيقة مضمونها شهادة رجلين ليست مكتوبة على يد قاض فطلب المشهود عليه احضار البينة بأشخاصها لتؤدي الشهادة باللسان فلم يتمكن القاضي من احضار البينة وحكم للمدعي بمجرد حضور الوثيقة لديه فهل لا يصح ذلك الحكم واذا حضر الشاهدان المذكوران واعترفا بما يقتضي فسقهما لدى القاضي يطلب من المدعي بينة عادلة غيرهما اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) لا يقتضي بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا وليس للقاضي قبول شهادة الفاسق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيلة عن امرأة ادعى على زوجها بانه أخذ منها برضاها حلق الماس وزوج أساور وعقد لؤلؤ ليتصرف في ذلك بالبيع ويصرف ثمنه في شؤون نفسه ويعوضها غيره مثل ذلك الثمن وانه تصرف في ذلك وقبض ثمنه من ذلك ما هو ثمن الاساور ٦٢٥ قرشا وما هو ثمن العقد اللؤلؤ ٦٥٩ قرشا وما هو ثمن الحلق ٧٥٠ قرشا جملة ذلك ٢٠٣٤ قرشا واستهلكه في شؤون وانه قرر لها على نفسه نفقة كل يوم من ابتداء جادى الآخرة سنة ١٢٦٨ قرشين ويطالبه بمثل ثمن المصاغ المذكور وبما تجمد عليه من النفقة المذكورة وان الزوج المذكور اقرب بذلك بحضرة بينة شرعية وسئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار لذلك وكلف المدعي بينة فاحضر شاهدين شهدا في وجه المدعي عليه بانه في جادى الاولى سنة ١٢٦٩ أقر المدعي عليه بانه أخذ من زوجته موكلة المدعي وعين اسمها واسم والدها وجدها الاصناف المشروحة أعلاه برضاها وتصرف في ذلك بالبيع بالاثمان المذكورة باذنها وقبض ثمنه ليعوضها بدل ما استهلكه في شؤونها وأحضر شاهدين آخرين شهدا بانه في جادى الاولى سنة تاريخه أقر المدعي عليه بانه قرر لزوجته المذكورة موكلة المدعي في نظير نفقتها كل يوم من ابتداء جادى الثانية سنة ١٢٦٨ قرشين وانه يرسل اليها ذلك أو لا بول ثم طعن المدعي عليه في شهادة الشهود المذكورين بانهم من جملة العساكر الجهادية الذين في ادارته فهل ما ألداه المدعي عليه المذكور لا يكون طعنا في شهادة الشهود المذكورين وتقبل شهادتهم والحال هذه ويقضى

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٧

بها حيث كانت الشهادة للزوجة الموكلة بالوكيل (أجاب) اذا كان الشاهد عدلا ولم يكن
للمشهود له ولاية على الشاهد تقبل الشهادة ويقضى بها بعد تزكيتها وقد صرح العلامة
الرملی بان شهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز لجهلهم
وميلهم خوفا منه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي المجيزة عن حادثة قتل شهد

١٢٦٩

٢٤

فيهما مشايخ القرى هل تقبل شهادتهم أولا (أجاب) صرح علماؤنا بعدم قبول شهادة
مشايخ القرى والبلدان فليس للقاضي قبول شهادتهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
آل له حصة في عقار وغيره عن مورثه طلب أخذها من باقي الورثة فانكروا حصته من ذلك
فهل اذا حضر رجلين شهد ان له بذلك ناقلين للشهادة عن رجلين تقبل هذه الشهادة

١١٦٩

٣٠

حيث توفرت شروطها (أجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة وان كثرت في كل حق على
الصحیح الا في حدود بشرط تعذر حضور الاصل بموت أو مرض أو سفرة أو كون المرأة
مخدرة لا تخاطب الرجال عند الشهادة عند القاضي وبشرط شهادة عدد عن كل أصل كما
في التنوير من الشهادة على الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وجد عند
زوجته في بيته رجلا أجنبيا فتشاجرت معه هي وأهلها من أجل ذلك منكرين عليه
فقال على الطلاق الثلاث اني وجدت الرجل المذکور عندها وانكرت هي وأهلها
دعوا وورفعوا عند قاضي بلدهم وأحضر وأعليه بيعة شهدت على الزوج وهو غائب بانه
أقر انه وجد الرجل المذکور خارج البيت لا عندها وسمعها منهم في غيبة الزوج فهل
يكون القول قول الزوج في ذلك ولا تقبل شهادة البيعة عليه في غيبته ولا يحكم عليه

ذی الحجة

١٢٦٩

٤

بوقوع الطلاق في هذه الحال واذا قلتم بذلك ورفع ثانيا على يد القاضي المذکور
وأحضر وابينة تشهد عليه بذلك وكان بينهما وبين المشهود عليه عداوة دينوية بنحو
قذف لا تقبل اذا ثبتت العداوة المذکور بالوجه الشرعي (أجاب) اذا كان بين
الشاهد والمشهود عليه عداوة دينوية بنحو قذف لا تقبل شهادته وصرح علماؤنا بانه
لا يقضى على غائب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتهم بقتل رجل فاقام عليه المدعى
بيعة من خدمه واتباعه ومن تحت ادارته فهل لا تقبل شهادتهم على الرجل المدعى
عليه والحال هذه (أجاب) صرح علماؤنا بعدم قبول شهادة الاجير الخاص لمستأجره

١٢٦٩

٢٩

مستأجره أو مشاهرة فاذا تحقق بالوجه الشرعي كون الشاهد أجيرا خاصا للمشهود له لا تقبل
شهادته كما لا تقبل الشهادة لمن له ولاية على الشاهد الا قبلت والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية ومعه بيعة شرعية على اثبات دعواه فهل اذا

محرم

١٢٧٠

١٩

كان أحد الشهود أخا شقيقة للمشهود عليه وشهد تقبل شهادته على أخيه المذکور
(أجاب) نعم تقبل شهادة الاخ على أخيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
شاهدين بدعوى شرعية وهما غائبان فوق مسافة القصر وتذكر حضورهما لاداء
الشهادة لدى القاضي فهل اذا تعذر حضورهما وتكلموا غيرهما عن كل رجل رجلان

صفحة ١٣
سنة ١٢٧٠

ربيع الاول

٤ ١٢٧٠

١٠ ١٢٧٠

ربيع الثاني

٢٩ ١٢٦٩

شاهدان لادائهما لدى القاضي في محل الحكم وتوفرت شروط الاشهاد تقبل ويقضى بها شرعا (اجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة وان تعددت استحسناني كل حق على الصحيح الا في حدود وقود بشرط تعذر حضور الاصل بموت أو مرض أو سفر أو كون المرأة مخدرة لا تخالط الرجال وشهادة عدد عن كل أصل كما هو منصوص عليه فاذا توفرت شروط الشهادة على الشهادة قبلت والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور وانث وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما ترك جاموسة فادعت احدي البنات من الورثة ان الجاموسة ملك لها وتريد ان تثبت دعواها برجلين احدهما شيخ بلد والثاني بينه وبين المشهود عظيم - م عداوة ذنيوية بسبب قذف وضرب ومخاصمة لدى المحاكم السياسية فهل والحال هذه لا تقبل شهادتهما للمرأة المذكورة (اجاب) نعم لا تقبل هذه الشهادة والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما ضمنونه ادعى رجلان من جملة ورثة مورثهما بان لهما مع باقي الورثة ربع ساقية معينة حولها نخسون شجرة اثل وفي الورثة قاصر وزوجة وباقي الساقية لاعمهم الثلاثة على وكيل آخر وبان احدث اعمهم باع لموكاه جميع الساقية والشجر بمبلغ معين بالتعدي وردا لشركا البائعون البيع ولا ولاية للبائع على القصر وانهم ما يريدان اخذ نصيبهما ونصيب باقي ورثة والدهما بوضع يدموكاه بغير حق واجاب الوكيل بعد اعترافه باصل الملك على الوجه المذكور بانهما وباقي اخوتهما وعشرين من اعمهم ما ووكيل ورثة عمهم - م الثالث باعوا جميعا تلك الساقية وشجرتي جبر و قطعتي أرض معينة بالمبلغ المعين المذكور وخصم لهم ذلك في مقابلة ما هو مطلوب منهم - م من مال الميرى فلم يصدقه فكلف اثبات دعواه ثم حضروا معهم احد الاعمام وطلب المذكور ما يخصه من ذلك أيضا فادعى عليه الوكيل بما ذكر اولوا وانكر اعم المذكور ايضا فاقى الوكيل بشاهدين شهدا طبق دعواه غير انهما قالا لا نعلم قبض الثمن للبائعين ولا عديمه فالحكم (اجاب) اذا شهدت الشهود وزكيت بعد صدور الدعوى صحيحة بان المدعين المذكورين باعوا نصيبهم المعين في الساقية المذكورة بثمن عينه مدعى البيع يقضى على المدعين المذكورين بالبيع ولا يضر في ذلك عدم معرفة الشهود قبض الثمن ويؤمر المشتري بدفع الثمن للبائعين اذا لم تثبت دفعه اليهم بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصانا باعه ابنه في غيبته لرجل شيخ بلد صاحب شوكة من غير اذن أبيه المالك ومن غير اجازته ثم حضر الاب المالك ولم يحجز البيع وطلب المشتري على يد نائب فاض فادعى المشتري انه اذن لابنه بالبيع والتصرف ويريدان يقيم بينة من اتباعه وأهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبولها (اجاب) اذا كان المشهود له شيخ القرية وله ولاية على الشهود لا تقبل شهادتهم له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مواشي من البقر طاب زوجته لتسافر معه الى بلده فامتنعت وتشاجرت معه وادعت بانها اشترت بقرتين منه فانكر دعواها وعجزت عن

اثباتها بالبينة الشرعية ثم بعد ذلك احضرت رجلين فقال كل منهما تشهد بان الرجل قال ان المواشي للحريم مع حضور المواشي مجلس التداعي ولم يبينوا صفتها من بقر أو غيره ولا ذكورة ولا أنوثة فهل لا تقبل تلك الشهادة ولا تصح لاسيما وانها لم تطابق دعواها ويكون الحق في البقرتين مع نتائجهما الربسما وتمنع من معارضته في ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) لا بقضي لزوجة المدعي عليه بالبقرتين بمجرد هذه الشهادة على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور واناث وعن زوجتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرهما مما يورث فادعت احدى الزوجتين بان ضررتها مطلقة مع معاشرته لها معاشرة الا لزواج وأشهدت رجلين فقال كل منهما سمعنا من الناس انها خالصة ولم يبينان كان الطلاق باثنا أو رجعا فهل لا تحاب لذلك ولا تقبل تلك الشهادة ويكون لها مشاركة الورثة وأخذ نصيبها بالقرينة الشرعية (اجاب) لا يثبت الطلاق بهذه الشهادة على الوجه المسطور وللزوجة المذكورة مشاركة الاخرى في الميراث اذا لم يثبت عليها ما يوجب عدم ارثها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصصا في دار لها ابن متزوج امرأته باعت زوجة الابن حال غيبته المحصة المذكورة لرجل اجنبي بثمن قبضته منه بدون وكيل من المالكة ولا اجازة ثم مات الابن عن بنت بعد موت والدته فتعاقبت بنت الابن الوارثة بحدتها بواسطة أبيها مع من اشترى المحصة لدى القاضي وطلبت استردادها لكون البيع لم يصادف وجهها شرعا وأقر المشتري باصل الملك وادعى الشراء من زوجة ابر المالكة حال حياتها وان المالكة اجازت بيع زوجة ابنها بالفعل حال حياتها وانها وكلت ابنها في اجازة البيع المذكور بالقول واجازته أيضا فاندكرت البنت دعوى المشتري الاجازة المذكورة فكاف القاضي المدعي عليه اثبات دعواه فاحضر رجلين في غيبة البنت عن مجلس الحكم شهد أحدهما على اجازة ابن المالكة بعد حضوره من غيبته لكنه بعد موت المالكة ولم يشهد باجازة المالكة بالفعل وشهد الثاني باجازة الابن والى كان لا اعلم ان كان ذلك حال حياة المالكة ام بعد موتها ولا يعلم الاجازة بالفعل فهل لا عبرة بهذه الشهادة ولا يحكم بها ولو حكم بها على الوجه المذكور لا يصح الحكم وترد المحصة المذكورة لورثة المالكة حيث كان الملك ثابتا لهم فيها عن مورثتهم ولم يثبت انتقاله عن ملكها بناقل صحيح شرعي (اجاب) نعم لا يحكم للمشتري بالمحصة المذكورة بهذه الشهادة وترد المحصة لورثة المالكة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتركين في بقرة مدة من السنين باعها احدهما بشرى يمين باذن الآخر واشترى بدلها على الشراكة باذن الشريك بقرة اخرى من ثمن الاولى ثم بعد مدة ماتت تلك البقرة ولا أحد الشريكين الذي كانت تحت يده عجلة اخرى جراء اللون فادعى عليه شريكه بانها نتاج البقرة المشتركة المشتراة للشراكة وان له فيها النصف فانكر المدعي عليه دعواه وادعى

١٢٧٠

١١

١٢٦٩

رجب
١٨

شعبان

٢

١٢٧٠

شوال سنة

٦ ١٢٧٠

٢١ ١٢٧٠

بان الحجة المذكورة ملكه اشتراها لنفسه ولم تكن نتاج المشتري كتمع اقراره أى مدعى
 الشريك بانه لم يكن عنده سوى المشتري كتمع المشتري فطلب من المدعى بيعة تثبت دعواه
 ان الحجة المذكورة نتاج البقرة المشتري كتمع وان له فيها النصف بسبب ذلك فاحضر
 شاهدين شهدا بان الحجة المذكورة نتاج بقرة كانت عند المدعى عليه وانهما
 لا يعلمان انها نتاج البقرة المشتري كتمع بينهما ونتاج غيرهما فهل والحال هذه لا تقبل هذه
 الشهادة لاثبات دعوى المدعى المذكورة لعدم المطابقة او تكون مقبولة على هذا
 الوجه (اجاب) نعم لا يحكم بهذه الشهادة على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل شيخ بلد ادعى على رجل بانه يملك قطعة ارض زراعية اميرية كان اسقطها له وهو
 واضح يده عليه او يريد رفع يده عنها واظهر بذلك بيمينه باسم المدعى عليه فانكر
 واضح اليه المدعى عليه دعواه ذلك ويريد المدعى اقامة بيعة تشهد له من اتباعه
 وتحت ادارته على اثبات دعواه ذلك فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هذه البيعة
 المذكورة حيث كانوا من اتباعه وتحت ادارته سيما وان المدعى المذكور والشهود
 لم يعلموا احد ود الارض المدعى بها ولا مقدارها (اجاب) نعم لا يقضى بهذه الشهادة
 والحال ما ذكر وقد نصوا على عدم قبول شهادة أهل الارض لو كيل الرعية والشحنة
 والرئيس والعامل لجهلهم وميلهم خوفا منه والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي قلوب
 بما ضمنه ادعى رجل بطريق الاصله عن نفسه والو كالة عن باقي شركائه في الارث
 على رجل انه قتل مورثهم عمدا سكن تحت نزه الاسر وكان القتل بارض لاني المدعى
 عليه فانكر المدعى عليه دعواه وذكر انه قبل تاريخه ادعى المدعى المذكور بين يدي
 قاض آخر على رجلين آخرين بما صورته انه قتل بارض أحدهما رجل يدعى سليمان
 حلاوة ولم يعين القتيل ومنع عن دعواه بسبب ذلك فصدق المدعى على ذلك وطلب
 منه بيعة تشهد له بدعواه المذكورة بعد أن عين ان القتل في غاية محرم سنة ١٢٦٨
 في الساعة الخامسة من اليوم المذكور فاحضر ثلاثة رجال شهد كل منهم بانه من مدة ثلاث
 سنين تقدمت على تاريخه الذي هو عاشر ذي القعدة سنة ١٢٧٠ ما بين الظهر والعصر
 ولا يعلمون في أى شهر ولا أى يوم سمعوا أصواتا فذهبوا فوجدوا المقتول مطروحا
 بارض أبى المدعى عليه مجروحاً فاعترفهم المقتول بان الذى ضرب به بالسكين هو المدعى
 عليه ولم يعانوا حصول ذلك ثم احضر رجلين آخرين أحدهما ولد أحد ورثة
 المقتول الذى هو من جلة موكل المدعى ورجل آخر وشهدوا لوارثه انه من مدة ثلاث
 سنين لا تزيد ولا تنقص في يوم لا يعرفه من شهر لا يعرفه المدعى عليه ضرب المقتول
 بالسكين تحت نزه ومات بسبب ذلك وشهد الآخر كما شهد الاول غير انه قال حصل ذلك
 من مدة ثلاث سنين الا شهرين فالقاضي تلك الشهادة سيما وقد ظهر ان رجلين من
 اشراف الاول من فلاحى المدعى فطلبت بيعة اخرى من المدعى وعرف انه لم يكن معه

سنة ١٢٧٠
دَى القعدة ١٠

بينة الائمة تشهد عن لسان المقتول بان الذى قتله هو المدعى عليه فالحكم (اجاب)
لا يقضى على المدعى عليه بشئ بهذه الشهادة والحال ما ذكر بل لا تصح الدعوى بالقتل
فلا تسمع مع الاختلاف فى المكان المتباعد للتناقض والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
اشترى وبع نورج من مالكة بثمن معلوم ووضع يده عليه مدة بالتصرف تزيد على ثلاثين
سنة ثم بعد تلك المدة انكر المالك الشراء فهل اذا حضر المشتري رجلين أحدهما شهد له
بالبيع منه والاخر باقراره بالبيع منه أيضا تقبل هذه الشهادة ويقضى له بها (اجاب)
اذا شهد احد الشاهدين بالبيع والاخر بالاقرار به تقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاقرار
فيقضى بتلك الشهادة بعد تعديل الشهود حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى
خسة اخوة يستحقون أرض زراعية أميرية أثرا تعدى عليهم رجل عهدة بلد وأخذ منهم
جانباً من الأرض المذكورة بالقهر والغلبة عنهم واستولى عليها مدة خمس سنين الى ان
عزل من التعهد فاستولى المستحقون على ما غصبه منهم من الأرض وزرعوها ثم بعد
ذلك ادعى الغاصب ان احداً من الاخوة اسقط له ما كان مغصوباً تحت يده بدون اذن باقى
الاخوة فانكر الاخ المدعى عليه ذلك فابرق المدعى وثيقة بخطه وختمه ويريد أن يقيم بينة
بعضها مشايخ بلده والبعض من أتباعه فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين
وليس له معارضة المستحقين فى ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) لا تقبل شهادة مشايخ
القرى ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره ولا ينفذ اسقاط أحد الشركا فى حق نصيب
غيره بدون اذنه او اجازته والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ذميمة تدعى على امرأة
مسلمة بانها ضار بها كسرت ذراعها وانت بجماعة من المسلمين يشهدون لها بدعواها
والحال انها عاجزة به من قديم ولم يكن عندها بينة من المسلمين يشهدون لها بدعواها هذه
فهل لا يحكم بهذه الشهادة شرعاً واذا عجزت عن البينة من المسلمين تصدق المدعى عليها
بيمينها ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى (اجاب) لا تقبل شهادة أهل
الذمة على المسلمة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاد قصر وترك ما يورث عنه
شرعاً فدعى رجل أجنبي على تركه الميت بان له ديناً على الميت فانكر وصى الميت دعواه
ذلك فهل اذا أقام المدعى بينة لا تعرف اسم ابى الميت ولا جده لا تقبل شهادتهم حيث
لم يكن للميت شهرة باسمه واذا تعلل المدعى بوثيقة ببدع غير ثابتة المضمون لا عبرة بدعواه
المجردة عن الاثبات الشرعى ولا بالوثيقة التى بيده التى لم يثبت مضمونها شرعاً (اجاب)
حيث لم يتعين الشهود عليه الميت بذكر الشهود واسمه لا تقبل شهادتهم ولا عبرة بوثيقة
لم يثبت مضمونها شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) فى وقف هو من حقوق الله تعالى هل
تصح الشهادة عليه بدون الدعوى وتقبل حسبة ولحماكم الشرعى سماعها والحكم بها اذا
استوفت شرائطها الشرعية وكان الشهود عدولاً مرضي الشهادة أم لا (اجاب) نعم
تقبل الشهادة حسبة لا ثبات أصل وقف هو من حقوق الله تعالى كما هو مذكور

دى الحجة

١٢٧٠
مطلب شهد أحدهما
بالبيع والاخر بالاقرار
به تقبل

محرم

٢٠
١٢٧١
مطلب لا تقبل شهادة
أهل الذمة على المسلمة

٢٣
١٢٧١
مطلب اذا الميتين المشهود
عليه الميت بذكر اسمه
لا يكتفى بذلك فى الشهادة
صهر

١٠
١٢٧١
مطلب تقبل الشهادة
حسبة لا ثبات أصل
وقف هو من حقوق
الله تعالى

٢٠
١٢٧١

فالقاضي سمع شهادة العدول في وجه الخصم الواضع اليد المنكر للوقف وان لم تتقدمها
الدعوى من الناظر على الخصم المذکور ويحكم بأصل الوقف بعد استيفاء شرائط القضاء
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وزوجته معتقة وابن
معتق معتق والده وترك ما يورث عنه شرعا فطلبت زوجته المذکور ما يخصها من تركته
فانكرت الورثة عتقها وزوجيتها فهل اذا شهدت بينة شرعية على اقرار المتوفى في حال
صحته بانه اعنتها وعقد عليها وانها ازوجته بالنكاح تصككون مقبولة شرعا وتأخذ
ما يخصها من التركة ولا عبرة بانكار الورثة ذلك مع اقرارهم بملكيتها له (اجاب) اذا
ثبت بالوجه الشرعي عتق الامة المذکورة والتزوج بها بعقد صحيح يكون لها أخذ ما يخصها
بغير يرق الارث عن زوجها حيث مات وهي على عصمتها ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية على يد قاضي بدهم وأحضر بينة عدول تشهد
له طبق دعواه فامتنع القاضي من قبول شهادتهم متعللا بانهم منعوا أخواتهم البنات
من أخذ نصيبهن في أرض الزراعة الاميرية بطريق الميراث عن آبائهن فهل والحال
هذه لا عبرة بتعلل القاضي بذلك ولا تبطل شهادتهم بسبب ذلك حيث كانت الشهود
عدولا (اجاب) اذا ثبتت عدالة الشهود بالوجه الشرعي وجب على القاضي قبول
شهادتهم حيث لا مانع ومجرد منعهم الاناث من أخذهن بعض الاطيان التي آلت لبيت
المسال بطريق الارث لا يسقط عدالتهم بعد تحققها اذ لا يجري التوارث في أرض الزراعة
الاميرية كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تحملان الشهادة على شهادة
شاهدين آخرين على وقف بان ذلك الوقف مخوف على ذرية الواقف الذكور دون
الاناث فهل تقبل شهادتهم عند تعذر شهادة الاصول لغيبة او موت بعد التحمل واستوفى
التحمل شرائطه الشرعية (اجاب) تقبل الشهادة على الشهادة وان كثرت استحسانا
في كل حق ومنه الوقف الا في حد وقود بشرط تعذر حضور الاصل بموت او غرض او
سفر كما صرحوا به فاذا توفرت شرائط التحمل والادام حكم بموجبها فيما ذكر والا فلا والله
تعالى اعلم (سئل) في اخوين كل منهما في معيشة وحده ولكل منهما مال خاص به فدفعت
أحدهما لرجل اجنبي قدره معلوم من الدراهم ليخبر فيه في شراء البر ويبيعه فبعد مدة
أنكر العامل المبلغ وجده جدا كليا فاقام رب المال بينة بما دفعه له من الدراهم فطلب
العامل ابطال شهادتهم متعللا بان رب المال أخا قائم مقام على البلد التي منها البينة فهل
لا يجب لذلك بل تقبل شهادتها حيث كانت موافقة لدعوى المدعي ولا عبرة بتعلله اذا
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كانت الشهود عدولا ولا تهمة في شهادتهم
ولم يكن للشهود له عليهم نوع ولاية تقبل شهادتهم له حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات منذ سبع عشرة سنة عن ابن والا ن يدعي شيخ البلد بان لايه
دينا على أبي ذلك الابن ولم يبين وجهه متعللا بتمسك بيده فأنكر ذلك الابن دعواه

١٢٧١

١٤

١٢٧١

١٦

١٢٧١

٢٦

جادي الاول

١٢٧١

١٠

١٢٧١

٦

١٢٧١

١٩

١٢٧١

١٥

١٢٧١

٢٧

الدين فهل اذا اراد ان يقيم شيخ البلد بينة من اتباعه الذين تحت ادارته وامره ونهيه
لا تقبل شهادتها ولا تسمع دعواه حيث كان الاب بالبلد ولم يدع بذلك الدين ويمنع من
منازعة الابن المذكور (اجاب) من المعلوم المقرر ان الدعوى التي مضى عليها خمس
عشرة سنة قد منع القضاة من سماعها الا فيما استثنى وعلى فرض سماعها فشهادة الفلاح
الشيخ القرية الذي له ولاية عليه غير مقبولة كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل شيخ بلد ادعى على آخر بدعوى شرعية ويريد اثباتها باقامة بينة من اتباعه
وفلاحيه ممن له ولاية عليهم فهل والحال هذه لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ بلده ولا ممن له
ولاية عليهم (اجاب) قد صرحوا بعدم قبول شهادة الفلاح لشيخ قريته الذي له ولاية
عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على ورثة زوجها بانها تستحق بذمة زوجها
على سبيل الدين مبلغا قد وهبته كياس بثلاثة آلاف قرش فانكرت الورثة دعواها
ذلك فاحضرت شاهدين لدى قاضي ناحيتهم شهدا بان الميت اقربان بذمته لزوجه ستة
ا كياس وانهما لا يعرفان الا كياس هل هي ا كياس قطن او قماش او غير ذلك فهل
اذا حكم القاضي المذكور بلزوم التركة به هذا المبلغ يكون حكمه غير نافذ ا يكون
المدعية المذكورة لم تبين سبب الدين وكون الشاهدين لا يعرفان الا كياس سيما وان
الميت يتجر في الا كياس القطن وغيرها (اجاب) نعم لا ينفذ حكمه حيث الحال مذكر
بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق منفعة قطعة ارض اميرية مغروس
فيها ثمان نخلات واضع يده على ذلك مدة من السنين تزيد على خمس وثلاثين سنة يستغل
ثمر النخل لنفسه ويدفع ما عليه لجهة الديوان المدة المذكورة من غير معارضة ادعى عليه
رجل الا ان ذلك النخل دون الارض ملك له بطريق الارث عن امه آل اليها بطريق
الميراث عن ابها ويريد رفع يده واضع اليد على ذلك النخل فانكر المدعى عليه دعواه ذلك
ولمدعى المذكور بينة اقامها لدى نائب الشرح شهدت بان جد المدعى كان حال حياته
غرس نخلا في تلك الارض التي ليست في استحقاقه لكن لا يعلمون مقدارا مغروسه
فيها ثم بعد مدة غرس رجل آخر في تلك الارض نخلا لا يعلمون عدده ايضا ثم غرقت
تلك الارض وتلف ما فيها من النخل وهلك وبقي منه الثمان نخلات المذكورة لا يعلمون
ان كان الباقي من غراس جد المدعى او من غراس الرجل الاخر الى ان رجعت الارض
الى مستحقها الاصل ولا يعلمون غير ذلك مع انكار المدعى عليه ذلك فهل على فرض
سماع الدعوى لا تقبل هذه الشهادة على الوجه المسطور ولا تثبت للمدعى ملكا في
النخل الموجود في الارض المذكورة ويمنع من معارضة المدعى عليه حيث لم تكن
عنده بينة تشهد شهادة صحيحة (اجاب) نعم لا يحكم للمدعى بهذه الشهادة ولا تنفيده شيئا
ويمنع من معارضة المدعى عليه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى عجلة بقر من آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع يده عليها وهو يتصرف فيها وفي

نتاجها نحو خمس عشرة سنة من غير منازع له فيها ولا مشارك له في التصرف فيها والآن ادعى البائع بان البعثة مشتركة بينهما للاشتري النصف والبائع النصف الاخر وادعى المشتري بانه اشترى الكل واقام اخويه شاهدين فهل اذا كان كل من الاخوين في معةشة وحده لا يجزى ان بشهادتهما نفعا لهما فيهما تقبل شهادتهما ويقضى بها للاخ المذكور (اجاب) حيث كان البائع منفكرا يبيعه جميع البقرة المذكورة للمشتري وأثبت المشتري شراها جميعها منه بشهادة اخويه المذكورين بالوجه الشرعي تقبل شهادتهما له حيث كانا عدلين لم يقم بهما مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين وترك لهما قدانا ونصفا وحصه في ساقية فعدى شيخ البلد ووضع يده على ما ذكر فيه مدبلوغهما اطلب ارفع يده عن الارض والحصه المذكورة فنعهم ما منه متعللا بانه دفع ما عليهما من البواقي وانهما اسقطا حقهما له فانكر ادعواه فهل اذا أقام بيته من الفلاحين الذين تحت ادارته وأمره ونهيه واشهداه على دعواه لا يجاب لذلك ولا تقبل شهادة الفلاح لشبهه ويكون لهما أخذ حقهما منه حيث كان الحق ثابتا لهما في الارض وحصه الساقية ولا عبرة بتعلله (اجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ قريته الذي له ولاية عليه والله تعالى اعلم (سئل) في شهود على اسقاط منفعة قطعة أرض كانت جارية في استحقاق رجل من المدة هو الآن شيخ في تلك البلدة لرجل آخر من بلدة اخرى ليس شيخا فيها الآن ولا ولاية للرجل الآخر على الشهود الآن حال أداء الشهادة بل بعض الشهود في سبب المسقط ولا مشيخة للمسقط له في بلدة الشهود الآن ولا شركة له بل كان في سابق الازمان شيخا على بلد الشهود ثم عزل وغرب وحصات له اهانة ولم يعد للمشيخة الى الآن وقد كتب بذلك الاسقاط الذي صدر عن اختيار من صاحب الحق المسقط حجة شرعية مسجلة في سجل قاض لا ولاية للمسقط له على بلدة ذلك القاضي أصلا ولم يكن بعض الشهود من فلاحى المسقط له وقت الاسقاط بل أحدهما شريف والثاني امام مسجد تلك البلدة فبعد عزل المسقط له وتغريبه أنكر المسقط الاسقاط وجحد الحجة واختلسها واخفاها واحتاج الحال الآن الى المرافعة بين يدي قاض في شأن ذلك وطلب من المسقط له بيعة تثبت دعواه الاسقاط فهل اذا شهدت تلك الشهود به وكانوا عدولا لا ولاية للشهود له عليهم الآن ولا تهمة فيهم حال الاداء ولم يسبق أنهم شهدوا في تلك المحادثة وردت شهادتهم فيها بالتهمة تقبل شهادتهم اذا طابقت الدعوى ولو فرض أنهم كانوا سابقا تحت ولاية المشهود له لكونه كان شيخا وقت التحمل ثم زال ذلك بما ذكر حيث لا مانع وتعتبر الاهلية وقت الاداء لا وقت التحمل (اجاب) المصرح به ان المعتبر في قبول الشهادة أهلية الشاهد وقت الاداء لا وقت التحمل فلو تحمل الشاهد وهو كافر أو صبي غير أرقيق أو فاسق أو زوج للشهود له فادى بعد الاسلام أو البلوغ أو العتق ولو لمعتقه أو التوبة أو الطلاق وانقضاء العدة تقبل شهادته وفي قاضي خان لو أن

١١ ١٢٧١

٢٨ ١٢٧١

دى الحجة

١٩
مطلب المعتبر في قبول
الشهادة أهلية الشاهد
وقت الاداء لا وقت
التحمل

ذی الحجة سنة
مطلب لو ان القاضي لم
يرد شهادة الاجير الخاص
مثلا حتى زال المانع من
قبولها فاعاد الشهادة
جازت الثانية
مطلب كل شهادة ردت
في حادثة لا تقبل بعد ذلك
ابدا

٢٣ ١٢٧١
مطلب الشهادة اذا
كانت على غائب او ميت
فلا بد لقبولها من نسبه
الى جده الا اذا كان
يعرف باقل من ذلك
مطلب المعبر حصول
المعرفة وارتفاع الاشتراك

٢٥ ١٢٧١
مطلب تقبل شهادة المعق
وابنه على عيمه بطلاقها
ثلاثا بحسبة

محرم

١٢٧٢

القاضي لم يبطل شهادته أي الاجير الخاص ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضاء مدة
الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالمشهد لأم أنه فلم يرد القاضي شهادته حتى أباتها
ثم أعادها شهادة جازت شهادته ولو كان القاضي رد شهادته الاولى ثم أعادها بعد البيهونة
لا تقبل شهادته لأن شهادته ردت في هذه الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد
ذلك أبدا اهـ ومن هذا يعلم انه اذا لم يوجد في الشهود المذكورين حال أداء الشهادة
ما يمنع قبول شهادتهم من فسق او تهمة او كونهم تحت ولاية المشهود له الا أن أويدهم
وبين المشهود عليه عداوة دنيوية او تعصب او رد القاضي شهادتهم حال قيام التهمة
او نحو ذلك تقبل شهادتهم والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
فوجدوا تهما كتابان لمورثهم على فلان كذا من الدراهم فسألوه عن الدراهم المذكورة
فادعى انه دفعها لمورثهم بحضرة بنه وطلب السند من مورثهم فادعى مورثهم ضياعه
فاكر الورثة دعواه ذلك فهل اذا أقام المدعى عليه بيينة بالدفع لمورثهم تعرف اسمه واسم
أبيه ولقبه وكان مشهورا بذلك تقبل شهادتها ويحكم بها (أجاب) الشهادة اذا كانت
على غائب او ميت فلا بد لقبولها من نسبه الى جده فلا يكفي ذكر اسمه واسم أبيه
وصناعته الا اذا كان يعرف بها أي بالصناعة لا بحالة بان لا يشاركه في المصر غيره فلو
قضى بلاد كرا الحدة نفذ فالعبر التعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط او
بلقبه وحده كفي كما في جامع الفصولين والمقتط وغيرهما وفي المنع فالخاضل ان المعبر
انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك اهـ فان عرف المورث وتميز عن غيره بذكر
اسمه واسم أبيه ولقبه قبلت شهادة البينة والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك امة استولدها سيدها وبعد الولادة منه زوجها سيدها من عبد رقيق له فانت منه بولد
ثم نجز السيد عتقها وبعد ذلك طلقها الزوج المذكور ثلاثا بحضرة سيده وابن سيده
البالغ فغنى سيده عنها وفرق بينهما لوقوع الطلاق المذكور فهل والحال هذه اذا شهد
السيد وابنه البالغ بوقوع الطلاق من الزوج المذكور لدى الحاكم الشرعي تقبل
شهادتهما ولا يلزم حضور الجارية المذكورة وقت حكم القاضي بالتفريق بينهما (أجاب)
تقبل شهادة السيد وابنه البالغ على عبده الحاضر عند القاضي بطلاق معتقته ثلاثا
حسبة حيث كانا عديلين ولم يؤخرا شهادتهما بالطلاق الثلاث خمسة أيام فاكتر بعد
علمهما بالمعاشرة بغير عذر والشرط حضور الزوج لاحتضار المرأة والله تعالى أعلم
(سئل) في قوم بينهم عصابة وعداوة دنيوية ادعى بعض منهم باغراء شيخهم على آخر ان
عليه دراهم معلومة وغيرها وأراد هذا البعض المدعى اثبات ذلك ببينة من المتعصبين
اهـ فهل لا تقبل هذه البينة حيث كانت من جهة المتعصبين مع المدعى المذكور على
المدعى عليه أو كيف الحكم (أجاب) لا تقبل شهادة العدو بسبب الدنيا على عدوه كشهادة
المقتول وليه على القاتل والجروح على الجارح والمقذوف على الغاذف والمقطوع عليه

سنة

محرم

مطلب لا يكفي شهادة رجل
على شهادة الشاهد الاصيل

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

٢٧

الطريق إلى القاطع فليس كل من خاصم شخصاً في حق يصير عدواً له كما توهمه بعض المتفقه كما أفاده في البحر وقد صرحوا أيضاً بعدم قبول شهادة من ثبت تعصبه ففي الحسيرة عن معين الحكام من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن يبغض الرجل الرجل لأنه من بني فلان أو من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهراً وهو ارتكاب المحرم في الحديث ليس منا من دعا إلى عصبية أو فاضل عصبية وهو وجوب الفسق ولا شهادة لمرتكبه انتهى والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط المحروسة بما ضمنه رجل سرق ساعة فبعد مدة وجدها مالها بيده رجل فطلبها منه فادعى أنه اشتراها من رجل من طيندافان ذكر المدعى دعواه ذلك فأقام المدعى عليه رجلاً شهد بأنه اشتراها وأقام رجلاً آخر شهد بأنه تحمل عن شهادة شاهد الأصل فهل تقبل شهادة الرجل الذي تحمل الشهادة وحده أم لا (أجاب) لقبول الشهادة على الشهادة شروط مقررة في كتب المذهب لا تقبل بدونها من جلتها أن يشهد شاهدان على شهادة الشاهد الاصيل ولا يكفي شهادة رجل على شهادة الشاهد الاصيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعيوى شرعية ويريد أن يقيم بينة بينهما وبين المشهود عليه عداوة دنيوية ظاهرة بينهم وبين المشهود عليه لجميع الناس فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء وليس للناظر قبولها (أجاب) لا تقبل شهادة العدو بسبب الدنيا على عدوه كشهادة المقتول عليه على القاتل والمجروح على الجراح والمقتذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصاً في حق يصير عدواً له كما توهمه بعض المتفقه كما أفاده في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاد منها ذكور وبنات وترك ما نورت عنه شرعاً فادعى أحد أولاده الذكور أن أباه قبل موته قد أقر له بأنه وصى على تركته وعلى أخوته القصر وأقام رجلين مستخدمين له وللميت قبله يشهدان له بالاقرار فهل إذا كان الرجلان مستأجرين له تكون شهادتهما على الاقرار لاغية ولا تثبت بهما الوصاية حيث الحال ما ذكر (أجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفى عن زوجة وبنات قصر منها وعن أخ شقيق وأقيم الاخ وصياً على بنات أخيه فادعى رجل على كل من وكيل الاخ الوصى وكيل الزوجة بأن المدعى المذكور يستحق في ذمة المتوفى المذكور مبلغاً قدره ٧١٣٩ قرشاً من بضائع أخذها منه المتوفى حال حياته وأنه في ١١ جمادى الثانية سنة ٧١١ تحاسب مع المتوفى المذكور على ذلك فظهر له عليه المبلغ المذكور وان موكل المدعى عليهما المذكورين واضعاً أيديهما على تركته المتوفى وطالب بهما بذلك من تركته وسئل من المدعى عليهما عن ذلك فاجابا بعدم العلم بدعوى المدعى وكلف اثبات دعواه فاحضر شاهدين شهد كل منهما على انفراده بمعرفة المتوفى المذكور وأنه حال حياته في شهر ربيع الآخر سنة ١٢٧١ تحاسب مع المدعى المذكور في حانوته على ماله بدمته فظهر للمدعى قبل

المتوفى مبلغ ٧٢٣٩ قرشا وأقر المتوفى لكل منهما بذلك وأشهد به على نفسه بذلك
 وأنه توجه مع المدعي المذكور إلى المتوفى في بيته في ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٧١
 وأقر له المتوفى بذلك وكتب للمدعي تمسكاً بذلك يعلم أن ذلك ويشهد أن به كذلك فما
 الحكم في هذا (أجاب) لا مانع من قبول هذه الشهادة حيث شهد الشهود بعد الدعوى
 الصحيحة بأقرار المدين بذلك الدين في تاريخ المحاسبة التي ذكرها المدعي وما ذكر في
 شهادتهما من زيادة المحاسبة والأقرار بتاريخ سابق لا يوجب خللاً في شهادتهما مع
 وجود المطابقة بين الدعوى والشهادة لكونها زيادة لا يحتاج إلى إثباتها قال لا تقروى
 نقلاً عن القاعدة الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج إلى إثباتها أو نقصان
 كذلك فإن ذلك لا يمنع قبولها انتهى هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 وأضع يده على أرض زراعة أثر له عن أبيه فتعدي عليه شيخ البلد وزرعها سنتين بالقهر
 والغلبة عن صاحب الأرض وادعى أن صاحب الأرض أسقط حقه في جانب منها له فأنكر
 المستحق ذلك ويريد شيخ البلد أن يقيم بينة من فلاحيه وأهل إدارته وولايته فهل لا تصح
 شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (أجاب) نعم لا تقبل شهادة
 الفلاح شيخ قريته حيث كان له ولاية على الشاهد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 أقر في حال صحته وسلامته لكل من زوجته وابنته بتدريم معلوم من الدين لهما عليه قرضاً
 وكتب لهما بذلك وثيقة شرعية بشهادة بينة شرعية فبعد مدة مات عن وورثته وعليه دين
 لأناس أجانب نازعوا كلاماً من الزوجة والبنت وادعوا بأن أقرار الميت بالدين لهما كان
 في حال المرض وعند البنت والزوجة بينة تشهد بانه كان في الصحة فهل تقدم بينتهما بذلك
 ويحكم لهما بأخذ دينهما ولا عبرة بدعوى كون الأقرار في المرض (أجاب) المصريح به أن
 الدعوى بناء على الأقرار لا تسمع نعم لو استوفت الدعوى شرائط الصحة من خصم على
 خصم وادعى أن الميت أقر في الصحة وأقام بينة على دعواه فبينت الصحة أولى من بينة المرض
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بقدر معلوم من القود فأنكره المدعي
 عليه فطلب من المدعي بينة فاحضرها وزكيت ثم أن المدعي عليه طعن في البينة بأنهم
 يتوسطون في الأسواق بين البائع والمشتري لأجل المدة لا أنفسهم فهل يكون ذلك مخالفاً
 بالشهادة وترد شهادة البينة المذكورة (أجاب) التوسط في الأسواق بين البائع والمشتري
 أن كان معناه مجرد عرض المبيع على المشتري أو إخباره بأن فلان يبيع كذا في محل كذا
 فإن أودت شراؤه أذهب معك البينة للمشتري منه مثلاً وهو المعبر عنه بالسهمسار لا يكون
 ذلك طعنًا في الشاهد أصلاً حيث لم يعلم الغداح فيه ولم تكن شهادته فيما يباعه كالدلال
 وإن كان المراد منه السعي بين المتبايعين بالغش والتلبيس يكون ذلك من قبيل الطعن
 المحرول لأنه موجب للفسق وقد صرحوا بأنه لا تقبل الشهادة على جرح مجرد بعد التعديل
 والتزكية فلو قبله قبلت على ما فيه من النزاع والكلام والله تعالى أعلم (سئل) في

١٨
 ١١٧٢
 مطلب لو خالفت الشهادة
 الدعوى بزيادة لا يحتاج
 إلى إثباتها أو نقصان
 كذلك لا يمنع قبولها

٢٣
 ١٢٧٢
 مطلب الدعوى بناء
 على الأقرار لا تسمع
 مطلب بينة الصحة أولى
 من بينة المرض
 ربيع الثاني
 ١٧
 ١٢٧٢

٢١
 ١٢٧٢
 مطلب شهادة السهمسار
 العدل مقبولة ما لم تكن
 فيما يباعه كالدلال
 مطلب لا تقبل الشهادة
 على جرح مجرد بعد
 التعديل وفيما قبله نزاع

مطلب لا حاجة الى بيان
الجنس والقدر والنوع
والوزن في الشهادة مع
الاشارة

١٢٧٢

٢٥

جمادى الاولى

١٢٧٢

٢٤

شعبان

١٢٧٢

٢٣

مطلب تقبل الشهادة
بالتسامع لا ثبات أصل
الوقف دون شروطه

رجل وهب لبنته القاصرة مصاعغا في حال صحته وسلامته بحضرة بيته ثم بعد ذلك مات
الواهب عن البنت وورثة آخرين فأنكر الورثة الهبة فهل اذا رفعت الدعوى لدى
القاضي وشهدت اليهود بان هذا هو المصاعغ الذي وهبه الواهب لبنته المذكورة يكفي
في الشهادة ولا يلزم اليهود ببيان قدره ووزنه حيث كان الموهوب موجودا في مجلس
القاضي مشارا اليه وقت اداء الشهادة (أجاب) الشرط في دعوى المنقول والشهادة عليه
الاشارة اليه في الدعوى والشهادة ان لم يتعد ارضاءه لان الاعلام باقصى ما يمكن شرط
وذلك بالاشارة في المنقول كما صرحوا به ومنه يعلم انه لا حاجة الى بيان القدر والجنس
والنوع والوزن في الشهادة حيث وقعت الاشارة فيها الى المشهود به والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية اميرية عن ابيه مدة تزيد على عشرين
سنة وهو يزعمها ويدفع خراجها والا تزدعي رجل اجنبي بان له حقا فيها عن جده فان ذكر
واضح اليه دعواه فهل اذا اقام ذلك المدعى بيته قالت نسمع ان الجدة المدعى فيها حقا ولم
تبين قدر الحق المدعى به لا تقبل تلك الشهادة ولا تصح لجهلها القدر الذي تشهد به
ولا يحكم بها (أجاب) لا عبرة بقول البيعة على هذا الوجه ولا يحكم بقولهم والله تعالى أعلم
(سئل) في بيت تحت يد جماعة اشتره انه وقف عليهم وعلى من يخلفهم في طريقته من
واقف معلوم ومضى على ذلك مدة تزيد على اربعين سنة ثم ادعت ورثة ذلك الواقف ان
البيت المذکور تركه فهل تقبل شهادة الشهرة في ذلك والحال هذه وهل اذا صدق
وكيلهم في التداعى على الوقف المذکور لدى المحاكم الشرعية لا تسمع دعوى ثانية
(أجاب) اختلف عما جونا في قبول الشهادة بالتسامع على الوقف وقد اطلق اصحاب
المتون في قبولها قال في السكز ولا يشهد بما لم يعاينه الا في النسب والموت والتكاح
والدخول وولاية القاضي واصل الوقف ومثله في المختار وتنوير الابصار وفي الهداية واما
الوقف الصحيح انه تقبل الشهادة بالتسامع في أصله دون شرائطه لان أصله هو الذي يشتهر
وكل من هؤلاء اطلق فعم المتقادم وغيره لكن الصحيح أن محل القبول ما لم يفسر الشاهد انه
سمع من الناس قال في الحانية والخلاصة والبرازية ولو قالوا شهدنا بذلك لاناس معنا من
الناس بذلك لا تقبل شهادتهم وفي البحر في شرح قوله وان فسر للقاضي انه يشهد له
بالتسامع لا الخ هذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير أن يقولوا شهدنا لاناس معنا من الناس
انتهى وهو الذي عول عليه العلامة خير الدين في فتاواه حيث قال بعد نقل ماسبق وغيره
و ينبغي ان لا يعدل عن كلام قاضي خان الذي قدمناه في صدر الكلام وفي التنقيح
فتلا عن فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة بالتسامع على اصل الوقف ان يشهدوا ان
فلانا وقفه على الفقراء أو على القراءة أو على اولاده من غير ان يتعرضوا انه شرط في
وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف وانه قال للجهة الفلانية كذا والجهة
الفلانية كذا فلا تسمع بالتسامع على شروط الواقف لان الذي يشتهر انما هو أصل

الوقف وانه على الجهة الفلانية أما الشروط فلا تشترط فلا تجوز الشهادة على الشروط بالتسامع انتهى وقد صرح علماؤنا بهذه اقرار الوكيل بالخصوصة لا بغيرها على موكله عندا لقاضي دون غيره استحسانا في غير الحدود والقصاص فيعامل الموكل باقراره وكياله بالخصوصة والمحال هذه حيث لا مانع فاذا تحقق ما ذكر بطريق شرعي لا يعتبر انكار الموكل الوقف من قبل موثره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على أرض زراعية اميرية وفيها بعض نخيل تلقى ذلك عن ابيه وجده مائة نريد على خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف في ذلك بانواع التصرفات الشرعية فادعى الآن رجل عهدة بلدانه يستحق في ذلك حصة عن جده فانكر واصل اليد دعواه ويريد المدعي أن يقيم بينة من اتباعه واهل ادارته وولايته فهل والمحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) المصريح به عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي ولو فرض سماع الدعوى فلا تقبل شهادة الاتباع لمن له ولاية عليهم والله تعالى اعلم (سئل) في خمسة رجال يملكون دارا بطريق الارث عن اصولهم لكل منهم الخمس فيها أحدهم شيخ بلد فادعى شيخ البلد انه يملك فيها النصف عن مورثه واستولى عليه بالقهر والغلبة عن باقي الشركاء ويريد ان يقيم بينة بذلك بعضها شيخ بلد والبعض الآخر من فلاحيه وتحت ادارته وولايته فهل والمحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) نعم ليس للقاضي قبول شهادة من ذكر اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق أرض زراعية اميرية رهنا عند شيخ قرية على قدر معلوم من الدراهم ووضع يده عليها مدة سنة فاراد الراهن دفع دراهم الرهن وياخذ أرضه من الشيخ المذكور بعد السنة المذكورة فادعى ان الراهن اسقط حقه منها في نظير الدراهم المذكورة ويريد ان يقيم على ذلك بينة من خدمه واجراءه الخاصين به فهل لا تقبل شهادة هؤلاء الجماعة المذكورين لشيخ بلدهم ويؤمر بتسليم الارض لملكها والمحال هذه (اجاب) نعم لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره ولا لشهادة من له على الشاهد ولاية والله تعالى اعلم (سئل) فيما لو شهدت على شخص بينة بشئ فاراد تجريحها بتركها الصلاة وكشف العورة ونحوهما مما لا يترتب عليه حد شرعي ولا حق لمخلوق قبل تعديلهما فهل يسمع منه ذلك فادان بتمه ترد شهادتهما (اجاب) لا تقبل الشهادة على جرح مجرد بعد التعديل ولو قبله قبلت اى الشهادة كما اعتمده صاحب التنوير بتبعها ما قرره صدر الشريعة واقره من لا خسر وواطلق ابن السكال رد الشهادة على الجرح المجرد تبعا لعامة الكتب وظاهر كلام الوائى وعزمى زاده الميل اليه وكذا القهستاني حيث قال وفيه ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة لكن يزكى الشهود سوا عدلنا فان عدلوا قبلها وعزاه للضمرة وذكر السائحاني أن من قال تقبل الشهادة على الجرح المجرد اراد

١٢٧٢

٢٩

سؤال

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٨

ذى القعدة

١٢٧٢

مطلب لا يلتفت للقاضي
لشهادة على الجرح
المجرد ولا يمكن يزكى
الشهود فان عدلوا سوا
وعلمنا قبلت شهادتهم

انه لا يكفي في ظاهر العدالة ومن قال ترداد ان التعديل لو كان ثابتا وانبت بعد ذلك
لا يضره الجرح المجرد فلا تبطل العدالة اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
واضع يده على قطعة ارض خالية عن البناء وصار يتصرف فيها التصرفات الشرعية مدة
تزيد على اربعين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى الا ن شخ البلد انه يستحقها عن جده وهو
حاضر ومشاهد للتصرف تلك المدة ويريد ان يقيم بينة من فلاحيه واتباعه واهل ادارته
وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبولها
(اجاب) نعم لا تقبل شهادة هؤلاء لشيخ بلدهم الذي له ولاية عليهم والحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل من اهل مصر يستحق قطعة ارض زراعية أميرية رهنها
عند شيخ بلده على قدر معلوم من الدراهم ووضع شيخ البلديده عليها ثمن مات الراهن عن
ورثة فارادوا دفع دراهم الرهن وأخذوا الارض المذكورة من الشيخ المذكور فادعى ان
مورثهم أسقطها له ويريد ان يقيم بينة من اتباعه وعن له ولاية عليه على دعواه فهل
لا تقبل شهادة الجماعة المذكورين لشيخ بلدهم المذكور وليس للقاضي قبول هذه
الشهادة (اجاب) نعم لا تقبل شهادتهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة ارض امام مقبرة فادعى رجل عليه انها ملكه
ورثها من مورثه الباني للمقبرة وأقام البينة وادعى صاحب اليد انها وقف وأقام البينة
فهل بينة الخارج اولى وادعى من بينة ذى اليد (اجاب) بينة الخارج على الملك المطلق
أولى من بينة ذى اليد على الوقف كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
يستحقون قطعة ارض زراعية اميرية اثرا عن أبيهم تحت يد شيخ بلد فطالبوها منه فادعى
أن عهدهم الميت وهبها واسقط حقهم منها له بحضرتهم وانه واضع يده عليها اربع سنين
واقام بينة من فلاحيه واتباعه واهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة
هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) اذا ثبت على الجماعة
المذكورين ما يفي بسقوط حقهم من تلك الارض كتر كهم اياها باختيارهم سنين
يسقط حقهم منها والا فلا وأما شهادة الاتباع لمن له ولاية عليهم فلا تقبل والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل كان وكيل في قضية ثم خرج عن الوكالة بعد ان صار خصما فيها ثم
بعد ذلك أراد ان يشهد فيما وكل فيه فهل والحال هذه لا تقبل شهادته حيث كان متما
وخاصم بالفعل في هذه القضية (اجاب) لا تقبل شهادة الوكيل بعدما خرج من الوكالة
ان خاصم اتفاقا كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شيخ بلد صاحب شوكة
ادعى على رجل آخر من بلدة اخرى بدعوى شرعية ويريد ان يقيم بينة من اهل بلده
الذين هم من فلاحيه واهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء
المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) نعم لا تقبل شهادة هؤلاء لشيخ
هريتهم المذكور والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٦
مطلب بينة الخارج على
الملك المطلق اولى من بينة
الخارج على الوقف

١٢٧٢

١٢٧٣

١٢٧٣

ذى الحجة

محرم

٢٤

مطلب لا تقبل شهادة
الوكيل بعد العزل فيما
وكل فيه ان خاصم

٢٨

سنة

صفر

١٢٧٣

٢٠

ربيع الاول

١٢٧٣

١٤

مطلب بينة المشترى
انك بعث منى بعد
بلوغك اولى من بينة
البائع انه قبله لاثباتها
العارض

١٢٧٣

٢١

مطلب بينة الخارج اني
اشتريته من ابيل منذ
عشر سنين اولى من بينة
ذي اليد ان اباه مات
منذ عشر سنين سنة

ربيع الثاني

١٢٧٣

٤

مطلب بينة ان زوج
فلانه مات وقتل اولى
من بينة انه حي

اسقط حقه له في قطعة أرض زراعة أميرية في نظير كذا فانكر المدعى عليه دعوى المدعى
فاقام المدعى رجلين بينة تشهد له فهل اذا كان أحد الرجلين المذكورين تحت ادارة
المشهود له ولايته لا تقبل شهادته له (أجاب) نعم لا تقبل اذا كان للمشهود له ولاية على
الشاهد بحيث يخاف منه كشهادة الفلاح لشقيقه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمى
يستحق قطعة أرض زراعة أميرية اسقط حقه منها الذي آخر طائعا مختارا في نظير قدر
معلوم من الدراهم وممكنه الحاكم من زراعتها ووضع المسقط له يده عليها وصار يزرعها
ويدفع ما عليها من الخراج مدة تزيد على خمس عشرة سنة الى ان مات المسقط والمسقط له
عن اولاد كور ومبين فوضع اولاد المسقط له يدهم عليها بعد مدة خمس عشرة سنة وهم
يزرعونها ويدفعون ما عليها للجهة بيت المال ثم الا ن أراد اولاد المسقط المذكور اخذ
الأرض المذكورة من واضعي اليد المذكورين منكرين اسقاط مورثهم لمورث واضعي
اليد المذكورين فهل والحال هذه اذا اقام اولاد المسقط له بينة ذميين على اسقاط مورث
الجماعة المذكورين تقبل شهادة الذميين على بعضهم ولا عبرة بانكارهم بعد ذلك حيث
استوفى الاسقاط للاب شرائط الصحة (أجاب) نعم لا عبرة بانكارهم بعد ذلك وتقبل
شهادتهم والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا معلومة
بميرة من ملاكها الذين هم ثلاثة اخوة رجال راشدون فباعوه جميع الدار ببيع صحيها
شرعيا بتم معلوم على يد نائب القاضى وبخضرة بينة تشهد بذلك وكتب به حجة بخط
النائب ثم وضع المشتري يده على الدار وصار يتصرف فيها بالسكى والعمارة نحو عشر
سنين والا ن يدعى احد البائعين على المشتري انه كان قاصر حال البيع فهل اذا كان
عند المشتري بينة تشهد بانه كان بالغ وقت البيع تقدم بينته ويمنع المدعى المذكور
عن المعارضة ولو فرض انه له بينة على ان البيع كان قبل البلوغ (أجاب) بينة المشتري
اكثر بعث منى بعد بلوغك اولى من بينة البائع انه قبله لاثباتها العارض اه من تتقبح
الحامدية فاذا اثبت المشتري ان البيع صدر بعد البلوغ يمنع المدعى عن المعارضة والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بعه لا تخرب ثم معلوم ثم بعد مدة بعه المشتري
لثان منذ عشر سنين بموجب حجة شرعية بذلك ثابته المضمون والا ن يريد ان البائع
الاول فسخ عقد البيع واخذ النخل من واضع اليد منكر البيع ومتمم لالابان اباه كان
ميتا قبل ذلك فهل اذا ثبت ان اباه كان حيا وان باع بنفسه للمشتري الاول لا يجاب لذلك
ولا عبرة بتعلله ويمنع من منازعة واضع اليد بالشراء الثاني اذا تحقق ما ذكر بالوجه
الشرعى (أجاب) قال في تتقبح الحامدية بينة الخارج انى اشترينه من ابيل منذ
عشر سنين اولى من بينة ذى اليد ان اباه مات منذ عشر سنين سنة وفيها بينة ان زوج فلانة
قتل او انه مات اولى من بينة انه حي الا اذا اخبر بحياته بتاريخ لاحق انتهى وقد صرحوا
بان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء فاذا اثبت المشتري ان المورث باع النخل حال حياته

بالوجه الشرعي لا عبرة بدعوى الوارث انه مات قبل ذلك والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل شخ على بلد ادعى على آخر بدعوى شرعية واقام شاهدين يثبتان دعواه
 أحدهما ممن له ولاية عليه وادارة وثانيهما فاسق مشهور فهل والحال هذه لا تقبل شهادة
 الشاهدين المذكورين (أجاب) نعم لا تقبل شهادتهما ان كان الواقع ما هو مسطور
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية واقام شاهدين
 شهدا على طبق دعواه فادعى المدعى عليه ان الشاهدين عدوا ويفر حان لحزنه ويحزنان
 لفرحهم يريد بذلك رد شهادتهما فهل يكون فدحا في شهادتهما وترد به الشهادة من غير
 اثبات سبب العداوة الدنيوية (أجاب) ليس مجرد الطعن بدون اثبات بوجه شرعي
 مقتضى الرد الشهادة على انهم قد صرحوا بأنه ليس كل من خاصم شخصا في حق او ادعى
 عليه يصير عدوا له بل انما تثبت العداوة الدنيوية بنحو قذف وجرح وقتل ولي
 لا بمخاصمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على رجل بان مورثه قبل موته اودع
 عنده قدر ما معلوما من الارادب القول وانه باعه وقبض ثمنه فانكر المدعى عليه دعواه
 ذلك وجهدها فاقام المدعى على ذلك رجلين أحدهما قريب له أجبر خاص له والشاهد
 الآخر أجبر خاص عنده أيضا فهل والحال هذه لا تقبل شهادة الرجلين المذكورين
 (أجاب) لا تقبل شهادة الاجبر الخاص المستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له أربعة ذكور وبنات وأحد الذكور في معيشة وحده دون أبيه وللاب ابن كبير في
 عائلته شيخ على البلد ثم مات الاب عن أولاده المذكورين وترك ما يورث عنه شرعا فإراد
 الابن المنقر دوحده ان ياخذ ما يخصه من تركته أبيه فادعى الاخ الكبير ان أباه كتب
 له جميع ممتلكاته قبل موته ويريد ان يقيم بينة من فلاحيه واتباعه وأهل ادارته وولايته
 فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم
 (أجاب) نعم لا تقبل شهادة الفلاحين المذكورين لشيخ بلدهم والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل ترك داره وسافر الى جهة ومكث فيها مدة من السنين ثم رجع من سفره فوجد
 رجلا أخذ باب داره وركبه على باب داره فطلبه منه فانكره فترافع معه على يد نائب قاض
 هناك وطلب منه بينة فاحضر شاهدين عدلين وشهد كل منهما على حدة بالمالك في الباب
 للمدعى المذكور فهل والحال هذه اذا أثبت المدعى دعواه المالك في الباب المذكور
 بالبينة الشرعية يحكم له به ولا تكلف البينة بان المدعى عليه أخذه من دار المدعى في أي
 شهر وفي أي يوم (أجاب) اذالم يكن هناك مانع من سماع دعوى الرجل المذكور
 وأثبت ملكه لذلك الباب بالبينة العادلة يقضى له به وفي الاشياء الرأى الى القاضي في
 مسائل ذكر منها السؤال عن المكان والزمان قال في حواشيه للسيد المحوى قال في
 البرازية ولو سألهم عنهما فقالوا لا نعلم تقبل لانهم لم يكلفاه اه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك جاموسين دفعهما الرجل آخر ليحفظهما له في ظنير استعماه في اشغاله

١١ ١٢٧٣

١٥ ١٢٧٣

٢٣ ١٢٧٣

جادی الاولی

٣ ١٢٧٣

٩ ١٢٧٣
 مطلب سألهم القاضي
 عن الزمان والمكان
 فقالوا لا نعلم تقبل

جادی الثانیة سنة

٢ ١٢٧٣

٣ مطلب يقضى بينة
الخارج في الملك المطلق
ان التحديد التاريخ اولم
يؤرخا

٢٠ ١٢٧٣

رجب

١٨ ١٢٧٣

٢٨ ١٢٧٣

شعبان

١٧ ١٢٧٣

ومؤتمرها على المالک وسمنها وجبتهما ولبنهما لک فاستمرتا عند الرجل المذکور
مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك طلب الحجام وستين ماله لهما من الرجل المذکور فانكر الملك
فيهم المالک وادعى انهما ماله و مع كل منهما بينة فهل تقدم بينة الخارج أو تقدم
بينة واضح اليد (اجاب) اذا تنازع اثنان في شيء كل منهما يدعيه ماله كما مطلقا ولم يؤرخا
أو ارخا تاريخا واحدا يقضى بينة الخارج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وزوجة فادعت ان لها دينام معلوما على زوجها كان اقترضه منها زوجها حال حياته
وصحته وأفر لها به كذلك وأظهرت وثيقة شرعية بذلك فهل والحال هذه اذا أقامت
أى اشهدت الزوجة المذکورة ابن أخيها وابن عمها وشهدا بمضمون ما في وثيقتها طبق
دعواها تقبل شهادتهما حيث توفرت فيهما شروطا الشهادة وكان كل منهما في معيشة
وحده (اجاب) نعم تقبل شهادتهما والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تملك بيتا باعته في حال صحتها وسلامتها لابن اختها بمثل معلوم وسأحته
وابرات ذمته منه بموجب حجة شرعية من قاضي المحروسة بذلك ثابته المضمون ثم بعد
مدة ماتت عن أولاد ابن ذکور واناث فادعى وصيهم بان البيع في مرض الموت لأجل
ابطاله والمشتري يدعى انه في زمن الصحة فهل اذا أقام كل منهما بينة تقدم بينة مدعى
الصحة اذا ثبت ما ذكر (اجاب) بينة كون البيع في الصحة أولى من بينة كونه في
المرض على ان البيع لو فرض انه صدر في مرض الموت لتغير الوارث لا يكون باطلا وكذا
الابراء غير انه ينقذ من الثلث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شىخ ببلد ادعى على آخر
يدعوى شرعية ويريد ان يقيم بينة بعضها ماشا ببلد من بلدة اخرى والبعض الآخر من
أهل ادارته وولاية فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذکورين وليس للقاضي
قبول شهادتهم (اجاب) نعم لا تقبل شهادة مشايخ أهل القرى ولا شهادة الفلاح لشيخ
بلده الذى له ولاية وادارة عليه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصه في أما كن
معلومة بالميراث عن زوجها وأبيها فباعت تلك المرأة نصيبها شائعا لابنها البالغ بمثل
معلوم في حال صحتها وسلامتها بموجب حجة شرعية بيده ثابته المضمون ثم ماتت المرأة عن
ابنها المذکور وعص بنت بالغة والآن تريد البنت ابطال البيع متعالة بصدوره من
امها في مرض الموت فانكر الابن دعواها فهل اذا أقام كل منهما بينة تقدم بينة الصحة على
بينة المرض (اجاب) بينة الصحة أولى من بينة المرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات من مدة تزد على خمس وعشرين سنة عن امرأته وابنه منها وترك ما يورث عنه شرعا
ثم مات الابن المذکور عن امه المذکورة من مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت
المرأة المذکورة عن ابن أخ شقيق من مدة خمس سنين فوضع ابن الاخ المذکور يده
على تركتها تلك المدة والآن ادعى رجل عليه بانه ابن عم للرجل الميت أولا ويريد إقامة
بينته يشهدون بالسماع على انه قريب للميت فقط فهل اذا لم يسبب الشهود الميت الى

رمضان سنة

١١ ١٢٧٣

مطالب يشترط التعديد
في دعوى العقار كما
يشترط في الشهادة عليه

شوال

٧ ١٢٧٣

١٧ ١٢٧٣

٢٥ ١٢٧٣
مطالب في تفصيل حكم
الشهادة بالموت

ذى الحجة

٦ ٢٧٣

الحمد للجامع المدعى لا تقبل هذه الشهادة سيما مع تفسيرهم بانهم يشهدون بالسمع
(اجاب) شهادة الشهود بان المدعى المذكور قريب لليت غير معتبرة شرعا والحال ما ذكر
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار مدقة من السنين تلقاها بالارث عن
عمة له ادعى عليه رجل انه يستحق في ثلث الدار اكثر من نصفها بطريق الميراث عن
اصوله ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعي ثم بعد ذلك ادعى ثانيا على واصل اليد على الدار
المذكورة نصفها ويريد اقامة بينة على ذلك فهل اذا لم تعرف الشهود حدود الدار
المذكورة لا عبرة بها ولا تقبل (اجاب) يشترط التعديد في دعوى العقار كما يشترط في
الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج
الى ذكر حدودها كالمعالي وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم ارض زراعة
اميرة واصلين ايديهم عليها وهم يتصرفون فيها مدة من السنين والآن ادعت عليهم
امراة قربة لهم بانهم وهبوا لها حصة شائعة في الارض المذكورة لم يقسموها لها ولم
تقبضها منهم وتريد الان قسمة الارض واخراجها واخذ ما وهبوه لها منهم وهم ينكرون
دعواها فهل اذا اقامت بينة من مشايخ القرى ومن اتباعها الخاصين بها لا تقبل
شهادتهم (اجاب) شهادة المذكورين والحال ما ذكر لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن ابن غائب وبنت وأخت شقيقة وابناء عم شقيق فوضع أحد الورثة يده
على التركة والآن ادعى اولاد العالم المذكورون ان لهم حصة في التركة المذكورة بطريق
الارث عن الابن الغائب المذكور مدعين انه مات في غيبته المذكورة عنهم وعن
الاخت والبنات المذكورين فهل والحال هذه اذا اقاموا بينة تشهد بالتسامع من
الثقات انه مات تقبل تلك الشهادة حيث كان موته مشهورا بين الناس (اجاب) اذا
شهد شاهدان على موت رجل فهذا على وجهين اما ان يطلقا الشهادة اطلاقا ولم يبين شيئا
او يقولان لم نعاين موته وانما سمعنا من الناس في الوجه الاول تقبل شهادتهما وفي الوجه
الثاني ان لم يكن موت فلان مشهورا فلا تقبل الشهادة بخلاف وان كان موته مشهورا
ذكر في الاصل وكتاب الاقضية انه تقبل وهكذا ذكره الخصاص في أدب القاضى وقد قال
بعض مشايخنا لا تقبل شهادته وبه أخذ الصدر الشهيد حسام الدين وفي الغياثة هو
الصحيح وان فالان شهد ان فلانا مات أخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت
شهادتهما هكذا ذكر في الاقضية افاده في تقيع الحمادية والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له قراريط في بيوت مشتركة وله بيوت كاملة توفى عن ورثة ادعى
بعضهم ان جميع ذلك وقفه المتوفى ويقيم بينة لا تعرف الحدود ولم يسمعوا من
المتوفى فهل والحال هذه لا يحكم بنبوت الوقف بتلك الشهادة ولا يسوغ القضاء
بها (اجاب) الشهادة بالعقار بدون معرفة عينه على قول او حدوده على آخر غير معتبرة
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بخلاص مالكة بثمن معلوم ووضع المشتري يده

عليه مدة خمس عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة ادعى أخو المشتري على أخيه
المذكور بان النخل المذكور ملك لاييه كان رهنه عند البائع المذكور ويريد أخذ
نصيبه منه فانكر الاخ المشتري دعواه ذلك وادعى المشتري ان اياه كان باع النخل
المذكور قبل موته للبائع له المذكور ويريد ان يقيم بينة على ذلك فهل والحال هذه
يقضى للمشتري بينته ويحكم بها أم لا (اجاب) نعم يقضى بينة المشتري الذي أقامها على بيع
أبيه لبائعه حيث اقيمت بوجهها الشرعي وتقدم على بينة أخيه على الرهن ففي تنقيح
الحامدية من مسائل مهمة ترجح فيها احدى البينتين على الاخرى من ترجمة الهبة بينة
مدعى الهبة المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير المشروطة بالعكس ودلت
المسئلة على أن بينة البيع أولى من بينة الرهن اهـ وبينة الوفاء أولى من بينة البتات
استحسانا ومنه في الدروة تكملة رد المحتار من باب القبول وعدمه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له قطعة ارض زراعة اثر رهنها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم مات
الراهن عن اولاده المذكور البالغين فاراد الاولاد ان يدفعوا دراهم الرهن ويأخذوا
الارض من المرتهن فادعى المرتهن أن موثرهم اسقط حقه فيها له ويريد ان يقيم بينة
احدهما شيخ البلد والاخر بينه وبين المشهود عليهم عداوة دنيوية ظاهرة تجب على الناس
فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هذين المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهما
(اجاب) لا يقضى القاضي بشهادة الرجلين المذكورين والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل أقام أخوه كمالا عنه في حياته ووصيا على اولاده بعد مماته ثم بعد مدة
مات عن ورثة بعضهم قصر وكان ذلك في غيبة الوصي المذكور فاقام القاضي وصيا على
القصر فلم يحضر الوصي المختار ترفع مع الوصي المذكور في المحكمة فطلب من المذدعي
المذكور بينة فاحضر شاهدين شهد كل منهما بما ادعاه الوصي المختار المذكور ويريد معرفة
الموصي باسمه ولقبه وبلدته وخدماته بالميرى التي يتميز بها عن غيره ولا مشاركة فيها
فهل تقبل شهادة الشاهدين المذكورين بعد تزكيتهم شرعا ويثبت للمدعى المذكور
الوصاية المذكورة ويمنع الوصي المذكور من طرف القاضي ولا عبرة بتعاليه بعدم معرفة
الشاهدين لابي الموصي المذكور (اجاب) نعم يثبت بشهادتهما على الوجه المستطور أن
المدعى وصي مختاره من قبل الميت ويمنع منسوب القاضي من التصرف حيث كان
الوصي المختار أمينا لم يثبت عليه ماوجب عزله ولا يشترط ذكر اسم أبي الموصي وجده
والحال ما ذكر بالسؤال اذ المدا على التعريف ومنع الاشتباه لا على تكثير الحروف
والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت له شرى كان يدعيان على الورثة بعدم موت
المورث ان عليه دينهما احدهما يدعى بمائة وثمانين قرشا والاخر باربعة كياس
والورثة منكرو لذلك فترافعا لدى نائب القاضي بالناحية فطلب من المدعين بينة على
دعواهما فاحضر ارجلين أحدهما يشهد بان المورث عنده أربعة كياس ولم يعرف

١٢٧٤

٤

مطلب بينة البيع والهبة
بعوض أولى من بينة
الرهن وبغير عوض
بالعكس وبينة الوفاء
أولى من بينة البتات
استحسانا

٢٧٤

١١

١٢٧٤

٢٣

سبها والا تخبر شهادته سمع المورث في حياته مع شريكه يذكر ان اربعة كياس ولم
يتحقق انها عند واحد منهما فهل اذا لم يكن عندهم اربعة الا كياس شطرتان غير
هذا ولم يكن عندهم اربعة المائة والثمانين قرشاينة لا عبرة بدعواهما ويمنعان من
منازعة الورثة (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق
شرعي وشهادة الشاهدين على الوجه المستور غير كافية في الاثبات والله تعالى اعلم
(سئل) في ارض كان بها حوانيت تجارية في وقف حصل فيها نزاع ودعوى قاضي
وكيل الناظر انها وقف من قبل فلان الواقف ولم يذكرها وقفها وهو يملكها ولم يكن
الوقف قديما وذكر الخصم دعواه أيضا وكان الحكم الشرعي في هذه الحادثة ان
الشهادة على الوقف المذكور بعد استماع الدعوى والشهادة شرائط لهما الشرعية تقدم
على بيعة الخصم لو اقام كل بيعة على ما ادعاه ثم في مجلس آخر تم وكيل الناظر دعواه وذكر
ان تلك الارض والدكاكين التي كانت عليها لم تكن للواقف المذكور ووقفها وهو
يملكها على الوجه الذي عينه في المجلس الاول حتى صحت بذلك دعواه وتمت فهل والحال
هذه تطلب منه البيعة التي ثبتت دعواه التي هي مقدمة شرعا على بيعة الخصم ولا يضر في
ذلك عدم ذكر ملك الواقف في المجلس الاول ولا يكون ذكره ما ذكر ثانيا تناقضا مبطلا
لدعواه على الوجه المذكور (اجاب) نعم تطلب منه البيعة على دعواه المذكورة والحال
هذه حيث صحها بذكر ما هو لازم ولا يضر في ذلك ذكر ملك الواقف في مجلس آخر ولا
يعد ذلك تناقضا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى على رجل ارجي بدعوى شرعية
لدى القاضي فانكر المدعى عليه دعواها ووجدتها وتريد أن تقيم شطرين على اثبات
دعواها احدهما زوجها الذي هي بذهنته والثاني خادم اجير خاص بها مشاهرة فهل
والحال هذه لا تقبل شهادة الرجلين المذكورين للمرأة المذكورة وليس للقاضي قبول
شهادتهما على دعواها (اجاب) لا تقبل شهادة الزوج لزوجته ولا الاجير الخاص
لمستأجره كما هو معلوم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وارضه على قطعة ارض
زرعة اميرية مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يزورها ويدفع خراجها من غير منازع
له فيها تلك المدة والآن يدعى رجل انه نزل له عنها باختياره متعللا بوثيقة بيده فانكر
رب الارض دعواه التزول بالاختيار فهل اذا اقام مدعى التزول بيعة تشهد بان وارضع اليد
نزل عنها باختياره والحال ان البيعة لا تعرف الارض ولا الحد ولا تقبل شهادته
(اجاب) اذا لم يعرف الشاهد عين العقار المشهود فيه ولا حدوده لا تقبل شهادته والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى على زوجها بدعوى شرعية لدى الحاكم الشرعي وتريد ان
تقيم اخويها على اثبات ما تدعى به على زوجها فهل والحال هذه تقبل شهادة الرجلين
المذكورين لاختيمهما المذكور (اجاب) تقبل شهادة الاخ العدل لاخته حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف تحت يد ناظره ادعى عليه رجل بان له فيه حصص

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٥

ربيع الاول

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

٢٧

ربيع الثاني

١٢٧٤

١٩

ربيع الثاني سنة

١٢٧٤

١٩

ملكاً عن مورثه ولا حجة ولا سند بيده ويريد إقامة بينة على دعواه الملك والناظر يقيم بينة على الوقف فهل تقدم بينة من يدعي الملك أو بينة من يدعي الوقف (اجاب) تقدم بينة الخارج منهما والله تعالى اعلم (سئل) في ابن أخ بالغ ضمه عمه الى معيشته مدة تزيد على سنة ثم خرج في معيشة وحده ثم بعد مدة رجع وادعى ان له فيما عنده الثلث وأقام رجلين على دعواه أحدهما فاقد البصر والآخر عدو للعلم المذكور عداوة دنيوية فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يجب ابان الاخ لذلك ولا عبارة بالبينة المذكورة (اجاب) لا تثبت الدعوى بشهادة الشاهدين المذكورين اللذين أحدهما اعمى والاخر عدو للشهود دعواه عداوة دنيوية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى

١٢٧٤

١٩

من أخيه نصف حاموسة بثمن معلوم ووضع المشتري يده على نصف الحاموسة مدة من السنين ثم بعد تلك المدة انكر الاخ البيع لآخيه فهل اذا كان هناك بينة تشهد بالبيع يكون البيع صحيحاً فاذا ولا عبارة بانكاره مع وجود البينة واذا تعلل البائع بان احداً البينة نسيب شيخ بلد ويقضي له اشغاله لا عبارة بتعلله بذلك وتصح شهادتهم حيث لم يكن شيخ بلد (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور مستوفياً شرائط الصحة بالبينة العادلة المزكاة لا يعتبر انكاره ولا تقبل شهادة اعوان الظلمة فلينظر في حال الشاهد المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور واثوات وترك ما يورث عنه شرعاً من النخيل وغيره فوضع الورثة أيديهم عليه مدة تزيد على اربعين سنة وهم يتصرفون فيه من غير منازع لهم فيه في المدة المذكورة والآن تدعى ورثة جماعة من اقاربهم بان لهم حقاً فيه عن جدتهم فانكروا دعواهم فهل اذا أشهد جماعة فقالوا نسمع بانه لا بعد لا عبارة بتلك

١٢٧٤

٢٧

الشهادة ويمنعون من منازعة الورثة فيه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبارة بالشهادة المذكورة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض ناعها من آخر وبنائها المشتري مكاناً ثم بعد ذلك أراد السفر لجهة بعيدة فوق مسافة القصر فأمكن في المكان المذكور امرأة وسافر الى تلك الجهة وأقام بهامدة ثمان سنوات ثم حضر من سفره وأراد أخذ المكان من المرأة المذكورة فادعت انها اشترت ارضه من البائع له بتاريخ متأخر فهل اذا مات البائع عن ابنين وشهد ابيهم للرجل بالتاريخ السابق تقبل شهادتهما ويقضى له بها ولا يمنع من ذلك كونهما ابني البائع (اجاب) تقبل

١٢٧٤

٥

شهادة ابني البائع على بيع ابيهما بتاريخ سابق على شراء تلك المرأة المدعيه اذا لم يقيم بهما مانع أو باحدهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بتر كية شبك ويريد أن يقيم عليه بينة من اتباعه وخدمه الخاصين به يشهدون عليه بها فهل لا تقبل شهادتهم والحال هذه حيث كانوا خاصين به وله ادارة عليهم (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لاستجاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده القصر وترك ما يورث عنه شرعاً فوضع رجل اجنبي يده على مال القصر بدون وصاية شرعية وللقصر عم اقامه

١٢٧٤

١٤

مطلب تقبل شهادة ابني البائع على بيع ابيهما

١٢٧٤

١٧

شعبان

والدهم قبل موته وصيا على اولاده القصر وعلى حفظ مالهم فاداد لهم نزع مال القصر من
يد الرجل المذكور فادعى الرجل المذكور انه وصى على القصر وعلى حفظ مالهم من قبل
ابيهم ويريد ان يقيم بينة شهودا على دعواه فهل لا تقبل شهادة الاولاد المذكورين
لايهم ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويجوز للرجل المذكور على دفع مال
القصر لعمهم حيث كانت وصاية الممثلة بالوجه الشرعي (اجاب) لا تقبل شهادة
الفرع لاصله ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من
قاضي المتصورة بما مضمونه امرأة ادعت على رجل بان عنده قدر معلوم من الدراهم
لزوجها وان زوجها غرق في البحر المالح وهو متوجه الى الحجاز وانه مات عنها وعن زوجة
اخرى وعن اولاد قصر منها ومن زوجته الاخرى فامر الرجل المذكور بالقدر المذكور
وانكر موته فأقامت المدعية المذكورة زوجتين شهد كل منهما بانه كان بركة وسال عن زوج
المدعية من جماعة فاجبروه ان زوج المدعية كان بركب فلان وانها غرقت بمافيها ومن
جملة من فيها زوج المدعية المذكورة وانه مات بسبب ذلك فهل تكفي هذه الشهادة
في ثبوت موت زوج المدعية المذكورة وللقاضي ان يحكم بموته (اجاب) لا يحكم بتلك
الشهادة الصورية والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تحملا الشهادة عن آخرين ثم مات
الاصلان فهل تجوز شهادة الفرعين عند القاضي في ثبوت الموت (اجاب) تقبل الشهادة
على الشهادة في غير حدود وبقدر شرط تعذر حضور الاصل بموته أو مرضه أو سفره أو كونه
المرأة مخدرة وهذا ما جرت عليه ارباب المتون وصرح به في الحامية من باب الشهادة على
الشهادة خلافا لما ذكره صاحبها من باب كتاب القاضي الى القاضي من انه اذا مات
الشاهد الاصل لا تقبل شهادة الفرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض
خرية بالميراث عن اصوله من مدة مديدة والآن يدعى رجل اجنبي بانها ملكه وان جده
اشترها من جد المالك فانكر ربه ادعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك
فهل اذا اقام بينة قالت نسمع بان جد المدعي اشترها من جد المالك لا تقبل تلك
الشهادة ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات حيث لم يكن هناك بينة بنقل الملك لجد
المدعي اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلد ادعى على
رجل آخر من حصة غيره انه دفع له اربعة اكياس غاروقة على فدان وثلاث من ارض
زراعة أمير ية مدة سنتين ويصده سند ليس فيه خط المدعي عليه ولا ختمه والحال ان
الارض تحت يد مستحقها يزعمها ويدفع مالها وهو منكر لتلك الدعوى فهل اذا لم يكن
عند شيخ البلد الاشهود من فلاحيه واهل ولايته لا تقبل شهادتهم ولا عبرة بدعواه
المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) نعم ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن اختها شقيقة لها وعن بنت اخيها لا بينها
وتركت ما يورث عنها شرعا ومن جملة ما تركته نصف بيت وحصة في امكنة أخرى ادعى

١٢٧٤ ١٥
مطلب شهدا بان جماعة
اخر وهما بفرق مركب
ومن فيهم اومهم فلان
ومات بسبب ذلك لا تقبل

شوال
٢٧
١٢٧٤
ذى القعدة

١٤
١٢٧٤
مطلب تقبل شهادة
الفروع بعد التحمل اذا
اديت بعده موت الاصول

١٥
١٢٧٤

٢٣
١٢٧٤

مطلب القول مدعى
الصحة والبيئة مدعى
التجئة حيث فسرهما

١٢٧٤ ٢٢

ابن اختها بعد موتها ان مورثته باعت له نصف البيت والحصة الاخرى في الامكنة
المذكورة بجن معلوم وأقرت بقبض الثمن في صحتها وأنكرت بنت الاخ دعواه وادعت ان
البيع والاقرار بالثمن كان تجئة ومواضعة فمن يكون القول قوله ومن تكون البيئة
بينته (اجاب) اذا وقع الاختلاف في كون البيع صحيحا أو تجئة فالقول قول مدعى الصحة
بممنه والبيئة بيئة مدعى التجئة حيث فسرهما والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
يملكون قطعة أرض بها نخيل باعوهما لرجلين آخرين في تضيير مبلغ معلوم من الدراهم
ووضع المشتريان يدهما على البيع المذكور مدة تزيد على سنتين ونصف وهما يتصرفان
فيه بأنواع التصرفات الشرعية والا أن أرادوا فسخ البيع المذكور متهما بأنهم كان
بالغبن الفاحش والغرور من المشتريين المذكورين وأنكر المشتريان دعواه قائلين انه
كان بحضور أهل الخبرة وأنه يمثل القيمة فهل والحال هذه تقدم بيئة البائعين انه كان
بالغبن الفاحش والغرور فان عجزوا عنها بقي بيدواضعي اليد (اجاب) ان لم يثبت الجماعة
المذكورة من ما يجوز لهم فسخ البيع المذكور بالوجه الشرعي لا يكون لهم فسخه بدون
وجه شرعي وعند تعاوض البيتين في بيئة الغبن أولى من العكس كما في التنقيح والله تعالى
أعلم (سئل) في نصف منزل موقوف على خيرات وله ناظر من قبل الواقعة له من نحو
عشرين سنة فبرز الا أن وارث الواقعة يدعي ان نصف المنزل المذكور باق على ملك
الواقفة وانها ماتت وتركت ميراثا له فهل اذا أقام الناظر بيئة على وقفها ذلك على الوجه
المسطور تقبل شهادتها سيما والوقف محرره بجهة شرعية ومحكوم به بالحجة مسجلة بالسجل
المصان ولا يمنع من قبول شهادتها عدم ذكر اسمائها بالحجة حيث كانت البيئة مشاهدة
لصدور الوقف منها وهي من العدول ومات بعض البيئة المذكور اسماءؤها بالحجة
وبعضها غائب (اجاب) نعم تقبل شهادة تلك البيئة والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالارث عن أمها باعها رجل اجنبي في غيبتها
بدون ادنها بسبعين قرشا لرجل آخر فهل اذا حضرت المرأة المذكورة وادعت على
المشتري لدى القاضي بان تلك الدار ملك لها عن أمها فلانة بنت فلان بن فلان ماتت
وتركتها ميراثا لها وان ارثها انحصر فيها وطلبت من المشتري رفع يده عنها لكون البيع
لم يكن باذنها وانهاردت البيع المذكور واقامت بيئة تشهد بان تلك الدار لا مملوكة
لشهود الام المذكورة بذكر أبيها ووجدوها وكرروا انها ماتت وتركت الدار المذكورة
ميراثا لبنتها المذكورة وان ميراثها انحصر في البنت المذكورة تقبل شهادتها ولا
تكلف البيئة ذكر نسب المدعية من قبل أبيها حيث كانت حاضرة بالمجلس مشارا اليها
ويسوغ للقاضي الحكم لتلك المرأة بالدار المذكورة حيث بينت حدودها في الدعوى
والشهادة أيضا ولم يكن هناك مانع من سماع دعواها ولم يثبت انها اذنت بالبيع
المذكور ولا اجازته بعد وقوعه (اجاب) نعم تقبل بيئتها والحال ما ذكر بالسؤال ولا

صفر

١٢٧٥ ٦

ربيع الثاني

١٢٧٥ ١٢

جادی الاولی

١٢٧٥ ١

تسكف البينة الى ذكر نسب المدعية الحاضرة بالمجلس مع الاشارة اليها اذا لاشارة كافية في التعريف عن ذكر النسب من قبل الاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخرين قدرا معلوما من الدراهم ليتجروا فيه ويكون له الربح في الربح وثلاثة ارباعه لهم فالتجروا مدة وحصل ربح فطلب رب المال ما يخصه في الربح فادعوا ان المال قرض فانكر دعواهم وادعى انه دفعه لهم مضاربة فهل والحال هذه اذا خلف العامل ورب المال من يكون القول قوله ومن تقدم بيئته (أجاب) القول لمدعى المضاربة بيمينه والبينة بينة مدعى القرض والله تعالى أعلم (سئل) في شيخ بلد ادعى على رجل بدعوى شرعية وأراد أن يقيم بينة من فلاحيه ومن له عليه ولا ية وإدارة بما يدعى به على الرجل المذكور فانكر المدعى عليه دعواه فهل لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ بلده ولا بمن له ولاية عليه وإدارة وليس للقاضي قبول تلك البينة (أجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ بلده الذي له ولاية عليه وهو تحت إدارته لئلا يله اليه خوف فامنه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شقيقين في معيشة واحدة وكسب واحد ومنزل واحد ووزراعة واحدة استمرا في معيشة واحدة حتى مات أحدهما عن أولاد ذكور واثبات بالغين مع عهدهم في المعيشة من غير قسمة الى الآن والآل طلب أولاد الاخ القسمة من عهدهم وأخذ نصيبهم فادعى العمانه لاشئ فمطلبت منهم البينة على ما يدعونه فافاموا بينة شهدت على طبق دعواهم لدى القاضي وزكيت عنده بحكم ورالحكم وقبل شهادتها وأخر الحكم فيها مدة أشهر والآل يريد العمان الطعن في البينة المذكورة وتجريحها جرحا مجردا لاجل ابطال شهادتها فهل لا يجب لذلك شرعا ولا تبطل تلك الشهادة ولا يقبل الطعن فيها ولا ترد شهادتها (أجاب) اذا استوفت تلك الدعوى والشهادة شرائط الصحة وزكيت الشهود التزكية الشرعية ثم طعن الخصم في الشهود بالمجرح المجرد لا يلتفت القاضي لذلك بعد التعميد ولا يقبل من الخصم المجرح المجرد والحال هذه ويجب على القاضي الحكم بموجب تلك الشهادة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين بجماعة دفع رجل أجنبي شيخ بلد الدين الذي عليه لاربابه وأخذ من المدين بهائم رهنا على دينه الذي دفعه للجماعة المذكورين وبقي عنده مدة ثم قدر المدين على دفعه له وأراد أخذ البهائم منه فادعى انه اشتراها منه فهل اذا أقام بينة من أتباعه ومن تحت إدارته وفلاحيه على ذلك لا تقبل شهادتهم له ويكون للرجل المذكور دفع الدين له وأخذ البهائم بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا تقبل شهادة من ذكر لشيخ البلد واذا خلف من ذكر البيع على نفيه يكون له اخذ رهنه من يد المرتين بعد دفع دين الرهن لربه اذا لم يشتت الشراء بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخته شركة فانكرتها فطلب منه نائب الشرع بناحتهم بينة فاحضر اخاه لامة وآخر يشهد ان بالشركة عليها فهل يقضي بهذه الشهادة ولو كان أحد الشهود أخا للشهود لامة وللشهود دعائها شاعية ما حيث كان الاخ المذكور عدلا ولم يكن

جادی الثانية سنة
مطلب لا تسكف البينة
الى ذكر نسب المدعية
وهي حاضرة مشار
اليها

٣٠ ١٢٧٥
مطلب القول لمدعى المضاربة
والبينة لمدعى القرض
رجب
١٧ ١٢٧٥

رمضان
٤ ١٢٧٥

دى القعدة
٢٢ ١٢٧٥

سنة
١٢٧٥ ذى الحجة ٢٨

جادی الثانية

١٢٧٦ ٢٤

رجب

١٢٧٦ ٢٩

ربیع الاول

١٢٧٧ ٢٤

ذی الحجة

١٢٧٧ ٣٤

شر يكاللمشهدله فيما شهد به ولم يكن مع المشهود له في معاش واحد (أجاب) نعم تقبل
شهادة الاخ المذکور لاخيه اذا كان عدلا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ادعى على آخر بقدر معلوم من الدراهم فذكر المدعى عليه دعواه فهل اذا أقام
المدعى رجلا من احواله الخاصين به لعله ياكل ويشرب معه ويكسوه لا تقبل شهادته
حيث لم يحكم بها قاض (أجاب) نعم لا تقبل شهادة الرجل المذکور واستأجره اذا تحقق ما هو
مستور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من ضبطية مصر بافادته مضمونها دعوى رجل
على امرأة بمبلغ موجب سند وشهد عليه اشاهدان قطعنت في احدهما بانه كان خادما
عندها وبانه اختلس منها نحو أربعة آلاف قرش وفرها ربا وهذا فضلا عن كونه قريب
المدعى فهل الطعن بكونه كان خادما جائزا وغير جائز (أجاب) الطعن من المشهود
عليه ان كان بمجرد ان احدا الشهود كان خادما لا يمنع من قبول شهادته بعد فرض
تحقيقها وان كان الطعن بما ذكر مع قولها انه اختلس منها مبلغ كذا كما ذكر في جوابها فان
بينت المبلغ الذي اختلسه منها الشاهد وطلبت استرداده منه واثبت ذلك بالبيننة
العادلة بالوجه الشرعي يكون ذلك من قبيل الجرح المركب لتضمنه حقا لا يبعد فيقبل
منها ذلك وثبوتها على هذا الوجه ترد شهادة الشاهد المذکور على فرض تحقيقها شرعا
والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه كسر سنة من مدة خمس سنوات
ويريد اقامة شهود بيننا وبين المدعى عليه خصومة وعداوة دينوية فهل اذا ثبت أن بين
المدعى عليه والشهود خصومة وعداوة دينوية لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على
عدوه بسبب الدنيا كشهادة المقتول وليه على القاتل والمجروح على الجراح والمقتوف
على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق
بصير عدو له كما توهمه بعض المتفهمة أفاده في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة ادعت على زوجها الذي حاكم بمبلغ معلوم بعرضه قرض والبعض الآخر دفعته له
ليشتري لها به شيئا معلوما ولم يشتره فذكر زوجها ما ادعت به واحضرت رجلا شهد بانه
سمع أن المرأة اعطت زوجها المبلغ المدعى به المذکور فهل اذا لم تقم المرأة المذكورة بينة
تشهد طبق دعواها وعلى اقرار الرجل بذلك لا يلزمه غير اليمين والشهادة على هذا
الوجه غير معتبرة شرعا ولو تعددت ام كيف (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد
دعواه بدون اثباتها بوجه شرعي والبينة على المدعى واليمين عند الجحز على المنكر ولا
عبارة بشهادة الشاهد بالسماع من غير من عاينه الحق في دعوى الدين والله تعالى أعلم
(سئل) في اخوين اجتماع بعضهما في معيشة واحدة بعد موت أبيهما وصارا
يكسبان في صنعة واحدة سوية مدة مديدة الى أن تحصل سعيهما مال معلوم من عقار
وغيره ز ياد على المال والعقار الموروث عن أبيهما وأمه مات أحدهما المدعى وسيد
احد عن ابن وبنت قاصر بن وعن زوجتين له ومات هذا الابن بعد بلوغه عن بنته وعن

أخته شقيقته وعن أمه ثم مات الاخ الثاني المدعى عبد الله عن زوجته وعن ابن وبنيتين
 قصر فطلب ورثة الاخ الاول مع ورثة ابن الابن ما يخصهما من العقار والامتنعة والنقود
 الموروثة ذلك عن سيد احمد أحد الاخوين المذكورين بحق النصف في ذلك كله فامتنع
 وصي اولاد الاخ الآخر مع زوجته من التسليم لهم في ذلك وادعيا بان جميع العقار والنقود
 وغير ذلك ملك للمورثين وهو الاخ الثاني خاصة فهل حيث ادعت ورثة الاخ الاول مع
 ورثة ابن الابن المذكور بالعقار المذكور وغيره وان ذلك جميعه مشترك بين الاخوين
 المذكورين مناصفة بالسوية وأن بعض ذلك حاصل للاخوين من كسبهما معا وبعضه
 موروث لهما من والدهما وأمهما وان كلام من الاخوين مات وترك نصف ذلك لورثته
 تسمع هذه الدعوى بعد بيان العقار بحدوده وحضور الامتنعة لدى القاضى ويحكم بالشركة
 على هذا الوجه اذا ثبت ذلك بشهادة البينة الشرعية وهل اذا شهدت البينة الشرعية على
 اقرار الاخ الآخر بعد موت أخيه سيد احمد المذكور بان جميع ماتحت يده وما ينسب
 اليه من عقار وامتعة وغير ذلك مشترك بينه وبين أخيه سيد احمد المذكور وان بعضه
 حاصل من كسبهما معا والبعض الآخر موروث لهما عن والدهما وأمهما وان لأخيه
 النصف في جميع ذلك وانه مات وترك ميراثا لورثته تقبل هذه الشهادة ويحكم بها شرعا
 ولا تتوقف صحة الشهادة على الاقرار بهذا الوجه على التفصيل وبيان العقار بحدوده
 افيدوا الجواب (أجاب) اذا صدرت الدعوى المذكورة مستوفية شرائط الحكمة وشهدت
 العدول باقرار الاخ المذكور بان جميع ماتحت يده وما ينسب اليه من عقار وامتعة وغير
 ذلك مشترك بينه وبين أخيه سيد احمد المذكور الى آخر ما هو مستطوع بالسؤال
 طبق دعوى المدعين مع البيان المعتبر في الدعوى تقبل هذه الشهادة ويقضى بها بعد
 التزكية وان لم تبين الشهود في شهادتهم مفردات ما قرره ولا يقال انه مجهول بل هو على
 هذا الوجه عام في جميع ما كان موجودا تحت يده المقر وقت الاقرار يحكم بنصفه لأخيه
 فيقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية فان اختلفا في شيء هل كان موجودا وقت الاقرار
 او حدث بعده فالقول لورثة المقر والبينة على ورثة المقر له نعم لو اضاف المقر ما قرره الى
 ملكه كان هبة لان قضية الاضافة تنافي جله على الافراد الذي هو اخبار لا انشاء
 فيشترط فيه ما يشترط في الهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أرضا
 بما فيها من النخيل وبين حدودها الشرعية وأنواع النخيل وعددها لدى قاضى ناحيته ثم
 وشهدت شهوده طبق دعواه المذكور فسالهم القاضى المذكور عن مقدار الارض من
 الفدان بعد بيانهم حدودها وأنواع النخيل وعددها فلم يجيبوه عما سالهم عنه كليا وقالوا
 لا نعرف مقدارها بالافدنة فردشهادتهم بذلك فهل لاترد شهادتهم بذلك بعد بيانهم
 الحدود الشرعية وأنواع النخيل وعددها وعلى القاضى قبولها ولا يلزمهم بيان قدرها
 (أجاب) الشرط في دعوى العقار ذكر بلده ثم المحلة ثم السكة او ما يقوم مقام ذلك في

٢٤
 ١٢٧٨
 مطلب الاقرار بان
 جميع ماتحت يده وما
 ينسب اليه مشترك ليس
 من باب الاقرار بالمجهول
 بل هو عام
 مطلب اختلفا في شيء
 هل كان وقت الاقرار
 او حدث بعده فالقول
 لورثة المقر والبينة على
 ورثة المقر له

ربيع الاول

١٢٧٩

١٣

رمضان سنة

مطلب شهد الشهود

وذكر واحد والارض

ولم يذكروا مقدارها

او ذكروه فظهر اقل او

اكثر او قالوا انها يذ

فيها كذا فظهر اكثر

او اقل تقبل كالدعوى

فيما يظهر

١٢٧٩

٨

ارض المزارع وان يذكر حدوده الاربعة واسماء اصحاب الحدود ونسبهم الى الجدان لم
يشهر الرجل صاحب الحدود اما بيان مقدار الارض المدعاة فليس بشرط قال في الهندية
ولو ادعى ارضا ذكر حدودها وقال هي عشر دبران ارض او عشرة جرب فكانت اكثر
من ذلك لا تبطل وكذا لو قال هي ارض يذرفها عشر مكاييل فاذا هي اكثر من ذلك او
اقل الا ان الحدود وافقت دعوى المدعى لا تبطل دعوى المدعى لان هذا خلاف يحتمل
التوفيق وهي غير محتاجة اليه كذا في فتاوى قاضي خان انتهى والشهادة فيه كالدعوى
اذا فرق بينهما في ذلك فيما يظهر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على جماعة بشئ
معلوم واثبتوه عليهم ببينة فادعى المدعى عليهم بان البينة اقارب المدعين والمحال ان
اقربهم الى المدعين ابن عم الاب وليس معهم في معيشة واحدة فهل والمحال هذه تقبل
شهادتهم ام لا (اجاب) مجرد القرابة على هذا الوجه لا يمنع من قبول الشهادة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له اولاد ذكور باع لاحد منهم دارا وستة قراير في ساقية
وقبرا طافا في طاحونة بمن معلوم على يد بينة وقاضي البلد وكتب بذلك حجة ثم اسقط
حقه لولده المذكور في قداني طين من غير عوض ثم كفهما الابن المذكور باسمه في
الديوان وصار يزعمهما ويدفع ما عليهم - ما لجهة الديوان ووالده بحال العكة والسلامة مدة
تسع سنين ثم مات الاب المذكور فاراد الاخوة ان يجمعوا ذلك ميراثا ويدرج في ضمن
ما خلفه الوالد واقاموا الدعوى لدى قاض فاقام المدعى المذكور بذلك شاهدين فادعوا
ان احدهما لا تقبل شهادته عليهم بسبب عداوته لم ولم تحصل بينهم وبين المذكور
عداوة فهل اذا انكر المدعى وشهده العداوة المذكورة لا عبرة بدعواه هم اياها مالم
يقم عليهم ببينة واذا لم تثبت بطريق شرعي يحكم القاضي للمدعى بشهادتهم بعد التزكية
(اجاب) لا ترد شهادة البينة بمجرد طعن الخصم بعد ادواتهم بدون اثباتها بطريق شرعي
واذا لم تثبت يحكم القاضي بشهادتهم بعد التزكية اذا لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل استاجر ابعادية بناحية شبرا الخيمة من شخص بواسطة شخص يسمى
ابراهيم بدر احد مشايخ شبرا الخيمة المذكور وصار الضامن المستاجر فقط
والمستاجر صار يتصرف في الابعادية بالزراعة لنفسه بدون تدخل المذكور وبواسطة
الضامن صار المستاجر يعطى الضامن تقديرات وارزاقا سلة على يد بينة والضامن
المذكور توفي الى رحمة الله تعالى والمستاجر طلب حقه من اخي المتوفى فادعى ان احاه
المتوفى كان شرى كاللستاجر واراد اقامة بينة على ذلك من فلاحى بلده لكونه شيخا عليهم
ومعلوم ان مشايخ البلاد يتبعهم الفلاحون في كل ما قالوه فهل تجوز شهادة الفلاحين
لشيخهم (اجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيوخهم الذي له ولاية عليه والاقبلت اذا
كان عدلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فغضبت منه في بيت
اهلها فذهب اليها زوجها ليصالحها فامتنعت فخلف بالطلاق الثلاث ان لم تتوجه معه

محرم

١٧

١٢٨٠

جداى الاولى

١٢٨٠

١٣

وتعبد عنده فلا يعود إليها يطلب صلحها مدة حياته حتى تأتي إليه بنفسها وذلك الحلف قبل العيد الصغير بخمسة أيام ثم بعد العيد بسبعة أيام ذهب ليصلحها فامتنعت وأرادت إثبات طلاقها فسئل الزوج عن ذلك فأنكر الحلف بذلك كليا وأقر بأنه طلب صلحها بعد العيد مرارا فطلب منها القاضي البينة على دعواها فسمعهما وزكاهما وطعن الزوج في البينة بقوله اثنان منهم أولاد عجمها والثالث ملازم لها في الذهاب والإياب ويريد ثبوت طلاقها لأجل أن تزوج بأحد أقاربه فهل يحكم بوقوع الطلاق بشهادة البينة المذكورة ولا عبرة بما قاله الزوج المذکور (أجاب) مجرد كون الشاهدين أولاد عجم للشهود ولها لا يعد طعننا ترد به شهادتهما كما أن مجرد ما ذكر في حق الثالث لا يعد مطعنا شرعيا فيقضى بشهادتهم بعد التزكية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من الشيخ أحمد إبراهيم عيسى الأنصاري السمناري عما ألفه كما هو معلوم لحضر تكلم أن صاحب الدر المختار ذكر في باب الوقف نقلا عن الأشباه ما صورته لنا شاهد حسبة في أربعة عشر وليس لنا مدعى حسبة إلا في دعوى الموقوف عليه أصل الوقف الخ ما هناك ثم ذكر ابن عابدين في حاشيته هنا في آخر عبارة حكاهما عند قوله فالأجنبي أولى ما صورته ثم لا يخفى أن شاهد الحسبة لا بد أن يدعى ما يشهد به أن لم يوجد مدعى غيره وعلى هذا فكل ما تقبل فيه الشهادة حسبة يصدق عليه أنه تقبل فيه الدعوى حسبة وهذا يناق ما مر عن الأشباه إلا أن يكون مراده أنه لا يسمي مدعيا أو أن مدعى الحسبة لا يخلف له الخصم عند عدم البينة فلا يتحقق بدون الشهادة فلذا اتفاه فليتأمل اه بحروقه وقد نزلت يا مولانا نازلة وهو أن شخصا لزمه الطلاق الثلاث ووجد ذلك ووافقه زوجته على الجحود لأم اقتضاء الحال فقام أخو الزوجة المذکورة مخاصما في الطلاق الموصوف مدعيا بطريق الحسبة لكي يشهد هو وغيره على الزوج بلزوم الطلاق المذکور ولما حضر بمجلس القاضي وقرر لديه دعوى الحسبة وأراد أن يشهد بما ادعاه وأن يحضر من يشهد معه بذلك لما أن الشهود غير موجودين وقت النزاع فامتنع القاضي عن سماع دعوى الشاهد المدعى بالحسبة ولم يوافق على قبول ما ذكر ولا على احضار الشهود الغائبين متمسكا بما حكى عن صاحب الأشباه ولم يلتفت لما أبداه ابن عابدين في حاشيته حسب ما توضح أعلاه فبعقلنا القاصر وفهمنا الفاتر تظاهرا لنا جواز سماع الدعوى حسبة في هذه النازلة وإن كلام الأشباه مؤول ومحمول على نفي إحدى الحالتين اللتين ذكرهما بالحاشية المذكورة لا على عمومهما ففقه كلامه كادت أن تصرح بما ذكرنا وما دام حضر تكلم منتهى كشف المهمات وتوضيح المعضلات خصوصا والتمادي على الفروج بما لا يجوز من عظيم وعار جسيم وجنابكم أهل الحماية والوقاية بالرفع والمنع لما ينافي أصول الشريعة المطهرة فنظرا لذلك قدر فعنا هذه الفتوى وأوضحنا حقيقة الدعوى كي تفيدوا عبادكم هل بمقتضى كلام حاشية ابن عابدين المذکور يجوز دعوى الحسبة مطلقا بحمل كلام الأشباه على

جادی الاولى سنة

١٢٨١ ٤

مطلب لا بد لشاهد
الحسبة أن يدعي ما يشهد
به عند عدم وجود مدع
غيره
مطلب ليس المراد بقوله
ليس لنا مدع حسبة أنه لو
ادعى الشاهد حسبة
ترشادته

الوفاق كما يستفاد من كلام الحاشية المذكورة أولاً تجوز الدعوى بحسبة الأفيما ذكره
صاحب الاشياء نروم البيان الكافي والقول الشافي شرعاً على هذه الشقة وإكم الفضل
والمنة بايضاح منهاج السنة ادام الله لكم البقا والتقى (أجاب) الشهادة في الطلاق
تقبل بحسبة من الاخ المذكور مع غيره حيث توفرت شرائط القبول ولا يمنع من قبولها
مخاضته الزوج في الطلاق ودعواه به عليه بل ربما يكون ذلك مؤكداً لقبولها بناءً على
ما يشعر به عبارة العلامة ابن عابدين بقوله ثم لا يخفى ان شاهد الحسبة لا بد ان يدعي
ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وأما جواز دعوى الحسبة في هذه الحادثة وعدمها فلا
يترتب عليه فائدة في المقصود اذ قد نفوا الدعوى بحسبة في سائر الحوادث حتى من
الموقوف عليه اصل الوقف الا بتولية على المفتي به كما صرح به في الدر المختار نقله عن
الاشياء أيضاً لكن لما كان شاهد الحسبة اذا لم يوجد مدع غيره شأنه ان يدعي ما يشهد
به كما في هذه الحادثة استشكل كل العلامة ابن عابدين بما فاته لما في الاشياء واجاب عنه
يجو ابين أحدهما حمل ما في الاشياء على نفي تسميته مدعياً أي بل يسمى شاهداً والثاني
انه لا يطلق عليه مدع بحيث يترتب على دعواه التحليف عند الجزع عن البينة أي كما هو
شان سائر الدعاوى أي فلا ينافي انه يدعي ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وعلى كل فيلزم
القاضي في هذه الحادثة قبول شهادة الاخ اذا استكمل نصاب الشهادة والحال هذه
ولا يضر كونه ادعى على الزوج بالطلاق ولا تمسك له بقوله لم ليس لنا مدع حسبة اذ ليس
معناه انه لو ادعى الشاهد حسبة ترد شهادته كما لا فائدة بالتمسك بعبارة الشيخ ابن عابدين
المذكورة في هذا المقام لاثبات تسمية الاخ المذكور مدعياً بحسبة تسمية اصطلاحية عند
الفقهاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغاً من النقود الجنيهاً على سبيل
الامانة بحضرة شاهدين عدلين ثم طلب مبلغه من المودع فانكر أخذه منه ثم فر هارباً
والشهود الاصول يريدون السفر الى بلاد الروم فوق مسافة القصر فهل اذا جاءوا
شهادتهم لرجلين عدلين واستوفى التحميل شرائطه الشرعية وسافر الاصول الى ما ذكر
وجود الغريم وأقيمت الدعوى وأدى الشهود الفروع شهادتهم وبينوا التحميل
عن الاصول واستوفت الشهادة شرائطها تقبل الشهادة على الشهادة في تلك الحادثة
لعذر سفر شهود الاصل حسبما سبق توضيحه (أجاب) نعم تقبل الشهادة على الشهادة
فيما ذكره والحال هذه اذا استوفت شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة ماتت عن ولدي أخ ثبت نسبهما لها بعد دعوى شرعية بشهادة بينة شهدت بنسبهما
وانه لا وارث غيرهما ثم ان رجلاً الا أن يدعي الزوجية مع انه طلقها قبل موتها بانثنتي
عشرة سنة على يد جمع مات معظمهم ولم يبق سوى من شهد بالنسب وان لا وارث غيرهما
فهل تقبل شهادتهما في الطلاق أيضاً (أجاب) مجرد كون شاهدي الطلاق شهدا
أو لا بنسب ولدي الاخ وان لا وارث للامرأة غيرهما لا يمنع من صحة شهادتهما بالطلاق

محرم

١٢٨٢ ١٣

شعبان

١٢٨٢ ٢٠

فتمسك اذا كانت شهادتهما مفيدة في هذه الحادثة منع الزوج من الارث ولم يكن هناك مانع آخر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت من أخيها أربعة قراريط ونصفا من بيت معلوم بثمن معلوم قدره على يديينة والبائع المذكور في حال الصحة والسلامة وقبض الثمن منها على يدي البينة المذكورة واستولت المرأة المذكورة على المبيع المذكور ثم ان البائع أخبر اثنين معلومين بالمبيع المذكور وبقبضه الثمن من أخيه وبعد مدة مات البائع عن ورثة فخاف ورثته وأرادوا أن يستولوا على المبيع المذكور فمعتهم المشتري المذكور وادعت انها اشترت المبيع المذكور من أخيها في حال صحته وسلامته بثمن معلوم وأقبضته ل أخيها على يديينة المبيع ثم ترفع الجميع لدى القاضي فطلب القاضي منها البينة ففقدت بينة المبيع لموتها فقامت بينة أقرار البائع بالمبيع وبقبض الثمن وشهدت البينة المذكورة بذلك عند القاضي فهل تكفي البينة المذكورة في ثبوت البيع ويعمل القاضي بمقتضاها ولا يتوقف الامر على بينة العقد (أجاب) يثبت البيع بإقامة البينة على العقد المذكور أو على اقرار البائع بالمبيع وقبض الثمن فيحكم به اذا استوفيت الدعوى والشهادة شرائطهما بالافرق بين الشهادة على البيع أو على الاقرار به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تصرف لبعض ورثته وزوجته المطلقة بالبيع في عشرة قراريط يملكها في عقار بثمن معلوم وبالاسقاط في خمسة أفدنة وبثمن من أطيان زراعتهم بمعوض وأقر بقبض الثمن والمعوض ثم بعد مدة مات وترفع باقي ورثته مع البعض المذكور في شأن ذلك لدى القاضي وادعى بعض الورثة والمطلقة بذلك بعد استيفاء اللازم لهذه التصرف وحالة مدير الجهة الامر في ذلك على الحاكم الشرعي ان هذا التصرف والاقرار كان من المورث حال صحته بتاريخ سابق وادعى باقي الورثة انه كان في مرض موته بتاريخ لاحق فهل اذا أقام كل منهما بينة على دعواه تقدم بينة من ادعى انه كان في الصحة على بينة من ادعى انه كان في مرض الموت اكونه منكرًا وذلك مدعى والسبق تاريخ مدعى الصحة (أجاب) اذا تعارضت بينة الصحة والمرض فبينة بعض الورثة والمطلقة ان هذا العقد كان في الصحة مرجحة على بينة باقي الورثة انه كان في مرض الموت لان بعض الورثة والمطلقة مدعيان وباقي الورثة منكر والبينة للمدعي لا للمنكر والسبق التاريخ كما صرح بذلك علماؤنا في نظائره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة من مدة سنين وهو معاشر لها من غير معاوض والاآن ظهر جماعة يدعون عليه بطلاقها منه ثلاثا من سنة ١٢٧٩ وانهم يشهدون بذلك حسبة وهو ينكر ذلك والحال ان الجماعة المذكورة من مشاهدون معاشرته لها معاشرة الأزواج وعالمون بها ومطاعون عليها ومن تاريخ دعواهم الطلاق الى الاآن وهم مشاهدون لذلك وساكتون على الزوج ولم ينكروا عليه ولم يطالبوه في اثناء هذه المدة مع عدم العذر لهم في التاخير وعدم المسانع الشرعي لهم عن طلبه فهل والحال هذه يفسقون بتاخيرهم طلبه

١٢٨٢

٩

١٢٨٢

١٩

سنة رمضان

١٢٨٢

١٠

ذى القعدة

١٢٨٢

٤

مطلب في حادثة رفع
من طرابلس العرب الى
تونس وأجيب عنها
من معانيها واستفهم
عما قيل فيها

مطلب شهد رجلان أن
زوج فلانة قتل أو مات
وشهد آخر أن به
كان شهادة الموت والقتل

أولى

مطلب كونه شهادة
الحياة إذا أرحمت بتاريخ
متأخر أولى بحله الديانة
لا القضاء

والشهادة عليه بغير عذر فلا تقبل منهم إلا أن دعوى ولا شهادة بذلك وزوجة الرجل بعصمته (أجاب) نعم بفسقون بذلك أن كان الأمر كذلك إذا تأخير شاهد الحسبة شهادته مدة خمسة أيام مع اطلاعه على معاشرته الزوج لمعاشرته الأزواج بلا عذر موجب لرد شهادته بفسقه والله تعالى أعلم (سئل) في شيخ قرية له أمانة وولاية على أهلها ادعى على وصي أن له حقا معلوما على موصيه وأقام بينة من فلاحيه الذين له إدارة وولاية عليهم فهل تكون هذه البينة مقبولة أولا بد من بينة من غير أهل تلك القرية حيث كان هو المتكلم على أهلها جميعهم ولم يكن فيها شيخ آخر خلافه (أجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ القرية الذي له أمانة وولاية عليه لمجهله وميله خوف منه والله تعالى أعلم (سئل) بما قلظه الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد فقد رفع من طرابلس الغرب إلى محروسة تونس سؤال حاصله هل بينة الموت مقدمة على بينة الحياة فأجاب عنه مفتيها الحنفى الشيخ مصطفى بزم بمأنه ان الأصل تقديم بينة الموت على بينة الحياة لأنها تثبت أمر عارض كما هو الأصل في البيّنات ففي الفصل الثالث عشر من العمادية إذا شهد رجلان أن زوج فلانة قتل أو مات وشهد آخر أن به كان شهادة الموت والقتل أولى لأن بينة الموت أثبتت العارض انتهى نعم في تنقيح الحامدية بينة أن زوج فلانة قتل أو مات أولى من بينة أنه حي إلا إذا أخبر بحياته بتاريخ لاحق انتهى وأجاب أيضا خاتمة المحققين الشيخ معاوية المفتى الحنفى بالبلد الموما إليها بمأنه وبعد فاجواب عن السؤال أعلاه هو ما أجاب به الشيخ أعلاه دام عزه وعلاه فبمثله أجيب به نقول لمافيه من القواعد الاصول والتعالييل والنقول ولما في الذخيرة البرهانية أيضا نقلا عن فتاوى الفضلى لو شهد اثنان بموته أو قتله وشهد آخر أن به حي فشهادة الموت أولى نعم في الخاتمة امرأة الغائب إذا أخبرها رجل بموته ورجلان بحياته فان شهد الاول انه عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها ان تعتد بتزوج هذا إذا لم يؤخرا فان أرحا وتاريخ شهود الحياة تأخر فشهادتهم أولى انتهى قلت لكن هذا في الاخبار والديانة والاحتياط لافي الشهادة والقضاء وكذا ما نقله رعاه الله تعالى عن تنقيح الحامدية من الاستثناء كما يشعر به تعبير التنقيح بأخبر وتعبير الخاتمة بأخبرها وسعها فتعبر هما مع بالبينة والشهادة تسامح منهما وأما في الشهادة والقضاء فبينة الموت أولى مطلقا كما هو ظاهر إطلاقهم له ولتوجيهه الجارى مطلقا عن قيد التاريخ وعدمه وتأخره وتقدمه وهذا توفيق بين الاطلاق والتقييد وهو أولى وأحق من جعل الاطلاق اطلاقا في محل التقييد والله تعالى أعلم أهجوابه حفظه الله تعالى بحرفه وأجاب عنه أيضا المفتيان المسالكيان بهان بينة الموت هي التي يتعين القضاء بها ان سلمت من الطعن كفى البرناج وغيره من كتب المذهب فناملوا سادتنا رحمكم الله تعالى ورعاكم في هذا التوفيق الذي أشار له العلامة المحقق خاتمة المحققين الشيخ محمد معاوية هل هو صحيح متعين فيجب المصير اليه والعمل

بمقتضاه في الفتوى والقضاء أو يجب العمل والفتوى بظاهر ما في التنقيح من الاستثناء
وان عبر فيه بالخبر ويحمل المطلق عليه وان كان على خلاف القاعدة من ان البيئات
انما شرعت لاثبات خلاف الظاهر وان النفي لا عبرة به مع الاثبات وشهادة الحياة
الغرض منها نفي ما ثبت بشهادة الموت واذا قلتم بحجة التوفيق المشار اليه ووجوب العمل
بمقتضاه فاذا حكم كما تقدم بينة الحياة عند تأخر تاريخها اغتراراً بظاهر ذلك الاستثناء
الذي في التنقيح هل يصح حكمه وينفذ أو يجب نقضه لمخالفته القواعد اجيبوا وتوجروا
وترجوا والسلام عليكم من كاتبه بطرابلس الغرب في ٢٢ شوال سنة ١٢٨٢ وهل لفظ
أخبر في التنقيح مبنى للفاعل أو المفعول ومن الخبر ومن الخبر أفيدوا رحمكم الله تعالى
(أجاب) قد تأملت ما شتمل عليه هذا السؤال من الاجوبة وراجعت عبارة تنقيح
الفتاوى الحمادية فظهر ان ما فيها من مسائل ترجح احدي البيتين على الاخرى في هذا
المحل هو ملخص ما في كتاب الشيخ غانم البغدادى حيث قال ورأيت في كتاب تعارض
البيئات للشيخ غانم البغدادى مسائل كثيرة زائدة على ما ذكره المؤلف فقد صدت تلخيص
ذلك الكتاب حالة الكتابة في هذا المحل في شهر رمضان سنة ١٢٣٦ بحذاء تلخيصنا احسننا
بأوجه عبارة واقتصر منه على ما فيه من ترجيح احدي البيتين على الاخرى وقصدت
ذكر ذلك هنا خدمة لصاحب الشرع يفصلى الله عليه وسلم فأقول : كالحال الى ان
قال شهادات وذكري الفرع الثاني من هذه الترجمة ما نصه بينة ان زوج فلانة قتل او انه
مات أولى من بينة انه حي الا اذا أخبر بحياته بتاريخ لاحق انتهى المقصود منه وراجعت
هذا الكتاب المخلص فوجدت عبارته من الشهادات في الفرع الثاني المذكور شهداثنان
ان زوج فلانة قتل او مات وشهد آخر ان انه حي كانت شهادة الموت والقتل أولى وان
أخبر المرأة عدل بموت زوجها الغائب وأخبرها اثنان بحياته ان كان الذي أخبرها بالموت
أخبرها بمعاينة الموت أو أخبر انه شهد جنازته حل لها ان تتزوج آخر وان كان اللذان
أخبر بحياته بتاريخ لاحق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضلي فشهادتهما أولى
من شهادات قاضي خان انتهى اذا علمت ذلك تعلم ان عبارة التنقيح المذكورة آنفا
المختصة من هذا الكتاب هي ما ل عبارة قاضي خان وان جميع ذلك صريح في كون
هذا الحكم في الديانة والاحساب وحل اقدام الزوجة على النكاح وعدمه وان أخبر
بالافراد في عبارة التنقيح أصله أخبر بالاثنية حسب أصله فسقطت الالف من الناسخ
وان الخبر هما الشاهدان والخبر هي المرأة وانه بالبناء للفاعل وانه يتعين المحل الذي أفاده
المحقق الفهامة الاستاذ الشيخ معاوية حفظه الله تعالى اذ جميع المذكور في تقديم بينة
الحياة مع تأخر تاريخها مما ذكر أصله لقاضي خان ومثل ذلك ما في الهندية من العدة ونصه
امرأة المأثب اذا أخبرها رجل بموته وأخبر رجلاً بحياته فان كان الذي أخبرها بموته شهد
انه عاين موته أو جنازته وكان عدلاً وسعها ان تعتدون بزواج هذا اذا لم يؤثر ما اذا أرحا

وتاريخ شهود الحياة متأخر فسادتهما أولى كذا في فتاوى قاضي خان انتهى وهو صريح في كون ذلك في الديانة أخذاً من موضوع العبارات والتعبير بالخبرها ووسعها وحل لها وكثيراً ما يعبرون في جانب الأخبار للزوجة بشهد عندها وان لم تكن شهادة عن دعوى لدى القاضي ولم تنق على نص صريح يفيد تقديم بينة الحياة مع تأخر التواريخ في جانب القضاء على بينة الموت فنقف عند النصوص الواردة بتقديم بينة الموت على بينة الحياة المطلقة التي لم تقيد بكون ذلك عند عدم التأخير المتقدم أو المتأخر أو المساوي أو عند وجوده عملاً بالقواعد المأخوذة من كلامهم والتعليقات المقيدة لرامهم ولا نقض بينة الحياة مع تأخر تاريخها إلى أن نقف على ما يفيد ذلك من عباراتهم المنقولة ونصريحهم المقبولة والعقود نقل لا عقل وهو أمانة في أعناق الرجال ويرشح ذلك ما صرحوا به من أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو قامت بينة على موت شخص في سنة كذا في شهر كذا في يوم كذا وقضى بموته ثم ادعت امرأة مثلاً بأن من شهد بموته تزوجها في تاريخ متأخر عن تاريخ الموت تقبل بينتها ويقضى لها بالنكاح والارث لأنه لم يدخل التاريخ المذكور في شهادة الموت تحت القضاء فعلم منه الغاء النسخ تاريخ رأساً وكأنه لم يذكر وعند عدم ذكره يقضى بالبينتين بينة الموت وبينة النكاح ويحمل على وقوع النكاح سابقاً على الموت ولا نظر للتاريخ المذكور بخلاف تاريخ القتل فإنه يدخل تحت الحكم كما هو مبسوط في كتب المذهب حيث اتفق تاريخ الموت رأساً في جانب القضاء بقي معنا بينة الموت وبينة الحياة متعارضتين في حادثتين بالتاريخ لا وقت فظرونا بينهما ما فوجدنا بينة الموت أكثر أثباتاً ومثبتة للعارض والمخالف الظاهر فنرجعها على بينة الحياة التي هي مثبتة للأصل الذي كان ما بتأخير محتاج إلى دليل إذا لاصل بعد الاتفاق على وجود الشخص حياته فالقول بالحياة استحباب للأصل غير محتاج إلى بينة فتلغى لعدم الحاجة إليها هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى الهادي إلى الصواب وإلى المرجع والمآب (سئل) في رجل وهب لابن ابنه الفقير القاصر الذي في عياله الميت أبوه حصه شائعة في عقار وأمتعة لا يقبلان القسمة ونور ج وقبض له جده فهل يصح هذه الهبة وتكون جائزة وإذا كتب له وثيقة بذلك ومات ثم ودها وكان هناك بئمة استشهدوهم عليهم قبل موتهم وقالوا لهم اشهدوا علينا بأننا شهدنا بهذه الهبة المذكورة ونحن شهدنا تقبل هذه الشهادة ويحكم بفتقناها بعد توفرها وانتماء مواعينها (اجاب) الهبة في الحصه الشائعة التي لا تقبل القسمة لابن ابنه الذي تحت ولايته وحجره صحيحة بمجرد الإيجاب تامة إذا كان الموهوب في يد الواهب وقت الهبة أو يد أميه وتقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حدود وقد اتفقت شرائع الشهادة على الشهادة وانتمت مواعينها ولا يمنع من قبولها موت الأصل على ما صوبه في الدرر وحجرت عليه انتون خلافاً لما في الخانية من القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد كور واثنا عشر وبلغ فجعل

مطلب يوم الموت لا يدخل
تحت القضاء

١٢٨٣

١٣

مطلب تقبل شهادة
الفروع بعد موت
الأصول الخ

احد اولاده المسماة بكداودة وعاقلة بالغ وصيا على القصر من اولاده ثم مات الموصي
مصر اهل ذلك وقبل الموصي له الايضا بعد موت المذ كور ثم ان الوصي المذ كور حضر
عند القاضي وادعى على غريم الميت انه وصي الميت المذ كور وطلب دين الميت عنه
فاقر المديون بالدين وانكر كون هذا وصيا من قبل رب الدين فعند ذلك طالب القاضي
من الوصي المذ كور بينة تثبت وصايته فاحضر الوصي المذ كور شاهدين هما
زوج ابنتي الميت ابنا الغتين واختي الوصي المذ كور المنفردتين عن عياله ومعاشه
فشهدا عند القاضي بعد استشهادهما بان الميت المذ كور في حال حياته جعل هذا المذ
وصيا على اولاده القصر وقبل له الايضا بعد موته فعند ذلك حكم القاضي بشهادتهما بعد
تزكيتهما شرعا فهل والحال هذه حكم القاضي بشهادة الشاهدين المذ كور بن صحيح ولا
يمنع من قبول شهادتهما بالا يضاء كونهما متزوجين بنتي الوصي المذ كور ابنا الغتين
و كونهما زوجي اختي الوصي اليه المذ كور المنفردتين عنه كما تقدم (أجاب) مجرد
كون الشاهدين بالا يضاء لابن الميت زوجي بنتي الميت اللتين هما اختا المشهود له
بالايضاء لا يكون مانعا من قبول شهادتهما له بالا يضاء مع دعواه به استحسانا فقبل
شهادتهما والحال هذه حيث لا مانع وفي الدر من شهادة الاوصياء وكذا ابنا الميت أي
لا تقبل شهادتهما اذا شهدا ان أباهما أوصى الى رجل لمجرهما نفعا لنصب حافظ للتركة
وهذا هو بشره ولو يدعى تقبل استحسانا له ومنه يعلم قبول شهادة زوجي بنتي الوصي مع
دعوى الوصي الا يضاء اليه استحسانا بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن
اربعة بنين وترك بيتا ولها اخت ادعت على ورثة اخاتها بانها اشترت منها قبل موتها
نصف البيت المذ كور بثمن معلوم وطلب منها اثبات دعواها فحجزت ومنعت وبعد مدة
ادعت انه وجد لها بيعة تشهد لها بما ذكره وأحضرت البيعة وشهدت لها بالشراء على طبق
دعواها غير انها سالت عن بيان حدود البيت فحجزت فهل يتوقف نفاذ البيع على
معرفة الحدود (أجاب) اما نفاذ البيع فلا يتوقف على معرفة الشهود وحدود المبيع
اذا كان المبيع معلوما عند المتبايعين نعم يتوقف قبول الشهادة بالعقار على تحديد
الشهود له أو كونهم يعرفون المشهود به بعينه ويشيرون اليه على يد أمين القاضي فان
وجد أحدهما قبلت الشهادة والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق
الثلاث انه ما أخذ من فلان الدراهم المدعى بها ناسيا وتحقق له بعد الحلف انه أخذها
ثم بعد ذلك سافر لبلده ولم يعاشر زوجته فلما سافر شهدت له بالطلاق بجمعة عاشرها
وأقام معها فهل اذا حضر الشهود من سفرهم وشهدوا عند القاضي ناحيتهم بحضور الرجل
المذ كور قبل مضي خمسة أيام من وقت حضورهم من السفر وعلمهم بان الرجل المذ كور
معاشر زوجته للقاضي ان يفرق بينهما ولا يضر في ذلك طول مدة غيبة الشهود ولولي
المخوف عليها ان يرفع أمرها للقاضي حيث كان أمرا دينيا أم كيف (أجاب) انما

٤
مطلب لا تقبل شهادة
الابنين بان أباهما أوصى
الى رجل لونية لمجرهما
نفعاً فلو ادعى تقبل
استحسانا

محرم

١٢٨٤

رمضان

١٢٨٤

٢٨

جمادى الاولى سنة

ترد شهادة شهود الطلاق اذا حصل منهم تأخير الشهادة به خمسة أيام بعد العلم بالمعاشرة
 بلا عذر شرعى اما بدون ذلك فتقبل شهادتهم بعد التعديل حيث لم يوجد مانع آخر ورفع
 على الزوجة الامر الى القاضى لا يتوقف عليه قبول الشهادة اذ لا يتوقف القبول على
 الدعوى فى مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك حصه فى منزل ومجاعة باقيه
 فباع احد الشر كاه نصيبه فيه لاجنبى فطلب الشريك الآخر اخذ المبيع بالشفعة فور العلم
 بالبيع والتمس طلبا مستوفيا شرائطه الشرعية وأشهد من كان حاضر المجلس العقد على
 ذلك وأقيمت الدعوى لدى القاضى وحدد المدعى المنزل المشفوع فيه وادعى بهاد دعوى
 صحيحة فاقر المدعى عليه بالشراء وملكه المدعى لما يشفع به وأذن كطلب الشفعة فور العلم
 فكلف القاضى المدعى بيئته على طلب الشفعة فاحضر المدعى جماعة شهدوا له بذلك طبق
 الدعوى وذكر ان منهم انهما يعرفان الدار التى فيها الحصه المذكورة بعينها ويعرفان
 حدودها اذا وقفوا عليها الا انهما لا يعرفان اسماء اصحاب الحدود فهل اذا ارسل القاضى
 مع الشاهدين امينين من طريقه وأشار الى الدار المحدودة فوجدت طبق الدعوى تقبل
 شهادتهما بعد التركية الشرعية وهل اذا طعن المدعى عليه فيهما بانهما كانا معاه مقدار
 الحصه من شاهد آخر قبل شهادتهما فشهدا بها عن تلقين منه لا يكون ذلك مبطلا
 لشهادتهما أفيد والجواب (اجاب) نعم تقبل شهادتهما بذلك على هذا الوجه ولا عبرة بما
 ذكره المدعى عليه فى طعنه على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
 أوصى لاولاد ولده بسدس ماله فى حال حياته ولزوجة ابنته شئ لا يزيد على الثلث
 بانضمامه للسدس المذكور واقام وصيا مختارا على القاصرين من اولاده ثم مات بعد ذلك
 فطلب الموصى لهم الموصى به من وصى القاصرو وكيل المبلغ فادعى ان الموصى رجع عن
 الوصية قبل موته بشهرين واقام بيئته شرعية شهدت بذلك طبق دعوى الوصى المختار
 فطعن الموصى لهم فى البيئته بالتزوير وبدون اثبات عليها وتعللوا ايضا بان احد شطرى
 البيئته كان عليه دين قضاء عنه الوصى فشهد له بغير حق مكافأة لقضاء دينه عنه وتعللوا
 بان الموصى لو كان قد رجع قبل موته لآخذ سندات الوصية من الموصى لهم قبل موته فهل
 والحال هذه لا عبرة بطعنهم ولا ببيئتهم ويثبت الرجوع فى الوصية بشهادة البيئته
 المذكورة بعد تركيتها سرا وعلنا حيث كانت مستوفية شرائطها المعبرة واذا اقر احد
 الورثة بعدم الرجوع عن الوصية من الموصى لا يسرى اقراره على القاصرين ومن لم يقر
 بذلك أفيد والجواب (اجاب) نعم يحكم بشهادة البيئته المذكورة بعد تركيتها سرا وعلنا ولا
 يعتبر الطعن المذكور مع التركية حيث كانت الشهادة مستوفية شرائط الصحة والاقرار
 حجة قاصرة على المقر فلا يسرى على الغير والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى سيوط فى
 قروى تزوج امرأة من قرية أخرى ونقلها الى داره وقرينته وعاشرهما مدة ثم تزوج عليها
 امرأة أخرى وأخرج الاولى من داره وقرينته فلحقته بدار أهلها واقامت بهامدة تزويد على

مطلب قال الشاهدان

انهما لا يعرفان اسماء

اصحاب الحدود ويعرفان

الحدود اذا وقفوا عليه

فتوجهها اليه مع امين

القاضى وأشار اليه

فوجد طبق الدعوى

تقبل

١٢٨٥

٢٩

ذى القعدة

١٢٨٥

١٠

خمس عشرة سنة وهو تارك لها كتمها ومعاشرتها ثم مات عن زوجته الثانية وأخ وترك
 ما يورث عنه شرعا فقامت الحديثة الاخ في تركه زوجها فقامت عليها القديمة تريد
 مقاسمتها في فرض الزوجة وهو الربع وادعت انها باقية على عصمة زوجها من وقت
 نكاحها الى موته لم يتخلل بين ذلك طلاقها وانه كان يرسل لها نفقتها ويتردد عليها في
 بعض الاحيان ويطوها ويقر ببقاء عصمتها ثم اراد عديده في مجالس مختلفة التواريخ
 وادعت الحديثة انه كان طلق الاولى طلاقا ثلاثا واخرجها من داره وكان يقر بطلاقها
 المذكور ثم اراد عديده في مجالس مختلفة واقامت على ذلك بينة شهدت بالطلاق الثلاث
 والاقرار به مرارا في مجالس مختلفة بلا بيان تاريخ واقامت القديمة بينة ببقاء زوجيتها
 بلا تاريخ أيضا فهل يعمل بينة الطلاق والاقرار به كما صرح به في الخاتمة من باب
 ما يبطل دعوى المدعي وتبعه في الهندية من السادس في الدعوى وصاحب لمحا القضاة
 من الطلاق والتنقيح من الشهادات أم بينة القديمة كما يقتضيه صنيع ما في الخاتمة قبل
 ما مر عنه في فصل تخالف الشهادة اعيدونا (أجاب) اذا كان موضوع الحادثة ان الزوجة
 الحديثة اقامت بينة ان زوجها كان طلق الاولى طلاقا ثلاثا وكان يقر بطلاقها المذكور
 مرارا في مجالس مختلفة واقامت بينة على ذلك بلا بيان تاريخ واقامت القديمة بينة ببقاء
 زوجيتها بلا بيان تاريخ ايضا بعد دعوى كل من- ما يطابق بينته كان ذلك مما وقع
 الاختلاف فيه وقد ذكره الامام فاضل خان في الموضوعين المذكورين في السؤال وصرح
 بتصحيح تقديم بينة الطلاق من باب ما يبطل الدعوى قبل القضاء أو بعده وذكره في
 الهندية من الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعي وما لا تدفع به بالعز والى قاضي
 خان أيضا وذكره في التنقيح من أواخر كتاب الشهادة في ترجمة الطلاق فيما خصه من
 كتاب تعارض البينات للشيخ غانم البغدادى المسمى بمحا القضاة مصر حافيه بالتصحيح
 وأما اذا ذكر تاريخ النكاح والطلاق وكان تاريخ النكاح مؤخر اقله تقدم بينة الزوجة
 القديمة كما اذا ادعت اقرار زوجها في مرض موته بانها حلال له وكانت ضرتها ادعت
 الطلاق قبل ذلك فقط ويشهد له ما ذكره في التنقيح ايضا من تلك المسائل في ترجمة
 الدعوى حيث قال بينة المرأة انها كانت حلالا لوقت الموت اولى من بينة الورثة انها
 كانت حلالا قبل موته بسنة وذكره ايضا في تعارض البينات المذكور وعزاه بعد ذلك
 وروى الى القنية من باب البينات المتضادتين ورأيت في القنية أيضا ما رواه بسم الى شمس
 الأئمة المكي وذكر ما يوافقه في الهندية من الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعي قبل
 الفرع السابق حيث قال ادعت المرأة على ورثة زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في
 دفع دعواها ان أبانا قد حرّمها على نفسه قبل موته بسنين وقالت هي في دفع دعواهم ان
 الزوج أقر في مرض الموت أنى حلال عليه فهذا دفع صحيح انتهى ويؤيد ما ذكرناه ما ذكره
 الاقروى في فتاواه من ترجيح البينة شهدا أن فلانا مات وكانت زوجته وآخرا أنه كان

١٢٨٧

٢٠

مطلب في الاختلاف
 في تقديم بينة النكاح
 وبينة الطلاق وتفاصيل
 هذه المسئلة

طلقها قبل الموت قال الفضلي بينة الزوجية أولى ويجعل كأنه طلق ثم تزوجها وقال
 السعدي بينة الملاق أولى لان الملاق يكون بعد النكاح وقيل ان كانت ورثتها أو هي
 تدعى عقدين فالقول ما قاله الفضلي وعليه الفتوى والا فالفتوى على ما قاله السعدي
 انتهى فعمل تكرار العدة بمنزلة تأخر تاريخ النكاح عن الطلاق وصرح بان الفتوى
 على قول الفضلي عند دعوى العقدين المنزل منزله وان الفتوى على قول السعدي عند
 عدم ذلك الموافق للموضوع هذا ما تحرر في هذه الحادثة وأما لها فليكن التعويل عليه
 وقد اطلعت سابعة على فتوى من حضرة العلامة الشيخ محمود أمين الدين الدويري في
 هذه المسألة عول فيها على تقديم بينة النكاح واستدل بعبارة قاضي خان الاولى
 المذكورة في فصل في الدعوى تخالف الشهادة المصريح فيها بالاختلاف بين الامام
 الفضلي والسعدي اخذ من تقديم قاضي خان فيها القول الفضلي وموضوع الاختلاف
 المذكور عند عدم التاريخ وقد علمت ان قاضي خان صرح بتصحيح تقديم بينة الطلاق
 في هذا الموضوع من باب ما يبطل الدعوى المذكورة الا ان موضوع السؤال المرفوع
 الى حضرة الاستاذ المشار اليه مذكوره فيه ما يفيد ان تاريخ النكاح متأخر حيث قيل
 فيه فنازعتهما بضرتهما بدعوى انها مطلقة منه من مدة تزيد على عشرين سنة وبرهنت على
 ذلك فهل اذا اقامت الزوجة المذكورة برهانها على بقائها بعصمة زوجها المذكور الى
 حين موته وان الزوج المذكور اقر قبل موته بانها في عصمته وانها زوجته يكون برهانها
 هو المقدم شرعا على برهان ضرتهما بالطلاق وحيث فلا تخالف بين جوابنا المسطور وما
 اجاب به حضرة الاستاذ المذكور في الحكم لكن قد علمت ان موضوع الخلاف بين
 الامام الفضلي والامام السعدي عند عدم ذكر التاريخ وان المصحح في ذلك تقديم بينة
 الطلاق وأما عند ذكر التاريخ كما هو موضوع السؤال المرفوع الى حضرة فلا يستدل
 بهذه العبارة بل بما نقله في التنقيح في ترجمة الدعوى وذكره في الهندية أولا من الباب
 المذكور ويدل له أيضا آخر عبارة الاقروية المذكورة الذي يصلح أن يكون توفيقا
 والله سبحانه وتعالى اعلم (وصورة الفتوى المعطاة من حضرة الاستاذ الشيخ محمود أمين الدين
 الدويري الخنفي السابقة نصها) في رجل تزوج بامرأة وأقام معها مدة ثم تزوج عليها باخرى
 فلما رأت زوجته الاولى تعلق زوجها بامرأة الثانية طلبت من زوجها الاقامة بمنزل
 والدها الكائن ببلدة قريمة من بلدة الزوج المقيم بهامنا للشقاق بينهما وبين ضرتهما
 فاجابها بذلك وصار يجري عليها النفقة اللازمة من مؤنة وكسوة وتردد عليها حتى انه
 من مدة قريبة نقلها الى منزله الكائن بالمديرية ومكثت معه فيه مدة وجلت منه
 وأسقطت جنبنا ميتا ثم ان الرجل المذكور توفي الآن الى رحمة الله تعالى عنها وعن
 ضرته المذكورة وعاصبه فطلبت الزوجة المذكورة استحقاقها بالفريضة الشرعية
 فنازعتهما بضرتهما بدعوى انها مطلقة منه من مدة تزيد على عشرين سنة وبرهنت على ذلك

فهل اذا اقامت الزوجة المذكورة برهاناً على بقائها بعصمة زوجها المذكور الى حين موته وان الزوج المذكور اقر قبل موته بانها في عصمته وانها زوجته يكون برهانها هو المقدم شرعاً على برهان ضررها بالطلاق او كيف الحال (أجاب) الحمد لله اذا اقامت المرأة المذكورة بينة على طلاق الاخرى واقامت الاخرى بينة على بقائها في عصمته الى يوم موته فالذي عليه الامام الفضلي ان البينة الشاهدة ببقائها في عصمته الى يوم موته اولى وقال الامام السعدي بينة الطلاق اولى وقد ذكر القولين صاحب الحاشية ثم ذكر ان ما قاله الفضلي له وجه اذ يحتمل انه طلقها ثم عقد عليها فهذا دليل منه على ترجيحه سيما وقد قدمه على قول السعدي في الذكرو عاداته انه اذا ذكر قولين يقدم ما هو الاقوى والاطهر كما صرح بذلك في اول فتاواه المذكورة ولا يخفى ان قاضي خان من اجل من يعتمد على تحقيقاته وما يحسنه في جامع الفصولين من انه يبقى بتقديم بينة الطلاق رده صاحب نور العين ولذلك اقتصر عليه صاحب الاشباه ولم يذكر مقابله فليكن هو المعول عليه في الفتوى وهذا الخلاف عند عدم وجود اقرار من الزوج بالزوجية متاخر عن تاريخ الطلاق والا فالبينة الشاهدة به مقدمة على بينة الطلاق قولاً واحداً كما افاده في الهندية ونور العين وغيرهما من معتبرات المذهب حيث ذكر واما نصه لوقالت الورثة ان ابانا حرهما على نفسه قبل موته بسنتين وقالت الزوجة ان زوجها اقر في مرض موته اني حلال عليه فهذا دفع صحيح انتهى ومنه يعلم الحكم في واقعة السؤال وعبارة الحاشية المذكورة نصها رجلان شهدا ان فلانا قدمنا وهذه كانت امراته وشهد آخر ان انه كان طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله شهود الزوجة اولى وقال القاضي الامام على السعدي شهود الطلاق اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وما قاله الشيخ الامام فله وجه يجعل كانه طلق ثم تزوج انتهى بحروفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على امرأة بانها ضمنت له زوجها ضمناً حضوره وغيره فيما تآخر عليه من اجرة مكان يملكه المدعى فانكرت دعواه فهل اذا اقام عليها بينة من اجرائه وخدمه الخاصين به لا تقبل شهادتها والحال هذه (أجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره في حال الاداء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على عمه ان جدته والدة المدعى عليه باعت له حصّة معلومة من دارها حال حياتها وصحتها ونفاذ تصرفاتها بثمن معلوم قبضته منه واقرت بذلك لدى بينة شرعية وقد استولى على الحصّة المذكورة بالسكنى في الدار فانكر عمه البيع وقبض الثمن والاقرار به بعد تصحيح الدعوى وتوضيح الحدود فهل اذا اقام المدعى شاهدين شهدا طبق دعواه في وجه الخصم وكل منهما يعرف الدار بعينها ويعرف حدودها واُحدهما جار مقابل للدار المذكورة لانه لا يعرف اسماء اجداد ارباب الحدود والثاني لا يعرف اسماء ارباب الحدود فاللقاضي ان يعرف الدار بعينها ونشير الى حدودها اذا ذهبنا اليها يكون للقاضي ان يرسل معها أمينة للإشارة

اليها فاذا وقف عليها وأشار الى حدودها ووجدت مطابقة للدعوى وشهد الامينان عند
القاضي بذلك أو كان ذلك بحضور القاضي نفسه تقبل شهادتهما بحضرة الخصمين بعد
تركيتهما أو يحكم بها بعد اليمين الشرعية ولا يمنع من ذلك عدم معرفتهما أسماء أصحاب
الحدود الى الجحد (أجاب) اذا شهد الشهود لرجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف
على حدودها اذا مشينا اليها لكن لا نعرف أسماء أصحاب الحدود فان القاضي يقبل ذلك
منهم اذا عدلوا ويبحث معهم المدعى والمدعى عليه وأميناه لتقف الشهود على الحدود
بحضرة أمين القاضي فاذا وقف عليها وقالاه هذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا المدعى
يرجعون الى القاضي وشهد الامينان انهما وقفوا وشهدا وأشار الى الحدود فحينئذ يقضي
القاضي بالدار التي شهدا بها بشهادتهما وكذا هذا في القرى والخوانيت كذا في جامع
الفصولين وفتاوى ابن عبد العال كفي تنقيح الحامدية من الشهادات ومنه يعلم قبول
شهادة الشاهدين المذكورين في هذه الحادثة والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
(سئل) من طرف محافظة مصر بتاريخ ١٠ ش سنة ٨٨ شرحا على افادة
بما حاصله الامل بعد الاحاطة بما توضح بهذا الانتهاء الواو بدشرح مديرية المنية وبني عزاد
وما أفيد من حضرة قاضي مديرية المنية بخصوص التساقي الواقع بين عبد الله الضوي
وعلى العسقلاني ترد الافادة بما يترامى لمحضرتكم لاخطار المديرية وصورة شرح قاضي
لمنية الى المديرية في غرة ش سنة ٨٨ مقدمة ادعى في قطعة أرض بناحية طره على الرجل
على العسقلاني من الملكية انه له ولياقي ورثة أبيه بطريق الميراث واستوفى دعواه شرعا
وسئل على العسقلاني واستوفى منه الجواب الشرعي ثم طلبت بيته من المدعى مقدمه
فاحضر شاهدين وبعد أن شهدا بالملك للمدعى بوجه الارث كما ادعى طعن المدعى عليه في
شهادة أحدهما بأنه جاهل بما يجب في العبادة المفروضة ووجد جاهلا كما طعن ثم أتى
المدعى بشاهد آخر قطع في المدعى عليه بأنه جاهل كما ذكر ووجد كذلك وهذا المظن
شرعي حيث انه لا تقبل شهادة الشاهد مع الجهل المذكور خصوصا وقد طعن الخصم
بذلك لكن هذا باب واسع اذا تمسك به الخصوم يتعسر تمام الشهادات وانبات المحقوق وقد
سبق في غير هذه الدعوى طعن بمثل ذلك وتمسك الخصم به وتكرر احضار الشهود وهو
يطعن بذلك ولم يتيسر اثبات الحق عليه به بحال وهناك كلام آخر لبعض المشايخ في قبول
شهادة الجاهل خلاف ما عليه العمل فان اقضى رأى الحكومة مخاطبة من يلزم في
هذا الشأن واجراء طريقة تسهل هذا الامر الموجب لما ذكرنا فيها ونعمت والافا لرأى
للحكومة (أجاب) الافادة عما توقف فيه حضرة قاضي المنية ان طعن الخصم في
الشاهد في مجلس الخصومة والشهادة بأنه جاهل بما يجب في العبادة المفروضة من باب
الطعن المجرد فلوسئل القاضي الشاهد عما طعن به فيه فاقرا الشاهد بذلك فلا يسوع
له بعد ذلك الحكم بشهادته لاقراره على نفسه بالفسق الا انه لا يجب على القاضي هذا

السؤال بل له ان لا يلتفت الى هذا الطعن ويطلب تركية الشهود سراً وعلمنا فان
 حصلت التزكية والتعديل كذلك عن لهم خبرة وعلم بحالهم بان شهدوا فيهم بانهم عدول
 مقبولوا الشهادة وجب عليه الحكم بالحق لمن هو له حيث لا مانع وان لم تحصل تركيتهم
 يطلب من المدعى غيرهم وبذلك لا يكون في المسئلة تعسر ولا تضيق الحقوق ولا اشكال
 والله تعالى اعلم بالحال (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها وحي
 وانت طالق بالثلاثة وهو بحال الصحة والسلامة وتوجهت الى بيت أبيها ثم بعد مدة
 تزيد على عشرين يوماً توفي فادعت المرأة المذكورة انها زوجته و باقية على عصمته
 وانكرت الطلاق المذکور فقامت ورثته بينة والبيئة المذكورة أقاربه من جهة انهم
 أولادهم أبيهم على أنه طلقها ثلاثاً قبل موته وهو بحال الصحة والسلامة فهل اذا كان
 الحال ما ذكر لا تسمع دعوى المرأة المذكورة وتقبل البيعة المذكورة وتمنع من الارث
 (اجاب) اذا ثبت تطليق الرجل المذکور وزوجته المذكورة ثلاثاً بحال صحته وسلامة عقله
 بالبيئة الشرعية العادلة التي لم يقم بها مانع من القبول يحكم بمنعها من الميراث ومجرد
 كون الشهود أولادهم أبي الورثة لا يمنع من قبول شهادتهم والله تعالى اعلم (سئل)
 في شيخى بلدة ادعى على زوجة أبيهما المتوفى انه طلقها ثلاثاً بحال حياته في صحته فاسكرت
 فاقام شاهدين على دعواهما الطلاق كلاهما من العلاحين الذين تحت ولايتهم
 وادارتهم ومن حصتهما واحدهما خفير أيضاً والثاني اجير خاص عندهما فهل لا تقبل
 شهادتهما والحال هذه (اجاب) اذا تحقق كون الشاهدين المذكورين بهذا الوصف
 لا تقبل شهادتهما للمدعين المذكورين شرعاً نصريحهم بعدم قبول شهادة الفلاح لشيخ
 قريته الذي له ولاية عليه وعدم قبول شهادة الاجير الخاص لمستأجره والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل باع لاختيه نصف دار وأقر بالبيع والاستيفاء لدى بيعة شرعية شهدت
 بذلك وعند أداء الشهادة اتفقا على الاقرار بالبيع والاستيفاء واختلفا في الزمان فهل
 تكون الشهادة المذكورة جائزة وتقبل ولا يضر الاختلاف المذکور لانهما اختلفا فيما
 لم يكلفاه (اجاب) مجرد اختلاف شاهدي الاقرار بالبيع والاستيفاء في زمانه لا يمنع من
 قبولها كما صرحوا به وكذا لو شهد بالبيع واختلفا في الزمان أو المكان تقبل الشهادة مع
 ذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بحق لدى حاكم شرعي
 وطلب سؤاله عنه فجدد كذا فطلب من المدعى ان يبرهن على دعواه فاحضر شهودا
 شهدوا طبق دعواه فظعن المشهود عليه علمنا في احدهم بانه شارب خمر وفي ثانيهم بانه
 تارك صلاة وفي ثالثهم بانه يعامل الاروام وسكت عن الرابع وبرهن على ما ادعاه في
 الثلاثة بشهود شهدوا بذلك علمنا فهل لا يعد مجرد ما ذكر في الثالث طعناً أصلاً واذا
 ذكر كل من الشاهد الثالث المذکور والرابع المسكوت عنه سراً علمنا التزكية
 والتعديل الشرعيين تقبل شهادتهما وبقي بها كما انه لو ذكر كل من الاول والثاني

مطلب للقاضي أن
 يستل الشاهد عما طعن
 به فيه طعناً مجرداً فان
 اقرب به رد شهادته ولد ان
 لا يستل ويطلب التزكية

١٧ ١٢٨٨

صفر

١٣ ١٢٨٩

جداى الثانية

٦ ١٢٨٩

جمادى الثانية سنة
٣ ١٢٩٠
مطلب اذا زكى الشهود
بعد الطعن المحرر واقامة
البينة علنا تقبل شهادتهم

بعد الطعن المحرر والشهادة به علنا التزكية والتعديل الشرعيين تقبل شهادتهما ايضا
حيث لم يحصل تجريح لاحد من الشهود حال التزكية السرية (اجاب) نعم لا يكون
محرم قول المدعى في الشاهد الثالث انه يعامل الاروام بحرام موجب الرد الشهادة ولا عبرة
بالجرح المبهم فاذا زكى كل من الشاهد الثالث والرابع المسكوت عنه بلا طعن أصلا سرا
ثم علنا التزكية الشرعية تقبل شهادتهما ويقتضى بها والحال هذه حيث لا مانع كما انه
لوزكى كل من الاول والثاني سرا ثم علنا بعد الطعن المحرر بما ذكر فيهما واقامة البينة
علنا على ذلك تقبل شهادتهما حيث لا مانع اذا طعن فيهما بما ذكر والشهادة به علنا
لا يمنع من قبول الشهادة بعد التزكية الشرعية كما تقدم وان كان الطعن المذكور يوجب
التوقف في قبول شهادتهما قبل التعديل والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة
مصر مؤرخة ٨ محرم ١٢٩١ مضمونها وردت افادة من مجلس الاحكام للمحافظة في
مادة قتل الشخص اليونانى المنظورة بمجلس سيوط الموكل فيها القنصل وهو واكل عنه
الخوارجا أنطولوو كيل قنصل اتوا الدولة المحكي عنها والقاضى والمفتى بذلك الطرف افادا
لزوم ثبوت توكيل القنصل عن وارث المقتول وثبوت توكيل الخوارجا عن القنصل
بشه ودمسلمين على الوكالتين ولم يفهم ان كان مع تعذر وجود شهود مسلمين يشهدون
بذلك يجوز اثبات الوكالتين المحكي عنهما بشهود غير مسلمين أولا يجوز كليا فالامل
الافادة عما توضيح (اجاب) علم ما بافادة سعادتك وما بافادة مجلس الاحكام الصادرة
للمحافظة المتضمنة طلب شهود مسلمين على الوكالتين المذكورتين كما افيد من حضرة
قاضى ومفتى سيوط للحصول على تميم قضية قتل ولد الخوارجا بنى مار كومن رعايا اليونان
وترغب سعادتك افادة الحكم الشرعى عن ذلك والحال انه اذا كان المدعى عليه بالقتل
مسلم ما يكون اللازم شرعا كون الشهود بالوكالتين في الخصومة او بالقتل مسلمين
عدولا اما اذا كان المدعى عليه بالقتل غير مسلم فلا مانع من قبول شهادة غير المسلمين
عليه اذا كانوا عدولا في ديانتهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بالغة
رشيدة من وليها لغيره ووكل الخطوب له غير الخاطب في عقد نسكاحها ووكلت
البنت وليها في العقد عليها للخطوب له وعقد الوكيلان لو كليمهما المذكورين
بشهادة عدول وبعد العقد طلب الزوج الدخول بزوجه فامتنعت مدعية انها
انما وكت في العقد عليها للخاطب وان العقد ما كان الا للخاطب وواقفها على
دعواها وكيلاها واحضرت بينة تشهد لها بتوكيلها وليها بتزويجها من الخاطب
وحصول العقد المذكور عليها منه والخاطب ينكر حصول توكيلها بتزويجها منه
وينكر كون هذا العقد له عليها ويدين حصول ما ذكر للخطوب له والمخطوب له يدعى
حصول توكيلها بتزويجها منه وصدور هذا العقد من وكيلاها الولي له عليها ويقيم بينة
على ذلك فن تقدم بيته من الطرفين مع اتحاد العقد والتوكيل في دعوى الزوجة

محرم ١٢
١٢٩١
مطلب لا تقبل شهادة
غير المسلم على المدعى
عليه المسلم وتقبل شهادة
غير المسلم على مثله اذا
كان عدلا في دينه

ربيع الاول سنة
٣ ١٢٩٢
مطلب بينة زيداها
زوجته اولى من بينتها
انها امرأة عمر والمنكر

جاءى الثانية

١٦ ١٢٩٦

والرجلين المذكورين حيث لم تكن مدخولا بهما من أحدهما ولا تحت يد أحدهما
(أجاب) تقدم بينة المخطوب له المدعى النكاح لنفسه والحال هذه في الهندية من باب
دعوى الرجلين رجل ادعى على امرأة انه تزوجها وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة
على رجل آخر انه تزوجها وهو يفتكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة اه وفي
تنقيح الحامدية من ترجيح البينات وانما الشهادات في ترجمة النكاح بينة زيداها امرأته
أولى من بينتها انها امرأة عمر والمنكر اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخبر حال
صحته انه طلق زوجته فلانة ثلاثا منذ كذا وسافر ثم عاد ومات ومن وقت الاخبار الى
وقت الموت ثلاثة وعشرون يوما فهل اذا شهد من أخبرهم بذلك تقبل شهادتهم ولو كانوا
اخوته وأولاد اخوته الذين ليس لهم من منفعة بهذه الشهادة ولا دفع ضرر بها ولم يقم بهم
مانع من قبولها ولا يكون لها حق في ثمن الزوجات (أجاب) نعم اذا شهد من ذكر ما قرار
الزوج حال صحته بطلاق زوجته المذكورة ثلاثا في غير مرض الموت بعد الدعوى
الصحيحة ولم يكن بالشهود المذكورين مانع من قبول شهادتهم تقبل وتمنع هذه المرأة من
الميراث والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من الضبطية في ذى الحجة سنة ٩٦٠ حاصلها
منظور بقلم دعاوى الضبطية قضية نداعى محمد افندي صادق اليوزباشى على بحر افندى
أحمد باشا كاتب المحلة سابقا بغصب جزء من المنزل تعلق حرمته شركة بحر افندى المذكور
والمدعى يطلب الاستفتاء عن الثلاثة أوجه الموضحة أعلاه والاوراق المقدمة من المدعى
بالدعوى التي كانت مقامة في المحكمة وصورة شهادة الشهود مرسله تؤمل الافادة عما
يقتضيه الحكم الشرعى وبيان الاوجه المذكورة (أولا) متى حصل تزكية الشاهدين
المذكورين وعدم صدور طعن شرعى في حقهما أو في شهادتهما ثبت الغصب أم لا (ثانيا)
هل ما أبداه الخصم عقب شهادة شهود المدعى بالكيفية التي أوضحها مقبول شرعا أم لا
(ثالثا) هل باستيلاء المدعى على الجزء المغصوب من بعد ما ثبت وقال الخصم ما قاله في
حق الشهادة يعتبر ذلك الاستيلاء تزكية للشاهدين اللذين شهدا بالغصب أم لا ومضمون
ما تضمنته الاوراق المذكورة ان محمد صادق افندى المذكور بالوكالة عن زوجته
ادعى على بحر افندى المذكور بان بناء المكان الذى حددته كان مشتركا بينهما والزوجة
الرابع والخصمها السابق وانها ما اقتسمت ذلك بتراضيهما واختصت الزوجة بجزء عينه
وحده وبين مقاس طول كل واختص الخصم بجزء آخر عينه وحده أيضا على هذا
الوجه ثم بعد ذلك غصب المدعى عليه جزءا مما اختصت به زوجته عين مجموع مسطحه
بالامتار وعين حدوده الاربعه وبين طول كل حد بحيث يتميز ولما سئل الخصم أنكر
وقوع القسمة بهذه الكيفية بل على الوجه الذى استولى نصيبه منه ولما طلبت البينة
شهد شاهدان بانهما اقتسما ذلك ولم يبيننا القسمين في شهادتهما وذكرا ان الخصم
غصب بعد ذلك جزءا من قسم الزوجة ذكره كراجه لانه مسطحه بالامتار وذكر حدوده

ذى الحجة

سنة

١٢٩٦

١٤

جمادى الاولى

١٣٠

٢٩

الاربعة الا انهم لم يدينوا ايضا طول كل حد بحيث يتجزأ الجزء المصوب كفاي الدعوى
ولم تحصل اشارة ايضا فطعن الخصم في شهادتهما بما طعن (اجاب) بطالعة افادة سعادتك
هذه مع الاوراق المذكورة فيها ظهر ان الذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك ان شهادة
الشاهدين المسطرة باحدى الاوراق لا يطلب عليها التزكية الشرعية فلا يحكم بمجردها
بالغصب المدعى لقصورها ويستغنى بذلك عن الاجابة عن الوجه الثاني والثالث على
انه لا يقال ان استيلاء المدعى على ما ادعى غصبه يعد تزكية للشاهدين والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق قدرا معلوما بالارث الشرعي عن والدتها بقى
تحت يد اخيها الى ان ماتت عن ولديها وبنتها وزوجها فطلبوا ذلك من أخي المتوفاة فانكر
وكل ولدا المتوفاة وبنتها والدهم زوجها المذكور في المرافعة شرعا مع أخي المتوفاة
وتخليص حقوقهم منه وقبل الوكيل ذلك وبعد ثبوت توكيله وتحرير الاعلام الشرعي
له بذلك اقر أخو المتوفاة له بذلك ووعد بتسليمه له ثم ما طل فرفعه للقاضي ولعدم معرفة
المدعى دعواه شرعا منه القاضي حتى يصح دعواه ثم صححها وطلبت منه البينة بعد
انكار المدعى عليه فاحضر بينة ومنعها القاضي لعدم موافقة شهادتها الدعوى وكلفه
احضار غيرها فوعدها بحضور غيرها فخرر القاضي اعلاما شرعيا يتضمن عدم صحة البينة
التي احضرها لعدم موافقة شهادتها الدعوى والان احضر المدعى البينة التي
وعدها بحضورها فهل يكون له ان يقيمها وعدم حضورها عند عدم موافقة شهادة البينة
الاولى للدعوى لا يكون مانعا من سماعها شرعا او ما حكم الله في ذلك (اجاب) مجرد
عدم احضار بينة موافقة للدعوى وقت طلبها لا يمنع من اقامتها بعد ذلك بدون ما يوجب
ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضي بورسعيد مؤرخة ٨ رجب
سنة ١٣٠٣ مضمونها رجل يقال له وسيلي باسطولى اليوناني من رعايا الدولة العلية
وسكان بورسعيد حضر لدينا من غير خصم ولا نائب عنه وانتهى بان رجلا اربابا عاقلا
يدعى اسطاور ونبأوني اليوناني من رعايا الدولة العلية ايضا اوصى له بثلاث جميع
ماله في حال حياته وصحته وثبات عقله وجواز تصرفاته ونفاذها طائعا مختارا ليس
محجورا عليه ولا سفيها وان وسيلي المذكور قبل من الموصى المذكور هذه الوصية لنفسه
فبول شرعا وانها آخر وصية اوصى بها الموصى ومات وهو مصر وثابت عليها من غير
رجوع عنها وصار ثلاث جميع تركته للموصى له المذكور بحكم هذه الوصية وان الموصى له
ليس وارثا للموصى المذكور وان له البينة على ذلك والتمس ضابطا نهائيا المذكور
وقبول احضاره لبينته المذكورة بالمجلس ليحملوا شهادتهم الى شخصين ينوبان عن البينة
المذكورة في أداء تلك الشهادة في وجه خصم شرعي لدى قاضي ازميز ونواحيها محل
اقامة الخصم ووجود بعض التركة والى كل من يصل اليه ذلك من السادة القضاة ونوابهم
لتعذر الجمع بين البينة الاصلية وبين خصمه لبعده المسافة بعدا بينا فوق مسافة القصير

فنظر الاشتباه الامر عايناً في ذلك وعلا بما يقتضيه فحوى بند ٢٢ من لأشحة اجراءات المحاكم الشرعية حررنا حضرة مفتي افندي مديرية الشرقية افادة في ١١ جادى الآخرة سنة ١٣٠٣ وبسطنا الحضرة الكيفية وبننا وجه الاشتباه وطلبنا منه الافادة لاجراء العمل بفتوى فتواه الشرعية ولعدم ورود افادة حضرته وتضرر صاحب الشأن من ذلك حررنا له افادة ثانية في ٢ رجب سنة ١٣٠٣ بطلب الافادة فوردت الافادتان المذكورتان مكتوباً عليهما منه بما يفيد عدم ظهور مطالبنا وعدم جواز اجراء ما ذكره حيث قال ان الشهادة لا بد لها من تقدم دعوى شرعية على خصم شرعى ولا يقال ان هذا اشهاد على شخص ولا يلزم له تقدم دعوى وكذلك ليست المحاكم مكلفة بضبط كلام كل من يريد ضبطه من غير مسوغ شرعى ك هذه المادة الى ان قال وخلاصة القول ان الشخص المذکور اذا اراد اثبات وصيته المذكورة فيصير تفهيمه بانه يتوجه الى قاضى جهته وبرفته البينة التي تشهد له وهناك تصد منه الدعوى التي يريد اقامتها على خصم شرعى وحيث ان حضرة المفتي لم يقل بجواز تحمل الشهادة كما يؤخذ من مكاتبة المستورة فان كان كذلك فلما ذكرى الفقهاء عقدوا لذلك باباً مخصوصاً بالشهادة وما هو تحمل الشهادة المعنية في بند ٤١ من تعريفة اللائحة المذكورة واذا كان الجمع متعذراً بين البينة الاصلية وبين الخصم كفى هذه الحادثة فبأى وجه يتمكن الموصى له من اثبات هذه الوصية وما دام ان ما ورد من حضرة المفتي الموصى اليه لم يكن مزياً للاشتباه المحاصل لنا المبين باحدى الافادتين فلماذا اقتضى عرضه لسيادتك وطيه الافادتان المحكي عنهما بما عليه مما من كتابه المفتي ترجوا الافادة لا تباع الاجراء بمقتضاها (اجاب) علم ما بافادته حضرته حكم المؤرخة ٨ رجب سنة ١٣٠٣ التي صار الاطلاع عليها في عشرين الشهر المذکور مع المسكاتبتين المحررتين من حضرته كم حضرة مفتي افندي مديرية الشرقية احدهما في ١١ جادى الآخرة سنة ١٣٠٣ متضمنة صورة الانهاء الصادر من الشخص الذي يدعى وسيلي باسطولى اليونانى من رعايا الدولة العلية المعروف بالتعريف المذکور فيها بان رجلاً بالغاً قلايدى اسطاوور و ببايوقى اليونانى من رعايا الدولة العلية المعروف بالتعريف المذکور فيها أيضاً وصى له بثلاث جميع ماله في حال حياته ونفاذ تصرفاته طائعا وان وسيلي المذکور قبل من اسطاوور والموصى المذکور هذه الوصية لنفسه قبولاً شرعياً الى ان قال ومات وهو مصر على وصيته المذکور وصار ثلث جميع تركته لوسيلي الموصى له المذکور بحكم هذه الوصية وان وسيلي المذکور ليس واثراً للموصى وان له البينة على ذلك واثمض ضبط انهاء واحضار بينته المذکور بكونه بالجلس الشرعى ليحملوا شهادتهم الى شخصين يونان عن البينة المذکور في أداء تلك الشهادة في وجهه خصم شرعى لدى قاضى ازمير ونواحيها محل اقامة الخصم ووجود بعض التركة والى كل من يصل اليه ذلك من السادة

القضاة ونوابهم لتعذر الجمع بين البيعة الاصلية المذكورة وبين خصمه لبعده المسافة
فوق مسافة القصر وذ كرتم فيها انه اذا كان الحال ماذ كر فهل يشترط اسلام بينة
الاصل الشاهدة على هذه الوصية اولا واذا قلتم بجوابه على هذا الوجه من
الذمي فهل يشترط اسلام شاهدي الفرع اللذين ينوبان عن شهود الاصل في
اداء هذه الشهادة بوجهها الشرعي واذا كان كذلك فهل يلزم شهود الاصل معرفة
ورثة الموصي المتحصرا رثته فيهم اولا يلزم وهل ليس علينا تركية هؤلاء الشهود
ولا بعضهما وان التزكية تكون من خصائص من سمع دعوى الوصية المذكورة
والشهادة ويحكم بها والثانية بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٠٣ استبحا لالطلب الافادة من
حاضرة المفتي الموما اليه فاجاب حضرته بضمهون ما نقل عنه في الافادة المحررة لهذا الطرف
بتاريخ ٨ الحاربي (والجواب عن ذلك) ان الشهادة على الشهادة مقبولة وان
كثرت استحسانا في كل حق على الصحيح الا في حدود ووجاز الا شهاد مطلقا لكن لا تقبل
الا بشرط تعذر حضور الاصل بموت أو مرض أو غيبة مسافة سفر أو كون المرأة أي
الشاهدة مخدرة لا تخالط الرجال عند القاضي وبشرط شهادة عدد نصاب ولو رجلا
واحرأتين عن كل أصل ولو امرأة ولا يشترط تغاير فرعي هذا وذلك وكيفيتها ان يقول
الاصل مخاطبا للفرع اشهد على شهادتي أنني أشهد بكذا ويقول الفرع أي عند اداء
الشهادة لدى القاضي الذي يترافع اليه الخصمان بعد الدعوى الصحيحة الشرعية أشهد
ان فلانا أشهدني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك واذا لم يعرف شاهد
الفرع عدل الشاهد الاصل لا ينبغي ان يشهد على شهادته ويكفي تعديل الفرع لاصله في
ظاهر الرواية لانه من أهل التزكية اذا عرف الفروع بالعدالة والالزم تعديل الكل
أي عند القاضي الذي يترافع لديه الخصمان ولا يشترط اسلام بينة الاصل الشاهدة على
هذه الوصية حيث كانت من ذمي ورثته ذميون ولو كان الموصي له مسلما ولا يشترط
ايضا اسلام شاهدي الفرع اذا كان شاهدا الاصل ذميين فلو كانا مسلمين يشترط في
قبول شهادة الفروع اسلامهم ولو كان المشهود عليه وهو الميت والورثة والمشهود له
ذميين لانهم ما شاهدان على أصليهما وهما مسلمان ولا تقبل شهادة الذمي على المسلم
كما لا تقبل شهادة الذميين على القضاء لذي على ذمي اذا كان القاضي مسلما لان
شهادتهم على القاضي واذا كان الذي يصير اجراؤه من قبيل تحمل شهادة الفروع
لشهادة الاصول على الوجه السابق لا من قبيل كتاب القاضي للقاضي لا يلزم شهود
الاصل معرفة ورثة الموصي المتحصرا رثته فيهم بل تعربف الموصي باسمه ونسبه تعريفا
شرعيا وعند الخصومة لدى القاضي الذي يترافع لديه الخصمان ان لم تكن وراثته ورثة
الموصي ثابتة بالبينة الشرعية يلزم المدعي اقامة بينة على موت المورث و واثرة ورثته
واختصار رثته فيهم بالوجه الشرعي وبناء على ما ذكر لا يتوقف تحصيل الاصول شهادتهم

للفروع على كتابة من القاضي نعم لو حضر والدي قاض واشهدوا على شهادتهم على الوجه
المتقدم وكتب بصورة اشهادهم ورقة لضبط الواقعة وتذكر الفروع كيفية الشهادة
على الشهادة بالوجه الشرعي لا بأس به لكن ليس هذا من قبيل كتاب القاضي الى
القاضي المقرر في كتب الفقه وأما ان كان القصد ان هذه المادة يكون الاجراء فيها من
قبيل ما يحزر فيه كتاب القاضي الى القاضي فلا بد ان المدي يحضر لدى القاضي الذي
يريد الكتابة الى قاض آخر ويدعي بدعوى صحيحة مستوفاة شرائطها الشرعية ويذكر
كيفية الوصية وقبولها وموت الموصي مصرعاً عليها عن ورثة وهم فلان وفلان ويبين
جهة الارث وعدم المانع والخصار الارث فيه م وان المتوفى المذكور حال حياته ونفاذ
تصرفاته اوصى له بثلث ماله الى آخره ويبين التركة اوصياء منها ما يباشر عيائها
تحت يد الورثة المذكورين وانه يطالبهم بثلث ما يعينه من التركة بحكم الوصية ويقيم
البدنة على ذلك كله فاذا استوفت الدعوى والشهادة الشرائط المعبرة التي منها
التركية سرائم علمنا ما عدا حضور الخصم المدي عليه يكتب هذا القاضي المدي لديه
كتابه الى قاض آخر الى آخر ما اوضح في كتب المذهب ويسلمه الى شاهدين يقرؤه عليهما
وعلمهما بما فيه ويشهد هما انه كتبه الى قاضي كذا من تلافيت وجهان به مع هذا المدي
الى القاضي المكتوب اليه الغائب مسافة السفر ليحضر الخصم ويتم ما يلزم للقضاء عليه
بعد شهادة شهود الكتاب بمضمونه بحضور الخصم المدي عليه فيقضى عليه بما تضمنه
هذا الكتاب للمدي ويشترط في هذه الحالة اسلام شهود الكتاب وتعديلهما اذا كان
القاضي الكاتب مسلماً سواء كان شهود الاصل الذين شهدوا لدى القاضي الكاتب
مسلمين او ذميين لانها شهادة على فعل القاضي المسلم والله تعالى اعلم

(كتاب الوكالة)

(سئل) في امرأة من المخدرات ولا تحسن الدعوى طلبت من زوجها على يد وكيلها
مسكنها شرعياً وان تاكل معه بالنفقة وان يعاشرها بالمعروف فامتنع من قبول وكالة
الوكيل ويطلب احضارها بمجلس القاضي فهل يكون للقاضي فرض النفقة في وجهه
وكيلها ولا تكاف الحضور الى مجلس القاضي حيث كانت من المخدرات ولا تحسن
الدعوى (اجاب) اذا كانت المرأة مخدرة وهي التي لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة
لاية وقف لزوم وكيلها بالخصوصة على رضا خصمها والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل تاجر له شريك آخر ببلدة بعيدة فارسل له جانباً من البضاعة مع شخص متوجه الى
جهته واعطاه جانب دراهم معلوما قدره من اصل مصاريفه على البضاعة وأمره بانه
يصرف كل ما لزم اليها من المصروف ويحضره قائمة ويحاسبه بها فتوجه بالبضاعة وصار
يصرف عليها ويقيد في القائمة كل ما صرفه بوقته أو لافاً ولا حتى وصلت الى الشريك الآخر
فطلب الشخص من الشريك المرسل له ما زاد له من المصاريف التي في القائمة فابى ان

يعطيه شيئاً وقال له انها لم تسا والتمن الذي عرف به شريك في جوابه وقال ان لم أخبر شريك
 بأرسال هذا المصنف الى ولا امرت بأرساله مع المطالب بما يزيد له فاراد المطالب بعد ذلك
 أن يبيع جانباً من البضاعة على يد المرسل له لاجل استخلاص حقه فاني أيضاً بل حفظ
 ما أرسل له ولم يرض أن يدفع له ما صرفه ولا اعطاه جواً بوضوئها ولا بمحاسبته بما صرفه
 فحضر الى الشريك الذي سلمه البضاعة وطلب منه ما زاد له فلم يعطه له أيضاً فهل يكون له
 الرجوع حيث هو الاذن بالصرف من عنده ليرجع به عليه ومضى على ذلك مدة سنة
 وكسود (اجاب) اذا ثبت الاذن بالصرف ليرجع بما صرفه وانه صرف مقداراً معلوماً من
 ماله يكون له الرجوع به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر آخرى كتابة على معصرة
 ووكاله في بيع ما يخرج منها من الزيت باجرة معلومة كل شهر واذن له في البيع لاجل فباع
 بالحال وبالاجل ثم اراد الاجير الخروج من المعصرة فسلم لربها دفاتره ونسكات بالمبيع مؤجلاً
 فاستخلص بعض ثمنه وبقي البعض الآخر ثم بعد أربع سنين اراد المالك ان يلزم البائع بما
 بقي من ثمن المبيع مؤجلاً فهل لا يجب لذلك حيث كان بالاذن (اجاب) لا يجبر الوكيل
 بالمبيع على دفع ثمن ما باعه للموكل من مال نفسه وفي الهندية من الباب الثالث في الوكالة
 بالمبيع الوكيل بالمبيع لا يطالب بادهاء الثمن من مال نفسه كذا في فتاوى قاضي خان ولا يجبر
 على التقاضي والاستيفاء فان تقاضى وقبض فيها ولا يقال له احمل الموكل على المشتري
 او وكله بالتقاضي فان قال الوكيل بالمبيع انا التقاضى وقال الموكل انا التقاضى فالتقاضي
 الى الوكيل ولا يجبر أن يحيل الموكل على المشتري هذا اذا كان وكيلاً بغير اجر فاما اذا كان
 وكيلاً باجر نحو السمسار والدلال والبيع فيجبر على استيفاء الثمن كذا في المحيط ولا يملك
 الموكل وان كتب الصك باسم الموكل كذا في الذخيرة انتهى ومنه يعلم جواب حكم
 تفاصيل المسئلة والله تعالى اعلم (سئل) في بذر من الخدرات خطبها رجل من أكبر
 اخوتها اشقاتها فعقد له عليها بعد ان اقامته وكيلا عنها بشاهدي عدل ثم لما دخل بها
 صار يضارها ويقتري في الاتفاق عليها فتضررت من ذلك وغضبت في بيت أخ لها قريب
 من بيت زوجها مدة شهور فاقامت أخاها وكيلا عنها في طلبه لدى الحاكم الشرعي ليقرر
 لها عليه النفقة والكسوة فهل اذا طلب الزوج حضور الزوجة لطلب ذلك بنعسها
 وكانت من الخدرات اللاتي لم يخرجن لا يجب لذلك ويكون لها ان توكل من تشاء ولو
 غير اخوتها (اجاب) للخدرة وهي التي لا تخالط الرجال وان خرجت لم حاجة وحمام أن
 توكل في حق وقها بدون رضا الخصم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقام غيره في
 شؤون زراعته ووكاله بالتصرف فيما فيهما يلزم له من الخدمة وغيرها وخدمة المواشي
 ومراعاة شؤونها وانه لا يتصرف فيها ولا يستعملها الا في شؤون زراعية الموكل فبعد ذلك
 أخذ الوكيل جلاماً من المواشي الموكل على شؤونها واستعمله في مصالح نفسه ووجهه وأرسله
 الى جهة لا تعلق للموكل فيها والحال انه غيره أذن له في ذلك فهل لك الجمل في اثناء الطريق

٢٨ ١٢٦٤

٢٨ ١٢٦٤
 مطلب لا يجبر الوكيل
 بالمبيع على دفع ثمن ما باعه
 للموكل من مال نفسه
 مطلب ولا ية قبض الثمن
 في البيع للوكيل به
 دور الموكل
 مطلب لا يجبر الوكيل
 بالمبيع على تقاضي الثمن
 وله احالة الموكل به الا
 ان يكون باجر

محرم

١١٦٥

١

فهل يكون مضمونا عليه بالقيمة (أجاب) حيث تعدى الوكيل المذكور واستعمل المحل في مصالح نفسه بدون إذن وهالك بسبب ذلك يكون مضمونا عليه بقيمةه والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل إذا توكل عن شخص في خصومة مع شخص آخر في شأن عقار تنازعا فيه فأحدهما يدعي أنه له وواضع اليد ينكر دعواه وفي حال المنازعة حصل من الوكيل نوع من الأقرار بحيث لو صدر هذا الأقرار من موكله يؤاخذ به فهل يصح إقرار الوكيل على موكله ويؤاخذ موكله بما أقربه وكياله في الدعوى والخصومة إذا كان أقراره عند القاضي أو يصح إقراره في حق موكله مطلقا ولو لم يكن عند القاضي (أجاب) يصح إقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي فيما عدا الحدود والقصاص استحسانا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أرض زراعية ومواشي وما يتعلق بذلك من آلات الزراعة فوكلت زوجها في زراعة تلك الأرض واستلم ما ذكروا تصرف في الزراعة مدة واشترى مواشي لاحتياج الزراعة بمقتضى الوكالة له في ذلك فهل يسوغ لها عزله عن الوكالة وإذا عزله عنها يكون عليه تسليم جميع المواشي وجميع ما استغله من ريع الأرض بعد محاسبته له على الأيراد والمصرف مدة ووضعه يده على الأرض بطريق التوكيل والنظارة عليهما من طرفها أم لا (أجاب) الوكيل من العقود الغير اللازمة فله موكل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل وعلى الوكيل تسليم ما استغله من ريع الأرض لموكله كما يلزمه تسليم المواشي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل على تركه من قبل امرأته وأخرج له القاضي اعلا ما شرعيا بذلك فخلص الوكيل بعضا من الدراهم وسلمه إلى موكلته ثم بعد ذلك أراد الوكيل المذكور عمل حساب مع موكلته فاقترت بوصول شيء وأنكرت بعض شيء فالحكم (أجاب) القول للوكيل بيمينه في دفع ما قبضه لموكلته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مال شركة بيد رجل آخر ويده سندات على شريكه فوكل صاحب المال رجلا في خلاص ماله من شريكه وأعطى السندات للوكيل ليدفعها لشريكه حين دفع المبلغ وأخذ صاحب المال من الوكيل سندا فإذا لم يحصل الوكيل المبلغ ترجع السندات وبعدها كله فوض رب المال الوكالة في القبض والخصومة للوكيل وكتب بينهما حجة شرعية بذلك فلما حضر الوكيل للشريك ترافعا لدى الحاكم الشرعي والسياسي ولم يثبت عند الشريك إلا بعض المبلغ وصرف الوكيل مبلغا مما اعتيد صرفه في باب القضاء على هذا البعض الثابت فلما أن حضر الوكيل لرب المال طالبه بباقي المبلغ والسندات فادعى الوكيل ضياعها وامتنع صاحب المال من الامتثال بحسبان المبلغ الذي صرفه الوكيل فهل يلزم رب المال المصروف الذي صرفه الوكيل حيث فوض له في مثله وكان المصروف من مال الموكل ولا يلزم الوكيل احضار السندات (أجاب) القول للوكيل بيمينه في قدر ما قبضه ولا يضمن ما أنفق في استخلاص المال على الوجه المستطور كما لا يضمن ما ضاع من يده من تلك السندات إذا

٢٨
مطلب يصح إقرار الوكيل بالخصومة عند القاضي

صفر

١٢٦٥

١

مطلب للموكل عزل الوكيل متى شاء بشرط علم الوكيل

١٢٦٥

١٢

مطلب القول للوكيل بيمينه في دفع ما قبضه للموكل

ربيع الأول

١٢٦٥

٥

كان ضياعها بدون تعدد منه أو تقرير لانها امانة في يده والقول قول الامين في ذلك
 بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا معلوما من الدراهم وأمره ان
 يشتري له به اخشابا أو يستلمها منه الا لم يوزن معلوما فاشترى وسلم المأمور ما أمر بشرائه
 من الاخشاب بمقتضى الوزن المعلوم بينهما بقدر الدراهم التي استلمها منه فهل اذا ادعى
 الآخر بانه بقي له دراهم تحت يد المأمور المذکور ويريد أخذها واخذ خشب ببلها
 بمقتضى طلبه بالوزن المعلوم بينهما وانكر المأمور دعواه وادعى انه لم يكن له عنده شيء مما
 ادعاه يكون القول قوله بيمينه ويصدق في دعواه انه اوصله الاخشاب المذکور بقدر
 ما قبضه منه (أجاب) القول للمأمور المذکور في ذلك بيمينه اذا لم يثبت اعتراقه ببقاء شيء
 من المال المدفوع له بذمته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مسلمة اسرتها انصارى قامت
 رجلا مسلما بان يتقدمها بقدر معلوم من الدراهم منهم يدفعها عنهما من ماله وهي تدفعه
 له بعد وصولها لبلدها فافتداهما بما أمرته به ودفعه عنها واقتسكها وذهبت الى بلدها فهل
 اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يكون له مطالبتها بما دفعه باذنها في فكها من الاسر
 جبراعليها (أجاب) اذا قال الاسير لآخر خلصني فخلصه رجوع بالشرط الرجوع على
 الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة رجال حضروا من بلدة بعيدة لبلدة أخرى
 فوجدوا فيها زرافتين عند رجل فارادوا شراءهما معه فتعرض لهم رجل رابع وقال
 انا اشتريهما لكم ويكون لكل منا الربع خوفا من ان يحصل من كل منهم زيادة في الثمن
 فتبلغا ثلثا جسيما فعين الجماعة المذکورون للرجل المذکور قدر ما يشتريهما به وقالا
 له اشترهما بسبعين او بخمسة وسبعين او بثمانين او بتسعين او بمائة ريال ولا تزد على ذلك
 مما سمينا لك واشترهما لنا بقدر ما عينا لك فذهب الرجل واشترهما من المالك
 بخمسة وثمانين ريال لنفسه خاصة فهل يقع الشراء للجميع ولا يختص بهما المشتري
 (أجاب) الوكيل بشرأ شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه عند غيبة الموكل وحيث وكله
 بشراء الزرافتين المعينتين وعينوا له جنس الثمن وقدره واشترهما حال غيبة الموكلين
 لنفسه بما عينوا له من الثمن لا يكون الشراء له خاصة ويكون الشراء للجميع حسب
 الامر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها في تخليص أملاك لها تحت يد القبر
 فما كان من المذکور بعد ان اقام البينة الشرعية على ان الاملاك لموكلته الا انه أبرأ
 الواضع يده على الاملاك المذكورة فامتنعت موكلته من الابراء حيث انها لم توكله الا على
 تخليص أملاكها فهل للموكلتة ذلك أم يحكم بإبراء الوكيل (أجاب) للمرأة المذكورة
 المطالبة بأملاكها ولا يكون ابراء وكيلها المذکور مانعا لها عن دعواها بذلك على ان
 الابراء عن الاعيان لا يصح وان صح عن دعواها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 استقرض من آخر قدرا من الدراهم ثم بعد مدة أرسل له رب المال بان يرسل له جانبان من
 البضاعة بما عليه من الدين ولم يعين له رب المال كون البضاعة من عنده أو يشتريها

٢١
 مطلب قال الاسير لآخر
 خلصني فخلصه رجوع
 بالشرط على الصحيح
 ربيع الثاني

٨ ١٢٦٥

٢٨
 مطلب الوكيل بشراء
 شيء بعينه لا يملك شراءه
 لنفسه عند غيبة الموكل

٢٨
 جمادى الاولى ١٢٦٥

من غيره بل أطلق له في الارسال فأرسل له المدين جانباً من البضاعة وتلف في الطريق بالغرق فهل تكون البضاعة تالفة على المدين وفي ضمانه حيث كانت من مال المدين وهلكت قبل قبض رب المال وقبل قبض وكيل من طرفه وإذا ادعى المدين أن رب المال وكل أخال المدين بقبض البضاعة منه وانها هلكت في ضمان رب المال حيث هلكت بعد قبض الوكيل فأنكر رب المال الوكيل كالة من طرفه بقبض البضاعة يكون على المدين اثبات دعواه بأن رب المال وكل أخاه بالاستلام والقبض منه وإذا ادعى المدين أنه اشترى البضاعة من غيره يريد بذلك الفرار من ضمانه حيث كان مأموراً بالاشراء والارسال وهلكت فلا تعدوز كدرب المال أن البضاعة من عند المدين ومن ماله وهلكت هلاك المبيع قبل قبضه يكون لرب المال تحليف المدين على أن البضاعة أو بعضها لم تكن من مال المدين حيث لا بدنة لرب المال على ما يوجب ضمان المدين بكون البضاعة من ماله (أجاب) إذا أمر رجل مديونه بأن يشتري له بدينه الذي له عليه شيئاً وعينه بأن قال هذا العبد مثلاً أو عين البائع بأن قال اشتري من فلان كذا صبح وان لم يعين لا يصح وينفذ المبيع على المأمور فهلاك المبيع حينئذ على المأمور كما أفاده في الدرر من باب الوكالة في البيع والشراء فإذا أرسل المدين البضاعة من ماله إلى الأمر وهلكت قبل تسليمها لرب الدين ولو كيله يكون هلاكها على المدين البائع والقول للقرض في عدم توكيل أخى المدين مع اليمين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أخ شقيق معتوه وعن أخت شقيقة بالعدة من زوجة رجل أقامه الميت قبل موته وصياً على أخيه المعتوه وأقامت الزوجة لها وكيلاً من طرفها وقت بيع تركته الميت فبعد أن بيعت مخلفاته دون العقار رأت الزوجة من وكيلها عين الغدر والخيانة فعزلته وورفعته عن التوكيل وأقامت وكيلاً آخر غيره ونائب القاضى اعلم المفتى أن الزوجة قد عزلت وكيلها ووكلت آخر غيره فقال أنه لا ينعزل ورده المفتى وجعله وكيلاً كما كان وأقيمت عليه دعوى الدار المملوكة للميت التي اشتراها باسمه بمقتضى حجتين من القاضى المذكور ثم هدمها وأنشأها وصيرها ثلاث عتبات من ماله الخاص به وأخرج حجة إنشاء أيضاً باسمه دون غيره وادعى الوصى بين يدي المحاكم الشرعي بأن الدار المذكورة لم تكن للميت المذكور بل هي ملك لأخى الميت وأخته المذكورين اشتراها الميت لهما من مالهما الخاص بهما وأنشأهما لهما من مالهما الخاص بهما وأنه باق لهما في ذمته مبلغ معلوم يريد أن يشتري لهما به طاحونه وعندده بينة تشهد على إقرار الميت بذلك وأحضرت البينة وفار كل واحد منهما في أداء شهادته أشهد بالله أني سمعت من الميت المذكور يقول حين سأله فلان ونحن جلوس في بيت فلان أن جاءك أحد من الذوات وكسبك في الدار كام كيد من الدراهم على ما اشتريته به وصرفته عليها تباعها لا أن الدار لم تكن لي وإسما ملك لأخيه وأخته المذكورين اشتريتهما لهما من مالهما الخاص بهما ثم أقيمت

الدعوى بمجلس العلماء بحضرة القاضى وسمع المفتى المذکور ما سطر فی الضبط فقال ان
 هذه البينة قد خفي حالها واورثت شبهة ولا يمكن صالحوا الزوجة بخمسة آلاف قرش
 من مال الاخوين الخاص بهما خارجة عما يخصهما من التركة وخارجة عما ثبت لهما من
 الدين فاجبرها الوكيل المذکور بذلك فلم ترض الزوجة بالصالح المذکور وقالت له اني
 قد عزلتك من قبل اقامة الدعوى في الدار المذکورة وافادت ان اقرار الزوج المذکور
 كان في مرض موته وهو غير نافذ فهل لا يكون هذا الصلح نافذا عليها حيث ثبت بشهادة
 البينة الشرعية انها عزلته قبل اقامة الدعوى في الدار المذکورة عند القاضي ولها
 اخذ ما يخصهما من مخلفات زوجها الميت من الدار وغيرها بالفريضة الشرعية او كيف
 الحال (اجاب) الوكالة من العقود الغير اللازمة للعزل متى شاء ما لم يتعلق به حق
 الغير كوكيل خصومة بطلب الخصم قال في البحر ثم يطرأ على الوكالة للزوم في مسائل
 منها الوكالة ببيع الرهن سواء كانت مشروطة في العقد او بعده على الاصح فتلزم كالرهن
 ومنها الوكالة بالخصومة بالتماس الطالب عند غيبة المطلوب لانه اذا خلى سبيله اعتمادا
 على انه يتمكن من اثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لتضرر به الطالب عند اختفاء المطلوب
 بخلاف ما اذا كان المطلوب حاضرا او كانت الوكالة من غير التماس الطالب او من جهة
 لتمكنه من الخصومة مع المطلوب في الوجه الاول ولعدم تعلق حقه بالوكالة في الوجه
 الثاني اذ هو لم يطالب وفي الوجه الثالث العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله ان
 يعزله ويباشر الخصومة وله ان يتركها بالكلية اه كذا نقله في حواشي الدر المختار
 ومنه يعلم ان للمرأة عزل وكيلها المذکور فاذا عزلته وعلم بالعزل وباشر عقد الصلح بعد
 العزل ولم تجز ما صدر منه من الصلح لا يكون نافذا عليها ولا صحة لخصومة الوصي المذکور
 حيث كان مقاما من قبل اخي المعتوه ولم يكن الاخ المذکور وصيا على المعتوه وصاية
 يصح بها الایضا من قبله لغيره على المعتوه لعدم ملك الوصي وهو الاخ الخصومة عن
 المعتوه بدون وصاية شرعية فاذا لم تصح الدعوى من الوصي المذکور كما لم تصح خصومة
 من كان وكيله عن الزوجة بعد عزله وعلم به لا تسمع شهادة البينة التي اقيمت على هذا
 الوجه لعدم وجود الدعوى الصحيحة ومن شرط قبول البينة تقدم الدعوى الصحيحة
 والاقرار لوارث في مرض الموت موقوف على اجازة وتصدق باقي الورثة سواء كان بعين
 او دين كما في الاشياء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكيل لآخر وكالة مطلقة في البيع
 والشراء فاشترى صنفا بضاعة ونقد الثمن من مال الموكل وخلي بينه وبين البضاعة
 وقبضها فهل تكون البضاعة للموكل واذا امتنع الموكل عن قبضها من الوكيل لكون
 سعرها رخص الآن عن وقت شرائها لا يجاب لذلك (اجاب) اذا كان التوكيل بالشراء
 ثابتا تكون البضاعة المذکورة للموكل وليس له الامتناع من قبولها بما تعلل به والحال
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى صنفا بضاعة لآخر بطريق الوكالة

٧
 مطلب للموكل العزل متى
 شاء ما لم يتعلق به حق
 الغير
 مطلب في مسائل بطرأ
 فيها على الوكالة للزوم

بالشراء ونقد الثمن من مال الموكل فهل اذا اراد التقايل مع البائع فيما اشتراه منه
 لموكله لا يملك ذلك لتعلق حق الموكل بالمشتري له واذا صدر التقايل من الوكيل والحال
 هذه لا ينفذ على موكله حيث انتهت وكالته بالشراء ويكون التقايل موقوفاً على الاجازة
 (اجاب) الوكيل بالشراء لا يملك الاقالة لما في رد المختار من الاقالة عن جامع الفتاوى
 والبرازية والوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالشراء اه واستثنى من
 صحة اقالة وكيل البيع مسائل اوضحها في الدروحو واشبهه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة
 في معيشة واحدة ولهم سفينة واحدة متصرف في امر معاشهم باذنهم وتوكلهم له
 فظهر عليهم ديون واوداد المتصرف أن يدفع الديون لاربابها من املاكهم ومن ربح
 السفينة فرضى بعضهم وامتنع البعض الاخر وادعى الممتنع ان فائض السفينة في سنة
 كذا سد تلك الديون وادعى المتصرف انه صرف ذلك الفائض في جهة مصلحةهم فهل
 يصدق في ذلك ويجبر الممتنع على دفع ما يخصه من الديون (اجاب) القول للوكيل مع
 اليمين فيما دفعه من مال موكله الذي بيده في مصالح موكله في ذلك والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تزوجة برجل ولها منه ولد قاصر ولها اب فأتت المرأة المذ كوردة عن
 زوجها وولدها المذ كوروا بياها وضبطت تركتها وأخذ كل من أبيها وزوجها نصيبه
 واستولى أبوها على نصيب ولدها القاصر وهو معترف بذلك فهل يكون لابي القاصر أخذ
 ما خص ولده المذ كور من أبي أمه ووضع تحت يده الى بلوغ القاصر (اجاب) ولاية
 التصرف في مال القاصر المذ كور وحفظه لابي أمه اذا لم يقيم بالاب مانع شرعي
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى بانه صرف مبلغاً معلوماً من ماله في تملقات
 امرأة بامرها ويريد الرجوع عليها بما صرفه فأنكرت دعواه الصراف وادعت انها لم تأمره
 بذلك ولم يكن عنده بينة على دعواه فهل يكون القول قولها في ذلك واذا كان عليه دين
 لها ثبت باليمين الشرعية على يد القاضي وكفلة به زوجته يكون لها مطالبة كل من
 الاصيل والاكمل به أولاً (اجاب) اذا لم يثبت الاتفاق بالامر لا يكون لمدعيه الرجوع
 ولرب الدين مطالبة كل من الاصيل والاكمل بدينه حيث تحققت الكفالة به شرعاً
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له وكيل في جهة من الجهات صرف مبلغاً من ماله
 في اجرة وجارك بضاعة موكله وأمره الموكل باخذ ما صرفه من رجل وبعد قبضه ذلك
 من الرجل المذ كور غرقت به السفينة وضاع ماله من المال وما قبضه من أصل
 ما صرفه في الجمارك والاجرة ويريد أن يرجع على موكله بما ضاع منه فهل لا يكون له
 ذلك والحال هذه (اجاب) اذا اعترف الوكيل بايصاله ما صرفه على بضاعة الموكل باره
 لا يكون له ان يرجع عليه بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في وكيل على مال مشترك
 بين ورثة فاخذ الوكيل مالا من المال المشترك واشترى عقار لنفسه بذلك المال
 وكتب حجه لنفسه فهل يكون للشركاء أخذ حقه فيما دفعه من المال المشترك

١٢
 مطلب الوكيل بالبيع
 يملك الاقالة الا في
 مسائل بخلاف وكيل
 الشراء

١٢ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

رمضان
 ١٠ ١٢٦٥

شوال
 ١٥ ١٢٦٥

١٢٦٥

١٢

المذكور (أجاب) يضمن الوكيل المذکور ما دفعه في ثمن ما اشتراه لنفسه من مال موكله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى بدعوى وحقوق على ورثة ميت منهم القاصر والبالغ وتريد أن توكل عنها بالخصومة والدعوى رجلا بينه وبين المدعى عليهم خرازة وخصومة في حقوق اتزعوها من يده بوجه الحق والحال أن المرأة المذكورة ليست من المخدرات بل تخرج لسقى المواشي وتقل المياه من الخارج على رأسها كما هي عادة الفلاحين المخاطين للرجال فهل لا يجبر أحد من المدعى عليهم على الرضا بوكالة الشخص المذكور ولا غيره حيث لم تكن مخدرة خصوصاً وقد سبق لها أنها أخذت حقوقها بنفسها وخاصمت في ذلك بنفسها لكونها تحسن الدعوى والكلام مع الأجانب لاسيما ولم تكن مريضة ولا بينها وبين المدعى عليه مسافة قصر بل كل ببلدة واحدة (أجاب) الذي مشى عليه أرباب المتون للزوم الوكالة بالخصومة اشتراط رضا الخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدميه أو غائباً مدة سفر أو مريداً له أو مخدرة لم تخاط الرجال أو حائضاً أو نفساء والحال كما بالمسجد إذا لم يرض الطائب بالتأخير أو محبوساً من غير حال هذه الخصومة أو لا يحسن الدعوى واختار للفتوى تفويضه للبحاكم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت بعدم موت زوجها على وكيل وصى تركته بأعيان معينة أنها ملكتها وبأن لها بذمة زوجها مبلغاً معلوماً صداقها وغيره وأنكر وكيل الوصي دعواها ووكلت عنها رجلاً بالخصومة وعمت له التصرف بقوله وفعله فصديق الوكيل على أن الأعيان المدعى بها ملك الميت واشترائها من التركة لموكلته وصديق الوكيل على براءة ذمة الميت وأنه لاحق لموكلته ولا دعوى ولا طالب قبيل الميت لا بعين ولا بدن كل ذلك بمجلس نائب القاضي بمحضر جمع من المسلمين فهل إذا ادعت الآن بما كانت تدعى به أولاً لا تسمع دعواها حيث ثبتت توكيل الوكيل المذکور عنها وثبت تصديق الوكيل المذکور على ما هو مذکور كما هو مسطور (أجاب) يصح إقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي حيث أقر الوكيل المذکور على موكلته عند نائب القاضي لا يكون لها المعارضة فيما ثبت إقرار وكيلها به والله تعالى أعلم (سئل) في وصى على قصر من قبل أبيهم ولهم أخوة بلغ وكوا الوصي وكالة مفوضة في بيع التركة والتصرف فيها وحفظ ثمنها وفي استغلال مستغلات لهم فصاري تصرف في التركة بحكم الوكالة والوصاية ويقبض ما يرد من المستغلات والتركة ويقبض في دفتر عنده ثم بعد ذلك أراد الموكلون محاسبته على ذلك وكذبوه في قدر ما في دفتره وادعوا أنه قبض أكثر مما في الدفتر ولم يكن معهم إثبات فهل يكون القول قول الوكيل المذکور في قدر ما قبضه بيمينه على موجب دفتره (أجاب) القول للوكيل بيمينه في قدر ما قبضه مما وكله قبضه حيث لا بينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في دار ببلدة غير القاطن بها فوكل رجلاً من أهل البلدة التي بها الدار في بيع

ذی الحجة

١٢٦٥

١٩

مطلب في شرط لزوم
الوكالة بالخصومة بدو
رضا الخصم

١٢٦٥

٣٠

محرم

٢٦

١٢٦٦

محرم سنة
مطلب يتقيد بفأبيع
الوكيل بالبيع المطلق
بالقيمة وبالنقد على
المقضى به

٢٨ ١٢٦٦

صفر

١٤ ١٢٦٦

ربيع الاول

١٢ ١٢٦٦

٢٠ ١٢٦٦

الحصة المذكورة ولم يعين له ثمنها للبيع فباعها لاجل وانحسر الموكل انه باعها لزيد من
قيمتها والموكل يجهل ثمن المالك في البلدة التي بها الدار ثم بعد مضي اقل من سنة توجبه
الموكل الى البلدة المذكورة فظهر له ان الوكيل باع الحصة المذكورة بغبن فاحش فهل
يكون اخباره تغري للموكل المذكور وله ابطال البيع حيث كان بغبن فاحش وتغري
خصه وان باقى الدار يبيع القيراط فيه باضعاف ثمن القيراط في الحصة المذكورة
(اجاب) يصح بيع الوكيل بالبيع المطلق بما قل او كثر وبالعرض وخصاه بالقيمة
وبالنقد وبه يبقى فعلى ما به التقوى لا ينفذ بيع الوكيل بالغبن الفاحش والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تصرف في امتعة لزوجته وباعها بغير علمها واذاها وهي مريضة وادعى
انها امرته ووكالته في بيعها فهل على فرض اثبات دعواه لا ينفذ بيع امتعتها حيث كان
البيع بغبن فاحش ويتقيد البيع بثمن القيمة اذا ثبت انها وكالته ببيعها بلا زائد
على ذلك (اجاب) يصح بيع الوكيل بالبيع المطلق بما قل او كثر وخصاه بالقيمة
وبالنقد وبه يبقى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف مكان ووكل
رجلا في نقضه وبيعه وجعل له نصف الربح بعد تحصيل الثمن وصار الوكيل يعمل
في النقص بالبيع الى ان وفي الثمن وظهر الربح ودفعه للموكل فحججه الموكل وادعى
عدم استيفاء الثمن من الوكيل فهل يصدق الوكيل بالبيع في دفع ثمن ما باعه للموكل
بيمينه (اجاب) نعم يصدق الوكيل بالبيع في دفع ثمن ما باعه لموكله بيمينه والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تحسن الدعوى وليست من المخدرات واعتادت الخروج والبروز في
دعائها عند المحاكم وغيرها بنفسها امرارا وادعت ان تقيم رجلا وكيلا عنها في اقامة
دعوى لها على اخصامها بدون رضاهم فهل يكون للقاضي طلبها واحضارها وسماع
الدعوى منها حيث لا عذر وامكن ذلك بلا مشقة (اجاب) لا تلزم الوكيل بالخصوصية
بدون رضا الختم الا ان تكون المرأة الموكلة مخدرة لا تخاط الرجال او لا تحسن الدعوى
على قول أبي حنيفة الذي جرى عليه ارباب المتون والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين
بينهم دعوى شرعية اقام أحدهم او كى لا اجنبيا عنه واقام الآخر ولده وكيلا عنه في
اقامة الدعوى على يد القاضي فتدعى الوكيلان واقامت الدعوى فان خرج الوكيل
الاجنبى سندات كانت بيده موكلة تشهد له فقبلها ولد الموكل وصدق عليها وتحجرت
حجة شرعية بذلك القبول والتصدق وتفرقا على ذلك ثم بعد مدة مديدة مات والد الوكيل
الذى قبل السندات وصدق عليها وانتقل الارث له فهل اذا اراد ابطال الحجة التي حررت
على يده بتصديقه حين كان وكيلا عن والده لا يجاب لذلك (اجاب) اقرار الوكيل
وتصديقه على موكله في مجلس القاضي صحيح وليس للموكل والوارثه بعد وفاته نقضه
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد معه في معيشة واحدة
فوكل أحدهم في التصرف على العائلة وكالة مفوضة فتدعى الوكيل دينيا باذن والده

جمادى الاولى سنة

١٢٦٦

١٤

لمصلحة العائلة فهل يصدق الوكيل بيمينه فيما أنفق في شؤون أبيه وفي ما تدان به
 (أجاب) لرب الدين مطالبة من استدان منه لعدم صحة التوكيل بالاستقراض وإذا
 أثبت المأمور بالاستدانة وانفاق ما استدان على أبيه ما ذكر بالوجه الشرعي يكون
 له الرجوع بما أنفق حسب الأمر والأقوال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
 مقداراً من الدراهم وأمره بشراء عبد لزوجة الآخر ببعضه وينفق عليها الفاضل من
 ذلك فاشترى العبد وسلمه لها وأنفق عليها الباقي حكم أمره له بذلك فهل إذا مات الآخر بعد
 ذلك عن ورثته وأنكرها إذن الآخر وأمره بالشراء والانفاق وأقام المأمور بينة على ذلك
 تمنع ورثة الآخر من المطالبة والحال هذه (أجاب) لا مطالبة للورث على المأمور حيث
 ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت مكاناً من رجل
 وكيل عن المالكين للمكان المذکور ثابت الوكالة عنهم في شأن ذلك شرعاً وقبض
 ثلث ثمن المكان المذکور من المشتري المذکور وأجلها بالثلثين باقي الثمن لا أجل
 معلوم ووضع يدها على المكان المتباع فهل إذا تعطل المالكون المذکور بعدم قبض
 باقي الثمن أو تعلموا بوجه آخر وأرادوا فسخ البيع المذکور الصادر من وكيلهم المرقوم
 يسوغ لهم ذلك (أجاب) إذا صدر البيع من الوكيل المذکور صحيحاً لازماً لا يكون
 للوكل فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة خوبة
 غير دائرة دفع له رجل أجني قدر ما معلوماً من الدراهم ليعمرها به ويستأجرها منه بعد
 العمارة في أنشائها أخذها كما الساسي من يريد إيجارها بعد العمارة وأرسله مع
 المتسجين لبلده وإلى الآن لم تتم عمارتها ولم يضع الرجل المذکور يده عليها فهل إذا
 كان له أخ ووكله قبل سفره في خلاص الدراهم التي دفعها الرب الطاحونة يجب لذلك
 ويكون له أخذها منه حيث كان توكيله ثابتاً بالبيعة الشرعية لا سيما وأنه دفع له القدر
 المذکور على سبيل القرض ليستقطع منه الاجرة بعد وضع يده عليها وإدارتها (أجاب)
 لو كمل المقرض مطالبة المقرض ببدل القرض حيث كان باقياً بدمته وثبت
 التوكيل بقبضه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين دفع لهما مائة
 درهم مبلعاً من الدراهم ليسلماه إلى رجل وأمرهما كما بالنوجه والتسليم إلى ذلك
 الرجل وأخذ عليهما سنداً بالمبلغ ففعلاً كما أمرهما واحضرا سنداً من الرجل بوصول جميع
 المبلغ إليهما وسلماهما كما وسلمه الحاكماً لرجل من مشايخ البلد فبعد مدة طلب الحاكماً
 أحد الرجلين ببعض المبلغ فقال أنا سلمته جميعه كما أمرني واحضرت لك سنداً من الرجل
 فيه تسليم الجميع له فاحضر الحاكماً شيخ البلد الذي كان سلم له السند وسأله عنه فاعترف
 بأنه استلمه وأنه ضاع منه فهل والحال هذه لا مطالبة على الرسول بشيء من المبلغ حيث كان
 رسولاً بالتسليم واحضرا سنداً وسلمه للآخر (أجاب) نعم لا مطالبة على المأمور المذکور
 بما ادعى دفعه والقول له بيمينه في الدفع بالنظر لبراءة دمه والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٦

٢٧

جمادى الثانية

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

٢٥

رجل من زوج بامر أمه معها ولد من غيره متكفلة به فامرها ان تردده لابه فامتعت واذنت
 للزوج المذكور في صرف قدر معين على الولد المذكور ليرجع به عليها فهل اذا صرف
 الزوج القدر المأذون فيه بشرط الرجوع عليها وثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون له
 الرجوع عليها ولا يعد متبرعا (اجاب) نعم اذا ثبت الاذن بالاتفاق ليرجع يكون
 للامور الرجوع بما ثبت انه انفقة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 حصة في مكان وباقيه لغيره ساكن فيه رجل بالاجرة فترتب عند المستاجر مبلغ طلبه
 منه صاحب الحصة فيه والوكيل عن باقي الشركاء في القبض فامتنع من دفعه وانسكروا
 وكالته عن باقي الشركاء فهل اذا كان احد الشركاء ثابتة وكالته وصدق له المستاجر
 بالوكالة ودفع له الاجرة سبب عديده ومرارا يؤمر المستاجر بدفع ما ترتب عنده من الاجرة
 ولا عبرة بانسكاره المذكور والمحال هذه (اجاب) اذا كان توكيل الرجل المذكور
 بقبض الاجرة من المستاجر ثابتا بالوجه الشرعي لا يكون للمستاجر الامتناع عن الدفع له
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع خمرتين مشتركتين بين ورثة رجل توفي لامرأة
 بقدر معلوم من الثمن قبض بعضه وقسط بعضه الى ستين يوما في عقد البيع وكتب بذلك
 وثيقة مشموله بختومه ولم يخرج بذلك حجة شرعية من القاضي والمحال انه ليس بوكيل
 عن احد من الورثة ببيع العقارات ونحوها وليس بيده وثيقة منهم بذلك وبعد ذلك باع
 وكيل جميع الورثة بالبيع والتصرف الخمرتين لاخر على يد مأذون القاضي فهل
 يكون البيع الثاني صحيحا ولا يصح البيع الاول والمحال هذه وليس للشترية المذكورة
 معارضة المشتري من الوكيل بالبيع والتصرف وتمنع شرعا من ذلك (اجاب) شراء
 المرأة على الوجه المسطور غير نافذ والبيع الثاني الصادر من الوكيل به صحيح فليس لها
 معارضة المشتري الثاني في الخمرتين المذكورتين وترجع بمادفعته من الثمن على بائعها
 وقد صرح ائمتنا بان الوكيل بالبيع انما يملك البيع نسبية اذا كانت الوكالة للتجارة اما
 اذا كانت للحاجة فلا يملك البيع نسبية وبه يقتضي فعلى فرض ان البائع لها وكيل بالبيع
 ثابت الوكالة شرعا لا يسوغ له البيع باجل سواء كان التاجيل لسكل الثمن او بعضه
 حيث لم يكن يبيعه لذلك لاجل التجارة على ما هو المقتضى به في مذهب امامنا النعمان والله
 تعالى اعلم (سئل) في جماعة وكلاء رجلا في خلاص دين لهم على آخرين ثم بعد
 توكيلهم له تبين لهم انه لم يكن أمينافعز لوه قبل تصرفه في الموكل فيه واعلموه بذلك
 ووكلاء رجلا آخر وسافروا الى جهة فخلص الوكيل الثاني الدين فتنازعه الوكيل الاول
 المعزول ويريد اخذ ما خلاصه من الدين فهل اذا ثبت العزل للوكيل الاول قبل تصرفه في
 الموكل فيه ليس له معارضة الوكيل الثاني فيما خلاصه للموكلين (اجاب) اذا ثبت
 عزل الموكلين للوكيل المذكور لا ينفذ تصرفه فيما وكل فيه ويمنع من معارضة الوكيل
 الثاني والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ارسل الى آخر رجلا لبيعه وعرفه على لسان

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٠

شعبان

١٢٦٦

٧

مطالب انما يملك وكيل
 البيع بالنيئة
 اذا كانت الوكالة
 للتجارة

١٢٦٦

٢٨

رمضان سنة

٢١ ١٢٦٦

شوال

١١ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٠ ١٢٦٦

١٦ ١١٦٦

٢٤ ١٢٦٦

ذى الحجة

٤ ١٢٦٦

مطلب الوكيل بشراء
شيء بعينه لا بملك شراؤه
لنفسه بل يقع للوكيل

الرسول أن لا يدفع الثمن لاحد حتى يحضر هو وياخذ ثمن جله فباعه الوكيل وجعل ثمنه
في حوز مثله فضاغ فهل لا يلزمه حيث كان من غير تقصير منه (اجاب) لا يضمن الوكيل
بالبيع ماضع في يده من ثمن الجمل المذكور حيث لم يثبت عليه التعدي والتفريط في
حفظه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل احد اولاده وكالة مطابقة بصيغة شرعية
على ان يتصرف في جميع ماله بسائر انواع التصرفات الشرعية وجعل له في نظير ذلك
شيئا معلوما فهل اذا رجع الموكل المذكور في توكيله وتوقف في شيء مما فعله الوكيل
المذكور يمنع من ذلك وينفذ ما فعله الوكيل لاسيما اذا كان فيه مصلحة (اجاب)
ينفذ تصرف الوكيل فيما وكل فيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أفام
ولده وكيلا عنه في بعض مصالحه وقضاء اشغاله فهل اذا أراد عزله يكون له ذلك شرعا
جبرا عليه وهل اذا ادعى الابن المذكور صرف شيئا في الدار ولم يصدقه الاب يلزمه
اليمين على ما صرفه (اجاب) يقبل قول الوكيل فيما أنفق من مال موكله بيمينه حيث
كان وكيلا في الاتفاق ولو كل عزل وكيله متى شاء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اعطى لآخر مبلغا من الدراهم ووكله في شراء بضاعة له بثمن محدود فلم يتيسر له هذا
الوكيل ان يشتري هذه البضاعة بداعي انه وجدها تريد عن الثمن المحدود له فلم اعاد
بلاشراهم سلم الدراهم الى ربه فهل اذا مات رب المال وادعت على الوكيل الورثة به
بصدق يمينه لانه امن أم لا (اجاب) نعم يصدق الوكيل المذكور بيمينه والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة لها حصّة في حوانيت مملوكة لها فازعها الشر بك من قبل السكنى
في الحوانيت المذكورة فوكلت وكيلا مفوضا بالتصرف بالايجار والاستئجار بينهما وبين
شريكهما بموجب سند شرعي بيده فهل اذا ثبت التوكيل بالمدينة الشرعية يكون صحيحا
نافذا ولو للوكيل التصرف في ذلك بالايجار كيف شاء (اجاب) للوكيل فعل ما وكل فيه
حيث ثبتت الوكالة ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من الديوان الكنتداني عن
حادثة مضمومة في امرأة وكت زوجها في شراء حصّة في عقار معين تملك بعضه شائعا
بثمن معلوم فاشترته لنفسه بذلك الثمن حال غيبته ولذا العقار جاءه لاصفي اخذ تلك
الحصّة بالشفعة فما الحكم في ذلك الشراء وفي الشفعة (اجاب) بقوله الافادة عن ذلك
أثبتنا الحنفية صرحوا بان الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراؤه لنفسه حال غيبته موكله
فيقع الشراء للوكيل حيث لم يخالف في الثمن فاذا تحقق توكيل الزوجة لزوجها بذلك
لا يكون شراؤه لنفسه نافذا بل يقع للوكالة الشريكة فلا يتم امر الشفعة للجار المذكور
لتأخر الجار عن الشريك في الشفعة مع ثبوتها من الشريكة أو اشتري له وعلى فرض صحة
شراؤه لنفسه وطلبت زوجته الشريكة في العقار الشفعة يقضى لها بها بعد استيفاء
الشروط الشرعية وانتهاء المانع هذا ما لزم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل
عن امرأة في متعلقاتها ومصالحها مدة سنين فطلبت محاسبته على ما تعاطاه من متعلقاتها

فادعى صرف قدر من المال فيما يتعلق بها من مصالحها المأمور بصرفه فيها من قبلها
 فهل يكون القول قوله فيه بيمينه ويصدق في ذلك (أجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه
 في قدر ما صرفه من مال موكلته الذي بيده حيث صرفه فيما أمرت به وكان لا ثقا
 لا يكذب فيه ظاهر الحال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرادت أن تجعل رجلا
 وكيلا عنها في الخاصة مع زوجها والحال أن ذلك الرجل بينه وبين الزوج عداوة دنيوية
 ثابتة ويريد بذلك التعت على الزوج فهل لا يصح توكله حيث كان قاصدا بذلك
 التعت على الزوج في الخاصة (أجاب) يصح التوكيل بالخصوصة ويلزم الخصم عند أبي
 حنيفة وجوزها أصحابه بالرضا يعني أنه لا يتوقف على رضا الخصم وليس له الرد به
 قالت الثلاثة وعليه فتوى أبي الليث وغيره واختاره العتاني وصححه في النهاية والمختار
 للفتوى تفويضه للعا كم يكفي الدر عن الدر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أمر
 آخر أن يشتري له قرصا بالفي قرش فأتى المأمور بذلك القرص وادعى أنه زاد من عنده
 ألفا فلم يصدق له الأمر في تلك الزيادة وأطلع عليه أهل الخبرة فوجدوه لا يساوي ما ادعاه
 المأمور فهل القول للأمر في أنه أنما أمره بالفي فقط دون المأمور في دعواه الإطلاق أو
 الزيادة والفرص المذكور يلزم المأمور خاصة ويرد ما أخذه من الأمر (أجاب) حيث
 عين الموكل للوكيل بالشراء ثمننا وخالف الوكيل بزيادة في الثمن عما عينه موكله ووقع
 الشراء له فقد صرحوا بأن الشراء الذي نفذ على الأمر ينفذ على المأمور والقول للأمر
 في تعيين الثمن وإن برهنا قدم برهان المأمور لأنها أكثر أثباتا يكفي الدر من الوكالة
 بالبيع والشراء ولما صرحوا به من أن الأصل في الوكيل كالة الخصوص وفي المضاربة
 العموم فلو ادعى الموكل التقييد بثمن فالقول له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكلته
 بته البالغة الرشيدة في عقد نكاحها على ابن أخيه الذي في عائلته وفي قبض صداقها
 وتجهيزها به ففعل الوكيل ذلك حكم أمر موكلته ثم بعد مدة طلقها الزوج وتزوجت غيره
 فأرادت الزوجة مطالبة الزوج المطلق لها بالصدق مدعية هي وأمهان الجهاز الموجود
 عندها من أمها والمطلق يقول قد دفعته لوكيلا وجهزك به حسب ما وكلته والوكيل
 المذكور يقول ذلك أيضا فهل إذا ثبت التوكيل بالبينة الشرعية فيما ذكر كله يصدق
 الوكيل في قوله ونمنع من مطالبة الزوج المذكور ولا سيما والام لا برهان لها في أن الجهاز
 من عندها (أجاب) إذا كان التوكيل على الوجه المذكور ثابتا واثبت الزوج دفع
 الصداق للوكيل لا يكون للزوجة مطالبة زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 متزوج بامرأة تملك دارا فوكلت زوجها في بيعها بخضرة بينة تشهد بذلك فباعها الزوج
 بثمن معلوم هو قيمتها وأزيد وقبض الثمن ودفعه لها بينه وبينها ثم بعد مدة حصل بينهما
 مشاجرة فانكرت التسليم إليها فهل يصدق الزوج الوكيل في دفع الثمن لها بيمينه بلاينة
 (أجاب) نعم يصدق الوكيل المذكور في دفع الثمن لزوجته الموكلة بيمينه والله تعالى أعلم

١٢٦٦

محرم

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٢

مطلب عين للوكيل
 بالشراء ثمننا وخالف
 أبر زيادة وقع الشراء
 للوكيل

٣ صاحب القول للأمر
 في تعيين الثمن وإن برهنا
 قدم برهان المأمور

١١٦٧

١٤

١١٦٧

٢٨

(سئل) في رجلين يملكان عقار او كل الاصغر اخاه الا كبر في قبض أجرته واجارته وعمارة
وأمره ان ينفق عليه في كل شهر كذا قدر ما معلوم ما يخص هذا القدر من أجرة العقار
بشرط ان لم توف الأجرة هذا القدر وزاد عليه شيء يرجع به عليه بحضرة بينة فصار الا كبر
يتصرف حكم أمر الاصغر وينفق عليه القدر المذكور في كل شهر وعمر في العقار ومضى
على ذلك مدة ثم تحاسبا فظهر للا كبر مبالغ وأراد الرجوع به حسب الشرط المذكور فبعد
الاصغر التوكيل والامر فهل اذا ثبت التوكيل والامر المذكور بشرط الرجوع يكون
للا كبر الرجوع فيما زاد والقول له في قبض الأجرة والصرف في العمارة حيث كان
لائقا (أجاب) اذا ثبت أمر الاصغر الا كبر بانفاق قدر معلوم في كل شهر ليرجع به عليه
واتفق يكون له الرجوع بعد تحقق الامر والاتفاق ولا اعتبار بانكار الاصغر التوكيل
في العمارة بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على بنت
أخيه بانه اشترى لها جهازا من ماله بثمن معلوم بامرها فاعترفت بذلك لئلا ينكر
بعض الثمن وادعت انه اقل مما ادعاه وهو يدعى الزيادة فهل يكون القول قولها والبينة
بينته او يكون القول قوله في ذلك بعد ثبوت امره (أجاب) اذا أمر شخص آخر بشراء
معين من غير بيان ثمن فقال الامور اشترىته بكذا وقال الآخر بنصفه تحالف الوقوع
الاختلاف في الثمن وموجبه التحالف وهذا عند عدم البينة فان حلف يفسخ العقد
ويلزم المبيع الامور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أمتعة وتنفق وحلي من
قبل أمها تحت يد أبيها لكونها كانت صغيرة وقت دخول ماذ كفي مملكتها فهل اذا
زوجها أبوها لرجل ونقلها الزوج لبيته وطلبت الاشياء المذكورة من أبيها ووكلت
زوجها في ذلك وفي الخصومة معه لدى المحاكم في الاشياء المذكورة وأخذها من
أبيها بعد ان بلغت يصح توكيلها لزوجها وله ان يخاصم أباه بزوجته موكلة في ذلك
وليس للاب الامتناع من قبول وكالته خصوصا وان البنت لم تحسن الدعوى وتعمل
الاب بان الزوج هو الذي أغرى زوجته على طلب أمتعتها وحقوقها من أبيها وانه صار
خصما بذلك لا يعتبر ويؤمر الاب بالتداعي مع وكيل ابنته التي هي زوجته في ذلك
حيث رضيت وكلا لم توكل غيره والحال ماذ كر (أجاب) نعم يصح توكيلها ويلزم حيث
كانت لتحسن الدعوى اتفاقا حتى على مذهب الامام من توقف لزوم الوكالة
بالخصومة في حقوق العباد على رضا الخصم الا ان تكون الوكالة مخدرة لمخالط
الرجال أو مريضة لا يمكنها حضور مجلس الحكم بنفسها أو غائبة مدة سفر أو لا تحسن
الدعوى حيث الحال ماذ كر والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أرسل أحدهما شريكه
ليقبض دراهم من رجل فقبضها وسلمها الشريك وانكر شريكه وصول بعضها فهل يقبل
قول الرسول بالنسبة لمسله حيث كان مقرا بالارسال والشركة أو يطلب بينة من
الرسول على دعواه الدفع لمسله (أجاب) يقبل قول الرجل المذكور بيمينته في الدفع

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٠

مطلب امره بشرع معين
بلا بيان ثمن فقال
المأمور اشترىته بكذا
وقال الآخر بنصفه
تحالفوا يلزم المبيع المأمور

ربيع الاول

١٢٦٧

٣

ربيع الثاني

١٢٦٧

٥

لا امره والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاد منها وأولاد من غيرها فاستولى أحد الورثة على دراهم من تركته والده وصرف على اليتيم ما يلزم صرفه عادة وأجازت الورثة ذلك وبعد ذلك طلبت منه امرأة أبيه أن يصرف عليها من مال نفسه في طعام وملبوس خاص لنفسها فدفع لها بمقتضى أمرها ما طلبته منه فهل يكون ذلك ديناً عليها فإذا طلبها به وامتنعت من دفعه فنجبر على ذلك حيث كان ثابتاً (أجاب) في المحامدية عن العمادية مانعه الأمر بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الأمر قال بعضهم يوجب الرجوع إذا اشترطه وقال بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراطه وهو الأصح اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلاً آخر في بيع جارية له فباعها الوكيل بثمن حال معلوم وأقبضه المشتري بعضه وبقي عنده البعض الآخر فسلم الوكيل ما قبضه من الثمن لموكله ثم عاد يطلب من المشتري الباقي فقبضه جزأ منه فآخذ الوكيل وذهب لبسامة لموكله فسرقة منه والآلآن يطالبه الموكل به فهل والمحال هذه يصدق الوكيل بيمينه لأنه أمين (أجاب) نعم يقبل قول الوكيل فيما ذكر بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل أمرت وكيلها بقبضه منه فقبضه ومات قبل تسليمه لمعسر ورثة فهل إذا طلبته من ورثته وأنكرها قامت بينة على قبضه ووافق رده وكانوا أخوة لها تقبل هذه الشهادة ويحكم لها بأخذه من تركته (أجاب) إذا مات الوكيل مجهلاً مال موكله يضمن ونقبل شهادة الأخ لآخيه إذا كان عدلاً والله تعالى أعلم (سئل) في شخص حصل له مرض فوكل آخر بحضرة بينة شرعية على الصرف عليه وعلى عائلته ودفع له ألفي قرش فصرف منها عليه وعلى عائلته من اجرة سفينة وغيرها ألف قرش ومائتين ثم مات الموكل فهل يصدق الوكيل فيما صرفه على موكله وعائلته حال حياته بيمينه حيث كان المصروف لا ثقاً بالمحال وكان توكيله ثابتاً بالبدنة الشرعية (أجاب) نعم يصدق الوكيل فيما ذكر من الصرف بيمينه إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعاً فوكل البائعون من الورثة أحدهم في التصرف في التركة وفي الاتفاق عليهم وعلى لوازمهم من المال الموروث فصرف عليهم وعلى لوازمهم من مالهم مدة من ما كل ومشرب وغير ذلك من ضروراتهم حسب تقوى ضميرهم له وأمرهم بذلك بموجب قائمة تحت يده بالبيان فهل لا يكون الوكيل المذكور متعدياً ولا ضامناً لمصارفهم على موكله من مالهم بالقدر اللائق ويصدق في ذلك شرعاً وإذا أنكروا والمحال أن بيده حجة شرعية ثابتة المضمون لا عبرة بانكارهم لذلك (أجاب) الوكيل أمين فيقبل قوله بيمينه في مقدار ما صرفه على موكله مما كان تحت يده من مالهم حيث كان لا ثقاً ولا يكون ضامناً لمصارفهم عليهم والمحال ما ذكر ولا عبرة بانكارهم الوكيل وكالة وأمر بالاتفاق بعد ثبوت ذلك عليهم بالوجه الشرعي لا بمجرد الصلح المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في

١١ ١٢٦٧
مطلب الأمر بالاتفاق
من مال نفسه في حاجة
الأمر يوجب الرجوع
على الأصح بلا شرط

١١ ١٢٦٧

١٧ ١٢٦٧
مطلب إذا مات الوكيل
مجهلاً مال موكله يضمن

جمادى الأولى

٣٠ ١٢٦٧

رجب

٨ ١٢٦٧

رجل ادعى على آخر انه ضرب ولده بنبوت بسبب تهمة سرقة وكان بحبته في هذا الضرب
رجل معاون له غائب الآن ومات ولده المضروب نحو ثمانية أيام ومات بسبب ذلك عن
كل من زوجته وجاهلها منه ووالده المدعى ووالدته المشمولة الزوجة ووالدته بوكالة الاب
المذكور فيما ياتي ذكره فستل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار وطال النزاع
بينهما لدى حاكم السياسة مدة ثم حضر الاب المذكور عند القاضي واسقط حقه وحق
موكلتيه في الدعوى والطلب في شان ذلك لكل من المدعى عليه الحاضر والغائب وانه
لاحق له ولا موكلتيه قبلهما من غير مقابل وقبل الحاضر لنفسه فهل والحال ما ذكر
يكون هذا الاسقاط مانعا للدعوى والطلب بعد ذلك وحق الحمل باق الى انفصاله وبلوغه
(اجاب) حيث ابرأ المدعى المذكور المدعى عليه الحاضر والغائب عن نفسه وعن
موكلتيه بعد ثبوت وكالته عنهما في ذلك مما يدعيه عليهما كان ذلك الابراء مانعا له
ولموكلتيه من الدعوى بما وقع الابراء عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية
قراريط فوكل رجلا في بيعها فباعها بثمن بخس اقل من ثمن المثل فهل اذا ثبت ما ذكر
باليمين الشرعية يكون للموكل فسخ البيع ورد الثمن للشترى ولا يكون للوكيل التصرف
في مال الغير الا بالمصلحة (اجاب) بتمديد بيع الوكيل بالبيع المطلق بالتقديس بمثل
القيمة على قولهما المفتي به فاذا باع الوكيل المذكور المحصة المذكورة بالغبن القاحش
لا يكون بيعه نافذا والا كان نافذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل وكيلاني
قبض اموال له على اشخاص من بلدة وزرعات بها ثم حاسبه بعد مدة فظهر عند
الوكيل مبلغ من الدراهم من مال موكله وطالبه به فعرفه ذلك الوكيل ان عند جماعة
من تلك البادية مبلغا من المال الموكل فيه فهل اذا ابرأ هذا الوكيل الجماعة من
مال موكله بحسب الاصل بعد عزله لا يصح هذا الابراء ويكون لرب الدين مطالبة الجماعة
المذكورين بما عليهم من الدين المبرأ منه (اجاب) الوكيل بقبض الدين لا يملك الابراء
عنه بدون اذن موكله في ذلك ولو كان ابرأه عن ذلك قبل عزله ولموكل اخذ دينه
من غرمائه بعد عزله وكيلاه في قبضه او قبله والله تعالى اعلم (سئل) في الوكيل
بالدعوى والخصومة بين يدي الحاكم الشرعي اذا اراد عزله نفسه قبل تمام الدعوى
والخصومة فيما وكل فيه ولم يكن الموكل حاضر اهل لا يملك العزل والحال هذه (اجاب)
الوكالة من العقود الغير اللازمة فكل من الموكل والوكيل العزل متى شاء بشرط
علم الاخر ما لم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة عن المطلوب بطلب المدعى عند
غنية المطلوب قال في البحر ثم يطرأ على الوكالة الزوم في مسائل منها الوكالة ببيع الرهن
سواء كانت مشروطة في العقد او بعده على الاصح فتلزم كالرهن ومنها الوكالة
بالخصومة بالتماس الطالب عند غنية المطلوب لانه انما خلى سبيله اعتمادا على انه يتمكن
من اثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لتضرر به الطالب عند اختفاء المطلوب والله تعالى

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

٣٠

شعبان

١١٦٧

١

١٢٦٧

٩

سنة	ذى القعدة	
١٢٦٧	١٠	أعلم (سئل) في رجلين بينهما مائة في قضية فاقام أحدهما وكيلاً عن نفسه فلم يرض الآخر وطلب حضوره بنفسه لمجلس التداعي فهل يجب لذلك خصوصاً ومطالب التوكيل متعنت (أجاب) مذهب الامام الذي مشى عليه أرباب المتون اشتراط رضا الخصم للزوم الوكالة بالخصوصة فيما عدا ما استثنى واختير للفتوى تقويضه للآخر كما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر شقة مشتملة على جواهر والماس لبيعه له بمبلغ معلوم من الدراهم ولم ياذن الدافع للمدفع له هذا القمير في عمل فيه فبعد أن استلمه المدفع له من الدافع عمل فيه علامة تلف بالتغيير والتبديل لذلك القمير فهل والحال هذه يضمن المدفع له ذلك للدافع ما أتلفه به عمله في ذلك القمير من غير اذن من الدافع في ذلك العمل (أجاب) نعم يضمن الرجل المذكور ما أتلفه به عمله فيما ذكر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلاً في بيع بعض غلال وفول وبزر كنان وأرسل ماذكر في مركب وأرسل عليه أميناً من طرفه على أن يوصله لوكيل في البيع لبيعه ويسلم ثمنه للأمين لياقي له به فغصب من الأمين قبل وصوله لوكيل البيع فهل لا يلزم وكيل البيع شيء لعدم وصول المبيع له ولا ضمان عليه (أجاب) لا ضمان على الوكيل المذكور ولا على الأمين إن كان الأمر ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل على زراعة رجل آخر باع جانباً من الغلال بثمن معلوم بماله من الوكالة الشرعية وأراد الوكيل أن يسلمه الثمن المراد العديدة فامتنع الموكل من ذلك فوضع الوكيل الثمن في حواصل العربة لا يدخله أحد فسرق مفتاح الحاصل منه وسرقت الدراهم من الحوز المذكور من غير تعد ولا تغريط من الوكيل فهل إذا أراد الموكل أن يطالب الوكيل بها لا يجب لذلك بل تضييع على ربه إذا تحقق ماذكر (أجاب) لا ضمان على الوكيل المذكور حيث سرقت الدراهم المذكرة من حوز مثلها ولم يوجد منه تعدا وتغريط والله تعالى أعلم (سئل) في امرأته بينها وبين مطلقها دعوى شرعية لها بن عم تريد أن توكله في دعواها لاجل الخصم والتشاجر فهل إذا لم يرض به الخصم ولم تكن ممن يَحْتَقِقُ من الرجال في بلادها وكانت تحسن الدعوى بنفسها يكون له منه من التداعي معه بل تدعى بنفسها أو توكل غيره من أهل بلادها (أجاب) يصح التوكيل بالخصوصة في حقوق العباد ويلزم برضا الخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس المحكم بقدومه أو غائباً مدة سفر أو مريداً أو مخدراً لم تخالط الرجال أو لا يحسن الدعوى فيشترط رضا الخصم عند أي حنيئة فيما عدا ما استثنى والمختار للفتوى تقويضه للآخر كما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته فوكلت الزوجة اباه في استخلاص ما خصها من زوجها بالميراث وفي قبضه لها وكالة مفوضة وقبض ذلك وسلمه لها ثم بعد مدة تزوجت آخر وماتت على عصمته وأراد زوجها مطالبة الاب بما كان قبضه لها واستخلصه من تركه زوجها لكون ميراثاً عنها فهل إذا ادعى الاب دفعه لبعته
١٢٦٧	١٣	
١٢٦٧	١٨	
١٢٦٧	٢٨	
١٢٦٧	٢٦	دى الحج

مواكته قبل موتها وقبل تزوجها بالزوج الثاني يصدق في ذلك يمينه وإذا أثبت الأب
 بشهادة البيعة الشرعية أن له ستة آلاف فضة على بنته كانت أقرت لها قبل موتها
 في حال صحتها وسلامتها يقضى له بأخذها من تركتها (اجاب) كل أمين ادعى اتصال
 الأمانة إلى مستحقها قبل قوله بيمينه كالمودع إذا ادعى الرد أو الوكيل والناظر وسواء
 كان في حياة مستحقها أو بعد موته إلا في الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعدم موت
 الموكل أنه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله إلا ببيعة بخلاف الوكيل بقبض العين
 كذا في التنوير من العارية وزاد في الدر بعد ذلك قلت وظاهره أنه لا يصدق لافي حق
 نفسه ولا في حق الموكل وقد أفتى بعضهم أنه يصدق في حق نفسه ولا في حق الموكل وحل
 عليه كلام الولوالجية فليتأمل عند الفتوى اه وفي رد المحتار على قوله وأفتى بعضهم
 وذ كر الرمي في حاشيتها أي المنع أنه هو الذي لا يحيد عنه وليس في كلام أئمتنا ما يشهد
 بغيره ولا يشر ببلالي في هذه المسئلة رسالة حاصلها تصديق الوكيل بعد الموت في حق براءة
 نفسه لافي حق براءة المديون إلا ببيعة أو تصديق الورثة نظير ما ذكره العلامة خير الدين
 في حاشيته المذ كوروه وبذلك أفتى في تنقيح الحامدية وذ كر حاصلها وإذا أثبت
 الأب أن له على ابنه المبلغ الذي ادعاه بالوجه الشرعي يقضى له به حيث لا مانع والله تعالى
 اعلم (سئل) في صانع اجير خياط باجرة معلومة كل يوم فتزوج امرأته وأمر الاسطبا بالصرف
 على الزواج من ماله ليكون ديناً عليه ويقسطه من أجرته فصرف الاسطبا مبلغاً في ذلك
 من ماله حكم امره و بعد ذلك تحاسب معه عليه وأقر له به و كتبه عليه في سندوا شهد عليه
 بذلك بيعة شرعية واقتطع بعض المبلغ من أصل أجرته و كتبه في ظهر السند المذ كور فبعد
 ذلك امتنع من الدفع متعللاً أنه كان وقت ذلك قاصر أو تارة يدعي أنه كان مكرها فهل
 يؤمر بدفع ما التزم بدفعه بعد ثبوت امره واشهاده على نفسه بالصرف وبالمبلغ المذ كور
 وهو بالغ مكلف مختار ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات الشرعي (اجاب) نعم يؤمر
 الرجل المذ كور بدفع ما بذمته من الدين لربه والحال هذه حيث صدر الأمر منه طائماً
 مكلفاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بعقد السلم وبقبض المسلم فيه فعقد
 السلم على قطن وسمسم من جديد عامه ولم يسلم رأس المال وقت العقد بل بعده بأيام
 وضمن ذلك الوكيل المسلم فيه لرب المال فهل والحال هذه لا يصح ضمان هذا الوكيل
 ولا يكون لرب المال مطالبته بشئ (اجاب) ضمان الوكيل المذ كور للوكيل بالمسلم
 فيه على الوجه المسطور غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكلته امرأة بقبض
 اجرة بيت لها وأعطائها لشخص مخصوص عينته له وأباح له أن يسكن في محل وقف
 تستحق سكنها بغير ردها من بيت آخر وسافرت إلى الحجاز فسكن الوكيل المذ كور في
 ذلك المحل وصار يقبض اجرة البيت المذ كور ويقبضها من عينته له ومضى على ذلك
 مدة ثم جاءت بنت الموكلة تدعي موت أمها وتطالب الوكيل باجرة المحل الذي سكنه فهل

١٢٦٨

٢٣

مطلب كل أمين ادعى
 اتصال الأمانة إلى
 مستحقها يقبل قوله
 بيمينه

مطلب يقبل قول الوكيل
 بقبض الدين بعدم موت
 الموكل في حق نفسه
 الايمان عن نفسه لافي
 براءة المديون

صفر

١١٦٨

٢٢

وبيع الاول

١٢٦٨

١١

ربيع الاول سنة

١٩ ١٠٦٨

والحال هذه اذا ثبت بالبينة ان الموكلة اباحت له السكنى في ذلك المحل لا يلزم الوكيل
 شيء ولا تستحق البنت المطالبة باجرته (اجاب) يبطل كل من الوكالة والاباحة بموت الموكل
 والمبيع ولا مطالبة لوارث باجرة مدة سكناه على جهة العارية حال حياة المورث والحال
 ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها في شراء حصه من دار فاشتراها
 الوكيل بثمن معلوم في الذمة فلما طال به البائع بالثمن دفعه عنها باذنهم طال بها زوجها
 المذكور بالثمن الذي دفعه فادعت أنها دفعته له فهل لا يقبل قول المرأة الموكلة
 المذكورة الابينة شرعية واذا عجزت عن البينة يلزمها دفع الثمن المذكور (اجاب) للوكيل
 مطالبة موكلته بما دفعه من ثمن ما اشتراه لها والقول له بيمينه في عدم وصول الثمن له
 حيث لا بينة للموكلة على مدعاها ايصاله له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في
 شراء خاتم الماس وكالة مفوضة فاشتراه له بثمن معلوم وأخبره بالثمن وسلم اليه الخاتم
 واستعمله مدة ولم يدفع له الثمن وبعد مدة أنكر الموكل الوكالة عنه في شراء الخاتم المذكور
 وادعى انه اشتراه منه بثمن أقل من ذلك فهل اذا أثبت عليه الوكيل المذكور كورالوكالة
 بالبينة الشرعية يجبر على دفع الثمن الذي اشترى به الوكيل المذكور (اجاب) للوكيل
 مطالبة الموكل بثمن ما اشتراه له ولا عبرة لانكار الموكل الوكالة بعد ثبوتها عليه بالوجه
 الشرعي كما لا عبرة بمجرد دعوى الشراء من الوكيل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بئر
 ولها أب آجره لرجل لكونه كان وكيلا عنها فهل اذا عزلته من التوكيل قبل الاجارة وبلغه
 العزل ولم ترض باجارته للبئر ولم تجزها لا تكون الاجارة والحال هذه نافذة لا سيما وقد
 وقعت بدون اجرة المثل ويكون لها اجارته بنفسها أو بوكيلاها غير الاب لمن شاءت (اجاب)
 اذا ثبت العزل عن الوكالة قبل الاجارة بالوجه الشرعي لا تكون اجارة الوكيل نافذة
 والاجارة اذا وقعت على استهلاك العين قصدا لا تصح الا اذا جرى التعامل بها كاستئجار
 الظئر والله تعالى أعلم (سئل) في غائبة وكلت رجلا في تحليص ما يخصها من ميراث أخيها
 وفوضت له الامر في ذلك فخاصم عنها ببقية الورثة وصالحوه على ترك بعض حق الغائبة
 فترك فلما بلغها الخبر بذلك أثبتة فهل لها طلب ذلك لانه لا يملك التبرع عنها (اجاب)
 وكيلا التقاضي لا يملك الصلح ولا التبرع ما لم يفوض له الموكل ذلك فله موكلة المذكورة
 المطالبة بما تبرع به وكيلاها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلا في خلاص دين
 له على آخر من غلال ودرهم فلم يأخذ الوكيل شيئا من المدين ثم بعد ذلك حضر الموكل
 والوكيل والمدين وعزل الوكيل نفسه من الوكالة وقال لموكله هذا خصمك خذ دينك
 منه فهل اذا ثبت ما ذكره وأراد الموكل ان يلزمه بشيء من الدين بعد فسخ الوكالة لا يجاب
 لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة لها ودبعة عند آخر فوكلت رجلا في الخصومة والدعوى بها فامتنع المدعى عليه
 عن قبول التوكيل منها والحال انها من المخدرات وبها مرض يمنعها عن الذهاب والاياب

٢٥ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

مطلب وكيل التقاضي
 لا يملك الصلح ولا التبرع
 ما لم يفوض له ذلك

ربيع الثاني ٢ ١٢٦٨

الآن فهل يصح التوكيل منها ولا يلزم ولا يشترط رضا الخصم بالتوكيل ولا يخرج عن كونها مخدرة بأخراج الحاكم القهري لها سابقا للدعوى لعدم من توكله في ذلك الوقت (أجاب) نعم يصح التوكيل من المرأة المذكورة ويلزم والحال هذه وان لم يرض الخصم بذلك على أن بعض علماء ثنا صرح بأن الفتوى على قول الصاحبين بعدم توقف لزوم التوكيل بالخصومة على رضا الخصم مطلقا وان لم تكن المرأة مخدرة ولا مريضة ولا قام بها عذر شرعي يمنع من حضورها مجلس القاضي واختير للفتوى تقويضه للحاكم عند عدم العذر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة سلمت رجلا آخر دراهم على جهة الأمانة ثم طلبتها منه فأنكر فرفعه إلى الحاكم الشرعي وادعت عليه بها فخذف كلفت الأثبات فمحزرت من البينة ذلك الوقت ووعدت بإحضارها وبقى الأمر على ذلك فحوتسح سنين ثم عرضت إلى ولي الأمر مرارا أنها تطلب أمانتها من المدعي عليه وأخير أو كلت عنها وكيلًا لا في الدعوى في ذلك واقامة البينة أن أنكر فادعى الوكيل بأن لموكلته بذمة المدعي عليه قدر ما علموا عنه كس كذا أو يطالبه بذلك زاعما ذلك الوكيل بأنه بمحمود الأمانة صارت في ذمته فسئل المدعي عليه فقال ليس لها دين ولا ذمة وطلب بيان أصناف المعاملة من المدعي الوكيل وطلب من الوكيل بينة تشهد بدعواه فأحضر شهودا وقبل تزكية الشهود والحكم بالشهادة عزلت الموكلة وكيلها وولت آخر بالدعوى فادعى ذلك الوكيل بأن لموكلته عند المدعي عليه على جهة الأمانة مبلغ دراهم عنها كس كذا كذا قدره وان المدعي عليه أقر لموكلتي بذلك وهو ينكر وأقام بينة على إقرار المدعي عليه بأن لموكلة عنده كذا كس من الدراهم وبعض الشهود يشهد بإقراره لا باستلام المبلغ المدعي به وبعضهم بوصوله منها فهل تقبل هذه الشهادة ويحكم بها ويؤخذ المقر بإقراره بذلك وينصرف الكس من الدراهم إلى المتعارف الآن وهو خمسة قرش وتسمع الدعوى من الوكيل الثاني حيث عزلت الأولى قبل الحكم في تلك القضية وتسمع الدعوى على يد أي فاض من القضية أرادت سواء كان الأولى أو غيره (أجاب) نعم تقبل هذه الشهادة ويحكم بها إن تم نصاب الشهادة على الإقرار أو الوصول وإن لم يدع الإقرار قال في جامع الفصولين ادعى الوديعة وشهد أن المودع أقر بالإيداع تقبل كما في العصب اهـ والوكالة من العقود الغير اللازمة فلاموكل عزل وكيله متى شاء ما لم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة بطلب المدعي عند غيبة المدعي عليه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وولت رجلا في بيع حصة لها في قطعة أرض وبثرباعها الوكيل وأقبضها الثمن فبعد مدة ادعى رجل على واضع اليد المشتري من الوكيل بأنه اشتراها من الموكلة بعد بيع وكيلها ويريد منازعته فيها بعد غيبته وكيلها المباشر لذلك فهل بعد ثبوت بيع وكيلها أولا بثمن المنسل وقبضها للثمن واجازتها بشهادة البينة الشرعية لا تسمع دعوى المدعي المذكور ولا يبيته بذلك على فرض ثبوتها حيث كان بيع وكيلها

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٤

مطلب ادعى الوديعة
وشهد أن المودع أقر
بالاتفاق تقبل كما في
العصب

سابقا على بيعها وثابتا بشهادة البينة الشرعية على الوجه المذكور (اجاب) اذا اثبت
واضح اليد مدعاه الشراء من وكيل المالكه بتار يخ سابق على مباشرتها البيع بنفسها
لاخر لا يكون البيع الثاني نافذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
ابن و بنت فاصرين وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا كانت الزوجة وصيا على ولديها وجاء
رجل اجنبي اقام لها وكيل عنها يخلص لها مال زوجها من الدين على الناس وجعل له العشر
في جميع ما يخلصه من الدين ورضيت بذلك فحضر ابن خالتها من غيبته وجعلته وكيل
عنها في خلاص الديون التي لزوجها على الناس ورضى بالوكالة عنها وخلاص الدين من
غير مقابل لكونها تضررت باخذ الوكيل الاول العشر عما يخلصه من الدين وفي ذلك
ضرر ايضا على الايتام بكون لها عزل الوكيل الاول وليس لمن جعله وكيل عنها ولا
للكيل المذكور معارضة لاسيما ولم يخلص الوكيل الاول شيئا من الدين ولم يثبت شيئا
منه (اجاب) الوكالة من العقود الغير اللازمة فالموكلة عزل وكيلها متى شاءت في غير
ما تلزم فيه الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكنت رجلا في اقامة دعوى على
زوجها والحال انها بارزة للرجال وتحسن الدعوى وليست من الخدرات وزوجها لم يرض
بهذا الوكيل ولم يقبل توكيله وطلب احضارها مجلس القاضي فهل اذا كان الامر كما
ذكر يجاب الى احضارها بنفسها ولا يلزم توكيل الزوجة بالبرضاء (اجاب) مذهب
الامام الذي جرى عليه ارباب المتون اشتراط رضا الخصم للزوم الوكالة بالخصوصة اذا
لم تكن الموكلة مخدرة ولم يرقم بها عذر آخر واختاروا الفتوى بنفيها لرأي الحاكما والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بحرمة لهما بيت ملك لكل منهما النصف والزوجة
المذكورة وكنت زوجها المذكور في بيع ذلك المنزل فباعه وبعده له أشهر توفيت
الزوجة المذكورة وطلب الورثة من الزوج المذكور ثمن نصف ذلك المنزل فاعترف
انه كان عليه دين دفعه منه والباقي كله وصرفه عليه وعليها فهل باعتراف الزوج
المذكور لا يلزمه نصف ثمن ذلك المنزل او يلزمه ويضاف الى التركة (اجاب) يعامل
الوكيل المذكور بافراره بحيث ثبت اعترافه باستهلاك الثمن يكون مصمونا عليه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثم مات المدين قبل وفائه عن ورثة
وترك ما يورث عنه شرعا وتعد حضور الدائن لكونه محبوسا فوكل الدائن رجلا في اقامة
الدعوى وفي قبض الدين واثبت الوكيل بالوجه الشرعي وتوجهت اليمين على الاصيل
فهل اذا رفعت الدعوى لدى القاضي وحلف الاصيل اليمين الشرعية بعد سماع البينة
المعتبرة شرعا يقضى له بالدين ويقوم مقامه الوكيل نائب عنه في تخلص الدين له (اجاب)
اذا ثبت الدين على الميت بالبينة العادلة وحلف ربه اليمين يقضى له به ولو كيلة بقبضه
استمفاؤه له من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في تعلقاته وسافر
بجهة بعيدة ثم بعد مدة مات الموكل فوكله الوارث العائب معه أيضا ومضى بعد ذلك مدة

مطلب ليس للوكيل طلب
الاجر بدون شرط اذا لم
يكن محلا ليعمل الاجر
١٢٦٨ ٣٠

جادی الاولى

٤
١٢٦٨
مطلب يقبل قول الوكيل
بيمينه فيما صرفه حسب
الامر في حق في الضمان
عن نفسه

١٥
١٢٦٨

٢٩
١٢٦٨
مطلب للوكيل تسليط
الموكل على قبض ما وجب
بعقده
رجب

١٨
١٢٦٨
مطلب قال الموكل
أمرتك بنقد وقال
الوكيل أطلعت
فالقول للأمر اذا الاصل
في الوكالة الخصوص
١٩
١٢٦٨

ثم حضر الواثق الموكل وفعل ما كان يفعله الوكيل بنفسه ثم طلب الوكيل منه أجره لما
مضى من المدة فهل اذا لم يشترط للوكيل أجره وليس ممن يؤجر مثله ولا ممن لا يعمل الا باجر
لا يجاب لذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لا يجاب الوكيل المذكور لطلب الاجر
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة أقاما رجلا أجنبيا وكلا على قبض
ارادوا مصرف سفن مشتركة بينهما مدة ثلاث سنين وهو مشغول بأشغالهما المتعلقة بهما
المدة المذكورة ثم عملا حسبا بآبئيه وبينهما ولم يتأخر قبله شيء من مالهما بل له زيادة فهل
يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما صرفه من مال موكله (اجاب) نعم يصدق الوكيل
المذكور بيمينه فيما صرفه بامر موكله عما بيده من مالهما في حق في الضمان عن نفسه
اذا ثبت الامر بالاتفاق والله تعالى أعلم (سئل) في أبعادية مشتركة بين جماعة وكلوا
رجلا منهم عليها وعلى ما يخرج منها وما يصرفه عليها من بذروا أجر وغير ذلك وهم غائبون
فهل اذا حضر واو ارادوا بحسابته على ما خرج وعلى ما صرف يصدق الوكيل المذكور
بيمينه فيما خرج وفيما صرفه عليها من المال المشترك حيث كان وكلا مفوضا وثبت
ذلك بالطريق الشرعي (اجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه فيما قبضه وأنفقه من مال
موكله الذي بيده والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل اذا عزل نفسه من الوكالة بعد أن
أجر أرض زراعة موكله لانس فهل يملك الوكيل عزل نفسه اذا لم تكن وكالته لازمة
ويطالب الموكل من أجر لهم الوكيل باجرة أرضه حيث لم يقبضها الوكيل منهم أو يطالب
بها وكيه (اجاب) لا وكيه عزل نفسه عما وكل فيه بعلم موكله اذا لم تكن الوكالة لازمة وله
تسليط الموكل على قبض ما وجب بعقده وحينئذ يكون للموكل القبض والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل دفع لأخيه بضاعة بثمن معلوم ووكله ان يبيعها في بلد كذا وشرط عليه
ان لا يبيعها نسيئة فهل اذا خالف الشرط وباع نسيئة وكتب لنفسه على المشتري به صكا
لا يكون البيع نافذا ويجبر المشتري على رد البضاعة اذا كانت باقية أو قيمتها ان كان
المشتري باعها ولا يمنع من ذلك كتابة الصك (اجاب) صرحوا بان الاصل في الوكالة
الخصوص فان باع الوكيل نسيئة فقال الموكل امرتك بنقد وقال الوكيل أطلعت صدق
الأمر وبأنه متى عين الأمر شيئا عين الا في مسائل ليس ما ذكر منها فلا ينفذ بيع الوكيل
المذكور نسيئة حيث نهاه الموكل عن ذلك وأمره بالبيع بالتمس الحال والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة من المخدرات التي لا تخالط الرجال بينها وبين جماعة دعوى شرعية في
طلب أجره عقار لها ولا تحبس الدعوى وتريد إقامة وكيل شرعي عنها في هذه الدعوى
فهل يمكن من ذلك بلا رضا خصمها (اجاب) ان كانت المرأة مخدرة لا تخالط الرجال
يكون لها ان توكل في الدعوى وان لم يرض الخصم بذلك اتفقا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك عقارا اراد السفر فجاءه فوكل رجلا عليه وعلى ايجاره وقبض غلته بحضرة بينة
شرعية فهل اذا امتنع بعض المستأجرين من دفع الاجرة لا يجاب لذلك ويكون للوكيل

المذ كور مطالبة بالاجرة ويجبر الممتنع على دفع الاجرة حيث كان وكيله شرعيا (اجاب)
 لو كيل باجارة عقار الغائب وقبض اجره مطالبة المستاجر منه بالاجرة مطالبة من استاجر
 من المالك حيث كان التوكيل بذلك ثابتا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى
 على بكر بالقة من الاعيان المخدرات التي لا تخالط الرجال بالزوجة وهي منكرة لدعواه
 ورفع امره للحاكم الشرعي فوكلت عنها شخصه بعين من اهل العلم موصوفا بالديانة
 والصلاح لو وثقها به فادعى قبول توكيله وقال لا ارضى بتوكيله فهل لا يعتبر برضاه
 والمحال هذه (اجاب) نعم لا يعتبر برضاه والمحال هذه والتقييد بوجوده من ذلك من الاعذار
 في لزوم الوكالة هو اختيار المتأخرين وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدير وغيره ومشى
 عليه ارباب المتون وتماه في الخيرية من الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل
 آخر في شراء مكان بعينه بثمن معلوم من مال الموكل فاشتراه الوكيل لنفسه ودفع الثمن
 من مال الموكل فهل يقع الشراء للموكل في هذه المحال لا لا (اجاب) قال في الدر
 المختار ولو وكله بشراء شيء بعينه غير الموكل لا يشتره لنفسه ولا للموكل آخر بالاولى عند
 غيبته حيث لم يكن مخالفا لضرر فلا يشتره بغير انقود او بخلاف ماسمى الموكل له من
 الثمن وقع الشراء لا وكيل مخالفتها امره وينعزل في ضمن المخالفة اهـ ومنه يعلم الجواب
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شريكين في بقرة مناصفة احدهما فان والاخر
 مرفوع فوكل المرفوع وكيل عنه في بيع نصف البقرة وتاجها فعند البيع والفصال
 سال الوكيل الشريك الثاني هل البقرة حاملة ام لا فاجاب بعدم الحمل وقد صار فصلا لها على
 عدم الحمل بثمن قليل والذي اشتراها هو الثاني المذ كور وبعد مضي شهر من وقت البيع
 وضعت حملها فهل اذا باع الوكيل نصيب موكله من ذلك بالغبن الفاحش لا يكون
 البيع نافذا (اجاب) يصح بيع الوكيل بما قبل او كثر وبالعرض عند أي
 حنيفة وخصاه بالقيمة وبالنقود وبه يفتى فاذا تحقق الغبن الفاحش فيما باعه الوكيل
 المذ كور لا يكون البيع نافذا على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 وكل آخر في بيع سلعة وقدر له ثمنه معلوما لبيعهها به فخالف الوكيل وباعها بدون الثمن
 الذي عينه له الموكل وأتى به للموكل كل فردة ولم يجز البيع فهل والمحال هذه يكون
 البيع غير نافذ سيما والبيع بالغبن الفاحش بدون القيمة (اجاب) نعم لا ينفذ بيع
 الوكيل المذ كور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك
 حصة في بيت باعها الاخ بالوكالة عنها ودفع لها ثمنها ثم ماتت بعد مدة عن أخيها المذ كور
 وعن زوجها وعن أخ ثان فادعى الزوج على الاخ المذ كور بان ثمن الحصة باق بذمته
 فأنكر دعواه فهل اذا قررت الزوجة واعترفت قبل موتها في حال حياتها وصحتها وسلامتها
 بحضرة جمع من المسلمين انها قبضت الثمن من الاخ المذ كور وانها لا شيء لها عنده لا يجاب
 الزوج لذلك اذا تحقق ما ذكر بالاطريق الشرعي (اجاب) نعم لا يجاب الزوج لذلك

٢٧

شعبان

١٢٦٨

١٠

مصاب الوكيل بشراء
 شيء بعينه لا يملك شراءه
 لنفسه ولا للموكل آخر

١٢٦٨

١٩

ذى القعدة

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

ذی الحجة

حيث ثبت ما هو مذکور والقول للوكيل في اصال ما يسهده الى موكله في حق نفي الضمان عنه ولو بعدموت الموكل لانه أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف بيت المال مضمونها انه مقتضى الافادة عن الحكم الشرعي فيما اذا كان شخص قبل وفاته باع عنه وكيلاه شيئا من تعلقاته وقبض بعض الثمن ولم يقبض الباقي ثم سلم بعض المبيع ولم يسلم الباقي الى المشتري فهل بعد وفاته يكون هذا البيع نافذا ويسلم الى المشتري باقي المبيع ويصدق في كون هذا من مبيعه بتصديق الوكيل له ويطلب منه باقي الثمن أم كيف تلزم الافادة عن ذلك (أجاب) اذا ثبت التوكيل بالبيع وبيع الوكيل للمشتري شرعا حال حياة الموكل يكون للمشتري تسليم باقي المبيع بعد دفعه باقي الثمن ولا يثبت الشراء بمجرد تصديق مدعي الوكالة به عن المالك بعدموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في دار وكل رجلا في بيعها بحضرة بيعة شرعية فباعها الوكيل من رجل بثمن معلوم عينه الوكيل للموكل قبل البيع ورضي به الموكل واخذ للوكيل ببيعها به ثم باعها المشتري لرجل آخر بالثمن الذي اشتراها به فبعد مدة من السنين أراد الموكل فسخ البيع مدعيانه بعين فاحش فهل لا تسمع دعواه (أجاب) حيث باع الوكيل بماعين له الموكل من الثمن لا يكون للموكل فسخ البيع بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له سيف أخذ منه شخص على ان يذهب به الى راغب ليشتره فذهب به ومضت مدة ولم يقع بيع ولا شراء ولا تقدير ثمن ثم ظهر السيف في يد تاجر فطلبه منه ما لكه فادعى التاجر انه اشتراه من فلان فاحضر فلان فادعى انه أخذه من الشخص الذي استلمه من مالكه وباعه للتاجر بثمن معلوم وأكل ثمنه فلما أحضر الشخص الاول أقر بتسليمه الذي باعه وأخذه من مالكه لاجل التفريط ويمنع المشتري من تسليم السيف لمالكه والحال ان السيف تزيد قيمته على هذا الثمن المعلوم أضعا فافهل والحال هذه لا يصح البيع على الوجه المذكور ويؤثر المشتري برد السيف لربه وبفرض ثبوت التوكيل بالبيع بدون بيان الثمن لا يملك الوكيل البيع بالعين الفاحش (أجاب) فال في التتمير وشرحه وصح بيعه أي الوكيل بما قل أو كثر وبالعرض وخصاه بالقيمة وبالنقد وبه يبقى برأية أه ومنه يعلم جواب السؤال بفرض تحقق وكالة البائع والافه وفضولي فلما لا يملك ابطال بيعه مطلقا ولو بمثل القيمة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا وكلت أباها في بيعه وقبض ثمنه فباعه بثمن معلوم من الدراهم قبضه من المشتري ثم بعد مدة مات مجهلا فادعت الورثة انه دفع الثمن لها في حياته وأنكرت ذلك فهل لا يقبل قول الورثة ان الميت دفع الثمن لموكلته في حياته بلا بينة شرعية ويكون ثمن البيت المذكور مضمونا في تركه (أجاب) نعم بضمن ولا يقبل قول ورثته انه دفعه في حياته بلا برهان لانه بموته عن تجهيل تقر في تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده من البيان كذا أقوى العلامة خير الدين الرملي ونقله عنه في تنقيح الحامدية

مطلب لا يثبت الشراء
بمجرد تصديق مدعي
الوكالة عنه عن المالك
بعدموته

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٤

محرم

١١٦٩

٩

١٢٦٩

١٢

محرم سنة

٢٠ ١٢٦٩

صفر

٣ ١٢٦٩

٨ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

من أو آخر الوكالة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دعوى شرعية على زوجها وهي
 ممن لا تحسن الدعوى وتريد أن توكل رجلا عنها في إقامة الدعوى والخصومة بينهما وبين
 زوجها فهل تجاب لذلك حيث كانت ممن لا تحسن الدعوى وكانت من المخدرات (اجاب)
 يشترط للزوم التوكيل بالخصومة رضا الخصم عند الامام الاعظم الا فيما استثنى ومنه
 ما اذا كان الموكل لا يحسن الدعوى بان علم القاضي ان الموكل عاجز عن بيان الخصومة
 بنفسه او كان مخدرة وعندهما لا يشترط فح العذر المذكور يلزم التوكيل اتفاقا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لابن ابنه جانب قع وبذر ليعيه له ويأتي له بثمنه وتوجه
 به الى اسكندرية وباعه ورجع فطال به جده بالثمن فقال له هو باق بذمة المشتري فبعد يومين
 مات الجدة عن ابنين و بنت فطالوا ابن الابن بثن القمع والبذر فانكر استلام القمع
 والبذر من جده على الوجه المذكور وانكر قبض الثمن فاقبضت عليه اليينة باخذ القمع
 والبذر على هذا الوجه بعد انكاره لذلك بين يدي القاضي فأقر بالاستلام والبيع وقبض
 الثمن وادعى انه دفع الثمن لجده قبل موته فهل حيث أنكر الاستلام وقبض الثمن بعدم موت
 جده لا يقبل قوله انه دفع الثمن لجده طال حياته وما الحكم (اجاب) نعم لا يقبل قوله ولا
 يصدق في دعوى الدفع لجده بعد جوده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في
 بيع مقدار معلوم من القمح بثن معلوم بشهادة بينة شرعية فباع الوكيل ما ذكر
 واوصل ثمنه لموكله فبعد مدة مات الموكل عن ورثة وطلبوا الوكيل بثن القمح المذكور
 فادعى انه قبضه وأوصله لموكله قبل موته فهل يقبل قول الوكيل ويصدق في ذلك
 (اجاب) كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله بيمينه كما لو ادعى اذا ادعى
 الرد الوكيل والناظر وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقبض
 الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله الابينة كما في
 التبرؤ برأى في حق براءة المدين اما في حق نفى الضمان عن الوكيل في قبض قوله والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة ناظرة على وقف أهلى أقامت لها وكيل يدعى على رجل انه
 أخذ بعض أمان من الوقف وجعلها مالا لنفسه بغير مسوغ شرعى ثم انها عزلت هذا
 الوكيل وأقامت عنها وكيل آخر فقال المدعى عليه لا أقبل توكل هذا الرجل فهل
 لا يسوغ له ذلك لاسيما وهو وكيل امرأة من المخدرات ولم يسبق بينه وبين المدعى عليه
 نزاع ولا خصام وهل يسوغ للحاكم الشرعى أن يقبل توكل هذا الوكيل ويسمع منه
 الدعوى ولا التفات لقول المدعى عليه بعدم قبول توكله (اجاب) لا يلزم التوكيل
 بدون رضا الخصم عند أي حنيفة الا في مسائل منها ما اذا كان الموكل امرأة مخدرة والله
 تعالى أعلم (سئل) في جنينة مشتركة بين اخوة ثلاثة تلقوها بالميراث عن أبيهم
 أرادوا تخصيصها باحد منهم بعد تقويمها وان يجروا القرعة فيها وتكون لمن خرجت على
 اسمه فوكل كل منهم وكيل في تقويمها واجراء القرعة فقومها الوكيل المذكورون

سنة

صفر

١٢٦٩

٢٢

ربيع الأول

١١٦٩

٦

١٢٦٩

٢٧

ربيع الثاني

٢٢٦٩

٢٦

جادی الاولی

١٢٦٩

١٣

كاذباً وخرجت القرعة بدم واحد من الموكلين واستلمها وكيله من وكيله شره يكيه
 بطريق البيع لنصيبه ما فهل اذا كان التقويم بالغبن الفاحش وان التقويم لم يبلغ نصف
 الثمن لا يكون بيع الوكيلين لو كيل الثالث صحيحاً حيث كان بالغبن الفاحش (اجاب)
 قد اختلف في بيع الوكيل بالغبن الفاحش والتقوى على ان الوكيل لا يملك البيع
 بالغبن الفاحش والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً وله ابن منفرد عنه في معيشة
 وحده فاحتاج البيت لعمارة فامر الاب ابنه بعمارة من ماله الخاص به وان جيع
 ما يصرفه يكون ديناً على ابيه له فصرف قدر ما يلزمه فاجب قائمة بيده ثم مات الاب قبل
 دفع الدين لابنه فاراد الابن الرجوع على تركه الاب فغنه باقى الورثة متعللين بان الاب
 لم ياذن له بالعمارة فهل اذا كان الاذن ثابتاً بالبدنية الشرعية لا يجابون لذلك ويكون له
 الرجوع على تركه ابيه بما صرفه ياذنه ولا عبرة بتعللهم المذكور (اجاب) للابن
 المذكور الرجوع بما أنفق في عمارة البيت باذن ابيه ليرجع عليه حيث ثبت الاتفاق
 والاذن به على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراء
 بضائع تجارية له واستمر على ذلك مدة من الزمان وبعد ذلك عزله من التوكيل واقام غيره
 وكيلاً عنه في ذلك واستلام البضاعة التي اشتراها وكيله المعزول حال قيام وكالته فاستلم
 الوكيل الثاني من الوكيل الاول المعزول بالطوع البضاعة المذكورة وارسلها المستلم
 المذكور لموكله وبعد ان استولى عليها الموكل وحازها وتصرف فيها اقر الوكيل المعزول
 على موكله بعد عزله بان هذه البضاعة لموكله فلان وهو غير الموكل الذي عزله فهل
 لا يقبل اقرار الوكيل المعزول بعد عزله على موكله لاسيما مع علمه بوضع يد المقر
 عليه عليها وتصرفه فيما قرب به هذا المعزول (اجاب) لا يسرى اقرار الوكيل والحال هذه
 على موكله والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون نخيلاً عن مورثهم باع بعضهم
 نصيبه ونصيب باقى الشر كالبطريق وكالة عنهم لرجل آخر بالغبن الفاحش والغرور
 بقوله للبائع انه لا يساوى الا كذا وكذا ثم بعد ذلك ظهر للبائع انه مغبون ومغرور في
 المبيع فهل والحال هذه اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور يقول أهل الخبرة يكون البيع
 فاسداً ويجوز المشتري على رد المبيع لملكه (اجاب) لا يملك الوكيل بالبيع البيع
 بالغبن الفاحش على المفتى به ومن باع ماله نفسه بالغبن الفاحش والتغرير يكون له
 فسخ البيع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكنت أخاها في شراء نصف جاموسة
 معينة بثمن معلوم نقدته له فاشتري لها ما ذكر بالثمن المعلوم وبعد مدة تشاجر مع صاحب
 النصف الآخر وقال له نزلت لك عن نصف الجاموسة نزولاً شريعياً بمعنى الذي اشتراه
 لاخته فهل لا ينفذ تصرفه فيه لاهبته ولا يغيرها كقالة بدو اذن اخته واجازتها (اجاب)
 لا يملك الاخ المذكور الوكيل بالشراء التصرف في ملك اخته بهية او نحوها كقالة بدو
 اذنها وفي رد المختار من الاقالة عن جامع الفتاوى الوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف

الوکیل بالشراء يستوى ان تكون الاقالة قبل القبض او بعده اه والله تعالى اعلم
(سئل) في بنت بالغة اقامت لها رجلا وكلا عنهما في أخذ ما يخصهما من تركة والدها
واشهدت بينة على وكالاتها فهل وكالاتها صحيحة حيث انها بالغة ولو كيلها المحاسبة واخذ
ما يخصها من التركة (اجاب) للبالغة الرشيدة توكيل من شاعت في استغلاص ما يخصها
من تركة والدها ولو كيلها في ذلك المطالبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجته وابن منها وامه وترك ما يورث عنه شرعاً ماتت امه وانحصر ميراثها في بنتها
وابن ابنها ثم ماتت البنت وانحصر ميراثها في ولدها ثم مات ذلك الولد عن زوجته وابنها
القاصر منه ولم تقسم تركة كل من ذكر فاقام القاضي ام القاصر وصياً عليه بالطريق
الشرعي ثم بعد ذلك وكلت الوصي المذکور رجلاً في استغلاص ما يخصها وولدها
من تركة زوجها بالوجه الشرعي توكيلاً مطلقاً شرعياً مفوضاً لرايه وقوله وفعله
يفعل ما فيه المصلحة لجهتها وولدها القاصر بموجب حجة شرعية مشمولة بتختم قاضي
ناحيتهم فهل اذا أثبت الوكيل المذکور الوكالة بالوجه الشرعي يكون له الخاصمة
فيما ذكر واستغلاص حق الوصي وولدها (اجاب) للوكيل فعل ما وكل فيه بعد
ثبوت وكالاته حيث لا مانع والوكيل يقبض الثمن لا يملك الخصومة اتفاقاً والله تعالى
اعلم (سئل) في ورثة بالغين عنوا مبلغاً من الدراهم لنفقة ارفاء مورثهم واتباعه
كل شهر وسلموه لزوجته مورثهم وأذنوها بصرفه على الارقاء والاتباع واستمروا كذلك
يدفعون لها هذا المبلغ كل شهر ويأذنونها بصرفه مدة أشهر فلما أرادوا قسمة التركة
طالبوا خصم ما دفعوه للزوجة المذکورة على الوجه المستور من حصتها من التركة فهل
لا يكون لهم ذلك حيث كانت ما ذونة من قبلهم بصرفه على الارقاء والاتباع (اجاب) نعم
لا يكون لهم ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى آخر ثياباً من القمع
وأمره ان يبيعها ويدفع ثمنه لرجل آخر بحضرة بينة شرعية فباع المأمور القمع ودفع الثمن
لرجل الآخر المذکور حكم أمر رب المال ثم بعد ذلك ضاع الثمن من يده ويريد رب المال
الرجوع على المأمور بالثمن فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث ثبت بالبينة الشرعية
انه أمره بالتسليم للرجل الآخر وسلمه له ويمنع من معارضة في ذلك (اجاب) لا ضمان
على المأمور اذا لم يثبت عليه التعدي فليس للأمر المذکور بصحة المأمور ما أمر بدفعه
للاخر حيث ثبت الامر بذلك والقول للمأمور في ذلك بيمينته والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل وكل آخر في بيع متاع له والحال ان الموكل المذکور مجنون جنوناً ثابتاً بالبينة
الشرعية فهل اذا كان جنون الموكل المذکور وراثته بالبينة يكون توكيله غير نافذ
(اجاب) لا ينفذ بيع الوكيل المذکور كوراذا تحقق جنون الموكل وقت التوكيل بذلك
بل صرحوا بان عزل الوكيل لجنونه كجنون الوكيل مطبقاً وان لم يعلم الاخر لانه عزل
حكمي وحينئذ لا ينفذ تصرف الوكيل بعد بطلان الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في

۱۸ ۱۱۶۹

جادی الثانية

۱۹ ۱۲۶۹

۲۱ ۱۲۶۹

شعبان

۲۲ ۱۲۶۹

رمضان

۴ ۱۲۱۹

مطلب ینعزل الوکیل
بجنون الموکل بجنونه
مطبقاً وان لم يعلم الاخر

رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم ثم سافر المقرض الى بلده وحضر عنده رجل وادعى انه وكيل رب الدراهم في قبض بدلها فاخذ بدل الدراهم بحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة رجع المقرض الى بلد المقرض فطلب المقرض الدراهم التي له فادعى انه دفع بدلها لوكيله في القبض فلم يصدقه وبالدراهم على تو كيله بذلك واخذها منه فهل والحال هذه اذا لم تثبت الوكالة بالبينة الشرعية في قبضه بدل الدراهم لموكله يكون للمقرض اخذ دراهمه ممن دفعها له (اجاب) في التنوير وشرحه من الوكالة بالخصوصية والقبض ادعى انه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الايقاع فان حضر الغائب فصدقه في التوكيل فيها ونعمت والامر الغريم بدفع الدين اليه أي الغائب ثانيا لفساد الادعاء بحاكمه مع يمينه ورجع الغريم به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكما بان استهلكه فانه يضمن مثله وان ضاع لا الا اذا ضمنه عند الدفع بقدر ما اخذه الدائن ثانيا لا ما اخذه الوكيل لانه امانة لا تجوزها الكفالة او قال له قبضت منك على أني ابرأتك من الدين وكذا يضمنه اذا لم يصدفه على الوكيل كالة ودفع له على زعمه الوكيل فان ادعى الوكيل هلاكه أو دفعه لموكله صدق الوكيل بحلفه أي في صورة عدم ضمانه اه باختصار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم لشترى بها ربها حاه وسعة فاشترى بها ثمن المذكور وقبضها الموكل واجتبه في اثنا الليل حصل لها آفة سماوية من الله وماتت فهل تكون هالككة على المشتري له ولا يلزم الوكيل ولا البائع ضمان شيء (اجاب) ليس للموكل والحال هذه تضمين الوكيل ولا الرجوع على البائع بما قبضه من الثمن حيث كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية وكل آخر في بيعها فاستولى عليها رجل من الوكيل بدعوى ان له ديناً على موكله ودفعها اليه اسرجى لبيعهها واخذ منها من أصل دينه فهل اذا كان الوكيل وكيلاً خاصاً في بيعها لموكله فقط ولم يعترف له بدعواه لا يكون للمدعي منازعة الوكيل المذكور ولا عبرة بدعواه المذكور من غير ثبوتها بوجه شرعي ويكون للوكيل نزعها واخذها من يد الياسرجى أو غيره (اجاب) لو كبل مالك الامة المذكور نزعها وبيعها بما عيّن له من الثمن وايس لغريم الموكل معارضة الوكيل في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض ادعى عليه رجل بدعوى فلم يستطع ان يخاصمه لمساهبه من المرض الذي يمنعه من الخصامة وأراد المريض المدعي عليه ان يقيم وكيلاً عن نفسه فهل يسوغ له ان يوكل ولا يمنع شرعاً من التوكيل (اجاب) يصح التوكيل بالخصوصية في حقوق العباد برضا الخصم عند أي حنيقة لعذر أن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم بتقديمه سواء كان مدعياً أو مدعى عليه فلا يتوقف لزوم التوكيل حينئذ على رضاه فاذا كان المريض المذكور لا يمكنه حضور مجلس القاضى بتقديمه يكون له التوكيل بالخصوصية وار لم يرض الخصم بالتوكيل

١٢٦٩

٧

مطلب ادعى الوكالة بقبض الدين فصدقه الغريم أمر بالدفع اليه فلو جحد الموكل ولم تثبت رجوع دينه على الغريم وفي رجوع الغريم على المدفوع اليه تعصيل

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٨

محرم سنة

اتفاقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد السفر الى جهة بعيدة فامر زوج ابنته بالسكنى مع بعض أولاده وزوجته تبرعاً منه وأمره ببناء بيت مخترب له والصرف عليه وعلى زوجته من ماله الخاص به ووكاله بذلك وكالة مفوضة بحضرة بيعة شرعية فبنى البيت وصرف على الزوجة مدة فهل أدامات الموكل في غيبته قبل محاسبة الوكيل وأخذ ما صرفه يكون له الرجوع بدينه الذي صرفه على البيت والزوجة على تركه الموكل ولا يلزم الوكيل أجره السكنى في عقار الموكل مدة حياته إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) للأمور بالاتفاق على الزوجة وفي عمارة المنزل من ماله الرجوع في تركه إلا بمرأى نفقه في ذلك حيث ثبت الأمر بذلك والاتفاق ولا أجر عليه والحال هذه وإن لم يشترط الرجوع على الصحيح كما في رد المحتار من النفقة عن الخانية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض خربة أمر رجلاً ببنائها شريحة ووكاله مفوضة وأذنه بالصرف عليهما من ماله وبشراء جميع ما تحتاجه من الآجر والاختشاب والحجارة والالآت اللازمة لادارتها ففعل كما أمره حتى دارت ثم أجزأه مدة الإدارة في كل سنة والآن حصل بينهما مشاجرة فأنكر بها الأذن للمستأجر بشراء الحجارة التي تدور لأخراج الشيرج فهل لا يجب لذلك حيث كان الأذن بالبناء وبشراء ما هو لازم لها من حجارة واختشاب وآجر ثابتاً ويكون للأذن محاسبة الأذن على جميع ما صرفه وأنفقته في عمارتها إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) حيث كان الأذن بالعمارة على الوجه المسموع ثابتاً بالوجه الشرعى يكون للأمور الرجوع على الأمر بما تحقق أنه صرفه في العمارة المأذون له وإن لم يصرح بشرط الرجوع على الصحيح من القوانين في الأمر بالعمارة من مال المأمور بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر وكالة موصنة في جميع تعلقاته من بيع وشراء وغير ذلك من جميع التصرفات المجاورة شرعاً مدة ثم مات الموكل عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعاً فهل يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما قبضه وصرفه في شؤون الموكل حال حياته (أجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه في حق براءة ذمته عما بيده من المال المأمور بانفاقه حيث لم يكن خائفاً ولا يكذبه الظاهر فيما ادعاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر لبيع داره بثمان المثل فباعها الوكيل بغسبن فاحش فهل لا يكون البيع صحيحاً حيث قال له الموكل ببيع بثمان المثل فخالف أمر موكله (أجاب) نعم لا يجوز هذا البيع والحال ما ذكر اتفاقاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر دعوى شرعية والمدعى عليه لم يعرف اللسان العربي فهل إذا أراد المدعى عليه أن يوكل رجلاً في الدعوى عنه يجب لذلك (أجاب) الوكالة بالخصوص لا تلزم إلا رضا الخصم على قول الإمام إلا أن يكون الموكل مرضياً لا يمكنه حضور مجلس المحكم بقدومه أو غائباً مدة سفر أو مريداً له أو مخدراً لم تخالط الرجال أو مجوساً من غير حاكم هذه الخصوصية ولا يحسن الدعوى بان علم القاضي أن الموكل عاجز عن بيان الخصوصية

١٤
مطلب للأمور بالعمارة
والانفاق من ماله
الرجوع وإن لم يشترطه
على الصحيح

١٩
١١٧٠

ربيع الاول

١
١١٧٠

١٢
٢١٧٠

٣٠
١٢٧

بنفسه كفي الدروحو واشبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين مشتركين في تجارة
 والمال لهما مشترك مضافة ثم مات أحدهما عن ورثة وجب للمال المشترك بيده
 فضبط المال المشترك القاضي بتلك الجهة التي مات فيها أحد الشريكين فوكل الشريك
 الثاني رجلا آخر وكالة مفوضة في أخذ ما يخصه من المال المشترك وقبل الوكيل الوكالة
 وسافر الموكل إلى جهة بعيدة فوق مسافة القصر فهل إذا ثبت التوكيل بالوجه الشرعي
 يكون للوكيل أخذ ما ثبت لموكله من المال المشترك بحضور ورثة الشريك ورضاهم
 بوكالة الوكيل المذكور (أجاب) لو كُيل بالقبض قبض ما وكل فيه بالوجه الشرعي
 حيث ثبتت وكالته ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر وكالة مفوضة
 في جميع تعلقاته من بيع وشراء وغير ذلك من جميع التصرفات الشرعية بموجب وثيقة
 بذلك فتصرف الوكيل مدة ثم بعد ذلك تقاسم مع الوكيل وسلمه ماله الذي بيده
 وكتب له سند بخطه ونختمه بالخالص والآن يجحد الموكل بعض أشياء سلمها له
 الوكيل فهل يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما صرفه وقبضه وفيما سلمه للموكل من
 ماله ولا عبرة بمجوده (أجاب) الوكيل أمين فيقبل قوله بيمينه فيما بيده من مال الموكل
 في حق براءة ذمته حيث لم يكن خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع
 سلعة دفعها إليه بأهاله بثمن معلوم ودفعه لموكله ثم ادعى الموكل على وكيله أن
 ما دفعه له من البضاعة أكثر مما باعه ويريد بذلك تضمينه الزيادة فانكر الوكيل وذكروا
 أنه لم يأخذ منه إلا القدر الذي باعه ولا يئنه للموكل على دعواه المذكورة فهل لا عبرة
 بدعواه المجردة عن الإثبات الشرعي ويقبل قول الوكيل بيمينه في عدم أخذ الزائد
 سيما وهو أمين (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى الموكل المجردة عن الإثبات شرعا ويقبل
 قول الوكيل بيمينه في ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل منزوج
 بامرأة اشترت المرأة المدكورة دارا خربة وأذنت لزوجها المذكور أن يصرف على
 عمارتها من مال نفسه ويرجع عليها بما صرفه في العمارة وذلك على يد بيعة شرعية من
 المسلمين فهل إذا ثبت ما ذكر يكون له مطالبتها بما صرفه على العمارة ويحجب
 لذلك شرعا (أجاب) نعم يحجب لذلك إذا ثبت ما هو مسطور بالسؤال بل وإن لم يشترط
 الرجوع على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقام آخر وكيله على زراعته
 ولو أزمها بموجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون وأذنه بالتصرف والبيع والأخذ
 والإعطاء وكالة مفوضة مدة سفره ثم بعد ذلك حضر واتهم فيما أذن فيه فهل لا يحجب
 لذلك ويصدق الوكيل بيمينه في جميع ما صرفه وما قبضه من مال موكله (أجاب)
 يقبل قول الوكيل بيمينه فيما بيده من مال الموكل في حق براءة ذمته حيث لم يكن
 خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت عتيقها ليصرف على بيتها من كسوة
 وغيرها من مالها الذي بيده فصرفت على بيتها قدر ما علموا من الدراهم فهل والحال هذه

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

٣٠

جاد الأولى

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٣٠

يكون الوكيل أميناً يصدق فيما صرفه على بيت موكلته من مالها الذي بيده حيث لم يكذب الظاهر (أجاب) يصدق الوكيل فيما صرفه من مال موكلته بيمينه حيث لم يكن خائناً ولم يكذب الظاهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل أخوه على حفظ اثنتي عشرة نخلة يحفظها ويستغل ثمرها ثم غاب الموكل في جهة لا يعلم مكانه فادعى رجل أن النخل ملكه في غيبة الموكل وأراد نزعه من الوكيل فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعوى ذلك المدعى على الوكيل في غيبة الموكل ولا يجبر الوكيل على إحضار الموكل ولا ترفع يده عن النخل المذكور مادام الموكل غائباً (أجاب) صرحوا بأن وكيل الحفظ لا يملك الخصومة فلا تسمع الدعوى عليه حيث تحقق أنه كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً خربة أمر رجلاً آخر بعمارتها والصرف عليها فيما تحتاجه من طوب واخشاب من ماله على أن يسكن فيها بعد العمارة ويرجع عليه بما يصرفه فيعنه تعميره لها بذنه والصرف عليها من ماله من سكنها فهل إذا كان الأذن ثابتاً وصرف عليها قدر ما من الدراهم معلوماً يكون له الرجوع بما صرفه وأنفقته في عمارتها إذا ثبت ما ذكر بالظريق الشرعي (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي الأذن من المالك للرجل المذكور بالعمارة ليرجع وثبت صرفه لمقدار معلوم حسب الأذن يكون له الرجوع به قولاً واحداً حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ورثت حصة في عقار عن مورثها وكلت رجلاً في بيعها فباعها بثمن معلوم ولم يدفعه لموكلته وماتت عن ورثة طالبوا وكيلها بثمن الحصة فادعى أنه بعد البيع أودعه عند رجل فهل والحال هذه يؤمر الوكيل بقضائه عن أودعه عنده ويدفعه لورثة المرأة المذكورة (أجاب) يؤمر الوكيل المذكور والحال هذه بتسليم الثمن إلى ورثة موكلته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جارية هربت منه وله وكيل أمره بالبحث عنها وإحضارها عن هي تحت يده فبحث الوكيل عنها في جهة فوجدها تحت يد رجل فطالب الوكيل نزعها وأخذها عن هي تحت يده فامتنع من تسليمها له وأنكر كونها ملكاً لموكلته فهل إذا كان الوكيل مأموراً بالخاصة والتداعي بها على من هي تحت يده وأقام الوكيل البرهان بملك موكلته لها على يد الحماكم الشرعي يحكم له بأخذها وترفع يد المنكر المذكور وأما بالهذه (أجاب) إذا أثبت الرجل المذكور وكالته بالخصومة عن المالك ضمن الدعوى الصحيحة وأثبت ملك موكلته للجارية المذكورة بالوجه الشرعي يحكم للمالك بها ويكون للوكيل قبضها من ذي اليد حيث كان وكلاً لا قبض أيضاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ناظرة على وقف أهلي حصل في بعض أمانه كنه خلل فوكلت رجلاً بعمارة فصرف من أصل الاجرة بموجب قائمة بيده وصدقته فيما صرفه وكنت له بذلك سنداً شرعياً بعد الحساب وبعد مضى نحو سنتين تريد نقص ما صرفه فهل لا تجاب لذلك شرعاً وصدق الوكيل فيما صرفه (أجاب) يصدق الوكيل فيما صرفه في عمارة الوقف المذكور من ريعه حيث لم يكذب

رجب
سنة
٢٨
١٢٧٠

شعبان
٣
مطلب وكيل الحفظ
لا يملك الخصومة
١٢٧٠

١٨
١٢٧٠

رمضان
٧
١٢٧٠

١٠
١٢٧٠

١٤
١٢٧٠

ظاهر الحال وبعد تصديق الموكل الوكيل فيما صر فيه ليس له معارضته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليشتري له بها جاموسة فاشترى له بالثمن المذكور وقبضها الموكل وأعجبه في أثناء الليل حصل لها آفة سماوية من الله وماتت فلما رآها الموكل ميتة قبض على الوكيل وقهره على ان يلتزم بنصف ثمنها فامتنع الوكيل وتنازع معه من الصباح الى العصر وخوفه بالضرب فلما تبين ذلك منه قال له مثل ما تعرف اعمل لانه في بلد خلاف بلده ولو امتنع لضرب لان اهل بلد الموكل كانوا حاضرين والوكيل منفرد غير يب عن هذه البلدة حينئذ كتبوا عليه نصف الثمن فهل والحال هذه نكون هالكة على الموكل والكتابة التي كتبت باطلة ولا يلزم الوكيل ولا البائع ضمان شيء في هذه الحال (أجاب) لا يلزم الوكيل بشيء مما ذكر والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ترافعا الى القاضي في أرض زراعة أحدهما بطريق الوكيل عن أخيه فبعد ظهور الحق وقبل الحكم به دعاهما القاضي الى الصلح في غيبة الموكل ثم ان الموكل لم يرض بهذا الصلح ونقض ما فعله الوكيل وقال لهما انما وكلته لجرد الخا صمة فعزله وقام بنفسه فظهر عليه الحق أيضا ثم رجع يطلب الصلح مدعيا انه لازم وعدم رضاه أو لا غير ناقض فهل حيث كان وكلا بالخصوصة فقط وفسخ الموكل صلحه ولم يرض به لا يكون هذا الصلح لازما ولا يملك الوكيل المذكور على موكله بدون اجازة منه (أجاب) وكيال الخصوصية لا يملك الصلح كما هو منصوص فاذا وقع الصلح منه كان موقوفا على اجازة الموكل فان رده ارتد لانه والحال هذه فضولي فيه وبعد رده من الموكل لا يكون له الزام الخصم بوجهه والله تعالى أعلم (سئل) في متداعيين في حدود أرض أحدهما أصيل والثاني وكيل فهل اذا حضرا بين يدي الحماكم الشرعي وقال فائل ان هذه الدعوى لا تسمع في وجه الوكيل الشرعي لا يسوغ له ذلك لانه سلب باب التوكيل المجمع عليه ومخالفة الاجماع ثم كبير (أجاب) التوكيل بالخصوصة سائغ شرعا فائقل بعدم جواز انما الخلاف في لزومه بغير رضا الخصم قال الامام يتوقف على رضاه الا ان يكون الموكل مريضا أو غائبا مدة سفر أو مريدا له أو مخدرة لم تخالط الرجال أو حائضا ونفساء والحماكم بالمسجد اذا لم يرض الخصم بالتأخير أو محبوسا من غير حاكم هذه الخصوصية أو لا يحسن الدعوى أي فيلزم التوكيل من غير رضا الخصم وجوزاه بالرضاه وبه قالت الثلاثة وعليه فتوى أئمة الأئمة وغيره واختاره العتاني وصححه في النهاية والمختار للفتوى تفويضه للحماكم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده أطيان أميرية ادعى عليه رجل بانه يستحقها فأقام المدعى عليه ولده وكيلا عنه في الخصوصية فتنازع الوكيل معه وصالحه على ثلثها بعد اقرار المدعى بحضرة يئنه بانه لاحق له فيها وكذا والده من قبله فهل اذا ثبت الاقرار المذكور وقبل الصلح بالوجه الشرعي يكون الحق فيها الواضع اليد عليها ولا عبرة بالصلح الواقع من الوكيل حيث كان

١١٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٨

مطلب وكيال الخصوصية

لا يملك الصلح في رد برد

الموكل

ذي القعدة

١٧٠

١٠

١٢٧٠

١٨

ربيع الاول

١٢٧١

١٥

ربيع الثاني

١٢٧١

٢٢

ادى الاولى

١٢٧١

٩

١٢٧١

١٦

وكيل في الخصومة (أجاب) صرح علمنا بان وكيل الخصومة لا يملك الصلح
اجماعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجها قدرا معلوما من الدراهم ووكيلته
بان يشتري لها بهام كانا معا فهل اذا اشتراه لنفسه بالقدر المذكور من مالها وكتب الحجة
لنفسه لا يقع الشراء له ويكون لها بمقتضى التوكيل المذكور الثابت بشهادة البينة
الشرعية (أجاب) الوكيل بشرأى بشئ بعينه لا يملك شراءه لنفسه عند غيبة الموكل
مالم يخالف الموكل فيما عينه له فان خالفه انعزل عن الوكالة ضمننا ووقع الشراء له والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم يشتري له بها أقشة
من المحروسة ووكاله في ذلك وكالة منوطة فاشتري الوكيل له الاقشة كما أمره الموكل
ووضعهما بعد الحزم في مركب حسب أمره مع أقشته فيبعد أن سافر في البحر نحو يومين وهو
في المركب سرق اللصوص بعض الاقشة ليلا من أقشة الوكيل والموكل من غير تعد
وتفريط منه فهل اذا أراد الموكل الزام الوكيل بمضاعف من أقشته لا يجب لذلك بل
تضييع على ربهما لا سيما وهنالك بينة تشهد بالسرقة المذكورة (أجاب) نعم لا ضمان
على الوكيل المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين وكل كل آخر في صرف مباح معلوم من الدراهم في عمارة منزلهما من مالهما فصار
الوكيل المذكور يصرف ذلك المبلغ المذكور على عمارة المنزل المذكور وحكم أمر موكله
فهل والحال هذه يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما صرفه من مال موكله على عمارة
المنزل حيث لم يكذب ظاهر الحال (أجاب) الوكيل أمين فيما يديه من مال الموكل فيقبل
قوله بيمينه في صرف ما أمر به من مال موكله اذا لم يكذب فيه الظاهر ولم يكن خائفا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل واجته الشقيقة يملك نخيلا بالارث عن امه ما فباع
الرجل المذكور حصته وحصته اخته بعد افراز كل حصه وتحدد هالرجل اجنبي بقدر
معلوم من الدراهم واذنت الاخت لاختها في بيع حصتها واجازته ووضع يده المشتري
على الحصتين اثنتين وعشرين سنة ثم بعد موت اخيه تاريدا الآن منازعة المشتري في
حصتها فهل اذا ثبت الاذن والاجازة منها يكون البيع صحيحا نافذا وليس لها معارضة
المشتري والحال ما ذكر (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي توكيل الاخت لاختها في
بيع حصتها المذكورة نفذ عليها ذلك اذا كان البيع بمثل القيمة حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة سافرت الى بلدة معلومة وتركت دارها وبعض أمتعة
تملكها في الدار المذكورة من نحاس وفراس وغيره تحت يد رجل أمين ووكالته في حفظ
ما ذكر الى ان تحضر من غيبتها المذكورة فلما سافرت المرأة المذكورة كورة أرادت زوجة
ابنها الغائب ان تأخذ الدار المذكورة بما فيها من النحاس والفراس وغيره من يد الوكيل
المذكور بدون وجه شرعي فهل والحال هذه لا تجاب لذلك حيث لم يكن لزوجة الابن
فيه حق ولا ملك ولا شبهة ملك وليس لها الخصومة مع الرجل المذكور في ذلك حيث

سنة ١٢٧١

سنة ١٢٧١

كانت وكالة الرجل المذكور ثابتة بالبيعة الشرعية لمحفظ ما ذكر الى ان تحضر المرأة
 المسالكة لذلك من غيبتها (أجاب) نعم ليس لزوجة ابن المسالكة انتزاع ما ملكه
 ام زوجها من يدوكيها بالمحفظ بدون وجه شرعي واذا ارادت الدهوى على الوكيل
 المذكور بما في يده مع ثبوت وكالةه بالمحفظ عن الثابتة لا تتم دعواها عليه اذ وكيل
 المحفظ لا يملك الخصومة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة صلى وقف ومسحقة له
 بغيرها بعد الخيرات وكلت رجلا في قبض ربيع الوقف وصرفه على خيرات الواقف على
 حكم شرطه وقبض الوكيل المذكور الربيع وصرفه على حكم امره وكالةه وصار على ذلك مدة
 من السنين فهل والحال هذه اذا اتهمته في شيء مما صرفه على حكم امره ان يكون القول
 قول الوكيل المذكور ويصدق فيه بيمينه اذ لم يكذب ظاهر الحال (أجاب) يقبل
 قول الوكيل المذكور بيمينه في مدة ما صرفه في خيرات الواقف على حسب امره وكالةه
 اذ لم يكن خائنا ولم يكذب الظاهر فليتنق الله ربه اذا الحساب امامه والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة من الخدرا ت أقامت معتق زوجها وكيلها على بيتها وعلى ما يصرف فيه وما
 تحتاجه من الماء كل والمشرى والملبس وغير ذلك واذنته بالتصرف والبيع والاخذ
 والاعطاء وكالة مفوضة مدة من السنين والآن خرج من عندها فاتهمته فيما اذنته فيه
 وتريد أن تحاسبه فهل يصدق الوكيل بيمينه في جميع ما صرفه وما قبضه من مال وكالةه
 (أجاب) الوكيل اذا لم يكن خائنا يقبل قوله بيمينه في مقدار ما صرفه مما بيده من مال وكالةه
 حسب امره اذ لم يكذب الظاهر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده
 البالغ وعليه دين فباع أحد الأولاد بطريق الوكالة عن باقي اخوته وبالمباشرة عن نفسه
 جانباً من النخيل المتروك عن أبيهم لا تحريم من معلوم ودفعه في دين الاب باطلاهم
 واذنهم وكتب للمشتري حجة الشراء على يد قاضي بلدهم وصار ينتفع المشتري بالنخيل احدى
 عشرة سنة والآن قال بعض الأولاد اني لم أوكل أخى ويريد ابطال البيع فهل اذا شهدت
 عليهم البيعة الشرعية بالتوكيل لاخير بالبيع عنهم لو فاء دين أبيهم الثابت لا عبرة
 بانكارهم ويكون الحق للمشتري في النخيل المذكور (أجاب) نعم لا عبرة بالانكار اذا
 ثبت التوكيل بالبيع بالوجه الشرعي والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 تملك نخيلا وكلت رجلا أجنبيا في بيع ثمره دون النخيل فباع الوكيل الثمر والنخيل جميعا
 فهل يكون بيع النخيل المذكور موقوفا على اجازة المسالكة حيث لم يكن وكيلها عنها في
 بيع النخيل ولادين عليها ولم تجز البيع ويكون البيع غير نافذ (أجاب) اذا كان التوكيل
 خاصا ببيع الثمر ولم يكن الرجل المذكور وكيلا في بيع النخيل لا ينفذ بيعه لما لم يوكّل فيه
 ويكون موقوفا على اجازة الموكله والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال اخوة يملكون
 ساقية ولهم أطيان زراعية أميرية فوكلا رجلا في بيع الساقية والاستقاط في الاطيان
 لرجل آخر فباع الوكيل الساقية له بثمن معلوم واسقط وترك له باختياره الحق من

١٢٧١

٢٥

١٢٧١

٢٥

شعبان

١٢٧١

٦

ذى الحجة

١٢٧١

٣٠

صفر

١٢٧٢

٥

الارض باعظ البيع في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم من خمسة وعشرين سنة بموجب
حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون ثم مات المشتري عن أولاده فوضعوا أيديهم على
ما تركه مورثهم من الارض والساقية فطلب الاخوة الا ان منازعة ورثة المشتري
وابطال البيع والاسقاط متعللين بأنهم كانوا قصر وقت التوكيل فانكر ورثة
المشتري دعواهم فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية أنهم كانوا بالغين وقت توكيلهم وأنهم
وكلوا في البيع والاسقاط لا يجابون لذلك ويكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بتعالهم
اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي أن الموكلين المذكورين كانوا بالغين
وقت التوكيل بالبيع والاسقاط لا يكون لهم ابطال ما ذكر حيث استوفى شرائط الصحة
واللزوم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أخ شقيق غائب في جهة
معلومة فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا وكل الاخ زوجته في أخذ
ما يخصه من تركه أخيه وأرسل لها حجة شرعية ثابتة المضمون بالتوكيل واثبتت المرأة
ذلك يقضى لها بأخذ نصيب زوجها من تركه أخيه الميت (اجاب) نعم يكون للزوجة
المذكورة أخذ ما وكلت بقبضه من تركه مورث زوجها اذا تحقق ذلك بطريق شرعي
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة هي وابنتها البالغة وابنها البالغ يملكون
دارا بطريق الارث وكلوا رجلا في بيعها الرجل آخر فباعها الوكيل للرجل المذكور بشمن
معلوم قبضه منه ثم بعد ذلك أخذ الوكيل ثمن الدار واشترى به اقشة ليتجر فيها فاتجر فيها
ففسر واراد الوكيل بعد الحسر ان يحاسبه ارباب الدار على الحسارة فهل لا يكون له ذلك
حيث لم ياذنوا له بالتجارة ولم يشار كونه فيها ويحجر على رد الدراهم كلها لاربابها (اجاب)
اذا لم يثبت اذن الموكلين المذكورين للرجل المذكور بالتجارة فبما هو عنده من ثمن
الدار لا يكون له شراء تلك الاقشة به فان فعل كان ضامنا ويؤمر بدفع مثله لاربابه
وليس له محاسبتهم على ما خسروه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له املاك وكل رجلا وكالة مفوضة لرايه في اجارتها وقبض اجرتها ففعل الوكيل
المذكور لاملالك المذكور جابيا من طرفه بتفويض الموكل له في ذلك فآجر الوكيل
المذكور قطعة ارض زراعة من الرجل باجرة معلومة مساهمة ودفع المستاجر بعض الاجرة
للوكيل وبعضها للاماني المذكور باذن الوكيل ثم عزل الجاني وانكره هو والوكيل
بعض ما دفعه لهما المستاجر المذكور فهل اذا ثبت دفع المستاجر لهما الاجرة بالبينة الشرعية
لا يطالب بهما ثانيا وتكون ذمته بريئة مما دفعه لهما (اجاب) اذا ثبت المستاجر المذكور
دفع الاجرة لمن له ولاية قبضها بطريق شرعي لا يطالب بهما ثانيا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل عليه دين لا تحرقه كل المدر رجلا لا يبيع جارينه التي لم تكن ام ولد له ويدفع الدين
الثابت على موكله من ثمنها فباع الجارية المذكورة باكثر من مقداره الدين ودفع الدين
ويريد الوكيل أخذ ما زاد عن الدين من ثمن الجارية لنفسه فهل يؤمر بدفعه للآخر

ربيع الثاني

جادی الاولى

جادی الثانية

سنة

رجب

١٢٧٢

٣

جبرائه ولا يطيب له أخذه لنفسه حيث كان البيع المذكور على ملك مالكها
 (أجاب) إذا كانت تلك الحجارية باقية على ملك المدين إلى أن باعها الوكيل بطريق
 الوكالة عنه ودفع من ثمنها دين الموكل حسب أمره وبقي منه شيء بيد الوكيل يؤمر الوكيل
 بدفع ما بقي من ثمنها إلى ربه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون نصف
 ساقية بقرية من قرى مصر فوكلوا عنهم وكيلاً في بيع نصف الساقية المذكورة لتعديتهم
 عن القرية التي بها الساقية المرقومة فباع الوكيل المذكور نصف الساقية المذكورة
 بالغبن الفاحش وقبض ثمنه فهل لا ينفذ بيع الوكيل المذكور نصف الساقية المذكورة
 بالغبن الفاحش ويقضى شرعاً برد نصف الساقية المذكورة للموكلين المذكورين حيث كان
 يبيع الوكيل بالغبن الفاحش ولم يحصل من الموكلين المذكورين رضا بالبيع على الوجه
 المرقوم بعد دعوته من الوكيل (أجاب) نعم لا ينفذ بيع الوكيل والمحال ما ذكره الله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل وكل وكيل وكيلاً آخر في تخليص دين له على آخر فأراد الوكيل أن
 يسافر إلى جهة فوكل الوكيل وكيلاً آخر في تخليص الدين المذكور فخلص الوكيل
 الثاني الدين من المدين ودفعه لموكله بعد حضوره من غيبته فهل والمحال هذه إذا ثبت
 كل من التوكيل الأول والثاني بالبينة الشرعية يبرأ المدين بدفع الدين للوكيل
 الثاني ويصدق الوكيل الثاني في دفع الدين للوكيل الأول بيمينه (أجاب) الوكيل
 لا يوكل إلا بذن أمره والتفويض إلى رأيه كالذن كما إذا قال له اعمل برأيتك فإذا كان
 الوكيل الأول مفوضاً إليه من قبل الموكل فوكل آخر في قبض الدين فدفع المدين إلى
 الثاني برئ من الدين إذا تحقق ما ذكره يرضى شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة
 ميت بلغ وكلاء جلاً في استخلاص ما خصهم من تركته مورثهم من هي تحت يده
 فاستخلص الوكيل ذلك ودفعه لموكله ثم بعد ذلك أنكروا أخذه من يد الوكيل
 المذكور فهل يكون القول قول الوكيل بيمينه في دفع ما وكاه في استخلاصه من هي
 تحت يده لهم (أجاب) إذا كان القبض ثابتاً بيمينه أو أقرار من الموكلين وانما المنكر هو
 الدفع إليهم من قبل الوكيل فالقول قوله فيه بيمينه سواء كان وكيلاً بقبض دين أو عين
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلاً وكالة مفوضة في استخلاص ما يخصها من
 ميراث زوجها من هو تحت يده ثم أرادت عزله وتوكل غيره فهل يكون لها ذلك ومتى
 عزله ووكلت غيره لا ينفذ تصرف الوكيل الأول في شيء مما وكلته فيه إذا علم بالعزل
 ويكون للموكل قصر يده عن ذلك حيث كانت الوكالة الثانية مستوفية لشروط صحتها
 (أجاب) نعم للمرأة المذكورة عزل وكيلها بقبض حصتها من ميراث زوجها وبعد عزله
 وعلمه لا ينفذ تصرفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن في عائلته معين له فاذن له
 في التصرف فباع الابن بعض مواش من مال أبيه بثمن معلوم واشترى بعض مواش بدلها
 لآبيه ثم بعد مدة أراد الابن أن يختص بما اشتراه من مال أبيه من المواشي وهو في عائلة

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

٢٢

مطلب الوكيل لا يوكل
 إلا بآذن أمره أو تفويضه
 كاعمل برأيتك

شعبان

١٢٧٢

٦

١٢٧١

٧

رمضان سنة

١٢٧٢

٧

شوال

١٢٧٢

٢٠

دى القعدة

١٢٧٢

١٢

مطلب الوكيل بشراء
شئ معين لو شراء
لنفسه بخضور موكله
وقع الشراء لنفسه

١٢٧٢

١٥

أبيه معينه فهل والحال هذه لا يجب الابن لذلك وليس له مشاركة أبيه فيما اشتراه الابن
من مال أبيه وهو في عائلته (أجاب) حيث كان الابن المذكور وكيلًا عن أبيه في
البيع والشراء واشترى ما ذكر لا يبيعه من ثمن ما يباعه بطريق النيابة عنه لا يكون له
معارضة أبيه فيما ذكر والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك جارية وابنيها أرسلهم لرجل أجنبي مع قننه ليبيعههم بمعرفة وهو في جهة بعيدة
فامتنع ذلك الرجل من قبول الوكالة والبيع فتصرف القن المذكور فيهم بالبيع لا آخر
بثمن بخس لعدم معرفته بدون إذن من سيده والحال انه رقيق فهل يكون هذا البيع
موقوفًا على إجازة السيدان إجازة نفذ وان رده بطل (أجاب) اذ لم يكن القن المذكور
ما ذوناله من قبل سيده بالبيع يكون بيعه المذكور موقوفًا على إجازة المالك والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك أموالاً وله أولاد رجال معه في معيشة واحدة معينين له وكل
أحدهم في التصرف على العائلة ووكاله في شراء أشياء معينة معلومة من مواش وأطيان
زراعة أميرية وغيرها فاشترى ذلك الوكيل ما أمر به والده من ماله في حياته ثم مات
الابن عن بنين وعند القسمة طلب الوكيل الاختصاص بما اشتراه بالوكالة عن أبيه
متعللاً بأنها باسمه والحال ان اسمه محمد واسم أبيه محمد أيضاً فاسكر الاخوة دعواه فهل اذا
أقاموا بينة بان أباه ووكاله في شراء الأشياء المذكورة وأنه وكيل عن أبيه لا يجب لذلك ولا
عبارة بتعلله المذكور وينقسم جميع ممتلكاته الابن بين أولاده المذكور البالغين من عقار
ومواش وأطيان وغيرها ولا يكون لأحدهم الاختصاص بشئ من التركة بدون تخصص
شرعي (أجاب) الوكيل بشرأشئ بعينه لا يملك شراءه لنفسه فلو اشتراه لنفسه وقع
الشراء لموكله ما لم يخالف الموكل كما اذا اشتراه بخلاف ماسمى الموكل له وهذا اذا وقع
الشراء مع غيبة الموكل فلو كان حاضراً وقت الشراء واشترى الوكيل لنفسه وقع الشراء له
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت وكانت تملك عقاراً وله الوكيل شرعي كانت
وكتته في قبض غلات العقارات وغيرها بمحض جماعة من المسلمين وكالة مطلقة لرأيه
وقوله وفعله وصار بماله من التوكيل الشرعي يقبض غلة العقار ويدفعه لها والآن
ورثة المتوفاة يدعون على الوكيل انه لم يوصل غلة العقار لمورثتهم فهل يكون الوكيل
مصدقاً بقوله باليمين في إيصال غلة العقار لمورثتهم ولا يلتفت الى دعوى الورثة حيث
كانت دعواهم بغير وجه شرعي (أجاب) كل أمين ادعى إيصال الأمانة لمستحقها فالقول
دوله في ذلك بعينه حيث لم يكن خائناً والله تعالى اعلم (سئل) في نخيل مشترك بين
امرأة وابنها بنتها بالمسيرات عن أبيهما فباعت تلك المرأة نصيبها ونصيب ولديها بالوكالة
عنهما لرجل أجنبي بثمن معلوم بالغبين الفاحش والغرور بقول المشتري لها انه لا يساوى
الا كذا من الدراهم فهل اذا ثبت الغرور والغبين الفاحش يكون البيع غير نافذ ويكون
للبائنة المذكورة فسخ البيع واسترداده من المشتري اذا تحقق ما ذكر بالطريق

١٢٧٢

٣٠

محرم

الشرعي (أجاب) يتقيد ببيع الوكيل بمثل القيمة على الراجح فإذا تحقق ما هو مسطور
بالسؤال بالوجه الشرعي يكون للبائعة المذكورة وموكليها فسخ البيع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وقع في شدة فوكل آخر في شراء عبده وتسليله بمئة مائة على أن
يدفع ثمنه له بعد ذلك ففعل وسلم العبد فهل والمحال هذه يرجع الوكيل بثمن العبد على
الموكل حيث دفع الثمن من ماله حسب أمر الموكل (أجاب) إذا كان المشتري وكلا
عن الرجل المذكور في شراء ذلك العبد ومأمور بتسليمه لمن أمر بتسليمه إليه وقد دفع
الوكيل الثمن من مال نفسه يكون له الرجوع على موكله بذلك والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له أرض خراجية وكل أباه في إسقاطها لغيره بدراهم معلومة ففعل
الأب ذلك ثم بعد سبع سنين ادعى الابن أنه لم يوكل أباه فهل إذا ثبتت الوكالة بالبينة ليس
له المعارضة والاستقاط صحيح (أجاب) إذا ثبتت توكيل المستحق أباه في الاستقاط
المذكور بالوجه الشرعي وصدر الاستقاط من الوكيل مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له
معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجتيه وعن ابن وأربع بنات بلغ فوكلت بنتان وامرأة من الزوجتين رجلين قبض
ما يخصهن من تركته مورثهن فاستخلص ذلك وقبضه ممن هو تحت يده وأوصل بعض
ما قبضه لموكلاته ثم بعد ذلك مات الوكيل المذكور مجها لهما قبضه واستخلصه لموكلاته
فهل إذا كان التوكيل للرجل المذكور وقبضه لهما ثبتا بالوجه الشرعي يكون لمن
أخذ الباقي لمن تركته حيث الحال ما ذكر (أجاب) نعم يضمن الوكيل بالقبض
موتة مجها لهما قبضه من مال موكلاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجته وعن أولاد منها قصر وعن أمه وترك ما ورث عنه شرعا فقام الحماكم الشرعي
أم القصر وصيا على أولادها وضبط بعض التركة على يد نائب من طرف القاضي
واقامت الوصي زوجها وكلاهما مفوضا فادعى على رجل غير وارث ببعض أمتعة
تخص اليتام فأنكر دعواه فطالب الوكيل إقامة يمينه بما يدعي به فأنه فأن لا لارضاك
وكلاهما يطلب أن تحضر الوصي بنفسها للتخاصم معه فهل إذا كان التوكيل ثابتا وكانت
الوصي من المخدوات لا يشترط رضا الخصم بالوكالة ويكون للوكيل المذكور التداعي
عليه (أجاب) كون المرأة مخدرة مما يوجب لزوم التوكيل على قول الإمام والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل أعطى آخر جانبا من الأرباب القمع وأمره أن يبيعها له على سبيل
الوكالة فباعها الوكيل ووضع الثمن في جيبه فنزل عليه لص سرق الثمن من جيبه من غير
تفريط ومن غير تعدفهل والمحال هذه يضيع على ربه خاصة ولا ضمان على الوكيل
المذكور ويصدق في دعواه الضياع بيمينه (أجاب) إذا ضاع الثمن من يد الوكيل
بالبيع من غير تعد ولا تفريط فلا ضمان عليه أذ هو أمانة في يده والقول للأمين في حق
براءة ذمته بيمينه إذا لم يكن خائفا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عقار معين في

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٩

صفر

١٢٧٣

٦

٢٢٧٢

٦

١٢٧٣

٨

جهة معينة وكل آخر يبيعه وان يبيعه بثمن مثله وان يكون الثمن مقبوضا فباعه الوكيل
من والدته باقل من ثمن المثل بغبن فاحش فهل لا يجوز البيع المذكور والحال هذه لا سيما
والمشتري عن ترد شهادته للوكيل (اجاب) حيث وكله ببيع ذلك بثمن مثله فباعه
الوكيل بغبن فاحش من والدته لا يجوز هذا البيع بل ولو باعه منها بمثل القيمة عند
الامام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم وكل ذميا في اقامة دعوى شرعية تخصه
على يد الحاكم الشرعي فهل يجوز توكيل المسلم ذميا ويقبل القاضي توكيله ام لا
(اجاب) لا فرق بين أن يوكل احدا الخصمين في الدعوى عليه او له مسلما او ذميا غير ان
الوكالة لا تلزم بدون رضا الخصم على قول الامام الا لعذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
وكل آخر في قضية شرعية وكالة مطلقة عامة فيما يتعلق بها وفوض له فيها وقبل الوكيل
الوكالة المذكورة فهل للوكيل المذكور ان يوكل غيره في ذلك اذا ثبت التفويض
اليه بالوجه الشرعي (اجاب) الوكيل لا يوكل الا باذن امره فيما عدا ما استثني وهو الوكيل
يدفع الزكاة والوكيل في قبض الدين اذا وكل من في عياله والوكيل عند تقدير الثمن
كفا في الدر من الوكالة والتفويض الى رايه كاعمل برأيك كالاذن والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل توجهت عليه دعوى شرعية من خصمه ويريد التداوى به بنفسه
والحال ان المدعى عليه متوجه للسفر لأم ضروري خاص به معلق على السفر لا يخلصه
الا هو بنفسه فهل والحال هذه اذا وكل المدعى عليه عنه شخصا يقوم مقامه في سماع
الدعوى يقبل القاضي منه ذلك حيث كان السفر لعذر شرعي (اجاب) لا تلزم الوكالة
بالخصوصية في حقوق العباد بدون رضا الخصم على قول الامام سواء كان طالبا او
مطلوبا الا أن يكون الموكل مريضا أو غائبا مدة سفر أو يريد اله الى آخر ما ذكره من الاعذار
وفي خزنة المفتين لو قال اني اريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان أو مطلوبا لا يمكن
يكفل المطلوب ليمكن الطالب من استيفاء دينه وان كذبه الخصم في ارادته السفر
يحلفه القاضي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع جل فباعه الوكيل بالغبن
الفاحش فهل لا يكون بيعه نافذا بذلك ويكون للموكل استرداده من هو تحت يده
(اجاب) صح بيع الوكيل بالبيع بما قل او كثر ولو بغبن فاحش عند الامام وخصاه بالقيمة
وبالنقد ودو به يقضى وعلى قولهما لا ينفذ بيع الوكيل المذكور بغبن فاحش حيث لم يوجد
من الموكل ما يدل على رضاه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا وكالة مطلقة
مفوضة في استخلاص ما يخصها من تركه زوجها الميت عنها وعن ورثة آخر وقتضه
وتسليمه لمالدى القاضي وكتب بذلك حجة شرعية فاستخلص الوكيل المذكور بعض
ما يخصها وسلمه لها فهل اذا ارادت المرأة المذكورة عزل الوكيل المذكور ومحاسبته
على ما قبضه يصدق بيمينه فيما دفعه لها ولا يلزم بينة على الدفع لها (اجاب) اذا تصادق
الوكيل والوكالة المذكورة ان يوكل على القبض واختلاف في الدفع للموكل فالقول للوكيل

٢٥ ١٢٧٣

شعبان

٧ ١٢٧٣

رمضان

١٠ ١٢٧٣

مطلب الوكيل لا يوكل
لا باذن فيما عدا ما استثني

شوال

١٧ ١٢٧٣

مصائب قال اني اريد
السفر يلزم منه التوكيل
طالبا او مطلوبا لا يمكن
يكفل المطلوب

١٧ ١٢٧٣

ذى القعدة

٢ ١٢٧٣

مطلب تصادق الوكيل
والموكل على القبض

واختلاف في الدفع للموكل فالقول للوكيل بيمينه

بيمينه في دعوى الرد للوكل اذ لم يكن خائفا ولا افلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قضية شرعية مع أخته الرشيدة ويريد أخذ حقه بالطريق الشرعي ولها زوج بينه وبين الاخ محاصمة وتريد أن تقيم وكلاهما واخوه واخوه لا يرضى به وكيل أحدهما لاجل منع الشرف هل يجب لذلك ويكون له منعهما او يكون لها التسداعى بنفسها مع أخيها او توكل وكلا غير زوجها واخييه (أجاب) للمرأة المذكورة ان توكل في خصوصتها من شاءت ويلزم التوكيل بغير رضا الخصم على قولهما مطابقا وعلى قوله ان كانت مخدرة او لا تحسن الدعوى او تخوذ ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا وكتلت زوجها في اجارته باجرة مثله فآجره الوكيل لرجل من خدمة مدبرية المنصورة واذنه ببناء الامر اللازم الضروري وذلك عن مسدة ثلاث سنين ثم انقضت مسدة الاجارة فارادت المساركة ان تؤجر لمن يرغب فيه وان تخرج الساكن المذكور فامتنع وادعى انه صرف مبلغا جسيما في العمارة يتحمل بذلك على عدم خروجه وعدم امتثاله الى دفع اجرة مثله التي يرغب الطالب دفعها وحصلت المرافعة في شأن ذلك عند القاضي ولم يزل مصر على أنه صرف المبلغ المذكور وامتنع من الخروج تعنتا وطمعانا ولم يمثل أمر الشريعة ولا حكومة المدبرية مع كون المبلغ الذي يدعى صرفه يكذب فيه ظاهر الحال فهل لا يصدق فيما يدعى صرفه من الزيادة الابينة حيث لم تصدقه المالكه ولا وكيلها في ذلك ويجب عليه الخروج منه شرعا (أجاب) المأمور بالعمارة من قبل المالك او وكيله في ذلك من مال نفسه ليرجع لا يصدق في مقدار ما صرفه من ماله اذا كذبه الامر لانه يريد الرجوع على غيره بما ادعى صرفه وفي ذلك لا يقبل قوله بيمينه اذا ادعى الامر اقل من ذلك بل لابد من بينة تنبئ الزيادة بخلاف ما اذا أمر بالصرف من مال بيده لا أمر فينفذ يقبل قوله بيمينه في حق نفي الضمان عن نفسه حيث لا يكذب في ذلك ظاهر الحال على ارجح القولين كما يستفاد من الخيرية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واثان وعن اولادهم ذكور واثان واثان وترك تركة من عقار وغيره فهل يكون ميراثه لاولاده الذكور والاثان ولا شيء لاولادهم ذكور واثان ام معهم واذا وضع اولاد اولاد الميت ايديهم على دار الميت وادعوا اليهم صرفوا في عمارتهم ببلغان الدراهم وهم ساكنون فيها ويريدون اخذ ما صرفوه في ذلك من تركة الميت لا يجابون لذلك حيث لم يكن ذلك بامر الميت قبل موته ولا أحدهم ورثته (أجاب) لا ترث اولاد الاولاد مع وجود اولاد الميت الذكور والعمارة بدون اذن المالك لا توجب الرجوع بما صرفه المعمر على المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زراعة فقام آخر ناظرا عليها ومنعه من البيع والشراء ثم امره بان يشتري فدانين برسيم الحيلة ودفع له ثمنهما فاشترى الناظر ثلاثة افدنة ثم بعد مضي مدة الربيع طلب تغريم رب الزراعة ثمن الفدان الثالث الذي اشتراه بدون اذنه متعللا بانه اشتراه الحيلة فقال رب الزراعة لا يلزم في ذلك حيث لم اذن لك في

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

١٨

مطلب المأمور بالعمارة

من مال نفسه ليرجع

لا يقبل قول بيمينه

فيما ادعى صرفه بخلاف

المأمور بالتفاق من

مال الامر ولا يكذب

اظهار

دى الحجة

١٢٧٣

١

شرائه فهل يكون الضامن في ذلك الناظر الذي اشتراه بغير اذن اورب الزراعة (اجاب)
حيث منع رب الزراعة الناظر المذکور عن البيع والشراء ثم امره بشراء فدانين فقط
ودفع ثمنهما له فخالف الامر بشراء ثالث بثمان زائد عن ثمن الفدانين لاني نفذ الشراء فيما
وقعت المخالفة فيه على الاثم بل يقع الشراء للمامور واذا اطعمه نخيله بدون اذن ربها لا يلزم
بقيمتة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا وكلت ابنها في بيعها فباعها الابن
المذکور لرجل بالغين الفاحش والغرور فهل والحال هذه لا يصح بيع الوكيل المذکور
بالغبن الفاحش والغرور اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي سيما ان المرأة المذكرة كورة ردت
البيع بعد ذلك ولم تجزئه (اجاب) اذا غر المشتري البائع وغبنه غنا فاحشا في البيع يكون
ذلك مجوزا للفسخ ويبع الوكيل عند الامام يصح بما قل او كثر وبالعرض والنسيئة ان
التوكيل بالبيع للتجارة عند الامام وخصاه بالقيمة والتوكيد به بقى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك ابعادة وكل رجلا في ايجارها فاجرها الوكيل لا تخين ومات
الوكيل فطلب المالك المستاجرين باجرة الارض فادعوا انهم دفعوها لوكيله قبل موته
واثبتوا الدفع لدى القاضي بشهادة البينة الشرعية فهل يكون لرب الارض الرجوع
باجرة ارضه في تركه الوكيل المذکور (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي دفع المستاجرين
الاجرة للوكيل المذکور يكون للمالك مطابقة ورثة الوكيل من تركته بما قبضه او يبدله
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف وكل رجلا وكالة عامة مفوضة
في قبض ما يجلب له قبضه من مستغلات الوقف وصرفه فيما يلزم صرفه لمجته الوقف
وفيما يلزم للموكل المذکور لا موره الخاصة به من اكل وشرب وغير ذلك فتعاطى الوكيل
قبض ربيع الوقف مدة من الزمان مع اطلاع الموكل على تصرف الوكيل المذکور
وعلمه بكل ما يفعله واقراره على ذلك ثم ان الموكل عثر على الوكيل المذکور وطلب محاسبته
فصدقه في القبض الذي قبضه من ربيع الوقف وبعض ما نفقه عليه وكذبه في البعض
الاخر فهل يقبل قول الوكيل بيمينه فيما صرفه على الوقف وفيما دفعه وصرفه على
الموكل من مال ربيع الوقف فيما لا يكذب فيه ظاهر الحال (اجاب) يقبل قول الوكيل
المذکور بيمينه فيما ادعى قبضه وصرفه مما وكل فيه اذا كان لا يكذب في ذلك ظاهر
الحال ولم يكن خائفا ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة وكلت زوجها
وكالة شرعية في بيع حانوتين وقبض ثمنهما فباعهما الوكيل وقبض ثمنهما ودفعه
لموكلته ثم بعد مضي ثمان سنوات انكرت الوكالة التي اخذته من الوكيل
وتطالب الوكيل المذکور بالثمن فهل والحال هذه لا تجب لذلك ويصدق الوكيل في
دفعه الثمن لموكلته بيمينه (اجاب) اذا كانت المرأة المذكرة كورة مقرة بالتوكيل وبان
الوكيل قبض الثمن من المشتري وانكرت دفعه اليها وادعاه الوكيل فالقول له بيمينه
في ابصاله اليها لانه امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها فيقبل قوله بيمينه حيث لم

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

٥

١٢٧٤

محرم

٤

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

ربيع الاول

١٥

ربيع الاول

سنة

يكن خائفا وكذا الحكم لو اقر الموكل بالتوكيل وانكر قبض الوكيل من المشتري والدفع اليه والموكل حي ولو بعد عزل الوكيل فيقبل قول الوكيل بيمينه في حق نفي الضمان عن نفسه وبرائة ذمة المشتري بخلاف ما لو كان الاختلاف بعدموت الموكل فانه يقبل قول الوكيل في حق نفي الضمان عنه لافي براءة المشتري كما في تنقيح الحامدية من الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر وكالة شرعية في جميع تعلقاته من قبض وصرف وغيره مما يتعلق بالموكل فقبض الوكيل وصار يصرف على الموكل المذكور من مال موكله ثم بعد ذلك حاسب الموكل الوكيل المذکور فيما قبضه وصرفه عليه بالبيان فهل يقبل قول الوكيل المذکور بيمينه فيما قبضه من مال موكله وفيما صرفه عليه منه واذا اراد ان يحاسبه ثانيا لا يجبر الوكيل على ذلك (اجاب) يقبل قول الوكيل المذکور بيمينه فيما قبضه وصرفه من مال موكله عليه حسب امره فيما لا يكتبه فيه ظاهر الحال اذا لم يكن خائفا ولا يجبر على اعادة الحساب ثانيا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون نخيلا عن اصولهم باع احدهم نصيبه عن نفسه ونصيب باقي الشركاء بطريق الوكالة عنهم لرجل اجنبي بشمن معلوم من الدراهم هو ثمن المثل ووضع المشتري يده على النخيل المذکور مدة تزيد على سنة والآن اراد بعضهم الرجوع في البيع على المشتري متعللا بان بيع نصيبه كان بالغبن الفاحش والغرور ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت التوكيل بالبيع المذکور بالبينة الشرعية ولم يثبت المدعى دعواه الغبن الفاحش والغرور بالبينة الشرعية يكون البيع نافذا ولا عبرة بدعواه ذلك سيما والبيع المذکور كان بحضور أهل الخبرة (اجاب) يتقيد ببيع الوكيل به بمثل القيمة على المقتضى فاذا صدر البيع المذکور بمثل القيمة مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحد نقضه والانقض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في بيع دار لها وكالة شرعية وقبل الرجل المذکور تو كيلها في ذلك فباع الوكيل الدار المذكرة وقبض ثمنها من المشتري ومات عن ورثة فاعترفت الموكلة بالوكالة وانكرت قبضها الثمن منه وترى مطالبة المشتري به فهل والحال هذه اذا ثبت المشتري المذکور دفع ثمن الدار المذكرة لا وكيل المذکور لا نسكار ورثة الوكيل قبض مورثهم اياه من المشتري لا تحاسب لذلك ولها ان تطالب ورثة وكيلها به فقط حيث اقرت بالوكالة وبقبض الثمن من المشتري المذکور (اجاب) لا مطالبة للموكلة المذكرة على المشتري بالنسبة الذي اعترفت بقبض وكيلها بالبيع اياه من المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالارث عن مورثهم باع احدهم الورثة جميع الدار لرجل اجنبي بشمن معلوم من الدراهم بطريق التوكيل الشرعي عن باقي الورثة البالعين الرشيد وبعد مضي اثنتي عشرة سنة فاكثر أنكر الموكلون تو كيل الوكيل فهل اذا ثبت تو كيلهم له بالوجه الشرعي يكون بيع الوكيل صحيحا فذا وبيعون من معارضة المشتري واضع اليد بدون وجه

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٧

ربيع الثاني

١٢٧٤

٢٦

شرعی (اجاب) اذا ثبت التوكيل من باقى الشركاء المذکورين للبائع بالبيع
وصدوره من الوكيل بمثل القيمة مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعى يمنع
الموكلون من معارضة المشتري المذکور فيما اشتراه على الوجه المستطوّر بدون
وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت وتركت ما يورث عنها شرعا فوضع
رجل اجنبى يده على ذلك فاراد وارثها الدعوى على واضع اليد المذکور بماتر كتبه
مورثته ويجعل له وكيلافا يمنع واضع اليد من قبول التوكيل فهل اذا كان وارث المرأة
الميتة المذکور لا يحسن الدعوى ويحصل له تلجج بين يدي الحماكم يقبل منه التوكيل
جبرا بلارضاء الخصم (اجاب) كون المدعى لا يحسن الدعوى ملزم لقبول وكيله لغيره
فى الخصومة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وكل آخر فى شراء ابعادية له من مالها
فاستراها الوكيل لموكله بشمن معلوم من الدراهم دفعه الوكيل من مال موكله فهل يقع
الشراء المذکور للوكل ويكون صحيحا نافذا (اجاب) نعم يقع الشراء للوكل اذا لم يخالف ولم
يكن بغبن فاحش ويصح كون صحيحا حيث استوفى شرائطه والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل له جبل اذن آخر فى اجارته لمن يريد تحميل البضاعة عليه من السويس الى مصر
حين حضور المأذون من السويس الى مصر فاجره حسب امره له ثم فى اثناء الطريق بالمحطة
التي يبيت فيها المسافرون على حسب العادة وضع الجبل الذى عليه على الارض وفى اثناء
الليل ضاع الجبل المذکور من غير تغريط من المأذون ولا تعدف فهل لاضمان عليه
والحال هذه سيما ولم يكن اجيرا عند صاحبه بل الاجرة لصاحب الجبل خاصة (اجاب)
لا يضمن المأذون المذکور الجبل الذى ضاع فى يده بدون تغريط منه ولا تعدو الا ضمن
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اعطى غنمه لرجل آخر ليبيعها له ويرسل له ثمنها فباعها
وقبض ثمنها وتعدوا رسالا له احبها ثم اخذ الرجل الذى عنده الامانة اللومان وأوصى
امرأته على دراهمه ودراهم الامانة فغرقت المرأة وماتت وهو فى اللومان فضاعت
دراهمه والامانة ولم يبق له منها شئ فهل والحال هذه لا يضمن الامانة حيث وضعها فى
منزله ولم يوجد منه تغريط (اجاب) الثمن فى يد الوكيل امانة فاذا ضاع بلا جبر من قبله
عن ربه ولا تغريط ولا تعدل لا يكون ضامنا له والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وكل رجلا فى
شراء قاعة معينة من دارجار الموكل على حسب ما تبلغه من الثمن فاستراها الوكيل للوكل
حسب ما امره على يد بينة بان الشراء الصادر من الوكيل للوكل ودفع الثمن الوكيل من
عنده فطلبه الموكل ليعطيه الثمن مرارا وهو يتراخى قائلا لا تكليف بيننا ثم ادعى الوكيل
ان الشراء كان لنفسه فهل لا تفيده دعواه المذکور شيئا ويتم الشراء للوكل لوجود
البينة على التوكيل بشراء القاعة المعينة للوكل وان الشراء صدر منه لموكله (اجاب)
الوكيل بشرأ شئ بعينه لا يملك شراءه لنفسه فاذا شرأه لنفسه وقع الشراء لموكله حيث
لم يخالفه كأن يامر به بشرأه بدراهم فاستراه بدنانير او بغير التقود والله تعالى اعلم (سئل)

ربيع الثاني سنة

في امرأة أمرت زوجها بعمارة منزلهما من ماله ليرجع إليها بما صرفه في عمارة فعمم
وصرف فيه مبلغا من ماله بشهادة بيعة شرعية فهل يكون له الرجوع بما صرفه والحال
هذه (أجاب) صرحوا بان الزوج اذا عمردار زوجته لها بما له باذنها فالعمارة لها
والنفقة دين عليها الصحة امرها والاذن بالعمارة التزام للنفقة دلالة كلامه بقضاء الدين
فيكون للزوج المذكور الرجوع بما صرفه على العمارة المذكورة حسب الامر والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها في بيع حصص لها في عقار فباعها الوكيل
المذكور بغبن فاحش يزيد على ثلثي قيمتها فهل والحال هذه اذا ثبت بالوجه الشرعي
كون الوكيل المذكور باع ما ذكر بالغبن الفاحش يكون للمرأة المذكورة فسخ البيع
المذكور (اجاب) قبيح الصاحبان يبيع الوكيل بالقيمة وبه يفتي فلم وكل الفسخ اذا
باع الوكيل بغبن فاحش حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصصا في دار
وكلت زوجها في بيع تلك الحصص فباعها الوكيل لرجل آخر بالغبن الفاحش والغرور
بقول المشتري له انها لا تساوي الا كذا فهل اذا ثبت الغبن والغرور يكون البيع غير
نافذ (اجاب) الغبن الفاحش والغرور في البيع يشتركان في حصوله خيار الفسخ حيث
لا مانع وبيع الوكيل يتقيد عنده بما يمثل القيمة فلا ينقذ الغبن وان لم يوجد غرور
وبقولهما يفتي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ضارر زوجته من مدة سنتين ولم يقم بها
يلزم لها شرعا ولا ولادها وخدمها فوكلت وكيله لاجل الراحة الشرعية فطلب وكيلها
الزوج الى بيت القاضى في شأن ذلك فقال الزوج لا امتثل الا بحضورها فوافقه
القاضى على ذلك فهل اذا كانت الزوجة المذكورة من المخدرات لا يلزمها الحضور الى
بيت القاضى ويكتفى بوكيلها في تقرير ما يلزم لها شرعا (اجاب) اذا كان الوكيل المذكور
وكيل خصومة فقد وقع الخلاف في لزوم وكالة بدون رضا الخصم ومذهب الامام ابي
لاتلزم بدون رضاه الا لعذر ومنه كون الموكلة مخدرة لا تخالط الرجال والله تعالى اعلم
(سئل) من بيت المال بما صمونه في شخص تولى له وورثته وكل بعضهم وكلاء
في دعوى ديون على الميت وبعض الورثة قاصرون وبعضهم بالغ وبعضهم الا ان موجود في
جهة بنى سويف والبعض بجهة الجيزة والبعض بالمحروسة وتوجه الجميع من مصر الى
هى محل الخصومة الى الجهات المذكورة الا زوجة للميت وبناته وهما موجودتان بمصر
ف عزل الوكلاء أنفسهم عن الوكالة فهل يصح عزلهم من ذلك او يجبرون على الوكالة لاثبات
أرباب الديون وهل يجوز سماع الدعوى بالديون وثبوتها في وجه الزوجة والبنات
او لا بد من حضور الكل (اجاب) الوكيل بالخصومة لا يجبر عليها اقله ان يمتنع عنها
ويعزل نفسه بعلم موكله الا اذا كان وكلا عن المدعى عليه بطلب المدعى وغاب موكله
اذ لو كان له عزل نفسه مع غيبة موكله الذي هو المدعى عليه وكانت الوكالة بالتماس
الطالب الذي هو المدعى لتضرر بعدم دعيته من اثبات حقه بخلاف ما اذا كان المدعى

١٢٧٥

٣٠

مطلب عمردار زوجته
لها بما له باذنها فالعمارة
لها والنفقة دين عليها

رجب

١٢٧٥

٦

شعبان

١١٧٥

١٤

صفر

١٢٧٦

٢

رمضان

١٢٧٦

١١

مطلب احد الورثة
ينتصب حصصا عن الباقيين
في دعوى الدين على
الميت

عليه حاضر أو كانت الوكالة من غير التماس الطالب لتمكنه من الخصومة مع المطلوب في الوجه الأول ولعدم تعلق حقه بالوكالة في الوجه الثاني أذهب ولم يطلب وأما الدعوى بالديون شرعا في هذه الحادثة فتسمع في وجهه بعض الورثة ولا يشترط لاحتها حضور الكل إذا أحدهم ينتصب خصما عن الباقيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر فروا البيعه له وعين له ثمنه وأمره بأن لا يبيعه بأكثر من ذلك فهل إذا باع المأمور بالبيع الفرو والمذكور ثمن أنقص مما عينه الأمر له يكون البيع المذكور موقوفاً أن أجازه الأمر نفذ وإن رده بطل وله أخذه ممن هو تحت يده بعد ثبوت ملكه له (أجاب) إذا خالف وكيل البيع أمر موكله فيما عينه له من الثمن لا إلى خير لا ينفذ بيعه على الموكل ويكون له استرداد المبيع بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في بيع مكان لها فباعه وقبض ثمنه من المشتري وصار الوكيل يدفع لها منه كل شهر مقدارا معلوما منه ثم طلبت أخذ الباقي منه فقال لها لا أدفعه لك إلا ما وثجلا كل شهر القدر المذكور فهل إذا كان معترفًا له به يؤمر بدفعه لها حالا ولا يجاب لذلك حيث كان المبلغ بيده قائما وكانت رشيدة (أجاب) يؤمر الوكيل المذكور بدفع ما بقي بيده من ثمن ما باعه للموكل المملوك لها المسكان والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع ولا يجاب لتأجيله بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجاته الثلاث وبنين قاصرين وابن بالغ جعله والده قبل موته وصيا على بنيه القاصرين وترك ما بورت عنه شرعا وبعد موت الرجل المذكور أثبت ابنه وصايته على القاصرتين لدى القاضي وجعلته الزوجات الثلاث وكلامه فوضا مطلقا في جميع شؤونهن وكتب بالوصاية والوكالة المذكورتين حجة شرعية مسجلة فصار الوصي المذكور ينفق على القاصرتين وموكلانه ويعمر بعض الأماكن المشتركة بين الورثة من مال التركة مدة فهل إذا أرادت الزوجات محاسبة الوصي الوكيل المذكور على نصيبهن من تركة زوجهن يصدق فيما أنفق عليهن وفي العمارات حيث كان ما أنفق في ذلك باذنهن ويصدق فيما أنفق على القاصرتين ما لم يكذب فيه الظاهر (أجاب) إذا ثبت أن الولد المذكور وكيل عن الزوجات المذكورات في الانفاق عليهن من نصيبهن وعلى عمارات نصيبهن أيضا وأنفق قدره في ذلك لا يكذب فيه ظاهر الحال من ماله يصدق بممنه في ذلك حيث كان لبراءة نفسه وكذا في حق النفقة على القاصرتين المحجورتين له وأما ما ذكر حيث لم يكن خائسا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات ببلدة من أعمال مصر وتركها عسارا وغيره وانحصر ميراثه الشرعي في عاصب معتقه المقيم بمصر فوكل عنه وكيفا في قبض واستخلاص ما تركه مورثه المذكور ممن هو وجهته وتحت يده وفي الدعوى والطلب والمخاصمة بذلك وفي السلم والابراء والهبة عن شأهم عمه توكله عنه بعد ذلك وجعله وكيلًا عما عنه في كل شيء يتعلق بهذه التركة وغيرها وكالة مطلقة مفوضة لرأيه وفعله

١٢٧٦

١٩

طلب خالف الوكيل
أمر موكله لا إلى خير
لا ينفذ بيعه

ذى القعدة

١٢٧٦

٢٤

محرم

١٢٧٨

٨

سنة

صفر

وقبل الوكيل الو كالة على الوجه المرسوم وتحرره بذلك حجة شرعية ثم بعد استيلائه على هذه التركة بالطريق الشرعي باع منها حصة في منزل لأحد الأعيان بثمن معلوم هو ثمن المثل ووضع يده عليها وتصرف فيها مدة من الزمان والآ أن يريد الموكل انتزاعها من يده المشتري متعللاً بأن البيع غير نافذ لأنه لم ينص له في حجة التوكيل على البيع بلفظه وأنه عزله عن هذه الوكالة حين علمه بالبيع المذكور بعد صدوره واعترف بمضمون الحجة المذكورة أعلاه فهل لا يملكون له ذلك ولا عبرة بتعلله بما ذكر ويملك هذا الوكيل البيع حيث عجم وأطلق الموكل وكالتهم وفوض الأمر اليه في كل شيء يتعلق به من هذه التركة وغيرها وعزل الوكيل بعد صدور البيع منه مستوفياً شرائط الصحة لا يمنع صحته ونفاذه على الموكل (أجاب) إذا كانت الوكالة عامة على الوجه المرسوم بهذا السؤال يكون للوكيل بيع تلك الحصة على موكله ولو لم ينص له في التوكيل على البيع إذا الوكيل العام يملك المعاوضات فلا يكون للموكل انتزاع البيع من يده المشتري بعد صدور البيع بثمن المثل مستوفياً شرائط الصحة والضرورة بمجرد تعلله بأنه لم ينص للوكيل على البيع وأنه عزله حين علمه بالبيع بعد تحقق بيع الوكيل على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في وكيل ادعى بعد ما عزله موكله أنه دفع له ما وكل في قبضه من المال قبل عزله والموكل ينكر بعض ذلك فهل يصدق الوكيل في ذلك بالنسبة لبراءة نفسه بيمينه حيث كان أميناً (أجاب) نعم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من المحافظة مؤرخه ٢٢ ربيع الآخر سنة ٧٩ مضمونها تؤمل اطلاع حضراتكم على هذه الافادة الواردة من بيت المال المؤرخة ٢٥ الماضي وعلى الافادة السابق وردوها والعرض المرفوق معها المحتوى تشكي معاتيق السيدة وسيله حرم المرحوم سليمان أغا السلحدار معتقة المرحوم جنتم كان أقسديننا محمد علي باشا من الحاج بدوى الجبال في عدم اجراء منطوق وقضية المرحومة والوصية التي أوصت بها وما توضح من بيت المال من انها توفيت عن عصبه معتقة ولها تركة وحررت سنداً بختمها قبل وفاتها بوصية وتوكل كل من عمر افندي في تجهيزها وتكفينها ونحو ذلك من ثمن الخاتم الالماس الذي بطرف يحيى بك والحاج بدوى الجبال في الحاق منزل تعلقها بدرب عجور ناقص العمارة بوقفها السابق صدوره بكافة املاكها في المحروسة وإيقاف الافدنة التي كانت اشترتها من حضرة رفاعه بك بناحية ميت حلقه بالشروط التي أوصحتها الى آخر ما ذكر فيها فيقتضى اطلاع حضراتكم على ما ذكر واعطاء الافادة عن الحكم الشرعي وهل يجوز وقف الاطيان المحكي عنها لاجراء العمل بموجبه (أجاب) المفهوم من أوراق هذه القضية ومن بجلتها العرض المقدم من العتقاء ان المرأة المذكورة وكلت عنها وكيلها في الحاق الاطيان الاثرية والغدان الاكسور الابعادية والمنزل المملوك لها بوقفها وانها أوصت رجلاً آخر باخذ الخاتم الالماس وصرف ثمنه في تجهيزها الى آخر ما هو موضح

١٢٧٩

١٩

مطلب الوكيل العام
يملك المعاوضات ومنها
البيع وان لم ينص عليه

ربيع الاول

١٢٧٩

١٥

ربيع الثاني

١٢٧٩

٢٨

بالكشف المحرر على العرض المذکور والحکم الشرعی انه اذا كان الواقع انه لو كانت
الرجل المذکور في الحاق ماذ کر بوقفها على الوجه المذکور بالكشف ولم يحصل من
الوکیل ذلك الى ان ماتت يبطل التوکیل بموتها ولا يملك الوکیل اجراء ذلك بعده لافرق
في ذلك بين المنزل والاطيان حيث لم يكن ذلك بطريق الايضاء وأما اذا كان الواقع انها
أوصت الرجل باجراء ذلك فان له اجراء الوقف في المنزل والفدان الا كسور الابعادية فقط
حيث كان في ملكها الصفة الوصية بوقفه الا انه يعتبر ذلك من ثلث المال كسائر
الوصايا بعد ثبوت ماذ کر شرعا واما الاطيان الاثرية فيخت كانت أميرية ليست بموكلة
الرقبة فلا يصح اجراء ماذ کر فيها بمجرد ايصائها به لكون صاحب الاثر لا يملك ذلك واما
الايضاء بالحق اتم على الوجه السابق فصحیح بعد تحقیقه شرعا ويخرج من الثلث والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا مشتركا بينه وبين جماعة أرادوا قسمته فوكل احد
الشركاء رجلا في القسمة عنه وفي شراء نصيب واحد من الشركاء معين بثمن معلوم للوکل
فهل اذا اشتراه الوکیل لنفسه بالثمن المذکور لا ينفذ الشراء للوکیل ويقع للوکل (اجاب)
نعم يقع الشراء للوکیل لا للوکیل حيث وكله بشراء شيء معين بثمن معلوم وقد اشتراه لنفسه
بذلك الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل أخاه في شراء بيت معلوم بثمن معلوم
وقبل أخوه التوکیل منه بحضرة بينة شرعية ودفع الموکل الثمن للوکیل المذکور
فاشترى الوکیل البيت لموكله المذکور ووضع الموکل يده عليه وصار يتنفع به نحو
ست سنين ثم طلب أن يسلمه حجة البيت المذکور فمنازعة أخوه في ذلك مدعيًا انه اشتراه
لنفسه من ماله ولم يكن وكيلًا عن أخيه في ذلك ولم يستلم منه شيئًا فالحكم في ذلك ان
قامت عليه البينة بأنه كان وكيلًا من قبل أخيه في ذلك وأنه استلم منه الثمن المذکور
واشتراه به (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الرجل المذکور وكل أخاه في شراء
البيت الميذکور بالثمن المذكور وأنه اشتراه به وأنه استلم الثمن منه لا يكون للوکیل
منازعة أخيه الموکل في ذلك بدون وجه شرعي ويقع الشراء للوکل ولو اشتراه الوکیل
لنفسه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضا باع ثلثها لآخر بثمن
معلوم وأذنه ببناء أما كن منها لاجل استغلالها على ان يكون له ثلث البناء كثلث الارض
والثلثان للباقي كثلث الارض وما صرفه على تلك العمارة يرجع بنصيب الاذن فيه
عليه ويبقى ثمن ثلث الارض بذمة المشتري الماذون له بالبناء ويستقطع من أصل ما يلزمه
محاصر في البناء وما يزيد له من المنصرف على ثمن الثلثين يستغله الباقي من اجر الاما كن
التي سيصير احدا منها وأذنه أيضا باجارة تلك الاما كن بعد بنائها فهل اذا بنى الماذون له
بعض أما كن في الارض المذكورة حسب الاذن وقبل اتمام باقي الاما كن أجز ما بناه
واستغل أجره حسب الاذن له ثم أتم بناء الباقي يكون لصاحب الثلث محاسبته على
ما بذمته من ثمن الثلثين وما استغله من أجر بعض الاما كن التي أجزها بالاذن ولو قبل

تسام باقي العمارة ويستقطع ذلك في مقابلة ما بذمة الأذن من مبلغ الصرف المأذون فيه ولا يكون للباني الاختصاص بأجر الأما كن التي استعملها قبل تقيم باقي الأما كن حيث كان الكل مشتركا وكانت الأجرة بالأذن (أجاب) نعم يكون له صاحب الثلث محاسبة شريكه على ما بذمته من ثمن الثلثين وعلى ما استعمله من أجر الأما كن التي أجزها بأذنه ولو قبل تسام باقي الأما كن وحسب أن ذلك مما يخصه من مبلغ الصرف على العمارة وأنحال ما ذكر حيث لا مانع وليس للباني بأذن شريكه الاختصاص بأجر ما استعمله من بعض الأما كن قبل تسميم باقيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في شراء قطعة أرض بمثل كة معينة بثمن معلوم دفعته له من مالها بحضرة بينة فاشتري الوكيل الأرض المذكورة لنفسه بالثمن المذكور ودفع ما قبضه منها في ثمنها فهل يقع الشراء للوكالة المذكورة ولا عبرة بإضافة العقد لنفسه (أجاب) نعم يقع الشراء لموكلته المذكورة إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من بيت مال مصر في ٢٠ جادى الأولى سنة ٨٠ مضمونها في رجل حضر ويده حجة بتو كيله عن امرأة غائبة ومذكور فيها أنه وكيل عنها وكالة عامة مطلقة صحيحة شرعية في أخذ وقبض ما يخصها بالارث الشرعي من تركة المتوفى مورثها بالغة ما بلغت ممن هي تحت يده وفي جهته وفي الدعوى والطلب بذلك وفي الصلح والابراء عند الاقتضاء وفي بيع حصتها من العقار الخلف عن المتوفى وإرسال ما قبضه وتسليمه لها وفي كل الأمور المتوقفة على ما ذكر ولدى حضوره بمصر أثبت تو كيله على الوجه المستطور بمحكمة مصر وأخرج أعلاما شرعيا بيده وقد باع حصته وموكلته في منزل مخلف عن مورثها وصرف ثمنها البعض في مواد تتعلق بالوكيل مثل مصاريف الثبوت بمحكمة مصر ومصر وفاته حين ذهابه من هنا لاسكندرية وأيا به في فهو ما يتعلق بالتركة وبعضها في شؤون نفسه فهل مثل هذه المصاريف تلزم الموكلته شرعا إذا كان تو كيله عنها على الوجه السالف ذكره أم كيف نروم الأفادة لأجراء ما هو لازم (أجاب) الوكيل وكالة عامة لا يملك التبرعات على موكله على المفتى به بل يملك المعاوضات ونحوها ويملك الصرف في شؤون الموكل باللائق فاصرفه الوكيل المذكور في شؤون الموكلته حسب المعتاد لللائق بحسب علمها وما لا فلا بالأذن أو أجازتها والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضى المجيزة في ١٦ رجب سنة ٨٠ بمضمونه أن محمدا أغا باسمره يدعى على ورثة يوسف بك أطريربان المتوفى في حال حياته اسقط له منفعة جانب أطيان سلطانية وورثة يوسف بك أطريربان ورثة غائبين في بلدتهم من بلاد الروم وعبارة التوكيل الذي ثبت بمحكمة مصر كالمبين بأفادة نائب محكمة مصر المؤرخة ٤ رجب سنة ٨٠ ونصها أن عثمان أغا ثبت تو كيله عن عمته الست آمنة وأخوه حسن وحسين الغائبين ببلدتهم في أخذ وقبض ما يصيبهم بالارث من كافة الأملاك والأشياء والنقود من تركة المرحوم يوسف بك أطريربان الخلفة عن المرحوم حين وفاته بمصر وفي استخلاص الذممات من أربابها وفي الدعوى والطلب

١٢٨٠

٢٩

جاءى الأولى

١٢٨

٧

مطلب الوكيل العام
لا يملك التبرعات بل
المعاوضات والصرف
في شؤون الموكل باللائق

١٢٨٠

٢٦

سنة رجب

٢٢ ١٢٨٠

شوال ١٢

١٢٨٠

ربيع الاول

١١ ١٢٨١

مطلب التوكيل كما
يصح منجزا يصح معلقا
ومضافا

مع واضح اليد واصله اليهم وفي الصلح والابراء عند الاقتضاء وفي كل الامور المتوقعة
لذلك وكالة عامة صحيحة شرعية في وجه خصم شرعي ضمن دعوى شرعية فهل هذا
الوكيل يكون خصما في ثبوت الاسقاط اذا ثبت التوكيل بهذا الوجه او لم يكن خصما
(اجاب) ان التوكيل على الوجه المبين بافادة حضرة نائب محكمة مصر المؤرخة ٤
رجب سنة ٨٠ لا يشمل التوكيل بالخصومة في دعوى اسقاط أرض أميرية ليست
تحت يد مدعي الاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خربة اذن ابنه الذي
لم يكن معه في معاشه بعمارته لابيها بحضرة بينة فعمرها الابن المذكور حسب اذن والده
له وبعد تمام عمارتها اقر الرجل المذكور أيضا بحضرة بينة بما صرفه الابن في عمارتها
فهل اذا مات الاب المذكور عن ورثة أنكروا الاذن المذكور وأثبتته الابن بالوجه
الشرعي يكون له أخذ ما صرفه من تركته (اجاب) عمر دار غيره باذنه على ان العمارة
للمالك فهي له ومبلغ المصروف على العمارة دين على المالك الا اذن فيرجع المأمور بما
يشتت بالوجه الشرعي أنه صرفه على هذه العمارة والحال هذه حيث صرف بالاذن
ليرجع به قول واحد او بدون شرط الرجوع على اختلاف فيه والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة واردة من مصلحة بيت مال مصرفي ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٨١ مضمونها امرأة
توفيت في شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٠ وقيل بانها توفيت عن اخوتها الثلاثة وعن وصاية
بثلث التركة ثم بعد ذلك حضر أحد الاخوة يطلب صرف ما يخصه وما يخص اخويه
الغائبين من تركته المدة وفاة المذكور بقوله ان اخويه في شهر رجب سنة ١٢٨٠ وكلاه
في كامل أمورهما وشؤونهما وماتة علق بهما وابرزحة بيده بختم قاضي اسكندرية تاريخها
٢٩ صفر سنة ١٢٨١ دل مضمونها على ان اخويه وكلاه في شهر رجب سنة ١٢٨٠
باستخلاص ما يخصهما بالارث الشرعي من شقيقتهما المرحومة فاطمة عن ذلك في جهته
وقعت يده وفي كامل أمورهما وشؤونهما وماتة علق بهما وفي الدعوى والطلب في ذلك
والصلح والابراء والمرافعة والمخاصمة والاقراء والانكار تو كيا لاعامام فوضا لقوله وفعله
ورأيه وقبل منهم ما ذلك لنفسه وحيث ان المتوفاة توفيت في شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٠
والمذكور بالحجة ان التوكيل كان في شهر رجب سنة ١٢٨٠ وهذا قبل وفاة المتوفاة
المذكور بمدة فهل الحكم الشرعي يقتضي استيلاءه ما يخص الورثة بناء على
التوكيل المذكور بالحجة المحكي عنها أم هو الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) التوكيل
كما يصح منجزا يصح معلقا ومضافا للزمان المستقبل فاذا تحقق ان الاخوين المذكورين
وكلاهما ماتا تو كيا لاعامام في سائر شؤونهم وفي الدعوى والمخاصمة فيما يتعلق بتركة
مورثتهم ولو قبل موتها يصح مع انه قد دعى بم توكيله عنهم ما بعد ذلك فاذا ثبت بالطريق
الشرعي يعمل بهذا التوكيل ويكون له الولاية فيما وكل فيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في ثلاثة اشخاص اتفقوا مع بعضهم على انهم يشترون وابور المنفعة زراعتهم

بشرط ان يكون لواحد منهم الثلثان ولو احدى الربع ولو احدى قيراطان ثم بعد ذلك اشترى
 احدى الثلاثة المذكورين الذي حصل الاتفاق معهم على ان يكون له الثلثان الوابور
 ودفع ثمنه من ماله واداره على زراعتهم مدة من الزمان مع الرجل الذي اتفق معه على ان
 يكون له قيراطان ثم الآن أراد المشتري المذكور الرجوع على الرجل الثالث الذي
 اتفق معه على ان يكون له الربع بثن الربع المذكور مع انه لم يوجد منه قيراطين للمشتري
 المذكور ولم يدفع له ثمنه ولم يعين له وابور ابل الذي حصل بينهم مجرد الاتفاق المذكور
 بالشرطية المرقومة بينهم فهل حيث كان الامر ما ذكر ليس للمشتري المذكور الزام الرجل
 المذكور بثن الربع ولا عبرة بالاتفاق ولا بالشرطية المذكورين وهل على فرض ثبوت
 التوكيل من الرجل المذكور للمشتري يكون القول قول الموكل ان الوكيل اشتراه لنفسه
 حيث لم يتقدم له الثمن ولم يعين له وابورا مخصوصا (أجاب) على فرض تحقق التوكيل
 بالشراء وقد كان المأمور بشرائه غير معين ولم يكن الثمن منقودا من قبل الأمر والمبيع قائم
 وقد اختلف في الشراء هل هو للأمر أو للأمر فالقول للأمر يمينه في انه اشتراه المأمور
 لنفسه عند الامام أي حنيفة للتهمة باحتمال انه اشتراه لنفسه فلم أر أي الصفة خاسرة
 أراد الزامه للموكل وعندهما القول للأمر يمينه لانه يملك استئناف الشراء فلا يثبت في
 الاخبار عنه أما اذا لم يكن وكذا قال الشراء له موقوف على اجازته فان اجازته نفذ عليه وان
 رده نفذ على المباشر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وكان لها ميراث
 خصها من مورثها فوكلته في تخليصه ممن هو عنده وقدره كذا وذلك في سنة ١٢٦٤
 والآن قد تزوج بزوج وأسسكنها معها وأدعت عليه انه قبضه وتطالبه بذلك المبلغ
 والحال انها مقيمة معه ومعاشرها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي ساكتة لم تدع عليه
 به من غير مانع شرعي فهل اذا اعترف لها بالتوكيل وادعى انه دفعه لها بعد تخليصه ممن
 هو عنده ولم يبق لها منه شيء أصلا في ذلك التاريخ يكون القول قوله في ذلك (أجاب)
 نعم يقبل قول الوكيل بالقبض في دعوى دفع المقبوض الى موكله يمينه حيث لا مانع
 لانه أمين ادعى أداء الامانة الى ربه وبراءة نفسه عن الضمان والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له ناظر على ابعادية مملوكه ارسل رجلا لياق له بدراهم من المتحصل من
 ابعادته المذكورة من ناظرها المذكور فتوجه المرسل الى الناظر فدفع له الناظر مائة مخرج
 ليس لها الى المسالك المذكور وحرره خطابا يتضمن انه سلم المبلغ المرقوم للرجل المذكور
 من المتحصل ليوصله الى مالكه فجاء بالمبلغ الى صاحبه ودفعه له بعيه وسلمه الجواب
 وحفظه بطرفه ثم بعد مدة تقرب من سنة مات مالك الدراهم المذكور ثم بعد موته مدة
 عند البحث في أوراقه من قبل مصلحة بيت المال وجد الجواب المذكور المتضمن ارساله
 المبلغ مع الرسول المذكور فطلب المبلغ منه ثانيا لعدم وقوفهم على كتابة تدل على ايصاله
 لربه فادعى الرسول دفعه الى المسالك فهل يقبل قوله يمينه في ذلك ولا يكلف باقامة

١٢٨٣

٢٤

مطلب القول للأمر في
 ان الوكيل اشتراه
 لنفسه حيث لم يعين
 المبيع ولم يتقدم الثمن
 عنده وعندهما للأمر

ذی الحجة

١٢٨٣

٢٩

محرم سنة

١٦ ١٢٨٣
مطلب يقبل قول الرسول
بيمينه في اصال الامانة
الى ربها
ربيع الاول

١٠ ١٢٨٣

١٥ ١٢٧٣

وجب

١٦ ١٢٨٣

مطلب المختار ان القاضي
اداعى بالمدعى تعنتا في
اباء التوكيل لا يمكنه من
ذلك ويقبل التوكيل
بالخصومة من الخصم الخ

البينة على اصال الامانة لربها ولا يتوقف ذلك على وجود وصل مكتوب بذلك شرعا
(اجاب) نعم يقبل قول الرسول المذكور بيمينه في دعواه اصال الامانة الى ربها ولا
يكلف بينة على ذلك ولا يتوقف قبول قوله على كتابة وصل بذلك شرعا والمحال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلا على ابعادته في تخضيرها وحصادها بلا اسراف
ولا اتلاف واجارة بعضها حسب المجاورة لها وتوصيل أجزائها وحصولها الى موكله وحفظه
البيت بما فيه من البهايم والادوات والغلال ونهاه عن شراء الليف للاستغناء عنه بما يقوم
مقامه من غير ثمن فلما اتوا لها جار فيها بخيانتته وخالف في الامور كلها بالاختلاس واهلاك
بعض الاشياء بسببه وضياع البعض الاخر بقرطه وبيع بعض الاشياء لنفسه بغبن
فاحش فهل يجب عليه ضمان الاشياء المذكورة بعد التحقق شرعا أم لا (اجاب) نعم يجب
عليه ضمان ما تعدى فيه واتلفه بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في مكان مشترك بين امرأتين فابل لقسمة الاقرار لكل واحدة نصفه خصها بالميراث
وكانت احدهما رجلا بطلب ما خصها من المكن وقسمته واقراره و بطلب الاجرة التي
تاوتها شريكتها من السكن وكالة خاصة فهل اذا باع الوكيل حصته موكلته لشريكها
بدون اذن واجازة لا يكون نافذا عليها ولها رد له لاسيما ولم يخرج حجة بذلك من الحاكم
الشرعي حيث كان البيع بالدرهم ولم يحصل منه ما وكل فيه من القسمة (اجاب) حيث
صدر البيع بدون اذن من المالك او اجازة منها لا ينفذ البيع ويبطل بردها حيث لم توكل
به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عامي يريد اقامة وكيل عنه في دعوى له على مثله جبرا
على المدعى عليه متعللا بانه لا يحسن الدعوى فهل اذا تحقق في ذلك الرجل سلامه آلات
نطقه من الآفات ونمكته من النطق بما هو الواقع في تلك الدعوى في أى مكان كان
وعلم القاضي منه أنه ليس عاجزا عن بيان الخصومة بنفسه لا يجاب لذلك (اجاب) اختلف
الترجيح في لزوم الوكيل بالخصومة بدون رضا الخصم فذهب الامام الاعظم انها لا تلزم
بدون رضا الخصم الا عند ذلك اذا كان لا يحسن الدعوى بنفسه وعليه المتون واختاره
غير واحد قال في الهندية بناء على هذا القول اذا علم القاضي بان الموكل عاجز عن البيان في
الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل كذا في فتاوى قاضي خان ومذهب الصاحبين
لزومها بغير رضا الخصم والفقهاء أبو الليث اختار قولهما للفتوى كذا في خزنة المفتين
وقال العتاني وهو المختار وبه أخذ الصفاة كذا في البحر الرائق والذي يختار في هذه
المسئلة من الجواب ان القاضي اذا علم بالمدعى تعنتا في اباء التوكيل لا يمكنه من ذلك
ويقبل التوكيل من الخصم واذا علم بالموكل القصد الى الاضرار بالمدعى في التوكيل
لا يقبل ذلك منه الا برضا الخصم كذا في المبسوط افاده في الهندية والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة لها خصومة في أمر من أمورها مع غيرها تريد توكيل زوجها في الخصومة
وهي من الاشراف المخدرات التي لا تحاط الرجال ولا تخرج عن منزلها الا لضرورة

فدعنت خصمها عليها وامتنع من قبول تو كيلها بقصد الاضرار فهل يكون تو كيلها لازما بلا توقف على رضاها حيث كانت من المخدرات وهناك بينة تشهد بانها من المخدرات ويقبل قولها بيمينها لسكونها من الاشراف على فرض عدم اقامة البينة على كونها من المخدرات (أجاب) نعم يكون تو كيلها بالخصوصة والحال ما ذكر لا فمأولا يتوقف على رضا الخصم ويقبل قولها بيمينها في كونها من المخدرات فيرسل اليها القاضي ليخلفها على ذلك مع شاهدين فيشهدان على حلفها عنده حيث كانت من الاشراف مطلقا ولو ثبنا وهذا عند عدم اقامة البينة على كونها من المخدرات والمخدرة هي التي لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة أو حمام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل شخصا في بيع عقاره فباع الوكيل العقار المرقوم بماله من الوكالة المذكورة وبعد بيعه لذلك ادعى الموكل انه عزل الوكيل المذكور فهل اذا كان يبيع الوكيل المرقوم وقع قبل علمه بالعزل يكون نافذا على الموكل (أجاب) عزل الوكيل قصدا يتوقف على علم الوكيل بالعزل فلو تصرف قبل علمه بالعزل على مقتضى الوكالة تفذ على الموكل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة في ٨ جاسنة ١٢٨٤ حاصلها تقدمت وفاة شخص يسمى حسين أغا كرد عن زوجة واختين وابن أخ والزوجة ثبت تورينها بمحكمة مديرية المنية وابن الاخ حضر وبيده حجة تاريخها ٢٠ رسة ١٢٧٩ من محكمة مدينة اورفه تحتوي ثبوت توريشه هو والاختين وتو كيله عنهما برؤية ذلك بمحكمة مصر صدرا اعلام شرعي من محكمة مصر تاريخه ٢٣ رجب سنة ١٢٧٩ بثبوت وراثتهم وتو كيل ابن الاخ عن الاختين الوكالة المفوضة في القبض والاستخلاص وفي الدعوى والطلب والاخذ والصلح والابراء وايصال وتسليم ذلك لهما وكالة عامة مطلقة صحيحة شرعية على الحكم المعين والمشرع بحجة التوكيل المحكي عنها وبمقتضاها جرى صرف ما كان محصورا في بيت المال الى الزوجة وابن الاخ الوكيل المذكور وتحرر بالمديرية المنية بالصرف والاخراج للذكور بن عما يكون محصورا بها والاثنان حضر ابن الاخ المذكور وقدم هذا العرض يورى به ان المديرية اجرت الصرف له وافرجت له ايضا عن الاطيان والعقارات وتحررت الايلولات اللازمة وانه لما اراد بيع حصه فاطمة احدى الاختين حصل التوقف من محكمة المديرية بالقول انه ليس وكيلا في البيع وانه يحضر اعلاما من محكمة مصر وشهودا ثم ابرز حجة من مدينة اورفه تاريخها ١٨ ذي الحجة سنة ١٢٨٣ بتو كيله عن احدى الاختين التي هي فاطمة في استخلاص حصتها من واضي اليد على تركه المرحوم وايصالها وفي الاخذ والقبض والطلب والدعوى والارسال وفي الصلح والابراء عند الاقتضاء وفي كل الامور المنوقفة في الخصوص المذكور وكالة عامة مطلقة صحيحة شرعية وبالاستفهام منه مشافهة عن الحجة المذكورة بالتوكيل عن احدى الاختين دون الثانية بعد التوكيل السابق اوري ان الاخت الثانية توفيت وان وفاة

٢٨
١٢٨٣
دعوى يقبل قول المرأة
بيمينها أنها من المخدرات
إذا كانت من الاشراف
ولو ثبنا
ج' ذي الاولى
٤
١٢٨٤
مطلب عزل الوكيل
قصدا يتوقف على
علمه بالعزل

جادی الاولى سنة

١٢٨٤

١١

احدى الموكلتين لاتعلق لها بتوكيل الباقية ومع سابقة ثبوت توكيله عن الاختين
لازوم لاعادة الثبوت الا ان ولا الى الشهود التي صارت تعرفه عنهم في المديرية لم تكن
لناسبة ما اوضحه من ان محكمة المديرية عرفت بان وكالة البيع وما هو ووارد
بالحجج والاعلام الصادر من محكمة مصر بان وكالة عامة اقتضى تحريرها بخبر تسلم والحجة
الواردة أولا والاعلام الصادر من محكمة مصر والحجة الواردة اخيرا رسالة من طيه تؤمل
النظر فيما ذكر وما يتراءى بحسب ما وافق الاصول الشرعية يفاد عنه (اجاب) لا مدخل
لمصلحة بيت المال في صحة بيع هذا الوكيل من عدمه ولا عبرة بمجرد الحجة من غير اثبات
شرعي فاذا ثبت الوكيل المذکور وكالة بطريق شرعي عن شخص ببيع نصيبه في
العقار او ما يتضمن ذلك ككونه وكيل عام عنه يكون له البيع والا فلا واما ما ثبت
بمحكمة مصر فلا يفيد انه يملك البيع اذ التعميم الذي في الوكالة المذکورة مخصص
بالقبض والاستخلاص والدعوى وما عطف على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل وكل شخصا آخر في التصرفات في شؤنه من بيع بعض اراض وغيرها وشراء
اصناف للتجارة وقضاء ديون عليه والصرف في شؤنه من مال موكله وذلك حال صحته على
يد بيعة شرعية تشهد بذلك فتصرف الوكيل المذکور بحسب ما وكل به فباع واشترى
وقبض اثمان ما باعه وصرفه في بعض شؤن موكله حسب توكيله ثم دفع له الباقي ثم
بعد مدة مات الموكل فقام شخص اقيم وصيا على بعض الورثة ينازع الوكيل المذکور
فيما قبضه وصرفه منكر الوكالة بالتصرف في هذا الوجه فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي
ان المتوفى في حال صحته وكل الشخص المذکور على الوجه المسطور يكون القول قوله
بيمينه فيما صرفه حسب الوكالة في ديونه وبعض شؤنه وينزع الوصي من معارضته
ومطالبته بما قبضه وصرفه على هذا الوجه (اجاب) نعم اذا ثبت الوكيل المذکور
توكيله عن موكله فيما ذكر حال صحته بالوجه الشرعي يقبل قوله بيمينه فيما ادعى
قبضه وصرفه حسب التوكيل من مال موكله وفيما دفعه الى موكله من ماله لانه أمين
ادعى ايصال الامانة الى مستحقها ووكيل ادعى الصرف فيما وكل به فيقبل قوله
بيمينه في حق براءة نفسه والحال هذه وليس للوصي حينئذ معارضته ومطالبته بما دفعه
بمقتضى الوكالة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امأة وكلت زوجها بقبض
استحقاقها فيما خصها من تركه مورثها من هي تحت يده وفي التداعي والمرافعة وغيرها
ما يلزم لذلك وكالة مطلقة وقبل الوكيل منها ذلك وصار يخاصم ويتداعى مع اخصامها
حتى استخلص لها من ذلك مبلغا وسلمه لها والا انكرت بعض اشياء مما ادعى تسليمه
لها فهل يكون القول قوله في ذلك بيمينه بالنسبة لبراءة نفسه (اجاب) كل أمين ادعى
ايصال الامانة الى ربه فالتول قوله في ذلك بيمينه في حق براءة نفسه حيث لم يكن
خائنا والمال في يد الوكيل بقبضه امانة في يده فيدخل حكمه فيما ذكر والله تعالى اعلم

جادی الثانية

١١٨٤

رجب

١٢١١

٣

(سئل)

(سئل) في رجل له أخ مكث معه شهرين وهو يكسب لنفسه خاصة على قدر كفايته وفي أثناء ذلك تزوج وأمر أخاه بدفع ما تعرف تحبب له من مهر زوجته وما يتعلق بالتزويج من مال أخيه المأمور ليرجع به عليه فدفع المأمور حسب الأمر فهل يكون للمأمور الرجوع بما ثبت أنه دفعه عن أخيه بأمره ليرجع عليه به ويحجر الأمر على دفعه إليه وإذا امتنع الأمر من ذلك متعللاً بأنه مكث معه الشهرين المذكورين لأجرة تبطله حيث لا شركة له معه في مال أو كسب أو عمل أو كيف البال (أجاب) نعم يؤمر الأمر بدفع ذلك إلى المأمور إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي ولا عبرة بمجرد هذا التعلل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مبلغ معلوم من الدين على رجل وبه سند شرعي وكل صاحب الدين بأنه يقبضه منه وكالة خاصة وقال له أنت وكيلي في قبض هذا المبلغ لي من فلان المدين فهل إذا طلبه منه الوكيل وصدقه على الوكيل ودفع له بعض المبلغ المذكور وتبرع له الوكيل بباقيته على وجه الصلح لا يجوز هذا التبرع ولا يكون نافداً على الموكل بدون إجازته وللموكل مطالبة مدينه بباقي المبلغ المذكور والحال هذه (أجاب) لا ينفذ الأبراء والتبرع ببعض الدين من الوكيل بالقبض بدون إجازة الموكل بمجرد كونه وكيلًا بقبضه والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة وإفادة من بيت مال مصر مؤرخة ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٨٥ مضمونها تقدم لهذا الطرف عرض من الحاج سيرين ابن الحاج أحمد مناف يدعي به الوراثة إلى المرحوم حسين أفندي والتوكيل عن باقي ورثته الغائبين بمقتضى مضبطة بيده وحيث ينظر هذه المضبطة وجدت مخالفة للجاري ورودهم من البلاد الأجنبية مع الوراثة الغيب أو وكلائهم ومن اللزوم النظر فيها بطرف حضر تكلم تحريرهم لحضر تكلم الأمل من بعد النظر فيها الظهور أنه بموجبها يصح سماع الدعوى من الحاج سيرين المذكور أن ترد الافادة اللازمة عن ذلك ليعمل بموجبها وإن كان لا يصح سماع دعوى المذكور بموجبها يفاد أيضاً لفهمه ذلك (أجاب) بالاطلاع على المضبطة المحكي عنها المؤرخة في شوال سنة ٨٤ تين منها أنها كتاب من قاضي بلد نوخي من محروسة شبكي إلى القاضي بمصر القاهرة أو نوابه بأن الحاج سيرين ابن الحاج أحمد المعروف بحاجي مناف النخوي الشكوى أخ شقيق الحاج حسين أفندي ابن الحاج أحمد وأنه قد ثبت بالمحكمة الشرعية وكالة عن أمه وأخته في أحوالهما من تركة الحاج حسين وأنه وكيل بقبض سدس أمه وما بقي لأخته بالعصوبة بناءً على ما ذكره هو وكيل في قبض ما يستحقه بالارث فإن كان المستحق عينا لا يكون لهذا الوكيل الخصومة فيها إذا كان وكيل بقبض العين لا يملك الخصومة وإن كان ديناً كان له الخصومة فيه هذا ما يتعلق بخصومته بالنسبة لموكلته مما هو مخلف عن المورث وأما ما يتعلق بنفسه فلا مانع شرعاً من خصومته فيه بالأصلالة وكذا ما يتعلق بثبوت نسبته ونسب الغائبين إلى الميت فلا يتوقف على التوكيل بالخصومة إذ لو ادعى بالأصلالة عن نفسه فقط أنه أخ للميت وأن إحدى الغائبتين

١٢٨٤

١٨

صفر

١٢٨٥

١٥

ربيع الثاني

٤

١٢٨٥

مطلب الوكيل بقبض
الدين يملك الخصومة
فيه بخلاف الوكيل
بقبض العين إذا وكل
بها أيضاً

شعبان سنة
مطلب احد الورثة
ينتصب خصما عن
الباقى في اثبات النسب
مطلب اذا لم تكن العين
محمودة فلا وكيل
بقبضها ولاية القبض
بعد ثبوت وكالة
بذلك

ام له والاخرى أخت شقيقة له أيضا وأثبت النسب وانحصار الارث فيه وفي باقي الورثة
بحكم بنسب الجميع اذا حدد الورثة ينتصب خصما عن الباقي قال في نور العين ادعى شيئا
ارث لنفسه ولاخوته الغيب وقال الشهود لا تعلم له وارثا غيرهم تقبل البينة في ثبوت
النسب لليت اذا حدد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه الا ترى انه لو ادعى على
الميت دين محضرة أحدهم يثبت في حق الكل انتهى من الفصل الرابع ومثله في جامع
الفصولين من الفصل المذکور وحينئذ فلا يتوقف ذلك على وكيل أصلا بالخصومة
واذا ثبتت الوكالة بالقبض بالبينة فان كان الموكل بقبضه ديناً ملكاً بالخصومة فيه
أيضا وان كان عيناً لا يملك الخصومة فيه غير ان العين اذا لم تكن محمودة فلا وكيل
بقبضها ولاية القبض وان كانت محمودة فلا يملك الخصومة فيها الا اذا وكل بالخصومة
أيضا هذا ما ظهر لي الا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من بيت مال مصر
مؤرخة ١٤ ش سنة ٨٥ مضمونها فيما تقدم بانغنا ما يفيد وفاة المرحوم عبد الله باشا
سرجشين بالسودان وانه أقام وصيا من قبله على عياله ومتر وكاته ولما تعين من لزوم لاجراء
اللازم في متر وكاته قيل انه توفي عن زوجة وبنات أخ شقيق اربع غائبات لا تعلم اسمائهن
وقد ثبت في محكمة مصر ورثة الزوجة بدفتر قسام مذکور فيه وفاته عنها وعن بنات
أخيه المذکورات ثم حضرت صورة اعلام بنحتم قاضي السودان تتضمن ثبوت وفاته عن
زوجته وبنات أخ شقيق اربع واخت لأم وقد حضر الوصي وكتب للمدريات بني مرار
والمنية وسيوط وجرجا بالا فراج عن أطيان وموجودات التركة التي فيها للزوجة
والوصي وبعدها حضر شخص بالتوكيل عن الاخت لأم وأثبت بمحكمة مصر وكالته
وانحصار ارث المرحوم في الزوجة والاخت لأم من دون شريك وصرف له ما كان
موجودا من التركة في بيت المال وكتب الى المدريات المذکور بالافراج له وبعدها
الوكيل المذکور وكل شخص اخلافه من قبله وأقامه مقام نفسه وتوفي هو وثبت ذلك
في محكمة سيوط ثم حضر وكيل من طرف الاخت بدل الوكيل الذي كانت وكلته
أولا وتوفي وأثبت في محكمة مصر وكالته عنها ورغب تسليمه ما يؤهل لموكلته من تركة
مورثها ولماسئل الوكيل الموكل من قبل الوكيل الاول عما قاله الوكيل الثاني
اجاب بانه ممثلا لما يقتضيه الحكم الشرعي وقد سطر هذا الحضر تكم والاعلام الصادر
من محكمة سيوط بتوكيل من وكل عن الوكيل الاول والاجابة المقولة منه والاعلام
الصادر من محكمة مصر بتوكيل الوكيل الاخير عن الاخت لأم من طيه تؤمل من
بعد النظر فيها أن ترد الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما يخص الاخت المذکور
يسلم من من الوكيلين المذكورين ليعمل بمقتضاه (اجاب) اذا ثبت بالوجه
الشرعي ان الاخت لأم المذکور أقامت زوجها وكالته لمفوضاتها في جميع ما يخصها
في تركة أخيها لأمها وقالت له اعمل برأيك ووكلت أمر ذلك اليه وجعلت فعله كفعلها

ذی الحجة سنة
مطلب اذا مات الوكيل
المفوض اليه بعد
تو كيله آخر لا يعزل
الثاني بموته ولا بعزله
وينعزلان بموت الموكل
مطلب ليس لاحد وكيلاين
وكلا معا الانفصال
بالتصرف بخلاف مالو
كان على التعاقب

وتصرفه كتم صرفها وانابته مناب شخصها كان له البيع والشراء والقبض والتوكيل
والرافعات في جميع الحقوق وان الوكيل المذکور وكل عن موكلته المذکورة شخصيا
آخر كتم كيله عن موكلته ومات الوكيل الاول يكون الوكيل الثاني وكيلاً عن الموكلته
ولا ينعزل يعزل الموكلته لو كيله الاول ولا بموته بل ينعزلان بموت الموكلته وعزلهما
وينعزل أحدهما يعزل الموكل الاصل له واذا وكت الموكلته المذکورة شخصيا آخر بدلا
عن وكيله الاول بعد موته بدون عزل للوكيل الثاني الموكل من قبل الاول في شؤونها
يكون من وكتته وكيلاً عنها ايضا فيجتمع لها والحال هذه وكيلان ولهما ولاية التصرف
على حسب وكالتهم ما لم يعزل احدهما نفسه وتعلم الموكلته بذلك أو تعزل الموكلته
احدهما ويعلم الوكيل المعزول بذلك فان نفذ العزل المحقق متوقف على العلم
والوكيلان اذا وكلا على التعاقب ينفرد كل منهما بالتصرف بخلاف ما اذا وكلا معا كما
يستفاد من الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في حادثة هي ان رجلا وكل رجلا آخر تو كिला
عاما في جميع أموره وكافة اسبابه وشؤنه من صرف على عقار وغيره سواء كان من ماله
أو من مال موكلته وببيع وشراء وخصومة فقبل الوكيل الو كالة المذکورة وللوكيل ضيعة
فصرف عليها الوكيل مبلغا من ماله الخاص به في أداء ما عليها من الخراج بموجب الوكالة
المذکورة ومات تحصل من غلتها رده الى الموكل فهل يصدق الوكيل فيما ادعاه من رد
الغلة يمينه واذا اقام بيعة على دعواه اداء الخراج من مال نفسه يحكم له على الموكل بذلك
أم كيف الحال (اجاب) نعم يصدق الوكيل المذکور في رد الغلة الى موكله واذا ثبت
بالوجه الشرعي أنه أدى مال خراج أرض موكله من مال نفسه يكون له الرجوع على
الموكل المذکور بذلك حيث كان من ضمن المأذون له فيه والله تعالى أعلم
(سئل) في حادثة وهي ان رجلا اراد ان يشتري عقارا ميعينا لنفسه فدفع ثمنه من ماله
الخاص به الى ابنه الذي هو من جلة عائلته وأمره بشراؤه العقار بالوكالة عنه فاشتراه الابن
ودفع ثمنه من مال الاب ثم حرجة التبائع باسمه دون أبيه والحال انه في ضمن عائلة أبيه
ولم يكن له من الكسب ما يقوم بامر معيشته فضلا عن شرائه العقار ثم مات هذا الابن عن
زوجة وولدو بنت صغيرين فادعى والد الزوجة ان هذا العقار ملك للبنت خاصة حيث
كانت حجة محررة باسمه خاصة فهل اذا اقام الاب البيعة على طبق دعواه ثبت له ملك
العقار ولا عبرة بما هو مذکور في حجة التبائع والحال ما ذكر افيدوا الجواب (اجاب)
اذا ثبت ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي يكون المالك في هذا العقار للاب الموكل بشراؤه
بعينه ولا يقع الشراء للابن الوكيل في غيبة موكله ولو انشأه لنفسه والحال ما ذكر اذ
الوكيل بشرأ شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه ولا موكل آخر بالاولى حيث لم يكن مخالفا
كما لو اشتراه بخلاف ما سمي له الموكل والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال
مصر مؤرخة ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٨٥ مضمونها حضرة مصطفى افندي رضا زوج المرحومة

شريعة عائشة يدعي بمبالغ على تركه زوجته المذ كورة أجرى صرفها على الابعادية تعلقها
المشتركة بينه وبينها بحق النصف قبل وفاتها وبعد الوفاة وهو مستند في ذلك على سند
توكيل بيده صادر من المرحومة له حال حياتها وحيث لم يعلم ان كان باستناده على ذلك
السند يكون له المطالبة بما صرفه قبل الوفاة وبعد ها وعلى مقتضاه اذا كان قد ادين بمبالغ
من الخارج مما يدعي به تكون المتوفاة أو تركتها ضامنة لها ويقبل من المدعي الموما اليه
القول فيها أم كيف فلمن تحريره والسند بيد الافندي قادم لطرف حضر تكمل ليكي من بعد
الاحاطة بما توضحه وبما في السند المرقوم ترد الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك ثم اذا
كان الزوج قد ادين من الخارج بمبالغ على ذمة الموكلة على مقتضى سند التوكيل الذي
بيده ويطلب التركة بالدين الآن هل يصح التسدين وتسمع دعواه شرعاً أم لا فلزمت
التحسية بذلك لافاد عما ذكر (أجاب) قد صار الاطلاع على سند التوكيل المحكي عنه
المؤرخ ٢١ جادى الاولى سنة ٨٢ وافادة حضر تكمل المؤرخة ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٨٥
والافادة عن ذلك انه اذا ثبت التوكيل المذ كورة على الوجه المبين بالسند المرقوم
شرعاً وثبت أيضاً بالوجه الشرعي ان التوكيل المذ كورة صرف مالزم من المصاريف على
زراعة الابعادية المملوكة وكلمته المذ كورة واشترى بها ثم أو مهمات أو خلاف ذلك مما
يحتاج الامر اليه للابعادية المذ كورة من مال نفسه سواء كان ذلك المال آل اليه بطريق
الاستقراض من جهة أخرى أو بسبب آخر في حال حياة موكلته يكون له الرجوع به في
تركها كسائر الديون الشرعية وأما اذا وجد صرف شيء بعد الموت فلا يكون داخل تحت
التوكيل المذ كورة لانه بالموت وكذا التوكيل بالاستقراض لا يصح فلامطالبة
شرعاً للقرض على من وكل بالاستقراض انما يطالبه على المستقرض والمستقرض لو دفع
المال لموكله على سبيل الدين أو صرفه في شأنه بالامر كفي هذه الحادثة يكون له الطلب
والرجوع عليه بمثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحرق لمطالبة بآدائه
وعجز عن ذلك طاب منه رهنا وجعل الدين عليه أربعة اقساط مدة سنتين يدفع في كل
سنة أشهر قسطاً وكتب له حجة برهنية دائرية يملكها وأعطاه رهناً على ذلك ووكاه
بيعهما بثمن مثلهما وياخذ دينه من ثمنها اذا مضى قسطان ولم يدفعهما ما فهل اذا مضى
القسطان ولم يدفعهما ما يباع المرتهن الدائرة المذ كورة بغير ثمن المثل بغبن فاحش يكون
البيع المذ كورة غير نافذ وللراهن رده (أجاب) نعم يبيع التوكيل المذ كورة على الوجه
المسطور غير نافذ وللراهن رده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج امرأة وامرأة
المذ كورة تملك بيتاً معلوماً خربا فاذنت المرأة المذ كورة زوجها المذ كورة بأن يصرف على
البيت ويعمره من ماله ومهما صرفه في العمارة والتكاليف على البيت المذ كورة يرجع
بنظيره عليها فعمر البيت المذ كورة وصرف عليه من ماله بناء على ما ذكر قد راع معلوماً من
الدواهم والآن يطلب الرجوع على الاذنة المذ كورة بنظيره ما صرفه بالاذن بعد ثبوت

١٢٨٥

٢٤

مطالب التوكيل
بالاستقراض لا يصح

صفر

١٢٨٦

٢٧

١٢٨٦

١١

الاذن والصرف وقدر المبلغ المصروف بالوجه الشرعي فهل يكون له ذلك وليس للمرأة
المذكورة الامتناع والمنازعة في ذلك (اجاب) نعم يكون للزوج الرجوع عليها بما
ذكر والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين بسند
تحت يده وكل آخر قبضة عن هو عليه وسيله السند فاستلمه وتوجه وقبض الدين عن هو
عليه ولم يعد الى ربه فتوجه اليه رب الدين ليأخذ منه دينه الذي قبضه أو سنده ان لم
يقبض الدين فأنكر الوكيل قبضه عن هو عليه وقبض السند من رب الدين فطلبه على يد
الحاكم وادعى عليه بذلك فأنكر قبضها وادعى اقامة الدليل عليه من رب الدين بقبضه
السند منه وقبضه الدين عن هو عليه اعترف بقبض الدين المذكور واستلام السند
وادعى انه سلمه للمدين ولم يسلم ما قبضه من الدين لربه لكونه تصرف فيه واستهلكه
في حكم عليه بدفع مثله لربه فهل اذا ادعى بعد ذلك انه سلمه الى ربه وأنكر رب الدين ذلك
لا يقبل قوله في الدفع الى ربه بعد ذلك بيمينه بخروجه من الامانة وصيرورة ذلك ديناً عليه
بما ذكر وان كان ذلك أمانته في يده قبل التجرد والتعدي الذي حصل منه ويؤثر شرعا
باداء الدين الى ربه أم كيف الحال أفيدوا الجواب (اجاب) حيث أنكر الوكيل المذكور
قبض الدين عن هو عليه والسند من ربه ثم اعترف بذلك وانه استهلكه صار ذلك ديناً
بذمته وخرج من كونه أمانة فاذا ادعى ايصاله بعد ذلك لمستحقه لا يصدق في دعواه
المذكورة بيمينه بل لابد من البرهان كسائر الديون والمغصوبات والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة غاية رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها تؤمل مطالعة
حضر تكما كتب من بيت المال لديوان الداخلية بتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٨٦ بخصوص
توكيل يوسف أفندي خزام عن سعادة عبد الحليم باشا وما ورد من الديوان المرقوم
بتاريخ ٢٩ منه ويفاد هل يقتضى دفتر القسام الصادر من محكمة مصر في غرة
را سنة ١٢٨٤ المتضمن توكيل الأفندي المذكور عن سعادته في قبض ما يؤول
اليه بالارث الشرعي بطريق الولاء والعصوبة بالسببية من قبل عتقاء أفندينا الكبير
والمرحومة نظلاها ثم والمرحوم عباس باشا وعتقاء عتقاتهم وغيرهم عن ذلك في
جهته وتحت يده كائن من كان وبماله وعاليه من الدعاوى والمطالبات والمخاصمات
بذلك وبالبيع والشراء والهبة وبكافة ما يتعلق بذلك وترجمة الجواب التركي الوارد لبيت
المال من سعادته في ٢٢ شوال سنة ١٢٨٥ عن توكيل المذكور عن سعادته في
هذه الخصوصيات لغية سعادته فهل الآن يسرى التوكيل بمقتضى دفتر القسام المذكور
الصادر من المحكمة الكبرى منذ كان سعادته حاضرا بمصر لاسيما مع تأكده بالجواب
الصادر منه للصحة بعد سفره أم لا (اجاب) حيث وكل سعادة عبد الحليم باشا يوسف أفندي
خزام المذكور على الوجه المسطور وثبت التوكيل عنه على الوجه المعين بدفتر القسام
الحكي عنه قبل سفره ثم سافر فهو على توكيله المذكور وبذلك التصرف والخصومة

جاءى الاول

١٢٨٦

٢

رجب

١٢٨٦

٣٠

ففيما وكل فيه حيث لم يقيد التوكيل بزمن وجوده بمصر ما لم يتحقق عزله ولا يكون مجرد سفر الموكل لجهة الاستئانة موجبا لعزل الوكيل عن توكيله لاسيما وقد اكد الموكل توكيله عنده بعد سفره بالجواب الذي حرره بعد سفره بذلك اما اذا كان هنالك جهود التوكيل المذكور وحصلت خصومة بالوجه الشرعي فيكلف مدعي الوكالة اثباتها بالبينات الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) فيمن توفي عن ورثة وله دين على آخر في بلدة اخرى فوكل الورثة شخصا قبض الدين من المدين وفوضوا له التوكيل فسافر الوكيل الى بلد المدين ووكل آخر ورفعه وكيل الوكيل الى المحاكم الشرعية وادعى عليه بدين الميت وبان ورثة وكلاءهم الشخص الاول وفوضوا له الوكالة وبما له من التفويض وكله في قبض الدين من المدعي عليه فانكر دعواه وكالة الشخص الاول عن الورثة ووكلته عن الوكيل فابرز السند الذي يدل على توكيل الشخص الاول للوكيل الثاني واقام بينة على ذلك ولم يثبت توكيل الاول عن الورثة أصلا هل ليس للمحاكم الزام المدين بدفع الدين للثاني بمجرد ذلك بدون اثبات وكالة الاول مفوضا عن الورثة افيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس للمحاكم الزام المدين بدفع الدين لمن يدعي انه وكيل عن وكيل الورثة بمجرد اثبات وكالة عن الاول بدون اثبات وكالة الاول مفوضا عن الورثة في ذلك مع انكار الخصم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحمى لا يحسن الدعوى وكل رجلا في الخصومة لاظهار حقه فخاصم وكيل المدعي عليه مدة لى حاكم شرعي ثم ظهر له عزله فعزله وكل رجلا آخر عوضا عنه ليم الدعوى الوكيل الاول وحضر وكيل الوكيل الثاني عند المحاكم الشرعية وليس معروفا بالحيل ولا مشهورا بما يمنعه من التوكيل فلما حضر هو وكيل المدعي عليه بين يدي القاضي للدعوى وأراد أن يدعي بدعوى موكله قال وكيل المدعي عليه لا قبل توكيل هذا الوكيل فهل والحال هذه لا يشترط لزوم التوكيل رضا وكيل الخصم مع كون الموكل اميا لا يحسن الدعوى ولا يمكنه اظهار حقه الا بنصب وكيل عنه يقوم مقامه في الخصومة افيدوا الجواب (أجاب) من الاعذار الموجبة للزوم التوكيل بدون رضا الخصم كون الموكل لا يحسن الدعوى فاذا كان الرجل المذكور كذلك لا يتوقف لزوم توكيله الوكيل المذكور والحال ما ذكر على رضا خصمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل عن ورثة معينين وكالة مطلقة مفوضه في قبض واستخلاص ما يخص الورثة المذكورين من تركة مورثهم وفي الدعوى والطلب بذلك بمقتضى اعلام شرعي مسجل بالسجل المصان وبما للوكيل المذكور من ولاية القبض واستخلاص التركة المذكورة قد اجري ذلك وقبض ما خص موكله مما هو مضبوط بميثاق المال ثم ظهر للتوفي اشياء تخص التركة فاستحصل عليها الوكيل وضمها لاصل التركة وقسم جميع التركة على الورثة حسب الفريضة الشرعية وأخذ كل ذي حق حقه وأقر كل واحد منهم انه اخذ جميع ما خصه من تركة مورثه ولم يكن له لدعوى ولا

١٢٨٦

٣٠

محرم

١٢٨٧

١٧

طلب ولا حق ولا استحقاق قبل الوكيل المذکور ومضى على ذلك مدة ست سنوات
وكسور والآن قام بعض الورثة المذکورين ينازع الوكيل المذکور ويطالب ببعض
حقه وتخصه مما قبضه الوكيل من تركته مورثه فهل اذا كان الوكيل المذکور ثابت
الوكالة شرعا يكون القول قوله في الدفع لبعض الورثة المذکورين حيث انه أمين في ذلك
ولا يكلف اثبات الدفع بالبينه وهل لا تسمع من المدعي الا ان دعوى بطلب شيء يخصه
من تركته مورثه بعد اقراره واعترافه بانه قضى جميع ما خصه من تركته مورثه وما حكم
الله (اجاب) اذا كانت تلك الوكالة ثابتة بالوجه الشرعي يقبل قول الوكيل بالقبض اذا
ادعى ايصال ما قبضه لوكليه اليهم بيمينه ولا يكلف اثبات الدفع اليهم بالبينه شرعا اذ كل
أمين ادعى ايصال الامانة الى ربهما فالقول في ذلك بيمينه حيث لم يخرج عن الامانة
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من الروزنامة في ١٤ راسنة ١٢٨٧ عن جواز توكيل
الوصي المختار في قبض استحقاق القصر من الورثة وانفرد اذ البالغ يقبض استحقاقهم
بانفسهم بلا توكيل الوصي (اجاب) لا مانع شرعا من توكيل الوصي المختار غيره واحدا
او متعددا في قبض استحقاق القصر ممن هو في جهته وأما البالغ من الورثة فلهم قبض
استحقاقهم بانفسهم بالا صالة من غير احتياج الى توكيل الوصي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل وكيلا عن جماعة في بيع ساعة باعها بثمن مثلها وحفظ ثمنها في حوزته ثم ضاع
منه من غير تعد ومن غير تفريط في حفظه فهل لا يكون ضامنا لشيء منه والمحال هذه
ويصدق في ذلك بيمينه بعد ثبوت التوكيل منهم بالبيع (اجاب) نعم المبيع في يد
الوكيل بالبيع امانة فاذا هلك في يده بدون تعد منه ولا تفريط يهلك على ملاكه ولا
يكون مضموفا على الوكيل بدون وجه شرعي ويصدق في ذلك بيمينه والمحال هذه اذ لم
يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها مبلغ معلوم من الدراهم آل لها الميراث
عن زوجها ولها ابن وكلته في قبضه وأخذ من هو تحت يده وصرفه في مهماتها ولوازمها
من المأكول والملبس وغيره مما هو ضروري لها فتعاطى ذلك وقبض وصرف منه في
مهمات وشؤونها ولوازمها مدة ثم بعد ذلك عرض عليها المنصرف في ذلك فكذبت في
بعضه بعد ان صدقته في القبض ممن هو تحت يده بوكالته العامة فهل يقبل قوله
ويصدق في مقدار ما صرفه فيما لا يكدبه الظاهر فيه او كيف الحال (اجاب) نعم
يقبل قوله بيمينه فيما صرفه حسب التوكيل له اذ لم يكدبه فيه ظاهرا محال ولم يكن
خارجا عما وكل فيه ولم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت لولدها مبلغا
من الدراهم ووكلته عن الشترى لها به عقارا ببلدة كذا وذلك التوكيل ودفع المبلغ
المذکور بحضرة جمع من المسلمين يشهدون عليه بذلك فاشترى به العقار في البلدة
المذكورة بالمبلغ المذکور وأضاف الشراء لنفسه وكتب في حجة الشراء للعقار المذکور
انه لنفسه من ماله ولم يذكر فيه موكلته أصلا فهل يقع الشراء لها أولا واذا تنازعت معه

١٢٨٧

ربيع الاول

١٢٨٧

محرم

١٢٨٨

١٦

جادی النانیة

١٢٨٨

في شأن ذلك وطالبت منه ان يكتفي من العقار المشتري على هذا الوجه او يدفع لها المبلغ
المذكور الذي قبضه منها وامتنع من ذلك منكر الدعواها وتريد اثبات المبلغ المذكور
واقامت عنها وكيلها ليرافع معه على يد المحاكم الشرعية لكونها لا تحسن الدعوى تجاب
لذلك ويقبل منها التوكيل وتسمع الدعوى من الوكيل المذكور والبرهان على ذلك
بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان التوكيل بشراء عقار بعينه يقع الشراء ولو لمع
اضافته لنفسه امواله كان بشراء عقار بغير عينه فاضاف الوكيل وقت العقد الشراء
لنفسه وماله بان قال اشتريت لنفسى بمالى يقع الشراء له ولو نقدت عنه من مال الموكلة
ويكون ضامنا للمثل الثمن المذكور بعد ثبوت قبضه من مالها واستهلاكه بالوجه الشرعي
والافلاو من الاعذار الملمزة قبول الوكالة بالخصوصة في حق الخصم كون المدعى لا يحسن
الدعوى عند الا امام الاعظم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متصرف على اخوته
بأذنهم في القبض والصرف في شؤونهم ثم بعد مدة ارادوا الانفصال وأخذ كل منهم نصيبه
الذي تحت يده اخيه المذكور فادعى الاخ المذكور انه استدان مبلغا من الناس وصرفه
في شؤون اخوته زيادة على ما تحت يده من الاموال المشتركة ويريد الرجوع على كل منهم
بما يخصه من ذلك فادعى كروا دعواه فهل لا يصدق في دعواه في حق الرجوع عليهم بما
ادعى صرفه من الديون التي يدعى استدانها من الناس بل يكلف اثباتها بالوجه الشرعي
(اجاب) لا يقبل قول المادون بالانفاق في دعواه ذلك من مال نفسه في حق رجوعه على
اخوته حيث أنكر وما ذكر ويكلف اثبات ما ادعاه بالبينة الشرعية والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة ملكت بالارض قطعة أرض مشتملة على ابنية وآلات بخارية وغير
ذلك وولدت عليها انسانا ثم عرضتها للبيع فنزايد الناس فيها ثم كتبت الى وكيلها
المذكور أن يبيع الارض المذكورة له لان العلاء بالثمن الذي اعطاه فيها وقدره كذا وكذا
فباعها له ثم انها باعت ذلك لانسان آخر بعد أن باع وكيلها لمن اذنت بالبيع له فلما بلغ
الوكيل بيعها للآخر ذهب اليها وأخبرها انه باع حين أمرته حالا فهل اذا ثبت ان بيع
الوكيل متقدم على بيعها يكون بيعه هو النافذ ولا يكون بيعها مبطالا ويكون الحق
للمن باع له الوكيل دون غيره (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور بيع الوكيل
بالبيع حسب أمر الموكلة مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم سائر ما سبق على بيع الموكلة
من غير المشتري الاول ولم يوجد مانع يكون بيع الوكيل هو النافذ شرعا ولا يكون بيع
الموكلة ثانيا مبطالا والافلا والله تعالى اعلم (سئل) باهامة من ناظر الدائرة السنية
مؤرخة ٢٣ من سنة ٩٠ متضمنة طلب الحكم الشرعي عن السؤال الآتي ذكره
حيث ان القصد ببيع الاطيان المذكور كورة فيه للدائرة المذكورة وصورة السؤال المذكور
في رجل تحت يده اطيان عشوريه آيلة له بالميراث عن والده وآلت لوالده بالشراء الشرعي
من شخصين وهما تلقياها بالشراء من مال السكها وقد اراد من هي تحت يده الآن التصرف

١٢٨٨

١١

مطلب لا يقبل قول
الوكيل في الانفاق
من ماله ليرجع بدون
اقامة بينة على ما أنفق

وبيع الثاني

١٢٨٩

١٥

دى الحجة

١٢٨٩

٣

فيم بالبيع للدائرة السنية وعند توقيع المباشرة في تلك الاطيان لزم الحال الى الاستفسار من البائعين الى والدواضع اليد المذكور فبحضورهما قرر كل منهما بان يبيع الاطيان المذكور ووقع من والدواضع اليد المذكور على يد وكيل من طرفه وبعد بيان الثمن وتسميته وقع البيع منا الى موكله والدواضع اليد وقبل الوكيل ذلك له شفاها غير انه وقت تحرير المكاتبات لاجل ذلك اخبرهما الوكيل المذكور بان الشراء في الاطيان المذكور لوالدواضع اليد ولاخ شقيق للوكيل المذكور وبناء على ذلك تحررت الخطابات للمديرية باسمهما حسب اخبار الوكيل المذكور والحال ان وادع اليد الان يقول ان الاطيان المذكور هي ملك مورثي خاصة وكل من الوكيل ومن وقع كتب الشراء باسمه واسم والدواضع اليد غائب فهل يسوغ شرعا لواضع اليد المذكور التصرف بالبيع في الاطيان المذكور ولا يمنع من ذلك مجرد الخطابات التي حصلت من البائعين المذكورين حيث لم يصدق واضع اليد على ذلك ولم يخرج بذلك حجج شرعية تفيد الاشتراك بين مورث واضع اليد وبين من قيل من قبل البائعين بان المكاتبات والخطابات مذكور فيها ما يفيد الاشتراك معه وما المحكم افيروا الجواب (اجاب) مجرد ما ذكر في هذا السؤال لا يوجب اشتراك من كتب الشراء باسمه مع والدواضع اليد بعد صدور البيع من المالكين لخصوص والدواضع اليد وقبول وكيله البيع له خاصة ببيع صحيحا مستوفيا شرائطه المعبرة الا انه لو حصر من كتب الشراء باسمه على سبيل الاشتراك وادعى على واضع اليد وقوع البيع له مع والدواضع اليد ابتداء وقبل لهما الوكيل المذكور بالوكالة عنهما بالثمن الذي عين وانبت ذلك بالطريق الشرعي يقضى له بنصيبه ويكون له فسخ البيع لو صدر في نصيبه من الوارث الواضع يده الا ان بدون اذنه ان لم يحجزه اجازة معتبرة شرعا ولا يمنع من ذلك قول البائعين المذكور ولا يكون حجة عليه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف نائب محكمة مصر عن الوكيل وكالة عامة المأدون له ما توكل ادا وكل رجلا ما يعين موكله وعم له واذنه بالتوكيل هل يملك الوكيل الثاني ان يوكل ثالثا كذلك ثم الثالث رابعة او هكذا ولو عم كل وكيل منهم ان يوكله واذنه بالتوكيل (اجاب) الذي استفيد من عبارات كتب المذهب ان الجواز قاصر على الوكيل الاول فله ان يوكل بمقتضى التفويض والاذن من موكله بالتوكيل وليس للثاني ان يوكل ثالثا ولو فوض الوكيل الاول للوكيل الثاني على الاظهر فمن بعده بالاولى في الحانية مرة ١ من الجزء الثالث من فصل التوكيل بالخصومة بغير رضا الخصم رجل وكل رجلا بتقاضى دينه او خصومة او بيع وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز كان للوكيل ان يوكل غيره ولو ان الوكيل وكل غيره وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز لم يكن للوكيل الثاني ان يوكل غيره وروى ان له ان يوكل غيره انتهى ومثله في فتاوى الانقروى من الجزء الثاني من توكل الوكيل مرة ٤٣ بالعز الى فتاوى قاضى خان المذكور ووقع المسئلة في الهندية من الباب الاول

١٢٩٠

٢٣

ربيع الثاني

١٢٩١

مطلب في عدم جواز
توكيل وكيل الوكيل
المفوض اليه التوكيل
وكيلا ثالثا وروى
جوازه وما في ذلك من
النقول

من الوكالة غمرة ٤٤٣ بالعزو الى الخانية المذ كورة مقتصر افيا على عدم جواز وكيل
 الثانى وهو صدر العبارة الى قوله لم يكن للوكيل الثانى ان يوكل غيره حيث قال كذا فى
 فتاوى قاضى خان انتهى وقد ذكر مولانا قاضى خان المذ كور فى أول فتاواه مانصه وفيما
 كثرت فيه الا فويل من المتأخرين اقتضت فيه على قول أو قولين وقدمت ما هو الاظهر
 وافتتحت بما هو الاشهر اجابة للطالبين وفي التارخانية من الفصل الثالث عشر فى
 بيان حكم وكيل الوكيل والموكل الاول والموكل الثانى معه غمرة ٥٧٩ مانصه محمد
 اذا وكل رجلا ببيع أو شراء وقال له اعمل فيه برأيتك فوكل الوكيل وكلا وقال له اعمل فيه
 برأيتك لم يكن للثانى ان يوكل الثالث نص عليه فى كتاب الشفعة وكذا فى كتاب المضاربة
 اذا قال رب المال للمضارب اعمل فيه برأيتك فدفع المضارب المال الى غيره مضاربة وقال
 اعمل فيه برأيتك كان للثانى ان يدفع المال الى غيره مضاربة فن مشايخنا من قال ما ذكر
 فى المضاربة يصير رواية فى الوكيل وما ذكر فى الوكيل يصير رواية فى المضارب فعلى قول
 هذا القائل يصير فى المسئلة روايتان ومنهم من قال بين المسئلة فرق وهو الاظهر
 انتهى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دين على آخر أرسل رسولا من طرفه للمديون
 ليقبض منه بعضا من الدين فاعطاه البعض منه وسلمه الرسول لرب الدين ثم بعد مدة مات
 رب الدين المذ كور عن ورثته أنه كروا وصول ما قبضه الرسول لمورثهم مع اعترافهم بكونه
 رسولا عن مورثهم وبقبضه من المديون فهل يصدق بيمينه فى انه سلمه ما قبضه من
 المديون أو يكلف بينة على انه سلم رب الدين ما قبضه من المديون (أجاب) نعم يصدق
 الرسول المذ كور بيمينه فى دعواه تسليمه ما قبضه على وجه الرسالة المرسله ولا يكلف
 اقامة بينة على ذلك لانه أمين وكل أمين ادعى اتصال الامانة الى ربهما فالقول قوله فى
 ذلك بيمينه فى حق براءة ذمته والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وكل آخر وكالة شرعية
 فى ايجار عقاراته المملوكة له وفى قبض اجرتها وفى شراء أشياء معينة ودفع ثمنها من الاجرة
 التى يقبضها ثم سافر الموكل المذ كور الى جهة معلومة فباشر الوكيل ذلك كله فى مدة
 من السنين وكل ما تجمد من الاجرة مع الوكيل يدفعه او كله المذ كور وكذا كل ما اشتراه
 منها له بالوكالة المذ كورة يدفعه له فى محل اقامته ثم بعد ذلك حضر المالك المذ كور من
 سفره واستلم عقاراته من الوكيل المذ كور وصار يؤجرها ويتصرف فيها بنفسه ثم مات عن
 ورثته كور اوانا نايلغ مقرين يقبض الوكيل المذ كور الاجرة المذ كورة وبالوكالة عن
 مورثهم بالقبض والشراء المذ كور بن وبانه اشترى ما ذكره ومنكرين دفع الوكيل المذ كور
 بعض الاجرة وبعض الاشياء المشتراة هل والحال هذه يقبل قول الوكيل بيمينه فى ذلك
 ولا عبرة بانكارهم المذ كور سيما ومورثهم قبل موته لم يعين لهم طرف وكيله المذ كور
 شيئا أصلا وما الحكم (أجاب) نعم يقبل قول الوكيل المذ كور بيمينه فى دعواه تسليم ما كان
 بيده من الاجرة التى قبضها بالوكالة وما اشتراه لوكاه من ماله بمقتضى الوكالة المقر بها

١٢٩١

١٠

ذى الحجة

١٢٩٣

٢٧

جادی الاولی سنة

من الورثة المذکورین الى موكله المذکور والمحال ماذ کر حیث لامانع لانه أمين ادعی
ایصال الامانة الى مستحقها والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل مات عن اولاده الذکور
والاناث البالغ والقصر فبقی الاولاد مع بعضهم الى أن تزوجت احسدى الاناث البالغات
ووکلت احسدا خوتها فی الزواج وقبض المهر وبعد الزواج بالوجه الشرعی وقبض الاخ
المذکور المهر من الزوج امرت الزوجة اخاها المرقوم بانه يشتري لها اثاثا للجهاز له فاخبرها
بان مهرها لا یقی ثمن الاشیاء الراغیة شرعا فامرته بان يشتري لها الاشیاء المذکورة وما
زاد عن المهر يدفعه لبايع الاشیاء ثم يرجع به عليها ویاخذها من أصل حقها فی التركة فهل
والحال هذه اذا اشترى الاخ المذکور الاشیاء المأمور بشرائها لاخته الا حرة المذکورة
بزیادة عن المهر ثمن مثله واستلمتها واستعملتها تلزم الا حرة بزيادة ولا خیر الرجوع عليها
بالزائد عن المهر جبر علیها حیث کان أمرها له بذلك ثابتا بالوجه الشرعی (أجاب) نعم تلزم
تلك المرأة بما زاد من ثمن ما اشتراه لها وکیلها عما فی يده من مهرها ان كان الامر كما ذكر فی
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل رهن عقارا تحت يد آخر رهننا شرعیاً بدين عليه
له ووكل الراهن المرتهن توكيلا شرعيا في بيع الرهن عند حلول اجل الدين في صلب عقد
الرهن وتحرر بذلك حجة شرعية مستوفية جميع الشروط المعتبرة شرعا فهل اذا مات
الراهن لا يبطل التوكيل المذکور وکورو يكون لوكيل بيع الرهن بمقتضى الوكالة الثابتة
له في صلب عقد الرهن (أجاب) الوكالة يبيع الرهن الصادرة في صلب عقده الشرعی
لازمة لا يملك الراهن ابطالها بعزله ولا تبطل بموت الراهن ولا بخروجه عن الاهلية
وفي تكمله رد المحتمل من عزل الوكيل عن البيع ثم يطأ على الوكالة للزوم في مسائل منها
الوكالة يبيع الرهن سواء كانت مشروطة في عقد الرهن او بعده على الاصح فتلزم كالرهن
اه فللمرتهن المذکور بيع الرهن بعدم موت موكله الراهن عند حلول اجل الدين على
مقتضى وكالة المذکور كورة والمحال ماذ كروا لله تعالى اعلم (سئل) فی بنتین بالغتین
والدتهما متمكنا اطمينا وصارت جسد البنتين تتولى على جميع الربح الذى هو
للبنتين والدتهما ما تصرف ما يلزمهن والباقى محفوظ لهن تحت يدها بطريق الادن
والوكالة منهن لها في ذلك وقد استعملت الجدة المذکورة مازاد عما أوصلته اليهن
من غلة الارض على الوجه المستطور في شؤونها وصار ذلك دينا في ذمتها واستمر ذلك مدة
من السنين الى أن توفيت في أثناء بذر الاطيان على هذا الوجه فبعضها بذر قبل الوفاة
وبعضها بعد الوفاة معرفة وكيل آخر اقننه والبذر جميعه من أصل الربح المحفوظ بطرف
الجدة المذکورة كورة قبل عام الموت فهل لهن الاستيلاء على محصولات عام الوفاة الموجود
ومطالبة التركة بما لهن من بدل باقى الربح المستهلك عن الاعوام الماضية ان تحقق
ما ذكر بالوجه الشرعی (أجاب) نعم يكون لهن الاستيلاء على محصولات ارضهن كل
يقدم لها من الزرع المبذور من قبل الجدة من بذرهن بالوكالة عنهن ومن قبل وکیلهن

١٢٩٤

١٧

رمضان

١٢٩٤

١٨

مطلب الوكالة ببيع
الرهن لازمة ولا تبطل
بموت الراهن ولا بخروجه
عن الاهلية ولا بعزله

ذی القعدة

١٢٩٥

٢٨

المقام من قبلهن بعد وفاتها ومطالبة التركة بما لها قبل الجسدة من بدل باقي الرينغ
المستهلك مما قبلها عن الاعوام الماضية على الوجه المسطور اذا ثبت ما ذكر بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر في ١٥ ذی الحجۃ سنة ١٢٩٥
مضمونها ورد شرح مديرية المنيّة وبني مراد المسطر على احدى الاوراق على ما ورد لها من
مفتي افندي وقاضي افندي المديرية في شأن ما يتعلق بتوكيل الوكيل اللزوم عن
زوجة محمد افندي أمين نجل المرحوم عبد الكريم كاشف في مطالعة حضرتكم
ما شملت عليه الاوراق المذكورة تعلم تفصيلات ذلك وحيث مر غوب عرض هذه
المسئلة على حضرتكم لزم تحرير رد ثؤمل افادة المحكم الشرعي (اجاب) وردت لهذا الطرف
افادة المحافظة المرغوب بها اعطاء الافادة عن المحكم الشرعي في شأن توكيل مهتاب زوجة
محمد افندي أمين بن عبد الكريم كاشف المذكورة حضرة حسين افندي كامل فيما هو
مقتضى اجرائه مع زوجها المذکور بعد الاطلاع على ما فيها والجاوب عن ذلك شرعا ان
المصرح به في خصوص التوكيل بالخصومة حصول الاختلاف بين الامام الاعظم
وصاحبيه في لزوم التوكيل بدون رضا الخصم وعدمه فذهب الامام أنه لا يلزم بدون
رضاه الا لعذر من الاعذار المذكورة في ذلك التي منها كون الموكل من المخدرات التي
لا تخالط الرجال لغير حاجة ولم تجر عاداتها بالحضور الى مجالس القضاء أو كونه لا يحسن
البيان في الدعوى أو غائبا مدة سفر فان كان هناك عذر من الاعذار المذكورة لزم
التوكيل بالخصومة ولو بدون رضا الخصم والا توقف على رضاه وعليه ارباب المتون
واختار غير واحد ورجع دليله في كل مصنف فلم العمل به ولا سيما في هذا الزمان الفاسد
كما في الخيرية وعليه عمل القضاة ومذهب الصالحين لزومه مطلقا وعليه فتوى ابى الليث
واختاره المتأني وصححه واختار المتأخرون للفتوى تفويضه للعاكم بحيث انه اذا علم
من الخصم التغت في الالباء من قبول الوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد
الاضرار بخصمه بالحيل كما هو صنيع وكلاء المحكمة لا يقبل منه التوكيل الا برضاه وهو
اختياره من الائمة السرخسي كذا في الكافي ونحوه في الزيلعي وبه أخذ الصفا وهذا
حاصل ما ذكره في مثل هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت عنها
رجلا في ايجار املا كما وقبض اجرتها ووزع اطيانها وصرف ما يلزم عليها وشراء مهماتها
ولم تفوض له التوكيل ولم يجعله وكيلا عاما عنها في كل شيء وفي أثناء توكيله عنها على
هذا الوجه الخاص وجد ان خصاصا من الفلاحين الكاثنين بجهة اطيان الموكل المذكورة
عليهم جملة من الديون من ايجارات اطيان الموكل وغيرها وعليهم بعض ديون لاشخاص
اجانب لا دخل للموكل فيها بوجه ولا تعلق لادارة اشغالها الداخلة تحت التوكيل المذکور
بها فتفق الوكيل المذکور مع ارباب الديون الاجانب المذکورين على احتياهم بما لهم
من الدين الذي لهم على هؤلاء الفلاحين على دائرة الموكل المذکور كورة مقابلة ما يجري

١٢٩٥

١٧

مطلب في الاختلاف
الحاصل في لزوم التوكيل
بالخصومة بدون رضا
الخصم

فخصيله بجهة هذه الدائرة منهم عقدار ما يحتلون به على الدائرة المذ كورة ويزيدون على
 المديونين المذ كورين مبلغا نظير تاجيلهم ذلك لمدة فاحضر الوكيل المذ كور بعض
 المديونين وحررت عليهم سندات بتلك الديون التي عليهم وعلى غيرهم والمحوالة على دائرة
 الموكلة المذ كورة بالاصاله والنيابة عن باقيهم بلا توكيل عنهم وبغيرتهم مع كون الباقي
 معظم من عليهم تلك الديون وذلك بالتخويف من هذا الوكيل وقبل هذا الوكيل
 المحوالة على دائرة موكلته يدون اذنها ويدون توكيلها له في ذلك ويدون علمها ولما بلغها
 ذلك ردت هذا الفعل ولم تجزعه وعزلت هذا الوكيل عن توكيله الخاص المتعلق بها أيضا
 لاجرائه ما يضر بها وباشغالها وانكر المديونون جميعا بعض هذه المبالغ مع عدم رضا معظمهم
 وعدم علمهم بمفعله البعض يدون اذنها ايضا ثم اراد ارباب الدين الزام الموكلة بدفع
 الدين لقبول المحوالة على دائرتها من وكيلا المذ كور فهل اذا لم يكن الرجل المذ كور
 وكيلا عنها فيما اجراه ولم يكن توكيله السابق عنها مفضلا ولا عاما وليس مفعله من
 التزامه بدفع ديون الغير بالمحوالة داخلا تحت توكيله ولم تجزعه الموكلة بل ردت له لا تجبر
 الموكلة على دفع قيمة تلك الديون لاسبما ولم يصلها شيء من المديونين بل لها عليهم مبالغ
 يتعسر استخلاصها منهم أيضا (أجاب) نعم لا تجبر الموكلة اذ كورة على دفع تلك
 الديون على فرض ثبوتها واستحقاقها على غيرها بما تجرد التزام وكيلا المذ كور بدفعها
 لاربابها بطريق المحوالة على هذا الوجه حيث لم يكن توكيل الوكيل المذ كور عنها شاملا
 لذلك ولم تجزعه الموكلة بل ردت له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقام ابنه وكيلا عنه
 في حانوته وجعل له متصرفا عنه بدل شخصه في البيع والشراء وكل ما تحصل من النقود في زيادة
 يسلمه الى والده وأجاز له بذلك فاستمر الابن على هذا الامر مدة ثم توفي الاب عن ورثته
 ومن جاتهم الابن المذ كور فاراد باقي الورثة محاسبة أخيه عن المدة الماضية التي كان
 يتصرف فيها حال حياة أبيه بالوكالة على الوجه المذ كور فهل لو ادعوا عليه بمال معلوم
 زيادة على ما هو باق تحت يده مما أوصله الى أبيه حال حياته وصححو ادعواهم وادعى
 الابن ايصال ذلك الى أبيه حال حياته يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كانت وكالته
 ثابتة ولم يكن خائفا في مال أبيه ويكون ما بقي تحت يده من مال أبيه هو الميراث يقسم بين
 الجميع بالقريضة الشرعية (أجاب) نعم يقبل قول الوكيل المذ كور بيمينه فيما ذكر
 اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في ناظرة على وقف
 وهي من جملة المستحقين وكات رجل لا وكالة شرعية وكتبت له بها سندا شرعيا ثابت
 المضمون بان يستغل الوقف المذ كور ويصرف ريعه فيما يحتاجه من التعمير والترميم
 وما ينفق يدفعه لها فتفرغ الوكيل المذ كور لذلك مدة من الشهر وسلم نفسه لأمه
 وصار يتصرف في الربع طبق وكالتها ثم الآن تريد عزله ومحاسبته على ما قبضه والحال
 أن الوكيل المذ كور وصى على حصة احد المستحقين فهل والحال هذه يكون القول

بقوله يمينه فيما صرّفه على عمارة الوقف وما دفعه لموكلته بدون بينة شرعية ويسوغ له خصم حصّة القاصر في الربيع مما قبضه (أجاب) نعم يكون القول قوله يمينه فيما صرّفه من ربيع الوقف في عمارة المادون بها إذا كان مصرف المثل ولا يكذبه فيه ظاهر الحال وكذا فيما دفعه إلى موكلته الناظرة في ربيع له إذا كان وصيا على أحد المستحقين القاصر الاستيلاء على نصيبه من ربيع الوقف الذي قبضه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت ابنها وكالة شرعية فيه أيا في ذكره بمقتضى اعلام شرعي بيده ولها أولاد قصر في حضانتها أفامه القاضي وصيا وقيما عاينهم وللقصر المذكورين بعض عقارات خلاف عقاراتها وهي وأولادها القصر مقيمون في جهة والعقارات في جهة فصرف الوكيل المذكور على عمارة العقارات الضرورية بعضا من المصروفات وأرسل لها بعضا من الدراهم من غلة العتار فتوفيت المرأة والقصر يلتمسوا ردهم ورغبوا عمل المحاسبة مع الوصي واستيلاء حقهم وأجرى الوكيل المحاسبة معهم فقبلوها منه ولم يقبلوا بعض المصروفات على العمارة الضرورية الجزئية والمبالغ المرسلة إلى أمهم الأبيسة منكرين ذلك فهل والحال هذه يقبل قول الوكيل الوصي المذكور يمينه فيما أوصله من المبالغ المذكور إلى أمهم وفيما صرّفه على العمارة الضرورية من المال حيث كان مصرف المثل لا يكذبه فيه ظاهر الحال ولا يكلف أفامة بينة على ذلك (أجاب) نعم يقبل قول الوكيل الوصي المذكور يمينه فيما أوصله من غلة العقار المذكور إلى من له قبضه كما يقبل قوله يمينه فيما صرّفه في عمارة الضرورية من غلته حيث لا يكذبه في ذلك الظاهر ولا يكلف البينة على ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر يملك نعودا وعروضا توجه لجهة الحجاز وعند توجهه أفام أولاده مقامه في التجارة وجرد عليه العروض الموجودة في محل تجارته وسلمها له واعطاه جانيبا من النعود أيضا وأذنه بالعمل والتجارة في ذلك بالو كالة عنه كما كان يفعل الأب اصرف من ذلك على نفسه تبرعاه وعلى أولاده كذلك وبقيّة عيال الأب فصار الابن المذكور يصنع كما أذنه أبوه ويصرف على نفسه وأولاده وبقيّة عيال أبيه المذكورين حسب أذنه من ذلك المال في مدة إحدى عشرة سنة بحيث يستغرف ما صرّفه على هذا الوجه قيمة ما سلمه أبوه إليه على هذا الوجه المذكور واستمر على ذلك تلك المدة ولحقته حسارة ودين من اثان ما اشتراه نسيئة في عمل هذه التجارة استغرف ما تجد بيده من العروض ثم عاد الأب من الجهة المذكوروة تنو عن الولد المذكور وورثه آخرين فالآن بعية أررثه يطلبون من الولد المذكور ما كان تر كاه الأب من النعود والعروض التي جردها على الولد المذكور عند توجهه للحجاز فهل إذا كان الواقع ما هو المستطور ليس لهم ذلك ولا حق لهم الا فيما تركه الأب المذكور عند وفاته حيث ثبت ان البيع والشراء والصرف على هذا الوجه باذن أبيه المورث بالوجه الشرعي (أجاب) نعم ليس لهم ذلك ان كان الامر كذلك بدون

ج دى الاولى

وجه شرعي ولا حق لهم الا في ماتر كه مورثهم عند موته والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل وكل والدته عن نفسه وكالة مطلقة ثم توفي الى رحمة الله تعالى فهل تبطل الوكالة
 بوفاته وينعزل الوكيل ام كيف الحال حيث كانت وكالة المذ كورة لها في جميع
 التصرفات من بيع وشراء واجارة واستئجار وخصومة بغير طلب خصم (اجاب) من
 المعلوم ان كل وكالة غير لازمة كهذه الوكالة تبطل شرعا بموت الموكل بالاتفاق على
 العلم بما اوتى لانه عزل حكمي فلا ينفذ تصرف الوكيل ولا خصوصيته بجهة الوكالة
 المذ كورة بعدموت الموكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ارشد عائلته وفيها بلغ وقصر
 واقيم وصيا على القصر من طرف الحاكم الشرعي واقامه البلع وكيلا عنهم في التصرف
 في نصيبهم على حسب رايه واستمر على ذلك مدة ثلاث عشرة سنة متصرفا بما يلزم مما
 لا غنى عنه والا تار ادكل واحد ان يختص بنصيبه فهل عند القسمة لهم محاسبته من
 تاريخ تصرفه واذا قلتم بالحاسبة يكون القول له مع يمينه في بيان مقدار ما صرفه مما هو
 اذون فيه حيث كان مصرف المثل ولا يكذب فيه الظاهر (اجاب) نعم لهم محاسبته على
 ما قبضه وصرفه في شؤونهم مدة ولايته وصاية وكالة وقبل قوله بيمينه في مقدار
 ما صرفه من مالهم في ذلك مما هو اذون فيه شرعا في حق براءة ذمته حيث كان مصرف
 المثل لا يكذب فيه ظاهر الحال ولم يكن خائنا والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له عمة مقيمة عنده فامرته ان يصرف عليها من ماله الخاص به شرعا في
 ما كلها ومشربها وما يلزم لها كل يوم قدر ما علموا عينته له وكل ما صرفه في شؤونها على الوجه
 المستطوري يكون دينه له يرجع به عليها وصرف عليها مدة تسع سنين ما امرته بصرفه عليها
 على يد جلة من البيعة ثم بعد ذلك توفيت قبل اداء ذلك له وصار اخر اجها والصرف عليها
 من طرفه باذن ورثتها مقدار ما علموا ليرجع به عليهم فهل اذا كان الامر كذا ذكر يسوغ
 له شرعا اخذ ذلك من تركه المتوفاة المذ كورة حيث تحقق ما ذكر اما باقرار الورثة
 البالغين حيث لا دين عليها غيره ولا وصية او بالبيعة الشرعية (اجاب) نعم يكون له
 الرجوع بما صرفه عليها حال حياتها في تركتها وما صرفه في مؤن تجهيزها حين موتها على
 الوجه المذ كور اذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل اذون له في التصرف في شؤون قوم تصرفا ما ثم ادعى صرف مبالغ
 خلاف المعهود لم يمين مصرفه مع كون الظاهر يكذبه في صرف تلك المبالغ وذلك
 خلاف مصاديقهم المعتادة من كل وشرب وجميع شؤونهم فكذبوه في صرف تلك
 المبالغ الزائدة فهل لا يصدق في دعواه صرف تلك المبالغ الزائدة بيمينه حيث كذبه في
 دعواه المذ كورة ظاهر الحال (اجاب) المأذون بالتصرف العام وكييل ومال آذنيه
 في يده امانة فيقبل قوله بيمينه في صرفه حسب الادن ما لم يدع ما يكذب فيه ظاهر الحال
 فلا يقبل قوله في ذلك بيمينه وقد ذكر البيرى عن احكام الاوصياء القول في الامانة قول

١٢٩٨ ١٩

جادی الثانية

١٢٩٨ ٢٧

ربيع الاول

١٢٩٩ ١١

١٢٩٩ ٢٠

مطلب القول في الامانة
قول الامين بيمينه الا
ان يدعي امرأه كذبه
الظاهر فتزول الامانة
وتظهر الخيانة فلا يصدق

١:٩٩

٢٩

الامين مع يمينه الا ان يدعي امرأه كذبه الظاهر فيئخذ نزول الامانة وتظهر الخيانة فلا
يصدق كما نقله في رد المحتار في الوقف عن الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل
بييع الرهن لو باعه بالغبن الفاحش أي بخوثل القيمة مثلاً هل ينفذ بذيعة أم لا
خصوصاً ولم يذ كر في سند وكالته ان يبيع الرهن بأي قيمة كانت أو بحسب ما يساوي
في المزا بديل قيل له اذا حل أجل الدين فانت ببع الرهن وسدد من ثمنه الدين الذي على
واذا قلتم بعدم النفاذ يكون للمالك فضحه ويبقى المبيع رهناً كما كان إلى ان يباع
بمثل قيمته حيث لم يرض المالك ببيعه بالغبن الفاحش (أجاب) قد وقع اختلاف في
بيع الوكيل بالمبيع المطلق فذهب الامام نفاذه بما قل وكثر وهو ظاهر الرواية ويرجع
دليله وخصه صاحبان بمثل القيمة أو بما يتغابن الناس فيه وبه يبقى كما في الدر
وحواشيه والافتروية والهندية وغيرها فعلى قوله ما لم يفتى به يكون لمالك الرهن نسخ
البيع المذ كور حيث صدر من الوكيل ببيعه المطلق بغبن فاحش ويبقى رهناً إلى ان
يؤدى الدين أو يباع بمثل قيمته والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة
بنين مات واحد منهم في حياته عن ابن فاوصى له جده بثلاث ماله واستثنى من الثلث
نقوداهين بالجهات عيها ثم مات الجد الموصى المذ كور عن ابن ابنه الموصى له وعن ابنه
المذ كورين فحضر قاضي مدينة السيد الخليل اذ ذاك وحكم للموصى له بما بقي من الثلث
بعد الاستثناء شاع في جميع التركة ثم صار الموصى له وعماه يضاربون في التركة
ويعملون فيها ثم مات احد البنين عن ابن قام مقام أبيه في التركة والعمل فيها كآبيه
ثم أراد الموصى له أداء فريضة الحج فطلب من عمه وابن عمه ان يدفعوا له مؤنة الحج فدفعوا له
نقوداً وبضائع من المال المشترك بلغ مجموعها مائة جنيهه مجيدي صرف جميعها في أداء
فريضة الحج ثم خرجت قرعة ابنه في القرعة العسكرية فطلب من عمه وابن عمه المذ كورين
ان يدفعوا عنه البدلية فدفعاه عنه خمسين جنيناً مجيدياً ثم أراد الا أن الموصى له المذ كور
ان يعزل ما بقي من الثلث من المال المشترك مع ما خصه من النماء ولا يحسب عليه
ما صرفه في أداء فريضة الحج ولا ما دفع عن ابنه في البدلية فهل والحال هذه لا يجب لذلك
ويحسب عليه ما صرفه للجهتين المذ كورين جبراً عنه وما الحكم (أجاب) لاشك ان
ما دفعه العم وابن عمه للموصى له لقضاء مصالح فريضة حجه من المال المشترك لا على وجه
التبرع له محسوب عليه خاصة وما أمرهما بدفعه عن ابنه في البدلية ان أمرهما بدفع ذلك
ليرجعاه عليه أو على ان ذلك عليه من نصيبه فلهما حاسبانه عليه أيضاً ولا فلا والله
تعالى أعلم (سئل) في جماعة بالغبن عاقلين وكلوا عنهم أخاهم الوكالة العامة المفوضة
المطابقة في جميع امورهم وعامة شؤونهم بما يجب وقبول شرعيين وتحرر بالتوكيل
المذ كور حجة شرعية من قاضي جهتهم وتصرف الوكيل المذ كور تصرفات شرعية عن
موكله ثم بعد ذلك عزلوه عن التوكيل المذ كور بحضوره وقبل منهم العزل وأخذوا

شعبان

١٣٠٠

٩

صفر

سنة

منه حجة التوكيل وسلموه وصلا عليهم - بالوكالة المذ كورة وتحذر بالعزل المذ كور وثيقة
 بشهادة جهور من عدول المسلمين فهل يكون تصرف الوكيل قبل عزله نافذا على الموكلين
 وينعزل بعزل الموكلين ولا يملك التصرف عنهم بعد العزل والعلم به وإذا تصرف بعدهما
 عن الموكلين لا ينفذ عايرهم بدون رضاهم ولا اجازتهم (اجاب) تصرف الوكيل
 الشرعي قبل عزله حاسما يقتضيه التوكيل نافذا على الموكلين حيث لا مانع ولا ينفذ بعد
 العزل والعلم به بدون وجه شرعي حيث صح العزل والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من
 ناظر خاصة خديوي مؤرخة ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ طلب بها اعطاء فتوى
 شرعية بحسب ما يقتضيه نصوص الشريعة الغراء عن السؤال المرسل طيبا واعادته
 لطرفه حسب لزومه ونص السؤال في رجل بنى لبنتيه القاصر نين بماله المتبرع به لهما
 محلا على أرض لغيره ثم وكل رجلا آخر عن نفسه في كل شيء يصح به التوكيل شرعا من
 بيع وشراء ورهن واخذ وذو عطاء وافرار وقبض حقوق وأموال وفيما له وعليه من
 الدعاوى والمطالبات والخاصات وغير ذلك وكالة مطلقة مفوضة عامة واذنه أن
 يوكل من شاء متى شاء كلما شاء وثبت التوكيل المذ كور شرعا وتحذر به اعلام شرعي محكوم
 فيه بذلك حكما شرعيا - سجد بالوكالة الشرعية الكبرى ثم ان الوكيل المذ كور بماله
 من الوكالة المذ كورة اذن شخص آخر ببيع بناء المحل المذ كور بثمن معلوم هو ثمن
 المثل ونفذ القاضي البيع المذ كور وحرره بحجة شرعية معتدلة بالوكالة الشرعية
 الكبرى والمحال ان الوكيل الاذن المذ كور لم يقبض الثمن المرقوم من المشتري ولا من
 غيره فهل يكون البيع المذ كور صحيحا نافذا شرعا وتكون الحجة المحررة به مقبولة شرعا
 وهل لا يكون ضامنا بعدم قبض الثمن وهل لا يجبر على طلبه واستيفائه من المشتري
 وهل اذا امتنع الوكيل الاذن بالبيع من طلب الثمن واستيفائه لا يكون ملزما به وما
 الحكم في ذلك افيدوا الجواب (اجاب) البناء المملوك للقاصرون الارض من قبيل
 المنقول فيه بثمن مثله من قبل الاب او وصيه صحيح نافذ ولو بدون مسوغ من مسوغات
 بيع الوصي عقار الف - غير وللاب ان يوكل بكل ما يفعله بنفسه وذو حوايل التوكيل
 العام صحيح وانه يثمل سائر المعاوزات كالبيع والشراء فلو وكل أبو الصغيرتين رجلا آخر
 واقامه مقام نفسه في كل شيء يصح به التوكيل شرعا وكالة مطلقة مفوضة واذنه
 بالتوكيل لمن شاء متى شاء حتى فيما يتعلق بمجبروته - سأغ لهذا الوكيل بيع البناء وسائر
 منقولات الصغيرتين - ثمن مثله كالمسوغ لهذا الوكيل توكيل غيره في ذلك وحينئذ يكون
 الوكيل الثاني وكيل - لاعتن الموكل الاصلى لاعتن الوكيل الاول لانه باذن من الموكل
 الاول حتى لا ينعزل بعزل الوكيل الاول بل بعزل الموكل الاصلى في حواشي الدرر
 للاب والوصي التوكيل في ملك الصبي بكل ما يفعله به وفي الدرر ايضا وان وكل به أي بالامر
 أو التفويض فهو أي الثاني وكيل عن الأول وحينئذ فلا ينعزل بعزل موكله أو موته

١٢

١١

ربيع الاول

١٦

١٣٠٣

و ينعزلان بموت الاول و بعرضه كما في حواشيه و صرحوا بان حقوق البيع ترجع الى
 الوكيل به فله قبض الثمن الا انه لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف وكيل الشراء ولا
 يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسمسار والبيع لانهم يعملون باجر كما في
 البرازية ومنه يعلم ان الوكيل بالبيع لا يكون ضامنا بعدم قبض الثمن ولا يجبر على طلبه
 واستيفائه من المشتري بل عليه ان يحيل الموكل بالثمن على المشتري اى يوكله بقبضه ان
 امتنع من قبضه بنفسه ولا يكون ملزما بالثمن ان امتنع من طلبه واستيفائه حيث وكل
 الموكل بقبضه من المشتري وكذا الاضمان ولا الزام بشئ من ذلك على الوكيل العام
 الاول بل ليس له ولاية قبض الثمن لكونه لم يباشر البيع بنفسه بل باشره الوكيل
 الثانى الذى وكله فيه الوكيل الاول بالاذن له من قبل موكله الاصلى والله تعالى اعلم

(تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع اوله كتاب الدعوى)

To: www.al-mostafa.com